

تقى الدين الفتحى الحنبلى المصرى
الشهير بابن النجار



محمّد الغنى عبد الخالق
عالم الكتب

مِنْهُيْ الْأَرَادَاتِ

فِي جَمْعِ الْمَفْنَعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَاتِ

لِقَتْلِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْفُتُوخِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْمِصْرِيِّ
الشَّهِيدِ بْنِ النُّجَّارِ

الجزء الثاني

تحقيق

عبد الغنى عبد الخالق

عالم الكتب

كتاب

الوقف: تجبىس مالِكٍ مطلقِ التصرفِ ، ماله المتقَع به ، مع بقاء عينه — بقطع تصرفه وغيره في رقبته ، يُصرف ريعه إلى^(١) جهة برّ ، تقرُّباً إلى الله تعالى .

ويحصل بفعل مع دالٍّ عليه عرفاً : كأن يبنى بنياناً على هيئة مسجد ، ويأذن إذناً عاماً في الصلاة فيه — حتى لو كان سفل بيته أو علوه أو وسطه ، ويستطرق^(٢) . أو يبتأ لفضاء حاجة أو تطهر ويشمرعه ، أو يجعل أرضه مقبرة ويأذن إذناً عاماً في الدفن^(٣) فيها .

وبقول^(٤) : « وصريحُه » : « وقفت » و « حبست » و « سبلت » .

وكذا بته : « تصدقت » و « حرمت » و « أبدت »^(٥) . ولا يصح بها إلا بنية ، أو قرنها بأحد الألفاظ الخمسة — : كـ « تصدقت صدقة موقوفه » ، أم محبسة ، أو مسبلة ، أو محرمة^(٦) ، أو مؤبدة^(٧) . — أو بحكم الوقف . كـ « لاتباع » أو « لاتوهب » أو « لاتورث » أو « على قبيلة^(٧) أو طائفة كذا » .

(١) كذا في الأصول والغاية ٢ / ٣٩٩ . ثم أصل في ع بكلمة : « في » .

(٢) بها مثنى ع زياده مع التصحيح ، ذكرت في الشرح ، هي « إليه » .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية : « بالدين » .

(٤) في ش : « وقول » ، وأدرجت الماء في الشرح .

(٥) في ع : « أو بدت » ، وهو تصحيف وسبق قلم .

(٦) ورد في ع علامة تأخيرها عما بعدها .

(٧) ورد بهامس ع ، مع إنبات علامة النقص ، راده واردة في الشرح :

فلو قال: «تصدّقتُ بداري على زيد»، ثم قال: «أردتُ الوقفَ»
وأنكر زيد — : لم تكن وقفًا.

فصل ٣

وشروطه أربعة :

١ — مصادفته عينًا يصح بيعها ويُنتفعُ بها عرفًا — كإجارة —
مع بقائها، أو ^(٢) مُشاعًا منها، منقولةً — كحيوان، وأثاث، وسلاح،
وحلٍّ على لبسٍ وعارية . — أولاً : كمقار .

لاذمة : كدار وعبد . أو مُبهماً ^(٣) : كأحدِ هذين . أو ما لا يصح
بيعه : كأمٍّ ولد، وكلب، ومرهون ^(٤) . أولاً يُنتفعُ به مع بقائه : كمطعم
ومشموم، وأثمان : كقنديل من نقدٍ على مسجد، ونحوه . إلا تبعًا:
كفرسٍ بلجامٍ وسرجٍ مفضّضين .

٢ — الثاني : كونه على برٍّ ، كالمساكينِ والمساجدِ والقناطرِ
والأقارب .

ويصح من ذمّيٍّ على مسلمٍ معيّن، وعكسه ولو أجنبيًّا . ويستمرُّ
له : إذا أسلم ، ويلغو شرطه مادام كذلك .

لا على كنائسٍ ، أو بيوتِ نارٍ ، أو بيعٍ ونحوها ولو من ذمّيٍّ

(١) في زيادة مدرجة من الشرح : « جزء ١ » . وراجع الغاية ٣٠٠ .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « ومبهما » . وانظر الغاية .

(٣) ورد بهامش ز : « لا يصح وقف المرهون » .

— بل على المارِّ بها : من مسلم وذمي^(١). — ولا على كُتُبِ التوراة والإنجيل ، أو حربى ، أو مرتدَّ .

ولا — عندَ الأَكْثَر — على نفسه ، وينصرف إلى مَنْ بعده في الحال . وعنه : يصح^(٢) . المُنْقَضُ : «أختاره جماعة ، وعليه العملُ . وهو أظهر» .

وإن وقَفَ على غيره ، وأُستثنى علَّتْها^(٣) أو بعضَها له أو لولده ، أو الأكل ، أو الانتفاع لأهله^(٤) ، أو يُطعمُ صديقَه — مدةَ حياته أو مدَّةً معيَّنة — : صح .

فلومات في أثنائها : فلورثته . وتصح إجارتها .
ومن وقف على الفقراء ، فافتقر — : تناول منه .
ولو وقف مسجداً ، أو مقبرةً ، أو بئراً ، أو مدرسةً للفقهاء أو بعضهم^(٥) ، أو رباطاً للصوفية مما يعمُّ — فهو كغيره .
٣ — أَلْثَالْتُ : كونه على معيَّن يَمْلِكُ ثابِتاً .

فلا يصح على مجهول : كرجل ومسجد . أو مُبْهَمٍ : كأحد هذين .
أَوْ لَا يَمْلِكُ : كقِنْ ، وأُمُّ ولد^(٦) ، ومَلَكٍ ، وبهيمةٍ ، و [حَمَلٍ

(١) كذا في زع والغاية ٣٠١ . وفي ش : « أو ذى » . ولعل الزائد من الشرح .
(٢) ورد بهامس ر : « الوقف على النفس » ، وهو مذكور في الشرح .
(٣) كذا في ز ، أى علة العين الموقوفة . وفي ع ش والغاية ٣٠٢ : « غلته » أى للوقوف .
(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو غلته » ، والزيادة من الشرح .
(٥) كذا في ز والغاية وأصل ع . ثم أضيف إليها فيها لام ، وهو لفظ ش ، وهى من الشرح .
(٦) ورد بهامس ز : « الوقف على أمهات الأولاد لا يصح » .

أَصَالَةً^(١)، كـ «على من سيُولد لى أولفان» . بل تبعاً : كـ «على أولادى أو^(٢) أولاد فلان» ، وفيهم حملٌ . فيستحقُّ بوضع ، وكلُّ حملٍ من أهل وقف — : من ثمر وزرع . — ما يستحقُّه مشتر . وكذا من قَدِمَ إلى موقوف عليه فيه ، أو خرج منه إلى مثله . إلا أن يُشترطَ لكل زمنٍ قدرٌ معيَّن ، فيكونُ له بقسطه .
أو يملكُ لا نائباً : كـ كاتب .

٤ — الرابعُ : أن يقفَ ناجزاً .

فلا يصح تعليقُه ، إلا بموته . ويلزم من حينه ، ويكون من ثلاثة .
وشرط بيعه أو هبته متى شاء ، أو خيار فيه ، أو توقيته^(٣) ،
أو تحويله^(٤) — مبطلٌ .

فصل

ولا يُشترطُ لزومه إخراجه عن يده ، ولا — فيما على معيَّن —
قبوله . ولا يبطلُ برده .

(١) هذه الزيادة وردت فى زع والغاية ٣٠٣ ، وسقطت من ش . ولم يتنبه لسفوفها ناشرها مع أن كلام الشارح متعلق بها .

(٢) قوله : «أو أولاد فلان» ، سقط أيضاً من ش . وانظر الغاية .

(٣) كذا فى زع والغاية ٣٠٣ . وصحفت فى ش بالغاء .

(٤) ورد بهامش ز : «أو تغيير شرطه» ، كما فى الإقناع هنا (ج ٤ ص ٢١٢) .
ونصا عليه كلاهما بهامش س : «

وَيَتَعَيَّن مَصْرُفُ الْوَقْفِ إِلَى الْجِهَةِ الْمَعْيَنَةِ فَلَوْ سُبِّلَ مَاءٌ لِلشَّرْبِ :
لَمْ يَحْزُ الْوَضْعُ بِهِ ^(١) .

وَمِنْ قِطْعِ الْإِبْتِدَاءِ يُصْرَفُ فِي الْحَالِ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ .
وَمِنْ قِطْعِ الْوَسْطِ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ ، وَالْآخِرَ ^(٢) بَعْدَ مَنْ يَجُوزُ الْوَقْفُ
عَلَيْهِ ، وَمَا وَقَفَهُ وَسَكَتَ — إِلَى وَرَثَتِهِ نَسَبًا ، عَلَى قَدَرِ إِرْثِهِمْ وَقَفًا .
وَيَقَعُ الْحُجْبُ بَيْنَهُمْ كِلَا رِثٍ فَإِنْ عُدِمُوا : فَلِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ . وَنَصُّهُ :
« . . . فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ » .

وَمَتَى أَنْقَطَعَتْ الْجِهَةُ ، وَالْوَقْفُ حَتَّى — رَجَعَ إِلَيْهِ وَقَفًا .
وَيُعْمَلُ فِي صَحِيحِ وَسْطٍ فَقَطْ ، بِالْإِعْتِبَارَيْنِ .
وَيَمْلِكُهُ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ ، فَيَنْظُرُ فِيهِ هُوَ أَوْ وَلِيُّهُ .
وَيُتِمِّلُكَ زَرْعٌ ^(٣) غَاصِبٍ . وَيَلْزِمُهُ أَرْضُ خَطَايَاهُ ^(٤) وَفِطْرَتُهُ
وَزَكَاتُهُ . وَيُقْطَعُ سَارِقُهُ .

وَلَا يَتَزَوَّجُ مَوْقُوفَةً عَلَيْهِ ، وَلَا يَطْوُهَا . وَلَهُ تَرْوِيجُهَا : إِنْ لَمْ
يُشْرَطْ ^(٥) لغيره ؛ وَأَخَذُ مَهْرَهَا وَلَوْ لَوْطٍ شَبْهَةٍ . وَلَوْلَاهَا مِنْ شَبْهَةٍ
حَرَّةٍ — وَعَلَى وَاطئٍ قِيَمَتُهُ : تُصْرَفُ فِي مِثْلِهِ . — وَمِنْ زَوْجٍ أَوْ زَانَا
وَقَفٌ .

(١) كَذَا فِي ز. ش. وَالْغَايَةُ ٣٠٤ وَأَمَلِ ش. ثُمَّ صَرَبَ عَلَيْهِ فِيهَا وَذَكَرَ بَعْدَهُ : « مِنْهُ » .

(٢) كَذَا فِي ز. ع. وَالْغَايَةُ ٣٠٥ . وَفِي ش. : « وَآخِرَ » ، وَهُوَ نُحْرِيْبٌ .

(٣) ضَبَطَ بِالضَمِّ فِي ز. وَاخْتَارَ الشَّارِحُ الْفَتْحَ . وَكَلَاهُمَا صَحِيحٌ .

(٤) كَذَا فِي ز. ع. وَفِي ش. وَالْغَايَةُ ٣٠٦ : « خَطَايَاهُ » . وَتَقَدَّمَ مِثْلُهُ وَالْكَلامُ عَلَيْهِ .

(٥) كَذَا فِي ز. وَالْمَايَةِ . وَفِي ع. ش. : « يُشْرَطُ » . وَكَلَاهُمَا صَحِيحٌ .

ولاحدًا ولا مهرَ بوطئه . وولده حرٌّ ، وعليه قيمته : تُصرف
في مثله . وتعتق بموته ، وتجب قيمتها في تركته : يُشترى بها وبقيمة
وجبت بثلثها أو بعضها — مثلها ، أو شقصٌ يصير وقفًا بالشراء .
ولا يصح عتقُ موقوفٍ^(١) . وإن قُطع : فله القودُ ؛ وإن عفا :
فأرشُهُ في مثله .

وان قُتل ولو عمداً . فقيمته . ولا يصح عفوُّ عنها . وقوداً : بطل
الوقف لا^(٢) إن قُطع .

ويتلقاه كلُّ بطنٍ عن واقفه ، فإذا أمتنع البطنُ الأول من^(٣) اليمين
مع شاهدٍ ، لثبوتِ^(٤) الوقف — : فلمن بعدهم الحلفُ .
وأرشُ جناية وقفٍ على غير معيّن خطأً ، في كسبه .

فصل

ويُرجع إلى شرطٍ واقف . ومثله أُمثلة ، ومخصصٌ من صفةٍ ،
وعطفٍ بيانٍ ، وتوكيدٍ ، وبدلٍ ، ونحوه . وجارٌّ ، ونحوٌ : « على أنه »
و « بشرطٍ أنه » ، ونحوه .

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٠٧ . وفي ش : « ولا » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « عن » . وكلاهما صواب .

(٤) كذا في زش والغاية . وفي ع : « بثبوت » . ومعناها واحد .

فلو تعقبُ جُلاً : عاد إلى السُكُل .

وفي عدمِ إيجاره ، أو قدرِ مدته .

وفي قسميه ، وتقديم بعض أهله : كـ « على زيد وعمرٍ و بكر »
 — ويُبدأ بالدفع إلى زيد — أو : « على طائفة كذا » ، ويُبدأ
 الأصلح ونحوه . وتأخير ، عكسه . وترتيب : كجملِ استحقاق
 بطن مرتباً على آخر . فـ « التقديم » : بقاء الاستحقاق للمؤخر ،
 على صفة : أن له ما فضل ، وإلا سقط . و « الترتيب » : عدمه مع
 وجود المقدم .

وفي إخراج من شاء : من اهل الوقف ، أو بصفة . وإدخال من
 شاء منهم ، أو بصفة . لا إدخال من شاء من غيرهم ، كشرطه^(١) تغيير
 شرط .

وفي نافرده ، وإتفاقي عليه ، وسائر أحواله : كـ « أن لا ينزل فيه
 فاسق » ، ولا شرير ، ولا مُتَجَوِّه^(٢) ، ونحوه » .

وإن خصص مقبرة أو رابطاً أو مدرسة أو إمامتها ، بأهل مذهب
 أو بلد ، أو قبيلة^(٣) — : تخصّصت . لا المسلمين بها^(٤) ولا الإمامة ،
 بل مذهب مخالف لظاهر السنة .

(١) أما في رسم : وفي ش وإمامة : « شرطي » وإمامة بحر .

(٢) أي المُنْجَسَم أو الـ طائفة المنجسة والـ متجوه : « متجوه » أو « متجوه » ٣٨٥/٩

(٣) وفي : « أو قبيلة » ، والـ إمامة مدرسة من « المذهب » .

(٤) هذا أسود من « أو » وأدرج في شرح .

ولو جهل شرطه : فعمل بعبادة جارية ، ثم عُرف^(١) ، ثم التساوى .
 فإن لم يشرط ناظرًا : فلموقوف^(٢) عليه المحصور ، كل على حصته .
 وغيره — : كعلى مسجد ونحوه . — لحاكم .
 ومن أطلق النظر للحاكم : شمل أى حاكم كان ، سواء كان^(٣)
 مذهبه مذهب حاكم البلد زمن الواقف ، أم لا .
 ولو فوّضه^(٤) حاكم : لم يجز لآخر نقضه .
 ولو ولى كل^(٥) منهما شخصًا : قدّم ولى الأمر أحقّهما .

فصل

وشرط فى ناظر ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ — : إسلام ، وتكليف ،
 وكفاية لتصرف ، وخبرة به ، وقوة عليه ، ويضم لضعيف
 قوى أمين .

وفى أجنبي — ولايته من حاكم أو ناظر — : عدالة . فإن فسق :
 عزل^(٦) . ومن واقف — وهو فاسق ، أو فسق — يضم إليه أمين .

(١) كذا فى زع والغاية ٣١١ . وفى ش : « بعرف فالتساوى » ، فأدرج الشرح فى المتن وبالعكس .

(٢) كذا فى ز وأصل ع . ثم أصححت فيها باللفظ ش : « فله وقف » ، والزيادة من الشرح . وانظر الغاية ٣١٢ .

(٣) كذا فى زع ، وهو الأقيد . وفى ش : « كان » . وانظر الغاية .

(٤) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « فرضه » ، وهو تصحيف .

(٥) فى ش زيادة : « النظر » ، وهى من الشرح وإن وردت بهامش مع التصحيح .

(٦) ورد فى ز بعد ذلك مضراباً عليه : « فإن عاد : عاد حقه كصرح به ، وكالموصوف » .

ورود باختصار واختلاف فى الغاية ٣١٣ .

وإن كان لموقوفٍ عليه — : بجعله له، أو لكونه أحقَّ بعدم^(۱) غيره — : فهو أحقُّ مطلقاً .

ولو شرطه واقف لغيره : لم يصحَّ عزله بلا شرط .
وإن شرطه لنفسه ، ثم جعله لغيره ، أو أسنده أو فوّضه إليه — :
فله عزله .

ولناظر بأصالة ، كموقوفٍ عليه وحاكم ، نصبٌ وعزلٌ لا ناظر .
بشرط . ولا يوصى به بلا شرط .

ولو أمسك لائنين : لم يصحَّ تصرف أحدهما بلا شرط^(۲) .
وإن شرط لكل منهما ، أو التصرف لواحدٍ واليد الآخر ، أو
عمارته لواحدٍ وتحصيل ريعه لآخر — : صح .
ولا ناظر لحاكم مع ناظر خاص . لكن : له النظر العام . فيعترض
عليه إن فعل مالا يسوغ ، وله ضم أمين مع تفريطه أو تهمة : ليحصل
المقصود .

ولا اشتراط لأهل الوقف على أمين : وإهم المطالبة بانه .
الوقف .

وللناظر الاستدانة عليه — بلا إذن حاكم — امتناع . كشرائه

(۱) كذا أصل : أي : بـ « بـ » . ثم أصلح فيها باللام . وهو له .
وورد مضموساً في ر .

(۲) وفي زياده : « واقف » ، وهي من شرح وابن و .

للووقف ، نسيئة^(١) ، أو بنقد^(٢) لم يُعيَّنه . وعليه نصب مستوفٍ للعمال
المتفرِّقين : إن احتيجَ إليه ، أو لم تَمِّ مصلحة إلا به .

فصل

ووظيفته : حفظُ وقف ، وعمارته ، وإيجارُه ، وزرعُه ، وبخاصة
فيه ، وتحصيلُ ريعه : من أجرةٍ أو زرعٍ أو ثمر . والاجتهادُ في
تنميته ، وصرفه في جهاته : من عمارةٍ وإصلاحٍ وإعطاء مستحقٍّ ،
ونحوه .

وله وضعُ يده عليه ، والتقريرُ في وظائفه . ومن قرَّر على وفق^(٣)
الشرع : حرَّم صرفه بلا موجب شرعي .

ولو أجره^(٣) بأنقص : صح^(٤) وضمن النقص .

المنقُصُ : « أو غرس أو بنى فيما هو وقفٌ عليه وحده : فهو له
محترمٌ . وإن كان شريكاً ، أو له النظرُ فقط — : فغيرُ محترمٍ ،
ويتوجَّه : إن أشهد ، وإلا فلو وقف . »

« ولو غرسه للوقف ، أو من مال الوقف — : فوقفٌ . ويتوجَّه
في غرسٍ أجنبيٍّ : أنه للوقف بذنبيته . »

(١) كذا في ز ش والفاية ٣١٤ . وفي ع : « أو لقد » ، وهو تحريف .

(٢) ضبط في المختار بفتح الواو ، وهو المشهور . وفي ع بالكسر .

(٣) في ش زيادة : « ناظر » ، - وفي من الشرح وإن وردت في الفاية ٣١٨ .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح . وورد بهامش ز : « مسألة مالو أجر
الناظر بأقل من أجرة المثل » .

وينفق على ذى روح مما عين واقف : فإن لم يعين : فمن غلبته . فإن لم يكن ^(٢) : فعلى موقوفٍ عليه معين ،
فإن تعذر . يبيع ، وصرف ثمنه في ^(٣) مثله يسكون ^(٤) وفقاً لحل
الضرورة .

فإن أمكن إيجاره — : كعبد ، أو فرس — : أوجر بقدر
نفقته .

ونفقة ما على غير معين — : كالفقراء ونحوهم ^(٥) . — من بيت
المال . فإن تعذر : يبيع ، كما تقدم .

وإن كان عقاراً : لم تحب عمارته بلا شرط ^(٦) . فإن شرطها : عمل
به ، مطابقاً . ومع إطلاقها ، تقدم على أبواب الوثائق . المنتقى : « ما لم
يقتض إلى تمطيل مساحته ، فيجتمع بينهما حسب الإمكان » .

ولو احتاج خان مسبل ، أو دار موقوفة أسكنى حاج أو غزاف
ونحوهم — إلى مرقة — : أوجر منه بقدر ذلك .

(١) أى ذى روح . وقيل : ذى عقل . والاعتماد على الأول .
(٢) أى لم يكن . وقيل : أى لم يكن من الموقوف . وقيل : أى لم يكن من الموقوف .
(٣) أى مثله . وقيل : أى مثله . وهو من بيت المال .
(٤) أى يسكن . وقيل : أى يسكن . وهو من بيت المال .
(٥) أى من بيت المال . وقيل : أى من بيت المال .
(٦) أى من بيت المال . وقيل : أى من بيت المال .

وتسجيلُ كتاب الوقف ، من الوقف .

فصل

وإن وقف على عدد معين ثم المساكين ، فمات^(١) بعضهم — رُدَّ نصيبه على من بقى . فلو مات الكل : فللمساكين .
وإن لم يذكر له مالٌ ، فمن مات^(٢) منهم : صُرف نصيبه إلى الباقي . ثم إن ماتوا جميعاً : صُرف مَصْرِفَ المنقطع .
وعلى ولده أو ولد غيره ، ثم المساكين — دخل الموجودون^(٣) فقط ، الذكور والإناث بالسوية . وولد البنين : وجَدوا حالة الوقف أولاً ، كوصية . ويستحقونه مرتباً : كـ « بطن »^(٤) بعد بطن . ولا يدخل ولد البنات .

وعلى عَقِيهِ ، أو نسله ، أو^(٥) ولد ولده ، أو ذريته — : لم يدخل ولد بناتٍ إلا بقرينة : كـ « من مات فنصيبه لولده » ، ونحوه .
وعلى أولاده ، ثم أولادهم — : فترتيبُ جملة على مثلها : لا يستحق البطنُ الثاني شيئاً قبل أنقراض الأول .

(١) ورد في ز بعد ذلك ، وبعد مماثلة الآتى ، مضروباً عليه : « أورد » .
(٢) ورد في ز بعد ذلك . مضروباً عليه : « لحكم نصيبه حكم المنقطع ، كما لو ماتوا جميعاً ، عند الحارثي . وفي القواعد : يصرف إلى الباقي . المنقح : وهو قوى » .
(٣) بهامش ز حاشية : « أى ولو كان فيهم حمل » . وذكر نحو في الشرح والغاية . ٣١٩ .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « كبطنا » ، وهو موافق للفظ الغاية . وكل صحيح .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « وقف على » .

(٦) كذا في ز ش والغاية ٣٢٠ . وفي ع : « بناته » .

فلو قال : « من ^(١) مات عن ولد فنصيبه اولده » ، أستحق كل ولد بمدايه نصيبه الأصلي والمائد .

وبالواو : للاشتراك . و « على أن نصيب من مات عن غير ولد ، لمن في درجته » — والوقف مرتب — : فهو لأهل البطن الذي هو منهم : من أهل الوقف . وكذا إن كان ^(٢) مشتركاً بين البطون . فان لم يوجد في درجته أحد ، فكما لو لم يذكر الشرط : فيشترك الجميع في مسألة الاشتراك ^(٣) ، ويختص الأعلى به في مسألة الترتيب ^(٤) .

وإن كان على البطن الأول على أن نصيب من مات منهم ^(٥) عن غير ولد ، لمن في درجته — : فكذلك .

فيستوى في ذلك كله إخوته ، وبنو عمه ، وبنو بني عم أبيه ، ونحوهم — إلا أن يقول : « يقدم الأقرب فالأقرب إلى المتوفى » ونحوه ، فيختص بالأقرب .

وليس من الدرجة من هو أعلى أو أنزل ^(٦) .

(١) كما ذكر وأصله : « من نصيب من مات عن » ، وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » .

(٢) وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » .

(٣) إمّا « من » ، وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » .

(٤) إمّا « من » ، وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » .

(٥) إمّا « من » ، وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » .

(٦) إمّا « من » ، وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » ، وهو إمّا « من » .

والحادثُ من أهل الدرجة — بعدَ موتِ الآيلِ نصيبُهُ إليهم —
كالموجودين حينَه : فيشارَكهم . وعلى هذا ، لو حدث من
هو أعلى من الموجودين ، وشُرطُ استحقاقِ الأعلى فالأعلى — : أخذه
منهم .

و : « على ولدي فلانٍ وفلانٍ ، وعلى ولي ولدي » — وله ثلاثة
بنين — : كان على المسمَّين ^(١) وأولادِهما وأولادِ الثالث ، دونه .
و : « على زيدٍ ، وإذا انقرض أولادُه فعلى المساكين » ، كان
بعدَ موتِ زيدٍ لأولاده ، ثم ^(٢) بعدهم على المساكين .

و : « على أولادي ، ثم أولادهم الذكورِ والإناثِ ، ثم أولادهم
الذكورِ : من ولي الظَّهرِ فقط ؛ ثم نسليهم وعقبهم ، ثم الفقراء ؛ على
أن من مات منهم وترك ولداً — وإن سَقَل — فنصيبُه له » — فمات
أحدُ الطبقةِ الأولى ^(٣) ، وترك بنتاً ، ثم ماتت عن ولي — : فله
ما استحقَّته قبل موتها .

ولو قال : « ومن مات عن غير ولي — وإن سَقَل — فنصيبُه

(١) كذا في زش . وفي ع : « ثلاث . . . المسمين » . والغاية ٣٢١ : « ثلاثة . . .
المسمين » . وفيهما تحريف .

(٢) في ش زيادة : « من » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية : « الأولى » ، وهو الأفضح الأول . قال في
المصباح (مادة : أول) : « . . . اجتراً بعضهم على تأنيثه (يعني : تأنيث أول) فقال : أوله .
وليس التأنيث بالمرضى » .

لِأَخَوَاتِهِ ، ثُمَّ نَسَلِهِمْ وَعَقَبَهُمْ » ، عَمَّ مَنْ ^(۱) لَمْ يُعَقِّبْ ، وَمَنْ أَعَقَبَ
ثُمَّ أُنْقَطَعَ عَقْبُهُ .

وَيَصِحُّ عَلَى وَلَدِهِ وَمَنْ يُولَدُ لَهُ .

وَعَلَى بَنِيهِ ، أَوْ ^(۲) بَنِي فَلَانٍ — : فَلَذَا كُور . وَإِنْ كَانُوا قَبِيلَةً : دَخَلَ .
نِسَاؤُهُمْ ، دُونَ أَوْلَادِهِمْ مِنْ غَيْرِهِمْ .

وَعَلَى عِثْرَتِهِ أَوْ عَشِيرَتِهِ : فَكَمَلَى ^(۳) قَبِيلَتِهِ .

وَعَلَى قَرَابَتِهِ ، أَوْ قَرَابَةِ زَيْدٍ : فَلَذَا كَرٍ وَالْأَثْنَى مِنْ أَوْلَادِهِ ،
وَأَوْلَادُ أَبِيهِ وَجَدَّهِ أَبِيهِ .

وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ ، أَوْ قَوْمِهِ ، أَوْ نِسَائِهِ ، أَوْ آلِهِ ، أَوْ أَهْلِهِ —
كَمَلَى قَرَابَتَهُ .

وَعَلَى ذَوِي رَحِمِهِ : فَلَا كُلَّ قَرَابَةٍ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ
وَالْأَوْلَادِ .

و : « عَلَى الْآيَاتِي » أَوْ « الْمَرْأَبِ » ، فَلَيْتَنِي لَا زَوْجَ لَهُ : مِنْ
رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ .

و « الْأَرَامِلُ » : النِّسَاءُ اللَّاتِي فَرَغْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ، وَ : بَكَرٌ ،

(۱) ابدان زوج واماہ ۳۲۲ . وی : « مَنْ » ، وهو بحریم بن حنیفہ معہ بنی نضیر
وہم بنو کعب . ولم یسبہ لہ النسر : لہذا لا یبکر إلا فی ابدان النصارى والناسی .

(۲) وی : « أَوْ عَلَى » ، « وَلَدِهِ أَوْ نِسَائِهِ » ، والرباعہ من النسر وی : « وَرَدَّ »
جاءہ .

(۳) کما فی ر ج . وی : « لَمْ یُعَقِّبْ » ، وی : « لَمْ یُعَقِّبْ » ، وی : « لَمْ یُعَقِّبْ »
من النسر .

(م ۲ ، ۲) (م ۲ ، ۲)

و «ثَيْبٌ» و «عَائِسٌ» و «أُخُوَّةٌ»^(١) و «عُمُومَةٌ» -- :
لذكر وأُنثى .

وإن وقف أو وصَّى^(٢) لأهلِ قريته ، أو قرابته ، أو إخوته ،
ونحوهم -- : لم يدخل من يخالف دينه ، إلا بقريته .
وعلى مَوَالِيه -- وله مَوَالٍ من فوق ، ومن^(٣) أسفل -- : تناون
جميعهم . ومتى عُدِمَ مَوَالِيه : فلعصبتهم . ومن لم يكن له مَوْلى :
فلمَوْلى^(٥) عصبته .

وعلى جماعةٍ يمكن حصرهم : وجب تميمهم والتسوية بينهم ،
كما لو أقرَّ لهم . ولو أمكن ابتداء ، ثم تعذر -- : كوقفٍ على
رضى الله تعالى^(٦) عنه -- : عُمَمٌ^(٧) من أمكن منهم ، وعُوىَ بينهم .
وإلا : جاز التفضيلُ والاقتصارُ على واحد ، إن كان ابتداءه
كذلك .

وعلى الفقراء أو المساكين : يتناول^(٨) الآخر .

(١) كذا فى ع ش ، وصرح الشارح بضبطه ، وهو الأولى والأاسب . وفى ز والغاية
٣٢٣ : « ولأخوة » ، وهو صحيح أيضا . فتنه .
(٢) كذا فى ز ع . وفى ش : « أو أوصى » .
(٣) فى ع : « وموال من » ، ووضعت علامة التحشية على الزيادة المذكورة فى
الشرح .

(٤) كذا فى ز والغاية . وفى ع : « موالى » ، وش : « موال » . والكل صحيح .

(٥) فى ع : « موالى » ، ولعله تحريف .

(٦) ورد هذا فى ز ش ، دون ع والغاية .

(٧) بهامش ز حاشية : « قوله : عمم ، جواب لو » .

(٨) كذا فى ز ع والغاية ٣٢٤ . وفى ش : « تناول » .

ولا يُدفعُ إلى واحدٍ أكثرُ مما يُدفعُ إليه : من زكاةٍ ؛ إن كان على صِنْفٍ من أصنافها . ومن وُجد فيه صفاتٌ : أُستحقَّ بها . وما يأخذ الفقهاء منه : كرزقٍ من بيت المال . لا كجملٍ ، ولا كأجرة .

وعلى القراء : فللحفاظ . وعلى أهل الحديث : فلمن عرّفه . وعلى العلماء : فلحملة الشرع .

وعلى سبيل الخير : فلمن أخذ من ^(١) زكاةٍ لحاجة . ويشمل جمعُ مذكرٍ سالمٍ وضميرُهُ الأنثى ، لا عكسُهُ وجماعةٍ أو لجمعٍ من الأقرب إليه : فثلاثة ^(٢) . ويتمُّ مما بعدُ فالدرجة الأولى . ويشمل ^(٣) أهل الدرجة وإن كثروا .

ووصيّةٌ كوقوفٍ ، لكنها أعمُّ .

فصلٌ

والوقفُ عقدٌ لازمٌ : لا يفسخ بإقالةٍ ولا غيرها ^(٤) ، ولا يُباع إلا أن تتعطلَ منافعُهُ المقصودة بخرابٍ ، ولم يوجد ما يُعمّر به ، أو غيره ^(٥)

(١) ورد هذا في زش والغاية ، وسقط من ع .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٢٣ . وفي ش : « فثلاثة » ، والزائد من الشرح .

(٣) في ش « وشمل » ، ولعله تحريف .

(٤) ورد بهامش ز — مضروبا عليه ، مع التصحيح — زيادة : « ولا يعتق »

وراجع الغاية ٣٢٥ .

(٥) في ش : « أو يغيره ولو كان . . » ، والزيادة من الشرح .

— ولو مسجداً بضيق^(١) على أهله أو خراب^(٢) محلته ، أو حبيسة لا يصلح لغزو — : فيباع ولو شرط عدم بيعه ، وشرطه فاسد ، ويُصرف ثمنه في مثله أو بعض مثله .

ويصح بيع بعضه — لإصلاح باقيه — : إن اتحد الواقف والجهة ، إن كان عينين أو عيناً ولم تنقص القيمة . وإلا : يبع الكل .

ولا يُعمر وقف من آخر^(٣) ، وأفتى عبادة : بجواز غمارة وقف من ربيع آخر ، على جهته . المنقح : « وعليه العمل » .

ويجوز نقض منارة مسجد وجعلها في حائطه ، لتحسينه . واختصار آنية ، وإنفاق الفضل على الإصلاح .

ويبيعه حاكم : إن كان على سبيل^(٤) الخيرات . وإلا فذاظره خاص . والأحوط إذن حاكم له .

وبعبرد شراء البدل يصير وقفاً ، كبذل أضحية ورهن أ تلف . والاحتياط وقفه .

وفضل غلة موقوف على معين — أ مستحقاً له مقدّر — يتعين إرضاءه .

(١) كذا في ز . وفي ع ش : « بضيقه » . وامل الزيادة من الشرح وإن وردت في الغاية .

(٢) في ش : « أو يخراب » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٣) كذا في ز ش والغاية ، أى وقف آخر . وفي ع : « أخرى » أى عين .

(٤) كذا في زع والغاية : وفي ش : « سبيل » ، وهو تحريف مع صحته .

ومن وَقَفَ عَلَى ثَعْرٍ ، فَاخْتَلَّ — :صُرِفَ فِي ثَعْرٍ مِثْلِهِ . وَعَلَى قِيَاسِهِ
مَسْجِدٌ وَرَبَاطٌ وَنَحْوُهُمَا . وَنَصَّ فَيَمْنٌ وَقَفَ عَلَى قَنْطَرَةٍ فَانْحَرَفَ الْمَاءُ :
« يُرْصَدُ^(١) ، لِهَلِهِ يَرْجِعُ » .

وما فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ — : مِنْ حُصْرٍ وَزَيْتٍ وَمُغَلٍّ وَأَنْقَاضٍ وَالْآلَةِ
وَعِنِهَا . — يَجُوزُ صَرْفُهُ فِي مِثْلِهِ ، وَإِلَى فَقِيرٍ .

وَيَحْرُمُ حَفْرُ بئرٍ ، وَغَرْسُ شَجَرَةٍ بِمَسْجِدٍ . فَإِنْ فُعِلَ : طُمَّتْ
وَقُلِعَتْ . فَإِنْ لَمْ تُقْلَعْ : فثَمَرُهَا^(٢) لِمَسَاكِينِهِ .

وَإِنْ غُرِسَتْ قَبْلَ بِنَائِهِ ، وَوُقِفَتْ مَعَهُ — : فَإِنْ عُبِّنَ مَصْرُفُهَا عُمَلُ
بِهِ ، وَإِلَّا فَكَمَنْقَطِعٍ .

وَيَجُوزُ رَفْعُ مَسْجِدٍ أَرَادَ أَكْثَرُ أَهْلِهِ ذَلِكَ ، وَجَعَلَ سِفْلَهُ سِقَايَةً
وَحَوَانِيتَ . لَا تَقْلُهُ مَعَ إِمْكَانِ عِمَارَتِهِ دُونَ الْاَوَّلَى ، [وَلَا تَحْلِيثُهُ
بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ]^(٣) .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٣٢٦ ، أَيْ قَالَ ذَلِكَ وَمَابَعْدَهُ . فَهُوَ ذِكْرٌ لِلْفِظِ أَحْمَدَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ . وَفِي ش : « بِرْصَدٍ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ أَوْ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « ثَمَرَتُهَا » وَمُؤَدَاةُهَا وَاحِدٌ .

(٣) وَرَدَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي ز ، وَلَمْ تَرُدْ فِي ع ش وَلَا فِي الْغَايَةِ . وَذَكَرْتُ فِي الشَّرْحِ
بِلَفْظٍ : « وَلَا يَجُوزُ تَحْلِيَةُ الْمَسْجِدِ وَلَا حَرَابُهُ . . . »

بَابُ

« آَلِهْبَةُ » : تَمْلِكُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ مَالاً مَعْلوماً أَوْ مَجْهُولاً تَعْدُرُ عِلْمُهُ ، مَوْجُوداً مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيمِهِ ، غَيْرَ وَاجِبٍ - فِي الْحَيَاةِ - .
بِلا عَوْضٍ ، بِمَا يُعَدُّ هِبَةً عُرْفاً^(١) .

فَمَنْ قَصَدَ بِإِعْطَاءِ ثَوَابِ الْآخِرَةِ فَقَطْ : فَصَدَقَهُ ؛ وَإِكْرَاماً وَتَوْدُداً وَنَحْوَهُ : فَهَدِيَّةٌ^(٢) . وَإِلَّا : فَهِبَةٌ وَعَطِيَّةٌ وَنَحْلَةٌ^(٣) . وَيَعُمُّ جَمِيعُهَا لَفْظُ « الْعَطِيَّةِ » . وَقَدْ يَرَادُ بِعَطِيَّةٍ : الْهِبَةُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ .
وَمَنْ أَهْدَى لِيُهْدَى لَهُ أَكْثَرُ : فَلَا بَأْسَ بِهِ لَغَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَوِجَاهُ هَدِيَّةٍ كَهَيِّ ، مَعَ عُرْفٍ . وَكُرِهَ رَدُّ هِبَةٍ وَإِنْ قَلَّتْ ، وَيُكَافَى أَوْ يَدْعُو^(٤) . إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ أَهْدَى حَيَاءً : فَيَجِبُ الرَّدُّ .
وَإِنْ شُرْطُ فِيهَا عَوْضٌ مَعْلُومٌ : صَارَتْ بَيْعاً . وَإِنْ شُرْطُ ثَوَابٍ مَجْهُولٍ : لَمْ يَصَحَّ^(٥) .

وَإِنْ اأَخْتَلَفَا فِي شُرْطِ عَوْضٍ : فَقَوْلُ مَنْكِرٍ .
وَفِي « وَهَبْتَنِي مَا يَبْدَى » ، فَقَالَ : « بَلْ^(٦) بِمُتَكَّهٍ » ، وَلَا يَدْنَةُ

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وهى وصدة وهدية ونحلة ، وحكهما كعطية . وهى : تملك مال فى الحياة بلا عوض . وقد يراد بالعطية : الهبة فى مرض الموت » .

(٢) كذا فى زع والغاية ٣٢٨/٢ . وفى ش : « فالمدفوع هدية » ، والزائد من الشرح .

(٣) ورد فى ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وحكهما كهبة » .

(٤) فى ع زيادة وردت فى الشرح ، هى : « له » .

(٥) كذا فى ز ، أى عقدها . وفى ع ش : « تصح » ، وهو ظاهر .

(٦) ورد هنا فى ز ش والغاية ٣٣٠ ، وسقط من ع .

— يحلف كل^(١) على ما أنكر ، ولا هبة ولا بيع .
وتصح وتملك بعقد — فيصح تصرف قبل قبض — وبمعاطاة
بفعل ، فتجبر بنته بجهاز إلى بيت زوج^(٢) تملك .
وهى — فى تراخى قبول ، وتقضى ، وغيرهما — كبيع . وقبول
هنا وفى وصية ، بقول وفعل^(٣) دال على الرضا .
وقبضها كبيع ، ولا يصح إلا بإذن واهب ، وله الرجوع قبله .
ويبطل^(٤) بموت أحدهما . وإن مات واهب : فوارثه مقامه فى إذن
ورجوع .

وتلزم^(٥) قبض ، كبعقد فيما يدمت به . ولا يحتاج لمضى زمن
يتأتى قبضه فيه .
وتبطل بموت متهب قبل قبض . فلو أنفذها واهب مع رسوله
ثم مات أو موهوب^(٦) له قبل وصولها — بطلت . لا إن كانت
مع رسول موهوب له .

-
- (١) فى ش : « كل منها . . . أنكره » ، والزيادة من الشرح .
(٢) كذا فى زع . وفى ش : « زوجها » ، وزيادة الهاء من الشرح وإن ذكرت فى
الغاية .
(٣) فى ش : « أو فعل » ، ولعل الزيادة من الشرح وإن وردت فى الغاية .
(٤) كذا فى ع ش والغاية ، أى إذن كما صرح به فى الغاية والشرح . ولز : « تبطل »
ولعله — مع إمكان تصحيحه — تصحيف .
(٥) قوله : « وتلزم » أسقط من ش ، وأدرج فى الشرح .
(٦) كذا فى ز ، وإن كان بها شبه أثر ضرب على « أو » . وزيادتها صحيحة ، والتقدير :
مات واهب أو موهوب له . ويؤكد صحتها قول الشارح : « وكذا الوات واهب » . ولم
ترد فى كل من ع ش .

ولا تصح الحِل . وَيَقْبَلُ وَيَقْبِضُ^(١) لصنير ومجنونٍ وليٍّ ؛ فإن
وهَب هو ؛ وكلٌ من يقبل ، ويقبض هو . ولا يحتاج أبٌ ، وهَب
مَوْلِيَه لصنير ، إلى توكيل .

ومن أبرأ من دَيْنِه ، أو وهبه لمَدِينِه ، أو أحلّه منه ، أو أسقطه
عنه ، أو تركه أو ملكه له ، أو تصدَّق به عليه ، أو عفا عنه — :صح
ولو قبل حلوله ، أو اعتقد عدمه . لا إن علقه .

و : « إن مُتْ فَأَنْتَ فِي حِلٍّ » ، وصِيَّةٌ^(٢) .

ويَبْرَأ ولو رَدَّ أو جهل^(٣) ، لا إن علمه مَدِينٌ فقط وكتّمه :خوفاً
من أنه إن علمه لم يُبرئه .

ولا يصح مع إبهام المحل : كـ « أبرأتُ أحدَ غريميَّ ... » أو :
« ... من أحد دَينِي » .

وما صح بيعه صحته هبته وأستثناء نفعه فيها زمناً معيناً .
ويعتبر لقبضٍ مُشاعٍ^(٤) : إذنٌ شريك ، وتكون حصته وديعةً .
وإن أذن له في التصرف مجاناً : فكمارية^(٥) ؛ وبأجرة فكمؤجّر .
لا مجهولٍ لم يتعذر علمه ، ولا هبة ما في ذمة مَدِينٍ لغيره ، ولا

(١) ضبط في زيفتح الباء ، وهو سبق قلم . فتأمل .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٣٢ ، وراجع كلامها . وفي ش : « فوصية » ، والزائد

من الشرح .

(٣) ورد بهامش ز : « البراءة من المجهول » .

(٤) ذكر بهامش ز : « حكم قبض المشاع » .

(٥) في ش : « كمارية » ، وأدرجت الفاء في الشرح .

ما [لا] ^(١) يُقَدَّرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ ، وَلَا تَعْلِيْقُهَا ، وَلَا اشْتِرَاطُ مَا يُنَافِيهَا ؛
 كَأَنْ لَا يَبِيعُهَا أَوْ يَهَبُهَا ، وَنَحْوِهَا . وَتَصِحُّ هِيَ .
 وَلَا مَوْقِفَةٌ ، إِلَّا فِي الْمُعْمَرِ : كـ « أَعْمَرْتُكَ » ^(٢) أَوْ أَرْقَبْتُكَ هَذِهِ
 الدَّارَ ، أَوِ الْفَرَسَ ، أَوِ الْأَمَّةَ . وَنَصُّهُ : « لَا يَطَأُ » ^(٣) . وَحُمِلَ عَلَى الْوَرَعِ
 أَوْ : « جَعَلْتُهَا لَكَ عَمْرًا أَوْ حَيَاتَكَ ، أَوْ عُمْرِي ، أَوْ رُقْبِي ، أَوْ مَا بَقِيَ »
 أَوْ : « أَعْطَيْتُكَهَا ... » . فَتَصِحُّ ، وَتَكُونُ لِمُعْمَرٍ ^(٤) وَلِوَرِثَتِهِ بَعْدَهُ : إِنْ
 كَانُوا ، كَتَصَرِيحِهِ . وَإِلَّا : فَلْيَبْتَ الْمَالُ .
 وَإِنْ شَرَطَ رَجُوعَهَا ، بَلْفِظِ « إِرْقَابَ » أَوْ غَيْرِهِ ، لِمُعْمَرٍ ^(٥) عِنْدَ
 مَوْتِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ : إِنْ مَاتَ قَبْلَهُ ؛ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ ، وَهِيَ : « أَرْقَبْتِي » ؛
 أَوْ شَرَطَ رَجُوعَهَا مَطْلَقًا إِلَيْهِ ، أَوْ إِلَى وَرِثَتِهِ ، أَوْ آخِرِهَا مَوْتًا — : لِنَا
 الشَّرْطِ ، وَصَحَّتْ لِمُعْمَرٍ وَوَرِثَتِهِ ^(٦) كَالْأَوَّلِ .
 وَ : « مَنَحْتُكَه ... » وَ « سَكَنَاهُ وَغَلَّتْهُ » ^(٧) وَخِذْمَتُهُ لَكَ ... ،
 عَارِيَةٌ .

-
- (١) وردت الزيادة في زع والغاية ٣٣٣ ، وسقطت من ش .
 (٢) قوله : « كأعمرتك » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
 (٣) كذا في زع . وفي ش : « يطؤها » ، والزيادة من الشرح وإن ذكرت في الغاية
 نقلا عنه .
 (٤) كذا في زع . وفي ش والغاية : « لمعطى » . والمعنى واحد .
 (٥) كذا في زع . وفي ش : « لرقب » . والمعنى المراد : الواهب . وراجع الغاية
 (٦) في ش : « ولورثته » ، وزيادة اللام من الشرح .
 (٧) كذا في زع . وفي ع والغاية : « أو غلته أو خدمته »

فصل

ويجب تعديل بين من يرث بقراية — من ولد وغيره . — في هبة غير تافيه ، بكونها ^(١) بقدر إرثهم . إلا في نفقة : فتجب الكفاية . وله التخصيص بإذن الباقي . فإن خصَّ أو فضل بلا ^(٢) إذن : رجع أو أعطى حتى يستووا ^(٣) .

فإن مات قبله ، وليست بمرض ^(٤) موته — : ثبتت لآخذ . وتحرم الشهادة على تخصيص أو تفضيل ، تحملاً وأداءً ، إن علم . وكذا كل عقد فاسد عنده .

وتباح قسمة ماله بين ورثائه ^(٥) ، ويُعطى حادث حصته وجوباً . وسُن أن لا يزداد [ولو] ^(٦) ذكره على أنثى ، في وقف . ويصح وقف ثلثه في مرضه ^(٧) على بعضهم ، لا وقف مريض — ولو ^(٨) على أجنبي — بزائد على الثلث . المنقح : « ولو حيلة كعلي نفسه ثم عليه » .

(١) كذا في زع والغاية ٣٣٤ ، وهو تصوير للتعديل . وفي ش : « لكونها » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في زش . وفي ع : « بغير » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يسووا » ، وإعله تصحيف .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « في مرض » . وكلاهما صحيح .

(٥) كذا في زع . وفي الغاية ٣٣٥ : « وورثته » . وفي ش : « وارثه » ، وإعله مصحف .

(٦) وردت الزيادة في ز ، ولم ترد في ع ش . وراجع الغاية .

(٧) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ووصية بوقفه » .

(٨) أسقطت « لو » من ش ، وأدرجت في الشرح .

ولا رجوعٌ واهبٌ بعد قبضٍ . ويحرّمُ إلا من وهبتُ زوجها
بمسألته ثم ضرّها بطلاق أو غيره؛ والآبُ ولو تعلّق بما وهب^(١) حقٌّ :
كفلس ، أو رغبة^(٢) : كتزويج . إلا إذا وهبه سرّيّةً للإعفاف
— ولو استغنى — أو إذا أسقط حقه منه .

ولا يمنعه نقصٌ ، أو زيادةٌ منفصلة — وهي للولد — إلا إذا
حملت الأمة وولدت : فيمنع في الأم .
وتمنعه^(٣) المتصلة — ويصدّق أبٌ في عدمها — ورهنه إلا أن
ينفك^(٤) ، وهبة الولد^(٥) لولده إلا أن يرجع هو ، ويمنعه إلا أن يرجع
إليه بفسخ أو فلسٍ مشترك .

لا إن دبّره أو كاتبه ، ويعلّكه مكاتباً .

ولا يصح رجوعٌ إلا بقول .

* * *

فصلٌ

ولأبٍ حرٌّ تملك ما شاء : من مال ولده ، ما لم يضره . إلا سرّيّته

(١) كذا في ز والفاية ٣٣٦ . وفي ع ش : « وهبه » ، ولعل الزيادة من الشرح .

(٢) أى أو تعلّق به رغبة ، كما قدر الشارح . وضبط في ز بالكسر ، على أنه عطف

على ما قبله .

(٣) كذا في زش والفاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بالياء .

(٤) ورد بهامش ع زيادة مذكورة في الشرح ، هي : « الرهن » .

(٥) كذا في زع ، أى هبته ما وهبه له أبوه ، كما ذكره الشارح وبينه . وهو الصواب .

وفي ش : « الوالد » ، والفاية : « والد » . وكلاهما تصحيف نشأ عن الجهل بالمراد .

— ولولم تكن أمّ ولد — أو يُعطيّه لولدٍ آخرَ ، أو بمرض موت أحدهما .

ويحصل بقبضٍ مع قول أو نية . فلا يصح تصرّفه قبله ولو عتقاً :

ولا يملك إبراء نفسه ، ولا غريم ولده ، ولا قبضه منه . لأن الولد لا يملكه إلا بقبضه . ولو أقرّ الأب بقبضه ، وأنكر الولد — رجّع على غريمه ، والغريم^(١) على الأب .

وان أولدَ جاريةً ولده : صارت له أمّ ولد ، وولده حر لا تلزمه قيمته . ولا مهر ، ولا حدّ . ويُعزّر وعليه قيمتها . ولا ينتقل الملكُ فيها : ان كان الابن قد وطئها ، ولو لم يستولدّها . فلا تصير أمّ ولد للأب .

ومن استولدَ أمةً أحدِ أبويه : لم تصر أمّ ولدٍ له ، وولده قين . وإن علم التحريم : حدّ .

وليس لولدٍ ولا ورثته^(٢) مطالبةُ أب بدّين ، أو قيمةٍ متلف ، أو أرشٍ جناية . ولا غير ذلك : مما للابن عليه ، إلا بنفقته الواجبة ، وبعين مالٍ له بيده .

(١) كذا في ش ز والفاية ٣٣٨ ، وفي ع : « ورجع الغريم » ، والزيادة مذكورة في الشرح .

(٢) أي ولا لورثته ، كما قدر الشارح . وضبط في ز بضم التاء ، وهو سبق فلم .

وَيُثَبِّتُ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ الدَّيْنَ وَنَحْوَهُ . وَإِنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ الَّذِي
أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ وَنَحْوَهُ ، بَعْدَ مَوْتِهِ ، فَلَهُ أَخْذُهُ : إِنْ لَمْ يَسْكُنْ
أَنْتَقِذْهُ مِنْهُ .

وَلَا يَسْقُطُ دَيْنُهُ — الَّذِي عَلَيْهِ — بِمَوْتِهِ ، بَلْ جُنَايَتُهُ .
وَمَا قِضَاءُ فِي مَرَضِهِ ، أَوْ وَصَّى بِقِضَائِهِ — : فَمِنْ رَأْسِ مَالِهِ .

فصل

وَعَطِيَّةٌ مَرِيضٍ غَيْرِ مَرَضِ الْمَوْتِ — وَلَوْ مَخَوْفًا ، أَوْ غَيْرَ مَخَوْفٍ :
كَصَدَاقٍ وَوَجَعِ ضَرْسٍ وَنَحْوِهِمَا ، وَلَوْ صَارَ مَخَوْفًا وَمَاتَ بِهِ —
كَصَحِيحٍ .

وَفِي مَرَضِ مَوْتِهِ الْمَخَوْفِ — : كَالْبِرْسَامِ ، رِذَاتِ الْجَنْبِ ، وَالرُّعَافِ
الدَّائِمِ ، وَالْقِيَامِ الْمَتَدَارِكِ ، وَالْفَالِجِ فِي أَبْتَدَاءِ^(١) ، وَالسَّلِّ فِي أَنْتَهَاءِ^(٢)
وَمَا قَالَ^(٣) عَدْلَانِ مِنْ أَهْلِ الطَّبِّ : إِنَّهُ مَخَوْفٌ . — كَوَصِيَّةٍ ، وَلَوْ
عَتَقًا^(٤) أَوْ مُحَابَاةً . لَا كِتَابَةً أَوْ وَصِيَّةً بِهَا بِمُحَابَاةٍ^(٥) . وَإِطْلَاقُهَا
بَقِيَمَتِهِ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ٣٣٩ . وَفِي ش : « ابْتَدَائِهِ . . . انْتِهَائِهِ » ، وَالزَّائِدُ مِنْ
الْشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي ز ش وَالْفَايَةِ وَأَصْلُ ح . ثُمَّ أُضِيفَ إِلَيْهَا فِيهَا هَاءٌ .

(٣) وَرَدَ فِي زَبَعْدِ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ وَقْنَا » . وَرَاجِعُ الْفَايَةِ .

(٤) ذَكَرَ فِي زَبَعْدِ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَيَكَاتِبُ ، أ » .

والمتدة — : كَالسَّلِّ ، وَالْجَذَامِ ، وَالْفَالِجِ فِي دَوَامِهِ . — إِنْ
صَارَ صَاحِبُهَا صَاحِبَ فَرَاشٍ : فَخُوفُهُ ، وَإِلَّا : فَلَا .

وَكَمَرِيضٍ مَرَضَ الْمَوْتِ الْمَخُوفَ : مَنْ بَيْنَ الصَّفِينِ وَقَتِّ حَرْبٍ ،
وَكُلٌّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ مَكَاثِفٌ ، أَوْ مِنَ الْمَقْهُورَةِ . وَمَنْ بِاللُّجَّةِ عِنْدَ الْهَيْجَانِ
أَوْ لَمَوْعِ الطَّاعُونَ يُبْلَدُهُ ، أَوْ قُدِّمَ لِقَتْلٍ ، أَوْ حُبْسٍ لَهُ . وَأَسِيرٌ عِنْدَ
مَنْ عَادَتْهُ الْقَتْلُ ، وَجَرِيحٌ مُوَحِّيًا مَعَ ثَبَاتِ عَقْلِهِ ، وَحَامِلٌ عِنْدَ تَخَاضٍ
مَعَ أَلَمٍ حَتَّى تَنْجُوَ . وَكَمَيْتٌ : مَنْ ذُبِحَ ، أَوْ أُيْنِتَ حُسْنُوتهُ .

وَلَوْ عَلَّقَ صَحِيحٌ عُنُقَ قَنَةٍ ، فَوُجِدَ فِي مَرَضِهِ — : فَمِنْ ثَمَلِهِ .
وَتَقَدَّمَ عَطِيَّةٌ أَجْتَمَعَتْ مَعَ وَصِيَّةٍ ، وَضَاقَ الثَّلَثُ عَنْهُمَا مَعَ عَدَمِ
الْإِجَازَةِ .

وَإِنْ عَجَزَ عَنِ التَّبَرُّعَاتِ الْمُنْجِزَةِ : بُدِيَ^(١) بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ . فَإِنْ
رَقَعَتْ دَفْعَةً : قُسِمَ بَيْنَ الْجَمِيعِ بِالْحَصَصِ ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عُنُقٌ .
وَأَمَّا مَعَاوَضَتُهُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ : فَتَصَحُّ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَلَوْ
مَعَ وَارِثٍ .

وَإِنْ حَاطَ وَارِثُهُ : بَطَلَتْ فِي قَدَرِهَا ، وَصَحَّتْ فِي غَيْرِهِ بِقَسْطِهِ .
وَلَهُ الْفَسْخُ لَتَبْعُضِ الصَّفَقَةِ فِي حَقِّهِ لَا^(٢) إِنْ كَانَ لَهُ شَفِيعٌ
وَأَخَذَهُ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٣٤٠ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « بُدَأَ » ، وَلَعَلَّهُ تَصْغِيرٌ .

(٢) كَذْ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٣٤١ . وَفِي ش : « لَا » ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ .

ولو حابى أجنياً ، وشفيعه وارث — أخذ بها : إن لم تكن^(١)
حيلةً ، لأن المحابة^(٢) لغيره .

وإن أجر نفسه ، وحابى المستأجر — : صح مجاناً .
ويعتبر ثلثه عند موت . فلو أعتق^(٣) مالا يملك غيره ، ثم ملك
ما يخرج من ثلثه — تبيناً عتقه كله .
وإن لزمه دينٌ يستغرقه : لم يعتق منه شئ .



فصل

تفارق العطية الوصية في أربعة :

١ — أن يبدأ بالأول فالأول منها ، والوصية يسوّى بين متقدمها
ومتأخرها .

٢ — الثاني : أنه لا يصح الرجوع في العطية ، بخلاف الوصية .

٣ — الثالث : أنه يُعتبر قبول عطية عندها ، والوصية بخلافه^(٤) .

٤ — الرابع : أن الملك يثبت في عطية من حينها مراعى ، فإذا
خرجت من ثلثه عند موت : تبيناً أنه كان ثابتاً .

(١) كذا في ز والفاية . وفي ع ش : « يكن » . وكلاهما صحيح .

(٢) في ع : « المحابة » ، وهو تحريف ظاهر .

(٣) كذا في ع ش والفاية ، وهو الصحيح الذى يؤيده تقدير الشارح بعده كلمة :

« مريض » . وفي ز : « عتق » ، وهو تحريف . لأنه لا يرد متعدياً كما صرح به فى المصباح .

(٤) كذا في زع والفاية ٣٤٢ . وفي ش : « بخلافها » . وكل صحيح .

فلو أعتق أو وهب قنأ في مرضه ، فكسب ، ثم مات سيده ،
فخرج من الثلث - : فكسب معتق له ، وموهوب^(١)
لموهوب له .

وإن خرج بعضه : فلهما من كسبه بقدره .
فلو أعتق^(٢) قنأ لا مال له سواه ، فكسب مثل قيمته قبل موت
سيده - : فقد عتق منه شيء ، وله من كسبه شيء ، وللورثة شيثان .
فصار^(٣) وكسبه نصفين : يعتق^(٤) منه نصفه ، وله نصف كسبه ،
وللورثة نصفهما .

وإن كسب مثلى قيمته : صار له شيثان ، وعتق منه شيء ، وللورثة
شيثان . فيعتق^(٥) ثلاثة أخماسه ، وله ثلاثة أخماس كسبه ، والباقي
للورثة .

وإن كسب نصف قيمته : فقد عتق منه شيء ، وله نصف شيء
من كسبه ، وللورثة شيثان . فيعتق^(٦) ثلاثة أسباعه ، وله ثلاثة
أسباع كسبه ، والباقي للورثة .

(١) في ز : « وكوهوب » ، إلا أن الكاف لم تكمل كتابة . وهو سبق قلم .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي « المريض » .

(٣) ورد في ع زيادة : « القن » . وقد ذكرت في الشرح بالفظ : « المكتسب » .

(٤) كذا في ز ش والغاية ٣٤٣ . وفي ع : « ويعتق » ، ولعل الزائد من الناسخ .

(٥) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « يعتق منه ثلاثة » . فأدرج المتن في الشرح
وبالعكس .

(٦) ضبط في ز بالضم ، وهو سبق قلم .

وفي هبة: لو هوب له بقدر ما عتق، وبقدره من كسبه .
وإن أعتق أمةً، ثم وطئها — ومهر مثلها نصف قيمتها — فكما
لو كسبته: يعتق ثلاثة أسباعها .

ولو وهبها لمريض آخر لا مال له، فوهبها الثاني للأول — :
صحت هبة الأول في شيء، وعاد إليه بالثانية ثلثه . بقى لورثة الآخر
ثلاثا شيء، وللأول شيطان. فلهم ثلاثة أرباعها، ولورثة الثاني ربعها.
وإن باع قفيزاً لا يملك غيره يساوي ثلاثين، بقفيز يساوي
عشرة — ولم تجز الورثة — : فأسقط قيمة الرديء من قيمة الجيد،
ثم أنسب الثلث إلى الباقي — وهو عشرة من عشرين — : تجزئه
نصفها . فيصح في نصف الجيد بنصف ^(١) الرديء، ويبطل فيما بقى:
لثلاثا يفيض إلى ربا الفضل .

فلو لم يفيض — : كمبد يساوي ثلاثين، بعبد يساوي عشرة —
صح بيع ثلثه بالعشرة، والثلثان كالهبة: للمبتاع نصفهما ^(٢)، لا إن
كان وارثاً .

وإن أقال من سلفه ^(٣) عشرة، في كُر حنطة — وقيمته عند

(١) كذا في زع والغاية ٣٤٤ . وفي ش: « ونصف » ، وهو تحريف .

(٢) ورد في ز علامة نقص، ثم كلام بالهامش مطموس لم يظهر . فوجب التنبيه . وراجع
الغاية ، والإقناع ٤ / ٢٧٩ . ففيها ما قد يفيد .

(٣) كذا في زع . وفي ش: « أسلفه » . وكل صحيح على ما في المصباح . أي أسلمه
كما قال الشارح ، وهو لفظ الغاية ٣٤٥ .

الإقالة ثلاثون — : صحت في نصفه بخمسة .

وإن أصدق امرأة عشرة ، لأمال له غيرها ، وصدق مثلها خمسة
— فمات ، ثم مات — : فلها بالصدق خمسة ، وشيء بالمحاباة .
رجع إليه نصفه بموتها ، صار له سبعة ونصف إلا نصف شيء ، يعدل
شيئين . أجبرها بنصف شيء ، وقابل : يخرج^(١) الشيء ثلاثة . فلورثته
سنة ، ولورثتها أربعة .

وإن مات قبلها : ورثته ، وسقطت المحاباة .

ومن وهب زوجته كل ماله في مرضه ، فماتت قبله — : فلورثته
أربعة أخماسه ، ولورثتها خمسة .

فصل

ولو أقر في مرضه : أنه أعتق ابن عمه أو نحوه في صحته ، أو ملك
من يعتق عليه بهبة أو وصية — : عتق من رأس ماله ، وورث .
فلو اشترى ابنه ونحوه^(٢) بمائة ، ويساوي ألفاً — : فقدرد المحاباة
من رأس ماله ، والثمن — ونحن كل من يعتق عليه — من ثلثه ،
ويرث .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يخرج » ، والطاهر أنه مصحف عن « فيخرج »
كما يفيد كلام الشارح .

(٢) ورد في ع بين الأسطر : « كآخيه وابنه » : وذكر في الشرح بإقتط : « ... وعمه » .

فلو اشترى أباه بكل ماله ، وترك أبنًا — : عَتَقَ ثَلَاثُ الْأَبِ عَلَى
الْمَيْتِ ، وَلَهُ وَلَاؤُهُ . وَوَرِثَ بِثَلَاثَةِ أَلْحَرِّ ، مِنْ نَفْسِهِ ، ثَلَاثَ سِدْسٍ
بَاقِيهَا الْمَرْقُوقُ^(١) . وَلَا وَلَاً عَلَى هَذَا الْجُزْءِ . وَبَقِيَّةُ^(٢) الثَّلَاثِينَ يَعْتَقُ^(٣)
عَلَى الْإِبْنِ ، وَلَهُ وَلَاؤُهَا .

ولو كان الثمنُ تسعةَ دنانيرَ ، وَقِيمَتُهُ سِتَّةً — : تَحَاصُّ . فَكَانَ
ثَلَاثُ الثَّلَاثِ لِلْبَائِعِ مَحَابَةً^(٤) ، وَثَلَاثُ الْأَبِ عَتَقًا : يَعْتَقُ بِهِ ثَلَاثُ
رَقَبَتِهِ ، وَيُرَدُّ الْبَائِعُ دِينَارَيْنِ ، وَيَكُونُ ثَلَاثَا الْأَبِ مَعَ الدِّينَارَيْنِ
مِيرَاثًا .

وَإِنْ عَتَقَ عَلَى وَارَثِهِ : صَحَّ ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ .
وَإِنْ دَبَّرَ ابْنَ عَمِّهِ وَنَحْوَهُ . عَتَقَ ، وَلَمْ يَرِثْ .
و : « أَنْتَ حُرٌّ آخِرَ حَيَاتِي » ، عَتَقَ ، وَوَرِثَ — بِخِلَافٍ مِنْ
عَلَّقَ عَتَقَهُ بِمَوْتِ قَرِيبِهِ — وَلَيْسَ عَتَقَهُ وَصِيَّةً لَهُ .
وَلَوْ أَعَتَقَ أُمَّةً^(٥) وَتَزَوَّجَهَا فِي مَرْضَاهُ : وَرَثَتُهُ ، وَتَعَتَّقُ : إِنْ

(١) كَذَا فِي ز ش ، أَيْ الَّذِي لَمْ يَتَحَقَّقْ الْخَرِيَّةُ لَهُ . قَالَ فِي الْمَصَاحِ : « . . . رَقَبَتُهُ
أَرْقَهُ ، مِنْ بَابِ قَتْلٍ ، وَأَرْقَقْتُهُ : فَهُوَ مَرْقُوقٌ » . وَلَفْظُ ع : « الْمَوْقُوقُ » ، وَالْغَايَةُ ٣٤٦ :
« وَبَاقِيهَا الْمَوْقُوقُ » وَفِيهَا تَصْغِيفٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي الْغَايَةِ وَالْأَصُولِ . وَأَصْلُهُ فِي ع خَطَأً بَلْفَظُ : « وَيَعْتَقُ » .

(٣) كَذَا فِي ز ع . وَفِي ش وَالْغَايَةِ : « تَعَتَّقُ » ، وَهُوَ أَوَّلَى .

(٤) وَرَدَ هَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَ مِنْ ع .

(٥) كَذَا فِي ز . وَفِي ع ش وَالْغَايَةِ ٣٤٧ : « أُمَّتُهُ » .

خرجت من الثلث ، ويصح النكاح . وإلا : عتق قدره^(١) .
وبطل النكاح .

ولو أعتقها وقيمتها مائة^٢ ، ثم تزوجها وأصدقها مائتين لا مال له
سواهما ، وهما مهرٌ مثلها ، ثم مات - : صح العتق ، ولم تستحق
الصداق : ثلثا يفضى إلى بطلان عتقها . ثم يبطل صداقها .

ولو تبرّع بثله ، ثم اشترى أباه ونحوه من الثلثين - : صح
الشراء ، ولا عتق . فإذا مات : عتق على وارث ، إن كان ممن يعتق
عليه . ولا إرث : لأنه لم يعتق في حياته .

* * *

(١) هكذا في زوال الغاية وأمل ع . ثم أملحت فيها هكذا : « بقدره » ، هو الفطش .
وزيادة الباء من الفرح .

كتاب

« الْوَصِيَّةُ » : الأمرُ بالتصرُّف بعد الموت . وبإلٍ . التبرُّع به بعد الموت . ولا يُعتبر فيها القربة .

وتصح مطلقاً ومقيّدة . من مكلف لم يعاين الموت ولو كافراً أو غاسقاً أو أخرس . لا معتقلاً لسانه بإشارة ، أو سفيهاً بإلٍ لا على ولده ، ولا سكران أو مُبرِّساً^(١) . ومن مميّز ، لا طفل .

بلفظ ، وبخطٍّ ثابتٍ بإقرارٍ ورثة أو بينة . لا إن ختمها وأشهد عليها ، ولم يتحقّق أنها بخطه .

وتُسن لمن ترك خيراً — وهو : المال الكثير عرفاً . — بخمسه القريب فقير . وإلا : فالمسكين وعالم وديّين ، ونحوهم .
وتُكره لفقير له ورثة ، المُنتَقَحُ : « إلا مع غنى الورثة » .
وتصح ممن لا وارث له^(٢) ، بجميع ماله .

فلو ورثه زوج أو زوجة ، وردّها بالكل — : بطلت في قدر فرضه من ثلثيه ؛ فيأخذُ وصيُّ الثلث ، ثم ذو الفرض فرضه من ثلثيه ، ثم تُتَمَّمُ منهما .

(١) كذا في زش . وفي ع : « ومبرسما » . وانظر الغاية ٢ / ٣٤٨ .

(٢) ورد في زبيد ذلك مضروباً عليه : « ولوذا رحم » . وذكر في الغاية ٤٣٤٩ .

بلفظ : « بنحو رحم » .

ولو وصَّى أحدهما للآخر ، فله كله : إراثاً ووصيةً .
ويجب على من عليه حقُّ بلا يئنةٍ ، ذكرُّه .
وتحرُّمُ^(١) ممن يرثه غيرُ زوجٍ أو زوجةٍ^(٢) بزائدٍ على الثلثِ لأجنبيٍّ ،
ولو ارثٍ بشيءٍ . وتصحُّ ، وتقفُّ على إجازةِ الورثة .
ولو وصَّى لسكَلٍ^(٣) وارثٍ بمعينٍ بقدرِ إرثه^(٤) ، أو بوقفٍ ثلثه .
على بعضهم — : صح مطلقاً . وكذا وقفُ زائدٍ أُجيزَ ، ولو كان
الوارث واحداً .
ومن لم يفِ ثلثه بوصاياه : أُدخلَ النقصُ على كلِّ ، بقدرِ وصيته
وإن عتقاً .
وإن أجازها ، ورثةٌ بلفظِ إجازةٍ أو إمضاءٍ أو تنفيذٍ : لزمَتْ .
وهي تنفيذٌ : لا يثبتُ لها أحكامُ هبةٍ . فلا يرجعُ أبٌ أجازَ ،
ولا يَحْتُ بها من حلفَ : لا يهبُ ، وولاءُ عتقٍ مُجازٍ ، لمُوصٍ :
تختصُّ^(٥) به عصبتهُ .
وتأزم بغير قبول وقبصٍ — ولو من سفيه ومُفلسٍ — ومع كونه .

(١) نقط في ز من فوق ومن تحت : إشارة إلى صحته بالناء وبالياء .
(٢) أى أو غير زوجة ، كما قدر الشارح . وضبط في ز بالفتح ، وهو سبق قلم ،
فتأمل .
(٣) في الغاية : « كل » ، وهو خطأ وتحريف .
(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وارثه » ، وهو تصحيف طريف .
(٥) كذا في زش والغاية ٣٥٠ . وفي ع : « يَحْتَص » . وكلاهما صحيح .

وفقاً على مُجيزه ، ومع جهالة المُجاز .
ويُزاحم بمجاوزٍ لثلثه ، الذي لم يُجاوزَه — لقصدِه تفضيلَه ،
كجعلِه الزائدَ لثالث .

لكن : لو أجاز مريض فمن ثلثه ، كمُحابةٍ صحيح في بيع خيار
له ثم مَرَضَ زمنَه ، وإذن في قبضِ هبة . لخدمته . والاعتبارُ بكون
من وُصِيَ أو وُهبَ له وارثاً أو لا — عند الموت ، وإجازةٍ أو ردٍّ
بعده .

ومن أجاز مُشاعاً ، ثم قال : « إنما أَجَزْتُ لأنني ^(١) ظننته قليلاً » —
قُبِلَ يمينه : فَيَرْجِعُ ^(٢) بما زاد على ظنه ، إلا أن يكونَ المالُ ظاهراً
لا يخفى ، أو تقومَ بينةٌ بعلمه قدره ^(٣) .

وإن كان عيناً أو مبلغاً معلوماً ، وقال ^(٤) : « ظننتُ الباقي كثيراً »
— لم يُقْبَل .

(١) كذا في زع ، وفي ش والغاية : « لأنني » .
(٢) كذا في ع والغاية ٣٥١ . وفي ش : « وله الرجوع » . وكان هذا في أصل
ز ، ثم ضرب عليه وذكر بعده ما أثبتناه . وناشر الغاية أدخل بتنسيق النص .
(٣) كذا في زع ، وهو مفعول للمصدر . وفي ش : « بقدره » ، وزيادة الباء من
الشرح وإن وردت في الغاية .
(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أوقال » ، وزيادة من الناسخ أو الناشر .

فصل^١

وما وُصِيَ به لغير محصور ، أو مسجدٍ ونحوه — : لم يُشترط قبوله . وإلا : اشترط .

ومحلّه : بعد الموت ، ويثبت ملكُ موصيٍّ له من حينه ، فلا يصح تصرّفه قبله ؛ وما حدث — : من نساءٍ منفصل . — فللورثة^٢ ، ويتّبع متصل^٣ .

وإن كانت بأمةٍ ، فأحبّها وارث قبله — : صارت أمٌّ ولدٍ^(١) ، وولده حر ، لا يلزمه سوى قيمتها للموصي^(٢) له ، كما لو أتلّفها .
وإن وصّى له بزوجه ، فأحبّها ، وولدت قبله — : لم تصر أمًّا ولد^(٣) ، وولده رقيق .

وبأبيه ، فمات قبل قبوله ، فقبل أبْنُه — : عتق موصي^(٤) به حينئذٍ ، ولم يرث .

وعلى وارثٍ ضمانُ عينٍ حاضرةٍ : يتمكّن من قبضها بمجرد موت مورثه ، لاسقٍ ثمرةٍ موصى بها .

(١) كذا في زع والغاية . وسقطت الهاء من يش .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « للموصي » ، وهو تحريف . وفي أصول الغاية : « بالموصي » ، وهو تصحيف تنبه له ناشرها .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « له »

(٤) كذا في زع والغاية ٣٥٢ . وفي ش « الموصي » .

وإن مات موصي له قبل موصٍ : بطلت ، لا إن كانت بقضاء دينه .

وإن ردّها بعد موته : فإن كان بعد قبوله لم يصحّ الردّ مطلقاً ، وإلا بطلت .

وإن امتنع من قبولٍ وردّ : حكم عليه بالردّ ، وسقط حقه .
وإن مات بعده ، وقبل ردّ وقبول — قام وارثه مقامه .

* * *

فصل

وإن قال موصٍ : « رجعتُ في وصيتي » ، أو « أبطأتها » ، ونحوه — : بطلت .

وإن قال في موصي به : « هذا لورثتي » ، أو « ما وصيتُ^(١) به لزيد فلعمري » — فرجوع .

وإن وصّى به لآخر ، ولم يقل ذلك — : فيئنها ؛ ومن مات منهما قبل موصٍ ، أو ردّ بعد موته — كان الكلُّ للآخر : لأنه اشتراكٌ تراحمٍ .

وإن باعه أو وهبه أو رهنه ، أو أوجبه في بيع أو هبة — ولم يقبل فيهما — أو عرضه لهما ، أو وصّى ببيعه أو عتيقه [أو هبته]^(٢) ،

(١) كذا في زش والغاية ٣٥٣ . وفي ع : « أوصيت » .

(٢) وردت الزيادة في ع ش والغاية ٣٤٤ ، ولم ترد في ز .

أو حرّمه عليه، أو كاتبه، أو دبّره، أو خلطه بما لا يتميز ولو صبرة
بغيرها، أو أزال أسمه — : فطحن الخنطة، أو خبز الدقيق، أو جعل
الخبز فتيتاً، أو نسج الغزل، أو عمل الثوب قيصاً، أو ضرب النقرة
دراهم، أو ذبح الشاة، أو بنى، أو غرس، أو تجرّ الخشبة باباً،
أو أعاد داراً أنهدمت، أو جعلها حماماً أو نحوه — : فرجوع.

لا إن جحدّها^(١)، أو آجر، أو زوج، أو زرع، أو وطى ولم
تحمل، أو لبس أو سكن موصى به، أو أوصى^(٢) بثلاث ماله فتلف،
أو باعه ثم ملك مالا، أو بقّيز من صبرة فخلطها ولو بخير منها.

وزيادة موصى به دار للورثة، لا المنهدم.

وإن وصّى لزيد، ثم قال: « إن قديم عمرو فله »، فتدّم بعد موت
موصى — : فلزيد^(٣)

ويُخرج وصى فوارث فحكم الواجب — ومنه: وصية بعق
في كفارة تخيير — من رأس المال، ولو لم يوص به. فإن وصّى
معه بتبرع: اعتُبر الثلث من الباقي.

وإن قال: « أخرجوا الواجب من ثلثي »، بُدئ به: فما فضل
منه فلصاحب التبرع، وإلا بطلت.

(١) كذا في زش. وسقطت « ها » من ع، وذكر بدلها في الناية: « الوصية ».

(٢) كذا في ز. وفي ع ش والناية: « أو وصى ».

(٣) أسقطت كلمة: « لزيد » من ش، وأدرجت في الشرح.

باب الموصى له

تصح الوصية لكل من يصح تملكه : من مسلم ، وكافر معين ولو مرتدًّا أو حربيا .

والمكاتبه، ومكاتب وارثه، كأجني^(١).

ولأمّ ولدہ ، کو وصیتہ : أن تلت قریتہ وقف علیہا ما دامت علی ولدها . وإن شرط عدم تزویجہا ، ففعلت ، وأخذت الوصیة ، ثم تزوجت :- ردت ما أخذت .

وَلْيَذْكُرُوا . فَإِنَّ صَاقِ اللَّهِ عَنْهُ وَعَنْ وَصِيَّتِهِ : بُدِيْ بِمَتَقِهِ .

وَالْقَمَّةُ بِشَاعٍ : كَشَلْتُهُ ^(٢) . وَبِنَفْسِهِ وَرَقَبَتِهِ . وَامْتَقَ ^(٣) بِقَبُولِهِ :

إِنْ خَرَجَ مِنْ اللَّهِ . وَإِلَّا : فَيَقْدِرُهُ . وَإِنْ كَانَتْ بِهِ ، وَفَضَّلَ شَيْءٌ : — أَخْذُهُ .

لا بَعَيْنٍ ، وَلَا لِقْنٍ غَيْرُهُ (۱۱) .

ولا لحمل ، إلا إذا علم وجوده حينها : بأن تضمنه حياً لأقل مرة ،

أربع سنين - إن لم تكن^(٥) فراشا أو من ستة أشهر من حينها ، وكذا لو وُحّي به .

(١) كما في ر. خ. و. ق. ح. ن. س. ك. لا يفسد ، و. والتمس من المخرج . وانظر لسانه ٣٠٦.

[illegible]

(٣) نون : « يعني » وأدركت الواو في الضمير .

(١) ورد في نسخة الكوفة: "وإني لم أجعلها" وكتب على المتن: "وإني لم أجعلها"

(۵) لیٹریچر راءدہ اندر سے لیٹریچر راءدہ سے

و : « إن كان في بطنك ذكرٌ فله كذا ، وإن كان أنثى فكذا » ؛
فكانا — : فلهما ما شرط .

ولو كان قال : « إن كان ما في بطنك . . . » ، فلا .
و « طفلٌ » : من لم يُميّز . و « صبيٌّ » و « غلامٌ » و « يافعٌ »
و « يتيمٌ » : من لم يبلغ . ولا يشمل اليتيم ولدَ زنا . و « مُراهقٌ » :
من قاربَه . و « شابٌّ » و « فتى » : منه إلى ثلاثين^(١) . و « كهْلٌ » :
منها إلى خمسين^(٢) . و « شيخٌ » : منها إلى سبعين^(٣) . ثم « هَرَمٌ » .
وإن قتل وصيٌّ موصياً : بطلت . لا إن جرحه ، ثم أوصى له ،
فمات من الجرح . وكذا فعل مدبرٌ بسيده .
وتصح لصنفٍ من أصناف الزكاة ، ولجميعها . ويُعطى كلُّ واحد
قدرَ ما يُعطى من زكاة .

ولكُتبِ قرآنٍ وعلمٍ ، ولمسجدٍ^(٤) . ويُصرف^(٥) في مصلحته .
ولفريسٍ حبيسٍ يُنفقُ عليه . فإن مات : ردَّ موصيٌ به أو باقيه
للورثة ؛ كوصيةٍ بعقٍ عبدٍ زيد فتعذر ، أو بشراء^(٦) عبدٍ بألف

(١) في ع : « الثلاثين » ، وهو موفق لما في الغاية ٣٥٧ .
(٢) في ع : « الخمسين » ، والغاية : « الخمسين » . وفي ش زيادة مدرجة من كلام
الشارح ، هي : « سنة ، قال في القاموس » .
(٣) في ع : « السبعين » . والغاية : « لسبعين » .
(٤) كذا في زع والغاية ٣٥٨ . وفي ش : « ومسجد » ، وأدرجت اللام في الشرح .
(٥) كذا في ع والغاية . وفي ش : « وتصرف » . وأهمل في ز . وكل صحيح .
(٦) في ش : « أو شراء عبدٍ بألف ليعتق عنه أو عبد زيد بها » . والباء مدرجة في
الشرح ، والتقديم من الناسخ .

أو عبد زيد بها — ليعتق عنه — فاشترؤه ، أو عبداً يساويها ، بدونها ..
 وإن وصّى في أبواب البر : صُرف في القُرب ، ويُبدأ بالغزو .
 ولو قال : « ضَعْ ثُلثِي حَيْثُ أَرَاكَ اللهُ ^(١) » ، فله صُرفه في أى
 جهةٍ من جهاتِ القُرب . والأفضلُ : صُرفه إلى فقراءِ أَقاربه ، فمَحَارِمِهِ
 من الرِّضَاع ، فجيرانه .

وإن وصّى أَنْ يُحجَّ عنه بِألف ، صُرف من الثلث — : إِنْ كَانَ
 تَطَوُّعًا . — فِي حَجَّةٍ بَعْدَ أُخْرَى ، رَاكِبًا أَوْ رَاجِلًا ، يُدْفَعُ إِلَى كُلِّ
 قَدْرٍ مَا يُحجُّ بِهِ ، حَتَّى يَنْفَدَ ^(٢) .

قُلُوْ لَمْ يَكْفِ الْأَلْفُ أَوْ الْبَقِيَّةُ : حُجُّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ .
 وَلَا يَصِحُّ حُجُّ وَصِيٍّ بِإِخْرَاجِهَا ، وَلَا وَارِثٍ .
 وَإِنْ قَالَ : « ... حَجَّةٌ بِأَلْفٍ » ، دُفِعَ الْكُلُّ إِلَى مَنْ يَحِجُّ .
 فَإِنْ عَيْنَهُ ، فَأَبَى الْحَجَّ — : بَطَلَتْ فِي حَقِّهِ ، وَيُحجُّ عَنْهُ بِأَقْلَرٍ
 مَا يُمْكِنُ : مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ أَجْرَةٍ . وَالْبَقِيَّةُ لِلْوَرِثَةِ فِي فَرَضٍ وَنَقْلٍ .
 وَإِنْ ^(٣) لَمْ يَمْتَنِعْ : أُعْطِيَ الْأَلْفَ ، وَحُسِبَ الْفَاضِلُ عَنْ نَفَقَةٍ
 مِثْلٌ فِي فَرَضٍ ، وَالْأَلْفُ فِي نَقْلِ — مِنْ الثَّلَاثِ .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ : « تَعَالَى » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٢) كَذَا فِي ز ش ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي ع وَالنَّايَةِ ٣٥٩ : « يَنْفَدُ » ، وَهُوَ تَمْسِيحٌ ..

(٣) كَذَا فِي ز ع وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « فَإِنْ » ، وَاعْلَمْ تَصْحِيْفٌ .

ولو وصّى بعقٍ نَسَمَةٍ بِألفٍ ، فأعتقوا نَسَمَةً بخمسمائة — :
لزمهم عتقُ أخرى بخمسمائة .

وإن قال : «... أربعةً بكذا» ، جاز الفضلُ بينهم : ما لم
يُسَمَّ ثَمناً معلوماً .

ولو وصّى بعقٍ عبدٍ زيدٍ ووصيةً ^(١) ، فأعتقه سيده — : أخذ
العبدُ الوصيةً .

ولو وصّى بعقٍ ^(٢) عبدٍ بألفٍ ، أشتريَ بثلثه : إن لم يخرج .
ولو وصّى بشراءِ فرسٍ للغزو بمعينٍ ، وبمائةٍ نفقةً له — فاشتريَ
بأقلِّ منه — : فبأقيه نفقةً ، لا إرثً .

وإن وصّى لأهلٍ سِكتَه ، فلاهلٍ زُقاقه : حال الوصية .
ولجيرانه : تناولَ أربعين داراً من كل جانب .
ولأقربِ قرابته ، أو لأقربِ الناسِ إليه ، أو أقربِهم ^(٣) رَحِمًا —
وله أبٌ وابنٌ ، أو جدٌّ وأخٌ — : فهما سواي .
وأخٌ من أبٍ ، وأخٌ من أم — إن دخل في القرابة — سواي .
وولدُ الأبوين أحقُّ منهما . والإناثُ كالذكور فيها .

(١) كذا في زع والفاية ٣٦٠ . وفي ش : « وصية » ، وهو تعريب . وفي ع زيادة
مذكورة في الشرح والفاية ، هي : « له » .

(٢) في ش زيادة : « مثل » ، ولعله من الناسخ أو الناشر لا من الشارح . وفي الفاية
نقص وتصحيف ، فتنبه له .

(٣) في ش : « أو لأقربهم » ، وزيادة اللام من الشرح .

فصل

ولا تصح لكنيسة أوييت نار، أو كتب التوراة أو الإنجيل،
أو ملك، أو ميت.

وإن وصى^(١) لمن يعلم موته أولاً، وحي — : فلهي النصف.
ولا يصح تعليق بهيمة.

وتصح^(٢) لفرس زيد ولو لم يقبله ؛ ويصرفه في علفه . فإن
مات^(٣) : فالباقي للورثة .

وإن وصى بشئ لوارث وأجنبي فرد الورثة — : فللأجنبي^(٤)
السدس .

وبشئيه ، فرد الورثة نصفها — وهو : ماجاوز الثلث^(٥) — :
فالثلث^(٦) بينهما .

ولورثوا نصيب وارث، أو أجازوا للأجنبي — : فله الثلث،
كإجازتهم للوارث .

وله ولملك أو حائط^(٧) بالثلث : فله الجميع .

(١) كذا في زش . وفي ع والفاية ٣٦١ : « أوصى » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وصيته لجيس و . . . » .

(٣) في ش زيادة أدرجت من الشرح ، هي : « الفرس » .

(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « فلأجنبي » ، وهو تحريف .

(٥) ذكر في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « فكذا ذلك » .

(٦) في ع فقط زيادة : « الباقي » . ولم ترد في الشرح أيضاً .

(٧) في ش : « أو وحائط » ، والواو من كلام الشارع .

وله والله أو الرسول^(١) : فنصفان ؛ وما لله أو للرسول^(٢) في
المصالح العامة .

وبما له لا بنيه وأجنبي ، فردّاها — : فله التسع^(٣) .
وبثلثه لزيد وللفقراء والمساكين : فله تسع^(٤) ، ولا يستحقّ معهم
بالفقر والمسكنة .

ولو وصّى بشيء لزيد ، وبشيء للفقراء أو جيرانه^(٥) — وزيد^٦
منهم — : لم يُشاركهم .

ولو وصّى بثلثه لأحد هذين ، أو قال : « لجاري أو قريبي فلان »
— باسمٍ مشترك — : لم يصحّ .

فلو قال : « غائم حر بعد موتي ، وله مائتا درهم » — وله عبدان
بهذا الاسم — : عتق أحدهما بقرعة ، ولا شيء له من الدراهم .
ويصح : « أعطوا ثلثي أحدهما » ، وللورثة الخيرة .

ولو وصّى ببيع عبده لزيد أو لعمرو أو لأحدهما : صح ، لا مطلقاً .
ولو وصّى له بخدمة عبده سنة ثم هو حرّ ، فوهبه الخدمة
أو ردّ — : عتق منجزاً .

ومن وصّى بعتق عبد بعينه ، أو وقفه — : لم يقع حتى يُنجزه^(٥)
وارثه . فإن أبى : فإخاكم^٦ . وكسبه بين موت وتنجز — إرث^٧ .

(١) كذا في ز والفاية . وفي ع ش : « أو الرسول » .

(٢) كذا في ز ع . وفي الفاية : « أو الرسول » . وفي ش : « وللرسول » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ع والفاية ٣٦٢ . وفي ش : « التسع » ، وأصل الزائد من الشرح .

(٤) في ش : « أولجيرانه » ، واللام من كلام الشارح .

(٥) كذا في ز ع والفاية . وفي ش : « ينجز وارث » .

بابُ الموصى به

يُعتبر إيمكانه . فلا تصح بعدّه .

وأختصاصه : فلا تصح بمالٍ غيره ، ولو ملكه بعدّه .

وتصح بإناءٍ ذهبٍ أو فضةٍ^(١) ، وبما يعجز عن تسليمه : كآبقٍ ،
وشاردٍ ، وطيرٍ بهواءٍ ، وحملٍ ببطنٍ ، ولبنٍ بضرعٍ .
وبعدومٍ : كما تحمل به أمته أو شجرته أبدأً أو مدةً معينةً ،
وبمائةٍ^(٢) لا يملكها .

فإن حصل شيءٌ ، أو قدر على المائة أو شيءٍ منها ، عند موت — :
فله ، إلا حمل الأمة : فقيمتُهُ . وإلا : بطلتْ .

وبغير مالٍ : ككلبٍ مباحٍ النفعِ ، وهو : كلبٌ صيدٍ وماشيةٍ
وزرعٍ وجروٍ^(٣) لما يباح اقتناؤه له ، غير أسودٍ بهيمٍ . فإن لم يكن له
كلبٌ : لم تصح . وزيتٍ متنجسٍ لغير مسجدٍ . وله ثلثهما — ولو
كثُر المال — : إن لم يُجزِ الورثةُ .
لا بما لا نفعَ فيه : كخمرٍ وميتةٍ ، ونحوهما .

(١) كذا في زع والفاية ٣٦٣ . وفي ش : « أوفضة » ، والزيادة من الشرح .

(٢) كذا في زع ، وهو لفظ الفاية إلا أنه سقط منها الجملة بعده . وفي ش :

« فبائة » ، وهو تصحيف .

(٣) ضبط بالكسر في ز ، وهو متعين إن كان المراد منه الصغير من الفناء وهو الظاهر .

أما إن كان المراد منه ولد الكلب — وجيمه تضم وتكسر — فيجوز كسر آخره وضمه .
وإن كان الضم أولى . انظر المختار : (جرى) .

(٢٤٤ — منتهى الإرادات)

وتصحُّ بِمُتَّبِعِهِمْ : كَشُوب . وَيُعْطَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْاسْمُ .
فَإِنْ اُخْتَلَفَ بِالْعُرْفِ وَالْحَقِيقَةِ : غُلِبَتْ . فـ « شَاةٌ » و « بَعِيرٌ »
و « ثَوْرٌ » : لَذَكَرٍ وَأُنْثَى مطلقاً . و « حِصَانٌ » و « جَمَلٌ » و « حِمَارٌ »
و « بَغْلٌ » و « عَبْدٌ » : لَذَكَرٍ . و « حِجْرٌ » و « أَتَانٌ » و « نَاقَةٌ »
و « بَقَرَةٌ » : لِأُنْثَى . و « فَرَسٌ » و « رَفِيقٌ » : لهُمَا . و « الدَّابَّةُ » :
أَسْمُ لَذَكَرٍ وَأُنْثَى : مِنْ خَيْلٍ وَبَغَالٍ وَحَمِيرٍ .

وَبَغِيرٍ مَعَيْنٍ : كَعَبْدٍ مِنْ عِبِيدِهِ . وَيُعْطِيهِ ^(١) الْوَرِثَةُ مَا شَاءَ وَأَمْنَهُمْ .
فَإِنْ مَاتُوا إِلَّا وَاحِدًا : تَعَيَّنَتْ فِيهِ . وَإِنْ قُتِلُوا : فَلَهُ قِيَمَةُ أَحَدِهِمْ
عَلَى قَاتِلٍ .

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَبْدٌ ، وَلَمْ يَمْلِكْهُ قَبْلَ مَوْتِهِ — : لَمْ تَصَحَّ .
وَأِنْ مَلَكَ وَاحِدًا ، أَوْ كَانَ لَهُ — : تَعَيَّنَ .
وَأِنْ قَالَ . « أَعْطُوهُ عَبْدًا مِنْ مَالِي ، أَوْ مَائَةً مِنْ أَحَدِ كَيْسَيَّ »
— وَلَا عَبْدَ لَهُ ، أَوْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِمَا شَيْءٌ — : اشْتَرَى لَهُ ذَلِكَ ،
وَبَقَوْسٍ — وَلَهُ أَقْوَاسٌ لِرْمِيٍّ وَبُنْدُقٍ وَنَدْفٍ — : فَلَهُ قَوْسُ
النُّشَّابِ ، لِأَنَّهَا أَظْهَرُهَا ، إِلَّا مَعَ صَرْفِ قَرِينَةٍ إِلَى غَيْرِهَا . وَلَا يَدْخُلُ
وَتَرُّهَا .

وَبِكَلْبٍ أَوْ طَبْلِ — وَتَمَّ مَبَاحٌ — : أَنْصَرَفَ إِلَيْهِ . وَإِلَّا : لَمْ تَصَحَّ .

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي ع ش وَالْغَايَةِ ٣٦٤ : « وَيُعْطِيهِ » . وَكَلَامًا صَحِيحًا .

ولو^(١) وصّى بـدفنِ كُتبِ العلم : لم تُدفن . ولا يدخلُ فيها — :
إن وصّى بها لشخص . — كُتبُ الكلام .

ومن وصّى بإحراقِ ثلث ماله : صح ، وصُرف في تحييرِ الكعبة ،
وتنويرِ المساجد . وفي^(٢) التراب : يُصرف في تكفينِ الموتى . وفي
الماء : يُصرف^(٣) في عملِ سُنَنِ للجهاد .

وتصح بمصحفٍ يُقرأ فيه . ويُوضَعُ بمسجد أو موضعٍ حَرِيْر .
وتنفذ وصيته^(٤) فيما عَلم من ماله ومالم يعلم .

فإن وصّى بثلثه ، فاستحدث مالا ولو بنصبِ أُخْبُولَةٍ قبلَ موته ،
فيَقَعُ فيها صيدٌ بعده — : دخل تحت ثلثه في الوصية ، ويُقضى
منه دينه .

وإن قُتل ، فأخذتْ دِيْنُهُ — فميراثٌ : يدخل^(٥) في وصية ،
ويُقضى منها دينه . وتُحسبُ على الورثة — : إن كان وصّى بعمى . —
بقدرِ نصفها .

(١) من أول الكلام إلى « تدفن » ، أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٦٥ . وفي ش : « وبدفنه في » ، والزائد من الشرح .

(٣) كذا في ز ش والغاية ، وهو المناسب . وفي ع : « صرف »

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وصية » .

(٥) كذا في ز ، أى ميراثه . وفي ع ش والغاية : « تدخل » أى دينه . وفي الثلاثة :

« وصيته » .

فصل

وتصح بمنفعة مفردة : كمنافع^(١) أمته أبداً أو مدة معينة .
ويعتبر خروج جميعها من الثلث .

وللورثة — ولو أن الوصية أبداً — عتقها لا عن كفارة ، وبيعها ،
وكتابتها — ويبقى انتفاع وصي بحاله — وولاية تزويجها بإذن مالك
النفع ، والمهر له ، ولذها من شبهة حر . وللورثة قيمته عند وضع
على واطي ، وقيمتها : إن قُتلت ، وتبطل الوصية .

وإن جنت : سألها وارث ، أو فداها مسلوقة^(٢) . وعليه — : إن
قتلها . — قيمة المنفعة للوصي^(٣) .

وللوصي أستخدامها حضراً وسفراً ، وإيجارتها ، وإعارتها .
وكذا ورثته بعده .

وليس له — ولا لوارث — وطؤها . ولا حدّ به على واحد منهما .
وما تلّذه حر . وتصير — : إن كان الواطي مالك الرقبة . — أمّ
ولد . ولذها من زوج أو زناً له . ونفقتها على مالك نفعتها .

وإن وصّى لإنسان برقبته ، ولآخر بمنفعتها — : صح . وصاحب
الرقبة كالوارث فيما ذكرنا .

(١) كذا في زع . وفي ش : « كمنافع » ، وأدرجت الباء في المرح ، ولم ترد في
الغاية ٣٦٦ .

(٢) ورد بهامش ع ، مع التصحيح ، كلمة مذكورة في المرح : « المنفعة » .

(٣) كذا في زش والغاية ، أي الموصى له كما في المرح وبعض نسخ الغاية . وفي ع :

« للموصى » ، وهو تمحيض أو تحريف .

ومن^(١) وصّى له بمكاتّب : صحح ، وكان كما لو أشتراه .
وتصحّح بمالِ الكتابة ، وينجم منها .
فلو وصّى بأوسطها ، أو قال : « ضَعُوهُ » — والنجومُ شَفَعٌ —
حُصِرَ للشفع المتوسطِ : كالثاني والثالثِ من أربعة ، والثالث والرابع
من ستة .

وإن قال : « ضَعُوا نَجْمًا » ، فما شاء وارثٌ .
وإن قال : « ... أَكْثَرَ ما عليه ، ومثلَ نصفه » — وَضِعَ فوقَ
نصفه ، وفوقَ رُبْعِهِ .
و : « ... ما شاء » ، فالكلُّ . و : « ... ما شاء من مالِها » ،
فما شاء منه ، لا كلُّهُ .
وتصحّح برقبته لشخصٍ ، ولآخرَ بما عليه . فإن أدّى : عَتَقَ ؛ وإن
عَجَزَ : بَطَلَتْ فيما عليه .
وإن وصّى بكفارةِ إيمانٍ : فأقلُّهُ ثلاثة .

(١) كذا في زع والغاية ٣٦٧ . وفي ش والإقناع ٣١٦/٤ : « وإن » .

فصل

وتبطل وصية بمعين ، بتلفه .

وإن تلف^(١) المال كله غيره^(٢) — بعد موت موصي -- :
فلموصى له .

وإن لم يأخذه حتى غلا أو نَمَا : قَوْمَ حِينَ مَوْتٍ ، لا أَخْذِ^(٣) .
وإن لم يكن لموصي سواه إلا دين^(٤) أو غائب : فلموصى له ثلث^(٥)
موصى به . وكلما أَقْتَضَى أو حضر شيء : مَلَكَ من موصى به قدر
ثلثه ، حتى يَتَمَّ . وكذا حُكْمُ مَدْبَرٍ .

ومن وصى له بثلاث عبد ، فاستحقَّ ثلثاه — : فله الباقي .
وبثلاث ثلاثة أعبد ، فاستحقَّ^(٦) أثنان أو مَاتَا — : فله ثلث الباقي .
وبعبد قيمته مائة ، ولآخر بثلاث ماله — ومِلكه^(٧) غيره
مائتان — فأجاز الورثة : فلموصى له بالثلث ثلث المائتين وربع العبد ،
ولموصى له به ثلاثة أرباعه . وإن رَدُّوا : فلموصى له بالثلث سدس^(٨)
المائتين وسدس العبد ، ولموصى له به نصفه .

(١) كذا في زع والغاية ٣٦٨ . وفي ش : « أُلْف » ، وهو تحريف « اسخ » جاهل .
(٢) ورد في ع بين الأسطر : « أي غير معين » ، وهو مذكور في الشرح .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « أَخْذُهُ » ، والزائد من الشرح . وفي الغاية : « قبول »
وهو المراد من الأخذ كما ذكر الشارح .
(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ٣٠٩ / ٤ . وفي ش : « واستحق » ، ولعله
تصحيف .
(٥) كذا في زع والإقناع والغاية . وفي ش : « وماله » ، وهو — مما لم كان تصحيحه .
— تصحيف على ما يظهر .

وبالنصف — مكان الثلث — وأجازوا : فله مائة وثلث العبد ،
ولموصى له به ثلثاه ، وإن ردّوا . فلصاحب النصف خمس المائتين
ومخمس العبد ، ولصاحبه خمساه .

والطريق فيهما أن تنسب الثلث ، وهو مائة ، إلى وصيتهما^(١)
— وهما في الأولى : مائتان ، وفي الثانية : مائتان وخمسون . —
ويعطى كل واحد ، من وصيته ، مثل تلك النسبة .

ولو وصى لشخص بثلث ماله ، ولآخر بمائة ، ولثالث بتمام الثلث
على المائة — فلم يزد عنها — : بطلت وصية صاحب التمام ، والثلث
— مع الرد — بين الآخرين : على قدر وصيتهما^(٢) .
وإن زاد عنها ، فأجاز الورثة — : نفذت على ما قال . وإن ردّوا :
فلكل نصف وصيته .

ولو وصى لشخص بعبد ، ولآخر بتمام الثلث عليه — فأت العبد
قبل الموصي — : قومت التركة بدونه ، ثم ألقيت قيمتها من ثلثها ،
فما بقي فهو لوصية التمام .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والفاية : « وصيتها » ، ولعله — مع صحة معناه —
عرف عما أثبتناه .

(٢) كذا في ز . وفي ع والفاية : « وصيتها » ، وهو كساقه .

بابُ الوصيةِ بالأَنْصِبِ والْأَجْزَاءِ

من وصَّى له بِمِثْلِ نصيبِ وارثٍ معيَّنٍ : فَلَهُ مِثْلُهُ مضمومًا
إِلَى الْمَسْئَلَةِ .

فَبِمِثْلِ^(١) نصيبِ أبنه — وله أبنان — : فَمِثْلُ . وثلاثةٌ : فَرَبْعٌ .
فَإِنْ كَانَ معهم بنتٌ : فَتُسَعَانِ .

وَبِنَصِيبِ أبنه : فَلَهُ مِثْلُ نصيبه .

وَبِمِثْلِ نصيبِ ولده — وله أبْنٌ وبنتٌ — : فَلَهُ مِثْلُ
نصيبِ البنتِ .

وَبِضْعِ نصيبِ أبنه : فَمِثْلَاهُ^(٢) . وَبِضْعَيْهِ : فثلاثةُ أمثاله .
وَبثَلَاثَةِ أضعافه : فَأَرْبَعَةُ أمثاله . وَهَلُمَّ جَرًّا .

وَبِمِثْلِ نصيبِ أحدِ ورثته — وَلَمْ يُسَمَّه — : فَلَهُ مِثْلُ مَا لَأَقْلَمِهِ .
فَمَعَ أَبْنٌ وَأَرْبَعُ زَوَاجَاتٍ ، تصح من أثنين وثلاثين : لِكُلِّ زَوْجَةٍ
سَهْمٌ ، وَلِلْوَصِيِّ^(٣) سَهْمٌ يَزَادُ^(٤) . فَتَصِيرُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ .

وَبِمِثْلِ نصيبِ وارثٍ لو كان : فَلَهُ مِثْلُ مَالِهِ لو كانت الوصيةُ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ٣٧٠ . وَفِي ش : « مِنْ وَصَى بِمِثْلِ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش : « فَلَهُ مِثْلَاهُ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٣) كَذَا فِي ز ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْفَايَةِ . وَفِي ع ش : « وَلِلْوَصِيِّ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ
إِنْ لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ جَارِيًا عَلَى تَقْدِيرِ « لَهُ » الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّارِحُ .

(٤) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَوْفُقُ لِمَا فِي الْفَايَةِ . وَفِي ش : « زَادَ » ، وَهُوَ

تَحْرِيفٌ .

وهو موجود . فلو كانوا أربعة بنين : فلوصى^(٦) سدس^٦ .
ولو كانوا ثلاثة : فخمس^٦ .

ولو كانوا أربعة ، فأوصى بمثل نصيب [أحدهم ، إلا مثل نصيب ابن خامس لو كان]^(٧) — : فقد أوصى^(٣) له بالخمس إلا السدس^٦ بعد الوصية^(٤) . فيكون له سهم^٦ يزداد على ثلاثين . وتصح من اثنين وستين : له منها سهمان ، ولكل ابن خمسة عشر .

ولو كانوا خمسة ، ووصى بمثل نصيب أحدهم ، إلا مثل نصيب ابن سادس لو كان — : [فقد أوصى له بالسدس^٦ إلا السبع^(٥)] . فلموصى له^(٦) سهم^٦ يزداد على اثنين وأربعين^(٧) . [فتصح^٦ من مائتين وخمسة عشر : للموصى له خمسة^٦ ، ولكل^(٨) ابن اثنان وأربعون]^(٩) .

(١) كذا في زع . وفي ش والغاية ٣٧١ : « فلموصى له » ، والمعنى واحد .
(٢) ما بين المربعين نص ع ش والغاية والإقناع ٣٢٣ / ٤ . وهو الصحيح الخالي عن الاضطراب . ونص ز : « خامس لو كان إلا مثل نصيب ابن سادس لو كان » ، وهو قلم سبق من المصنف بما سيأتي بعده : مما تنبه له بعد الفراغ من كتابته وصححه ، على ما نسكاد نجزم به .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « وصى » .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وتصح من أحد وعشرين » .

(٥) ما بين المربعين ورد في ع ش والإقناع والغاية ، كما ورد في أصل ز ثم ضرب عليه . وارجح أن الضرب من أحد القراء : تأثراً بما ورد بعد ذلك فيها ، بأول صفحة ، خطأ ناشئاً عن سبق قلم وعدم المراجعة : بما سنذكره .

(٦) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « فيكون له » أى الموصى له . وانظر الإقناع .

(٧) كذا في ع ش والغاية ، وهو الصحيح المطابق لما في الإقناع والقاعدة المذكورة .

في ز : « . . . على ثلاثين » ، وهو سبق قلم بما ذكر في المسئلة السابقة .

(٨) كذا في ع والغاية . وذكر في ش مسبقاً بواو أخرى زائدة .

(٩) ما بين المربعين زيادة وردت في ع ش والغاية ، وسقطت من ز بسبب الاضطراب

السابق وعدم المراجعة . وانظر الإقناع .

فصل فى الوصية بالأجزاء

من وصى له بجزء أو حظاً أو نصيب أو قسط أو شيء :
فللورثة^(١) أن يعطوه ما شاءوا : من مُمَوَّل .

وبسهم من ماله ، فله سدس بمنزلة سدس مفروض : إن لم
تَكْمَلْ فروض المسئلة ، أو كان^(٢) الورثة عَصَبَةً وإن كُملت^(٣) :
أُعِيلَتْ به . وإن عالت : أُعِيلَ معها .

وبجزءٍ معلوم — كثلث أو ربع — : تأخذُه من خَرَجِه ، فتدفعه
إليه ، وتقسم الباقي على مسئلة الورثة . إلا أن يزيد على الثلث ، ولم
يُجَزَّ^(٤) — : فتفرض له الثلث ، وتقسم الثلثين عليها .

وبجزأين أو أكثر^(٥) : تأخذُها من خَرَجِها ، وتقسم الباقي
على المسئلة . فإن زادت على الثلث ، وردَّ الورثة — : جعلت السهام
الحاصلة للأوصياء ثلث المال ، ودفعت الثلثين إلى الورثة .

فلو وصى لرجلٍ بثلاثة^(٦) ، ولآخر^(٧) بربعه — وخالف أبين — :

(١) فى الناية ٣٧٢ : « فلورثة » ، وهو تحريف . وهذا إلى « يعطوه » أسقطان .
ش ، وأدرج فى الشرح .

(٢) كذا فى زع والناية . وفى ش : « كانت » ، وكلاهما صحيح .

(٣) فى ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « فروض المسئلة » .

(٤) كذا فى ز ش ، أى الزائد . وفى ع والناية : « تجز » أى الورثة كما قدر الشارح ،
وأدرج فى ش .

(٥) كذا فى زع والناية . وفى ش : « أو بأكثر » ، والباء من الشرح .

(٦) كذا فى ز . وفى ع ش والناية : « بثلاث ماله » .

(٧) كذا فى زع والناية . وفى ش : « وللآخر » ، واللام من كلام الشارح .

أَخَذَتِ الثَّلَاثَ وَالرَّبْعَ مِنْ نَحْرَ جَيْهَمَا ، سَبْعَةً مِنْ أَثْنَى عَشَرَ ، وَبَقِيَ خَمْسَةٌ لِلْأَبْنَيْنِ : إِنْ أَجَازَا . وَإِنْ رَدَّآ : جَعَلَتِ السَّبْعَةَ ثَلَاثَ الْمَالِ ، فَتَكُونُ مِنْ أَحَدٍ ^(١) وَعَشْرِينَ .

وَإِنْ أَجَازَا لِأَحَدِهِمَا ، أَوْ أَجَازَ أَحَدُهُمَا لَهَا ، أَوْ كُلُّ وَاحِدٍ لَوَاحِدٍ — : فَاضْرِبْ وَفْقَ مُسْئَلَةِ الْإِجَازَةِ ، وَهُوَ ثَمَانِيَّةٌ ، فِي مُسْئَلَةِ الرَّدِّ : تَكُنْ ^(٢) مِائَةً وَثَمَانِيَّةً وَسِتِينَ . لِلَّذِي أُجِيزَ لَهُ ، سَهْمُهُ مِنْ مُسْئَلَةِ الْإِجَازَةِ مَضْرُوبٌ فِي وَفْقِ مُسْئَلَةِ الرَّدِّ . وَلِلَّذِي رُدَّ عَلَيْهِ ، سَهْمُهُ مِنْ مُسْئَلَةِ الرَّدِّ فِي وَفْقِ مُسْئَلَةِ الْإِجَازَةِ . وَالباقى للورثة وللَّذِي ^(٣) أَجَازَ لَهَا نَصِيبُهُ مِنْ مُسْئَلَةِ الْإِجَازَةِ فِي وَفْقِ مُسْئَلَةِ الرَّدِّ ، وَلِلْآخِرِ سَهْمُهُ مِنْ مُسْئَلَةِ الرَّدِّ فِي وَفْقِ مُسْئَلَةِ الْإِجَازَةِ ، وَالباقى بَيْنَ الْوَصِيَّيْنِ عَلَى سَبْعَةٍ . وَإِنْ زَادَتْ عَلَى الْمَالِ : عَمَلْتَ فِيهَا عَمَلَكَ فِي مَسَائِلِ الْعَوَّلِ .

فَبِنْصَفِ ثَلَاثَ وَرَبْعٍ وَسُدُسٍ : أَخَذَتْهَا مِنْ أَثْنَى عَشَرَ ، وَعَالَتْ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ . فَيُقَسَّمُ الْمَالُ كَذَلِكَ : إِنْ أُجِيزَ لَهُمْ ، أَوْ الثَّلَاثُ : إِنْ رُدَّ عَلَيْهِمْ .

وَلِزَيْدٍ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، وَلِآخَرَ بِنَصْفِهِ — فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ : إِنْ أُجِيزَ لَهُمَا ، وَالثَّلَاثُ عَلَى ثَلَاثَةٍ : مَعَ الرَّدِّ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٣٧٣ . وَفِي ش : « إِحْدَى » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، أَيْ تَبْلُغُ . وَفِي ش : « يَكُنْ » أَيْ الْخَارِجُ .

(٣) كَذَا فِي ش « وَالَّذِي » ، وَأَدْرَجْتَ اللَّامَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ .

وإن أُجيزَ لصاحب المال وحده : فلصاحبِ النصفِ التسعُ ،
والباقي لصاحب المال .

وإن أُجيزَ لصاحب النصف وحده : فله النصفُ ، ولصاحب
المال تسعان .

وإن أجازَ أحدهما لهما : فسهمةُ بينهما على ثلاثة .

وإن أجازَ لصاحب المال وحده : دفعَ إليه كلَّ مافي يده^(١) .

وإن أجازَ لصاحب النصف وحده : دفعَ إليه نصف مافي يده ،
ونصف سدُسه .

* * *

فصلٌ في أجمع بين الوصيةِ بالأجزاءِ والأنصِبَاءِ

إذا خلفَ أبنين ، ووَصَّى^(٢) لرجلٍ بثلثِ ماله ، ولآخرَ بمثلِ
نصيبِ أبْن — فلصاحبِ النصيبِ ثلثُ المال : عندَ الإجازة ؛ وعندَ
الردِّ : يُقسَمُ الثلثُ بينهما نصيفين .

وإن وصَّى لرجلٍ بمثلِ نصيبِ أحدهما ، ولآخرَ بثلثِ باقي
المال — : فلصاحبِ النصيبِ ثلثُ المال^(٣) ، وللآخرِ ثلثُ الباقي :
تسعان مع الإجازة ؛ ومع الردِّ : أُلْثُثُ على خمسة ؛ والباقي للورثة .

(١) كذا في زع والغاية ٣٧٤ وفي ش : « بيده » . وكلاما صحيح .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وأوصى » .

(٣) في ش زيادة « بل » ، وهي من الناسخ .

وإن^(١) كانت وصيةُ الثاني بثلث ما يبق^(٢) من النصف: فلصاحبِ
النصيبِ ثلثُ المال، وللآخرِ ثلثُ ما يبق^(٣) من النصف — وهو: ثلثُ
السدُس . — والباقي للورثة . وتصح من ستة وثلاثين : لصاحبِ
النصيبِ اثنا^(٤) عشرَ، وللآخرِ سَهْمَان ، ولكل^(٥) ابنِ أحدَ عشرَ :
إن أجازا لهما . ومع الردِّ : الثلثُ على سبعة .

وإن خلفَ أربعةَ بنينَ ، ووصَّى لزيدٍ بثلثِ ماله إلا مثلَ نصيبِ
أحدهم — : فأعطَ زيداً وابنَا الثلثَ ، وللثلاثةِ^(٦) الثلثين . لكلِّ ابنِ
تَسْمَان ، ولزيدٍ تَسْعَ .

وإن وصَّى لزيدٍ بمثلِ نصيبِ أحدهم إلا سدُسَ جميعِ المال، ولعمرو
بثلثِ باقى الثلث بعدَ النصيبِ — صحت من أربعةَ وثمانينَ : لكلِّ
ابنِ تسعةَ عشرَ ، ولزيدٍ خمسةَ ، ولعمرو ثلاثةَ .

وإن خلفَ أمّاً وبتناً وأختاً ، وأوصَى بمثلِ نصيبِ الأمِ وسُبُعِ
ما بقى ، وللآخرِ بمثلِ نصيبِ الأختِ ورُبُعِ ما بقى ، وللآخرِ بمثلِ
نصيبِ البنتِ وثلثِ ما بقى — فمسئلةُ الورثةِ من ستة : للموصى
له بمثلِ نصيبِ البنتِ ثلاثةَ وثلثُ ما بقى من الستةِ سهمٌ ؛ وللموصى

(١) كذا في ز ش والغاية ٣٨٥ . وفي ع : « فإن » .

(٢) كذا في ز ع ، وهو الظاهر الملائم . وفي ش والغاية : « بقى » .

(٣) في ع : « اثني » ، وهو خطأ وتصنيف . فتأمل .

(٤) في ش : « لكل » ، وأدرجت الواو في المرح .

(٥) كذا في ز ، وهو صحيح . وفي ع ش والغاية : « الثلاثة » وهو أولى .

له بمثل نصيب الأخت سهمان ورُبْعُ ما بقى : سهم^١ ، وللموصى له بمثل نصيب الأم سهم وسُبْعُ ما بقى : خمسة أسباع سهم .
فيكون مجموعُ الموصى به ثمانية أسهم وخمسة أسباع ؛ تُضاف^(١) إلى مسألة الورثة ، تكون^(٢) أربعة عشر سهماً وخمسة أسباع ، تضرب^(٣) في سبعة — : ليخرجَ الكسرُ صحيحاً . — تكون^(٤) مائة وثلاثة .

فمن له شيء من أربعة عشر وخمسة أسباع ، مضروب^(٥) في سبعة : فلبنتِ أحدٍ وعشرون ، وللأختِ أربعة عشر ، وللأم سبعة ، وللموصى له بمثل نصيب البنت وثلاث ما بقى ثمانية وعشرون ، وللموصى له بمثل نصيب الأخت ورُبْعُ ما بقى أحدٍ وعشرون ، وللموصى له بمثل نصيب الأم وسُبْعُ ما بقى اثنا عشر^(٦) .

وهكذا كل ما ورد عليك : من هذا الباب .

وإن خلف ثلاثة بنين ، ووصى بمثل نصيب أحدهم لإربع المال — : فخذ المخرج : أربعة ، وزد رُبْعَه : تسكن^(٧) خمسة ، فهو

(١) كذا في زع والغاية ٣٧٦ ، أى الأسهم . وفي ش « يضاف » أى ذلك .

(٢) كذا في زع والغاية ، أى الأسهم . وفي ش : « يكون » أى المجموع .

(٣) كذا في زع والغاية ، وفي ش : بالياء . وهو كسابقه .

(٤) كذا في ز ، أى تبلغ . وهو لفظ الغاية . وفي ش ع : « يكون » أى خارج الضرب .

(٥) أى فهو مضروب ، كما قدر الشارح . وفي ش زيادة ، مدرجة من المخرج ، هى :

« له » . واعلمها مصحفة عن « كله » .

(٦) في ع : « اثني » ، وهو على خرار سابقه إن لم يكن رسماً قديماً .

(٧) كذا في ز ، أى تبلغ . وفي ش « يكون » ، وهو محرف عن لفظ الغاية :

« يكن » أى المجموع .

نصيب كلِّ ابن . وزدَّ على عدد البنين واحداً ، واضرب به في المخرج :
تكن^(١) ستة عشر ؛ أعطِ الموصى له^(٢) نصيباً — وهو : خمسة —
وأستثن منه ربعَ المال : أربعة ، يبقى له سهم . ولكل^(٣) ابن خمسة .
و ... إلأ^(٤) ربع الباقي بعد النصيب : فزدَّ على عدد البنين سهماً
وربعاً واضرب به في المخرج : يكن^(٥) سبعة عشر ؛ له سهمان ، ولكل ابن
خمس .

و ... إلأ ربع الباقي بعد الوصية : فاجعل المخرج ثلاثة ، وزدَّ
واحداً : تكن أربعة ، فهو النصيب . وزدَّ على سهام البنين سهماً
وثلاثاً ، واضرب به في^(٦) ثلاثة : يكن^(٧) ثلاثة عشر ؛ له سهم ، ولكل
ابن أربعة .

-
- (١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « يكن » أي الحاصل .
(٢) قوله : « الموصى له » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
(٣) كذا في ز والغاية . وفي ع : « وكل » . وفي ش : « لكل » ، وأدرجت الواو
في كلام الشارح .
(٤) كذا في ز ع ، أي وإن قال لا . وهو لفظ الغاية . وفي ش : « إلأ » ، وأدرجت
الواو في الشرح .
(٥) كذا في ع ش والغاية . وأهمل من النقط في ز .
(٦) قوله : « في ثلاثة » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
(٧) كذا في ش ع والغاية ، ولم ينقط في ز . وقوله : « ثلاثة عشر » أسقط من ش ،
وأدرج في الشرح مثبتاً بدلاً منه كلمة : « الضرب » .

باب الموصى إليه

تصح إلى مسلم مكلف رشيد عدل - ولو مستوراً ، أو عاجزاً ،
ويضم^(١) أمين ، أو أم ولد أو قنأ ، ولو لموص . ويقبل بإذن سيد^(٢) -
من مسلم ، وكافر ليست تركته خمرأ أو خنزيراً ونحوهما^(٣) . ومن
كافر إلى عدل في دينه .

وتعتبر الصفات : حين موت ووصية . وإن حدث عجز
- لضعف^(٤) أو علة ، أو كثرة عمل ، ونحوه - : وجب ضم أمين .
ويصح^(٥) لمنتظر : كـ « إذا بلغ أو حضر » ونحوه ، أو : « إن
مات الوصي فزيد وصي » ، أو : « زيد وصي سنة ثم عمرو » .
وإن قال الإمام^(٦) : « الخليفة بعدى فلائ » ، فإن مات في حياته ،
أو تغير حاله : ففلان^(٧) - صح . وكذا في ثالث ورابع .

(١) في ع زيادة : « إليه » ، وفي الغاية ٣٧٨ زيادة : « قوى » . وكل منهما ورد
في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « سيده » ، والزائد من الشرح .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « أو نحوها » . وانظر الغاية .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بضعف » . وكلاما صحيح . وقوله الآتي :
« ونحوه » ، ظاهر كلام الشارح أنه عطف على ما قبله . ولا يبعد أن يكون على « معجز » ،
أي ونحو المعجز : كالتهمة . فيكون مرفوعاً وقد يؤيد ذلك قول صاحب الإرشاد - على
ما في الإقناع ٣٣٧/٤ - : « وللعالم أن يجعل معه أميناً يحتاط على المال : إذا كان متها أو
عاجزاً . ولا يخرج عن الوصية » .

(٥) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « وتصح » . وكل صحيح .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « الأعظم » .

(٧) في ش : « الخليفة فلان » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .

لا^(١) للثاني إن قال : « فلانٌ وليُّ عهدي ، فإن وليَّ ثم مات :
ففلانٌ بعده » .

وإن علق وليُّ الأمرِ ولايةَ حكمٍ أو وظيفةً ، بشرطٍ شُغِرَها^(٢)
أو غيره — فلم يوجد حتى قام غيره مقامه — : صار الاختيارُ له .
ومن وصَّى زيدا ، ثم عمرًا — : اشتركا ، إلا أن يُخرجَ زيدا .
ولا ينفردُ غيرُ مفردٍ . ولا يوصى وصيٌّ إلا أن يجعلَ إليه .
وإن مات أحدُ اثنين ، أو تغيَّر حاله ، أو هُما — : أُقيمَ مقامه
أو مُقامهما . وإن جعلَ لكلٍّ أن ينفردَ : أكتفى بواحد .

ومن عاد إلى حاله — : من عدالة ، أو غيرها — : عاد إلى عمله .
وصح قبولُ وصيٍّ ، وعزله نفسه^(٣) — : حياةً موصٍ ، وبعد^(٤)
موته . ولموصٍ عزله متى شاء .

فصلٌ

ولا تصح^(٥) إلا في^(٦) معلوم يملكُ فعله : كيأما بخلافه ،

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) ورد في ع بعد ذلك مع علامة التحشية : « أي تعطلها » ، وهو مذكور في الشرح .

(٣) في ش زيادة : « في » ، وهي من الشرح وإن وردت في الغاية ٣٧٩ .

(٤) كذا في زع والغاية . وسقطت الواو من ش .

(٥) ورد بهامش ع ، مع التصحيح ، كلمة : « الوصية » . وهي في الشرح .

(٦) في ش : « في تصرف . . . يملك الموصى . . . » ، والزائد من الشرح .

(م ه — ق ٢ — انتهى الارادات)

وكقضاء^(١) دين ، وتفريق وصية ، ورد أمانة وغصب ، ونظر في أمر غير مكلف ، وحد قذفه^(٢) يستوفيه لنفسه ، لا لموصى^(٣) له . لا باستيفاء دين مع رشد وارثه .

ومن وصى في^(٤) شيء : لم يصِرْ وصياً في غيره .

ومن وصى بفرقة ثلثه^(٥) أو قضاء دين ، فأبى الورثة أو جحدوا ، وتعذر ثبوته — : فصلى الدين باطلاً ، وأخرج بقية الثلث مما في يده .

وإن فرقته ثم ظهر دين يستغرقه ، أو جهل موصى له ، فتصدق هو أو حاكم به ، ثم ثبت — : لم يضمّن^(٦) .

ويبرأ مدين باطلاً ، بقضاء دين يعلمه على الميت .

ولمدين دفع دين — موصى به لمعين — إليه ، وإلى الوصى .

(١) كذا في زع . ولم ترد الكاف في ع ش والغاية ، ووردت في كلام الشارح . وورد في ش — بعد كلة : « دين » — زيادة منه ، هي : « عليه » .

(٢) كذا في ز . ولم ترد الهاء في ع ش والغاية .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب . وفي ش : « الموصى » ، وهو — مع إمكان تصحيحه — تحريف . وفي ز — بعد كلة : « له » — نحو نلت سطر مطموس ومضروب عليه .

(٤) في ش زيادة أدرجت من الشرح ، هي : « فعل »

(٥) كذا في ع ش . وفي الغاية ٣٨٠ : « بتفريق ثلث » . ولم تطهر الهاء تماماً في ز .

(٦) ورد في ز فوقه — بخط آخر — : « الحاكم أو الوصى » . وورد نحوه في

وإن لم يوص به ، ولا بقبضه ، عيناً^(١) — : فإلى وارث
ووصى^(٢) .

وإن صرف أجنبي^٣ الموصى به لمعين ، في جهته — : لم يضمه .
وإن وصى بإعطاء مدع — عينه — ديناً يمينه : نقده من
رأس ماله ،

ومن أوصى إليه بحفر بئر بطريق مكة ، أو في السبيل ، فقال :
« لا أقدر » ، فقال الموصى^(٣) : « أفل ماترى » — لم تحفر^(٤) بدار
قوم لا بئر لهم .

وإن^(٥) وصى ببناء مسجد ، فلم يجد عرصة — لم يجوز شراء
عرصة يزيدها في مسجد .

و : « ضع ثلثي حيث شئت ، أو أعطه أو تصدق به على من
شئت » — لم يجوز له أخذه ، ولا دفعه إلى أقاربه الوارثين — ولو كانوا
فقراء — ولا إلى ورثه الموصى .

وإن دعت حاجة لبيع بعض عقار — : لتضاء دين ، أو حاجة
صغار . — وفي بيع بعضه ضرر^(٦) : باع على كبار أبوا

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) ورد بهامش ع كلمة : « معا » ، وهي مذكورة في الشرح .

(٣) من هنا إلى « لهم » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٤) كذا في زع والفاية ٣٨١ . وفي ش : « يحفر » . والأول أول .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « ومن » .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « وعلى » .

أَوْ غَابُوا^(١)، وَلَوْ اخْتَصُّوا بِمِيرَاثٍ .

وَمِنْ مَاتَ بِبَرِّيَّةٍ وَنَحْوَهَا^(٢) — وَلَا حَاكِمَ، وَلَا وَصِيَّ — : فَاَمْسِلِمُ
أَخَذْتُ تَرْكِتَهُ، وَبِيعُ مَا يَرَاهُ . وَيُجْهَزهُ^(٣) مِنْهَا : إِنْ كَانَتْ . وَإِلَّا :
فَمَنْ عِنْدِهِ ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا ، أَوْ عَلَى مَنْ تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ — : إِنْ نَوَاهُ
أَوْ أَسْتَأْذَنَ حَاكِمًا .

* * *

(١) كَذَا فِي زُش وَالنَّايَةِ . وَفِي ع : « وَغَابُوا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) كَذَا فِي زُش . وَفِي ع : « وَنَحْوَهُ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ .
(٣) كَذَا فِي ز وَأَصْلُ ع . ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِلَفْظِش وَالنَّايَةِ : « وَتُجْهَزهُ » .

كتاب

« أَلْفَرَاغُ » : العلمُ بقسمةِ المَوَارِيثِ . و « الْفَرِيضَةُ »
نصيبٌ مقدَّرٌ شرعاً لمستحقِّه .

وَأَسْبَابُ إِثْبَاتِ ١، ٢، ٣ - : رَحِمٌ ، وَنِكَاحٌ ، وَوَلَاءٌ عَتَقِي^(١)
وكانت تركةُ النبي - صلى الله عليه وسلم - صدقةٌ : لم تُورَثْ ،
والمُجمَعُ على توريثهم - من الذكور - عشرةٌ : الأبُ وأبْنُهُ
وإن نَزَلَ ، والأبُ وأبوه وإن عَلَا ، والأخُ من كلِّ جهةٍ ، وأبْنُ
الأخِ إلا^(٢) من الأمِّ ، والمعمُّ وأبْنُهُ كذلك ، والزوجُ ، ومَوَالِي النِّعْمَةِ .
و - من الإناث - سبعٌ : أَلْبَنَتُ ، وبنْتُ الابنِ ، والأمُّ ،
والجدَّةُ ، والأختُ ، والزوجةُ ، ومَوَالِي النِّعْمَةِ .
والمَوَارِثُ^(٣) ثلاثةٌ : ذُو فَرْضٍ ، وَعَصَبَةٌ ، وَذُو رَحِمٍ^(٤) .



بَابُ ذَوِي الْفُرُوضِ

وهم عشرةٌ : الزَّوْجَانِ ، وَالْأَبَوَانِ ، وَالْجَدُّ وَالْجَدَّةُ ، وَالْبَنْتُ
وَبَنْتُ الابنِ ، وَالْأَخْتُ ، وَلَدُ الأمِّ .
فلزَّوجٍ : ربعٌ مع ولدٍ أو ولدِ ابنٍ ، ونصفٌ مع عَدَمِهما .

(١) ورد بهامش زحاشية : « قال الموضح رحمه الله تعالى : وموانعه : قتل ، ورق ،
واختلاف (دين) . انتهى » . وذكر نحوه في الغاية ٣٨٣/٢ ، والإقناع ٣٤٠/٤ .
(٢) كذا في ز وأصل ع . ثم أصلحت فيها كسطا بلفظ ش والغاية : « لا » .
(٣) كذا في زع ، وهو الأولى . وفي ش والغاية : « والوارث » .
(٤) في ش : « ورجم » ، وأدرج الناقص في الشرح .

ولزوجة فأكثر : مُنَّعٌ مع ولد^(١) أو ولدِ ابن ، وربع
مع عدمهما .

ویرثُ أب وجدٌّ — مع ذكورية ولد أو ولدِ ابن — بالفرض :
سدسًا ؛ وبفرضٍ وتعصيبٍ مع أنوئتيهما . ويكونان عَصَبَةً
مع عدمهما .

فصل

والجدُّ — مع الإخوة والأخوات من الأبوين أو الأب —
كأخٍ بينهم ، ما لم يكن الثلثُ أَحَظَّ : فيأخذُه .
وله — مع ذى فرضٍ بعده — الْأَحَظُّ : من مُقاسَمَةِ كَأَخٍ ،
أو ثلثِ الباقي ، أو سدسِ جميع المال .
وزوجةٌ وجدٌّ وأختٌ : من أربعة ، وتسمى : «مربعة»
أجماعةٍ .

فإن لم يبقَ غيرُ السدس : أَخَذَهُ ، وسقط ولدُ الأبوين
أو الأب^(٢) .

إلا في «الأَكْدَرِيَّة» ، وهى : زوج وأم وأخت وجد . للزوج
نصفٌ ، وللأم ثلثٌ ، وللجد سدسٌ ، وللأخت نصفٌ . ثم يُقسمُ
نصيبُ الأخت والجدِّ — أربعةً من تسعة — بينهما ، على ثلاثة ،

(١) كذا في زع . وفي ش : «الولد» . وانظر الغاية ٣٨٤ .

(٢) كذا في الأصول ، ثم أصلحت في ع بلفظ : «أولأب» . وانظر الغاية . ٣٩١ .

فتصح من سبعة وعشرين : للزوج تسعة^١ ، وللأم ستة^٢ ، وللجد ثمانية^٣ ،
وللاخت أربعة^٤ .

ولا عول في مسائل الجد^(١) ، ولا فرض لأخت معه ابتداءً —
في غيرها .

وإن لم يكن زوج : فلأم^(٢) ثلث^٣ ، وما بقي فبين جد وأخت
على ثلاثة . وتصح من تسعة . وتسمى : « الخرفاء » — لكثرة أقوال
الصحابه فيها — و « المسبعة » و « المسدسة » و « الخمسة »
و « المربعة » و « المثلثة » و « العثمانية » و « الشعبية »
و « الحجاجية » .

وللد الأب كولد الأبوين في مقاسمة الجد : إذا انفردوا .
فإذا اجتمعوا . عاد ولد الأبوين الجد^(٣) بولد الأب ، ثم أخذ
قسمه . وتأخذ أنثى لأبوين تمام فرضها والبقية لولد الأب .
ولا يتفق هذا في مسئلة فيها فرض غير السدس .

فجد وأخت لأبوين وأخت لأب : من أربعة ، له سهمان ،
ولكل أخت سهم . ثم تأخذ التي لأبوين ما سمي للتي لأب .
وإن كان معهم أخ لأب : فلجد ثلث^٤ ، وللاخت لأبوين نصف .
يبقى لهما سدس على ثلاثة . فتصح من ثمانية عشر .

و . . . معهم أم : لها سدس^٥ ، وللجد ثلث الباقي ، ولتي لأبوين

(١) كذا في ز والفاية ٣٩٢ وأصل ع . ثم أصلح في هامشها بلفظ ش : « مسائلها » .

(٢) كذا في ز ش والفاية . وفي ع : « فلأم » .

(٣) سقط هذا من ش . ولفظ الفاية ٣٩٣ : « عده الشقيق على الجد » .

نصفٌ . والباقي لهما . وتصح^(١) من أربعة وخمسين . وتُسمى :
« مختصرة زيد » .

و... معهم أخٌ آخرٌ : من تسمين . وتُسمى : « تسعينية زيد » .
وجدتُ وأخت لأبوين وأخ لأب ، تُسمى^(٢) : « عشرية زيد » .

* * *

فصل

وللام أربعة أحوال :

١ ، ٢ — . فمع ولدٍ أو ولدٍ ابن ، أو اثنين من الإخوة والأخوات
كاملي الحرية . لها سدسٌ . ومع عدمهم : ثلثٌ .

٣ — : وفي أبوين وزوجٍ أو زوجةٍ : لها ثلثُ الباقي بعد
فرضيهما^(٣) .

٤ — والرابع : إذا لم يكن لولدها أبٌ — : لكونه ولدَ زنا ،
أو أدعته وألحقَ بها ، أو منفياً بلعانٍ — : فإنه ينقطع تعصيبه ممن
نفاه ونحوه . فلا يرثه ولا أحدٌ من عصبته ، ولو بأخوةٍ من أب :
إذا ولدتُ توأمين .

وترثُ أمُّه وذو فرضٍ منه فرضه . وعصبته بعد ذكورٍ ولده
— وإن نزل — : عصبه أمُّه في إرثٍ .

(١) كذا في زع . وفي ش : « فتصح » . وانظر الغاية .

(٢) في ش : « وتسمى » ، وزيادة الواو من الشرح ، وراجع الغاية .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « فرضيهما » . وكلاهما صحيح . ولم يرد هو واللفظ قبله في

فَأُمٌّ وَخَالَ: له الباقي. ومعهما أخٌ لأم: له السدسُ فرضاً^(١) والباقي تعصيباً، دون الخال.

ويرثُ أخوه لأمّه مع بنته، لا أخته لأمّه^(٢).
وإن مات أبْنُ أبْنٍ مُلَاعِنَةٍ، وخلفَ أمّه وجدّته أمّ أبيه - :
فأكل لأمّه فرضاً وردّاً.

* * *

فصل

ولجدةٍ أو أكثرٍ مع تحاذٍ: سدسٌ. وتحجبُ القرْبَى البُعْدَى مطلقاً، لا أبٌ أو أبوه أمّه^(٣).

ولا يرثُ أكثرُ من ثلاثٍ^(٤): أمُّ الأم، وأمُّ الأب، وأمُّ أبي الأب؛ وإن علونَ أمومةً.

فلا ميراثَ لأمٍّ أبي أمٍّ، ولا لأمٍّ أبي جدٍّ — بأنفسهما.
والمُتَحَازِيَاتُ: أمُّ أمٍّ أمٍّ، وأمُّ أمٍّ أبٍ، وأمُّ أبي أبٍ.
ولذاتِ قرابتين مع ذاتِ قرابةٍ: ثلثا السدس، وللأخرى: ثلثه.

فلو تزوّج بنتَ عمته، فجُدُّته: أمُّ أمٍّ أمٍّ ولديهما، وأمُّ أبي

(١) أسقط هذا من ش، وأدرج في الشرح. وراجع الغاية ٣٨٥.
(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه، مثل ما ذكر بعده إلى « وجدته »، بزيادة: « تعصياً »، ثم كرر — مع الضرب عليه — قوله: « ويرث أخوه » إلى آخر السطر.
(٣) كذا في ز. وفي ع ش: « لا أب أمّه أو أم أبيه ». وانظر الغاية ٣٨٦.
(٤) في ش زيادة مدرجة من الشرح، هي: « جدات ».

أبيه . وبنّت خالته ، فجدته : أمُّ أمِّ أمٍّ ، وأمُّ أمِّ أبٍ .
ولا يمكن أن ترث جدّة لجهة^(١) ، مع ذات ثلاث .

* * *

فصل

ولبنّت^(٢) صُلب : النصف ؛ ثم هو لبنّت ابن وإن نزل ، ثم
وأخت^(٣) لأبوين ثم لأب ، منفردات لم يعصبن .
ولبنّتين^(٤) من الجميع فأكثر — لم يعصبن — : الثلثان .
ولبنّت ابن فأكثر مع بنت صلب^(٥) : السدس ، مع عدم
معصّب . وتعمول المسئلة به . وكذا بنت ابن ابن مع بنت ابن .
وعلى هذا . وكذا أخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين .
فإن أخذ الثلثين بنات صلب ، أو بنات ابن ، أو هما — سقط
من دونهن : إن لم يعصبن ذكر^(٦) بإزائهن ، أو أنزل من بنى الابن .
وله مثلاً ما لاثنى^(٦) . ولا يعصّب ذات فرض أعلى^(٧) ، ولا
من هي أنزل^(٨) .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « تدلّ بجهة مع جدّة ذات . . . » ، والزيادة
مدرجة من الشرح .

(٢) قوله : « ولبنّت صلب » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) كذا في ز . وفي ش : « لأخت » . وانظر الغاية ٣٨٤ .

(٤) سقطت الواو من ش . وراجع الغاية .

(٥) كذا في زع والغاية ٣٨٥ . وفي ش : « الصلب » .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « اللاثنى » ، ولعل الزائد من الشرح .

(٧) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « منه » .

وكذا أخوات الأب مع أخوات لأبوين؛ إلا أنه لا يعصبن إلا
أخوهن. وله مثلاً ما لأنتى .

وأخت فأكثر مع بنت أو بنت ابن فأكثر، عصبة: يرثن
ما فضل، كالإخوة .

ولو احد — ولو أنثى — من ولد الأم: سدس^(١) .
ولأثنين فأكثر: ثلث بالسوية^(٢) .

* * *

فصل في الحجب

يسقط كل جدّ بآبٍ ، وجدّ^(٣) وابن أبعد بأقرب . وكل
جدّة بأمّ .

وولد الأبوين بثلاثة: الابن ، وابنه ، والأب .

وولد الأب بالثلاثة^(٤) وبالأخ من الأبوين . وأبهما بجديّ .

وولد الأم بأربعة: بالولد ، وولد الابن وإن نزل ، والأب ،
والجدّ وإن علّا .

ومن لا يرث: لا يحجب .

* * *

(١) كذا في زع . وفي ش: « السدس » . وانظر الغاية ٣٨٥ .

(٢) كذا في زع . وفي ش: « بالسوية » . وراجع الغاية ٣٨٤ .

(٣) في ش زيادة من الشرح: « بأقرب منه » وانظر الغاية ٣٨٩ .

(٤) كذا في زع ، أى المتقدمين في الذكر . وفي ش: « بثلاثة » ، وهو تحريف .

وراجع الغاية .

بَابُ الْعَصْبَةِ

وهو : من يَرِثُ بلا تقديرٍ . ولا يرثُ أبعدُ بتعصيبٍ مع أقرب .

وأقربُ العَصْبَةِ ^(١) : أبْنُ فابنّه وإن نَزَلَ ، فأبُ فابوّه وإن عَلَا — وتقدّم حكمه مع إخوة ^(٢) — فأخُ لآبَوَيْنِ ، فلاأبُ ، فابنُ أخٍ لآبَوَيْنِ فلاأبُ وإن نَزَلَ — [ويسقطُ البعيدُ بالفريب] ^(٣) — فأعمامُ فابناؤهم كذلك ، فأعمامُ أب فابناؤهم كذلك ، [فأعمامُ جدّ فابناؤهم كذلك] ^(٤) : لا يرثُ بنو أب أعلى مع بنى ^(٥) أب أقرب منه .
فمن نكح امرأةً ، وأبوّه أبنّتها ^(٦) — فابنُ الأب عمٌّ ، وابنُ الابن خالٌّ : فيرثُهُ مع عمٍّ له خالُّه ، دونَ عمّه .
ولو خلف الأب فيها أخًا وابن ابنه — وهو أخو زوجته — : ورثه دونَ أخيه ^(٧) .

وأوّلَى ولدٍ كلِّ أب : أقربُهم إليه ، حتى في أختٍ لأب وابن أخٍ مع بنتٍ . فإن أسْتَوَوْا : فَمَنْ لآبَوَيْنِ .

-
- (١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « العصابات » .
(٢) في ش . « الإخوة » ، ولعل الرائد من الشرح .
(٣) وردت الزيادة في ع ش ، كما وردت في ز مع علامة التحشية .
(٤) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش .
(٥) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « ابني » ، وهو تحريف .
(٦) كذا في ز ش والغاية ٣٨٨ . وفي ع : « بنتها » .
(٧) كذا في ع ش والغاية والإقناع ٣٥٩/٤ ، وهو الصواب . وفي ز : « أخته » مع الضبط ، وهو سبق قلم .

فإن عُدِمَ ^(١) العَصْبَةُ من النَّسَبِ : وَرِثَ المَوْلَى المَعْتِقُ ولو أَنَّى ،
ثمَّ عَصَبَتْهُ : الأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ ، كَنَسَبٍ . ثمَّ مَوْلَاهُ كَذَلِكَ ،
ثمَّ الرَّدُّ ، ثمَّ الرَّحْمُ .

ومتى كانت العَصْبَةُ عَمًّا ، أو أَبْنَةً ، أو أَبْنِ أَخٍ ^(٢) — : أنْفَرَدَ
دونَ أَخَوَاتِهِ بالميراث .

ومتى كانَ أَحَدُ بَنِي عَمٍّ زَوْجًا ، أو أَخًا لَأُمٍّ — : أَخَذَ فَرْصَهُ
وشارَكَ ^(٣) الباقيين .

وتَسْقُطُ أَخُوَّةُ لَأُمٍّ بِمَا يُسْقِطُهَا ، فَبَنَتْ وَأَبْنَا عَمًّا — أَحَدُهُمَا
أَخَ لَأُمٍّ — : لِلْبَنَاتِ النِّصْفُ ، وما بَقِيَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ .

وتَسْتَقِلُّ ^(٤) عَصْبَةُ أنْفَرَدَ ، بِالمَالِ . وَيُبْدَأُ بِذِي فَرْصٍ أُجْتَمَعَ
مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ : سَقَطَ . كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَإِخْوَةٍ لَأُمٍّ ، وَإِخْوَةٍ
لَأَبٍّ أو لَأَبَوَيْنِ ، أو أَخَوَاتٍ لَأَبٍّ أو لَأَبَوَيْنِ مَعَهُنَّ أَخَوَهُنَّ : لِلزَّوْجِ
نِصْفٌ ، وَلِلْأُمِّ سُدُسٌ ، وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ ثُلُثٌ ^(٥) . وَسَقَطَ سَائِرُهُمْ .
وَتُسَمَّى مَعَ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ : « الْمَشْرَكَّة » و « الْحِمَارِيَّة » .

ولو كانَ مَكَانَهُمْ أَخَوَاتٌ لَأَبَوَيْنِ أو لَأَبٍّ : عَالَتْ إِلَى عَشْرَةٍ ،
وَتُسَمَّى : « ذَاتُ الْفُرُوحِ » و « الشَّرِيعِيَّة » .

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ ٣٨٧ : « عَدِمَتْ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ .

(٢) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « أَوْ كَانَ ابْنُ الْأَخِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) قَوْلُهُ : « وَشَارَكَ الْبَاقِينَ » وَرَدَّ فِي زَع وَالْغَايَةِ ٣٨٨ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ وَأَدْرَجَ

فِي الشَّرْحِ .
(٤) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ صَحِيحٌ . وَفِي عِشِ : « وَيَسْتَقِلُّ » ، وَهُوَ أَوَّلَى . وَانْظُرْ

الْغَايَةَ ٣٨٧ .

(٥) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « الثَّلَاثُ » .

بابُ أصولِ المسائل

وهي سبعةٌ أربعةٌ لا تعمل ، وهي : ما فيها فرضٌ أو فرضانٍ
من نوع .

١ - : فنصفانٍ : كزوجٍ وأختٍ لأبوين أو لأبٍ وتُسميان :
« اليَتيمَتين ^(١) » : أو نصفٌ والبقيةُ -- : كزوجٍ وأبٍ - :
من اثنين .

٢ - : وثلاثانٍ أو ثلثٌ والبقيةُ ، أو هما - : من ثلاثة .

٣ - : وربيعٌ والبقيةُ ، أو مع نصفٍ - : من أربعة .

٤ - : وثمانٌ والبقيةُ ، أو مع نصفٍ - : من ثمانية .

وثلاثةٌ تعمل ، وهي : ما فرضها نوعان فأكثرُ .

٥ - : فنصفٌ مع ثلثينٍ ، أو ثلثٍ ، أو سدسٍ - :
من ستة .

وتصح بلا عملٍ : كزوجٍ وأمٍّ ، وأخوينٍ لأمٍ . وتُسمَّى : « مسئلةَ
الإلزام » و « ... المناقضة » .

وتعمل إلى سبعةٍ : كزوجٍ ، وأختٍ لأبوين أو لأبٍ ، وجدةٍ .

وإلى ثمانيةٍ : كزوجٍ ، وأمٍّ ، وأختٍ لأبوين أو لأبٍ . وتُسمَّى :
« المِباهلة » .

(١) كذا في ز ش والناية ٣٩٤ . وفي ع : « باليتيمتين » . وكلاهما صحيح .

وإلى تسعة: كزوج، وولدى أم، وأختين. وتُسمى: «الغراء»
و«المروايّة».

وإلى عشرة، وهى: «ذاتُ الفُروخ». ولا تقول إلى أكثر.
٦ - : ورُبُّ مع ثلثين، أو ثلث^(١)، أو سدس^(١) - :
من اثني عشر.

وتصح بلا قول: كزوجة، وأم، وأخ لأم، وعم.
وتقول على الأفراد إلى ثلاثة عشر: كزوج، وبتين، وأم.
وإلى خمسة عشر: كزوج، وبتين، وأبوين.
وإلى سبعة عشر: كثلاث زوجات، وجدتين وأربع أخوات
لأم، وثمان أخوات لأبوين. وتُسمى: «أمّ الأرايل».
ولا تقول إلى أكثر.

٧ - : وثمان مع سدس، أو ثلثين، أو معهما - : من
أربعة وعشرين.

وتصح بلا قول: كزوجة، وبتين، وأم، واثني عشر أخاً،
وأخت. وتُسمى: «الدَّيناريّة» و«الرَّكَّايّة».
وتقول إلى سبعة وعشرين: كزوجة، وبتين، وأبوين.
ولا تقول إلى أكثر. وتُسمى: «البخيلة»: لقلّة عوّلها.

(١) كذا في زع والغاية ٣٩٥. وفي ش: «أورب مع ثلث أو رب مع سدس»،
والزائد من الشرح.

و « الْمِنْبَرِيَّة » : لِأَن عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى (١) عَنْهُ ! - سُمِّلَ عَنْهَا عَلَى الْمَنْبَرِ ، فَقَالَ : « صَارَ مُثْمِنًا تُسْعَا » .

فصل في الرد

إِنْ لَمْ يَسْتَغْرِقْ الْفَرَضُ (٢) الْمَالَ - وَلَا عَصَبَةً - : رُدَّ فَاضِلُهُ عَلَى كُلِّ ذِي فَرَضٍ بِقَدَرِهِ ، إِلَّا زَوْجًا وَزَوْجَةً (٣) . فَإِنْ رُدَّ عَلَى وَاحِدٍ : أَخَذَ الْكُلَّ .

وَيَأْخُذُ جَمَاعَةً مِنْ جَنْسٍ - : كِبَنَاتٍ - . بِالسَّوِيَّةِ .

وإِنْ اخْتَلَفَ جَنْسُهُمْ : فَخُذْ عِدَّةَ سَهَامِهِمْ مِنْ أَصْلِ سِتَّةٍ ، فَإِنْ أَنْكَسَرَ شَيْءٌ : صَحَّحَتْ (٤) ، وَضُرِبَتْ فِي مَسْئَلَتِهِمْ ، لَا فِي السِّتَةِ .
فَجِدَّةٌ وَأَخٌ لَأُمٍّ : مِنْ أُمَّتَيْنِ . وَأُمٌّ وَأَخٌ لَأُمٍّ : مِنْ ثَلَاثَةٍ . وَأُمٌّ وَبِنْتُ : مِنْ أَرْبَعَةٍ . وَأُمٌّ وَبِنْتَانِ : مِنْ خَمْسَةٍ .

وَلَا تَزِيدُ عَلَيْهَا . لِأَنَّهَا لَوْ زَادَتْ سَدَسًا آخَرَ لَكُمُلٌ .

وَمَعَ زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ : يُقَسَّمُ مَا بَعْدَ فَرَضِهِ عَلَى مَسْئَلَةِ الرَّدِّ ، كَوْصِيَّةٍ مَعَ إِرْثٍ .

(١) ورد هذا في ز ، دون ش . ولم ترد جملة الدعاء كلها في ع ولا في الغاية ٣٩٦ .

(٢) كَذَا فِي ز . وَفِي ع : « الْفَرُوض » . وَفِي ش وَالْغَايَةِ ٤٠٧ : « تَسْتَغْرِقُ الْفَرُوضُ » .

(٣) فِي ش : « أَوْ زَوْجَةٍ » ، وَلَعَلَّ الزَّائِدَ مِنَ الشَّرْحِ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ .

(٤) كَذَا فِي ز ع ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُوَافِقُ لِلْفُظِّ الْغَايَةِ : « ضُرِبَتْ » . وَفِي ش : « صَحَّحَتْ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

فإن أنقسم : كزوجة وأم وأخوين لأم ؛ وإلا : ضربت مسألة الرد في مسألة الزوج ، فما بلغ أتقلت إليه .
 فزوجٌ وجدةٌ وأخٌ لأم : تضرب^(١) مسألة الرد - وهى : اثنان -
 فى مسألة الزوج ، وهى : اثنان ، فتصح من أربعة .
 ومكان زوج زوجة^(٢) : تضرب مسألة الرد في مسئلتها ،
 تكون^(٣) ثمانية .
 ومكان الجدة أخت لأبوين : تكون ستة عشر .
 ومع الزوجة بنت وبنت ابن : تكون^(٤) اثنان وثلاثين .
 ومعهن جدة : تصح من أربعين ، وتصح مع كسر كما يأتى^(٥) .
 وإن^(٦) شئت : صحح مسألة الرد ، ثم زد عليها لفرض الزوجية -
 : للنصف مثلاً ، وللربع ثلثاً ، وللثمن سبعمائة - وبسط^(٧) من
 نخرج كسر : ليزول .

-
- (١) كذا فى زع والغاية ٤٠٨ هنا وفى الآتى . وفى ش فيها : « تضرب » ،
 والفاء من الشرح .
 (٢) ضبط فى ز بالكسر ، وهو سبق فلم .
 (٣) كذا فى ع والغاية . وفى ش : « تكن » ، وهو صحيح أيضاً على تقدير شرط جازم .
 وسيأتى نحوه .
 (٤) كذا فى زع ، أى تبلغ المسألة . وفى ش : « يكون » ، أى الحاصل ، كما ذكر الشارح .
 (٥) كذا فى ز . وفى ع ش : سيأتى .
 (٦) فى ش : « إن . . . فصحح . . . الزوجة » ، فقيه سقط وتصحيف ، وزيادة
 من الشرح .
 (٧) كذا فى زع ، وفى ش : « فابسط » ، ولعله تصحيف .
 (م ٦ ق ٢ - منتهى الإرادات)

بابُ تصحيحِ المسائلِ

إذا أنكسر سهمٌ فريقٍ عليه ضربتَ عددَهُ : إن باينَ سهامه ،
أو وَفَّقَه لها - : إن وافقها بنصفٍ ، أو ثلثٍ^(١) ، أو نحوهما . - في
المسئلة ، وعَوَّلَها : إن عالت . ويصيرُ لواحدٍ ما كان لجماعتهم ،
أو وَفَّقَه^(٢) .

وعلى فريقينِ فأكثرَ : ضربتَ أحدَ المتماثلينِ ، أو أكثرَ
المتناسِينَ - : بأن كان الأقلُ جزءاً للأكثرِ : كنصفه ونحوه . -
أو وَفَّقَهما ، أو بعضَ المتباينِ^(٣) في بعضه إلى آخره ، أو وَفَّقَ
المتوافقينَ - : بأربعةٍ وستةٍ وعشرةٍ ، فَتَقِفُ^(٤) أيَّها شئت . ويُسمَّى
« الموقوفَ المطلقَ » . - في كلِّ الآخرِ ، ثم وَفَّقَهما فيما بقي .

وإن كان أحدهما^(٥) يوافق الآخرَينِ ، وهما متباينانِ - : كستةٍ
وأربعةٍ وتسعةٍ - : فَتَقِفُ الستةَ فقط ، ويُسمَّى : « الموقوفَ المقيَّدَ » .
وأجزأك ضربُ أحدِ المتباينينِ في كلِّ الآخرِ ، فما بلغَ ، يُسمَّى :

(١) في ش : « أو ثلث » ، والزائد من الشرح . وراجع الغاية ٣٩٧ .

(٢) أي أو يصير لواحدٍ وفقه ، كما قال البشارح . وضبط في ر بفتح القاف . ولعله
سبق قلم ، فتأمل .

(٣) كذا في ر ش . وفي غ : « المتباينين في بعض » . وانظر الغاية .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « فتقف » ، والزائد من الشرح .

(٥) كذا في زع ، أي الأعداد الثلاثة كما قال الشارح . وفي ش : « أحدهما » ، وهو تحريف .

« جُزءُ السَّهْمِ » ، يُضْرَبُ^(١) في المسئلة ، وَعَوَّلُهَا : إنْ عَالَتْ . فَمَا بَلَغَ : فَمِنْهُ تَصَحُّ .

فَإِذَا قَسَمْتَ ، فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ : مَضْرُوبٌ فِي عَدَدِ جُزءِ السَّهْمِ ؛ فَمَا بَلَغَ : فَلِلْوَاحِدِ ، أَوْ عَلَى الْجَمَاعَةِ .

وَمَتَى تَبَايَنَ أَعْدَادُ الرُّوَسِ وَالسَّهَامِ : كَأَرْبَعِ زَوْجَاتٍ ، وَثَلَاثِ جَدَّاتٍ ، وَخَمْسِ أَخَوَاتٍ لَأُمٍّ . سُمِّيَتْ : « صَمَاءٌ » .

وَلَا تَتَمَشَّى^(٢) عَلَى قَوَاعِدِنَا « مَسْئَلَةٌ : الْإِمْتِحَانُ » - وَهِيَ : أَرْبَعُ زَوْجَاتٍ ، وَخَمْسُ جَدَّاتٍ ، وَسَبْعُ بَنَاتٍ ، وَتِسْعُ أَخَوَاتٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لَأَبٍ - : لِأَنَّا لَا نُورِّتُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ جَدَّاتٍ .

(١) فِي ش : « يَضْرَبُ جُزءُ السَّهْمِ فِي . . . » ، وَفِيهِ تَصْغِيفٌ وَزِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي غِ وَالْفَايَةِ ٣٩٨ . وَفِي ش « يَتَمَشَّى » . وَأَهْمَلُ فِي ز . وَقَدْ حَدَّثَ فِي الْغَايَةِ

تَحْرِيفٌ وَإِخْلَالٌ بِتَنْسِيقِ النِّصِّ .

باب

« الْمُنَاسَخَاتُ » : أَنْ يَمُوتَ وَرَثَةُ مَيِّتٍ أَوْ بَعْضُهُمْ قَبْلَ قَسْمِهِ

تَرَكْتِهِ . وَلَهَا ثَلَاثُ صُورٍ :

١ - أَنْ تَكُونَ ^(١) وَرَثَةُ الْثَانِي يَرِثُونَهُ كَالْأَوَّلِ ، كَعَصْبَةٍ

لَهُمَا ^(٢) . فَيُقَسَّمُ ^(٣) بَيْنَ مَا بَقِيَ ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْأَوَّلِ

٢ - الْثَانِيَةُ : أَنْ لَا تَرِثَ وَرَثَةُ كُلِّ مَيِّتٍ غَيْرَهُ ، كِاخْوَةٍ

خَلْفَ كُلِّ ^(٤) بَيْنِهِ . فَاجْعَلْ مَسَائِلَهُمْ كَعَدَدِ أَنْكَسَرَتْ عَلَيْهِ سَهَامُهُ ، وَصَحِّحْ كَمَا ذَكَرَ .

٣ - الْثَالِثَةُ : مَا عَدا هُمَا . فَصَحِّحْ الْأُولَى ، وَاقْسِمْ سَهْمَ الْمَيِّتِ

الثَانِي عَلَى مَسَائِلِهِ . فَإِنْ أَنْقَسَمَ : صَحَّحْنَا مِنَ الْأُولَى . كَرَجُلٍ

خَلَّفَ زَوْجَتَهُ ^(٥) وَبَنَاتًا وَأَخًا ، ثُمَّ مَاتَتِ الْبَنَتُ عَنْ زَوْجٍ وَبَنَتٍ

وَعَمَّا . فَلَهَا أَرْبَعَةٌ ، وَمَسَائِلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ . فَصَحَّحْنَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ .

وإِلَّا : فَإِنْ وَافَقَتْ سَهَامُهُ مَسْئَلَتَهُ ، [ضَرَبْتَ وَفْقَ مَسْئَلَتِهِ] ^(٦)

فِي الْأُولَى . ثُمَّ مِنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى : مُضْرُوبٌ فِي وَفْقِ الثَّانِيَةِ ،

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ٣٩٩ . وَفِي شِ وَالْإِقْتِنَاعِ ٣٧٣/٤ : « يَكُونُ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ .

(٢) كَذَا فِي عِ شِ وَالْإِقْتِنَاعِ ، أَيْ لِمَيِّتِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي كَمَا قَدَّرَ الشَّارِحُ . وَفِي زِ :

« لَهَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاشِئٌ عَنْ سَبْقِ قَلَمٍ .

(٣) كَذَا فِي زِ وَالْفَايَةِ . وَفِي عِ شِ : « فَيُقَسَّمُ » ، وَهُوَ أَوَّلَى .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْهُمْ » . وَقَدْ وَفَّقَ فِي الْفَايَةِ أَوَّلَ السَّكَاكِمِ

بِلَفْظٍ : « أَنْ يَرِثَ » ، وَفِيهِ نَقْصٌ .

(٥) كَذَا فِي زِ . وَفِي عِ شِ وَالْفَايَةِ ٤٠٠ : « زَوْجَةٍ » ، وَهُوَ أَلْسَبُ .

(٦) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زِ شِ ، وَنَحْوُهَا فِي الْفَايَةِ . وَسَقَطَتْ مِنْ عِ .

[ومن له شيء من الثانية] ^(١) . مضروب في وفق سهام الثاني . مثل
أن تكون الزوجة أمًا للبنت الميتة . فتصير مسئلتها من اثني عشر ،
توافق سهامها بالربع ، تضرب ^(٢) ربعها ثلاثة في الأولى : تكن ^(٣)
أربعة وعشرين

ولإلا : ضربت الثانية في الأولى ، ثم من له — من الأولى —
شيء ^(٤) : أخذه مضروباً في الثانية . ومن له ^(٥) من الثانية : مضروباً
في سهام الميت الثاني . كأن تخلف البنت بنتين . فإن مسئلتها
تؤول إلى ثلاثة عشر ، تضربها في الأولى : تكن ^(٦)
مائة وأربعة .

وإن مات ثالث فأكثر : جمعت سهامه من الأولتين ^(٧) فأكثر ،
وعملت ^(٨) ككأن مع أول .

وأختصار المناسحات : أن توافق سهام الورثة ، بعد التصحيح

-
- (١) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « تضرب » ، ولعل الفاء من الشرح وإن وردت في الغاية .
(٣) كذا في الأصول والغاية ، وهو صحيح على تقدير شرط جازم .
(٤) كذا في ز . وقدم في ع ش والغاية عقب قوله : « له » .
(٥) في ش زيادة : « شيء » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية .
(٦) كذا في الأصول والغاية : وهو جائز على ما ذكرناه قبل .
(٧) كذا في زع والغاية ، وهو مشى « أول » ، وهي لغة ضعيفة في « أول » كما ذكرناه
من قبل . وفي ش : « الأولين » . وهو الأفضح .
(٨) ورد بهامش ع زيادة مذكورة في الشرح ، هي : « فيها » .

بجزء : كنصف وخمس ، وجزء من عدد أصم : كأحد عشر . —
 فترد المسائل إلى ذلك الجزء ، وسهام^(١) كل وارث إليه .
 وإذا ماتت بنت من بنتين وأبوين — قبل القسمة — : سُئل
 عن الميت الأول ، فإن كان رجلاً : فالأب جد في الثانية ، ويصحان
 من أربعة وخمسين . وإلا : فأبو أم^(٢) ، ويصحان من اثني عشر
 وتسمى : « المأمويّة » .



باب مُقَسِّمِ التَّرِكَاتِ^(٣)

- ١ — إذا أمكن نسبةُ سهمٍ كلِّ وارث من المسئلة ، بجزء — :
 فله من التركة ، بنسبته .
- ٢ — وإن قسّمت التركة على المسئلة ، أو وفّقها على وفق
 المسئلة ، وضربت الخارج في سهم كل وارث — : خرج حقه .
- ٣ — وإن عكست — فقسّمت المسألة على التركة ، وقسّمت على
 ماخرج^(٤) نصيب كل وارث ، بعد بسطه من جنس الخارج — :
 خرج حقه .

(١) كذا في زع . وفي ش : « وترد سهام » ، والزائد من الشرح وإن ورد في
 الغاية ٤٠١ .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فلا يرث شيئاً » .

(٣) كذا في ز ش . وفي ع والغاية ٤٠٢ والإقناع ٣٧٧/٤ : « قسمة » .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « خارج » ، والغاية : « عليه » .

٤ — وإن قسّمتَ المسألة على نصيب كل وارث ، ثم التّركة على خارج القسمة — : خرج حقّه .
 ٥ — وإن صرّبت سهامه في التّركة ، وقسّمتها على المسئلة — : خرج نصيبه .

وإن شئتَ : قسّمتَ التّركة في المناسختات على المسئلة الأولى ، ثم نصيب الثاني على مسئلته ، وكذا ^(١) الثالث .
 وإن قسّمتَ على قراريط ^(٢) : فاجعل عددها كتركة معلومة ، واعمل على ما ذكر .

وتُجمَعُ تركة هي جزء من عقار — : كثلث ^(٣) وربع ونحوهما . — من قراريط الدينار ، وتُقسَمُ ^(٤) كما ذكر . أو تؤخذ ^(٥) من مخارجها ، وتُقسَمُ على المسئلة .

فإن لم تنقسم : وافقتَ بينها وبين المسئلة ، وصرّبت المسئلة أو وفقّها في مخارج سهام العقار . ثم من له شيء من المسئلة : مضروب في السهام الموروثة من العقار ، أو وفقّها . فما كان : فأنسبه من المبلغ ، فما خرج : فنصيبه ^(٦) .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وكذلك » .
 (٢) في ع ش والغاية زيادة : « الدينار » . ووردت في الإقناع ٣٧١ أيضا .
 (٣) كذا في زع . وفي ش : « وكثلث » ، والزيادة من الناسخ .
 (٤) قوله : « وتقسّم » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
 (٥) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « أو تأخذ » ، ولعله تصحيح .
 (٦) في ش : « فهو نصيبه » ، والزائد من الشرح . وانظر الغاية ٤٠٣ .

وإن قال بعض الورثة : « لا حاجة لي بالميراث » ، أقتسمه بقية الورثة ، ويوقفُ سهمه .

* ❖ *

بابُ ذَوِي الْأَرْحَامِ

وهم : كلُّ قرابةٍ ليس بندي فرضٍ ، ولا بمصبةٍ .
وأصنافهم أحد عشر :

١ ، ٢ - : ولدُ البناتِ لصلبٍ أو لابنٍ ، وولدُ الأخواتِ .

٣ ، ٤ - : وبناتُ الإخوةِ ، وبناتُ الأعمامِ .

٥ ، ٦ - : وولدُ رلدِ الأمِّ ، والعمِّ لأمِّ .

٧ ، ٨ ، ٩ - : والعمَّاتُ ، والأخوالُ والخالاتُ ، وأبو الأمِّ .

١٠ - : وكلُّ جدِّ أدلتْ بِأبٍ^(١) بينَ أمَّينِ ، أو^(٢) أعلى

من الجدِّ .

١١ - : ومن أدلى بهم .

ويورثون بتزويلهم منزلةً من أدلوا به .

فولدُ بنتٍ لصلبٍ أو لابنٍ ، وأخت^(٣) - كأمٍّ كلٌّ .

(١) كذا في الأصول والغاية ٤٠٩ . وورد بهامش ع حاشية : « بنسخة : بذكر بين

أنثيين » .

(٢) ورد في ع ، فوق السطر ، زيادة : « بأب » . ومي مذكورة في الشرح والغاية .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « وولد أخت » ، والزيادة من الشرح وإن وردت في

الغاية .

وبنتُ أخٍ وعمٍّ ، وولدُ ولدِ أم — كأبائهم .
 وأحوالُ وخالاتُ ، وأبو أمٍّ — كأُمٍّ .
 وعمَّاتُ ، وعمُّ من أم — كأبٍ .
 وأبو أمٍّ أبٍ^(١) ، وأبو أمٍّ أمٌّ^(٢) ، وأخواتهما^(٣) ، وأختاهما ،
 وأُمُّ أبي جدٍّ — بمنزلتهم .
 ثمَّ يجعلُ^(٤) نصيبَ كلِّ وارثٍ لمن أدلَّى به . فإنَّ أدلَّى جماعةُ
 يوارث ، وأستوتُ منزلتهم منه — فنصيبُهُ لهم : ذكرٌ كأُنثى .
 فبنتُ أختٍ ، وابنُ بنتٍ لأخرى — للأولى النصفُ ،
 وللأخرى وأخيها النصفُ بالسَّوية .
 وإنَّ اختلفتْ : جعلته كالمت ، وقسمتْ نصيبه بينهم
 على ذلك .

كثلاثِ خالاتٍ مُفترقاتٍ^(٥) ، وثلاثِ عمَّاتٍ كذلك : فالثالثُ
 بين الخالاتِ على خمسة ، والثلاثانِ بين العمَّاتِ كذلك . فاجتزى^(٦)
 بإحدهما ، واضربها في ثلاثة : تكن خمسة عشر . للخالة من
 قَبْلِ الأبِ والأمِّ ثلاثة ، ومن قَبْلِ الأبِ سهمٌ ، ومن قَبْلِ الأمِّ

(١) كذا في ر ع ، وفي ش : « أم » . وسقط في الغاية هو والكلمات قبله .

(٢) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « أب » .

(٣) في ش : « وأخواتهما » ، وهو تصحيف .

(٤) كذا في ع ، وهو الملائم لتعبيره الآتي . وفي ش والغاية : « يجعل » بضم أوله ،
 وهو صحيح أيضاً . وأهمل في ز .

(٥) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « متفرقات » . وكلاهما صحيح على ما في
 المختار .

(٦) كذا في ز ش ، أي « فاكشف » وهو لفظ الغاية . وفي ع : « فاحتر » على
 حذف الياء . وللاهما صحيح كما في المختار : « جراً » و « جزى » .

سهم^١. وللعمة من قَبْلِ الأبِ والأمِّ ستة^٢، ومن^(١) قَبْلِ الأبِ سهمان^٣،
ومن قَبْلِ الأمِّ سهمان .

وإن خَلَفَ ثلاثةَ أحوالٍ مُفترِقين : فِلْدَى الأمِّ السِّدْسُ ، والباقي
لِذِي^(٢) الأَبَوَيْنِ . ويُسقطُهُم أبو الأمِّ^(٣) .

وإن خَلَفَ ثلاثَ بناتٍ عُموميةٍ مُفترِقين : فالكلُّ لبنتِ ذِي
الأَبَوَيْنِ .

وإن أَدَلَّى جماعةٌ بجماعِهِ : جُمِعَ كُلُّ المَدَلَّى بِهِم أحياءُ ، وأُعْطِيَ
نصيبُ كُلِّ وارثٍ لمن أَدَلَّى بِهِ .

وإن أَسْقَطَ بعضهم بعضاً : نُحْمِلَ بِهِ .

ويُسْقَطُ بعيدٌ - : من وارث . - بأقرب ، إلا إن اختلفتِ الجهةُ :
فِيُنْزَلُ بعيدٌ حَتَّى يَلْحَقَ بوارثٍ سَقَطَ بِهِ أَقْرَبُ أَوْ لَا . كَبنتِ بنتِ
بنتٍ ، وبنتِ أَخٍ لأم . الكلُّ لبنتِ بنتِ البنتِ وخالة^(٤) أب ، وأمِّ
أبي أم . الكلُّ للثانية .

والجهاتُ ثلاثٌ^(٥) : أُمُّوَّةٌ ، وأُموميةٌ ، وبُنُوَّةٌ .

فَتَسْقُطُ بنتُ بنتِ أَخٍ ، يَبْنَتِ عَمَّة^(٦) .

(١) قى ش : « وللعمة من » ، والزائد من الشرح .

(٢) كذا في زع ، وهو الملائم . وفى ش : « لذوى » ، وهو لفظ الغاية وإن تأخرت .

فيها الواو من الطابع .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب . وفى ش : « الأب » ، وهو تصحيف .

(٤) - كذا في زع ، وهو الموافق للمافى الغاية . وفى ش : « وخاله » ، وهو تصحيف .

(٥) كذا في ز ، وهو الصحيح أو الأولى . وفى ع ش والغاية ٤١١ : « ثلاثة » .

(٦) كذا في زع والغاية . وفى ش : « عمه » ، وهو تصحيف .

وَيَرِثُ مُدْلٍ ^(١) بَقْرَاتَيْنِ ، بَهْمَا .
وَلِزَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ مَعَ ذِي رَحِمٍ ، فَرَضُهُ بِلَا حَجَبٍ وَلَا عَوْلِ ، وَالباقى
لَهُمْ . كَانْفَرَادِهِمْ .

فَلَبْنَتْ بِنْتٌ ، وَبِنْتُ أَخْتٍ أَوْ أُخٍ لِأُمٍّ - بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ -
الباقى بِالسَّوِيَّةِ .

وَلَا يَمُولُ هُنَا إِلَّا أَصْلُ ^(٢) سِتَّةٍ إِلَى سَبْعَةٍ . كَخَالَةٍ ، وَسِتَّ بَنَاتٍ :
سِتٌّ ^(٣) أَخَوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ ^(٤) . وَكَأَبَى أُمٍّ ، وَبِنْتُ أَخٍ لِأُمٍّ ، وَثَلَاثَ
بَنَاتٍ : ثَلَاثَ أَخَوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ ^(٥) .

وَمَالٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ : لِبَيْتِ الْمَالِ . وَلَيْسَ وَارِثًا ^(٦) ، وَإِنَّمَا يَحْفَظُ
الْمَالَ الضَّائِعَ وَغَيْرَهُ . فَهُوَ جَهَةٌ وَمَصْلَحَةٌ .

بَابُ مِيرَاثِ الْحَمْلِ

مَنْ مَاتَ عَنْ حَمْلٍ يَرِثُهُ ، فَيُطْلَبُ بَقِيَّةُ وَرَثَتِهِ الْقِسْمَةَ - : وَتُوقَفُ لَهُ
الْأَكْثَرُ مِنْ إِرْثِ ذَكَرَيْنِ أَوْ أَنْثَتَيْنِ ، وَدُفِعَ لِمَنْ لَا يَحْجِبُهُ إِرْثُهُ ،

(١) كَذَا فِي زَشِّ وَالْفَايَةِ . وَفِي ع : « مُدْلٍ » . وَهُوَ نَظِيرُ : « عَاسٍ » وَ« عَاصِي » .
فَالْحَذْفُ لِلتَّخْفِيفِ .

(٢) وَرَدَ هَذَا فِي زَعِّ وَالْفَايَةِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .
(٣) كَذَا فِي ز ، وَهُوَ بَيَانٌ لِمَا قَبْلَهُ . وَفِي شِّ وَالْفَايَةِ : « وَسَتْ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاشِئٌ
عَنِ الْجَهْلِ بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ . وَكَذَا فِي أَصْلِ ع ، غَيْرَ أَنَّ فِي الْوَاوِ أَمْرَ كَشْطٍ .
(٤) كَذَا فِي زَعِّ . وَفِي شِّ وَالْفَايَةِ : « مُتَفَرَّقَاتٍ » . وَتَقْدِمُ نَحْوَهُ .
(٥) كَذَا فِي زَعِّ وَالْفَايَةِ . وَفِي شِّ « مُتَفَرَّقَاتٍ » .
(٦) كَذَا فِي زَعِّ وَالْفَايَةِ . وَفِي شِّ : « وَارِثُهُ » ، وَلَعَلَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ الشَّارِحِ .

ولمن يحجبُهُ^(١) حَجَبٌ تقصان أقلُّ ميراثِهِ . ولا يُدفع لمن يُسقطُهُ شَيْءٌ .
فإذا وَلِدَ أَخَذَ نصيبُهُ ، ورُدَّ ما بَقِيَ لمُسْتَحِقِّهِ .

وَيَرِثُ وَيُورِثُ : إن^(٢) اسْتَهْلَ صَارِخًا ، أَوْ عَطَسَ ، أَوْ تَنَفَّسَ ،
أَوْ ارْتَضَعَ ، أَوْ وُجِدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى حَيَاةٍ : كَحَرَكَةِ طَوِيلَةٍ وَنَحْوِهَا .
وإنْ ظَهَرَ بَعْضُهُ فَاسْتَهْلَ ، ثُمَّ انفَصَلَ مَيِّتًا — : فَكَمَا لَوْ
لَمْ يَسْتَهْلَ .

وإنْ اختلفَ ميراثُ تَوَاضَعَيْنِ ، واسْتَهْلَ أَحَدُهُمَا ، وَأَشْكَلَ — :
أُخْرِجَ بِقُرْعَةٍ .

ولو مات كافر^(٣) عن حَمَلٍ مِنْهُ : لَمْ يَرِثْهُ ، وكذا مِنْ كَافِرٍ غَيْرِهِ :
كَأَن يُخْلَفَ أُمُّهُ حَامِلًا مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ ، فَتُسَلِّمَ قَبْلَ وَضْعِهِ .

وَيَرِثُ صَغِيرُ حُكْمٍ بِإِسْلَامِهِ ، بِمَوْتِ أَحَدِ أَبَوَيْهِ ، مِنْهُ .
وَمَنْ خَلَفَ أُمًّا مَزُوجَةً . وَوَرِثَةً لَا تَحْجُبُ وَلَدَهَا — : لَمْ تُوطَأْ
حَتَّى تُسْتَبْرَأَ ، لِيُعْلَمَ : أَحَامِلٌ أَوْ لَا ؟ .

فإنْ وُطِئَتْ وَلَمْ تُسْتَبْرَأَ ، فَاتَتْ بِهِ بَعْدَ نِصْفِ سَنَةٍ مِنْ وَطْئِ^(٤)
— : لَمْ يَرِثْهُ .

وَالْقَائِلَةُ : « إِنْ أُلِدَ ذَكَرًا لَمْ يَرِثْ وَلَمْ أَرِثْ ، وَإِلَّا وَرِثْنَا » —

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « الحمل » .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « إذا » .

(٣) في ش زيادة : « بدرانا » ، وهي مدرجة من الشرح وإن وردت في الغاية ١٤ : ٤ .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وطئه » ، والزائد من الشرح .

هى : أمةٌ حاملٌ من زوج^(١) حرٌّ ، قال^(٢) سيدها : « إن لم يكن حَمْلُكِ ذَكَرًا ، فَأَنْتِ وَهُوَ حُرَّانِ » .
ومن خَلَفَتْ زوجًا ، وأُمًّا ، وإِخْوَةً لَأُمِّ ، وامرأةً أَبٍ حَامِلًا —
فهى القائِلَةُ^(٣) : « إِنْ أَلِدْتُ أَنْثَى وَرِثْتُ ، لَا ذَكَرًا » .

* * *

باب ميراثِ المفقودِ

من أُنْقَطِعَ خبرُهُ لَغَيْبَةٍ ظَاهِرُهَا السَّلَامَةُ — : كَأَسْرِ ، وَتِجَارَةٍ ،
وَسِيَاحَةٍ — أُنْتَظَرُ بِهِ تَتَمَّةٌ تَسْعِينَ سَنَةً مِنْذُ وُلِدَ .
فَإِنْ فَقَدَ ابْنُ تَسْعِينَ^(٤) : احْتَسَدَ الْحَاكِمُ .

وإن كان الظاهرُ من فقده الهلاك — : كَدْنٍ بَيْنَ أَهْلِهِ ، أَوْ
فِي مَهْلِكَةٍ : كَدَرَبِ الْحِجَازِ ، أَوْ بَيْنَ الصَّفِّينِ حَالِ الْحَرْبِ ، أَوْ غَرِقَتْ
سَفِينَتُهُ وَنَجَا^(٥) قومٌ وَغَرِقَ قومٌ — : أُنْتَظَرُ بِهِ تَتَمَّةٌ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْذُ
فُقِدَ ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَالُهُ . وَيُزَكَّى قَبْلَهُ ، لَمَّا مَضَى .

وإن قَدِمَ بَعْدَ قَسَمٍ : أَخَذَ مَا وَجَدَهُ بَعِيْنِهِ ، وَرَجَعَ عَلَى مَنْ
أَخَذَ الْبَاقِيَّ .

فإن مات مورثُهُ زَمَنَ التَّرْبُصِ : أَخَذَ كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِيْنَ ، وَوُفِّقَ
الْبَاقِي . فَاعْمَلْ مَسْأَلَةَ حَيَاتِهِ ثُمَّ مَوْتِهِ ، ثُمَّ أَضْرِبْ إِخْدَاهُمَا أَوْ وَفَّقَهُمَا

(١) ورد هذا في ز ش والفاية ، وسقط من ع .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « لها » .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « القائلة » ، وهو تصحيف طريف .

(٤) ورد بهامش ع زيادة مذكورة في الشرح ، هى : « سنة » .

(٥) هذا لفظ ز والفاية ١٥ ، وكذا ع ، إلا أن فيها علامة التقديم والتأخير ، وهو ما في ش .

في الأخرى ، وأَجْتَرَى بِإِحْدَاهُمَا : إِنْ تَمَائَلْتَا ، وَبِأَكْثَرِهِمَا :
إِنْ تَنَاسَبَتَا . وَيَأْخُذُ وَارِثٌ مِنْهُمَا — لِمَا قَطُّ^(١) فِي إِحْدَاهُمَا —
الْيَقِينِ

فَإِنْ قَدِمَ : أَخَذَ نَصِيبَهُ . وَإِلَّا فَحُكْمُهُ كَبَقِيَّةِ مَالِهِ : فَيُقْضَى مِنْهُ
دَيْنُهُ فِي مَدَّةِ تَرْبُصِهِ ، وَلِبَاقِي الْوَرِثَةِ الصَّلْحُ عَلَى مَا زَادَ عَنْ^(٢) نَصِيبِهِ ،
فِي تَسْمُوَانِهِ — : كَأَخٍ مَفْقُودٍ فِي « الْأَكْدَرِيَّةِ » ، مَسْأَلَةُ الْحَيَاةِ
وَالْمَوْتِ^(٣) مِنْ أَرْبَعَةِ وَخَمْسِينَ : لِلزَّوْجِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَلِلْأُمِّ تِسْعَةً .
وَلِلْجَدِّ مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَيَاةِ تِسْعَةً ، وَلِلْأَخْتِ مِنْهَا ثَلَاثَةَ ، وَلِلْمَفْقُودِ سِتَّةً .
يَبْقَى تِسْعَةً . — وَعَلَى كُلِّ الْمَوْقُوفِ : إِنْ حَجَبَ أَحَدًا وَلَمْ يَرِثْ ،
أَوْ كَانَ أَخًا لِأَبٍ — عَصَّبَ أَخْتَهُ — مَعَ زَوْجٍ وَأَخْتٍ لِأَبَوَيْنِ .
وَإِنْ بَانَ مَيِّتًا — وَلَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ^(٤) قَبْلَ مَوْتِ مُورِثِهِ — :
فَالْمَوْقُوفُ لَوَرِثَةِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ .

وَمَفْقُودَانِ فَأَكْثَرُ — كَخَنَائِي : فِي تَنْزِيلِ .
وَمِنْ أَشْكَالِ نَسْبِهِ^(٥) : فَكَمَفْقُودِ .

وَمَنْ قَالَ عَنْ^(٦) أَبِي أُمَيَّةٍ : « أَحَدُهُمَا ابْنِي » ، ثَبَتَ نَسْبُ
أَحَدِهِمَا : فَيُعَيَّنُهُ . فَإِنْ مَاتَ : فَوَارِثُهُ . فَإِنْ تَعَذَّرَ : أُرِيَ الْقَافَةَ . فَإِنْ

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي الْغَايَةِ : « ... بِأَحْدَاهُمَا » وَفِي ش : « لِإِسْقَاطِ إِحْدَاهُمَا » ،
وَهُوَ مِنْ عِبَثِ النَّاسِرِ .

(٢) كَذَا فِي الْأَصُولِ وَالْغَايَةِ . وَوَرَدَ بِهِامْسُ ع : « نَسْخَةٌ : عَلَى » .

(٣) قَوْلُهُ : « وَالْمَوْتِ » وَوَرَدَ فِي ز ش ، وَسَقَطَ مِنْ ع . وَانْظُرِ الْغَايَةَ ٤١٦ .

(٤) قَوْلُهُ : « وَلَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ » أَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

تَعَذَّرَ : عَتَقَ أَحَدُهُمَا — : إِنْ كَانَا رَقِيقَيْنِهِ . — بِقُرْعَةٍ ، وَلَا يُقَرَّعُ^(١)
فِي نَسَبٍ ، وَلَا يَرِثُ ، وَلَا يَوْقَفُ . وَيُصْرَفُ نَصِيبُ ابْنِ لَبِيتِ الْمَالِ .

بَابُ مِيرَاثِ الْخُنْثَى

وهو : مَنْ لَهُ شَكْلُ ذَكَرٍ رَجُلٍ وَفَرْجُ امْرَأَةٍ ،
وَيُعْتَبَرُ^(٢) بِيُولِهِ فَسَبَقَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا . وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُمَا مَعًا : أُعْتَبِرَ
أَكْثَرُهُمَا . فَإِنْ أَسْتَوَيَا : فَمُشْكِلٌ .

وَإِنْ^(٣) رُجِيَ كَشْفُهُ لَصَغُرٍ : أُعْطِيَ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ ، وَوُقِفَ
الْبَاقِي : لِتَظْهَرَ ذَكَرُ يَتَّهِ بِنَبَاتِ لَحْيَتِهِ أَوْ إِمْنَاءُ مِنْ ذَكَرِهِ ، أَوْ أَنْوَيْتُهُ
بَحِيضٍ أَوْ تَفْلُكٍ يُدِي أَوْ سَقْوِطِهِ أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ فَرْجٍ .

فَإِنْ مَاتَ أَوْ بَلَغَ بِلَا أَمَارَةٍ : أَخَذَ بِنِصْفِ إِرْثِهِ بِكُونِهِ ذَكَرًا
فَقَطْ — : كَوْلِدِ أَخِي الْمَيْتِ ، أَوْ عَمِّهِ . — أَوْ أَنَايَ فَقَطْ : كَوْلِدِ
أَبٍ مَعَ زَوْجٍ وَأَخْتٍ لِأَبَوَيْنِ .

وَإِنْ وَرِثَ بَهُمَا مَتَسَاوِيًا^(٤) — : كَوْلِدِ أُمِّ — : فَلَهُ السُّدُسُ مُطْلَقًا .
أَوْ مَعْتَقٌ : فَعَصَبَةٌ مُطْلَقًا .

وَإِنْ وَرِثَ بَهُمَا مَتَفَاضِلًا : حَمَلَتِ الْمَسْئَلَةُ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرٌ ، ثُمَّ عَلَى
أَنَّهُ أَنَايَ . ثُمَّ تَضَرَّبُ إِحْدَاهُمَا أَوْ وَقَفَا فِي الْأُخْرَى^(٥) ، وَتَجْتَزِي

(١) فِي ش : « بَرَعَ » ، وَهُوَ يَصْحَفُ طَاهِرٌ .

(٢) فِي ش زِيَادَةٌ : « أَمْرُهُ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِلَّا وَرَدَتْ فِي الْغَايَةِ ٤١٨ .

(٣) فِي ش : « فَارِجِي » ، وَهُوَ يَحْرِيفُ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، أَيْ حَالُ كَوْنِهِ كَذَلِكَ . وَهُوَ الْمَلَأَمُ لَا سِيَّانِي . وَفِي ش :

« تَسَاوَا » أَيْ عَلَى جِهَتِهِ . وَلَمَلَهُ مَصْحَفٌ مَعَ صَحَّتِهِ .

(٥) فِي ش زِيَادَةٌ مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « إِنْ تَوَافَقْنَا » .

بإحداهما : إن تماثلتا ، أو بأكثرهما : إن تناسبتا . وتضربُها في اثنتين .
ثم من له شيءٌ — من إحدى المسئلتين — مضروبٌ في الأخرى :
إن تباينت ، أو وقفها : إن توافقتا . أو تجمعُ مالهَ منهما : إن تماثلتا ؛
أو من ^(١) له شيءٌ من أقلِّ العددين : مضروبٌ في نسبةِ أقلِّ
المسئلتين إلى الأخرى ؛ ثم يضافُ إلى مالهَ من أكثرهما :
إن تناسبتا .

وإن نسبتَ نصفَ ميراثيه ^(٢) إلى جملةِ التركة ، ثم بسطتَ
الكسورَ التي تجتمعُ معك من مخرجِ يجمعُهما — : صحت
منه المسألةُ .

وإن كانا ختئين أو ^(٣) أكثرَ : ترلَّتهم بعدد أحوالهم ، فما بلغَ
من ضربِ المسائلِ : تضربُه في عددِ أحوالهم ، وتجمعُ
ما حصلَ لهم في الأحوال كلها : مما صحت منه قبل الضرب في
عدد الأحوال .

هذا : إن كانوا من جهة ^(٤) .

وإن كانوا من جهاتٍ : جمعتَ ما لكل واحد في الأحوال ،
وقسمته على عددها . فما خرجَ : فنصيبه .

(١) كذا في زع والفاية ٤١٩ وفي ش : « أو فن » ، والفاء من الفرج :

(٢) كذا في زع . وفي ش : « ميراثه » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ش . وفي ع والفاية : « فأكثر » .

(٤) في ش زيادة : « واحدة » ، وهي من الفرج وإن وردت في الفاية ٤٢٠

وإن صالحٌ مُشكِلٌ من معه على ما وقِفَ له ، صحَّ : إن صحَّ تبرُّعُه ^(١) .

وكمشكِلٍ : من لا ذكرَ له ولا فرجَ ، ولا فيه علامةٌ ذكرٍ أو أنثى .

بابُ ميراثِ الفَرَاقِ وَمَنْ عَمِيَ مَوْثُهُم

إذا علم موتُ متوارِثَيْنِ معاً : فلا إرثَ .

وإن جهلَ أسبقُ ، أو علمَ ثم نُسِيَ أو جهلوا عَيْنَه — فإن لم يدَّعِ ورثَتُهُ كُلُّ ^(٢) سَبْقِ الآخرِ : وَرَثَ كُلِّ مَيِّتٍ صاحِبَه من تِلَادِ مالِه ، دونَ ما ورثَه من الميتِ معه . فيُقدَّرُ أحدهما ماتَ أولاً ، ويورَثُ ^(٣) الآخرُ منه ، ثم يُقسمُ ما ورثَه على الأحياء : من ورثته . ثم يُصنَعُ بالثاني كذلك .

ففي أخوين — : أحدهما مَوَلَى زيدٍ ، والآخرُ مَوَلَى عمرو —
يُصِيرُ ^(٤) مالُ كُلِّ واحدٍ لِمَوَلَى الآخرِ

(١) في ش بعد ذلك : « وإن لم يكن بالفار شيدا فلا يصح صلحه ، لأنه غير جائز التصرف . وتكنى مشكِل » . والزيادة كلها من الشرح .

(٢) ضبط في ز بالضم ، وهو سبق قلم .

(٣) كذا في زع والغاية ٤٢١ . وسقطت الواو من ش .

(٤) في ش : « فيصير » ، وزيادة الفاء من الشرح .

وفي^(١) زوج وزوجة وابنيهما^(٢) - خلف^(٣) امرأة أخرى وأماً ،
وخلفت أبنًا من غيره وأبًا . - مسألة^(٤) الزوج من ثمانية وأربعين :
لزوجته^(٥) الميته ثلاثة - : للآب^(٦) سدس ، ولابنها الحى ما بقى .
ترد مسائلها إلى وفق سهامها بالثلث : اثنين . - ولابنه أربعة
وثلاثون : لأم أبيه سدس ، ولأخيه لأمه سدس ، وما بقى لعصبته .
[ففى]^(٧) من ستة توافق سهامه بالنصف . فاضرب ثلاثة في وفق
مسألة الأم : اثنين ، ثم في المسألة الأولى - ثمانية وأربعون - :
تكن مائتين وثمانية^(٨) وثمانين . ومنها تصح .

ومسألة الزوجة من أربعة وعشرين . فمسألة الزوج منها
من اثني عشر ، ومسألة الابن منها من ستة . دخل^(٩) وفق الزوج - :
اثنان^(١٠) . - في مسألته . فاضرب ستة في أربعة وعشرين : تكن
مائة وأربعة وأربعين .

-
- (١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ففى » ، وهو تصحيف .
(٢) هذا عطف على ما قبله ، وضبط في ز بالضم ، وهو سبق فلم .
(٣) كذا في زع والغاية ، أى الزوج . وفي س : « وخلف » ، والزيادة من الشرح .
(٤) كذا في زع . وفي الغاية : « مسألة » . وفي ش : « ومسألة » ، وزيادة الواو
من الشرح .
(٥) كذا في زع . وفي ش : « للزوجة » . وحرف في الغاية بافظ : « لزوجته » .
(٦) كذا في زع ، وفي الغاية : « لأبيها » . وهو تفصيل لنصيب هذه الزوجة .
وفي ش : « والآب » ، وزيادة الواو من جهل الناسخ أو الناشئ .
(٧) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش .
(٨) كذا في ع ش والغاية ٤٢٢ . وسقطت الواو من زعفوا .
(٩) كذا في زع والغاية . وفي ش « فدخل » ، والزائد من الشرح .
(١٠) ورد هذا في ز ش والغاية ، وسقط من ع .

ومسألة الابن من ثلاثة. فمسألة أمه من ستة، ولا موافقة. ومسألة أبيه من اثني عشر. فاجتزى^(١) بضرب وفق سهامه — ستة — في ثلاثة : تكن^(٢) ثمانية عشر.

وإن ادَّعَوْهُ — ولا يئنه، أو تعارضتا — : تحالفا، ولم يتوارثا. ففي امرأة وابنها ماتا — فقال زوجها : « ماتت فورثناها ، ثم مات^(٣) أبني فورثته » . وقال أخوها : « مات أبنا فورثته » ، ثم ماتت فورثناها » — : حلف كلٌّ على إبطال دعوى صاحبه وكان يخلف الابن لأبيه، ويخلف المرأة لأخيها وزوجها نصفين .

ولو عين ورثة^(٤) كلٍّ موت أحدهما ، وشكوا . هل مات الآخر قبله أو بعده ؟ — ورث من شك في موته ، من الآخر .

ولو مات متوارثان عند الزوال أو نحوه — : أحدهما بالمشرق ، والآخر بالمغرب . — ورث من به من الذي بالمشرق : لموته قبله ، بناء على اختلاف الزوال .

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع « فاجتزى » . وتقدم نحوه .

(٢) كذا في زع والغاية ، أى تبلغ سهامه . وفي ش : « تكن » أى الحاصل .

(٣) ورد هذا في ز ، وسقط من ع والغاية ، واسقط من ش وأدرج في المرح .

(٤) كذا في زش والغاية . وفي ع : « ورثته » ، وهو تحريف .

باب ميراث أهل الملل

لا يَرِثُ مَبَايِنٌ^(١) فِي دِينِ إِلَّا بِالْوَلَاءِ ، وَإِذَا^(٢) أَسْلَمَ كَافِرٌ قَبْلَ مِيرَاثِ مَوْرَثِهِ الْمُسْلِمِ — وَلَوْ مُرْتَدًّا — بِتَوْبَةٍ ، أَوْ زَوْجَةٍ فِي عِدَّةٍ . لَزَوْجًا ، وَلَا مِنْ عَتَقَ^(٣) بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ أَوْ نَحْوِهِ قَبْلَ الْقَسَمِ .

وَيَرِثُ الْكُفَّارُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا — وَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا ذِمِّيٌّ وَالْآخَرُ حَرْبِيٌّ ، أَوْ مُسْتَأْمِنًا^(٤) وَالْآخَرُ ذِمِّيٌّ أَوْ حَرْبِيٌّ — : إِنْ اتَّفَقَتْ أَدْيَانُهُمْ .

وَهُوَ^(٥) مِلْلٌ شَتَّى : لَا يَتَوَارَثُونَ مَعَ اخْتِلَافِهَا . وَلَا بِنِكَاحٍ : لَا يُقَرَّوْنَ عَلَيْهِ لَوْ أَسْلَمُوا .

وَمُخْلَفٌ مُكْفَرٌ بِبِدْعَةٍ — : كَجَهْمِيٍّ وَنَحْوِهِ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ . —

(١) ورد بهامش ز مضر وبا عليه : « قال في التوضيح : لا يرث كافر مسلما ، ولا مسلم كافرا — إلا بالولاء فيها » . وذكر نحوه في الإقناع ٤٠١/٤ .

(٢) كذا في زع والغاية ٤٢٤ . وفي ش : « وإلا إذا » ، والزائد من الشرح . وفي ع : « . . . الكافر » .

(٣) ضبط في ع : بضم أوله وكسر ثانيه ، وهو خطأ : لأنه لازم كفا في المصباح وغيره . وراجع الغاية .

(٤) كذا في ز ، على تقدير « كان » : لدفع توهم المطع على « حربى » ، على ما يظهر . وإلا كان مصحا عن « مستأمن » على أنه معطوف على « ذى » . وهو لفظ أعش والغاية .

(٥) كذا في ز ، أى الكفر . وفي ع ش والغاية والإقناع ٤٠٢ : « وهم » أى الكفار . أى أصحاب ملل . فكلهما صحيح .

«ومرتد ، وزنديق — وهو : المنافق . — في ٢٠ . ولا يرثون أحداً .

وَيَرِثُ مَجُوسِيٌّ وَنَحْوُهُ — : أُسْلِمَ ، أو حاكمَ إلينا . —
بجميع قراياته .

فلو خَلَفَ أُمُّهُ — وهي : أخته من أبيه . — وعمًّا : ورثتُ
الثُلثَ بكونها أُمًّا ، والنصفَ بكونها أختًا . والباقي للعم .

فإن كان معها أختٌ أخرى ، لم ترثَ بكونها أُمًّا إلا السدسَ :
لأنها أُنْحَجِبَتْ بنفسها وبالأخرى .

ولو أَوْلَدَ بِنْتَهُ بنتًا بتزويج ، فخلَّفَها وعمًّا — : فلهما الثلثانِ ،
والبَقِيَّةُ لعمِّه .

فإن ماتت الكبرى بعده ، فاللُّهُ للصغرى : لأنها بنتُ
وأختُ^(١) .

فإن ماتت قبل الكبرى : فلهما ثلثٌ ونصفٌ ، والبَقِيَّةُ للعم .
ثم لو تزَوَّج الصغرى ، فولدتُ^(٢) بنتًا ، وخلَّفَ معهنَّ عمًّا — :
فلبناتِهِ الثلثانِ ، وما بقيَ له .

ولو مات^(٣) بعده بنتُهُ الكبرى : فلولُوسَطَى النصفِ ، وما بقيَ
لها وللصغرى . فتصحُّ من أربعة .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « لأب » .

(٢) في ع . « فولدت » ، وهو تحريف ناسخ .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « ماتت » . وكل صحيح . وفي الغاية ٤٢٥ : « مات بعده » ،

وفيه تحريف .

ولو مات^(١) بعده الوسطى ، فالكبرى : أمٌ وأختٌ لأب ،
والصغرى : بنتٌ وأختٌ لأب . فلأمٌ السدسُ ، وللبنتِ النصفُ .
وما بقيَ : لهما بالتعصيب .

فلو ماتتِ الصغرى بعدها ، فأُمُّ أمِّها : أختٌ لأب . فلها الثلثان ،
وما بقيَ للعم .

ولو مات^(٢) بعده بنته الصغرى : فللوسطى — : بأنها أمٌ . —
سدسٌ ، ولهما ثلثانٍ : بأنهما أختانِ لأب^(٣) . وما بقيَ للعم . ولا ترثُ
الكبرى : لأنها جدةٌ مع أم .
وكذا لو أُوْلِدَ^(٤) مسلمٌ ذاتَ محَرَمٍ أو غيرَها ، بشُبُهَةٍ . ويثبتُ^(٥)
النَّسَبُ .

بَابُ مِيرَاثِ الْمُطَلَّاقَةِ

ويثبتُ لهما في عدَّةٍ رجعيَّةٍ ، ولها فقط مع تُهْمَتِهِ بقصدِ حرمانها :
بأن أبانها في مرضِ موته المخوفِ^(٦) ابتداءً ، أو سألتَهُ أَقَلَّ من

(١) كذا في ز وأصل ع . ثم أصلحت بلفظ ش والغاية : « مات » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « مات » .

(٣) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « الأب » .

(٤) كذا في ز ع ، وهو الصواب . وفي ش : « وكذا لو لد » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في ز ش . وفي ع : « وثبت » .

(٦) في ش زيادة أدرجت من الشرح ، هي : « ونحوه » .

ثلاث ، فطلقها ثلاثاً ، أو علّقه على ما لا بُدَّ لها منه شرعاً : كصلاة^(١) ونحوها ، أو^(٢) عقلاً : كأكل ونحوه ؛ أو على مرضه ، أو فعلٍ له : ففعله فيه ، أو على تركه : فمات قبل فعله .

أو إبانة ذميمة أو أمة ، على إسلام أو عتق .

أو علم أن سيدها علّق عتقها بعد^(٣) ، فأبانها اليوم .

أو أقو^(٤) أنه أبانها في صحته ، أو وكلَّ فيها من يُبينها متى شاء : فأبانها في مرضه .

أو قدّفاً في صحته ، ولا عنها في مرضه .

أو وطئ عاقلاً حماته به^(٥) ولو لم يمت أو^(٦) بصحَّ منه ، بل

لُسِع أو أكل ، ولو قبل الدخول ، أو أُنقضت عدتها : ما لم تتزوج ، أو ترتدَّ ولو أسامت بعد .

وله فقط : إن فعلت بمرض موتها المخوف ما يفسخ نكاحها .

(١) ورد هذا في زع والغاية ٤٢٦ . وأسقط من ش ، وأدرج في الشرح بلفظ :

« كالصلاة » .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « على ما لا بد لها منه »

(٣) كذا في زع ، وهو الصواب . وفي ش والغاية : « بعد » . وهو تصحيح خطير .

(٤) في ش زيادة : « في مرض موته » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٥) أي بمرض موته المخوف ، كما قال الشارح . وقد ورد هذا في زع والغاية ،

وسقط من ش . ومن الغريب أن ناشرها لم يقبض لسقوطه ، مع تعلق الشرح به .

(٦) في ش : « يمت به أو لم يصح » ، والزائد من كلام الشارح .

ما دامت معتدَّةٌ : إن أتهمت . وإلا : سقط^(١) ، كفسخ معتقة تحت عبدٍ فعتق ثم مات^(٢) .

ويقطع بينهما^(٣) إياتهما في غير مرض الموت المخوف ، أو فيه بلا تهمة : بأن سأله الخلع أو الثلاث أو الطلاق : فثلثه ، أو علقها على فعل لها منه بُدئ : ففعلته^(٤) عالمة به ، أو في صحته على غير فعله : فوُجد في مرضه .

أو كانت لا ترث : كأمة وذمية^(٥) ، ولو عتقت وأسلمت .

ومن أكره — وهو عاقل وارث ، ولو نقص إرثه أو أنقطع — امرأة أبيه أو جدّه ، في مرضه ، على ما يفسخ نكاحها — : لم يقطع إرثها . إلا أن يكون له امرأة ترثه سواها ، أو لم يُتَّهم فيه حال الإكراه .

وترث من تزوجها مريضٌ مُضَارَّةٌ : لنقص^(٦) إرث غيرها .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « ميراثه » . وذكرت بهامش ع مع التصحيح . كما ورد به حاشية : « منها [كذا . ولعل الصواب : مثلها] ما لومات قبله » . وذكر نحوها في الشرح .

(٢) كذا في ع ش والغاية ، وهو المراد . وفي ز : « مات » ، وهو تحريف . فتأمل .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية ٤٢٧ . وفي ش : « ففعلت » ، والظاهر أنه تحريف .

(٥) في ش : « وزمية » ، وهو تصحيف بين .

(٦) كذا في ز والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « لينقص » .

وَمَنْ جَعَدَ إِبَانَةَ أَمْرَأَةٍ أَدَّعَاهَا^(١)، لَمْ تَرْتَهُ : إِنْ دَامَتْ عَلَى قَوْلِهَا إِلَى مَوْتِهَا .

وَمَنْ قَتَلَهَا فِي مَرَضِهِ ، ثُمَّ مَاتَ — : لَمْ تَرْتَهُ .
وَمَنْ خَلَّفَ زَوْجَاتٍ : نِكَاحُ بَعْضِهِنَّ فَاسِدٌ ، أَوْ مَنْقَطَعٌ قِطْعًا يَمْنَعُ الْإِرْثَ ؛ وَجُهِلَ مَنْ يَرِثُ — : أَخْرَجَ بِقُرْعَةٍ .
وإِنْ طَلَّقَ مَتَّهَمٌ^(٢) أَرْبَعًا ، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ ، وَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا سِوَاهُنَّ — وَرِثَ الثَّمَانُ : مَا لَمْ تَتَزَوَّجِ الْمُطَلَّقَاتُ .
فَلَوْ كُنَّ وَاحِدَةً ، وَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا سِوَاهَا — : وَرِثَ الْخُمْسُ عَلَى السَّوَاءِ .

* * *

بَابُ الْإِفْرَارِ بِمُشَارِكٍ فِي الْإِرْثِ
إِذَا أَقَرَّ كُلُّ الْوَرِثَةِ وَهُمْ مَكْلَفُونَ — وَلَوْ أَنَّهُمْ بَنَتْ^(٣) ، أَوْ لَيْسُوا أَهْلًا لِلشَّهَادَةِ — بِمُشَارِكٍ ، أَوْ مَسْقُطٍ — : كَأَخٍ أَقَرَّ بَابِنَ لِلْمَيْتِ وَلَوْ مِنْ أُمِّهِ . — فَصَدَّقَ ، أَوْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا — ثَبَتَ نَسَبُهُ : إِنْ كَانَ مَجْهُولًا ، وَلَوْ مَعَ مَنْكِرٍ لَا يَرِثُ لِمَانَعٍ ، وَإِرْثُهُ : إِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ مَانَعٌ .

(١) ورد في ز تحتها ، بخط آخر ، كلمة : « امرأته » .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح . وفي ش : « منهم » ، وهو تصحيف .

(٣) ورد بهامش ز حاشية مضروب عليها : « ولو أنه واحد . توضيح » . وهو لفظ

وَيُعتَبَرُ إقرارُ زوج وموَلَى : إن وَرَثًا .
 وإن لم تكن ^(١) إلا زوجةً أو زوجاً ، فأقرَّ بولد للميت من
 غيره ، فصَدَّقَهُ ^(٢) نائبُ إمام — : ثبت نسبه .

وإن أقرَّ به بعضُ الورثة ، فشهد عدلانٍ منهم أو من غيرهم : أنه
 ولدُ الميت ، أو أقرَّ به ، أو وُلد على فراشه — : ثبت نسبه
 وإرثه ^(٣) .

وإلا : ثبت نسبه من مُقرِّ وارثٍ فقط .
 فلو كان المُقرُّ به أخاً للمُقرِّ ، ومات عنه ، أو غنه وعن بني عمٍّ — :
 ورثه المُقرُّ به .

وعنه وعن أخٍ منكرٍ : فأرثه بينهما ،
 ويثبت ^(٤) نسبه — تبعاً — من ولدٍ مُقرِّ ، منكرٍ له . فثبتت
 العمومة .

وإن صدَّق بعضُ الورثة : [إذا بَلَغَ وَعَقَلَ] ^(٥) ، ثبت نسبه .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ٤٢٨ : « يمكن » . وكلاهما صحيح .
 (٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « إمام أو » .
 (٣) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « فورثه » بكسر الواو التي هي أصل الهمز ،
 كما صرح به في المختار : (أرث) . فكلاهما صحيح مشهور .
 (٤) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « وثبت » ، ولعله تحريف .
 (٥) وردت الزيادة في ز ع والغاية ، وسقطت من ش .

فلو مات — وله وارث غير المقر — اعتبر تصديقه ،
وإلا : فلا .

ومتى لم يثبت نسبه ، أخذ الفاضل بيد المقر : إن فضل شيء ،
أو كله : إن سقط به .

فإذا أقر أحد أبنيه بأخ : فله ثلث ما بيده ؛ وبأخت :
فخمس^(١) .

وابن ابن بابن . فكل ما في يده .
ومن خلف أخا من أب وأخا^(٢) من أم ، فأقر بأخ لأبوين^(٣) :
ثبت نسبه ، وأخذ ما بيد ذى الأب .

وإن أقر به الأخ للأب^(٤) وحده : أخذ^(٥) ما بيده ، ولم
يثبت نسبه .

وإن أقر به الأخ من الأم وحده : أو بأخ سواه — : فلا
شيء له .

والعمل : بضرب مسألة الإقرار في مسألة الإنكار . وتراعى

(١) كذا في زع والغاية ٤٢٩ . وفي ش : « فخمسة » ، وهو تصحيح .

(٢) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « وأخا » ، إلا أنه يبد وأن الزائد مضروب

عليه .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « من أبوين » . وكلاهما جائز .

(٤) كذا في ز والغاية . وفي ش : « لأب » ، وع : « من الأب » .

(٥) في ش : « أخذوا المقر به . . . نسبه من الميت » ، والزائد من الشرح .

الموافقة^(١)، ويُدفع^(١) لمُقرِّ سهمه من مسألة الإقرار في^(٢) الإنكار،
ولمنكرٍ سهمه من مسألة الإنكار في^(٢) الإقرار، ولمُقرِّ به
ما فضل

فلو أقرَّ أحدُ أبْنَيْنِ بأخوين، فصَدَّقَهُ أخوه في أحدهما — ثبت
نسبه : فصاروا ثلاثة . تُضْرَبُ^(٣) مسألة الإقرار في الإنكار،
تكون^(٤) اثني عشرَ : للمنكرِ سهمٌ من الإنكار في الإقرار :
أربعة ، وللمُقرِّ سهمٌ من الإقرار في الإنكار : ثلاثة ، وللمتفقِ
عليه — : إن صدَّق المُقرَّ — مثلُ سهمه ، و — : أنكره . —
مثل^(٥) سهم المنكرِ ، ولتختلف^(٥) فيه ما فضل ، وهو^(٦) : سهمان
حال التصديق ، وسهم^(٧) حال الإنكار .

ومن خلف أبنا ، فأقرَّ بأخوين بكلام متصلٍ — : ثبت نسبهما
ولو اختلفا .

(١) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « وتدفع » بفتح التاء ، ولعله تصحيف .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « مسألة » . وردت في ع ، في الموضع الثاني ، مع علامة
التجشيع .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فتضرب » ، والزائد من الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية ، وهو الأولى . وفي ش : « تكن » ، وكثيرا ما يغير الفقهاء
به في مثل هذا المقام ، وبيننا صحته فيما تقدم .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فتل . . . » ولتختلف ، والزائد من تقدير
الشارح .

(٦) كذا في زع والغاية ، أي الفاضل . وفي ش : « وهما » ، وهو تصحيف .

(٧) كذا في زع والغاية . وسقطت الواو من ش .

وبأحدهما بعد الآخر ، ثبت نسبهما : إن كانا توأمين وإلا :
لم يثبت نسب الثاني حتى يُصدق الأول . وله نصف ما بيد
المُقرِّ ، والثاني ثلث ما بقي .

وإن أقرَّ بعضُ ورثة بزوجةٍ للميت : فلها ما فضل بيده عن
حصته .

فلو مات المنكرُ ، فأقرَّ أبنته بها — : كُملَ إرثها .

وإن مات قبل إنكاره : ثبت إرثها .

وإن قال مكلف : « مات أبي ، وأنت أختي » ، أو : « مات أبونا .
ونحن أبناؤه » ، فقال : « هو أبي ، ولست أختي » — ^(١) لم
يُقبل إنكاره .

و : « مات أبوك ، وأنا أخوك » ، قال ^(٢) : « ... لست أختي » —
فالكُلُّ للمقرِّ به .

و : « ماتت زوجتي . وأنت أخوها » ، قال : لست بزوجةا — .
فقبل إنكاره .

(١) كذا في ز من والفاية ٤٣٠ . وفي ع : « بأختي » ، وكلاهما صحيح .

(٢) كذا في ز ع والفاية هنا وفيما سيأتي . وفي ش : « فقال » ، ولعل الزائد من الشرح .

فصل

إذا أقرَّ في مسألة عَوْلٍ بِعَنْ يُزِيلُهُ — : كزوجٍ وأختين
أقرَّتْ إحداهما بأخٍ — فاضربْ مسألة الإقرار في الإنكار^(١)
ستةً وخمسينَ ، واعملْ على ما ذكر : للزوج أربعةً وعشرونَ ،
وللمنكرة ستة عشرَ ، وللمقرَّة سبعةً ، وللأخ تسعةً .

فإن صدَّقها الزوج : فهو يدعى أربعةً ، والأخ يدعى أربعةً
عشرَ . فاقسمْ التسعة على مدَّاهما : للزوج سهمانِ ، وللأخ سبعةً .
فإن كان معهم أختانِ لأم^(٢) : ضربتَ وفقَ مسألة الإقرار ،
في مسألة الإنكار — : اثنتين وسبعينَ . للزوج ثلاثة من الإنكار
في وفقِ الإقرار : أربعةً وعشرينَ ، ولولدى الأم ستة عشرَ ،
وللمنكرة مثله ، وللمقرَّة ثلاثة . يبقى^(٣) معها ثلاثة عشرَ :
للأخ منها ستة . يبقى سبعة لا يدعيها أحدٌ . ففي هذه المسئلة
وشبهها ، تُقرُّ بيد من أقرَّ .

فإن صدَّق الزوجُ : فهو يدعى^(٤) اثني عشرَ ، والأخ يدعى
ستةً . يكونان ثمانية عشرَ فاضربها في^(٥) المسئلة : لأن الثلاثة

(١) في ش زيادة مقدرة ومدرجة من الشرح ، هي : « تبلغ » . وانظر الغاية ٤٣١ .

(٢) كذا في زع والغاية . وصحف في ش بلفظ : « لأن » .

(٣) في ش : « فيبقى » ، وزيادة الفاء من الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بدعي » ، وهو تصحيف .

(٥) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه ، لفظ : « أصل » . وهو مذكور في الغاية .

عَشَرَ لَا تَنْقَسِمُ عَلَيْهَا ، وَلَا تَوَافُقُهَا . ثُمَّ مِنْ لَهْ شَيْءٌ مِنْ أَثْنَيْنِ
وَسَبْعَيْنَ : مَضْرُوبٌ فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، وَمِنْ لَهْ شَيْءٌ مِنْ ثَمَانِيَةِ
عَشَرَ : مَضْرُوبٌ فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ .
وَعَلَى هَذَا ، يُعْمَلُ كُلُّ مَا وَرَدَ .

* * *

بَابُ مِيرَاثِ الْقَاتِلِ

لَا يَرِثُ مُكَلَّفٌ أَوْ غَيْرُهُ — أَنْفَرَدَ أَوْ شَارَكَ فِي قَتْلِ مُورِثِهِ ،
وَلَوْ بِسَبَبٍ — : إِنْ لَزِمَهُ قَوْدٌ ، أَوْ دِيَّةٌ ، أَوْ كَفَّارَةٌ .
فَلَا تَرِثُ مَنْ شَرِبْتَ دَوَاءً فَأَسْقَطْتَ مِنَ الْغُرَّةِ شَيْئًا .
وَلَا مِنْ سَقَى وَلَدَهُ وَنَحْوَهُ دَوَاءً ، أَوْ أَذَبَهُ ، أَوْ فَصَدَهُ ، أَوْ بَطَّ
سَلْمَتَهُ^(١) لِحَاجَتِهِ — : فَمَاتَ .

وَمَا لَا يُضْمَنُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا — : كَالْقَتْلِ فِصَاصًا أَوْ حَدًّا
أَوْ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَالْعَادِلُ^(٢) الْبَاغِي ، وَعَكْسُهُ^(٣) — : فَلَا
يَمْنَعُ الْإِرْثَ .

* * *

(١) المراد بها هنا : زيادة تحدث في البدن كالغدة ، تتحرك إذا حركت . انظر المختار .
(٢) ضبط في ز — هو والكلمتان بعده — بالضبط المذكور ، أى وكأن يقتل العادل
لمخ . وقدر الشارح قبله كلمة : « كقتل » ، وهو موافق للفظ الغاية ٤٣٢ : « وكقتل باغ » .
فيتعين عليه الكسر .

(٣) ورد بهامش ز حاشية : « قوله : وعكسه » ، صرح المصنف — في باب قتال أهل
البيى — : أنهم يضمنون ما أتلفوه لأهل العدل : من مال ونفس ومقتضى ذلك منع الإرث
هنا . وأرجح أن العادل يرث الباغي ، وأن الباغي لا يرثه . خلافا لما صححه المصنف هنا «
اه . وفي الغاية والإقناع ١١٥/٤ موافق لما ذكره المصنف وأقره الشارح .

بابُ ميراثِ الْمُعتَقِ بَعْضُهُ

لَا يَرِثُ رَقِيقٌ — وَلَوْ مُدَبَّرًا ، أَوْ مَكَتَبًا ، أَوْ أُمًّا وَلَدٍ — وَلَا يُورَثُ ^(١) .

وِيرِثُ مُبْعَاضٌ وَيُورَثُ ، وَيَحْجُبُ بِقَدْرِ جِزْئِهِ الْحُرُّ . وَكُنُسُهُ وَإِرْثُهُ بِهِ ، لَوْرَثَتِهِ .

فَابْنٌ نَصْفُهُ حُرٌّ ، وَأُمٌّ وَعَمٌّ حَرَّانٍ — : فَلَهُ نَصْفُ مَالِهِ لَوْ كَانَ حَرًّا ، وَهُوَ : رُبْعٌ وَسُدُسٌ ، وَلِلْأُمِّ رُبْعٌ ، وَالباقى لِلْعَمِّ .
وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْقُصْ ذُو فَرْضٍ بِمَعْصِيَةٍ — : كَجَدَةِ وَعَمٍّ ، مَعَ ابْنٍ نَصْفُهُ حُرٌّ — : فَلَهُ نَصْفُ الْبَاقِي بَعْدَ إِرْثِ الْجَدَةِ .

وَلَوْ كَانَ مَعَهُ مَنْ يُسْقِطُهُ بِحُرِّيَّتِهِ التَّامَةِ — : كَأَخْتٍ وَعَمٍّ حَرَّانٍ ^(٢) — : فَلَهُ نَصْفٌ ، وَلِلْأَخْتِ نَصْفُ مَا بَقِيَ تَرْصُاعًا ، وَلِلْعَمِّ مَا بَقِيَ .

وَبِنْتُ وَأُمٌّ نَصْفُهُمَا حُرٌّ ، وَأَبٌ حُرٌّ — : لِلْبِنْتِ نَصْفُ مَا لَهَا لَوْ كَانَتْ حُرَّةً ، وَهُوَ : رُبْعٌ ، وَلِلْأُمِّ — مَعَ حُرِّيَّتِهَا وَرِقٌّ .
الْبِنْتُ — ثَلَاثٌ ، وَالسُّدُسُ مَعَ حُرِّيَّةِ الْبِنْتِ — . فَقَدْ حَجَبَتْهَا

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وَإِنْ هَائِلًا مَبْعُوضٌ ... » إِلَى آخِرِ مَا سَيَأْتِي فِي الْآخِرِ قَبْلَ الْفَصْلِ الْآتِي .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ٤٣٣ ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ بِعَذُوفِ تَقْدِيرِهِ : هُمَا . وَفِي ش : « حَرِين » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ . وَمَعَ ظُهُورِهِ لَانْتِهَادِ تَصْحِيفِهِ : وَانْظُرِ الْإِقْتِنَاعَ ٤١٧/٤ .

حريتها^(١) عن السدس ، فبنصفها تحجبها^(٢) عن نصفه . يبقى لها
الربع لو كانت حرة ؛ فلها بنصف حريتها نصفه — وهو : ثمن . —
والباقي للأب^(٣) .

وإن شئت نزلتهم أحوالاً ، كتنزيل الخنأئي .

وإذا كان عصبتان نصف كل حرٍّ — حجب أحدهما الآخر :
كابن وابن ابن ، أو لا : كأخوين وابنين — : لم تكمل
الحرية فيهما .

ولهما مع عم ونحوه^(٤) : ثلاثة أرباع المال ، الخطاب
والأحوال .

ولابن^(٥) وبنت نصفهما حرٍّ ، مع^(٦) عم — : خمسة أثمان المال ،
على ثلاثة .

ومع أم^(٧) : فلها السدس ، وللابن خمسة وعشرون من أصل
أثنين وسبعين ، وللبنت أربعة عشر .

(١) كذا في زع والغاية . في ش : « بحريتها » ، ولعل الزائد من الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « حجبتها » .

(٣) في ش زيادة أدرجت من الشرح ، هي : « فرضاوتعصيبا » .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « أو نحوه » ، ولعل الزيادة من الشرح وإن وردت
في الغاية ٤٣٤ .

(٥) كذا في زع والغاية . وسقطت الواو من ش .

(٦) أسقط هذ من ش ، وأدرج في الشرح .

(٧) كذا في ز والغاية . وفي ع : « ومعها أم » . وفي ش : « ومعها أم وعم » ،
والزائد من الشرح .

(م ٨ ق ٢ — منتهى الإرادات)

وللأم مع ابنتين^(١) سدس^٢، ولزوجة ثمن^٣.
 وأبناؤ نصفُ أحدهما حر^(٢)؛ المالُ بينهما أرباعاً، تنزيلاً لهما،
 وخطاباً^(٣) بأحوالهما.
 وإن هاتياً مبعوضُ سيده، أو قاسمه في حياته — فكلُّ تركته
 لورثته.

* * *

فصل^٤

ويُرَدُّ على ذى فرضٍ وعصبةٍ : إن لم يُصْنَهْ بقدرِ حرِّته من
 نفسه .
 لكن : أيُّهما استكمل برءً ، أزيدَ من قدرِ حرِّته من نفسه
 — : مُنَعٌ من الزيادة ، ورُدَّ على غيره : إن أمكن . وإلا : فليبتِ المال .
 فلبنت — نصفُها حرٌّ — : نصفُ فرضٍ ورُدَّ .
 ولابنٍ مكانها : النصفُ بمُصوبةٍ ، والباقي لبيت المال .
 ولا بنتين^(٤) نصفُهما [حرٌّ]^(٥) — إن لم نورثهما المال — : البقيةُ
 مع عدمِ عصبةٍ .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « الابن » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « قن » . والمؤدى واحد .

(٣) في ش « وخطا » ، وهو تحريف .

(٤) قوله : « ولا بنتين » إلى « المال » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٥) وردت الزيادة في ع والغاية ٤٣٥ أيضاً ، وسقطت من ز .

ولبنتِ وجدةٍ نصفُهما حرٌّ: أُمُّ المالِ نصفانِ بفرضٍ وردٍّ . ولا يُردُّ
هنا على قدرِ فرضيهما: لثلاثاً يأخذُ مَنْ نصفُهُ حرٌّ فوقَ نصفِ التَّركةِ .
وجمعَ حريةِ ثلاثةٍ أرباعهما: أُمُّ المالِ بينهما أرباعاً بقدرِ فرضيهما ، لفقدِ
الزيادةِ الممتنعة . ومعَ حريةِ ثلاثهما: أُلثلاثانِ بالسوئيةِ ، والباقي
لبنتِ المالِ .

* * *

بابُ

« أَوْلَاءُ » : ثبوتُ حكمٍ شرعيٍّ بعقٍّ أو تعاطيٍ سببه .
فمن أعتقَ رقيقاً ، أو بعضَه فسرَّى إلى الباقي^(١) ، أو عتقَ عليه
ميرَحمٍ أو عوضٍ أو كتابةً^(٢) أو تدبيرٍ أو إيلادٍ أو وصيةً — :
مفله عليه أَوْلَاءُ ، وعلى أولاده : من زوجةٍ عتيقةٍ ، أو سُريةٍ . وعلى من
له أو لهم — وإن سفلوا — ولأُوهُ . حتى لو أعتقه سائبةً :
كـ « أعتقتك سائبةً » ، أو : « ... لا^(٣) ولأى عليك » . أو في زكاته
أو نذره أو كفارته .
إلا إذا أعتق مكاتبٌ رقيقاً أو كاتبه ، فأدَّى — : ففلسيدٌ^(٤) .

(١) كذا في زش وأصل ع . وفي الغاية ٤٣٦ : « باق » . وأصلح في هامش ع
يلفظ : « باقيه » .

(٢) في ش : « أو بكتابة أو بتدبير أو بإيلاد » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٣) في ش : « أو ولا » ، والواو مدرجة من كلام الشارح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « المكاتب ومن أذن لرفيقه في عتق قن ثم
جباة ، فأولاه لأولاه الأول » .

ولا يصح بدون إذنه . ولا ينتقل : إن باع المأذون ، فعتق عند
مشتريه .

ويَرِثُ ذُو وِلَاءٍ به عند عدم نَسَبٍ وارثٍ ، ثم عَصَبَتُهُ بعده .
الأقربُ فالأقربُ .

ومن لم يَمْسَهُ رَقٌّ — وأحدُ أبَوَيْهِ عَتِيقٌ ، والآخرُ حرُّ الأصلِ
أو مجهولُ النَّسَبِ — : فلا وِلَاءَ عليه .

ومن أعتق رقيقه عن حيٍّ بأمرِهِ : فولاؤه لمعتقٍ عنه .

وبذَوْنِهِ ^(١) ، أو عن ميت — : فلمعتقٍ ^(١) . إلا من أعتقه وارثٌ
عن ميت — له تَرِكَةٌ — في واجبٍ عليه : فللميت وإن لم يتعين العتقُ .
أطعمَ أو كسا ، ويصح عتقه .

وإن تبرّع بمتقه عنه — ولا تَرِكَةً — : أجزأ ، كإطعام وكسوة .
وإن تبرّع بهما أو بعتقٍ أجنبيٍّ : أجزأ . ولتبرّع الأولاء .

و ^(٢) : « أعتق عبدك عني » ، أو : « ... عني مجاناً » ، أو :
« وثمنه علي » — فلا يجب عليه أن يُجِيبَهُ . وإن فعل — ولو بعد فراقه — :
عتق ، والولاء لمعتقٍ عنه . ويلزمه ثمنه بالتزامه . ويُجزئُه عن واجبٍ ^(٣) .

(١) في ش : « بدونه . . . فولاؤه لمعتق » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .
(٢) كذا في زع والفاية ٣٧ . وفي ش : « ومن قال ... » ، والزيادة من الشرح .
(٢) في ع بعد ذلك — مع علامة التحشية — : « أي كسفاً ونذر » ، وذكر نحوها
في الشرح . والمراد : إذا نواه ، كما قال البهوتي في شرح الإقناع ٢٢/٤ .

مالم تكن قرينة^(١).

و : « أعتقه وعلى ثمنه » ، أو زاد : « ... عنك ... » ، ففعل - :
عَتَقَ ، ولزم^(٢) قائلًا ثمنه . وولّاه لمعتق . ويُجزئه عن واجب .
ولو قال : « أقتله على^(٣) كذا » ، فلنؤ .

وإن قال كافر : « أعتق عبدك المسلم عني ، وعلى ثمنه » - ففعل -
صح . وولّاه للكافر ، ويرث به .
وكذا كل من باين دين معتقه .

* * *

فصل

ولا يرث نساء به إلا من أعتق^(٤) أو أعتق من أعتقن ، أو كاتب
أو كاتب من كاتبين ، وأولادهم ومن^(٥) جرّوا ولأه .
ومن نكحت عتيقها ، فهي القائلة : « إن ألد أنثى فلي النصف » ،
وذكر أفاثمن . وإن لم ألد فالجميع .
ولا يرث به ذو فرض ، غير أب أو جد مع ابن : سدسًا ،

(١) كذا في ز ، أي صارفة وامانة . أي مالم يكن العتق ممن يعتق عليه ، كما في الإقناع وشرحه . وهو موافق للقطع والفاية : « مالم يكن (أي العبد) قريبه » . بمالا يستبعد — مع ذلك — تصغيره عما أثبتناه .

(٢) كذا في زش والفاية . وفي ع : « ويلزم » . وفي الغاية لإخلال بتنسيق الكلام .

(٣) في ش : « وعلى » بتشديد الياء . ولعل الزيادة من النسخ لا من الشرح .

(٤) قوله : « أو أعتق من أعتقن » أسقط من ش ، وأدمج بالشرح .

(٥) كذا في زع والفاية ٤٣٨ . وفي ش : « أو من » ، والزائد من الشرح .

وجدت مع إخوة: ثلثا إن كان أحظ له .

ويرث^(١) عَصَبَةُ مَلَاعِنَةِ عَتِيقِ أَبْنِهَا .

ولا يباع ولا ي^(٢) ، ولا يوهب ، ولا يوقف ، ولا يوصى به^(٣) .

ولا يورث . وإنما يرث به أقربُ عَصَبَةِ السَّيِّدِ إِلَيْهِ يَوْمَ مَوْتِ عَتِيقِهِ ، وهو المراد بـ « الكُتْبَر » .

فلو مات سيد عن ابنتين ، ثم أحدهما عن ابن ، ثم مات عتيقه — =
فإرثته لابن سيده .

وإن ماتا قبل العتيق ، وخلف أحدهما ابناً والآخر أختاً ، ثم

مات العتيق — : فإنرثه على عددِهِم كَالنَّسَبِ .

ولو اشترى أخ وأخت أباهما ، فملك قنأ^(٤) فأعتقه ، ثم مات ، ثم

العتيق — : ورثه الابن بالنسب ، دون أخته بالولاء .

ولو مات الابن ثم العتيق : ورثت منه بقدر عتيقها من الأب ، والباقي

بينها وبين معتق أمها : إن كانت عتيقة .

ومن خلفت ابناً وعصبة^(٥) ، ولها عتيق — فولأؤه وإرثه لابنها =

إن لم يحجبته نسيب . وعقله عليه وعلى عصبتها .

(١) كذا في ز . وفي ج ش والغاية : « وترث » ، وهو أولى .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) في ش : « فنأتم مات العتيق » وأدخل الناقص في الشرح .

(٤) بهامش ع : « أى من إخوة وأعمام » ، وهو مذكور في الشرح

فإن بادَ بنوها : فلعصبتها^(١) دونَ عصبتهم .

* * *

فصلٌ في جرِّ الولاء ودَوْرِهِ

من باشر عتقاً^(٢) ، أو عتق عليه — : لم يزل ولاؤه بحال .

فأما إن تزوج عبدٌ معتقاً : فولاه ما^(٣) تَلَدَ لمولى أمه .

فإن أعتق الأبَ سيده : جرَّ^(٤) ولأه ولده ، ولا يعود لمولى

الأم بحال .

ولا يُقبل قولُ سيدِ مكاتبٍ ميت : « أنه^(٥) أدَّى وعَتَق » ،

ليجرَّ الولاء .

وإن عتق جدُّه — ولو قبلَ أب — : لم يجرَّه .

ولو ملك ولدهما أباه : عتق^(٦) ، وله ولاؤه وولاء إخوته . ويبقى

ولاء نفسه لمولى أمه ، كما لا يرث نفسه .

فلو أعتق هذا الابنُ عبداً ، ثم أعتق العتيقُ أباً معتقاً — : ثبت

له ولاؤه ، وجرَّ ولأه معتقاً : فصار كلُّ مولى الآخر .

(١) في ش : « لعصبتها » ، وأدرجت الفاء في كلام الشارح .

(٢) ورد هذا في زع والفاية ٤٣٩ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والفاية : « من » وهو أولى .

(٤) في ش : « وجر » ، والواو من كلام الشارح .

(٥) ورد بالهمزة الفوقانية في ز ش والفاية ، على تضمين القول معنى الزعم والادعاء .

ويصح بالفتحائية المكسورة ، على الأصل . وجرنا عليه في مواضع سابقة . فتنبه .

(٦) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، مى : « عليه » .

ومثله : لو أعتق حربى عبداً كافراً ، فسبى^(١) سيده فأعتقه .
 فلو سبى المسلمون العتيق الأول ، فرُق ثم أعتق^(٢) — : فولأوه
 لمعتقه ثانياً . ولا ينجرُّ إلى الأخير^(٣) ما للأول قبل رقه ثانياً : من
 ولاء ولد وعتيق^(٤) .
 وإذا اشترى ابنُ وبنتُ معتقة أباهما نصفين : عتق ، وولأوه
 لهما . وجَرَ كلُّ نصفٍ ولاء صاحبه ، ويبقى نصفه لمولى أمه .
 فإن مات الأب : ورثاه أثلاثاً بالنسب . وإن ماتت البنت بعده :
 ورثها أخوها به . فإذا^(٥) مات : فلمولى أمه نصفٌ ، ولموالى^(٦) أخته
 نصفٌ ، وم^(٧) : الأخ ومولى الأم . فيأخذ مولى أمه نصفه ، ثم يأخذ
 الربع الباقي . وهو : « الجزء الدائر » ، لأنه خرج من الأخ وعاد
 إليه^(٨) .

* * *

-
- (١) كذا فى زع والغاية ٤٤٠ . وفى ش : « وسبى » ، فأدرج المتن فى المرح وبالعكس .
 (٢) كذا فى زع والغاية ، وهو الصحيح . وفى ش : « عتق » ، وهو تحريف .
 (٣) فى ش : « لإخير » ، وهو تصحيف وعبث ناشر .
 (٤) فى ش : « ومن عتيق » ، والزائد من كلام الشارح .
 (٥) كذا فى زع والغاية ٤٤١ . وفى ش : « فإن » .
 (٦) كذا فى ز ، وهو الصحيح أو الملائم . وفى ع ش : « ولمولى » ، ولعله تحريف .
 وفى الغاية — هنا وفيما سبق — : « فلموالى . . . ولموالى » .
 (٧) كذا فى ز ش والغاية ، وهو صحيح . وفى ع : « وهما » ، ولعله تصحيف .
 (٨) ورد فى ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ولاترت بنت من عتيق أبيها مع أخيها » .

كتاب العتق

وهو : تحريرُ الرقبة ، وتخليصُها من الرق . ومن أعظم القرب^(١) .

وأفضلُها : أنفسُها عند أهلها ، وأغلاها ثمنًا . وذكرُ وتعدُّدُ أفضلُ .

وسُنُّ عتق وكتابة من له كسبٌ . وكُرِّها : إن كان لا قوة له ولا كسب ، أو يُخافُ منه زنا أو فسادٌ . وإن علم أو ظن ذلك منه : حرُّم ، وصح^(٢) .

ويحصل بقول . وصريحه : لفظُ «عتق» و «حرية» كيف صُرِّفا ، غيرَ أمرٍ ومضارعٍ وأسمِ فاعل .

ويَقَعُ من هازلٍ ، لا^(٣) نائمٍ ونحوه . ولا إن نَوَى بالحرية عفته وكرم^(٤) خلقه .

(١) ورد بهامش ز حاشيه : « قوله : من أعظم القرب ؛ قال الزركشي : إطلاق الأصحاب بأثر العتق قربة مشكل ؛ لأن القربة من شرطها النية (والعتق صيغته لا تنفقر إلى نية) ؛ وقد صرح الأصحاب بصحة عتق الكافر مع أن نيته غير صحيحة . فينفى أن يقال : العتق على ضريين : قربة ، وهو : ما اقترنت به النية المعتبرة . وغير قربة ، وهو : ما لم تحصل فيه النية » انتهى . ولا يخفى أن هذا غير وارد ؛ لأن كون القربة من شرطها النية هو الأصل أو الغالب . فلا يمنع أن يكون هناك بعض الأفراد لم يشترط فيها ذلك لعله خاصة ، كالعتق الذي اهتم الشارع أكثر الاهتمام به ، وتتوف أعظم التشوف إليه . وما بين القوسين به طمس كبير ، فلعلنا وقفنا إلى حقيقة .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « العتق » .

(٣) كذا في زع والفاية ٤٤٢ . وفي ش : « لامن نائم » ، والزائد من الشرح .

(٤) كذا في ز ش والعاية . وفي ع : « أوكرم » . وفي ش بعد ما يليه زيادة من

الشرح : « ونحوه » .

و: « أنت حرٌّ في هذا الزمنِ » ، أو: « ... البلدِ » — يَعْتَقُ مطلقاً .

وَكِنَايَتُهُ مَعَ نَيْتِهِ : « خَلَيْتُكَ » و^(١) « أَطَلَقْتُكَ » و « أَلْحَقَ بِأَهْلِكَ » و « أَذْهَبُ حَيْثُ شِئْتَ » و « لَا سَبِيلَ »^(٢) أو سلطانَ أو مِلْكَ أو رِقَّ أو خِدْمَةَ لِي عَلَيْكَ » و « فَكُتُّ رَقَبَتِكَ » و « وَهَبْتُكَ لِلَّهِ » و « رَفَعْتُ يَدِي عَنْكَ إِلَى اللَّهِ » و « أَنْتَ لِلَّهِ ، أو مَوْلَايَ ، أو سَائِبَةٌ » و « مَلَّكَتُكَ نَفْسَكَ » .

وَاللَّامَةُ^(٣) : « أَنْتِ طَالِقٌ أو حَرَامٌ » .

وَلَمَنْ يُمْكِنُ كَوْنُهُ أَبَاهُ : « أَنْتَ أَبِي » ، أو^(٤) أَبْنَاهُ : « أَنْتَ ابْنِي » ولو كان له نسب معروف .

لَا إِنْ لَمْ يُمْكِنُ^(٥) — : لِكَبِيرٍ ، أو صَغِيرٍ ، وَنَحْوِهِ^(٦) — وَلَمْ يَنْوِ بِهِ عِتْقَهُ ، كـ « أَعْتَقْتُكَ — أو أَنْتَ^(٧) حرٌّ — مِنْ أَلْفِ سَنَةٍ » ، وَكَـ « أَنْتِ^(٨) بِنْتِي » لِعَبْدِهِ ، و « أَنْتَ ابْنِي » لِأَمَتِهِ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٤٤٣ . وَفِي ش : « أَوْ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش : « ... سَبِيلٌ لِي ، أَوْ لَا سُلْطَانَ لِي ، أَوْ لَا مَلِكَ لِي ، أَوْ لَا رِقَّ لِي ... » ،

وَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا مِنَ الشَّرْحِ ، وَلَمْ يَرِدْ مِنْهَا شَيْءٌ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « لِأَمَةٍ » . وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي .

(٤) فِي ش : « أَوْ أَنْتِ » ، وَأُدْرَجَ النَّاقِصُ فِي الشَّرْحِ .

(٥) وَرَدَ فِي عِ فَوْقَ السُّطْرِ : « كَوْنُهُ أَبَاهُ » ، وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ بَرِيَادَةً : « أَوْ ابْنَهُ » ...

(٦) كَذَا فِي زِ وَالنَّايَةِ . وَفِي عِ ش : « أَوْ نَحْوِهِ » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزَّائِدَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٧) قَوْلُهُ : « أَنْتَ حَرَمٌ مِنْ أَلْفِ سَنَةٍ » أَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٨) فِي ش : « وَكَقَوْلِهِ أَنْتِ » ، وَالزَّائِدُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

وَمِلْكٍ لَّذِي رَحِمَ مُحَرَّمٍ بِنَسَبٍ ، وَلَوْ حَمَلًا .
 وَأَبٌ وَأَبْنٌ مِنْ زَنَاءٍ ، كَأَجْنَبَيْنِ .
 وَيَعْتِقُ حَلًّا — لَمْ يُسْتَنْ — بَعْتَقِ أُمَّهُ ، وَلَوْ لَمْ يَمْلِكْهُ ، إِنْ
 كَانَ مُوسِرًا . وَيُضْمَنُ قِيَمَتَهُ لِمَالِكِهِ . وَيَصْحَحُ عَتَقُهُ دُونَهَا .
 وَمَنْ مَلَكَ بِغَيْرِ إِرْثٍ جُزْءًا مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ — وَهُوَ مُوسِرٌ
 بِقِيَمَةٍ بَاقِيَةٍ ، فَاضْلَةٌ كَفِطْرَةٍ ، يَوْمَ مِلْكِهِ — : عَتَقَ كُلَّهُ ، وَعَلَيْهِ
 مَا يُقَابِلُ جُزْءَ شَرِيكِهِ مِنْ قِيَمَةٍ ^(١) كُلِّهِ . وَإِلَّا : عَتَقَ مَا يُقَابِلُ مَا هُوَ
 مُوسِرٌ بِهِ .

و ... يَارِثُ : لَمْ يَعْتِقْ إِلَّا مَا مَلَكَ ^(٢) وَلَوْ مُوسِرًا .
 وَمَنْ مَثَّلَ ، وَلَوْ بِلَا قَصْدٍ ، بِرَقِيقِهِ — فَجَدَعَ ^(٣) أَنْفَهُ أَوْ أُذُنَهُ .
 وَنَحَوَهُمَا ^(٤) ، أَوْ خَرَّقَ أَوْ حَرَّقَ عَضْوًا مِنْهُ — : عَتَقَ ، وَلَهُ وَلَاؤُهُ .
 وَكَذَالُو أَسْتَكْرَهَهُ عَلَى الْفَاحِشَةِ ، أَوْ وَطِئَ مَبَاحَةً — لَا يُوطَأُ مِثْلُهَا
 لِصَغَرٍ — فَأَفْضَاهَا .

وَلَا عَتَقَ بِجَدَشٍ ، وَضَرَبَ ، وَلَعَنَ .

(١) كَذَا فِي زَعٍ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « قِيَمَتُهُ » ، وَلَعَلَّ الزَّائِدَ مِنَ النَّاشِرِ .

(٢) كَذَا فِي زَعٍ وَالْغَايَةِ . وَفِي ع ش : « مِلْكِهِ » ، وَلَعَلَّ الْهَاءَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زَعٍ وَالْغَايَةِ ، أَيْ قَطَعَ كَمَا فِي الْخِتَارِ وَالْمَصْبَاحِ . وَفِي ع ش : « جَدَعَ » .

وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زَعٍ . وَفِي ش : « أَوْ نَحَوَهُمَا » ، وَلَعَلَّ الزَّائِدَ مِنَ الشَّرْحِ .

ومالٌ معتقٍ بغيرِ أداءٍ ، عندَ عتقٍ ، لسيدٍ .

فصلٌ

ومن أعتق جزءاً مُشاعاً : كنصفٍ ونحوه ؛ أو معيناً غيرَ شعريٍّ
ووظفٍ وسينٍّ ونحوه^(١) — من رقيق — : عتق كله .

ومن أعتق كلَّ^(٢) مشتركٍ — ولو أمَّ ولد ، أو مدبراً ، أو مكاتباً
أو مسالماً : والمعتق^(٣) كافرٌ^(٤) . — أو نصيبه ، وهو يومَ عتقه
مُوسِرٌ ، كما تقدّم ، بقيمة باقية^(٥) — : عتق كله^(٦) ولو مع رهنٍ
شِقْصٍ الشريك ، وعليه قيمته مكانه .

ويُضمنُ شِقْصٌ من مكاتب ، من قيمته مكاتباً .
وإلا : فما قابل ما هو موسِرٌ به .

والمعسرُ يعتقُ حقه فقط ، ويبقى حقُّ شريكه^(٧) .

ومن له نصفٌ قنٍّ ، وآخرُ ثلثه ، وثالثٌ سدسه — فأعتق

(١) كذا في زع ، أى السن أو المذكور . وفي ش : « ونحوها » أى السن أيضاً أو المذكورات . وانظر الغاية ٤٤٤ .

(٢) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هى : « رقيق » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو المعتق له » ، وفيه تحريف وزيادة من الشرح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه ، كلمة : « كله » .

(٥) ورد في ز بعد ذلك — مع علامة الزيادة — : « في فطرة » . وهو مذكور

في الشرح عقب قوله : « تقدم » .

(٦) في ش زيادة : « على معنًى » ، وهى مدرجة من كلام التارح .

(٧) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ولو أعتق موسر سألها لميره : عتق ، ضمن

قيمه للمالك » .

مُوسِرَانِ مِنْهُمَا حَقَّهُمَا^(١) مَعًا — : تَسَاوَيَا فِي ضَمَانِ الْبَاقِي ، وَوَلَائِهِ .
و : « أَعْتَقْتُ نَصِيبَ شَرِيكِي » لَعَوْهُ ، كَقَوْلِهِ لِقِنْ غَيْرِهِ : « أَنْتَ
حَرٌّ مِنْ مَالِي ، أَوْ فِيهِ » . فَلَا^(٢) يَعْتِقُ وَلَوْ رُضِيَ سَيِّدُهُ .
و : « أَعْتَقْتُ النِّصِيبَ » يَنْصَرِفُ إِلَى مَلِكِهِ ، ثُمَّ يَسْرِى .
وَلَوْ وَكَّلَ شَرِيكُ شَرِيكِهِ ، فَأَعْتَقَ نَصْفَهُ — وَلَا نِيَّةَ — : أَنْصَرَفَ
إِلَى نَصِيبِهِ . وَأَيُّهُمَا سَرَى عَلَيْهِ^(٣) : لَمْ يَضْمَنْهُ .
وإِنْ أَدْعَى كُلُّهُ مِنْ^(٤) مُوسِرَيْنِ : « أَنَّ شَرِيكَهُ أَعْتَقَ نَصِيبَهُ » ،
عَتَقَ^(٥) الْمَشْتَرَكُ — : لَاعْتَرَفَ كُلُّ بَحْرِيَّتِهِ . — وَصَارَ^(٦) مَدْعِيًا
عَلَى شَرِيكِهِ بِنَصِيبِهِ مِنْ قِيَمَتِهِ ، وَيَحْلِفُ كُلُّ^(٧) لِلسَّرَايَةِ . وَوَلَاؤُهُ
لِبَيْتِ الْمَالِ ، مَا لَمْ يَعْتَرَفْ أَحَدُهُمَا^(٨) بَعْتَقَ : فَيُثْبِتُ لَهُ ، وَيَضْمَنُ
حَقَّ شَرِيكِهِ .

وَيَعْتِقُ حَقَّ مَعْسِرٍ فَقَطْ ، مَعَ يُسْرَةِ الْآخَرِ .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْهُ » . وَسَقَطَ لَفْظُ : « مِنْهُمْ »
مِنَ الْغَايَةِ .

(٢) قَوْلُهُ : « فَلَا يَعْتِقُ » أَسْقَطَ مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٍ : « الْعَتَقَ » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٤) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٤٥ . وَفِي شِ : « عَتَقَ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٦) كَذَا فِي زِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « فَصَارَ كُلُّ مَدْعِيَا » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنَّهُ

وَرَدَ فِي الْغَايَةِ .

(٧) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْهَا » .

(٨) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي شِ : « أَحَدُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

ومع عُسْرَتَهما : لا يَعْتَقُ منه شيء .

وإن كانا عدلين فشهدا ، فمن حلف معه المُشْتَرِكُ — : عَتَقَ
نصيبَ صاحبه .

وأَيُّهما مَلَكٌ من نصيب شريكه المَعْسِرِ شيئاً — : عَتَقَ ، ولم يَسْرِ
إِلَى نَصِيبِهِ^(١) .

ومن قال لشريكه المَوسِرِ : « إن أُعْتَقْتَ نَصِيبُكَ فنَصِيبِي حرٌّ »
فَأَعْتَقَهُ — : عَتَقَ الباقي بالسَّرَايَةِ^(٢) مَضْمُونًا .

وإن كان مَعْسِرًا : عَتَقَ على كُلِّ نَصِيبِهِ .

و : « إن^(٣) أُعْتَقْتَ نَصِيبُكَ فنَصِيبِي حرٌّ مع نَصِيبِكَ » ففَعَلَ — :
عَتَقَ عليهما مطلقًا .

ومن قال لِأَمَتِهِ : « إن صَلَّيْتَ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ فَأَنْتِ حُرَّةٌ قَبْلَهُ »
فَصَلَّيْتُ كَذَلِكَ — : عَتَقْتُ .

و : « إن أَقْرَرْتُ بِكَ لَزِيدَ فَأَنْتِ حُرَّةٌ قَبْلَهُ » ، فَأَقْرَرْتُ بِهِ لَهُ — :
صَحَّ إِقْرَارُهُ فَقَطْ .

و : « إن أَقْرَرْتُ بِكَ لَزِيدَ فَأَنْتِ حُرَّةٌ سَاعَةَ إِفْرَارِي » ، ففَعَلَ —
لم يَصَحَّ .

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « مع عُسْرَتَهما أو مُنْتَقِلٌ عنه » .

(٢) في ش زيادة : « عليه » ، وهي من الفرح .

(٣) في ش زيادة : « إن » ، وهي ناشئة عن إدماج لفظ الشارح بالمتن .

وَيَصِحُّ شِرَاءُ شَاهِدَيْنِ مَنْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُمَا بِعَقْبِهِ ، وَيَعْتَقُ^(١) كَاتِقَالَهُ لِهَمَا بغيرِ شِرَاءٍ .

ومنى رَجَعَ بَائِعٌ : رَدَّ مَا أَخَذَ^(٢) ، وَأَخْتَصَّ بِإِثْرِهِ .
وَيُوقَفُ : إِنْ رَجَعَ الْكُلُّ ، حَتَّى يَصْطَلِحُوا^(٣) .
« إِنْ لَمْ يَرْجِعْ أَحَدٌ : فَلْيَبَيْتِ الْمَالَ .

* * *

فصل

وَيَصِحُّ تَعْلِيقُ عَتَقٍ بِصَفَةٍ : كـ « إِنْ أُعْطِيتُنِي أَلْفًا فَأَنْتِ حُرٌّ » .
لَا يَمْلِكُ إِبْطَالُهُ مَا دَامَ مِلْكُهُ .

وَلَا يَعْتَقُ بِإِبْرَاهِ^(٤) ، وَمَا فَضَّلَ عَنْهُ : فَلَسِيدُ^(٥) .
وَلَهُ أَنْ يَطَّأَ ، وَيَقِفَ ، وَيَنْقُلَ مِلْكًا مِنْ عَتَقَ عَتَقَهُ قَبْلَهَا .
وَإِنْ عَادَ مِلْكُهُ — وَلَوْ بَعْدَ وَجُودِهَا حَالِ زَوَالِهِ — : عَادَتْ .
وَيُطْلَبُ بِمَوْتِهِ ، فَقَوْلُهُ : « إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ بَعْدَ مَوْتِي فَأَنْتِ حُرٌّ »
— لَعَوٌّ .

وَيَصِحُّ : « أَنْتِ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِشَهْرِ » — فَلَا يَمْلِكُ وَارِثُ بَيْعِهِ

(١) في ش زباده مدرجة من المرح ، هي : « عاقبها » .

(٢) كذلك في زع والناية ٤٤٦ . وفي عن : « أخذ » ، ولعل الرائد من المرح .

(٣) كذلك في زع والناية . وفي ش : « اصطلحوا » ، وهو تصحيح .

(٤) في ش زباده : « وأما عن » ، وهي من كلام الشراح الذي أسرف الناشر —

بدون أملل وبدبر — في إدماجه بالثن .

(٥) كذلك في زع . وفي الناية : « للسيد » ، وفي ش : « للسيد » ، والهاء من يده

من المرح .

قبله ، كوصى بعثقه قبله ، أو لمعين قبل قبوله ^(٧) وكسبه - بعد الموت وقبل أنقضاء الشهر - للورثة .

وكذا : « أخذم زيدا ^(٨) سنة بعد موتى ، ثم أنت حر » ، فلو أبرأه زيد من الخدمة : عتق في الحال .

وإن جعلها لكنيسة - وهما كافران - فأسلم العبد قبلها : عتق مجاناً .

و : « إن خدمت أبني حتى يستغنى فأنت حر » ، فخدمته حتى كبر واستغنى عن رضاع - : عتق .

و : « إن فعلت كذا فأنت حر بعد موتى » ، ففعله في حياته سيده - : صار مدبراً .

ويصح - لا من رقيق - تعليق عتق ^(١) غيره بملكه ، نحو : « إن ملكت فلاناً ، أو كل مملوك أملكه ، فهو حر » . لا بغيره ، نحو : « إن كملت عهد زيد فهو حر » . فلا يعتق : إن ملكه ثم كلمه .

و : « أول أو آخر قن أملكه ^(٢) ، أو يطلع ^(٣) من رقيق ^(٤) » .

(١) كذا في ع ش والغاية (٤٤٦ مع ٥٠٠) ، وهو الصواب . وفي ز : « قبل قوله » مع ضبط « قبل » بضم القاف وكسر الباء . وهو سبق قلم ناشئ عن أن الكلمتين الحقتا في هامشها بعد المراجعة وتبين نقصهما . فتأمل وراجع كلام الشارح .

(٢) كذا في زع والغاية ٤٤٧ . وفي ش « زيد » ، وهو تحريف ناشر .

(٣) ضبط في ز بضم القاف ، وهو سبق قلم .

(٤) ورد هذا في زع والغاية ٤٤٧ ، وأسقط من ش مدرجاً في الشرح .

(٥) ضبط في ز بفتح اللام ، وهو خطأ وسبق قلم . لأن ماضيه من باب « دحا » و « قعد » كما في المختار والمصباح . فتعين ضمها .

(٤) كذا في ز ش والغاية ، وهو الأولى . وفي ع : « رقيق » .

حرته - فلم يملك ، أو يطلع إلا واحد^(١) - : عتق .
ولو ملك أثنين معاً : أولاً أو آخراً^(٢) ، أو قال لأمتيه : « أول^٣
ولدي تلدينه حر » ، فولدت حيتين معاً - : عتق واحد بقرعة .
و : « آخر^٤ ولدي تلدينه حر » ، فولدت حيتاً ثم ميتاً - : لم يعتق .
الأول . وإن ولدت ميتاً ثم^(٥) حيتاً : عتق الثاني . وإن ولدت توأمين ،
فأشكّل الآخر - : أخرج بقرعة .
و : « أول^٦ ولدي تلدينه ، أو إن ولدت ولداً ، فهو حر » - فولدت
ميتاً ثم حيتاً - : لم يعتق الحي .
و : « أول^٧ أمة أو امرأة لي تطلع ، حرة أو طالق » - فطلع
الكل أو أثنين^(٨) معاً - : عتق وطلق واحدة بقرعة .
و : « آخر^٩ قن^{١٠} أملكه حر » ، فملك عبيداً ، ثم مات - :
فأخبرهم حر من حين شراؤه^(١١) . وكسبه له . ويحرّم وطء أمة حتى
يملك غيرها .
ويَتَّبِعُ مَعْتَقَهُ^(١٢) بصفة ولد^(١٣) كانت حاملاً به حال عتقها ، أو حال

(١) كذا في زعّيش والغاية ، وهو متعلق « يطلع » . وفي الغاية : « واحدا » .
وهو تحريف ناشئ عن ظن أنه متعلق « يملك » ، المحذوف المقدر للعلم به .
(٢) كذا في زعّيش والغاية ، وهو الصواب . أي ملكهما معاً في الأول أو في الآخر .
وفي ش : « وآخر » ، وهو تحريف وإن ورد استعمال الواو بدل « أو » .
(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « ولدت » .
(٤) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « ثنتان » . وكلاهما صحيح .
(٥) كذا في زعّيش . وفي ش « شراؤه » . وكلاهما صحيح : فهو يحد ويقصر ، كما
صرح به في المختار . ولفظ الغاية ٤٤٨ : « ملكه » .
(٦) كذا في زعّيش ، وهو الصحيح . وفي ش والغاية : « معتقه » ، وهو تصحيف .
(٧) في ش زيادة : « إن » ، ولعلها من الشارح لأن لم تكن من الناشئ .
(م ٩ ق ٢ - منتهى الإرادات)

تخليقه . لا ما حملته ووضعته بينهما .

و : « أنت حرٌّ وعليك ألفٌ » ، يَعْتِقُ بلا شيء .

و : « ... على ألف ، أو بألف ، أو على ^(١) أن تُعطيني ألفاً » ،

أو : « بعثك نفسك بألف » — لا يَعْتِقُ حتى يَقْبَلَ .

و : « ... على ^(٢) أن تخدمني سنة » ، يَعْتِقُ بلا قبول . وتلزمه

الخدمة . وكذا لو أَسْتَفْنَى خدمته مدة حياته ، أو نَفَعَهُ ^(٣) مدة معلومة .

وللسيد ^(٤) يبيعها من العبد ^(٥) وغيره ^(٦) . وإن مات في أثناءها: رجع الورثة

عليه بقيمة ما بقي من الخدمة .

ولو باعه ^(٧) نفسه بحالٍ في يده : صح ، وعَتَق . وله ولاؤه .

و : « جعلتُ عتقك إليك أو خيرتُك » — ونَوَى تفويضه إليه ،

فَأَعْتَقَ نفسه في المجلس — : عَتَق .

و : « أشتري من سيدي بهذا المال ، وأعتقني » — فاشتراه بعينه — :

لم يصحَّ . وإلا : عَتَق ، ولزم مشتريه المسمى .

(١) وردت « على » في زش والغاية ، وسقطت من ع .

(٢) في ش : « وأنت حر على » . والزيادة مدرجة من الشرح .

(٣) كذا في زش والغاية . وفي ع : « منفعة » ، وهو مصحف عنه أو عن « منفعة » .

(٤) في ع : « ولسيد يبيعها » ، وفيه تحريف .

(٥) ورد بهامش ع : « [قوله] : من العبد ، أى للعبد » .

(٦) كذا في زع ، وسقطت الهاء من ش . وفي الغاية : « أو غيره » .

(٧) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « سيده » .

فصل ٦

و : « كلُّ مملوكٍ ^(١) أو عبدٍ لى ، أو ممالئكى أو رقيقى حرٌّ » ،
يعتقُ مدبروه ومكاتبوه ، وأمّهاتُ أولاده ، وشِقَصُ يملكه ، وعبيدُ
عبدِه التاجر .

و : « عبدى حرٌّ ، أو أمتى حرةٌ ، أو زوجتى طالقٌ » — ولم ينو
معينًا — عتق أو طلق ^(٢) الكلُّ : لأنه مفرد مضافٌ ، فيعمُّ .

و : « أحدُ عبدى أو عبيدى ^(٣) ، أو بعضهم حرٌّ » ، ولم ينو
أو عينه ونسيه ، أو أدنى أحدٍ مكاتبه وجُهل ، ومات بعضهم أو السيدُ
أو لا — : أقرع أو وارثه ، فمن خرج ^(٤) : فحرٌّ من حين العتق .

ومتى بان لناسٍ أو جاهلٍ ^(٥) ، أن عتيقه أخطأته القرعة — : عتق ،
وبطل عتقُ المخرج : إذا لم يُحكم بالقرعة .

و : « أعتقتُ هذا ، لا بل هذا » — عتقا . وكذا إقرار
وارث .

وإن أعتق أحدَهُما بشرط ، فمات أحدُهُما أو باعه قبله — : عتق

(١) فى ش : « مملوك لى أو كل عبد لى أو كل ممالئكى » ، والزائدة من الشرح .

(٢) كذا فى ز ، وهو الملام . وفى ع ش والغاية ٤٤٩ : « وطلق » .

(٣) فى ش : « أو عبيدى حر ، أو بعضهم ولم . . . » ، فأدرج الشرح فى المتن

بوالعكس .

(٤) فى ش : « خرج بالقرعة فهو حر » ، والزائد من الشرح .

(٥) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « لجاهل » ، واللام من كلام الشارح .

الباقى . كقولہ له ولأجنبیٍّ أو بهیمۃ : « أحدهما ^(١) حرٌّ » ، فیمتقّ وحده . وكذا الطلاق .

* * *

فصل

ومن أعتق فی مرضه جزءاً من مختصٍّ به أو مشتركٍ ، أودبَّره ، ومات — وثلثه یحتمله كله ^(٢) — : عتق . ولشريكٍ فی مشتركٍ ، ما یقابل حصته من قيمته .

فلو مات قبل سيده : عتق بقدر ثلثه ^(٣) .

ومن أعتق فی مرضه ستة قيمتهم سواي ، وثلثه یحتملهم ، ثم ظهر دينٌ یستغرفهم — : بیعوا فيه . وإن أسترَق بعضهم : بیع بقدره . مالم یلتزم وارثه بقضائه ، فيهما .

وإن لم یعلم له مالٌ غیرهم : عتق ثلثهم .

فإن ظهر له مالٌ یخرُجون من ثلثه : عتق من أرقَّ منهم ^(٤) .

وإلا : جزأناهم ثلاثة ^(٥) — كلَّ أثنين جزءاً ^(٦) — وأقرعنا بينهم .

(١) كذا فی ز ش وأصل ع ، وهو ذكر للعقول بالمعنى . ثم أصلح ع بلفظ الغاية : « أحدهما » .

(٢) هذا تأكيد للمفعول . وضبط فی ز بضم اللام ، وهو خطأ وسبق قلم . ويؤكد ذلك أن الشارح قدر مثله بعد « عتق » .

(٣) فی ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « منه » .

(٤) ورد هذا فی ز ش ، وسقط من ع والغاية ٤٥٠ .

(٥) ورد بهامش ع مع التصحيح ، زيادة مذكورة فی الشرح ، هى : « أجزاء » .

(٦) كذا فی ز وأصل ع ، وهذه الجملة بدل من متعلق « جزأنا » . ثم أصلح فی ع

بلفظ ش والغاية : « جزء » . فيكون « كل » مضموم الآخر على سبيل الاستئناف الیانی .

بِسَهْمِ حَرِيَّةٍ وَسَهْمِي^(١) رِقٍّ . فَمَنْ خَرَجَ لَهُ سَهْمُ الْحَرِيَّةِ : عَتَقَ ، وَرَقَّ الْبَاقُونَ .

وَأِنْ كَانُوا ثَمَانِيَةً : فَمَنْ^(٢) شَاءَ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ بِسَهْمِي حَرِيَّةٍ^(٣) وَخَمْسَةِ رِقٍّ ، وَسَهْمُ مَنْ ثَلَاثَ حُرٍّ . وَإِنْ شَاءَ جِزْأَهُمْ أَرْبَعَةً ، وَأَقْرَعَ بِسَهْمِ حَرِيَّةٍ وَثَلَاثَةِ رِقٍّ ، ثُمَّ أَطَاعَهَا لِإِخْرَاجِ مَنْ ثَلَاثَ حُرٍّ . وَكَيْفَ أَقْرَعَ جَازٌ .

وَأِنْ أَعْتَقَ عَبْدَيْنِ - قِيمَةُ أَحَدِهِمَا : مِائَتَانِ ، وَالْآخَرِ : ثَلَاثُ مِائَةٍ - : جَعَلَ الْخُمْسَ مِائَةً ، فَجَعَلَهَا الثَّلَاثَ ، ثُمَّ أَقْرَعَتْ .

فَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى الَّذِي قِيمَتُهُ مِائَتَانِ ، ضَرَبَتْهَا فِي ثَلَاثَةٍ : تَكُنْ سِتْمِائَةً ، ثُمَّ نَسَبَتْ مِنْهُ الْخُمْسَ مِائَةً . فَيَعْتِقُ^(٤) خَمْسَةً أَسَدَاسِهِ .

وَأِنْ وَقَعَتْ عَلَى الْآخَرِ : عَتَقَ خَمْسَةَ أَتْسَاعِهِ .

وَكَلُّ مَا يَأْتِي مِنْ هَذَا^(٥) ، فَسَبِيلُهُ : أَنْ يُضْرَبَ فِي ثَلَاثَةٍ ، لِيُخْرَجَ بِالْكَسْرِ .

وَأِنْ أَعْتَقَ مُبْتَهَمًا مِنْ ثَلَاثَةٍ ، فَمَاتَ أَحَدُهُمْ فِي حَيَاتِهِ : أَقْرَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَيِّينِ ، فَإِنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ : رَقًّا ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا : عَتَقَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ .

(١) كَذَا فِي زَيْعِ وَالْقَابَةِ . وَلِي ش : « وَبِهِمِي » ، وَالْبَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٢) كَذَا فِي ر . وَلِي ش وَالْقَابَةِ وَالْإِنْعَاقُ ٤٤٧/٤ : « فَإِنْ » ، وَهُوَ أَنْسَبُ .
(٣) كَذَا فِي ع ش وَالْإِنْعَاقِ الْقَابَةِ . وَلِي ز « حُرَّة » ، وَالطَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْرِيْفٌ .
(٤) لِي ش زِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، مِ « مِنْهُ » .
(٥) كَذَا فِي زَيْعِ وَالْقَابَةِ ١٥١ . وَلِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « الْبَابُ » .

وإن أعتق الثلاثة في مرضه : فمات أحدهم في حياته ؛ أو وصّى
بعتقهم : فمات أحدهم بعده وقبل عتقهم ؛ أو دبّرهم أو بعضهم وصّى .
بعق الباقيين^(١) : فمات أحدهم — : أقرع بينهم وبين الحيّين .

* * *

باب

« التّدير » : تعليق العتق بالموت . فلا تصح وصية به . ويُعتبر
كونه ممن تصح وصيته ، من ثلثه .

وإن قالوا لبعدهما : « إن ميتنا فأنت حر^(٢) » ، فمات أحدهما — :
عتق نصيبه ، وباقيه بموت الآخر .

وصريحه : لفظ « عتق » و « حُرّية » معاقلين بموته ، ولفظ
« تدير » ، وما تصرف منها^(٣) غير أمرٍ ومضارع وأسمٍ فاعل .

وتكون كِنَاياتُ عتقٍ منجّز ، لتدير — : إن علقت بالموت .
ويصح مطلقاً : ك « أنت مدبرٌ » . ومقيّداً : ك « إن ميت في عاى
أو مرضى هذا ، فأنت مدبرٌ » . ومعلّقاً : ك « إذا قدم زيد فأنت مدبرٌ »
ومؤقّتاً : ك « أنت مدبرٌ اليوم ، أو سنة » .

(١) كذا في ز والفاية ، وهو أولى . وفي ع ش : « الباقي » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك . ضربوا عليه : « فهو للحرية بموتهما جميعاً ، ولا يعتق بموت
أحدهما شيء » ، ولا ينع وارثه حقه » .

(٣) كذا في ز والفاية ٥٢ ، أى من الأمور الثلاثة المتقدمة . وفي ع ش : « منها » ،
وهو تصحيف غفل عنه ناشر ش مع أن الشرح قد بين الثلاثة .

و: « إن - أو متى ، أو إذا - شئت فأنت مدبرٌ » ، فشاء في حياة سيده - : صار مدبراً . وإلا : فلا .

وليس بوصية : فلا يبطلُ بإبطالٍ ورجوع .
ويصح وقفُ مدبرٍ وهبته وييمه ، ولو أمةً أو في غير دينٍ . ومتى عادَ : عادَ التدبيرُ .

وإن جنى : بيع^(١) ، وإن فدى : بقى تدبيره وإن بيعَ بعضه : فبأقيه مدبراً .

وإن مات قبل بيعه ، عتق : إن وقي ثلثه بها .
وما ولدت^(٢) مدبرةً بعده : بمنزلتها ، ويكون مدبراً بنفسه .
فلو قالت : « ولدتُ بعده » ، وأنكر سيدها — : فقولهُ .
وإن لم يَفِ الثلثُ بمدبرةٍ وولدها : أقرع .
وله وطؤها وإن لم يشترطه ، ووطء بنتها : إن لم يكن وطئ أمها .
ويبطل تدبيرها بإيلادها .

وولد مدبر من أمة نفسه كهو ، ومن غيرها كأمة .
ومن كاتب مدبره أو أم ولد ، أو دبر مكاتبته^(٣) : صح ،
وعتق بأداءه .

(١) في ش زيادة من الشرح : « في الجنابة » . وذكر بهامش ز : « مسألة : يصح بيع المدبر خلافاً للحنفية » .

(٢) كذا في زع والفاية ١٥٣ . وفي ش : « ولدته بعده » ، وأدرج الشرح في المتن بالمعكس .

(٣) كذا في ش والفاية وأصل ع . ثم أصلح بهامشها باللفظ : « مكاتبته » .

فإن مات سيده قبله — وثلثه يحتمل ما عليه — : عَتَقَ كُلَّهُ . وإلا
فبقدر ما يحتمله ، وسقط عنه بقدر ما عَتَقَ ^(١) ، وهو على كتابته فيما
بقي . وكسبه ^(٢) إن عَتَقَ ، أو بقدر عتقه — لا لبسه — لسيد .
ومن دبر شقصاً : لم يسر إلى نصيب شريكه . فإن أعتقه شريكه :
سرَى ^(٣) إلى المدبر مضموناً .
ولو أسلم مدبرٌ أو قنٌّ أو ^(٤) مكاتبٌ ، لكافر — : ألزِمَ بإزالة
ملكه . فإن أبى : بيعَ عليه .
ومن أنكر التدبير — فشهد به عدلان ، أو عدلٌ وأمرأتان ،
أو حلف معه المدبر — : حُكِمَ به .
ويطَل بقتل مدبر سيده .

باب

« أَلِكِتَابَةُ » : بيعُ سيدٍ رقيقه نفسه بمالٍ في ذمته — : مباح ،
معلوم ، يصح السلم فيه ، منجِّمٌ نَجْمَيْنِ ^(٥) فصاعداً ، يُعلم ^(٦) فسطُ كل

(١) في ش زيادة : « منه » ، وهي مدرجة من كلام الشارح .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو كسبه » ، وهو خطأ وتحريف .

(٣) كذا في زع والغاية ٤٥٤ . وفي ش زيادة من الشرح : « عتقه » .

(٤) في ش : « أو أسلم مكاتب » ، والزائد من الشرح .

(٥) كذا في زع والغاية ٤٥٥ . وفي ش « بنجيين » ، والظاهر أنه تحريف . فراجع المختار والمصباح : (نجم) .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يعلم » ، وهو تصحيف .

تَجْمَ ومدته^(١) . — أو منفعة على أجلين .

ولا يشترط أجلٌ : له وقعٌ في القدرة على الكسب فيه .

وتصح على خدمة مفردة ، أو معها مالٌ : إن كان مؤجلاً ولو إلى أمثائها .

ويُسْن^(٢) لمن عُلِمَ فيه خيرٌ^(٣) ، وهو : الكسبُ والأمانةُ .
وتكره لمن لا كسبَ له .

وتصح لبعضي ، ومميّز . لا منه — إلا بإذنٍ وليّه — ولا من^(٤) غير جائزٍ التصرف ، أو^(٥) بغير قول .

وتنعقد : بـ « كاتبتك على كذا » ، مع قبوله — وإن لم يقل : « فإذا أدّيت فأنت حرٌّ » .

ومتى أدّى ما عليه ، فقبضه سيدٌ^(٦) أو وليّه ؛ أو أبرأه سيده أو وارثٌ موسرٌ من حقه — : شَتَقَ . وما فضل بيده : فله .
وتنفسخ بموته قبل أدائه ، وما بيده : لسيده .

(١) في ش : « ومدته بمنفعة » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٢) كذا في ز . وفي ش والغاية : « وتسُن » ، وهو أنسب .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر المناسب لما يأتي . وفي ش : « خبرا » ، والظاهر أنه تحريف . وإلا لقدر الشارح بعد « علم » كلمة : « السيد » .

(٤) ورد هذا في ز ش والغاية ، وسقط من ع .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ولا » .

(٦) في ش : « سيده » ، والهاء من الشرح وإن وردت في الغاية .

ولا بأس أن يعجلها ، ويضع عنه بعضها .
 ويلزم سيداً أخذ معجلاً^(١) بلا ضرر ؛ فإن أبى : جعلها إماماً
 في بيت المال ، وحكم بعقده .
 ومتى بان بعوض - دفعه - عيب : فله أرشؤه ، أو عوضه برده .
 ولم يرتفع عتقه .
 ولو أخذ سيده حقه ظاهراً ، ثم قال : « هو حر » ، ثم بان مستحقاً
 - : لم يعتق .
 وإن ادعى تحريره : قبل بينة .
 وإلا : حلف العبد ، ثم يجب أخذه - ويعتق به - ثم يلزمه
 رده إلى من أضافه إليه . وإن نكل : حلف سيده .
 وله قبض مالا يفي بدينه ودين الكتابة ، من دين له على مكاتبه .
 وتمجيؤه لا قبل أخذه^(٢) ذلك عن جهة الدين .
 والاعتبار : بقصد سيده^(٣) . وفائدته : يمينه عند النزاع .

فصل

ويملك كسبه ، ونفعه ، وكل^(٤) تصرف يصلح ماله : كبيع وشراء

(١) كذا في زع . وفي ش : « معجلاً » ، وهو تصحيف . ولفظ الغاية ٤٥٦ :

« معجل » .

(٢) كذا في زع . وفي ش : : « أخذه » ، والزائد من الشرح . وسقطت الكلمة

كلها من الغاية .

(٣) كذا في زع والغاية ، وفي ش : « سيده » ، والهاء من كلام الشارح .

(٤) قوله : « وكل » إلى « واستدائه » ، أسقط من ش مدرجا في الشرح .

وإجارةٍ وأستجارٍ ، وأُستدانةٍ وتَتعلَّقُ بذمته : يُتَّبَعُ بها بعد عتق^(١) .

وسفره كغريم ، وله أخذُ صدقة . ويلزم شرطُ تركِهما ، كالعقد فيملك تعجيزه . لا شرط^(٢) نوع تجارة .

ويُنْفَقُ^(٣) على نفسه ورقيقه ، وولده التابع له كمن أمته .

فإن لم^(٤) يفسخ سيده كتابته ، لعجزه — : لزمته النفقة .

وليس للمكاتب النفقة على ولده من أمة لغير سيده ، ويَتَّبَعُهُ من

أمة سيده بشرطه . ونفقته من مكاتبته^(٥) — ولو لسيده — على أمه .

وله أن يقتص لنفسه من جانٍ على طرفه ، لا من بعض رقيقه

أجاني على بعضه . ولا أن يكفر بمال ، أو يسافر لجهادٍ ، أو يتزوج

أو يتسرّى ، أو يتبرّع ، أو يُقرضَ ، أو يُجَابَى^(٦) ، أو يرهَنَ ،

أو يُضاربَ ، أو يبيعَ نساءً^(٧) ولو برهنٍ ، أو يهبَ ولو بعوضٍ .

أو يزوج رقيقه ، أو يُحْدَه ، أو يُعتقه ولو بمال ، أو يكتابه — إلا بإذن

سيده . والولاء للسيد .

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وله السفر » .

(٢) في ش : « تعجيزه شرطه » ، فأدخل المتن في الشرح وبالعكس .

(٣) كذا في زع والغاية ٤٥٧ . وفي ش : « وأن ينفق » ، والزائد من الشرح .

(٤) في ش : « فإن ولم » ، والواو من كلام الشارح .

(٥) كذا في زع ، وهو الصحيح . وفي ش والغاية : « مكانه » ، وهو تصحيف .

(٦) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هي : « إلا بإذن سيده » .

(٧) كذا في زع والغاية . وفي ش : « نساء » ، وهو تحريف .

وله تملكُ رحمه المحرَّم بهبةً ووصيةً^(١)، وشراؤهم وفداؤهم ولو أضَرَ
ذلك بماله . وله كسبهم ، ولا يبيعهم .
فإن عجزَ : رَقُوا معه ، وإن أَدَّى : عَتَقُوا معه . وكذا ولدُه من
أُمِّه . وإن أُعْتِقَ : صاروا أَرْقَاءَ للسيد .

وله شراء من يَمْتَقُ على سيده ، وإن عجزَ : عَتَقَ .
وولدُ مكاتبَةٍ — وضعته^(٢) بعدها — يَتَّبِعُهَا في عَتَقٍ بِأَدَاءٍ أو إِبْرَاءٍ ،
لا^(٣) يَأْخُذُ بِهَا ، ولا إن ماتت .
وولدُ بنتِها كولدِها ، لا ولدُ أبنِها .
وإن اشترى مكاتبٌ زوجته : أنْفَسَخَ نكاحها . وإن^(٤) أَسْتَوْلَدَ
أُمُّهُ : صارت أمًّا ولد له .

وعلى سيده — بجنائته عليه — أرشُها ، وبحبسه مدةً أَرْفَقُ الْأَمْرَيْنِ
به : من إنظاره^(٥) مثلها ، أو أجرةٍ مثله .

فصلٌ

ويصح شرطُ وطءِ مكاتبَتِهِ ، لا^(٦) بنتِ لها^(٧) .

(١) كذا في زع والغاية ٤٥٨ . وفي ش « أو وصية » ، ولعل الزائد من الشرح .

(٢) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « ولدته » . والمعنى واحد .

(٣) في ش : « ولا » ، والواو من كلام الشارح .

(٤) كذا في ز ش والغاية ، وهو الظاهر . وفي ع : « فإن » ، وإعله تصحيف .

(٥) وردت الهاء في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٦) كذا في زع والغاية ٤٥٩ . وفي ش : « ولا » ، والزائد من الشرح .

(٧) « ورد في ز بعد ذلك مضروبا عليه : « حرة أو مملوكة لغيره » .

فإن وطئها بلا شرط ، أو بنتها التي في ملكه ، أو أمتها —
فلها المهر ولو مطاوعة .

ومتى تكرر — وكان قد أدى لما قبله — : لزمه آخر .
ولا : فلا .

و^(١) عليه قيمة أمتها : إن أولدها ؛ لا بنتها . ولا قيمة ولده من
أمة مكاتبه أو مكاتبته .

ويؤدّب : إن علم التحريم . وتصير — : إن ولدت — أم ولد .
ثم إن أدّت : عتقت . وإن مات — وعليها شيء^(٢) — : سقط ،
وعتقت . وما بيدها لورثته ، ولو لم تعجز . وكذا لو أعتق سيد مكاتبته .
وعتقه فسخ للكتابة ، ولو في غير كفارة .

ومن كاتبها شريكان ، ثم وطئها — فلها على كل واحد مهر .

وإن ولدت من أحدهما : صارت أم ولد ، ولو لم تعجز . ويفرم^(٣)
لشريكه قيمة حصته^(٤) ، ونظيرها^(٥) من ولدها .

وإن ألحق بهما ، صارت أم ولد لهما : يعتق نصفهما^(٥) بموت أحدهما ،
وباقها بموت الآخر .

(١) ذكر في ز بعد الواو مضروباً عليه ، كلمة : « ليس » .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « من كاتبها » .

(٣) في ش زيادة : « منها » ، وهي من كلام الشارح .

(٤) أي ويفرم لشريكه نظيرها ، كما قدر الشارح . وضبط في ز ضم الراء ، على أنه
مبتدأ ، والتقدير : وللشريك نظيرها . وإلا كان خطأ .

(٥) كذا في ز ش والفاية ، وهو الأول . وفي ع : « بعضها » ، ولعله تصحيف .

فصل

ويصح نقلُ الملكِ في المكاتبِ ، ولمشترِ جَهلها أَرْدُ أو الأَرشُ .
وهو كبائع : في عتقِ بأداءٍ — وله الولاءُ — وَعَوْدِهِ قَنًا بمعجزٍ^(١) .
فلو أشتري كلٌّ — : من مكاتبِي^(٢) شخصٍ أو اثنين . — الآخرَ :
صح شراءُ الأولِ وحده . فإن جُهل أسبقيهما : بطلا .
وإن أُسرَ ، فاشترى ، فأحبَّ سيدهُ أخذه بما أشتري به ؛ وإلا
فأدَّى^(٣) لمشتريه ما بقي من كتابته — : عتق ، وولأوه له .
ولا يُحتسبُ عليه بمدةِ الأسرِ : فلا يعجزُ حتى يعضى — بعد
الأجل — مثلها .
وعلى مكاتبٍ جنى على سيده أو أجنبيٍّ ، فداءٌ نفسه بقيمته فقط :
مقدماً على كتابته^(٤) . فإن أدَّى مبادراً — وليس محجوراً عليه — : عتق
واستقرَّ^(٥) الفداءُ .
وإن قتله سيدهُ : لزمه ، وكذا إن أعتقه . ويسقط : إن كانت
على سيده .
وإن عجزَ^(٦) — وهى على سيده — : فله تمجيُّزه . وإن كانت على

(١) كذا في زع والغاية ٤٦٠ . وفي ش : « بعجزه » ، والهاء من المرح .
(٢) كذا في زش والغاية . وفي ع : « مكاتبين » ، وهو تعريف .
(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فإذا أدَّى » ، والزائد من كلام الشارح .
(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « كتابته » ، ولعل الزائد من المرح .
(٥) في ش : « واستقرار » ، وهو خطأ وتعريف .
(٦) في ش زيادة ، « درجة من الشرح » ، هي : « مكاتب » .

غِيْرَهُ فَقْدَاهُ^(١) ، وإِلا : يَبِيعُ فِيْهَا قَنًّا .

وَيَجِبُ فِدَاءُ جَنَائِثِهِ مَطْلَقًا بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ أَرْضِهَا .
وإن عَجَزَ عَنْ دِيُونِ مَعَامَلَةٍ لَزِمَتْهُ ، تَعَلَّقَتْ بِذِمَّتِهِ : فَيَقْدُمُهَا
مَحْجُورًا عَلَيْهِ ، لَعْدِمِ^(٢) تَعَلُّقِهَا بِرَقَبَتِهِ . فلهذا إِنْ لَمْ يَكُنْ يَبْدِهِ مَالٌ :
فَلَيْسَ لِعَرِيْمِهِ تَعْجِيزُهُ . بِخِلَافِ أَرْضٍ وَدِينٍ كِتَابَةٍ . وَيَشْتَرِكُ^(٣)
رَبُّ دِينٍ وَأَرْضٍ بَعْدَ مَوْتِهِ .

وَلِغَيْرِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ ، تَقْدِيمُ أَيِّ دِينٍ شَاءَ .

فصلٌ

وَالكِتَابَةُ عَقْدٌ لَازِمٌ : لَا يَدْخُلُهَا خِيَارٌ ، وَلَا يَمْلِكُ أَحَدُهُمَا فُسْخُهَا ،
وَلَا يَضَحُّ تَعْلِيقُهَا عَلَى شَرْطٍ مُسْتَقْبَلٍ ، وَلَا تَنْفُسُ بِمَوْتِ سَيِّدِ^(٤)
وَلَا جُنُوْهِهِ ، وَلَا حَجَرٍ عَلَيْهِ .
وَيَعْتَقُ بِأَدَائِهِ إِلَى مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ ، أَوْ وَارِثِهِ .

وإن حَلَّ نَجْمٌ ، فَلَمْ يُوَدِّهِ — فَلَسَيِّدُهُ الْفُسْخُ بِلَا حُسْمٍ . وَيَلْزَمُ
إِنْظَارُهُ ثَلَاثًا : لِإِبْعَاجِ عَرْضِهِ ، وَلِمَالِ غَائِبِ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ يَرْجُو قُدُومَهُ ،
وَلِدَيْنِ حَالٍّ عَلَى مَلِيٍّ ، أَوْ مَوْدَعٍ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « فَإِنْ فِدَاهُ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٢) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي ش : « بَعْدُ » ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ عَنْ « بَعْدِمِ » . وَانْظُرِ الْغَايَةَ ٤٦١ .
(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَيَشْتَرِطُ » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ ظَاهِرٌ .
(٤) كَذَا فِي زِ شِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ح : « سَيِّدِهِ » .

ولمكاتِبٍ قادرٍ على كسبٍ ، تعجيزُ نفسه : إن لم يملك وفاءً ،
لا فسخُها .

فإن ملكه : أُجبر على أدائه ، ثم عتق . فإن مات قبله : أنفسخت .
ويصح فسخُها باتفاقهما .

ولو زوّج امرأةً ترثه من مكاتبه ، وصح ، ثم مات — : أنفسخ
النكاحُ . وكذا لو ورث زوجته المكاتبه ، أو غيرها .

ويلزم أن يؤدّى إلى من أدّى كتابته ، رُبمها . ولا يلزمه قبولُ
بدله من غير الجنس . فلو وَضَعَ ^(١) بقدره أو عَجَلَه : جاز .
ولسيدٍ أُلْفِسَ بعجزٍ ^(٢) عن رُبمها .

وللمكاتِبِ أن يصلحَ سيده عما في ذمته ، بغير جنسه ، لا مؤجّلاً .
ومن أبرئ من كتابته : عتق . وإن أبرئ من بعضها : فهو على
الكتابته فيما بقى .

* * * فصل

وتصح كتابةُ عددٍ بعوضٍ ، ويقسّطُ ^(٣) على القيم يومَ العقدِ .
ويكون كلُّ مكاتبٍ بقدر حصته : يَتَقَيُّ بأدائها ، ويعجزُ بعجزٍ ^(٤)
عنها وحده .

(١) في ع زيادة : « عنه » . وذكر في الشرح بلفظ : « عن مكاتبه » .

(٢) كذا في زع والفاية ٤٦٢ . وفي ش زيادة من الشرح : « مكاتب » .

(٣) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هي : « العوض » .

(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « بعجزه » ، والهاء من الشرح .

وإن أدّوا ، واختلفوا في قدر ما أدّى كل واحد — : فقول مدّع^(١) أداء الواجب .
ويصح أن يكاتب بعض عبده — فإذا^(٢) أدّى : عتق كله . —
وشقّصاً^(٣) من مشترك ، بغير إذن شريكه .
ويملك من كسبه بقدره . فإذا^(٤) أدّى ما كُتِبَ عليه ، وللشريك الآخر ما يقابل حصته — عتق : إن من كاتبه موسراً^(٥) . وعليه قيمة حصة شريكه .
وإن أعتقه الشريك قبل أدائه : عتق عليه كله إن كان موسراً ، وعليه قيمة ما للشريك مكاتباً .
ولهما كتابة عبدهما على تساوي ، وتفاضل . ولا يؤدّي إليهما إلا على قدر ملكيهما .
فإن كاتباه منفردين ، فوَقَّى أحدهما ، أو أبرأه — : عتق نصيبه خاصة إن كان معسراً . وإلا : كله .
وإن كاتباه كتابة واحدة ، فوَقَّى أحدهما بغير إذن الآخر — : لم يعتق منه شيء .

(١) كذا في زع والغاية ، على حذف الياء للتخفيف كما تقدم في « مدل » . وفي ش : « مدعى » ، على الإضافة لا بعده .
(٢) كذا في ز والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « فإن » .
(٣) ورد بهامش ع زيادة على أنها من المتن : « له » ، وهى مذكورة في الشرح .
(٤) كذا في ز ش . والغاية وفي ع : « فإن » .
(٥) كرر هذا اللفظ في ش ، وتكريره من صنيع الشارح .
(م . ١٠ ق ٢ — منتهى الإيرادات)

وإن كان بإذنه : عَتَقَ نَصِيبَهُ ، وَبَرَّيَ إِلَى بَاقِيهِ : إِنْ كَانَ مُوسِرًا .
وَضَمِنَ نَصِيبَ شَرِيكِهِ ، بِقِيَمَتِهِ مَكَاتِبًا .
وإن^(١) كَاتَبَ ثَلَاثَةً عَبْدًا ، فَادَّعَى الْأَدَاءَ إِلَيْهِمْ ، فَأَنْكَرَهُ أَحَدُهُمْ
— : شَارَكَهُمَا فِيمَا أَقْرَأَ بَقْبُضِهِ . وَنَصَّه : « تَقْبَلُ شَهَادَتَهُمَا عَلَيْهِ » .
وَمَنْ قَبِلَ كِتَابَةً عَنْ نَفْسِهِ وَغَائِبٍ : صَحَّ ، كَتَدْبِيرٍ . فَإِنْ أَجَازَ
الْغَائِبُ ، وَإِلَّا : لَزِمَهُ الْكُلُّ .

* * *

فصل

وإن اختلفا في كتابة^(٢) : فقول منكر .
وفي قدر عوضها ، أو جنسها ، أو أجلها ، أو وفاء مالها — :
فقول سيد .
وإن قال : « قَبِضْتُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَوْ^(٣) زَيْدٌ » — عَتَقَ ، وَلَمْ يُوَثِّرْ
وَلَوْ فِي مَرَضِهِ .

وَيُثْبِتُ الْأَدَاءُ وَيَعْتَقُ : بِشَاهِدٍ مَعَ أَمْرَائَيْنِ أَوْ يَمِينٍ .

* * *

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالْفَائِدَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ع : « وَإِذَا » ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زُعِّ وَالْفَائِدَةِ ٤٦٤ . وَفِي ش : « كِتَابَتُهُ » ، وَلَعَلَّ الْهَاءَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) فِي ش : « أَوْ شَاءَ زَيْدٌ » ، وَالزَّائِدُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

فصل ٦

والفاسدة^(١) —: كعلی خمر، أو خنزیر، أو مجهول. — يُغالبُ
 فيها^(٢) حکم الصفة: فی أنه إذا أدَّى عتق: لا إن أبرئ.
 ویَتَّبَعُ ولدٌ — لا کسبٌ — فیها.
 ولکل فسْخُها. وتنفسِخ^(٣) بموتِ سید وجنونه، وحَجَرٍ
 علیه لسفه^(٤).



بابُ أحكامِ أمِّ الولد

وهی شرعاً: مَنْ وَلَدَتْ ما فیهِ صورةٌ، ولو خَفِیَّةً^(٥)، من مالکٍ
 — ولو بعضها أو مکاتباً، ولو محرَّمةً علیه — أو أبی مالکها: إن لم
 یکن الابنُ وطئها.
 وتعتق بموته وإن لم یملک غیرها.
 وإن وضعتُ جسمًا لا تخطیطَ فیهِ —: کالمضغة، ونحوها —: لم
 تصرْ به أمٌّ ولد.

(٣) کذا فی زع والغایة. وفی ش: «والکتابة الفاسدة»، والزیادة من الشرح.
 (٤) کذا فی زع، أی فی الکتابة الفاسدة. وفی الغایة: «فیها»، وهو تحریف.
 وفی ش: «فیهِ»، والظاهر أنه تصحیف وإن کان یصح تذكیر الضمیر من حیث إن الکتابة
 عقد.

(٥) کذا فی زش والغایة. وهو الصحیح. وفی ع: «تفسخ»، وهو تصحیف.

(٦) کذا فی زع والغایة. وفی ش: «لسفه»، والزائد من الشرح.

(٧) کذا فی زع والغایة ٤٦٥، أی غیر بلیة. وفی ش: «خفیفة»، وهو تصحیف.
 نف.

وإن أصابها في ملكٍ غيره ، لا بزناً ، ثم ملكها حاملاً - : عَتَقَ
الْحَمْلُ ، ولم تصرْ أمَّ ولدٍ .

ومن ملك حاملاً ، فوطئها - : حرَّم بيعُ الولد ، ويُعتِّقُه .

ويصحُّ قوله لأُمِّته : « يَدُّكْ أُمُّ وَلَدِي » ، أو لابنها : « يَدُّكْ
أَبْنِي » .

وأحكامُ أمِّ ولدٍ ، كرامة : في إجارةٍ وأستخدامٍ ووطءٍ ، وسائرِ
أُمُورها . إلا في تديرٍ ، أو ما ينقلُ المَلِكُ - : كبيعٍ غيرِ كتابةٍ ، وكهبةٍ
ووصيةٍ ووقفٍ . - أو يرادُّ له : كرهنٍ .

وولدها من غيرِ سيدها ، بعدَ إيلادِها ، كهي^(١) . إلا أنه لا يعتقُ
باعتاقِها ، أو موتِها^(٢) قبلِ سيدها^(٣) .

وإن ماتَ سيدها - وهي حاملٌ - : فنفقَتها لمدةِ حملِها ، من مالِ
حملِها . وإلا : فعلى وارثِها .

وكَلَّمَا جَنَّتْ أُمُّ وَلَدٍ : فداها سيدها بالأقلِّ من الأَرْضِ أو قيمَتِها
يومَ الفِداء .

(١) كذا بالأصول والغاية . وورد بهامش زحاشية : « قوله : كهي ، فيه
جر الضمير بالكاف . وقد أجازَه المبرد ، ومنعه الجمهورُ ومحتجین : بأن دخوله على
المضمر يؤدي إلى اجتماع الكافين إذا شبهت بالمخاطب ، فطرد المنع . اهـ عميرة » . وانظر
الإقناع ٤ / ٤٨١ .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو بموتِها » ، والباء من كلام الشارح .

(٣) وورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وكذا ولد مدبرة » . وراجع كلام الإقناع .

ولو أجمعت أرؤس قبل إعطاء شيء منها : تعلق الجميع برقبته ،
ولم يكن على السيد إلا الأقل من أرؤس الجميع أو قيمتها .

[فإن لم تف بأرباب الجنايات : تحاصوا بقدر حقوقهم]^(١) .

وإن قتلت سيدها عمداً ، فلوليّه — : إن لم يرث ولد لها^(٢) شيئاً
من دمه . — ألقصاص . فإن عفا^(٣) على مال ، أو كان القتل خطأً — :
لزمها الأقل من قيمتها أوديته . وتعيق في الموضعين .

ولا حدّ بقذف أمّ ولد .

وإن أسلمت أمّ ولد كافر^(٤) : منيع من غشيانها ، وحيل بينه
وبينها . وأجبر على نفقتها : إن عدم كسبها .

فإن أسلم : حلّت له . وإن^(٥) مات كافراً : عتقت .

وإن وطئ أحد أثنين أمتهم : أدّب ، ويلزمه لشريكه — من
مهرها — بقدر حصته . فلو بدت : صارت أمّ ولده ، وولده
حرّ . وتستقر^(٦) في ذمته — ولو معسراً — قيمة نصيب شريكه

(١) وردت الزيادة في زع ، وفي الغاية ٤٦٦ بعض اختصار . وسقطت من ش .

(٢) كذا في ز ، وهو الأظهر والأول . وفي ع ش والغاية : « ولدها » بالرفع .

(٣) كذا في ز ش والغاية ، أي وليها . وفي ع : « عفى » . والأول أولى .

(٤) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « الكافر » ، واللام وردت في الشرح ،

والتعلق الولد . فتنبه .

(٥) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر وفي ش : « فإن » .

(٦) كذا في ز ، وهو الأول . وفي ع ش والغاية : « ويستقر » .

— لا^(١) من مهرٍ وولدٍ ، كما لو نالها .
فإن أَوْلَدَهَا الثَّانِي بعدُ : فعليه مهرُها ، وولدهُ رقيق .
وإن جَهِلَ إِيْلَادَ شَرِيكِه ، أو أنها صارت أمَّ وَلَدِهِ^(٢) — : فولدُهُ
حرٌّ ، وعليه فِدَاؤُهُ يومَ الْوِلَادَةِ .

* * *

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « ولا » ، والزائد من المشرح .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « ولده » . وانظر الفاية .

كتابُ النكاحِ

وهو حقيقة : في عقدِ التزويج ، مجازٌ : في الوطاء . والأشهرُ :
مشاركٌ . والمعقودُ عليه : المنفعةُ .

وسُنُّ لذي شهوةٍ لا يخافُ زناً ، واشتغاله به أفضلُ من التخلُّ لنوافلِ
العبادة . ويُباحُ لمن لا شهوةَ له .

ويجبُ على من يخافُ زناً - ولو ظناً - : من رجلٍ وامرأةٍ .
ويقدَّم - حينئذٍ - على حجٍّ واجبٍ . ولا يُكْتَفَى بِعَمْرَةٍ ، بل يكونُ
في مجموعِ العمرِ .

ويجوزُ بدارِ حربٍ ، لضرورةٍ ، لغيرِ أسيرٍ . ويعزِلُ . ويُجْزَى
تَسَرُّعُهُ

وسُنُّ تَخْيِيرِ ذَاتِ الدِّينِ ، الْوَلَدِ ، الْبَكْرِ ، الْحَسِيَّةِ^(١) ، الْأَجْنِبِيَّةِ .
ولا يَسْأَلُ عَنْ دِينِهَا حَتَّى يَحْمَدَ جَمَاهَا^(٢) .

* * *

فصلٌ

ولمن^(٣) أرادَ خِطْبَةَ أُمْرَأَةٍ ، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِجَابَتُهُ - نَظَرُ مَا يَظْهَرُ

(١) كذا في زش والناية ٣/٣ . وفي ع : « الحبيبة » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « ولاتسن » أي الزيادة على واحدة .

(٣) في ش : « ويباح لمن » ، والزائد من كلام الشارح .

غالباً كوجه ورقبة ويدٍ وقدم. ويكرره، ويتأمل المحاسن بلا إذن^(١)
إن أمين الشهوة، من غير خلوة.

ولرجل وامرأة، نظر ذلك ورأسٍ وساقٍ من أمةٍ مستامةٍ،
وذاتٍ^(٢) تحرم - وهى : من تحرم عليه أبداً بنسب، أو سببٍ مباح
لحرمتها. - إلا نساء النبي صلى الله عليه وسلم : فلا^(٣).

ولعبد^(٤) - لامبعض أو مشترك - نظر ذلك من مولاته. وكذا
غير أولى الأربطة : كعتين وكبير، ونحوهما.

وينظر ممن لا تشهى - : كعجوز وبرزة وقبيحة، ونحوهن.
- وأمة^(٥) غير مستامة، إلى غير عورة صلاة.

ويحرم نظر خصيٍّ ومحبوبٍ وممسوحٍ إلى أجنبية.
ولشاهدٍ ومعاملٍ، نظر وجهٍ مشهودٍ عليها ومن^(٦) تعامله،
وكفيها^(٧) - لحاجة.

ولطبيبٍ، ومن يلي خدمة مريض - ولو أنثى - في وضوء

(١) فى ش : « ... إذن المرأة من غير خلوة » ، فأدرج الشرح فى المنن وبالعكس .
(٢) فى ش : « ومن وهى » ، وهو كسابقه . وذكر بهامش زحاشية : « قوله :
ذات محرم ، يعنى له (فى المخطوطة : لها) أت ينظر من ذات المحرم ما يظهر غالباً :
كالوجه والرقبة واليد والقدم ، مع زيادة الرأس والساق . ولا يجوز له النظر إلى غير
ذلك » اهـ .

(٣) ورد هذا فى زع والغاية هـ ، وأسقط من ش مدرجا فى الشرح .
(٤) كذا فى زع والغاية ، وهو الصحيح . وفى ش : « العبد » ، وهو تحريف .
(٥) كذا فى زع . وفى ش : « ومن أمة » ، ولزيادة من الشرح .
(٦) فى ش : « ووجه » ، فأدمج الشرح لمتن وبالعكس .
(٧) فى ش : « وكذا كفيها » ، والزائد مدرج من الشرح . وورد فى ز بعد
ذلك مضروباً عليه : « مع » . وراجع الغاية .

واستنجاء ، نظرٌ ومسٌّ^(١) دعت إليه حاجة^(٢) . وكذا لو حلق
عانة من لا يحسنه .

ولا امرأة مع امرأة - ولو كافرة مع مسلمة - ولرجل مع رجل
ولو أمرد^(٣) ، نظرٌ غير عورة . وهى - هنا^(٤) - من امرأة : ما بين
سُرَّة ورُكبة . ولا امرأة نظرٌ من رجل إلى غير عورة .

ومميّزٌ - لا شهوة له - مع امرأة ، كامرأة وذو الشهوة معها
وبنتٌ تسع مع رجل - كمحرّم .

وخُنْثَى مشكِلٌ ، فى نظرٍ^(٥) إليه ، كامرأة . ألمُنْقَحُ : « ونظره
إلى رجل كنظرِ امرأة إليه ، وإلى امرأة كنظرِ رجلٍ إليها » .

ولرجلٍ نظرٌ لفلان^(٦) لغير شهوة . ويحرّمُ نظرُها ، أو مع خوف
ثورانها - إلى أحد ممن ذكرنا . ولمسٌ كنظر ، بل أوّلَى .

وصوتُ الأجنبية ليس بعورة ؛ ويحرّمُ تلذُّذٌ بسماعه - ولو

(١) ذكر فى زتحّتها بين الأسطر : « إن أمن الشهوة » . وفى ع ش زيادة : « ما » ،
والظاهر أنها من الشرح وإن وردت فى الغاية .

(٢) ورد بهامش ز حاشية : « حتى للفرجين » .

(٣) بهامش ز : « قال فى القاموس : الأمرد : الشاب طرشاربه ، ولم تنبت لحيته » .
وفى الغاية ٦ تحريف وخطأ فى أول الفرع ، فتنبه له .

(٤) ورد هذا فى زع ؛ وأسقط من ش مدعاً بالشرح .

(٥) فى ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « رجل » .

(٦) ذكر بهامش ز حاشية : « وهو : من لم يبلغ » .

بقراءة - وخلوة غير محرم ، على الجميع مطلقاً . كرجل^(١) مع عدد من نساء ، وعكسه^(٢) .

ولكل من الزوجين - نظر جميع بدن الآخر ولمسه بلا كراهة ، حتى فرجها^(٣) ، كبت دون سبع . وكره النظر^(٤) إليه حال الطمث ، وتقبيله بعد الجماع ، لأقبله .

وكذا سيد مع أمته المباحة له . وينظر من مزوجة^(٥) ، ومسلم من أمته الوثنية والمجوسية - إلى غير عورة . ومن لا يملك إلا بعضها كمن لا حق له .

وحرّم تزني لمحرّم غير زوج وسيد .

فصل

يحرّم تصريح - وهو : ما لا يَحْتَمِلُ غير النكاح . - بخطبة معتدة ، إلا لزوج تحل له . وتعريض بخطبة رجعية . ويجوز في عدة وفاة ، وبائني ولو بغير ثلاث ، وفسخ لعنة وعيب . وهي - في جواب - كهو : فيما يحل ويحرّم .

(١) كذا في زع والغاية ٨ . وفي ش : « وكرجل » ، ولعل الزائد من الناسخ لا الشارح .
(٢) أى كامرأة واحدة مع عدد من الرجال . وضبط ز بالضم ، وهو صحيح أيضاً على أنه مبتدأ خبره مجذوف ، تقديره : محرم أيضاً . فتأمل .
(٣) كذا في زع والغاية ٦ ، وهو المناسب لما بعده . وفي ش . « فرجه » ، وهو المناسب لما قبله . ومع ذلك لا يبعد تصحيحه .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح . ولفظ الغاية : « نظر فرج » .

(٥) كذا في ع . وعبارة ش : « وينظر سيد من أمته غير المباحة كزوجة » ، وفيها زيادة من الشرح ، وتصحيح أيضاً على ما يظهر .

و « التعريض^(١) » : « إني في مثلك راغب^(٢) » و « لا تفوتيني .
بنفسك » ، وتجيئه : « ما يُرغبُ عنكَ » و « إن قُضِيَ شئٌ كان » ،
ونحوهما .

وتحرّم خطبةً على خطبةٍ مسلمٍ أجيبٌ ولو تعريضاً ، إن علم^(٣) .
وإلا^(٤) ، أو ترك^(٥) أو أذن^(٦) أو سكّت^(٧) عنه — : جاز .
والتعميلُ — في ردٍّ وإجابة — على وليٍّ يَجِيزُ^(٨) ، وإلا :
فعلينا .

وفي تحرّم خطبةٍ من أذنت لوليّها في تزويجها من معيّن ، احتمالان .
ويصح عقدٌ مع خطبةٍ حرّمت .

ويُسَنُّ^(٩) مساءً يومَ الجمعة ، وأن يخطُبَ قبله بخطبةٍ أبن مسعود ،

(١) في ش زيادة أدرجت في الشرح ، هي : « من المأطاب » .

(٢) كذا في ز ، وفي ع ش : « لراغب » ، ولعل اللام من الشرح وإن وردت

الغاية ٩ .

(٣) في ش زيادة : « الثاني » وهي من كلام الشارع .

(٤) بهامش ز حاشية : « أي وإن لم يعلم بالمال » . وذكر نحوها في الشرح ، وفي

ش زيادة مدونة منه ، هي : « جاز » .

(٥) ورد في ز بين الأسطر : « المأطبة » ، وذكر في كلام الشارع .

(٦) ذكر في ز تحت السطر . « اه » ، وورد في الشرح بالخط : « لثاني » .

(٧) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « أو أسكت » ، والزائدة من الناسخ .

(٨) كذا في ز ، وهو لفظ على ما يظهر . وفي ش والغاية : « عمر » .

(٩) في ش زيادة : « عهد النكاح » ، وهي من الشرح . وورد أولها في الغاية ١٠ .

وهي ^(١) : « إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ^(٢) ونستغفره ^(٣) ! ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلله ^(٤) فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . ويجزى ^(٥) أن يتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم .

وأن يقال لتزويج : « بَارَكَ اللهُ لَكُمَا وَعَلَيْكُمَا ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ وَعَافِيَةٍ ! » .

فإذا زُفَّت إليه ، قال : « اللَّهُمَّ ! إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ ! »

بَابُ رُكْنَيْ النِّكَاحِ وَشُرُوطِهِ

رُكْنَاهُ ١ — : « إِنْجَابٌ » بلفظ : « إِنْكَاحٌ » ^(٦) أو « تَزْوِيجٌ » ،

(١) أسقط قوله : « وهي » من ش ، وأدرج في الشرح . وراجع مع الإقناع وشرحه ١٤/٥ — ١٥ ، ثم راجع هامش الغاية وتأمل . وورد بهامش ز : « وكان احمد إذا لم يسمها انصرف » ، وذكر الشارح نحوه . كما ورد فيها أيضا تحت قوله : قبله ، عبارة : « فإن أخرت جاز » ونقل الشارح نحوه عن الفقيه .

(٢) كذا في فزع والغاية . وفي ش : « ونستعيذه » ، وهو تصحيف .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « وتوب إليه » .

(٤) في ش زيادة : « الله » ، وهي من الشرح وإن وردت في الإقناع والغاية .

(٥) كذا في فز ش والغاية . وفي ع : « وتجزى » ، ولعل أوله مصحف .

(٦) كذا في فز ش والغاية ١٧ . وفي ع : « النكاح أو تزوج » ، وهو تحريف .

وورد بهامش ز حاشية : « قوله : بلفظ إِنْكَاحٍ أو تَزْوِيجٍ ، أى بلفظ مشتق من أحدهما وأما المصدر — الذى هو : « إِنْكَاحٌ » أو « تَزْوِيجٌ » — فلا يحصل به إِنْجَابٌ ولا قبول .

١٠ هـ ابن نصر الله .

و^(١) لمن يملكها أو بعضها : « أَعْتَقْتُكَ وَجَعَلْتُ عِتْقَكَ صِدَاقَكَ » ، ونحوه .

وإن فتح ولي تاء^(٢) « زَوَّجْتُكَ » ، فقليل : يصح^(٣) مطلقاً ، وقيل : ... من جاهل وعاجز .

ويصح : « زَوَّجْتُ » ، بضم الزاي وفتح التاء .

٢ — و « قبولٌ » بلفظ : « قَبِلْتُ أَوْ رَضَيْتُ هَذَا النِّكَاحَ » ، أو « قَبِلْتُ » أو « رَضَيْتُ » فقط ، أو « تزَوَّجْتُهَا » .
ويصحَّان من هازل^(٤) وتَلَجُّمَةٍ ، وبما يؤدي معناه الخاص
بكل لسان من عاجز^(٥) — ولا يلزمه تعلُّمٌ — لا^(٦) بكتابة وإشارة مفهومة ، إلا من أخرس .

وإن قيل لمزوّج : « أزوَّجْتَ ؟ » فقال : « نعم » ، ولمتزوّج : « أقبَلْتَ ؟ » فقال : « نعم » — صح ، لا إن تقدّم قبول^(٧) .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « سيد » .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدخل في الشرح .

(٣) ورد بهامش ع ، مع التصحيح ، كلمة : « النكاح » ، وهي مذكورة في

الشرح .

(٤) في ش : « هازم » ، وهو تصحيف . ولَفْظُ الغَايَةِ : « ويصحَّان هزلاً » .

(٥) بهامش ز حاشية : « قال في الوجيز : ولا ينمقد بغير عربية لقادر عليها » .

(٦) في ش : « لا كتابة والاشارة مفهومة » ، وفيه تحريف وإدراج للمنف في الشرح

وبالعكس .

(٧) في ع زيادة مذكورة في الشرح ، هي : « على إيجاب » . وقد وردت في ز —

بين الأسطر — بزيادة : « فإنه لم يصح » .

وإن تراخى حتى تفرقا ، أو تشاعلا بما يقطعه عرفا — : بطل
الإيجاب .

ومن أوجب — ولو في غير نكاح — ثم جن أو أنعم عليه قبل
قبول : بطل ، كموته^(١) . لا إن نام .

وكان للنبي — صلى الله عليه وسلم ! — أن يتزوج بلفظ :
« الهبة »^(٢) .

* * *

فصل

وشروطه^(٣) خمسة :

١ — تعيين الزوجين . فلا يصح : « زوجتك بنتي » ، وله غيرها
حتى يميزها . وإلا : فيصح ، ولو سماها بغير اسمها .
وإن سماها باسمها ولم يقل : « بنتي »^(٤) ، أو قال من له عائشة
وفاطمة : « زوجتك بنتي عائشة » ، فقبل — ونويا فاطمة — : لم يصح
كن سمي له في العقد غير مخطوبته ، فقبل : يظن أنها إياها^(٥) .

(١) كذا في زع والغاية ١٨ . وفي ش : « كموته » ، والباء من المرح .
(٢) ورد بهامش ز حاشية : « وصورة الزويج بلفظ الهبة : أن يقع العقد بلفظ
الهبة ، بأن تقول المرأة : وهبت نفسي لك ، والرجل يقول : قبلت ، ولم يذكر المهر .
ه عني » .

(٣) في ش زيادة : « أى النكاح » ، وظاهر أنها من كلام الشارح .

(٤) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجا في المرح .

(٥) ذكر بهامش ز : « أى مخطوبته » . وذكر الشارح نحوه .

وكذا : « زَوَّجْتُكَ تَحْلَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ » .

٢ — الثاني : رضا زوج مكلف ولورقية ، وزوجية حرة عاقلة
ثيب : تَمَّ لَهَا تِسْعُ سِنِينَ .

وَيُجْبِرُ أَبُ ثَيْبًا دُونَ ذَلِكَ ، وَبِكْرًا وَلَوْ مَكْلُفَةً - وَيُسْنُ اسْتِثْنَائُهَا
مَعَ أُمِّهَا . وَيُؤْخَذُ بِتَعْيِينِ بِنْتِ تِسْعٍ فَأَكْثَرَ كَفْوًا ، لَا بِتَعْيِينِ أَبِي .
وَمُجْنُونَةٌ^(١) وَلَوْ بِلا شَهْوَةٍ ، أَوْ^(٢) ثَيْبًا أَوْ بِالْغَتِّ - وَيَزَوِّجُهَا مَعَ شَهْوَتِهَا
كُلُّ وَلِيٍّ - وَابْنًا صَغِيرًا ، وَبَالِغًا مُجْنُونًا وَلَوْ بِلا شَهْوَةٍ . وَيَزَوِّجُهَا^(٣)
مَعَ عَدِيمِ أَبِي - وَصِيَّهِ ؛ فَإِنْ عُدِمَ^(٤) - وَتَمَّ حَاجَةٌ - : فَحَاكَمُ .

وَيَصِحُّ قَبُولُ مُمَيِّزٍ لِنِسْكَاحِهِ ، بِإِذْنِ وَلِيِّهِ .

وَالْكُلُّ وَلِيٌّ تَزْوِيغُ بِنْتِ تِسْعٍ فَأَكْثَرَ بِإِذْنِهَا - وَهُوَ مُعْتَبَرٌ -
لَا مَنَ دُونَهَا بِحَالٍ .

وَإِذَا ثَيْبٌ بَوَاطِنٌ فِي قَبْلِ - وَلَوْ زَانًا^(٥) ، أَوْ مَعَ عَوْدٍ بِكَارَةٍ :
الْكَلَامُ . وَبِكْرٌ - وَلَوْ وَطِئَتْ فِي دُبُرٍ : الصَّمَاتُ ، وَلَوْ ضَحَكَتْ
أَوْ بَكَتْ . وَانْطَقَتْهَا أَبْلَغُ

(١) كَذَا فِي زُعِ وَالْغَايَةِ ١٩ . وَلِيٌّ : « وَجْهٌ » بِالْهَاءِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .

(٢) أَسْطُطَتْ « أَوْ » مِنْ شَيْءٍ ، وَأَدْخَلَتْ فِي الْفَرْحِ .

(٣) كَذَا فِي الْأَمْوَالِ ، أَيْ الصَّغِيرِ وَالْبَالِغِ الْمُطْمَئِنِّ عَلَى الشَّارِحِ ، وَفِي الْغَايَةِ :

« وَيَزَوِّجُهَا » ، وَهُوَ تَحْرِيبٌ ، وَوَرَدَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ « فَضَرَوْهَا عَلَيْهِ » : « حَاجَةٌ » .

(٤) أَيْ وَصَى الْأَبُ . كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ . وَضَبَطَ فِي زَيْدٍ مَعَ الْبَيْنِ ، وَهُوَ سَبْقُ دَلَمٍ .

(٥) كَذَا فِي الْأَمْوَالِ ، أَيْ وَلَوْ كَانَ الْوَطْءُ زَانًا . وَفِي الْغَايَةِ : « يَزَانَا » ، وَلَوْلَاهُ تَحْرِيفٌ .

وَذَكَرَ بِهَا مَنَ زَيْدٍ حَاشِيَةً : « قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ : وَمَنْ زَانَتْ بِكَارَتِهَا بِالْفَجْورِ لِحَسَنِهَا حَرَّمَ
الْثَيْبَ : فِي اعْتِبَارِ الْبَلَاءِ فِي النِّسْكَاحِ . انْتَهَى » .

وَيُعْتَبَرُ فِي أُسْتِئْذَانِ : تَسْمِيَةُ الزَّوْجِ ^(١) عَلَى وَجْهِ تَقَعِ
المعرفة به .

وَمَنْ زَالَتْ بَكَارُتُهَا بِغَيْرِ وَطْءٍ : فَكَبْكُرٍ .
وَيُجْبَرُ سَيِّدٌ عَبْدًا صَغِيرًا أَوْ ^(٢) مَجْنُونًا ، وَأُمَةً مُطْلَقًا . لَا مَكَاتَبًا
أَوْ مَكَاتِبَةً .

وَيُعْتَبَرُ فِي مَعْتَقٍ بَعْضُهَا : إِذْنُهَا وَإِذْنُ مَعْتِقِهَا وَمَالِكِ الْبَقِيَّةِ ،
كَالْمُسْتَرْكَئِ ^(٣) . وَيَقُولُ كُلُّ : « زَوَّجْتُكُمَا » .

* * *

فصل

٣ — أَلْثَالِثُ ^(٤) : أَلَوَيْ ، إِلَّا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ !
فَلَا يَصَحُّ إِنْكَاحُهَا لِنَفْسِهَا أَوْ غَيْرِهَا . فَيَزَوَّجُ أُمَةً لِمَحْجُورٍ ^(٥)
عَلَيْهَا وَلِئِذَا فِي مَالِهَا ، وَلِغَيْرِهَا ^(٦) مِنْ يَزَوِّجُ سَيِّدَتَهَا — بِشَرْطِ إِذْنِهَا

(١) في ش زيادة من الشرح : « لها » . وعبرة الغاية ٢٠ : « تسميته زوج » ،
وفيها تحريف .

(٢) تَكَرَّرَتْ « أَوْ » في ش ، وهو من عبث الناشر . فلا تنوهم أن هناك نقصا .

(٣) كَذَا فِي ز ، وَذَكَرَ بَعْدَهُ — فَوْقَهُ عِلَامَةُ الزِّيَادَةِ — : « لَاتَيْنِ » وَهُوَ بَعْضُ
عِبَارَةِ الْإِفْتِنَاعِ ٣٢/٥ : « كَأَمَةِ لَاتَيْنِ » . وَلَفْظُ ع ش وَالْغَايَةِ : « كَالْمُسْتَرْكَئِ » أَيْ فِي أُمَةٍ

(٤) في ش زيادة من كلام الشارح ، هي : « من شروط النكاح » .

(٥) كَذَا فِي ز ش . وَلَفْظُ الْغَايَةِ : « مَحْجُور » ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا . وَكَانَ

هُوَ مَا فِي أَصْلِ ع ، ثُمَّ أَصْلَحَ خَطَأً بِالْفِظ : « مَحْجُورًا » .

(٦) أَسْقَطَتِ اللَّامَ مِنْ ش ، وَأَدْخَلَتْ فِي الشَّرْحِ .

نطقاً، ولو^(١) بكرأ^(٢) .

'ولا إذن لمولاة معتقة؛ ويزوجها بإذنها أقرب عصبتها، ويحبرها من يحبر مولاتها .

والأحق بإنكاح حرة : أبوها ، فأبوه وإن علا ، فأبنا فابنه وإن نزل ، فأخ^(٣) لأبوين فلأب ، فابن أخ لأبوين فلأب وإن سقلا ، فعم لأبوين فلأب ، ثم بنوها كذلك ، ثم أقرب عصبة نسيب^(٤) ، كالإرث . ثم المولى المنعم ، ثم عصبته : الأقرب فالأقرب^(٥) . ثم للسلطان^(٦) ، وهو : الإمام أو نائبه ، ولو من بغاة : إذا استولوا على بلد .

فإن عديم الكل : زوجها ذو سلطان في مكانها ، كمضلي . فإن تعذر : وكلت .

وولي أمة — ولو آبهة — : سيدتها ، ولو فاسقاً أو مكاتباً .
وشرط في ولي ١ ، ٢ ، ٣ — : ذكورية ، وعقل ، وبلوغ .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « كانت » .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ويحبرها من يحبر سيدتها » .

(٣) أسقط قوله : « فأخ لأبوين » من ش ، وأدخل في الشرح . وذكر في الغاية بلفظ : « فالأخ . . . » .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « نسب » . وفي الغاية : « بنسب » ، وهو تعريف .

(٥) في ش زيادة : « ثم مولى ، ثم عصبته » . وفي من الشرح ، وإن ذكر نحوها

في الغاية ٢١ .

(٦) كذا في ز ، أي ثم تنتقل الولاية له . وفي ع ش والغاية : « السلطان » .

(م ١١ ق ٢ — منتهى الإرادات)

- ٤ — : وحرية ، إلا مكاتباً يزوج أمته .
 ٥ — : وأتفاق دين ، إلا أم ولد لكافر أسلمت ، وأمة كافرة
 لمسلم ، والسلطان .

- ٦ — : وعدالة ولو ظاهرة ، إلا في سلطان وسيد .
 ٧ — : ورشد ، وهو : معرفة الكفو ومصالح النكاح .
 فإن كان الأقرب طفلاً ، أو كافراً ، أو فاسقاً ، أو عبداً ،
 أو عضلاً — : بأن منعها كفواً رضيت ، ورغب بما صح مهرأ . ويُفسقُ
 به : إن تكرّر^(١) . — أو غاب غيبة منقطعة ، وهى : مالا تُقطع
 إلا بكلفة ومشقة ؛ أو جهل^(٢) مكانه ، أو تعذرت مراجعته بأسر
 أو حبس — : زوج حرة أبعد ، وأمة حاكم .
 وإن زوج حاكم ، أو أبعد بلا عذر للأقرب — : لم يصح .
 فلو كان الأقرب لا يُسلم أنه عصبه أو أنه صار أو عاد أهلاً بعد
 مناف ، ثم علم ؛ أو استلحق بنت ملاءنة أب بعد عقد — : لم يُعد .
 ويلى كتابى نكاح مؤلّيته الكتابية حتى من مسلم ، ويُبشره^(٣) .
 ويُشترط فيه شروط المسلم .

(١) فى ش زيادة : « منه » ، وهى من الشرح وإن وردت فى ع بن الأسطر .

(٢) كذا فى زع والغاية ٢٢ . وفى ش : « جعل » ، وهو تصحيف خطير .

(٣) أسقط قوله : « ويُبشره » من ش ، وأدرج فى الشرح .

فصل^١

ووكيل كل ولي يقوم مقامه غائباً وحاضراً ؛ وله أن يوكل قبل
إذنها وبدونه .

ويثبت لوكيل ماله : من إجبار وغيره ؛ لكن : لابد من إذن
غير مجبرة لوكيل . فلا يكفي إذنها لوليها بتزويج أو توكيل فيه ،
بلا مراجعة وكيل^(١) لها ، وإذنها له^(٢) بعد توكيله .

فلو وكل ولي ، ثم أذنت لوكيله — : صح ، ولو لم تأذن للولي .
ويشترط في وكيل ولي ما يشترط فيه .

ويصح توكيل فاسق ونحوه في قبول .

ويصح توكيله مطلقاً ، — : كـ « زوج^(٣) من شئت » ؛ ولا يملك
به أن يزوجه من نفسه . . . ومقيداً : كـ « زوج زيداً » .

وإن قال : « زوج ، أو أقبل من وكيله زيد ، أو أحيد وكيله » —
فزوج ، أو قبل من وكيله عمرو — : لم يصح .

ويشترط قول ولي أو وكيله لوكيل زوج : « زوّجت فلانة
فلاناً ، أو لفلان » أو « زوّجت موكلك فلاناً فلانة » ، وقول وكيل
زوج : « قبلته^(٤) لموكل فلان ، أو لفلان » .

(١) في ش زياده من المرح ، هي : « أي استئذان » .

(٢) سألته « له » من الغاية ، وورد في ش بعدها زيادة : « به » . وهي من المرح

وإن أدب في مع تحت السط .

(٣) كذا في ر ج والظاهر ٢٣ . وفي ش : « زوج . . . مكل وكيل » ، فأدرج المتن في

المرح وبالمعكس . ولم ترد « به » في الغاية .

(٤) في ش : « أباه » ، وهو تحريف . طاهر .

ووصي وليًّا — أب^(١) أو غيره — في نكاح ، بمنزلته : إذا
نص له عليه . فيجبر من يجبره : من ذكر وأنثى^(٢) . ولا خيار ببلوغ .

* * *

فصل

وإن استوى وليّان فأكثر ، في درجة — : صح التزويج من كل
واحد ؛ والأولى : تقديم أفضل فأسن .

وإن^(٣) تشاحوا : أقرع . فإن سبق غير من قرع ، فزوج — وقد
أذنت لهم — : صح . وإلا : تعين من أذنت له .

وإن زوج وليّان لاثنين ، وجُهل السبق مطلقاً ، أو علم سابق
ثم نسي ، أو علم السبق وجُهل السابق — : فسخما حاكم .

وإن^(٤) علم وقوعهما معاً : بطلا .

ولها — في غير هذه — نصف المهر بقرعة .

وإن ماتت : فلا أحدهما نصف ميراثها بقرعة ، بلا عين .

وإن مات الزوجان ، فإن كانت أقرت بسبق لأحدهما : فلا إرث .

(١) ضبط هكذا في ز ، على أنه بدل من « ولي » . وهو الأولى . وصبط في ع —
هو وما بعده — بالضم ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو . وراجع الإقناع ٤٤/٥ .

(٢) كذا في ز ش والغاية ٢٤ . وفي ع : « أو أنثى » .

(٣) كذا في ز والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « فإن » .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش « فإن » .

لها من الآخر . وهي تدعى ميراثها ممن أقرت له ^(١) ؛ فإن كان أدعى ذلك أيضاً : دُفع إليها . وإلا فلا : إن أنكر ورثته .

وإن لم تكن ^(٢) أقرت بسبق : ورثت من أحدهما بقرعة .
ومن زوج عبده الصغير بأمته ، أو أبنته ^(٣) بنت أخيه ؛ أو وصى في النكاح صغيراً بصغيرة تحت حجره ، ونحوه ^(٤) — :
صح أن يتولى طرفي العقد .

وكذا ولي [عاقلة] ^(٥) تحل له — : كابن عم ، ومولى ،
وحاكم — : إذا أذنت له . أو وكل زوج ولياً ، أو عكسه ^(٦) .
أو وكلاً واحداً ، ونحوه ^(٧) ،

ويكفي : « زوجت فلاناً فلانة ^(٨) » ، أو : « تزوجتها » ، إن كان
هو الزوج ^(٩) أو وكيله .

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « المرأة » .

(٣) كذا في زع والغاية ٢٥ . وفي ش « بنت » ، ولعله مع صحته محرف .

(٤) أي نحو الوصى ، فتنبه . وراجع شرحي المنتهى والإقناع ٤٧/٥ .

(٥) وردت الزيادة في زع ، ونحوها في الإقناع . وسقطت من ش .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وعكسه » ، وهو تحريف .

(٧) أي نحو ما تقدم ، كما قال الشارح . وضبط هكذا في ز ، على أنه مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : واعتمد نحوه ، أو أجره عليه ، أوقفه به . وبصح الضم على أنه مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : مثله في الحكم .

(٨) ورد هذا في زع والغاية ، وسقط من ش . وورد في الشرح مقدماً عليه .

(٩) ضبط هكذا في ز ، وهو صحيح على مذهب الكوفيين . ويتمين النصب على مذهب

البصريين .

إلا بنت عمه وعتيقته^(١) المجنونتين : فيُشترطُ ولىَّ غيره ،
أو حاكمٌ .

فصل

ومن قال لأمتِه التي يَحِلُّ له نكاحُها إذا لو كانت حرةً — :
من قنٍّ ، أو مدبرةً ، أو مكاتبةً ، أو مملّقةً عتقها بصفةٍ ، أو أ
ولده — : « أعتقتك وجعلتُ عتقك صدقك » ، أو جعلت عتق أمتي
صدقها ، أو صدق أمتي عتقها ؛ أو^(٢) : قد أعتقتها [وجعلتُ
عتقها صدقها] ؛ أو : « أعتقتها^(٣) » [على أن عتقها صدقها] ، أو :
« أعتقتك على أن أتزوجك ، وعتقي — أو : وعتقتك^(٤) —
صدقك » — صح وإن لم يقل : « وتزوجتُك » أو « تزوجتها » ،
إن كان الكلام متصلًا بحضرة شاهدتين .

ويصح جعلُ صدقٍ من بعضها حرٌّ عتقَ البعض الآخر^(٥) .

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع : « أوعتيقته » .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « قال » .

(٣) وردت الزيادة في زش والغاية ٢٦ ، وسقطت من ع .

(٤) كذا في زع . وسقطت الواو من ش والغاية .

(٥) ورد بهامش ز حاشية : « ويشترط فيمن بعضها حر لاذنها وإذن معتق البعض .

الحر . وتقدم ذلك في المتن . من خطه » أى المؤلف . وذكر نحوه في الشرح والغاية .

ومن طُلِّقَتْ قبل الدخول : رَجَعَ عليها بنصفِ قيمةٍ ما أعتق ؛
 وتُجْبَرُ على الاستِسْماء^(١) غيرُ مِلْيَةِ .
 ومن أعتقها بسؤالها على أن تَنْكِحَهُ^(٢) ، أو قال : « أعتقتك
 على أن تَنْكِحيني » فقط ، ورضيتُ — : صح . ثم إن نكحته^(٣) ،
 وإلا : فعليها قيمةُ ما أعتق^(٤) .
 وإن قال : « زوّجْتُك أزيد وجعلتُ عتقك صداقك » ونحوه ،
 أو : — « أعتقتك وزوّجْتُك له على ألف » ، وقيلَ فيهما — :
 سح ، كـ « أعتقتك وأكرمتك منه سنةً بألف » .

فصل

٤ — الأُربعُ : الشَّهادةُ ، إلا على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ! .
 فلا ينعقدُ إلا بشهادةِ ذَكرَيْنِ : بالغَيْنِ عاقلَيْنِ ، متكلمَيْنِ
 سميَعَيْنِ . مسلمَيْنِ ولو أن الزوجةَ ذميمةٌ ، عدلينِ ولو ظاهرًا .

(١) كذا في ز ش والفاية . وفي ع : « استِسْماء » .
 (٢) ورد لاحقاً بآخر نسخة ز صفحتان من كتاب النكاح تبدآن من هنا ، ثم صفحة
 ثالثة تضمنت تقریظاً للكتاب من ابن المصنف . وهذه النسخة منقولة من مبيضة المصنف قبل
 أن يجري فيها يد التهذيب : فيغير ماغيره ، ويزيد مازاده ، ويضرب ما ضرب عليه . بدليل
 أنها اشتملت على بعض الضروب عليه ، كما سنبينه . ولن ننبه على ما في هاتين الصفحتين إلا في
 موضع الخلاف مع ز .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « أنكحته » ، وهو خطأ وتحريف .

(٤) في ش زيادة مد من الشرح ، هي : « منها » .

فلا يُنْقَضُ لو بانا فاسقين ، غير متهمين لرحيم — ولو أنهما
ضريان ، أو عدوا الزوجين أو أحدهما أو الولي .
ولا يُبطله تَوَاصٍ بكتمانه .

ولا تُشترط الشهادةُ بخلوها من الموانع ، أو إذنها . والاحتياطُ :
الإشهاد .

وإن ادعى زوجُ إذنها ، وأنكرت — : صدقت قبل دخول ،
لا بعده .

ه — أَلْخَامِسُ : كفاءةُ زوج ، على رواية ، فتكونُ حَقًّا لله تعالى
ولها ولاولياؤها كلهم ^(١) .

فلو رضيت مع أولياؤها بغير كفؤٍ — : لم يصح .

ولو زالت بعد عقدٍ : فإياها — فقط — أُلْفَسَخُ .

وعلى أخرى : أنها شرطُ للزوم ، لا للصحة ^(٢) . فيصح ، ولمن

لم يرضَ — : من امرأةٍ وعصبةٍ ^(٣) ، حتى من يحدثُ . — أُلْفَسَخُ .
فيفسخُ أخٌ مع رضا أبٍ .

وهو على التراخي ، فلا يسقطُ إلا بإسقاطِ عصبةٍ ، أو بما يدلُّ

على رضاها : من قول وفعل .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « حتى من يحدث » ، وسيأتى

ذكره . وقد ورد هنا — دون ما بعد — في النسخة الملحقة بها ، وهو يؤكدها ادعيته .

(٢) كذا في الأصول والغاية ٢٨ . وفي النسخة الملحقة بنسخة ز : « الصحة » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وعصبة » ، وهو تعريف .

- و «الكفاءة» ١ — :دين ، فلا تُزَوَّجُ عفيفةٌ بفاجر .
 ٢ — :ومَنْصِبٌ ، وهو :النَّسَبُ .فلا تُزَوَّجُ عريَّةٌ بمعجمي .
 ٣ — :وحرِّيَّةٌ ، فلا تُزَوَّجُ حرةٌ بعبد . ويصح : إن عتقَ
 مع قبوله .
 ٤ — :وصناعةٌ ^(١) غيرُ زَرِيَّةٍ ، فلا تُزَوَّجُ بنتُ بَرَّازٍ بِحَجَّامٍ ،
 ولا بنتُ تَانِيٍّ ^(٢) صاحبِ عَقَارٍ بِحَائِكٍ .
 ٥ — :وَيْسَارٌ بِحَسَبٍ ما يجب لها ، فلا تُزَوَّجُ مَوْسِرَةٌ
 بِمَعْسِرٍ :

* * *

باب ^(٣) ضرب

المُحَرَّمَاتِ ^(٤) في النكاح ضربان :

(١) : ضربٌ على الأبد . وهنَّ ^(٥) أقسام :

- ١ — : قِسْمٌ بِالنَّسَبِ . وهنَّ سبعٌ :الأمُّ ، والجدةُ لأبٍ أو أمٍّ ^(٦) ،
 وإن علَّتْ .

(١) ضبط في ع بالكسر ، مع ضبط « غير » بالضم . وهو سبق فلم .

(٢) كذا في زع والفاية ٢٩ . وهو يطلق : على المقيم بالبلد القاطن المستوطن ، وعلى المستغنى الكثير ماله . كما في المصباح : (تنأ) ، وانظر المختار . والمراد هنا المعنى الثاني . وفي ش : « تاني » ، وهو تصحيف طريف .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « موانع النكاح » .

هذه الجملة كلها أسقطت من ش ، وأدرجت في الشرح . وانظر الفاية ٣٠ .

(٥) وردت الواو في زع والفاية ، وسقطت من ش .

ز . وفي ع ش : « لأم » ، واللام من الشرح .

والبناتُ، وبناتُ الولد^(١) وإن سفل^(٢) ولو منفياتٍ بِلِمعانٍ ،
أو من زنا .

والأختُ من الجهات الثلاث ، وبنْتُ لها أولاً بنُها أو لبنتُها .
وبنْتُ كل أخٍ شقيق ، وبنْتُها ، وبنْتُ^(٣) أبُنها — وإن
نزلنَ كلهن .

والعمةُ والخالةُ من كل جهةٍ ، وإن علَتَا : كعمةٍ أبيه وأُمِّه^(٤) ،
وعمةٍ العم لأب — لا لأمٍّ — وعمةٍ^(٥) الخالة لأب ، لا عمةٍ الخالة
لأم ، وخالةٍ^(٦) العمة لأم ، لا خالةٍ^(٧) العمة لأب .

فتحرُّم كلُّ نسبيةٍ ، سوى بنتِ عمٍ وعمةٍ ، وبنْتُ خالٍ
وخالةٍ^(٨) .

(١) كذا في ع ش والغاية ، وهو الصحيح . وفي أصل ز وملحقها : « الابن » ، ثم
كقطعت في ز ، وأصلحت بما أنبتاه .

(٢) كذا في ز ش والغاية وأصل ع . ثم حُرِفت فيها بلفظ : « سفان » .

(٣) كذا في ز ش والغاية . وفي ع هكذا : « وابنت » ، وهو عبث ناسخ .

(٤) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « وعمة » ، ثم ذكر بعدها في الشرح : « أمه » .

فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٥) في ش : « وكعمة » ، والسكاف من الشرح .

(٦) في ش : « ونكالة » ، وهو كسابقه . وكلام الغاية فيه خفاء أو اضطراب .

(٧) أسقط هذا من ش مدرجا في الشرح ، وسقط ما بعده من ع .

(٨) في ش : « وبنْتُ خالة و » ، والزيادة من الشرح وإن ورد أولها في .

الغاية .

٢ - أَلثَانِي : بِالرَّضَاعِ ، وَلَوْ مَحْرَمًا : كَمَنْ غَضِبَ ^(١) (أَكْرَهَ) أَمْرًا عَلَى إِرْضَاعِ طِفْلٍ .

وتَحْرِيمُهُ كَنَسَبٍ ، حَتَّى فِي مَصَاهِرَةٍ . فَتَحْرُمُ زَوْجَةُ أَبِيهِ وَوَلَدُهُ مِنْ رِضَاعٍ ، كَمَنْ نَسَبٍ . لَا أُمُّ أَخِيهِ وَأَخْتُ ابْنِهِ مِنْ رِضَاعٍ ^(٢) .

٣ - أَلثَّالِثُ : بِالمُصَاهَرَةِ . وَهُنَّ أَرْبَعٌ : أُمّهَاتُ زَوْجَتِهِ وَإِنْ عَلَوْنَ .

وَحَلَائِلُ عُمُودَى نَسَبِهِ ، وَمِثْلُهُنَّ مِنْ رِضَاعٍ . فَيَحْرُمُنَّ بِمَجْرَدِ عَقْدٍ ^(٣) ، لَا بَنَاتُهُنَّ وَأُمّهَاتُهُنَّ .

وَالرَّبَائِبُ ، وَهُنَّ : بَنَاتُ زَوْجَةٍ ^(٤) دَخَلَ بِهَا وَإِنْ سَفَلْنَ ،

(١) كَذَا فِي ز . وَذَكَرَ فِيهَا أَيْضًا مَا بَعْدَهُ : أَمَا عَلَى أَنَّهُ تَفْسِيرٌ وَبَيَانٌ ، وَأَمَّا لَأَنِّ غَضَبِ . اللَّانِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ إِكْرَاهِ الْمَرْأَةِ ، فَتَعْلُقُ الْغَضَبَ غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِالإِكْرَاهِ . وَلَا يَدُ مِنْ كُلِّ مَنِّهَا . فَأَرَادَ بِمَنْصُفٍ أَنْ يَنْبَغِي عَلَيْهِ . وَهَذَا هُوَ الَّذِي نَسْتَعْرِضُهُ . وَفِي عَشِّ وَمَلْحَقِ ز : « أَكْرَهَ » . وَعِبَارَةُ الْغَايَةِ : « وَلَوْ حَصَلَ بِإِكْرَاهٍ » . وَقَدْ صَرَّحَ الشَّارِحُ : بِأَنَّ « غَضَبَ » لَفْظُ نَسْخَةٍ أُخْرَى .

(٢) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « لِتَحْرِيمِهَا بِغَيْرِ النَّسَبِ » . وَذَكَرَ فِي . مَلْحَقِهَا .

(٣) بِهَامِشِ زِ حَاشِيَةٍ : « صَحِيحٌ » . وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَرَدَ فِي الْغَايَةِ ٣١ بِعَدِهِ : « وَبِفَاسِدِ خِلَافٍ » .

(٤) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « زَوْجَتِهِ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَلَفْظُ الْغَايَةِ : « زَوْجٌ » .، صَحِيحٌ : لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ هُنَا أَوَّلَى .

أَوْ كُنَّ لَرَيْبٍ أَوْ ابْنٍ رَيْبَةٍ^(١) . فَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ دُخُولِ ، أَوْ أَبَانَهَا
بَعْدَ خُلُوعٍ وَقَبْلَ وُطْءٍ - : لَمْ يَحْرُمُ مِنْ .

وَيَحِلُّ زَوْجَةُ رَيْبٍ ، وَبِنْتُ زَوْجِ أُمِّ ، وَزَوْجَةُ زَوْجِ أُمِّ .
وَلَا تُنْثَى : ابْنُ زَوْجَةِ ابْنٍ ، وَزَوْجُ زَوْجَةِ أَبٍ أَوْ زَوْجَةِ ابْنٍ .

وَلَا يُحْرَمُ فِي مَصَاهِرَ إِلَّا تَغْيِيبٌ^(٢) حَشَفَةٌ أَصْلِيَّةٌ فِي فَرْجِ
أَصْلَى - وَلَوْ دُبُرًا أَوْ بِشْبَهَةِ أَوْ زَنًا^(٣) - بِشَرَطِ حَيَاتِهِمَا ، وَكَوْنِ
مِثْلِهِمَا يَطَا وَيُوطَأُ .

وَيَحْرُمُ بَوْطٌ ذَكَرٍ مَا يَحْرُمُ بِامْرَأَةٍ^(٤) . فَلَا يَحِلُّ لِكُلِّ - :
مِنْ لَا تُطِئُ وَمَلُوطٌ بِهِ . - أُمُّ الْآخِرِ ، وَلَا ابْنَتُهُ^(٥) .

٤ - أَلْرَابِعُ : بِاللَّعَّانِ . فَمَنْ لَاعَنَ زَوْجَتَهُ - وَلَوْ فِي نِكَاحٍ
فَاسِدٍ ، أَوْ بَعْدَ إِبَانَةٍ - لَنَفَى وَلَدٌ : حَرُمْتُ أَبَدًا ، وَلَوْ أَكْذَبَ
نَفْسَهُ .

(١) فِي ش : رَيْبِهِ « بِالْهَاءِ ، وَهُوَ تَصْحِيبٌ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ فَاعِلٌ « يَحْرُمُ » . وَفِي ش : « بِتَغْيِيبٍ » ، وَالْبَاءُ
مِنْ الشَّارِحِ . وَقَدْ زَادَ كَلِمَةُ « وَطْءٍ » قَبْلَ « فِي » عَلَى أَنَّهَا الْفَاعِلُ .

(٣) فِي ش : « أَوْ زَنًا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٤) كَذَا فِي ز ش . وَفِي ع : « بَوْطُ امْرَأَةٍ » ، وَالزَّائِدُ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ
بِوَالْغَايَةِ .

(٥) كَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ . وَفِي ع : « بِنْتُهُ » .

٥ - أَلْخَامِسُ : زَوْجَاتُ نَبِيِّنَا — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! — عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَوْ مِنْ فَارِقَهَا . وَهُنَّ أَزْوَاجُهُ دُنْيَاً ^(١) وَآخِرَى .

فصلٌ

(ج) الضربُ الثاني ^(٢) : إلى أَمَدٍ . وَهُنَّ نَوَعَانِ :

١ - : نَوْعٌ لِأَجْلِ الْجَمْعِ . فَيَحْرُمُ بَيْنَ أُخْتَيْنِ ، وَبَيْنَ أُمْرَأَةٍ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا - وَإِنْ عَلَتَا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ - مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ . وَبَيْنَ خَالَتَيْنِ ، أَوْ عَمَّتَيْنِ أَوْ عَمَةٍ وَخَالَةٍ ، أَوْ أُمْرَأَتَيْنِ : لَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا وَالْأُخْرَى أُنْثَى حُرْمٌ نِكَاحِهِ لَهَا ، لِقَرَابَةٍ أَوْ رِضَاعٍ ^(٣) . لَا بَيْنَ أُخْتٍ شَخْصٍ مِنْ أَبِيهِ وَأُخْتِهِ مِنْ أُمِّهِ ، وَلَا بَيْنَ مُبَايَنَةٍ شَخْصٍ وَبَنْتِهِ مِنْ غَيْرِهَا - وَلَوْ فِي عَقْدٍ . فَمَنْ تَزَوَّجَ أُخْتَيْنِ أَوْ نَحْوَهُمَا - فِي عَقْدٍ ، أَوْ عَقْدَيْنِ مَعًا - : بَطْلًا .

وَفِي زَمَنَيْنِ : يَبْطُلُ مَتَأَخَّرٌ فَقَطْ ، كَوَاقِعٍ فِي عِدَّةٍ الْآخَرَى وَلَوْ بَائِنًا . فَإِنْ جُهِلَ : فُسِيخًا . وَإِلْحِدَاهُمَا نَصْفُ مَهْرِهَا بِقَرْعَةٍ .

(١) أَسْقَطَتْ صِبْغَةَ الصَّلَاةِ كُلَّهَا مِنْ شَيْءٍ ، وَأَدْخَلَتْ فِي الشَّرْحِ .
 (٢) وَرَدَ هَكَذَا مِنْوَنًا فِي ز ، وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْأَلْفِ . وَإِلَّا : فَالْوَاجِبُ التَّخْفِيفُ ، لِأَنَّهُ مَقْصُورٌ كَالَّذِي بَعْدَهُ .
 (٣) فِي شَيْءٍ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « مِنَ الْمَحْرَمَاتِ فِي النِّكَاحِ » .
 (٤) فِي شَيْءٍ بَعْدَ ذَلِكَ : « النَّسَبُ وَبَيْنَ أُخْتٍ ... » ، فَأُدْرَجَ الشَّرْحُ فِي الْمَتْنِ .
 وَبِالْمَعْكَسِ . وَانْظُرِ الْعَايَةَ ٣٣ .

ومن مَلَكَ أُخْتَ زَوْجَتِهِ أَوْ عَمَّتَهَا أَوْ خَالَتَهَا : صَح : ، وَحُرْمُ أَنْ يَطَّأَهَا حَتَّى يَفَارِقَ زَوْجَتَهُ وَتَنْقُضَ عِدَّتُهَا .

وَمِنْ مَلَكَ أُخْتَيْنِ أَوْ نَحْوَهُمَا مَعًا : صَح . وَلَهُ وَطْءُ أُيَّهِمَا - شَاء . وَتَحْرُمُ بِهِ الْأُخْرَى حَتَّى يُحْرَمَ الْمَوْطُوءَةُ بِإِخْرَاجٍ عَنْ مَلِكِهِ ، وَلَوْ بِيَعٍ لِلْحَاجَةِ^(١) أَوْ هَبَةٍ ، أَوْ تَزْوِيجٍ بَعْدَ اسْتِبْرَاءٍ .

وَلَا يَكْفِي^(٢) مَجْرَدُ تَحْرِيمٍ ، أَوْ كِتَابَةٌ ، أَوْ رَهْنٌ أَوْ بَيْعٌ بِشَرْطِ - خِيَارِهِ . فَلَوْ خَالَفَ وَوُطِئَ : لَزِمَهُ أَنْ يُمَسِكَ عَنْهُمَا حَتَّى يُحْرَمَ - إِحْدَاهُمَا ، كَمَا تَقَدَّمَ .

فَإِنْ عَادَتْ لِلْمَلِكِ - وَلَوْ قَبْلَ وَطْءِ الْبَاقِيَةِ - : لَمْ يُصِبْ وَاحِدَةً حَتَّى يُحْرَمَ الْأُخْرَى . أَبُو نَصْرٍ اللَّهُ : « ... إِنْ لَمْ يَجِبْ اسْتِبْرَاءُ ؛ فَإِنْ وَجِبَ : لَمْ يَلْزَمْ تَرْكُ الْبَاقِيَةِ فِيهِ » . الْمُنَقَّحُ : « وَهُوَ حَسَنٌ » . وَمِنْ تَزَوَّجَ أُخْتُ سُرِّيَّتِهِ - وَلَوْ بَعْدَ إِعْتَاقِهَا زَمَنَ اسْتِبْرَائِهَا - : لَمْ يَصَحَّ . وَلَهُ نِكَاحُ أَرْبَعٍ سِوَاهَا .

وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ تَحْرِيمِ السُّرِّيَّةِ وَاسْتِبْرَائِهَا ، ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِ السُّرِّيَّةُ - : فَالنِّكَاحُ بِحَالِهِ .

وَمِنْ وَطِئَ أَمْرَأَةً بِشِبْهِ أَوْزَانَا : حُرْمٌ فِي عِدَّتِهَا نِكَاحُ

(١) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « الْمُنَقَّحُ » . وَانْظُرِ الْغَايَةَ ٣٤ .

(٢) إِلَى هُنَا آخِرُ مَلْحَقِ ز .

أختها، ووطؤها: إن كانت زوجة أو أمة: وأن يزيد على ثلاث غيرها بعقد أو وطء.

ولا يحلُّ نكاحُ موطوءةٍ بشبهةٍ في عدتها، إلا من واطئ^(١). لا إن لزمها عدة من غيره.

وليس حرٌّ جمعُ أكثر من أربع، إلا النبي — صلى الله عليه وسلم —: فكان له أن يتزوج بأي عدد شاء. ونسخ^(٢) تحريمُ المنع. ولا لعبدٍ جمعُ أكثر من ثنتين. ولمن نصفه حرٌّ فأكثر، جمعُ ثلاث.

ومن طلق واحدة من نهايةٍ جمعه: حرٌّ تزوجُه بدلهما حتى تنقضي عدتها. بخلاف موتها.

فإن قال: «أخبرتني بانقضائها^(٣)»، فكذبته —: فله نكاحُ أختها وبدلها. وتسقط الرجعة، لا أسكني والنفقة ونسبُ الولد.

(١) في ش زيادة: «لها»، وهي من كلام الشارح.

(٢) كذا في زع، وهو الموافق لما في الغاية ١٣. وفي ش: «وفسخ»، وهو تصحيح.

(٣) كذا في ز والغاية ٣ وأصل ع. ثم أصلحت فيها بلفظ ش: «عدتها». والظاهر أن لفظ «عدة» من كلام الشارح.

فصل

٢ - النوع الثاني^(١) : لعارض يزول . فتحرمُ زوجة غيره ،
ومعتدته^(٢) ، ومستبرأة منه .

وزانية — على زان وغيره — حتى تتوب : بأن تُراودَ فتمتنع .
ومطلّقه ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره ، وتنقض عدهما . ومُحرمة
حتى تُجِلَّ .

ومسلمة على كافر حتى يُسلم . وعلى مسلم ، ولو عبداً ،
كافرة — : غيرُ حرة كتابية ، أبواها كتابيان ، ولو من بني
تغلب^(٣) ومن في معناهم . — حتى تُسلم .
ومُنِعَ النبيُّ — صلى الله عليه وسلم — من نكاح كتابية^(٤) ،
كأمة مطلقاً^(٥) .

ولكتابي^(٦) نكاح مجوسية ، ووطؤها بملك^(٧) . لا مجوسية^(٨)
لكتابية .

-
- (١) في ش زيادة من الشرح : « من المحرمات » . ولم يرد ماقبله في الغاية ٣٦ .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ومعتده » ، وهو تعريف .
(٣) ضبط هكذا في ز ، وهو صحيح لأنه غير مصروف . وضبط في ع خطأ بالسكون .
(٤) ورد في ز تحتها : « حرة » .
(٥) ذكر بهامش ز حاشية : « أي سواء كانت الأمة مسلمة أو كافرة » . ولفظ
الغاية : « ولو بملك اليمين » . وهذا هو المذهب كما قال المؤلف في شرحه ، خلافاً لما نقله
عن عيون المسائل : من أنه يباح له ملك اليمين مسلمة كانت أو مشركة .
(٦) ضبط هكذا في ز وهو الصواب . وضبط في ع بالضم ، وهو سبق قلم .
(٧) في ش زيادة : « عيين » ، وهي من الشرح ولان وردت في ز تحت السطر .
(٨) لم يضبط في ز . وضبط في ع هكذا بالضم ، على أنه فاعل لعل محذوف .
والتهدير : لا يحل نكاح مجوسى ، كما ذكر الشارح .

ولا يحلُّ لحرٍّ مسلم نكاحُ أمةٍ مسامة ، إلا أن يخافَ عَنَتَ
العُزوبة^(١) : حاجةٍ متعة^(١) أو خدمةٍ — ولو مع صغرِ زوجتِه
الحرّة ، أو غيبتها ، أو مرضها — ولا يجدُ طَوَّلاً : مالا^(٢) حاضراً
يكفى لنكاح حرٍّ ولو كتابيةً ؛ فتحلُّ ولو قَدَرَ على ثمن أمةٍ .

ولا يبطل نكاحُها : إن أيسرَ ونكحَ^(٣) حرّةً عليها ، أو زال
خوفُ العَنَتِ ونحوه .

وله — : إن لم تُعَفَّه . — نكاحُ أمةٍ أخرى إلى أن يصِرْنَ
أربعاً . وكذا : ... على حرٍّ لم تُعَفَّه ، بشرطه .

وكتابيٌّ حرٌّ — : في ذلك . — كمسلم .

ويصح^(٤) نكاحُ أمةٍ من بيت المال . ولا تصيرُ — إن ولدتْ —
أمًّا ولد .

ولا يكون ولدُ الأمةِ حرًّا ، إلا باشتراطٍ .

(١) كذا في زوالِ الغاية ٣٧ . وفي ع : « العزوبة ... » ، وفي ش : « العزوبة ... »
المتعة . والزائد في اللفظ الثاني من الشرح . أما اللفظ الأول فتحرف ، على ما في المصباح
والختار .

(٢) هذا تفسير لما قبله ، وقد أسقط من ش مدرجا في الشرح .

(٣) ضبط في ع بالكسر وسكون الكاف ، وكسر ما بعده . وهو عبث ناسخ أو
قارىء . وفي ش : « ولو نكح » . والظاهر أن الزيادة من الشارح لا من الناسخ ،
فراجع الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية ، والإقناع ٦٨/٥ وهو الصواب . وفي ش : « ولا يصح » ،
والزائد من الناسخ ، ولم ينتبه له الناشر .

(م ١٢ ق ٢ — منتهى الإرادات)

ولقنَّ ومدبرٍ ومكاتبٍ ومبعضٍ ، نكاحُ أمةٍ — ولو لابنه —
حتى على حرةٍ ، وجمعُ بينهما في عقدٍ . لا نكاحُ سيده .
ولأمةٍ نكاحُ عبدٍ — ولو لابنها — لا أن تزوجَ سيدها^(١) .
ولا لحرٍّ أو حرةٍ نكاحُ أمةٍ أو عبدٍ ولديهما .
وإن مَلَكَ أحدُ الزوجَيْنِ^(٢) ، أو ولدُه الحرُّ ، أو مكاتبُه ،
أو مكاتبُ ولدِه — الزوجَ الآخرَ ، أو بعضَه — : أنفسخ
النكاحُ .

ومن جَمَعَ في عقدٍ بين مباحةٍ ومحرمَةٍ — : كأيِّمٍ ومزوجةٍ — :
صح في الأيِّمِ . وبينَ أمٍّ وبنتٍ : صح في البنتِ .
ومن حرَّم نكاحهما : حرَّم وطؤهما بملكٍ ، إلا الأمةَ الكتائبيةَ .
ولا يصح نكاحُ خنثى مشكِلٍ حتى يَتَبَيَّنَ أمرُه .
ولا يحرَّم في الجنَّةِ زيادةُ العددِ ، والجمعُ بين المحارمِ ، وغيره .

• • •

بابُ الشُّرُوطِ في النكاحِ .

ومحلُّ المعتبرِ منها : صُلُبُ المقدِّ^(٣) . وكذا لو اتَّفَقَا عليه قبله .
وهي قِسْمَانِ :

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بسيدها » ، والباء من كلام الشارح .

(٢) في ش زيادةً مدرجةً من الشرح ، هي : « الزوج الآخر أو » .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « الملقح » .

(١) : صحيحٌ لازمٌ للزوج — فليس له فكهٌ بدونِ إبانيتها ،
ويُسنُّ وفاؤه به — :

كزيادةٍ مهر ، أو نقدٍ معيّن ، أو لا يُخرجُها^(١) من دارها ،
أو لا يتزوج^(١) أو لا يتسرّى عليها ، أو لا يفرّقُ بينها وبين أبويها
أو أولادِها ، أو أن تُرضعَ ولدَها الصغير ، أو يطلقَ ضرّتها ، أو
يبيعَ أمّته .

فإن لم يَف : فلها الفسخ على التراخي بفعله ، لا عزمه .
ولا يسقط إلا بما يدلُّ على رضا : من قولٍ ، أو تمكينٍ
مع العلم .

لكن : لو شرط أن لا يسافرَ بها ، فخدعها وسافرَ بها ، ثم
كرهته ، ولم تُسقط حقّها من الشرط — : لم يُكرهها بعدُ .
ومن شرط أن لا يُخرجَها^(٢) من منزل أبويها ، فمات أحدهما — :
بطل الشرط .

ومن شرطتْ سُكنّاها مع أبيه ، ثم أرادتها منفردة — :
فلها ذلك .

* * *

(١) ضبط هكذا في ز ، وهو صحيح . وبصح النصب على تقدير « أن » ، كما قدر
الشارح :

(٢) ضبط في ز بالسكون ، ولا يصح : لذكر « أن » قبل « لا » .

فصل

(ج) الْقِسْمُ الثَّانِي : فَاسِدٌ ، وَهُوَ تَوَعَانِ :

(١) : نَوْعٌ يُبْطِلُ النِّكَاحَ مِنْ أَصْلِهِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ :

١ - : نِكَاحُ الشَّغَارِ ^(١) . وَهُوَ : أَنْ ^(٢) يَزُوجَهُ وَلَيْتَهُ عَلَى أَنْ يَزُوجَهُ الْآخَرُ وَلَيْتَهُ ، وَلَا مَهْرَ بَيْنَهُمَا ، أَوْ يُجْعَلُ بُضْعُ كُلِّ وَاحِدَةٍ -
مَعَ دَرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ - مَهْرًا لِلْآخَرَى .

فَإِنْ سَمَّوْا مَهْرًا مُسْتَقْلًا - غَيْرَ قَلِيلٍ ، وَلَا حِيلَةٍ - : صَحَّ .
وَإِنْ سُمِّيَ لِأَحَدَاهُمَا : صَحَّ نِكَاحُهَا فَقَطْ .

٢ - الثَّانِي : نِكَاحُ الْمُحْلَلِ . وَهُوَ : أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَحْلَاهَا : طَلَّقَهَا ، أَوْ فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا . أَوْ يَنْوِيهِ وَلَمْ يُذَكِّرْ ، أَوْ يَتَفَقَّأَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ . أَوْ يَزُوجَ عَبْدَهُ بِمُطَلَّقَتِهِ ثَلَاثًا ، بَنِيَّةٍ هَبْتَهُ أَوْ بَعْضِهِ أَوْ بَيْعِهِ أَوْ بَعْضِهِ مِنْهَا : لَيَفْسَخَ نِكَاحُهَا .
وَمِنْ لَا فُرْقَةَ بَيْنِهِ : لَا أَثَرَ لِنَيْتِهِ .

فَلَوْ وَهَبَتْ مَالًا لِمَنْ تَمَقَّقُ بِهِ لِيَشْتَرِيَ مَمْلُوكًا ، فَاشْتَرَاهُ وَزَوَّجَهُ بِهَا ، ثُمَّ وَهَبَهُ أَوْ بَعْضَهُ لَهَا - : أَنْفَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ

(١) بهامش زحاشية : « هو : بكسر الشين المعجمة ، وتخفيف الفين المعجمة .

أه عني » .

(٢) كذا في زرع والناية ٤٠ . وفي ش : « أو » ، وهو تصحيف .

تحليلٌ مشروطٌ ولا منوىٌ ممن تؤثر نيته ، أو شرطه ^(١) ، وهو : الزوج .

والأصحُّ قول المنقح : « قلتُ : ألاظهرُ عدمَ الإحلال ^(٢) » .
 ٣ — الثالثُ : نكاحُ المتعة . وهو : أن يتزجها إلى مدة ،
 أو يشترط ^(٣) طلاقها فيه بوقت ، أو ينويه بقلبه ، أو يتزوج الغريبُ
 بنية طلاقها إذا خرج ، أو يعلق ^(٤) على شرطٍ — غير : « زوجتُ
 أو قبلتُ إن شاء الله » — مستقبل : كـ « زوجتكُ إذا جاء رأسُ
 الشهر » ، [أو إن رضيتُ أمها] ^(٥) ، أو : « إن وضعتُ زوجتي
 أبةً فقد زوجتُكها » .

ويصح على ماضٍ أو حاضر : كـ « ... إن كانت بنتي ،
 أو ^(٦) كنتُ وليها ، أو إن ^(٧) أتقضتُ عدتها » ، وهما يعلمان
 ذلك . أو : ^(٨) « ... شئت » ، فقال : « شئتُ وقبلتُ »
 ونحوه ^(٩) .

(١) كذا في زش والغاية ٤١ . وسقطت الهاء من ع .

(٢) في ش : « الإحلال » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٣) كذا في زش والغاية . وصح في ع بالباء ، على ما يظهر .

(٤) في ش : « أو يعلق النكاح ... وقبلت » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٥) وردت الرابدة في زش والغاية . وسقطت من ع .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « إن » .

(٧) وردت « إن » في ز والغاية ، وسقطت من ع ش .

(٨) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو إن » ، والزائد من الشرح .

(٩) هذا عطف على المفعول قبله ، كما يفيد عدم تعرض الشارح لبيانها . وضبط في

ز ضم الواو ، على أنه عطف على فاعل « يصح » المقدر ، أو على أنه مبتدأ خبره محذوف ،

الذي ير : حكمه الصحة أيضا .

(ج) النوع الثاني^(١) : أن يشرط^(٢) : أن لا مهرَ أولاً^(٣) نفقة^(٤) ،
أو^(٥) يقيسَ لها أكثر من ضررتها أو أقل . أو أن يشرطاً^(٥) أو
أحدهما عدمَ وطءٍ أو نحوهُ^(٦) . أو إن فارق رجَعَ بما أنفقَ ،
أو خياراً^(٧) في عقد أو مهر . أو إن جاءها^(٨) به في وقت كذا ،
وإلا فلا نكاحَ بينهما . أو أن يسافرَ بها ، أو^(٩) تستدعيه
لو طء عند إرادتها . أو أن لا تسلمَ نفسها إلى مديق كذا . ونحوهُ
فيصحُّ النكاحُ ، دون الشرطِ .
ومن طلق بشرطٍ خيارٍ : وقع .

فصل

وإن شرطها مسلمةً ، أو قيل : « زوجتُك هذه المسلمة » ،
أو ظنَّها مسلمةً — ولم تُعرفْ بتقدُّمِ كفرٍ — فبانت كتابيةً ؛

(١) كذا في زع والغاية ٤٢ . وصحف في ش بلفظ : « الثالث » ، وأسقط فيها ما قبله .
مدرجاً في الشرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « يشترط » . وكلاهما صحيح . وعبارة الغاية :
« إن شرط » ، هي معرفة .

(٣) في ع : « ولا » ، وهو تحريف . فتأمل .

(٤) في ع ش زيادة : « أن » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « يشترط » . وحذف في الغاية بلفظ : « إن شرطاً » .

(٦) في ش : « ونحوهُ » ، وهو تحريف . ولفظ الغاية : « أو دواعيه » .

(٧) في ش : « خيار » ، وهو خطأ وتحريف . وقد أعيد اللفظ في الشرح على الصواب .

(٨) وردت « ها » في زع دون الغاية ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .

(٩) في ش : « أو أن . . . نفسها إليه إلى . . . » ، والزيادة من الشرح .

وإن وردت أولاً في الغاية .

أو بكرًا أو جميلةً أو نسيبةً ؛ أو شرط نفي عيبٍ لا يُفسخ^(١) به
النكاحُ — فبانت بخلافه — : فله الخيارُ . لا^(٢) : إن شرطها
كتابيةٌ أو أمةٌ فبانت مسلمةٌ أو حرةٌ ، أو شرط صفةٌ فبانت
أعلى منها .

ومن تزوج أمةً ، وظنَّ أو شرط أنها حرةٌ ، فولدتُ — :
فولدهُ حرٌّ ، ويفدي^(٣) ما وُلدَ حيًّا بقيمته يومَ ولادته^(٤) .
ثم إن كان ممن لا يحلُّ له نكاحُ الإمام : فُرقَ بينهما . وإلا :
فله الخيارُ . فإن رضى بالمقام ، فما ولدتُ بعدُ : فريقي^٥ .
وإن كان المُرورُ عبدًا : فولدهُ^(٥) حرٌّ ، يفديه إذا عتقَ :
لتعلقه بذمته .

ويرجعُ زوجُ بقاءٍ وبالمسمى ، على من غره : إن كان أجنبيًّا .
وإن^(٦) كان سيدها^(٧) ولم تعتق بذلك ، أو إياها^(٨) — وهي

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يفسخ » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « ولا » مسبوقه بواو في الشرح . والزائد من الناشر .

(٣) بهامش زحاشية : « الزوج » ، وذكر نحوه في الشرح . وانظر الغاية ٤٣ :

« ويفديه حيا » .

(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ويرجع بقاء على من غره » ،

وسبأته بزيادة .

(٥) في ش زيادة أدرجت من الشرح ، هي : « منها » .

(٦) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .

(٧) ضبط في ز بالضم ، وكان يصح لولم يعطف « إياها » عليه .

(٨) كذا في زع ، وهو الصحيح الذي يؤكده كلام الشارح وعبارة الإقناع

٥ / ٧٨ : « وإن كان الأمة » . وفي ش والغاية : « أباه » ، وهو خطأ وتصحيف .

مَكَاتِبَةٌ — : فلا مهرَ له ، ولا لها . وولدُها مَكَاتِبٌ ، فَيَنْغَرَمُ
أَبُوهُ قِيَمَتَهُ لها . وإن كانتِ قَنًّا : تَعْلَقُ بِرِقَبَتِهَا .
والمُعْتَقُ بَعْضُهَا يَجِبُ لها البَعْضُ ، فَيَسْقُطُ . وولدُها يَنْغَرَمُ أَبُوهُ
قَدَرَ رَقَّةٍ .

[ولمَسْتَحِقٌّ غُرْمٌ ^(١)] ، مَطَالِبَةٌ غَارٌّ أَبْتَدَأَ . و « الغارُّ » : من
علم رَقَبًا ولم يَبَيِّنْهُ .
ومن تزوجت رجلاً على أنه حرٌّ أو تظنُّه حرًّا ، فَبَانَ عَبْدًا —
فَلَهَا الْخِيَارُ : إن صحَّ النكاحُ
وإن شَرَطْتَ صَفَةً ، فَبَانَ أَقْلًا — : فلا فَسْخَ ، إلا
بشَرَطِ حَرِيَّةٍ .

* * *

فصلٌ

وَلَمَنْ عَتَقَتْ كُلُّهَا تَحْتَ رَفِيقٍ كُلُّهُ ^(٢) ، الْفَسْخُ . — وإلا أو
عَتَقًا مَعًا : فلا ^(٣) . فَتَقُولُ : « فَسَخْتُ نِكَاحِي » ، أو : « أَخْتَرْتُ
نَفْسِي » . و : « طَلَّقْتُهَا » ، كِنَايَةٌ عَنِ الْفَسْخِ . — ولو متراخياً ،
مَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى رِضَا .

(١) وردت الزيادة في زرع والغاية ، وسقطت من ش .

(٢) ضبط في ز بالكسر على التأكيد ، وهو يفيد المعنى المراد ، وإن كان
الأولى بالضم .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « في مشتركة شريك معسر
(بالضم فيها) » .

ولا يحتاج فسخها لحكم حاكم .
فإن عتق قبل فسخ ، أو أمكنته^(١) من وطئها أو مباشرتها
ونحوه — ولو جاهلة عتقها^(٢) ، أو ملك الفسخ — : بطل
خيارها .

ولبنت تسع ، أو دونها : إذا بلغت ، ولجنونة : إذا عقلت —
أخيار ، دون ولي .

فإن طلقت قبله : وقع ، وبطل خيارها : إن كان بائناً .
وإن عتقت الرجعية ، أو عتقت ثم طلقها رجعيًا — : فلها
الخيار . فإن رضيت بالمقام : بطل .
ومتى فسخت بعد دخول : فمهرها لسيد^(٣) ، وقبله :
لا مهر .

ومن شرط معتقها أن لا تفسح نكاحها ورضيت ، أو بُذل
لها عوض لتسقط حقها من فسخ ملكته — : صح ، ولزمها .
ومن زوج مدبرة لا يملك غيرها — وقيمتها مائة — بعبد ،
على مائتين مهرًا ، ثم مات — : عتقت . ولا فسخ قبل الدخول :

(١) كذا في زع والغاية ٤٤ . وفي ش : « مكنته » . وهما بمعنى واحد كما صرح به
في المختار .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ويمسكين » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « لسيدها » ، والزيادة من الشرح .

ثلاثاً يسقط المهر^(١)، فلا تخرج من الثلث، فيرق بعضها : فيمتنع
الفسخ . فهذه مستثناة من كلام من أطلق .
ولمالك زوجتين ، بيعهما وأحدهما . ولا فرقة بذلك .



بابُ مُحْكَمِ الْعُيُوبِ فِي النِّكَاحِ

وأقسامها المثبتة للخيار ثلاثة :

- ١ - قِسْمٌ يَخْتَصُّ بِالرَّجُلِ ، وهو : كَوْنُهُ قَدْ قُطِعَ ذَكَرُهُ أَوْ
بَعْضُهُ ، وَلَمْ يَبْقَ مَا يُمْكِنُ جَمَاعُهُ بِهِ . وَيُقْبَلُ قَوْلُهَا فِي عَدَمِ امِّكَانِهِ .
أَوْ : قُطِعَ مُخْصِيَتَاهُ ، أَوْ رُضٌّ^(٢) يَيْضَتَاهُ ، أَوْ سُلَا .
أَوْ : عَيْنَانِ لَا يُمْكِنُهُ وَطْئُهُ ، وَلَوْ لِكَبَرِ أَوْ مَرَضٍ .
فَإِنْ^(٣) أَقَرَّ بِالْمُعَنَةِ ، أَوْ ثَبِتَتْ بَيِّنَةٌ ؛ أَوْ عُذِمَ أَفْطَلْتُ يَمِينَهُ .
فَنَكَلَ - وَلَمْ يَدَّعِ وَطْئًا - : أَجَلَ سَنَةِ هَالِيَةٍ^(٤) مِنْذُ تَرَاغِيهِ ،
وَلَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ مِنْهَا مَا أَعْتَزَلْتَهُ فَقَطْ .

(١) ضبط في ز بالفتح ، على أن الفاعل محذوف تقديره : الفسخ . فتعين صم أول
الفعل . ويجوز الرفع على أنه الفاعل ، فيكون الفعل لازماً مبنيًا للفاعل مفتوح الأول . وذكر
فيها بعده مضروباً عليه : « أَوْ يَنْتَصِفُ » .

(٢) ورد هذا في الأصول ، ولم يرد في الغاية ٤٦ .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الملائم . وفي ش : « رضى » ، ولعل التاء من الشارح
إن لم تسكن من الناسخ .

(٤) في الغاية : « بَأْن » وهو تصحيف . وورد في ش بعدها واو مسبوقه نواو في
الشرح ، فتكون من الناسخ .

(٥) ورد بهامش ز حاشية : « قال الزركشى : والسنة المعتبرة هي الهالالية ؛ هذا
المفهوم من كلام العلماء . وتعليقهم بالفصول ربما أوهم غير ذلك . لكن ما بينهما
مقارب » اهـ .

فإن مضت — ولم يطأها^(١) — : فلها الفسخ .
 وإن قال : « وطئها » ، وأنكرت — وهى ثيبٌ — : فقولها
 إن ثبتت عُنته . وإلا : فقولهُ .

وإن كانت بكرًا — وثبتت عُنته وبكارتها — : أجّل ، وعليها
 ألّمينُ إن قال : « أزلّتها وعادت » .

وإن شَهِدَ^(٢) بزوالها : لم يؤجّل ، وحلف إن قالت : « زالت .
 بغيره » . وكذا إن لم تثبت عُنته ، وأدّعه .

ومن^(٣) أعترفت بوطئه في قُبُلِ بنكاح ترافعا^(٤) فيه — ولو
 مرةً ، أو في حيضٍ ، أو نفاسٍ ، أو إحرامٍ ، أو رِدَّةٍ ، ونحوه^(٥) —
 بعد ثبوت عُنته^(٦) : فقد زالت . وإلا : فليس بعَيْنٍ .
 ولا تزول عُنته بوطءٍ غير مدّعيةٍ ، أو في دُبُرٍ .

(١) وردت « ها » في زع والفاية ، وسقطت من ش . ودكر بهامش ز حاشية :
 « قوله : فإن مضت ولم يطأها إلخ ؛ فإن قيل : إن الوطر حق الرجل دون المرأة ، قيل :
 بل حق لهما ، بدليل قوله سبحانه وتعالى : (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) . وله عليها
 الاستمتاع كذلك هي لها عليه ذلك . وقال سبحانه : (فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان) .
 ومن الإمساك بالمعروف ، الجماع » اهـ .

(٢) كذا في زع والفاية ، وضبط كذلك في ز . فهو مبنى للمفعول أى شهد
 بيّنة ، كما قال الشارح . وفي ش : « أشهد » ، وهو تحريف . وراجع المختار والمصباح .
 (٣) كذا في ع . وفي ش والفاية ٤٧ : « ومنى » ، وهو أولى .

(٤) في ش : « ترافعا » ، وهو خطأ وتحريف .

(٥) ورد في ش زيادة : « ولو » ، وهى من الشرح .

(٦) كذا في ز ع . وفي ش : « عنته » ، ولعل الهاء من الشرح وإن وردت
 في الفاية .

ومجنونٌ ثبتتْ عُنْتُهُ ، كما قل : في ضرب المدة .
ومن حدث بها جنونٌ فيها حتى أُنْتهتْ ، ولم يَظْأ — : فلوليها
الفسخُ .

ويسقط حقُّ زوجةِ عُنَيْنٍ ومقطوعٍ بعضُ ذِكْرِهِ ، بتغيبِ
الحَشَفَةِ^(١) أو قدرها^(٢) .

٢ — وقسمٌ يختص بالمرأة ، وهو : كونُ فرجها مسدوداً
لا يسلكه ذكرٌ — فإن كان بأصل الخلقة : فرتقاءً ، وإلا : فقرناءً
وعفلاءً — أو به بخرٌ ، أو قروحٌ^(٣) سيالةٌ .

أو : كونها فتقاءً — : بانخراقٍ ما بين سبيلَيْها ، أو ما بين مخرجِ
بولٍ ومنى . — أو مستحاضةٌ .

٣ — وقسمٌ مشتركٌ ، وهو : الجنونُ — ولو^(٤) أحياناً — والجذامُ ،
والبرصُ^(٥) ، وبخرٌ فمٌ ، وأستطلاقُ بولٍ ونجوى^(٦) ، وباسور

(١) ورد في زتحمتها : « فقط » ، وبهامشها : « مع الانتشار . المجاوى » اه :

وذكر نحوه في الناية .

(٢) ذكر بهامش زحاشية : « كما يتعلق به سائر أحكام الوطء : من الفسل والحد
والعدة ، ولحوق النسب ، واستقرار المهر ، والإحصاء ، والإباحة المطلق ثلاثاً . زركشى
محرر » اه .

(٣) في س : « أو قروح سالة » وهو تصحيف وتحريف .

(٤) في س زيادة أدخلت من الشرح ، هي « كان » .

(٥) بهامش زحاشية : « قال في القاموس : والبرص حكة : يماس يظهر في ظاهر
البدن لفساد مزاج » اه .

(٦) بهامش زحاشية : « وهو : الغائط . مبدع » ، وذكر نحوه في الشرح والمصباح
(نجا) . وانظر المختار .

وَنَاصُورٌ، وَقَرَعُ رَأْسٍ : وله رِيحٌ مَنْكَرَةٌ ؛ وَكَوْنُ أَحَدِهِمَا خَنْثَى (١) .

فَيُفْسَخُ بِكُلِّ مَنْ ذَلِكَ : وَلَوْ حَدَثَ بَعْدَ دُخُولٍ ، أَوْ كَانَ بِالْفَاسِخِ عَيْبٌ مِثْلُهُ أَوْ مُغَايِرٌ لَهُ .

لَا بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ : كَعَوْرٍ ، وَعَرَجٍ ، وَقَطْعِ يَدٍ وَرَجُلٍ ، وَعَمَى ، وَخَرَسٍ ، وَطَرَشٍ ، وَكَوْنُ (٢) أَحَدِهِمَا عَقِيمًا أَوْ نِضْوًا ، وَنَحْوَهُ .

فَصْلٌ

وَلَا يَثْبُتُ خِيَارٌ فِي عَيْبٍ زَالٍ بَعْدَ عَقْدٍ ، وَلَا لِعَالَمٍ بِهِ وَقْتُهُ .
وَهُوَ عَلَى التَّرَاخِي : لَا يَسْقُطُ فِي مُعْتَةٍ إِلَّا بِقَوْلٍ ، وَيَسْقُطُ بِهِ وَلَوْ أَبَانَهَا ثُمَّ أَعَادَهَا .
وَيَسْقُطُ فِي غَيْرِ مُعْتَةٍ (٣) ، بِمَا يَدُلُّ عَلَى رِصَا - : مِنْ وَطْءٍ ،

(١) بهامش ح حاشية : « واضح » ، وذكر في الشرح والمأبذة ٤٨ بلفظ : « غير

بالحسن » .

(٢) سقط في ز بالصم ، على أنه مبتدأ حرره محذوف سديره : لا يفسخ به كذلك .

وانما غير بذلك — دون كلمة : « العقم » و « العضاوة » - للإشارة إلى أن ما لا يفسخ به نوعان : حسي ، ومعنوي . ويصح ضبطه بالكسر على الضف ، فتنبه .

(٣) بهامش ز حاشية : « وأما الخيار في العنة فإنه لا يسقط إلا بالقول كما تقدم ، حيث

قال : لا يسقط في عنة إلا بقول » اهـ .

أَوْ تَمَكِّنَ مَعَ عِلْمٍ بِهِ — كَبَقَوْلٍ ، وَلَوْ جَهِلَ الْحَكَمَ ، أَوْ زَادَ ،
أَوْ ظَنَّهُ يَسِيرًا ^(١) .

وَلَا يَصَحُّ فُسْخٌ بِلَا حَاكِمٍ ، فَيَفْسُخُهُ ^(٢) أَوْ يَرُدُّهُ إِلَى ^(٣) مِنْ
لَهُ الْخِيَارُ . وَيَصَحُّ مَعَ غَيْبَةِ زَوْجٍ .

فَإِنْ فُسِخَ ^(٤) قَبْلَ دُخُولٍ : فَلَا مَهْرَ .

وَلَهَا — بَعْدَ دُخُولٍ أَوْ خَلْوَةٍ — الْمُسَمَّى ، كَمَا لَوْ طَرَأَ
الْعَيْبُ . وَيَرْجَعُ بِهِ عَلَى مُغَرٍّ . مِنْ زَوْجَةٍ عَاقِلَةٍ ، وَوَلِيٍِّّ ، وَوَكِيلٍ .

وَيُقْبَلُ قَوْلُ وَلِيٍّ — وَلَوْ مَحْرَمًا — فِي عَدَمِ عِلْمٍ بِهِ ^(٥) .

فَلَوْ وُجِدَ مِنْ زَوْجَةٍ وَوَلِيٍّ : فَالضَّمَانُ عَلَى الْوَلِيِّ .

وَمِثْلُهَا — فِي رَجُوعٍ عَلَى غَارٍ — : لَوْ زَوَّجَ أُمْرَأَةً فَأَدْخَلُوهَا عَلَيْهِ
غَيْرَهَا ^(٦) . وَيَلْحَقُهُ الْوَلَدُ ^(٧) .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ : « فَبَانَ كَثِيرًا » ؛ وَحَى مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) بِهَامِشٍ زِ حَاشِيَةٍ : « وَإِذَا فُسِخَ فَهُوَ فُسُخٌ وَابِسٌ بِطَلَاغٍ . وَإِذَا نَزَعَتْ عَلَى الرَّجْعَةِ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهَا ذَلِكَ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ ، وَتَسْكُونُ عِنْدَهُ عَلَى طَلَاغِهَا » ا هـ .

(٣) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ س ، وَأَدْخَلَ فِي الشَّرْحِ .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « النَّكَاحُ » ، وَاضْطِرَابٌ فِي الطَّبْعِ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . رَفَى ش : « عِلْمُهُ » وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ . وَذَكَرَ فِي الْغَايَةِ زِيَادَةً عَنِ الزَّرْكَشِيِّ ، وَارِدَةً فِي الشَّرْحِ .

(٦) بِهَامِشٍ زِ حَاشِيَةٍ : « أَيْ قُوْطْنُهَا ، فَوُجِبَ عَلَيْهِ مَهْرُ الْمَثَلِ . فَإِنَّهُ يَرْجَعُ عَلَى مَنْ أَدْخَلَ عَلَيْهِ غَيْرَ زَوْجَتِهِ . » وَأَبْ « ا هـ . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الشَّرْحِ .

(٧) وَرَدَ فِي زِ بَعْدَ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَتُجْهَزُ زَوْجَتُهُ بِالْمَهْرِ الْأَوَّلِ » . وَذَكَرَ عَلَى الْإِقْتِنَاعِ ٨٩/٥ زِيَادَةً : « نَصًا . وَنَقَدَ » . أَيْ فِي بَابِ أَرْكَانِ النَّكَاحِ .

وإن طُلِّقَتْ قبل دخول^(٣)، أو مات أحدهما قبل العلم به — :
فلا رجوع .

فصل

وليس لولى صغير أو صغيرة^(٤)، أو مجنون أو مجنونة، أو
أمة — تزويجهم بمعيب يُردُّ به . ولا لولى حرة مكلفة، تزويجها
بلا رضاها .

فلو فعل لم يصحَّ : إن علم^(٥) . وإلا : صح . وله الفسخ :
إذا علم .

وإن أختارت مكلفةً محبوبةً أو عتيقةً : لم تُمنع . ومجنوناً أو
مجنوناً أو أبرصاً : فلوليها العاقد منمها .

وإن علمت العيب بعد عقدٍ ، أو حدث به — : لم تُجبر
على الفسخ .

بابُ نكاحِ الكفارِ

وهو كنكاح المسلمين : فيما^(٦) يجب به ، وتحريم المحرمات .

-
- (١) بهامش ز : « مسألة ما إذا طُلِّق قبل العلم بالعيب » . وفي الغاية ٥٠ زيادة :
« أو بعده » . وقد ذكرت في الإقناع عقب قوله : « به » فليحرر .
(٢) في ش : « صغيرة مجنون ٠٠٠ أو سيد أمة » ، فأدمج المتن بالشرح وبالعكس .
(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح : هي : « العيب » .
(٤) كذا في زع والغاية ٥١ . وفي ش : « فيه » ، وهو خطأ وتجرىف .

وَيُقَرُّونَ عَلَى ^(١) مَحْرَمَةٍ : مَا أُعْتَقِدُوا حِلَّهَا ، وَلَمْ يَرْتَفِعُوا ^(٢) إِلَيْنَا .

فَإِنْ أَتَوْنَا قَبْلَ عَقْدِهِ : عَقَدْنَاهُ عَلَى حُكْمِنَا .

وَإِنْ أَتَوْنَا بَعْدَهُ أَوْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ ، فَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُتَبَاحًا إِذَا — : كَعَقْدٍ فِي عِدَّةٍ فَرَّغَتْ ، أَوْ عَلَى أُخْتٍ ^(٣) زَوْجَةٍ مَاتَتْ ، أَوْ بِلَا شُهُودٍ أَوْ وَلِيٍِّّ أَوْ صِغَةٍ — : أُقِرَّ .

وَإِنْ حَرُمُ أِبْتَدَاءِ نِكَاحِهَا الْآنَ — : كَذَاتِ مَحْرَمٍ ، أَوْ ^(٤) فِي عِدَّةٍ لَمْ تَقْرُعْ ، أَوْ حُبْلَى ^(٥) وَلَوْ مِنْ زَنًا ، أَوْ شَرَطَ ^(٦) الْخِيَارَ فِيهِ مُطَاقًا أَوْ مَدَّةً لَمْ تَمُضْ ، أَوْ أُسْتَدَامَ نِكَاحَ مَطْلَقَتِهِ ثَلَاثًا وَلَوْ مُعْتَقِدًا ، حِلًّا — : فُزِّقَ بَيْنَهُمَا .

وَإِنْ وَطِئَ حَرْبِيٌّ حَرِيَّةً — وَاعْتَقَدَاهُ نِكَاحًا — : أُقِرَّ . وَإِلَّا : فَلَا .

وَمَتَى صَحَّ الْمُسَمَّى : أَخَذَتْهُ . وَإِنْ قَبِضَتْ الْفَاسِدُ كُلَّهُ : أَسْتَفْرَغَتْ .

(١) فِي شِ زِيَادَةِ : « أَنْكِحَتْ » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٢) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الْوَارِدُ فِي الْمُخْتَارِ . وَفِي شِ الْوَعَايَةِ : « يَتَرَفَعُوا » .

(٣) هَذَا الضَّبْطُ هُوَ الْمُتَعَبِ . وَضُمَّهُ فِي زَبْكَسْرَتَيْنِ ، وَلِنَّمَا كَانَ يَصِحُّ أَنْ لَوْ أُدْخِلَ ، ثُمَّ عَلَى مَا بَعْدَهُ . فَهُوَ سَبَقُ قَلَمٍ .

(٤) فِي شِ : « أَوْ مَصَاهِرَةٍ أَوْ مَرْوَجَةٍ فِي عِدَّةٍ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنْ الشَّرْحِ .

(٥) صَبْغٌ فِي غِ حَصًّا بِكَسْرِ الْحَاءِ . وَهُوَ سَبَقُ قَلَمٍ . وَرَاجِعُ الْمُخْتَارِ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ الْوَعَايَةِ ، أَيْ الْعَائِدَةِ . وَفِي الْفَائِدَةِ : « شَرَطًا » أَيْ الْعَاقِدَانِ . وَلَعَلَّهُ مَعَ هَذَا تَحْرِيفٌ . وَلِنَّمَا ضَبَطَاهُ بِفَتْحٍ أَوَّلُهُ : لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِمَا سَبَقَتْ ، وَلِأَنَّ الْمُصَنِّفَ ضَبَطَهُ مَا بَعْدَهُ بِفَتْحٍ آخِرِهِ . وَضَبَّ فِي غِ بَضَمِ الشَّيْنِ ، وَهُوَ مُجَيِّحٌ أَيْضًا .

وإن بقي شيءٌ : وجب قسطه من مهر المثل ؛ ويُعتبر — فيما يدخله كيلٌ ، أو وزنٌ ، أو عددٌ — به .
ولو أسلما فانتقلتُ خمرٌ^(١) خلا ، ثم طلق ولم يدخل — : رجع بنصفه . ولو تلف الخلُّ قبل طلاقه : رجع بنصف مثله .
وإن لم تقبض شيئاً ، أو يُسمَّ مهرٌ — : فلها مهرٌ مثلها .

فصلٌ

وإن أسلم الزوجانِ معاً ، أو زوجٌ كتابيَّةٌ — : فعلى نكاحيهما .
وإن أسلمتُ كتابيَّةٌ تحت كافر ، أو أحدٌ غيرِ كتابيَّين ، قبل دخولٍ — : أنفسخ .
ولها نصفُ المهر : إن أسلم فقط ، أو أسلما وأدعتُ سبقه ، أو قالوا : « سبق أحدُنا ، ولا^(٢) نعلم عيَّنه » .
وإن قال : « أسلمنا معاً فنحن على النكاح » ، فأنكرته — : فقولها .

وإن أسلم أحدهما بعد الدخول : وقِفَ الأمرُ إلى^(٣) أنقضاء العدة^(٤) .

(١) كذا في زع والغاية ٥٢ . وفي ش : « خمر » ، وهو خطأ وتحرير .

(٢) كذا في زع والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ : « ولم » .

(٣) كذا في زع والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « على » . وكل صحيح وإن كان الثاني هو الوارد في المصباح .

(٤) بهامس ز حاشية : « ويخبر الوطء في مدة الوقف . زر كشي ١ هـ .

(م ١٣ ق ٢ — منتهى الإردات)

فإن^(١) أسلم الثاني قبله : فعلى نكاحيهما . وإلا : تبيّنا فسخه منذ أسلم الأول .

فلو وطئ^(٢) ولم يُسَلِّم الثاني فيها : فلها مهرٌ مثلها . وإن أسلم : فلا .

وإن أسلمت قبله : فلها نفقة المدّة^(٣) ولو لم يُسَلِّم . وإن أسلم قبلها : فلا .

وإن اختلفا في السابق ، أو جهل الأمر — فقولها ، ولها النفقة . ويجب الصّدّاقُ بكل حال .

ومن هاجر إلينا بذمة مؤبّدة ، أو مسلماً ، أو مسلمة — والآخِرُ بدار الحرب — : لم ينفسخ .

فصل

وإن أسلم^(٤) وتحتّه أكثر من أربع^(٥) ، فأسلمن أو كنن

(١) كذا في زع والفاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « وإن » .

(٢) بهامش ز حاشية : « يجب تقييد الوطء هنا بإكراهها عليه ، لأنها لو طاعته لم يجب لها مهر . اهـ ز [ركش] » .

(٣) بهامش ز حاشية : « وأما السكنى في هذه العدة ، فقال أبو العباس (يعني : ابن تيمية) : إذا أوجبت النفقة أوجبتاها ، وإذا لم توجب النفقة فينبغي أن يكون حكمها كحكم سكنى المبتوتة . وفيه روايتان . انتهى من الزركشي على المحرر » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « كافر » . وفي الإقناع ٩٥/هـ : « حر » .

(٥) في ش : « أربعة نسوة » ، وفيه تحريف وزيادة من الشرح . وفي الفاية ٣٣ هـ زيادة : « بمقدأولا » .

كتايبات^(١) — : أختار ، ولو مُحَرَّمًا ، أربعًا منهم : — ولو من ميّتات — : إن كان مكلفًا . وإلا . وَقَفَ الأمرُ حتى يُكَلَّفَ .
وَيَعْتَزَلُ المختاراتِ حتى تنقضى عدّةُ المفارقاتِ — وأولها : من حينِ اختيارِه^(٢) . — أو يُمَتَّنَ .

وإن أسلمَ بعضُهم — وليس الباقي كتايباتٍ — ملكَ إمساكًا ، وفسخًا في مسلمةٍ خاصةٍ .

وله تعجيلُ إمساكٍ مطلقًا ، وتأخيرُهُ حتى تنقضى عدّةُ البقية ، أو يُسَلِّمَنَ .

فإن لم يُسَلِّمَنَ ، أو أسلمَنَ — وقد أختارَ أربعًا — فعدّتهن : منذُ أسلم .

فإن لم يَخْتَرْ : أُجِبَ بِجَبَسٍ ثُمَّ تَعَزِيزٍ ؛ وعليه نفقتهن^(٣) إلى أن يَخْتَارَ .

وَيَكْفِي^(٤) : « أَمَسَكَتُ هَؤُلَاءِ » أو « تَرَكْتُ هَؤُلَاءِ »^(٥) أو « أَخْتَرْتُ هَذِهِ »^(٦) ، [لَفْسَخٍ أَوْ]^(٧) لِإِمْسَاكِ وَنَحْوِهِ .

(١) ورد في زتحما : « حرائر » ، وبهامشها : « ظلم يسلمن » .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « اختاره » ، وهو تحريف .

(٣) بهامش ز حاشية : « فإن امتنع من الإثاق ، أنفق عليهن من ماله (في المخطوطة : ماله) زركشي » .

(٤) في ش زيادة : « في اختيار » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية ٤٤ .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وترك » ، وهو تحريف .

(٦) قوله : « وأخترت هذه » أسقط من ش ، وأدرج مكرزا في الشرح .

(٧) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش . وذكر أولها فيها بعد قوله :

« تركت هؤلاء » ، على أنه من المتن . وهو من عبث الناشر على ما يظهر ، أو يكون من الشرح مع سقوط كلام منه . فتأمل .

ويحصل اختيار^(١) بوطء أو طلاق، لا بظهار أو إيلاء .
وإن وطئ الكلّ . تعين الأول .
وإن طلق الكلّ ثلاثاً : أخرج أربع^(٢) بقرعة ، وله نكاح
البواقي .
والمهر لمن أنفسخ نكاحها بالاختيار : إن كان دخل بها .
وإلا : فلا .
ولا يصح تعليق اختيار بشرط ، ولا فسخ نكاح^(٣) مسامة :
لم يتقدمها إسلام أربع .
وإن مات قبل اختيار ، فعلى الجميع أطول الأمرين : من عدة
وفاة ، أو ثلاثة^(٤) قروء . ويرث منه^(٥) أربع بقرعة .
وإن أسلم — وتحتة أختان — : أختار منهما واحدة .
وإن كانتا أمّاً وبنْتًا ، فسد نكاحهما : إن كان دخل^(٦) بالأم ..

(١) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .
(٢) كذا في زع والغاية ه ه ، وهو الظاهر . وفي ش : « أربعاً » ، والظاهر أنه
تحريف ، بدليل أن الشارح لم يقدر الفاعل كمادته في مثل هذا . وزيد في الغاية قبلها كلمة :
« منهن » ، وهي مذكورة في الشرح .
(٣) ضبط في ز بالكسر والضم ، وهو سبق قلم .
(٤) كذا في زع . وفي ش : « ثلاث » ، وهو تحريف . ولفظ الغاية : « أو حياة » .
(٥) أي الميت ، كما قال الشارح . وفي الغاية ه ه : « منهن » ، فإن لم يكن محرّف
فهو بيان مقدم لقوله : « أربع » .
(٦) ورد بهامش ز ، على سبيل التفسير ، كلمة : « وطئ » .

وإلا : فنكاحها وحدها .

* * *

فصل^١

وإن أسلم^(١) وتحتَه إماء ، فأسلمن معه أو في المدَّة مطلقاً —
أختار : إن جاز له نكاحهن وقت اجتماع إسلامه بإسلامهن .
وإلا : فسد^(٢) .

فإن كان موبساً ، فلم يُسلمن حتى أعسر^(٣) ، أو أسلمت
إحداهن بعده ثم عتقت ثم أسلم البواقي — : فله الاختيار .
وإن عتقت ثم أسلمت ثم أسلمن ، أو عتقت ثم أسلمن ثم
أسلمت ، أو عتقت بين إسلامه وإسلامها — تعيينت الأولى : إن
كانت تُعَفُّه .

وإن أسلم وتحتَه حرة وإماء ، فأسلمت الحرة^(٤) في عدتها
قبلهن أو بعدهن — : أنفسخ نكاحهن ، وتعيينت الحرة : إن
كانت تُعَفُّه .

(١) في ش : « أسلم حر وتحتَه زوجات إماء أكثر من أربع ... معه قبل الدخول
بهن أو بعد » ، والزيادات من الشرح وإن ورد أولها في الغاية ٥٦ ، كما ورد مع ثالثها في
الإقناع ٩٩/٥ ، بزيادة : « أو أقل » .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « نكاحهن » . وورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً
عليه : « وإن تنجزت الفرقة اعتبر عدم الطول وخوف العنت وقت إسلامه » .

(٣) ضبط في ش بضم الهمزة ، وهو خطأ . انظر المختار والمصباح .

(٤) في ش : « الحر » ، وهو تحريف ظاهر .

هذا : إن لم يَعْتَقَنْ ثُمَّ يُسَلِّمْنَ فِي الْعِدَّةِ . فَإِنْ وُجِدَ ذَلِكَ فَسَكَحَ حُرَّائِرُ .

وإن أسلم عبدٌ وتحتَه إماءٌ — فأسلمن معه أو في العِدَّةِ ، ثُمَّ عَتَقَ أَوْ لَا — : أُخْتَارَ ثِنْتَيْنِ .

وإن أسلم وعَتَقَ ثُمَّ أسلمن ، أو أسلمن ثم عَتَقَ ثُمَّ أسلم — : أُخْتَارَ أَرْبَعًا بِشَرْطِهِ .

ولو كان تحتَه حُرَّائِرُ ، فأسلمن معه — : لم يكن لهن خيارُ الفسخ .

ولو أسلمت من ^(١) تزوّجتُ باثنتين في عقدٍ لم يكن لهما أن تختارَ أحدهما ، ولو أسلموا معاً .

* * *

فصلٌ

وإن أرتدَّ أحدُ الزوجين ، أو هما معاً ^(٢) ، قَبْلَ الدخولِ — : أنفسخ النكاحُ . ولها نصفُ المهرِ : إن سبقتها ، أو أرتدَّ وحده .
وتتف ^(٣) فُرْقَةُ بعد دخول ، على أنقضاء عِدَّةٍ .

(١) كذا في زرع . وفي ش : « ومن » ، والزائد من الناشر .

(٢) ورد بهامش ز حاشية : « فإن قيل : المانم اختلاف الدين ، وإذا ارتدّا معاً لم يختلف دينهما ، فهما كما لو أسلما معاً . قيل : هذا منتقض بما إذا أسلم زوج الذهبية ، فإن دينهما اختلف والنكاح باى . ولو انتقل المسلم المتزوج يهودية الى دين اليهودية : وقعت الفُرْقَةُ بينهما ، ولم يختلف الدين . ذكره القاضى (يعنى : أبابيل) ملزماً به الخفية والمالكية . وفارق ما اذا أسلما معاً : فإنهما انتقلا الى دين حق يقران عليه ، ولأنهما انتقلا الى حالة سجوف ابتداء النكاح فيها . فازتا . انتهى من الزركشى على الحرر » .

(٣) كذا في زرع والفاية ٥٧٠ . وفي ش : « تتوقف » ، ولعله تحريف . فراجع المصباح .

وتسقط نفقة العدة ، برديتها وحدها .
وإن لم تعد^(١) — فوطئها فيها ، أو طلق — وجب المهر ،
ولم يقع طلاق .
وإن أنتقلا^(٢) أو أحدهما إلى دين لا يُقرُّ عليه ، أو تمجَّسَ
كتابي تحتَه كتابيةً ، أو تمجَّست دونه — : فكِدَّةٌ .

* * *

(١) كذا في ز ، أي الزوجة . وهذا هو الظاهر . وفي شرح والناية : « يد » أي
منها ، أي العدة ، إلى الإسلام . كما قال الشارح .
(٢) في زيادة من الشرح : « الزوجان » ، ووردت في شرح الإقناع ٩٥/٥
بزيادة : « الكافران » . كما وردت بهامش ز بلفظ : « أي الكتابيان » .

كتابُ الصَّدَاقِ

وهو: أَلِوَضُ الْمُسَمَّى فِي عَقْدِ نِكَاحٍ ، وبعده .
وهو مشروعٌ في نِكَاحٍ . وتُسْتَجَبُ^(١) تسميته فيه ، وتخفيفه ،
وأن يكونَ من أربعمئة^(٢) — وهو^(٣) : صَدَاقُ بناتِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللهُ عليه وسلم . — إلى خمسِمائة ، وهي : صَدَاقُ أزواجه . وإن زاد :
فلا بأس .

وكان له — صلى الله عليه وسلم — أن يتزوّجَ بلا مهرٍ .
ولا يَتَقَدَّرُ : فكلُّ ما صحَّ ثَنًا أو أَجْرَةً صحَّ مهرًا — وإن
قلَّ — ولو على منفعةٍ زوجٍ أو حرٍّ غيره معلومةً ، مُدَّةً معلومةً :
كِرْعايةٍ غنمها مُدَّةً معلومةً . أو عملٍ معلومٍ منه أو غيره :
كخِياطةٍ ثوبها ، وردِّ قِنِّها من محلٍّ معيَّن ، وتعليمها معيَّنًا — : من
فقيهٍ ، أو حديثٍ ، أو شعرٍ مباحٍ ، أو أدبٍ^(٤) ، أو صنعةٍ^(٥) ، أو
كتابةٍ . — ولولم يَعْرِفْهُ . ويتعلَّمُه ثم يَعْلَمُها .

(١) كذا في ز ش والغاية ٥٨ . وفي ع : بالياء . وكل صحيح .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « درهم » . وذكر في زين الأسطر مع علامة
لنحشية .

(٣) كذا في ز ش ، أي المذكور من الأربعمئة كما قال الشارح . وفي ع والغاية :
« بنى » ، أي الأربعمئاته .

(٤) بهامش ز : « قال في القاموس : الأدب (محرّكة) : الظرف وحسن التناول » .

(٥) في ش زيادة ، مدرّجة من الشرح ، هي : « نكيّاطة » .

وإن تعلّمته من غيره : لزمته ^(١) أجرته تعليمها ^(٢) .

وعليه — بطلانها قبل تعليم ودخول — : نصف الأجرة ^(٣) .
وبعد دخول : كلها ^(٤) .

وإن علّمها ثم سقط : رجع بالأجرة ، ومع تنصّفه بنصفها .
ولو طلقها فوجدت حافظة لما أصدّقها ، وادّعى تعليمها
وأنكرت ^(٥) — : حلفت .

وإن أصدّقها تعليم شيء من القرآن — ولو معيناً — :
لم يصح .

ومن تزوّج أو خالع نساءً بغير ، أو ^(٥) عوض واحد — :
صح ، وقسم بينهما على قدر مهرٍ مثلين .
ولو قال : « . . . يئنه » ، فعلى عدهن .

* * *

فصل

ويشترط : علمه . فلو أصدّقها داراً أو دابةً أو ثوباً أو عبداً
مطلقاً ، أو ردّ عبدها أين كان ، أو خدّمتهام مدة فيما شاءت ، أو ما

(١) كذا في زع والفاية ٥٩ . وفي : ش « لزمه » ، ولعله تحريف .

(٢) ورد في زيب الأسطر — بخط آخر — : « لامهر المثل » .

(٣) وفي : « بكها » ، والقاء من كلام الشارح .

(٤) كذا في زع والفاية . وفي : « فأنكرته » ، والهاء من الشرح .

(٥) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هي : « على » .

يُشْمِرُ شَجَرَهُ وَنَحْوَهُ ^(١) ، أَوْ مَتَاعَ بَيْتِهِ ^(٢) وَنَحْوَهُ — : لَمْ يَصَحَّ .
وَكُلَّ مَوْضِعٍ لَا تَصِحُّ ^(٣) التَّسْمِيَةُ ، أَوْ خِلَا الْعَقْدِ عَنْ ذِكْرِهِ —
يَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ بِالْعَقْدِ .

وَلَا يَضُرُّ جَهْلَ سَيْرٍ . فَلَوْ أَصْدَقَهَا عَبْدًا مِنْ عِيْدِهِ ، أَوْ دَابَّةً
مِنْ دَوَابِّهِ ، أَوْ قِمِصًا مِنْ قُمِصَانِهِ ، وَنَحْوَهُ — : صَحَّ ، وَلَهَا
أَحَدُهُمْ بُقْرَعَةٌ .

وَقِنْطَارًا مِنْ زَيْتٍ ، أَوْ قَفِيزًا مِنْ حِنْطَةٍ ، وَنَحْوَهُمَا — : صَحَّ
وَلَهَا الْوَسَطُ .

وَلَا ^(٤) غَرَرٌ يُرْجَى زَوَالُهُ . فَيَصِحُّ عَلَى مَعَيْنِ آبَيْ أَوْ مَغْتَصِبٍ
يَحْصِلُهُ ، وَدَيْنٍ سَلَمٍ ، وَمَبِيعٍ اشْتَرَاهُ وَلَمْ يَقْبِضْهُ .
وَعِيْدٌ مَوْصُوفٌ : فَلَوْ جَاءَهَا بِقِيَمَتِهِ ، أَوْ خَالَعَتْهُ بِحُلِيِّ ذَلِكَ فَجَاءَتْهُ
بِهَا — : لَمْ يَلْزَمْ قَبُولُهَا .

وَعَلَى شَرَاثِهِ لَهَا عَبْدٌ زَيْدٌ : فَإِنْ تَعَذَّرَ شَرَاؤُهُ بِقِيَمَتِهِ :
فَلَهَا قِيَمَتُهُ .

وَعَلَى أَلْفٍ : إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ أَوْ إِنْ لَمْ يُخْرِجْهَا مِنْ دَارِهَا

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « أَوْ نَحْوَهُ » ، فَأُدْرَجَ الشَّرْحُ فِي الْمَتْنِ وَبِالْعَكْسِ .

(٢) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ عَلَى حَكَمِهِمَا أَوْ غَيْرُهُمَا » .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ : « فِيهِ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ : « يَضُرُّ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي الْغَايَةِ ٦٠ .

أو بليدها؛ وألفين : إن كانت له زوجة أو أخرجها ؛ ونحوه ^(١) — :
 صح . لا على ألف : إن كان أبوها حياً ، وألفين : إن كان ميتاً .
 وإن أصدقها عتق قن له : صح . لا طلاق زوجة له ، أو جملة ^(٢) ،
 إليها إلى مدة . ولها مهرٌ مثلها .
 ومن قال لسيدته : « أعتقني على أن أتزوجك » — فأعتقته ،
 أو قالت ابتداءً : « أعتقتك على أن تزوجني » — عتق مجاًناً .
 ومن قال : « أعتق عبدك عني على أن أزوجك ابنتي » ،
 لزمته قيمته بعتقه ، كـ « أعتق عبدك على أن أبيعك عبي » .
 وما سُميَ أو فُرض مؤجلاً ، ولم يُذكر مَحَلُّه — : صح ،
 ومَحَلُّه : الفُرقة .

فصل

وإن تزوجها على خمر ، أو خنزير ، أو مالٍ مَغْصُوب — :
 صح ^(٣) ، ووجب مهرُ المثل .

(١) كذا في زع والناية ٦١ ، أي وإن تزوجها على نحو المذكور من الصور . وفي
 ش : « ونحوها » أي هذه الصورة ، كما قال الشارح .

(٢) ضبط في ز هكذا بالتحريك ، على أنه عطف على « أصدق » المقدر . وضبط في
 ع بسكون العين وضم اللام ، على أنه عطف على فاعل « يصح » المقدر . وتقدير الشارح يفيد
 أنه عطف على « طلاق » . فتنبه .

(٣) في ش زيادة : « النكاح نسا » ، وهي من كلام الشارح .

وعلى عبید ، فخرج حرّاً أو مغصوباً — : فلها قيمته يوم عقيد .

ولها في اثنتين — بآن^(١) أحدها حرّاً — : الآخر ، وقيمة الحر .

وتُخَيَّرُ في عين — : بآن^(٢) جزء منها مستحقاً ، أو عين ذرعها فبانت أقل . — بين أخذِهِ وقيمة ما نقص ، وبين^(٣) قيمة الجميع . وما وجدت به عيباً ، أو ناقصاً صفة شرطتها — : فكَمِيع . ولتزوجَ على عصير — بآن خمرأ — : مثلُ العصير .

ويصح على ألف لها وألفٍ لأبيها ، أو الكل^(٤) له — : إن صح تملكه . وإلا : فالكل لها ، كشرط ذلك لغير الأب .

ويرجعُ إن فارق قبل دخول^(٥) : في الأولى بألفٍ ، وفي الثانية بقدر نصفه . ولا شيء على الأب : إن قبضه^(٦) مع النية . وقبل قبضه^(٦) : يأخذ من الباقي ما شاء ، بشرطه .

(١) كذا في زع والغاية ٦٢ . وفي ش : « فبان » ، والفاء من الشرح .

(٢) في ش : « بآن » ، وهو خطأ وتصحيف من الناشر أو غفل عنه .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « أخذ » . ولفظ الغاية : « أوقية » .

(٤) كذا في زع . وفي الغاية : « والكل » ، وهو خطأ وتحريف . وفي ش :

« أو أن الكل » ، والزيادة من الشرح ، ويتعين عليها النصب . وضبط في ز بالضم ، على أنه اسم لعل محذوف ، أو نائب فاعل له . والتقدير : أو على أن يكون أو يجعل الكل للأب .

(٥) كذا في زش والغاية . وفي ع : « الدخول » .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « قبضته » ، وهو تحريف تسبب عنه تحريف آخر

في كلام الشارح . فتنبه .

فصل

ولأب تزويجُ بكرٍ وثيبٍ بدونِ صداقٍ مثلها، وإن كرهت .
ولا يلزم أحداً^(١) تَمَّتْهُ .

وإن فعل ذلك غيره يأذنها : صح . وبدونه : يلزم زوجاً
تَمَّتْهُ . ونصّه : « . . . الأولى » ، كَتَمَتْهُ^(٢) من زوجٍ بدون
ما قدرته .

ولا يصحُّ كونُ المسمى من يعتق على زوجة ، إلا بإذنٍ رشيدةٍ .
وإن زوج^(٣) أبنته الصغيرَ بأكثرَ من مهر المثل : صح^(٤) ، ولا
يضمُّهُ^(٥) مع عُسرةِ ابنٍ^(٦) .

ولو قيل له : « أبنتك فقيرٌ ، من أين يؤخذُ الصداق ؟ » ،
فقال : « عندي » ، ولم يزدْ على ذلك — لزمه .
ولو قضاهُ عن ابنه ، ثم طلقَ ولم يدخلْ — ولو قبلَ بلوغٍ — :
فنصفهُ للابن .

(١) في ع : « قبضة » بالتاء ، وهو نصحيح ظاهر .

(٢) كذا في زع والغاية ٦٣ . وفي ش : « أحد » ، وهو تحريف وإن أمكن .

تصحيفه .

(٣) كذا في زع . وفي ث : « كتتمته من زوج موليته . . . » ، والزيادة الأولى
تحريف على ما في الشرح ، والثانية منه . وراجع الغاية .

(٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « أب »

(٥) ورد بهامش ز : « ولم ذمة الابن . الموضح » ، وذكر في الإقناع ١٠٨/٥ .

(٦) في ش زيادة من الشرح : « أب » . ووردت بهامش ز بلفظ : « أي الأب » .

ولأب قبضُ صدقٍ محجورٍ عليها ، لا رشيدةٍ - ولو بكراً^(١) -
إلا بإذنها .

فصل

وإن تزوجَ عبدٌ بإذنِ سيده: صح . وله نكاحُ أمةٍ ولو أمكنه
حرّةً . ومتى أُذنَ له وأُطلقَ : نكحَ واحدةً فقط .
ويتعلّقُ صدقٌ ونفقةٌ وكسوةٌ ومسكنٌ بذمةِ سيده ؛ وزائدٌ على
مهرٍ مثلٍ لم يؤذَنَ فيه ، أو على ما سمّى له - برقبته .
و... بلا إذنه : لا يصحُّ ؛ ويجب - في رقبته - بوطئه ،
مهرُ المثل .

ومن زوجَ عبده أمةً : لزمه مهرُ المثل^(٢) يُتبعُ به بعد عتق .
وإن زوجَ حرّةً وصح ، ثم باعه لها بثمنٍ في الذمة من جنسِ
المهر - : تقاصاً بشرطه .

وإن باعه لها بمهرٍها : صح قبل دخولٍ وبعده .
ويرجعُ سيدهُ ، في فرقةٍ قبل دخولٍ : بنصفه .

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « بكر » ، وهو تحريف .

(٢) بهامش ز حاشية : « إن لم يكن مسمى » ، وهو مخالف لإطلاق الفاية ٦٤
والإقناع ١٠٩/٥ ، أيضاً .

فصل^١

وَتَمْلِكُ زَوْجَتَهُ — بعقد — جميعَ المسمى .
ولها نماءٌ معيّن : كمبدوداير ، والتصرف^(٢) فيه . وضمانه ونقصه
عليه : إن منعهما قبضه . وإلا : فعلها ، كزكاته .
وغير المعين — : ككفيل من صبرة . — لم يدخل في ضمانها ، ولا
تملك تصرفاً فيه إلا بقبضه ، كبيع .
ومن أقبضه ثم طلق قبل دخول ، ملك نصفه قهراً — :
إن بقي بصفته ، ولو النصف فقط — مُشاعاً ، أو معيّنًا من
متنصف .
ويمنع ذلك بيع — ولو مع خيارها — وهبة أقبضت ، وعتق^٣ ،
ورهن^٤ ، وكتابة^٥ . لا إجارة^٦ ، وتديير^٧ ، وتزويج^٨ .
فإن كان قد زاد زيادةً منفصلة : رجع في نصف الأصل ، والزيادة
لها ولو كانت ولدًا أمة .
وإن كانت متصلة — وهي غير معجور عليها — : خيرت بين
دفع نصفه زائداً ، وبين دفع [نصف]^(٣) قيمته يوم العقد :

(٢) (داني زرع والغاية ٦٥ . وفي ش : « ولها التصرف » ، والمائد من الدرر .

(٣) وردت الزيادة في زس والغاية ٦٦ ، وسقطت من ج .

إن كان متميزاً . وغيره : له قيمة نصفه يوم فرقة ، على أدنى صفة من عقد إلى قبض .

والمحجور عليها لا تعطيه ^(١) إلا نصف القيمة .

وإن نقص بغير جنابة عليه : خير زوج — غير محجور عليه — بين أخذه ناقصاً ، ولا شيء له غيره ، وبين أخذ نصف قيمته : يوم عقد ، إن كان متميزاً . وغيره : يوم الفرقة على أدنى صفة من عقد إلى قبض .

وإن اختاره ناقصاً بجنابة : فله معه نصف أرضها .

وإن زاد من وجه ، ونقص من آخر — فلكل الخيار ، ويشئت بما فيه غرض صحيح ، وإن لم تزد قيمته .

و « حمل » في أمة : نقص ، وفي بهيمة : زيادة ، مالم يفسد اللحم .

و « زرع » و « غرس » : نقص للأرض .

ولا أثر لكسر مصوغ وإعادته كما كان ، ولا لسمن زال ^(٢) ثم عاد ، ولا لارتفاع سوق .

وإن تلف ، أو استحق بدین — رجع في مثلي : بنصف مثله ،

(١) كذا في زع والغاية ، يعى : عن طريق وليها . وفي ش : « يعطيه » ، أى وليها كما قال الفارح .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « فزال » ، والفاء من الناشر .

وفي غيره : بنصف قيمة متميز يوم عقد ، وغيره يوم فرقة على أدنى صفة من عقد إلى قبض .
ولو كان ثوباً فصبغته ، أو أرضاً فبنتها — فبذل الزوج قيمة زائد^(١) ليملكه — : فله ذلك .

وإن نقص في يدها بعد تنصيفه : صمنت نقصه مطلقاً .
وما قبض من مسعى بذمة ، كمعين . إلا أنه^(٢) يُعتبر في تقويمه صفته يوم قبضه .

و « الذي بيده عُقدة النكاح » : الزوج .
فإذا^(٣) طلق قبل دخول ، فأيهما عفا لصاحبه عما وجب له : من مهر — وهو جائز التصرف — : برئ منه صاحبه .
ومتى أسقطته عنه ، ثم طلق أو أرتدت قبل دخول — رجع في الأولى : يبدل نصفه ، وفي الثانية : يبدل جميعه . كعوده إليه يبيع ، أو هبتها العين لأجنبي ثم وهبها له .
ولو وهبته نصفه ، ثم تنصّف^(٤) — : رجع في النصف الباقي .
ولو تبرع أجنبي بأداء مهر : فالراجع للزوج .

(١) كذا في زع . وفي ش : « زائدة » ، والمأية : « ذلك » . ولعل كليهما تعريف .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لا يرجع بنمائه . طلقاً ، و . . . » . وهو مذكور في الإقناع ١١٤/٥ .

(٣) كذا في رع . وفي ش : « فإن » ، ولعله تصحيف .

(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « تنصف غير الموهوب » .

(م ١٤ ق ٢ — منتهى الإرادات)

وَمِثْلُهُ : أَدَاءُ ثَمَنِ يُفْسَخُ لِعَيْبٍ ^(١) .

* * *

فصل ٦

وَيُسْقَطُ ^(٢) كُلُّهُ إِلَى غَيْرِ مُتَمَّةٍ — بِفُرْقَةٍ لِمَانٍ ، وَفُسْخِهِ ^(٣) لِعَيْبِهَا .
أَوْ مِنْ قَبْلِهَا : كإِسْلَامِهَا تَحْتَ كَافِرٍ ، وَرِدَّتِهَا ، وَرَضَائِهَا مِنْ
يُنْفَسَخُ ^(٤) بِهِ نِكَاحُهَا ، وَفُسْخُهَا لِعَيْبِهِ أَوْ إِعْسَارِهِ ^(٥) أَوْ عَدَمِ
وَفَائِهِ بِشَرَطٍ ، وَاخْتِيَارِهَا لِنَفْسِهَا بِجَعْلِهِ لَهَا بِسْؤَالِهَا . — قَبْلَ
دُخُولِ .

وَيَتَنَصَّفُ بِشَرَاءِهَا زَوْجَهَا ، وَفُرْقَةٍ مِنْ قَبْلِهِ : كطَلَاكِهِ ^(٦)
وَحُلْعِهِ وَلَوْ بِسْؤَالِهَا ، وَإِسْلَامِهِ ، مَا عَدَا مُخْتَارَاتٍ مِنْ أَسْلَمَ ، وَرِدَّتِهِ ،
وَشَرَائِهِ إِيَّاهَا وَلَوْ مِنْ مُسْتَحَقٍّ مَهْرَهَا . أَوْ ^(٧) قَبْلَ أَجْنَبِيٍّ — :
كَرَضَاعٍ وَنَحْوِهِ . — قَبْلَ دُخُولِ .

وَيُقَرَّرُ كَامِلًا ١ — : مَوْتٌ وَلَوْ بِقَتْلِ أَحَدِهَا الْآخَرَ أَوْ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٦٧ . وَفِي ش : « بَيْتٌ فَالْرَاجِعُ » ، وَفِيهِ تَصْحِيفٌ مَعَ زِيَادَةٍ مِنْ الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « الصَّدَاقُ » . وَلَمْ تَرِدِ الْوَاوُ فِي الْغَايَةِ ٦٨ .

(٣) فِي ش : « وَفُسْخُهُ لِعَيْبِهَا . . . قَبْلِهَا » ، وَفِيهِ تَصْحِيفٌ مَعَ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ .
وَانْظُرِ الْغَايَةَ .

(٤) كَذَا فِي ز ش . وَفِي ع : « يَفْسَخُ » . وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ . وَتَأْمَلِ كَلَامَ الْغَايَةِ .

(٥) وَرَدَّتِ الْهَاءُ فِي ز ش وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ع .

(٦) فِي ع : « طَلَاكِه » ، وَش : « . . . وَخَلْفَهُ » . وَكِلَاهُمَا تَصْحِيفٌ . وَلَمْ تَرِدِ

الْهَاءُ فِي الْغَايَةِ .

(٧) فِي ش زِيَادَةٌ ، أَدْخَلَتْ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْ » .

نفسه ، أو موته بعد طلاق ، في مرض موت ، قبل دخول : ما لم تتزوج أو ترتد .

٢ — ووطؤها حية في فرج ولو دبراً ، وخلوة بها عن^(١) مميّز وبالغ مطلقاً^(٢) — مع علمه ، ولم تمنعه — : إن كان يظاً مثله ، ويوطأ مثلها — ولا تقبل^(٣) دعواه عدم علمه بها — ولو ناعماً ، أو به عَمَى ، أو بهما أو أحدهما مانع حسيّ — كجب ، ورتقي . — أو شرعيّ : كحيض ، وإحرام ، وصوم واجب .
٣ ، ٤ ، ٥ — : وليس ، ونظر إلى فرجها لشهوة^(٤) ، وتقبيلاً بحضرة الناس .

لا إن تحملت بوائه . ويثبت به نسب وعدّة ومصاهرة — ولو من أجنبيّ — لا رجعة .
ولو اتّفقا على أنه لم يظاً^(٥) في الخلوة : لم يسقط المهر ، ولا العدّة .

(١) كذا في الأصول ، أي صادرة عنه . ولفظ الإقناع ١١٩/٥ : « منه » . وهو أولى . وراجع كلام الغاية ٦٩ بتأمل .
(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولو أغنى وناعماً » ، وذكر نحره في الإقناع . كما ذكر في الغاية بلفظ : « ... أو مجنوناً » . وراجع الشرح .
(٣) كذا في ز والغاية . وفي ع : « يقبل » . وش : « ولم تقبل » ، وهو تصحيف نشأ عن ظن أنه مرتبط بكلام الشارح قبله .
(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بشهوة » .
(٥) كذا في زع . وفي ش : « يظأها » . والزيادة من الشرح وإن وردت في الغاية .

ولا تثبت أحكام الوطء : من إحصانٍ ، وحِلِّها ^(١) لمطلقها ثلاثاً، ونحوهما.

* * *

فصل

وإذا اختلفا ، أو ورثتهما ، أو زوجٌ ووليٌّ صغيرةٍ - في قدرِ صداقٍ ، أو عينه ، أو صفته ، أو جنسه ، أو ما يستقرُّ به - : فقولُ زوجٍ أو وارثه يمينه .

و... في قبضٍ ، أو تسميةٍ مهرٍ مثل - : فقولها أو ورثتها يمين .

وإن تزوجها على صداقَيْن - : سرٌّ ، وعلاية ^(٢) - : أخذ بالزائد مطلقاً .

وتلحقُ به زيادةٌ بعد عقدٍ - : فيما يُقرُّرُه ويُنصفُه ؛ وتَمَلَّكُ به من حينها . فما بعد عتقِ زوجةٍ لها .

ولو قال : « هو ^(٣) عقدٌ أُسرٌ ثم أُظهِرَ » ، وقالت : « عقدانٍ ينهما فرقةٌ » - فقولها .

(١) أسقط قوله : « وحلها » من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في ع : « وعلى نية » ، وهو خطأ . ولا يبعد أن يكون رسماً قديماً .

(٣) كذا في زع والغاية ٧٠ . وفي ش : « وهو » ، والزائد من الناشر .

وإن اتفقا قبل عقدٍ على مهر ، وعقداهُ بأكثرَ تجملاً^(١) —
فالمهرُ : ما عُقد عليه .

ونصَّ^(٢) : « أنها تفي بما وعدت به وشرطته » .

وهديّةُ زوجٍ ليست من المهر . فما قبلَ عقدٍ : إن وعدّوه ولم
يفؤا رجّع بها . وما قبضَ بسببِ نكاح : فكمهر^(٣) . وما كتب
فيه المهرُ : لها ، ولو طُلقت .

وثرث هديّةٌ في كل فرقةٍ اختياريّةٍ مسقطّةٍ للمهر ، كفسخ —
لفقد كفاءة ، ونحوه — قبل الدخول .

وتثبت مع^(٤) مقرّر له أو^(٥) لنصفه .

ومن أخذ^(٦) بسبب عقدٍ -- : كدلالٍ ونحوه ، — فإن فسخ
بيعٍ بإفالة ، ونحوها ... : مما يقفُ على تراضٍ -- : لم يرُدّه ؛
وإلا : ردّه .

(١) وهذا في زرع والمأينة ، أي عقدها على جهة النجول . وفي ش : « جملاً » ،
وهو تصحيح ناشئ عن الجهل بالمعنى المراد . وأم رد اللفظ في الإقناع ١٢٢/٥ .
(٢) في ش : « وأنس أسد ... نفى لزوجها » ، والزيادة من الفرح .
(٣) في ش زيادة : « فيما يقرر | ٥ | وينصفه ويسقطه » ، وفي من الفرح وإن وردت
في النهاية ٧١ .

(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « فسخ » . وذكر في الإقناع ١٢٠/٥ ،
كما ذكر في الفرح بلفظ : « أسر » .

(٥) قوله : « أو لنصفه » أسقط من ش ، وأدبج بالفرح .

(٦) ذكر بهامش ز : « مسألة ما إذا أخذ الدلال شيئاً ثم فسخ البيع » . ود كر
نحوه بهامش ع .

وقياسه : نكاحٌ مُسَخِّفٌ لِقَدِّ (١) كفاءةٍ ، أو عيبٍ — فيردُّه ،
لِلرَدَّةِ وَرِضَاعٍ وَمُخَالَعَةٍ .

فصلٌ في الْمَفْوُضَةِ

- ١ — وَتَفْوِيضُ (٢) مُبْضَغٍ : بَأَن يَزَوِّجَ أَبٌ بِنْتَهُ (٣) الْمُجْبِرَةَ ، أَوْ
غَيْرَهَا بِإِذْنِهَا ، أَوْ غَيْرُ الْأَبِ بِإِذْنِهَا — بِلا مَهْرٍ .
- ٢ — وَتَفْوِيضُ مَهْرٍ : كـ « ... عَلَى مَا شَاءَتْ ، أَوْ شَاءَ ، أَوْ
شَاءَ (٤) أَجْنَبِيٍّ » ، وَنَحْوِهِ . فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ ، وَيَجِبُ بِهِ مَهْرُ الْمَثَلِ .
وَلَهَا مَعَ ذَلِكَ ، وَمَعَ فُسَادِ تَسْمِيَةِ — طَلَبُ فَرْضِهِ .
وَيَصِحُّ إِبْرَؤُهَا مِنْهُ قَبْلَ فَرْضِهِ .
فَإِنْ تَرَاضِيَا — وَلَوْ عَلَى قَلِيلٍ — : صَحِّحٌ . وَإِلَّا : فَرَضُهُ حَاكِمٌ
بِقَدْرِهِ . وَيَلْزَمُهُمَا فَرْضُهُ ، كَحَكْمِهِ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ١٢١ . وَفِي ش : « لَعَقْد » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ
ظَاهِرٌ لَمْ يَنْتَبِهْ لَهُ النَّاسِرُ الَّذِي شَغَلَ عَنِ الْوَاجِبِ بِالتَّهَكُّمِ عَلَى الْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الْفَضْلِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ ، فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ وَبَيَانٌ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَقَامِ وَحَذْفُهُ الْمَصْنُفَ رَغْبَةً
فِي الْإِخْتِصَارِ . فَلَا تَتَوَهَّمُ أَنَّهُ قَدْ حُذِفَ شَيْءٌ قَبْلَهُ . وَفِي ش : « وَنَوْعَانِ تَفْوِيضٍ » ، وَالزِّيَادَةُ
مِنَ الشَّرْحِ . وَفِي الْغَايَةِ ٧٢ : « وَهُوَ ضَرْبَانِ تَفْوِيضٍ » ، وَفِي أَوَّلِهِ تَصْحِيفٌ عَمَّا وَرَدَ فِي
الْإِقْنَاعِ ١٢٢/٥ — ١٢٣ : « وَهُوَ (أَيْ التَّفْوِيضُ الْمَعْلُومُ مِنَ الْمَقَامِ) عَلَى ضَرْبَيْنِ » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي ش وَالْغَايَةِ : « ابْنَتُهُ » .

(٤) فِي ش : « أَوْ فُلَانٌ وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ » ، فَأُدْرَجَ الْمَثَلُ فِي الشَّرْحِ وَبِالْعَكْسِ . وَفِي ع :
« ... أَجْنَبِيٍّ أَوْ نَحْوِهِ » .

فَدَلَّ أَنْ ثَبُوتَ سَبَبِ الْمَطَالَبَةِ — : كَتَقْدِيرِهِ أَجْرَةٌ مِثْلُ^(١)
أَوْ نَفَقَةٍ ، وَنَحْوِهِ . — حَكْمٌ . فَلَا يَنْعِيْرُهُ حَاكِمٌ آخَرُ : مَا لَمْ
يَتَغَيَّرِ السَّبَبُ .

وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ دُخُولِ وَفَرْضِ : وَرِثَهُ صَاحِبُهُ ، وَلَهَا
مَهْرُ نِسَائِهَا .

وَإِنْ طُلِّقَتْ قَبْلَهُمَا : لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا الْمُتَمَتُّةُ . وَهِيَ : مَا تَجِبُ^(٢)
لِحُرَّةٍ أَوْ سَيِّدَةٍ أَمَةٍ عَلَى زَوْجٍ ، بِطُلَاقٍ قَبْلَ^(٣) دُخُولِ ، لِمَنْ
لَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرٌ مُطْلَقًا — : عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ ، وَعَلَى
الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ .

فَأَعْلَاهَا : خَادِمٌ ؛ وَأَدْنَاهَا : كَسَوَةٌ تُجْزِيهَا فِي صَلَاتِهَا .
وَلَا تَسْقُطُ : إِذَا وَهَبَتْهُ مَهْرَ الْمَثَلِ قَبْلَ الْفَرْقَةِ .

وَإِنْ دَخَلَ بِهَا : أَسْتَقَرَّ مَهْرُ الْمَثَلِ^(٤) ، وَلَا مُتَمَتَّةٌ : إِنْ
طُلِّقَتْ بَعْدُ .

وَمَهْرُ الْمَثَلِ مُعْتَبَرٌ بِمَنْ يُسَاوِيهَا مِنْ جَمِيعِ أَقَارِبِهَا — : كَأَمٍّ وَخَالَةٍ

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ وَأَصْلُهُ . ثُمَّ أَصْلَحَ وَمَا بَعْدَهُ فِيهَا هَكَذَا : « الْمَثَلُ أَوْ النَفَقَةُ » .
وَلَفْظُ الْغَايَةِ : « مِثْلُ وَنَفَقَةُ حَكْمٌ » .

(٢) كَذَا فِي زَيْدٍ وَأَصْلُهُ . ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِلَفْظِشِ وَالْغَايَةِ : « يَجِبُ » .

(٣) فِي ع : « وَقَبْلُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَكَلَامُ الْغَايَةِ تَقْصُرُ أَوْ اخْتِصَارٌ ، فَرَاغٌ .

(٤) كَذَا فِي زَيْدٍ . وَفِي ع : « مِثْلُ » .

دعة وغيرهن ، الْقُرْبَى فَاَلْقُرْبَى . — في مالٍ وجمال ، وعقل
وأدب ، وسِنٍّ ، وبَكَارَةٍ أو مُيُوبَةٍ ، وبلد .
فإن لم يكن إلا دونها : زِيدَتْ بِقَدْرِ فَضِيلَتِهَا ؛ أو إِنْ فَوْقَهَا :
نَقِصَتْ^(١) بِقَدْرِ نَقِصَتِهَا .

وَمُتَعَبِّرٌ عَادَةً : في تأجيلٍ وغيره . فإن اُخْتَلَفَتْ أو المهورُ : أُخِذَ
بِوَسْطِ^(٢) حَالٍ .

وإن لم يكن لها أقارب : أُعْتَبِرَ شَبَّهُهَا بِنِسَاءِ بِلَدِهَا . فإن عُذِمَ مِنْ :
فَبِأَقْرَبِ النِّسَاءِ شَبَّهَ بِهَا ، مِنْ أَقْرَبِ بِلَدٍ إِلَيْهَا .

فصل

ولا مهرَ بَفَرْقَةٍ قبل دخول ، في نكاحٍ فاسدٍ ، ولو بطلاقٍ
أو موتٍ . وإن دخل ، أو خلا بها — : أُسْتَقَرَّ الْمُسَمَّى .
ويجب مهرُ المثلِ بوطءٍ — ولو من مجنون — في باطلٍ
إجماعاً ، أو بُشْبَهَةٍ^(٣) ، أو مَكْرَهَةٍ^(٤) على زناً^(٥) — :

(١) ضبط في ع بضم أوله ، على أنه مبنى للمفعول . وهو الملائم لما قبله . ويصح الفتح .
وهذا الفعل يرد لازماً ومتعدياً ، كما في المختار والمصباح .

(٢) كذا في زع والغاية ٧٣ . وأسقطت الباء من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٣) كذا في زش . وسقطت الباء من ع . ولفظ الغاية ٧٤ : « وشبهة » .

(٤) في ش : « الزنا » . وذكر بهامش ز حاشية : « من الشرح الكبير : مسألة

يجب مهر المثل للموطوءة بشبهة والمكرهة على الزنا ، دون أرش البكارة . ولا فرق بين
كون الموطوءة أجنبية ، أو من ذوات محارمه . ولا يجب المهر بالوطء في الدبر ، ولا المطاوعة
على الزنا . وفي المحرور : يجب بوطء المرأة في الدبر » ١ هـ . وراجع الإقناع وشرحه ١٢٧/٥ ،

ولا تتأثر بما علقه ناشره ، فن جهل شيئاً عاداه وسخر منه .

فِي قُبُلٍ ؛ دُونَ أَرُشٍ بِكَارَةٍ . وَتَعَدُّدٌ بِتَعَدُّدِ شَبْهَةٍ وَإِكْرَاهٍ .
وَيَجِبُ بَوَاطِءُ مَيْتَةٍ ، لَا مَطَاوِعَةٍ : غَيْرِ أُمَةٍ أَوْ مَبْعُضَةٍ —
بِقَدْرِ رِقٍّ .

وَعَلَى مَنْ أَذْهَبَ عُذْرَةَ أَجْنَبِيَّةٍ بِلا وَطْءٍ ، أَرُشُ بَكَارَتِهَا .
وَإِنْ فَعَلَهُ زَوْجٌ ، ثُمَّ طَلَّقَ قَبْلَ دُخُولٍ — : لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا
نِصْفُ الْمَسْمُومَةِ .

وَلَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ مَنْ نَكَاحَهَا فِاسِدٌ ، قَبْلَ طَلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ .
فَإِنْ أَبَاهُمَا زَوْجٌ : فَسَخَّهَ حَاكِمٌ .

وَالزَّوْجَةُ قَبْلَ دُخُولٍ ، مَنَعُ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبُضَ مَهْرًا حَالًا —
لَا مُؤَجَّلًا حَلًّا — وَلَهَا زَمَنُهُ : أَلْفُفَقَّةٌ ، وَالسَّفَرُ بِلا إِذْنِهِ .

وَلَوْ قَبِضَتْهُ وَسَلَّمَتْ نَفْسَهَا ، ثُمَّ بَانَ مَعِيًّا — : فَلَهَا
مَنَعُ نَفْسِهَا .

وَلَوْ أَبَى كُلُّ تَسْلِيمٍ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ : أَجْبَرَ زَوْجٌ
تَمَّ زَوْجَتُهُ .

وَإِنْ بَادَرَ أَحَدُهُمَا بِهِ : أَجْبَرَ الْآخَرَ

وَلَوْ أَبَتْ التَّسْلِيمَ بِلا عُذْرِ : فَلَهُ اسْتِرْجَاعُ مَهْرٍ قَبْضٍ .

وَإِنْ دَخَلَ أَوْ خَلَا بِهَا مَطَاوِعَةً : لَمْ تَمْلِكْ مَنَعُ نَفْسِهَا بَعْدُ .

وإن أُعسرَ بهرِّ حالٍّ - ولو بعدَ دخولٍ - فلحرّةٍ مكلفَةٍ أُلْفَسُخُ :
ما لم تكن عالمةً بفسرته .
والخيرةُ لحرّةٍ وسيدةِ أمةٍ . لا وليٌّ صغيرةٍ ومجنونةٍ ؛ ولا يصح
الفسخُ إلا بحكمٍ حاكمٍ .



بابُ الْقِلَيبَةِ^(١)

١ - وهى : اجتماعُ طعامٍ^(٢) عُرْسٍ خاصة .

٢، ٣، ٤ - و « حِذَاقٌ » : طعامٌ عندَ حِذَاقٍ^(٣) صبيٍّ .
و « عَذِيرَةٌ » و « إِعْذَارٌ » : طعامٌ خِثَانٍ . و « خُرْسَةٌ » و « خُرْسٌ » :
لِطعامٍ ولادةٍ .

٥، ٦ - و « وَكِيرَةٌ^(٤) » : لدعوةٍ بِناءٍ . و « نَقِيعَةٌ » :
لقُدومٍ غائبٍ .

٧، ٨ - و « عَقِيقَةٌ » : لذبحٍ مولودٍ . و « مَأْدُبَةٌ » : لِسُكُلٍ دُعْوَةٍ
اسببٍ وغيره .

٩، ١٠ - و « وَضِيعَةٌ » : لَطعامٍ مَأْتَمٍ . و « تَحْفَةٌ^(٥) » :
لَطعامٍ قادمٍ .

١١، ١٢ - و « شُنْدِخِيَّةٌ » : لَطعامٍ إِمْلَاقٍ على زوجةٍ .

(١) فى ش زيادة ، مدرجة من الفرج ، وهى : « وما يتعلق بها » ، أى من آداب
الأكل والشرب ، كما فى الإنباع وشرحه ١٢٩/٥ .

(٢) ضبط فى ز عفوا بكسر زين ، وكان يصح لو أن اللام أدخلت على ما بعده .

(٣) بهامش ز : « قال فى القاموس : يوم حِذَاقٍ المص : يوم يذبح القرآن » .

(٤) كذا فى زع والناية ٧٦ والإنباع ١٣٠ . وصحبت فى ش : بالباء . لراجع
الشرحين ، والمصباح : (وكر) .

(٥) بهامش ز حاشية : « قال ابن نصر الله : التحفة من العادم ، والنقمة له »
أ . هـ . وقد ذكره الشارح — بزيادة فاء فى أوله — على سبيل التفريع وبيات المراد من
عبارة المصنف . فلا تنوهم أن بينهما اختلافًا .

(٦) كذا فى الأصول والغاية والإنباع ، وتشديد الياء فى ز فقط . وهذا هو
الذى ذكر فى اللسان ٥٠٩/٤ . بلفظ : « الشنْدَخِ » بالضم ، وفيه وى القاموس
وشرح الإنباع بلفظ : « الشنْدَخ » بضم الدال أيضًا كما فى اللسان ، أرفجها كما صرح
به شارح الإنباع وصاحب التاج ٢/٢٦٥ . مفسرا فى اللسان : بأنه نسيب من الطعام ،
وفى القاموس — ونسبه شارحه إلى الفراء — : بأنه طعام يتخذ من أبقٍ دارا ، أو قدمته

و «مُسْنَدًاخ»^(١) : لما أكل في خَتَمَةِ القَارِيءِ .
 ولم يَخْصُصْهَا — لِإِخَاءٍ وَتَسَرُّ — بِاسْمِ .
 وتُسَمَّى الدَّعْوَةُ الْعَامَّةُ : «أَجْلَفَلَى»^(١) ، وَالْخَاصَّةُ : «النَّقَرَى»^(٢) .
 وَتُسَنُّ الْوَلِيمَةُ بِعَقْدِ^(٣) .
 وَتَجِبُ إِجَابَةُ مَنْ عَيَّنَهُ دَاعٍ مُسْلِمٌ — : يَحْرُمُ هَجْرُهُ ، وَمُكْسَبُهُ
 طَيِّبٌ — إِلَيْهَا ، أَوَّلَ مَرَّةٍ : بِأَنْ يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ .
 وَتُسَكَّرُهُ إِجَابَةُ مَنْ فِي مَالِهِ^(٤) حَرَامٌ ، كَأَكْلِهِ مِنْهُ ، وَمُعَامَلَتِهِ ،
 وَقَبُولِ هَدِيَّتِهِ وَهَبِيَّتِهِ ، وَنَحْوِهِ .
 فَإِنْ دَعَا^(٥) أَجْلَفَلَى — : كَذَلِكَ «أَيُّهَا النَّاسُ ! تَعَالَوْا إِلَى الطَّعَامِ» ،

== من سفر ، أو وجد ضالته . وذكر في القاموس أيضا بلفظه «الشنداخ» بالكسر والضم ،
 و «الشندخة» و «الشنداخى» بضمهما ، مفسرافيه بما تقدم ذكره عنه . وذكر الأخير في
 اللسان عن الفراء مفسرا : بأنه الطعام يجعله الرجل إذا أبتنى دارا ، أو عمل بيتا . فاعل المراد
 بعمل البيت أو إبقاء الدار : الإملاك والزواج . فيكون المصنف ومن إليه قد فسروا اللفظ
 ببعض المعاني التي يطلق عليها ، وخصوه به .

١ (١) كذا في الأصول والغاية . وفي الإقناع : «شنداخ» ، وقد تقدم بيان معناه . ولم
 يرد الأول في اللسان ٥٠٥/٥ — ٥٠٦ والقاموس وشرحه ، إلا بلفظه : «الشندخ»
 كمعظم ، مفسرا : بالبسر يعمز حتى ينشدخ ، زاد الجوهري : ثم ييبس في الشتاء . فلا يبعد
 أن يكون المصنف قد صحفه عما في الإقناع ، فتأمله من تأمله . ويكون الفقهاء قد فرقوا بين
 «الشندخية» و «الشنداخ» .

(٢) ضبطا في ز يسكون ثانيهما . وذكر الشارح أنهما بالتعريك ، وهو الذي صرح
 به صاحب المصباح ، والمواقي لما في اللسان ٨٨٨/٧ و ١٢١/١٣ ، والناج ٥٨٢/٣ و ٥٨٨/٧ .
 ولبيت طرفة المذكور نهما وفي شرحي المنتهى والإقناع . فيكون سبق قلم من المصنف ، بدليل
 أنه ضبط أولهما فيما سياتى بفتح الفاء .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : «نكاح» .

(٤) في ش زيادة : «شيء» ، وهي من كلام الشارح .

(٥) كذا في ز . وفي ش : «دعاء» ، وهو مصحف عن «دعاه» . والهاء من
 الشرح . وفي غ والغاية ٧٨ : «دعى» على البناء للمفعول .

أو في الثالثة ؛ أو دعاهُ ذمياً - : كُرهتُ إجابته . وتُسَن في ثلثي مرة .

وسائرُ الدعواتِ مباحةٌ ، غيرَ عَقِيقةٍ : فُتْسِنُ ومَأْتَمٌ : فُتْكَرُهُ .
والإجابةُ إليها مستحبةٌ ، غيرَ مَأْتَمٍ : فُتْكَرُهُ
ويُستحبُّ أكله ولو صائماً ، لا صوماً واجباً . وإن أحبَّ :
دعا وانصرف .

فإن دعاهُ أكثرُ من واحدٍ : أجابَ الأسبقَ قولاً ، فالأدينَ ،
فالأقربَ رحماً فجوراً . ثم قُرِعَ ^(١) .

وإن علمَ أن في الدعوة منكرًا - : كزمرٍ ، وخمرٍ - - وأمسكنه
الإنكارُ : حضّرَ وأنكرَ . وإلا : لم يحضّرَ .

ولو حضّرَ ^(٢) فشاهده : أزاله ^(٢) وجلس . فإن ^(٣) لم يقدر :
أنصرف .

وإن علمَ به - ولم يره ، ولم يسمعه - : أيسحَ الجلوسُ . .

(١) كذا في زرع ، على البناء للمفعول . وفي ش والغاية : « أقرع » ، وهو الصواب .
لأن « قرع » بالتحريك - الذي هو أصل الأول - معناه : غلب في الفرعة وأصابته دون
صاحبه . وليس مراداً هنا . ولفظ الإقناع ١٢٣ : « يقرع » ، وهو صحيح إن كان مضموم
الأول . فراجع المصباح ، واللسان ١٠ / ١٣٨ ، والتاج ٥ / ٤٦١ . فيكون لفظ زرع
واردًا على التسامح والبدل .

(٢) في ش : « حصر ... زاله » ، وهو تصحيف وتحريل .

(٣) كذا في ز ش ، وهو الظاهر . وفي الغاية ٧٩ : « وإن » .

وإن شاهد سُتوراً معلقةً فيها صُورٌ^(١) حيوان: كُره . لا إن كانت مبسوطةً ، أو على وسادةٍ .

وكُره سترٌ حيطان بستورٍ لا صُورَ فيها ، أو فيها صورٌ غير حيوان ، بلا ضرورةٍ — : من جرٍّ ، أو بردٍ — : إن لم تكن [حريراً]^(٢)

ويحرم^(٣) به ، وجلسٌ معه ، وأكلٌ بلا إذنٍ صريحٍ ، أو قرينةٍ — ولو من بيت قريبه أو صديقه ، ولم يحرزْه عنه .
والدعاء إلى الوليمةِ ، أو تقديم^(٤) الطعام — إذنٌ فيه ، لا في الدخول .

ولا يملكه من قُدِّم إليه ، بل يهلك^(٥) على ملك صاحبه .
وتسنُّ التسميةُ جهرًا على أكلٍ وشربٍ ، والحمدُ : إذا فرغ ،
وأكله مما يليه يمينه بثلاث^(٦) أصابع ، وتحليل ما علق^(٧) بأسنانه ،
ومسحُ الصَّحْفَةِ ، وأكل ما تناثر ، وغضُّ طرفه^(٨) عن جلوسه^(٩) ،

(١) كذا في زع والغاية ٨٠ . وفي ش : « صورة » .

(٢) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش . وانظر الإقناع ١٣٥ .

(٣) في ش : « أو يحرم » ، وهو تحريم ناشر .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « وتقديم » ، وهو انفظ الدية .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يملك » ، وهو تصحيب جاهل .

(٦) في ش : « وثلاث » ، والولو من الشرح . وانظر الغاية ٨٢ .

(٧) ضبط في ز بفتح العين فقط . وفي ع بفتح اللام المشددة أيضاً ، وهما واحد على ما

المصباح والختار .

(٨) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بصره » . والمعنى واحد .

(٩) وردت الهاء في ز ش والغاية ، وسقطت من ع .

وإِثَارَ^(١) عَلَى نَفْسِهِ ، وَشَرْبُهُ ثَلَاثًا ، وَغَسَلُ يَدَيْهِ قَبْلَ طَعَامٍ مُتَقَدِّمًا
بِهِ رَبُّهُ^(٢) ، وَبَعْدَهُ : مُتَأَخِّرًا^(٣) بِهِ رَبُّهُ^(٢) .

وَكُرْهُ تَنْقِصُهُ فِي الْإِنَاءِ ، وَرَدُّ شَيْءٍ مِنْ فِيهِ إِلَيْهِ ، وَنَفِخُ الطَّعَامِ ،
وَأَكَلُهُ حَارًّا أَوْ مِنْ أَعْلَى الصِّحْفَةِ أَوْ وَسْطِهَا ، وَفَعْلٌ مَا يَسْتَقْدِرُهُ^(٤)
مِنْ تَحْيِيرِهِ ، وَمَدْحُ طَعَامِهِ ، وَتَقْوِيمُهُ ، وَعَيْبُ الطَّعَامِ ، وَقِرَائَتُهُ فِي تَمَرٍ
مُطْلَقًا ، وَأَنْ يَفْجَأَ قَوْمًا عِنْدَ^(٥) وَضَعِ طَعَامِهِمْ تَعَمُّدًا ، وَأَكَلَ^(٦)
بِشِمَالِهِ بِلَا ضَرُورَةٍ ، وَأَكَلُهُ كَثِيرًا : بِحَيْثُ يُؤْذِيهِ ، أَوْ قَلِيلًا : بِحَيْثُ
يَضُرُّهُ . وَشَرْبُهُ مِنْ فَمِ سِقَاءٍ ، وَفِي أَثْنَاءِ طَعَامٍ — بِإِعَادَةٍ . وَتَعْلِيَةُ
قَصْعَةٍ وَنَحْوِهَا بِخُبْزٍ . وَنِثَارٌ ، وَالتَّقَاطُ .

وَمِنْ حَصَلَ فِي حَيْجَرِهِ مِنْهُ ، أَوْ أَخَذَهُ — : فَلَهُ مُطْلَقًا .

وَأُبَاحُ الْمُنَاهِدَةِ ، وَهِيَ : أَنْ يُخْرِجَ كُلُّ وَاحِدٍ — : مِنْ

(١) فِي ش : « وَإِثَارُهُ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ . وَفِي ع : « إِثَار » ، وَهُوَ تَحْيِيرٌ .

(٢) هَذَا فاعِلٌ لاسمِ الفاعِلِ ، لَا مَفْعُولٌ . وَضَبُّهُ فِي زِخْلًا بِالْفَتْحِ . فَتَأْمَلُ .

(٣) كَذَا فِي ز ش وَالنَّيْةِ ٨١ . وَسَقَطَتِ الْأَلْفُ مِنْ ع .

(٤) وَرَدَّتِ الْهَاءُ فِي ز ش وَالنَّيْةِ ٨٥ ، وَلَمْ يَرَدْ فِي ع .

(٥) كَذَا فِي ز ش وَالنَّيْةِ وَأَصْلُ ع . ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهِ فِيهَا وَكُتِبَ بَعْدَهُ : « حِينَ » ، وَهُوَ لَفْظٌ لِسُخْةٍ أُخْرَى كَمَا قَالَ الشَّارِحُ .

(٦) كَذَا فِي ز ش وَالنَّيْةِ . وَفِي ع : « أَوْ أَكَلَ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ النَّاسِخِ .

رققة . — شيئاً من النفقة ، ويدفعونه^(١) إلى من يُنفق عليهم منه ،
وياً كلون^(٢) جميعاً .

فلو أكل بعضهم أكثر ، أو تصدَّق منه — فلا بأس .
وُيُسَنُّ إعلانُ نكاح ، وضرب^(٣) بدفٍّ فيه ، وفي خِتانٍ ، وقَدِيمِ
غائب ، ونحوها .

* * *

(١) كذا في الأصول والغاية ٨٦ ، وهو من بقية التعريف . فيصح على أنه عطف
على « أن » ، لا على مدخولها .

(٢) في ش زيادة : « عليه » ، وهي من الشرح وإن وردت في الإقناع ١٤٤ . وقدم
لفظ : « فيه » ، في العامة ٨٧ .

بابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ

وهي : ما يكون بين الزوجين : من الألفة والاضمام .
يلزم كلا معاشرته الآخر بالمعروف ، وأن لا يعطله بحقه
ولا يتكره لبذله .

ويجب بعقد تسليمها بيت زوج : إن طلبها وهي حرة ، ولم
تشرط دارها ، وأمكن أستمتاع بها — ونصه : « ... بنت تسع »
— ولو نضوة الخالقة . ويستمتع بمن يخشى عليها ، كحائض .
ويقبل قول ثقة في ضيق فرجها ، وعباله^(١) ذكره ، ونحوها
وتنظرهما — لحاجة — وقت اجتماعهما .
ويلزمه تسليمها^(٢) : إن بذلته .

ولا يلزم ابتداء تسليم محرمة ومريضة^(٣) وصغيرة وحائض ،
ولو قال : « لا أطأ » .

ومتى امتنعت قبل مرض ، ثم حدث — : فلا نفقة^(٤) .
ولو أنكر أن وطأه^(٥) يؤذيها : فعليها البينة .

(١) بهامش زجاشية : « أي كراته : بحيث لا تحتلمها الزوج . ١٨١ المحل » .
(٢) كذا في زش والغاية ٨٩ . وفي ع والإقناع ١٤٦ : « تسليمها » ، وهو تحريم .
(٣) كذا في ز والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « أو مريضة » ، وأعله
تحريم .
(٤) في ش زيادة ، وردت في ع فوق الطر ، م : « لها » . ومي من الشرح .
وراجع الغاية ٨٨ بتأمل
(٥) كذا في ش . وفي زع والغاية : « وطئه » . والرسم الأول أولى .
(م ٥٥ ق ٢ — منتهى الإرادات)

ومن أَسْتَمَهَلَ منهما : لزم إِمْنَاهُ ما جرت عادةُ بِإِصْلَاحِ أمرِهِ
فيه ، لا لِعَمَلِ جِهَاز .

ولا يَجِبُ تَسْلِيمُ أُمَّةٍ — مع إِطْلَاقٍ^(١) — إِلَّا لَيْلًا .
فلو شَرَطَ نَهَارًا ، أَوْ بَذَلَهُ سَيِّدٌ — وقد شَرَطَ كَوْنَهَا فِيهِ عِنْدَهُ ،
أَوَّلًا — : وَجِبَ تَسْلِيمُهَا^(٢) .

وله أَلَا سَتَمَتَاعٌ — ولو من جِهَةِ الْعَجِيزَةِ — فِي قَبْلِ : مَا لَمْ يَضُرَّ
أَوْ يَشْغَلَ^(٣) عَنْ فَرَضٍ . وَالسَّفَرُ بِلَا إِذْنِهَا ، وَبِهَا^(٤) ، إِلَّا أَنْ تَشْرُطَ
بِلَدِّهَا ، أَوْ تَكُونَ^(٥) أُمَّةٌ : فَلَيْسَ لَهُ — وَلَا لِسَيِّدٍ — سَفَرُهَا ، بِلَا
إِذْنِ الْآخِرِ^(٦) .

ولا يَلْزَمُ — وَلَوْ بَوَّأَهَا سَيِّدُهَا مَسْكَنًا — أَنْ يَأْتِيَهَا الزَّوْجُ فِيهِ .
وله أَلَسَفَرٌ بَعْدَهُ الْمَزْوَاجُ ، وَاسْتِخْدَامُهُ نَهَارًا .
ولو قَالَ سَيِّدٌ : « بَعَثْتُكُمَا » ، فَقَالَ : « بِلِ زَوْجَتَيْنِهَا » — وَجِبَ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ٨٩ . وَفِي ش : « الإِطْلَاق » .
(٢) كَذَا فِي زِش وَالْفَايَةِ . وَفِي ع وَالْإِقْنَاعِ ١٤٧ : « تَسْلِيمُهَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ
كَسَابِقُهُ . فَرَاغَ بِتَأْمَلِ كَلَامِ الشَّارِحِ .
(٣) فِي ش : « يَشْغَلُهَا » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَ فِي الْإِقْنَاعِ ١٤٨ .
(٤) بِهَامِشِ ز : « مَسْئَلَةُ لَزْوِجِ السَّفَرِ بِزَوْجَتِهِ حَيْثُ شَاءَ » .
(٥) أَسْقَطَ « تَكُونُ » ثَمَّنِ ش ، وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ
(٦) وَرَدَ فِي عِش وَالْفَايَةِ عَقِبَهُ مَا ذَكَرْنَاهُ بَعْدَهُ . وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِقْنَاعِ ١٤٧ .
وَقَدْ وَرَدَ فِي زِ عَلَيْهِ عَلَامَةُ النِّقْصِ ، مَذْكُورًا بَعْدَهُ : وَكَذَا لَوْ بَوَّأَهَا « الْخ » ، مُضْرُوبًا
عَلَى « كَذَا » . ثُمَّ ذَكَرَ بِالْهَامِشِ — بِدُونِ عَلَامَةِ التَّصْحِيحِ — : « وَلَا يَلْزَمُ الزَّوْجُ
الْإِثْنَانِ » . وَالطَّاهِرُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ كَانَ قَدْ أَرَادَ أَنْ يَعْبُرَ بِذَلِكَ ، ثُمَّ بَدَّلَهُ التَّغْيِيرَ ، وَسَهَا عَنْ
الضَّرْبِ عَلَى الزَّائِدِ .

نَسْلِيْمُهَا ، وَتَحِلُّ لَهُ . وَيَلْزِمُهُ الْأَقْلُ مِنْ ثَمَنِهَا أَوْ مَهْرِهَا . وَيَحْلِفُ
لِثَمَنِ^(١) زَائِدٍ .

وَمَا أَوْلَدَهَا فَخَرٌّ : لَا وِلَاءَ عَلَيْهِ . وَنَفَقَتُهُ عَلَى أَبِيهِ ، وَنَفَقَتُهَا عَلَى
الزَّوْجِ^(٢) . وَلَا يَرُدُّهَا بِعَيْبٍ ، وَلَا غَيْرِهِ .

وَلَوْ مَاتَتْ قَبْلَ وَاطِيٍّ — وَقَدْ كَسَبَتْ — : فَلَسِيدٍ مِنْهُ قَدْرُ ثَمَنِهَا ،
وَبَقِيَّتُهُ مَوْقُوفٌ حَتَّى يَصْطَلِحَا .

و . . . بَمَدَّة — وَقَدْ أَوْلَدَهَا — فَخَرٌّ ، وَيَرِثُهَا وَلَدُهَا : إِنْ كَانَ
حَيًّا ، وَإِلَّا : وَقِفٌ .

وَلَوْ رَجَعَ سَيِّدٌ ، فَصَدَّقَهُ الزَّوْجُ — لَمْ يُقْبَلْ : فِي إِسْقَاطِ
حُرِّيَةِ وَلَدٍ ، وَاسْتِرْجَاعِهَا^(٣) إِنْ صَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ . وَيُقْبَلُ فِي غَيْرِهَا .
وَلَوْ رَجَعَ الزَّوْجُ : ثَبَتَتْ الْحُرِّيَةُ ، وَلَزِمَهُ الثَّمَنُ .

* * *

فصل

وَيَحْرُمُ وَطْئُ فِي حَيْضٍ أَوْ دُبُرٍ^(٤) . وَكَذَا عَزْلٌ بِلَا إِذْنٍ حَرَّةٍ

(١) وردت كلمة : « ثمن » في زوال الغاية ٩٠ ، دون ع ش . ودكرت في الشرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « زوجها » . وانظر الغاية .

(٣) في ش : « ولا استرجاعها » ، والزيادة من الشرح . وقدر المارح قبله كلمة :
« في » ، ووردت عبارة الإقناع الواردة بأواخر كتاب الإقرار : ٦ / ٣٨٦ . فيكون
عطفاً على « إسقاط » ، وهو الظاهر الذي يؤيده آخر الكلام . وورد في ز مضموم العين ،
ويصح على أنه مستأخر خبره محذوف ، تقديره : مثل الإسقاط .

(٤) بهامس ز : « قال في القروع : فإن تطاوعا عليه فرق بينهما ، وبغز عالم تحريره » .
وورد نحوه في الشرح والإقناع وشرحه ١٤٨ / ٥ . وانظر الغاية ٩١ .

أو سيد أمة ، إلا بدار حرب : فُئِسْنُ مطلقاً^(١) .
ولها تقيُّله ، ولمسه لشهوة — ولو ناعماً — لا أَسْتَدْخَالُ ذَكَرِهِ
بلا إِذْنِهِ .

وله إلزامها بغسل نجاسة ، وغُسلٍ من حيض ونفاس وجنابة — :
مكَلَّفَةٌ ؛ وأخذ ما يُعَافُ : من شَعَرٍ وظُفَرٍ . لا بعجنٍ أو خبزٍ
أو طَبِخٍ ، أو نَحْوِهَا^(٢) .

وله منع ذِمَّةٍ دخُولَ يَبْعَةٍ وكنيسة ، وشرب ما يُسَكَّرُهَا ،
لا دونه . ولا تُكْرَهُ على إفسادِ صومها أو صلاتها أو سَبْتِهَا .
ويلزمه وطءٌ ، في كل ثَلَاثِ سَنَةٍ ، مرةً : إن قَدَرَ . ومبيتٌ —
بطلبٍ — عند حَرِّ لَيْلَةٍ من أربعٍ ، وأمةٍ ... من سبعٍ . وله أن ينفردَ
في البقية .

وإن سافر فوقَ نصفِ سَنَةٍ — في غير حجٍّ أو غزوٍ واجِبَيْنِ ،
أو طلبِ رِزْقٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ — فطلبتُ قدومه : لزمه .
فإن أتى شيئاً من ذلك — بلا عذرٍ — : فُرِّقَ بينهما بطلبها ،
ولو قبلَ الدخُولِ .

وسُنَّ عند وطءٍ قولُ : « بِسْمِ اللَّهِ^(٣) ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ ،
وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا ! » .

(١) كتب في ز تحته بخط صغير : « أي ولو بلا إذن » . وراجع الغاية والإفناء ١٤٩ .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « ونحوها » ، وهو تحريف . ولفظ الغاية : « ونحوه » .

(٣) بهامش ز حاشية : « قوله : وسن عندوطه قول بسم الله إلخ ، قال ابن نصر الله :

هل التسمية مختصة بالرجل أم لا ؟ والأظهر : عدم الاختصاص ، بل تقوله المرأة أيضاً » .
وذكر آخره في الإفناء ١٥٢ والغاية ٩٢ .

وكره : متجرددین ، وإكثارُ كلامِ حالته ، ونزعه قبل فراغها ،
ووطؤه بحيث يراه^(١) أو يسمعه غيرُ طفل لا يعقل ، ولورضيًا . وأن
يُحدّثا بما جرى بينهما .

وله أُلْجِعُ بين وطيئ نسائه ، أو مع إماءته ، بفُسلٍ - لا في مسكنٍ
إلا برضا الزوجات - ومنعُ كلِّ منهن من خروج^(٢) . ويحرّم
بلا إذنه^(٣) أو ضرورةٍ ؛ فلا نفقة .

وسُنُّ إذنه : إذا مرضَ محرّمٌ لها ، أو مات .

وله — إن خافه : لجسٍ ، أو نحوه . — إسكانها حيث
لا يُمكنها . فإن لم تُحفظ : حبستُ معه^(٤) ؛ فإن خيفَ محذورٌ : ففي
رِباطٍ ونحوه .

وليس له منعها من كلام أبويها ، ولا منعها من زيارتها^(٥) . ولا
يلزمها طاعتها : في فراقٍ وزيارةٍ ، ونحوهما .

(١) سقطت الهاء . ولفظُ الغاية ٩٣ : « ووطؤها ... » . وهو من إضافة المصدر
المفعول ، فاللؤدى واحد .

(٢) كذا في زع والغاية ٩٤ . وفي ش : « الخروج » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « إذن » .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « حيث » لامحذور . وذكر في الغاية .

(٥) بهامش ز : « وله منعها من زيارة أبويها . ١٠ فروع » . وراجع كلام الغاية

حوال الإقناع ١٥٥ .

ولا تصح إجارتها الرضاع وخدمة — بعد نكاح — بلا إذنه^(١).
وتصح قبله، وتلزم . وله ألوطء مطلقاً .

* * *

فصل^(٢)

وعلى غير طفل ، أن يسوى بين زوجاته^(٣) : في قسم^(٤) .
وعِماده : اللَّيْلُ ؛ والنَّهَارُ يَتَّبِعُهُ . وعكسه من معيشته بليل :
كحارس .

ويكون ليلةً وليلةً ، إلا أن يرضين بأكثر .
ولزوجة أمة — مع حرة ، ولو كتابيةً — ليلةً من ثلاث :
ولبعضة بالحساب .

وإن عتقت أمةً في نوبتها ، أو نوبة حرة سابقة — : فلها قسم
حرة . وفي^(٥) نوبة حرة مسبوقة : يستأنف القسم متساوياً .
ويطوف بمجنون مأمون — وليه . ويحرم تخصيصه بإفاقة . فلو
أفاق في نوبة واحدة : قضى يوم جنونه للأخرى .

وله أن يأتين ، وأن يدعوهن إلى محله ، وأن يأتي بعضاً

(١) كذا في زع والغاية . وى ش : « لأذن زوجها » ، والطاهر أنها معروفة عن :
« لإذنه أى زوجها » ، والزائد من شرح .

(٢) فى ش زيادة من الشرح : « فى القسم » ، وذكر فى الإقناع ١٥٦ مع أخرى .

(٣) ورد بهامش ز حاشية : « إلا الرجعية » .

(٤) بهامش ز حاشية : « ولا تجب تسوية فى وطء ودواعيه ونفقة وكسوة إداقاه .

بالواجب ، بل يسن . قاله الموضح » .

(٥) أسقطت الواو من ش ، وأدرجت فى الشرح . وانظر غاية ٩٥ .

ويسعوا بعضا . ولا يلزم من دُعيت إتيان : ما لم يكن
سكن مثلها .

ويقسم الحائض ونفساء ، ومريضة ومعيبة ورتقاء^(١) ، وكتائية
ومحرمة وزمنة ، ومميّزة ومجنونة مأمونة ، ومن آلى أو ظاهر
منها^(٢) ، أو وطئت بشبهة ، أو سافر بها بقرعة : إذا قدم .
وإليس له بُدأة^(٣) ولا سفر بإحداهن ، بلا قرعة ، إلا برضاهن .
ورضاهن . ويقضى — مع قرعة ، أو رضاهن — ما تعقبه سفر أو تخلله :
من إقامة . وبدونهما جميع غيبته .

ومتى بدأ بواحدة — بقرعة ، أولا — : لزمه مبيت آتية
عند ثانية .

ويحرّم أن يدخل إلى غير ذات ليلة فيها إلا لضرورة ، وفي نهارها
إلا لحاجة : كعبادة .

فإن لم يلبث : لم يقض . وإن لبث أو جامع : لزمه قضاء لبث
وجامع — لا قبلة ونحوها — من حق الأخرى .

وله قضاء أول ليل عن آخره ، وليل صيف عن شتاء :
وعكسهما .

(١) من هنا إلى قوله : « آلى » ، أسقط من ش مدرحا في الشرح . ورسم الأخير في زع
هكذا : « آلا » ، وهو رسم قديم . وراجع المختار والمصباح .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « أو طلقها رجعيا » . وذكر بهامشها
حاشية : « وأما الرجعية فلا قسم لها . صرح به في الفنى » ا هـ . وذكر في الإقناع ١٥٨
نحوه .

(٣) ضبط هكذا في ز ، وهو صحيح على لغة حكاها في المصباح . والمشهور الفتح .

ومن أتقل إلى بلد : لم يجز أن يصحب إحداهن ، والبواقي غيرُه^(١) — إلا بقرعة .

ومن امتنعت من سفر أو مبيت معه ، أو سافرت لحاجتها — ولو بإذنه — سقط حقها من قسم ونفقة . لالحاجته ، ببعثه . ولها هبة نوبتها — بلامال — لزواج يجعله من شاء ، ولضررة بإذنه ولو أبت موهوب لها . وليس له نقله : ليلي ليلتها . ومتى رجعت — ولو في بعض ليلة — : قسم^(٢) ، ولا يقضى بعضاً ثم يعلم به إلى فراغها .

ولها بذل قسم ونفقة وغيرهما : ليمسكها . ويعود برجوعها . ويسن تسوية في وطء : بين زوجاته : وفي قسم : بين إماءه وعليه أن لا يعضلن : إن لم يرد استمتاعاً بهن .

* * *

فصل

ومن تزوج بكرة^(٣) : أقام عندها سبعمائة ولو أمة ، ثم داراً وثيباً ثلاثاً . وإن شاءت — لا هو — سبعمائة ، وقضى الكل . وإن زفت إليه امرأتان : كره ، وبدأ بالداخلية أولاً . ويقرع^(٤)

(١) أي ممن هو معترم لها ، كما صرح به في الإقناع ١٦١ .

(٢) كذا في زوال الغاية ٩٧ . وفي ع ش زيادة : « لها » ، وهي من الشرح .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « ومعه غيرها » .

(٤) في ش زيادة : « بينهما » ، وهي من الشرح وإن ورد فيه بعده « كلمة : أي » .

للتساوى . وإن سافر من قرع^(١) : دخل حق^(٢) عقد في قسم سفر :
فيقضيه للأخرى بعد قدومه .

وإن طلق واحدة وقت قسمها : أتم . ويقضيه متى نكحها .
ومن قسم لثنتين من ثلاث ، ثم تجدد حق رابعة برجوعها في
هبة أو عن نشوز ، أو بنكاح^(٣) : وفاها حق عقده ، ثم رُبْع^(٤) الزمن
المستقبل للارابعة ، وبقية للثالثة ، فإن أكمل الحق : أبدأ التسوية .
ولو بات ليلة عند إحدى امرأتيه ، ثم نكح — وفاها
حق عقده ، ثم ليلة للمظلومة^(٥) ، ثم نصف ليلة للثالثة .
ثم يبتدىء .

وله — نهار قسم — أن يخرج لماشه وقضاء حقوق الناس .



فصل في النشوز^(٦)

وهو^(٧) : معصيتها إياه فيما يجب عليها .

(١) كذا في الأصول . ولفظ الغاية ٩٨ : « أقرع » . وهو الصواب أو الأولى على ما قدمنا لك ذكره .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدمج بالشرح .

(٣) في ش : « نكاح » ، وأدخلت الباء في الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية ، أى ثم يحمل ، أو يقسم كما قدر الشارح . وفي ش : « فربع » ،
فإن كانت الغاية من الشارح لامن الناسج — تعين الرقع على الاستئناف .

(٥) وردت اللام في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٦) بهامش ز حاشية : « [هو] لغة : مأخوذ من نشرت الأرض : إذا علت » .

(٧) كذا في ز ش والغاية ٩٩ والإقناع ١٦٤ . وفي ع : « هى » ، وهو — مع
تحتته بالنظر إلى تأنيث الخبر — مصحف .

وإذا ظهر منها أمارته - : بأن منعه الاستمتاع ، أو أجابته
متبرئة - : وعظما . فإن أصرّت : هجرها في مضجع ما شاء ،
وفي كلام^(١) ثلاثة أيام ، لا فوقها . فإن أصرّت : ضربها - غير شديد -
عشرة أسواط ، لا فوقها .

ويُمنع منه^(٢) من علم^(٣) بمنعها حقها ، حتى يُوفيه .
وله تأديبها على ترك الفرائض ، لا تعزيرها في حادث متعلق
بحق الله تعالى .

فإن ادّعى كلُّ ظلم صاحبه : أسكنهما حاكم قرب ثمة يُشرف
عليهما ، ويكشف حالهما - : كمدالة وإفلاس - من خبرة باطنة ،
ويُلزمهما الحق .

فإن تعذر ، وتشاقا - بعث حكّمين : ذكرين حرّين مكلفين ،
مسلمين عدلين ؛ يعرفان الجمع والتفريق - والأولى : من أهلها - .
يوكلاهما ، لا جبراً ، في فعل الأصلح : من جمع أو تفريق ،
بعوض أو دونه . ولا يصح^(٤) إراء غير وكيلها في خلع فقط .

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « الكلام » . وورد بهامش ز حاشية :
« عبارة التوضيح : وفي كلام دون ثلاثة أيام » ا هـ .

(٢) كذا في ز ، أى من الضرب خاصة ، أو من المذكور عامة . ولفظ ع ش والفاية
والإقناع ١٦٥ : « منها » أى هذه الأشياء ، كما ذكر الشارح . وهو أولى .

(٣) ضبط هكذا في ع ، وهو الظاهر . وضبط في ز بفتح العين ، على أن الفاعل
محذوف تقديره : الحاكم أو الولي . ومؤداهما واحد ، فتنبه .

(٤) ورد هذا في زع والفاية ١٠٠ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

وإن شرطاً ما لا يُنافي نكاحاً : لزماً . وإلا : فلا ؛ كترك قسم
أو نفقة . ولين رضى ، العودُ .

ولا ينقطع نظرهما بغيبة الزوجين أو أحدهما .
وينقطع بجنونيهما أو أحدهما ، ونحوه : مما يُبطل الوكالة .

* * *

كتابُ الخَلْعِ

وهو : فراقُ زوجتِه بعوضٍ ، بالفاظٍ مخصوصةٍ .

ويُباح لسوءِ عشرةٍ ، ولبغضةٍ ^(١) : تَخْشى أن لا تُقيمَ حدودَ الله تعالى ^(٢) في حقِّه . وتُسَنُّ إجابتُها : حيثُ أُبَيِّحَ ، إلا مع محبته لها : فيُسَنُّ صَبْرُها ، وعدمُ اقْتِدائها .

ويُكرهُ — ويصحُّ — مع استقامةٍ .

ويحْرُمُ — ولا يصحُّ — : إن عضلها لتختلعَ . ويقعُ رجعيًّا بلفظٍ : « طلاقٍ » ، أو نيتِه . ويُباح ذلك مع زناها .
وإن أدبها — : لنشوزها ، أو تركها فرضًا . — فخالعته
لذلك : صح .

ويصح — ويلزم — ممن يقعُ طلاقُه ، وبذلُ عوضه ^(٣)
ممن يصح تبرئُه ، ولو ممن شهدا بطلاقها ورُدًّا ، كفي ^(٤) اقْتِداءٍ
أسير .

فيصحُّ : « أخْلَعُها على كذا على » ، أو : « ... عليها وأنا ضامنٌ » .
ولا يَلْزِمُها : إن لم تأذن .

(١) ضبط في ع بضم الفين ، وهو خطأ يدل عليه ما بعده ، والزيادة الواردة في الغاية ١٠١ : « لخلقه أو خلقه » ، وعبارة الإقناع ١٦٧/٥ : « وإذا كرهت المرأة زوجها » .

(٢) ورد هذا في ز ، دون ع ش والغاية .

(٣) كذا في الأصول والغاية ، ثم كشطت الهاء من ع .

(٤) أسقطت الكاف من ش ، وأدرجت في الشرح .

وَيَصِيحُ سَوَّالَهَا عَلَى مَالٍ أَجْنَبِيٍّ بِإِذْنِهِ ، وَبِدُونِهِ : إِنْ ضَمِنْتَهُ .
وَيَقْبِضُهُ زَوْجٌ وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ سَفِيهًا أَوْ قِنًا ، كَمَحْجُورٍ عَلَيْهِ
لِفَلَسٍ ، وَمَكَاتِبٍ . الْمُنْقَضُ : « وَقَالَ الْأَكْثَرُ : ... وَلِيٌّ وَسَيِّدٌ . وَهُوَ
أَصَحُّ » أَنْتَهَى .

و^(١) : « طَلَّقْتُ بَنْتِي وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ مَهْرِهَا » ، فَمَعَلَ - : فَرَجَعْتُهُ ،
وَلَمْ يَبْرَأْ^(٢) ، وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْأَبِ . وَلَا تَطْلُقُ إِنْ قَالَ : « طَلَّقْتُهَا
إِنْ بَرَأْتُ مِنْهُ » .

وَلَوْ قَالَ^(٣) : « إِنْ أَبْرَأْتُنِي أَنْتَ مِنْهُ فَهِيَ طَالِقٌ » ، فَأَبْرَأَهُ — :
لَمْ تَطْلُقْ^(٤) .

وَلَيْسَ لِأَبٍ صَغِيرَةٍ أَنْ يَخَالِعَ مِنْ مَالِهَا ، وَلَا لِأَبٍ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ ،
أَوْ سَيِّدٍ هُمَا ... أَنْ يَخَالِعَا^(٥) أَوْ يَطْلُقَا عَنْهُمَا .

وَإِنْ خَالَعَتْ عَلَى شَيْءٍ أَمَةٌ بِلَا إِذْنِ سَيِّدٍ ، أَوْ^(٦) مَحْجُورَةٌ لِسَفِيهِ
أَوْ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ - : لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ أُذِنَ فِيهِ وَلِيٌّ : وَيَقَعُ ... بِالْفُطْلِ
« طَلَاقٍ » ، أَوْ نَيْتِهِ — رَجْعِيًّا .

(١) فِي شَيْءٍ زَائِدَةٍ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ التَّرَجُّعِ ، هِيَ : « إِنْ قَالَ » .

(٢) لَوْ : « بَرَأَ » ، وَهَذَا الْفِعْلُ مَهْمُوزٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَصْبَاحِ وَالْمُنْتَزَعِ .

(٣) فِي شَيْءٍ زَائِدَةٍ : « زَوْجٌ » ، وَهُوَ مِنَ التَّرَجُّعِ .

(٤) وَرَدَّ فِي زَيْدٍ بَعْدَ ذَلِكَ ، مَصْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَوْ قَالَ : فَدَعَا طَلَّقَهَا إِنْ أَبْرَأْتُنِي مِنْهُ ،
فَأَبْرَأَهُ طَالِقَةٌ » .

(٥) « كَذَا فِي زَيْدٍ وَالْغَايَةِ ١٠٢ » . وَفِي شَيْءٍ : « يَخَالِعَا » ، وَهُوَ الْخَوْبُ عَلَى مَالٍ
الْمَصْبَاحِ .

(٦) وَرَدَّ فِي زَيْدٍ زَائِدَةٍ ، أَدْخَلَتْ مِنَ التَّرَجُّعِ ، هِيَ : « خَالَعَتْ » .

ولا يبطل إبراء من أدعت سفهاً حالته ، بلا يئنة .

ويصح من محجور عليها لفأس ، في ذمتها .

* * *

فصل

وهو : طلاق بائن ، ما لم يقع بلفظ صريح في خلع — :
كـ « فسختُ » و « خَلعتُ » و « فاديتُ » — ولم ينو به طلاقاً ؛
فيكون فسخاً لا ينقص به عدد طلاق^(١) ، ولو لم ينو خلعاً .
وكناياته : « باريئك » و « أبرأتك » و « أبنتك » .

فعَ سؤال وبذل ، يصح بلا نية . وإلا : فلا بُدَّ منها ممن
أتى بكناية .

وتعتبر الصيغةُ منهما ؛ فنه : « خَلعتك » — أو نحوهُ — على كذا ،
ومنها : « رضيتُ » ، أو نحوهُ .

ويصح بكل لغةٍ من أهلها ، لا معلقاً : « كان بذلت لي كذا
فقد خلعتك^(٢) »

ويلغو شرط رجعة أو خيارٍ في خلع ، دونه . ويستحق
المسمى فيه .

(١) كذا في ز والفاية ١٠٣ . وفي ع ش : « الطلاق » . وأسقط « لو » من ش .

(٢) كذا في زع والفاية . في ش : « خالعتك » ، وهو كسابقه

ولا يقع بمعدّة من خلع طلاق، ولو ووجهت^(١) به .
ومن خولع جزء منها - : كنصفها ، أو يدها - : ام
يصحّ الخلع .

❖ ❖ ❖

فصل

ولا يصحّ إلا بموض . وكره بأكثر مما أعطاها .
وهو على محرّم يعلمانه - : كخمر ، وخنزير . - كبل
عوض ، فيقع رجعيّا بنية طلاق .
وإن لم يعلماه - : كعلی عبد بن^(٢) حرّا ، أو مستحقّا : صح ،
وله بدله . وإن بن معيّا : فله أرشّه ، أو قيمته ويردّه .
وإن تخالّع^(٣) كافران بمحرّم : ثم أسلما أو أحدهما قبل
قبضه - : فلا شيء له .

ويصح على رضاع ولده مطلقاً ، وينصرف إلى حواوين
أو تتمّهما .

وعليه ، أو على كفالتيه أو نفقته أو سكنى دارها مدة معيّنة -
فلو لم تنته حتى أنهدمت ، أو جف لبنها ، أو ماتت أو الولد - :

(٥) كذا في زع . وفي ش والناية : « وجهت » ، وهو تحريف .

(١) كذا في زع والناية ١٠٤ . وفي ش : « فان » ، والناء من الصرح .

(٢) في ع : « تخالعا » ، وهو خطأ وتحريف .

رَجَعَ بَيْقِيَّةُ ^(١) حَقِّهِ يَوْمًا فَيَوْمًا ، وَلَا ^(٢) يَلْزِمُهَا كَفَالَةٌ بَدْلَهُ أَوْ إِرْضَاعُهُ ^(٣) .

وَلَا يُعْتَبَرُ تَقْدِيرُ نَفَقَةٍ وَوَصْفُهَا ؛ وَيُرْجَعُ لِعُرْفِ وَعَادَةٍ .

وَيَصِحُّ عَلَى نَفَقَةٍ مَاضِيَةٍ ، وَمَنْ حَامِلٍ عَلَى نَفَقَةٍ حَمْلِهَا . وَيَسْقُطَانِ .
وَلَوْ خَالَعَهَا ، فَأَبْرَأَتْهُ مِنْ نَفَقَةٍ حَمْلِهَا — : بَرَى إِلَى فِطَامِهِ .
وَيَصِحُّ عَلَى مَا لَا يَصِحُّ مُهْرًا : لَجِهَالَةٍ ، أَوْ غَرَرٍ .

فَلَمْ خَالَعَ ^(٤) عَلَى مَا بِيَدِهَا أَوْ بِيَدِهَا — : مِنْ دَرَاهِمَ ، أَوْ مَتَاعٍ . —
مَا بِهِمَا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ : فَلَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ ، أَوْ مَا يُسَمَّى مَتَاعًا .

وَعَلَى مَا تَحْمِلُ ^(٥) شَجَرَةً أَوْ أُمَةً ، أَوْ مَا فِي بَطْنِهَا — مَا يَحْصُلُ
فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ شَيْءٌ : وَجِبَ فِيهِ ، وَفِيمَا يُجْهَلُ مُطْلَقًا — : كَثُوبٍ ،
وَنَحْوِهِ . — مُطْلَقٌ مَا تَنَاوَلَ الْأَسْمُ .

وَعَلَى هَذَا ^(٦) أَلْثُوبِ الْهَرَوِيِّ ، فَبَانَ مَرُوءِيًا — : لَيْسَ
لَهُ غَيْرُهُ .

(١) كَذَا فِي زُش وَالغَايَةِ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلَا فِي الْإِقْنَاعِ ١٧٤ . وَفِي ع : « بَيْقِيَّة » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زُش وَالغَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ع : « فَلَا » .

(٣) فِي ش : « أَوْ لِرِضَاعَةٍ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زُع وَالغَايَةِ ١٠٥ . وَفِي ش : « فُخَالَع » ، وَأَدْخَلَتِ اللَّامَ فِي الشَّرْحِ —

(٥) فِي ش : « تَحْمِلُ أُمَةً » ، وَأَحْدَرَجَ النَّاقِسَ فِي الشَّرْحِ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ .

(٦) كَذَا فِي زُع وَالغَايَةِ . وَفِي ش : « ذَلِكَ » .

ويصح على هروى في الذمة ؛ ويحيز — : إن أئته بمرؤى .
بين رده وإمساكه .

* * *

فصل

وطلاق^(١) معلق بعوض ، كخلع : في إبانة .
فلو قال : « إن أعطيتني^(٢) عبداً فأنت طالق » ، طلقت بائناً بأى
عبد أعطته ، وملاكه .
و : « إن^(٣) أعطيتني هذا العبد ، أو هذا الثوب الهروى ،
فأنت طالق » — فأعطته إياه — : طلقت^(٤) ، ولا شيء له : إن
بان معيباً ، أو مروياً .
وإن بان مستحق الدم ، فقتل — : فأرش^(٥) عيبه .
وإن خرج أو بعضه مغصوباً ، أو حرّاً^(٦) — : لم تطلق .
وإن علقه على خمر أو نحوه ، فأعطته — : فرجعى .
و : « إن أعطيتني ثوباً هروياً فأنت طالق » ، فأعطته مروياً ،

(١) في ش زيادة من الشرح : « منجز بعوض أو » . وانظر الغاية ١٠٦ .
(٢) كاذب في زع والغاية . وفي ش — هنا وفيما سيأتى — : « أعطيتني » ، وهو
تحريف ، لأن الإشباع يمار إليه عند الضرورة .
(٢) كذا في هذا في ش . وهو ناشئ عن إدراج لفظ المرح في المتن وبالعكس .
(٤) في ش : « طلقت مروياً » ، وأدخل الناقص في الشرح .
(٥) في ش : « فله أرش » ، والزائد من كلام الشارح .
(٦) ورد في ش زيادة : « فيها » ، ووردت في ز مضروباً عليها . فهي من المرح .
(م ١٦ ق ٢ — منتهى الإرادات)

أَوْ هَرَوِيًّا مَغْصُوبًا — : لَمْ تَطْلُقْ . وَإِنْ أَعْطَتْهُ هَرَوِيًّا مَعِيًّا : فَلَهُ مَطَالِبُهَا بِسَلِيمٍ .

و : « إِنْ — أَوْ إِذَا ، أَوْ مَتَى — أُعْطِيتَنِي أَوْ أَقْبِضْتَنِي ^(١) أَلْفًا ، فَأَنْتَ طَالِقٌ » ، لَزِمَ مِنْ جِهَتِهِ : فَأَيَّ وَقْتٍ أَعْطَتْهُ عَلَى صِفَةٍ يُمْكِنُهُ الْقَبْضُ أَلْفًا فَكَثْرَ وَازِنَةٍ ^(٢) ، بِإِحْضَارِهِ وَإِذْنِهَا فِي قَبْضِهِ — وَلَوْ مَعَ تَقْصِيرٍ فِي الْعَدَدِ — : بَانَتْ ، وَمَلَكَهُ وَإِنْ ^(٣) لَمْ يَقْبِضْهُ .

و : « طَلَّقْتَنِي — أَوْ أَخْلَعْتَنِي — بِأَلْفٍ ، أَوْ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ وَلَكَ أَلْفٌ » ، أَوْ : « إِنْ طَلَّقْتَنِي — أَوْ خَلَعْتَنِي — فَلَكَ ^(٤) أَلْفٌ » ، أَوْ أَنْتَ بَرِيءٌ مِنْهُ ، فَقَالَ : « طَلَّقْتُكَ » أَوْ « خَلَعْتُكَ ^(٥) » ، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الْأَلْفَ — : بَانَتْ ، وَأَسْتَحَقُّهُ مِنْ غَالِبٍ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ : إِنْ أَجَابَهَا عَلَى الْفَوْرِ . وَلَهَا الرُّجُوعُ قَبْلَ إِجَابَتِهِ .

(١) فِي شِ وَالْغَايَةِ : « أُعْطِيتَنِي أَوْ أَقْبِضْتَنِي » ، وَهُوَ لِسَابِقِهِ .

(٢) كَذَا فِي زَع . وَفِي شِ : « وَازِنَهُ » بِأَلْهَاءٍ ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ ١٠٧ .

(٣) قَوْلُهُ : « وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ » وَرَدَّ فِي عِ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ ، كَمَا وَرَدَ بِهَا مَشْهُاءٌ مَعَ التَّصْغِيرِ عَلَى أَنْ مَوْقِعُهُ بَعْدَ « قَبْضِهِ » . وَهُوَ مِنْ عَيْثُ بَعْضُ الْقُرَّاءِ .

(٤) فِي شِ : « فَلَكَ أَوْ فَأَنْتَ ... فَقَالَ لَهَا ... أَوْ نَالَ لَهَا » ، فَأُدْرَجَ الْمَتْنُ فِي الشَّرْحِ وَبِالْعَكْسِ .

(٥) كَذَا الْأَصُولُ . وَلَفْظُ الْغَايَةِ : « خَالَعْتُكَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

فصل^١

من سُئِلَ^(١) الخُلْعَ على شيءٍ ، فطَلَّقَ — : لم يَسْتَحِقَّه ،
ووقع رجعيًّا .

ومن سُئِلَ الطَّلَاقَ ، فخلَع — : لم يصحَّ .

و : « طَلَّقَنِي — أو طَلَّقَهَا — بِأَلْفٍ إِلَى شَهْرٍ ، أو بَعْدَ شَهْرٍ » ،
لم يَسْتَحِقَّه إِلَّا بِطَلَّاقِهَا بَعْدَهُ .

و : « ... مِنْ الْآنِ إِلَى شَهْرٍ » ، لم يَسْتَحِقَّه إِلَّا بِطَلَّاقِهَا قَبْلَهُ .

و : « طَلَّقَنِي بِهِ عَلَى أَنْ تَطْلُقَ صَرَّتِي » ، أو^(٢) « : ... عَلَى أَنْ لَا
تَطْلُقَهَا » — صحَّ الشَّرْطُ وَالْعَوَضُ . وَإِنْ لَمْ يَفِ : فَلَهُ الْأَقْلُ مِنْهُ
وَمِنَ الْمُسَمَّى .

و : « طَلَّقَنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ ، أو عَلَى أَلْفٍ ، أو وَلَكَّ أَلْفٌ »
وَنَحْوَهُ ، فَطَلَّقَ أَكْثَرَ — : أَسْتَحَقَّه .

ولو أَجَابَ : بـ « أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ » ،
بانتُ بالأُولَى .

وإنْ ذَكَرَ الْأَلْفَ عَقِبَ الثَّانِيَةِ : بانَتْ بِهَا ، وَالْأُولَى رَجْعِيَّةٌ ،
وَلَنْتُ الثَّلَاثَةَ . وَإِنْ ذَكَرَهُ عَقِبَهَا : طَلَّقَتْ ثَلَاثًا .

(١) كَذَا فِي زُعِ وَالْغَايَةِ ١٠٨ . وَفِي شِ « سَبِيلٍ » ، وَهُوَ تَصْغِيرُ سَبِيلٍ .

(٢) وَرَدَتْ « أو » فِي زُعِ وَالْغَايَةِ ، وَأَسْقَعَلَتْ مِنْ شِ مَدْرَجَةً فِي الْمَرْحِ .

و : طَلَّقَنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ ، فَطَلَّقَ أَقْلٌ — : لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا .
وإن ^(١) لَمْ يَكُنْ بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَّا مَا أَوْقَعَهُ ^(٢) — وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ — :
أَسْتَحَقَّ ^(٣) الْأَلْفَ .

وَلَوْ قَالَ أَمْرَاتَاهُ : « طَلَّقْنَا بِأَلْفٍ » ، فَطَلَّقَ وَاحِدَةً — : بَانَتْ .
بِقِسْطِهَا ^(٤) . وَلَوْ قَالَتَهُ إِحْدَاهُمَا : فَرَجَعِيَّ ، وَلَا شَيْءَ لَهُ .

و : « أَتَمَّا طَالِقَتَانِ بِأَلْفٍ » ، فَقَبِلْتُ وَاحِدَةً — : طَلَّقْتُ بِقِسْطِهَا .
و : « أَتَمَّا طَالِقَتَانِ بِأَلْفٍ إِنْ شِئْتُمَا » ، فَقَالَتَا : « شِئْنَا » — وَإِحْدَاهُمَا
غَيْرُ رَشِيدَةٍ — : وَقَعَ بِهَا رَجْعِيًّا ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا ^(٥) . وَبِالرَّشِيدَةِ بَائِنًا
بِقِسْطِهَا مِنَ الْأَلْفِ .

و : « أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ أَلْفٌ ، أَوْ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ بِأَلْفٍ » ،
فَقَبِلْتُ بِالْمَجَاسِ — : بَانَتْ ، وَأَسْتَحَقَّهُ . وَإِلَّا : وَقَعَ رَجْعِيًّا . وَلَا
يُنْقَلِبُ ^(٦) بَائِنًا : إِنْ بَذَلْتَهُ بِهِ بَعْدَ رَدِّهَا . وَيَصْحُ رَجْوُهُ قَبْلَ
قَبُولِهَا .

-
- (١) ورد في ز تحتها كلمة : « شرطية » ، دفعاً لنزوم أنها غائية .
(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَقَعَهُ » ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ . وَتَأْمَلْ كَلَامَ الْمَصْبَاحِ .
(٣) ورد في ز تحتها عبارة : « جواب إن » .
(٤) كَذَا فِي زَعِ ، أَيْ الْوَاحِدَةُ الْمَطْلُوقَةُ . وَفِي ش : « بِقِسْطِهَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ -
(٥) ذَكَرَ فِي زَ تَحْتَهَا : « مِنَ الْأَلْفِ » ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ .
(٦) فِي شَ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « الطَّلَاقُ » .

فصل

إذا خالته في مرضٍ موتها : فله الأقلُّ من المسميِّ أو
إرثه منها .

وإن طلقها في مرضٍ موته ، ثم وصَّى أو أقرَّ بزائدٍ عن إرثها — :
لم تستحقَّ الزائدَ .

وإن خالعتها ، وحاباها — : فمن رأسِ المال .
ومن وكلَّ في خلعِ أمراتِه مطلقاً ، فخالعَ بأَنقصَ من مهرها — :
ضَمِنَ النقصَ .

وإن عَيَّنَ له العوضَ ، فنَقَّصَ منه — : لم يصحَّ الخلعُ ^(١) .
وإن زاد من وكَلَّتِه وأطلَقَتْ على مهرها ، أو من عَيَّنَتْ له
العوضَ عليه — : صحَّ الخلعُ ، وازمَّتْ الزيادةُ .

وإن خالفَ جنساً ، أو حُلُولاً ، أو نقداً لبلدٍ — : لم يصحَّ ،
ولا وكيْلُها حُلُولاً .

ولا يَسْقُطُ ما بَيْنَ متخالِعين — : من حقوقي نكاحٍ ^(٢) أو
غيرِهِ . — بسكوتِ عنها ، ولا نفقةً عِدَّةٍ حاملٍ ، ولا بقيةً مأخُوْلِعٍ
على بَعْضِهِ ^(٣) .

(١) ورد هذا في زع والناية ١١٠ ، وأسقطه من ش مدرجاً في الشرح .

(٢) بهاءش ز حاشية : « مسألة : الملع لا يسقط شيئاً من الحقوق » .

(٣) كذا في ز والناية . وفي ع ش : « بَعْضُهُ » . والأول أولى على ما في المصباح .

ويجزم الخلع حيلة^(١) لإسقاط يمين طلاقٍ ، ولا يصح^(٢) . المنقح^(٣) :
« وغالبُ الناس واقعٌ في ذلك » .

* * *

فصل

إذا قال : « خالعتك بألفٍ » ، فأنكرته ، أو قالت : « إنما
خالعتَ غيري » — بانت : وتحلفُ لنفي العوض .
وإن أقرتْ وقالت : « ضمّنه غيري » ، أو^(٣) : في ذمّته » ، قال :
« ... في ذمّتك » — لزما .

وإن اختلفا في قدرِ عوضه ، أو عينه ، أو صفته ، أو تأجيله — :
فقولها .

وإن علّق^(٤) طلاقها بصفةٍ ، ثم أبانها ، ثم تزوّجها ، فوجدتْ - :
طلّقتْ ، ولو كانت وُجدتْ حالَ يئُتوتِها .

* * *

(١) ورد بهامش ز : « خلع الحيلة لا يصح » .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح . وراجع الفاية .

(٣) ذكرت « أو » في زع والفاية ١١١ ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح -

(٤) في الفاية زيادة : « أو عتقه » . وبهامش ز : « مسألة تعليق الطلاق على صفة » -

كِتَابُ الطَّلَاقِ

وهو^(١) : حَلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ ، أو بَعْضُهُ .
 وَيُكْرَهُ بِلا حَاجَةٍ ، وَيُباحُ عِنْدَهَا .
 وَيُسْنُ : لِتَضَرُّرِهَا بِنِكَاحٍ^(٢) ، وَلِتَرْكِهَا صَلَاةً وَعَفَةً وَنَحْوَهُمَا .
 وَهِيَ كَمَوْ . فَيُسْنُ أَنْ تَخْتَلِعَ : إِنْ تَرَكَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى .
 وَلَا تَجِبُ^(٣) طَاعَةُ أَبَوَيْهِ — وَلَوْ^(٤) عِدْلَيْنِ — : فِي طَلَاقٍ ،
 أَوْ مَنَعَ مِنْ تَرْوِيجٍ .
 وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ زَوْجٍ — وَلَوْ مُمَيِّزًا يَعْقِلُهُ^(٥) — وَحَاكِمٍ
 عَلَى مُوَلٍّ^(٦) .
 وَتُعْتَبَرُ^(٧) إِرَادَةُ لَفِظِهِ لِمَعْنَاهُ . فَلَا^(٨) طَلَاقَ لِفَقِيهِ يَكْرُرُهُ . وَحَالُ
 وَلَوْ عَنْ نَفْسِهِ . وَلَا نَائِمٍ ، وَزَائِلٍ^(٩) عَقْلُهُ^(١٠) بِمَجْنُونٍ [أَوْ إِضْمَاءٍ]^(١١)
 أَوْ يَرَسَامٍ أَوْ نَشَافٍ ، وَلَوْ بَضَرِيهِ نَفْسَهُ .

-
- (١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « أَفْعٌ » .
 (٢) وَرَدَتْ الْبَاءُ فِي زَعِ وَالْفَايَةُ ١١٢ ، وَأَسْقَطْتُ مِنْ شِ مَدْمِجَةً بِالشَّرْحِ .
 (٣) كَذَا فِي زَعِ . وَلِشِ وَالْفَايَةُ : « يَحِبُّ » . وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي .
 (٤) أَسْقَطْتُ « وَلَوْ » مِنْ شِ ، وَأَدْمَجْتُ بِالشَّرْحِ .
 (٥) فِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « لِيَصْبِحَ » . وَرَاجِعُ الْفَايَةُ .
 (٦) كَذَا فِي زَعِ . وَلِشِ وَالْفَايَةُ : « مُوَلٍّ » . وَمَعَ مَحْتَمِلًا لِلأَوَّلِ أَوَّلِي .
 (٧) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةُ ، وَهُوَ أَلْسَبُ . وَلِشِ : « وَيُسْتَبَرُّ » .
 (٨) لِي شِ زِيَادَةٍ ، أَدْرَجْتُ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « يَنْعَى » .
 (٩) لَفْظُ الْفَايَةِ : « أَوْ زَائِلٍ » . وَلِشِ : « وَلَا زَائِلٌ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .
 (١٠) مُنْبَهِطٌ لِي زِيَادَةٍ مِنَ اللَّامِ ، عَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَا قَبْلَهُ . وَالْأَوَّلِيُّ الْقَوْمُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ .
 (١١) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ لِي زَعِ وَالْفَايَةُ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .

وكذا آكل^(١) بَنَجٍ ونحوه ، وَمَنْ غَضِبَ حَتَّى أَغْمَى أَوْ غَشَى^(٢) عليه .

وَيَقَعُ مِمَّنْ أَفَاقَ مِنْ جُنُونٍ أَوْ إِنْغَمَاءٍ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ . وَمِنْ شَرَبٍ طَوْعًا مُسْكِرًا ، أَوْ نَحْوَهُ : مَا يَحْرُمُ^(٣) بِلا حَاجَةٍ ، وَلَوْ خَلَطَ فِي كَلَامِهِ ، أَوْ سَقَطَ تَمْيِيزُهُ بَيْنَ الْأَعْيَانِ . وَيُؤَاخِذُ بِسَائِرِ أَقْوَالِهِ ، وَكُلٌّ فَعْلٌ يُعْتَبَرُ لَهُ الْعَقْلُ — : كِإِقْرَارٍ وَقَذْفٍ وَظَهَارٍ وَإِيلَاءٍ ، وَقَتْلٍ وَسَرَقَةٍ وَزَنًا ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

لَا مِنْ مَكْرِهِ لَمْ يَأْتُمْ ، وَلَا مِنْ أَكْرِهِ^(٤) — ظَلَمًا — بِمَقْبُوءَةٍ ، أَوْ تَهْدِيدٍ لَهُ أَوْ لَوْلَدِهِ^(٥) — مِنْ قَادِرٍ بِسُلْطَنَةٍ ، أَوْ تَغْلِبٍ : كَلَصٍّ وَنَحْوِهِ . — بِقَتْلِ ، أَوْ قَطْعِ طَرَفٍ ، أَوْ ضَرْبٍ ، أَوْ حَبْسٍ ،

(١) كَذَا فِي زَش ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِمَا بَعْدَهُ ؛ وَفِي ع : « أَكَلَ » ، وَهُوَ مُصَحَّفٌ .
(٢) وَرَدَ بِهَامِشِ زَحَاشِيَةِ : « قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ (الْمَطْبُوعُ بِاسْمِ : زَادُ الْمَعَادِ ، فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ) : وَالْغَضَبُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا : مَا يَزِيلُ الْعَقْلَ ، فَلَا يَشْعُرُ سَاحِبُهُ بِمَا قَال . وَهَذَا لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ بِلا نِزَاعٍ . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ فِي مَبَادِيهِ : بِمَحِثٍ لَا يَنْتَعِجُ (بِالْأَصْلِ : « بِمَحِثٍ يَنْتَعِجُ » بِضَمِّ الْيَاءِ) سَاحِبُهُ مِنْ تَصَوُّرٍ مَا يَقُولُ وَقَصْدِهِ . فَهَذَا يَقَعُ طَلَاقُهُ . الثَّالِثُ : أَنْ يَسْتَحْكِمَ الْغَضَبُ فَيَشْتَدُّ بِهِ ، فَلَا يَزِيلُ عَقْلَهُ بِالسَّكِينَةِ ، وَلَسَكَنٌ : يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَيْتِهِ ، بِمَحِثٍ يَنْدَمُ عَلَى مَا فُتِرَ مِنْهُ إِذَا زَالَ . فَهَذَا مَحَلُّ النَّظَرِ . وَعَدَمُ الْوُقُوعِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ قَوِيٌّ مُتَبَيِّنٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . انْتَهَى . وَلَفْظُ ش : « أَغَشَى » وَهُوَ تَحْرِيفٌ عَلَى مَا فِي الْمُخْتَارِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مُدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، سِ : « اسْتِعْمَالُهُ » .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٍ : « عَلَى الطَّلَاقِ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٥) وَرَدَتْ اللَّامُ فِي زَعِ وَالْفَايَةُ ١١٤ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .

أَوْ أَخْذِ مَالٍ : يَضُرُّهُ كَثِيرًا . — وَظَنَّ إِيقَاعَهُ ^(١) ، فَطَلَّقَ
تَبَعًا لِقَوْلِهِ .

وَكُكْرَهُ : مَنْ سُحِرَ يُطَلَّقُ ، لَا مَنْ سُتِمَ أَوْ أُخْرِقَ بِهِ .
وَمَنْ قَصَدَ إِيقَاعَهُ دُونَ دَفْعِ الْإِكْرَاهِ ، أَوْ أَكْرَهُ عَلَى طَلَاقٍ
مَعْيِنَةٍ فَطَلَّقَ غَيْرَهَا ، أَوْ طَلَّقَهُ فَطَلَّقَ أَكْثَرَ — وَقَعَ . لَا إِنْ
أَكْرَهُ عَلَى ^(٢) مُبْهَمَةٍ فَطَلَّقَ مَعْيِنَةً ، أَوْ تَرَكَ التَّأْوِيلَ بِلا عَذْرِ .
وَلَا كِرَاهٍ عَلَى عَتَقٍ وَيَمِينٍ وَنَحْوِهِمَا ، كَعَلَى طَلَاقٍ .
وَيَقَعُ بَاطِلًا ، وَلَا يُسْتَحَقُّ عَوْضٌ — : سُئِلَ عَلَيْهِ . — فِي نِكَاحٍ :
قِيلَ بِصِحَّتِهِ ، وَلَا يَرَاهَا مَطْلُوقٌ .

وَلَا يَكُونُ بَدْعِيًّا فِي حَيْضٍ ، لَا خُلْعٍ : لَخُلُوهٍ عَنِ الْعَوْضِ .
وَلَا فِي بَاطِلٍ إجماعاً . وَلَا فِي نِكَاحٍ مُفْضُولٍ قَبْلَ إِجَازَتِهِ ، وَلَوْ
نَفَذَ بِهَا . وَكَذَا عَتَقٌ فِي شِرَاءٍ فَاسِدٍ ^(٣) .

☆☆☆

فصل

وَمَنْ صَحَّ طَلَاقُهُ : صَحَّ تَوَكُّلُهُ فِيهِ ، وَتَوَكُّلُهُ .

(١) أَسْقَطْتُ هَذَا مِنْ ش ، وَأُدْرَجُ فِي الشَّرْحِ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٍ ، أَدْخَلْتُ مِنَ الشَّرْحِ ، مِ : « طَلَاقٌ » .

(٣) بِهَامِشٍ ز حَاشِيَةٍ : « فَإِنَّ الْعَتَقَ يَصَحُّ » هـ . وَهُوَ مَا صَرَحَ بِهِ فِي الْإِقْتِنَاعِ

ولو كِلَ — لم يَحْدَّ له حَدًّا — أن يَطْلُق متى شاء ، لا وقتَ بدعة^(١) ، ولا أَكْثَرَ من واحدةٍ إلا أن يَجْمَعَه له . ولا يَمْلِكُ بإِطلاقٍ تعليقًا .

وإن وكَّلَ اثْنَيْنِ : لم ينفردْ أحدهما إلا بإذن من الموكِّل .
وإن وكَّلَ في ثلاث ، فطلَّقَ أحدهما أَكْثَرَ من الآخر — : وقع ما أَجْتَمَعَا عليه .

وإن قال : « طَلَّقَ نَفْسَكَ » ، كان لها ذلك متراخيًا ، كوكيل — ويبطلُ برجوع — ولا يَمْلِكُ به أَكْثَرَ من واحدة ، إلا إن جمَعَه لها .

وَيَمْلِكُ الثَلَاثَ في : « طَلَّاقُ يَدِكَ » ، أو^(٢) « وَكَّلْتُكَ فيه » .

وإن خَيَّرَ وكيْلَه أو زوجَتَه ، من ثلاث — : مَلَكَا ثَلَاثَيْنِ فأَقْلَّ .

ووجب على النبيِّ — صلى الله عليه وسلم — تَخْيِيرُ نِسَائِهِ .

(١) ذكر بهامش ز : « فإن فعل وقع . إقناع (١٨٩/٥) » .

(٢) وردت الألف في ز ، وسقطت من ع ش والفاية ١١٦ . وفي ش زيادة من الشرح : « في » .

بابُ سُنَّةِ الطَّلَاقِ وَبِدْعَتِهِ^(١)

السُّنَّةُ لِمُرِيدِهِ : إِيقَاعُ وَاحِدَةٍ فِي طَهْرٍ لَمْ يُصْبِحْ فِيهِ ، ثُمَّ يَدْعُهَا^(٢) حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا^(٣) . إِلَّا فِي طَهْرٍ مُتَعَقِّبٍ لِرَجْعَةٍ ، مِنْ طَلَاقٍ فِي حَيْضٍ — : فَبِدْعَةٍ .

وإن طَلَّقَ مَدْخُولًا بِهَا فِي حَيْضٍ ، أَوْ طَهْرٍ وَطِئَ فِيهِ وَلَمْ يَسْتَبِنْ حَمْلَهَا ؛ أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى أَكْلِهَا وَنَحْوِهِ — : مِمَّا يُعْلَمُ وَقُوعُهُ حَالَتِهَا — : فَبِدْعَةٍ مُحَرَّمٌ ، وَيَقَعُ . وَتُسَنُّ رَجْعَتُهَا .

وَإِيقَاعُ ثَلَاثٍ — وَلَوْ بِكَلِمَاتٍ ، فِي طَهْرٍ لَمْ يُصْبِحْ فِيهِ ، فَأَكْثَرُ لَا بَعْدَ رَجْعَةٍ أَوْ عَقْدٍ — مُحَرَّمٌ .

وَلَا سُنَّةٌ وَلَا بَدْعَةٌ مُطْلَقًا ، لِغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا ، وَبَيْنَ^(٤) حَمْلِهَا ، وَصَغِيرَةٍ ، وَآيسَةٍ .

فَلَوْ قَالَ لِإِحْدَاهُنَّ : « أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسُّنَّةِ » ، أَوْ قَالَ^(٥) : « ... لِلْبِدْعَةِ » — طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ .

و : « ... لِلْسُّنَّةِ طَلْقَةً ، وَالْبِدْعَةِ طَلْقَةً » ، وَقَعْنَا . وَيُدَيِّنُ — فِي غَيْرِ آيسَةٍ — إِذَا قَالَ : « أَرَدْتُ : إِذَا صَارَتْ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ » ، وَيُقْبَلُ حُكْمًا .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « أَى إِيقَاعِ الطَّلَاقِ عَلَى وَجْهِ مَشْرُوحٍ » .

(٢) ضَبَطَ فِي زِ بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، عَلَى أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ الْقَائِمُ مَقَامَ « أَنْ يَوْفَى » . وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ . فَالْصَّوَابُ الضَّمُّ .

(٣) بِهَامِشِ زِ : « أَى مِنَ الطَّلَاقِ الْوَاحِدَةِ » ، وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ بِلَفْظِ : « مِنَ الْأُولَى » .

(٤) كَذَا فِي زِعِ وَالنَّايَةِ ١١٧ . وَفِي شِ : « وَتَيْنِ » ، وَهُوَ تَعْرِيفٌ .

(٥) سَقَطَ هَذَا مِنَ النَّايَةِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ .

ولن لها سنة وبدعة، إن قاله: فواحدة^(١) في الحال، والأخرى
في ضدّ حالها إذا .

و: «... للسنة» فقط، في طهر لم يطأ^(٢) فيه: يقع في الحال .
وفي حيض: ... إذا طهرت^(٣) . وفي طهر وطئ فيه: ... إذا طهرت^(٤)
من الحيضة المستقبلة .

و: «... للبدعة»، في حيض، أو طهر وطئ فيه: — يقع
في الحال . وإن^(٥) لم يطأ فيه: فإذا حاضت، أو وطئها^(٦) . وينزع
في الحال: إن كان ثلاثاً . فإن بقي: حدّ عالم، وعزّر غيره^(٧) .

و: «أنت طالق ثلاثاً للسنة»، تطلق الأولى في طهر لم
يطأ^(٨)، والثانية طاهرة بعد رجعة أو عقد . وكذا الثالثة .

و: «... طالق ثلاثاً للسنة والبدعة نصفين»، أو لم يقل:
«نصفين»، أو قال: «بعضهن للسنة، وبعضهن للبدعة» — وقع
إذا نيتان، والثالثة في ضدّ حالها إذا . فلو قال: «أردت تأخر
ثنتين»، قبل حكماً .

(١) في ش زيادة، أدرجت من الشرح، هي: «تقع» .
(٢) كذا في زع والغاية ١١٨ . وفي ش: «يطأها»، والزائد من الشرح .
(٣) في ش: «طهرت من في طهر»، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .
(٤) في ش: «وفي طهر لم يطأها فيه»، وهو كسابقه .
(٥) وردت الواو في زش والغاية، وسقطت من ع .
(٦) في ش زيادة: «وللعذر»، والواو من الناشر، والباقي من الشارح .
(٧) في ش: «يطأها»، والزائد من الشرح .

ولو قال : « ... طَلَقَتَيْنِ لِلسُّنَّةِ ، وواحدة للبدعة » ، أو عكس :
فعلی ما قال (١) .

و : « أَنْتِ طَالِقٌ فِي كُلِّ قُرْءٍ طَلَقَةٌ » — وهی حاملٌ ، أو من
الَّلَاثِي لم يَحِضْنَ — : لم تَطْلُقْ حَتَّى تَحِضَ فَتَطْلُقْ فِي كُلِّ حَيْضَةٍ
طَلَقَةٌ ، إِلَّا غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا : فَتَبِينُ بِوَاحِدَةٍ .

* * *

فصلٌ

و (٢) : « أَنْتِ طَالِقٌ أَحْسَنَ طَلَاقٍ (٣) أَوْ أَجْمَلَهُ ، أَوْ أَقْرَبَهُ
أَوْ أَعْدَلَهُ ، أَوْ أَكَمَلَهُ أَوْ أَفْضَلَهُ ، أَوْ أَثَمَّهُ أَوْ أَسَنَّهُ » ، أو :
« ... طَلَقَةٌ سُنِّيَّةٌ أَوْ جَلِيلَةٌ » ونحوه (٤) — كـ « ... لِلسُّنَّةِ » .
و : « ... أَقْبَحَهُ أَوْ أَسَمَّجَهُ ، أَوْ أَفْجَشَهُ أَوْ أَرْدَأَهُ ، أَوْ أَثَنَّهُ » ونحوه —
كـ « ... للبدعة (٥) » .

إِلَّا أَنْ يَنْوِي : « أَحْسَنُ أَحْوَالِكَ أَوْ أَقْبَحُهَا : أَنْ تَكُونِي مُطَلَّقَةً »
— فَيَقَعُ فِي الْحَالِ .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وإن لم يقله وقال : نويت ، قبل حكماً
حتى تفسيره بما توقع واحدة إذن وتأخر ثنتين » ا هـ . وذكر بأوضح في الإلناح ١٩٤/٥ .

(٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « إن قال » .

(٥) كذا في ز والناية ١١٩ . وفي ع ش : « الطلاق » .

(٦) كذا في ز والناية وأصل ع . ثم كسملت الهاء فيها ، وكتب فوقها لفظ ش :

« ذلك » .

(٧) أسقطت السكاف من ش مدرجة في الشرح ، وسقطت في هذا اللفظ ومقابلته مرز

الناية .

ولو قال : نويتُ بأحسنِه - زمنَ بدعةٍ - شَبَّهَ بِخُلُقِهَا ، أو :
 « ... بأقبحِه ^(١) — زمنَ سُنَّةٍ — قُبِحَ عَشْرَتِهَا » ، أو عن « أحسنِه »
 ونحوه : « أردتُ طلاقَ البدعةِ » ، أو عن « أقبحِه »
 ونحوه : « أردتُ طلاقَ السُّنَّةِ » — دُيِّنَ ، وقُبِلَ حُكْمًا فِي
 الْأَغْلَظِ فَقَط .

و : « ... طالق ^(٢) طَلَقَةً حَسَنَةً قَبِيحَةً » ، أو : « ... طالقٌ فِي الْحَالِ
 لِلْسُّنَّةِ » وهى حائِضٌ ، أو : « ... فِي الْحَالِ لِلْبَدْعَةِ » فِي طَهْرٍ لَمْ يَطْأَهَا
 فِيهِ — : تَطَلَّقُ فِي الْحَالِ .

وَيُبَاحُ خُلْعُ وَطْلَاقُ — بِسَدِّهَا ، عَلَى ^(٣) عَوْضٍ —
 زَمَنَ بَدْعَةٍ .

بَابُ صَرِيحِ الطَّلَاقِ وَكِنَايَتِهِ

« الصَّرِيحُ » : مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .
 و « الْكِنَايَةُ » : مَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ، وَيَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الصَّرِيحِ .

(١) فِي ش : « بِأَقْبَحِهِ وَنَحْوَهُ . . . لَقْبِحَ » . وَالزِّيَادَةُ الْأُولَى مِنَ الشَّرْحِ ، وَالثَّانِيَةُ
 مِنَ النَّاشِرِ عَلَى مَا يَظْهَرُ وَإِنْ وَرَدَتِ الْكَلِمَةُ فِي عِبَارَةِ الْإِفْتِنَاعِ ١٩٤ — الَّتِي نَرَجِّحُ أَنَّهَا مَحْرُوفَةٌ
 — هَكَذَا : « بَقْبِحَ » . فَتَأَمَّلْ .

(٢) وَرَدَ « طَالِقٌ » فِي زَجِّ وَالْغَايَةِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ .

(٣) قَوْلُهُ : « عَلَى عَوْضٍ » لَمْ يَرُدَّ فِي الْغَايَةِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْمُجًا بِالشَّرْحِ .

(١) وصريحه : لفظ « طلاق » وما تصرف منه ، غير أمر ، ومضارع ، و « مطلق » اسم فاعل .
 فيقع من مصرح ولوهازلاً أو لاعباً ، أو فتح تاء « أنت » ، أو لم ينويه .

وإن أراد : « طاهرًا » أو نحوه ، فسبق لسانه ؛ أو : « طالقاً من مؤثاقاً ، أو من زوج كان قبله ^(١) » ؛ وأدعى ذلك ؛ أو قال : « أردت : إن قت ؛ فتركت الشرط » ، أو قال : « . . إن قت » ، ثم قال : « أردت : وقعدت — أو نحوه — فتركته ، ولم أريد طلاقاً — خذين ، ولم يقبل ^(٢) حكماً .

ومن ^(٣) قيل له : « أطلقت أمراًتك ؟ » ، قال ^(٤) : « نعم » — وأراد الكذب — : طلقت .

و : « أخليتها ؟ » ونحوه ، قال ^(٥) : « نعم » — فكناية . وكذا : « ليس لي امرأة » ، أو : « لا امرأة لي » .

فلو قيل : « ألك امرأة ؟ » ، قال « لا » — وأراد الكذب — : لم تطلق .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لم تطلق . . . اذا » ادعى . وراجع الإقناع ١٩٦ .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « منه » .

(٣) وردت الواو في زع والغاية ١٢٠ ، وسقطت من ش .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فقال » ، والظاهر أن الفاء من الشرح .

(٥) كذا في زع والغاية ١٢١ . وفي ش : « فقال » ، وهو كساقبه .

وإن قيل لعالم بالنحو : « ألم تطلق أمراؤك ؟ ! » ، فقال :
« نعم » — لم تطلق . وإن قال : « بلى » ، طلقت .

ومن أشهد عليه بطلاق ثلاث ، ثم أفتى : « بأنه ^(١) لا شيء عليه » — لم يؤخذ بإقراره : لمعرفة مستنده . ويقبل قوله :
« أن ^(٢) مستنده في إقراره بذلك ^(٣) » ، ممن يحمله مثله .

وإن أخرج زوجته من دارها ، أو لطمها ، أو أطعمها ، أو سقاها ^(٤) ، أو ألبسها ، أو قبلها ، ونحوه ، وقال : « هذا طلاقك » — طلقت . فلو فسره بمحتمل — كان نوى : « أن هذا سبب طلاقك » — : قبل حكماً .

وإن قال : « كلما ^(٥) قلت شيئاً ، ولم أقل لك مثله — فأنت طالق » ، فقالت له : « أنت ... » ؛ أو : « أنت طالق » ، فقال مثله — طلقت ، ولو علّقه .

(١) وردت الباء في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٢) يصح فتح الهمزة وكسرها ، على ما ذكرناه سابقاً .

(٣) وردت الباء في الأصول ، وقال الشارح : « أي بسبب ما صدر منه من اليمين التي توهم حنثه فيها » اهـ . وهذا يفيد أنه متعلق بإقرار . والذي نراه أنه متعلق بخبر محذوف ، والتقدير : مستنده في الإقرار منحصر في ذلك السبب . كما يفيد المقام ، ويؤيده عبارة الإقناع ١٩٧ : « أن مستنده ذلك في إقراره » ، وأن الباء لم ترد في الغاية . فلا توهم أن ما بعده هو الخبر ، إذ هو متعلق بقوله : « يقبل » .

(٤) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « أسقاها » ، وكلاهما صحيح .

(٥) رسم في ز هكذا : « كل ما » ، وهو موم . فالأولى الرسم المثبت .

ولو نوى : « ... في وقت كذا » ونحوه ، تخصص به .

ومن طلق أو ظاهر من زوجة ، ثم قال عقبه لضررتها :
« شر كنتك ... » ، أو : « أنت شريكها ، أو مثلها ، أو كهي » —
فصريح فيهما .

ويقع بـ : « أنت طالق ... لا شيء » ، أو ^(١) ليس بشيء ، أو لا
يلزمك » ، أو : « ... طلاق لا تقع عليك ، أو لا ينقص بها
عدد الطلاق » .

لا بـ : « أنت طالق أو لا » ؟ ، [أو ^(٢)] « ... طالق واحدة
أو لا ؟ » .

ومن كتب صريح طلاق امرأته ^(٣) بما يبين : وقع ، وإن لم
ينوه . لأنها صريحة فيه .

فلو قال : « لم أريد إلا تجويد خطي » ، أو ^(٤) غم أهلي ؛
أو قرأ ^(٥) ما كتبه ، وقال : « لم أقصد إلا القراءة » —
قبل حكماً ^(٦) .

(١) في ع زيادة : « قال » . وأسقط الباء السابقة من ش مدرجة في الشرح .

(٢) وردت الزيادة في زع والغاية ١٢٢ والإقناع ١٩٧ ، وسقطت من ش .

(٣) ضبط في ز بفتح التاء وضم الهاء ، وكان يصح لو أن ما قبله ورد بلفظ : « طلاق » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من كلا الشارح ، هي : « لا » .

(٥) كذا في ز ش والغاية والإقناع ١٩٨ . وفي ع : « أقرأ » ، وهو تحريف .

(٦) أسقط هذا من ش ، وأدخل في الشرح .

(م ١٧ ق ٢ — منتهى الإرادات)

ويَقَعُ بِإِشَارَةٍ مِنْ أُخْرَسَ فَقَط. فَلَوْ لَمْ يَفْهَمَا إِلَّا بَعْضُ: فَكُنَايَةٌ.
وَتَأْوِيلُهُ مَعَ صَرِيحٍ، كَمَعَ نَطَقٍ.
وَيَقَعُ مِمَّنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ^(١).
وَصَرِيحُهُ بِلِسَانِ الْعَجَمِ: «بِهَشْتَمٍ»^(٢). فَمَنْ قَالَه عَارِفًا مَعْنَاهُ:
وَقَعَ مَا نَوَاهُ. فَإِنْ زَادَ: «بِسَيَّارٍ»، فَثَلَاثٌ.
وَإِنْ أَتَى بِهِ، أَوْ بِصَرِيحٍ طَلَاقٍ^(٣)، مِنْ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ —:
لَمْ يَقَعْ، وَلَوْ نَوَى مُوجِبَةً.

فصل

(ب) وَكُنَايَاتُهُ^(٤) نَوْعَانِ:

(١) فَالظَّاهِرَةُ: ١، ٢، ٣، ٤، ٥ — «أَنْتِ خَلِيَّةٌ»، وَبَرِيَّةٌ،
وَبَائِنٌ، وَبَتَّةٌ، وَبَتَّةٌ.
٦، ٧ — «أَنْتِ حُرَّةٌ»^(٥)، وَ«أَنْتِ الْحَرَجُ».

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ، أُدْرِجَتْ مِنَ التَّرْحِ، مِ: «أَعْدَمُ الْمَانِعِ».

(٢) ضَبَطَ هَكَذَا فِي ز، وَذَكَرَ بِهَا مَشْهُا: «قَوْلُهُ: بِهَشْتَمٍ، وَهُوَ بِكسر البَاءِ وَالْهَاءِ، وَسُكُونِ الشَّيْنِ وَفَتْحِ التَّاءِ. كَذَا ضَبَطَتْ عَنْهُمْ (يَعْنِي: عَنِ الْفَرَسِ). وَمَعْنَاهُ: خَلِيَّتُكَ»
١ هـ. وَلَعَلَّ الْمِمَّ تَسْكُنُ عِنْدَ الْوَقْفِ فَقَط.

(٣) كَذَا فِي زِ وَالْغَايَةِ. وَفِي عِ شِ: «الطَّلَاثُ».

(٤) كَذَا فِي زِ ع. وَفِي شِ وَالْغَايَةِ ١٢٣: «وَكُنَايَتُهُ»، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى. وَلَفْظُ

الْإِقْنَاعِ ١٩٩: «وَالْكُنَايَاتُ فِي الطَّلَاقِ».

(٥) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ، وَأَدْخَلَ فِي التَّرْحِ

٩، ٨ — و « حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ » ، و « تَزَوَّجِي
من شئت » .

١٠، ١٢ — و « حَلَلْتَ لِلْأَزْوَاجِ » ، و « لَا سَبِيلَ — أَوْ لَا
سُلْطَانَ — لِي عَلَيْكَ » .

١٣ ، ١٤ ، ١٥ — و « أَعْتَقْتُكَ » ، و « غَطَّ (١) شَعْرَكَ » ،
و « أَتَقَنَّى (٢) » .

(ب) والخَفِيَّةُ : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ — « أَخْرُجِي ، وَأَذْهَبِي ، وَذُوقِي ،
وَتَجَرَّعِي »

٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ — و « خَلَيْتُكَ » ، و « أَنْتِ مُخَلَّلَةٌ » ، و « أَنْتِ (٣)
وَاحِدَةٌ » ، و « لَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ » .

٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ — و « أَعْتَدْتُ ، وَأَسْتَبْرِئُ ، وَأَعْتَزِلُ » وشَبَّهَهُ ،
و « أَلْحَقِي (٤) بِأَهْلِكَ » .

١٣ ، ١٤ — و « لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ » ، و « مَا بَقِيَ شَيْءٌ » .

١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ — و « أَغْنَاكَ اللَّهُ » ، و « إِنْ اللَّهُ قَدْ طَلَّقَكَ » ،
و « أَلَّهُ قَدْ أَرَاكَ مِنْي » ، و « جَرَى الْقَلَمُ » .

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ لِيُخَفِّفَ. وَفِي شِ وَالنَّايَةِ وَالْإِنْنِاعِ : « وَغَطَّى » .

(٢) وَرَدُّ لِي زَيْدٌ ذَلِكَ ، وَفِي رَوِيٍّ عَلَيْهِ : « وَإِنْ اللَّهُ قَدْ طَلَّقَكَ » ، وَسَيَأْتِي بِمَدٍّ .

(٣) قَوْلُهُ : « وَأَنْتِ » مُسَكَّرٌ بِمَدٍّ « مُخَلَّلَةٌ » فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ ، وَتُسَكَّرُ لِي شِ لِقَبْلِهَا .

وَهُوَ مِنْ عَيْثِ النَّاشِرِ .

(٤) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ . وَفِي زَيْدٍ : « وَالْمَقَى » ، وَهُوَ مِثْلُ مَا سَبَقَ .

١٩ ، ٢٠ ، — ولفظُ : « فِرَاقٍ » و « سَرَاحٍ » ، وما تَصَرَّفَ
 منها ^(١) غيرَ ما أَسْتَثْنَى من لفظ الصريح .
 ولا يَقَعُ بكنايةٍ — ولو ظاهرةً — إلا بنيةً مقارِنةً لللفظِ .
 ولا تُشترطُ حالَ خصومةٍ ، أو غضبٍ ، أو سؤالٍ طلاقها . فلو
 لم يُرَدِّه ، أو أراد غيرَه إذا — : دُيِّنَ ، ولم يُقبلَ حُكْمًا .
 ويقَعُ بظاهرةٍ ثلاثٌ ، وإن نوى واحدةً .
 وبحفَّةٍ رَجْعِيَّةٍ : في مدخولِ بها . فإن نوى أكثرَ : وقعَ .
 وقوله : « أنا طالقٌ » ، أو بائنٌ ، أو حرامٌ ، أو برئٌ ، أو
 زاد : « منك » ^(٢) ؛ و : « كَيْلِي ، وأُشْرَبِي ، وأُقْعَدِي ، وأُقْرُبِي » ^(٣) ،
 و « بَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، و « أَنْتَ مَلِيحَةٌ ، أو ^(٤) قَبِيحَةٌ » ، ونحوه —
 لَعْنُوْهُ : لا يَقَعُ به طلاقٌ ، وإن نواه .
 و : « أَنْتِ — أو الحِلُّ ، أو ما أَحَلَّ اللَّهُ — على حرامٍ » ،
 ظَهَارٌ ولو نوى طلاقًا ، كَنَيْتِهِ بـ : « أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي » .
 وإن قالَ لِحَرَمَةٍ ^(٥) بِحَيْضٍ وَنَحْوِهِ ، ونوى : « أَنْهَا مُحَرَّمَةٌ
 بِهِ » — فَلَعْنُوْهُ .

(١) كذا في الأصول وشرح الإقناع ، أى الفراق والسراح . وسقطت الميم من الغاية .

(٢) في ش زيادة : « لَعْنُوْهُ » ، وهي من الشرح وإن وردت في الغاية ١٢٤ .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وقربى » ، وهو مشدد الراء إن لم يكن

محرفاً .

(٤) وردت الألف في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٥) أسقطت اللام من ش ، وأدرجت في الشرح .

و : « ما أَحَلَّ اللهُ عَلَى حَرَامٍ ، أَعْنِي بِهِ : الطَّلَاق » ، يَقَعُ ثَلَاثٌ ^(١) ،
و : « ... أَعْنِي بِهِ طَلَاقًا » ، يَقَعُ وَاحِدَةٌ .
و : « أَنْتِ [عَلَى] ^(٢) حَرَامٌ » ، وَنَوَى : « فِي حُرْمَتِكَ عَلَى غَيْرِي ^(٣) » —
فَكَطْلَاقٌ .

وَلَوْ قَالَ : « فِرَاشِي عَلَى حَرَامٍ » ، فَإِنْ نَوَى أُمْرَأَتَهُ : فِظْهَارٌ ،
وَإِنْ نَوَى فِرَاشَهُ : فِيمِينَ .
و : « أَنْتِ عَلَى كَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ » ، يَقَعُ مَا نَوَاهُ : مِنْ طَلَاكِ وَظْهَارٍ
وَيَمِينَ . فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا : فِظْهَارٌ .
وَمَنْ قَالَ : « حَلَقْتُ بِالطَّلَاقِ » ، وَكَذَبَ — : دُيِّنَ ، وَلَزِمَهُ
حُكْمًا .

فصلٌ

و ^(٤) : « أَمْرُكَ بِيَدِكَ » ، كُنَايَةٌ ظَاهِرَةٌ : تَمْلِكُ بِهَا ثَلَاثًا .
و : « أُخْتَارِي نَفْسَكَ » ، خَفِيَّةٌ : لَيْسَ ^(٥) لَهَا أَنْ تَطْلُقَ بِهَا — وَلَا
بِـ : « طَلَّقْتِي نَفْسَكَ » — أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ .

(١) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَيُؤَيِّدُهُ ضَبْطُ « وَاحِدَةٌ » بِالضَّمِّ فِي ز . وَلَفْظُ
شِ وَالْغَايَةِ : « ثَلَاثًا » ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ .

(٢) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي زَع وَالْغَايَةِ ١٢٥ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش .

(٣) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « غَيْرِهِ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « قَوْلُهُ لِأَمْرَأَتِهِ » ،

(٥) قَوْلُهُ : « لَيْسَ لَهَا أَنْ تَطْلُقَ بِهَا » أَسْقَطَ مِنْ شِ وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

ولها أن تطلق نفسها متى شاءت: ما لم يحُدَّ لها حدًّا ، أو يفسخ ،
أو يبطأ^(١) ، أو تردَّ هي . إلا في « أختارى نفسك » ، فيختصُّ
بالمجلس : ما لم يشتغلا بقاطع .

ويصح جعله لها بعده ، وبجمل . ويقع بكنايتها مع نية^(٢) ولو
جعله لها بصريح . وكذا وكيل .

ولا يقع بقولها : « أخترتُ بنية » ، حتى تقول : « نفسي ، أو
أبوى ، أو الأزواج »

ومتى اختلفا في نية : فقولُ موقعٍ ؛ وفي رجوعٍ : فقولُ
زوج^(٣) — ولو بعد إيقاع ونصٍّ : « أنه لا يقبل بعده إلا بيّنة » .
المنقحُ : « وهو أظهر » . وكذا دعوى عتقه ورهنه^(٤) ونحوه .
و : « وهبتك — ونحوه^(٥) — لأهلك ، أو لنفسك » ، فمع
قبول : تقع رجعية^(٦) ؛ وإلا : فلغوه^(٧) ، كـ « بعثها » .

(١) كذا في زع والغاية ١٢٥ . وفي ش : « يبطؤها » ، وفيه تصحيف وزيارة من الشرح .

(٢) كذا في ز والغاية ١٢٦ . وفي ع ش : « نيته » ، ولعل الزائد من الناسخ لا الشارح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الزوج » .

(٤) وردت الهاء في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٥) قوله : « ونحوه » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٦) ضبط بالفتح في ز ، على أنه حال من الفاعل المستتر : « الطلقة » . ويصح

الضم على أنه صفة للفاعل : « طلقة » ، أقيمت مقامه . وهو ما قدره الشارح .

(٧) في ع : « فلغوا » ، وهو خطأ وتحريف ناسخ .

وَتُعْتَبَرُ نِيَّةُ وَاهِبٍ وَمَوْهُوبٍ ؛ وَيَقَعُ أَقْلُهُمَا .
وإن نَوَى بَهِيَّةً ^(١) أو أَمْرٍ أو خِيَارٍ ، الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ — :
وَقَعَ .

وَمَنْ طَلَّقَ فِي قَلْبِهِ : لَمْ يَقَعْ . وَإِنْ تَلَفَّظَ بِهِ ، أَوْ حَرَّكَ لِسَانَهُ — :
وَقَعَ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ . بِخِلَافِ قِرَاءَةِ فِي صَلَاةٍ .
وَمُمِيزٌ وَمُمِيزَةٌ ، كَبَالَعَيْنِ : فِيمَا تَقَدَّمَ .



بَابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ ^(٢)

وَيُعْتَبَرُ بِالرِّجَالِ . فَيَمْلِكُ حُرٌّ وَمَبْعُوضٌ : ثَلَاثًا ، وَلَوْ
زَوْجَى أُمَةٍ .

وَعَبْدٌ — وَلَوْ طَرَأَ رَقُّهُ ، أَوْ مَعَهُ حُرَّةٌ — ثِنْتَيْنِ .

فَلَوْ عَتَّقَ عَبْدٌ الثَّلَاثَ بِشَرْطٍ ، فَوُجِدَ بَعْدَ عِتْقِهِ — : وَقَعَتْ .
وإن عَاقَبَهَا بِعِتْقِهِ : فَعَتَّقَ ... : لَعَتَّ الثَّالِثَةُ .

وَلَوْ عَتَّقَ بَعْدَ طَلْقِهِ : مَلَكَ تَمَامَ الثَّلَاثِ . وَبَعْدَ طَلْقَتَيْنِ ، أَرَّ
عَتَّقًا مَعًا — : لَمْ يَمْلِكْ ثَالِثَةً .

وَقَوْلُهُ : « أَنْتِ الطَّلَاقُ » ، أَوْ : « يَلْزُمُنِي ... » ، أَوْ :

(١) كَذَا فِي زَيْعٍ ، وَفِي شَيْءٍ : « بِهَيْئَةِ الطَّلَاقِ وَقَدْ أَمَرَ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي شَيْءٍ زِيَادَةً مِنَ الشَّرْحِ : « وَمَا يَمْلِكُ بِهِ » .

« ... لازم لي » ، أو : « ... علي » ونحوه — صريحٌ : منجزاً ، أو معلقاً^(١) ، أو مخلوفاً به . ويقع به واحدةٌ : ما لم ينوِ أكثرَ .

فن معه عددٌ — وثمّ نيةٌ ، أو سببٌ يقتضي تعميماً أو تخصيصاً :
عمل به . وإلا : وقع بكلِّ واحدةٍ طلقه .
و : « أنتِ طالق » — ونوى ثلاثاً — : فثلاثٌ ، كنيّتها
ب : « أنتِ طالق طلاقاً » .

و : « أنتِ طالق واحدة » ، أو : « ... واحدة^(٢) بائنة » ،
أو : « ... واحدةً بئنة » — فرجعيةٌ في مدخول بها ، ولو
نوى أكثرَ .

و : « أنتِ طالق واحدة ثلاثاً » ، أو : « ... ثلاثاً واحدة » ،
أو : « ... طالق بائناً » ، أو : « ... طالق ألْبَتَّة » ، أو : « ... بلا
رجعة » — فثلاثٌ .

و : « أنتِ طالق هكذا » — وأشار بثلاثِ أصابع — :
فثلاثٌ . وإن أراد المقبوضتين — ويصدق في إرادتهما — : فثنتانِ .
وإن لم يقل : « هكذا » ، فواحدةٌ .

ومن أوقع طلاقه ، ثم قال : « جعلتها ثلاثاً » — ولم ينوِ

(١) في ش زيادة : « بشرط » ، وهي من المرح .

(٢) قوله : « أو واحدة » ورد في زرع والغاية ١٢٨ ، وأسقط من ش ، مدرجا في

البرج .

أستثناف^(١) طلاق بعدها — : فواحدة .

وإن قال^(٢) : « ... واحدة ، بل هذه ثلاثاً » — طَلَقْتُ واحدةً ،
والأخرى ثلاثاً .

وإن قال^(٣) : « هذه ... ، لا بل هذه » ، أو : « أنتِ طالق ،
لا بل أنتِ طالق » — طَلَقْتَا .

وإن قال : « هذه أو هذه ، وهذه طالق^(٤) » ، وقع
بالثالثة وإحدى^(٥) الأولىين ، كـ « هذه أو هذه ، بل هذه ... » .

وإن قال^(٦) : « هذه ... وهذه أو هذه » ، وقع بالأولى وإحدى
الأخرىين ، كـ : « هذه ... بل هذه أو هذه » .

و : « ... طالق^(٧) كلَّ الطلاق ، أو أكثره ، أو جميعه ، أو منتهاهُ
أو غايته ، أو أقصاهُ » ، أو : « ... عددَ الحَصَى ، أو القَطْرِ ، أو^(٨) الرملِ
أو الرياحِ ، أو الترابِ ونحوه » ، أو : « يامائة طالق » — فثلاثٌ ،
ولو نوى واحدةً .

(١) كذا في زش والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها خطأ هكذا : « استثنافا » .

(٢) في ش زيادة : « لإحدى امرأتيه » ، مع « أنتِ طالق » . والكل من
الشرح .

(٣) في ش زيادة بعض كلمة من الشرح : « لا » . وذكر بهامش ع — بدون
تصحیح — : « وإن قال لإحداهن : هذه طالق — وأشار إليها — لا بل هذه ، مشيراً
للأخرى ، طَلَقْتَا » . والزائد كله من كلام الشارح .

(٤) أسقط هذا من ش مدرجا في الشرح ، ولم يرد في الغاية . وصحف فيها ما بعد بلفظ :
« وقع في الثالثة » .

(٥) في ش : « وإحدى الأولىين » ، والتحرير من الناشر ، والزائد من الشارح .

(٦) أسقطت « إن » من ش ، وأدخلت في الشرح .

(٧) كذا في زع والغاية ١٢٩ . وفي ش : « وأنتِ طالق » ، والزائد من الشرح .

(٨) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « عدد » .

وكذا: «... كَأَلْفٍ» ونحوه . فلو نوى: « كَأَلْفٍ : في صعبيتها » ، قبل حُكْمًا .

و: «... أَشَدَّه ، أو أَغْلَظَه ، أو أَطْوَلَه ، أو أَعْرَضَه » ، أو : « ... مِلءَ الْيَتِّ أو الدنيا ، أو مِثْلَ الْجَبَلِ ، أو عِظْمَه » ونحوه — فطَلَقَهُ : إن لم يَنْوِ أَكْثَرَ .

و: «... من طَلَقَهُ إِلَى ثَلَاثٍ » ، فِئْتَانِ .

و: «... طَلَقَهُ فِي ثِنْتَيْنِ » — ونوى طَلَقَهُ مَعَهُمَا — : فثَلَاثٌ .

وإن نوى مَوْجِبَهُ عِنْدَ الْحُسَابِ — ويعرفه ، أولاً — : فِئْتَانِ

وإن لم يَنْوِ شَيْئًا : وَقَعَ مِنْ حَاسِبٍ طَلَقَتَانِ ، وَمِنْ غَيْرِهِ طَلَقَةٌ .

فصلٌ

وجزء طَلَقَةٍ ، كَهَيِّ (١) . ف: « أَنْتِ (٢) طَالِقٌ نَصْفٌ — أو أو ثَلَاثٌ ، أو سَدَسٌ — أو وَثَلَاثٌ (٣) وسَدَسٌ طَلَقَةٌ » ، أو: «... نَصْفَيْهَا» .

(١) في ش زيادة من كلام الشارح : « لأن مبناه على السراية كالعق » .

(٢) أسقطت الفاء من ش ، وأدمجت بالشرح .

(٣) وردت الواو في زع ، وسقطت من الفاية ١٣١ ، وأسقطت من ش مدرجة

في الشرح .

أو: «... نصف طَلقة، ثلث طَلقة، سدس طَلقة»، أو: «... نصف -
أو ثلث، أو سدس^(١)، أو ربع، أو ثمن - طَلقتين» ونحوه - :
فواحدة.

أو: «... نصفين طَلقتين»، أو: «... ثلاثة أنصاف - أو أربعة
أثلاث، أو خمسة أرباع - طَلقة^(٢)» ونحوه - : فثنتان.

و: «... ثلاثة أنصاف - أو أربعة أثلاث، أو خمسة أرباع -
طَلقتين» ونحوه، أو: «... نصف طَلقة، وثلث طَلقة،
وسدس طَلقة» ونحوه - : فثلاث.

ولأربع: «أوقعتُ ينسكن - أو عليكن - طَلقة،
أو ثنتين، أو ثلاثا، أو أربعا»، أو لم يقل: «أوقعتُ» - وقع
بكل طَلقة.

و: «... خمساً، أو ستاً، أو سبعاً، أو ثمانياً»، وقع
بكل ثنتان.

و: «... تسعاً فأكثر»، أو: «... طَلقة وطلقة وطلقة» -
وقع ثلاث^(٣)، ك: «طَلقتُ ثلثاً».

و: «انصفُك - ونحوه - أو بعضُك، أو جزؤه^(٤) منك».

(١) في ش زيادة، أدخلت من الشرح، هي: «طَلقتين».

(٢) ورد هذا في زع والغاية ١٣٣، وأسقط من ش مدرجا في الشرح.

(٣) كذا في زش والغاية ١٣٥. وفي ع: «ثلاثة»، وهو تحريف.

(٤) كذا في زع والغاية. وفي ش: «جزأ»، وهو تحريف ناشر.

[أو دُمُكَ^(١)] ، أو حِيَاتُكَ ، أو يَدُكَ ، أو إصْبَعُكَ طالق - ولها يدٌ أو إصْبَعٌ^(٢) - : طَلَّقْتُ .

و: « شعْرُكَ ، أو ظُفْرُكَ ، أو سِنَّكَ ، أو رِيقُكَ ، أو دُمْعُكَ ، أو لَبْنُكَ ، أو مَنِيَّكَ ، أو رَوْحُكَ ، أو حَمْلُكَ^(٣) ، أو سَمْعُكَ ، أو بَصْرُكَ ، أو سَوَادُكَ ، أو بِياضُكَ - أو نحوها - أو يَدُكَ - ولا يَذَلْهَا - طالق^(٤) » ، أو: « إن قُتِلَ فُهِى طالق » ، فقامت وقد قُطِعَتْ - : لم تَطْلُقْ .
وعتق - : في ذلك - . كطلاق .

* * *

فصلٌ فيما تُخَالَفُ بِهِ^(٥) المدخولُ بها غيرَها
تَطْلُقُ مدخولُ بها - ب. « أَنْتِ طَالِقٌ ، أَنْتِ طَالِقٌ » - ثَلَتَيْنِ ،
إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بَتَكَرَّارِهِ تَأْكِيداً مُتَّصِلاً ، أو إِنْهَاماً .
وإن أُكِّدَ أَوَّلَى^(٥) بثالثة : لم يُقْبَلْ . وبها ، أو ثَانِيَةً بثالثة - :
قُلْ . وإن أُطْلِقَ التَّأْكِيدَ : فوَاحِدَةٌ .
و: « أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ » ، فثَلَاثٌ مُعَاً . وَيُقْبَلُ حُكْمًا
تَأْكِيدُ ثَانِيَةٍ بِثَالِثَةٍ ، لِأَوَّلَى بِثَانِيَةٍ .

(١) وردت الزيادة في زش والغاية ، وسقطت من ع .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وإصبح » ، وهو تحريف .

(٣) في ع : « أو حَمْلُكَ » ، وهو تصحيف ناسخ .

(٤) في ش زيادة : « الزوجة » ، وهي من الشرح . وكلام الغاية ١٣٦ مختصر .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الأولى ... أو تأْكِيدُ ثَانِيَةٍ » ، والزائد من

وكذا « الفاء » و « ثم » . وإن غايرَ الحروف : لم يُقبل ^(١) .
ويُقبلُ حكماً تأكيدُ في : « أنتِ مطلقةٌ » ، أنتِ مسرَّحةٌ ،
أنتِ مفارقةٌ » ، لامع « واوٍ » أو « فاءٍ ^(٢) » أو « ثم » .
وإن أتى بشرطٍ أو استثناءٍ أو صفةٍ ، عَقِبَ جملةٌ — : اُختَصَّ
بها . بخلافٍ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه .

و : « أنتِ طالقٌ ، لا بل أنتِ طالقٌ » ، فواحدةٌ .
و : « أنتِ طالقٌ فطالقٌ ، أو ثم طالقٌ » ، [أو بل طالقٌ ^(٣)] ،
أو بل أنتِ طالقٌ » ، أو : « ... طَلَقَةٌ بل طَلَقَتَيْنِ ، أو ^(٤) بل طَلَقَةٌ » ،
أو ^(٥) : « ... طَلَقَةٌ قَبْلَ طَلَقَةٍ ، أو قَبْلَهَا طَلَقَةٌ » — ولم يُردْ :
« في نكاحٍ ، أو من زوجٍ ، قَبْلَ ذلك » ؛ ويُقبلُ حكماً : إن كان
وُجِدَ . — أو : « ... بَعْدَ طَلَقَةٍ ، أو بَعْدَهَا طَلَقَةٌ » — ولم يُردْ :
« سَيُوقَعُهَا » ؛ ويُقبلُ حكماً : فثِنْتَانِ ، إلا ^(٦) غيرَ مدخولٍ بها .
فَتَبِينُ بِالْأُولَى ، ولا يَلْزَمُ ^(٧) ما بَعْدَهَا .

(١) كذا في ز ، أى إدارة التأكيد . وفي ع ش والغاية : « يقبل » ، وهو صحيح أيضاً .

(٢) في ش : « أو وفاء » ، والفاء من الناشر لامن الشارح .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والغاية ، وسقطت من ع .

(٤) في ش زيادة : « طَلَقَةٌ » ، وهى من الشرح .

(٥) في ش زيادة من الشرح : « طالق » . وسقط قوله : « قَبْلَ طَلَقَةٍ » ، من الغاية .

١٣٧ .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « لا » ، وهو تحريف .

(٧) كذا في زع . وفي ش : « يلزمها » ، والزائد من الشرح .

و: « أنت طالق طَلَقَةً مَعَهَا طَلَقَةٌ ، أو مَعَ طَلَقَةٍ » ، أو^(١) :
« ... فوقها ... ، أو فوقَ طَلَقَةٍ » ، أو : « ... تحتها^(٢) » ... ، أو تحتَ
طَلَقَةٍ : أو : « ... طالقٌ وطالقٌ » — فِئْتَانِ .

و^(٣) : « ... طالقٌ طالقٌ طالقٌ » ، فواحدةٌ : ما لم يَنْوِ أَكْثَرَ .
ومعلقٌ - : في هذا - كمنجزٍ .

ف: « إن قمتِ فَأَنْتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ » ، أو آخِرُ
الشرطِ ، أو كرَّره ثَلَاثًا بالجزءِ ، أو : « ... فَأَنْتِ طالقٌ طَلَقَةً مَعَهَا
طَلَقَتَانِ ، أو مع طَلَقَتَيْنِ » ، فقامت - : ثَلَاثٌ .

و: « إن قمتِ فَأَنْتِ طالقٌ فَطالقٌ ، أو ثم طالقٌ » ، فقامت - فطَلَقَةٌ :
إن لم يدخلُ بها . وإلا : فِئْتَانِ .

وإن قصَدَ إفهاماً ، أو تأكيداً في مكرَّر مع جزءٍ - : فواحدةٌ .

* * *

بَابُ الْأَسْتِثْنَاءِ فِي الْأُطْلَاقِ

وهو : إخراجُ بعضِ الجملةِ — بـ « إِلَّا » ، أو ما قام مقامها —
من متكلم واحدٍ .

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « طَلَقَةٌ » .

(٢) في ع ش زيادة : « طَلَقَةٌ » ، وهي من المرح أيضاً .

(٣) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « أنت » .

وشرط فيه^(١) : اتصال معتاد — لفظاً ، أو حكماً : كاتقطاعه
بتنفس ونحوه . — وثبته^(٢) قبل تمام مستثنى منه .
وكذا شرط ملحق^(٣) ، وعطف مغير^(٤) .

ويصح في^(٥) نصف فأقل^(٦) ، من مطلقات وطلقات .
فـ : « أنت طالقِ ثنتينِ إلا طلقةً » ، يقع^(٧) طلقةً .
و : « ... ثلاثاً إلا طلقةً » ، أو إلا^(٨) ثنتينِ ، أو إلا واحدةً
إلا واحدةً^(٩) ، أو إلا واحدةً وإلا واحدةً ، أو : « ... طلقةً وثنتينِ
إلا طلقةً » ، أو : « ... أربعاً إلا ثنتينِ » — يقعُ ثنتانِ .

و^(١٠) « ... ثلاثاً إلا ثلاثاً ، أو إلا ثنتينِ ، أو إلا جزءَ طلقةٍ —
كنصفٍ وثلاثٍ ونحوهما . — أو إلا ثلاثاً إلا واحدةً » ،
أو : « ... خمساً — أو أربعاً — إلا ثلاثاً ، أو إلا واحدةً » ، أو :
« ... طالقٌ وطالقٍ وطالقٍ إلا واحدةً ، أو إلا طالقاً » أو :
« ... ثنتينِ وطلقةً إلا طلقةً » ، أو : « ... ثنتينِ ونصفاً^(١١) إلا طلقةً » ،

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وفي شرط ونحوه » . وذكر في
الإفناع وشرحه ٢١٧/٥ بلفظ : « وفي شرط متأخر » . وذكر نحوه بعد .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « ونية » وهو موافق للفظ الغاية ١٣٧ :
« أونية » .

(٣) بهامش ز : « من خطه : العطف المغير يكون بيل ولا ولكن . ١ هـ مؤلف » .

(٤) قوله : « في نصف » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٥) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش مدحجاً بالشرح .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « وإلا » ، وهو تحريف . ولفظ الغاية : « أو ثلاثاً إلا » .

(٧) في ش زيادة من الشرح : « يقع ثنتان » .

(٨) في ش زيادة من الشرح أيضاً : « أنت طالق » .

(٩) كذا في زع ، وهو الصواب . وفي ش والغاية ١٣٩ : « ونصف » ، وهو
تحريف .

أو: «... مَتَيْنِ وَتَتَيْنِ إِلَّا تَتَيْنِ ، أَوْ إِلَّا وَاحِدَةً» — يَقَعُ ثَلَاثٌ ،
كَمَطْفِهِ بِالْفَاءِ أَوْ «ثَم» ^(١) .

و: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا» — وَأَسْتَثْنِي ^(٢) بَقَلْبِهِ: إِلَّا «وَاحِدَةً» —
يَقَعُ ^(٣) الثَّلَاثُ .

و: «نَسَائِي الْأَرْبَعُ طَوَالِقُ» — وَأَسْتَثْنِي ^(٤) وَاحِدَةً
بَقَلْبِهِ —: طَلَّقْنِ . وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: «الْأَرْبَعُ» ، لَمْ تَطْلُقِ الْمُسْتَثْنَاةُ .
وإِنْ ^(٥) أَسْتَثْنِي مِنْ سَأَلْتُهُ طَلَاقَهَا: دُيِّنَ ، وَلَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا .
وإِنْ قَالَتْ: «طَقُّ نِسَاءَكَ» ، فَقَالَ: «نَسَائِي طَوَالِقُ» —
طَلَّقْتُ: مَا لَمْ يَسْتَثْنِهَا ^(٦) .

وَفِي «الْقَوَاعِدِ»: «قَاعِدَةٌ؛ الْمَذْهَبُ: أَنْ الْأَسْتِثْنَاءَ يَرْجِعُ إِلَى
مَا يَمْلِكُهُ» ^(٧) ، وَالْعَطْفَ بِالْوَاوِ يَصِيرُ الْجُمْلَتَيْنِ وَاحِدَةً . وَقَالَ ^(٧)
جَمْعُ الْمُنْقَطِعِ: «وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ» .

* * *

بَابُ الطَّلَاقِ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ

إِذَا قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ ، أَوْ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ» —

-
- (١) فِي ش: «أَوْ ثَم» ، وَالْبَاءُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .
(٢) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش: «أَوْ اسْتَثْنِي» ، وَالزَّائِدُ مِنَ النَّاشِرِ .
(٣) كَذَا فِي زَع وَالغَايَةِ — وَنَرْجِعُ أَنَّهُ قَدْ سَقَطَ مِنْهَا كَلَامٌ كَبِيرٌ — وَفِي ش:
«نَقَعَ» .
(٤) كَذَا فِي ز ش وَالغَايَةِ . وَفِي: «فَاسْتَثْنِي» ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ .
(٥) قَوْلُهُ: «وَإِنْ» أَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .
(٦) كَذَا فِي ز ش وَالغَايَةِ . وَفِي ح: «يَسْتَثْنِي» ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .
(٧) وَرَدَّتِ الْهَاءُ فِي ز ش ، وَسَقَطَتْ مِنْ ع .

وَنَوَى وَقوعَهُ إِذَا — : وَقَعَ . وَإِلَّا : لَمْ يَقَعْ ، وَلَوْ مَاتَ أَوْ جَنَّ
أَوْ خَرَسَ قَبْلَ الْعِلْمِ بِمَرَادِهِ .

و^(١) : « أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَبْلَ قَدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرِ » ، فَلَهَا أَلْفَقَةٌ .
فَإِنْ قَدِمَ قَبْلَ مَضِيِّهِ ، أَوْ مَعَهُ — : لَمْ يَقَعْ .

وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَجَزءٌ تَطْلُقُ فِيهِ : تَبَيَّنَ وَقوعُهُ ، وَأَنْ وَطَأَهُ^(٢)
مَحَرَّمٌ . وَلَهَا الْمَهْرُ .

فَإِنْ خَالَعَهَا بَعْدَ الْيَمِينِ يَوْمَ^(٣) ، وَقَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ ، وَيَوْمَيْنِ — :
صَحَّ الْخُلْعُ ، وَبَطُلَ الطَّلَاقُ . وَعَكْسُهُمَا : بَعْدَ شَهْرٍ وَسَاعَةٍ .
وَإِنْ لَمْ يَقَعْ الْخُلْعُ : رَجَعَتْ بِعَوَضِهِ^(٤) ، إِلَّا الرَّجْعِيَّةُ : فَيَصِحُّ
خَالَعُهَا .

وَكَذَا حُكْمُ : « ... قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ » . وَلَا إِرْثَ لِبَائِنٍ :
لِعَدَمِ^(٥) شُهُمَةٍ .

و : « إِنْ مِتُّ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ بِشَهْرٍ » وَنَحْوَهُ ، لَمْ يَصِحَّ^(٦) .
وَلَا تَطْلُقُ إِنْ قَالَ : « ... بَعْدَ مَوْتِي ، أَوْ مَعَهُ » .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « إِنْ قَالَ » .

(٢) هَذَا رِسْمُ شِ وَالْغَايَةُ ١٤٠ . وَرِسْمُ فِي زَعِ هَكَذَا : وَطَأَهُ ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى .

(٣) وَرَدَ فِي زِ ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « فَأَكْثَرُ » . وَذَكَرَ فِي الْإِقْنَاعِ ٢١٩ .

(٤) وَرَدَتْ الْهَاءُ فِي زِ شِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ عِ وَالْغَايَةِ .

(٥) أَسْقَطَتْ اللَّامَ مِنْ شِ ، وَأَدْمَجَتْ بِالشَّرْحِ .

(٦) فِي شِ زِيَادَةٍ ، أَدْخَلَتْ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لَمْ يَصِحَّ » .

وإن قال : « ... يومَ موتي » ، طَلَقْتُ أَوَّلَهُ . و : « ... قبلَ موتي » ، يَقَعُ في الحال .
وإن قال : « أطولُكما حياةً طالقٌ » ، فبموتِ إحداهما يَقَعُ —
بالأخرى^(١) .

وإن تزوجَ أمةً أيَّه ، ثم قال : « إذا مات أبي أو اشتريتُكِ فأنْتِ طالقٌ » — فمات أبوه ، أو اشتراها — : طَلَقْتُ .
ولو قال^(٢) : « إن ملكْتُكِ فأنْتِ طالقٌ » ، فمات أبوه أو اشتراها — : لم تَطْلُقِي .
ولو كانت مبدرةً ، فمات أبوه — وَقَعَ الطلاقُ والعِتقُ معاً :
إن خرجتُ من الثلث .

* * *

فصلٌ

ويُستعمل طلاقٌ ونحوهُ أَسْتَعْمَالَ الْقَسَمِ — ويُجمل جوابُ
الْقَسَمِ جوابه — في غير المستحيل .
وإن علَّقه بفعلٍ مستحيلٍ عادةً — : كـ « أنْتِ طالقٌ إن —
أولاً — صَعِدَتِ السماءُ ، أو شاء الميتُ أو البهيمةُ ، أو طُرِتِ ،

(١) ذَكَرَ في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « إذا » بالتثنية ، وهو في الإقناع ٢٢٠ .

(٢) في ش زيادة : « لها » . وهي مدرجة من الشرح .

أو^(١) قلبت الحجرَ ذهباً . — أو مستحيل لذاته : كـ « ... إن رددتِ
أمس ، أو جمعت بين الضدين ، أو^(١) شربت ماء الكوز » — ولا
ماء فيه — : لم تطلق ، كحلفه بالله عليه .

وإن علّقه^(٢) على نفيه — : كـ « أنت طالق لأشربن ماء
الكوز^(٣) » ، أو إن لم أشربه — ولا ماء فيه — أو لأصعدن^(٤) السماء ،
أو إن لم أصعدنّها ، أو لاطلعت الشمس ، أو لأقتلن فلاناً — فإذا
هو ميت : عامه ، أولاً . — أو لأطيرن ، أو إن لم أطرن ،
ونحوه — : وقع في الحال .

وعتق^٥ ، وظهار^٦ ، وحرام^٧ ، ونذر^٨ ، وعين^٩ بالله — كطلاق .
و : « أنت طالق اليوم : إذا جاء غد » ، لغو^{١٠} .

و : « أنت طالق ثلاثاً على مذهب السنة والشيعه واليهود
والنصارى ، أو على سائر المذاهب » — يقع ثلاث^{١١} .

* * *

(١) في زيادة ، أدخلت من المخرج ، هي : « إن » .

(٢) كذلك في زيادة ، وفي وفي ع : « علقه » ، وهو تمسيع .

(٣) في زيادة : « ولا ماء فيه » ، وهي من كلام الشارع .

(٤) كذلك في زيادة ، وفي ع : « لأصعدن » ، وهو خطأ وتمسيع .

فصلٌ في الطلاقِ في زمنٍ مستقبلٍ

إذا^(١) قال : « أنت طالق غداً ، أو يوم كذا » — وقع بأولهما^(٢) . ولا يُدَيَّنُ — ولا يُقبلُ حكماً — إن قال : « أردتُ آخرهما » .

و : « ... في غدٍ ، أو في رجب » — يقعُ بأولهما . وله وطءٌ قبل وقوع .

و : « ... أليوم ، أو في هذا الشهر » — يقعُ في الحال .
فإن قال : « أردتُ : في آخر هذه الأوقات » — دُيِّنَ ، وقبل حكماً .

و : « أنت طالق أليوم ، أو غداً » ، أو قال : « ... في هذا الشهر ، أو الآتي » — وقع في الحال .

و : « أنت طالق أليوم ، و^(٣) غداً ، و^(٣) بعد غد » ، أو : « ... في اليوم ، وفي غدٍ ، وفي بعده » ، فواحدةٌ في الأولى — كقوله : « ... كل يوم » . — وثلاثٌ في الثانية ، كقوله : « ... في كل يوم » .

(١) قوله : « إذا قال » ، أسقط من ش مدرجا في المرح . وذكر بهامش ز حاشية صغيرة لم تظهر في التصوير ، ولعلها : « مسألة ما إذا قال لامرأته : أنت طالق غداً » .

(٢) كذلك في ز ش والغاية ١٤٤ . وفي ع : « بأوليهما » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع والغاية ١٤٤ . وفي ش : « أو » ، والرائد من الناسخ لا الشارح .

و : « أنتِ طالق اليومَ إن لم أطلقكِ اليومَ » ، أو أسقط
« اليومَ » الأخيرَ ، أو الأولَ^(١) — ولم يطلقها في يومه — :
وقع بآخره^(٢) .

و : « أنتِ طالق يومَ يَقْدَمُ زيدٌ » ، يقعُ يومَ قدومه : من أولِهِ ،
ولو ماتا غُدوةً وقَدِمَ بعد موتيهما من ذلك اليومَ .
ولا يَقَعُ : إذا قَدِمَ به ميتاً أو مكرهاً ، إلا بنيةً . ولا^(٣) : إذا
قَدِمَ ليلاً ، مع نيته نهاراً^(٤) .

و : « أنتِ طالق في غدٍ إذا قَدِمَ زيدٌ » ، فماتت قبلَ قدومه — :
لم تطلق .

و : « أنتِ طالق اليومَ غداً » ، فواحدةٌ في الحال . فإن^(٥) نوى :
« في كلِّ يومٍ ، أو بعضَ طلقةٍ اليومَ وبعضها غداً » — فثنتان . وإن
نوى : « ... بعضها اليومَ وبقيةً غداً » ؛ فواحدةٌ .

(١) كذا في ع ش والغاية ، وهو الظاهر الموافق للفظ الإقناع ٢٢٤ : « أو أسقط
اليوم الأول أو اليوم الأخير » . ولفظ ز هكذا : « الأوله » بكسر اللام وبدون نقط
للإياء والياء . والظاهر أنه سبق قلم .

(٢) كذا في ز ش والغاية ، وهو موافق للفظ الإقناع : « في آخر جزء منه » . وفي
ع : « بآخرة » ، وهو تصحيف على ما يظهر . وأسقط قوله : « وقع » من ش ، وأدرج
في الشرح .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « يقع » .

(٤) وردت الألف في ز ش والغاية ، وسقطت من ع .

(٥) كذا في زع والغاية ١٤٥ ، وهو الظاهر . وفي ش : « وإن » ، ولعله تصحيف .

و: « أنت طالق إلى شهرٍ أو حَوْلٍ ، أو الشهرَ أو الحَوْلَ » ،
ونحوه — : يقعُ بِمُضِيِّهِ ، إلا أن يَنْوَى وقوعَه إذا: فيقعُ ، ك: « ...
مُبعدٍ ^(١) مكة أو إليها » ، ولم يَنْوِ بلوغَهَا .

و: « أنت طالق في أول الشهر » ، فبدخوله . و: « ... في
آخره » ، ففي آخر جزءٍ منه . و: « ... في أولِ آخره » ، فبفجرِ
آخرِ يومٍ منه . و: « ... في آخرِ أوَّلِهِ » ، فبفجرِ أولِ يومٍ منه .
و: « إذا مضى يوم فأنْتَ طالق » ، فإن كان نهاراً وقع :
إذا عاد النهارُ إلى مثل وقته . وإن كان ليلاً : فبغروبِ
شمسِ الغد .

و: « إذا مضت سنة ... » ، فبمُضِيِّ اثْنَيْ عَشَرَ شهراً بالأهْلَةِ .
وَيُكْمَلُ ما حَلَفَ في أَثْنائِهِ ، بالعدد . و: « إذا مضت السنة ... »
فبأنسِلَاحِ ذِي الْحِجَّةِ .

و: « إذا مضى شهرٌ ... » ، فبمُضِيِّ ثَلَاثِينَ يوماً . و: « إذا مضى
الشهرُ ... » ، فبأنسِلَاحِهِ .

و: « أنت طالق كلَّ يوم طَلَقَةً ... » ، وكان تَلْفُظُهُ نهاراً — :
وقع إذا طَلَقَتْهُ ، والثانيةُ بفجرِ اليومِ الثاني ، وكذا الثالثةُ ^(٢) .

(١) ضبط في زبضم الباء ، وهو أولى من الفتح . فتأمل .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « إن كانت في عصمته » . وذكر نحوه

في الغاية ١٤٦ ، والإنتاع ٢٢٦ .

وإن قال : « ... في مجيء ثلاثة أيام » ، ففي أول الثالث .
و : « أنت طالق في كل سنة طلقه » — تقع الأولى في
الحال ، والثانية في أول المحرم ، وكذا الثالثة : إن كانت
في عصمته :

ولو بانت حتى مضت الثالثة ، ثم تزوجها — : لم يقعا .
ولو نكحها في الثانية ، أو الثالثة — : طَلَقَتْ عَقْبَهُ .
وإن قال فيها — وفي : « إذا مضت السنة » — : « أردتُ
بالسنة : اثني عشر^(٢) شهراً » ، دَيْنٌ ، وقيل حُكْمًا .
وإن قال : « أردتُ : كون^(١) ابتداء السنين المحرم » ، دَيْنٌ ،
ولم يُقبل حُكْمًا .

* * *

بابُ تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالشَّرْوَطِ

وهو : ترتيبُ شَيْءٍ غَيْرِ حَاصِلٍ عَلَى شَيْءٍ حَاصِلٍ ، أَوْ غَيْرِ حَاصِلٍ —
بـ « إن » ، أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا .
ويصح — مع تقدم شرط ، وتأخره — بصريح ، وبكناية .
مع قصد .

(١) في ش والغاية : « لثني » بالهمزة ، وفي ع : « عشرة » . وكلاما خطأ .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ابتداء كون » ، وهو عبث ناشر .

ولا يَضُرُّ فصلٌ بين شرط^(١) وحكمه ، بكلام متّصٍ :
 كـ « أنت^(٢) طالق — يازانية — إن قمتِ » ، ويقطعه سكوته ،
 وتسبيحه ، ونحوه

و : « أنت طالق مريضة^٣ » رفعاً ونصباً — : يقع بمرضها .
 و « من » و « أي » المضافة إلى الشخص ، يقتضيان^(٣) عمومَ
 ضميرهما : فاعلاً أو مفعولاً .

ولا يصحُّ إلا من زوج . ف : « إن تزوجتُ — أو عيّن ولو
 عتيقته — فهي طالق » ، لم يقع بتزوجها^(٤) .
 و^(٥) : « إن قمتِ فأنت طالق » — وهي أجنبية — فتزوجها ،
 ثم قامت — : لم يقع ، كحلفه : « لا أفعلن^(٦) » كذا » ، فلم تبق^(٧)
 له زوجة ، ثم تزوج أخرى^(٨) وفعل^(٩) .

- (١) كذا في زع والغاية ١٤٧ . وفي ش : « الشرط » .
 (٢) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « كانت » ، وهو تصحيف .
 (٣) في ع : « يقتضيان » ، وهو تحريف .
 (٤) في ع : « بتزوجها » ، وهو خطأ وتحريف .
 (٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « إن قال » .
 (٦) في ز : « لأفعلن » ، وهو محرف عما أثبتناه أو عن لفظ الإقناع ٢٢٩ : « لأفعلن » .
 أو مصحف عن لفظ ع ش والغاية : « لأفعلت » .
 (٧) كذا في زع والغاية ، وهو الأنسب . وفي ش : « يبق » .
 (٨) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لم » .
 (٩) في ش زيادة من الشرح : « ما حلف لا يفعله » . وذكر في الإقناع باللفظ :
 « ذلك » .

ويَقَعُ ما عُلِّقَ زوج — بوجودِ شرطٍ ، لا قبلَه ولو قال :
« عَجَّلْتُهُ » .

وإن قال : « سَبَقَ لِسَانِي بِالْشَرْطِ وَلَمْ أُرِدْهُ ^(١) » ، وَقَعَ
إِذَا ^(٢) .

فصل

وأدواتُ الشرطِ ، أَلَمْ تَعْمَلْ — غالبًا — في طلاقٍ وَعَتَاقٍ ،
سَتْ : « إِنْ » و « إِذَا » و « مَتَى » و « مَن » و « أَى »
و « كَلِمًا » .

وهي وحدها : لِلتَّكْرَارِ وَكُلُّهَا و « مَهْمَا » — بلا « لَمْ » ،
أو نِيَّةٍ فَوْرٍ ^(٣) ، أو قَرِينَةٍ — : لِلتَّرَاخِي . ومع « لَمْ » : لِلْفَوْرِ ،
إلا « إِنْ » مع عدمِ نِيَّةٍ فَوْرٍ أو قَرِينَةٍ ^(٤) .

فـ : « إِنْ » ^(١) — أو إِذَا ، أو مَتَى ، أو مَهْمَا ، أو مَن ، أو

(١) كَذَا فِي زَيْشِ الْإِقْنَاعِ وَالنَّايَةِ ١٤٨ . وَمَصْخَفٌ فِي عِ بَلْفُظٍ : « أَدْرَهُ » .

(٢) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَوْ قَالَ : أَنْتَ طَلَّقَ » ، ثُمَّ قَالَ : أَرَدْتَ
إِنْ دَت ... دِينَ ، وَلَمْ يَقْبَلْ حَكْمًا . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الْإِقْنَاعِ .

(٣) فِي ش : « فَوْرًا وَقَرِينَةً » وَهُوَ تَصْغِيرٌ . وَانْظُرِ النَّايَةَ ١٤٨ .

(٤) كَذَا فِي ز . وَحَرْفٌ فِي عِ شِ بَلْفُظٍ : « أَوْ قَرِينَةٍ » ، وَفِي النَّايَةِ : « وَقَرِينَةٍ » .

(٥) أَسْتَعْلَمْتُ الْفَاءَ مِنْ ش ، وَأَدْرَجْتُ فِي الشَّرْحِ .

أَيْتُكُنْ — قامت فطالقٌ ، وقع بقيام . ولا يقعُ بتكرُّره إلا مع « كلما » .

ولو مُنَّ أو أقام الأربع في : « أَيْتُكُنْ ، أو من قامت ، أو أقشها ... » ، طَلَّقْنِ .

ولو قال : « أَيْتُكُنْ لَمْ أَطَأْ أَلْيَوْمَ فَضَرَّاتُهَا طَوَالِقُ » ، ولم يَطَأْ — : طَلَّقْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا .

فإن وطئَ واحدةً : فثلاثٌ بعدمِ وطئِ ضَرَّاتِهَا^(١) ، وهُنَّ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ^(٢) . وإن^(٣) وطئَ ثِنْتَيْنِ : فثِنْتَانِ ثِنْتَانِ ، وهما واحدةٌ واحدةً . وإن وطئَ ثلاثاً : وقع بالملو طوءاتِ^(٤) فقط واحدةً واحدةً .

وإن أطلق : تَقَيَّدَ بالعمر .

ولو قال : « كَلَّمَا أَكَلْتُ رُمَانَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَكَلَّمَا أَكَلْتُ نِصْفَ رِمَانَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فَأَكَلْتُ رِمَانَةً — : فثلاثٌ .

ولو كان بدلَ « كَلَّمَا » أداةً غيرُها : فثِنْتَانِ .

وإن علَّقه على صفاتٍ ، فاجْتَمَعْنَ فِي عَيْنٍ — : ك « إِنْ رَأَيْتِ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٤٩ . وَفِي ش : « ضَرَّاتُهَا » ، وَهُوَ مَعَ صَحَّتِهِ تَصْغِيرٌ .

(٢) فِي عِزِّ زِيَادَةِ مَنْ النَّاسِخِ هـ : « ثِنْتَيْنِ » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « فَإِنْ » .

(٤) فِي ش : « بِالْمَلُوطَةِ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاشِرٌ .

رجلاً فأنت طالق ، وإن رأيتِ أسودَ فأنتِ طالق ، وإن رأيتِ
 فقيهاً فأنتِ طالق » ، فرأت رجلاً أسودَ فقيهاً — طَلَّقَتْ ثَلَاثًا .
 و : « إن لم أطلِّقْكَ فأنتِ ^(١) — أو فُضِّرتُكِ — طالق » ،
 فأت أحدهما أو أحدهم — وقع : إذا بقي ، من حياقِ الميت ، ما لا
 يَتَّسِعُ لإيقاعه . ولا يرثُ بائناً ، وترثُهُ .
 وإن نوى وقتاً ، أو قامت قرينةٌ بفورٍ — : تَعَلَّقَ بِهِ .
 و : « متى لم — أو إذا لم ، أو أىَّ وقتٍ — لم أطلِّقْكَ فأنتِ
 طالق » ، أو : « أَيُّسَكُنْ لَمْ ^(٢) — أو مَنْ لَمْ — أطلِّقْهَا فَهِيَ طالق » ،
 فمضى زمنٌ يمكن إيقاعه فيه ، ولم يفعل — : طَلَّقَتْ .
 و : « كلما لم أطلِّقْكَ فأنتِ طالق » ، فمضى ما يمكن إيقاعُ ثلاثِ
 مرتبَّاتٍ فيه ، ولم يطلِّقْهَا — طَلَّقَتْ ثَلَاثًا : إن دخل بها . وإلا : بَانتُ
 بالأولى .

فصل

وإن قال عامي ^(١) : « أن قمتِ — بفتح الهمزة — فأنتِ طالق » ،
 فشرطٌ ، كنيته .

(١) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « طالق » .

(٢) ورد هذا في زع والفاية ١٥٠ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « أى غير نحوى لامرأته » . وانظر الإقناع ٢٣٢ ..

وإن قاله عارفٌ بمقتضاه ، أو قال : « أنت طالق إذ قمت ،
أو وإن قمت ، أو ولو قمت » — طَلَقْتُ في الحال ،

وكذا : « إن — أو لو ^(١) — قمت وأنت طالق » . فإن قال :
« أردتُ الجزاءَ أو أن قيامها وطلاقها شرطانِ لشيء ^(٢) » ، ثم
أمسكتُ — دُيِّنَ ، وقُبِلَ حُكْمًا .

و : « أنت طالق لو قمت » ، ك : « ... إن قمت » .

وإن قال : « إن دخلتِ الدار فأنت طالق ، وإن دخلتِ ضرَّتْكِ » ،
فمتى دخلتِ الأولى : طَلَقْتُ ، لا الأخرى بدخولها .

فإن ^(٣) قال : « أردتُ : جَعَلْتُ الثاني شرطاً لطلاقها أيضاً » ،
طَلَقْتُ ثِنْتَيْنِ .

وإن قال : « أردتُ : أن دخولَ الثانيةِ شرطٌ لطلاقها » ، فعلى
م أراد .

و : « إن دخلتِ الدار وإن دخلتِ هذه فأنت طالق » ، لم تَطْلُقْ
إلا بدخولهما .

و : « إن قمتِ فقعدتِ ، أو ثم قعدتِ ... » ، أو : « إن قمتِ

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع : « أو ولو » ، والواو من الناسخ .

(٢) في ع زيادة : « آخر » ، وهي من الناسخ وإن وردت في الغاية . وذكرفي ،
بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أو جواباً لـ » .

(٣) كذا في زع والغاية ١٥١ ، وهو الظاهر . وفي ش : « وإن » .

متى قعدت ... » ، أو : « إن قعدت إذا قمت ، أو متى قمت ... » ،
أو : « إن قعدت إن قمت فأنت طالق » — لم تطلق حتى تقوم
ثم تقعد .

وإن عكس ذلك : لم تطلق حتى تقعد ثم تقوم .
و : « أنت طالق إن قمت وقعدت ، أو لا قمت وقعدت » —
تطلق بوجودهما كيفما كان .

و : « ... إن ^(١) قمت أو قعدت ، أو إن قمت وإن قعدت ... » ،
أو : « ... لا قمت ولا قعدت » — تطلق بوجود أحدهما .
و : « إن أعطيتك إن وعدتُك ن سألتي ^(٢) فأنت طالق » —
لم تطلق حتى تسأله ، ثم يعدها ، ثم يعطيها .
و : « كلما أجنبْتُ فإن أغتسلتُ من حمام فأنت طالق » —
فأجنب ثلاثاً ، واغتسل مرةً — : فطلقة ^(٣) .
ويقع ثلاثاً مع فعل لم يتردد مع كل جنابة : كموت زيد ،
وقدومه .

وإن أسقط « الفاء » من جزاء متأخر : فكبتها .

(١) كذا في زع والغاية — وراجع ما فيها بتأمل — وفي ش : « أو إن » ،
والزائد من الشرح .

(٢) كذا في ع والغاية ، وهو الصواب . وفي ز ش : « سألتني » ، وهو تحريف ..

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من المرح ، هي : « واحدة » .

فصل في تعليقه بالحيض

إذا قال : « إذا حِضتِ فأنت طالق » ، يقعُ بأوله : إن تبينَ حَيْضاً . وإلا : لم يقع .

ويقعُ في : « إذا حِضتِ حِيضَةً ... » ، بانقطاعه . ولا يُعتمدُ بحِيضَةٍ عُلّقَ فيها .

و : « كلما حِضتِ ... » ، أو زاد : « حِيضَةً ^(١) » — تفرغُ عِدَّتُها بآخرِ حِيضَةٍ رابعة . وطلاقه في ثانيةٍ غيرِ بدعيٍّ .

و : « إذا حِضتِ نصفَ حِيضَةٍ فأنت طالق » ، فإذا مضتِ حِيضَةٌ مستقرّةٌ ^(٢) : تبيناً وقوعه لنصفها .

ومتى أدعتِ حَيْضاً وأنكرَ ^(٣) : فقولها ^(٤) — ك : « إن أضمرتِ بُغْضِي فأنت طالق » ، وادّعتِ . — لا في ولادةٍ وإن لم يُقرَّ بالحمل ، ولا في قيام ونحوه .

ولو أقرَّ به : طَلَّقَتْ ، ولو أنكرته .

و : « إذا طَهَرْتَ فأنت طالق » — وهي حائض — : فإذا أقطعَ الدم . وإلا : فإذا طَهَرَتْ من [حِيضَةٍ ^(٥)] مستقبلة .

(١) كذا في زع والغاية ١٥٢ . وفي ش : « حِيضُهُ » بالهاء ، وهو تصحيف .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الأول . وفي ش : « فأنكر » .

(٤) كرر هذا بهامش ز ، ولعله نشأ عن ظن أن الكلمة غير بيّنة في الأصل . وفي

الإقناع ٢٣٦ زيادة : « في نفسها » . وفي الغاية : « ... بلاعين » .

(٥) وردت الزيادة في ز ش والغاية ١٥٣ ، وسقطت من ع .

و: « إن حَضِيتْ فَأَنْتِ وَضَرَّتْكَ طَالِقَتَانِ » ، فقالت : « حَضِيتُ »
وكَذَّبَهَا^(١) — : طَلَّقْتُ وَحْدَهَا .

و: « إِنْ حَضِيتُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ » ، وَأَدَّعَتْهُ ، فَصَدَّقَهُمَا — :
طَلَّقْتُمَا . وَإِنْ أَكْذَبْتُمَا : لَمْ تَطْلُقَا . وَإِنْ أَكْذَبَ إِحْدَاهُمَا :
طَلَّقْتُ وَحْدَهَا .

وإن قاله لأربع ، فادَّعَيْنَهُ ، وَصَدَّقْنَهُ — : طَلَّقْنَ . وَإِنْ
صَدَّقَ ثَلَاثًا : طَلَّقْتُ الْمَكْذُوبَةَ . وَإِنْ^(٢) صَدَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ : لَمْ
يَقَعْ شَيْءٌ

وإن قال : « كَلَّمَا حَاضَتْ إِحْدَاكُنِ — أَوْ أَيْتُكُنِ حَاضَتْ^(٣) —
فَضَرَّتْهُمَا طَوَالِقُ » ، فادَّعَيْنَهُ ، وَصَدَّقْنَهُ — : طَلَّقْنَ كَامِلًا . وَإِنْ
صَدَّقَ وَاحِدَةً : لَمْ تَطْلُقْ ، وَطَلَّقَ ضَرَّائِهَا^(٤) طَلْقَةً طَلْقَةً . وَإِنْ
صَدَّقَ ثِنْتَيْنِ : طَلَّقْتَا طَلْقَةً طَلْقَةً ، وَالْمَكْذُوبَتَانِ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ .
وإن صَدَّقَ ثَلَاثًا : طَلَّقْنَ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ ، وَالْمَكْذُوبَةُ ثَلَاثًا .

و: « إِنْ حَضِيتُمَا حَيْضَةً ... » ، طَلَّقْتَا بِشُرُوعِهِمَا فِي حَيْضَتَيْنِ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « فَكَذَّبَهَا » .

(٢) هَذَا أَلِ « شَيْء » ، أَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ بِلَفْظِ : « فَإِنْ ... » .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٌ مِنَ النَّاسِخِ ، هِيَ : « مَنَكُنْ » . وَرَاجِعُ الْإِقْنَاعِ ٢٣٧ .

(٤) ك . فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « ضَرَّائِهَا » ، وَهُوَ كَسَابِقُهُ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .

فصلٌ في تعليقه بالحمل والولادة

إذا قال: «إن كنت حاملاً فأنت طالق»، فبانت حاملاً زمن
حلف^(١) —: وقع منه. وإلا، أو وطئ بعده — وولدت لسته أشهر
فأكثر من أول وطئه —: لم تطلق.
و: «إن لم تكوني حاملاً»، فبالعكس.
ويحرم وطؤها — قبل استبراء^(٢): فيها^(٣)، وقبل زوال رية،
أو ظهور حمل: في الثانية —: إن كان بائناً.
ويحصل بحیضة موجودة، أو مستقبلة، أو ماضية لم يطقاً
بعدها^(٤).

و: «إن — أو إذا — حملت^(٥) ...»، لم يقع إلا بحمل^(٦)
بمتجدد. ولا يطقاً^(٧) —: إن كان وطئ في طهر حلفه. — قبل
حيض، ولا أكثر من مرة^(٨) كل طهر.
و: «إن كنت حاملاً بذکر فطلقة»، وبأثنى فثلاثين،
فولدت ذكرين —: فطلقة. وأثنى مع ذكر فأكثر: فثلاث.

(١) كذا في زع والغاية ١٥٤. وفي ش: «حلفه»، والهاء من الشرح.

(٢) كذا في زش والغاية. وحرف و ع بلفظ: «استبرأها».

(٣) أسقط هذا من ش، وأدرج في الشرح.

(٤) كذا في ز. وفي ع ش والغاية: «بمتجدد»، وورد كلمة «حمل» في

الشرح.

(٥) في ش: «يطؤها»، والزائد من كلام الشارح.

(٦) في ع زيادة: «في»، وهي من الناسخ.

وإن قال : « إن كان حَمَلُكَ ، أو ^(١) ما في بطنك ... » ، فولدتُهما — : لم تَطْلُقْ . ولو أَسْقَطَ « ما » : طَلَقَتْ ثَلَاثًا .
وما عُلِقَ على ولادةٍ : يَقَعُ بِإِلْقَاءِ مَا تُصِيرُ بِهِ أُمُّهُ أُمَّ وَلَدٍ .
و : « إن ولدتِ ذَكَرًا فطَلَقَةٌ ، وأنثى فمِثْنَتَيْنِ » ،
فثَلَاثٌ بِمَعْنَى ^(٢) .
وإن سَبَقَ أَحَدُهُمَا بِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ : وَقَعَ مَا عُلِقَ بِهِ ،
وبَانَتْ بِالثَّانِي . ولم تَطْلُقْ بِهِ ، كد : « أَنْتِ ^(٣) طَالِقٌ مَعَ
أَنْقِضَاءِ عِدَّتِكَ » .
و ... بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ — وَقَدْ وَطِئَ يَنْهَمَا — : فَثَلَاثٌ .
ومتى أَشْكَلَ سَابِقٌ : فطَلَقَةٌ ^(٤) يَبْقَيْنِ ، وَيَلْغُو مَا زَادَ .
و : « إن ولدتِ ذَكَرَيْنِ ، أو أَنْثَيْنِ ، أو حَيَيْنِ ، أو مِثْنَيْنِ —
فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فَلَاحِظَتْ بِذَكَرٍ وَأُنْثَى : أَحَدُهُمَا فَقَطْ حَتَّى .
و : « كَلَّمَا وَلَدْتَ — أَوْ زَادَ : وَلَدًا . — فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فولدتُ
ثَلَاثَةً مَعًا — : فَثَلَاثٌ . وَمُتَمَاعِبَتَيْنِ : طَلَقَتْ بِأُولِ وَبِثَانٍ ،
وبَانَتْ بِثَالِثٍ .

(١) في ش زيادة : « إن كان » ، وهي من الشارح .

(٢) في ش زيادة : « بحيث لا يسبق أحدهما » ، وهي كالسابقة .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وكأنت » ، والزيادة من الشرح .

(٤) تقع ، كما قدر الشارح . وضبط في ع بالفتح ، على أنه مفعول لفعل محذوف .
والتقدير : فتطلق طلاقة .

وإن ولدت اثنتين — وزاد : « للسنة » — فطلقة بطهر ،
ثم أخرى بعد طهر من حيضة^(١) .

فصل في تعليقه بالطلاق

إذا قال : « إن طلقْتُك فأنت طالق » ، ثم أوقعه بائناً —
لم يقع ما علق ، كملتق على خلع .
وإن أوقعه رجعيًا ، أو علقه بقيامها ثم بوقوع طلاقها ،
فقامت — : وقع ثنتان .
وإن علقه بقيامها ثم بطلاقه لها أو بإيقاعه^(٢) ، فقامت —
فواحدة .

وإن علقه بطلاقها ثم بقيامها ، فقامت — : فثنتان .
و : « إن طلقْتُك فأنت طالق » ، ثم قال : « إن وقع عليك
طلاقي فأنت طالق » ، ثم نجّزه رجعيًا — : فثلاث .
فلو قال : « أردت : إذا طلقْتُك طَلَمْتُ ؛ ولم أَرُدْ عقدَ صفة » —
دُيِّنَ ، ولم يُقبل حُكْمًا .
و : « كلما طلقْتُك فأنت طالق » ، ثم قال^(٣) : « أنت طالق » —
فثنتان .

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « مستقبلة » .

(٢) كذا في زع والغاية ١٥٦ . وفي ش : « بإيقاعه » ، والباء من الشرح .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « لها » .

و : « كَلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقي فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، ثم وَقَعَ بِمباشرةٍ
أَوْ سَبَبٍ^(١) — فثَلَاثٌ : إِنْ وَقَعَتْ الْأُولَى والثَّانِيَةُ رَجْعِيَّتَيْنِ .
وَمَنْ عَلَّقَ الثَّلَاثَ بِتَطْلِيقٍ يَمْلِكُ فِيهِ الرُّجْعَةَ ، ثُمَّ طَلَّقَ وَاحِدَةً — :
وَقَعَ الثَّلَاثُ .

و : « كَلَّمَا^(٢) — أَوْ إِنْ — وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقي فَأَنْتِ طَالِقٌ
قَبْلَهُ ثَلَاثًا » ، ثُمَّ قَالَ : « أَنْتِ طَالِقٌ » — فثَلَاثٌ : طَلَقَتْهُ بِالْمَنْجَزِ ،
وَتَمَثَّلَتْهَا مِنَ الْمَعْلُوقِ . وَيُلْغَوُ قَوْلُهُ : « قَبْلَهُ » . وَتُسَمَّى : « السُّرِّيْحِيَّةَ »
وَيَقَعُ بَعْنٍ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، الْمَنْجَزَةُ فَقَطْ .

و : « إِنْ^(٣) وَطَّئْتُكَ وَطْئًا^(٤) مَبَاحًا — أَوْ إِنْ أَبْنَيْتُكَ أَوْ فَسَخْتُ
نَكَاحَكَ ، أَوْ إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْكَ ، أَوْ إِنْ رَاجَعْتُكَ — فَأَنْتِ طَالِقٌ
قَبْلَهُ ثَلَاثًا » ، ثُمَّ وَجَدَ شَيْءًا مِمَّا عُلِّقَ عَلَيْهِ — : وَقَعَ الثَّلَاثُ ، وَلَغَا
قَوْلُهُ : « قَبْلَهُ » .

و : « كَلَّمَا طَلَّقْتَ ضَرَّتَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَهُ
لِلضَّرَّةِ ، ثُمَّ طَلَّقَ الْأُولَى — : طَلَّقْتَ الضَّرَّةَ طَلَقَةً ، وَالْأُولَى
ثَلَاثَتَيْنِ .

(١) ق ع : « سبباً » ، وهو خطأ وتحريف ناسخ .

(٢) في ش : « أَوْ كَلَّمَا » ، والرائد من الناسخ ، والناقص أدرج في الشرح .

(٣) أسقطت الواو من ش ، وأدمجت بالشرح .

(٤) رسم هكذا في ز ع . وفي ش والغاية ١٥٧ : « وطأ » . وكل صحيح .

وإن طلق^(١) الضرة فقط : طَلَقْنَا طَلْقَةً طَلَقَةٌ .

ومثل ذلك : « إن — [أو كلما] ^(٢) — طَلَقْتُ خَفَصَةً فَعَمْرَةٌ طالق » ، ثم قال : « إن — أو كلما — طَلَقْتُ عَمْرَةً فَخَفَصَةٌ طالق » — خَفَصَةٌ كالضرة : فيما قَبْلُ .

وعكس ذلك قوله لعمرة : « إن طَلَقْتُكَ خَفَصَةً طالق » ، ثم لَخَفَصَةٍ : « إِنْ طَلَقْتُكَ فَعَمْرَةٌ طالق » — فَخَفَصَةٌ هنا كعمرة هناك .

ولأربع : « أَيُّكُنْ وقع عليها طلاق فَصَوَّاحِبُهَا طوالق » ، ثم أَوْقَعَهُ ^(٣) على إحداهن — : طَلَقْنِ كَامِلًا .

و : « كلما طَلَقْتُ واحدةً فَعَبْدٌ حرٌّ » ، و ... ثِنْتَيْنِ فَاثْنَانِ ، و ... ثَلَاثًا فَثَلَاثَةٌ ، و ... أَرْبَعًا فَأَرْبَعَةٌ » ، ثم طَلَقْنِ — ولو معًا — : عَتَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا .

وإن أتى بدل « كلما » ، بـ « إن » أو نحوها — : عَتَقَ عَشْرَةً .

و : « إن أَتَاكَ طَلَاقٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، ثم كَتَبَ إِلَيْهَا :

(١) كذا في زع . وفي ش والغاية : « طَلَقْتُ » ، وهو تحريف على ما يفيد كلام الشارح .

(٢) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « أو وقعه » ، والغاية : « أو وقع » . والواو فيهما من الناسخ .

« إِذَا أَتَاكَ كِتَابِي فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فَأَتَاهَا كِتَابُهَا ، وَلَمْ يَنْمَحْ ذِكْرُ
الطلاق — : فثَبَّتَانِ .

فَإِنْ قَالَ : « أُرِدْتُ : أَنْكِ طَالِقٌ بِالْأَوَّلِ ^(١) » — دَيْنٌ ،
وَقَبْلَ حُكْمَا .

وَمَنْ كَتَبَ : « إِذَا قَرَأْتَ ^(٢) كِتَابِي فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فَقَرَأَ ^(٣)
عَلَيْهَا — وَقَعَ : إِنْ كَانَتْ أُمِّيَّةً . وَإِلَّا : فَلَا .

* * *

فصلٌ في تعليقه بالخلف

إِذَا قَالَ : « إِنْ حَلَفْتُ بِطُلَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، ثُمَّ عَلَّقَهُ بِمَا
فِيهِ حَتْ ^(٣) ، أَوْ مَنَعٌ ، أَوْ تَصْدِيقٌ خَيْرٌ أَوْ تَكْذِيبُهُ . : طَلَّقَتْ
فِي الْحَالِ . لَا إِنْ ^(١) عَلَّقَهُ بِمَشِيئَتِهَا ، أَوْ حَيْضٍ ، أَوْ طَهْرٍ ، أَوْ طُلُوعِ
الشَّمْسِ ، أَوْ قُدُومِ الْحَاجِّ ، وَنَحْوِهِ . .

و : « إِنْ حَلَفْتُ بِطُلَاقِكَ — أَوْ إِنْ كَلِمَتُكَ — فَأَنْتِ طَالِقٌ » ،
وَأَعَادَهُ مَرَّةً — : فَطَلَّقَتْ . وَمَرَّتَيْنِ : فَثَبَّتَانِ . وَثَلَاثًا : فَثَلَاثٌ .
مَا لَمْ يَقْصِدْ إِفْهَامَهَا فِي : « إِنْ حَلَفْتُ » .

(١) وَرَدَتْ الْبَاءُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ وَالْفَايَةِ ١٥٨ ، وَأُسْفَعَتْ مِنْ شَيْءٍ مَدْرُجَةٍ فِي الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَيْشِ وَالْفَايَةِ . وَلَوْ : « قَرَأْتُ . . » ، فَقَرَأَ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَتَصْحِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ الْمَوَافِقُ لِلْمَافِي الْإِنْفَاعِ ٢٤٣ . وَلَوْ شِئْنَا وَالْعَايَةِ :

« حَنْت » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ نَاشِرٌ لَا يَفْقَهُ شَيْئًا عَنْ حَقِيقَةِ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ .

وَتَبَيَّنَ غَيْرَ مَدْخُولِهَا ، بِطَلْقِهِ . وَلَمْ تَنْعَقِدْ عَيْنُهُ الثَّانِيَةَ ^(١)
وَالثَّلَاثَةَ ، فِي مَسْئَلَةِ الْكَلَامِ .

و : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ » ، وَأَعَادَهُ ^(٢) — :
وَقَعَ بِكُلِّ طَلْقَةٍ .

وَأِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِأَحَدَاهُمَا ، فَأَعَادَهُ بَعْدُ — : فَلَا طَلَاقَ .
وَلَوْ نَكَحَ الْبَائِنَ ، ثُمَّ حَلَفَ بِطَلَاقِهَا : — طَلَّقَهَا أَيْضًا
طَلْقَةً طَلْقَةً .

و ... بـ « كَلَّمَا » بَدَلَ « إِنْ » : ... ثَلَاثًا ثَلَاثًا ^(٣) : طَلْقَةً
عَقِبَ حَلْفِهِ ثَانِيًا ، وَطَلَّقَتَيْنِ لَمَّا نَكَحَ الْبَائِنَ وَحَلَفَ بِطَلَاقِهَا .
وَمَنْ قَالَ لَزَوْجَتِيَّ ^(٤) حَفْصَةً وَعَمْرَةً : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكُمَا
فَعَمْرَةٌ طَالِقٌ » ، ثُمَّ أَعَادَهُ — : لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا .
وَلَوْ قَالَ بَعْدَهُ : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكُمَا فَحَفْصَةُ طَالِقٌ » ،
طَلَّقَتْ عَمْرَةً .

ثُمَّ إِنْ قَالَ : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكُمَا فَعَمْرَةٌ طَالِقٌ » ، لَمْ تَطْلُقْ
وَاحِدَةً مِنْهُمَا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَائِيَةِ . وَفِي ش : « وَلَا الثَّانِيَةَ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٢) كَذَا فِي زَشِ وَالْفَائِيَةِ . وَفِي ع : « وَلِإِعَادَةِ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٣) وَرَدَ هَذَا فِي زَعِ وَالْفَائِيَةِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ .
(٤) كَذَا فِي زَشِ . وَفِي عِ وَالْفَائِيَةِ : « لَزَوْجَتِهِ » ، وَهُوَ — مَعَ امْكِانِ .
تَصْحِيحُهُ — تَحْرِيفٌ .

ثم إن قال : « إن حلفتُ بطلاقكما فحفصة طالق » ،
طلّقتُ حفصةً .

ولمدخولِ بهما : « كلّما حلفتُ بطلاقٍ إحداكما — أو واحدةٍ
منكما — فأنتما طالقان » ، وأعادهُ — : طَلَقْنَا ثُنْتَيْنِ ثُنْتَيْنِ .

وإن قال : « ... فهي — أو فُضِرَتْهَا — طالق » ، وأعادهُ — :
فطَلَقَةً طَلَقَةً .

وإن قال : « ... فأحداكما طالق » ، فطلّقتُ بإحداهما مُعَيَّنَ
بقرعةٍ .

ولإحداهما^(١) : « إن حلفتُ بطلاقِ ضَرَّتِكَ فأنتِ طالق » ،
ثم قاله للأخرى — : طَلَقْتُ الْأُولَى . فإن أعادهُ للأولى :
طَلَقْتُ الْأُخْرَى .

فصلٌ في تعلّيقه بالكلام والإذن والقِرْبَانِ

إذا قال : « إن كلمتُكِ فأنتِ طالق » ، فتحقّقى « ، أو زجرها
فقال : « تنجى ، أو أسكتى ، أو مرّى » ونحوه ، أو قال^(٢) : « إن
قمتِ فأنتِ طالق » طَلَقْتُ — : مالم يَنْوَ^(٣) غيره .

(١) كذا في زع والغاية ١٦٠ . وحرف في ش بلفظ : « ولأحدهما » .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « لها » .

(٣) كذا في زش والغاية ١٦١ . ووقع : « ينوى » ، وهو خطأ وتحرّيف .

و : « إن بدأتك بكلام فأنت طالق » ، فقالت : « إن بدأتك به فعبدي حر » — أَنَحَلَّتْ يَمِينُهُ : إن لم تكن نية . ثم إن بدأتَه . حَنَيْتْ ، وإن بدأها : أَنَحَلَّتْ يَمِينُهَا .

وإن علقه بكلامها زيدا ، فكلمته فلم يسمع — : لغفلة ، أو شغل^(١) ونحوه . — أو وهو مجنون^(٢) ، أو سكران^(٣) ، أو أصم^(٤) يَسْمَعُ لولا المانع ؛ أو كاتبتَه أو^(٥) راسلته ولم ينو مشافهتها أو كلمت غيره ، وزيد يسمع ، تقصده به^(٦) — : حَنَيْتْ . لا إن كلمته^(٧) : ميتا أو غائبا أو مُعْمَى عليه أو نائما ، أو وهى مجنونة^(٨) ، أو أشارت إليه . و : « إن كلمتما زيدا وعمرًا فأنتما طالقان » ، فكلمت كل واحد واحدًا — : طَلَقْتَا . لا إن قال : « إن كلمتما زيدا وكلمتما عمرًا^(٩) ... » ، حتى يكلمهما كلاً منهما .

و : « إن خالفت أمري فأنت طالق » ، فنَهَاها ، فخالفته^(٧) — ولا نية — : لم يحنّت ، ولو لم يعرف حقيقتَهما^(٨) .

-
- (١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « شغله » ، والزائد من الشرح .
 (٢) قوله : « أصم » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
 (٣) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٤٦ . وفي ش : « أى » ، وهو تصحيف ناشئ عن فهم أنه تفسير لما قبله ، مع أنه مخالف له . فتنبه .
 (٤) ورد هذا في زع ، وسقط من الغاية ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .
 (٥) في ز زيادة : « وهو » ، وهي من الناسخ . وكانت تتمين لو أن ما بعدها مرفوع .
 (٦) في ش زيادة : « فلا يحنّت » ، وهي من كلام الشارح .
 (٧) كذا في زع والغاية ١٦٢ ، وهو الظاهر . وفي ش : « وخالفته » .
 (٨) وردت في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « إلا أن ينوى » . وذكر في الشرح والإقناع ٢٤٨ زيادة : « مطلق الخاففة » .

و : « إن خرجت — أوزاد : مرة . — بغير إذني ، أو إلا بإذني ،
أو حتى آذن لك — فأنت طالق » ، فخرجت ولم يأذن ،
أو آذن ثم نهاها ، أو آذن ولم تعلم ، أو علمت^(١) ثم كررته^(٢)
بلا إذنه — : طَلَقَتْ^(٣) . لا إن آذن فيه كلما شاءت ، أو قال :
« ... إلا بإذن زيد » ، فأت زيد ، ثم خرجت^(٤) .

و : « إن خرجت إلى غير حمām بلا إذني فأنت طالق » ، فخرجت
له ولغيره ، أوله ثم بدلها غيره — : طَلَقَتْ .
ومتي قال : « كُنْتُ أُذِنْتُ ... » ، قبل^(٥) بيئته .

و : « إن قُرِبْتَ دَارَ كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، وقع بوقوفها تحت
فنائها ، ولصوقها بجدارها .

وبكسرِ راءٍ^(٥) « قُرِبْتَ » : لم يقع حـ تدخلها .

(١) في ش : « أو وعلمت » ، والواو من كلام الشارح .

(٢) كذا في ز . وفي ع والغاية والإقناع ٢٤٨ : « خرجت » ، وهو لفظ ش مع
زيادة من الشرح هي : « نانيا » .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « لخروجها » .

نوع زيادة : « لم يحث » ، وقد ذكرت في كلام الإقناع ٢٤٩ .

(٥) ورد في ع . فوق السطر زيادة مذكورة في الشرح ، هي : « منه » .

(٦) قال في المصباح : « وقربت الأمر أقرب به — من باب تعب . . . — : فعلته أو

دانيتها » ا هـ . فما هنا مراعى فيه المسمى الأول ، على ما يظهر .

فصلٌ في تعليقه بالمشيئة^(١)

إذا قال : « أنت طالق إن — أو إذا ، أو متى ، أو أنى ، أو أين ، أو كيف ، أو حيث ، أو أى وقت — شئت » ، فشاءت — ولو كارهةً ، أو بعد تراخٍ أو^(٢) رجوعه — وقع . لا إن قالت : « شئت إن شئت ، أو إن شاء أبى » ، ولو شاء .

و : « أنت طالق إن شئت و شاء أبوك » ، أو^(٣) « ... زيد وعمرؤ » — لم يقع حتى يشاء^(٤) .

و : « أنت طالق إن شاء زيد » ، فشاء ولو مميزاً يعقلها ، أو سكران ، أو بإشارة مفهومة ممن خرس ، أو كان أخرس — وقع . لا إن مات أو غاب أو جُنَّ قبلها .

ولو قال : « ... إلا أن يشاء » فمات أو جُنَّ أو أبأها — وقع إذا .

وإن خرس — وفهمت إشارته — فكُنْطِقَه .

وإن نَجَزَ أو علّق طلاقاً إلا أن تشاء هي أو^(٥) زيد ثلاثاً ، أو ثلاثاً

(١) في ش : « بالمشيئة أى الإرادة . . . قال لامرأته » . والزيادة من الشرح .

(٢) في ش زيادة من الشرح ، هي : « بعد »

(٣) سقطت الألف من الغاية ١٦٣ . وفي ش زيادة من الشرح : « إن شاء » .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يشاء » ، وهو تحريف وخطأ .

(٥) في ش زيادة : « يشاء » ، وهى مدرجة من كلام الشارع .

إِلَّا أَنْ تَشَاءَ^(١) أَوْ يَشَاءَ وَاحِدَةً ، فَشَاءَتْ أَوْ شَاءَ ثَلَاثًا — فِي الْأُولَى :
وَقَعْتُ . كَوَاحِدَةٍ فِي الثَّانِيَةِ .

وَيَنْ شَاءَتْ أَوْ شَاءَ ثَلَاثَتَيْنِ : فَكَمَا لَوْ لَمْ يَشَاءَ .
و : « أَنْتِ طَالِقٌ وَعَبْدِي حُرٌّ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ » ، وَلَا نِيَّةَ ، فَشَاءَهُمَا :
وَقَعَا . وَإِلَّا : لَمْ يَقْعَ شَيْءٌ .

و : « يَا طَالِقُ — أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ عَبْدِي حُرٌّ — إِنْ شَاءَ
اللَّهُ » ، أَوْ قَدَّمَ الِاسْتِثْنَاءَ ، أَوْ قَالَ : « ... إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » ، أَوْ :
« ... إِنْ لَمْ^(٢) — أَوْ مَا لَمْ — يَشَأْ^(٣) اللَّهُ » — وَقَعَا .

و : « إِنْ قَمْتُ — أَوْ إِنْ لَمْ تَقُومِي^(٤) — فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ^(٥)
حُرَّةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » ، أَوْ : « أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ^(٦) حُرَّةٌ إِنْ قَمْتُ —
أَوْ إِنْ لَمْ^(٧) تَقُومِي ، أَوْ لَتَقُومِينَ^(٧) ، أَوْ لَا قَمْتُ — إِنْ شَاءَ —
اللَّهُ » — فَإِنْ نَوَى رَدَّ الْمَشِيطَةِ إِلَى الْفِعْلِ : لَمْ يَقْعَ بِهِ .
وَإِلَّا : وَقَع .

-
- (١) فِي ش : « تَشَاءُ وَاحِدَةً » ، وَفِيهِ تَحْرِيفٌ وَزِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .
(٢) فِي ع ش زِيَادَةٌ : « يَشَاءُ اللَّهُ » ، وَمِنْ الشَّرْحِ .
(٣) كَيْدًا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٦٤ . وَفِي ش : « يَشَاءُ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .
(٤) فِي ش : « تَقُومِي » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاشِئٌ .
(٥) فِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « لِأَمَّةٍ ، إِنْ قَمْتُ أَوْ إِنْ لَمْ تَقُومِي فَأَنْتِ » .
(٦) فِي ش : « أَوْ أَنْتِ حُرَّةٌ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٧) وَرَدَّتْ « لَمْ » فِي ز ش وَالنَّايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ع .
(٨) كَيْدًا فِي ز ش ، وَفِي النَّايَةِ : « لَتَقُومِينَ » ، وَع : « لَا تَقُومِينَ » . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وإن^(١) حَلَفَ : « لا يَفْعَلُ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ » ، لم تنعقد^(٢) يمينه حتى يشاء أن لا يفعله^(٣) .

و : « أَنْتَ^(٤) طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ أَوْ مَشِئَتِهِ ، أَوْ لِقِيَامِكَ » ونحوه ، يَقَعُ فِي الْحَالِ . بخلاف قوله : « ... لِقُدُومِ زَيْدٍ ، أَوْ لَعَدٍ » ونحوه .

فَإِنْ قَالَ فِيمَا ظَاهِرُهُ التَّعْلِيلُ : « أَرَدْتُ الشَّرْطَ » ، قَبْلَ^(٥) حُكْمًا .

و : « إِنْ رَضِيَ أَبُوكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ » ، فَأَبَى ثُمَّ رَضِيَ - : وَقَعَ .
و : « أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ كُنْتَ تُحِبُّنِ أَنْ يَعَذِّبَكَ اللَّهُ بِالنَّارِ ، أَوْ تُبْغِضِينَ الْجَنَّةَ أَوْ الْحَيَاةَ » ونحوهما ، فَقَالَتْ : « أُحِبُّ » أَوْ « أُبْغِضُ » - لم تَطْلُقْ إِنْ قَالَتْ : « كَذَبْتُ » ، وَلَوْ قَالَ : « ... بِقَلْبِكَ » .

وَلَوْ قَالَ : « إِنْ كَانَ أَبُوكَ يَرْضَى بِمَا فَعَلْتَهُ^(٥) فَأَنْتَ طَالِقٌ » ، فَقَالَ : « مَا رَضَيْتُ » ، ثُمَّ قَالَ : « رَضَيْتُ » - طَلَّقَتْ . لا إِنْ قَالَ : « إِنْ كَانَ أَبُوكَ رَاضِيًا بِهِ ... » .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : وَمِنْ ... يَنْعَقِدُ . وَكِلَاهُمَا سَيِّحٌ .

(٢) وَرَدَتْ الْهَاءُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش .

(٣) فِي ش : « وَ ، أَوْ لِمَشِئَتِهِ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ لِقِيَامِكَ » ، فَأُدرَجَ الْمَتْنُ فِي الشَّرْحِ وَبِالْعَكْسِ . وَاللَّامُ الزَّائِدَةُ وَرَدَتْ فِي الْغَايَةِ دُونَ ع ز .

(٤) فِي ش زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مَه » .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ١٦٥ . وَفِي ش : « فَعَلْتَنِي » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وَتَعْلِيْقُ عَتَقٍ • كَطَلَاقٍ • وَيَصِحُّ بِالْمَوْتِ .

فصلٌ في مسائل متفرقة

إذا قال ^(١) : « أنت طالق إذا رأيت الهلال ، أو عند رأسه » ،
 وقع : إذا رؤي وقد غربت الشمس ، أو تمت العدة ^(٢) .
 وإن نوى العيان ، أو حقيقة رؤيتها — : قبل حكماً .
 وهو : هلالٌ إلى ثلاثة ^(٣) ، ثم يُقْمَرُ .
 و : « إن رأيت زيدا فأنت طالق » ، فرائه لا مكرمة —
 ولو ميتاً ، أو في ماءٍ ، أو زجاج شفافٍ — : طلقت ، إلا مع نية
 أو قرينة .
 ولا تطلق : إن رأيت خياله في ماءٍ أو ^(٤) امرأةٍ ، أو
 جالسةً عمياء .
 و : « من بشرتني — أو أخبرتني — بقدوم أخي فهي طالق » ،
 فأخبره عددٌ ممّا — : طلقن . وإلا : فسابقةٌ صدقت ^(٥) . وإلا :
 فأولٌ صادقةٌ .

(١) في ش زيادة : « لامراته » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٢) أسقطت الكلمة من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٣) كذا في زش والفاية ١٦٦ وأصل ع • ثم أصلح فيها بلفظ : « ثلاثة » ، وهو خطأ .

(٤) في ش زيادة : « في » ، وهي من كلام الشارح .

(٥) ضبط في ع بفتح الصاد : تأثراً بظاهر قوله : « صادقة » . والأولى اليضم .

ومن حلف عن شيء ، ثم فعله مكرهاً أو مجنوناً أو مُغَمًّى عليه
أو نائماً — : لم يَحْنَثْ .

وناسياً أو جاهلاً ، أو عقدها يظن صدق نفسه ، فبان بخلافه — :
يَحْنَثُ في طلاق وعتق فقط .

و : « لَيْفَعَلَنَّهُ » ، فتركه مكرهاً أو ناسياً — : لم يَحْنَثْ ^(١) .
ومن يَمْتَنِعَ يَمِينِهِ ، وقصد منعه — كهُوَ .

و : « لا يَدْخُلُ على فلان بيتاً — أو لا يَكَلِّمُهُ أو ^(٢) يَسْلَمُ عليه
أو يُفَارِقُهُ — حتى يَقْضِيَهُ » ، فدخل بيتاً هو فيه ، أو سلم عليه —
أو على قوم هو فيهم — ولم يعلم به ؛ أو قضاؤه ^(٣) حَقُّه [ففارقه ^(٤)]
فخرج رديئاً ، أو أحاله به ففارقه ظناً منه أنه برّ ^(٥) — : حَنِثَ ،
إلا في السلام والكلام .

وإن علم به في سلام — ولم ينوّه ، ولم يستشبهه بقلبه — :
حَنِثَ .

(١) ورد بهامش زحاشية : « الصحيح : يَحْنَثُ في التامى فقط » ا هـ . وقواه ابن
مفلح في الفروع ، وقطع به صاحب الإقناع ٢٥٦ . وراجع الشرح والغاية ١٦٧ .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « لا » . ولفظ الغاية : « ولا » ، وفيه نقص .

(٣) في ش زيادة : « فلان » : وهي من الشرح .

(٤) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أنه قد برى » ، وفيه زيادة من الشرح

و: «لَيْفَعْلَانُ شَيْئًا»، لم يبر^(١) حتى يَفْعَلَ جميعه .
و: «لا يَفْعَلْهُ»، أو من يَمْتَنِعُ يَمِينُهُ: كزوجةٍ وقرابةٍ ،
وقصد منعه — ولا نيةً ، ولا سبباً ، ولا قرينةً — ففَعَلَ بعضه :
لم يَحْنَث .

فمن حَلَفَ على مِمْسِكٍ مَأْكُولًا: «لا أَكَلَهُ»^(٢) ، ولا أَلْقَاهُ ،
ولا أَمْسَكَهُ ، فأكل بعضاً ورمى الباقي ، أو: «لا يَدْخُلُ دَارًا» ،
فأَدْخَلَهَا بعضَ جَسَدِهِ أو دَخَلَ طَاقَ بَابِهَا ، أو: «لا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ
غَزْلِهَا» . فَلَبِسَ ثَوْبًا فِيهِ مِنْهُ ، أو^(٣) : «لا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ» ،
فَشَرِبَ بَعْضَهُ أو: «لا يَبِيعُ عَبْدَهُ وَلَا يَهْبَهُ» ، فباع أو وَهَبَ بَعْضَهُ ،
أو: «لا يَسْتَحِقُّ»^(٤) عَلَى فَلَانٍ شَيْئًا ، فقامت بَيْنَةُ بِسَبَبِ الْحَقِّ
—: من قَرْضٍ أو نُحُوه . — دُونَ أَنْ يَقُولَا: «وَهُوَ عَلَيْهِ» — لم يَحْنَث .
و: «لا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ» ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، أو: «لا يَلْبَسُ
مِنْ غَزْلِهَا» ، فَلَبِسَ ثَوْبًا فِيهِ مِنْهُ —: حَنَثَ .

و: «إِنْ لَبِستُ ثَوْبًا — أو لم يقل: ثَوْبًا . — فَأَنْتِ طَالِقٌ» ،
وَنَوَى مَعِينًا —: قُبِلَ حُكْمًا ، سِوَاِ ابْطِلَاقِ^(٥) أَمْ غَيْرِهِ .

(١) في ش: «يرأ» ، وهو على غرار سابقه . فراجع المصباح والمختار .
(٢) كَذَا في زع والغاية ، وهو الصحيح . وفي ش: «أكله» ، وهو تصحيف
جاهل نشأ عن ظن أن ما بعده مضارع ، مع ، أنه ماش من الإلقاء . فتلوه .
(٣) قوله: «أو لا يشرب ماء هذا الإناء» أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، «ضروبا عليه»: «وقعدت ففعل واحدا» .
(٥) كَذَا في زع والغاية ١٦٨ . وفي ش: «بطلاق . . . بغيره» ، وفيه تحريف
«وزيادة من الشرح» .

و: « لا يلبس ثوباً أو لا يأكل طعاماً، اشتراه أو نسجه أو طبخه زيد^(١) »، فلبس ثوباً نسجه هو وغيره أو اشترياه^(٢) أو زيد^(٣) لغيره، أو أكل من طعام طبخه — : حنث .
وإن اشترى غيره شيئاً، فحاطه بما اشتراه^(٤) — فأكل أكثر مما اشترى شريكه — : حنث . وإلا : فلا .
و: « لا بت^(٥) عند زيد » ، حنث بأكثر الليل . لا^(٦) إن حلف : « لا أقمت عنده كلَّ الليل » ، أو نواه ، فأقام^(٧) بعضه .
ولا إن حلف : « لا بات^(٨) » أو أكل يبلد^(٩) ، فبات أو أكل خارج^(١٠) بُنيانه .

بابُ التَّأْوِيلِ فِي الْحَلْفِ^(٧)

وهو : أن يُريدَ بلفظ^(٨) ما يخالف ظاهره .

(١) في ش : « أو اشتراه أي زيد أو اشتراه أو أكل » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس . وسقطت واو من كلام الشارح . فتنبه .

(٢) في ش زيادة : « هو » ، وهي من الناشر إن لم تكن من الشارح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يبيت » ، وكل صحيح وإن كان الأول أنسب .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدمج بالشرح .

(٥) في ش زيادة من الشرح : « عنده » . ولفظ الغاية : « فأقام أكثر » ، ولعله محرف عن : « ولو أكثره » ، كما ذكر الشارح . فتأمل .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أبيت أو لا آكل » ، و « لا » من الشرح .

(٧) في ش زيادة من الشرح : « بطلاق أو غيره » .

(٨) كذا في زع والغاية ١٦٩ . وفي ش : « بلفظه » ، والهاء من الشرح وإن ذكرت في لفظ الإقناع ٢٥٨ .

ولا يَنْفَعُ ظَالِمًا ، لقول^(١) رسول الله صلى عليه وسلم : « يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ » . وَيُبَاحُ لغيره .

فلو حلفَ آكلٌ مع غيره تمرًا أو نحوه : « لَتَمِيزَنَّ نَوَى مَا أَكَلْتُ ، أو لَتُخْبِرَنَّ بعدده » — فأفرد كلَّ نواةٍ ، أو عَدَّ من واحدٍ إلى عددٍ يَتَحَقَّقُ دُخُولَ مَا أَكَلَ فِيهِ — أو^(٢) : « لَيَطْبُخَنَّ قِدْرًا بِرُطْلٍ مِلْحٍ ، وَيَأْكُلُ مِنْهُ فَلَا يَجِدُ^(٣) طَعْمَ الْمِلْحِ » ، فَصَلَقَ^(٤) به بَيْضًا وَأَكَلَهُ ، أو : « لَا يَأْكُلُ بَيْضًا وَلَا تُفَاحًا ، وَلَيَأْكُلَنَّ مِمَّا فِي هَذَا الْوِعَاءِ » — فوجدَهُ^(٥) بَيْضًا وَتُفَاحًا ، فَعَمِلَ مِنَ الْبَيْضِ نَاطِفًا وَمِنَ التُّفَاحِ شَرَابًا ، وَأَكَلَهُ — أو مَنْ عَلَى سُلْمٍ : « لَا نَزَلْتُ إِلَيْكَ ، وَلَا صَعِدْتُ إِلَى هَذِهِ ، وَلَا أَقْمَتُ مَكَانِي سَاعَةً » — فَنَزَلْتُ الْعُلْيَا ، وَصَعِدْتُ السُّفْلَى ، وَطَلَعَ أَوْ نَزَلَ — أو : « لَا أَقْمَتُ عَلَيْهِ ، وَلَا نَزَلْتُ مِنْهُ ، وَلَا صَعِدْتُ فِيهِ » ، فَانْتَقَلَ إِلَى سُلْمٍ آخَرَ — : لَمْ يَحْنَثْ فِي الْكُلِّ ، إِلَّا مَعَ حِيلَةٍ أَوْ قَصْدٍ أَوْ سَبَبٍ .
و : « لَيَقْعُدَنَّ عَلَى بَارِيَّةٍ أَيْتَهُ ، وَلَا يُدْخِلُهُ^(٦) بَارِيَّةً » ، فَأَدْخَلَهُ

(١) في الفاية : « لحديث » . وهذا إلى « صاحبك » أسقط من ش مدرجاً في الشرح .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « غيره » .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « فيه » .

(٤) كذا في الأصول ، وهو الموافق لما في الإقناع ٢٦٠ . وفي الفاية : « فسلق » .

وهما لغتان وإن كانت الثانية هي المشهورة والمقتصر عليها في المصباح والمختار .

(٥) وردت الهاء في زع والفاية ، وسقطت من ش .

(٦) كذا في زع والفاية والإقناع ٢٦٠ . وفي ش : « بدخله » ، وهو

تجريب .

قَضَبًا^(١) ونَسَجَ فيه ، أو نَسَجَ قَضَبًا كان فيه — : حَنِثَ .
و : « لا أَقْتُ في هذا الماء ، ولا خَرَجْتُ مِنْهُ » — وهو جارٍ — :
لم يَحْنَثْ إلا بقصدٍ ، أو بسببٍ^(٢) .
وإن كان الماء رَاكِدًا : حَنِثَ ولو نُحِلَ مِنْهُ مَكْرَهًا .
وإن أَسْتَحْلَفَهُ ظَالِمٌ : « ما لفلان عندك وَدِيعَةً » ، وهى عنده ،
فَعَنَى بـ « ما » : الذى ، أو نَوَى غَيْرَهَا أو غَيْرَ مَكَانِهَا ، أو أَسْتَشْنَاهَا
بقلبه — : فَلَاحِثٌ .

وكذا لو أَسْتَحْلَفَهُ بِطَلاقٍ أو عَتَاقٍ : « أَنْ يَفْعَلَ ما يَجُوزُ فَعْلُهُ ،
أو يَفْعَلَ ما لا يَجُوزُ » ، أو « أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا » لشيءٍ لا يُلْزَمُهُ
الإِفْرَارُ بِهِ ، فحَلَفَ ، ونَوَى بقوله « طالق » : مِنْ عَمَلٍ^(٣) ، وبقوله
« ثلاثًا » : ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، ونَحْوَهُ .

وكذا إِنْ قَالَ : « قُلْ : زوجتى — أو كُلُّ زوجةٍ لى — طالق إِنْ^(٤)
فَعَلْتُ كَذَا » ، ونَوَى زَوْجَتَهُ الْعَمِيَاءَ أو الْيَهُودِيَّةَ أو الْحَبَشِيَّةَ ونَحْوَهُ^(٥)
أو نَوَى : كُلَّ زَوْجَةٍ تَزَوَّجَهَا^(٦) بِالصَّيْنِ ونَحْوَهُ — ولا زَوْجَةً لِلْحَالِفِ ،

(١) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « غيره » .

(٢) وردت الباء فى ز ش دون ع . وراجع الغاية بتأمل .

(٣) كذا فى زع والغاية ١٧١ . وى ش : « أو بقوله » ، والزائد من الماشى

(٤) كسرت الهمزة فى زع والغاية ، وفتحت خطأ فى ش .

(٥) فى ش : « أو نحوه » ، والزيادة من الشرح .

(٦) كذا فى ز وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش والغاية : « تزوجها » .

ولم يتزوج بما نواه. وكذا لو نوى : « إن كنتُ فعلتُ كذا بالصين » ،
أو نحوِه : من الأما كن التي لم يفعله فيها .

وكذا^(١) « قُلْ : نسائي طوالقُ إن كنتُ فعلتُ كذا » ، ونوى :
بناته أو نحوهن^(٢) . ولو قال : « كلُّ ما أحلفك به فقلْ : نعم » ،
أو : « اليمينُ التي أحلفك بها لازمةٌ لك » ، قُلْ : نعم » ، فقال :
« نعم » ، ونوى : بهيمة الأنعام .

وكذا : « قُلْ : اليمينُ التي^(٣) تحلفني بها — أو أيمانُ البيعةِ لازمةٌ
لي » ، فقال ، ونوى : يده ، أو الأيدي التي تُبسطُ^(٤) عند البيعة .
وكذا : « قُلْ : اليمينُ يعني ، والنية نيتك » ، ونوى يمينه :
يده ، وبالنية : البضعة من اللحم .

وكذا : « قُلْ : إن^(٥) فعلتُ كذا فزوجتي علىَّ كظهرِ أمي » ،
ونوى بالظهر : ما يُركب من خيل ونحوها . وكذا : لو نوى بـ
« مُظاهِرٍ » : أنظر أينما أشدَّ ظهراً .

(١) أَسْطَ هذا من ش مدرجا في المرح . واغفل الغاية : « وكذا نسائه . . .
إن كان فعل » .

(٢) كذا في زش والغاية . وفي ع : « وكذا قال كما » ، وهو من عبث الناسخ .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر الملائم . وفي ش : « الذي » ، ولعله تصحيف ،
وحرف « قل » في الغاية باغفل : « أقل » .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « تنبسط » ، وهو تحريف ، فراجع المصباح
بالمختار .

(٥) في ش : « وكذا لو إن كنت فعلت » ، فأدرج المرح في المتن وبالعكس .

وكذا: « قُلْ : . . وإلا فكلُّ مملوكٍ لى حرٌّ » ، ونوى
بالمملوكِ : الدقيقَ الملتوثَ بالزيت أو السمن . وكذا لو نوى بالحرِّ :
الفعلَ الجميل ، أو الرملَ الذى ما وطئ . وبـ « الجارية » : السفينة
أو الريح ، وبـ « الحرَّة » : السحابة الكثيرة المطرِ أو الكريمة
من النوق ، وبـ « الأحرار » : البقل ، و « بالحرائر »^(١) : الأيام .
ومن حلف : « ما فلانٌ هنا » ، وعين موضعاً ليس فيه —
لم يَحْنَث .

وعلى زوجته : « لا سرقتِ منى شيئاً » ، فخاّته في ودِيعَةٍ —
لم يَحْنَث إلا بنيةٍ أو سببٍ .

بابُ الشكِّ فى الطلاقِ

وهو — هنا — : مُطلقُ التردّدِ .
ولا يلزم بشكٍّ فيه ، أو فيما علّق عليه ، ولو عدّ مياً .
وسن ترك وطء قبل رجعة ، [ويباح بعدها]^(٢) .
وتأمّ الوَرع : قطعُ شكٍّ^(٣) بها ، أو بعقدٍ أمكن . وإلا :

(١) وردت الباء فى ز ش والغاية ١٧٢ ، وسقطت من ع ، كما سقطت « البقل » من الغاية .

(٢) وردت الزيادة فى ع ش ، ولم ترد فى الغاية ١٧٠ . ووردت فى ز ، ضرورياً عليها .
فأثبتناها احتياطاً . وراجع الإقناع ٢١٩ .

(٣) كذا فى زع والغاية ٠ وفى ش : « الشك » .

فبُقْرَعَة ^(١) متيقنة ، بأن يقول : « إن لم تكن طَلَّقْتُ فهي طالق » .
ويُمنع حالفٌ : « لا يأكلُ ثَمَرَةً ^(٢) » ونحوها ، أشبهتُ بغيرها —
من أكلٍ واحدةٍ ، وإن لم تمنعه ^(٣) بذلك من الوطء .

ومن شكَّ في عدده : بنى على اليقين .

فـ : « أنتِ ^(٤) طالق بعددٍ ما طَلَّقَ زيد زوجته » ، وجُهل —
فطَلَقَةٌ .

ولا مرأتَيه : « إحداهما طالقٌ » — وثم منويَّةٌ — : طَلَّقْتُ .

وإلا : أخرجتُ بقُرْعَةٍ ، كَمَعِينَةٍ منسيَّةٍ ، وكقوله عن طائرٍ :
« إن كان غراباً فحَفْصَةٌ طالق ، وإلا فَمَعْمَرَةٌ ^(٥) » ، وجُهل .
وإن مات : أقرع ورثته . ولا يطأُ قبلها ، وتجب النفقةُ .

ومتى ظهر ^(٦) أن المطلقةَ غيرُ المخرَجة ، رُدَّتْ : ما لم تزوجْ ،
أو يُحكَمَ بالقرعة .

ولزوجتيه أو أُمَّتَيْه : « إحداهما طالقٌ أو حرَّةٌ غداً » ،

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع : « فبقرعة » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ثمرة » ، وهو تصحيف ، فتنبه .

(٣) كذا في زع . وصحف في ش بلفظ : « تمنعه » .

(٤) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « وأنت » ، ولعله تصحيف .

(٥) ضبط في ز بضمين ، ولعله اعتبره من باب « هند » .

(٦) في ش زيادة — وردت في ز مضروبا عليها — هي : « أو ذكر » . وهو

من كلام الشارح ، ذكرها على سبيل التفسير على ما يظهر . فراجع الإقناع ٢٧٠ .

فماتت إحداهما أو زال ملكه عنها^(١) قبله — : وقع بالباقية .
ومن زوج بنتاً من بناته ، ثم مات وجُهل — : حرّم الكل .
ومن قال عن طائر : « إن كان غراباً فحفصة طالق ، وإن كان
سحاباً فعمرة .. » ، وجُهل — : لم تطلق واحدة منهما .
وإن قال : « إن كان غراباً فزوجتي طالق ثلاثاً ، أو أمتي
حرة » ، وقال آخر : « إن لم يكن غراباً » مثله — ولم يعلم — :
لم يطلق^(٢) ، ولم يعتق^(٣) . وحرّم^(٤) عليهما الوطء — إلا مع اعتقاد
أحدهما خطأ الآخر ، أو يشتري أحدهما أمة الآخر : فيُقرع
بينهما حينئذ .

وإن كانت مشتركة بين موشرين ، وقال^(٥) كل منهما :
« ... فنصيبى حرّة » — عتقت على أحدهما ، ويُعَيَّن بقرعة .
ولا مراتيه وأجنبية : « إحداهما طالق » ، أو قال : « سلمى
طالق » — وأسمهما^(٦) : سلمى — : طلقت امرأته .
فإن قال : « أردت الأجنبية » — دُيِّن ، ولم يُقبل حكماً
إلا بقرينة .

وإن نادى من امرأته هنداً — فأجابته عمرة ، أو لم يجبه وهى

(١) كذا فى زع والغاية ١٧٦ ، وهو الصحيح . وفى ش : « عنها » ، وهو
تحريف .

(٢) كذا فى زع . وفى ش والغاية ١٧٧ : « تطلقا ... تعتقا » . وش : « يحرّم » .

(٣) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « فيها » .

(٤) كذا فى زع ، أى امرأته والأجنبية كما ذكر الشارح . وسقطت الميم من ش .
والغاية .

الحاضرة — فقال : « أنتِ طالق » ، يظنُّها المناداة — : طَلَّقْتُ
دونَ عَمْرَةٍ .

وإن علمها غيرَ المناداة : طَلَّقْتُا إن أراد طلاقَ المناداة ، وإلا طَلَّقْتُ
عَمْرَةً فقط .

وإن قال لمن ظنَّها زوجته : « فلانة ! أنتِ طالق » ، أو لم يُسمَّها — :
طَلَّقْتُ زوجته . وكذا عكسُها .
ومِثْلُه : أَلْعِثْقُ .

ومن أوقع بزواجه كلمةً ، وشكَّ : هل هي طلاقٌ أو ظَهَارٌ ؟ —
لم يلزمه شيءٌ .

وإن شكَّ : هل ظاهرٌ ، أو حلف بالله تعالى ؟ — لزمه ، يَحْنُثُ ،
أدنى كفارتيهما^(١) .



(١) أسمايت « ما » من شـ مدرجة في الشرح . ولفظ الغاية ١٧٨ : « كفارة
يدين » ، وهو لفظ شرح الإلتناع ٢٧٦ .

كتاب الرجعة

وهي^(١) : إعادة مطلق غير بائن ، إلى ما كانت عليه ،
بغير عقد .

إذا طلق حرٌّ من دخل أو خلا بها في نكاح صحيح أقل من
ثلاث . أو عبدٌ واحدةً — بلا عوضٍ — : فله ، ولولى مجنونٍ
في عدتها ، رجعتها — ولو كرهت ، أو أمةً على حرة ، أو
أبى سيد^(٢) أو وليٌّ . — بلفظ : « راجعتها » و « رجعتها »
و « أرتجعتها » و « أمسكتها » و « ردّدتها^(٣) » ، ونحوه — ولو
زاد : « للمحبة » أو « للإهانة » . إلا أن ينوى رجعتها إلى ذلك
بفراقها^(٤) . — لا : « نكحتها » أو « تزوّجتها » .

وليس من شرطها الإشهاد . وعنه : « بلى » ، فتبطل إن أوصى
الشهود بكتمانها .

والرجعية زوجة^(٥) : يصح^(٦) أن تلاعن وتطلق ، ويلحقها
ظهاره وإيلاؤه .

(١) ورد هذا في زع والإقناع ٢٧٧ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح . وذكر في
الغاية ١٧٩ بلفظ : « هو » ، ولعله تصحيف ناشر .

(٢) في ش : « سيدها » ، والزيادة من الشرح . وورد في ز ، بعد « ولي » ،
مضروبا عليه : « وتصح من يصح قوله لنكاحه ، وولى مجنون » .

(٣) سقطت إحدى الدالين من ع .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بفراقه » أي إياها ، كما ذكر الشارح .

(٥) في ز حاشية : « لكن لا قسم لها » اهـ . وذكر نحوه في الإقناع ٢٧٨ .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « فيصح » ، والفاء من الشرح على جهة التفريع .

ولها أن تَشَرَّفَ^(١) له وتزَيَّنَ . وله للسفرُ والخلوةُ بها ،
ووطؤها^(٢) . وتحصل به رجعتها — ولولم يَنْوِها — لا بباشرة ،
ونظر^(٣) لفرج . وكذا خلوةٌ لشهوةٍ ، إلا على قولٍ . المنقحُ :
« أختاره الأَكْثَرُ » .

وتصح بعد طهرٍ من ثلاثة ولم تغتسل ، وقبل وضعِ
وليدٍ متأخر .

لا في رِدَّةٍ ، ولا^(٤) تعليقها بشرط : كـ « كلما طَلَقْتُكِ فقد
راجعتُكِ » . ولو عاكسه : صح ، وطلقت .

ومتى أغتسلت من ثلاثة ، ولم يَرْتَجِعْها — : بانت ، ولم تحِلَّ
إلا بنكاحٍ جديدٍ . وتعودُ على ما بقى — : من طلاقها . — ولو بعد
وطءٍ زوجٍ آخر .

وإن أشهدَ على رجعتها ، ولم تعلم حتى أُعْتَدَّتْ ونسكت
من أصابها — : رُدَّتْ إليه ، ولا يطؤها^(٥) حتى تعتدَّ . وكذا
إن صدَّقاه .

(١) كذا في ر ع والغاية ١٨٠ ، أى تعرضت كما ذكر الشارح . ووش : « تشرف » ،
ولعله تصحيف . فراجع المصباح .

(٢) كذا في ز ش والغاية . وفي ع « ووطئها » ، والرسم الأول أولى .

(٣) في ش : « وبظر » ، والباء من الشرح .

(٤) وردت الواو في ز ع ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .

(٥) كذا في ش . وفي ز ع والغاية : « بطأها » . وهو خلاف في الرسم ناشئ عن كون

الهمزة هنا متوسطة أو متطرفة أو في حكم المترسطة .

وإن لم تثبت رجعيته وأنكره : رُدَّ قوله .

وإن صدَّقه الثاني : بانَّت منه . وإن صدَّقته : لم تُقبَل^(١) على الثاني ، ولا يلزمها مهرُ الأول له . لكن : متى بانَّت ، عادت إلى الأول بلا عقدٍ جديدٍ .

ومتى أدَّعتْ انقضاءَ عدتها ، وأمکن — : قُبِلَتْ . لا في شهرٍ بحيضٍ ، إلا بدينةٍ .

وأقلُّ ما تنقضي^(٢) عدَّةُ حرةٍ فيه — بأقراء — : تسعةٌ وعشرونَ يوماً ولحظةً ، وأمةٌ : خمسةٌ^(٣) عشرَ لحظةً .

ومن قالتْ ابتداءً : « أنقضتْ عدَّتِي » ، فقال : « كنتِ راجعُكِ » ، وأنكرته ، أو تداعيا معاً — : فقولها ، ولو صدَّقه سيدُّ أمةٍ .

ومتى رجعتْ^(٤) : قُبِلَ ، كجحدِ أحدهما النكاحَ ثم يعترفُ به^(٥) .

(٢) كذا في ز ، أي دعواها . وفي ع ش والغاية : « يقبل » أي قولها ، كما في الإقناع ٢٨٠ .

(٣) بهامش ز حاشية : « مسألة انقضاء العدة » .

(٤) كذا في ز ش والغاية ١٨١ وأصل ع ، ثم أضيف إليها فيها باء . وورد في ش بعد « عشر » زيادة من الشرح : « يوما » .

(٥) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « عن قولها » .

(٦) ورد هذا في ز ش والغاية ١٨٢ ، وسقط من ع .

وإن سبق فقال : « أَرَجَعْتِكَ » ، فقالت : « أَتَقْضَتْ عِدَّتِي
قَبْلَ رَجْعَتِكَ » — فقولهُ .

* * *

فصل ٦

وإن طلقها^(١) حرًّا ثلاثًا ، أو عبدًا ثلثين — ولو عتق — : لم
تَحِلَّ لَهُ حَتَّى يَطَّأَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ فِي قُبُلٍ ، مَعَ أَنْتِشَارٍ — ولو مجنونًا^(٢)
أَوْ حَصِيًّا ، أَوْ نَائِمًا ، أَوْ مُعْمَى عَلَيْهِ — وَأَدْخَلَتْهُ فِيهِ ؛ أَوْ ذِمِّيًّا
وَهُى ذِمِّيَّةٌ ، أَوْ لَمْ يُنْزَلْ أَوْ يَبْلُغْ عَشْرًا ، أَوْ ظَنَّمَا أَعْجَبِيَّةً .
وَيَسْكُنِي تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ أَوْ^(٣) قَدْرِهَا مِنْ تَحْيُوبٍ ، وَوَطْئُ
مَحْرَمٍ لِمَرْضٍ^(٤) وَضِيقِ وَقْتِ صَلَاةٍ وَمَسْجِدٍ ، وَلِقَبْضِ مَهْرٍ ،
وَنَحْوِهِ . لَا لَحِيضٍ ، أَوْ نَفَاسٍ ، أَوْ إِحْرَامٍ ، أَوْ صَوْمٍ فَرَضٍ ، أَوْ فِي
دُبُرٍ أَوْ نِكَاحٍ — بَاطِلٍ أَوْ فَاسِدٍ — أَوْ رِدَّةٍ ، أَوْ بِشْبَهَةٍ ، أَوْ
بِمَلِكٍ^(٥) عَيْنٍ .

وإن كانت أمةً ، فاشترأها مطلقًا — : لم تَحِلَّ^(٦) .

(١) في ش زيادة من المشرح : « أي الزوجة حرًّا كانت أو أمة زوج » .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الموافق لما في الإقناع ٢٨٤ . وفي ش : « مجنونًا » .

وهو تصحيح

(٣) وردت الألف في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٤) في ش زيادة من المشرح : « الزوجة » ، أي أو الزوج كما ذكر الشارح .

(٥) وردت الباء في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٦) في ش زيادة من المشرح : « له حتى تنكح زوجاً غيره » .

ولو طلقَ عَبْدٌ طَلَقَةً ، ثُمَّ عَتَقَ — : مَلَكَ تَتِمَّةً ثَلَاثٍ ، كَكَاْفَرٍ : طَلَّقَ ثِنْتَيْنِ ثُمَّ رُقِيَ .

ومن غاب عن مطلقته ثلاثاً ثم حضر ، فذكرت : « أنها نكحت من أصابها ، وأنقضت عدتها » ، وأمکن — فله نكاحها : إذا غلب على ظنه صدقها . لا إن رجعت قبل عقيد . ولا يقبل ^(١) بعده .

فلو كذبها الثاني في وطء — : فقولُه في تنصيفِ مهر ، وقولها في إباحتها للأول .

وكذا: لو تزوجت حاضرًا أو فارقتها ، وأدعت إصابتَهُ وهو منكراً . ومثلُ الأولى ^(٢) : لو جاءت حاكماً ، وأدعت : « أن زوجها طلقها ، وأنقضت عدتها » — فله تزويجُها : إن ظن صدقها ، ولا سيما إن كان الزوج لا يُعرفُ .

(١) أي رجوعها (المعلوم من المقام) ، كما في شرح الإقناع ٢٨٦ .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « الأولى » . وقد تكلمنا عما في هذا ، فيها . و .

كتاب

« أَلَا يَلَاةٌ »^(١) يَحْرُمُ ، كَظِهَارٍ . وَكَانَ كُلُّ طَلَاَقٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ .
 وَهُوَ : حَلْفُ زَوْجٍ يُمْكِنُهُ الْوُطءُ — بِاللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ صِفَتِهِ^(٢)
 عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ ، الْمُمْكِنِ جَمْعُهَا ، فِي قُبُلٍ — : أَبَدًا ، أَوْ يُطْلَقُ ،
 أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، أَوْ يَنْوِيهَا^(٣) .
 وَيَتَرَتَّبُ حُكْمُهُ مَعَ خِصَاءٍ ، وَجَبَّ بَعْضُ ذَكَرٍ ، وَعَارِضٌ يُرْجَى
 زَوَالُهُ : كَحَيْسٍ . لَا عَكْسِيهِ : كَرَتْقٍ .
 وَيُيَبِّلُهُ جَبُّ كُلِّهِ وَشَلُّهُ وَنَحْوُهُمَا ، بَعْدَهُ .
 وَكَمُولٍ فِي الْحُكْمِ : مَنْ تَرَكَ الْوُطْءَ ضَرَارًا بِلا عَذْرِ أَوْ حَلْفٍ ،
 وَمَنْ ظَاهَرَ وَلَمْ يُكْفَرْ .
 وَإِنْ حَلَفَ : « لَا وَطْئُهَا فِي دَبْرِ »^(٤) أَوْ دُونَ فَرجٍ ، « ، أَوْ : » لَا
 جَامِعَهَا إِلَّا جَمَاعَ سُوءٍ — يُرِيدُ : ضَعِيفًا لَا يَزِيدُ عَلَى التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ .
 — : لَمْ يَكُنْ مُؤْرِيًا .
 وَإِنْ أَرَادَ : « فِي الدَّبْرِ ، أَوْ دُونَ الْفَرْجِ » ، صَارَ مُؤْرِيًا .
 وَمَنْ عَرَفَ مَعْنَى^(٥) مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ، وَأَتَى بِهِ — وَهُوَ :

(١) فِي شِ زَادَةَ ، أَدْخَلْتَ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : بِمِ وَأَحْكَامُ الْمَوْلَى .
 (٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ١٨٤ . وَفِي شِ : « بِصِفَتِهِ » ، وَالْبَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .
 (٣) فِي شِ : « أَوْ يَنْوِيهَا » بِالْبَاءِ ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ .
 (٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ . وَفِي شِ : « يَطْوُهَا فِي دَبْرِهَا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .
 (٥) هَذَا مِضَافٌ لِمَا بَعْدَهُ ، وَضَبُّهُ فِي عِ بَقْعَتَيْنِ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

« ... لا نكثك » ، « ... لا^(١) أدخلت ذكرى — أو حشفتي^(٢) —
في فرجك » ، وللبكر خاصة : « ... لا أقتضضتك » — لم
يُدين مطلقاً .

و : « ... لا أغتسلت منك ، أو أفضيت إليك ، أو غشيتك ،
أو لمستك ، أو أصبتك ، أو أفرشتك ، أو وطئتك ، أو جامعتك ،
أو باضعتك ، أو باشرتك ، أو باعلتک ، أو قربتك ، أو مسستك ،
أو أتيتك » صريحٌ حكماً : لا يحتاج إلى نية . ويُدين مع عدم قرينة ،
ولا كفارة باطلاً .

و : « ... لا ضامعتك ، أو دخلت إليك ، أو^(٣) قربت فراشك
أو بت عندك » ، ونحوه — : لا يكون مؤلياً فيها إلا بنية
أو قرينة .

ولا إيلاء بحلف بنذر أو عتق^(٤) أو طلاق ، ولا ب : « إن^(٥)
وطئتك فأنت زانية » ، أو فله على صوم أمس ، أو هذا الشهر ،
أو : « ... لا ووطئتك في هذا البلد ، أو مخضوبة ، أو حتى تصومي
نفلاً أو تقومي أو يأذن^(٦) زيد » ، فيموت .

(١) قوله : « لا أدخلت ذكرى » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) ورد في ع بالخاء المعجمة ، وهو تصحيف ظاهر .

(٣) كذا في زع والغاية ١٨٥ . وفي ش : « أدبت » ، وأدرج الناقص في الشرح .

(٤) أخر هذا في ش ، وقدم ما بعده .

(٥) أسقطت الباء من ش ، وأدمجت بالشرح .

(٦) كذا في ع ش والإقناع ٢٩٠ ، وهو الظاهر الذي يؤيده تقدير الشارح قبله :

« حتى » . وفي ز والغاية : « يأذن » بالباء ، وهو تصحيف .

و : « إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَبْدِي حَرٌّ عَنْ ظَهَارِي » — وَكَانَ ظَاهِرًا —
فَوَطِئَ : عَتَقَ ^(١) عَنِ الظَّهَارِ . وَإِلَّا ، فَوَطِئَ — : لَمْ يَعْتِقْ ^(٢) .

فصل

وإن جعل غايته ما ^(٣) لا يوجد في أربعة أشهر غالبًا — : ك
« وَاللَّهِ ! لَا وَطِئْتُكَ حَتَّى يَنْزِلَ عَيْسَى ، أَوْ يُخْرِجَ الدَّجَالُ . أَوْ حَتَّى
تُحْبِلَ ^(٤) » ، وَهِيَ آيَسَةُ . أَوْ لَا وَلَمْ يَطَأْ ، أَوْ يَطَأُ وَنَيْتُهُ : حَبْلٌ مُتَجَدِّدٌ ^(٥) . —
أَوْ مَحْرَمًا : « ... حَتَّى تَشْرِبَ خَمْرًا » ، أَوْ إِسْقَاطَ مَالِهَا ، أَوْ هَبْتَهُ ، أَوْ
إِضَاعَتَهُ ، وَنَحْوَهُ — : فَمَوْلٍ ، ك : « ... حَيَاتِي أَوْ حَيَاتِكَ ، أَوْ مَا :
عَشْتُ أَوْ عَشْتُ » .

لَا إِنْ غَيَّاهُ بِمَا لَا يُظَنُّ خَلْوُ الْمَدَةِ مِنْهُ — وَلَوْ خَلَتْ — : ك
« ... حَتَّى يَرْكَبَ زَيْدٌ » ، وَنَحْوَهُ : أَوْ بِالْمَدَةِ : ك « وَاللَّهِ ! لَا
وَطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ » ، فَإِذَا مَضَتْ فَوَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ » .

(١) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « عبده » .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وطئ » لم يعتق . وإن وطئتك فهو
حر قبله بشهر ، فابتدأ به (أو : فيه) بعد مضيه . فلو وطئ في الأول لم يعتق . والمطالبة
في شهر سادس .

(٣) في ش زيادة ، وأدرج من الشرح ، هي : « أي » .

(٤) كذا في زع والغاية ١٨٦ . وفي ش : « أو تحبل » ، وهو تحريف . وأدرج
الناقص في الشرح .

(٥) كذا في ع ش والغاية والإقناع . ٢٩٠ . ومصحف في ز بالهاء المهمة .

أو قال : « ... إلا برضاك أو اختيارك » ، أو : « ... إلا أن
تختارى ^(١) أو تشائى » ، ولو لم تشأ بالمجلس ^(٢) .
وإن قال : « والله ! لا وطئتُك مدة ، أو ليطولنَّ تركى لجماعك » —
لم يكن مؤلياً حتى ينوى : فوق أربعة أشهر .
وإن علّقه بشرط — : كـ « إن وطئتُك فوالله لا وطئتُك ! » ،
أو : « إن قمت — أو إن شئت — فوالله لا وطئتُك ! » —
لم يصر مؤلياً حتى يوجد .
ومتى أُلجَّ زائداً على الحشفة — فى الصورة الأولى ^(٣) —
ولا نية : حنث .
و : « والله ! لا وطئتُك فى السنة ، أو سنةً إلا يوماً أو مرة » —
فلا إيلاء حتى يطأ وقد بقى فوق ثلثها .
ويكون مؤلياً من أربع بـ : « والله ! لا وطئتُ كلَّ واحدة ،
أو واحدة منكن » . فيحنثُ بوطء واحدة ، فى الصورتين ، وتَنَحَّلُ
عِيقُهُ . ويُقبلُ ^(٤) فى الثانية إرادةً معيّنة ، ومبهمّة . وتخرج بقرة .
و : « والله ! لا أطوؤُكن ^(٥) ، أو لا وطئتُكن » — لم يصر
مؤلياً حتى يطأ ثلاثاً ، فتتعيّن الباقيّة .

(١) ورد هذا فى زع والغاية ، وأسقط من ش مدمجاً بالشرح .

(٢) كذا فى ز ش . وفى ع والغاية : « فى المجلس » ، وكل صحيح .

(٣) كذا فى زع . وفى ش والغاية ١٨٧ : « الأولى » . وتقدم مثله مراراً .

(٤) فى ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هى : « منه » .

(٥) كذا فى ش . وفى زع والغاية : « أطأكن » . وقد بينا منشأه .

فلو عُدِمَتْ إحداهن : أُنْحَلَّتْ يَمِينُهُ ، بخلاف ما قبلُ .
وإن آتَى من واحدة ، وقال لأخرى : « أَشْرَكَتْكِ مَعَهَا » —
لم يصِرْ مُؤَلِيًا من الثانية ، بخلاف الظَّهَار .

* * *

فصلٌ

ويصح^(١) من كافر ، وقنٍّ ، ومميّز وغضبان^(٢) ، وسكرانٍ
ومريضٍ مَرُجُوٍّ بَرَّؤُهُ^(٣) ، ومن لم يدخل .
لا من مجنونٍ ، ومُعَمَّى عليه ، وعاجزٍ عن وطءٍ : لَجَبٌ كامل ،
أو شلل .

وَيُضْرَبُ لِمَوْلٍ — وَلَوْ قَنًا — مَدَّةٌ^(٤) أربعة أشهر من
يَمِينِهِ ، ويُحْسَبُ عليه زمنُ عُذْرِهِ ، لأَعْذَرَهَا : كصغيرٍ وجنونٍ
ونُشُوزٍ وإِحْرَامٍ ونَفَاسٍ . بخلاف حيضٍ^(٥) .
وإن حدث عُذْرُهَا : أَسْتُؤْنَفَتْ^(٦) لزواله . ولا^(٧) إن حدث عُذْرُهُ .
وإن أَرْتَدَّا أو أَحْدَهُمَا بَعْدَ دُخُولٍ ، ثم أُسْلِمَا أو أُسْلِمَ فِي الْعِدَّةِ — :

-
- (١) في ش زيادة من الشرح : « الإيلاء من كل زوج يصح طلاقه ، ويمكنه الوطء » .
(٢) في ش تأخير هذا ، وتقديم ما بعده .
(٣) ضبطه المصنف بفتح الباء على لغة أهل الحجاز . وغيرهم يهضمها . فراجع المختار
والمصباح . ولفظ ش : « يرجى ... » .
(٤) ضبط في ز بالفتح ، ولعله سبق فلم .
(٥) كذا في زيع والغاية . وفي ش . « حيضها » ، والزائد من المرح .
(٦) في ش زيادة : « المدة » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية .
(٨) وردت الواو في ز . ش ، وسقطت من ج .

أَسْتَوْفَتْ المدة، كمن بَانَتْ ثم عادت في أَثنائها .
 وإن طَلَّقَتْ رجْعِيًّا^(١) في المدة: لم تنقطع ما دامت في المدة .
 وإن أَتَقَضَّتْ المدة - وبها عذرٌ يَمْنَعُ وطأها^(٢) - : لم تَمْلِكْ
 طَلَبَ الفِئْتَةِ .

وإن كان به -- وهو مما يَمِجِرُ به عن الوطء - : أَمْرٌ أَنْ يَفِيءَ
 بِلِسَانِهِ ، فيقول : « مَنِ قَدَرْتُ جَامِعُكَ » . ثم متى قَدَرَ : وَطِئَ
 أَوْ طَلَّقَ

وَيُحْمَلُ^(٣) - لصلاةٍ فرض ، وَتَعَدُّ وَهْصِيمَ^(٤) ، ونومٍ عن
 نَعَاسٍ ، وتحللٍ من إحرام ، ونحوه - بقدره . ومظاهِرُهُ لطلب
 رَقَبَةٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، لا لصوم .

فإن لم يَبْقَ^(٥) عذرٌ ، وَطَلَبَتْ ، ولو أَمَةً ، الفِئْتَةُ - وهى :
 الْجَمَاعُ . - لزم القادر مع حِلِّ وطئها . وتطالبُ غيرُ مكَلَّفَةٍ : إذا
 كَلَّفَتْ . ولا مطالبةٌ لولىٍّ وسيدٍ .

ويؤمَرُ بطلاقٍ من علق الثلاث بوطنها ، ويحرُمُ . ومتى
 أُولِجَ وَتَمَّ ، أَوْ لَبِثَ - : لحقه نسبه ، ولزمه المهرُ ، ولا حَدٌّ .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، « ضروبا عليه : » فإن راجعها بذت ، وإلا احتسبت بمذمتها
 إذا عادت . وإن « . وراجع الإقناع ٢٩٥ .
 (٢) كذا في ش . وفي زع : « وطئها » . وتقدم نحوه . وفي الغاية : « وطأها » .
 وهو تصحيف .

(٣) في ش زيادة : « مول ... طعام » . وكلها من الفرج ، وإن وردت الثانية في ج .
 (٤) في ش زيادة : « لمول » ، وهى من الترح أيضا .

وَتَنَحِلُ يَمِينُ مَنْ جَامَعَ وَلَوْ مَعَ تَحْرِيمِهِ — كَفَى حَيْضٍ ، أَوْ نَفَاسٍ ،
أَوْ إِحْرَامٍ ، أَوْ صِيَامٍ فَرَضٍ مِنْ أَحَدِهِمَا — وَيُكْفَرُ .

وَأَدْنَى مَا يَكْفِي : تَغْيِيبُ حَشْفَةٍ أَوْ قَدْرِهَا — وَلَوْ مِنْ مَكْرَمٍ
وَنَاسٍ وَجَاهِلٍ وَنَائِمٍ وَمَجْنُونٍ ، أَوْ أُدْخِلَ ذَكَرُ نَائِمٍ . وَلَا كُفَارَةٌ
فِيهِنَّ — فِي الْقُبُلِ .

فَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْفَيْثَةِ — بِوَطْءٍ دُونَ فَرْجٍ ، أَوْ
فِي دُبُرٍ .

وَأِنْ لَمْ يَفِ^(١) وَأَعْفَتْهُ : سَقَطَ حَقُّهَا ، كَعَفْوِهَا بَعْدَ زَمَنِ
الْعُنَّةِ . وَإِلَّا : أَمْرٌ أَنْ يُطَلَّقَ — وَلَا تَبَيَّنُ^(٢) بِرَجْعِيٍّ — فَإِنْ أَبَى :
ظَلَّقَ حَاكِمٌ عَلَيْهِ طَلْقَةً أَوْ ثَلَاثًا ، وَفَسَخَ . وَإِنْ قَالَ : « فُرِّقْتُ
بَيْنَكُمَا » ، فَهُوَ فُسَخٌ .

وَأِنْ أَدَّعَى بَقَاءَ الْمُدَّةِ أَوْ وَطْأَهَا^(٣) — وَهِيَ ثَيْبٌ — : قُبِلَ .
وَأِنْ أَدَّعَتْ بَكَارَةً ، فَشَهِدَ بِهَا ثَقَّةٌ — : قُبِلَتْ . وَإِلَّا : قُبِلَ . وَعَلَيْهِ
الْيَمِينُ فِيهِنَّ .

* * *

(١) فِي ع : « يَفِي » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ نَاسِحٌ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الْمَرْحِ ، هِيَ : « زَوْجَةٌ » .

(٣) كَذَا فِي شِ . وَفِي زَعِ وَالْقَايَةِ ١٨٩ : « وَطْأَهَا » . وَتَقْدِمُ غَيْرَ مَرَّةٍ .

كتابُ الظَّهَارِ

وهو: أن يشبّهَ أمْرأته أو عُضْوًا منها بن تحرّم عليه — ولو إلى أَمَدٍ — أو بعضِها أو بذكرٍ أو بعضٍ^(١) منه ، ولو بغير عريّة ، راعتمد^(٢) الحِلَّ مجوسيّ.

نحو: « أنتِ — أو يدك ، أو وجهك ، أو أذنك — كظهرِ أوبطنِ أو رأسِ^(٣) أو عينِ أمي ، أو عمتي أو خالتي أو حماتي ، أو أختِ زوجتي أو عمتها أو خالتها ، أو أجنبية ، أو أبي أو أخي ، أو أجنبيٍّ ، أو زيدٍ ، أو رجلٍ » . ولا يُدَيَّنُ .

و: « أنتِ كظهرِ أمي طالقٌ » ، أو عكسه — يلزمانه .

و: « أنتِ عليّ — أو عندي ، أو مني ، أو معي — كأبي ، أو مثلُ أمي » ، وأُطلِقَ — : فظهارٌ . وإن نوى : « ... في الكرامةِ ونحوها » ، دُيِّنَ ، وقُبِلَ حُكْمًا .

و: « أنتِ أمي ، أو كأبي ، أو مثلُ أمي » ، ليس بظهارٍ إلا مع نيةٍ أو قرينةٍ .

(١) وردت الباء في زع والغاية ١٩٠ ، وسقطت من ش .

(٢) كذا في زع . وفي : « أو اعتقد » . وش : « ولو اعتقد » .

والرائد من الشرح .

(٣) في ش : « أو رأسِ أمي أو كعينِ أمي » ، والزيادة من الشرح

و: « أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ » ، ظَهَارٌ - وَلَوْ نَوَى ^(١) طَلَاقًا ، أَوْ عَيْنًا - ^(٢) إِنْ زَادَ : « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » ، أَوْ سَبَقَ بِهَا .
و: « أَنَا مَظَاهِرٌ ، أَوْ عَلَى - أَوْ يَلْزُمُنِي - الظَّهَارُ ، أَوْ الْحَرَامُ » ،
أَوْ ^(٣) : « أَنَا عَلَيْكَ حَرَامٌ ، أَوْ كَظْهَرِ رَجُلٍ » - مَعَ نِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ -
ظَهَارٌ ^(٤) .

وإِلَّا : فَلَعَوٌ ، كَ : « أُمِّي - أَوْ أُخْتِي - أُمْرَأَتِي ، أَوْ مِثْلُهَا .
وَأَنْتِ ^(٥) عَلَى كَظْهَرِ الْبَهِيمَةِ ، وَوَجْهِي مِنْ وَجْهِكَ حَرَامٌ » .
وَكَلَاإِضَافَةٍ إِلَى شَمَرٍ وَظْفَرٍ ، وَرِيقٍ وَلَبَنٍ ، وَدِيمٍ وَرُوحٍ ،
وَسَمْعٍ وَبَصَرٍ .

وَلَا ظَهَارَ إِنْ قَالَتْ لَزُوجَهَا - أَوْ عَلَّقَتْ بِتَزْوِيجِهِ - نَظِيرَ مَا يَصِيرُ
بِهِ مَظَاهِرًا . وَعَلَيْهَا كِفَارَتُهُ ، وَالتَّمَكُّينُ ^(٦) قَبْلَهُ .

وَيُكْرَهُ دَعَاءُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ بِمَا يَخْتَصُّ بِذِي رَحِمٍ : كَأُمِّي ، وَأُمِّي
وَأُخْتِي ، وَأُخْتِي .

* * *

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ : « بِهِ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ أَيْضًا .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي شِ : « إِلَّا أَنْ » ، وَهُوَ تَعْرِيفٌ نَاشِرٌ .

(٣) وَرَدَّتِ الْأَلْفُ فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .

(٤) ذَكَرَ فِي زِ ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَإِنْ نَوَى بِهِ طَلَاقَ فُطُلَاقٍ » . وَرَاجِعُ
شَرْحِ الْإِقْتِنَاعِ ٣٠١ .

(٥) كَذَا فِي زِ . وَفِي عِ شِ : « وَكَأَنْتِ » ، وَالْكَافُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي
الْفَايَةِ ١٩١ .

فصل

ويصح من كلٍّ من يصحُّ طلاقه - ويُكفرُ كافرٌ بماله - ومن كلٍّ زوجة . لا^(١) من أمته أو أمٍّ ولده ؛ ويُكفرُ كيمينٍ بحنث^(١) .

وإن نَجَّزَه لأجنبيَّةً ، أو علَّقه بتزويجها ، أو قال : « أنت عليَّ حرام » - ونوى : أبداً - : صحَّ ظهاراً . لا إن أطلق ، أو نوى : إذا . ويُقبل^(٢) حكماً .

ويصح الظَّهارُ منجَّزاً ، ومعلَّقا - فمن حلف به أو بطلاق أو عتقٍ ، وحنث : لزمه . - ومطلقاً ، ومؤقَّتاً : كـ « أنت عليَّ كظهر أمي شهرَ رمضان » ، إن^(٣) وطئ فيه : كفرٌ ، وإلا : زال .

ويحرِّم علي مظاهرٍ ومظاهرٍ منها وطئ ودَوَاعِيهِ^(٤) ، قبل تكفيرٍ ولو بإطعام - بخلاف كفارة يمين - وتثبت في ذمته بالعودِ ، وهو : الوطء^(٥) ولو من مجنون ، لا من مكره .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فلا ... يحنث فيها » ، وفيه تصحيح وزيادة من الشرح .

(٢) في ش : « ويقبل منه ويصح » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٣) كذا في الأصول والغاية بدون فاء ، وهو صحيح . وراجع الإقناع ٣٠٣ .

(٤) في ش : « ودواعيه ... ولو كان بإطعام » ، وفيه تصحيح وزيادة من الشرح .

(٥) في ش : « الوطء من مكره » ، وأدرج الناقص في الشرح . وراجع الغاية ١٩٢ .

ويأثم مكلف ، ثم لا يطاق حتى يُكفّر . ويجزيه ^(١) واحدة ،
كمكرّرٍ ظهاراً من واحدة - قبل تكفير - ولو بمجالس ،
أو أراد استئنافاً . وكذا ... من نساء ^(٢) بكلمة . وبكلمات : لكل
كفارة .

ويأثم ^(٣) إخراج بعزمٍ علي وطءٍ ، ويجزئ قبله .
وإن اشترى زوجته ، أو بآنت ^(٤) قبل الوطء ثم أعادها مطلقاً - :
فظهاره بحاله .
وإن مات أحدهما قبله : سقطت .

* * *

فصل

وكفّارته ^(٥) وكفارة وطءٍ نهار رمضان - على الترتيب : « عتق
رقبة ، فإن لم يجد : فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع :
فإطعام ستين مسكيناً » . وكذا كفارة قتل ، إلا أنه لا يجب
فيها إطعام .

والمعتبر ^(٦) : وقت وجوب ، كحدّ وقود .

-
- (١) كذا في زع . وفي ش والغاية : « وتجزيه » . وكل صحيح .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « نساءه » ، والهاء من الشرح .
(٣) في ش : « ويلزمه » ، والهاء من الشرح أيضاً .
(٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « زوجة مظاهر منها » .
(٥) قوله : « وكفّارته » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
(٦) كذا في زع والغاية ١٩٣ . وفي ش : « والمعتبر » ، وهو تحريف .

وإمكانُ الأداءِ مبنًى على زكاةٍ^(١) . فلو أُعسرَ^(٢) موسرٌ قبل
تكفيرٍ : لم يُجزئهُ صومٌ . ولو أيسرَ معسرٌ : لم يلزمه عتقٌ ،
ويُجزيه .

ولا يلزم عتقٌ إلا لملكٍ رقيةٍ - ولو مشتبهةً برقابٍ غيره . فُيعتقُ
رقبةً ، ثم يُقرع بين الرقاب : فيخرجُ مَنْ قرع . - أو لمن تمكنه^(٣)
بشمنٍ مثلها ، أو مع زيادةٍ لا تُجحفُ^(٤) ، أو نسيئةً وله مالٌ غائب
أو دينٌ مؤجلٌ - لا بهيةٍ - وتفضلُ عما يحتاجه : من أدنى مسكنٍ
صالحٍ لمثله ، وخادمٍ - : لكونٍ مثله لا يخدم نفسه ، أو عجزه^(٥) -
ومركوبٍ ، وعرضٍ بذلةٍ ، وكتبٍ علمٍ يحتاج إليها ، وثيابٍ
تجملُ ، وكفايته ومن يَمُونُهُ دائماً ، ورأسٍ^(٦) ماله لذلك ،
ووفاءٍ دين .

ومن له فوق ما يصلحُ لمثله - : من خادمٍ ونحوه . - وأمكن
بيعه وشرائه^(٧) صالحٍ لمثله ، ورقبةٍ بالفاضل - : لزمه .

-
- (١) في ش زيادة ، مدرجة من كلام الشارح ، هي : « وطء » .
(٢) في ع : « عسر » ، وهو خطأ وتحريف . فراجع المختار .
(٣) كذا في زع والغاية ، أى الرقبة كما قدر الشارح . وفي ش : « يمكنه » أى
شراؤها ، إن لم يكن تصحيفاً .
(٤) كذا في زع والغاية ، أى الزيادة . وفي ش : « يجحف » ، تصحيف .
(٥) في ش : « أو عجزه وعن مركوب ... بذله » ، وفيه تصحيف فاسخ ، وزيادة
من الشارح . وفي كلام الغاية ١٩٤ اضطراب أو نقص ، فراجع .
(٦) في ش : « وعن رأس » ، والزائد من الشرح .
(٧) في ع - هنا وفيها سيأتي - : « شرى » . وهو صحيح أيضاً على ما سبق
ذكره .

فلو تمذّر ، أو كان له سرّيّةٌ يمكن بيعها وشراء سرّيّة ورقبة
بشمنها - : لم يلزمه .

وشرط^(١) في رقبة في كفارة ، ونذر عتق مطلق - : إسلام ،
وسلامة من عيب مُضرّ ضرراً يَبْتَأُ بالعمل : كعمى ، وشلل يد أو رجل ،
أو قطع إحداها^(٢) أو سبابة أو وسطى أو إبهام من يد أو رجل ،
أو خنصر وخنصر من يد .

وقطع أئمة من إبهام ، أو أئمتين من غيره - ككله^(٣)
ويُجزى من قُطعت بِنصره من إحدى يديه أو رجليه وخنصره
من الأخرى ، أو جُدع أنفه أو أذنه ، أو يَخْنَقُ أحياها ، أو عُلِقَ
عتقه بصفة لم توجد . ومدبرٌ ، وصغيرٌ ، وولد زناً ، وأعرجٌ يسيراً^(٤)
ومحبوبٌ ، وخَصِيٌّ ، وأصمٌ ، وأخرسٌ تفهم إشارته ، وأعورٌ ،
ومرهونٌ ، ومؤجرٌ ، وجانٍ ، وأحمقٌ ، وحاملٌ ، ومكاتبٌ^(٥) لم
يؤدّ شيئاً .

لا من أدّى شيئاً ، أو اشترى بشرط عتق ، أو يعتق بقرابة .

(١) في ش : « وشرط رقبة في كفارة مطلقاً . . . » ، فأدرج المتن في الشرح
وبالعكس .

(٢) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « أحدها » ، وهو تحريف .

(٣) أسقطت الكاف من ش ، ودجت بالشرح .

(٤) في ش : « يسير » أو « » ، والغاية : « أو عرج يسير أو » . وكلاهما تصحيف .

(٥) في ش زيادة : « ما » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية .

ومريض^(١) مأیوس^٢، ومنغصوب^٣ منه، وزمن^٤، ومُتَعَدِّ، ونحيف^٥
عاجز عن عمل، وأخرس^٦ أصم^٧ ولو فهمت إشارته، ومجنون^٨ مُطْبِق،
وغائب^٩ لم تتبين حياته، وموصى^{١٠} بخدمته أبداً، أو^(٢) أم^{١١}
وليد^{١٢}، وجنين^{١٣}.

ومن أعتق جزءاً ثم ما بقي، أو نصف قنين — : أجزاً، لا ما
سرى بعق جزء.

ومن علق عتقه بظهار^{١٤}، ثم ظاهر^{١٥} — : عتق، ولم يُجزئه عن
كفارته. كما لو نجّزه عن ظهاره ثم ظاهر^{١٦}، أو علق ظهاره بشرط^{١٧}
فأعتقه قبله.

ومن أعتق غير مجزئ^{١٨} — ظاناً إجزاءه — : نفذ.

فصل^{١٩}

فإن لم يجز^(٣) : صام — حرّاً، أو قنّاً — شهرين^{٢٠}. ويلزمه
تبليّث^(٤) النية، وتعيينها جهة الكفارة، والتتابع، لا نيته.

(١) في ش: «لامريض»، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس. وفي الغاية: «أو
مريض ميثوس»، والمعنى واحد على ما في المختار وغيره. إلا أن الألف قد تكون من
الناسخ.

(٢) وردت الألف في زش والغاية ١٩٥، دون ع.

(٣) في ش زيادة من الشرح: «رقبة كما تقدم». وعبارة الغاية ١٩٦: «...رقبة

حر أو قنّا»، وفيها نقص وتحريف.

(٤) كذا في زع والغاية. وفي ش: «تبليّث»، وهو تصحيف لطريف.

وينقطع بوطء مظاهر منها—ولو ناسياً، أو مع عذر يُبيح الفطر،
أولياً — لا غيرها في الثلاثة . وبصوم غير رمضان، ويقع عما
نواه . وبفطر بلا عذر .

لا برمضان^(١)، أو فطر واجب — : كعيد، وحيض، ونفاس،
وجنون، ومرض نخوف، وحامل ومريض : خوفاً على أنفسهما . —
أو لمؤذريه : كسفر، ومرض غير نخوف، وحامل ومريض^(٢) :
لضرر ولدها، ومكره، ومخطئ، وناسٍ لا جاهل .

فصل

فإن لم يستطع صوماً — : لكبر، أو مرض — ولو رجى برؤه —
يُخاف^(٣) زيادته أو تطاوله . أو لشبق — : أطعم ستين مسكيناً : مساماً
حرّاً، ولو أثنى . ولا يضر وطء مظاهر منها أثناء إطعام^(٤) .
ويجزئ دفعها إلى صغير من أهلها — ولو لم يأكل الطعام —
ومكاتب، ومن^(٥) يُعطى — من زكاة — لحاجة، ومن ظنّه مسكيناً
فبان غنياً .

(١) وردت آليات في زرع، وأسقطت من ش. مدرجة في الشرح . ولفظ الغاية : « بصوم رمضان »، والزائد قدره الشارح .

(٢) في ش : « وموضع »، وهو تصحيف ظاهر .

(٣) كذا في زرع والغاية ١٩٧ . وفي ش : « أو يخاف »، والظاهر أن الزيادة من

الشارح — لا الناسخ — تأثراً بعبارة الإقناع ٣١٤ : « أو يخوف » .

(٤) كذا في زرع والغاية ١٩٧، وفيها زيادة ذكر نحوها الشارح : « ومن » .

وفي ش : « الإطعام » .

(٥) في ش : « وإلى من »، والزائد من الشرح .

وإلى مسكينٍ — في يوم واحدٍ — من كفارتين .
لا إلى من تلزمه مئوئته ، ولا ترديدها على مسكين ستين يوما —
إلا أن لا يجد غيره .

ولو قدم إلى ستين^(١) ستين مُدًّا ، وقال : « هذا بينكم » ،
فقبلوه — : فإن قال : « بالسوية » أجزأ^(٢) ، وإلا فلا : ما لم يعلم أن
كلًّا أخذ قدر حقه .

والواجبُ ما يُجزئُ في فطرةٍ : من بُرَّ مُدًّا^(٣) ، ومن غيره
مُدًّا . وسُنَّ إخراجُ أدم مع مجزئ .

ولا يُجزئُ خبزٌ ، ولا غيرُ ما يُجزئُ في فطرةٍ ولو كان قوتَ
بلديه ، ولا أن يُعدَّى^(٤) المساكين أو يُعشَّيهم — بحلاف نذر^(٥)
إطعامهم — ولا القيمة .

ولا اعتقُ وصومٌ وإطعامٌ إلا بنيةٍ ؛ ولا تكفي نيةُ التقربِ فقط .

(١) أى ستين مسكيناً كما هو لفظ الغاية — وسقط منها اللفظ الثانى — وضبط في ز
هكذا بكسرتين : منعاً للاشتباه وتوهم التكرار .

(٢) في ش : « أجزأه » ، والزائد من الشرح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « من مدبر » ، وهو تصحيف جاهل .

(٤) وردت الياء في ع ش والغاية ، دون ز . ولعلها سقطت عفواً ، أو حذفت
للتخفيف ، لا للتخلص من التثاق الساكين كما قد يتوهم . فتأمل .

(٥) في ش : « نذر . . . » ولا تجزئه القيمة » ، وفيه تصحيف ناسخ ، وزيادة

من التاراج .

فإن كانت واحدة : لم يلزمه تعيين^(١) سببها . ويلزم^(٢) - مع نسيانها - كفارة واحدة .

فإن عيّن غيره غلطاً^(٣) - وسببها من جنس يتداخل - : أجزأه^١ لجميع .

وإن كانت أسبابها من جنس لا يتداخل^(٤) ، أو من أجناس - :
١ . وقتل وصوم وعين . - فتوى إحداها : أجزأ عن واحدة .
٢ . سببها^(٥) .

* * *

(١) كذا في ز ش والإقناع ٣١٦ والغاية ١٩٨ . وفي ع : « تعيين » ، وهو .

تحريف .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ويلزمه » ، والهاء من الشرح .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أجزأ عما يتداخل وهي الكفارات من جنس ، وإلا فلا . وإن لزمته كفارات من جنس » . وفي الغاية زيادة : « أو عمداً » .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « تتداخل » ، وهو تصحيف . وراجع الغاية والإقناع بتأمل .

(٥) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وتتداخل » ، أي الكفارات كفاً .

شرح الإقناع .

كتابُ اللَّعَانِ

وهو : شهاداتٌ مؤكِّداتٌ بِأَيْمَانٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ^(١)، مقرونةٌ
بِلَعْنٍ وَغَضَبٍ، قائِمةٌ مَقَامَ حَدٍّ قَذْفٍ أَوْ تَعْزِيرٍ^(٢) فِي جَانِبِهِ،
وَحَدْسٍ فِي^(٣) جَانِبِهَا .

مَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بَرْنًا — وَلَوْ بَطْهَرٍ وَطَى فِيهِ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ — :
فَكَذَّبَتْهُ : لَزِمَ مَا يَلْزَمُ بِقَذْفِ أَجْنَبِيَّةٍ .

وَيَسْقُطُ بِتَصْدِيقِهَا^(٤) . وَلَهُ إِسْقَاطُهُ بِلِعَانِهِ — وَلَوْ وَحْدَهُ — حَتَّى
جَلْدَةٍ لَمْ يَبْقَ^(٥) غَيْرُهَا .

وَلَهُ إِقَامَةُ الْبَيْتَةِ بَعْدَ لِعَانِهِ ؛ وَيُثْبِتُ مَوْجِبُهَا .

وَصِفَتُهُ : أَنْ يَقُولَ زَوْجٌ أَرْبَعًا : « أَشْهَدُ بِاللَّهِ : إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ
فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ : مِنَ الزَّانَا » — وَيُشِيرُ إِلَيْهَا ، وَلَا حَاجَةَ لِأَنْ تَسْمَى
أَوْ تُنْسَبَ إِلَّا مَعَ غَيْبَتِهَا — ثُمَّ يَزِيدُ فِي خَامِسَةٍ : « وَإِنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ
إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ » . ثُمَّ زَوْجَةٌ أَرْبَعًا : « أَشْهَدُ بِاللَّهِ : إِنَّهُ لَمِنَ
الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ : مِنَ الزَّانَا » ، ثُمَّ تَزِيدُ فِي خَامِسَةٍ : « وَإِنْ
غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ »^(٦) .

(١) فِي ع : « مُؤَكِّدَاتٌ » ، وَهُوَ خَطَأٌ فِي الرَّسْمِ .

(٢) فِي ز : « أَوْ تَعْزِيرٍ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ وَسَبْقُ قَلَمٍ . وَرَاجِعُ النَّايَةِ ١٩٩ .

(٣) كَذَا فِي زَيْعِ وَالْإِقْنَاعِ ٣١٧ . وَفِي ش : « مِنْ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لِيَاة » .

(٥) فِي ع : « يَبْقَى » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ . وَانْظُرِ النَّايَةَ .

(٦) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « فِيمَا رَمَانِي بِهِ : مِنَ الزَّانَا » . وَصَرَحَ

صَاحِبُ النَّايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٣١٨ — ٣١٩ : أَنَّ ذَلِكَ يَزَادُ اسْتِحْجَابًا وَنَدْبًا .

فإن نقص لفظ من ذلك - ولو أتيا بالأكثر ، وحكم حاكم -
أو بدأت به ، أو قدمت « الغضب » ، أو أبدلت به « اللعنة »
أو « السخط » ، أو قدم « اللعنة » ، أو أبدلها بـ « الغضب »
أو « الإبعاد » ؛ أو أبدل « أشهد^(١) » بـ « أقسم » أو « أحلف » ؛
أو أتى به قبل إلقائه عليه ، أو بلا حضور حاكم أو نائبه ، أو بغير
العريية من يحسنها - ولا يلزمه تعلمها^(٢) : إن عجز عنه بها - أو علّقه
بشرط ، أو عُدّت موالاة الكلمات - : لم يصح .
ويصح من أخرس ، ومن اعتقل لسانه وأيس^(٣) من نطقه -
إقرار بزنا ، ولعان بكتابة وإشارة مفهومة .
فلو نطق وأنكر ، أو قال : « لم أزد قذفاً ولعانا » - قُبِل^(٤)
في لعان : في حدّ ونسب - لا فيما له : من عود زوجية^(٥) . - [وله أن
يلاعن لهما^(٦)] .
وينتظر مرجو نطقه ثلاثة أيام .

(١) في ش : « لفظ أشد » ، وفيه زيادة من الشارح ، وتصحيف ناشئ .
(٢) كذا في زش والغاية ٢٠٠ . وفي ع : « تعليمها » ، وهو خطأ وتحريف .
(٣) في زش : « وآيس » ، وهو تصحيف ناشئ عن ظن أنه اسم معطوف على
« من » .
(٤) هذا الخ لفظ ز . وفي ع ش والغاية : « قبل فيما عليه من ٠٠٠ » . وورد قوله :
« فيما عليه » ، في ز مضروباً عليه ، بعد « قبل » . وانظر الإقناع ٣٢١ .
(٥) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح الموافق لما في الإقناع . وصح في ش
بلفظ : « زوجته » .
(٦) وردت الزيادة في ع ش ، دون ز والغاية . وصنيع الشارح يفيد أنها من المتن ،
فأثبتناها احتياطاً .

وَسُنَّ تَلَاعُنُهُمَا قِيَامًا بِحَضْرَةِ جَاعَةٍ ، وَأَنْ لَا يَنْقُصُوا عَنْ أَرْبَعَةٍ ،
بِوَقْتٍ ^(١) وَمَكَانٍ مُعْظَمَيْنِ . وَأَنْ يَأْمُرَ حَاكِمٌ مَنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى
فَهْمِ زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ - عِنْدَ الْخَامِسَةِ - وَيَقُولُ : « أَتَقِي اللَّهَ : فَإِنَّهَا الْمَوْجِبَةُ ،
وَعَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ » .

وَيَبْعَثُ حَاكِمٌ إِلَى « خَفِرَةٍ » ^(٢) ، مِنْ يُبْلِغُهُنَّ بَيْنَهُمَا .
وَمَنْ قَذَفَ زَوْجَتَيْنِ فَأَكْثَرَ - وَلَوْ بِكَلِمَةٍ - : أُوْرِدَ كُلُّ
وَاحِدَةٍ بِلَعَانٍ .

فصل

وشروطه ^(٣) ثلاثة :

١ - : كَوْنُهُ بَيْنَ زَوْجَيْنِ مُكَلَّفَيْنِ ، وَلَوْ قَنَيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ
أَوْ ذَمِيَّيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا .
فَيَحْدُثُ بِقَذْفِ أَعْجَنِيَّةٍ بَرْنًا ^(٤) وَلَوْ نَكَحَهَا بَعْدُ ، أَوْ قَالَ لَهَا :
« زَيْتٍ قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَكَ » . كَمَنْ أَنْكَرَ قَذْفَ زَوْجَتِهِ مَعَ بَيِّنَةٍ ^(٥)
أَوْ كَذَّبَ نَفْسَهُ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ . وَفِي ش : « بِوَقْتٍ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٢) وَرَدَ بِهَامِشِ زِ حَاشِيَةِ ذِكْرِ نَحْوِهَا بِهَامِشِ ع ، هـ : « الْمُهْدَرَةُ ، وَهِيَ : مَنْ تَتْرَكَ
الدُّخُولَ وَالْمَخْرُوجَ مِنْ مَنَازِلِهَا صَيَانَةً . ا هـ شَرْحٌ « أَيْ شَرْحُ الْمُصَنَّفِ عَلَى مَا يَظْهَرُ . وَذَكَرَ
بِاخْتِصَارٍ زِيَادَةً فِي شَرْحِ الْبَهْوِيِّ . وَوَرَدَ نَحْوُهُ بِهَامِشِ ع . وَانْظُرْ شَرْحَ الْإِقْتِنَاعِ ٣٢١ .
(٣) فِي شِ زِيَادَةً مَدْرُجَةً مِنَ الشَّرْحِ ، هـ : « أَيْ اللَّعَانِ » .
(٤) فِي شِ : « يَزْنَا » بِالْيَاءِ ، وَهُوَ تَصْغِيرُ .

ومن ملك زوجته ، فأنت بولد - لا يمكن من ملك اليمين - :
فله نفيه بلعان .

ويعزّر بقذف زوجة صغيرة أو مجنونة^(١) ، ولا لعان .
ويلاعن من قذفها ثم أبانها ، أو قال : « أنت طالق - يازانية -
ثلاثاً » .

وإن قذفها في نكاح فاسد ، أو مبانة بزناً^(٢) في النكاح أو العدة ،
أو قال : « أنت طالق ثلاثاً يازانية » - لاعن لنفي ولدي . وإلا :
حمد^(٣) .

٢ - الثاني : سبق قذفها بزناً ولو في دبر ، ك : « زنت ،
أو يازانية ، أو رأيتك تزنين » .

وإن قال : « ليس ولدك مني » ، أو قال معه : « ولم تزن »^(٤) ،
أو لا أقذفك ، أو وطئت بشبهة ، أو مكرهة ، أو نائمة ، أو مع
إغماء أو جنون - لحقه ، ولا لعان .

ومن أقرّ بأحد توأمين : لحقه الآخر ، ويلاعن لنفي الحد .

٣ - الثالث : أن تكذبه ويستمر إلى أنقضائه^(٥) اللعان .

(١) أسقط قوله : « مجنونة » من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) ورد هذا في زع ، وأسقط من ش مدحاً بالشرح . وانظر الغاية .

(٣) كذا في زع والغاية ٢٠٢ . وفي ش : « فلا » . والظاهر أن هذا من كلام
الشارح ، وأن لفظ المتن قد سقط من الناسخ . فراجع الشرح بتأمل .

(٤) كذا في زش ، وهو على تقدير الياء التي حذفت للتخفيف . لأنه يجوز أن يحذف
النون . وفي ع والغاية : « تزني » ، وهو على الأصل .

(٥) كذا في زع والغاية والإقناع ٣٢٤ . وفي ش : « استيفاء » ، ولعل أصل
الكلام : « انقضاء أي استيفاء » ، والزيادة من الشرح .

(م ٢٢ - ق ٢ منتهى الإيرادات)

فإن صدقته — ولو مرة — أو عفت ، أو سكتت ، أو ثبتت
زناها بأربعة سواه ؛ أو قذف مجنونةً بزناً قبله ، أو محصنةً جُنَّتْ ،
أو خرساء ، أو ناطقةً نخرست ولم تفهم إشارتها ، أو ^(١) صمماً — :
لحقه النسبُ ، ولا لعان .

وإن مات أحدهما قبل تتمته : توارثا وثبت النسبُ ، ولا لعان .
وإن مات الولد : فله لعانها ونفيها .

وإن لاعن ، ونكلت — : جُبستُ حتى تُقَرَّ أربعا ،
أو تلاعن .

* * *

فصل

ويثبت بتمام تلاعنيهما أربعة أحكام :

١ — : سقوط ^(٢) الحد أو التعزير حتى لمعين قذفها به ، ولو
أغفله فيه .

٢ — الثاني : الفرقة ولو بلا فعل حاكم ^(٣) .

٣ — الثالث : التحريم المؤبد ولو أكذب نفسه ، أو كانت
أمة فاشتراها بعده .

(١) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، م : « قذف » .

(٢) في ش : « أحدها سقوط الحد عنها وعنه » ، والزيادة من الشرح .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، « ضربوا عليه » : ويلزمه بلا طلب .

٤ — الرابع: أتفاء الولد . ويُعتبر له ذكره صريحاً : كـ « أشهدُ بالله : لقد زنتُ ، وما هذا بولدى » ، وتَعَكِّسُ هي — أو تَضْمُنُها : كقول مدَّعٍ زناها في طهر لم يُصِبْها^(١) فيه ، وأنَّه أعتزلها حتى وَلَدَتْ - : « أَشْهَدُ بِاللَّهِ : إِنِّي لَصَادِقٌ^(٢) فِيمَا أَدَّعَيْتُ عَلَيْهَا - أَوْرَمَيْتُهَا به - : من زناً » ونحوه .

ولو نفى عدداً : كفاه لِعَانٌ واحد .

وإن نفى حملاً ، أو أُسْتَلْحَقَّه ، أو لَاعَنَ عليه مع ذكره - : لم يصحَّ . ويلاعِنُ لَدَرْءٍ حَدًّا ، وثانياً - بعد وضعٍ - لنفيه .

ولو نفى حَمْلَ أجنبية : لم يُحَدِّدْ ، كتعليقه قذفاً بشرطٍ ، إلا : « أَنْتِ زَانِيَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » ، لا : « زَنْبِيَتْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » .

وشرط لنفي ولدٍ بِلَعَانٍ : أَنْ لَا يَتَقَدَّمَهٗ إِقْرَارٌ به ، أو بتوأمِهِ^(٣) أو بما^(٤) يدلُّ عليه . كما لو نفاه وسَكَتَ عن توأمِهِ ، أو هُنَّيَّ به فسَكَتَ أو أَمَّنَ على الدعاء ، أو أَخَّرَ نَفْيَهُ - مع إمكانه - : رجاء موته .

(١) كذا في زع والغاية ٢٠٣ والإقناع ٣٢٨ . وفي ش : « يطأها » ، ولعله على غرار المفلطين السابقين .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش والإقناع : « لمن الصادق » .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح ناقصا الماء .

(٤) وردت الباء في ز ش دون ع والغاية ، وأسقطت « أو » من ش مدرجة

في الشرح .

وإن قال : « لم أعلم به ، أو أن لى نفيه ، أو ^(٥) أنه على الفور »
— وأمكن صدقه — : قبل .
وان آخره لعذر — : كحبس ، ومرض ، وغيبه ، وحفظ
مال . — أو ذهاب ليل ، ونحو ذلك — : لم يسقط نفيه .
ومتى أكذب نفسه بعد نفيه : حدّ لخصّة ، وعزز لغيرها .
وأنجز ^(٦) النسب من جهة الأم إلى جهة الأب — كولاء —
وتوارثا .
ولا يلحقه باستلحاق ورثته بعده . والتوأمين المنفيان :
أخوان لأم .
ومن نفي من لا ينتنى ، وقال : « إنه من زنا » — حدّ : إن
لم يلاعن .

* * *

فصل فيما يلحق من النسب ^(٧)

من أتت زوجته بولد ، بعد نصف سنة منذ أمكن اجتماعه بها ،
ولو مع غيبة فوق أربع سنين — ولا ينقطع الإمكان بحيض —
أو لدون أربع سنين منذ أبانها ، ولو ابن عشر فيهما — : لحقه نسبه .

(١) وردت الألف فى ز ش ، وسقطت من ع والغاية .

(٢) قوله : « وأنجز النسب » أسقط من ش ، وأدمج بالشرح . وانظر الغاية .

(٣) فى ش زيادة من الشرح : « وما لا يلحق منه » .

ومع هذا لا يُحكم ببلوغه ، ولا يُكمل به مهره ، ولا تثبت^(١) عدّة ولا رجعة

وإن لم يمكن كونه منه — : كأن^(٢) أتت به لدون نصف سنة منذ تزوّجها وعاش ، أو لأكثر من أربع سنين منذ أباها . أو أقرّت بانقضاء عدّتها بالقروء ، ثم ولدت فوق نصف سنة منها . أو فارقتها حاملاً فوضعت ، ثم آخر بعد نصف سنة . أو علم أنه لم يجتمع بها : بأن تزوّجها بحضور حاكم أو غيره ثم أباها أو مات بالمجلس ؛ أو كان بينهما وقت عقد مسافة لا يقطعها في المدة التي ولدت فيها ؛ أو كان الزوج لم يكمل له عشر ، أو قطع ذكره مع أنثيته — : لم يلحقه .

ويلحق عينا ، ومن قطع ذكره فقط . وكذا : من قطع أنثياه فقط ، عند الأكثر . وقيل : لا . المنقح : « وهو الصحيح » . وإن ولدت رجعية بعد أربع سنين منذ طلقها وقبل أنقضاء عدّتها ، أو لأقل من أربع سنين منذ أنقضت — : لحق نسبه . ومن أخبرت بموت زوجها فاعتدت ، ثم تزوّجت — : لحق بشأن ما ولدت^(٣) لنصف سنة فأكثر .

* * *

(١) في الغاية ٢٠٥ : « يثبت » . وفيها وفي ش زيادة : « به » ، وهي من الشرح .

(٢) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « كأن » ، وهو خطأ وتصحيف .

(٣) كذا في زع والغاية ٢٠٦ . وفي ش : « ولدت » ، والهاء من الشرح .

فصل

ومن ثبت^(١) أو أقرَّ أنه وطئ أمته في الفرج أو دونه ، فولدتُ
لنصف سنةٍ - لحقه ولو قال : « عزلتُ ، أو لم أنزل » لا إن ادَّعى
استبراءً ، ويحلفُ عليه ، ثم تلِدُ لنصف سنة بعده .
وإن أقرَّ بالوطء مرةً ، ثم ولدتُ - ولو بعد أربع سنين
من وطئه - : لحقه .

ومن استلحق ولداً : لم يلحقه ما بعده بدون إقرارٍ آخر ،
ومن أعتق أو باع من أقرَّ بوطئها ، فولدتُ لدونِ نصف سنةٍ - :
لحقه ، والبيعُ باطل ولو استبرأها^(٢) قبله . وكذا : إن لم يستبرأها
وولدت له لأكثر ، وأدَّعى مشترٍ أنه من بائع .
وإن ادَّعاهُ مشترٍ لنفسه ، أو كلُّ منهما أنه للآخر - والمشتري
مقرُّ بوطئها - : أرى القافة .

وإن استبرأت ثم ولدتُ لفوقِ نصفِ سنةٍ ، أو لم تستبرأ ولم
يُقرَّ مشترٍ له به - : لم يلحق بائعاً .

(١) في ش زيادة : « أنه وطئ أمته في الفرج أو دونه » ، وهي من زيادات الشارح
التي لا حاجة لها كما لا يخفى .

(٢) كذا في زع والغاية ٢٠٧ . وفي ش : « استبرأها » وهو تحريف ناشر نشأ
ظن أن تقدير الشارح قبله كلمة : « كان » يستلزم هذه اللفظة . وهو خطأ .

وإن أَدعاه ، وصَدَّقَه مُشْتَرٍ فِي هَذِهِ ، أَوْ فِيمَا إِذَا بَاعَ وَلَمْ يُقَرَّرْ بِوُطْءٍ
وَأَتَتْ بِهِ لَدُونِ نِصْفِ سَنَةٍ — : حَلَقَهُ ، وَبَطَلَ الْبَيْعُ .

وإن لم يصدِّقه مُشْتَرٍ : فَالْوَلَدُ عَبْدٌ فِيهِمَا .

وإن وَلَدَتْ مِنْ مَجْنُونٍ ، مَنْ لَا مِلْكَ لَهُ عَلَيْهَا وَلَا شَبَهَةَ مَلِكٍ — :
لَمْ يَلْحَقْهُ .

وَمَنْ قَالَ عَنْ وَلَدٍ يَبْدُ مُسَرِّيَّتِهِ أَوْ زَوْجَتِهِ أَوْ مَطْلَقَتِهِ : « مَا هَذَا
وَلَدِي ، وَلَا وَلَدِي » — فَإِنْ شَهِدَتْ مَرْضِيَّةٌ بِوِلَادَتِهَا لَهُ ^(١) : حَلَقَهُ ،
وإِلَّا : فَلَا .

وَلَا أَمْرَ لَشَبَهٍ مَعَ فِرَاشٍ .

وَتَبَعِيَّةُ نَسَبٍ لِأَبٍ ، مَا لَمْ يَتَّخِذْ : كَابْنٍ مِلَاعِنَةٍ .

وَتَبَعِيَّةُ مَلِكٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ — لِأُمٍّ ، إِلَّا مَعَ شَرْطٍ ^(٢) أَوْ غُرُورٍ .

وَتَبَعِيَّةُ دَيْنٍ لِخَيْرِيَّهِمَا .

وَتَبَعِيَّةُ نَجَاسَةٍ وَحَرَمَةٍ ^(٣) أَكَلٍ ، لِأَخْبِيَّتِهَا .

* * *

(١) وَرَدَ هَذَا فِي ز ش وَالْفَايَةِ ٢٠٨ ، وَسَقَطَ مِنْ ع .

(٢) فِي ش زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « حُرِّيَّةُ أَوْلَادِهَا ، فَهِيَ أَحْرَارٌ » .

(٣) ضَبَطَ فِي ز هَكَذَا بِالضَّمِّ ، عَلَى أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى « تَبَعِيَّةٍ » . وَيَجُوزُ الْكُسْرُ بِالْعَطْفِ عَلَى
« نَجَاسَةٍ » . وَرَاجِعُ الشَّرْحِ بِتَأْمُلٍ .

٢٤٤ كتابُ الْعِدَّةِ

واحِدُهَا : « عِدَّةٌ » ، وهى ^(١) : التَّربُّصُ المَحْدُودُ شرعاً .
 ولا عِدَّةَ فى فُرْقَةٍ حَتَّى قَبْلَ وِطْءٍ أَوْ خُلُوةٍ ^(٢) ، وَلَا لِقْبَلَةٍ أَوْ لِسٍ .
 وَشُرْطُ لَوِطْءٍ : كَوْنُهَا يَوْطَأً ^(٣) مِثْلُهَا ، وَكَوْنُهُ يَلْحَقُ بِهِ وَلَدٌ .
 وَخُلُوةٍ : طَوَاعَيْتُهَا ، وَعِلْمُهَا بِهَا ؛ وَلَوْ مَعَ مَانِعٍ : كِإِحْرَامٍ وَصَوْمٍ ، وَجَبَ
 وَعُنَّةٌ ، وَرَتَقٍ . وَتَلَزَمَ لَوْفَاةٌ مُطْلَقًا .
 وَلَا فَرْقَ فى عِدَّةٍ بَيْنَ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ^(٤) وَصَحِيحٍ .
 وَلَا عِدَّةَ فى بَاطِلٍ إِلَّا بَوِطْءٍ ^(٥) .
 وَالْمُعْتَدَاتُ سِتٌّ :

١ - : الْحَامِلُ . وَعَدَّتُهَا : مِنْ مَوْتٍ وَغَيْرِهِ إِلَى وَضْعِ كُلِّ الْوَلَدِ ،
 أَوْ الْأَخِيرِ مِنْ عَدَدٍ .
 وَلَا تَنْقُضُ إِلَّا بِمَا تَصِيرُ بِهِ أُمٌّ أَوْ لَدٌ . فَإِنْ لَمْ يَلْحَقْهُ - :
 لَصَغِيرِهِ ، أَوْ لِسْكَوْنِهِ خَصِيًّا مَحْبُوبًا ، أَوْ لَوْلَادَتِهَا الدَّوْنَ نِصْفِ سَنَةٍ
 مِنْذُ نِكَاحِهَا وَنَحْوِهِ ، وَيَعِيشُ - : لَمْ تَنْقُضْ بِهِ .

(١) فى ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هى : « من العدد » .
 (٢) بهامش ز حاشية : « يعنى : مسها أو لم يسها » ، وذكر فى الإقتناع
 ٣٣٥ نحوها .
 (٣) كذا فى ع ش ، وهو الصحيح أو الأولى فى الرسم . وفى ز والغاية ٢٠٩ :
 « يوطئ » .
 (٤) كذا فى ز ع . وآخر هذا فى ش عما بعده .
 (٥) كذا فى ز ش والغاية . وفى ع : « بالوطء » .

وأقلُّ مدةٍ حملٍ : ستة أشهر ؛ وغالبها : تسعة ؛ وأكثرها :
أربع سنين . وأقلُّ مدةٍ تبينٍ وليدٍ : أحدٌ وثمانون يوماً .

٢ — الثانية : المتوفى عنها زوجها بلا حملٍ منه .

وإن كان من غيره : اعتدت للوفاة بعد وضعٍ — ولو لم يولدَ لمثله
أو^(٢) يوطأ مثلاً ، أو قبل خلوة .

وعدةٌ حرةٌ : أربعة أشهر وعشر ليالٍ بعشرة أيام . وأمةٌ :
نصفُها . ومنصفةٌ : ثلاثة أشهر وثمانية أيام .

وإن مات في عدةٍ مرتدٌ ، أو زوجٌ كافرةٌ أسلمت ، أو زوجٌ
رجسيةٌ — : سقطت ، وأبتدأت عدةٌ وفاةٍ من موته .

وإن مات في عدةٍ من أبانها في الصحة لم تنتقل .

وتعتدُّ من أبانها في مرض موته ، الأطولَ من عدة وفاةٍ وطلاق ،
ما لم تكن أمةً أو ذميةً ، أو^(٣) جاءت البيئونةُ منها^(٤) — :
فلطلاق لا غيرُ .

ولا تعتدُّ لموتٍ من انقضت عدتها قبله ، ولو ورثت .

(١) في ش زيادة : « لم » ، وهي من الشرح .

(٢) بهامش ز حاشية : « يعنى : مسها أو لم يسها » .

(٣) في ع ش زيادة : « من » ؛ وقد وردت في ز مضروباً عليها بلفظ : « متى » .

فهي من الشرح .

(٤) كذا في ز ع . وفي ش : « من قبلها » ، ولعل الزائد من الشرح .

ومن طلق معيَّنة ونسيها ، أو مبهمَةً ثم مات قبل قُرْعَةٍ — : أَعْتَدَ كلُّ نِسَائِهِ ، سوى حاملٍ ، الأطولَ منهما .

وإن أَرْتَابَتْ متوفًّى عنها ، زمنَ تَرْبُصِهَا أو بعده ، بأمارَةٍ حملٍ — : كحَرَكَةٍ ، أو ^(١) أَتْفَاحِ بطنٍ ، أو رفعِ حَيْضٍ — : لم يَصِحَّ نكاحُهَا حتى تَزُولَ الرَّيْبَةُ .

وإن ظَهَرَتْ بعده — دَخَلَ بها ، أَوَّلًا — : لم يَفْسُدْ ، ولم يَحِلَّ وطؤها حتى تَزُولَ .

ومتى وَلَدَتْ لدونِ نصفِ سنةٍ من عقدٍ : تَبَيَّنَ فسادُهُ .

٣ — أَلْثَالَةُ : ذَاتُ الْأَقْرَاءِ الْمَفَارِقَةُ فِي الْحَيَاةِ وَلَوْ بِثَالِثَةٍ ^(٢) .

فَتَعْتَدُ حَرَةً وَمَبْعُضَةً بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ — وهى : الْحَيْضُ . — وغيرُهما بِقُرَائِنٍ .

وليس الطهرُ عِدَّةً ، ولا يُعْتَدُ بِحِيْضَةٍ طُلِقَتْ فِيهَا .

ولا يَحِلُّ ^(٣) لغيره — إِذَا أُنْقَطِعَ دَمُ الْأَخِيرَةِ — حتى تَغْتَسِلَ . وتنقطعُ بَقِيَّةُ الْأَحْكَامِ بِانْقِطَاعِهِ .

ولا تُحْسَبُ ^(٤) مَدَّةُ نَفَاسٍ ، لِمَطْلَقَةٍ بَعْدَ وَصْعٍ .

(١) وردت الألف في زع والغاية ٢١١ ، وسقطت من ش .

(٢) كذا في زع والغاية : وفي ش : « بطلقة ثالثة » ، والزائد من الشرح .

(٣) كذا في ز ، أى العقد على المطلقة . وفي ع ش والغاية والإقناع ٣٤٠ : « تحل »

أى المطلقة كذا قدر الشارح ، يعنى : العقد عليها ، فالملال واحد . وذكر بهامش ز : « مسألة : لا تحل المطلقة إلا بعد غسلها من الحيضة الثالثة ، ولو مكثت ألف سنة » .

(٤) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « يحاسب » .

٤ — الرابعة : من لم تحض لصغراً أو إبناً ، المفارقة في الحياة .
فتعتد حرة بثلاثة أشهر من وقتها ، وأمة بشهرين ،
ومبعضة بالحساب .

وعدة بالغة لم ترَحيضاً ولا نفاساً ، ومستحاضة ناسية لوقت
حيضها أو مبتدأة — كآيسة .

ومن علمت أن لها حيضة في كل أربعين — مثلاً — : فعدتها
ثلاثة أمثال ذلك . ومن لها عادة أو تميز : عملت به .
وإن حاضت صغيرة في عدتها : أستاذفها بالقرء .
ومن يئست في عدة أقراء : أبتدأت عدة آيسة .
وإن عتقت معتدة : آامت عدة أمة ، إلا الرجعية : فتتم^(١)
عدة حرة .

٥ — الخامسة : من أرتفع حيضها ، ولم تدّر سببه .
فتعد^(٢) للحمل غالب مدته ، ثم تعتد كآيسة : على ما فصل .
ولا تنتقض^(٣) بعود الحيض بعد المدة .

وإن علمت ما رفعه — : من مرض ، أو رضاع ونحوه — : فلا
تزال حتى يعود : فتعتد به ؛ أو تصير آيسة : فتعتد عدتها .

(١) كذا في زع ، وهو الموافق لما في الغاية ٢١٢ . وفي ش : « فتتم » .
(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ٢١٢ : « فتعد » ، ولا فرق في المعنى . وانظر
الإقناع ٣٤١ .
(٣) كذا في زع . ولفظ الغاية : « تنقض » . وفي ش : « تنقضي » ، وهو تحريف .

وَيُقْبَلُ قَوْلُ زَوْجٍ : « إِنَّهُ لَمْ يُطَلَّقْ إِلَّا بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ وَلَادَةٍ ،
أَوْ فِي ^(١) وَقْتِ كَذَا » .

٦ — أَلْسَادُ : أُمْرَأَةٌ مَفْقُودَةٌ .

فَتَرَبَّصُ حُرَّةٌ وَأَمَةٌ مَا تَقَدَّمَ فِي مِيرَاثِهِ ، ثُمَّ تَعْتَدُ لِلْوَفَاةِ ^(٢) .

وَلَا يُفْتَقَرُ ^(٣) إِلَى حَكْمٍ حَاكِمٍ بِضَرْبِ الْمُدَّةِ وَعِدَةِ الْوَفَاةِ ، وَلَا
إِلَى طَلَاقٍ وَلِيٍّ زَوْجِهَا بَعْدَ اعْتِدَادِهَا .

وَيُنْفَذُ حَكْمُهُ بِالْفَرْقَةِ ظَاهِرًا فَقَطْ : بِحَيْثُ لَا يَمْنَعُ طَلَاقُ الْمَفْقُودِ .
وَتَنْقَطِعُ النِّفْقَةُ بِتَفْرِيقِهِ ، أَوْ تَزْوِيجِهَا ^(٤) .

وَمَنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ مَا ذُكِرَ : لَمْ يَصِحَّ ، وَلَوْ بَانَ أَنَّهُ كَانَ
حَالِقًا أَوْ مَيْتًا حِينَ التَّزْوِيجِ .

وَمَنْ تَزَوَّجَتْ بِشَرْطِهِ ، ثُمَّ قَدِمَ قَبْلَ وُطْءِ الثَّانِي — رُدَّتْ
إِلَى قَادِمٍ . وَيُخَيَّرُ — : إِنْ وَطِئَ ^(٥) الثَّانِي . — يَبَيِّنُ أَخْذَهَا
بِالْمَقْدِ الْأَوَّلِ ، وَلَوْ لَمْ يُطَلَّقِ الثَّانِي ، وَيَطَأُ ^(٦) بَعْدَ عِدَّتِهِ . وَيَبَيِّنُ

(١) أَسْقَطْتُ « فِي » مِنْ ش ، وَأَدْرَجْتُ فِي الشَّرْحِ .

(٢) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَأَمَةٌ كَحُرَّةٍ : فِي غَيْبَةِ ظَاهِرِهَا الْهَلَاكِ »

٥٤٠ . وَهُوَ مَا ذُكِرَ فِي التَّنْقِيحِ سَهْوًا ، عَلَى مَا فِي الْإِقْنَاعِ ٣٤٣ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « تَفْتَقَرُ » . وَالرَّجْعُ وَاحِدٌ .

(٤) فِي ش : « أَوْ بِتَزْوِيجِهَا » ، وَالبَاءُ مِنَ الشَّرْحِ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ ٢١٣ .

(٥) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « الزَّوْجُ » .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَيَطَأُهَا الْأَوَّلُ ... » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

وَرَأَيْتُ الْإِقْنَاعَ وَشَرْحَهُ ٣٤٤ .

تركها معه بلا تجديد عقد^(١) — المنقح : « قلت : الأصح بمقد »
انتهى — ويأخذ^(٢) قدر الصداق ، الذي أعطاها ، من الثاني .
ويرجع الثاني عليها بما أخذ^(٣) منه .

وإن لم يقدم حتى مات الثاني : ورثته . بخلاف ما إذا مات الأول .
بعد تزويجها^(٤) .

ومن ظهر موته باستفاضة أو بينة^(٥) : فكمفقود ، وتضمن
البينة ما تلف - : من ماله . - ومهر الثاني .

ومتى فرق بين زوجين لموجب ، ثم بان أنفائه - :
فكمفقود .

ومن أخبر بطلاق غائب وأنه وكيل آخر في إنكاحه^(٦) بها ،
وضمن المهر ، فنكحته ، ثم جاء الزوج فأنكر - : فهي زوجته ،
ولها المهر .

(١) في الغاية : « تجديد عقد » . وفي ش زيادة من الشرح : « قال » .

(٢) في ش : « ويأخذ الأول قدر الصداق ويرجع » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس ،
ووردت الزيادة في الغاية .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أخذه » ، والهاء من الشرح .

(٤) كذا في زش والغاية ، وفيها زيادة : « بالثاني » . وفي ع : « تزويجها » .
وذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه بجاء ممتدة : « ومن انقطع خبره لأمر أو غيبة ظاهرها
السلامة — : كالتاجر والسائح — : تربصت زوجته تمام تسعين عاماً منذ ولد ، ثم تعتد »
ا هـ . وذكر نحوه في الإقناع ٣٤٤ .

(٥) كذا في زش والغاية . وفي ع : « بينة » ، وفيها وفي ش زيادة : « ثم قدم » .
وفي من الشرح . وانظر الإقناع ٣٤٥ .

(٦) كذا في زع والغاية ٢١٤ . وفي ش : « نكاحه » ، وهو خطأ وتحرىف .

وان طَلَّقَ غَائِبًا ، أو مات - : أَعْتَدْتُ مِنْذُ الْفَرْقَةِ ^(١) وإن
لَمْ تُجِدْ .

وعِدَّةٌ مَوْطُوءَةٌ بِشَبْهَةٍ أَوْ زَنًا - كَمُطَلَّقةٍ ^(٢) ، إِلَّا أُمَّةً غَيْرَ
مَزُوجَةٍ : فَتُسْتَبْرَأُ بِحَيْضَةٍ .

ولا يَحْرُمُ عَلَى زَوْجٍ - زَمَنَ عِدَةٍ - غَيْرُ وَطْءٍ فِي فَرْجٍ .
ولا يَنْفَسَخُ نِكَاحٌ ^(٣) بَزَنًا ، وَأَنْ أَمْسَكَهَا : أُسْتَبْرَأَ هَا .

* * *

فصلٌ

وإن وُطِئَتْ مَعْتَدَةٌ بِشَبْهَةٍ ، أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ : أَتَمَّتْ عِدَّةَ
الْأَوَّلِ ، وَلَا يُحْسَبُ ^(٤) مِنْهَا مُقَامُهَا عِنْدَ الثَّانِي - وَلَهُ رَجْعَةٌ رَجْعِيَّةٌ فِي
النِّسْمَةِ - ثُمَّ أَعْتَدْتُ لَوَطْءِ الثَّانِي .

وإن وَلِدَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا عَيْنًا ، أَوْ أَحَقَّتْهُ بِهِ قَافَةً ، وَأَمَكْنَ - :
بَأَن تَأْتِيَ بِهِ لِنِصْفِ سَنَةٍ فَأَكْثَرَ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي ، وَالْأَرْبَعِ سَنِينَ
فَأَقَلَّ مِنْ يَدْنِيهِ الْأَوَّلِ - : لِحَقِّهِ ، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ . ثُمَّ
أَعْتَدْتُ لِلْآخِرِ .

(١) بهامش ز : « مسألة : من أخبرت بطلاقها أو بموت زوجها - فعدتها من يوم الفرقه
لا من يوم الخبر » .

(٢) وردت الكاف في ز ع والغاية ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .

(٣) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « فكاحها » ، والهاء من الشرح .

(٤) كذا في ز والغاية ٢٦٥ - وفي ع ه ش : « يجتنب » .

وإن ألحقته بهما : لحق ، وأتقضت عدتها به منهما .
وإن أشكل ، أو لم توجد^(١) قافة^٢ ، ونحوه - : أعتدت ، بعد
وضعه ، بثلاثة قروء .

وإن وطئها مبينها فيها عنداً : فكأجنبي . وبشبهة : أستاذت
عدة للوطء^(١) . ودخلت فيها بقية الأولى .
ومن وطئت زوجها بشبهة ، ثم طلق^(٢) - : أعتدت له ، ثم
تتم^(٣) للشبهة .

ويحرم وطء زوج - ولو مع حمل منه - قبل عدة واطئ .
ومن تزوجت في عدتها : لم تنقطع حتى يطلأ^(٤) ثم إذا فارقتها :
بنت على عدتها من الأول ، واستأنفتها للثاني^(٥) . وللثاني أن ينكحها
بعد العدتين^(٦) .

وتتعدد بتعدد واطئ بشبهة ، لا بزنا . وكذا أمة
في استبراء .

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع : « يوجد » . وكل صحيح .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « الوطء » ، والغاية : « للوطء » . وكلاهما تحريف .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « ملقها » ، والزائدة من الشرح وإن ذكرت في الغاية .
(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « تتم » ، والغاية : « تمتد » . وفي ع : « اشبهة » .
(٥) كذا في زع . وفي ش : « يطلأها » ، والزائد من الشرح . وانظر الغاية .
(٦) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وإن ولدت من أحدهما انقضت
» ، وتعد الآخر . وإثمكن كونه منهما فكما سبق « ا » . وذكر نحوه في
الإقناع ٣٤٧ .

(٧) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ومن وطئها عدد بشبهة أو زنا ، لزوماً
عدد (بكسر الهمزة) بعده » ا . وذكر نحوه في الإقناع ٣٤٨ .

ومن طُلقت طُلقةً ، فلم تنقض عِدَّتُها حتى طُلقتْ أخرى - :
بنت . وإن راجعها ثم طلقها : أَسْتَأْنَفْتُ ، كَفَسَخِهَا بعد رجعةٍ لِعَتَقٍ
أو غيره .

وإن أَبَانَها ، ثم نكحها في عِدَّتِها ، ثم طلقها قبل دخولِها بها - :
بنت ؛ وإن أنقضت قبل طلاقِها : فلا عِدَّةَ له .

* * *

فصلٌ

يُحْرَمُ إحْدَادُ فوقَ ثلاثٍ على ميتٍ غيرِ زوجٍ ، ويُجِبُّ على
زوجته بنكاحٍ صحيحٍ - ولو ذميمةً ، أو أمةً ، أو غيرَ مكَلَّفةٍ - زمن
عِدَّتِهِ ، ويجوزُ لبائِنٍ .

وهو : تركُ زينةٍ ، وطيبٍ - : كزَعْفَرَانٍ . - ولو كان بها
سُقْمٌ ، ولُبْسٌ خُلِّيٌّ - ولو خَاتَمًا - وملوْنٌ من ثيابٍ لَزِينَةٍ : كالأحمرِ
وأصفرَ ، وأخضرَ وأزرقَ صافيينَ - وما صُبِغَ قبلَ نَسِجٍ ، كبعده (١) -
وتحسينٍ بِحِنَاءٍ أو إسْفِيداجٍ (٢) ، وتسكُّلٍ بأَسْوَدَ بلا حاجةٍ ،
وأَدْهَانٍ بِعُطِيبٍ ، وتحميرِ وجهٍ ، وحَقَّةٍ ، ونحوه .

(١) قوله : « كبعده » أسقط من ش ، وأدمج بالشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٢١٧ : بالذال المعجمة . وفي ش : وإسْفِيداج « بالذال
المهملة ، وبسوء ألف قبل الواو . وورد بالذال أيضاً في الإقناع ٣٥٠ والقاموس . والظاهر
أنه ينطق بها ، أو أنه في الأصل بالذال ثم استعمل بالذال . وهو : « رماد الرصاص ، والآلنك » ،
والعطف للتفسير كما استظهره الزبيدي في التاج : ٥٩/٢ .

ولا تمنع من صبر — إلا في الوجه — ولا لبس أبيض ولو حسناً، ولا ملون^(١) لدفع وسخ — : ككحلي^(٢) ونحوه . — ولا من نقاب ، وأخذ ظفر ونحوه ، ولا من تنظيف وغسل .
ويحرم تحويلها من مسكن وجبت فيه ، إلا الحاجة — : كالخوف^(٣) ولحق ، وتحويل مالكة لها ، وطلبه فوق أجرته ؛ أو لا تجد ما تكثرى به إلا من مالها — فيجوز إلى حيث شاءت .
وتحول لأذاها ، لا من حولها . ويلزم متنقلة بلا حاجة ، العود .
وتنقضي العدة بمضي للزمان حيث كانت .

ولا تخرج إلا نهاراً لحاجتها .

ومن سافرت بإذنه أو معه لنقله إلى بلد ، فمات قبل مفارقة البنيان ؛ أو لنير النقلة — ولو لحج — ولم تحرم^(٤) قبل مسافة قصر — : أعدت بمنز . وبعدهما : تحير .

وإن أحرمت — ولو قبل موته — وأمكن الجمع : عادت^(٥) .
وإلا : قدم حج مع بعد^(٦) . وإلا : فالعدة ، وتحلل لفوته بممرة .

(١) ضبط في ع بضم النون ، وهو سبي فلم .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « ونحوه » . ووردت الياء في ز ش والغاية ، وسقطت من ع .

(٣) وردت الكاف في ز ع والغاية ٢١٨ ، وأسقطت من ش مدحمة بالشرح .

(٤) يسي : ومات ، كما في الشرح . وراجع الإفتاح ٣٥٢ .

(٥) أسقطت الدالة من ش ، وأدرجت في الشرح . وورد في ز ، بعد « وإلا » ، مصروبا عليه : « فإن بعد (افتح الاء وضم العين) حج قدم ، وإلا أخرت » اهـ .

(٦) في الغاية : « من بعد » ، وفيه تصحيف . وفي ش : « بعدها » ، والزائد من الشرح .

وَتَعْتَدُ بِأَنْ يَأْمُرُونَ مِنَ الْبَلَدِ حَيْثُ شَاءَتْ ، وَلَا تَبَيِّتُ إِلَّا بِهِ .
وَلَا تَسَافِرُ .

وإن سكنت^(١) علوًّا أو سفلاً ، ومُبينٌ في الآخر — وبينهما
بابٌ مغلقٌ ، أو معهما محرمٌ — : جاز^(١) .

وإن أراد إسكانها بمنزله ، أو غيره : مما يصلح^(٢) لها — : تحصيناً
لفراشه ؛ ولا محذور فيه — : لزماً ، وإن لم تلزمه نفقةٌ . كمعتدةٍ
لمشبهةٍ أو نكاحٍ فاسدٍ ، أو مستبرأةٍ لعقٍ .

ورجعيةٌ — : في لزوم منزل . — كمتوفى عنها .

وإن أمتنع من لزمته سُكنى : أُجبرَ .

وإن غاب : أكَتَرَى عنه حاكمٌ^(٣) من ماله ، أو أَقْتَرَضَ عليه ،
أو فَرَضَ أَجْرَتَهُ . وإن أَكْتَرَتْهُ بِإِذْنِهِ أو إِذْنِ^(٤) حاكمٍ ،
أو بدونهما^(٥) — : رجعت .

ولو سَكَنْتْ في ملكها : فلها أَجْرَتُهُ .

ولو سَكَنْتَهُ — أو أَكْتَرَتْ — مع حضوره وسكوته : فلا .

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٢١٩ . وفي ش : « يصح » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الحاكم » .

(٤) في ش : « أو بإذن » ، والباء من الشرح . وراجع الغاية .

(٥) ذكرت في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لعجز » . وذكر نحوه في الإقناع : ٣٥ .

باب اُسْتِبْرَاءِ الْإِمَاءِ

وهو : قصدُ علمِ براءةِ رَحِمِ مَلِكِ عَيْنٍ — حُدوثًا ، أو زوالًا —
من حملٍ غالبًا ، بوضع^(١) ، أو حيضةٍ ، أو شهرٍ . أو عشرة^(٢) .

ويجب في ثلاثة مواضع :

١ — أحدها^(٣) : إذا ملك ذكرٌ ولو طفلاً ، مَنْ يوطأ مثلها ولو
مُسَبَّيَّةً أو لم تَحِضْ ، حتى من طفلٍ وأُنثى — : لم يَحِلَّ اُسْتِمَاعُهُ
بها ، ولو بقبلةٍ ، حتى يَسْتَبْرَأَها .

فإن عَتَقَتْ قبله : لم يَجُزْ أَنْ يَنْكِحَهَا ، ولم يصحَّ حتى يستبرأَها .
وليس لها نكاحٌ غيره — ولو لم يكن بائعُها يَطْأُ — إلا على روايةٍ ؛
الْمَنْقُحُ : « وهى أصح » .

ومن أخذ من مكاتبه أمةً حاضت عنده ، أو باع أو وهب —
[ونحوه]^(٤) — أمتَه ، ثم عادت إليه بنفسه أو غيره^(٥) حيثُ اُنْتَقَلَ
الملكُ — : وجب اُسْتِبْرَاؤُها ولو قبل قبضٍ .

(١) في ش : « بوضع حل أو بحیضة » ، والزيادة من الشرح .

(٢) ورد في ع تحتها : « يعنى : أشهر [١] » ، وذكر نحوه في الشرح

والغاية ٢٢٠ .

(٣) في ش : « أحدهما » ، وهو تحريف ظاهر .

(٤) بأن صالح بها أو أصدقها أو خالع عليها ، كما في شرح الإقناع ٣٥٦ . وقد وردت

الزيادة في ز والإقناع ، وسقطت من ع ش والغاية .

(٥) في ش : « أو بغيره » ، والباء من الشرح .

لا إن عادت مكاتبته ، أَوْ رَحِمَهَا الْحَرَمُ ، أَوْ رَحِمَ مَكَاتِبِهِ
الْحَرَمُ — بعجز ، أَوْ فَكَّ أُمَّتَهُ مِنْ رَهْنٍ ، أَوْ أَخَذَ مِنْ عَبْدِهِ التَّاجِرِ
أُمَّةً — وَقَدْ حِضَّنَ^(١) قَبْلَ ذَلِكَ . أَوْ أَسْلَمَتْ مَجُوسِيَّةً أَوْ وَثَنِيَّةً
أَوْ مَرْتَدَّةً حَاضَتْ عِنْدَهُ ، أَوْ مَالِكٌ بَعْدَرْدَةٍ^(٢) . أَوْ مَلَكٌ صَغِيرَةٌ
لَا يُوْطَأُ مِثْلُهَا . وَلَا^(٣) بَمَلِكٍ أَتَى مِنْ أَتَى .

وَسُنَّ لِمَنْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ : لِيَعْلَمَ وَقْتَ حَمْلِهَا . وَمَتَى وَلَدَتْ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ
فَأَكْثَرُ : فَأَمُّ وَلَدٍ — وَلَوْ أَنْكَرَ الْوَلَدَ بَعْدَ أَنْ يُقَرَّرَ بُوْطْنُهَا — لِأَقْلَّ
وَلَا مَعَ دَعْوَى اسْتِبْرَاءٍ .

وَيُجْزَى اسْتِبْرَاءٌ مِنْ مُلْكَةٍ بِشِرَاءٍ^(٤) وَهَبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَغَنِيمَةٍ
وغيرها ، قَبْلَ قَبْضٍ . وَلِمَشْتَرٍ زَمَنَ خِيَارٍ . وَيَدٌ وَكَيْلٌ كَيْدٍ
مُوكَّلٌ .

وَمَنْ مَلَكَ مَعْتَدَةً مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ مَزُوجَةً فَطُلِّقَ^(٥) بَعْدَ دُخُولِ
أَبِ مَاتَ ، أَوْ زَوْجَ أُمَّتِهِ ثُمَّ طُلِّقَتْ بَعْدَ دُخُولِ — : أَكْثَفَى بِالْعِدَّةِ .
وَلَهُ وَطْءٌ مَعْتَدٍ مِنْهُ ، فِيهَا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، أَيْ الْإِمَاءِ الْمُتَقَدِّمَاتِ الْمُتَنَوِّعَاتِ . وَفِي ش : « حَاصَتْ » ،
وَلَعَلَهُ تَحْرِيفٌ . وَوَرَدَ فِي زُ قَبْلَهُ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « اسْتَبْرَأَهَا » .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٢٢١ ، وَفِي ش : « رَدَهُ » بِالْهَاءِ ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٌ : « يَجِبُ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي الْغَايَةِ .

(٤) فِي ع : « بَشْرَى » ، وَهُوَ وَصَحِيحٌ عَلَى مَا قَدِمْنَا . وَفِي ش : « أَوْ هَبَةٍ ... أَوْ
غَنِيمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا » ، وَلَعَلَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الشَّرْحِ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ .

(٥) فِي ش : « فَطَلَّقَهَا أَوْ زَوْجَ » ، فَأَدْرَجَ الشَّرْحُ فِي الْمَثْنِ وَبِالْعَكْسِ . وَوَرَدَتْ
« هَا » فِي الْغَايَةِ .

وإن طَلقتُ من مُلكتي مَزُوجَةً — قبلَ دخول^(١) — : وجب
أُستبرأؤها .

٢ — أَلثاني: إذا وَطِئَ أَمَتَهُ، ثمَّ أرادَ تزويجَها أو بيعَها — : حرماً^(٢)
حتى يستبرأَها . فلو خالف : صحَّ البيعُ دونَ النكاح .

وإن لم يَطَأْ : أَيْحاً قبله .

٣ — أَلثالثُ : إذا أَعْتَقَ أُمَّ وَلَدِهِ أو سُرِّيَّتَهُ ، أو مات عنها — :

لزمها استبراءُ نفسها .

لا إن أُستبرأَها قبل عَتَقِها ، أو أرادَ تزويجَها ، أو قبلَ بيعِها
فَأَعْتَقَها مُشْتَرٍ أو أرادَ تزويجَها^(٣) قبل وطئِها، أو كانت مَزُوجَةً أو مَعْتَدَةً
أو فَرَّغَتْ عَدَّتُها من زواجِها فَأَعْتَقَها^(٤) قبل وطئِها .

وإن أَبانَها قبلَ دخوله أو بَعْدَهُ ، أو مات ، فَأَعْتَدَتْ ثمَّ مات
سَيِّدُها — فلا استبراءَ : إن لم يَطَأْ^(٥) ، كمن لم يَطَأْها أصلاً .

ومن أُبِيْعَتْ^(٦) ولم تُسْتَبْرَأْ، فَأَعْتَقَها مُشْتَرٍ قبل وطئِ واستبراءٍ — :

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « الدخول »

(٢) فِي ش : « حَرَاماً » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاشِرٌ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٢٢٢ . وَفِي ش : « تَزْوِجُهَا » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٤) وَرَدَ فِي ز ، بِدَلَالَةِ « مُضْرُوباً عَلَيْهِ » : « أَوْ أَرَادَ تَزْوِجَها » ١٠٨ . وَذَكَرَ فِي

الإِفْتِخَارِ ٣٥٨ .

(٥) فِي ش : « يَطَأُهَا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، عَلَى لُغَةِ حَكَاهَا ابْنُ الْقِطَاعِ فِي كِتَابِ الْأَنْعَامِ ، كَمَا فِي

الْمِصْبَاحِ . وَالَّذِي فِي الْمُخْتَارِ : أَنَّ « أَبَاعَهُ » مَعْنَاهُ : عَرَضَهُ لِلْبَيْعِ . وَلَفْظُ ش : « بِيَعَتْ » .

أَسْتَبْرَأْتُ^(١) أَوْ تَمَمْتُ مَا وَجَدْتُ عِنْدَ مُشْتَرِي .

وَمَنْ اشْتَرَى أَمَةً ، وَكَانَ بَائِعُهَا يَطْوُهَا وَلَمْ يَسْتَبْرِئْهَا — : لَمْ يَحْزَ أَنْ يَزُوجَهَا^(٢) قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا .

وَإِنْ مَاتَ زَوْجُ أُمٍّ وَلَدَ وَسِيدُهَا ، وَجُهِلَ أَسْبَقُهَا — : فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَوْقَ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ جُهِلَتِ الْمُدَّةُ — : لَزِمَهَا ، بَعْدَ مَوْتِ آخِرِهَا ، الْأَطْوَلُ مِنْ عِدَّةِ حُرَّةٍ لَوْفَاةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ . وَلَا تَرَبُّثُ مِنْ زَوْجٍ^(٣) .

وَالَا : اعْتَدَّتْ كَحُرَّةٍ ، لَوْفَاةٍ فَقَطْ .

* * *

فصل

وَاسْتِبْرَاءُ حَامِلٍ : بَوْضَعٌ ؛ وَمَنْ تَحَيَّضُ : بِحَيْضَةٍ ، لَا بَقِيَّتِهَا . وَلَوْ حَاضَتْ بَعْدَ شَهْرٍ : فَبِحَيْضَةٍ .

وَأَيْسَى ، وَصَغِيرَةٌ ، وَبَالِغَةٌ لَمْ تَحْضُ — : بِشَهْرٍ . وَإِنْ حَاضَتْ فِيهِ : فَبِحَيْضَةٍ .

وَمَرْتَفَعٌ حَيْضُهَا — وَلَمْ تَدْرِ مَا رَفَعَهُ — : فَبِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ . وَإِنْ عَلِمَتْ : فَكَحُرَّةٍ .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « نَفْسُهَا » .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٢٢١ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي شِ : « يَتَزَوَّجُهَا » . وَهُوَ

تَحْرِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي زِ . وَفِي عِشِ وَالْغَايَةِ ٢٢٢ وَالْإِقْنَاعِ ٣٥٩ : « الزَّوْجُ » . وَذَكَرَ فِي

زِ ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « مِنْ عَتَقَتْ بِمَوْتِ سَيِّدٍ » .

ويحرم وطء^(١) زمن استبراء ، ولا ينقطع به .
فإن حملت قبل الحيضة : استبرأت بوضعه . وفيها — وقد
ملكها حائضاً — : فكذلك .
وفي حيضة ابتدأتها عنده : تحل في الحال ، لجعل ما مضى
حيضة .
وتصدق في حيض . فلو أنكرته ، فقال : « أخبرتني به » —
صدق .
وإن ادعت^(٢) مورثة تحريراً على وارث بوطء مورثه ، أو مشتراه
أن لها زوجاً — : صدقت .

* * *

(١) في ش زيادة : « من » ، وهي من النسخ لامن الشارح .
(٢) ورد بهامش ز : « مسئلة ما إذا ادعت أمة تحريراً على وارث بوطء مورثه ، أو
أمة مشتراه أن لها زوجاً (في الأصل : زوج) » ١ هـ .

كتاب الرضاع

وهو — شرعاً — : مصُّ لبنٍ ثابٍ من ^(١) حملٍ ، من تَدْيِ امرأةٍ ، أو شربُه ، ونحوُه .

ويُحرَّم كنسبٍ : فمن أرضعتْ — ولو مكرهَةً — بلبنٍ حملٍ لأحقَّ بالواطئ ، طفلاً ، صاراً — : في تحريم نكاح ، وثبوت محرمية ، وإباحة نظرٍ وخلوة . — أبويَه ، وهو ولدُهما ، وأولادُه — وإن سفلوا — أولادَ ولدِهما ، وأولادُ كل منهما — من الآخر ، أو غيره ^(٢) — إخوانه وأخواته ، وآبأوهما أجداده وجدَّاته ، وإخوتُهما ^(٣) وأخواتُهما أعمامه وعماته وأخواله وخالاته .

ولا تنتشر ^(٤) حرمةٌ إلى مَنْ بدرجةٍ مُرتَضِعٍ أو فوقه : من أخٍ وأختٍ ^(٥) ، وأبٍ وأم ، وعمٍّ وعمَّة ، وخالٍ وخالة .
فتَحِلُّ مرضِعةٌ لأبي مرتَضِعٍ وأخيه من نسبٍ ، وأُمُّه ^(٦) وأختُه — من نسبٍ — لأبيه وأخيه من رضاع . كما تحِلُّ ^(٧) لأخيه من أبيه ، أخته من أمه .

(١) كذا في ز والفاية ٢٢٤ والإقناع ٣٦٠ . وفي ع ش : « عن » . وكلاهما

صحيح .

(٢) في ش بعد ذلك : « فالتذكور منهم يصيرون لإخوته ، والبنات أخواته » . والزائد

من الشرح .

(٣) في ش : « وأخواتُهما وإخوانُهما » ، وهو تصحيف ناشر .

(٤) كذا في ز ع . وفي ش والفاية : « تلتشر » بضم أوله ، وإعلمه تحريف .

(٥) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « من نسب » .

(٦) في ع : « وأمة » ، وهو تصحيف ناسخ .

(٧) كذا في ع ، وهو الأنسب . وفي ش والفاية : « يمل » . وأهمل في ز .

ومن أرضعت^١ — بلبن حمل من زنا ، أو نُفِيَ بِلِعمان — طفلاً : صار ولدًا لها ، وحرُم على الواطيء تحريم مصاهرة ، ولم تثبت حرمة الرضاع في حقه .

وإن أرضعت — بلبن أثنين وطئها بشبهة — طفلاً ، وثبتت أبوتهما ، أو أبوة أحدهما ، لمولود — : فالمرتضع أبهما ، أو ابن أحدهما .

وإلا — : بأن مات مولود قبله ، أو فُقدت قافته^٢ ، أو نفته عنها أو أشكل أمره — : ثبتت حرمة الرضاع في حقهما .

وإن ثاب لبن لمن لم تحمل — ولو حمل مثلها — : لم يُنشر الحرمة^(١) ، كلبن رجل . وكذا لبن خنثى مشكل ، وبهيمة .

ومن تزوج ، أو اشترى ذات لبن من زوج أو سيده قبله ، فزاد بوطئه ، أو حملت ولم يزد ، أو زاد قبل أو بعده — : فلا أول . وفي أو بعده — ولو أنقطع ثم ثاب — أو ولدت ، فلم يزد ولم ينقص — : فلهما . فيصير مرتضعه أبًا لهما .

وإن زاد بعد وضع : فللثاني وحده .

* * *

(١) ضبط هكذا في ز ، فتعين ضم أول ما قبله . ويجوز فتحها .

فصل ٥

وللحرمة شرطان :

١ — أحدهما : أن يرتضع في العامين . فلو ارتضع بعدهما بلحظة : لم تثبت .

٢ — الثاني : أن يرتضع خمس رضعات .
ومتى امتص ثم قطعه — ولو قهراً ، أو لتنفس أو مله ، أو لا تنقل إلى ثدي آخر أو مرضعة أخرى — : فرضعة^(١) . ثم إن عاد — ولو قريباً — : فثنتان^(٢) .

وسموط في أنف ، وجور في فم — كرضاع .
ويحرّم ما جبن أو شيب وصفاته باقية ، أو حلب من ميتة — ويحنت به من حلف : لا يشرب لبناً . — لا حقة .
ولا أثر^(٣) لو اصل جوفاً لا يغذي كمثانة ، وذكر .
ومن أرضع خمس^(٤) أمهات أولاده — بلبنه^(٥) — زوجة له صغرى ، كل واحدة رضعة — حرمت : لثبوت الأبوة ؛ لا^(٦) أمهات أولاده : لعدم ثبوت الأمومة .

(١) كذا في زش والغاية ٢٢٦ . وفتح : « فرضعته » ، وهو تحريف .

(٢) أسقطت الفاء من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٣) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجاً في الشرح .

(٤) ضبط في ز بفتح الآخر ، وهو سبق فلم .

(٥) وردت الهاء في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٦) في ش : « ولا » ، والزيادة من الشارح أو الناسخ .

ولو كانت المرضعات بناته أو بنات زوجته : فلا أمومة . ولا يصير^(١) جدًّا ، ولا زوجته جدةً ، ولا إخوة المرضعات أخوالاً ، ولا أخواتها^(٢) [خالات] .

ومن أرضعت أمه وبنته وإخوته^(٣) وزوجته وزوجة ابنه ، طفلةً ، رضعةً رضعةً - : لم تحرّم عليه .

ومن أرضعت - بلبنيها من زوج - طفلاً ثلاث رضعات ، ثم انقطع ، ثم أرضعته - بلبن زوج آخر - رضعتين : ثبتت الأمومة ، لا الأبوة . ولا يحل مرتضعٌ - لو كان أنثى - لواحدٍ من الزوجين .

ومن زوج أمّ ولده برضيع حرٍّ : لم يصحّ . فلو أرضعته بلبنيه : لم تحرّم على السيد .

* * *

فصل

ومن تزوّج ذات لبن^(٤) ولم يدخل بها ، وصغيرةً فأكثر ، فأرضعت - وهى زوجةٌ ، أو بعد إبانة - صغيرةً : حرّمت أبداً ،

(١) فى الغاية : « تصير » ، وهو تصحيف . وفى ش زيادة من الشرح : « أبو المرضعات » .

(٢) كذا فى ز . وفى ع ش والغاية : « أخواتهن » ، وهو أولى . وسقطت الزيادة من ع .

(٣) كذا فى ز . وفى ع ش والغاية ٢٢٧ : « وأخته » ، وهو أنسب .

(٤) فى ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هى : « من غيره » .

وبقي نكاح الصغيرة حتى تُرَضَّعَ ثانيةً : فينفسخ نكاحهما ، كما لو أَرْضَعْتَهُمَا معاً .

وإن أَرْضَعْتَ ثلاثاً منفردات^(١) ، أو ثنتين معاً والثالثة منفردة — : أنفسخ نكاح الأولتين^(٢) ، وبقي نكاح الثالثة .

وإن أَرْضَعْتَ الثلاث معاً — : بأن شَرِبَنَّهُ محلوباً معاً من أوعية .
 — أو^(٣) إحداهن منفردة ، ثم ثنتين معاً — : أنفسخ نكاح الجميع .
 ثم له أن يتزوج من الأصغر .

وإن كان دخل بالكبرى : حرّم الكلُّ على الأبد^(٤) . لا الأصغر :
 إن أَرْضَعْنَ من أجنبية .

ومن حرّمت عليه بنتُ امرأة — : كماّمه وجدته وأخته ،
 ورَبِيبَتِهِ^(٥) . — إذا أَرْضَعْتَ طفلةً : حرّمتها عليه .

ومن حرّمت عليه بنتُ رجل — : كأبيه وجدّه ، وأخيه وابنه .
 — إذا أَرْضَعْتَ زوجته^(٦) بلبنه طفلةً : حرّمتها عليه .

وينفسخ فيهما النكاح : إن كانت زوجةً .

ومن لامرأته ثلاث بناتٍ من غيره ، فأَرْضَعْنَ ثلاث نسوةٍ له

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « مفردات » ، ولعله تحريف .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « الأولين » ، وقد تكلمنا عنه غير مره .

(٣) أسقطت « أو » من ش ، وأدمجت بالشرح .

(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وكذا حكم » .

(٥) في ش : « وكربيبته ... عليه أبدا » ، والزائد من الشرح .

(٦) أي زوجة الرجل المحرمة بنته ، فتنبه . وراجع الإقناع ٣٦٥ .

- كل واحد واحد - إرضاعاً كاملاً ، ولم يدخل بالكبرى - :
حرمت عليه ، ولم يفسخ نكاح واحد من الصغار .
وإن أرضعن واحدة - كل واحد واحدة منهن رضعتين - : حرمت
الكبرى ^(١) .

وإذا طلق زوجة لها لبن منه ، فتزوجت بصبي ، فأرضعته
بلبنه إرضاعاً كاملاً - : أنفسخ نكاحها ، وحرمت عليه ^(٢) وعلى
الأول أبداً .

ولو تزوجت الصبي أولاً ، ثم فسخت نكاحه لمقتضى ، ثم
تزوجت كبيراً فصار لها منه لبن ، فأرضعت به الصبي ؛ أو زوج
رجل أمته بعبده له رضيع ، ثم عتقت فاختارت فراقه ، ثم
تزوجت بمن أولدها فأرضعت بلبنه زوجها الأول - : حرمت
عليهما أبداً .

فصل

وكل امرأة أفسدت نكاح نفسها برضاع قبل الدخول :
فلامهر لها ، وإن ^(٣) طفلة : بأن تدب فترتضع من نائمة أو

(١) بهامش ز حاشية : « وقيل : لا تحرم . اختاره الموفق والشارح ، وصححه في
الإنصاف . ١٥١ إقناع (٣٦٨) » .

(٢) في ش زيادة : « أبداً » ، وهي من كلام الشارح .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « كانت » .

مغنى عليها . ولا يسقط بعده . .

وإن أفسده غيرها : لزمه قبل دخول^(١) نصفه ، وبعده كله .
ويرجعُ فيهما على مفسد ولها الأخذُ من المفسد .
ويوزعُ — مع تعددِ مفسد — على رَضَعَاتِهنِ المحرِّمةِ ، لا على
رؤوسهن .

فلو أرضعتُ أمراًته الكبرى الصغرى ، وأنسخ نكاحهما —
فعليه نصفُ مهرِ الصغرى : يرجعُ به على الكبرى . ولم يسقط
مهرُ الكبرى .

وإن كانت الصغرى دَّبتُ ، فارتضعتُ منها وهى نائمةٌ — :
فلا مهرَ للصغرى . ويرجعُ عليها بمهرِ الكبرى : إن دخل بها . وإلا:
فينصفه .^(٢)

ومن له ثلاثُ نسوةٍ ، لهن لبنُ منه ، فأرضعن^(٣) زوجةً له صغرى —
كلُّ واحدةٍ رضعتين — : لم تحرِّمِ المرضعاتُ ، وحرِّمتُ الصغرى :
وعليه نصفُ مهرِها ، يرجعُ به عليهن أتماساً : خمساً على من
أرضعتُ مرتين ، وخمسة على من أرضعتُ مرةً .

* * *

(١) كذا فى ز ش والغاية ٢٣٠ . وفى ع : « الدخول » .

(٢) كذا فى ز ع والغاية . وفى ش : « فينصفه » ، وهو تصحيف .

(٣) فى الغاية ٢٣١ : « فأرضعت » ، ولعله تصحيف . وما بعده آخر فى ش .

فصل

وإن شكَّ في رَضَاعٍ أَوْعَدِهِ : بُنِيَ عَلَى الْيَقِينِ .

وإن شَهِدَتْ بِهِ ^(٢) مَرَضِيَّةٌ : ثَبَتَ .

وَمَنْ تَزَوَّجَ ، ثُمَّ قَالَ : « هِيَ أُخْتِي مِنْ ^(١) الرِّضَاعِ » — أَنْفَسَخَ
النِّكَاحُ حُكْمًا ، وَفِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى : إِنْ كَانَ صَادِقًا . وَإِلَّا :
فَالنِّكَاحُ بِحَالِهِ

وَلَهَا الْمَهْرُ : بَعْدَ الدَّخُولِ وَلَوْ صَدَّقَتْهُ ، مَا لَمْ تَطَاوُعْهُ عَالِمَةً
بِالتَّحْرِيمِ . وَيَسْقُطُ قَبْلَهُ : إِنْ صَدَّقَتْهُ .

وإن قَالَتْ هِيَ ذَلِكَ ، وَأَكْذَبَهَا — : فَهِيَ زَوْجَتُهُ حُكْمًا .

وإن قَالَ : « هِيَ أُبْتُي مِنَ الرِّضَاعِ » — وَهِيَ فِي سِنِّ لَا يَحْتَمِلُ
ذَلِكَ — لَمْ تَحْرُمْ : لِتَيْقُنِ كَذِبِهِ .

وإن احْتَمَلَ ، فَكَمَا لَوْ قَالَ : « هِيَ أُخْتِي مِنَ الرِّضَاعِ » .

وَلَوْ ادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ خَطَأً : لَمْ يُقْبَلْ ، كَقَوْلِهِ ذَلِكَ لِأُمِّهِ
ثُمَّ يَرْجِعُ .

وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ قَبْلَ النِّكَاحِ : لَمْ يُقْبَلْ رَجَوُّهُ ظَاهِرًا .

وَمَنْ ادَّعَى أُخُوَّةَ أَسْنَبِيَّةٍ أَوْ بُنُوَّتَهَا مِنْ رَضَاعٍ ^(١) ، وَكَذَّبَتْهُ — :

(١) فِي شِ زِيَادَةِ : « امْرَأَةٌ » ، وَهِيَ مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٣٧٢ . وَلَفْظُ شِ : « فِي » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي شِ : « الرِّضَاعِ » . وَلَمْ يَرِدْ هُوَ « مِنْ » فِي الْغَايَةِ ٢٣٢ .

قُبِلَتْ شَهَادَةُ أُمِّهَا وَبَنَّتِهَا ، مِنْ نَسَبٍ ، بِذَلِكَ . لَا أُمَّه ، وَلَا بَنَّتِهِ .
وإن ادَّعَتْ ذَلِكَ هِيَ ، وَكَذَّبَهَا — : فَبِالْعَكْسِ .
وَلَوْ ادَّعَتْ أُمَّةٌ ^(١) أُخُوَّةً ، بَعْدَ وَطْءٍ ^(٢) — : لَمْ يُقْبَلْ . وَقَبْلَهُ :
يُقْبَلُ فِي تَحْرِيمِ وَطْءٍ ، لَا ثَبُوتِ عَتَقٍ .
وَكُرْهُ اسْتِرْضَاعُ فَاجِرَةٍ ، وَمَشْرُكَةٍ ، وَحَمَقَاءَ ، وَسَيْئَةِ الْخُلُقِ ،
وَجَذَمَاءَ ، وَبَرَصَاءَ .

(٢) ذكر بهامش ز : « مسألة ما إذا ادعت الأمة أخوة سيدها » .
(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « وطئه » ، والهاء من الشرح .

كتاب

« النِّفَقَاتُ »^(١) : جمع^(٢) « نَفَقَةٍ » ، وهى : كفاية من يَمُونُهُ خُبْزاً وأُدمًا^(٣) ، وكسوة وسكناً ، وتوابعها .
وعلى زوجٍ مالا غَنَاءً^(٤) لزوجته^(٥) عنه — ولو معتدةً من وطءٍ شبهةٍ ، غير مطاوعةٍ — : من مأْكولٍ ومشروبٍ ، وكسوةٍ وسُكْنَى بالمعروف .

ويعتبرُ حاكم ذلك — : إن تنازعا . — بحالهما .
فيفرضُ لموسرةٍ مع موسرٍ كفايتها : خبزاً خاصاً بأُدمِهِ^(٦) المعتادٍ لملها ، ولحماً عادةً الموسرين بحلَّهما — وتثقلُ متبرمةً^(٧) من^(٧) أدم ، إلى غيره . ولا بُدُّ من ماعُونِ الدار ، ويُكتفى بِحَرْفٍ وخشبٍ .
والعدلُ : ما يليقُ بهما . — وما يلبسُ مثلها : من حريرٍ وخزٍّ ، وجيِّدٍ

(١) لم يضبط هذا وما قبله في ز ، والظاهر أنه ليس من النرجة كما يؤيده صنيعة في مواضع كثيرة .

(٢) قوله : « جمع نفقة » ورد في زع والغاية ٢٣٣ ، وأسقط من ش مدجاً بالشرح .

(٣) ضبط في ز بالضم ، وهو جمع « إدام » ، والفسكين للتخفيف . كما صرح به صاحب المصباح . وفي ش : « وإدما » ، وهو خطأ ناشر .

(٤) كذا في زع بدون ضبط ، أى غنى — بالقصر وكسر العين — وهو لفظ ش والغاية . يعنى : الكفاية والاستغناء . فراجع اللسان ١٩ / ٣٧٣ — ٣٧٦ .
والتاج ١٠ / ٢٧١ .

(٥) كذا في ز وأصل ع . وذكر بهامشها مع التصحيح بلفظ ش لزوجته « ، والزيادة من الشرح وإن وردت في الغاية .

(٦) في ش : « يادمه » بالهمزة المكسورة ، وقد علمت ما فيه .

(٧) في ش : « من غيره » ، وأدخل الناقص في الشرح .

(م ٢٤ ق ٢ — منتهى الإرادات)

كَتَّانٍ وَقُطْنٍ . وَأَقْلَهُ : قَيْصٌ وَسَرَاوِيلٌ ، وَطَرَحَةٌ وَمِقْنَعَةٌ ، وَمِدَاسٌ
وَجُبَّةٌ لِلشَّتَاءِ . وَالنَّوْمُ : فِرَاشٌ وَلِحَافٌ وَنَجْدَةٌ . وَلِلْجُلُوسِ : بَسَاطٌ
وَرَفِيعٌ الْحَصِيرُ ^(١) .

وَلِفَقِيرَةٍ مَعَ فَقِيرٍ كَفَايَتُهَا ^(٢) : خَبَزٌ خُشْكَارًا ^(٣) بِأَدَمِهِ ،
وَزَيْتَ مَصْبَاحٍ ، وَلَحْمًا ^(٤) أَلْعَادَةَ ، وَمَا يَلْبَسُ مِثْلَهَا ، وَيَنَامُ فِيهِ ،
وَيَجْلِسُ عَلَيْهِ .

وَلِمَتَوَسُّطَةٍ مَعَ مَتَوَسِّطٍ ، وَمَوْسِرَةٍ مَعَ فَقِيرٍ ، وَعَكْسِيهَا —
مَا يَبَيِّنُ ذَلِكَ .

وَمَوْسِرٌ نَصْفُهُ حَرٌّ كَمَتَوَسِّطَيْنِ ، وَمَعْسِرٌ كَذَلِكَ كَمَعْسِرَيْنِ .
وَعَلَيْهِ مَثُونَةٌ نَظَافَتُهَا : مِنْ دُهْنٍ ، وَسِدْرٍ ، وَثَمَنِ مَاءٍ وَمُشْطٍ ،
وَأَجْرَةٍ قِيَمَةٍ ، وَنَحْوِهِ . لَا دَوَاءَ ، وَأَجْرَةٌ طَيِّبٌ . وَكَذَا ^(٥) ثَمْنٌ طَيِّبٌ
وَحِنَاءٌ وَخِضَابٌ ، وَنَحْوُهُ .

وَإِنْ أَرَادَ مِنْهَا تَزِينًا ^(٦) بِهِ أَوْ قَطَعَ رَاحِيَةً كَرِيهَةً ، وَأَتَى بِهِ — :
لَزَمَهَا . وَعَلَيْهَا تَرَكُّ حِنَاءٍ وَزِينَةٍ نَهَى عَنْهُمَا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٢٣٤ . وَفِي ش : « الْحَصِر » بضمين ، وهو جمع الأول
كما في المصباح .

(٢) ضَبَطَ فِي زِ بِالضَمِّ ، وَهُوَ صَحِيحٌ . وَيَحْوِزُ الْفَتْحُ أَيْضًا ، فَتَأْمَلُ .

(٣) هُوَ : ضِدُّ النَّاعِمِ ، كَمَا فِي شَرْحِ الْإِقْنَاعِ ٣٧٦ . وَضَبَطَ فِي زِ بِضَمِّ الْحَاءِ ، وَلَمْ يَرِدْ
فِي اللِّسَانِ وَالتَّاجِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَلَحْمٌ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٥) فِي شِ زِ يَزَادَةُ : « لَا (يَلْزَمُهُ) » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « تَزِينًا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وعليه لمن بلا خادمٍ — ويُخَذَمُ مِثْلَهَا ، ولو لمرضٍ — خادم واحد
وَيَجُوزُ ^(١) كِتَابِيَّةٌ ، وتُلْزَمُ بقبولِها . ونفقتُه وكُسوتُه كسفيرَيْن ، مع
خُفٍّ ومِلْحَفَةٍ لحاجة خروجٍ — ولو أنه لها — إلا في نظافة .

ونفقة مُكْرَرٍ ومُعَارٍ ، على مُكْرَرٍ ومُعِيرٍ .

وتعيينُ خادمٍ لها إليهما ، وسواهُ إليه .

وإن قالت : « أنا أخذتُ نفسي ، وأخذتُ ما يجب لخادمي » ، أو قال :
« أنا أخذتُك بنفسى » — وأبى الآخرُ — : لم يُجَبَرْ .
وتلزمُه ^(٢) مؤنسةٌ لحاجةٍ ، لا أجرةٌ من يوضئ مريضَةً .
يُخْلَافُ رقيقه .

* * *

فصلٌ

والواجبُ : دفعُ قوتٍ — لا بدله ^(٣) ، ولا حَبٌّ ^(٤) — أولَ
نهارٍ كلِّ يومٍ .
ويجوز ما اتَّفَقا عليه : من تعجيلٍ ، وتأخيرٍ . ودفعِ عوضٍ .
ولا يُجَبَّرُ من أبى .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « ويجوز » . وكل صحيح .

(٢) كذا في زع والغاية ٢٣٥ . وفي ش : « ويلزمه » . وهو كسابقه .

(٣) ضبط في ع بضم اللام ، وهو صحيح أيضاً كما لا يخفى .

(٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، مى : « ويكون » .

ولا يملك الحاكم^(١) فرض غير الواجب — : كدراهم ، مثلاً —
إلا باتفاقهما . وفي الفروع : « فأما مع الشقاق والحاجة — : كالغائب
مثلاً — فيتوجهُ القرضُ . للحاجة إليه ، على ما لا يخفى » . ولا يُعتاضُ
عن الماضي برَبَوِيٍّ .

وكُسوة^(٢) وِعِطَاءٍ وِوِطَاءٍ ونحوهما ، أولَ كلِّ عامٍ من زمنٍ
وجوب^(٣) .

وتَمَلُّكَ ذلك بقبضٍ — فلا بَدَلَ لما سُرِقَ أو بَلِيَ . — والتصرُّفُ
فيه على وجهٍ لا يُضِرُّ بها .

وإن أكلت معه عادةً ، أو كساها بلا إذن — : سقطت .
ومتى أُنقضى العامُ — والكِسوةُ باقيةٌ — : فعليه كُسوةٌ للجديدِ ،
بخلاف^(٤) ماعونٍ ونحوه .

وإن قبضتها ، ثم مات أو ماتت أو بانت^(٥) قبل مُضيِّه — :

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « حاكم » .

(٢) هو بضم الكاف وكسرهما ، كما صرح به في المصباح وغيره . وذكر بهامش ز
حاشية : « قال في شرح المحرر : وأما الكسوة فيجب عليه دفعها في أول كل سنة ، لأنه
وقت الحاجة إليها ، فيعطىها السنة . لأنه لا يمكن ترديد الكسوة شيئاً فشيئاً ، بل هو شيء
واحد يستدام إلى أن يبلى . فكان عليه دفعه عند الحاجة إليه . انتهى . وقال في الإنصاف :
وعليه كسوتها في كل عام مرة . وقال في المبدع : وعليه كسوتها في كل عام ، لأنه
المادة . ويكون الدفع في أوله ، لأنه أول وقت الوجوب . » انتهى من خطه .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الوجوب » .

(٤) هنالك آخر السطر أسقط من ش ، وأدرج في الدرر .

(٥) كذا في زع والغاية ٢٣٦ . وفي ش : « بانت » ، وهو تصحيف .

رَجَعَ بِقِسْطٍ مَا بَقِيَ . وَكَذَا نَفَقَةٌ تَعَجَّلْتُهَا^(١) ؛ لَكِنْ : لَا يَرْجِعُ
بِيقِيَةِ يَوْمِ الْفَرْقَةِ ، إِلَّا عَلَى نَاشِزٍ . وَيُرْجَعُ بِيقِيَتِهَا مِنْ مَالٍ غَائِبٍ ، بَعْدَ
مَوْتِهِ ، بِظَهْوَرِهِ .

وَمَنْ غَابَ ، وَلَمْ يُنْفِقْ — : لَزِمَهُ الْمَاضَى ، وَلَوْ لَمْ يَفْرَضْهَا^(٢)
حَاكِمٌ .

* * *

فصلٌ

وَرَجْعِيَّةٌ ، وَبِائِنٌ حَامِلٌ — كَزَوْجَةٍ .

وَتَجِبُ لِحَمْلِ مَلَاعِنَةٍ ، إِلَى أَنْ يَنْفِيَهُ بِلَعَانٍ بَعْدَ وَضْعِهِ .

وَمَنْ أُنْفِقَ يَظُنُّهَا حَامِلًا ، فَبِائِنٌ حَائِلًا — : رَجَعَ .

وَمَنْ تَرَكَهَ يَظُنُّهَا حَائِلًا ، فَبِائِنٌ حَامِلًا — : لَزِمَهُ مَا^(٣) مَضَى .

وَمَنْ أَدَّعَتْ حَمْلًا : وَجِبَ إِتْفَاقُ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ مَضَتْ

وَلَمْ يَبَيِّنْ : رَجَعَ . بِخِلَافِ نَفَقَةٍ فِي نِكَاحٍ تَبَيَّنَ فُسَادُهُ ، وَعَلَى
أَجْنَبِيَّةٍ^(٤) .

(١) وَرَدَ فِي شَرْحِ بَلْفِظِ : « تَعَجَّلْتُهَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زَرْعٍ وَالْفَائِةِ . وَفِي ع : « يَفْرَضُ » .

(٣) هَذَا وَمَا بَعْدَهُ أَسْقَطَ مِنْ شَرْحٍ ، وَأَدْخَلَ فِي الشَّرْحِ .

(٤) بِهَامِشِ ز : « مَسْئَلَةٌ : لَوْ أُنْفِقَ الشَّخْصُ عَلَى أَجْنَبِيَّةٍ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، لَارْجُوعُ لَهُ

عَلَيْهَا » .

والنفقة للحمل : فتجب لناشر^(١) ، وحامل من وطء شبهة
أو نكاح فاسد ، وملك يمين ولو أعتقها . وعلى وارث زوج ميت ،
ومن مال حمل موير . ولو تلفت : وجب بدلها . ولا فطرة لها .
ولا تجب على زوج رقيق أو معسر أو غائب ، ولا على وارث
مع عسر زوج .

وتسقط بمضي الزمان : المنقح : « ما لم تستدين بإذن حاكم ،
أو تُنفق بنية الرجوع » انتهى .

وإن^(٢) وطئت رجعية بشبهة أو نكاح فاسد ، ثم بان بها
حمل يمكن كونه منهما — فنفقتهما حتى تَصْعَ [عليهما]^(٣) ، ولا ترجع
على زوجها . كبائن معتدة . ومتى ثبت نسبه من أحدهما : رجع عليه .
الآخر بما أنفق .

ولا نفقة لبائن غير حامل ، ولا من تركية لمتوفى^(٤) عنها ، أو لأم
ولد . ولا سُكْنى ، ولا كُسوة ولو حاملاً ، كزانية .



(١) في ش : « فتجب والحامل » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس . وذكر في ز
تحتها بخط صغير كلمة : « حامل » ، وهي مذكورة في الشرح .
(٢) كذا في زع والغاية ٢٣٧ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .
(٢) وردت الزيادة في زع والغاية موافقة لما في الإقناع ٣٨١ ، أى الزوج (المطلق)
والواطئ كما في شرحه . وسقطت من ش واردة بدلها كلمة من الشرح ، هي : « حملها » .
(٤) كذا في زع ، وهو الصحيح . وفي ش والغاية : « المتوفى » ، وهو تحريف .

فصل ٦

ومتى تَسَلَّمَ^(١) من يَلْزِمُهُ تَسْلُمُهَا^(٢) ، أو بَدَّلَتْهُ هِيَ أو وَلِيُّ — ولو مع صغرِ زوج أو مرضه أو عُنتَه أو جَبَّ ذِكْرِهِ ، أو تَعَذَّرَ^(٣) وطءُ: لَحِيضٍ أو نَفَاسٍ أو رَتَقٍ أو قَرْنٍ ، أو لَكُونِهَا نَضْوَةً أو مَرِيضَةً. أو حدث بها شَيْءٌ من ذلك عنده — : لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهَا وَكِسْوَتُهَا .

لكن : لو أَمْتَنَتْ ، ثم مرضت فبذلتها — : فلا نفقة لها
ومن بذلتها — وزوجها غائب — : لم يُفرض لها حتى يُرأسِلَهَا كَمَ ،
وَيَمْضَى زَمَنٌ يُمْكِنُ قَدُومُهُ فِي مِثْلِهِ .

ومن أَمْتَنَتْ ، أو منعها غيرها ، بعد دخول — ولو لقبض
صداقها — : فلا نفقة لها .

ومن سَلَّمَ أَمَتَهُ لَيْلاً وَنَهَاراً : فَكَحْرَةٌ وَلَوْ أَبَى زَوْجٌ .
و... لَيْلاً فَقَطْ : فَنَفَقَةُ نَهَارٍ^(٤) عَلَى سَيِّدٍ ، وَلَيْلٍ — : كَعَشَاءٍ
وَوِطَاءٍ وَغِطَاءٍ ، وَدُهْنٍ مُصْبَاحٍ ، وَنَحْوِهِ . — عَلَى زَوْجٍ .
وَلَا يَصِحُّ تَسْلِيمُهَا نَهَاراً فَقَطْ .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « زوج » .

(٣) ' ذكر بهامش ز : « كبت تسع فأكثر لزمتها ، لا مادون (بها) » ، وذكر مختصراً في الغاية ٢٣٨ والشرح ، وهي : التي موطأ مثلها كما في شرحي المنتهى والإقناع ٣٨٤ .
(٤) ضبط في ز بالفتح ، على أنه عطف على الفعل . ويصح الكسر أيضاً على أنه عطف على مدحول « مع » كما أشار إليه الشارح .

(٥) كذا في زع والغاية ، وهو الملائم لما بعد . وفي ش : « فنفتها نهاراً » ، والظاهر أن هذا من كلام الشارح مع سقوط « أي » ولفظ المتن . فتأمل .

ولا نفقة لناشزٍ ولو بنكاحٍ في عدة^(١). وتُشطرُ لناشزٍ ليلاً،
أو نهاراً، أو بعضَ أحدهما.

وبمجردِ إسلامٍ مرتدةٍ ومتخلفةٍ — ولو في غيبةِ زوج — تلزمه.
لا إن أطاعت ناشزٌ، حتى يعلمَ ويمضَى ما يقدم في مثله.

ولا نفقة لمن سافرت لحاجتها أو لنزهة أو زيارة^(٢) ولو بإذنه،
أو لتغريبٍ. أو حبست ولو ظالماً، أو صامت لكفارة، أو قضاء
رمضان ووقته متسع^(٣). أو صامت^(٤) أو حجت نفلاً، أو نذراً معيناً
في وقته فيهما، بلا إذنه، ولو أن نذرهما بإذنه.

بخلاف من أحرمت بفريضة أو مكتوبة في وقتها، بسننها.
وقدرها في حجٍّ فرضٍ، كحضر^(٥).

وإن اختلفا — ولا بينة — في بدنٍ تسليمٍ: حلف. وفي نشوز^(٥)
أو أخذٍ نفقة: حلفت.

(١) في الغاية: « العدة ». وفي ش زيادة من الشرح: « رجعية ».

(٢) كذا في زع. وفي ش: « ازيارة » واللام من الشرح وإن وردت في
الغاية ٢٣٩.

(٣) في ش زيادة: « نفلاً » وهي مدرجة من الشرح.

(٤) بهامش ز حاشية: « فائدة يقع السؤال عنها كثيراً، وهي: إذا أرادت المرأة
أن تخرج حجة الإسلام، لم يملك زوجها منعها: إذا كانت مع محرم. ويستحب لها أن
تستأذنه. وتستحق عليه النفقة، لسكن قدر نفقة الحضر زائداً عنها. سمعدي « ا ه ».

(٥) في ش زيادة من الشرح: « زوجة ». وانظر الغاية.

فصل

ومتى أَعْسَرَ بنفقة^(١) معسرٍ أو كُسُوتِهِ ، أو بَعْضَهُمَا ، أو بِمُسْكَنِهِ ؛
أو صار لا يجدُ النفقةَ إلا يوماً دونَ يومٍ — : خُبِرَتْ ، دونَ سَيِّدِهَا
أو وَلِيِّهَا ، بينَ فسخٍ فوراً ومتراخياً ، ومُقَامٍ مع منعِ نَفْسِهَا وبدونه
— ولا يَنْعُمُهَا تَكْسِبُهَا ، ولا يَحْبِسُهَا — ولها الفسخُ بعده . وكذا
لو قالت : « رَضِيتُ عُسْرَتَهُ » ، أو تزَوَّجَتْه عَالَةً بها .

وتَبَقَى نفقةُ معسرٍ وكُسُوتِهِ ومُسْكَنُهُ — : إن أقامت ، ولم تَمْنَعِ
نَفْسَهَا . — دَيْنًا في ذِمَّتِهِ .

ومن قَدَرِ يَكْتَسِبُ : أَجْبَر .

ومن تَعَذَّرَ عَلَيْهِ كَسْبُ أو بَيْعٌ في بَعْضِ زَمَنِهِ ، أو مَرَضَ أو عَجَزَ
عن اقْتِرَاضِ أَيْامٍ يسيرةً ، أو أَعْسَرَ بِمَاضِيَةٍ^(٢) ، أو بنفقةِ مَوْسِرٍ
أو مُتَوَسِّطٍ ، أو بَادِمٍ ، أو بنفقةِ الخَادِمِ — : فلا فسخٌ ، وتَبَقَى نفقتُهُما^(٣)
والأُدَمُ^(٤) في ذِمَّتِهِ .

وإن مَنَعَ مَوْسِرٌ نفقةً أو كُسُوءاً أو بَعْضَهُمَا ، وَقَدَّرَتْ عَلَى مَالِهِ . —
أَخَذَتْ كِفَايَتَهَا وكِفَايَةَ وَلَدِهَا ونَحْوِهِ ، عُرْفًا ، بلا إِذْنِهِ .

(١) كَذَا في الأصول والإقناع ٣٨٩ . وفي الغاية ٢٤٠ : « لنفقة » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش : « بنفقة ماضية » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كَذَا في زع ، أي نفقة المוסر والمتوسط كما تفيدُه عبارة الغاية . أو نفقة الخادم
وغيره كما تفيدُه عبارة شرح الإقناع ٣٩٠ . وفي ش : « نفقتهم » ، أي المוסر والمتوسط
والخادم كما ذكر الشارح . فلا خلاف في المعنى على التقدير الثاني .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « دينا » ، وهي في شرح الإقناع أيضاً .

ولا يُقْتَرَضُ^(١) على أبٍ^(٢) ، ولا يُنْفَقُ على صغير من ماله ، بلا إذنٍ وليّه .

وإن لم تقدر : أجبره حاكمٌ . فإن أبى : حبسه ، أو دفعها منه وما ييوم .

فإن غيب ماله وصبر على الحبس ، أو غاب مويسرٌ وتعذرت نفقة^(٣) باستدانةٍ وغيرِها — : فلها الفسخ^(٤) . ولا يصح — في ذلك كله — بلا حاكم : فَيَفْسَخُ بطلبها ، أو تفسخُ بأمره .

وله بيعُ عقارٍ أو^(٥) عرضٍ لغائب : إن لم يجد غيره . ويُنفقُ عليها يوماً بيوم ، ولا يجوز أكثرُ .

ثم إن بان ميتاً قبل إنفاقه : حسب عليها ما أنفقته بنفسها ، أو بأمر حاكم .

ومن أمكنه أخذ دينه : فمويسرٌ .

* * *

(١) كذا في ز بدون ضبط . وفي ع ش والغاية ٢٤١ : « يقترض » أى امرأة لولد ، كما في الشرح . والمؤدى واحد ، واسكن الأول أنسب .

(٢) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « أبيه » ، والزائد من الشرح .

(٣) في ش : « نفقته » ، والهاء من كلام الشارح .

(٤) بهامش ز : « قف على أن للمرأة فسخ نكاحها : إن تعذرت نفقة مويسر » .

(٥) وردت الألف في ز ، ولم ترد في ع ش والغاية .

بابُ نفقةِ الأقاربِ والمالكِ

وتجبُ^(١) أو إكمالها لأبويه وإن علوا ، وولديه وإن سفل —
حتى ذى الرِّحِمِ منهم : حَبَّه معسرٌ ، أو لآ . — ولكلٍّ من يرثه
بفرضٍ ، أو تعصيبٍ — لا برِّحِمٍ : ممن سوى عمودَيْ نَسَبِهِ ، سواءٍ
ورثه الآخرُ : كأخٍ ، أو لآ : كعمَةٍ وعتيقٍ . — بمعروفٍ ، مع فقرٍ
من تجب له وعجزه عن تكسُّبٍ — ولا يُعتبرُ نقصُهُ : فتجبُ
لصحيح مكافٍ لا حِرْفَةٍ له — : إذا فضلَ عن قوتِ نفسه وزوجته
ورقيقه يومه وليلته ، وكسوةٍ وسُكنى — من حاصلٍ أو متحصِّلٍ
لا من رأسِ مالٍ ، وثمانِ ملكٍ ، وآلةٍ عملٍ .
ومن قَدَرٍ يكتسبُ : أُجِرَ لنفقةِ قريبه ، لا امرأةٌ على نكاحٍ .

وزوجة من تجب له ، كهو

ومن له^(٢) — ولو سَمَلًا — وُراثٌ^(٣) دونَ أبٍ : فنفقته على
قدرِ إرثهم منه . والأب^(٤) ينفرد بها .
فجَدٌّ وأخٌ ، أو أمٌّ أمٌّ وأمٌّ أبٍ — : بينهما سواءٍ .
وأمٌّ وجدٌّ ، أو ابنٌ وبنتٌ — : ... أثلاثًا .

(١) أى النفقة . وفي ش زيادة من الشرح : « كاملة » .

(٢) في ش زيادة : « للنفقة » ، أى من المحتاجين لها ، وهى من الشرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية : « وارث » ، وهو تحريف ظاهر .

(٤) كذا في ز ش والغاية ، وهو الصواب . وفي ع : « ولأب » ، وهو تحريف .

وَأُمُّ بِنْتٍ ، أَوْ جَدَّةٌ وَبِنْتُ — : ... أَرْبَاعًا .
وَجَدَّةٌ وَعَاصِبٌ غَيْرُ أَبٍ — : ... أَسَدَاسًا .
وعلى هذا حسابها : فلا تَلَزِمُ أبا أُمٍّ مع أُمٍّ ، وأبْنُ بِنْتٍ معها ،
ولا أَخًا مع أَبْنٍ .

وَتَلَزِمُ ^(١) مُوسِرًا — مع فَقْرٍ الْآخِر — بِقَدْرِ إِرْثِهِ .
وَتَلَزِمُ جَدًّا مُوسِرًا مع فَقْرٍ أَبٍ ، وَجَدَّةً مُوسِرَةً مع فَقْرٍ أُمٍّ .
ومن لم يَكْفِ ما فَضَّلَ عنه جَمِيعَ مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ : بَدَأَ بِزَوْجَتِهِ ،
فَرَفِيقِهِ ، فَأَقْرَبَ . ثُمَّ الْعَصْبَةِ ، ثُمَّ التَّسَاوِي .
فَيَقْدَمُ وَلَدُهُ عَلَى أَبٍ ، وَأَبٌ عَلَى أُمٍّ ، وَأُمٌّ عَلَى وَلَدِ أَبْنٍ ، وَوَلَدُ
أَبْنٍ عَلَى جَدٍّ ، وَجَدُّ عَلَى أَخٍ ، وَأَبُو أَبٍ عَلَى أَبِي أُمٍّ . وَهُوَ مَعَ أَبِي
أَبِي أَبٍ مُسْتَوِيَانِ .

وَلَمْ يَحْتَقِهَا الْأَخْذُ بِإِذْنِ ^(٢) مَعَ امْتِنَاعٍ ^(٢) ، كَزَوْجَةٍ .
وَلَا نَفَقَةً مَعَ اخْتِلَافِ دِينٍ ، إِلَّا بِالْوَلَاءِ .

فصل

وَيَجِبُ إِعْغَافٌ مِنْ تَجِبُ لَهُ — : مِنْ صَمُودَى نَسَبِهِ وَغَيْرِهِمْ . —

(١) كَذَا فِي جَمْعِ شِ وَالْغَايَةِ ٢٤٣ ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ . وَفِي ز : « وَيُلْزِمُ » ، وَلِلْعَلَّةِ تَصْحِيحٌ .

(٢) كَذَا فِي زِ وَالْغَايَةِ وَأَصْلُهُ . وَفِي ش : « إِذْنُهُ ... امْتِنَاعُهُ » ، وَالزِّيَادَتَانِ مِنْ

« الشَّرْحِ وَإِنْ أُلْحِقَتِ الثَّانِيَةُ فِي هَاهُنَا » .

بزوجٍ حرةً ، أو سرِّيَّةً تُعِفُّه . ولا يملك أسترحاهما مع غناه^(١) .
ويقدِّم تعيينُ قريبٍ — والمهرُ سواء — على زوج .
ويصدق : « أنه تائقٌ » ، بلا عينٍ . ويُعتبر عجزُه .
ويَكْفِي^(٢) بواحدةٍ ؛ فإن ماتت : أعفَّه ثانياً . لا إن طَلَّقَ بلا
عذرٍ .

ويُلْزَم^(٣) إعفافُ أمِّ ، كَأبٍ . وخادمٌ للجميع : لحاجةٍ ، كزوجةٍ^(٤) ،
ومن ترك ماوجب مدةً : لم يلزمه لما مضى ؛ أطلقه إلا كثرُ .
وذكر بعضهم : « ... إلا بفرضٍ حاكم » . وزاد غيره : « أو إذنه في
أستدانة » .

ولو غاب زوجٌ ، فاستدانت لها ولأولادها الصغار — : رجعت .
ولو امتنع منها زوجٌ أو قريبٌ : رجع عليه مُنْفِقٌ بنيةٍ رجوع .
وعلى من تلزمه نفقةٌ صغير — نفقةٌ ظنُّه حَوْلَيْنِ . ولا يُفْطَمُ
قبلهما إلا برضا أبويِّه ، أو سيده : إن كان رقيقاً ؛ ما لم يَنْضَرْ^(٥) .

(١) كذا في زع والغاية ٢٤٤ ، أى الفقير كما قال الشارح . وفى ش : « غناه » ؛
وهو تصحيف .

(٢) كذا في ز والغاية ، أى إعفافه كما فيها أيضاً . وفى ع ش : « ويكتفى » أى في
الإعفاف ، كما ذكر الشارح .

(٣) فى ش : « ويلزمه » ، والهاء من الشرح وإن وردت فى الغاية .

(٤) فى ش : « كالزوجة ... وجب عليه » ، والزيادة من الشرح .

(٥) كذا فى ز والإقناع ٣٩٦ . وفى ع : « يتضرر » ، وهو مصحف عنه . وفى ش :

« يتضرر » ، ولعله تحريف . وفى الغاية : « يضره رضاه »

ولا يبيعه منعُ أُمّةٍ من خدمته ، لا رَضاعِهِ ^(١) ولو أنها في حَبَالِهِ . وهى
أَحَقُّ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهَا ، حتى مع متبرّعةٍ ، أو زوجِ ثانٍ وَيَرْضَى ^(٢) .
وَيَلْزَمُ حَرَةً مع خوفٍ تلفه ، وأُمٌّ ولدٍ مطلقاً : مَجَانًا . ومتى
عَتَقَتْ : فكَبَائِنُ .

ولزوجِ ثانٍ منْعُها من إرضاعِ ولدها من الأول ، إلا لضرورته ،
أو شرطها .

* * *

فصلٌ

وتَلْزَمُهُ وَسُكْنَى عُرْفًا لِرَقِيقِهِ — ولو آبقًا ، أو ناشِزًا ، أو
أَبْنِ أُمّتِهِ [من حُرٍّ] ^(٣) — من غالبِ قوتِ البلدِ ، وكِسْوَتِهِ مطلقاً .
ولمَبْعَضِ بِقَدْرِ رَقَّةٍ ، وبَقِيَّتِهَا عَلَيْهِ .

وعلى حرةٍ نفقةٌ ولدها من عبدٍ . وكذا مكاتبةٌ ولو أنه من
مكاتبٍ ، وكسبُها لها .

وَيُزَوِّجُ بِطَلَبِ ^(٤) غَيْرِ أُمّةٍ يَسْتَمْتَعُ بِهَا ، ولو مكاتبةٌ

(١) كَذَا فى زوالِ الغاية والإقناع ٣٩٨ ، وقد استعمل تسامحا بدل « إرضاعه » ، وهو لفظ ع ش . وراجع المختار والمصباح .

(٢) لم يضبط فى ز . وضبط فى ع بضم الياء ، وهو خطأ وسبق قلم .

(٣) وردت الزيادة فى ع ش والغاية ٢٤٥ ، كما وردت فى ز بها أثر ضرب عليها . وذكر بعدها فيها مضروباً عليه « دون زوجها إلا إن كان عبداً له » . وذكر بدون الاستثناء فى الإقناع ٣٩٩ .

(٤) كَذَا فى ز ع والغاية . وفى ش : « بطلبه » ، والزائد من الشرح . أى يزوج رقيقاً ذكرأ كان أو أنثى بذلك ، على ما فى الشرح . وفى الغاية : « وتزوج وجوباً » ، وفيه تصحيف ، وزيادة ذكرت فى الشرح .

بشرطه . وتصدق : في أنه لم يَطَأ .
ومن غاب عن أمته غيبةً منقطعةً ، فطلبتُ التزويجَ — : زوجها
من يَلِي ماله . وكذا أمةٌ صبيٌّ ومجنونٌ .
وإن غاب عن أم ولده : زُوِّجَتْ ^(١) حاجةً نفقةً ؛ المُنْفَحُ :
« وكذا لوطه ^(٢) » .

ويجب أن لا يُكَلَّفُوا مُشَقًّا كثيراً ، وأن يُرَاحُوا وقتَ
قِيلُولِهِ ونومٍ ولصلاةٍ ^(٣) مفروضةٍ ، ويُركَّبَهُمْ عُقْبَةٌ ^(٤) حاجةً .
ومن بُمِتَ منهم في حاجةٍ ، فإن عَلِمَ أنه لا يجدُ مسجداً يصلِّي فيه :
صَلَّى . فلو عَذِرَ : آخرَ ، وقضاها .
وإن لم يَعْلَمْ ، فوجد مسجداً — : قضى حاجتهُ ، ثم صَلَّى . فلو صَلَّى
قبلُ : فلا بأسَ .

وتُسَنُّ ^(٥) مداواتهم إن مرضوا ، وإطعامهم من طعامه . ومن

(١) ورد بهامش زأولا : « أي زوجها الحاكم » ، كما نقله صاحب الإقناع ٤٠٠
عن « الرعاية » مع زيادة : « وحفظ مهرها للسيد » . وورد به ثانياً : « حكم تزويج أولاد
الغيب » بضم الغين وفتح الياء المشددة .

(٢) أسقطت اللام من ش مدرجة في الشرح . وفي الغاية : « لوطي » ، وهو تحريف .

(٣) وردت اللام في زع والغاية ٢٤٦ ، دون ش .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ٤٠٠ ، وقال شارحه : « بوزن غرفة » ، أي
نوبة ، يقال : « عاقبت في الرحلة » : إذا ركبت أنت مرة وركب هو مرة . كما في الخزار .
ويقال : « تماقبوا على الرحلة » : إذا ركب كل واحد عقبة . كما في المصباح . وصح
في ش بلفظ : « عقبه » بالهاء . ولم يقننه له الناشر الذي لا هم له إلا السخرية من المتقنين ،
والاستغفاف بالمتصرفين .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وسن » .

وَلِيَّةُ : فَمَعَهُ أَوْ مِنْهُ . وَلَا يَأْكُلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ .

وله تَأْدِيبُ زَوْجِيَّةٍ ، وولَدٌ^(١) — ولو مَكْلَفًا مَزُوجًا — بضربٍ غيرِ مَبْرَحٍ .

وكذا رَقِيقٌ^(٢) . وَيَقْيِدُهُ : إِنْ خَافَ عَلَيْهِ . وَلَا يَشْتَمُ أَبَوَيْهِ الْكَافِرَيْنِ ، وَلَا يُلْزِمُهُ بَيْعُهُ بِطَلْبِهِ مَعَ الْقِيَامِ بِحَقِّهِ .
وَحَرْمُ أَنْ تُسْتَرْضَعَ^(٣) أُمَةٌ لِغَيْرِ وَلَدِهَا ، إِلَّا بَعْدَ رِيَّةٍ .

وَلَا تَصَحُّ إِجَارَتُهَا — بِإِذْنِ زَوْجٍ — زَمَنَ حَقِّهِ ، وَلَا جَبْرًا عَلَى مُنْخَارَجَةٍ — وَهِيَ : جَعَلَ سَيِّدٌ عَلَى رَقِيقٍ ، كُلَّ يَوْمٍ أَوْ شَهْرٍ^(٤) ، شَيْئًا مَعْلُومًا لَهُ . — وَتَجُوزُ^(٥) بِاتِّفَاقِهِمَا : إِنْ كَانَتْ قَدَرَ كَسْبِهِ فَأَقْلَ ، بَعْدَ نَفَقَتِهِ .

وَلَا يَتَسَرَّعُ عَبْدٌ مُطْلَقًا ؛ وَتَصَحُّ^(٦) — عَلَى مَرْجُوحٍ — بِإِذْنِ سَيِّدٍ^(٧) ، الْمُتَّقِحُ : « وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ ،

(١) بهامش ز : « مسألة : التأديب المكلف (أى المطلوب) من الوالد » .

(٢) في ش : « وتأديب رقيق » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس . وذكر في تز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « كتأديبهما » ، أى الولد والزوجة كما صرح به الإقناع ٤٠١

(٣) كذا في زع والغاية ٢٤٧ . وفي ش : « يسترضع » ، ولعله تصحيف .

(٤) ورد « شهر » في زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجاً في الشرح .

(٥) كذا في ش والغاية ، وهو الأولى . وفي ع : « ويجوز » ، وأهمل في ز .

(٦) كذا في ز ، أى التسرية . وفي ع ش : « ويصح » أى التسرى ، كما في الشرح .

(٧) كذا في زع . وفي ش : « سيده » ، والهاء من الشرح .

واختاره كثيرٌ من المحققين « انتهى . فلا^(١) يملك سيد^(٢) رجوعاً بعد تسرُّ .

ولبعضٍ وطءُ أمةٍ — ملكها بجزئه الحرَّ — بلا إذنٍ .
وعلى سيدٍ أمتنع مما لرفيق^(٣) — إزالة ملكه بطلبه ، كفرقة زوجة .

* * *

فصل

وعلى مالكٍ بهيمةٍ إطعامها وسقيها .
وإن عجز عن نفقتها : أُجبرَ على بيع ، أو إجارةٍ ، أو ذبحٍ مأكولٍ . فإن أبى : فعل حاكمٌ الأصلح ، أو اقترَضَ عليه .
ويجوزُ انتفاعُ بها في غير ما خلقت^(٤) : كبقرٍ لحليٍّ وركوبٍ ، وإبلٍ ومُحَرٍّ لحَثٍ ونحوه . وجيفتها له ، وتقلُّها عليه .
ويحرُمُ لغنها ، وتحميلُها مشقاً ، وحلبُها ما يضرُّ ولدَها ، وذبحُ غيرِ مأكولٍ لإراحته^(٥) ، وضربُ وجهه ، ووسْمُ فيه . ويجوزُ في غيره لغرضٍ صحيحٍ .

(١) وردت الفاء في زع والغاية ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .
(٢) في ش : « سيد » ، وهو كسابقه . وفي كلام الغاية — بعد ذلك — تحريف .
(٣) في ش : « لرفيق » ، والزائد من الشرح . وذكر بهامش ز : « مسألة ما إذا امتنع السيد من الواجب عليه » .
(٤) في ش زيادة : « له » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية ٢٤٨ .
(٥) وردت الهاء في ز ، دون ع ش والغاية .
(م ٢٥ ق ٢ — منتهى الإرادات)

وَيُكْرَهُ خِصَابُهُ، وَجَزُّ مَعْرِفَةٍ وَنَاصِيَةٍ وَذَنْبٍ، وَتَعْلِيقُ جَرَسٍ
أَوْ وَتَرٍ، وَنَزْوُ حِمَارٍ عَلَى فَرَسٍ .
وَتُسْتَحَبُّ نَفَقَتُهُ عَلَى مَالِهِ غَيْرِ الْحَيَوَانِ .

• • •

بَابُ الْخُضَانَةِ

وَتَجِبُ . وهى : حَفْظُ صَغِيرٍ ، وَمَعْتَوٍ - وهو : الْخُتْلُ
الْعَقْلُ . - وَمَجْنُونٍ ، عَمَّا يَضُرُّهُمْ ، وَتَرْبِيَّتُهُمْ بِعَمَلِ مَصَالِحِهِمْ .
وَمُسْتَحِقُّهَا : رَجُلٌ عَصَبِيٌّ ، وَأَمْرَأَةٌ وَارِثَةٌ : كَأُمٌّ ، أَوْ مُدْلِيَةٌ
بِوَارِثٍ - : كَخَالَةٍ ، وَبْنَتِ أَخْتٍ - أَوْ بَعَصِيَّةٌ - : كَعَمَةٍ ، وَبْنَتِ
أَخٍ وَعَمٍّ . - وَذَوْرَجِمٍ : كَأَبْنِ أُمٍّ . ثُمَّ حَاكِمٌ .
وَأُمٌّ أَوْلَى - - وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهَا - كَرِضَاعٍ ، ثُمَّ أُمّهَاتُهَا : الْقُرْبَى
خَالِقُرْبَى .

ثُمَّ أَبٌ ، ثُمَّ أُمّهَاتُهُ كَذَلِكَ . ثُمَّ جَدٌّ كَذَلِكَ ، ثُمَّ أُمّهَاتُهُ كَذَلِكَ .
ثُمَّ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لَأُمٍّ ، ثُمَّ لِأَبٍ .
ثُمَّ خَالَةٌ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لَأُمٍّ ، ثُمَّ لِأَبٍ . ثُمَّ عَمَةٌ كَذَلِكَ .
ثُمَّ خَالَةٌ أُمٍّ ، ثُمَّ خَالَةٌ أَبٍ ثُمَّ عَمَّتُهُ .
ثُمَّ بِنْتُ أَخٍ وَأُخْتٍ ، ثُمَّ بِنْتُ عَمٍّ وَعَمَةٍ ، ثُمَّ بِنْتُ عَمٍّ أَبٍ ^(١)
وَعَمَّتِهِ - عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَتَقَدِّمِ .

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالْفَائِدَةِ ٢٤٩ . وَفِي ع : « لِأَبٍ » ، وَلِلَّ زَائِدِ مِنَ النَّاسِخِ .

ثم لباقي العَصَبَةِ : الْأَقْرَبِ فَأَلْفَرَبِ .

وشرط كونه مُحَرَّمًا — ولو برضاع ونحوه — لأنني بلغت سبعا .
ويُسَلِّمُهَا غَيْرُ مُحَرَّمٍ ^(١) — تعذر غيرُه — إلى ثقةٍ يختارها ، أو مُحَرِّمِهِ ^(٢) .
وكذا أمٌ تزوجت وليس لولدها غيرُها .

ثم لذى رَحِمٍ ، ذكر ^(٣) وأنثى ، غير ما تقدّم — وأولاهم :
أبو أمٍّ ، فأُمُّهاتُه ، فأخٌ لأمٍّ ، فخالٌ . — ثم لحاكم ^(٤) .

وتنتقل — مع امتناع مستحقةٍها ، أو عدم أهليّته — إلى مَنْ بعده ،
وحضانة مبعوضٍ — اقريبٍ وسيدٍ — بمُهاياةٍ .

ولا حضانة لمن فيه رِقٌّ ، ولا لفاسيقٍ ، ولا كافِرٍ على مسلم
ولا لمزوجةٍ ^(٥) بأجنبيٍّ من محضونٍ — [من] ^(٦) زمنٍ عقدٍ —
ولو رضى زوجٌ .

وبمجرد زوال مانعٍ — ولو بطلاق رجعيٍّ ، ولم تنقض عدتها —
ورجوعٍ ممتنعٍ ، يعودُ الحقُّ .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « لا قريب سواه » . وراجع شرح ،
الإقناع ٤٠٦ .

(٢) كذا في ز ش وشرح الإقناع ، وهو الصواب . وفي ع والغاية : « محرمة » ،
وهو تصحيف .

(٣) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « ذكر » ، وهو تحريف .

(٤) وردت اللام في ز ، وسقطت من ع ش . وفي الغاية : « الحاكم » ، ولعله تحريف .

(٥) كذا في ز ع والغاية ٢٥٠ . وفي ش : « مزوجة » وأدرجت اللام في الشرح .

(٦) وردت الزيادة في ز ع والغاية ، وسقطت من ش .

ومتى أراد أحد أبوين مُنْقَلَةً^(١) إلى بلدٍ آمِنٍ ، وطريقه : مسافةُ
قصرٍ فأكثرُ ، لِيَسْكُنَهُ — : فأبٌ أَحَقُّ . وإلى قريبٍ لِسُكْنَى : فأمٌّ .
ولحاجةٍ — بَعْدَ ، أَوَّلًا — : فمُقيمٌ .

* * *

فصلٌ

وإن بلغ صبيُّ سبعِ سنينَ عاقلًا : خَيْرٌ بين أبوينه .
فإن أختارَ أباهُ : كان عنده ليلاً ونهارًا . ولا يُمنَعُ زيارةَ أمِّه ،
ولا هي تَمْرِيضُهُ .
وإن أختارها : كان عندها ليلاً ، وعنده نهارًا : لِيُؤدِّبَهُ وَيُعَلِّمَهُ .
وإن عادَ فاخْتارَ الآخرَ : نُقِلَ إليه ؛ ثم إن^(٢) أختارَ الأولَ : رُدَّ
إليه . ويُقرَعُ : إن لم يَخْتَرْ ، أو أختارها .
وإن بلغ رشيدًا : كان حيثُ شاء ، ويُستحبُّ له أن لا ينفردَ
عن أبوينه .
وإن أَسَوَى اثْنانِ فأكثرُ فيها : أُقرِعَ ، ما لم يَبْلُغْ مُحْضُونٌ
سبعًا — ولو أثنى — : فَيُخَيَّرُ .
والأحقُّ من عَصَبَةٍ — عندَ عدمِ أبٍ أو أهليَّةٍ^(٣) — كَأبٍ :

(١) كذا في زع ، وهو اسم من « الانتقال » كما في المختار والمصباح . وصحف
في ش والغاية بلفظ : « نقله » بالهاء .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « عاد ، و ... » .

(٣) كذا في ز ش والغاية ٢٥١ . وفي ع : « أهلية » ، والظاهر أنه تحريف .

في تخيير وإقامة وثقله^(١) ، إن كان محرماً لأثني .

وسائر النساء^(٢) المستحقات لها ، كأُمِّ : في ذلك .

وتسكون بنتُ سبعٍ عندَ أبٍ ، إلى زفافٍ ، وجوباً . ويمنعها ومن
يقوم مقامه ، أن تنفرد . ولا تمنعُ أُمٌّ من زيارتها — : إن لم يُخفَ
منها . — ولا تريضها ببيتها . ولها زيارةُ أُمِّها : إن مرضت .

والمعتوه — ولو أثنى — عندَ أمه مطلقاً .

ولا يُقرُّ من يُحضنُ ، بيدٍ من لا يَصُونُهُ ويُصلحُهُ .

(١) كذا في زش . وفي ع والفاية ٢٥٢ : « وثقله » بالهاء . وقد علمت ما فيه .

(٢) ورد هذا في زع والفاية ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

كتاب

« الْجَنَايَاتُ » : جمع^(١) « جناية » ، وهى : التعمد على البدن بما يوجب قصاصاً ، أو مالا .
والقتل ثلاثة أضرب : عمد يختص القود به^(٢) ، وشبهه عمد ، وخطأ .

(١) فالعمد : أن يقصد من يعلمه آدمياً معصوماً ، فيقتله بما يغلب على الظن موته به . وله تسع صور :
١ - إحداها^(٣) : أن يجرحه بماله نفوذ في البدن ، من حديد : كسكين ، ومسلّة . - أو^(٤) غيره : كشوكة ، ولو صغيراً . : كشرط حجام . - أو في غير مقتل ، أو بصغير : كفرزه^(٥) بإبرة ونحوها في مقتل : كالقواد والحصيتين ، أو في غيره : كفتح يد - فتطول علقته ، أو يصير ضمناً^(٦) - ولو لم يداو مجروح قادر جرحه نحتى يموت ، أو يموت في الحال .

(١) قوله : « جمع جناية » أسقط من ش ، وأدخل في الشرح .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « بشرط القصد » . وذكر نحوه في

الإقناع ٤١٢ .

(٣) في ش : « أحدها » ، وهو تحريف ظاهر .

(٤) في ش : « أو أى الحديد ولو صغيراً » فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .

(٥) كذا في زع ، وهو موافق لما في الإقناع ٤١٣ . وفي ش : « كفرزة » ، وهو

تصحيف . وفي النهاية ٢٥٣ خطأ ونقص يجب التنبيه له .

(٦) ورد بهامش ز حاشيه : « أى مثلاً » ، وهو مذكور في شرحى المنتهى ،

والإقناع . ويتفق مع ما ذكر في المختار والمصباح : من أن « الضمان » : الزمانة .

ومن قطع - أو بطّ - سلعةً خطيرةً من مكلف ، بلا إذنه ،
فات - : فعلية القود . لا ولي ، من مجنون وصغير ، لمصلحة .

٢ - الثانية : أن يضر به بمثقل فوق عمود الفسطاط - لا كهو ،
وهو : الخشبة التي يقوم عليها بيت الشعر . - أو بما يغلب على الظن
موته به - : من كوذين^(١) ، وهو : ما يدق به الدقاق الثياب ، ولت ،
وسندان ، وحجر كبير . - ولو في غير مقتل ، أو في مقتل أو حال
ضعف قوة - : من مرض ، أو صغير أو كبير ، أو حرّ أو برد ،
ونحوه^(٢) . - بدون ذلك ، أو يُعيدّه به ، أو يُلقى عليه حائطاً أو
سقفاً ونحوهما^(٣) ، أو يُلقى من شاهق فيموت .

وإن قال : « لم أقصد قتله » ، لم يصدق .

٣ - الثالثة : أن يُلقى به زُمية أسدٍ ونحوها ، أو مكتوفاً بغضاً
بحضرة ذلك ، أو في مضيق بحضرة حيّة ، أو يُنْهَسَه كلباً أو حيّة ،
أو يُلسِعَه عقرباً من القوائل غالباً - فيقتل به .

٤ - الرابعة : أن يُلقى في ماء يُغْرِقُه ، أو ناري - ولا يمكنه
التخلص - فيموت .

وإن أمكنه فيهما : فهدر .

٥ - الخامسة : أن يخنقه بجبل أو غيره ، أو يسدّ^(٤) فمه وأنفه ،

(١) كذا بالأصول والغاية والإقناع ٤١٤ . وانظر اللسان ١٧ / ٢٣٧ ، والتاج ٣٢٠ / ٩ .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « أو نحوه » . ولعله الزائد من الشرح .

(٣) في ش : « أو نحوهما » ، وهو كسابقه . ولم يذكر في الغاية ٢٥٤ .

(٤) كذا في زع والغاية ٢٥٥ . وفي ش : « أو بسد ... أو أنفه » ، وهو تضييف .

أَوْ يَمُوتُ خُصِيَّتِيهِ زَمَنًا يَمُوتُ فِي مِثْلِهِ غَالِبًا - فَيَمُوتُ .
٦ - أَلْسَادَةُ : أَنْ يَحْبِسَهُ وَيَنْعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ - فَيَمُوتُ
جُوعًا وَعَطْشًا^(١) - لَزَمَنٍ يَمُوتُ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ غَالِبًا . بِشَرَطِ تَعَذُّرِ
الطَّلَبِ عَلَيْهِ .

وإِلَّا : فَلَادِيَّةٌ ، كَتَرَكِهِ شَدَّةً^(٢) فَصْدِهِ .
٧ - أَلْسَابَةُ : أَنْ يَسْقِيَهُ سُمًّا لَا يَعْلَمُ بِهِ ، أَوْ يَخْلِطَهُ بِطَعَامٍ
وَيُطْعِمُهُ^(٣) ، أَوْ بِطَعَامٍ آكَلَهُ^(٤) - فَيَأْكُلُهُ جَهْلًا ، فَيَمُوتُ .
فَإِنْ عَلِمَ بِهِ آكَلَ مَكْلَفًا ، أَوْ خَلَطَهُ بِطَعَامٍ نَفْسِهِ ، فَأَكَلَهُ^(٥)
أَحَدٌ بِلَا إِذْنِهِ - فَهَذَا .

٨ - أَلْثَامَةُ : أَنْ يَقْتُلَهُ بِسِحْرِ يَقْتُلُ غَالِبًا .
وَمَتَّى أَدْعَى قَاتِلٌ بِسُوءٍ أَوْ سِحْرِ عَدَمَ عِلْمِهِ أَنَّهُ قَاتِلٌ ، أَوْ جَهْلًا
مَرَضٍ - لَمْ يَقْبَلِ .

٩ - أَلْتَّاسَةُ : أَنْ يَشْهَدَ رَجُلَانِ عَلَى شَخْصٍ بِقَتْلِ عَمْدٍ ، أَوْ
بِرِدَّةٍ^(٥) حَيْثُ أُمْتَنَعَتْ تَوْبَتُهُ ، أَوْ أَرْبَعَةً بَرْنًا مُحْصَنٍ - فَيُقْتَلَ ، ثُمَّ

(١) فِي ش : « أَوْ عَطْشًا » ، وَلَعَلَّ الزَّائِدَ مِنَ الشَّارِحِ لَا النَّاسِخَ .
(٢) مَصْدَفٌ فِي ش بِالسِّينِ ، وَذَكَرَ بِهِامُشُ ز : « مَسْئَلَةٌ مَا إِذَا تَرَكَ الشَّخْصَ شَدَّ
فَصْدَهُ » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ٤١٥ .
(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « أَوْ بِطَعْمِهِ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاشِرٌ .
(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْإِقْنَاعِ ٤١٦ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي ش وَالْغَايَةِ : « أَسْكَلَهُ » ،
وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٥) وَرَدَتْ الْبَاءُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، دُونَ ش وَالْإِقْنَاعِ ٤١٧ .

تَرْجِعَ الْبَيِّنَةُ وَتَقُولَ : « عَمَدَنَا ^(١) قَتَلَهُ » ، أَوْ يَقُولَ الْحَاكِمُ أَوْ الْوَلِيُّ ^(٢) : « عَمَدَتُ كَذِبَهُمَا ، وَعَمَدْتُ قَتَلَهُ » .

فَيُقَادُ بِذَلِكَ كُلُّهُ وَشِبْهِهِ ، بِشَرْطِهِ .

وَلَا قَوْدَ عَلَى بَيِّنَةٍ وَلَا حَاكِمٍ ، مَعَ مَبَاشَرَةِ وَلِيٍِّّ .
وَيَخْتَصُّ بِهِ مَبَاشَرَةُ عَالِمٍ ، فَوَلِيٍُّّ ، فَبَيِّنَةٍ وَحَاكِمٍ .
وَمَتَى لَزِمَتْ حَاكِمًا وَبَيِّنَةً دَيَّةٌ : فَعَلَى عَدَدِهِمْ .

وَلَوْ قَالَ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرَ : « عَمَدَنَا ^(٣) » ، وَآخَرُ :
« أَخْطَأْنَا — فَلَا قَوْدَ ، وَعَلَى مَنْ قَالَ : « عَمَدَنَا » حَصَّتْهُ مِنَ الدِّيَةِ
الْمَغْلُظَةِ ، وَالْآخَرُ مِنَ الْخَفْفَةِ .

و ... مِنْ ^(٤) اثْنَيْنِ : لَزِمَ الْمُقَرَّرُ بِعَمْدِ الْقَوْدَ ، وَالْآخَرُ نِصْفُ الدِّيَةِ .
وَلَوْ قَالَ كُلٌّ : « عَمَدْتُ وَأَخْطَأَ شَرِيكِي » ، فَعَلَيْهِمَا الْقَوْدُ .
وَلَوْ رَجَعَ وَلِيُّ وَبَيِّنَةٌ : ضَمِنَهُ وَلِيٌُّّ .

وَمَنْ جَعَلَ فِي حُلُقٍ مِّنْ تَحْتِهِ حَجَرٌ أَوْ نُحُوهُ خَرَّاطَةٌ ، وَشَدَّهَا
بِعَالٍ ، ثُمَّ أزال مَا تَحْتَهُ آخَرُ عَمْدًا ، فَاتَ — : فَإِنْ جَهِلَهَا مَزِيلٌ

(١) كَذَا فِي زَيْغِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفِي ش : « عَمَدْتُ » ، وَهُوَ تَعْرِيفٌ .

(٢) أ . : « الْوَالِي » ، وَزِيَادَةُ الْأَلْفِ مِنَ النَّاسِخِ .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « قَتَلَهُ » .

(٤) فِي ب : « وَوَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ عَمَدْتُ » ، وَقَالَ الْآخَرُ أَخْطَأْتُ لَزِمَ مَقْرَأَةً ،

وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ . وَوَرَدَ اللَّافُ الْأَخِيرُ فِي الْغَايَةِ ٢٥٦ مَحْرُفًا بِدُونِ أَلْفٍ .

وَدَّاهُ^(١) مِنْ مَالِهِ ، وَإِلَّا قُتِلَ بِهِ .

* * *

فصل

(ب) وَشِبْهُ الْعَمْدِ^(٢) : أَنْ يَقْصِدَ جُنَايَةً لَا تَقْتُلُ غَالِبًا ، وَلَمْ يَجْرَحْهُ بِهَا .

كَمَنْ ضَرَبَ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا أَوْ حَجَرٍ صَغِيرٍ ، أَوْ لَكَزَ ، أَوْ لَكَمَ غَيْرَهُ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ ، أَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ، أَوْ سَحَرَهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا فَمَاتَ ، أَوْ صَاحَ بِمَاقِلٍ أُغْتَفِلَ ، أَوْ بِصَغِيرٍ أَوْ مَعْتُومٍ^(٣) عَلَى^(٤) سَطْحٍ — فَسَقَطَ ، فَمَاتَ^(٥) .

فَفِيهِ الْكَفَّارَةُ فِي مَالِ جَانٍ ، وَالِدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ .

* * *

فصل

(ج) وَالْخَطَأُ ضَرْبَانِ :

-
- (١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِفْتِنَاعِ ٤١٨ . وَفِي ش : « وَأَدَاهُ » ، وَهُوَ تَصْغِيرُ عَجِيبٍ يَدُلُّ عَلَى جَهْلِ خَطِيرٍ .
- (٢) فِي ش زِيَادَةٌ : « الْمُسَى بِخَطَا الْعَمْدِ وَعَمْدُ الْخَطَا » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي الْإِفْتِنَاعِ وَالنَّايَةِ ٢٥٧ بَلْفُظَ : « وَيُسَمَّى حَطَأً ... » .
- (٣) فِي النَّايَةِ زِيَادَةٌ : « لَا يَمْكُفُ » ، وَصَرَحَ بِنَحْوِهَا فِي الْإِفْتِنَاعِ ٤١٩ .
- (٤) فِي ش زِيَادَةٌ : « نَحْوُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ النَّاسِخِ ، وَالْبَاقِي مِنَ الشَّارِحِ .
- (٥) ذَكَرْتُ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهُ وَنَحْوُهُ » . وَذَكَرْتُ فِي الشَّرْحِ بَلْفُظَ : « ... أَوْ نَحْوُهُ » ، كَمَا ذَكَرْتُ نَحْوَهَا فِي الْإِفْتِنَاعِ ٤١٨ .

(١) ضرب^(١) في القصد ، وهو نوعان :

١ - أحدهما : أن يرمى ما يظنه صيداً أو مباح الدم ، فيبين آدمياً أو^(٢) معصوماً .

أو يفعل ماله فعله ، فيقتل إنساناً .

أو يعتمد القتل صغيراً أو^(٣) مجنوناً .

ففي ماله الكفارة ، وعلى عاقلة الدية .

ومن قال : « كنت يوم قتلْتُ صغيراً أو مجنوناً » ، وأمكن - :

صدق بيمينه .

٢ - الثاني : أن يقتل - بدار حرب ، أو صف كفار - من يظنه حريباً ، فيبين مسلماً .

أو يرمى وجوباً كفاراً تترسوا بمسلم - ويجب : حيث خيف على المسلمين إن لم نرمهم . - فيقصدهم دونه ، فيقتله .
ففيه الكفارة فقط .

(ب) الضرب الثاني : في الفعل ، وهو : أن يرمى صيداً أو هداً ، فيصيب آدمياً لم يقصده .

(١) في ش زيادة : « منها » ، وهي من كلام الشارح .

(٢) وردت الألف في ز ش ، وسقطت من ع والفاية .

(٣) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « يعتمد » .

أو ينقلبَ — هو نائمٌ ، أو نحوهُ — على إنسان ، فيموتَ .
فالكفارةُ ، وعلى عاقِلته الدِّيَّةُ .
لكن : لو كان الرامي ذميًّا ، فأسلم بين رمي وإصابة — : ضمنَ
المقتولَ في ماله .

ومن قتلَ بسبب — : كحفرِ بئرٍ ، ونصبِ سكينٍ أو حجرٍ
أو نحوهِ ، تمديًّا^(١) — إن قصدَ جنايةً : فشِبُّهُ عَمْدٍ ، وإلا : فخطأٌ .
وإمساكُ الحيةِ محرَّمٌ وجنايةٌ ؛ فلو قتلْتَ ممسكها^(٢) — : من
مدَّعي مشيخةٍ ، ونحوهِ — : فقاتلْهُ نفسه^(٣) ، ومع ظنِّ أنها لا تقتلُ :
شِبُّهُ عَمْدٍ ، بمنزلةِ مَنْ أَكلَ حتى بَشِمَ .
ومن أريدَ قتله قودًا ، فقال شخصٌ : « أنا القاتلُ ، لا هذا » —
فلا قودَ ، وعلى مُقرِّ الدِّيَّةِ .

ولو أقرَّ الثاني بعدَ إقرارِ الأولِ : مُتَلَّ الأولُ .

فصلٌ

ويُقتلُ العددُ بواحدٍ : إن صلَحَ فعلٌ كلٌّ للقتلِ به . وإلا
— ولا تواطؤُ^(٤) — : فلا . ولا يجبُ — مع عفوٍ — أكثرُ من ديةٍ .

(١) ورد في ز مضوم اللال ، وهو سهو وسبق قلم .

(٢) كذا في ز ش والغاية ٢٥٨ . وفي ع : « ممسكا » ، ولعله تحريف ناسخ .

(٣) ورد بهامش ز : « أي عاص ، وأما مع ظنه فلا » .

(٤) كذا في ش . وفي زع والغاية ٢٥٩ : « تواطىء » ، ولعله رسم وديم .

وإن جَرَحَ واحدٌ جُرْحًا ، وآخرُ مائةً - : فسواءٌ .
وإن قَطَعَ واحدٌ من كُوع ، وآخرٌ من مِرْفَقٍ - فإن كان قد
برَأَ^(١) الأولُ : فالقاتلُ^(٢) الثاني ؛ وإلا : فهما .
وإن فَعَلَ واحدٌ ما لا تبقى معه حياةٌ - كقطعِ حُشْوَتِهِ ، أو مَرِيئِهِ
أو وِدَجِيهِ . — ثم ذبحه آخرٌ - : فالقاتلُ الأول . ويُعزَّرُ الثاني ، كما
لوجئى على ميت .
ولا يصحُّ تصرُّفٌ^(٣) فيه : لو كان قَتْنًا .
وإن رَمَاهُ الأولُ من شَاهِقٍ^(٤) ، فتلَقَّاهُ الثاني بمجددٍ فَقَدَهُ ؛
أو شَقَّ الأولُ بطنه أو قطعَ طَرَفَهُ ، ثم ذبحه الثاني - : فهو القاتل ،
وعلى الأولِ موجبُ جراحته .
ومن رَمَى فى لُجَّةٍ ، فتلَقَّاهُ حوتٌ فابتَلَمَهُ . - : فالقَوْدُ على
راميه .

ومع قَلَةِ الماءِ ، إن عَلمَ بالحوث : فَكَذَلِكَ . وإلا ، أو أَلْقَاهُ مَكْتَوْفًا
بِفَضَاءٍ^(٥) غيرِ مُسْبِعٍ ، فَمَرَّ^(٦) به دابةٌ ففَقَتَلَتْهُ - : فالديةُ .

(١) كذا فى زرع والغاية ، وهو ولغة أهل الحجاز . وفى ش : « برىء » ، وهو
لغة غيرهم . فراجع المختار والمصباح .
(٢) فى ش : « فإن القاتل » ، والزائد من الشارح .
(٣) كذا فى زرع . وفى الغاية : « التصرف » ، وفى ش : « تصرفه » . والزيادة
من الشرح .

(٤) فى ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هى : « جبل » .
(٥) كذا فى زش والغاية ٢٦٠ . وفى ع : « بنضا » ، ولعله تصحيف .
(٦) فى ش : « فرت » ، ولعل التاء من الشرح وإن وردت فى الغاية .

ومن أكره مكلفاً على قتل معين ، أو على أن يُكره عليه ،
فَفَعَلَ —: فعل كل القوَد .

و : « اُقْتُلْ »^(٨) نفسك ، وإلا قتلْتُك ، إكراه .

ومن أمر بالقتل مكلفاً يجهل تحريمه أو صغيراً أو مجنوناً ، أو
أمر به سلطان ، ظمناً ، من جهل ظلمه فيه — : لزم الأمر .

وإن علم المكلف تحريمه : لزمه ، وأدب أمره^(٩) .

ومن دفع لغير مكاف آلة قتل ، ولم يأمره به ، فقتل — : لم
يلزم الدافع شيء .

ومن أمر قن غيره بقتل قن نفسه ، أو أكرهه عليه — :
فلا شيء له .

و : « اُقْتُلْنِي ، أو أجزخني » ، ففعل — : فهدر ، ك : « اُقْتُلْنِي ،
وإلا قتلْتُك » . ولو قاله قن : ضُمن لسيدته^(١) بقيمته .

* * *

فصل

ومن أمسك إنساناً لآخر حتى قتله ، أو حتى قطع طرفاً ، فمات ،
أو فتَحَ فيه حتى سقاه سُماً — : قُتل قاتلٌ ، وحُبس ممسِكٌ حتى
يموت .

(١) في ش : « أقتل » بضم الهمزة ، وهو رسم خاطئ انقشر في بعض الأوساط .

(٢) وردت الهاء في زش والغاية ، وسقطت من ع .

(٣) ذكرت الهاء في زش والغاية ٢٦١ ، دون ع .

ومن قطع طرف هارب من قتل، فحبس حتى أدركه قاتله - :
أُقيِدَ منه في طرف، وهو في النفس كمسيك .

وإن أشرتك عدد في قتل - لا يُقاد به البعض لو انفرد - : كجر
وقن في قتل قن، وأب أو ولي مقتص وأجنبي، وخاطيء^(١) وعامد،
ومكلف وغير مكلف أو وسيع أو^(٢) ومقتول - : فالقود على القن
وشريك^(٣) أب، مكبره أباً على قتل ولده. وعلى شريك قن : نصف
قيمة المقتول . وعلى شريك غيرهما في^(٤) حر : نصف ديتيه ؛ وفي
قن : نصف قيمته .

ومن جرح عمداً، فداواه بسُم . أو خاطه في اللحم الحى ؛ أو
فعل ذلك وليه أو الها كم ؛ فمات - : فلا قود على جرحه .
لكن : إن أوجب الجرح قصاصاً : استوفى ؛ وإلا : أخذ
أرشه .

(١) في ش : « وكاطيء » ، والكاف مدرجة من الشرح .

(٢) في ع زيادة فوق السطر ، وردت في الشرح ، هي : « مكلف » . وقوله :
« ومقتول » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) في ش : « وعلى شريك » ، والزيادة من الشرح وإن ذكرت في الغاية .

(٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح أيضاً ، هي : « قتل » . وذكرت في الغاية .

بابُ شُرُوطِ الْقِصَاصِ

وهي أربعةٌ :

١ - أحدها : تَكْلِيفُ قَاتِلٍ .

٢ - ثانيها : عِصْمَةُ مُقْتُولٍ ، ولو مستحقاً دمه بقتلٍ لغير قاتله
فالقَاتِلُ لِحَرْبِيٍّ ، أو مرتدٍّ قبل توبته : إن قُبِلَتْ ظاهراً ؛ أو
لِزَانٍ مُحْصَنٍ ولو قبل ثبوتِهِ^(١) عند حاكم — : لا قَوْدَ وَلَا دِيَةَ عَلَيْهِ ،
ولو أنه مثله ، ويُعزَّرُ .

ومن قطع طرفَ مرتدٍّ أو حربِيٍّ فأسلم ثم مات ؛ أو رماهُ فأسلم
ثم وقع به المرمى فمات — : فهدَرُ .

ومن قطع طرفاً أو أكثرَ من مسلم ، فارتدَّ ثم مات — : فلا قَوْدَ ،
وعليه الأقلُّ من ديةِ النفس أو ما قُطِعَ^(٢) ، يَسْتَوْفِيهِ^(٣) الإمامُ .

وإن عاد للإسلام — ولو بعدَ زمنٍ تسرى فيه الجناية — : فكما
لو لم يرتدَّ .

فصلٌ

٣ - أَلْتَالَتُ : مَكْفَاةُ مُقْتُولٍ حَالِ جَنَايَةٍ : بَأَن لا يَفْضُلُهُ قَاتِلُهُ
بِإِسْلَامٍ ، أو حَرِيَّةٍ ، أو مِلْكٍ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٢٦٣ . وَفِي شِ وَالْإِقْنَاعِ ٤٢٦ : « تَوْبَتُهُ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) ذَكَرَ فِي زَ ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوباً عَلَيْهِ : « مِنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَا » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي شِ : « فَيَسْتَوْفِيهِ » ، وَالْقَاءُ مِنَ الشَّرْحِ . وَفِي

النَّايَةِ : « لَيْسَتْ وَفِيهِ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ نَاشِرٌ .

فَيُقْتَلُ مُسْلِمٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ ، وَذِمِّيٌّ وَمُسْتَأْمِنٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ —
بِمِثْلِهِ

وَكِتَابِيٌّ بِمَجُوسِيٍّ ، وَذِمِّيٌّ بِمُسْتَأْمِنٍ ، وَعَكْسُهُمَا

وَكَافِرٌ غَيْرُ حَرْبِيٍّ — جَنَى ثُمَّ أَسْلَمَ — بِمُسْلِمٍ .

وَمَرْتَدٌ بِذِمِّيٍّ وَمُسْتَأْمِنٍ ، وَلَوْ تَابَ وَقُبِلَتْ . وَلَيْسَتْ بَعْدَ جَرَحٍ ^(١)
أَوْ بَيْنَ رَمِيٍّ وَإِصَابَةٍ — مَانِعَةٌ مِنْ قَوْدٍ .

وَقِنْ بَحْرٌ وَبَقْنٌ ، وَلَوْ أَقَلَّ قِيَمَةً مِنْهُ . وَلَا أَثَرَ لَكُنْ أَحَدِهِمَا
مَكَاتِبًا ، أَوْ كَوْنِهِمَا لِوَاحِدٍ ، أَوْ كَوْنِ مَقْتُولٍ مُسْلِمٍ لَذِمِّيٍّ .
وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ بِمِثْلِهِ ، وَبِأَكْثَرِ حَرِيَّةٍ .

وَمُكَلَّفٌ بِغَيْرِ مُكَلَّفٍ . وَذَكَرْتُ بِمُخْتَلِيٍّ ^(٢) وَأَبْنَى ، وَعَكْسُهُمَا .

لَا مُسْلِمٌ — وَلَوْ أَرْتَدَّ — بِكَافِرٍ ، وَلَا حُرٌّ بِقِنْ ، وَلَا بِمَجْعُصٍ .
وَلَا مَكَاتِبٌ بِقِيَمَتِهِ وَلَوْ كَانَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ لَهُ ^(٣) .

وَإِنْ أُنْتَقِضَ عَهْدُ ذِمِّيٍّ بِقَتْلِ مُسْلِمٍ : قُتِلَ ^(٤) لِنَقْضِهِ ، وَعَلَيْهِ ^(٥) دِيَّةُ
الْحُرِّ ، أَوْ قِيَمَةُ الْقِنْ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٢٦٤ . وَوَيْش : « جَرَحُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش : « بِأَبْنَى وَبِمُخْتَلِيٍّ » ، وَالْبَاءُ الزَّائِدَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) وَرَدَّ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَا مَرْتَدٌ أَوْ حَرْبِيٌّ بِمِثْلِهِمَا ، وَلَادِيَّةٌ
لَهُمَا » .

(٤) كَذَا فِي ز ، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى جَوَابُ الشَّرْطِ وَالثَّانِيَةُ عَطْفٌ عَلَيْهَا . وَهُوَ الظَّاهِرُ .
وَفِي ع ش وَالْغَايَةِ : « فُقُتِلَ . . . فَعَلَيْهِ » ، عَلَى أَنَّ الْأُولَى تَفْرِيعٌ وَالثَّانِيَةُ الْجَوَابُ . وَلَعَلَّهُ
تَصَرَّفَ مِنَ النَّسَاحِ .

(م ٢٦ ق ٢ — مِنْهُيَ الْإِرَادَاتِ)

وإن قَتَلَ أو جَرَحَ ذِمِّيًّا أو مرتدًّا ذِمِّيًّا ، أو قَتَلَ قَتْلًا ، ثم أسلم^(١) أو عَتَقَ — ولو قبلَ موتِ مجروحٍ — : قُتِلَ به ، كما لو جُنَّ .
ولو جرح مسلمٌ ذِمِّيًّا ، أو حرًّا قَتْلًا ، فأسلم أو عَتَقَ مجروحٌ ، ثم مات — : فلا قَوْدَ ، وعليه ديةُ حرٍّ مسلم .

وَيَسْتَحِقُّ^(٢) ديةً من أسلم وارثه المسلم ، ومن عَتَقَ سيده ، كقيمته لو لم يَعْتِقَ . فلو جاوزتْ ديةُ أرشِ جنائيةٍ : فالزائدُ لورثته .

ولو وجب بهذه الجناية قَوْدٌ : فطلبه^(٣) لورثته .

ومن جَرَحَ قَتْلًا نفسه ، فَعَتَقَ ثم مات — : فلا قَوْدَ^(٤) ، وعليه ديةُ لورثته .

وإن رمى مسلمٌ ذِمِّيًّا عبدًا ، فلم تقعْ به الرَّمْيَةُ حتى عَتَقَ وأسلم^(٥) ، فمات منها — : فلا قَوْدَ ، ولورثته — على رامٍ — ديةُ حرٍّ مسلم .
ومن قَتَلَ من يعرفه أو يظنه كافرًا ، أو قَتَلَ ، أو قَاتَلَ أبيه — فبانَ تغيرُ حاله ، أو خلافُ ظنِّه — : فعليه^(٦) القَوْدُ .

(١) في الغاية : « فأسلم » . وفي ش بعد ذلك : « ولو كان قبل ٠٠٠ » فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .

(٢) كذا في ع ش والغاية . وفي ز : « وتستحق » ، وهو تصحيف .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لسيده » .

(٤) في ش زيادة من الشرح ، وردت في ع فوق السطر ، هي : « عليه » .

(٥) كذا في زع والغاية والإقناع ٤٢٩ . وفي ش : « أو أسلم » ، وهو تحريف .

(٦) قوله : « فعليه القود » أسقط من ش ، وأدمج بالشرح .

فصل

٤ — الرابعُ : كَوْنُ مَقْتُولٍ لَيْسَ بَوْلَدٍ وَإِنْ سَفَلَ ، وَلَا بَوْلَدٍ^(١) يَنْتِ وَإِنْ سَفَلَتْ — لِقَاتِلٍ .

فَيُقْتَلُ وَلَدُ بَابٍ وَأُمٌّ وَجَدَّ وَجَدَّةٌ . لَا أَحَدُهُمْ^(٢) — مِنْ نَسَبٍ — بِهِ ، وَلَوْ أَنَّهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ ، وَالْقَاتِلُ كَافِرٌ^(٣) قِنٌّ^(٤) . وَيُؤْخَذُ حُرٌّ بِالْدِيَةِ .

وَمَتَى وَرِثَ قَاتِلٌ أَوْ وَلَدُهُ بَعْضَ دَمِهِ : فَلَا قَوْدَ .

فَلَوْ قَتَلَ زَوْجَتَهُ فَوَرِثَهَا وَلَدُهُمَا^(٥) ، أَوْ قَتَلَ أَخَاهَا فَوَرِثَتْهُ ، ثُمَّ مَاتَ ، فَوَرِثَهَا الْقَاتِلُ أَوْ وَلَدُهُ — : سَقَطَ .

وَمَنْ قَتَلَ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ ، فَوَرِثَهُ أَخَوَاهُ ، ثُمَّ قَتَلَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ — سَقَطَ الْقَوْدُ عَنِ الْأَوَّلِ . لِأَنَّهُ وَرِثَ بَعْضَ دَمِ نَفْسِهِ .

وَإِنْ قَتَلَ أَحَدُ ابْنَيْنِ أَبَاهُ — وَهُوَ زَوْجُ لَأُمِّهِ — ثُمَّ الْآخَرُ أُمَّهُ ، فَلَا قَوْدَ عَلَى قَاتِلِ أَبِيهِ — : لِإِثْرِهِ ثَمَنَ أُمِّهِ . — وَعَلَيْهِ سَبْعَةُ أَغْنَانِ دِيَّتِهِ لِأَخِيهِ . وَلَهُ قَتْلُهُ ، وَيَرِثُهُ . وَعَلَيْهِمَا — مَعَ عَدَمِ زَوْجِيَّةٍ — الْقَوْدُ .

(١) ضبط في ز بكسرتين ، والظاهر أنه سبق فلم . فراجع الإقناع ٤٣١ بتأمل .

(٢) كذا في ز ش والفاية ٢٦٦ . وفي ع : « حدم » ، وهو تحريف ناسخ .

(٣) كذا في زع والفاية ، وهو الصواب . وفي ش : « وقن » ، وهو تحريف .

(٤) وردت الميم في ز ش والفاية ، وسقطت من ع .

ومن قتل من لا يعرف أو ملفوفاً ، وادّعى كفره أو رقه^(١) أو موته ، وأنكر وليه ؛ أو شخصاً في داره ، وادّعى أنه دخل لقتله أو أخذ ماله فقتله دفعاً عن نفسه ، وأنكر وليه ؛ أو تجارح^(٢) أثنان ، وادّعى كل الدّفع عن نفسه — : فالقود ، أو الدية . ويصدق منكراً يمينه .

ومتى صدّق الولي : فلا قود ، ولا دية .

وإن اجتمع قوم بمحلّ ، فقتل وجرح^(٣) بعض بعضاً ، وجُهل الحال — : فعلى عاقلة المجروحين دية القتلى ، يسقط منها أرش الجراح .

ومن ادّعى على آخر أنه قتل مؤرّثه ، فقال : « إنما قتله زيد » ، فصدق زيد — : أخذ به .

بابُ استيفا لقصاص

وهو : فعلٌ مجتئ عليه أو وليه بجاني ، مثل فعله أو شبهه .
وشروطه ثلاثة :

١ — أخذها : تكليفٌ مستحق^(٤) . ومع صغره أو جنونه ،

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « ادعى » .

(٢) كذا في زع والغاية ٢٦٧ . وفي ش : « أو جرح بعض منهم وجهل » ، وفي تعريف وإدراج للشرح في المتن وعكسه .

(٣) كذا في زع والغاية ٢٦٨ . وفي ش : « مستحقه » ، ولعل الهاء من الشرح وإن وردت في عبارة الإقناع ٤٣٦ .

يُحبسُ جانٌ لبلوغٍ أو إفاقةٍ .

ولا يَمْلِكُ^(١) أَسْتِيفاءُهُ لهما أبٌ ، كوصىٍّ وحاكمٍ .

فإن^(٢) أحتاجا لنفقةٍ : فلوليٌّ مجنونٍ — لا صغيرٍ — العفو
إلى الدية .

وإن قَتَلَا قَاتِلَ مورِّثهما ، أو قطعَا قاطِعهما قهراً — : سقط حَقُّهما ،
كما لو اقْتَصَصَا ممن لا تَحْمِلُ العاقلةُ ديتَه .

٢ — الثاني : اتفاقُ المشترَكين فيه على استيفائه . ويُنتظرُ قدومُ
غائبٍ ، وبلوغُ^(٣) ، وإفاقةُ .

فلا ينفردُ به بعضهم ، كديةٍ ، وِقِنٍ مُشْتَرَكٍ . بخلافِ^(٤) محاربةٍ :
لِتَحْتَمِهُ ، وُحْدٌ قَذْفٍ : لوجوبِهِ لِكُلِّ واحدٍ كاملاً .
ومن مات : فوارثُهُ كهو .

ومتى انفرد به مَنْ مُنْعٍ : عَزَّرَ فقط . ولشريكٍ في تَرْكِه^(٥) جانٌ
حَقُّهُ من الدية ، وَيَرْجِعُ وارثُ جانٍ على مقتَصٍ بما فوقَ حَقِّهِ .
وإن عفا بعضهم ولو زوجاً أو زوجةً ، أو شَهِدَ^(٦) — ولو مع

(١) كذا في زع والفاية ، وهو الموافق للمأى الإقناع . وفي ش : « يمكن » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في زع والفاية والإقناع . وفي ش : « فإذا » ، وهو تصحيف .

(٣) في ش زيادة : « صغير » ، وهي من كلام الشارح .

(٤) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « في » .

(٥) في ع : « تركه » بالهاء ، وهو تصحيف ناسخ .

(٦) في ش زيادة من كلام الشارح ، هي : « بعضهم » .

فسقِه — بعفوٍ شريكه : سقط القودُ ، ولن لم يعفُ حقه من الدية على جان .

ثم إن قتله عافٍ : ^(١) قتل ^(٢) ولو ادعى نسيانه أو جوازه . وكذا شريك : عالم ^(٣) بالعفو ، وسقوط القود به . وإلا : وداه ^(٤) . ويستحق كل وارث القود ^(٥) بقدر إرثه من مال ^(٦) ، وينتقل ^(٧) من مورثه إليه .

ومن لا وارث له : فالإمام وإليه ، له ^(٨) أن يقتص ، أو يعفو إلى مال ، لا نجائاً .

٣ — الثالث : أن يؤمن في استيفاء تعديهِ ^(٩) إلى غير جان .

فلو لزم القودُ حاملاً ، أو حائلاً فحملت : — لم تُقتل حتى تضع وتسقيهِ اللبن . ثم إن وجد من يرضعه : [قُتلت] ^(١٠) ، وإلا : حتى تقطمه لحولن . وكذا حدُّ برَجِم ^(١١) .

(١) في زيادة ، لم ترد في الشرح أيضاً ، هي : « به » .

(٢) كذا في زش . وفي ع والغاية ٢٦٩ : « علم » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أداه » ، وهو تصحيف سبق نحوه .

(٤) ضبط في ز — عفواً وسبق قلم — بضم الدال .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « المال » . ولم يرد هو و « من » في الغاية .

(٦) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هي : « حق القود » .

(٧) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وله » ، والواو من الشرح .

(٨) في ع : « تعديهِ » بالتاء ، وهو تصحيف .

(٩) ذكرت هذه الزيادة في ز تحت الكلمة قبلها مع ورود علامة نقص صغيرة فوقها .

وذكرت أيضاً — مع غيرها — في الغاية والإقناع ٤٣٨ ، دون ع ش .

(١٠) ورد بهامش ز : « مسألة ما إذا وجب الحد على الحامل » .

وَتَقَاذُ فِي طَرَفٍ^(١)، وَتُحَدُّ بِجِلْدٍ — بِمَجَرَّدِ وَضْعٍ .
وَمَتَّى ادَّعَتْهُ ، وَأَمَكْنَ — : قُبَل ، وَحُبْسَتْ لِقَوْدٍ وَلَوْ مَعَ غَيْبَةٍ
وَلَىِّ مَقْتُولٍ — بِخِلَافِ حَبْسٍ فِي مَالٍ غَائِبٍ — لَا لِحَدٍّ ، حَتَّى
يَتَبَيَّنَ أَمْرُهَا .

وَمَنْ اقْتَصَّ مِنْ حَامِلٍ : ضَمِنَ جَنِينَهَا .

فصل^٢

وَيَحْرُمُ اسْتِيفَاءُ قَوْدٍ بِمَا حَضَرَ سُلْطَانٍ أَوْ نَائِبِهِ ؛ وَلَهُ تَعْزِيرٌ
بِخِلَافٍ ، وَيَقَعُ الْمَوْقِعَ .
وَعَلَيْهِ تَفْقُّدُ آلَةِ اسْتِيفَاءٍ : لِيَمْنَعَ مِنْهُ بِكَالَةٍ .
وَيَنْظُرُ فِي الْوَلِيِّ : فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى اسْتِيفَاءٍ وَيُحْسِنُهُ : مَكَّنَهُ
مِنْهُ — وَيُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَبَاشَرَ وَلَوْ فِي طَرَفٍ ، وَبَيْنَ أَنْ يُوَكَّلَ —
وِإِلَّا : أَمْرٌ أَنْ يُوَكَّلَ . وَإِنْ احتَاجَ لِأَجْرَةٍ : فَمِنْ^(٢) جَانٍ ، كَحَدٍّ^(٣) .
وَمِنْ لَهُ وَلِيَّانِ فَأَكْثَرُ ، وَأَرَادَ كُلُّهُ مَبَاشَرَتَهُ — : قَدَمٌ وَاحِدٌ
بِقَرْعَةٍ ، وَوَكَّلَهُ مِنْ بَقِيٍّ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ . وَش : « طَرَق » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « حَال » . وَذَكَرَ بِهَا مَشْرُوعٌ : « مَسْئَلَةُ أَجْرَةِ الْمُسْتَوْفَى

لِلْجِدِّ مِنْ مَالِ الْجَانِي » .

(٣) أَسْقَطَتِ السَّكَافُ مِنْ شِ ، وَأُدْرِجَتْ فِي الشَّرْحِ .

ويُجوزُ اقتصاصُ جانٍ من نفسه برضا وليٍّ . لا قطعُ نفسه
في سرقة^(١) ، ويسقط . بخلاف حدِّ زناً أو قذفٍ بإذنٍ .

وله خنُّ نفسه : إن قوى وأحسنه .

ويحرمُ أن يُستوفى في نفسٍ إلا بسيفٍ — كما لو قتله بمجرمٍ
في نفسه : كلواطٍ ، وتجريعِ خمرٍ . — وفي طرفٍ إلا بسكينٍ
ونحوها : لئلا يحيفَ .

ومن قطع طرفَ شخصٍ ، ثم قتله قبل بُرئه — : دخل قودُ
طرفه في قودِ نفسه ، وكفى قتله .

ومن فعل به وليٌّ كفعله : [لم]^(٢) يضمُّه .

فلو عفا^(٣) — وقد قطعَ مافيه دونَ ديةٍ — : فله تمامها ؛ وإن كان
فيه ديةٌ : فلا شيءَ له ؛ وإن كان فيه أكثرُ : فلا شيءَ عليه .

وإن زاد ، أو تعدَّى بقطعِ طرفه — : فلا قودُ ؛ ويضمُّه بديته :
عفا عنه أو لا .

وإن كان قطعَ يده ، فقطعَ رجله — : فعليه ديةُ رجله .

وإن ظن وليُّ ديم أنه أقتصَّ في النفس ، فلم يكن ، وداواه أهله

(١) ورد هامش ز : « مسألة : ليس للشخص أن يقيم الحد على نفسه » .

(٢) وردت الزيادة في زع والغاية ٢٧١ والإقناع ٤٤١ ، وسقطت من ش مع أن كلام
الشرح تعليل لها ، ولا يصح بدونها .

(٣) في ع : « عفى » ، ولعله رسم قديم . وتقدم نحوه مرارا .

حتى بَرَأ^(١) — فإن شاء الوليُّ : دَفَعَ إِلَيْهِ دِيَّةَ فَعْلِهِ وَقَتْلَهُ :
وإِلَّا : تَرَكَهُ .

* * *

فصل

ومن قَتَلَ^(٢) أَوْ قَطَعَ عِدَدًا^(٣) فِي وَقْتٍ أَوْ أَكْثَرَ، فَرَضِيَ أَوْلِيَاؤُهُ
كُلٌّ بِقَتْلِهِ ، أَوِ الْمُقْطُوعُونَ بِقَطْعِهِ — : أَكْتَفَى بِهِ^(٤) .

وإن طَلَبَ وَلِيٌّ^(٥) كُلَّ قَتْلِهِ عَلَى الْكَمَالِ — وَجَنَائِزُهُ فِي وَقْتٍ^(٥)
— : أَقْرَعَ . وإِلَّا : أُقِيدَ لِلأَوَّلِ ، وَلَمَنْ بَقِيَ الدِّيَّةُ ، كَمَا لَوْ بَادَرَ غَيْرُ
وَلِيِّ الأَوَّلِ وَاقْتَصَّ .

وإن رَضِيَ وَلِيُّ الأَوَّلِ بِالدِّيَّةِ^(٦) : أُعْطِيَهَا ، وَقُتِلَ لِشَأْنِ .
وَهَلَّمَ جَرًّا .

وإن قَتَلَ^(٧) وَقَطَعَ طَرَفَ آخَرَ : قُطِعَ ، ثُمَّ قُتِلَ بَعْدَ أَنْدِمَالٍ .
وَلَوْ قَطَعَ يَدَ زَيْدٍ ، وَإِصْبَعَ عَمْرِو بْنِ يَدِهِ نَظِيرَتِهَا — وَزَيْدٌ

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « يَرَى » . وَتَقْدِمُ نَحْوَهُ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ : « عِدْدًا . . . اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ » . وَذَكَرْتُ الثَّانِيَةَ فِي
الْإِفْتِاحِ ٣ ٤٤ .

(٣) وَرَدَّ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَادِيَّةٌ عَلَى أَحَدٍ » ، وَذَكَرْتُ نَحْوَهُ
فِي الْإِفْتِاحِ .

(٤) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « كُلُّ وَلِيٍّ » .

(٥) فِي شِ زِيَادَةُ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « وَاحِدٌ » .

(٦) وَرَدَّتِ الْبَاءُ فِي زَع وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .

(٧) فِي شِ زِيَادَةُ : « شَيْخُضًا » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

أَسْبَقُ — : قَدَّمَ ، وَلَعَمْرُو دِيَّةٌ إَصْبَعِهِ .

وَمَعَ سَبْقِي عَمْرٍو : يُقَادُّ لِأَصْبَعِهِ ، ثُمَّ لِيَدِ زَيْدٍ بَلَا أَرْشٍ .

* * *

بَابُ الْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ ^(١)

وَيَجِبُ بَعْدَهُ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ ؛ فَيُخَيَّرُ الْوَلِيُّ بَيْنَهُمَا .

وَعَفْوُهُ مَجَانًا أَفْضَلُ ، ثُمَّ لَا تَعْزِيرَ عَلَى جَانٍ .

فَإِنْ اخْتَارَ ^(٢) الْقَوْدَ ، أَوْ عَفَا ^(٣) عَنِ الدِّيَّةِ فَقَطْ — : فَلَهُ أَخَذُهَا ،

وَالصَّلَاحُ عَلَى أَكْثَرِ مَنِهَا .

وَإِنْ اخْتَارَهَا : تَعَيَّنَتْ . فَلَوْ قَتَلَهُ بَعْدُ : قُتِلَ بِهِ .

وَإِنْ عَفَا مَطْلَقًا ، أَوْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ، أَوْ عَنِ الْقَوْدِ مطلقًا — وَلَوْ

عَنِ يَدِهِ — : فَلَهُ الدِّيَّةُ .

وَلَوْ هَلَكَ جَانٍ : تَعَيَّنَتْ فِي مَالِهِ ، كَتَعَذُّرِهِ فِي طَرَفِهِ .

وَمَنْ قَطَعَ طَرَفًا عَمْدًا : كِلَا صَبْعٍ ، فَمُعِفِي ^(٤) عَنْهُ ، ثُمَّ سَرَتْ إِلَى

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الشَّرْحِ : « وَأَجْعُوا عَلَى جَوَازِهِ » . وَذَكَرَ نَحْوَهَا فِي شَرْحِ
الْإِقْنَاعِ ٤٤١ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةِ : « الْوَلِيُّ » . وَرَاجِعْ بِتَأْمَلِ الْغَايَةِ ٢٧٢ .

(٣) رَسَمَ فِي عِ بِالْيَاءِ ، كَمَا سَبَقَ مَرَارًا .

(٤) كَذَا فِي عِ زِ مَعَ الضَّبْطِ فِيهَا . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « فَعَفَا » أَيْ الْمَجْنَى عَلَيْهِ كَمَا
ذَكَرَ الشَّارِحُ . وَالْمَالُ وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَوَّلَى .

عضو آخرَ : كبقية اليد ، أو إلى النفس — والعفوُّ على مالٍ ، أو على غير مال — : فله تمامُ ديةٍ ما سَرَتْ إليه ، ولو مع موتِ جانٍ .
وإن ادَّعى عفوَه عن قودٍ ومالٍ ، أو عنها وعن سِرَّائِها — فقال : « بَلْ إلى مالٍ » ، أو : « دونَ سِرَّائِها » — فقولُ عافٍ بيمينه .
ومتى قتله جانٍ قبل بُرءٍ — وقد عفا على مال — : فالقودُ ، أو الديةُ كاملةٌ .

ومن وكَّل في قودٍ ، ثم عفا^(١) ، ولم يعلم وكيله حتى أُقْتَصَّ — : فلا شيءَ عليهما .
وإن عفا مجروحٌ عمداً أو خطأً عن قودٍ نفسه . أو ديتها — : صح ، كوارثه .

فلو قال : « عفوتُ عن هذا الجرح ، أو الضربة » — فلا شيءَ في سِرَّائِها ، ولو لم يَثَلْ : « وما يحدثُ منها » . كما لو قال « عفوتُ عن الجناية » . بخلاف عفوِه على مالٍ ، أو عن قودٍ^(٢) فقط .
ويصح قولُ مجروحٍ : « أبرأتُك ، وحللتُك »^(٣) من دمي أو قتلي ، أو وهبتُك ذلك » ونحوه ، معلقاً بموته . فلو عوفي : بقى حقه . بخلاف « عفوتُ عنك » ، ونحوه .

(١) في ع هنا وفيها سيأتى : « عفى » ، وهو على غرار ما سبق .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « القود » .

(٣) كذا في زع وأغاية ٢٧٣ والإقناع ٤٤٧ . وفي ش : « أحللتك » . وعما عفى .

واحد ، كما صرح به في المصباح .

ولا يصحُّ عفوُّه عن قودِ شَجَّةٍ^(١) لا قودَ فيها ؛ فلو ليَّه — مع سِرايتها — ألقودُ ، أو الديةُ .
 وكلُّ عفوٍ صحَّحناه من مجروحٍ مجاناً ، مما يوجبُ المالَ عينا ، فإنه إذا مات : يُعتبرُ من الثلث ، ويُنقَضُ^(٢) للدَّينِ المستغرقِ .
 وإن أوجبَ قوداً^(٣) : نفَذَ من أصل التَّركِ ، ولو لم تكن سوى دمه .

ومثله : العفوُّ عن قودٍ — بلا مالٍ — من مجبورٍ عليه لِسْفِه أو فُلْسٍ ، أو من الورثةِ ، معَ دينٍ مستغرقٍ .
 ومن قال لمن له عليه قودٌ في نفسٍ أو طرفٍ : « عفوتُ عن جنائيتك ، أو عنك » — برىَّ من قودٍ وديةٍ .
 وإن أبرأ^(٤) قاتلٌ من ديةٍ واجبةٍ على عاقلته ، أو قنَّ من جنائيةٍ بتعلُّقٍ أرشها برقبته — : لم يصحَّ .
 وإن أبرأت^(٥) قوداً عاقلته أوسيدُّه ، أو قال : « عفوتُ عن هذه الجنائية » ولم يُسمِ المبرأ — : صحَّ .

(١) في ش : « شجة » بالهاء ، وهو تصحيف . وفي الغاية زيادة قبله : « جنائية » .

(٢) في ش زيادة : « العفو » وهو من كلام الشارح .

(٣) في ش : « قود أنفذ » ، وهو تصحيف أو تحريف .

(٤) كذا في ش والغاية بالبناء للمفعول كما صرح الشارح . وفي زع : « أبرأ » ،

ولعله خلاف في رسم مهجور .

(٥) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « أبرأت » ، ولعله كسابة .

وإن وجب لقن^(١) قود^٢ ، أو تعزير^٣ قذف — : فله طلبه «
وإسقاطه . فإن مات : فلسيده

* * *

باب ما يُوجبُ الْقِصَاصَ فيما دونَ النَّفْسِ^(٢)

من أخذ بغيره في نفس : أخذ به فيما دونها ؛ ومن لا : فلا .
وهو في نوعين — : أطراف ، وجروح . — بأربعة شروط :
١ - أخذها : العمدُ المَحْضُ .

٢ - الثاني : إمكانُ الاستيفاء بلا حيف : بأن يكونَ القطع من
مَفْصِل ، أو ينتهي إلى حَدٍّ : كمارِنِ الأنفِ ، وهو : مالان منه .
فلا قِصاصَ في جائفة ، ولا في كسرِ عظمٍ عَيْرِ سِنَّ ونحوه .
ولا إن قطعَ القَصَبَةَ ، أو بعضَ ساعدٍ أو ساقٍ أو عضدٍ أو وَرِكٍ .
وأما الأَمْنُ من الحيف ، فشرطُ لجوازه
فيقتصُّ من مَنَكِبٍ : ما لم يخفْ جائفةً . فإن خيف : فله أن
يقتصَّ من مِرْفَقه .

ومن أَوْضَحَ ، أو شَجَّ إنساناً دونَ مَوْضِحَةٍ ، أو لطمه فذهب

(١) بهامش ز : « مسألة : إذا واجب لقن قود أو تعزير فله المطالبة » .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « من جراح أو أطراف » ، وذكر نحوها في

ضوء عينيه أو شمه^(١) أو سمعه - : فُعل به كما فُعل . فإن ذهب^(٢) ،
وإلا : فُعل ما يذهب من غير جناية على حدقة أو أنف أو أذن . فإن لم
يمكن إلا بذلك : سقط إلى الدية .

ومن قطعت يده من مرفق ، فأراد القطع من كوع - : مُنع .
٣ - أَلثَالَتُ : المُساوَاةُ في الاسم ، والموضع .

فيؤخذ كلُّ من أنفٍ ، وذكرٍ مختونٍ أو لاً ، وكفٍّ ،
ومرفقٍ ، ويمنى^(٣) ويسرى من عين وأذن - مثقوبة ، أو لاً -
ويدٍ ورجلٍ وخصيةٍ وأليةٍ وشفَرُ أُبين^(٤) ، وعلياً وسُفلى من
شفة ، ويمنى ويسرى وعلياً وسُفلى من سنٍّ مربوطةٍ أو لاً ؛
وجفنٌ - بمثله .

ولو قطع صحيح أَمَلَةً علماً من شخص ، ووُسْطَى من إصبع
نظيرتها من آخر ليس له علماً - : خُيِّرَ ربُّ الوُسْطَى بين أخذِ
عَقْلِهَا الآنَ - ولا قصاصَ له بعدُ - وصبرٍ حتى تذهب علماً
قاطعٍ بقودٍ أو غيره ، ثم يَقْتَصُّ . ولا أَرُشَ له الآنَ ، بخلاف
غضبٍ مال .

(١) يعنى : أو ذهب شمه ، كما قدره الشارح هنا وفي شرح الإقناع ٤٥٢ وضبط في ز
بكسر الميم ، ولا يصح إلا إذا أريد من « الضوء » : القوة .
(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الفرح ، هى : « بذلك » .
(٣) كذلك ز والغاية ٢٧٥ . وفي ع : « عين » ، ولعله تصحيف . وفي ش :
« ويمين ويسار » .

(٤) في ش زيادة : « بمثله » ، وهى مدرجة من الشرح .

ويؤخذُ زائدٌ بمثله : موضعاً وخلقاً ، ولو تفاوتا قدرًا .

لأصليٍّ بزائدٍ ^(١) أو عكسه ، ولو تراضيا عليه .

ولا شيءٌ بما يخالفه . فإن فعلاً ، فقطع يسارَ ^(٢) جانٍ من له قودٌ في يمينه بها ^(٣) بتراضيهما ؛ أو قال : « أخرج يمينك » ، فأخرج يساره عمداً أو غلطاً ، أو ظنّاً أنها تُجزى ، فقطعها — : أجزأت ، ولا ضمان .

وإن كان مجنوناً ، فعلى المقتصِّ القودُ : إن علم أنها اليسارُ ، وأنها لا تُجزى ^(٤) . وإن جهل أحدهما : فعليه الدية .

وإن كان المقتصُّ مجنوناً والجاني عاقلاً : ذهب هدرًا .

٤ — الرابعُ : مراعاةُ الصحة ، والكمال .

فلا تؤخذُ كاملةُ أصابعٍ أو أظفارٍ بناقصتها — : رضى الجاني ، أو لا . — بل مع أظفارٍ معينة .

ولاعينٌ صحيحةٌ بقائمةٍ ، ولالسانٌ ناطقٌ بأخرس .

ولا صحيحٌ بأشلٍ ^(٥) — : من يدٍ ، ورجلٍ ، وإصبعٍ ، وذكرٍ . —

(١) قوله : « بزائد أو » لم يثبت في ش ، وأدرج في الشرح ناقصاً الألف قبل الواو .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح . هي : « رجل » .

(٣) كذا في زع ، أى يمينه كما ذكر الشارح . وفي ش : « بما » ، وهو تصحيف . وبعبارة الغاية : « في عينه بتراضيهما » ، وفيها تصحيف ونقص .

(٤) كذا في زع . وفي ش والغاية : « تجزى » مهذوزا . وكلاهما صحيح وإن أنكر الأول الأزهرى في التهذيب ، على ما في المصباح . وقد تجاوزنا عن التنبيه على مثل هذا الخلاف كثيراً .

(٥) أسقطت الباء من ش ، وأدجت بالشرح .

ولو شَلَّ ، أو ببعضه شَلَّ : كَأَنَّمَلَّةٌ ^(١) يد .

ولا ذكرُ فَعَلٍ بذكر خَصِيٍّ أو عَيْنٍ .

ويؤخذُ مارِنُ الأَشَمِ ^(٢) الصحيحِ بمارِنِ الأَخْشَمِ : الذي لا يجد رائحةَ شيءٍ ؛ والمخرومِ : الذي ^(٣) قُطِعَ وتُرُ أُنْفُهْ ، والمستحشفِ : الردى . وأُذُنٌ سَمِيعٌ بأذنٍ أصمٍّ شلاءً .
ومَعِيبٌ مَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ بِمَثَلِهِ - : إن أَمِنَ تَلَفٌ مِنْ قُطْعِ شلاءً . -
وبصحيحٍ بلا أَرَشٍ .

ويصدقُ وَلِيُّ الجَنَائَةِ - بيمينه - في صحَّةٍ ما جُنِيَ عليه .

فصلٌ

١ - ومن ^(٤) أَذْهَبَ بَعْضَ لِسَانٍ أو ^(٥) مارِنٍ أَوْشَفَةً أو حَشَفَةً أو أُذُنٍ أَوْسِنٍ - : أُقِيدَ مِنْهُ ، مع أَمِنٍ ^(٦) قَلَعَ سَنَّهُ ، بقدره ، بنسبةِ الأجزاء : كنصفٍ وثُلثٍ .

(١) ورد في ز مضبوطا بكسرتين ، ومنثأ ذلك أن المصنف كان أراد الاختصار على الكلمة ثم أضاف الكلمة الثانية بدون أن يحذف كسرة .

(٢) كذا في ز ش والغاية ٢٧٦ وأصل ع . ثم أصلح في هامشها بلفظ : « الأخشم » ، وهو غلط . وفي ش زيادة قبله من الشرح : « الأنف » .

(٣) أسقطت « الذي » من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٤) وردت الواو في زع والغاية ٢٧٧ ، وسقطت من ش .

(٥) أسقطت « أو » من ش ، وأدخلت في الشرح .

(٦) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « من » .

ولا قَوَدَ ، ولا دِيَّةَ لما رُجِيَ عَوْدُهُ في مدة تقولها أهل الخبرة ، من
عين^(١) : كسَنٌ ونحوها ، أو منفعة : كعَذٍ ونحوه .
فلومات فيها : تعيَّنت ديةُ الناهب . وإن ادَّعى جان عَوْدَهُ :
حلف ربُّ الجناية .

ومتى عاد بحاله : فلا أَرُشَ ؛ وناقصاً في قدر أو صفة : فحُكُومَةٌ .
ثم إن كان أخذ ديةً : ردَّها ؛ أو أقتَصَّ : فلجان الدية . ويردُّها :
إن عاد .

ومن قُلِعَ سنُّه أو ظُفْرُهُ ، أو قُطِعَ طرفُهُ — : كمارِنٍ وأذنٍ
ونحوهما . — فردَّه ، فالتَّحَمَّ — : فله أَرُشٌ نقصه .
وإن قلعه قالعٌ بعد ذلك : فعليه دِيَّتُهُ .

ومن جعل مكان سنٍّ قُلعتْ عظماً أو سنّاً أخرى ، ولو من
آدمي ، فثبَّتْ — : لم تسقط ديةُ المقلوعة . وعلى مُبِينٍ
ما ثبت ، حُكُومَةٌ .

ويُقبل قولُ ولي — يمينه — في عدم عَوْدِهِ والتَّحَامِهِ .
ولو كان التَّحَامُهُ من جانٍ أقتَصَّ منه : أُقيدَ ثانياً .

(١) ورد بهامش ز حاشية : « المراد بالعين هنا : ما قابل المنفعة » .
(م ٢٧ ٠٠٠ في ٢ منتهى الإرادات)

فصل

٢ - النوع الثاني : الجروح . ويُشترطُ لجوازه فيها : أنهاؤها إلى عظم . كجرح عضدٍ وساعدٍ ونخدٍ وساقٍ وقدمٍ ، وكموضحةٍ . ولجروح أعظم منها — : كهاشمةٍ ، ومنقّلةٍ ، ومأمومةٍ . — أن يقتصَّ موضحةً ، ويأخذَ ما بين ديتها ودية تلك الشجة . فيأخذُ^(١) في هاشمةٍ خمساً^(٢) من الإبل ، وفي منقّلةٍ عشرًا . ومن خالف ، واقتصَّ — مع خوفٍ — من منكبٍ أو سلاء ، أو من قطع^(٣) نصف ساعده ونحوه ، أو من مأمومة أو جائفة — مثل ذلك ، ولم يسر — : وقع الموقع ، ولم يلزمه شيءٌ ويُعتبرُ قدرُ جرحٍ بمساحةٍ دونَ كثافةٍ لحم . فمن أوضَحَ بعضَ رأس — والبعضُ كُراسِه وأكبرُ^(٣) — : أوضَحَه في كله ، ولا أرشَ لزائد .

(١) كذا في زع والفاية ٢٧٨ والإقناع ٤٥٧ . وفي ش : « فيؤخذ ... خمس » ، ولعله — مع صحته — تصحيف . وفي « آداب الشافعي » لابن أبي حاتم الرازي (ص : ٢٣٩) ، كلام قيم في هذا البحث ، مفيد لمن أراد التوسع فيه .
(٢) هذا لفظ ش ز بدون ضبط ، يعنى : أو اقتص من مقطوع نصف ساعده بقطع نصفه الباقي ، ذ « من » في كلام المؤلف بمعنى الباء على ما يظهر . وفي ع : « أو منقطع » ، فإن لم يكن تصرف ناسخ : فهو عطف على « منكب » أو ناقص كلمة : « من » . فيتفق مع أثبتناه في المتن . وعبارة الفاية : « أو ساعد » ، وهى ناقصة على ما ظهر لنا .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « أو أكبر » ، والزائد من الشرح وإن ورد في الفاية .

ومن أَوْضَحَهُ كَلَّه — ورأسه أَكْبَرُ — : أَوْضَحَ^(١) قَدَرَ شَجَّتِهِ
من أىِّ جانب شاء المقتصِّ .

ولو كانت بقدرِ بعضِ الرأسِ منهما : لم^(٢) يُعْدَلْ عن جانبها
إلى غيره .

وإنْ أَشْتَرَكْهُ عِدَدٌ فِي قِطْعِ طَرَفٍ ، أَوْ جَرَحٍ مُوجِبٍ لِقَوْدٍ وَلَوْ
مُوضِحَةً ، وَلَمْ تَتَمَيَّزْ أَفْعَالُهُمْ — : كَأَن وَضَعُوا حَدِيدَةً عَلَى يَدَيْهِ ، وَتَحَامَلُوا
عَلَيْهَا حَتَّى بَاتَتْ — : فَعَلَى كُلِّ الْقَوْدِ .

وَمَعَ تَفَرُّقِ أَفْعَالِهِمْ ، أَوْ قِطْعِ كُلِّ مَنْ جَانِبَ — : لَا قَوْدَ
عَلَى أَحَدٍ .

وَتُضْمَنُ سِرَايَةً جُنَايَةً — وَلَوْ أُنْدَمَلَ جُرْحٌ وَاقْتَصَّ ، ثُمَّ انْتَقَصَ
فَسَرَى — بِقَوْدٍ وَدِيَةٍ ، فِي نَفْسٍ وَدُونِهَا .

فَلَوْ قُطِعَ إِصْبَعُهُمَا ، فَتَأَكَّلَتْ أُخْرَى أَوْ الْيَدُ — وَسَقَطَتْ مِنْ مَفْصِلٍ
— : فَالْقَوْدُ وَفِيهَا يُشَلُّ^(٣) الْأَرَشُ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « أَوْضَحَهُ » ، وَلَعَلَّ الرَّائِدَ مِنَ النَّاسِخِ
لَا الشَّارِحَ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْإِنْتِاعِ ٤٥٨ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « وَلَمْ » ،
وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ جَاهِلٌ : ظَنَّ أَنَّهُ وَالْجَمْعُ قَبْلَهُ غَايَةٌ لَا قَبْلَهَا .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٢٧٩ . وَفِي شِ : « شَلَّ » بَفَتْحِ الشَّيْنِ أَوْ بضمها كما
فِي شَرْحِ الْإِنْتِاعِ ٤٥٩ . وَذَكَرَ فِي زَ ، بَعْدَ كَلِمَةِ « الْأَرَشِ » ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَنْ جَرَحَ
اِثْنَانِ — فِي وَقْتَيْنِ — قَنَا أَوْ حَيَوَانًا ، وَلَمْ يَوْحِيَاهُ ، ثُمَّ سَرَى الْجَرَحَانِ — : فَعَلَى كُلِّ مَا نَقَصَهُ
يَجْرَحُهُ مِنْ قِبَتِهِ ، وَيَنْسَاوِيَانِ فِي بَقِيَّتِهَا » .

وسِرايَةُ القودِ هدرٌ . فلو قطع طرفاً قوداً ، فسرى إلى النفس - :
فلا شيء على قاطع . لكن : لو قطعه فهراً - مع حرّاً أو بردٍ - أو بالةٍ
كاللةِ أو مسمومةٍ ، ونحوه - : لزمه بقيةُ الدية .
ويحرّم في طرفٍ حتى يَبْرَأَ ؛ فإن اقتصَّ قبلُ : فِسْرَايَتُهُما
بعدُ هدرٌ .



كتاب

« أَلْدِيَاتُ » : جمع « دِيَّةٍ » ، وهى : أَلْمَالُ الْمُؤَدَّى إِلَى مَجْنَى عَلَيْهِ ،
أَوْ وَلِيِّهِ ، بِسَبَبِ جَنَايَةٍ .

من أَتَلَفَ إنساناً أو جزءاً منه ، بِمباشرةٍ أو سببٍ ^(١) - : فِدْيَةٌ
عمدٍ فى ماله ، وغيره على عاقلته . ولا تُطلبُ ديةٌ طرفٍ قبل بُرئه .
فمن ألقى على آدمى أفعًى أو ألقاهُ عليها فقتلته ، أر طلبه بسيفٍ
ونحوه مجرّدٍ فتَلَفَ فى هربه ولو غيرَ ضريحٍ ، أوروّعه - : بأن
شهرّه فى وجهه - أو دلّاهُ من شايقٍ فمات أو ذهب عقله ، أو حفرَ
براً محرّماً حفره ، أو وضعَ [أوروّمى] ^(٢) حجراً أو قِشراً بِطَيْخٍ ،
أو صبَّ ماءً بفِئائه أو طريقٍ ^(٣) ، أو بآلتِ بها دابّته ويده عليها - :
كراكبٍ ، وسائقٍ ، وقائدٍ - أوروّمى من منزله حجراً أو غيره ،
أو حمل بيده رُمحاً جعله بين يديه أو خلفه - لا ^(٤) قائماً فى الهواء وهو
يُمشى - أو وقع على نائمٍ بفِئاءٍ جدارٍ ، فأَتَلَفَ إنساناً أو تَلَفَ به ^(٥)
- : فمما مع قصدٍ : شبهُ عمدٍ ، وبدونه : خطأ .

(١) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لزمته دية ما أتلَف » . وورد فى
الإقناع ٢/٦ بلفظ : « ... ديته » .

(٢) وردت هذه الزيادة فى ز ، دون ع ش والغاية ٢٨٠ . ومى شبه مكررة مع
سبأى ، فأثبتناها احتياطاً .

(٣) فى ش : « أو بطريق » ، والباء من الشرح .

(٤) فى ش زيادة من الشرح : « إن جعله » ، وقد وردت فى شرح الإقناع ٣ بلفظ :
« إن كان الرمح » .

(٥) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « فعليه ديته » .

ومن سلم على غيره أو أمسك يده فمات ، ونحوه ، أو تلف واقع على نائم — : فهذر .

وإن حفر بئراً ووضع^(٦) آخر حجراً أو نحوه ، فعثر به إنسان ، فوقع في البئر — : ضمن واضع^(٧) ، كدافع^(٧) : إذا تعدّيا . وإلا : فعلى متعدّ منهما .

ومن حفر بئراً قصيرة ، فعمّقها آخر — : فضمان تالف بينهما .
وإن وضع ثالث فيها سكيناً : فالثلاثا .

وإن حفرها بملكه ، وسترها — : ليقع فيها أحد . — فمن دخل بإذنه وتلف بها : فالقود . وإلا : فلا ؛ كمكشوفة : بحيث يراها ، [أو دخل بغير إذنه]^(٨) . ويُقبل قوله في عدم إذنه ، لا في كشفها .
وإن تلف أجير^(٩) لحفرها بها ، أو دعا^(١٠) من يحفر له بداره أو بعمدين — فمات بهدم — : فهذر .

ومن قيد حراً مكلفاً وغلّه ، أو غصب صغيراً ، فتلف بحية أو صاعقة — : فالدية . لا إن مات بمرض أو بجأء^(١٢) .

(١) كذا في زع والغاية ٢٨١ والإقناع ٣ ، وهو الصواب . وفي ش : « أو وضع » ، والزيادة من ناسخ جاهل غافل عن المعنى المراد .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « مع حافر » .

(٣) وردت الزيادة في ز ، دون ع ش والغاية . كما وردت في الإقناع بزيادة قبلها — ورد نحوها في الشرح والغاية — هي : « إن كان بصيرا » .

(٤) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « دعى » ، وهو خطأ لأن لم يكن رسماً قديماً .

(٥) ورد في ز مضموم الفاء بدون مد ، والمد متعين على الضم . وهو الذي اقتصر عليه . في المختار . وفي ع ش والغاية : « جأء » بدون ضبط ، وهو لغة أخرى — بزنة تمره — حكاه صاحب المصباح وغيره .

فصل

وإن مجاذب^(١) حران مكلّفان حبلاً أو نحوّه ، فانقطع ، فسقطا فماتا — : فعلى^(٢) عاقلة كلّ دية الآخر ، لكن نصف دية المنكب مغلظة ، والمستلقي مخففة .

وإن أصطدما — ولو ضريرين ، أو أحدهما — فماتا : فكمّجاذبين .

وإن أصطدما عمداً — ويقتل غالباً — فعمدٌ : يلزم كلاً^(٣) دية الآخر في ذمته ، فيتقاصبان . وإلا : شبه^(٤) عمد

وإن كانا راكبتين أو أحدهما : فما تلف من دابّتيهما فقيمتيه على الآخر .

وإن كان أحدهما واقفاً أو قاعداً : فضمان مالهما على سائر ، وديتهما

(١) كذا في زع والغاية ٢٨٢ . وفي ش : « تجازبه » ، وفيه تصحيف وزيادة من الشرح .

(٢) كذا في الأصول (وفي الغاية : بدون الاستدراك الآتي) : بدون ذكر خلاف . مع أن في المسئلة رأيين : الأول يوجب كل الدية ، والثاني يوجب نصفها . كما في الإقناع وشرحه . والاستدراك الآتي إنما يصح على الرأي الثاني القائل بوجوب النصف . ومن الغريب أن الشارح — وهو قد شرح الإقناع — لم يتعرض لبيان ذكر الخلاف ، أو للاعتراض على المصنف . فهل نسخة الشرح فيها نقص ؟ هذا مالا نستبعد . وبميد جدا أن يكون المصنف أشار بالاستدراك إلى وقوع الخلاف ، فليحذر . أمّا كلام الغاية فسلم : لأنه اقتصر على الرأي الأول الراجح .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « منها » .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « فشبه » ، والظاهر أن القاء من الشرح وإن ذكرت في الغاية ، فكثيراً ما يحذفها المؤلف في مثل هذا : للام بها .

على عاقلته . كما لو كانا بطريق ضيق مملوك لهما ، لا إن كانا بضيق غير مملوك . ولا يضمنان لسائر شيئاً .

وإن أصطدم قنّان ماشيان ، فماتا — : فهدر^١ . وإن مات أحدهما : فقيمتُهُ في رقبة الآخر ، كسائر جنائياته^(١) .

وإن كانا حرّاً أو قنّاً ، وماتا — : فقيمة قنّ في تركة حر ، وتجب دية الحرّ كاملة في تلك القيمة .

ومن أركب صغيرين ، لا ولاية له على واحد منهما ، فاصطدما ، فماتا — : فديتهما وما تلف لهما ، من ماله .

وإن^(٢) أركبهما وليّ لمصلحة ، أو ركبا من عند أنفسهما — : فكبالغين مخطئين .

وإن أصطدم كبير وصغير ، فمات الصغير — : ضمّنه الكبير . وإن مات الكبير : ضمّنه مؤركب الصغير .

ومن قرّب صغيراً من هدف ، فأصيب^(٣) — : ضمّنه .

ومن أرسله لحاجة ، فأتلف نفسه أو ماله — : لجنأيته خطأ من مرسله . وإن جنى عليه : ضمّنه ، قال ابن حمدان : « .. إن تعذر تضمين الجاني » . وإن كان قنّاً : فكغصبه .

(١) ذكر بهامش ز : « مسألة : سائر جنائيات الرقيق في رقبته » .

(٢) كذا في في زع والغاية ٢٨٣ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .

(٣) في ش زيادة : « بسهم فأت » ، ومي من كلام الشارح .

ومن ألقى حجراً أو عدلاً مملوءاً بسفينة ، ففَرَقْتُ - : ضَمِنَ
جميعَ ما فيها .

وإن رمى ثلاثةً بِمَنْجَنِيْقٍ فقتل الحجر رابعاً قصدوه - : فعمدُ ؛
وإلا : فعلى عَوَاقِلِهِمْ دِيَّتُهُ أَثْلَاثًا .
وإن قَتَلَ أَحَدَهُمْ : سقط فِعْلُ نَفْسِهِ وما يترتب عليه ؛ وعلى عاقلةِ
صاحِبَيْهِ ثَلَاثَا دِيَّتِهِ .

وإن زادوا على ثلاثة : فالديةُ حَالَّةٌ في أموالهم .
ولا يَضْمَنُ من وضع الحجرَ وأمسك الكِفَّةَ ، كمن أوثرَ
وقربَ السهمَ

فصلٌ

ومن أتلف نفسه أو ^(١) طرفه خطأً : فهَدَرٌ ، كعمدٍ .
ومن وقع في بئرٍ أو حفرةٍ ، ثم ثانٍ ، ثم ثالثٌ ، ثم رابعٌ -
بعضُهم على بعض - فماتوا أو بعضهم : فدَمٌ ^(٢) الرابعِ هَدَرٌ ،
وَدِيَّةُ الثالثِ عليه ، وديةُ الثاني عليهما ، وديةُ الأولِ عليهم .
وإن جذَبَ الأولُ الثاني ، والثاني الثالثَ ، والثالثُ الرابعَ - :
فدِيَّةُ الرابعِ على الثالثِ ، والثالثِ ^(٣) على الثاني ، والثاني على الأولِ

(١) من هنا إلى آخر السطر أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٢٨٤ . وصحف في ش بالالف .

(٣) في ش : « ودية الثالث » ، والزيادة من الشارح .

والثالث ، ودية الأول على الثانى والثالث نصفين . وإن هلك
بوقعة الثالث : فضمن نصفه على الثانى ، والباقى هدر .

ولو لم يسقط بعضهم على بعض ، بل ماتوا بسقوطهم ،
أو قتلهم أسدً فيما وقعوا فيه — ولم يتجاذبوا — : فمأوئهم
مهدرة .

وإن تجاذبوا ، أو تدافع [أو تراحم] ^(١) جماعة عند حفرة ،
فسقط فيها أربعة متجاذبين كما وصفنا ، فقتلهم أسدً أو نحوه — :
فدم الأول هدر ، وعلى عاقلة دية الثانى ، وعلى عاقلة الثانى دية
الثالث ، وعلى عاقلة الثالث دية الرابع .

ومن نام على سقيف ، فهوى به على قوم — : لزمه المكث ،
ويضمن ما تلف بدوام مكثه ^(٢) أو بانتقاله ، لا بسقوطه .
ومن أضطر إلى طعام غير مضطر أو شرا به ، فطلبه ، فمنعه
حتى مات ؛ أو أخذ طعام غيره أو شرا به — وهو عاجز — فليل أو دابته ؛
أو أخذ منه ما يدفع به صائلاً عليه : من سبع ونحوه ، فأهلكه — :
ضمنه ، لا من أمكنه إنجاء نفسه من هلكة ، فلم يفعل .

ومن أفزع أو ضرب ولو صغيراً ، فأحدث بغائط أو بول
أو ريح ، ولم يدّم — : فعليه ثلث دية . ويضمن — أيضاً ^(٣) .

(١) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش . وانظر الإقناع ١٠ .

(٢) وردت الهاء في زع والغاية ٢٨٥ ، وسقطت من ش .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدخل في المرح .

جنايته على نفسه أو غيره .

* * *

فصل

ومن أدب ولدَه أو زوجته في نُشوز ، أو معلّم صبيّه^(١) ، أو سلطان رعيّته - ولم يُسْرِف - فتَلِف : لم يضمنه .
وإن أسرف ، أو زاد على ما يحصل به المقصود ، أو ضرب من لا عقل له - : من صبيّ ، أو غيره - : ضَمِن .
ومن أسقطت بطلب سلطان^(٢) أو تهديده - لحقّ الله تعالى ، أو غيره - أو ماتت بوضعها أو فزعاً ، أو ذهب عقلها ، أو استعديّ إنسان - : ضَمِن السلطان ما كان بطلبه ابتداءً ، والمستعدي ما كان بسببه . كإسقاطها بتأديب أو قطع يدٍ لم يأذن سيّد فيهما ، أو شرب دواءٍ لمرض .
ولو ماتت حاملٌ أو حملها من ريح طعام ، ونحوه - ضَمِن : إن علم ربه ذلك عادةً .
وإن سلّم بالغ^(٣) عاقلٌ نفسه أو ولدَه إلى سابع حاذق -

(١) كذا في زع والإقناع ١١ . وفي ش والغاية : « صبية » ، وهو تصحيح .

(٢) بهامش ز حاشية : « وتصويرهم المسألة بطلب السلطان قد يقتضى اشتراط كون الطالب مرهوباً ، فإن كان غير مرهوب فلا ضمان . وهو ظاهر . والأظهر : لحوق القاضي ، وكذا من له سلطة ، في ذلك بالإمام . وكذا لو طلبها في دين فأسقطت : ضمن . ويذهب لأحكام أن يسأل : هل هي حامل ؟ قبل أن يطلبها . ولم أر من يفعلها ، وهو حسن » اهـ .

(٣) كذا في زع والغاية ٢٨٦ . وفي ش : « عاقل بالغ » ، وهو عبث ناسخ .

ليعلمه^(١) - ففرق^(٢) ؛ أو أمر مكلفاً ينزلُ بُراً أو يصعدُ شجرةً ،
فهلك به - : لم يضمّنه ، ولو أن الأمر سلطانٌ ، كاستئجاره^(٣) .
وإن لم يكن مكلفاً : ضمّنه .

ومن وضع على سطحه جرّةً أو نحوها - ولو متطرّفةً -
فسقطت بريح أو نحوها على آدميٍّ ، فتلف - : لم يضمّنه .
ومن دفعها حال سقوطها عن نفسه أو تدحرجت ، فدفعها عنه - :
لم يضمّن ما تلف .

* * *

بابُ مَقَادِيرِ دِيَاتِ النَّفْسِ

دِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ : مائَةٌ بَعِيرٍ ، أو مائتا بَقَرَةٍ ، أو ألفُ شاةٍ ، أو
ألفُ مِثْقَالٍ ذَهَبًا ، أو أثنائ^(٤) عشرَ ألفِ درهمٍ فضةً .
وهذه الخمسةُ - فقط - أصولُها ؛ إذا^(٥) أحضر من عليه دِيَةُ
أحدها : لزم قبولُها .

(١) بهامش ز : « أي العموم » ، وذكر في الشرح والإقناع ١٢ بلفظ : « السباحة » .
(٢) بهامش ز حاشية : « سواء أخذته السابغ بيده وألفاه في الماء ، أو كان المعلم
(بفتح اللام) على الشط فأشار إليه بدخول الماء باختياره وغرق . كما يشعر به إطلاقه . ومحل
الضمان : إذا لم يقع من العوام (بتشديد الواو) تقصير . فلو رفع يديه من تحت عمدا ففرق ،
وجب انفصس . وأسعر قوله : إلى سابغ ، بأن الولي لو كان هو المعلم (بكسر اللام) :
فلا ضمان أيضا » اهـ خ .

(٣) وفي زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « لذلك » .

(٤) كمدار ع والغاية ٢٨٧ والإقناع ١٣ . وفي ش : « اثني » ، وهو تصحيف .

(٥) كذا في ر ع . وفي : « فإذا » ، والقاء من الشرح وإن ذكرت في الغاية .

ويجبُ من إبل — في عهدٍ، وشبهه — : خمسٌ وعشرونَ بنتَ
نخاضٍ ، وخمسٌ وعشرونَ بنتَ كَبُونٍ ، وخمسٌ وعشرونَ حِقَّةً ،
وخمسٌ وعشرونَ جَذَعَةً .

وتغلَّظُ في طرفٍ ، كنفسٍ . لا في غير إبل .

وتعجبُ في خطأ أخماساً : عشرونَ من كلٍّ من الأربعة
المذكورة ، وعشرونَ ابنَ نخاصٍ .

ويؤخذُ^(١) في بقرٍ : مُسِنَّاتٌ وَأَتْبَعَةٌ ، وفي غنمٍ : كَنَسَايَا
وَأَجْذَعَةٌ — نصفين .

وُتَمَتِّرُ السَّلَامَةَ من عيبٍ ، لا أن تبُلُغَ قيمَتها ديةً اتَّمدَ .

وديةُ أُنْثَى بصفتهِ : نصفُ ديتِهِ . ويستويانِ في موجبِ
دونَ ثلثِ ديةٍ .

وديةُ خُنْثَى مشكلٍ بالصفةِ : نصفُ ديةِ كلِّ منهما .
وكذا جراحُه .

وديةُ كتابيٍّ حرٍّ — ذميٍّ ، أو معاهدٍ ، أو مستأمنٍ — :
نصفُ ديةِ حرٍّ مسلمٍ . وكذا جراحُه .

وديةُ مجوسِيٍّ حرٍّ — ذميٍّ ، أو معاهدٍ ، أو مستأمنٍ — وحرٍّ :
من عابدٍ وثنيٍّ ، وغيرِهِ — مستأمنٍ ، أو معاهدٍ بدارنا — : ثمانمائةُ
درهمٍ . وجراحُه بالنسبةِ .

(١) كذا في ز والناية والإقناع ١٤ . وفي ح ش : « ويؤخذ » . وكذاهما صحيح .

ومن لم تبلغه الدعوة : إن كان له أمان ، فديته ديةُ
أهل دينه — فإن لم يُعرف دينه : فكمجوسى . — وإلا : فلا
شئ فيه .

وديةُ أنثاهم ؛ كنصفِ ذكريهم .
وتغلطُ ديةُ قتل^(١) خطإٍ — فى كل : من حرم مكة ،
بإجماعٍ ، وشهرٍ حرام . — بثلث . فمع اجتماعِ كلِّها ، ديتان .
وإن قتل^(٢) مسلم كافرًا عمدًا : أضعفت ديته .

فصلٌ

وديةُ قنٍّ : قيمته ، ولو فوق ديةِ حر .
وفى جراحه — : إن قُدِّرَ من حر . — بقسطه من قيمته ، نقص
بجنايته أقلُّ من ذلك أو أكثر . وإلا : فأنقصه .
فلو جنى على رأسه أو وجهه دون موضحةٍ : ضمن بما نقص ، ولو
أنه أكثرُ من أرشِ موضحةٍ .
وفى منصفٍ : نصفُ ديةِ حر ، ونصفُ قيمته . وكذا
جراحه .

وليس أمةٌ كحرةٍ : فى ردِّ أرشِ جراح ، بلغ ثلثَ قيمتها
أو أكثر ، إلى نصفه .

(١) ورد فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « غير عمد » .

(٢) ذكر فى ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « من لا يقتل به » .

ومن قطع خُصيتي عبداً ، أو أنفه ، أو أذنيه — : لزمته قيمته^(١) .

وإن قطع ذكره ، ثم خصاه — : فقيمته لقطع ذكره ، وقيمته مقطوعه . ومملك سيده باق عليه .

فصل

ودية جنين حرٍّ مسلم — ولو^(٢) أنثى ، أو ما تفسرُ به قرنٌ أمٌّ ولد — إن ظهر أو بضمه ميتاً ، ولو بعد موتِ أمه بجناية عمداً أو خطأ ، فسقط أو بقيت متألماً حتى سقط ولو بفعلها ، أو كانت ذميةً حاملاً من ذميٍّ ومات — ويردُّ قولها : « حملتُ من مسلم » — أو^(٣) أمةٌ وهو حرٌّ ، فتقدَّرُ حرةٌ — غرةً^(٤) ، عبدٌ^(٥) أو أمةٌ ، قيمتها : خمسُ من الإبل ، موروثةٌ عنه كأنه سقط حياً .

فلاحقٌ فيها لقاتلٍ ، ولا كامل^(٥) رِقٍّ . ويرثها عَصبةُ سيده قاتلِ جنينِ أمِّه الحرِّ .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لسيده ومملكه بحاله » . وقد كثر نحوه في الإقناع ١٦ ، وأوله في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٢٨٩ . وذكر في ش : « هو » والكتابة بعده . عقب قوله : « جنين » ، وهو من عبث الناسج .

(٣) في ش زيادة : « الجنين » ، وهو من كلام الشارع .

(٤) كذا في زع والإقناع ١٧ ، وهو بدل من « غرة » كما قال الشارع . وفي ش والغاية : « عبداً وأمة » ، وهو تصحيف للناسج .

(٥) كذا في زع والغاية ٢٩٠ . وفي ش : « كامل » . واللام من الشارع .

ولا يُقبل فيها خصيٌّ ونحوه، ولا معيبٌ يُردُّ^(١) في بيع، ولا من له دون سبع سنين .

وإن أغوزت : فالقيمة^(٢) من أصل الدية . وتعتبر سليمة مع سلامته [وعيب الأم]^(٣) .

وجنينٌ بمبعض بحسابه . وفي قنٍّ — ولو أثى — : عشرُ قيمة أمه . وتقدرُ الحرَّةُ أمةً ، ويؤخذُ عشرُ قيمتها يوم جنائزِ تقدأ .

وإن صرب بطنَ أمةٍ — فعتقَ جنينها ، ثم سقط — أو بطنَ ميتةٍ أو عضواً ، وخرج ميتاً — وشوهدَ بالجوف يتحرك — : ففيه غُرَّةٌ .

وفي محكومٍ بكفره : غُرَّةٌ قيمتها عشرُ ديةِ أمه .

وإن كان أحدُ أبويه^(٤) أشرفَ ديناً — : كمجوسيةٍ تحت كتابيٍّ ، أو كتابيةٍ تحت مسلم — : فغُرَّةٌ قيمتها عشرُ ديةِ الأم^(٥) لو كانت على ذلك الدين .

(١) في ش زيادة : « به » . وقد زادها الشارح كما زاد قبل الفعل : « عيباً » .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بقيمتها » .

(٣) وردت الزيادة في ع ش والغاية ، وسقطت من ز . وذكرت في الإقناع ١٩ بلفظ : « وعيها » . فأثبتناها : لصحتها .

(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « كتابيا والآخر مجوسيا ، فغرة قيمتها عشر أكرمها دية » . وهو قريب من نص الإقناع ٢١ .

١٠٣ : ١١ : ٤ والغاية ٢٩١ . وفي ش : « أمه » .

وإن سقط حيا لوقت يعيش لمثله - وهو : نصف سنة فصاعداً -
 ولو لم يستهل : ففيه ما فيه مولوداً . وإلا : فكميت .
 وإن اختلفا في خروجه حياً - ولا يئنة - : فقول جان .
 وفي جنين دابة : ما نقص أمه .

فصل

وإن جنى قن خطاً ، أو عمداً لا قود فيه ، أو فيه (١) قود
 وأختير المال ، أو أتلّف مالا - : خير سيده بين بيعه
 في الجناية وفدائه .

ثم إن كانت بأمره أو إذنه : فداه بأرشها كله .
 وإلا - ولو أعتقه ولو بعد علمه بالجناية - : فبالأقل منه
 أو من قيمته .

وإن سلمه ، فأبى ولي قبوله وقال : « بعه أنت » - لم يلزمه ،
 ويبيعه حاكم . وله التصرف فيه ، كوارث في تركته .
 وإن جنى عمداً ، فعفا ولي قود على رقبته - : لم يملكه بغير
 رضا سيده .

وإن جنى على عدد خطاً : زاحم كل بحصته .

(١) كذا في زع والناية ٢٩٢ . وفي ش : « ففيه » ، والقاء زادها ناسخ جاهل .
 (م ٢٨ ق ٢ - منتهى الإرادات)

قلو عفا^(١) البعض ، أو كان واحداً فمات وعفا بعضُ ورثته - :
تعلق حقُّ الباقي بجميعة . وشراء^(٢) وليُّ قود له : عفو عنه .

وإن جرح حرّاً ، فعفا ، ثم مات من جراحته ولا مالَ له ، واختار
سيده فِداهُ — فإن لزمته قيمته لو لم يعفُ : فِداهُ بثلاثيها .
وإن لزمته الديةُ : زدَتَ نصفها على قيمته ، فيفديه بنسبة القيمة
من المبلغ .

وَيَضْمَنُ مَعْتَقٌ مَا تَلَفَ بِيَرِّ حَفَرِهِ قَنًا .

* * *

بَابُ دِيَةِ الْأَعْضَاءِ ، وَمَنَافِعِهَا^(٣)

(١) : من أَلَفَ ما في الإنسان منه واحدٌ — : كأنفٍ ولو مع
عَوَجِهِ ، وذَكَرٍ ولو لصغيرٍ أو شيخٍ فإن ، ولسانٍ يَنْطِقُ به كبيرٌ^(٤)
أو يحرُّكه صغيرٌ يَبْكاءً — : ففيه ديةٌ نفسه .
وما فيه منه شيئانٍ ، ففيهما : الديةُ ، وفي أحدهما : نصفُها .

كَمَيْنَيْنِ ولو مع حَوَالٍ أو عَمَشٍ — ومع يَبَاضٍ يَنْقُصُ البَصَرَ ،

(١) في ع — هنا وفيما سيأتي — : « عفى » بالياء ، وقد تقدم نحوه مرارا .

(٢) كذا في زش والفاية . وفي ع : « وشري » مقصوراً ، وسبق السكلا عنه .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « الثالثة بالجناية عليها » .

(٤) كذا في زع والفاية ٢٩٤ . وفي ش : « كبيراً » ، وهو تحريف جاهل .

يَنْقُصُ بِقَدْرِهِ — وَأُذْنَيْنِ، وَشَفَتَيْنِ، وَلَحْيَيْنِ، وَتَنْدُوتَيْنِ^(١) رَجُلٍ
وَأُثْنَيْنِ، وَتَنْدَيْنِ أَثْنَى، وَإِسْكَتَيْنِ — وَهَما: شَفْرَاهَا . — وَيَدَيْنِ
وَرَجْلَيْنِ .

وَقَدَمُ أُعْرَجَ ، وَيَدُ أُعْصَمَ^(٢) — وَهُوَ : أُعْرَجُ الرُّسْنُ . —
وَمُرْتَعِشٍ ، كَصَحِيحٍ .

وَمَنْ لَهُ كَفَّانٍ عَلَى ذِرَاعٍ، أَوْ يَدَانِ وَذِرَاعَانِ عَلَى عِضْدٍ — وَتَسَاوَتَا
فِي غَيْرِ بَطْشٍ . — فَفِيهِمَا^(٣) حَكُومَةٌ .

وَفِي بَطْشٍ أَيْضًا: فَيَدٌ، وَلِلزَّائِدَةِ حَكُومَةٌ . وَفِي إِحْدَاهُمَا : نَهْفٌ
دِيَّةٌ يَدٍ وَحَكُومَةٌ . وَفِي إِصْبَعٍ^(٤) إِحْدَاهُمَا : خَمْسَةُ أَبْغَرَةٍ .
وَلَا يُقَادَانِ ، وَلَا^(٥) إِحْدَاهُمَا بِيَدٍ . وَكَذَا حَكْمُ رَجُلٍ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ (بِدُونِ هَمْزِ الْوَاوِ) ، مَثْنَى « تَنْدُوتٌ » بِالْهَمْزِ وَغَيْرِهِ . وَصَرَحَ
صَاحِبُ الْمَصْبَاحِ (تَنْدَى) : أَنَّهُ بَضْمُ التَّاءِ ، وَأَنَّ مِنَ اللَّغَوَيْنِ مَنْ يَفْتَحُهَا . وَخَمْسُ ابْنِ
السَّكَيْتِ — عَلَى مَا فِي الْمُخْتَارِ (تَنْدَأُ) — الْأَوَّلُ بِالْهَمْزِ ، وَالثَّانِي بِغَيْرِهِ . وَحَكَى التَّفْرُقَةُ
صَاحِبُ الْبَارِعِ أَيْضًا . وَهِيَ لِلرَّجُلِ بِمَنْزِلَةِ التَّيْدِ ، — وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا — وَقِيلَ : هِيَ مَفْرُزُ
التَّيْدِ ، أَوِ اللَّحْمَةِ الَّتِي فِي أَصْلِهِ . وَمَصْعَفٌ فِي شِ بِلَفْظِ : « شَنْدُوقٌ » . وَرَاجِعُ
الإِقْتِنَاعِ وَشَرْحُهُ ٣٨ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ شِ وَالْفَايَةِ ، بِالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ كَمَا صَرَحَ بِهِ الشَّارِحُ . وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْمَالِ
الْإِقْتِنَاعِ ٣٧ وَالْمَصْبَاحِ ، وَاللِّسَانِ ٢٩٥/١٥ ، وَالتَّاجِ ٢٩٧/٨ . وَفِي شِ : « أُعْصَمُ »
بِالسِّينِ الْمُعْجَمَةِ . وَهُوَ تَصْحِيفٌ لِعَلِّهِ نَاشِئٌ عَنْ أَنَّ الْمَادَتَيْنِ يَسْتَعْمَلَانِ فِي الطَّمْعِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ . وَفِي شِ : « فَنِيهَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْمَالِ الْإِقْتِنَاعِ . وَفِي شِ « أَصَابِعُ » ، وَهُوَ
تَحْرِيفٌ . فَرَاغَ الشَّرْحِ بِتَأْمُلٍ .

(٥) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « تَقَادُ » .

وفي أَلَيْتَيْنِ^(١) — وهما : ما علا [على]^(٢) الظهر ، وعن أَسْتَوَاءِ
الْفَخِذَيْنِ . — وإن لم يَصِلْ إلى العَظْمِ : أَلْدِيَةُ .
وفي مَنخَرَيْنِ : ثَلَاثَاهَا ، وفي حَاجِزٍ : ثَلَاثُهَا .
وفي الأَجْفَانِ : الدِيَةُ ، وفي أَحَدِهَا^(٣) : رُبُعُهَا .
وفي أَصَابِعِ أَلْيَدَيْنِ أو الرِّجْلَيْنِ — : أَلْدِيَةُ ، وفي إصْبَعٍ :
عُشْرُهَا .

وفي الأَنَمَلَةِ — ولو مع ظْفَرٍ من إِبْهَامٍ — : نِصْفُ عَشْرٍ ، ومن
غَيْرِهِ : ثَلَاثُهُ^(٤) .

وفي ظْفَرٍ لم يَمُتْ — أو عاد أَسْوَدَ — : خُمْسُ دِيَةِ إصْبَعٍ .
وفي سِنَّ أو نَابِهِ^(٥) أو ضِرْسٍ قُلِعَ بَسْنِخِهِ أو الظَّاهِرُ^(٦)
فقط — ولو من صَغِيرٍ لم يَمُتْ ، أو عاد أَسْوَدَ واستمرَّ ، أو أبيضَ^(٧)
ثم أَسْوَدَ بِلَا عِلَّةٍ — : خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ .

(١) في الإقناع ٣٨ والغاية ٢٩٥ : « الأليتين » . وفي ش « إليتين » بالهمزة
المكسورة ، وهو خطأ كما صرح به صاحب المختار ، وابن السكيت وجماعة على مافي
المصباح .

(٢) وردت الزيادة في زع ، دون ش . وذكر بدلها في الغاية : « عن » ، والإقناع :
« وأشرف عن » أي ارتفع ، فهو تفسير لما قبله .
(٣) كذا في زع والغاية ، أي الأجفان كما قال الشارح . وفي ش : « أحدهما » ،
وهو تحريف ظاهر .

(٤) وردت الهاء في ز ش والغاية ، دون ع على ما ظهر في القراءة .

(٥) كذا في ز ، أي ناب السن على ما يظهر . وفي ع ش والغاية : « ناب » .

(٦) وردت « آل » في ز ش والغاية ، وسقطت من ع .

(٧) كذا في ز بهذا الضبط ، على أنه عطف على « عاد » . وفي ش والغاية :
« أبيض » ، على أنه عطف على « أسود » كما أشار الشارح إليه .

وفى سنخٍ وحدَه ، وسنٍّ أو ظفرٍ عادٍ قصيراً أو متغيراً ،
أو أبيض ثم أسود لعلٍّ — : حكومةٌ .
وتجب ديةُ يدٍ ورجلٍ ، بقطعٍ من كوعٍ وكعبٍ . ولا شيء
فى زائدٍ : لو قُطعا من فوقٍ ذلك .

وفى مارنٍ أنفٍ ، وحشفةٍ ذكرٍ ، وحلمةٍ ثدىٍ ، وتسويدٍ
سنٍّ وظفرٍ [وأنفٍ]^(١) وأذنٍ : بحيث لا يزولُ ؛ وشللٍ
غير أنفٍ وأذنٍ : كيدٍ ومثانةٍ ؛ أو إذهابٍ^(٢) نفعٍ عضو — :
ديتهُ كاملةٌ .

وفى شفتين — صارتا لا تنطبقان^(٣) على أسنانٍ ، أو أسترختا
فلم ينفصلا^(٤) عنها — : ديتُهُما .

وفى قطعٍ أشلٍّ ومغرومٍ : من أذنٍ وأنفٍ ؛ وأذنٍ أصمٍّ ، وأنفٍ
أخشم — : ديتُهُ كاملةٌ .

وفى نصفٍ ذكرٍ بالطولٍ : نصفُ ديتِهِ .

وفى عينٍ قاعمةٍ بمكانها صحيحةٍ غير أنه ذهبَ نظرُها ، وعضو

(١) سقطت الزيادة من ع . والذى فى ش : « وأنفٍ شللٍ » ، وأدرج الناموس

فى الشرح .

(٢) كذا فى زع والغاية ، وهو الصواب . وفى ش : « ذهابٍ » ، وهو الخراب .

(٣) كذا فى ز ش والغاية . وفى ع : « ينطبقان » . وكلاهما سيح .

(٤) كذا فى ز ، وفى غيرها بالتاء . وهو كسابقه . وحرف ما بعده فى ش باء : «

عنها » ، مع أن الشارح قال بعده : « أى الأسنان » . وانظر الإقناع ٣١ .

ذهب نفعه وبقيت^(١) صورته — : كأشَلَّ من يدي ورجلي ، وإصبعي
وئدي وذكري ، ولسان أخرس أو طفل بلغ^(٢) أن يحركه بيكاه
ولم^(٣) يحركه . — وذكر خصى وعنن ، وسن سوداء ، وئدي
بلا حلمة ، وذكر بلا حشفة ، وقصبة أنف ، وشحمة أذن ، وزائد
من يدي ورجلي وإصبع وسن ؛ وشلل أنف وأذن ، وتعويجهما — :
حكومة^٤ .

وفي ذكر وأنثيين — فاعلوا معاً ، أو هو ثم هما — :
ديتان .

وإن قطعتا ثم قطع^(٤) : ففيهما دية^(٥) ، وفيه حكومة^٤ .
ومن قطع أنفاً أو أذنين ، فذهب الشم أو السمع — :
فديتان .

وتندرج دية نفع باقي الأعضاء ، في ديتها .

*** :

(١) كذا في زش والغاية ٢٩٦ . وفي ع : « وبقية » ، وهو خطأ وتصحيف نسخ .
وفي ش اضطراب في بيان منتهى المتن ، فلا تتأثر به .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدخل في الشرح .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب . وفي ش : « أو لم » ، والزيادة من

الناشر .

(٤) ورد في ع زيادة مع علامة التحشية ، مذكورة في الشرح ، هي : « الذكر » .

(٥) كذا في ز والغاية وأصل ع ، ثم أصلح فيها بلفظ ش : « الدية » .

فصلٌ في دِيَةِ الْمَنَافِعِ

(ب) : تَجِبُ كَامِلَةٌ فِي كُلِّ حَاسَّةٍ — : مِنْ سَمْعٍ وَبَصَرٍ وَشَمٍّ وَذَوْقٍ . — وَفِي كَلَامٍ ، وَعَقْلٍ ، وَحَدَبٍ ، وَصَعَرٍ : بِأَنْ يُضْرَبَ ^(١) فَيَصِيرَ وَجْهَهُ فِي جَانِبٍ . — وَفِي تَسْوِيدِهِ وَلَمْ يَزُلْ ^(٢) ، وَصَيَّرُوهُ لَا يَسْتَمْسِكُ غَائِطًا أَوْ بَوْلًا .

وَمَنْفَعَةُ مَشْيٍ وَنِكَاحٍ وَأَكْلٍ وَصَوْتٍ وَبَطْشٍ .
وَفِي بَعْضٍ يُعْلَمُ بِقَدْرِهِ : كَانَ ^(٣) يُحَنُّ يَوْمًا وَيُفِيقُ آخَرَ ؛ أَوْ يَذْهَبَ ضَوْءُ عَيْنٍ ، أَوْ شَمٌّ مَنَخِرٍ ، أَوْ سَمْعٌ أُذُنٍ ، أَوْ أَحَدُ الْمَذَاقِ الْخَمْسِ ، وَهِيَ : الْحَلَاوَةُ وَالْمَرَارَةُ وَالْمَذُوبَةُ وَالْمَلُوحَةُ وَالْحُمُوضَةُ . وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ : خُمْسُ الدِّيَةِ .
وَفِي بَعْضِ الْكَلَامِ بِحِسَابِهِ ، وَيَقْسَمُ عَلَى ثَمَانِيَةٍ وَعَشْرِينَ حَرْفًا ^(٤) .

وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ قَدْرُهُ — : كَنَقَصِ سَمْعٍ وَبَصَرٍ وَشَمٍّ وَمَشْيٍ وَأَنْحَنَاءٍ قَلِيلًا : أَوْ بَانَ صَارَ مَدْهُوشًا ، أَوْ فِي كَلَامِهِ تَغَمُّمٌ أَوْ عَجَلَةٌ أَوْ ثَقَلٌ ، أَوْ لَا يَلْتَفَتُ أَوْ يَبْلُغُ رَيْقَهُ إِلَّا بِشِدَّةٍ ؛ أَوْ أَسْوَدَ ^(٥) بَيَاضٌ

(١) كَذَا فِي رِشِّ وَالْفَايَةِ ٢٩٧ . وَفِي ع : « يُضْرِبُهُ » ، وَلِأَمْلِ الزَّائِدِ مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ يَصِيرُ » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفِي ش : « كَانَ » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ .

(٤) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَمِنْ أَمْكَانِ زَوَالِ لَفْظِهِ — لِكَبَرِ

وَنَحْوِهِ — فَكَسَامٍ ، وَالْمَلَاوَرَعِ (بِضَمِّ فَتْحَيْدِهِ) عَلَى كَلَامِهِ » . وَرَاجِعُ الْإِنْتِاعِ ٣٣ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ . وَفِي ش : « أَسْوَدَ ... أَحْمَرٌ » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ بِجَاهِلٍ .

عَيْنِيهِ^(١) أو أَحْمَرَّ ، أو تَقَلَّصَتْ شَفْتُهُ بَعْضَ التَّقْلُصِ ، أو تَحَرَّ كَتْ
سُنُّهُ أو أَحْمَرَّتْ^(٢) أو أَصْفَرَّتْ أو أَخْضَرَّتْ أو كَلَّتْ — :
فَحُكُومَةٌ^(٣) .

وَمِنْ صَارَ أَثْنَعُ : فَلَهُ دِيَةٌ الْحَرْفِ الذَّاهِبِ .
وَلَوْ أَذْهَبَ كَلَامُ أَثْنَعٍ ، فَإِنْ كَانَ مَا يُوسَأُ مِنْ ذَهَابِ
لَثْنَتِهِ : فَفِيهِ بِقِسْطٍ مَا ذَهَبَ مِنَ الْحُرُوفِ . وَإِلَّا — كَصَغِيرٍ — :
فَالِدِيَّةُ .

وَإِنْ قُطِعَ بَعْضُ^(٤) اللِّسَانِ ، فَذَهَبَ بَعْضُ الْكَلَامِ — : أُعْتَبِرَ
أَكْثَرُهَا . فَعَلَى مَنْ قَطَعَ رُبْعَ اللِّسَانِ ، فَذَهَبَ نِصْفُ الْكَلَامِ — :
نِصْفُ الدِّيَةِ وَعَلَى مَنْ قَطَعَ بَقِيَّتَهُ : تَمَتُّهَا مَعَ حُكُومَةِ
لِرُبْعِ اللِّسَانِ .

وَلَوْ قَطَعَ نِصْفَهُ فَذَهَبَ رُبْعُ الْكَلَامِ ، ثُمَّ آخِرُ بَقِيَّتِهِ — : فَعَلَى
الْأَوَّلِ نِصْفُهَا ، وَعَلَى الثَّانِي ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا .

وَمَنْ قَطَعَ لِسَانَهُ^(٥) فَذَهَبَ نَطْقُهُ وَذَوْقُهُ ، أَوْ كَانَ
أَخْرَسَ — : فِدْيَةٌ .

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ . وَفِي ع : « عَيْنُهُ » ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيْفٌ .

(٢) فِي ش : « أَوْ أَحْمَرَّتْ أَوْ أَصْمَرَّتْ » ، وَهُوَ كَسَابِقُهُ .

(٣) أَسْقَطْتُ الْفَاءَ مِنْ ش ، وَمَزَجْتُ بِالْمُشْرَحِ .

(٤) ضَبَطُ فِي ز بِالْفَتْحِ ، فَيَتَعَيَّنُ فَتْحُ أَوَّلِ مَا قَبْلَهُ . وَالضَّمُّ أَوَّلَى .

(٥) ضَبَطُ فِي ز بِفَتْحِ النُّونِ ، فَتَعَيَّنَ فَتْحُ مَا قَبْلَهُ . وَالْأَوَّلَى الضَّمُّ فِيهِمَا .

وإن ذهبوا واللسانُ باقٍ ، أو كَسَرَ^(١) صُلْبَهُ فذهب مشيه^(١)
ونكاحه — : فديتان . وإن ذهب مأوه أو إجابته : فالدية .
ولا يدخل أرضُ جنائية ، أذهبت عقله ، في ديته .
ويُقبلُ قول مجنى عليه : في تقصيرِ بصر^(٢) وسمع ، وفي قدرِ ما
أُتلف كلُّ من جانيَيْن^(٣) فأكثر .
وإن اختلفا في ذهابِ بصرٍ : أَرَدَ أَهْلَ الْخَبَرَةِ ، وأُمَّتُنَّ
بتقريبِ شيءٍ إلى عَيْنَيْهِ^(٤) وقتَ غفلته .
و ... في ذهابِ سمعٍ أو شَمٍّ أو ذوقٍ : صِيحَ بِهِ^(٥) وقتَ
غفلته^(٥) ، وأُتْبِعَ بُمْتَيْنِ ، وأُطْعِمَ^(٦) المرءَ . فإن فزع من الصائغ
أو من مقرَّب لعَيْنَيْهِ^(٧) ، أو عبَّسَ للممتنِّ أو المرءِ — : سقطتْ
دعواه . وإلا : صدقَ بيمينه .
ويردُّ الديةَ آخذٌ : عُلِمَ كَذُوبُهُ .

* * *

-
- (١) كذا في زع ، مم ضبط ما بعده بفتح الباء في ز . ولفظ الغاية ٢٩٨ : « وكسر » ، وهو تحريف . ولفظ ش : « انكسر » ، وهو صحيح يتعين عليه ضم ما بعده .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بصره وسمعه » ، والزيادة من الشرح .
(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح . وفي ش : « جانين » ، وهو تصحيف طريف .
(٤) كذا في زس والغاية . وفي ع : « عينه » ، وهو كسابة .
(٥) كذا في ز والغاية . وفي ع : « غفلة » . وش : « به في غفلته » ، فأدرج الدرر في المن والباله كس .
(٦) في ب : « والطعم والمر » ، وهو عبث ناسخ .
(٧) كذا في رش ، وهو الموافق لما تقدم . وفي ع والغاية : « لعينه » .

فصل

وفي كلٍّ — من الشُّعُورِ الأربعة — : الدية^(١) ، وهي : شعْرُ
رأسٍ ولحيةٍ وحاجبتين وأهدابِ عَيْنَيْنِ . وفي حاجبٍ : نصفٌ ، وفي
هُدْبٍ : ربعٌ .

وفي بعضٍ كلٍ بقسطه ، وفي شاربٍ : حكومةٌ . وما عاد :
سَقَطَ ما فيه .

ومن تَرَكَ — من لحيةٍ أو غيرها — ما لا جَمَالَ فيه : فِدْيَتُهُ
كاملةٌ .

وإن قَلَعَ جَفَنًا بهُذِّ به : فديةُ الجفنِ فقط .

وإن قَطَعَ لَحْيَيْنِ بِأَسْنَانِهِمَا : فديةُ الكَلِّ .

وإن قَطَعَ كَفًّا بِأَصَابِعِهِ : لم تجب غيرُ ديةٍ يَدٍ وإن
كان به بعضها : دخل في ديةِ الأصابعِ ما حاذاها ، وعليه أَرُشُ
بقيةِ الكفِ .

وفي كفٍّ بلا أصابعٍ : وذراعٍ بلا كفٍّ ، وعُضْدٍ بلا ذراعٍ — :
ثَلَاثُ دِيَّتِهِ . وكذا تفصيلُ^(٢) رَجُلٍ .

وفي عَيْنٍ أَعُورَ : ديةٌ كاملةٌ . وإن قَلَعَهَا صَحِيحٌ : أُقِيدَ
بشِطِّه ، وعليه معه نصفُ الديةِ .

(١) ورد هذا في زع والنأية ٢٩٩ ، وأسقط من ش. مدرجا في الشرح .

(٢) في ش : « تفصيل » ، وهو تحريف ظاهر .

وإن قلع الأعور ما يُماثل صحيحته ، من صحيح ، عمداً - : فِدْيَةٌ
كاملة ، ولا قود . وخطا : فنصفها .

وإن قلع عيني صحيح عمداً : فالقود أو الدية فقط .

وفى يدٍ أقطع أوجله - ولو عمداً ، أو مع ذهاب الأولى
هذراً - : نصف ديته ، كبقية الأعضاء .

ولو قطع يد صحيح : أُقيدَ بشرطه .

* * *

بابُ الشَّجَاكِ (١) وكسرِ الْعِظَامِ

« الشَّجَّةُ » : جرحُ الرأس ، والوجه ، وهى عشرٌ :

(١) : خمسٌ فيها حُكُومَةٌ (٢) :

١ - « الْحَارِصَةُ » : التى تحرسُ الجلدَ ، أى تشقه ولا تُدميه .

٢ - ثم « أَلْبَازِلَةُ » (٣) ، « أَلْدَامِيَّةُ » ، « أَلْدَامِعَةُ » : التى
تُدميه .

٣ - ثم « أَلْبَاضَةُ » : التى تبضعُ اللحمَ .

٤ - ثم « أَلْمُتَلَحِّحَةُ » : أَلْغَائِصَةُ فيه .

(١) فى « آداب الشافعى » لابن أبى حاتم الرازى (ص : ٢٣٨ - ٢٤١) ، باب
فى وصف الشجاج وبيان الأحكام المتعلقة بها ، لا نظير له . فراجع له لجليل فائدته .

(٢) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ومى » .

(٣) كذا فى زع والإقناع ٤٢ ، وهو الصحيح الموافق لما فى اللسان ٥٥ / ١٣ ، والقاموس
وشرحه ٢٢٦ / ٧ ، والنهاية ٧٧ / ١ ، والصحاح وغيره . وفى ش والفاية ٣٠٠ : « الباذلة » ،
وهو تصحيف بدل على أن ناشرهما لا يتمبان نفسيهما بالتأمل فيما يشران أو الرجوع إلى ما يؤكد
الصحة ويفيد التثبت ويرفع الخطأ ، خصوصاً ناشر الذى تولى أيضاً نشر الإقناع : فله
يدرك الاختلاف .

٥ — ثم « السَّمْحاقُ » : التى بينها وبين العظمِ قشرة^(١)

(ب) : وخمسٌ فيها مقدَّرٌ :

١ — « الْمُوضِحَةُ » : التى توضح العظمَ ، أى تُبرزه ، ولو

بقدرِ إبرة .

وفىها : نصفُ عَشْرِ الدِّيةِ ، [فمن حُرٍّ : خمسةُ أُبَيْرَةٍ^(٢)] .

وهى — : إن عَمَّتْ رَأْسًا ونزلتْ إلى وجهه^(٣) . — مُوضِحَتَانِ

وإن أَوْضَحَهُ ثَلَتَيْنِ يَنْهَمَا حَاجِرٌ : فعشرةٌ^(٤) . فإن^(٥) ذهبَ بفعلِ

جَانٍ أو سِرَايَةٍ : صاروا واحدةً .

وإن خَرَقَهُ مجروحٌ أو أَجْنَبِيٌّ : فثلاثٌ ، على الأول منها .

ثَلَتَانِ .

ويَصْدُقُ مجروحٌ — يَمِينُهُ — : فيمن خَرَقَهُ ، على الجَانِي . لا على

الأَجْنَبِيِّ

ومِثْلُهُ : مَنْ قَطَعَ ثَلَاثَ أَصَابِعِ حُرَّةٍ مُسَلَمَةٍ ، عليه^(٥) ثلاثون .

(١) ورد بهامش ع — مع علامة النقص بالداخل ، وبدون علامة الصحة فى الخارج — زيادة : « ففى كل — من هذه الخمسة — حكومة » ، وهى مذكورة فى الشرح ، ووردت فى الإقناع بلفظ : « فهذه الخمس فيها حكومة » .

(٢) وردت هذه الزيادة فى ع ش ، وفى ز مع علامة التحشية فوقها . كما وردت فى الغاية بزيادة : « أو حرة » ، وفى الإقناع بزيادة مفيدة . ورجع آداب الشافى وهامته .

(٣) كذا فى ر ع ، وهو موافق للفظ الغاية « بوجه » . وفى ش « الوجه » .

(٤) كذا فى ز ع والغاية ، وهو الظاهر . وفى ش : « وإن » .

(٥) كذا فى ز ع والغاية ٣٠١ . وفى ش : « فعليه » ، والقاء من الشرح .

فلو قطع رابعة قبل بُرٍ : رُدتْ إلى عشرين . فإن اختلفا في قطعها : صدقت .

وإن خرق جانٍ بين موضعين باطنًا ، أو مع ظاهرٍ : فواحدة . وظاهرًا ^(١) فقط : فثنتان .

٢ — ثم « ألهاشمة » : التي تُوضَعُ العظم ، وتَهْشِمُهُ .

وفيها : عشرة أبعرة .

٣ — ثم « المُنْقَلَةُ » : التي تُوضَعُ ، وتَهْشِمُ ، وتُنْقَلُ العظم .

وفيها : خمسة عشر بعيرًا .

٤ — ثم « الأُمومة » : التي تَصِلُ إلى جلدة الدماغ ، وتُسَمَّى : « الآمَّة » و « أمُّ الدِّماغِ » .

٥ — ثم « الدَّامِغَةُ » : التي تَخْرِقُ الجلدة .

وفي كلٍّ منهما : ثلثُ الدية .

وإن شجّه شجرةً — بعضها هاشمةٌ أو مَوْضِحَةٌ ، وبقيشها دونها — :

فِدْيَةُ هاشمةٍ ، أو موضحةٍ ، فقط .

وإن هَشِمَهُ بِمَثْقَلٍ ولم يُوضَحْهُ ، أو طَمَنَهُ في خده فوَصَلَ إلى فمه ،

أو أَنْفَذَ ^(٢) أَنْفًا أو ذَكَرًا أو جَفَنًا إلى بَيْضَةِ العين ، أو أَدْخَلَ إصْبَعَهُ

(١) في ش : « وإن ظاهرًا » أي وإن خرق ما بينهما كما ذكر الشارح ، والزائد منه .

(٢) كذا في زش والغاية ٣٠١ . وفي ع : « أَنْفَذَ » بالفتح . ولا فرق بينهما على .

في المختار .

بكر ، أو داخل عظم فَنَجِدَ - : فحكومة^(١) .



فصل

دش الجائفة : ثلث دية . وهي : ما يصل^(٢) باطن جوف ،
كلمن - ولو لم تخرق^(٣) مما - ظهر . وصدر ، وحلق ، ومثانة
تسعين ، ودبر .

وإن جرح جانباً ، فخرج من آخر - : جائفتان .
رأب جرح وركه فوصل جوفه ، أو أوصحه فوصل قناه - :
شع دية جائفة أو موضحة ، حكومة بجرح قناه أو وركه .
من وسع - فقط - جائفة باطناً وظاهراً ، أو فتق جائفة
بطناً ، أو موضحة نبت شعرها - : فجائفة^(٤) ، وموضحة^(٥) .
الأ : فتحة^(٥) .

رأى زوجة صغيرة أو نحيفة ، لا يوطأ^(٦) مثلها ، فخرق

(١) أسقطت الماء من ش ، ومزجت بالشرح .

(٢) في ش زيادة : « إلى » ، وهي من الشرح . وذكرت بهامش ع بخط آخر .

(٣) كذا في زع والفاية ٣٠٢ . وفي ش : « يخرى » بفتح الياء . وفي الإقناع ٤٤ :
تبرى الأماء .

(٤) وردت الواو في زع والفاية ، وسقطت من ش .

(٥) أسقطت الماء من ش ، وأدخلت في الشرح .

(٦) في ش والفاية ، وهو الصحيح . وفي ع : « يوطىء » ، وهو تصحيف .

ما بين نَحْرَجِ بُولٍ وَمَنًى ، أَوْ مَا بَيْنَ السَّيْلَيْنِ — : فَالْدِّيَّةُ انْزَامُ ،
يَسْتَمْسِكُ بُولٌ . وَإِلَّا : فَجَائِفَةٌ .

وإن كانت ممن يوطأ مثلها لمثله ، أَوْ أَجْنِبِيَّةٌ كَبِيرَةٌ مَطْلَبٌ ،
وَلَا شَبَهَةً ، فَوَقَعَ ذَلِكَ — : فَهَدْرٌ .

ولها — مع شبهة ، أَوْ إِكْرَاهٍ — : الْمَهْرُ ، وَالْدِّيَّةُ : إِنْ لَمْ يَدْ .
بُولٌ . وَإِلَّا : ثَلَاثُهَا .

ويجب أَرْضُ بُكَارَةٍ مَعَ فَتَقٍ بَغِيرِ وَطِيءٍ .
وإن أَلْتَحَمَ مَا أَرْضُهُ مَقْدَرٌ : لَمْ يَسْقُطْ .

فصلٌ

وَفِي كَسْرِ ضِلْعٍ — جُبرٍ مُسْتَقِيمًا — : بَعِيرٌ . وَكَذَا تَرَارُزُهُ .
وَإِلَّا : فَحُكُومَةٌ .

وَفِي كَسْرِ كُلٍّ : مِنْ زَنْدٍ وَعَضْدٍ ، وَفَخِذٍ وَسَاقٍ ، وَذِرَاعٍ — : بَعِيرٌ .
السَّاعِدُ الْجَامِعُ لِعَظْمَيِ الزَّانِدِ — : بَعِيرَانِ .

وَفِي مَا ذُكِرَ — : مِنْ جَرَحٍ ، وَكَسْرِ عَظْمٍ — : كَسْرٌ زَنْزَانِيٌّ .
وَعُصْعُصٌ ، وَعَانَةٌ — : حُكُومَةٌ .

وهي ^(١) : أَنْ يُقَوِّمَ مَجْنًى ^(٢) عَلَيْهِ كَأَنَّهُ قِنٌّ لَا بَيَاضَ بَابِهِ .

(١) بهامش ز : [أَيْ] الْحُكُومَةُ ، ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرْحِ . وَانْفَارُ هَامِشِي أَخَابِ

الْعَالَمِيِّ ٢٣٨ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٣٠٣ . وَفِي شِ وَالْإِفْتِنَاعِ ٤٧ : هَ الْهَجَى .

وهى به قَدَبَرَاتٌ^(١) ، فإِ تَقْصُ — : من القيمة . — فله ، كِنِسْبَتِهِ ،
من الدية .

فَفِيْمَنْ قَوْمٌ صَحِيحًا بِعَشْرِينَ ، وَمَجْنِيًّا عَلَيْهِ بِتِسْعَةِ عَشَرَ — :
نصفُ عَشْرِ دِيْتِهِ .

وَلَا يُبْلَغُ بِمَحْكُومَةِ مَحَلٍّ — لَهُ مَقْدَرُهُ^(٢) — مَقْدَرُهُ ،
فَلَا يُبْلَغُ بِهَا أَرْضُ مُوَضَّعَةٍ ، فِي شَجَّةٍ دُونَهَا . وَلَا دِيَّةٌ إِصْبَعٍ
أَوْ أُنْمَلَةٍ . فِيمَا دُونَهُمَا .

فَلَوْ لَمْ تُنْقِصْهُ^(٣) حَالُ بُرٍّ : قَوْمَ حَالِ جَرِيَانِ دِمٍّ^(٤) . فَإِنْ لَمْ
تُنْقِصْهُ أَيْضًا^(٥) ، أَوْ زَادَتْهُ حَسَنًا — : فَلَا شَيْءَ فِيهَا .

بَابُ الْعَاقِلَةِ ، وَمَا تَحْمِلُهُ

وهى : من غَرِمَ ثَلَاثَ دِيَّةٍ فَأَكْثَرَ ، بِسَبَبِ جُنَايَةٍ غَيْرِهِ .
و « عَاقِلَةُ جَانٍ » : ذِكْرُ عَصَبَتِهِ نَسَبًا وَوَلَاءً ، حَتَّى عُمُودَى
نَسَبِهِ ، وَمِنْ بَعْدُ .

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْمَاعِ : « بُرَّتْ » . وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ .
(٢) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ ، وَضَبَطَ مَا بَعْدَهُ فِي عِ خَطَأً : بِفَتْحِ الرَّاءِ .
(٣) ضَبَطَ هُوَ وَالْفِظُ الْآتِي هَكَذَا فِي زِ ، عَلَى أَنَّهُ مِنْ « أَنْقَصَ » الرَّبَاعِيُّ الَّذِي لَمْ
يَرِدْ إِلَّا مُتَعَدِّيًا فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ حَكَاهَا فِي الْمَصْبَاحِ . وَالْأَوَّلَى الْفَتْحُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ « نَقَصَ » الثَّلَاثِي
الَّذِي يَرِدُ لِأَزْمَا وَمُتَعَدِّيًا ، وَانْقَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْمُخْتَارِ .

(٤) كَذَا فِي زِشِ وَالْغَايَةِ . وَفِي عِ : « الدِّم » .
(٥) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ ، وَمُثَبَّتًا بِدَلِهِ كَلِمَةً : « الْجُنَايَةِ » .

لكن : لو عُرف نسبُه من قبيلة ، ولم يُعلم : من أي بطونِها ؟ -
لم يَعْقِلُوا عنه .

وَيَعْقِلُ هَرِمٌ وَزَمَنٌ وَأَعْمَى وَغَائِبٌ ، كضدِّهم . لا فقيرٌ -
ولو مُعْتَمِلًا - ولا صغيرٌ ، أو مجنونٌ ، أو امرأةٌ ، أو خنثى مشكِلٌ ،
أو قنٌ ، أو مبينٌ لدينِ جانٍ .
ولا تعاقلٌ بين ذميٍّ وحربيٍّ . ويتعاقلُ أهلُ ذمةٍ أتحدتْ
مِلَّتَهُمْ .

وخطأُ إمامٍ وحاكمٍ - : في حكمهما في بيتِ المال . - كخطأٍ
وكيلٍ^(١) . وخطوئهما - : في غير حكمٍ . - على عاقلتيهما .
ومن لا عاقلةَ له ، أوله وعجزتْ عن الجميع - : فالواجبُ^(٢)
أو تيمُّته ، مع كفرِ جانٍ ، عليه . ومع إسلامِهِ : في بيتِ المال
حالًا . وتسقطُ بتعذرٍ أخذٍ منه ، لوجوبِها ابتداءً عليها .
ومن تغَيَّرَ دينُهُ : وقد^(٣) رَمَى ثم أصاب ، فالواجبُ في ماله .
وإن تغَيَّرَ دينُ جارِحٍ حالتيهِ^(٤) جَرَحٍ وزُهوٍ : حَمَلَتْهُ عاقلتهُ
حالَ جَرَحٍ .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « فللا إمام عزل نفسه » . وقد ورد
في الإقناع ٢٩ بلفظ : « فعلى هذا للإمام ... » .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « من الدية » .

(٣) قوله : « وقد رمى ثم أصاب » أسقط من ش ، ومرج بالشرح .

(٤) كذا في ز ش والفاية ٣٠٥ والإقناع ٥٠ وأصل ع . ثم صحح بهامشها بلفظ :
« حالى » . ولا يخفى أن « الحال » يذكر ويؤنث ، فلا معنى للتصحيح .

(م ٢٩ ق ٢ - منتهى الإرادات)

وإن أنجَرَ ولأء ابنِ معتقةِ بينَ جرحٍ ، أورمى وتلفٍ - :
فكسغُر دينَ فيهما .

فصلٌ

ولا تحمِلُ^(١) عمداً ، ولا صلحَ إنكارٍ ، ولا أعترافاً - : بأن يُقرَّ
على نفسه بجنايةٍ ، خطيئاً أو شبه عميدٍ ، توجبُ ثلثَ ديةٍ فأكثرَ ،
وتُنكرُ العاقلةُ . - ولا قيمةَ دايةٍ أو قنٍّ أو قيمةَ طروفه ، ولا
جنايته ، ولا ما دونَ ثلثِ ديةٍ ذكرِ مسلمٍ ، إلا غُرَّةَ جنينٍ
مات مع أمِّه أو بعدَها بجنايةٍ واحدةٍ ، لا قبلها : لنقصه
عن الثلث .

وتحمِلُ شبهَ عميدٍ مؤجَّلاً في ثلاثِ سنينٍ ، كواجبٍ بخطيئٍ .
ويجتهدُ حاكمٌ في تحمِيلٍ : فيحمِلُ كلاً ما يسهُلُ عليه ، ويبدأ
بالأقربِ كإثباتِ . لكنْ : تؤخذُ من بعيدٍ ، لغيبَةِ قريبٍ .
فإن تساووا ، وكثروا - : وزَّع الواجبُ بينهم .
وما أوجبَ ثلثَ ديةٍ : أخذُ في رأسِ الحَوَلِ ؛ وثلاثيها فأقلٌّ :
أخذُ رأسِ الحَوَلِ ثلثٌ ، والتَّمتَةُ في رأسِ آخرٍ .
وإن زاد - ولم يبلُغ ديةً^(٢) - : أخذُ رأسِ كلِّ حَوَلٍ ثلثٌ ،
والتَّمتَةُ في رأسِ ثالثٍ .

(١) في ش زيادة : « العاقلة » ، وهي من الشرح وإن ذكر في الإقناع ٥١ .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح أيضاً . هي : « كاملة » .

وإن^(٣) أوجب ديةً أو أكثرَ بجنابةٍ واحدةٍ — كضريبةٍ أذهبتُ
السمعَ والبصرَ — : ففي كلِّ حولٍ ثلثٌ .
و ... بجنابتين ، أو قتلَ اثنتين — : فديتهما في ثلاثٍ .
وأبتداءً حولٍ قتلٍ : من^(٤) زُهوقٍ ؛ وجرحٍ : من بُرْعٍ ،
ومن صار أهلاً عند الحولِ : لزمه .
وإن حدث مانعٌ بعد الحولِ : فقسطُهُ ؛ وإلا : سقط .

بابُ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ

وتَلَزَمُ كَافَّةً فِي مَالٍ قَاتِلٍ لَمْ يَتَعَمَّدْ — وَلَوْ كَافِرًا ، أَوْ قَتْنَا ،
أَوْ صَغِيرًا ، أَوْ مَجْنُونًا ، أَوْ إِمَامًا فِي خَطَايَاهُ يَحْمِلُهُ بَيْتُ الْمَالِ ، أَوْ مَشَارِكَا ؛
أَوْ بِسَبَبٍ^(١) بَعْدَ مَوْتِهِ . — نَفْسًا مُحَرَّمَةً ، وَلَوْ نَفْسَهُ أَوْ قِنَهُ^(٢)
أَوْ مُسْتَأْمِنًا أَوْ جَنِينًا ، غَيْرَ أَسِيرٍ حَرْبِيٍّ يُمْكِنُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ ،
وَنِسَاءَ حَرْبٍ وَذُرِّيَّتِهِمْ ، وَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ .
لَا مَبَاحَةَ : كَبَاحٍ ، وَالْقَتْلُ^(٣) قِصَاصًا أَوْ حَدًّا أَوْ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ .

(١) قوله : « وإن » كرر في ز سهواً بسبب ورود الأول في آخر السطر .
(٢) ورد هذا في زع والفاية ٣٠٦ ، وأسقط من ش مدرجاً في الشرح مثبت بدله منه
كلمة : « حين » . وانظر الإقناع ٥٣ .
(٣) كذا في ز ش والفاية ٣٠٧ والإقناع ٥٣ . وفي ع : « بسبب » ، وهو تصحيف .
(٤) ضبط هكذا في ر ، على أنه عطف على « نفس » . ومحوز السكسر على أنه عطف
على الضمير ، أي أو نفس قنه كما ذكر الشارح .
(٥) كذا في زع والفاية . وفي ش : « وكالقتل ... أوحداً دفعا » ، فأدرج الشرح
في المتن وبالعكس .

وَيُكْفَرُ قَنْ بَصُومٍ ، وَمَنْ مَالٍ غَيْرِ مَكَّافٍ وَلِيَّهِ .
وَيَتَعَدَّدُ^(١) بَتَعَدُّدٍ قَتْلِ .

* * *

بَابُ الْقَسَّامَةِ^(٢)

وهي : أَيْمَانٌ مُكَرَّرَةٌ فِي دَعْوَى قَتْلِ مَعْصُومٍ . فَلَا يَكُونُ^(٣)
فِي طَرَفٍ ، وَلَا جُرْحٍ . وَشُرُوطُ صَحَّتِهَا عَشْرَةٌ :
١ — : اللَّوْثُ ، وَهُوَ : الْعِدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ^(٤) — وَجُدَ مَعَهَا أَثَرُ
قَتْلِ ، أَوْ لَا — وَلَوْ مَعَ سَيِّدٍ^(٥) مَقْتُولٍ . نَحْوُ مَا كَانَ بَيْنَ الْأَنْصَارِ
وَأَهْلِ خَيْبَرَ ، وَمَا بَيْنَ الْقَبَائِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا بِثَارٍ .
وَلَيْسَ مُغْلَبٌ^(٦) عَلَى الظَّنِّ صِحَّةَ الدَّعْوَى — : كَتَفَرَّقَ
جَمَاعَةٌ عَنْ قَتِيلٍ ، وَوُجِدَ عِنْدَ مَنْ مَعَهُ مُحَدَّدٌ مُلَطَّخٌ بَدَمٍ ، وَشَهَادَةٌ
مَنْ لَمْ يَثْبُتْ بِهِمْ قَتْلٌ . — بَلَوْتُ . كَقَوْلِ مَجْرُوحٍ : « فَلَانٌ
جَرَحَنِي » .

(١) كَذَا فِي ز ، أَيْ لِمُخْرَاجِ الْكُفَّارَةِ . وَفِي ع ش وَالغَايَةِ : « تَتَعَدَّدُ » أَيْ
الْكُفَّارَةُ .

(٢) كَذَا فِي ز ش وَالغَايَةِ ٣٠٨ وَالْإِفْنَاءُ ٥٥ . وَفِي ع : « الْقَاسِمَةُ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي ز ، أَيْ الْخَلْفُ بِهَا . وَفِي ع ش وَالغَايَةِ : « نَكُونُ » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .

(٤) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « لَامِعٌ » .

(٥) ضَمُّ فِي ز بِكَسْرَتَيْنِ ، وَأَعْمَلِ الْمَصْنَفُ كَانَ قَدْ أَرَادَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى هَذِهِ السَّكَاةِ .

بَدَأَ لَهُ ذِكْرُ مَا بَعْدَهَا . فَذَكَرَهَا بِدُونِ أَنْ يَحْذِفَ كَسْرَةً .

(٦) كَذَا فِي ز ع وَالغَايَةِ ، أَيْ الْمَغْلَبُ . وَفِي ش : « يَغْلَبُ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ نَاقِصٌ .

ومتى فُقِدَ^(١) - وليست الدعوى بعمدٍ - : حَلَفَ مدعى عليه
عَيْنًا واحدةً .

ولا عَيْنَ فى عمدٍ : فَيُخَلَى سَبِيلُهُ . وعلى روايةٍ - فيها قوةٌ - :
يُحْلَفُ . فلو نكَلَ : لم يُقْضَ عليه بغير الدية .

٢ - أثنانٍ : تكليفُ قاتلٍ ، لتَصَحَّ الدعوى .

٣ - أثنانٍ : إمكانُ القتلِ منه . وإلا : . . . كبقيةِ دعاوى .

٤ - أرباعٌ : وصفُ القتلِ فى الدعوى . فلو أَسْتَحْلَفَهُ حاكمٌ قبل
تفصيلِهِ : لم يُعْتَدَّ به .

٥ - أَلْخَامِسُ : طلبُ جميعِ الورثةِ .

٦ - أَلْسَادُسُ : اتِّفَاقُهُمْ على الدعوى . فلا يكفى عدمُ تكذيبِ
بعضِهِمْ بعضًا .

٧ - أَلْسَابِعُ : اتِّفَاقُهُمْ على القَتْلِ . فإن أنكَرَ بعضٌ :
فلا قَسَامَةٌ .

٨ - أَلْثَامَنُ : اتِّفَاقُهُمْ على عَيْنِ^(٢) قاتلٍ . فلو قال بعضٌ :
« قَتَلَهُ زَيْدٌ » ، وبعضٌ^(٣) : « قَتَلَهُ بَكْرٌ » - فلا قَسَامَةٌ .

وَيُقْبَلُ تَعْيِينُهُمْ بَعْدَ قَوْلِهِمْ : « لَا نَعْرِفُهُ » .

(١) ورد فى ع زيادة ، مذكورة فى الشرح ، هى : « اللوث » .

(٢) ورد هذا فى زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجا فى الشرح .

(٣) كذا فى زع ، وهو الملائم . وفى ش : « بعضهم » ، ولعل الزائد من الشارح .

- ٩ — ألتاسعُ : كونُ فيهم ذكورٌ مكافون .
ولا يَقْدَحُ غَيْبَةُ بعضهم ، وعدمُ تكليفه ، ونُكُوله .
فلذكرٍ حاضرٍ مكلف أن^(١) يحلفَ بقسطه ، ويستحقُّ نصيبه
من الدية .
ولمن قديم — أو كلف — أن يحلفَ بقسطِ نصيبه ، ويأخذه .
١٠ — العاشرُ : كونُ الدعوى على واحدٍ معين . فلو قالوا :
« قَتَلَهُ هَذَا مَعَ آخَرَ » ، أو : « ... أَحَدُهُمَا » — فلا قَسَامَةَ .
ولا يُشْتَرَطُ كونُها بقتلِ عمدٍ . ويُقَادُّ فيها : إذا تمت
الشروطُ .

فصلٌ

- ويُبدَأُ فيها بِأَيِّمَانِ ذكورِ عَصَبَتِهِ الوارثينَ ؛ فيَحْلِفونَ خمسين
بقدرِ إرثهم .
ويُكَمِّلُ الكسرُ : كَابْنٍ وَزَوْجٍ ، يَحْلِفُ^(٢) الابنُ ثمانيةً وثلاثينَ ،
والزوجُ ثلاثةَ عشرَ^(٣) . فلو كانَ معها بنتٌ : حَلَفَ زوجُ سبعةَ
عشرَ^(٣) ، وابنُ أربعةَ^(٤) وثلاثينَ .

(١) قوله : « أن يحلف » أسقطه من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٣١٠ . وفي ش : « فيحلف » ، والفاء من الشرح .

(٣) في ع : « عشرة » ، وهو تحريف ناسخ .

(٤) كذا في ز والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « أربعاً » . وكلاهما صحيح :

لأن « اليمين » يذكر ويؤنث . وفي ش زيادة من الشرح : « عيناً » .

وإن كانوا ثلاثةَ بَنِينَ : حَلَفَ كُلُّ سَبْعَةِ عَشَرَ^(١) .
وإن أنفرد واحدٌ : حَلَفَهَا .
وإن جاوزوا خمسين : حَلَفَ خَمْسُونَ ، كُلُّ واحدٍ عَيْنًا .
وسيدٌ كوارثٌ .
ويعتبرُ حضورُ مدَّعٍ ومدَّعَى عليه : وقتَ حَلَفٍ ، كَيِّفَةً عليه .
لا موالاةَ الأيمانِ ، ولا كونُها في مجلسٍ
ومتى حَلَفَ الذَّكُورُ : فالْحَقُّ - حتى في عَمْدٍ - للجميع .
وإن نَكَلُوا^(٢) أو كانوا كلُّهم خَنَائِي أو نِسَاءً : حَلَفَ مدَّعَى عليه
خَمْسِينَ وَبَرِيٍّ ، إن رَضُوا . ومتى نَكَلَ : لزمته الدِّيةُ . وليس
للمدَّعَى - : إن رَدَّها عليه . - أن يَحْلِفَ .
وإن نَكَلُوا ، ولم يَرْضُوا بيمينه - : فدَى^(٣) الإمامُ القَتِيلَ من
بيت المال ، كَيْتٍ في زَحْمَةٍ : كَجُمُعَةٍ وطوافٍ .
وإن كان قَتِيلًا - وثَمَّ مَنْ يَبْذُ ويَبْنِيهِ عَدَاوَةً - :
أَخَذَ بِهِ .

(١) كَيْدًا في زوالِ الغاية ، وفي شئ مع زيادة من الشرح أيضاً : « عَيْنًا » ، وفي أصل ع .
نه أصْلَحَ فيها بلفظ : « سبع عشرة » ، ولا ضرورة له على ما علمته .
(٢) في شئ زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « العسامة » .
(٣) كَيْدًا في زوالِ الغاية ٣١١ . وفي ع : « فداه » ، وهو رسم قديم . وفي ش :
« فداه » ، والهاء من الشرح .

كتاب الحدود

وهي : جمعُ « حَدٍّ » ، وهو : عقوبةٌ مقدَّرةٌ شرعاً في معصيةٍ ،
ليُمنعَ^(١) من الوقوع في مثلها .

ولا يجبُ إلا^(٢) على مكلفٍ : ملتزمٍ ، عالمٍ بالتحريم .
وإقامتهُ لإمامٍ^(٣) ونائبه مطلقاً . وتحريمُ شفاعتهُ وقبولها ، في حدٍّ
لله تعالى ، بعد أن يبلغَ الإمامَ .

ولسيدٍ : حرٌّ مكلفٌ ، عالمٌ به وبشروطه - ولو فاسقاً ، أو امرأةً -
إقامتهُ بنجلٍ ، وإقامةُ تعزيرٍ على رقيقٍ كِلَهُ له - ولو مكاتباً أو مرهوناً
أو مستأجراً - لا مزوجةً .

وما ثبتَ بعلمه^(٤) أو إقرارٍ ، كبيّنةٍ .
وليس له قتلٌ في رِدَّةٍ^(٥) ، وقطعٌ في سرقةٍ .
وتجبُ إقامةُ الحدِّ ، ولو كان من يُقيمهُ شريكاً أو عوناً لمن يُقيمهُ
عليه - في المعصية .

(١) كذا في زوال الغاية ٣١٢ . وفي ع ش والإقناع ٦٣ : « لئمنع » بفتح التاء .

(٢) قوله : « إلا على مكلف » أسقط من ش ، وأدخل في الشرح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « للإمام » ، وهو موافق لما في الإقناع ٦٤ .

(٤) في ش : « يعلمه » ، وهو تصحيف . وفي الغاية : « يعلم سيد أو حاكم

أو بإقرار » .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « رده » بالهاء ، وهو تصحيف .

وتحرّم إقامته بمسجد ، أو أن يُقيمه إمامٌ - أو نائبه - بعلمه ،
أو وصى على رقيقٍ موليّه ، كأجنبيّ .

ولا يضمن من لا^(١) له إقامته ، فيما حدّه : الإِتلافُ .

ويُضربُ الرجلُ قائماً بسوطٍ - : لا خلقٍ ، ولا جديدٍ - بلا مدٍّ ،
ولا ربطٍ ، ولا تجريدٍ .

ولا يُبَالِغُ في ضربٍ ، ولا يُبْدِي ضاربٌ إبطه في رفعِ يده .
وسُنُّ تفريقه على الأعضاء ، ويُضربُ من جالسٍ ظهره
وما قاربه . ويجبُ اتّقاءُ وجهه ، [ورأسه]^(٢) ، وفرجٍ ،
ومقتلٍ .

وأمرأةٌ كرجلٍ ؛ إلا أنها تُضربُ جالسةً ، وتشدُّ عليها ثيابها ،
وتمسكُ يداها .

ويُجزى بسوطٍ مغضوبٍ . وتُعتبرُ نيةٌ ، لا موالاةٌ .

وأشدُّه : جلدُ زنا ، فقدفٍ ، فشربٍ ، فتعزيرٍ .

وإن رأى إمامٌ - أو نائبه - الضربَ في حدِّ شربٍ ، بجريدٍ

(١) في ش : « ليس » ، والظاهر أن الأصل : « لا أى ليس » ، والزيادة من
الشرح - وانظر الإقناع .

(٢) وردت الزيادة في زع والغاية ٣١٣ ، ونحوها في الإقناع ٦٦ ، وسقطت من ش .

أَوْ نَعَالٍ - وقال جمعٌ: « وَأَيْدٍ ^(١) » ، الْمُنْقَحُّ : « وهو أظهر » -
فله ذلك .

وَلَا يُؤَخَّرُ ^(٢) حَدُّ لَرَضٍ - وَلَوْ رُجِيَ زَوَالُهُ - وَلَا لَحَرٌّ ، أَوْ بَرْدٍ
أَوْ ضَعْفٍ
فَإِنْ كَانَ جُلْدًا ، وَخِيفَ ^(٣) مِنَ السَّوْطِ - : لَمْ يَتَمَيَّنْ ، فَيُقَامُ بِطَرَفِ
تَوْبٍ ، وَعُشْكُولٍ نَحْلٍ .

وَيُؤَخَّرُ لِسْكَرٍ حَتَّى يَصْحَوْ . فَلَوْ خَالَفَ : سَقَطَ إِنْ أَحَسَّ ؛ وَإِلَّا :
فَلَا . وَيُؤَخَّرُ قَطْعٌ : خَوْفَ تَلْفٍ ،
وَيَحْرُمُ - بَعْدَ حَدٍّ - حَبْسٌ ، وَإِيذَاءٌ ^(٤) بِكَلَامٍ .
وَمِنْ مَاتَ فِي تَعْزِيرٍ ، أَوْ حَدٍّ بِقَطْعٍ أَوْ جَلْدٍ - وَلَمْ يَلْزَمْ ^(٥)
تَأْخِيرُهُ - : فَهَدَرٌ .

وَمِنْ زَادَ - وَلَوْ جُلْدَةً ، أَوْ فِي السَّوْطِ - أَوْ اعْتَمَدَ ^(٦) فِي ضَرْبِهِ ،
أَوْ بِسَوْطٍ لَا يَحْتَمِلُهُ ، فَتَلَفَ - : ضَمِنَهُ بِدَيْتِهِ .

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « وَبَأَيْدٍ » ، وَالْبَاءُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ
فِي الْغَايَةِ .

(٢) فِي ش رِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « اسْتِيفَاءٌ » .

(٣) كَذَا فِي ع ش وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي يُؤَيِّدُهُ كَلَامُ الْإِقْنَاعِ ٦٧ . وَفِي ز :
« أَوْ خِيفَ » ، وَزُجِّجَ أَنَّ الرِّيَادَةَ كَتَبَتْ عَفْوًا . وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : لِأَنَّهُ غَرَضُهُ بَيَانُ أَنَّهُ
يَصِحُّ الْمَدُولُ عَنِ السَّوْطِ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْحَدِّ كَالْتَعْزِيرِ . لِأَنَّ الْمَدُولَ فِي التَّعْزِيرِ يَثْبُتُ بِطَرِيقِ
الْأَوَّلَى ، فَضَلَا عَنْ فَسَادِ مَعْنَى التَّرْكِيبِ حَبْتُهُ كَمَا لَا يَخْفَى .

(٤) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ ٣١٤ . وَفِي ش : « وَإِيذَاؤُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٥) فِي ش : « يَلْزَمُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ أَيْضًا وَإِنْ وَرَدَتْ فِي الْغَايَةِ .

(٦) يَعْنِي : اتَّكَأَ . فَرَاجِعُ الْمُخْتَارِ وَالْمَصْبَاحِ .

ومن أمر بزيادة^(١) ، فزاد جهلاً — : ضمّنه أمره . وإلا ::
ضارب^(٢) .

وإن تعمّده العادُ فقط ، أو أخطأ ، وادّعى ضاربُ الجهل — :
ضمّنه العادُ .

وتعمّدُ إمام لزيادة — : شبههُ عمدي ، تحمله عاقبته .

ولا يُخفّر لرجم ولو لأثني ، وثبت بيّنة .

ويجب في حدّ زنا حضور إمام أو نائبه ، وطائفة من المؤمنين .
ولو واحداً . وسُنّ حضور من شهد ، وبُداء^(٣) شُهم^(٤) برجم . فلو ثبت .
بإقرار : سُنّ بُداء إمام أو من يُقيّمه .

ومتى رجع مُقرّ به ، أو بسرقة أو شرب^(٥) ، قبله — ولو بعد
الشهادة على إقراره — : لم يُقَم . وإن رجس في أثنائه أو هَرَب :
تُرك . . .

فإن مُتمم : فلا قوَدَ ، وضمّن راجع — لا هارب — بالدية .

وإن ثبت بيّنة على الفعل ، فهَرَب — : لم يُترك .

(١) في ش زيادة ، أُضيفت من الشرح ، هي : « على الجلد » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « فضارب » . وحذف الفاء جائز هنا .
وكثيراً ما حذفها المصنف في عباراته — فالظاهر أنها من الشارح والنسخ .

(٣) كذا في ز ع والغاية ، وهو الصواب . وفي ش : « أو بداءتهم » ، والزائد
من النسخ .

(٤) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « بشرب » ، والباء من الشارح .

ومن أنى حدًّا : ستر نفسه ، ولم يجب - ولم يُسنَّ - أن يُقرَّ به
عند حاكم .

ومن قال لحاكم : « أَصَبْتُ حَدًّا » ، لم يلزمه شيء .
والخذُّ كفارةٌ لذلك الذَّنْبِ .

فصلٌ

وإن اجتمعت حدودُ الله تعالى من جنسٍ — : بأن زَنَى^(١)
أو سَرَقَ أو شرب^(٢) مرارًا . — تداخلتْ : فلا يُحدُّ سوى مرة .
و ... من أجناسٍ — وفيها قتلٌ — : أُستوفى وحده . وإلا : وجب
أن يُبدَأَ بالأخفِّ فالأخفِّ .
ويُستوفى^(٣) حقوقُ آدمى كُلِّها ، ويُبدَأُ — بغيرِ قتلٍ — الأخفُّ
فالأخفُّ ، وجوبًا .

وكذا لو اجتمعت مع حدودِ الله تعالى : ويُبدَأُ بحقِّ آدمى .
فلو زَنَى وشرب وقذَفَ وقَطَعَ يدًا — : قُطِعَ ، ثم حُدَّ لِقَذْفٍ ،
ثم لشربٍ ، ثم لزنًا .

(١) رسم هكذا في ش ع ، وهو الأولى . ورسم في ز والنفاية ٣١٥ بالألف .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « الخمر » .

(٣) كذا في ز ع . وفي ش والنفاية والإمناع ٧٠ : « وتستوفى » . وكل صحيح .

لكن : لو قَتَلَ وارْتَدَّ ، أو سَرَقَ وقَطَعَ يَدًا - : قَتَلَ أو قَطَعَ
لهما ^(١) .

ولا يُسْتَوْفَى حَدٌّ حَتَّى يَنْبِرًا مَاقْبَلَهُ .

* * *

فصل

ومن قَتَلَ أو أَتَى حَدًّا خَارِجَ مَكَّةَ ، ثُمَّ جَلَأَ - أو حَرَبِيٌّ ،
أو مَرْتَدٌّ - إِلَيْهِ : حَرُمَ أَنْ يُوَاخَذَ ، حَتَّى يَدُونَ قَتْلًا ، فِيهِ .
لكن : لَا يُبَايَعُ ، وَلَا يُشَارَى ، وَلَا يَكَلَّمُ حَتَّى يَخْرُجَ ،
فِيُقَامَ عَلَيْهِ .

ومن فَعَلَهُ فِيهِ : أُخِذَ بِهِ فِيهِ .

ومن قُوتِلَ فِيهِ : دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ فَقَطْ ^(٢) .

ولا تَعَصِمُ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ شَيْئًا : مِنَ الْحُدُودِ وَالْجُنَايَاتِ .

وإذا أَتَى غَازٍ حَدًّا أو قَوْدًا ، بِأَرْضِ الْعَدُوِّ - : لَمْ يُؤْخَذَ بِهِ حَتَّى
يَرْجِعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ .

* * *

(١) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « فَأَجْرُهُ اسْتِيفَاءٌ مِنْهُ وَمِنْ رَبِّ الْقَوْدِ » .

(٢) وَرَدَّ فِي ز ، بَعْدَ هَذَا ، مَعَ الضَّرْبِ عَلَيْهِ : « وَيَبَاحُ الْقَتَالُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ دِفْعًا » .

بابُ حَدِّ الزَّنا

وهو : فعلُ الفاحشةِ في قُبُلٍ ، أو دُبُرٍ .

إِذَا زَنَى مُحْصَنٌ^(١) : وَجِبَ رَجْمُهُ حَتَّى يَمُوتَ . وَلَا يُجْلَدُ قَبْلَهُ ، وَلَا يُنْفَى .

و « الْمُحْصَنُ » : مَنْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ ، وَلَوْ كِتَابِيَّةً ، فِي قُبُلِهَا — وَلَوْ فِي حَيْضٍ ، أَوْ صَوْمٍ ، أَوْ إِحْرَامٍ ، وَنَحْوِهِ — وَهِيَ مُكَلَّفَانِ حُرَّانِ ، وَلَوْ ذِمِّيَّيْنِ^(٢) أَوْ مُسْتَأْمِنَيْنِ . وَلَا يَسْقُطُ بِإِسْلَامٍ ، وَتَصِيرُ هِيَ — أَيْضًا — مُحْصَنَةً .

وَلَا إِحْصَانٌ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، مَعَ فَقْدِ شَيْءٍ : مِمَّا ذُكِرَ .

وَيُثْبِتُ بِقَوْلِهِ : « وَطِئْتُهَا » أَوْ « جَامَعْتُهَا » أَوْ « دَخَلْتُ بِهَا » ، لَا^(٣) بَوْلِهِ مِنْهَا مَعَ إِنْكَارِ وَطِئِهَا .

وَإِنْ زَنَى حُرٌّ غَيْرُ مُحْصَنٍ : جُلِدَ بِمِائَةٍ ، وَغُرِّبَ عَامًا ، وَلَوْ أُنْثَى بِمَحْرَمٍ بِأَذَلٍّ وَجُوبًا . وَعَلَيْهَا أَجْرُهُ ؛ فَإِنْ تَعَذَّرَ^(٤) مِنْهَا : فَمِنْ يَمِيتِ الْمَالَ .

(١) ضَبْطُهُ أَلْصَنَفُ هُنَا فَقَطْ بِكَسْرِ الصَّادِ ، عَلَى الْقِيَاسِ . وَالَّذِي ضَرَحَ بِهِ فِي الْخُنْدَارِ وَانْتَصَرَ عَلَيْهِ : الْفَتْحُ . وَهُوَ الشَّهْوَرُ الْمُتَدَاوِلُ وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ كَمَا صَرَحَ بِهِ ابْنُ الْفَطَّاعِ فِي كِتَابِ الْأَفْعَالِ ، عَلَى مَا فِي الْمَصْبَاحِ .

(٢) كَذَا فِي زِعِ وَالْغَايَةِ ٣١٧ . وَفِي شِ تَأْخِيرٍ وَتَقْدِيمٍ .

(٣) فِي شِ : « وَلَا » ، وَالْوَاوُ مِنَ الْمَرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي الْغَايَةِ ٣١٨ .

(٤) كَذَا فِي زِ وَالْإِفْتِنَاءِ ٧٥ ، أَيْ أَخَذَ الْأَجْرَةَ كَمَا قَالَ شَارِحُهُ . وَفِي عِشِ وَالْغَايَةِ : « تَعَذَّرَتْ » أَيْ أَجْرَتُهُ كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ . وَلَعَلَّ الزِّيَادَةَ مِنْهُ .

فإن أُنِيَ - أو تعذَّرَ - : فوحدَها إلى مسافةٍ قصيرٍ .
 ويُعَرَّبُ غريبٌ ومنعَرَّبٌ ، إلى غير وطنهما .
 وإن زنى قِنْ : جلدَ خمسينَ ، ولا يُعَرَّبُ ، ولا يُعَيَّرُ .
 ويُجَلَدُ ويُعَرَّبُ مَبْعُضٌ ، بحسابه .
 وإن زنى محصَنٌ يَبْكِرُ : فلكلِّ حدِّه . وزانٍ بذاتِ محَرَّمٍ
 كغيرِها .

ولُوطِيٌّ^(١) - فاعلٌ ومفعولٌ به - كزبانٍ ، ومملوكُهُ كأجنبيٍّ .
 ودُبُرُ أجنبيةٍ كيلواطٍ .
 ومن أتى بهيمةً : عَزَّرَ ، وقَتَلَتْ ، لكنْ : بالشهادةِ على فعلِها .
 ويكفي إقرارُهُ : إن ملكها . ويحرِّمُ أكلُها : فيضمنُها .

فصلٌ :

وشروطُه ثلاثةٌ :

- ١ - : تَغْيِيبُ حَشَفَةٍ أَصْلِيَّةٍ ، ولو من خَصِيٍّ ، أو قدرِها لعدمِ^(٢) -
 في فرجٍ أَصْلِيٍّ ، من آدميٍّ حَيٍّ ، ولو دُبُرًا^(٣) .

(١) في ش : « ولوطي » بهزة زائدة من الناسخ .

(٢) كذا في زع والغاية ٣١٩ . وفي ش : « لعدمها » ، والهاء من الشرح وإن وردت في عبارة الإقناع ٧٨ .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه بجاء ممتدة : « فيمزر امرأتان بمساحقة ، ورجل وطىء دون فرج » . وذكر بمعناه - مع زيادة - في الإقناع .

٢ — الثاني : أتفاء الشبهة .

فلو وطئ زوجته في حيض أو نفاس أو دُبُرٍ ، أو أُمته المحرمةً
أبداً^(١) برضاع أو غيره ، أو المزوجة أو المعتدة أو المرتدة
أو المجوسية ، أو أمة له أو لولده أو مكاتبه^(٢) ، أو لبست المال فيها
بشرك^٣ ؛ أو في نكاح أو ملكٍ مختلفٍ فيه يعتقده تحريمه — :
كتمعة ، أو بلاولى ، أو شراء^(٤) فاسدٍ بعد قبضه ، أو بعقد فضوليٍّ
ولو قبل الإجازة . — أو امرأة على فراشه أو في منزله ظنَّها زوجته
أو أُمته ، أو ظنَّ أن له^(٥) أو لولده فيها شرك^(٦) ؛ أو جهل تحريمه — :
لقرب إسلامه ، أو نشوئه^(٧) بيادية بعيدة . — أو تحريم نكاح
باطل إجماعاً ومثله يحمله ؛ أو ادَّعى أنها زوجته وأنكرت — :
فلا حد . ثم إن أقرت [أربعاً^(٨)] بأنه زنى : حُدَّتْ .

وإن وطئ في نكاح باطل إجماعاً ، مع علمه — : كنكاح منوِّجة ،

(١) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجاً في الشرح .

(٢) في ش : « مكاتبه » ، واللام من الشرح .

(٣) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « شرى » بالقصر .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأضيف إلى الشرح .

(٥) كذا في زع والغاية ، وهو صحيح على أن اسم « أن » ضمير الشأن .

وفي الغاية ٣٢٠ : « شركاء » ، وزيادة الهمزة من الناشر .

(٦) كذا في ز الغاية . وفي زع : « نشوه » بتشديد الواو مع التسهيل .

وفي ش : « نشته » ، وهو محرف عن لفظ الإقناع ٧٩ : « نشته » . فراجع المختار
والمصباح .

(٧) وردت الزيادة في ع ش ، دون ز والغاية . وذكر نحوها في الإقناع ٨١ .

ومصنيع الشارح يفيد أنها من المتن ، فأثبتناها احتياطاً .

أو معتدة ، أو خامسة ، أو ذات محرم من نسب أو رضاع . —
أو زنى بحرية مستأمنة ، أو بمن أستاذرها زناً أو غيره ، أو بمن له
عليها قود ، أو بامرأة ثم تزوجها أو ملكها ، أو أقر عليها
فسكت أو جحدت ، أو بمجنونة ، أو صغيرة يوطأ مثلها ،
أو أمته المحرمة بنسب ، أو مكرهاً ، أو جاهلاً بوجوب
العقوبة — : حُدَّ .

وإن مكنت مكلفة — من نفسها — مجنوناً أو مميزاً أو من
يجهله^(١) أو حريباً أو مستأمناً ، أو أستاذلت ذكر نائم — :
حُدَّت .

لا : إن أكرهت أو ملوط به — بإجاء ، أو تهديد ، أو منع طعام
أو شراب — مع اضطراب ونحوه فيهما .

٣ — الثالث : ثبوته ، وله صورتان :

(١) إحداها : أن يُقرَّ به مكلف — ولو قنأ — أربع مرات ، ولو^(٢)

في مجالس .

وَيُعتَبَرُ أَنْ يُصرَّحَ بِذِكْرِ^(٣) حَقِيقَةِ الْوُطْءِ — لَا بِعَنْ زَنَى^(٤) —

(١) كذا في ع ش والغاية ، أى تحريم الزنا كما قال الشارح . وهو الموافق لما في
الإقناع ٨٠ . وفي ز : « تجهله » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش : « حتى ولو » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كذا في ز ش والغاية ٣٢١ وأصل ع . ثم أصلح فيها بزيادة هاء في آخره ، وهو
تصرف فارىء لعله للتوضيح وبيان أنه مضاف إلى المفعول .

(٤) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « ولا بمنى بها » . والزيادة من الشرح .
ثم هو صحيح المعنى أيضاً مع قصوره . فراجع الإقناع ٨١ ليتضح لك الأمر تماماً .

(م ٣٠ — ق ٢ منتهى الإرادات)

وَأَنْ لَا يَرْجِعَ حَتَّى يَتِمَّ الْحَدُّ .
 فُلُو^(١) شَهِدَ أَرْبَعَةً عَلَى إِقْرَارِهِ بِهِ أَرْبَعًا ، فَأَنْكَرَ ، أَوْ صَدَّقَهُمْ دُونَ
 أَرْبَعٍ - : فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ، وَلَا عَلَى مَنْ شَهِدَ .
 (ب) الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ فِي مَجْلِسِ أَرْبَعَةٍ رِجَالٍ عَدُولٍ -
 وَلَوْ جَاءُوا مَتَفَرِّقِينَ ، أَوْ صَدَّقَهُمْ - بَرْنًا وَاحِدٍ ؛ وَيَصِفُونَهُ^(٢) .
 فَإِنْ شَهِدُوا فِي مَجْلِسَيْنِ فَأَكْثَرَ ، أَوْ أَمْتَنَعَ بَعْضُهُمْ أَوْ لَمْ يُكْمَلْهَا ،
 أَوْ كَانُوا أَوْ بَعْضُهُمْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِيهِ - : لَعَمْرِي ، أَوْ فَسَقَ ، أَوْ لَيْسَ كَوْنُ
 أَحَدِهِمْ زَوْجًا - : حُدُّوا لِلْقَذْفِ^(٣) ، كَمَا لَوْ بَانَ مَشْهُودٌ عَلَيْهِ تَحْيُوبًا
 أَوْ رَتْقًا . لَا زَوْجٌ لِأَعْنٍ ، أَوْ كَانُوا مُسْتَوْرِي الْحَالِ^(٤) ، أَوْ مَاتَ
 أَحَدُهُمْ قَبْلَ وَصْفِهِ^(٥) ، أَوْ بَانَ عَذْرَاءً .
 وَإِنْ عَيَّنَ اثْنَانِ زَاوِيَةً مِنْ بَيْتٍ صَغِيرٍ عُرْفًا ، وَاثْنَانِ أُخْرَى مِنْهُ ؛
 أَوْ قَالَ اثْنَانِ : « . . . فِي قَيْصٍ أَيْبُضَ ، أَوْ قَائِمَةً » ، وَاثْنَانِ « . . . فِي
 أَحْمَرَ ، أَوْ نَائِمَةً » - كَمُلَتْ شَهَادَتُهُمْ .
 وَإِنْ كَانَ الْبَيْتُ كَبِيرًا ، أَوْ عَيَّنَ اثْنَانِ بَيْتًا أَوْ بَلَدًا أَوْ يَوْمًا ،
 وَاثْنَانِ آخَرَ - : فَقَذَفَتْهُ ، وَلَوْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الزَّانَا وَاحِدٌ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « وَلَوْ » .

(٢) كَذَا فِي الْأَصُولِ وَالْفَايَةِ ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ لَا عَطْفَ عَلَى « يَشْهَدُ » ، كَمَا يُؤَيِّدُهُ

عِبَارَةُ الْإِقْنَاعِ : « يَصِفُونَ الزَّانَا » .

(٣) - ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « لِزَوْجٍ إِنْ لَاعَنَ » . وَسَيَأْتِي

ذَكَرَ نَحْوَهُ .

(٤) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ هَذَا ، مَعَ الضَّرْبِ عَلَيْهِ : « وَلَا » . وَرَاجِعُ الْإِقْنَاعِ ٨٢ .

وإن قال أثنان: « زنى بها مطاوعة » ، وقال أثنان :
« ... مكرهة » — لم تكمل ، وعلى شاهدتى المطاوعة حدان ،
وشاهدتى الإكراه واحد : لقذف الرجل وحده .
وإن قال أثنان : « ... وهى بيضاء » ، وقال أثنان غيره - :
لم تقبل .

وإن شهد أربعة ، فرجعوا أو بعضهم قبل حد - ولو بعد حكم - :
حد الجميع .

وبعد حد : يُحد^(١) راجع فقط ، إن وُرت حد قذف .
وإن شهد أربعة بزناه بفلانة ، فشهد أربعة آخرون : « أن^(٢)
الشهود هم الزناة بها » — حد الأولون فقط : للقذف وللزنا .
وإن حملت من لا لها زوج ولا سيد : لم تُحد بذلك ، بمجرد .

بابُ الْقَذْفِ

وهو : الرمى بزنا أو لواط ، أو شهادة بأحدهما ، ولم تكمل
البيّنة .

(١) كذا فى زع والغاية ٣٢٢ . وفى ش : « بحد » بالباء ، وهو تصحيف . وفى
الغاية اختصار بعد ذلك أو نقص ، وفى الإقناع ٨٣ تصحيف . فراجع بتأمل .
(٢) ورد فى ش بالهمزة المكسورة ، وهو صحيح على تضمين « أشهد » معنى
« قال » .

مَنْ قَذَفَ وَهُوَ مَكْلَفٌ مُخْتَارٌ — وَلَوْ أُخْرِسَ بِإِشَارَةٍ — مُحْصَنًا
 وَلَوْ (١) مُجْبُوبًا ، أَوْ ذَاتَ مَحْرَمٍ ، أَوْ رَتَقًا — : حُدَّ حَرْثُهُ ثَمَانِينَ ، وَقِنْ —
 — وَلَوْ عَتَقَ عَقَبَ قَذَفٍ — أَرْبَعِينَ ، وَمُبَعَّضٌ بِحَسَابِهِ .

وَيُجِبُ بِقَذَفٍ (٢) عَلَى وَجْهِ الْعَيَّةِ (٣) ، لَا عَلَى أَبَوَيْنِ — وَإِنْ
 عَلَوْا — لَوْلَا وَإِنْ سَفَلَ ، كَقَوْدٍ . فَلَا يَرْتُّهُ عَلَيْهِمَا ، وَإِنْ وَرِثَهُ أَخُوهُ
 لَأُمُّهُ ، وَحُدُّ لَهُ : لِتَبْعُضِهِ .

وَالْحَقُّ فِي حُدِّهِ لِلْأَدَمِيِّ : فَلَا يُقَامُ بِلَا طَلِبِهِ ، لَكِنْ : لَا يَسْتَوْفِيهِ
 بِنَفْسِهِ (٤) . وَيَسْقُطُ بَعْفُوهُ — وَلَوْ بَعْدَ طَلَبٍ (٥) — لَا عَنْ بَعْضِهِ .
 وَمَنْ قَذَفَ غَيْرَ مُحْصَنٍ — وَلَوْ قَنَهُ — : عُزِّرَ (٦) .

و « الْمُحْصَنُ » هُنَا : الْحُرُّ ، الْمُسْلِمُ ، الْعَاقِلُ ، الْعَفِيفُ عَنِ الزَّانَا
 ظَاهِرًا وَلَوْ تَائِبًا مِنْهُ .

وَمُتْلَاعِنَةٌ ، وَلَوْلَاهَا ، وَلَوْلَدُ زَنَاءٍ — كغَيْرِهِمْ .

(١) كَذَا فِي عَشِّ وَالنَّايَةِ ٣٢٣ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِتْنَاعِ ٨٤ . وَالَّذِي
 فِي أَصْلِ ز : « وَلَوْ تَائِبًا مِنْ زَنَاءٍ أَوْ مُجْبُوبًا » ، نَمَّ ضَرْبٌ عَلَى مَا قَبْلَ « أَوْ » كَمَا . وَهُوَ
 سَبَقَ لَمْ مِنَ الْمَصْنَفِ ، لِذَلِكَ الْوَاجِبُ الضَّرْبُ عَلَى « أَوْ » بِدَلِّ « لَوْ » ، فَتَأَمَّلْ .

(٢) وَرَدَّ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « قَرِيبٌ وَلَوْ » . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الشَّرْحِ .

(٣) ضَبَطَهُ الْمَصْنَفُ خَطَأً وَسَهْوًا بِكُسْرِ الْفَيْنِ ، وَالصَّوَابُ : الْفَتْحُ . أَمَّا الْمُسْكُورُ

فَعَنَاهُ : الْمَيَّةُ ، وَابْسَ مَرَادًا هُنَا . فَرَأَجَعَ الْمُخْتَارُ وَالْمَصْبَاحُ .

(٤) هَامِشُ ز : « قُلْتُ : إِلَّا مِنْ رَفِيقِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَهُ الْمَوْضِعُ » .

(٥) فِي ش : « طَلَبُهُ بِهِ » ، وَفِيهِ تَحْرِيفٌ مَعَ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ .

(٦) كَذَا فِي زَعِّ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « عَذْر » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ طَرِيفٌ .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ مِثْلِهِ يَطًا أَوْ يوطًا ، لَا بِلَوْغِهِ .

وَلَا يُحَدَّثُ قَاذِفٌ غَيْرِ بَالِغٍ ، حَتَّى يَبْلُغَ . وَكَذَا لَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ — قَبْلَ طَلْبِهِ ، وَبَعْدَهُ — : يُقَامُ .

وَمَنْ قَذَفَ غَائِبًا : لَمْ يُحَدَّثْ حَتَّى يَثْبُتَ طَلْبُهُ فِي غَيْبَتِهِ بِشَرْطِهِ ، أَوْ يَحْضُرَ وَيَطْلُبَ .

وَمَنْ قَالَ لِلْحَصَنِ : « زَيْتٍ وَأَنْتِ صَغِيرَةٌ » ، فَإِنْ فَسَّرَهُ بِدُونِ تِسْعٍ ، أَوْ قَالَ لَذَكَرٍ وَفَسَّرَهُ بِدُونِ عَشْرِ — : عُزِّرَ . وَإِلَّا : حُدِّدَ .
وَإِنْ قَالَ : « ... وَأَنْتِ كَافِرَةٌ ، أَوْ أُمَةٌ ، أَوْ مَجْنُونَةٌ » ، وَلَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهَا كَذَلِكَ — : حُدِّدَ ؛ كَمَا لَوْ قَذَفَ مَجْهُولَةَ النَّسَبِ ، وَادَّعَى رِقَّهَا ، فَأَنْكَرَتْهُ .

وَإِنْ ثَبَتَ كَوْنُهَا كَذَلِكَ : لَمْ يُحَدَّثْ ، وَلَوْ قَالَتْ : « أَرَدْتَ قَذْفِي فِي الْحَالِ » ، وَأَنْكَرَهَا .

وَيَصْدَقُ قَاذِفٌ : « أَنْ قَذَفَهُ حَالَ صَغَرٍ مَقْذُوفٍ » . فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ ، وَكَانَتَا مُطْلَقَتَيْنِ ، أَوْ مُؤَرَّخَتَيْنِ تَارِيخَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ — : فَهُمَا قَذَفَانِ ، مُوجِبُ أَحَدِهِمَا : الْحُدُّ ، وَالْآخَرُ : التَّعْزِيرُ .

وَإِنْ أَرَّخَتَا تَارِيخًا وَاحِدًا ، وَقَالَتْ إِحْدَاهُمَا : « ... وَهُوَ صَغِيرٌ » ، وَ(١) الْآخَرَى : « وَهُوَ كَبِيرٌ » — تَعَارَضَتَا ، وَسَقَطَتَا .

وَكَذَا : لَوْ كَانَ تَارِيخُ بَيِّنَةِ الْمَقْذُوفِ ، قَبْلَ تَارِيخِ بَيِّنَةِ الْقَاذِفِ .

(١) كَرَّرْتَ الْوَاوِ فِي ش ، وَهُوَ مِنْ عَيْثُ الذَّاهِرِ .

ومن قال لابنِ عشرينَ : « زُنيْتُ »^(١) من ثلاثينَ سنةً « ،
لم يُحَدِّثْ .
ولا يَسْقُطُ^(٢) بِرَدِّهٖ مَقْدُوفٍ^(٣) بعد طلبِ أو زوالِ إحصائه^(٤) ،
ولو لم يُحْكَمْ بوجوبه .

* * *

فصل ٢

ويُحْرَمُ^(٥) إلا في موضعين :

١ — أحدهما : أن يَرَى زوجته تزني في طهر^(٦) لم يَطَأَ فيه ،
فيعتزلها ، ثم تَلَدَّ ما يمكن كونه من الزاني . فيلزمه قذفها
ونفيه^(٧) .

وكذا : إن وطئها في طهر زنت فيه ، وقوى في ظنه : أن الولدَ
من الزاني ، لشبهه به ونحوه .

(١) ضبط في ز بكسر التاء ، والأولى الفتح كما لا يخفى .

(٢) كذا في ع ش والغاية ، أى حد القذف كما قال الشارح . وهو الموافق لما في الإقناع ٨٨ . وفي ز : « تسقط » ، وهو تصحيف . ويبعد أن يكون أراد دعوى القذف .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أو جنونه » ، وذكر نحوه في شرح الإقناع .

(٤) وردت الهاء في ز والإقناع دون ع ش والغاية ، وأسقطت « ولو » من ش مدرجة في الشرح .

(٥) في ش زيادة : « قذف » ، وهى من الشرح وإن ورد نحوها في الغاية ٣٢٥ .

(٦) في ش بعد ذلك إدراج المتن في الشرح وبالعكس ، فلا تتأثر به .

(٧) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وإن رآها تزني » ، واحتمل كونه من الزنا — حرم نفيه . ولو نقاه ولاعن : انتهى » . وانظر شرح الإقناع .

٢- أَلثَانِي: أَنْ يَرَاهَا تَزْنِي وَلَمْ تَلِدْ مَا يَلْزِمُهُ نَفِيْهُ ، أَوْ يَسْتَفِيْضَ زَنَاهَا ، أَوْ يُخْبِرَهُ^(١) بِهِ ثَقَّةً ، أَوْ يَرَى مَعْرُوفًا بِهِ عِنْدَهَا . فَيُبَاحُ قَذْفُهَا بِهِ . وَفِرَاقُهَا أَوَّلَى .

وإن أتت بولدٍ يخالفُ لونه لونهما : لم يُبَحِّ نَفِيْهُ بِذَلِكَ ، بِلَا قَرِيْنَةٍ .

فصلٌ

(١) وَصَرِيْحُهُ : « يَا مَنِيُوْكَةُ » — إِنْ^(٢) لَمْ يَفْسِّرْهُ بِفَعْلٍ زَوْجٍ — « يَا مَنِيُوْكُ » ، « يَا زَانِي » ، « يَا عَاهِرُ » ؛ أَوْ : « قَدْ زَنَيْتَ ، أَوْ زَنَيْ فَرْجُكَ » وَنَحْوُهُ ؛ أَوْ : « يَا مَعْفُوجُ » ؛ أَوْ : « يَا لُوطِيُّ » .

فَإِنْ قَالَ : « أَرَدْتُ : زَانِي الْعَيْنِ ، أَوْ عَاهِرَ الْيَدِ ، أَوْ^(٣) أَنْكَ مِنْ قَوْمِ لُوطٍ ، أَوْ تَعْمَلُ عَمَلَهُمْ غَيْرَ إِيْتِيَانِ الذُّكُورِ » — لَمْ يُقْبَلْ .
و: « لَسْتُ لِأَيِّكَ ، أَوْ^(٤) بَوْلِدِ فُلَانٍ » — قَذْفٌ لِأَمِّهِ ، إِلَّا مَنفِيًّا

(١) وردت الهاء في زرع والغاية ، وسقطت من ش .

(٢) كَذَا فِي زَرْعِ وَالْغَايَةِ ٣٢٦ . وَفِي ش : « بَأْنُ ... زَوْجِ أَوْسَيْدٍ » ، وَالزِّيَادَةُ الْأَوَّلَى مِنَ اللَّاسِخِ ، وَالثَّانِيَةُ مِنَ الشَّارِحِ .

(٣) وردت الألف في زرع والغاية ، وسقطت من ش .

(٤) سقطت الألف — هُنَا أَيْضًا — مِنْ ش ، وَانْظُرِ الْإِقْتِنَاعَ ٨٦ .

بِلَعَانٍ : لَمْ يَسْتَلْحِقْهُ مَلَاعِنٌ ، وَلَمْ يَفْسُرْهُ بَرْنَا أُمَّهُ . وَكَذَا : إِنْ (١)

نَفَاهُ عَنْ قَبِيلَتِهِ .

و : « مَا أَنْتَ أَبْنَى فُلَانَةَ » ، لَيْسَ بِقَذْفٍ مُطْلَقًا .

و : « لَسْتُ بَوْلَدِي » ، كُنَايَةٌ فِي قَذْفِ أُمِّهِ

و : « أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ ، أَوْ مِنْ فُلَانَةٍ » ، أَوْ قَالَ لَهُ : « يَا زَانِيَةً » ،
أَوْ لَهَا : « يَا زَانٍ » — صَرِيحٌ فِي الْمَخَاطَبِ بِذَلِكَ ، كَفَتْحِ التَّاءِ وَكُسْرِهَا
لَهُمَا فِي « زَنِيتَ » وَلَيْسَ بِقَافِئٍ لِفُلَانَةٍ .

وَمِنْ قَالَ عَنْ آتْنَيْنِ (٢) : « أَحَدُهُمَا زَانٍ » ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : « أَنَا ؟ » ،
فَقَالَ : « لَا » — فَقَذْفٌ لِلْآخَرِ .

و : « زَنَأْتَ » مَهْمُوزًا ، صَرِيحٌ وَلَوْ زَادَ : « فِي الْجَبَلِ » ، أَوْ عُزْفِ
الْعَرَبِيَّةِ .

• • •

فصل

(ب) وَكُنَايَتُهُوَالْتَعْرِيزُ : « زَنْتَ يَدَاكَ ، أَوْ رِجْلَاكَ (٣) ، أَوْ يَدُكَ ،
أَوْ رِجْلَكَ ، أَوْ بَدَنَكَ » .

و : « يَا خَنِيئٌ » بِالنُّونِ : « يَا نَظِيفٌ (٤) » ، « يَا عَفِيفٌ » .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ش : « لَوْ » ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ نَاسِجٌ .

(٢) كَذَا فِي زَشِ وَالْغَايَةِ ، أَيْ أَخْبَرَ عَنْهُمَا بِذَلِكَ . وَفِي ع : « لَاتْنَيْنِ » ، وَلَعَلَّهُ نَجْرِيْفٌ .

(٣) أَسْقَطَ قَوْلَهُ : « أَوْ رِجْلَاكَ » مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ ٣٢٧

وَالْإِقْنَاعَ ٩٠ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٩١ . وَفِي ش : « وَيَا نَفَائِفَ » ، وَالْوَاوُ مِنَ الشَّرْحِ .

و : « يا قَحْبَةُ » ، « بافاجرة » ، « يا خبيثة » .

ولزوجة شخص : « قد فضحتني ، وغطيت — أو نكست — رأسه ، وجعلت له قُرُونًا ، وعلقت^(١) عليه أولاداً من غيره ، وأفسدت فراشه » .

ولعربي : « يا نَبَطِي » ، « يا فارسي » ، « يا رومي » ؛ ولأحدهم : « يا عربي » .

ولمن يُمَخِّصُهُ : « يا حلالُ ابنِ^(٢) الحلال ، ما يعرفك الناسُ بالزنا ، أو ما أنا بزان^(٣) » ، [أو] ما أمي بزانية » .

أو يسمعُ من يَقْذِفُ شخصاً ، فيقولُ : « صدقت » ، أو : « صدقت فيما قلت » .

أو : « أخبرني — أو أشهدني — فلان^(٤) : أنك زنيته ؛ وكذب به فلان » .

فإن فسره بمحتملٍ غيرِ قذف^(٥) : قُبِلَ ، وعُزِّرَ . كقوله^(٦) : « يا كافر » ، « يا فاسق » ، « يا فاجر » ، « يا حمار » ، « يا تيس » ،

(١) كذا في ز ش والغاية والإقناع . وصحف في ع بلفظ : « وعقلت » .

(٢) في ش : « يا حلال يا ابن » ، ولعل « يا » من الشرح .

(٣) كذا في ز ش والغاية والإقناع ٩١ ، على التخفيف بحذف الياء . وفي ع : « بزاني » ، على الأصل وسقطت الزيادة من ش .

(٤) قدم هذا في ش عقب « أخبرني » ، ولعله من عبث الناسخ .

(٥) كذا في ز ع . وفي ش : « القذف » . وراجع الغاية ٣٢٨ والإقناع بتأمل .

(٦) أسقطت السكاف من ش ، ومزجت بالشرح .

« يَارَافِضِيُّ » ، « يَاخْبِيثَ الْبَطْنِ » ، أَوْ الْفَرَجِ ، « يَاعَدُوْهُ اللهُ » ،
« يَا ظَالِمُ » ، « يَا كَذَّابُ » ، « يَا خَائِنُ » ، « يَا شَارِبَ الْحَمْرِ » ،
« يَامُغْنَتُ » ، « يَاقَرْنَانُ » ، « يَاقَوَّادُ » .

ونحوهما : « يَادِيُوْتُ » : « يَا كَشْحَانُ »^(١) ، « يَاقَرَطَبَانُ » ،
« يَاعِلِقُ » . و « مَأْبُونُ » ك « مَغْنَتِ » عُرْفَا .

وإن قَذَفَ أَهْلَ بَلَدَةٍ^(٢) أَوْ جَمَاعَةٍ لَا يُتَصَوَّرُ الزَّانَا مِنْهُمْ عَادَةً ،
أَوْ اخْتَلَفَا فَقَالَ أَحَدُهُمَا : « أَلْكَاذِبُ ابْنُ الزَّانِيَةِ » — عَزَّرَ ، وَلاَحَدًا .
كقوله : « مِنْ رَمَانِي فَهُوَ ابْنُ الزَّانِيَةِ » .

وَمَنْ قَالَ لِمُسْكَلَفٍ [أَوْ غَيْرِهِ^(٣)] : « أَقْذِفْنِي » ، فَقَذَفَهُ — لَمْ يُحَدِّثْ :
لأنه حقٌّ له ؛ وَعَزَّرَ .

وَمَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : « يَا زَانِيَةٌ » ، قَالَتْ : « بَكَ زَنْيْتُ » . -
سَقَطَ حَقُّهَا ، بِتَصْدِيقِهَا ، وَلَمْ يَقْذِفْهُ .

وَيُحَدِّثَانِ فِي : « زَنْيَ بَكَ فُلَانٌ » ، قَالَتْ : « بَلْ أَنْتَ زَنْيَ بَكَ » ؛
أَوْ : « يَا زَانِيَةٌ » ، قَالَتْ : « بَلْ أَنْتَ زَانٍ » .

وَلَيْسَ لَوْلَدٍ مُحْصَنٍ قُذِفَ مَطَالِبَةٌ : مَا دَامَ حَيًّا .

فَإِنْ مَاتَ — وَلَمْ يَطَالِبْ بِهِ — : سَقَطَ وَإِلَّا : فَلَا ، وَهُوَ لَجَمْعٍ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَصَحَّفَ فِي شِ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ ٣٢٩ وَالْإِقْنَاعِ : « بَلَدٌ » . وَهُوَ يَذْكُرُ وَيُؤْنِثُ :

فَيَصِحُّ إِضَافَةُ التَّاءِ إِلَيْهِ . وَأَسْقَطَتْ « أَوْ » مِنْ شِ مَدْحَجَةً بِالْشَّرْحِ .

(٣) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زِ ، دُونَ عِ شِ وَالْغَايَةِ . وَلَا يَنْفِي أَنَّ الْحَكْمَ ثَابِتٌ فِيهَا بِالْأُولَى .

الورثة . فلو عفا بعضهم : حُدَّ للباقي كاملاً .
ومن قَذَف ميتاً — ولو غيرَ محصَن — : حُدَّ بطلبِ وارثٍ
محصَنٍ خاصَّةً .
ومن قَذَف نبيّاً أو أمّه ^(١) : كفر ، وقَتِلَ حتى ولو تاب ، أو كان
كافراً فأُسام . [لا : إن سبّه ثم أسلم ^(٢)] .
ولا يكفر من قَذَف أباه إلى آدم .
ومن قَذَف جماعةً — يُتصوَّرُ زناهم عادةً — بكلمةٍ ، فطالَبوا ^(٣)
أو أحَدُهم — : كُفِرَ . وبكلماتٍ : فلكلِّ واحدٍ حدٌّ .
ومن حُدَّ لقذفٍ ، ثم أعاده أو بعدَ لعانِهِ — : عَزُرَ ، ولا لِعانٌ ^(٤) .
وبزناً آخر : حُدَّ مع طولِ الزمن ؛ وإلا : فلا .
ومن قَذَف مُقِرّاً بزناً — ولو دونَ أربعٍ — : عَزُرَ .

بَابُ حَدِّ الْمُسْكِرِ

كلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ : يَحْرُمُ شَرْبُ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ مَطْلَقاً — ولو لعطشٍ

-
- (١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أو أم أبي غيره » . كما ورد قبله نحو ثلاث أو أربع كلمات بها طمس وآثار شطب . ولعل عبارة الإقناع ٩٢ : « ومن قَذَف النبي صلى الله عليه وسلم أو أمه » ، تعين على إدراك العبارة التي كان المصنف عبر بها ، ثم اختصرها وضرب على بعضها .
(٢) وردت الزيادة في ز . دون ع ش والغاية . كما ورد في الإقناع بالنقل : « ... سبه .
بغير القذف ... » .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « فطالَبوه » ، والزائد من الشرح وإن ذكر في الغاية --
(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولو قَذَفه » . وراجع الإقناع ٩٣ .

بخلاف ماء^(١) نجس - إلا لدفع لقمة غصَّبها ، ولم يجد غيره ، وخاف تلفاً . ويقدم عليه بول ، وعليهما ماء نجس .
 فإذا شربه ، أو ما خلط به ولم يستهلك فيه - أو استعطف أو احتقن به ، أو أكل عجيناً لُتَّ به - مسلم مكلف ، عالماً أن كثيره مُسكر ؛ ويصدق إن قال : « لم أعلم » ؛ مختاراً - لحله لمكره ، وصبره على الأذى أفضل - أو وجد سكران ، أو تقاياها^(٢) - : حُددَ حرٌّ ثمانين ، ورقيقُ أربعين^(٣) - ولو ادَّعى جهل وجوب الحد .

ويعزَّرُ من وجد منه رائحتها ، أو حضَّرَ شربها . لا شارب جهل التحريم . ولا تقبلُ دعوى الجهل بمن نشأ بين المسلمين .
 ولا حدَّ على كافر ، لشرب .

ويثبت بإقرار مرة - كقذف - أو شهادة عدلين ، ولو لم يقولوا : « ... مختاراً ، عالماً تحريره » .

ويحرَّمُ عصيرٌ غلى^(٤) أو أتى عليه ثلاثة أيام بلياليهن . وإن طُبِّخَ

(١) كذا في ع والغاية ٣٣٠ ، و ز بهذا الضبط . وفي ش والإقناع ٩٥ : « ما » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في ز وأصل ع ، ثم أصلح فيها بلفظ ش : « تقاياها » ، بتسهيل الهمزة في الجميع . والخريد كرويوث ، فلا داعي للإصلاح . ولفظ الغاية : « تقاياها » بتشديد الياء . وهو لغة أخرى إلا أنها تستعمل في تكلف القىء كما في المختار والمصباح .

(٣) كذا في ز ، وذكر نحوه في الإقناع ٩٥ . وفي ع ش والغاية : « نصفها » .

(٤) رسم بالياء في ش والغاية ، وبالألف في ز ع . والأول أولى : لأنه باب « رى » ، كما في المختار وغيره .

قبل تحريم ، حَلَّ : إن ذهب ثلثاه .
ووضع زيب في خرَدَلٍ ، كمصير . وإن صَبَّ عليه خلٌّ :
أَكَلَ

ويكره الخَلِيطَانِ : كَنَبَذَ^(١) تمرٍ مع زيب . وكذا
مَذَنَّبٌ وحده .

لاوضع تمرٍ أو زيبٍ أو نحوهما في ماء ، لتحليته : ما لم يشتمد ،
أو تيم له ثلاث . — ولا فُقَاعٌ ، ولا أنتباذ في «دُبَاء»^(٢) و «حَنَنَم»
و «نَقِير»^(٣) و «مُرَفَّت» .

وإن غلى عنبٌ — وهو عنبٌ — فلا بأس به .
ومن تشبه بالشراب في مجلسه وآنيته ، وحاضر من حاضره
بمحاضر^(٤) الشراب — : حرم ، وعُزِّر . قاله في «الرعاية» .

(١) كذا في ز ، وهو الموافق لعبارة الإقناع ٩٧ : « وهو أن ينشذ عنبين ... » .
وذكر نحوها في المختار . وفي ع ش والغاية ٣٣١ : « كنبذ » ، وهو تصحيف .

(٢) بهامش ز حاشية : « الدباء (بضم الدال ، وتشديد الباء الواحدة ممدودة) :
القرع . والحنتم (بفتح الحاء المهملة ، وسكون النون ، وفتح المثناة من فوق) : جرار خضر
مطاية . والنقير (بنون مفتوحة ، وقاف) أصله : النخلة تنقر فينخذ منها وعاء يذبذ فيه .
والمزفت (بزاي ، كفاء مشددة) : وعاء مطلق بالزفت . وإنما نهى عن الانتباذ في هذه الأوعية:
لأنها تسرع الشدة في الشراب » اهـ . وراجع شرح الإقناع .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « مفير » ، وهو تصحيف — بدليل الحاشية
السابقة — وإن وافق لفظ الإقناع .

(٤) كذا في زع والإقناع ٩٨ . وفي ش : « بمجالس » ، ولا يبعد أن يكون.
أصل العبارة : « بمحاضر أي بمجالس » ، والزائد من الشرح .

بابُ التَّغْزِيرِ

وهو : التَّأْدِيبُ . ويجب في كل معصيةٍ لا حَدَّ فيها ولا كفَّارةٍ :
كَبْأَشْرَةٍ [أُجْنَبِيَّةٍ] ^(١) دُونَ فَرْجٍ ^(٢) ، وَأَمْرَأةٍ لَامْرَأَةٍ ^(٣) ، وَسَرْقَةٍ
لَا قَطْعَ فيها ، وَجَنَائَةٍ لَا قَوْدَ فيها ، وَقَذْفٍ ^(٤) غَيْرِ وَلَدٍ بَغِيرِ زَنًا ، وَلَعْنَةٍ ^(٥)
وَلَيْسَ لِمَنْ رُدَّهَا .

وَكِدْعَاءٍ عَلَيْهِ ، وَشْتَمِهِ بَغِيرِ فِرْيَةٍ . وَكَذَا : « اللَّهُ أَكْبَرُ
عَلَيْكَ » ، وَنَحْوُ ذَلِكَ . قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : « إِلَّا إِذَا شَتَمَ نَفْسَهُ ،
أَوْ سَبَّهَا » .

وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى مَطَالَبَةٍ : فَيُعْزَرُ مَنْ سَبَّ صَحَابِيًّا ، وَلَوْ كَانَ لَهُ
وَارِثٌ وَلَمْ يَطَالِبْ .
وَيُعْزَرُ — بِعَشْرِينَ سَوْطًا — بِشَرْبِ مَسْكَرٍ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ ،
مَعَ الْحَدِّ .

وَمَنْ وَطِئَ أَمَةً أَمْرَأَتِهِ ، حُدَّ : مَا لَمْ تَكُنْ أَحْلَتْهَا لَهُ .
فَيُجْلَدُ مِائَةً — : إِنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ . — فِيهِمَا . وَإِنْ وَلَدَتْ ^(٥) : لَمْ
يَلْحَقْهُ نَسَبُهُ .

(١) وردت الزيادة في ز ، دون ع ش والغاية ٣٣٢ .

(٢) كَذَا فِي ز ع والغاية . وفي ش ي « الفرج . . . امرأة » بالنصب . وانظر
الإقناع ٩٨ .

(٣) في ش : « وكذف » ، والكاف من الشرح .

(٤) كَذَا فِي ز ، وهو المناسب لقوله : « ردها » . وفي ع والغاية :
« ولدته » ، وهو لفظ ش مع زيادة كاف من الشرح . ولعله تصحيف وإن كان لفظ الإقناع .
« وراجع المصباح بتأمل » .

(٥) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « منه » .

ولا يسقطُ حدُّ بياحية ، في غير هذا الموضع ^(١) .
 ومن وطئ أمةً — له فيها شركٌ — : عُرِّرَ بمائةٍ إلا سوطاً .
 وله نقصه . ولا يُزادُ في ^(٢) جلدٍ ، على عشرٍ ، في غير ما تقدّم .
 ويحرّمُ تعزيرُ بخلقٍ لحيةٍ ، وقطعِ طَرْفٍ ، وجرحٍ ، وأخذٍ ^(٣) مالٍ أو إتلافه . لا بتسويدٍ وجهٍ ، ولا بأن يُنادى عليه بذنبه ،
 ويُطافَ به مع ضربه .
 ومن قال لدمي : « يا حاجٌ » ، أو لعنه بغير ^(٤) موجبٍ — :
 أُدِّبَ .

ومن عُرِفَ بأذى الناسِ — حتى بعينه — جُبِسَ حتى يموتَ ،
 أو يتوبَ . المنقحُ : « لا يبعدُ أن يُقتلَ العائنُ : إذا كان يقتلُ بعينه
 غالباً ، وأما ما أتلفه : فيُعرّمهُ » انتهى .
 ومن أَسَمَى — من رجلٍ أو امرأةٍ — لغير حاجةٍ : حرّمٌ ، وعُزِّرَ .
 وإن فعله خوفاً من الزنا : فلا شيءَ عليه . فلا يُباحُ إلا إذا لم يقدر
 على نسكاحٍ ولو لأمةٍ .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولا يزاد في جلده على عشر في غير هذا » . وانظر الإقناع ١٠٠ والغاية ٣٣٣ .

(٢) في ش : « في تعزير على » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .

(٣) في ش : « وبأخذ » ، والباء من الشرح وإن وردت في لفظ الغاية ٣٣٤ :
 « وكذا بأخذ مال وإتلافه » .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « من غير » . وانظر الإقناع ١٠٢ .

ولو اضطرَّ إلى جماعٍ - وليس من يُباح وطؤها : - حُرِّمَ
الوطء .

* * *

بابُ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ^(١)

وشروطه ثمانية :

- ١ - أحدها : السَّرِقَةُ ، وهي : أخذُ مالٍ محترَمٍ لغيره ، على وجه الاختفاء ، من مالِكِهِ أو نائِبِهِ .
فَيُقَطَّعُ أَطْرَارُ ، وهو : من يَبْطُ^(٢) جِيئاً أو كُفّاً أو غيرَهما ، ويأخذُ منه - أو بعدَ سقوطِهِ - نِصَاباً .
وكذا جاحدُ عاريةٍ قيمَتُها نِصَابٌ^(٣) ، لا وديعةٍ . ولا مُنتَهَبٍ ، ومُختلسٍ ، وغاصبٍ ، وخائنٍ .
- ٢ - الثاني : كونُ سارقٍ مكلفاً ، مختاراً ، عالماً بمسروقٍ وبتجريمِهِ^(٤) .

فلا قطع على صغيرٍ ومجنونٍ ومُسكِرٍ ، ولا بسارقةٍ مِنْدِيلٍ بطْرِفِهِ .
نِصَابٌ مشدودٌ لم يَعْلَمِهِ ، ولا بجوهرٍ يَظُنُّ قيمَتَهُ دونَ نِصَابٍ ،
ولا على جاهلٍ تحريمٍ .

(١) بهامش ز حاشية مطبوعة لم تظهر في التصوير ، ولم ندر الموضع المتعلقة به .
(٢) كذا في زع والفاية ٣٣٦ ، وهو المناسب لما بعد . وفي ش : « بط » والظاهر أنه تحريف . وانظر الإقناع ١٠٥ .
(٣) كذا في ز ش والفاية . وفي ع : « نصابا » ، وهو تحريف ناسخ .
(٤) في ش زيادة ، أضيفت من الشرح ، هي : « عليه » .

٣ — الثالثُ : كَوْنُ مَسْرُوقٍ مَالاً مُحْتَرِماً ، وَلَوْ مِنْ غَلَّةٍ وَقَفٍ وَلَيْسَ مِنْ مُسْتَحَقِّهِ . لَا مِنْ سَارِقٍ أَوْ غَاصِبٍ مَسْرُوقِهِ أَوْ غَضَبِهِ .

وَتَيْنٌ : كَجَوْهَرٍ ، وَمَا يُسْرِعُ فُسَادَهُ : كِفَا كَهَةٍ ، وَمَا أَصْلَهُ الْإِبَاحَةُ — : كَمَلِجٍ ، وَتَرَابٍ ، وَحَجَرٍ ، وَلَبِنٍ ، وَكَكَلًا^(١) ، وَثَلَجٍ وَصِيدٍ . — كَغَيْرِهِ ، سَوَى مَاءٍ ، وَسِرْجَيْنِ نَجَسٍ .
وَيَقْطَعُ بِسَرْقَةٍ إِنْاءٍ نَقْدٍ ، وَدَنَانِيرَ^(٢) أَوْ دِرَاهِمَ فِيهَا تَمَائِيلٌ ، وَكُتُبَ عِلْمٍ ، وَقِنٌّ نَائِمٍ أَوْ أَعْجَمِيٌّ وَلَوْ كَبِيرًا^(٣) ، وَصَغِيرًا ، وَمَجْنُونٍ .

لَا مَكَاتِبَ وَأُمَّ وَلَدٍ ، وَلَا حَرًّا وَلَوْ صَغِيرًا ، وَلَا مَصْحَفٍ ، وَلَا بَعَا عَلَيْهِمَا — : مِنْ حُلِيِّ ، وَنَحْوِهِ . — وَلَا بَكُتُبٍ بِدَعٍ وَتَصَاوِيرَ ، وَلَا بَالَةَ لَهْوٍ ، وَلَا بَصْلِيْبٍ أَوْ صَنْمٍ نَقْدٍ ، وَلَا بَأْنِيَّةٍ فِيهَا خَمْرٌ أَوْ مَاءٌ .

٤ — الرابعُ : كَوْنُهُ نِصَابًا ، وَهُوَ : ثَلَاثَةٌ^(٤) دِرَاهِمَ — خَالِصَةً ،

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ : وَشَوْكٌ ، وَهِيَ مُضَافَةٌ مِنَ الشَّرْحِ أَيْضًا .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٣٣٧ . وَفِي شِ : « أَوْ دَنَانِيرَ وَدِرَاهِمَ » ، وَلَعَلَّهُ عُبْتُ نَاسِخٍ .

(٣) كَذَا فِي زَ ، أَيْ وَلَوْ كَانَ هَذَا الْقِيَمُ كَبِيرًا . كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَيُؤَيِّدُهُ عِبَارَةُ الْإِقْتِنَاعِ

١٠٥ : « فَإِنْ كَانَ (الْعَبْدُ) كَبِيرًا ... » وَصَنِيعُ الشَّارِحِ . وَفِي عِشِ وَالْغَايَةِ : « كَبِيرِينَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاسِخٌ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْقَوْلِ الْحَدِيثِ . وَفِي شِ : « ثَلَاثٌ » .

وَفِي الْإِقْتِنَاعِ ١٠٦ : « ثَمَانِيَّةٌ » ، وَهُوَ بِخَطَأٍ وَتَصْغِيفٍ .

(م ٣١ ق ٢ — مِنْتَهَى الْإِرَادَاتِ)

أو [تَخْلُصُ مِنْ^(١)] مَغْشُوشَةٍ — أَوْ رُبْعُ دِينَارٍ ، وَلَوْ لَمْ يُضْرَبَا —
وَيُكَمَّلُ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ^(٢) — أَوْ مَا يَبْلُغُ قِيَمَةَ أَحَدِهِمَا :
مِنْ غَيْرِهِمَا .

وَيُعْتَبَرُ^(٣) الْقِيَمَةُ حَالَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْحِرْزِ . فَلَوْ نَقَصْتُ بَعْدَ
إِخْرَاجِهِ : قُطِعَ . لَا : إِنْ أَتْلَفَهُ فِيهِ بِأَكْلِ أَوْ غَيْرِهِ . أَوْ نَقَصَهُ بِذَبْحِ
أَوْ غَيْرِهِ — ثُمَّ أَخْرَجَهُ .

وَإِنْ مَلَكَ سَارِقٌ — يَبِيعُ أَوْ هَبَّةً ، أَوْ غَيْرَهُمَا^(٤) — لَمْ
يَسْقُطِ الْقُطْعُ .

وَإِنْ سَرَقَ فَرَدَّ خُفٌّ — قِيَمَةُ كُلِّ مَنْفَرَدٍ : دِرْهَمَانِ ، وَمِمَّا :
عَشْرَةٌ — : لَمْ يَقُطَعْ ، وَعَلَيْهِ ثَمَانِيَّةٌ : قِيَمَةُ الْمُتَلَفِ ، وَنَقْصُ التَّفْرِقَةِ .
وَكَذَا جُزْءٌ مِنْ كِتَابِ .

وَيَضْمَنُ مَا فِي وَثِيقَةٍ أَتْلَفَهَا : إِنْ تَعَذَّرَ .

وَإِنْ أَشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي نِصَابٍ : قُطِعُوا حَتَّى مَنْ لَمْ يُخْرِجِ نِصَابًا .
وَلَوْ لَمْ يَقُطَعْ بَعْضُهُمْ — لَشُبْهَةٌ ، أَوْ غَيْرُهَا — : قُطِعَ الْبَاقَى .
وَيُقْطَعُ سَارِقُ نِصَابِ الْجَمَاعَةِ .

(١) ورد الزيادة في ع ش والغاية ، وسقطت من ز . وانظر الإقناع ١٠٧ .

(٢) في ع : « بالأجزاء وما » ، وهو عبث ناسخ .

(٣) كذا في ز ع والغاية . وفي ع : « ويعتبر » ، وهو تصحيف .

(٤) كذا في ز ع . وفي ش : « أو نحوهما » . ولفظ الغاية : « بنحو بيع ... » .

وإن هتك اثنين حرزاً ، ودخله فأخرج أحدهما المال ، أو دخل أحدهما فقرب به ^(١) من النقب وأدخل الآخر يده فأخرجه ، أو وضعه وسط النقب فأخذه الخارج - : قطعاً .

وإن رماء إلى الخارج أو ناوله ، فأخذه أو لا ، أو أعاده فيه أحدهما - : قطع الداخل وحده .

وإن هتكه أحدهما ، ودخل الآخر ، فأخرج المال - : فلا قطع عليهما ، ولو تواطأ .

ومن نقب ودخل ، فابتلع جواهر أو ذهباً وأخرج به ، أو ترك المتاع على بهيمة فخرجت به ، أو في ماء جار - أو أمر غير مكلف بإخراجه - فأخرجه ، أو على جدار فأخرجته ^(٢) ريحاً ، أو رمى به خارجاً ، أو جذبه بشيء ، أو استتبع سخل شاة ، أو تطيب فيه ولو اجتمع بلغ نصاباً ؛ أو هتك الحرز وأخذ المال وقتاً آخر ، أو أخذ بعضه ثم أخذ بقية وقرب ما بينهما ؛ أو فتح أسفل كؤارة فخرج العسل شيئاً فشيئاً ، أو أخرجه إلى ساحة دار من بيت مغلق ^(٣) منها - ولو أن بابها مغلق - : قطع .

ولو علم قرداً ^(٤) السرقة : فالغرم فقط .

(١) في ش زيادة : « المروق » ، ومى بعض ما ذكره الشارح :

(٢) وردت التاء في زع والغاية ٣٣٨ ، وسقطت من ش .

(٣) كذا في ز ش والغاية ٣٣٩ . وصحف في ع بالعين المهملة .

(٤) في الغاية : « فرد » ، وهو تصحيف وتجرىف . وفي ش قبله زيادة من الشرح :

« إنسان » . وانظر الإقناع ١٠٩ .

٥ - أَلْخَامِسُ : إِخْرَاجُهُ مِنْ حِرْزٍ ^(١) .

فلو سرق من غير حِرْزٍ : فلا قطع .

ومن أَخْرَجَ بَعْضَ ثَوْبٍ - قِيَمَتُهُ نَصَابٌ - : قُطِعَ بِهِ إِنْ قَطَعَهُ .
وإِلَّا : فلا ^(٢) .

و « حِرْزٌ كُلُّ مَالٍ » : مَا حُفِظَ فِيهِ عَادَةً . وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ
جِنْسٍ ، وَبَلَدٍ ، وَعَدَلِ سُلْطَانٍ ^(٣) وَقُوَّتِهِ ، وَضِدَّهِمَا .

حِرْزُ جَوْهَرٍ وَنَقْدٍ وَقَاشٍ فِي الْعُمَرَانِ - بَدَارٍ وَدَكَانٍ - : وَرَاءَ
غَلَقٍ وَثِيقٍ .

وَصُنْدُوقٌ بَسُوقٌ - وَثَمٌ حَارِسٌ - حِرْزٌ .

وَحِرْزُ بَقْلٍ ، وَقُدُورٍ بِاقِلَاءٍ ^(٤) وَطَبِيخٍ ، وَخَزَفٍ - وَثَمٌ حَارِسٌ - :
وَرَاءَ الشَّرَائِعِ .

وَحِرْزُ خَشْبٍ وَحَطْبٍ : أَلْحَظَاتُرُ . وَمَاشِيَةٌ : الصَّيْرُ ؛ وَفِي
مَرْغَى : بَرَاةٍ يَرَاهَا غَالِبًا . وَسُفْنٌ فِي شَطٍّ : بَرَبَطُهَا . وَإِبِلٌ بَارَكَةٌ
مَعْقُولَةٌ : بِحَافِظٍ حَتَّى نَائِمٍ ؛ وَنَحْوَلَتُهَا : بِتَقْطِيرِهَا مَعَ قَائِدٍ يَرَاهَا ، وَمَعَ

(١) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ أَتْلَقَهُ فِيهِ » .

(٢) فِي ش زِيَادَةً ، مَدْرَجَةً مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « قَطْعٌ » .

(٣) كَذَا فِي ز وَفِي الشَّرْحِ . وَفِي ش : « السُّلْطَانُ » .

(٤) كَذَا فِي ز وَفِي الشَّرْحِ ، فَيَلْزِمُ تَخْفِيفَ اللَّامِ . وَفِي ع ش : « بِاقِلَاءٍ » بِالْقَصْرِ ،

فَيَتَعَيَّنُ التَّشْدِيدُ . كَمَا سَرَحَ بِذَلِكَ كُلُّهُ فِي الْمَخْتَارِ وَالْمُصْبَاحِ .

عدم تقطير : بسائق^(١) يراها . وبيوت في صحراء أو^(٢) بساتين :
بملاحظ ؛ فإن كانت مغلقة : فبنائم . وكذا خيمة^(٣) وخر^(٤) كاة^(٥) ،
ونحوهما .

وحرز ثياب في حمام ، وأعدال [وغزل^(٦)] بسوق أو خان وما كان
مشتراكا في دخول - : بحافظ ، كقعوده على متاع .
وإن فرط حافظ^(٧) ، فنام أو اشتغل - : فلا قطع ، وضمن^(٨) حافظ
وإن لم يستحفظ^(٩) .

وحرز كفن مشروع : بقبر على ميت . وهو ملك له ، والخصم
فيه : الورثة . فإن عديموا : فنائب الإمام .
وحرز باب : تركيبه بموضعه ؛ وحلقته^(١٠) : بتركيبها فيه ، وتأثير
وجدار وسقف كباب .
ونوم على رداء أو سحر فرسي ، ولم^(١١) يزل عنه ، ونعل
برجل - حرز .

-
- (١) وردت الباء في زع والغاية ، وسقطت من ش .
(٢) وردت الألف في زع دون ش والغاية . وفي ش زيادة من الشرح : « في » .
(٣) كذا في الأصول . وفي الإقناع ١١٠ : « خركات » بالراء المفتوحة ، ولعله
تصحيف أو جمع . ولم نعثر عليها في معاجم اللغة : كاللسان والتاج وما إليها . فلعلها محدثة .
ولفظ الغاية : « وكذا نحو خيمة » .
(٤) ذكرت الزيارة في زش والغاية ٣٤٠ ، وسقطت من ع .
(٥) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « المسروق » .
(٦) كذا في زع . وفي ش : « يستحفظه » ، والهاء من الشرح وإن ذكرت في الغاية .
(٧) ضبط في ز بضم التاء ، على أنه معطوف على « حرز » . ويصح الكسر على
أنه معطوف على « باب » ، كما أشار الشارح إليه .
(٨) وردت الواو في زع والغاية ، وسقطت من ش . والمعنى صحيح بدونها أيضا .

فمن نبش قبراً ، أو أخذ الكفن ، أو سرق رتاج الكعبة أو باب مسجد أو سقفه أو تآزيره ، أو سحب رداءه أو مجرّ فرسه من تحته ، أو نعلًا من رجل - وبلغ نصاباً - : قطع . لا بستارة^(١) الكعبة الخارجة - ولو غيّطه عليها - ولا بقناديل مسجد^(٢) وحضره ، ونحوهما - : إن كان مسلماً .

ومن سرق تمرًا^(٣) أو طلماً أو جّاراً أو ماشيةً ، من غير حرز - : كمن شجرة ولو بستان محوّط ، وتم^(٤) حافظ - : فلا قطع ، وأضعفت^(٥) قيمته . ولا تُضعف في غير ما ذكر .

ولا قطع عام مجاعة^(٦) غلاء : [إن] لم يجد ما يشتريه ، أو يشتري به .

٦ - السادس : انتفاء الشبهة .

فلا قطع بسرقة من عمودي نسبه ، ولا من مال : له شرك

(١) أسقط الباء من ش ، وأضيف إلى الفرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٤١ والإقناع ١١٣ . وفي ش : « المسجد » .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الموافق لعبارة الإقناع : « من تمر شجر » . وفي ش : « تمر » ، وهو تصحيح .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « فيه » بدون واو .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وضعفت » بضم التاء وتشديد العين ، وهما بمعنى . وهناك لغة ثالثة : « ضوعفت » . فراجع المختار .

(٦) ضبط بكسرتين في ز ، على أن ما بعده - الذي لم يرد في الإقناع ، والذي صحف في ش بلفظ : « غلال » - بدل منه . والأولى : ضبطه بكسرة واحدة ، على الإضافة . والزياة الآتية سقطت من ش ، ووردت في زع والغاية . كما وردت في الإقناع بلفظ « إذا »

فيه أو لأحدٍ ممن لا يُقَطَّع بالسَّرقة منه؛ ولا^(١) من غنيمةٍ: لأحدٍ - ممن ذُكر - فيها حقٌّ؛ ولا مسلمٍ من^(٢) بيت المال، إلا القِنَّ. المنقَحُ: «والصحيحُ: لا قطع» انتهى. لأنه لا يُقَطَّع بسرقةٍ من مال لا يُقَطَّع به سيده.

ولا^(٣) بسرقةٍ مكاتبٍ من مكاتبه، وعكسه، كقنّه.

ولا بسرقةٍ زوجٍ أو زوجةٍ من مال الآخر، ولو أُحرز عنه.

ولا بسرقةٍ مسروقٍ منه أو مغصوبٍ منه، مال سارقٍ أو غاصبٍ، من الحرز الذي فيه العينُ المسروقةُ أو المغصوبةُ.

وإن سرَّقه من حرزٍ آخر، أو مالٍ من له عليه دينٌ - لا بقدره: لعجزه - أو عيناً قُطعت بها^(٤) في سرقةٍ أخرى؛ أو أجر^(٥) أو أعار داره ثم سرَّق منها مالَ مستأجرٍ أو مستعيرٍ؛ أو من قرابةٍ غير^(٦) عمودَي نسبهِ - كأخيه، ونحوه - أو مسلمٌ من ذمِّيٍّ أو مستأمنٍ، أو أحدُهما منه - : قُطعت.

(١) أسقطت « لا » من ش، وأدرجت في الشرح.

(٢) في ش زيادة، مدرجة من الشرح، هي: « مال ».

(٣) أسقط. هذا السطر كله من ش، وأضيف إلى الشرح.

(٤) كذا في زع والغاية، أي بسرقتها كما ذكر الشارح. وفي ش: « به »،

وهو تصحيف.

(٥) كذا في ز. وفي ع ش والغاية: « أجر ».

(٦) في ش: « غیری »، وهو تحريف ظاهر.

- ومن سرق عينا ، وادَّعى ملكها أو بعضها^(١) أو الإذن في دخول
الحرز - : لم يُقطع ، ويأخذها مسروق منه يمينه .
٧ - السابعُ : ثبوتها بشهادة عدلين يَصِفَانِهَا^(٢) - ولا تُسمعُ
قبل الدعوى - أو إقرار^(٣) مرتين ، ويَصِفُهَا ، ولا يَنزِعُ^(٤) حتى
يُقطع . ولا بأسَ بَتَلَقِيْنِهِ الإنكارَ .
٨ - الثامنُ : مطالبةُ مسروقٍ منه ، أو وكيله ، أو وليّه .
فلو أقرَّ بسرقةٍ من غائب ، أو قامت بها بيّنةٌ - أُنْتَظِرَ حضوره
ودعواه ، فيُجَبَسُ وتُعَادُ .
وإن كَذَّبَ مدَّعٍ نفسه : سقط^(٥) القطعُ .

» * *

فصلٌ

وإذا وجب القطعُ : قُطِعَتْ يَدُهُ اليمْنَى من مَفْصِلِ كَفِّهِ ،
وحُسِمَتْ - وجوباً - بغمسها في زيت مُغْلَى^(٦) .

(١) ضبط في ز بالفتح ، أى أو ادعى البعض . ويصح السكس ، على العطف على الضمير .
أى أو ملك البعض كما قال الشارح . والمآل واحد .
(٢) كذا في زع ، وهو الصحيح الموافق للفظ الإقناع ١١٧ : « يصفان السرقة » .
وفي ش والغاية ٣٤٢ : « بصفاتها » ، وهو تصحيف نشأ عن فهم أنه متعلق بشهادة .
(٣) فى ش : « بإقرار » ، والباء من الشرح وإن ذكرت فى الغاية ولفظ الإقناع .
(٤) ورد بها مشع : « يرجع » ، وهو تفسير ذكر فى الشرحين .
(٥) قوله : « سقط القطع » أسقط من ش ، وأدمج بالشرح .
(٦) هذا اسم مفعول من الرباعى المتعمد : « أغلى » كما صرح به فى المصباح .
وضبط فى ز خطأ وسهواً بفتح الميم .

وسُنْ تعلیقُها فی عنقه ثلاثة أيام : إن رآه ^(١) الإمامُ .
فإن عاد : قُطعتْ رجله اليسرى من مفصل كعبه ، بترك
عقبه ، وحُسمتْ .

فإن عاد : حبس حتى يتوب ، ويحرم أن يُقطع .
فلو سرق — ويمينه أو رجله اليسرى ذاهبة — : قُطع الباقي
منهما .

ولو ^(٢) كان الذاهبُ يده اليسرى ورجله اليمنى ، لم يُقطع : لتعطيل
منفعة الجنس ، وذهاب عضوين من شقٍّ .
ولو كان يديه أو يسراها : لم تُقطع رجله اليسرى .
ولو كان رجلينه أو يميناهما ، قُطعت يمين يديه : لأنها الآلة
وعلى النص .

ولو ذهبَ بعد سرقة يميني أو يسرى يديه ، أو ^(٣) مع رجلينه
أو إحداهما — : سقط القطع . لا : إن كان الذاهبُ يميني ^(٤) أو يسرى
رجلينه ، أو هما .

والشَّلَا ^(٥) — ولو أُمنَ تلفه ^(٥) بقطعها — وما ذهب مُعْظَمُ

(١) كذا في زش والغاية ٣٤٣ والإقناع ١٠٩ . وفي ع : « يراه » ، وهو تحريف
عنه أو عين « يره » .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « وإن » .

(٣) في ش : « أو ، أو إحداهما » ، فأدرج الشرح في وبالعكس .

(٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « رجله » .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « والشلا ... التلف » ، وفيه تحريف .

نفعها ، كعمدومة . لا ما ذهب منها خنصرٌ وبِنَصْرٌ ، أو إصبعٌ سواهما .
ولو الإبهام .

وإن وجب قطعُ يمينه^(١) ، فقطعَ قاطعٌ يسواهُ بلا إذنه عمداً — :
فالقودُ . وإلا : الدية^(٢) ، ولا تُقطعُ عني السارق . وفي « التنقيح » :
« بلى » .

ويجتمع القطعُ والضمانُ : فيرُدُّ ما سرق إلى^(٣) مالِكه ؛ وإن
تلف : فثُلُ مثليَّ وقيمةُ غيره . ويُعيدُ ما خربَ : من حرزٍ .
وعليه أجرةُ قاطعٍ ، وثمانُ زيتِ حَسَمٍ .

* * *

بابُ حَدِّ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ

وهم : المكلفونَ الملتزمون — ولو أنثى — الذين يَعْرِضُونَ
للناسِ بسلاح — ولو عصاً ، أو حجراً — في صحراءٍ أو بُنيانٍ أو بحرٍ ،
فَيَعَصِبُونَ مالاَ محترماً ، مجاهرةً .
وَيُعْتَبَرُ : ١ ، ٢ ، ٣ — ثبوتهُ يَدِينَةٌ أو إقرارُ مرتين ، والحرزُ ،
والنَّصابُ .

(١) كذا في زع والغاية ، وهو الملائم . وفي ش : « يميناه » ، ولعله تحريف .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ٣٤٤ : « فالدية » ، وهو أولى . وتقدم نحوه .

(٣) كذا في ز . وفي ش : « سرقة لئلا يملك » ، والهاء من الشرح . وعبر باللام في

ع والغاية .

فمن قَدِرَ عليه وقد قَتَلَ ولو من لا يُقَادُ به — : كولدِه ، وقِنَّ ،
 وذمى . — لقصدِ ماله ، وأخذ^(١) مالا — : قُتِلَ حتماً ، ثم صُلِبَ قاتِلُ
 من يُقَادُ به حتى يَشْتَهَرَ ، ولا يُقَطَّعُ مع ذلك .
 ولو مات أو قُتِلَ قبل قتله للمُحَارَبَةِ : لم يُصَلَّبْ .
 ولا^(٢) يَتَحَتَّمُ قَوْدُ فِيمَا دُونَ نَفْسِ^(٣) .
 و « رِدْءٌ » و « طَلِيعٌ » كَبَاشِرٌ ؛ فَرِدْءُ^(٤) غَيْرِ مَكْلَفٍ كَهَوِّ .
 ولو قَتَلَ بَعْضُهُمْ : ثَبَتَ حَكْمُ الْقَتْلِ فِي حَقِّ جَمِيعِهِمْ .
 وإن قَتَلَ بَعْضُهُ ، وأخذ المَالَ بَعْضُهُ — : تَحَتَّمُ قَتْلُ الْجَمِيعِ وَصَلَبُهُمْ .
 وإن قَتَلَ فَقَطْ لِقَصْدِ الْمَالِ : قُتِلَ حتماً ، ولم يُصَلَّبْ .
 وإن لم يَقْتُلْ ، وأخذ نَصَاباً لا شُبْهَةً لَهُ فِيهِ — لا من مَفْرَدٍ^(٥)
 عن قَافِلَةٍ — : قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى ثُمَّ رَجُلُهُ الْيُسْرَى ، فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ حتماً ،
 وَحُسَمَتَا ، وَخُلِّيَ^(٦) .
 فلو كَانَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى مَفْقُودَةً ، أَوْ يَمِينُهُ شَلَّاءً أَوْ مَقْطُوعَةً

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، «مضروباً عليه» : «نصاباً» .

(٢) كذا في زش والغاية والإقناع ١٢٢ ، وهو الصحيح . وفي ع : «ولم» ، وهو
 تصحيف .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، «مضروباً عليه» : «إلا إن كان قتل أياً» . وذكر
 نحوه في الإقناع .

(٤) كذا في زش والغاية . وفي ع : «فرد» ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع ، من «فرد» بالتحريك . وفي ش والغاية ٣٤٥ : «منفرد» .
 و «أنفرد» . فراجع المختار .

(٦) كذا في زع والغاية ، وهو المناسب . وفي ش : «يخلى» .

أو مستحقة في قود — : قطعت رجله اليسرى فقط .
 وإن عدم معنى يديه : لم تقطع^(١) معنى رجلينه .
 وإن حارب ثانية : لم يقطع منه شيء .
 وتعين دية قود — لزِمَ بعد محاربته — لتقديعها : بسبقها ، وكذا
 لو مات قبل قتله للمحاربة .
 وإن لم يقتل ، ولا أخذ مالا — : نفي وشرد ، ولو قنأ فلا يُترك
 يأوي إلى بلد ، حتى تظهر توبته . وتنفى الجماعة متفرقة .
 ومن تاب منهم قبل^(٢) قدرة عليه ، سقط عنه حق الله تعالى : من
 صلب ، وقطع ، ونفي ، وتحتمل قتل^(٣) . وكذا خارجي وباع
 ومرتد محارب^(٤) .
 ويؤخذ غير حربي^(٥) أسلم ، بحق الله^(٦) وحق آدمي طلبه .

(١) كذا في ز ش والغاية . وفي ح : « يقطع » ، ولما تصحيف .
 (٢) كذا في زع والغاية والإقناع ١٢٤ ، وهو الصواب . وفي ش : « بعد » ، وهو
 تصحيف خطير لا ندرى كيف لم ينتبه إليه الناشر خصوصاً مع استدلال الشارح بكآية :
 « إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ... » . ١٩٠ .
 (٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضرراً عليه : « وحد سرفة وزنا وشرب » . وذكر
 في الإقناع نحوه .
 (٤) كذا في زع ، وأسقط من الإقناع مدرجاً في شرحه . وهو قيد للثلاثة قبله . وفي
 ش والغاية : « ومحارب » ، وازيادة من ناسخ جاهل .
 (٥) بهامش ز حاشية . « مسألة : إذا أتى الذي حدا وأسلم ، لا يسقط عنه —
 بإسلامه — شيء من الحدود ، سواء كانت لله أو لأدمي » . ولفظ الغاية : « ويؤخذ ذمي » .
 (٦) في ش زيادة ، مدرجة من الصرح ، هي : « تعالى » .

ومن وجب عليه حدُّ سرقة^(١) أو زناً أو شرباً ، فتأب قبل ثبوته .
— سقط^(٢) بمجرّد توبة^(٣) قبل إصلاح عمل ، كيموت .

* * *

فصل

ومن أريدت نفسه أو حرّمته أو ماله — ولو قلّ ، أو لم يكفِ المرید — : فله دفعه بأسهل ما يظنّ أن دفعه به .
فإن لم يندفع إلا بقتل : أيسح ، ولا شيء عليه . وإن قتل : كان شهيداً .

ومع مزح : يحرم قتل ، ويُقادّ به .

ولا يضمن بهيمة صالت عليه ، ولا من دخل منزله متلصصاً .

ويجبُ عن حرّمته ، وكذا — في غير فتنة — عن نفسه ونفس غيره ، لا عن ماله . ولا يلزمه حفظه عن الضياع والهلاك ، وله بذله .
ويجبُ عن حرمة غيره ، وكذا ماله^(٤) — مع ظنّ سلامتهما .
وإلا : حرّم .

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع : « كسرقة » ، والزيادة من الناسخ .

(٢) بهامش ز : « مسألة : إذا أتى الشخص حداً وتأب قبل ثبوته عند الحاكم ، سقط عنه » .

(٣) كذا في زع والغاية ٣٤٦ . وفي ش : « توبته » ، والهاج من الفرح .

(٤) في وجوب الدفع عنه . وضبط في ز بالكسر ، وهو سبق قلم . وانظر الغاية ٣٤٧ .

ويستقط بإياسيه ، لا بظنه أنه لا يُفيد .

ومن عضو يد شخص — وحرم — فانتزعها ولو بعنف ،
فدقت ثنأياه — : فهذر . وكذا ما في معنى العض . فإن عجز :
دفعه كصائل .

ومن نظر في بيت غيره ، من خصاص باب مغلق ونحوه —
لم يتعمد ، لكن : ظنه متعمداً . — فحذف^(١) عينه أو نحوها ،
فتلفت^(٢) — : فهذر ، ولا يتبعه . بخلاف مستمع وضع أذنه
في خصاصه قبل إنذاره ، وناظر^(٣) من منفتح .

باب قتال أهل البغي

وهم : الخارجون على إمام^(٤) — ولو غير عدل — بتأويل سائغ ،
ولهم شوكة ، ولو لم يكن فيهم مطاع .
ومتى اختل شرط من ذلك : فقطاع طريق .
ونصب الإمام فرض كفاية ؛ ويثبت — بإجماع ، ونص^(٥) ،

(١) كذا في الأصول ، وهو : رمى الحصى الصغار بطرف الإبهام والسبابة ، كما في الصباح .
وانظر المختار . وصحف في الغاية ٣٤٨ بالحاء المهملة .

(٢) قوله : « فتلفت » أسقط من ش ، وأدخل في الشرح .

(٣) أسقط أيضاً قوله : « ناظر » من ش ، مدرجاً في الشرح .

(٤) كذا في زرع والغاية . وفي ش : « الإمام » ، وهو لفظ الإقناع ١٢٨ وإن أسقط
فيه — مع سائر التعريف — وأدرج في الشرح .

(٥) في ش : « وب » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

واجتهاد ، وقهر - لقرشي : حر ، ذكر ، عدل ، عالم ، كاف ابتداءً
ودواماً . ويجبر متعين لها .

وهو وكيل : فله عزل نفسه . ولهم عزله : إن سألها ؛
وإلا : فلا .

ويحرم قتاله . وإن تنازعها متكافئان : أقرع . وإن بويها فالإمام :
الأول . ومعا أو جهل السابق : بطل العقد .

وتلزمه مراسلة بغاء ، وإزالة شبههم وما يدعونه :
من مظلمة .

فإن فاءوا ، وإلا : لزم قادراً قتالهم . وعلى رعيته معونته .
فإن استنظره مدة ، ورجا فيقتلهم - : أنظرهم . وإن خاف مكيدة :
فلا ، ولو أعطوه مالا أو رهناً .

ويحرم قتالهم بما يعم إتلافه : كمنجنيق ونار ؛ واستعانة بكافر -
إلا لضرورة ، كفعلهم^(١) إن لم يفعلوه - وأخذ ما لهم وذريتهم ، وقتل
مُدبرهم وجريحهم ومن ترك القتال . ولا قود فيه ، ويضمن^(٢) .
ويكره قصد راحه^(٣) الباغي ، بقتل .

(١) كذا في زع والفاية ٣٥٠ . وفي ش : « وكفعلهم » ، والواو من الشرح .
وانظر الإقناع ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) في ش زيادة ، أضيفت من الشرح ، هي : « بالدية » .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « رحمة » بالناء . وهو تعصيف .

وتَبَاحُ أَسْتِمَانَةٍ عَلَيْهِمْ — بِسِلَاحِ أَنْفُسِهِمْ وَخِيْلِهِمْ ، وَعَبِيدِهِمْ
وَصِبْيَانِهِمْ — لِبُضْرُورَةٍ فَقَطْ .
وَمَنْ أُسِرَ مِنْهُمْ — وَلَوْ صَبِيًّا أَوْ أَنْثَى — : حُبْسٌ ^(١) حَتَّى لَا شَوْكَةٌ ^(٢)
وَلَا حَرْبٌ .

وَإِذَا أُنْقِضَتْ ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْهُمْ مَالَهُ يَدٍ غَيْرِهِ : أَخَذَهُ .
وَلَا يَضْمَنُ بُغَاةٌ مَا أَتْلَفُوهُ حَالَ ^(٣) حَرْبٍ ، كَأَهْلِ عَدْلِ ، وَيَضْمَنَانِ
مَا أَتْلَفَا ^(٤) فِي غَيْرِ حَرْبٍ .

وَمَا أَخَذُوا حَالَ أَمْتِنَاعِهِمْ — : مِنْ زَكَاةٍ ، وَخَرَاجٍ ، وَجَزِيَةٍ — :
أَعْتَدَ بِهِ . وَيُقْبَلُ — بِلَا يَمِينٍ — دَعْوَى دَفْعِ زَكَاةٍ إِلَيْهِمْ ، لَا خَرَاجٍ ^(٥)
وَلَا جَزِيَةٍ إِلَّا بَيِّنَةٌ .

وَهُمْ — : فِي شَهَادَتِهِمْ ، وَإِمضَاءِ حُكْمِ حَاكِمِهِمْ — كَأَهْلِ الْعَدْلِ .
وَإِنْ أَسْتَعَانُوا بِأَهْلِ ^(٦) ذِمَّةٍ أَوْ ^(٧) عَهْدٍ — : أُنْتَقِضَ عَهْدُهُمْ ، وَصَارُوا
كَأَهْلِ ^(٨) حَرْبٍ — إِلَّا إِنْ أَدَّعَوْا شَبَهَةً : كَوُجُوبِ إِجَابَتِهِمْ — . وَيَضْمَنُونَ

(١) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « تَنْقِضُ » . وَذَكَرَ بِعَيْنِهِ فِي الْإِقْنَاعِ ١٣٣ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٍ : « لَه » ، وَمِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) قَوْلُهُ : « حَالُ حَرْبٍ » أَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٤) كَذًا فِي زَع . وَفِي ش : « أَتْلَفَا » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتُ فِي الْغَايَةِ ٣٥١ .

(٥) هَذَا عَطْلٌ عَلَى « زَكَاةٍ » كَمَا أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَيْهِ بِالْفِطْرِ الْإِقْنَاعِ ١٣٤ : « وَلَا يَقْبَلُ

دَعْوَى دَفْعِ خَرَاجٍ » — وَضَبَطَ فِي زِ بَفَتْحِ الْجِيمِ ، وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ .

(٦) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « حَرْ [ب] » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ١٣٥ .

(٧) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مِضَافَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « أَهْلٌ » .

(٨) كَذًا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي الْإِقْنَاعِ : « أَهْلٌ » . وَش : « كُلُّهُمْ أَهْلٌ » ، وَلَعَلَّ بِهِ

تَقْصِيرًا وَزِيَادَةً مِنَ الشَّرْحِ ،

ما أتلّفوه : من نفسٍ ومالٍ .
وإن أستمعنا بأهلٍ حربٍ ، وأمّنوهم — : فكعدمِهِ . إلا أنهم
في أمانٍ ، بالنسبة إلى بُغاةٍ .

فصلٌ

وإن أظهر قومٌ رأيَ الْخَوَرَجِ ، ولم يخرُجوا عن قبضةِ
الإمامِ — : لم يَتعرّضْ لهم ، وتجرى الأحكامُ عليهم كأهلِ
العدلِ .

وإن صرّحوا بسبِّ إمامٍ أو عدلٍ ، أو عرّضُوا به — : عُرِّروا .
ومن كفرَ أهلَ الحقِّ والصَّحابةَ ، وأسَخَلَ دماءَ المسلمينِ
بتأويلٍ — : فخورَجُ بُغاةٌ ، فسَقَةٌ . وعنه : « كفَّارٌ » ، المنقحُ :
« وهو أظهرٌ » .

وإن اقْتَتَلَتْ طائفتانِ لِعَصْبِيَّةٍ^(١) أو رياسَةٍ ، فظالمَتانِ : تَصْمَنُ
كلُّ ما أتلّفتْ على الأخرى . وَضَمِنَتَا سِوَاءَ ما جَهِلَ مُتَلِفُهُ ، كما لو قُتِلَ
داخلٌ بينهما لصلحٍ ، وجَهِلَ قاتِلُهُ^(٢) .

(١) كذا في زع والفاية ٣٥٢ والإقناع . وفي ش : « للعصية » ، واللام من الناسخ ،
لا الشارح على ما يظهر .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ضمنتاه » . وذكر في الإقناع ١٣٦ .

(م ٣٢ في ٢ — منتهى الإرادات)

بابُ حُكْمِ الْمُرتَدِّ

وهو : مَنْ كَفَرَ — ولو مِمَّا زَا — طَوَعًا وَلَوْ هَازِلًا ، بَعْدَ إِسْلَامِهِ
وَلَوْ كَرَّهَا بِحَقٍّ .

فَمَنْ أَدَّعَى النُّبُوَّةَ ، أَوْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ سَبَّهَ أَوْ رَسُولًا
أَوْ مَلَكًا [له ^(١)] ، أَوْ جَعَدَ رُبُوبِيَّتَهُ أَوْ وَحْدَانِيَّتَهُ ، أَوْ صَفَةً
أَوْ كِتَابًا ^(٢) أَوْ رَسُولًا أَوْ مَلَكًا لَهُ ، أَوْ وَجُوبَ عِبَادَةٍ مِنْ الْخَمْسِ —
وَمِنْهَا ^(٣) : الطَّهَارَةُ . — أَوْ حُكْمًا ظَاهِرًا مَجْمَعًا عَلَيْهِ إِجْمَاعًا قَاطِعِيًّا :
كَتَحْرِيمِ زَنَاهٍ أَوْ ^(٤) لَحْمِ خَنْزِيرٍ ، أَوْ حِلِّ خُبْزٍ وَنَحْوِهِ ؛ أَوْ شَكٍّ فِيهِ —
وَمِثْلُهُ لَا يَجْهَلُهُ ، أَوْ يَجْهَلُهُ وَعُرِّفَ وَأَصْرَّ — أَوْ سَجَدَ لِكُوكَبٍ
أَوْ نَحْوِهِ ، أَوْ أَتَى بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ صَرِيحٍ فِي الْإِسْتِهْزَاءِ بِالْدِّينِ ،
أَوْ أَمْتَمَنَ الْقُرْآنَ ، أَوْ أَدَّعَى اخْتِلَافَهُ ^(٥) أَوْ الْقُدْرَةَ عَلَى مِثْلِهِ .
أَوْ أَسْقَطَ حُرْمَتَهُ — : كَفَرَ . لَا : إِنْ ^(٦) حَكَى كُفْرًا سَمِعَهُ
وَلَا يَعْتَقِدُهُ .

(١) وردت الزيادة في ز والغاية ٣٥٣ ، وفي ش عقب « رسولاً » . وسقطت من ع .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٥٤ . وفي ش : « أَوْ رَسُولًا أَوْ كِتَابًا » ، وهو

عبث ناسخ .

(٣) كذا في الأصول والغاية والإقناع ١٤٠ ، أى مثلها كما قال الشارح .

(٤) سقطت الألف من ع . ولفظ الغاية : « أَوْ لَحْمٍ لَاشْجَمٍ ... » .

(٥) كذا في زش والغاية ٣٥٥ ، وزاد الشارح : « أَوْ اخْتِلَافَهُ » وهو لفظ

ع . وبعبارة الإقناع ١٣٧ : « أَوْ دَعَوَى أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ أَوْ مُخْتَلِقٌ » بالغاف ، لا بالغاء كما
صحف في الطبع .

(٦) كذا في ز وأصل ع — وهو صحيح ملائم — ثم أُلحِقَ فِيهَا بِلَفْظِ ش والغاية :

« مِنْ » الَّذِي لَا يَبْدُو ، مَعَ صَحَّتِهِ ، تَصْغِيْفُهُ . وَأَدْخَلَ فِي ش عَلَى « لَا » وَآو مِنْ الشَّرْحِ .

وإن ترك عبادة من الخمس تهاوُّنا : لم يكفر ، إلا بالصلاة أو بشرط أو ركن لها مجمع عليه - : إذا دُعِيَ إلى شيء من ذلك ، وامتنع . ويُستتاب كمرتدٍّ ، فإن أصرَّ^(١) : قُتل يشرطه ، ويُقتل في غير ذلك حداً .

فمن أرتدَّ مكلفاً مختاراً - ولو أنى - : دُعِيَ ، وأستُتيب ثلاثة أيام وجوباً - وينبغي أن يُضيقَ عليه ويُحبَسَ - فإن تاب : لم يُعزَّر^(٢) ، وإن أصرَّ : قُتل بالسيف ، إلا رسولَ كفارٍ : بدليل رسولٍ^(٣) مُسيلمٍ .

ولا يُقتل إلا الإمام أو نائبه - فإن قتله غيرُهما بلا إذن : أساء ، وعزَّر . ولا ضمان ولو كان قبل استتابة^(٤) - إلا أن يلحقَ بدار حرب^(٥) : فلكلٍّ أحد قتله ، وأخذ ما معه^(٦) .

ومن أطلق الشارِع كُفَرَه - : كدعواه لغير أبيه ، ومن

(١) ورد في ش قبله زيادة من الشرح : « وإن » ، وورد في ز بعده مضروباً عليه : « كفر » . وقوله : « قتل » أى كفر كما صرح به الشارح ويقتضيه ما بعده . وهو مخالف لما في الإقناع ١٤٠ : من أنه يقتل حداً ولم يكفر . وانظر ما عقب به شارحه .

(٢) صعب في ش بلفظ : « يعزَّر » .

(٣) كذا في ز والإقناع ١٤١ والغاية ٣٥٨ . وفي ش : « رسول » ، وهو تحريف لم يتنبه له الناشر مع أن الشارح صرح بنسبه .

(٤) كذا في ز ، وهو موافق للفظ الإقناع : « الاستتابة » . وفي ش : « استتابته » . والهاء من الناسخ أو الشارح وإن وردت في الغاية مع زيادة : « أو يميرا » .

(٥) كذا في ز والغاية والإقناع . وفي ش : « الحرب » .

(٦) ورد في ز تحته بخط صغير : « من ماله » ، وذكر نحوه في الشرح والإقناع ١٤٢ .

أَتَى غَرَّافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُول — فهو تشديدٌ : لا يُخْرِجُ بِهِ
عَنِ الْإِسْلَامِ .

وَيَصِحُّ إِسْلَامُ مُمَيِّزٍ عَقْلَهُ ^(١) ، وَرِدَّتُهُ . فَإِنْ أَسْلَمَ : حِيلَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُفَرِ . فَإِنْ قَالَ بَعْدُ : « لَمْ أَدْرِ ^(٢) مَا قُلْتُ ^(٣) » ، فَكَمْ
لَوْ أَرْتَدَّ .

وَلَا يُقْتَلُ هُوَ وَسُكْرَانُ أَرْتَدَّ ^(٤) حَتَّى يُسْتَتَابَا بَعْدَ بُلُوغٍ ^(٥)
وَصَحْوٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَإِنْ مَاتَ فِي سُكْرٍ أَوْ قَبْلَ بُلُوغٍ : مَاتَ كَافِرًا .
وَلَا تُقْبَلُ ^(٦) فِي الدُّنْيَا تَوْبَةُ زَنْدِيقٍ — وَهُوَ : الْمُنَافِقُ الَّذِي
يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ ، وَيُخْفِي الْكُفْرَ . — وَلَا مِنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ ، أَوْ سَبَّ
اللَّهَ تَعَالَى أَوْ رَسُولًا أَوْ مَلَكًا [لَهُ ^(٧)] — صَرِيحًا — أَوْ تَنَقَّصَهُ ^(٨) ،
وَلَا سَاحِرٍ مُكْفِرٍ بِسِحْرِهِ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « يَمْقَلُهُ » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .

(٢) كَذَا فِي زِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي ع ش : « أَرَدَ » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ ..

(٣) فِي ش : « قُلْتُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٤) كَذَا فِي ز . وَفِي ع ش وَالْغَايَةِ : « أَرْتَدَّ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاسِخٌ . فَرَاغَ كَلَامُ .

الشَّارِحُ ، وَالْإِقْنَاعُ ١٤٢ — ١٤٣ .

(٥) فِي ش : « بُلُوغُهُ وَصَحْوُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ ، وَإِنْ وَرَدَتْ الثَّانِيَةُ .

فِي الْإِقْنَاعِ .

(٦) كَذَا فِي زِ ش وَالْغَايَةِ ٣٥٩ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ع : « يَقْبَلُ » . وَكُلَاهُمَا سَحِيحٌ .

(٧) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي زِ ش وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ع . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ١٤٤ .

(٨) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ش : « أَوْ تَنَقَّصَهُ » ، وَهُوَ أَفْصَحُ ..

فَرَاغَ الصَّبَاحِ

ومن أظهر الخير ، وأبطنَ الفسقُ — فكزنديقٍ : في توبته^(١) .

* * *

فصل

وتوبة مرتدٍّ وكلِّ كافرٍ : إتيانه بالشهادتين ، مع إقرار جاحدٍ لفرض أو تحليل أو تحريم^(٢) أو نبيٍّ أو كتابٍ أو رسالة محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى غير العرب — بما جحدَهُ ، أو قوله : « أنا مسلمٌ » .

ولا يُعني قوله : « محمد رسول الله » ، عن كلمة التوحيد — ولو من مُقرِّ به .

ومن شهد عليه برِدَّةٍ — ولو بجحدٍ — فأقْبَى بالشهادتين ، لم يُكشَفْ عن شيءٍ : فلا يُعتبرُ إقرارُهُ بما شهدَ عليه^(٣) به ، لصحَّتهما من مسلم ومنه ، بخلافِ توبة^(٤) من بدَّعَهُ .

ويكفي جحدُهُ لردةٍ أقرَّ بها ، لا : إن شهدَ عليه بها . وإن شهدَ أنه كفر ، فادَّعى إلا كراهَ — : قبلَ مع قرينةٍ فقط .

(١) صحف في ع بلفظ : « توبته » ، كما صحف ما قبله في الإقناع بلفظ : « وكالزنديق » .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٦٠ . وفي ش : « لتحريم » ، واللام من الشرح . وانظر الإقناع ١٤٥ .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « به عليه » .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « توبته » ، والهاء من الشرح وإن وردت في الغاية .

ولو شهد^(١) عليه بكلمة كفرٍ ، فادَّعاهُ - : مُقبل مطلقاً .
 وإن أُكِّره ذمِّي^(٢) على إقرارٍ بإسلام : لم يصحَّ .
 وقولُ من شهد عليه : « أنا بريءٌ من كلِّ دينٍ يخالفُ دينَ
 الإسلامِ » ، أو : « أنا مسلمٌ » - توبةٌ .
 وإن كتب كافرٌ الشهادتينِ : صار مسلماً .
 ولو قال^(٣) : « أسلمتُ » ، أو : « أنا مسلمٌ » ، أو : « أنا مؤمنٌ » ؛
 صار مسلماً - فلو قال : « لم أُرِدْ^(٤) الإسلامَ » ، أو : « لم أعتقدهُ » ،
 أُجِبَ على الإسلامِ - قد^(٥) علم ما يُراد منه .
 وإن قال : « أنا مسلمٌ » ، ولا أنطقُ بالشهادتينِ - لم يُحكم
 بإسلامه حتى يأتى بالشهادتينِ^(٦) .
 و : « أسلم^(٧) » وخُذْ أَلْفًا أو^(٨) نحوَه » ، فأسلمَ ، فلم يُعطِه ، فأبى
 الإسلامَ - : قُتِلَ . وينبئ أن يَفَى .

-
- (١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، أَلْفٌ ضرب عليها .
 (٢) بهامش ز : « مسألة لإكراه الذي على الإسلام » .
 (٣) في ش زيادة من الشرح ، هي : « الكافر » . وحرف ما بعده في الغاية .
 (٤) كذا في زع والغاية والإقناع ١٤٦ . وفي ش : « أراد » ، وهو تحريف .
 (٥) هذا مرتبط بقوله : « صار مسلماً » ، فتنبه . وقدم في الإقناع ١٤٥ . ولم يرد مع ما يليه في الغاية . وانظر شرح الإقناع ١٤٥ - ١٤٦ .
 (٦) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ومن أسلم ثم قال : لم أُرِدْ أو لم أعتقده ، لم تقبل منه » .
 (٧) في ش : « واسلم » ، وهو تصحيف .
 (٨) وردت الألف في زع ، دون ش والغاية ٣٦١ .

ومن أسلم على أقل من الخمس : قبل منه ، وأمر بالخمس .

وإذا مات مرتدٌ ، فأقام وارثه ^(١) يئنةً أنه صلى بعدها — :
حُكِمَ بإسلامه .

ولا يبطل إحصانُ مرتدٍّ ، ولا عبادةٌ فَعَلَهَا قبل رَدِّه — :
إذا تاب .

فصل

ومن أرتدَّ . لم يزل مِلْكُهُ ، وَيَمْلِكُ بِمِلْكِهِ ، وَيُتِمَّعُ التَّصَرُّفَ
فِي مَالِهِ . وَتُقْضَى مِنْهُ دِيُونُهُ ، وَأُرُوشُ جُنَايَاتِهِ — ولو جناها بدارِ
حرب ، أو فِي فِتْنَةٍ مُرْتَدَّةٍ مَمْتَنِعَةٍ — وَيُنْفَقُ مِنْهُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ
تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ .

فإن أسلم ، وإلا : صارَ فَيثًا مِنْ حِينَ مَوْتِهِ مُرْتَدًّا .
وإن لَحِقَ بدارِ حربٍ : فهو وماله كحربيٍّ ، وما بدارنا : فَيءٌ ^(٢)
من حِينَ مَوْتِهِ .

ولو أرتدَّ أهلُ بلدٍ ، وجَرَى فِيهِ حُكْمُهُمْ — فدارُ حربٍ : يُغْنَمُ
مَالُهُمْ وَوُلْدُهُ حَدَثَ بِالرَّدَّةِ ^(٣) .

(١) في ش زيادة من المشرح : « المسلم » . وراجع الفاية والإقناع ١٤٧ .

(٢) أسقط قوله : « فَيء » من ش ، وأدخل في المشرح . وراجع الفاية .

(٣) هذا لفظ ز ، والظاهر أنه متعلق بقوله « يغنم » أي بسببها . ولقطع ش والفاية ٣٦٢ :
« بعد الردة » ، وهو متعلق بما قبله . وللفظ الإقناع : « ... » . ويجوز استغراق من حدث
وولد بعد الردة ، فتأمل وراجع شرحه .

ويؤخذُ مرتدُّهٗ بحدِّ أتاؤه في ردِّته ، لا بقضاء ما ترك فيها :
من عبادة .

وإن لحقَ زوجانِ مرتدَّانِ بدارِ حرب : لم يُسترقَّا ،
ولا من ولِدَ لهما^(١) أو حَمَلٌ قبل ردة^(٢) . ومن لم يُسلم
منهم : مُقتل .

ويجوزُ استرقاقُ الحادثِ فيها ، ويُقرُّ على كفرٍ بجزية .

فصل^(٣)

وساحرٌ يركبُ المكنسةَ فتسيرُ به في الهواء - ونحوه - : كافرٌ ،
كمعتقٍ حِلِّه .

لا من يسحر^(٤) بأدوية ، وتدخين ، وسقي شيءٍ يضرُّ - ويعزُّ^(٥)
بليغا - ولا من يعزُّمُ على الجن ، ويعزمُ : أنه يجمعها وتطيعه . ولا كاهنٌ ،
و^(٦) عرافٌ ، و^(٦) منجمٌ .

(١) كذا في ز والناية ، وضبط في ز بضم الواو . وهو الصحيح الموافق لعبارة الإقناع :
« ولا استرقاق أولادهما الذين ولدوا في الإسلام » أي قبل الردة كما قال الشارح . وفي ع ش :
« ولدهما » بالتجريك ، وهو تعريف .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « كولد من أسر من ذمة » .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « في السحر وما يتعلق به » .

(٤) كذا في ز ع والناية . وفي ش : « سحر » بالتجريك .

(٥) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « ويقتمس منه إن قتل بعلمه غالبا ، وإلا
الدية » . وذكر نحوه في الإقناع مع شرحه ١٥١ .

(٦) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « لا » .

ولا يُقتل ساحر كَتَابِيٍّ، أو نحوهُ .

ومُسْعَبِدٌ، وقائلُ بزَجْرِ طيرٍ، وضاربٌ بحصاً وشعيرٍ^(١) وقِدَاحٍ -
إن لم يعتقداً إباحته وأنه يعلم به الأمور المغيبة: عُزْدٌ، ويُكْفُّ عنه .
وإلا : كُفِّرَ .

ويجرُمُ طَلَسَمٌ ورُقِيَّةٌ^(٢) بغير العربى . ويجوز الحُلُّ بسحرٍ
ضرورةً .

والكفارُ : أطفالُهم^(٣) ومن بَلَغَ منهم محنونا^(٤) ، معهم
فى النار .

ومن ولد أعمى أبكم أصمَّ ، فعَ أبوَيَّه : كافرين ، أو مسلمين
ولو أسلما بعدما بَلَغَ .

* * *

(١) كذا فى زع والغاية ٣٦٣ ، وهو الملائم لما بعده . وفى ش « أو شعير » ،
والزائد من الناسخ .

(٢) فى ع : « ورية » بالهاء ، وهو تصحيف . وانظر الإقناع ١٥٢ .

(٣) كذا فى زع ، وصرح الشارح بأنه هو وما بعده بدل مما قبله . وفى ش :
« وأطفالهم » ، وهو تحريف ظاهر لم يثبت له الناشر . ولفظ الغاية : « أطفال المشركين » ... هـ .

(٤) فى ع : « مجنون » ، وهو تحريف ناسخ .

(هـ) كذا فى زع والغاية ، أى يحشرون معهم فيها . وفى ش : « على » ،
وهو تصحيف .

كتابُ الأَطْعِمَةِ

وَاحِدُهَا: «طَبَامٌ»، وَهُوَ: مَا يُؤْكَلُ وَيُشْرَبُ .
وَأَصْلُهَا: الْحِلُّ . فَيَحِلُّ كُلُّ طَعَامٍ طَاهِرٍ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ ، حَتَّى
الْمِسْكُ وَنَحْوُهُ .

وَيَحْرُمُ نَجَسٌ: كَدَمٍ وَمَيْتَةٍ ، وَمَضَرٌّ: كَسُمٌّ .
وَمِنْ حَيَوَانَ الْبَرِّ: مُحَرَّمٌ أَهْلِيَّةٌ ، وَقِيلَ^(١) .
وَمَا يَفْتَرِسُ بَنَابَهُ —: كَأَسَدٍ وَنَمِرٍ ، وَذئْبٍ وَفَهْدٍ ، وَكَلْبٍ
وَخَنَازِيرٍ ، وَقِرْدٍ وَذُبِّ وَنَمَسٍ ، وَأَبْنِ آوَى ، وَأَبْنِ عِرْسٍ ،
وَسَيْتُورٍ مُطْلَقًا ، وَثَمَلَبٍ وَسَيْنَجَابٍ^(٢) ، وَسَمُورٍ^(٣) . وَفَنَّاكَ . —
سَوَى ضَبْعٍ .

وَمِنْ طَيْرٍ، مَا يَصِيدُ بِمَخْلَبِهِ: كَعُقَابٍ ، وَبَازٍ وَصَقْرٍ ، وَبَاشِقٍ
وَشَاهِينٍ ، وَحَدَّادَةٍ وَبُومَةٍ .
وَمَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ: كَنَشْرِ وَرَخَمٍ ، وَلَقْلَقٍ وَعَقْعَقٍ — وَهُوَ:

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ٣٦٥ . وَفِي ش: « وَقِيلَ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٢) وَرَدَ فِي الْأَصُولِ وَالْفَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ١٥٣ ، وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الشَّرْحُ لَضَبْطِهِ ، وَلَا
لِبَيَانِ حَقِيقَتِهِ . وَلَمْ يَرِدْ فِي اللِّسَانِ وَالْفَامُوسِ وَشَرْحِهِ . وَذَكَرَهُ الدِّمِيرِيُّ فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانَ (٢ / ٤١ : بُولَاق) ، وَلَمْ يَضْبُطْهُ ، وَبَيَّنَ: « أَنَّهُ حَيَوَانٌ عَلَى حَدِّ الْبَرِّيَّةِ أَكْبَرُ مِنَ الْفَأْرِ » الْخ ،
فَرَاغَهُ .
(٣) هَذَا ضَبْطُ الْمَصْبَاحِ وَحَيَاةِ الْحَيَوَانَ ٢ / ٤٠ . وَضَبْطُ فِي ز سَهْوًا بِفَتْحِ الْمِيمِ . وَهُوَ:
حَيَوَانٌ يَشْبَهُ السَّنُورَ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ: أَنَّهُ النَّمَسُ .

الفاق . — وغُرَابِ الْبَيْنِ ، والأُبْقَعِ .
وما تَسْتَحِبُّهُ الْعَرَبُ ذَوُو^(١) الْيَسَارِ : كَوَطَاطٍ — وَيَسْمَى :
« خُفَّاشًا » و « خُشَّافًا » . — وفَارٍ ، وَزُبُورٍ وَنَجَلٍ ، وَذُبَابٍ
وَنَجْوَاهَا ، وَهَذْهَدٍ^(٢) وَصُرْدٍ ، وَغُدَافٍ وَخُطَّافٍ^(٣) ، وَنَفْذٍ وَحِيَةٍ
وَحَشَرَاتٍ .

وَكُلُّ مَا أَمَرَ الشَّرْعَ بِقَتْلِهِ ، أَوْ نَهَى عَنْهُ .
وما تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ : كَبَغْلٍ ، وَسِمْعٍ — وَلَدٍ ضَبْعٍ مِنْ
ذئْبٍ . — وَعَسْبَارٍ^(٤) : وَلَدٍ ذئْبَةٍ مِنْ ضَبْعَانٍ .
وما تَجْهَلُهُ^(٥) الْعَرَبُ ، وَلَا ذُكِرَ فِي الشَّرْعِ — يُرَدُّ إِلَى أَقْرَبِ
الْأَشْيَاءِ شَبَهًا بِهِ . وَلَوْ أَشْبَهَ مَبَاحًا وَمَحْرَمًا^(٦) : غُلِبَ التَّحْرِيمُ .
وما تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ طَاهِرٍ — : كَذُبَابٍ بِأَقْلَامٍ ، وَدَوْدٍ خَلٍّ ،
وَنَجْوِيَّهَا . — يُوَكَّلُ تَبَعًا ، لَا أَصْلًا .

(١) كَذَا فِي ز ، وَفِي الْغَايَةِ مَعَ زِيَادَةِ أَلْفٍ وَسَقَطَتِ الْوَاوُ الثَّانِيَةُ مِنْ ع ش .

(٢) قَوْلُهُ : « وَهَذْهَدٌ وَصُرْدٌ » سَقَطَ مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٣) ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ الْخُشَّافُ . كَمَا ذَكَرَ : أَنَّ هَذَا مَقْلُوبٌ « الْخُفَّاشُ » . فَرَأَيْتُ

الْمَصْبَاحَ وَالْمُخْتَارَ ، وَحَيَاةَ الْحَيَوَانِ ١ / ٣٦٥ ر ٣٩٩ .

(٤) رَاجِعِ السَّكَامُ عَنْهُ : فِي اللِّسَانِ ٦ / ٢٤٢ ، وَالتَّاجِ ٣ / ٣٩٨ ، وَحَيَاةَ الْحَيَوَانِ

٢ / ١٣٩ .

(٥) كَذَا فِي ز وَالْغَايَةِ ٣٦٦ وَأَصْلُهُ ، ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِلَفْظِ ش : « بِجَهْلِهِ » . وَكُلُّ

مُصَحِّحٌ .

(٦) أَسَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ ش ، وَأَدْخَلَتْ فِي الشَّرْحِ .

وما أحد أبويّه الماء كوثين مغصوب^١ - : فكأنّه^(١) .

فصل^٢

ويُباح ما عدا هذا : كبهيمة الأنعام ، والخيل ، وباقي الوحش - :
كزرافة وأرنب ، ووبر ويزبوع ، وبقر وحش ومُحرّه ، وضَبَّ^٣
وظباء . - وباقي الطير : كنعام ودجاج ، وطاووس وبيغاء^(٢) -
وهي : الدرة . - وزاغ ، وعراب زرع .

ويحرم كل حيوان بحريٍّ غير صَفَدِع ، وحية ، وتمساح .
وتحرم الجلالة - : التي أكثر علفها نجاسة^(٣) - ولبنها
وتبيضها ، حتى تجبس ثلاثاً وتطعم الطاهر فقط . ويكره
دكوبها .

ويباح أن يعلف النجاسة مالا يُذبح أو يُحلب قريباً .
وما سقي أو سُمّد بنجس - : من زرع وثمر . - محرّم حتى يُسقى
بعده بطاهر يستهلك عين النجاسة .
ويكره أكل ترابٍ وحمٍ وطينٍ ، وغُدّةٍ ، وأذنٍ قلبٍ ،

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، عليه علامة التعشيع : « حلا وحرمة ومسا » . وورد
في الإفتاح ١٥٤ .

(٢) صرح بهذا الضبط في المصباح وحياة الحيوان ١ / ١٤١ . وضبط في ز عفوا
يضم أوله -

(٣) كذا في ز ش . وفي ع والغاية : « النجاسة » .

وبصلٍ وثومٍ ونحويهما^(١) - : ما لم يَنْضَجْ بطبخ . - وحبّ ديسٍ
بجُمُرٍ . ومداومةُ أكلِ لحمٍ ، وماءُ بئرٍ بين قبورٍ ، وشَوْكُهَا^(٢) ،
وبَقْلُهَا . لا لحمٌ فيهِ ومُنْتَنٌ .

* * *

فصل

ومن أَضْطَرَّ - : بأنْ خافَ التَّلَفَ . - أكلَ وجوباً من غير
سَمٍّ ، ونحوه - : من محرّمٍ . - ما يَسُدُّ رَمَقَه فقط ، إن لم يكن في
سفرٍ محرّمٍ .

فإن كان فيه - ولم يَتَبَّ - : فلا . وله التزوُّدُ : إن خاف .
ويجب تقديمُ السؤالِ على أكله .

وإن وجدَ ميتةً وطعاماً^(٣) يَجْهَلُ مالَكه ، أو ميتةً وصيداً
حيّاً ، أو بيضَ صيدٍ سليماً - وهو مُحَرَّمٌ - : قدّم الميتةَ ،
ويقدّمُ عليها لحمُ صيدٍ ذُبَحَ مُحَرَّمٌ ، ويقدّمُ على صيدٍ حيٍّ طعاماً
يَجْهَلُ مالَكه .

(١) كذا في 'ع' ش والإقناع ١٥٧ ، وهو الظاهر الذي يؤيده لفظ الغاية ٣٦٧ :
« ونحو بصل وثوم وكراث » . وفي ز : « ونحوها » ، ولعله سبق قلم . وما قبله مضموم
الذاء كما هو معروف مذکور في اللسان ١٤ / ٣٤٩ وغيره ، فضبطه بالفتح في المختار تصحيف
طابع .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وبقْلِها وشوكها » .

(٣) كذا في زع والغاية ٣٦٨ . وفي ش : « وطعاماً ما » ، ولعل الزائد من
الناسخ لا الشارح .

(٤) يتعين هنا كسر الدال . وضبط في ز به وبالفتح ، وهو لما يصح فيما تقدم .

ويقدم مضطراً مطلقاً ميتةً مختلفاً^(١) فيها ، على مجمع عليها^(٢) .
ويتحرى في مذكاةٍ أشتبهت بميتةٍ .

ومن لم يجد إلا طعام غيره : فربّه - المضطرّ ، أو الخائف أن يضطرّ - أحقّ به ، وليس له إثاره .

ولإلا : لزمه بذل ما يسدّ رمقه^(٣) بقيمته ، ولو في ذمةٍ معسرٍ .
فإن أبى : أخذه بالأسهل^(٤) ، ثم قهراً ، ويُعطيه عوضه يوم أخذه .

فإن منعه : فله قتاله عليه . فإن قُتل المضطرّ : ضمنه ربّ الطعام ، بخلاف عكسه .

وإن منعه إلا بما فوق القيمة ، فاشترأ منه بذلك — :
كراهة أن يجري بينهما دمٌ ، أو عجزاً^(٥) عن قتاله — : لم يلزمه إلا القيمة .

(١) كذا في زش وأصلع ، ثم أصلح فيه بكشط الألف . وهو خطأ وتصرف قارىء لعله نشأ من التأثير بعبارة الغاية : « وتقدم ميتة مختلف » ، أو عن لفظ الإقناع ١٥٩ المحرف .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « لأن المختلف فيها مباحة على قول بعض المسلمين » . وذكر في شرح الإقناع أيضاً .

(٣) في ع ش زيادة : « فقط » ، ولعلها من الشرح ولأن ذكرت في الغاية ٣٦٩ . وراجع الإقناع ١٦٠ .

(٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « فأسهل » .

(٥) كذا في زش ، ودو عطف على « كراهة » وعلّة ثانية . وفي ع والغاية : « عجز » ، وهو تحريف .

وكان للنبي — صلى الله عليه وسلم — أخذُ الماءِ من العطشان ،
وعلى كلِّ أحد أن يقيّه بنفسه وماله ، وله طلبُ ذلك .
ومن اضطرَّ إلى نفعِ مالِ الغير ، مع بقاء عينه - : وجب بذله
مجاناً ، مع عدم حاجته إليه
ومن لم يجد إلا آدمياً مباح الدم - : كحربى ، وزانٍ
مُحصنٍ — : فله قتله وأكله . لا أكلُ معصومٍ ميتٍ ، أو عضوٍ من
أعضاء نفسه .

فصل

ومن مرَّ بثمرَةٍ بستانٍ — لا حائطَ عليه ، ولا ناظر^(١) — :
فله الأكلُ ، ولو بلا حاجةٍ ، مجاناً — لا صعودُ شجره ، ولا
ضربه أو رميه بشيءٍ — ولا يحِلُّ . ولا يأكلُ من مجنىٍّ مجموعٍ ،
إلا لضرورةٍ .

وكذا زرع قائمٌ ، وشربُ لبنٍ ماشيةٍ . وألحقَ جماعةٌ بذلك باقلاً
وحيصاً أخضرين ؛ المنقحُ : « وهو قوى » .

ويلزِمُ مسلماً ضيافةُ مسلمٍ مسافرٍ في قريةٍ — لا^(٢) مصرٍ —

(١) في ش : « ناظر له فله أكل » ، والزائد من الشرح . وانظر الإقناع ١٦١ .

(٢) أسقط قوله : « لا مصر » من ش ، وأدرج في الشرح . وانظر الإقناع ١٦٣ .

يَوْمًا وَلَيْلَةً ، قَدَّرَ كَفَايَتَهُ مَعَ أَذْمٍ ، وَإِنْزَالَهُ بَيْتِهِ مَعَ عَدَمِ
مَسْجِدٍ وَغَيْرِهِ .

فَإِنْ أَبَى : فَلِلضَّيْفِ طَلَبُهُ بِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ ^(١) . فَإِنْ تَعَذَّرَ : جَازَ لَهُ
الْأَخْذُ مِنْ مَالِهِ .

وَتُسْتَحَبُّ ثَلَاثًا ؛ وَمَا زَادَ : فَصَدَقَةٌ .

وَلَيْسَ لِضَيْفَانٍ ^(٢) قِسْمَةُ طَعَامٍ قُدِّمَ لَهُمْ .

وَمَنْ أَمْتَنَعَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ - بِمَا سَبَبٍ شَرْعِيٍّ - : فَمُبْتَدِعٌ .
وَمَا تُقَالُ عَنِ الْإِمَامِ ^(٣) أَحْمَدَ : « أَنَّهُ أَمْتَنَعَ مِنَ الْبَطِيخِ ، لَعَدَمِ عِلْمِهِ
بِكَيْفِيَّةِ أَكْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! » - فَكَذِبٌ ^(٤) .

* * *

بَابُ اللَّهِ كَاةٍ

وَهِيَ : ذُبْحُ - أَوْ نَحْرُ - حَيَوَانٍ مُقَدَّرٍ عَلَيْهِ ، مَبَاحُ أَكْلِهِ ،
يَعِيشُ فِي الْبَرِّ - لَا جَرَادٍ وَنَحْوَهُ - يَقْطَعُ حُلُقُومَهُ وَمَرِيءَهُ ؛
أَوْ عَقْرُ مَمْتَنِعٍ .

وَيُبَاحُ جُرَادٌ وَنَحْوُهُ ، وَسَمَكٌ ، وَمَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ - بِدُونِهَا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٣٧٠ وَالْإِقْتِنَاعُ - وَفِي ش : « الْحَاكِمُ » .

(٢) صَحَّفَ فِي عِ بِلَفْظِ : « لِيَضْفَانِ » .

(٣) وَرَدَّ فِي زِ وَالْغَايَةِ وَشَرَحَ الْإِقْتِنَاعُ ، دُونَ عِ ش . وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ بِلَفْظِ :
« لِمَامِنَا » .

(٤) لَمْ تَرُدَّ الْفَاءُ فِي الْإِقْتِنَاعِ . وَفِي شِ زِيَادَةُ : « عَلَيْهِ » ، وَصَنِّيعُ الشَّارِحِ يَفِيدُ أَنَّهَا
مِنْ التَّنِ .

لأما يعيش فيه. وفي برٍّ ، إلا بها .
ويحرم بلع سمك حياً . وكره شيه^(١) حياً ، لا جراد .
وشروط ذكاة^(٢) أربعة :

١ - أحدها : كونُ فاعلٍ عاقلاً ، ليصحَّ قصدُ التذكية ، ولو
معتدياً أو مكرهاً أو مميزاً أو قنأ أو أنثى أو جُنْباً ، أو كتابياً ولو
حربياً أو من نصارى بني تغلب .
لا من أحدٍ أبويه غيرُ كتابيٍّ ، ولا وثنيٍّ ، ولا مجوسيٍّ ،
ولا زنديقٍ ، ولا مرتدٍّ ، ولا سكرانٍ .
فلو أحتكَّ مأْكولٌ بمحددٍ يديه : لم يحلَّ .
ولا^(٣) يُعتبرُ قصدُ الأكلِ .

٢ - الثاني : الألةُ . فيحلُّ^(٤) بكلِّ محدّدٍ - حتى حجرٍ وقصبٍ
وخشبٍ ، وذهبٍ وفضةٍ ، وعظمٍ غيرِ سِنٍّ وظُفَرٍ - ولو مغمصوباً .
٣ - الثالثُ : قطعُ حُلُقُومٍ ومَرِيٍّ ، لا شيءٍ غيرهما ، ولا إبانتهما .
ولا يضرُّ رفعُ يديه : إن أتمَّ الذكاةَ على الفورِ .

(١) كذا في زع والغاية ٣٧١ ، وهو موافق لما في الإقناع ١٦٤ . وصنف في ش
بلفظ : « شبه » .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ونحر » . وانظر الشرحين .

(٣) في ش : « ... يحل لا قصد ... » ، وأدرج الناقص في الشرح .

(٤) كذا في ز أي الذبح . انظر الإقناع وشرحه ١٦٦ . وفي ع والغاية : « فتحل » ،
أي الذكاة .

والسنة : نحرُ إبلٍ بظمنٍ محدّدٍ في لَبْسِها ، وذُبْحُ غيرها . ومن عكس : أجزأ^(١) .

وذكاةٌ ما عجزَ عنه — : كواقعٍ في بئرٍ ، ومتوحّشٍ — : بجرّحه حيثُ كان . فإن أعانه غيره — : ككون رأسه بماءٍ ، ونحوه — : لم يحلّ .

وما ذُبِحَ من قفاهُ — ولو عمداً — إن أتت الآلةُ على محلِّ ذبحه ، وفيه حياةٌ مستقرّةٌ — : حلّ . وإلا : فلا .
ولو أبان رأسه : حلّ مطلقاً .
ومُلْتَوٍ عنقه ، كمعجوزٍ عنه .

وما أصابه سببُ الموت — : من مُنْحَنَقَةٍ ، ومَوْقُودَةٍ ، ومُتَرَدِّيةٍ ونَظِيحَةٍ ، وأَكِيلَةٍ سَبْعٍ ، ومريضةٍ ، وما صِيدَ بِشَبَكَةٍ أو ثَرَاكِ أو أَحْبُولَةٍ أو فِجٍّ ، أو أَتَقَفَهُ مِنْ مَهْلِكَةٍ . فذكاهُ وحياته تمكن زيادتها على حركةٍ مذبوح — : حلّ . والاحتياطُ : مع تحرُّ كهو لو بيدٍ أو رجلٍ ، أو طَرَفِ عَيْنٍ ، أو مَصْعِ ذَنْبٍ ، ونحوه .
وما^(٢) وُجِدَ مِنْهُ مَا يُقَارِبُ الْحَرَكَةَ الْمَعْهُودَةَ فِي الذَّبْحِ الْمَعْتَادِ — بعدَ ذبحه — : دَلٌّ عَلَى إِمْكَانِ الزِّيَادَةِ قَبْلَهُ .

(١) كذا في زع والإقناع ١٦٧ . وفي ش : « أجزأه » ، والهاء من الشرح وإن ذكرت في النهاية ٣٧٢ .

(٢) كذا في زع ، وهو الصحيح . وفي ش : « ومن » ، وهو تصحيف . وراجع ما روى عن الإمام أحمد : في النهاية والإقناع ١٦٨ .

وما قُطِعَ خُلُقَوْمُهُ ، أَوْ أُبَيِّنْتَ حُسْنَتُهُ ، وَنَحْوُهُ ^(١) — : فوجودُ
حَيَاتِهِ كَعَدَمِهَا .

٤ — أَلْرَابُعُ : قَوْلُ « بِسْمِ اللَّهِ » عِنْدَ حَرَكَةِ يَدِهِ بِذَبْحٍ .
وَيُجْزَى بِغَيْرِ عَرَبِيَّةٍ — وَلَوْ أَحْسَنَهَا — وَأَنْ يُشِيرَ أَخْرَسُ .

وَيُسْنُ مَعَهُ التَّكْبِيرُ ، لَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ !
وَمَنْ بَدَأَ لَهُ ذَبْحٌ غَيْرِ مَا سَمَّى عَلَيْهِ : أَعَادَ التَّسْمِيَةَ .

وَتَسْقُطُ بِسَمَوٍ ^(١) ، لَا جَهْلٍ ^(٢) . وَيَضْمَنُ أَجِيرٌ تَرَكَهَا ^(٣) :
إِنْ حُرِّمَتْ .

وَمَنْ ذَكَرَ مَعَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، اسْمَ غَيْرِهِ — : حَرَمَ ، وَلَمْ تَحِلَّ .

فصل

وَذِكَاةُ ^(٤) جَنَيْنٍ مَبَاحٍ خَرَجَ مَيْتًا أَوْ مَتَحَرَّرَ كَمَا كَذَبُوحٌ —
أَشْعَرَ ، أَوْ لَا — : بِتَذْكِيَةِ أُمِّهِ . وَاسْتَحَبَّ [أَهْمَدُ ^(٥)] ذَبْحَهُ .

(١) كَذَا فِي زَيْعِ الْإِفْتِنَاعِ وَالْفَائِدَةِ ٣٧٣ ، أَيْ نَحْوِ الْمَذْكُورِ . وَفِي ش : « وَنَحْوُهَا »
أَيُّ الْحَشْرَةِ .

(٢) كَذَا فِي زَيْعِ وَالْفَائِدَةِ . وَفِي ش : « سَهْوًا ... جَهْلًا » . وَانْظُرِ الْإِفْتِنَاعَ .

(٣) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « عَمْدًا » . وَذَكَرَ فِي الْإِفْتِنَاعِ ١٦٩
بِزِيَادَةِ : « أَوْ جَهْلًا » .

(٤) صَحَّفَ فِي ش بِلِقَطٍ : « وَذِكَاةٌ » . وَعِبَارَةُ الْإِفْتِنَاعِ : « وَتَحْمِلُ ذِكَاةً » .

(٥) وَرَدَّتْ الزِّيَادَةُ فِي ز ش وَالْفَائِدَةِ ٣٧٤ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ح .

ولم يُبَحْ — مع حياةٍ مستقرّة — إلا بذبحه .
ولا يؤثّر محرّم^(١) — : كسمِعَ . — في ذكاةِ أمّه .
ومن وجأ^(٢) بطنَ أمّ جنينٍ مسمّياً ، فأصاب مذبّحه — :
فهو مذكى ، والأمّ ميتةٌ .

فصلٌ

ويُكرهُ الذبْحُ بآلةٍ كاللّـةِ ، وحدثها : والحيونُ يراهُ : وسليخه
أو كسرُ عنقه قبل زُهوقِ نفسه ، ونفخُ لحْمٍ يُباع .
وسُنَّ توجيهُهُ للقبلة على شِقِّهِ الأيسرِ ، ورفقٌ به ، وحملٌ على الآلةِ
بقوّةٍ ، وإسراعٌ بالشَّحط .
وما ذُبِحَ ففرّقَ ، أو ترَدَّى من علٍّ ، أو وُطِيَ عليه شيءٌ يَقتله^(٣)
مثله — : لم يحلَّ .

وإن ذبَحَ كتابيُّ ما يحرمُ عليه يقيناً — : كذى^(٤) الظُّفُر . —
أو ظنا ، فكان [أو لا]^(٥) — : كحالِ الرّثّةِ ونحوها^(٦) — أو

(١) أى جنين محرم الأكل ، على ما في الشرحين .

(٢) ورد مهموزاً في زش والغاية والإقناع ، دون ع . فلعله من باب التسهيل . فراجع المختار والمصباح .

(٣) كذا في ز والغاية والإقناع ١٧٠ وأصل ع ، ثم أصلح فيها بلفظ ش : « لا يقتل » ، وهو تحريف . فتأمل .

(٤) كذا في الأصول والغاية ، وهو الصحيح . وفي الإقناع : « لذى » ، وهو تصحيف .

(٥) وردت للزيادة في زش والغاية ، وسقطت من ع .

(٦) كذا في زع والإقناع ، وهو الظاهر . وفي ش : « ونحوه » ، ولعله تحريف .

العيد^(١)، أوليتقربَ به إلى شيءٍ يُعظمه — لم يحرم علينا: إذا ذكر اسم الله تعالى فقط [عليه]^(٢).

وإن ذبح ما يحلُّ له : لم تحرم علينا الشحوم المحرمة عليهم — وهي : شحم الثرب والكليتين . — كذبح حنفي حيوانا فيبين حاملا ، ونحوه .

ويحرم علينا إطعامهم شحما من ذبيحتنا : لبقاء تحريمه . وتحلُّ ذبيحتنا لهم مع اعتقادهم تحريمها^(٣).

ويحلُّ مذبح منبوذ بحلِّ يحلُّ ذبح أكثر أهله ، ولو جهلت تسمية ذابح .

ويحلُّ ما وجد بطن سمك أو ما كولٍ مذكي ، أو بحوصلته أو في روثه — : من سمك ، وجراد ، وحب .

ويحرم بول طاهر ، كروث . :

* * *

(١) وردت الهاء في زش والناية ، وسقطت من ع . وصحف بالباء في الإقناع ١٧١ .

(٢) ذكرت الزيادة في زع والناية ٣٧٥ ، وسقطت من ش .

(٣) في ش زيادة من المرح : « لقوله تعالى : (وطعامكم حل لهم) » .

كتاب الصيّد

وهو^(١) : اقتناصُ حيوانٍ : حلالٍ ، مستوحشٍ طبعاً ، غير مقدورٍ عليه .

والمرادُ به هنا : «المَصيُودُ» ، وهو : « حيوانٌ مقتنَصٌ حلالٌ ... » .
إلى آخر الحدِّ .

ويُباح لقاصده ، ويُكره لهوًّا .

وهو أفضلُ مأْكولٍ ، والزراعةُ أفضلُ مكتسَبٍ .

وأفضلُ التجارةِ^(٢) : في بَزٍّ وعِطْرٍ ، وزرعٍ وغرسٍ ، وماشيةٍ .
وأبغضُها : في رقيقٍ ، وصَرْفٍ^(٣) .

وأفضلُ الصناعةِ : خياطةٌ . ونَصٌّ : « أن^(٤) كلُّ ما نُصِّحَ فيه فهو^(٥) حسنٌ » . وأدناها^(٦) : حياكةٌ وحِجامةٌ ، ونحوُهما .
ومن أدرك^(٧) مجروحاً متحرِّكاً فوقَ حركةٍ مذبوحٍ ، والتَّسَعِ

(١) قوله : « وهو » أسقط من ش مدرجا في الشرح ، ولم يرد في الغاية ٣٧٦ .
وانظر الإقناع ١٧١ .

(٢) في ش ، زيادة قدرها الشارح لبيان الخبر ، هي : « التجارة » .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع ١٧٢ . وفي ش : « وحرف » ، وهو تصحيف .

(٤) كسرت الهمزة في ش ، على تضيين ما قبله معنى القول .

(٥) وردت « وهو » في زع ، دون ش والغاية . وذكرت في الشرح .

(٦) كذا في زع والغاية والإقناع ١٧٢ . وفي ش : « وأردؤها » ، ولعله تصحيف .

(٧) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « صيدا » ، وهو في الشرح والغاية ٣٧٧ .

الوقت لتذَكِّيَّتِهِ — : لم يُبَحِّحْ إِلَّا بِهَا ، ولو خَشِيَ مَوْتَهُ ، ولم يَجِدْ ما يُذَكِّيهِ بِهِ .

وإن أَمْتَنَعَ بَعْدُوهُ ، فلم يَتِمَكَّنْ مِنْ ذَبْحِهِ حَتَّى مَاتَ تَعَبًا — :
فَحَلَّالٌ .

وإن لم يَتَسَمَّعْ ^(١) لَهَا ، فَكَيْفَ : يَحِلُّ ^(٢) بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ :

١ — أَحَدُهَا : كَوْنُ صَائِدٍ أَهْلًا لَدَى كَاتِبِهِ ، وَلَوْ أَعْمَى .

فَلَا يَحِلُّ صَيْدُ شَارِكٍ فِي قَتْلِهِ مَنْ لَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ — : كَمَجُوسٍ ^(٣) ،

وَمُتَوَلِّدٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كِتَابِيٍّ . — وَلَوْ بِجَارِحِهِ ^(٤) ، حَتَّى وَلَوْ أَسْلَمَ
بَعْدَ إِسْأَلِهِ .

وإن لم يُصِيبْ مَقْتَلَهُ إِلَّا ^(٥) أَحَدُهَا : مُعْمِلٌ بِهِ .

وَلَوْ أَنَّخَنَهُ كَلْبُ مُسْلِمٍ ، ثُمَّ قَتَلَهُ كَلْبُ مُجُوسِيٍّ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ — :
حَرْمٌ ، وَيَضْمَنُهُ لَهُ .

وإن أُرْسِلَ مُسْلِمٌ كَلْبَهُ ، فَزَجَرَهُ مُجُوسِيٌّ فَزَادَ عَدُوَّهُ ، أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ

كَلْبُ مُجُوسِيٍّ الصَّيْدَ فَقَتَلَهُ ، أَوْ ذَبَحَ مَا أَمْسَكَهُ لَهُ مُجُوسِيٌّ

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « الوقت » .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأضيف إلى الشرح .

(٣) كذا في ع ر ، وضبط هكذا فيها . وهو الصواب ، ويؤيده ما في الإقناع ١٠٥ ..

ومصحف في ش والغاية بلفظ : « بجارحة » بالتاء .

(٤) أسقطت « إلا » من ش ، وأدخلت في الشرح .

بكلبه : وقد جرحه غير مُوحٍ ؛ أو أرتدَّ أو مات بين رمية وإصابته — : حلَّ .

وإن رمى صيداً فأثبتته ، ثم رماه أو آخرُ فقتله ، أو أَوْحاهُ بعد إيجاء الأول — : لم يحلَّ ، ولُثِّبَتْ قيمته مجروحاً ، حتى ولو أدرك الأولُ ذكاته فلم يُذَكَّه .

إلا أن يُصيب الأولُ مَقْتَلَه ، أو الثاني مَذْبَحَه — : فيحلُّ ، وعلى الثاني أُرْشُ خَرْقٍ جلده .

فلو ^(١) كان المرئيُّ قنّاً أو شاةً للغير ^(٢) ، ولم يُوحياهُ ، وسرّياً — : فعلى الثاني نصفُ قيمته مجروحاً بالجرح الأول ، ويُكْمَلُها سليماً الأولُ .

وصيدُهُ قُتِلَ بإصابتهما معاً : حلالٌ بينهما ، كذبجه مشتركين . وكذا : ... واحدٌ بعد واحدٍ ، ووجداه ميتاً ، وجُهِلَ قاتله . فإن قال الأولُ : « أنا أثبتُّه ثم قتلته أنت ، فتضمُّنه » ، فقال الآخرُ مثله — : لم يحلَّ ، ويتحالفان ، ولا ضمان .

وإن قال : « أنا قتلته ، ولم تُثبِّتْهُ أنت » — صدَّقَ بيمينه ، وهو له .

* * *

(١) كذا في زع والغاية ٣٧٨ ، وهو الظاهر . وفي ش : « ولو » ، والإقناع ١٧٣ :

« وإن » .

(٢) كذا في زع والغاية والإقناع وفي ش : « الغير » على الإضافة . ولعله تحريف .

فصل

٢ — الثاني : الآلة . وهي نوعان :

(١) : محدّد ، فهو كآلة ذبيح .

وشرط جرحه به . فإن قتله بشقه — : كشبكة ، وفخ ،
وعصا ، وبندقية . — ولو مع شذح أو قطع حلقوم ومرى ؛
أو بعرض مِعْرَاضٍ — وهو : خشبة محدّدة الطرف . — ولم يجرحه :
لم يُبَيِّحْ .

ومن نَصَبَ مِنْجَلًا أو سكينًا أو نحوهما ، مُسَمِّيًا — : حارًا ما قتله
بجرح ، ولو بعد موت ناصب أو ردّته . وإلا : فلا .
والحجر : إن كان له حدٌّ فكمِعْرَاضٍ ، وإلا فكَبْنْدُوقَةٍ
ولو خرّق .

ولم يُبَيِّحْ ما قُتِلَ بِمَحْدَدٍ فِيهِ سُمٌّ ، مع احتمال إيعائه على قتله .
وما رُمِيَ فَوْقَ مَاءٍ ، أو تَرَدَّى مِنْ عَلَوٍّ ، أو وَطِئَ عَلَيْهِ
شَيْءٌ — وكلٌّ من ذلك يَقْتُلُ مثله — : لم يَحِلَّ ، ولو مع
إيجاء جرح .

وإن رماه بالهواء أو ^(١) على شجرة أو حائط ، فسقط فمات ،
أو غاب ما عُقِرَ أو أُصِيبَ يَقِينًا — ولو ليلًا — ثم وُجِدَ ، ولو بعد

(١) أسقطت « أو » من ش ، وأدرجت في الشرح . وانظر الإفتاح ١٧٨ .

يومه ، مبتأ — : حل . كما لو وجدته بفهم جارحه ، أو وهو يعبت به ،
أو فيه سهمه .

ولا يحل ما وجد به أثر آخر ، يحتمل إعائته في قتله .
وما غاب قبل عقره ^(١) ، ثم وجدته وفيه سهمه أو عليه
جارحه — : حل .

ولو ^(٢) وجد مع جارحه آخر ، وجهل : هل سمي عليه ، أو أسترسل
بنفسه ، أو لا ؟ أو جهل ^(٣) حال مرسله : هل هو من أهل الصيد ،
أو لا ؟ ولم يعلم : أى قتله ؟ أو علم أنهما قتلاه معاً ، أو أن من جهل
حاله هو القاتل — : لم يبسح .

وإن علم وجود الشرائط المعتبرة : حل — : ثم إن كانا
قتلاه معاً : فبين صاحبيهما ^(٤) ، وإن قتله أحدهما : فلصاحبه ^(٥) .
وإن جهل الحال : فإن وجدا متعلقين به فبينهما ، وإن وجد
أحدهما متعلقاً [به] ^(٦) فلصاحبه . ويحلف من حكم له به .

(١) كذا في ز والفاية ٣٧٩ . ولم ترد الهاء في ع . ولفظ ش : « عقره أو عليه » ،
وأدخل الناقص في الشرح .

(٢) كذا في ز والإقناع ١٧٦ . وفي ع ش والفاية : « فلو » .

(٣) كذا في ع ش والفاية والإقناع ، وهو الظاهر . وفي ز : « وجهل » ، وإل
الألف سقطت عفواً ، أو استعمل الواو مكان « أو » : اتسكالا على تكرار الفعل . هذا ،
ويصح إجراء الأفعال هنا على البناء على الفاعل . فتنبه .

(٤) في ش : « صاحبهما أحد الجارحين » ، وفيه تعريف مع زيادة من الشرح .
كما وقع التعريف في عبارة الإقناع : « فهو لصاحبهما » . وفي الفاية نقص كبير على ما يظهر .

(٥) ورد بهامش ز : « وإن جهل » أ ، يعنى : صاحبه ، على ما يظهر .

(٦) وردت الزيادة في ز ش والفاية والإقناع ، وسقطت من ع .

وإن وُجِدَا نَاحِيَةً : وَقِفَ الْأَمْرُ حَتَّى يَصْطَلِحَا . فَإِنْ خِيفَ
فَسَادَهُ : بَيْعٌ ، وَأَصْطَلَحَا عَلَى ثَمَنِهِ .
وَيَحْرُمُ عَضُوهُ أَبَانَهُ صَائِدٌ بِمَحْدَدٍ ، مِمَّا بِهِ حَيَاةٌ مَعْتَبَرَةٌ — لَا :
إِنْ مَاتَ فِي الْحَالِ ، أَوْ كَانَ مِنْ حُوتٍ وَنَحْوِهِ . — وَإِنْ بَقِيَ مَعْلَقًا
بِجِلْدِهِ : حَلَّ بِجِلْدِهِ .

(ب) النَّوْعُ الثَّانِي : جَارِحٌ .

فِيْبَاحٌ مَا قَتَلَ مَعْلَمٌ ، غَيْرُ كَلْبٍ أَسْوَدَ بَهِيمٍ — وَهُوَ : مَا لَا بِيَاضَ
فِيهِ . — فَيَحْرُمُ صَيْدُهُ وَأَقْتِنَاؤُهُ ، وَفِيْبَاحُ قَتْلِهِ . وَيَجِبُ قَتْلُ عَقُورِهِ
— لَا : إِنْ عَقَرَتْ كَلْبَةً مِنْ قَرَبٍ مِنْ وَلَدِهَا ، أَوْ خَرَقَتْ ثَوْبَهُ . بَلْ
تُنْقَلُ — وَلَا يُبَاحُ قَتْلُ غَيْرِهَا .
ثُمَّ تَعْلِيمُ مَا يَصِيدُ^(١) بِنَابِهِ — : كَفَهْدٍ ، وَكَلْبٍ — : بَأَنْ^(٢)
يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ ، وَيَنْزَجِرَ إِذَا زُجِرَ ؛ وَإِذَا أَمْسَكَ لَمْ يَأْكُلْ .
لَا^(٣) تَكَرُّرُ ذَلِكَ .

فَلَوْ^(٤) أَكَلَ بَعْدُ : لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلَمًا ، وَلَنْ يَحْرُمَ مَا تَقَدَّمَ :

(١) كَذَا فِي زَش وَالْغَايَةِ ٣٨٠ . وَحَرْفُ فِ ع بِلَفْظِ : « صَيْدٌ » .

(٢) كَذَا فِي زَع . وَأَسْقَطْتُ الْبَاءَ مِنْ شِ مِمَّا زُجِرَ بِهِ بِالشَّرْحِ وَلَنْ لَمْ تَرُدَّ فِي الْغَايَةِ .
وَانْظُرِ الْإِقْتِنَاعَ ١٨٠ .

(٣) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « وَلَا » ، وَالْوَاوُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي
فِي الْإِقْتِنَاعِ .

(٤) كَذَا فِي زَش . وَفِي عِ : « وَلَوْ » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ . وَفِي الْغَايَةِ : « فَإِذَا » ،
وَالْإِقْتِنَاعُ : « فَإِنْ » .

من صيده^(١)، ولم يُبَحِّ ما أكل منه . ولو شرب دمه : لم يحرم .
ويجبُ غسلُ ما أصابه فمُ كلب .
وتعليمُ ما يصيدُ بِمَخْلَبِهِ — كَبَازٍ ، وَصَقْرٍ^(٢) ، وَعُقَابٍ — :
بأن يَستَرسِلَ إذا أُرسِلَ ، ويرجع إذا دُعِيَ . لا يتركُ الأكل .
ويُعتَبَرُ جَرَحُهُ ؛ فلو قتله بصدمٍ أو خنقٍ : لم يُبَحِّ .

* * *

فصل

٣ — أَلْثَالِثُ : قَصْدُ الْفَعْلِ ، وهو : إرسالُ الآلةِ لِقَصْدِ صَيْدٍ .
فلو أَحْتَكَّ صَيْدٌ بِمَحْدَدٍ^(٣) أو سَقَطَ فَعَقَرَهُ بِلاَقَصْدٍ ، أو أُسْتَرْسِلَ
جَارِحٌ^(٤) بنفسه فقتل صيداً — : لم يَحِلَّ ولو زجره ، ما لم يَزِدْ
في طلبه بزجره .

ومن رَمَى هَدَفًا ، أو رائدًا صيداً ولم يَرَهُ ، أو حَجَرًا يَظُنُّهُ صَيْدًا ،
أو ما عَلِمَهُ أو ظَنَّهُ غيرَ صَيْدٍ — فقتل صيداً — : لم يَحِلَّ .
وإن رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ ، أو واحداً فَأَصَابَ عِدداً — : حَلَّ
الْكُلُّ . وكذا جَارِحٌ .

(١) وردت الهاء في زع والغاية والإقناع ، وسقطت من ش .

(٢) صحف في ع بلفظ : « وسقر » .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « بيده » .

(٤) كذا في زع والغاية ٣٨١ . وفي ش : « الجارح » . وانظر الإقناع ١٨١ .

ومن أعانت ريح مارمى به فقتل — ولولاها ما وصل — أوردته
حجره أو غيره^(١) فقتل — : لم يحرم .
وتحل طريدة — وهى : الصيد بين قوم يأخذونه قطعاً ؛ —
وكذا النداء .

ومن أثبت صيداً : ملكه ، ويردّه^(٢) أخذه .

وإن لم يُثبت فدخل محل غيره فأخذه ربُّ المحل ، أو وثب
حوت فوق بحجر شخص ولو بسفينة ، أو دخل ظبي داره فأغلق
بابها وجهله أو لم يقصد تملكه ، أو فرخ فى برجه طائر غير مملوك
— وفرخ مملوكه لملكها — أو أحيا أرضاً بها كنز — : ملكه .
كنصب خيمته وفتح حجره لذلك ، وكعمل بركة لسمك ، وشبكة
وشرك وفتح ومنجل ، وحبس جرح لصيد ، وبالجملة^(٣) لمضيق
لا يُفلى منه .

ومن وقع بشبكته^(٤) صيد فذهب بها ، فصاده آخر — :
فللثاني .

(١) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « أو نحوه » . وراجع الإقناع .

(٢) كذا فى ع ش ، وفى الغاية : « فرده » ، وهو أولى . وهذا هو الموافق لعبارة
الإقناع : « فأخذه غيره لزمه رده » . وحرف فى ز بلفظ : « ويرده » ، إلا أن بعض هذه
الكلمة « يده » ألحق بالهامش يخط آخر على ما يظهر .

(٣) كذا فى الأصول . وفى الإقناع ١٨٢ : « أو بالجملة » . وبعبارة الغاية : « وحبس .

جرح مضيق » ، ولعل فيها تصحيفاً ونقصاً .

(٤) كذا فى زع والغاية ٣٨٢ . وفى ش : « شبكة » ، وهو تحريف جاهل .

وإن وقعت سمكة بسفينة — لا بحجرٍ أحدٍ — : فلربها .
ومن حصل أو عَشَّشَ بِلِكِهِ صيدُهُ أو طائرُهُ : لم يملكه وإن
سقط — برى^(١) به : فله .
ويحرمُ صيدُ سمكٍ وغيره بنجاسةٍ ، ويُكره^(٢) ، بشباش^(٣) —
وهو : طير^(٤) تُخَيِّطُ عيناه ويُربطُ . — ومن وَكَّرِه^(٥) ، لا الفَرَخُ ،
ولا الصيدُ ليلاً أو بما يُسكر .
ويباحُ بشبكةٍ وفخٍّ ودَبَقٍ وكلِّ حيلةٍ ، لا بمنعِ ماءٍ^(٦) .
ومن أُرْسِلَ صيداً وقال : « أَعْتَقْتُكَ » ، أو لم يَقُلْ — : لم يَزَلْ
مِلْكُهُ عنه ، كَانْفِلَاتِهِ^(٧) . بخلاف نحو كِسْرَةٍ أَعْرَضَ عنها :
فَيَمْلِكُهَا أَخْذُهَا .

-
- (١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يرى » ، وهو تصحيف . وانظر الإقناع .
(٢) في الغاية : « وكره » . وفي ش زيادة : « صيد » ، وهي من الشرح . وقد
وردت بزيادة : « الطير » في المقنع لابن قدامة (١١ / ٤٠ : الشرح الكبير) .
(٣) كذا في ز ش وبعض نسخ الغاية . وفي نسخة أخرى : « شباشا » ، وهو الموافق
لا تقدم في أول كتاب البيع : (١ / ٣٣٩) . ولفظ المقنع : « بالشباش » . وحرف في
الإقناع ١٨٣ بلفظ : « شباشب » ، وفي ع بلفظ : « شباش » .
(٤) كذا في الأصول والغاية والإقناع ، وفي الشرح الكبير : « طائر » . وقد
ذكر شارح انتهى بعده كلمة : « كالبومة » . وهذا كله يوم : أن هناك طيراً يسمى
بالشباش . والذي نرجحه أن الغرض من هذا التفسير شرح كيفية الشباش . فراجع ما كتبناه فيما
تقدم : (١ / ٣٣٩) ، وحياة الحيوان ٢٠٠ .
(٥) ورد في ز ، بعد ذلك مضروباً عليه « لابليل » . وهو مذكور في الإقناع .
(٦) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « عنه » .
(٧) كذا في ز والغاية . ولم تظهر الهاء في ع ، وأضيف إليها فيها — تحت السطر —
عوا بأولها . وقد وردت في ش ، وهي من الشرح .

ومن وَجَدَ فِيهَا صَادَهُ عِلَامَةً مَلَكٍ - : كِفْلَادَةٍ بِرَقَبَتِهِ ^(١) ، وَحَلَقَةٍ بِأُذُنِهِ ^(٢) ، وَقَصَّ جَنَاحَ طَائِرٍ - : فُلُقَطَةٍ ^(٣) .

* * *

فصل

٤ - أَلْرَابِعُ : قَوْلُ « بِسْمِ اللَّهِ » عِنْدَ إِرسَالِ جَارِحِيَّةٍ ، أَوْ رَمِيٍّ .
كَمَا فِي ذِكَاةٍ ^(٣) . إِلَّا أَنهَا لَا تَسْقُطُ هُنَا سَهْوًا .
وَلَا يَضُرُّ تَقَدُّمُ ^(٤) يَسِيرٍ ، وَكَذَا تَأَخُّرُ ^(٥) كَثِيرٍ فِي جَارِحٍ :
إِذَا زَجَرَهُ فَانْزَجَرَ .

وَلَوْ سَمِيَ عَلَى صَيْدٍ ، فَأَصَابَ غَيْرَهُ - : حَلَّ . لَا : إِنْ سَمِيَ عَلَى سَهْمٍ ،
ثُمَّ أَلْقَاهُ وَرَمَى بغيره .

بِخِلَافِ مَا لَوْ سَمِيَ عَلَى سِكِّينٍ ، ثُمَّ أَلْقَاهَا وَذَبَحَ بِغيرِهَا .

* * *

:

(١) وردت الهاء في زع والغاية ، وسقطت من ش .
(٢) في ش : « فهو لُقطة » ، والزيادة مدرجة من الشرح .
(٣) كذا في زع والغاية ٣٨٤ . وفي ش : ذكاته ، والهاء من الشرح .
(٤) أي للتسمية . وضبط في ز بضمة واحدة على الإضافة ، والأول النونين
وفي الإقناع زيادة بعد « يسير » هي : أو تأخر ، وهي معلومة من التقييد الآتي
وانظر شرحه .
(٥) ضبط في ز بضمتين . وورد في ش بلفظ : « تأخير » ، والأول أنسب .

كتابُ الأيمان

واحِدُها : « يَمِينٌ » ، وهى : القَسَمُ ، والإيلاء ، والحَلِفُ بالفاظٍ مخصوصة .

فـ « اليمينُ » : تأكيدُ حُكْمٍ بِذِكْرِ معظمٍ على وجهٍ مخصوصٍ . وهى وجوبُها كشرطٍ وجزاءٍ .

و « الحلفُ على مستقبلٍ » : إرادةُ ^(١) تحقيقِ خَبَرٍ فيه ممكنٍ ^(٢) ، بقولٍ يقصد به الحثُّ على فعلٍ الممكن ، أو تركه .

و « الحلفُ على ماضٍ » : إمَّا « بَرٌّ » وهو : الصادق ، أو « نَمُوسٌ » ^(٣) وهو : الكاذبُ ، أو « لَعْنٌ » وهو : مالا أجرَ فيه ، ولا إثمَ ، ولا كفَّارةَ .

و « اليمينُ الموجبةُ للكفارةِ بشرطِ الحنثِ » هى : التى باسمِ الله تعالى الذى لا يُسَمَّى به غيرُهُ : كـ « الله ^(٤) » ، و « القديم الأزلَى » ، و « الأوَّل الذى ليس قبله شيءٌ » ، و « الآخر الذى ليس بعده »

(١) كذا بالأصول والغاية ٣٨٥ . وصحف فى الإقناع ١٨٤ بلفظ : « أرادَه » .

(٢) هذا صفةُ الحَبْر ، وضبط فى ز بالضم ، وهو سبق قلم .

(٣) بهامش ز : « قال فى القاموس : واليمينُ النَمُوسُ : التى تنمِسُ صاحبها فى الإثمِ ثم فى النارِ ، أو التى تقطعُ [بها] مالَ غيرك (بالأصل : تقطع . . . غرك) . وهى : الكاذبة التى يتعمدها صاحبها علماً [بـ] أن الأمر بخلافه » ١ هـ . وراجع التاج ٢٠٣ / ٤ ، واللسان ٣٥ / ٨ — ٣٦ .

(٤) كذا فى ز ع والغاية . وفى ش : « كـ الله القديم » ، وهو عبث ناسخ . وانظر الإقناع ١٨٥ .

شيء» ، و «خالق الخلق» ، و «رازق — أو رب — العالمين» ،
و «العالم بكل شيء» ، و «الرحمن» .
أو يُسمّى به غيرُه — ولم يَنوِ الغيرَ — : ك «الرحيم» ،
و «العظيم» ، و «القادر» ، و «الرب» ، و «المولى» ، و «الرازق»
و «الخالق» ، ونحوه .
أو بصفةٍ له : ك «وجهُ الله» ، وعظمته ، وكبريائه ، وجلّاله ،
وعزّيته ، وعهده ، وميثاقه ، وحقّه ، وأمانته ، و «إرادته» ، وقدرته
وعلمه «ولو نَوَى : مراده ، أو مقدوره ، أو معلومه» .
وإن لم يُضِفْها : لم يكن ^(١) يمينًا ، إلا أن يَنوِ بها صفةً تعالى .
وأما مالا يُعدُّ من أسمائه تعالى : ك «الشيء» و «الموجود» ؛
أولاَ ينصرفُ إطلاقُه إليه ويَحتمَلُه : ك «الحى» و «الواحد» و «الكريم»
— فإن نَوَى به الله تعالى : فيمين ^(٢) ؛ وإلا : فلا .
وقوله : «وَأَيُّمُ الله» ، أو : «لَعَمْرُ الله» — يمينٌ ، لا :
لا : «ها الله» ، إلا بنية .

(١) كذا في زوال الغاية ٣٨٦ والإقناع ١٨٦ . ووع ش : «تكن» . وكلاهما

صحيح .

(٢) في ش : «فهو يمين» ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٣) ورد بهمزة وصل في زع والغاية — وهو مذهب البصريين وأكثر النحويين —

وبهمزة قطع في ش ، وهو مذهب الكوفيين . مع حذف النون في الجمع ، وذكر في الإقناع
بلفظ : «وَأَيُّمُ» على الأصل . وهمزته مقطوعة أو موصولة على الخلاف . فراجع
المصباح والمختار .

(٤) في ش والغاية : «لعمرو» ، والواو زيادة ناشئ ظن أنه الاسم المقابل لعمر .

فاغفل المختار والمصباح .

(م ٣٤ ق ٢ — منتهى الإرادات)

و : « أقسمتُ — أو أقسم ، وشهدتُ أو أشهد ، وحلفتُ
أو أحلف ، وعزمتُ أو أعزم . وآليتُ أو آلي ، وقسمًا ، وحلفًا ،
وأليّةً ، وشهادةً ، وعزيمةً — بالله » ، يمينٌ .
وإن نوى خبراً فيما يحتمله ، أو لم يذكر اسم الله تعالى فيها كلها ،
ولم ينو يميناً — : فلا .
والحلفُ بكلام الله تعالى أو المصحف أو القرآن ، أو بسورة^(١)
أو آية منه — يمينٌ : فيها كفارة واحدة . وكذا بالتوراة ونحوها
من كتب الله [تعالى]^(٢) .

فصل

وحروف القسم : ١ ، ٢ ، ٣ — « ياء » يليها^(٣) مظهرٌ ومضمرٌ ،
و « واو » يليها مظهرٌ ، و « تاء » يليها اسم الله تعالى^(٤) خاصةً .
و : « بالله لأفعلن » ، يمينٌ .
و : « أسألك بالله لتفعلن » ، نيته^(٥) . فإن أطلق : لم تنعقد^(٦) .

(١) كذا في زع والغاية والإقناع ١٨٧ . وفي ش : « سورة ... آية » ، فسقطت
باء الأصل ، وأضيف ماء الشرح .
(٢) وردت الزيادة في زع والغاية ، بخون ش والإقناع .
(٣) كذا في زع والغاية ٣٨٧ . وفي ش : « ويلها » ، والواو من الشرح وإن
ذكرت في الإقناع .
(٤) ورد هذا في زش ، دون ع والغاية والإقناع .
(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « نيته » ، وهو تحريف .
(٦) في ش : « ينعقد » ، وهو صحيح أيضاً : لتذكير اليمين وتأنيده .

ويصح قسمٌ بغير حرفه : كـ « الله لأفعلن » جرّاً ونصباً . فإن
تنصبه بواو^(١) ، أو رفعه معها أو دونها — : فيمين^(٢) ، إلا أن [لا]^(٣)
ينويها عربياً .

وإيجاب قسم — في إيجاب — : بـ « إن » خفيفة وثقيلة ،
و « لايم »^(٤) و « نونى » توكيد ، و « قد » ، و بـ « بل » عند
الكوفيين .

وفي نفي : بـ « ما » — و « إن » بمعناها — و بـ « لا » ، وتحذف
« لا » [لفظاً]^(٥) ، نحو^(٦) : « والله أفعل » .
ويكره حلف بالأمانة ، كمتق^(٧) وطلاق .

ويحرم بذات غير الله تعالى وصفته ، سواء أضافه^(٨) إليه تعالى —

(١) كذا في زع والفاية والإقناع ١٨٨ . وفي ش : « مع واو » ، ولعله تحريف .
(٢) يبنى : إلا أن يكون المقسم حينئذ من أهل العربية ، ولم ينو العين : فلا تكون
عيناً . (أما إن نوى فتكون يميناً) . كما يوضحه عبارة المتنم والشرح الكبير والمفنى :
(١١ / ١٧٦ و ١٩١ — ١٩٢) . وقد وردت الزيادة في ع ش والفاية والإقناع ،
دون ز . والظاهر أنها سقطت عفواً من المصنف ، وإن كان يمكن تصحيح الكلام بدونها
في بعض الصور : أخذنا من كلام شارح المنتهى الذى يظهر أن فيه شيئاً من الاضطراب .
فراجعناه وتأمله .

(٣) في ش : « بلام .. بقدر .. إن » ، والباء من الشرح .

(٤) وردت الزيادة في زع والفاية ، وسقطت من ش وإن لم ترد في الإقناع .

(٥) في ش : « كنعو » ، والكاف من الناسخ لا الشارح .

(٦) في ش : « كمتق » ، والباء مدرجة من الشرح .

(٧) كذا بالأسول والإقناع ١٨٩ . وفي الفاية : « إضافة » ، وهو تصحيف ناشر .

كقوله: «وخلوق الله، ومقدوره، ومعلومه، وكعبته^(١)، ورسوله»،
 - أولًا، كقوله: «والكعبة» و«أبي». ولا كفارة؛ وعند
 الأكثر: «إلا^(٢) بمحمد صلى الله عليه وسلم».
 ويجب الحلف^(٣) لإنجاء معصوم من هلكة ولو نفسه، ويندب^(٤)
 لمصلحة، ويباح على فعل مباح أو تركه.
 ويكره على فعل مكروه، أو ترك مندوب.
 ويحرم على فعل محرم، أو ترك واجب، أو كاذبًا عالمًا.
 ومن حلف على فعل مكروه، أو^(٥) ترك مندوب — : سنن
 حنثه، وكره برئه.
 و... على فعل مندوب، أو ترك مكروه — : كره حنثه،
 وسنن برئه.
 و... على فعل واجب، أو ترك محرم — : حرّم حنثه،
 ووجب برئه.
 و... على فعل محرم، أو ترك واجب — : وجب حنثه،
 وحرّم برئه.

(١) كذا في رُع، ولم يرد — دون ما بيده — في العاية ٣٨٨. وعبارته ش: «وكعبته»
 ورسله، والظاهر أنها معرفة كلها. ولم ترد في الإقناع.
 (٢) في ش زيادة: «ي» حلف، ومي الشرح.
 (٢) في ش والناية: «لا» بدون همزة، وهو تحريف.
 (٤) في ش: «ويندب»، وهو تصحيف.
 (٥) في ش زيادة، مدرجة من الشرح، مي: «حلف على».

وَيُخَيَّرُ فِي مَبَاحٍ . وَحَفَظَهَا فِيهِ أَوَّلَى ، كَافْتِدَاءٍ مُحَقِّقٍ لَوَاجِبِهِ ^(١) عَلَيْهِ
عِنْدَ حَاكِمٍ . وَيُبَاحُ عِنْدَ غَيْرِهِ .

وَلَا يَلْزَمُ إِبْرَارُ قَسَمٍ ، كِلَاجَابَةِ سُؤَالٍ بِاللَّهِ تَعَالَى .
و ^(٢) يُسْنُّ ، لَا تَكَرَّارُ حَلْفٍ . فَإِنْ أَفْرَطَ : كَرِهَ .

فصل

وَلَوْجُوبِ الْكُفَّارَةِ ، أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ :

- ١ — أَحَدُهَا : قَصْدُ عَقْدِ الْيَمِينِ . فَلَا تَنَعَقْدُ لَعْنَوًا — : بِأَنْ
سَبَقَتْ عَلَى لِسَانِهِ بِلَا قَصْدٍ ، كَقَوْلِهِ : « لَا وَاللَّهِ » وَ « بَلَى وَاللَّهِ »
فِي عَرَضٍ حَدِيثِهِ . — وَلَا مِنْ نَأْمٍ وَصَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ ، وَنَحْوِهِمْ ^(٣) .
- ٢ — الثَّانِي : كَوْنُهَا عَلَى مُسْتَقْبَلٍ مُمْكِنٍ . فَلَا تَنَعَقْدُ عَلَى مَاضٍ
كَاذِبًا عَالِمًا بِهِ — وَهِيَ : « أَلْنَمُوسُ » ، لَنَمْسِهِ فِي الْإِثْمِ ثُمَّ فِي النَّارِ —
أَوْ ظَانًّا صَدَقَ نَفْسِهِ ، فَيَبِينُ ^(٤) بِخِلَافِهِ .

وَلَا عَلَى وَجُودِ فَعْلٍ مُسْتَحِيلٍ لِدَاثِهِ — : كَشَرْبِ مَاءِ الْكَوْزِ ،

(١) أَيْ لِيَمِينٍ وَاجِبَةٍ . وَفِي ع : « لَوَاجِبِهِ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ١٩٣ .

(٢) كَذَا فِي زَع وَالْإِقْنَاعَ ١٨٩ . وَفِي ش : « وَنَحْوِهِ » ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ .

وَلَفْظُ الْغَايَةِ ٣٨٩ : « وَمَعْنَى عَلَيْهِ » .

(٣) كَذَا فِي ز وَأَصْلُهُ ، ثُمَّ أُصْلِحَ فِيهَا بِالْفُظْ ش : « فَيَبِينُ » ، وَفِي الْغَايَةِ :

فَيَبِينُ .

ولا ماء فيه . — أو غيره ^(١) : كقتل الميت و ^(١) إحيائه
وتنمقذ بحلف ^(٢) على عدمه ، وتجب الكفارة في الحال .
وكل مكفر كيمين بالله .

٣ — الثالث : كون حالف مختاراً . فلا تنمقذ من مكره عليها
٤ — الرابع : الحنتُ بفعل ما حلف على تركه . أو ترك ^(٣)
ما حلف على فعله — ولو محرمين — لا مكرهاً ، أو جاهلاً ،
أو ناسياً .

ومن ^(٤) أستثنى فيما ^(٥) يكفر — كيمين بالله تعالى ونذر ، وظهار
ونحوه . — ب : « إن شاء [الله] ، أو ^(٦) أراد الله » ، أو إلا أن يشاء
الله » ، وقصد ذلك ، واتصل لفظاً أو حكماً — كقطع بنفسه
أو سعالٍ و ^(٧) نحوه . — لم يحنت : فعل أو ترك ^(٧) .

(١) كذا في زع . وفي ش : « لغيره ... أو » ، والزائد من الشرح . وانظر
الإقناع والغاية .

(٢) قوله : « بحلف » ورد في زع ، وأسقط من ش مدحاً بالشرح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بترك ... فعله محرمين » ، فأدرج الشرح في المتن .
وبالعكس . وانظر الإقناع ١٩١ .

(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « قال » .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « فيم » ، وهو تحريف . ولفظ الإقناع : « في كل
يمين مكفرة » بفتح الفاء . وانظر الغاية ٣٩٠ .

(٦) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « إن أراد الله وقصد المشيئة » .
وذكر نحوه في الإقناع مدرجاً بعضه في شرحه . والزيادة المتقدمة وردت فيه وفي ع والغاية ،
وفي ز فوقها علامة التحشية ، دون ش . و ذكرت في الشرح . فأثبتناها احتياطاً .

(٧) كذا في زع . وفي ش : « أو ... تركه » ، والزائد من الشرح . وانظر الغاية .

وَيُعْتَبَرُ نَطْقٌ غَيْرُ مَظْلُومٍ خَائِفٍ ، وَقَصْدٌ اِسْتِثْنَاءٌ ^(١) قَبْلَ تَعَامٍ
مُسْتَثْنَى مِنْهُ أَوْ بَعْدَهُ - قَبْلَ فَرَاغِهِ . وَمَنْ شَكَّ فِيهِ : فَكَمَنْ
لَمْ يَكْسُثْ .

وَأِنْ حَلَفَ لِيَفْعَلَ شَيْئًا ، وَعَيَّنَ وَقْتًا - : تَعَيَّنَ . وَإِلَّا : لَمْ يَحْنَثْ
حَتَّى يَتَأَسَّ مِنْ فَعْلِهِ : بِتَلَفٍ مُحْلُوفٍ عَلَيْهِ ، أَوْ مَوْتٍ حَالِفٍ ،
أَوْ نَحْوِهَا .

* * *

فصل

مَنْ حَرَّمَ حَلَالًا سِوَى زَوْجَتِهِ - : مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ أَمَةٍ ، أَوْ لِبَاسٍ
أَوْ غَيْرِهِ ^(٢) . - كَقَوْلِهِ : « مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَىَّ حَرَامٌ » - وَلَا زَوْجَةً
لَهُ - وَ ^(٣) نَحْوِهِ ، أَوْ : « طَعَامِي عَلَى كَلِمَتِهِ وَالِدَمِ » ، أَوْ عُلُقَهُ ^(٤)
بِشَرَطٍ : كـ « إِنْ أَكَلْتَهُ فَهُوَ عَلَىَّ حَرَامٌ » - لَمْ يَحْرُمْ ، وَعَلَيْهِ كُفَارَةٌ
يَعْنِي : إِنْ فَعَلَهُ .

وَمَنْ قَالَ : « هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ » [أَوْ كَافِرٌ أَوْ مَجُوسِيٌّ] ^(٥) ،

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَلِي شِ وَالْإِقْنَاعُ : « اِسْتِثْنَاءٌ » .

(٢) كَرَّرَ قَوْلَهُ : « أَوْ غَيْرِهِ » فِي ز ، مَوْضُوعًا فَوْقَ عَلَامَةِ الزِّيَادَةِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٣٩١ . وَلِي شِ : « أَوْ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٤) كَذَا فِي زَشِ وَالنَّايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَع ، ١٩٣ . وَفِي ع : « عُلُقَهُ » ، وَهُوَ

تَصْحِيفٌ .

(٥) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .

أو^(١) يعبدُ الصليبَ أو غيرَ الله ، أو يرى من الله [تعالى]^(٢) أو من الإسلام أو القرآن أو النبي^(٣) صلى الله عليه وسلم ، أو : « ... يَكْفُرُ بالله ، أو لا يراه في موضع كذا » ، أو : « ... يَسْتَحِلُّ الزنا أو الخمر أو أكل لحم الخنزير ، أو ترك الصلاة أو الصوم أو الزكاة أو الحج أو الطهارة » ، منجّزاً : كـ « ليفعلن كذا » ، أو معلقاً : كـ « إن^(٤) فعل كذا » — فقد فعل محرماً ، وعليه كفارة يمين : إن خالف .
وإن قال : « عصيتُ الله — أو أنا أعصى الله — في كل ما أمرنى^(٥) » ، أو محوتُ المصحف ، أو أدخله الله النار ، أو قطع الله يديه ورجليه ، أو لعمره ليفعلن — أو لأفعلن^(٦) — كذا » ، أو : « إن فعله فعبدُ زيدٍ حرّاً ، أو ماله صدقة » ، ونحوه — : فلغوّ .
ويلزم بحلف^(٧) : بـ « أيمان المسلمين » ، ظهاره وطلاقه وعتاقه ونذر وعين بالله ، مع النية .

-
- (١) في ش زيادة من الشرح : « هو » . وفي الإقناع زيادة قبلها : « أو يكفر بالله » .
(٢) وردت الزيادة في زع ، دون الغاية والإقناع ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .
(٣) في الغاية — مقدما بعد لفظ الجلالة — : « أو رسوله » . وأسقط ، ماعدا « أو » ، هو وصيغة الصلاة — من ش ، وأدرج في الشرح .
(٤) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « كان » ، وهو تصحيف ، ولفظ الإقناع : « ونحوه إن فعلت » .
(٥) في ش زيادة : « به » ، وهي من الشرح وإن وردت في الإقناع ١٩٤ .
(٦) كذا في زع والغاية ٣٩٢ . وفي ش : « لأفعلن » ، وهو سحر يف .
(٧) بهامش ز : « مسألة ما إذا حلف بأيمان المسلمين » .

و : بـ « أَيْمَانِ الْبَيْعَةِ » — وهو ^(١) عَيْنِ رَتْبِهَا الْحَجَّاجُ : تَتَضَمَّنُ الْيَمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَالطَّلَاقَ ، وَالْعَتَاقَ ، وَصَدَقَةَ الْمَالِ . — مَا فِيهَا : إِنْ عَرَفَهَا وَنَوَاهَا . وَإِلَّا : فَلَعُوهُ .

وَمَنْ حَلَفَ بِأَحَدِهَا ^(٢) ، فَقَالَ ^(٣) آخَرُ : « يَمِينِي فِي يَمِينِكَ ، أَوْ عَلَيْهَا ، أَوْ مِثْلِهَا » ، أَوْ : « أَنَا عَلَى مِثْلِ يَمِينِكَ ، أَوْ أَنَا مَعَكَ فِي يَمِينِكَ » ، يُرِيدُ التَّزَامَ مِثْلِهَا — : لَزَمَهُ ، إِلَّا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى . وَمَنْ قَالَ : « عَلَى نَذْرٍ أَوْ يَمِينٍ » فَقَطْ ، أَوْ : « عَلَى نَذْرٍ أَوْ يَمِينٍ — أَوْ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ أَوْ مِيثَاقِهِ — إِنْ فَعَلْتُ كَذَا » ، وَقَعَلَهُ — : فَعَلِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ .

وَمَنْ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِحَلْفِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَمْ يَكُنْ حَلِفَ — فَكَذِبَةٌ : لَا كَفَّارَةَ فِيهَا .

فَصْلٌ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ

وَتَجْمَعُ تَحْذِيرًا ، ثُمَّ تَرْتِيبًا .

فِيُخَيَّرُ مَنْ لَزِمَتْهُ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ : إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ جَنْسٍ

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي ع وَالْغَايَةِ : « وَهِيَ » ، وَكُلُّ صَحِيحٍ عَلَى مَا نَبَهْنَا عَلَيْهِ . وَفِي الْإِقْتِنَاعِ : « فَهِيَ » . وَفِي ش : « وَهِيَ أَيْمَانٌ » . وَلَعَلَّ اللَّفْظَ الثَّانِي مُحَرَّفٌ مِنَ النَّاسِخِ .
(٢) كَذَا فِي ز . وَفِي ع ش وَالْغَايَةِ : « بِأَحَدِهَا » . وَانْظُرِ الْإِقْتِنَاعَ .
(٣) فِي ش زِيَادَةٌ : « لَهُ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْإِقْتِنَاعِ

أو أكثر ، أو كسوتهم — : للرجل ثوبٌ تجزئهُ صلاتُهُ فيه ،
وللمرأة درعٌ وخمارٌ كذلك . — أو عتق رقية . ويُجزئُ : ما لم
تذهب قوته .

فإن عجزَ كعجزٍ عن فطرةٍ : صام ثلاثة أيام متتابعةً وجوباً
إن لم يكن عذرٌ .

ويُجزئُ أن يُطعمَ بعضاً ويَكسُو بعضاً ، لا تكميلُ عتقٍ
بإطعام أو كسوة ، ولا إطعام^(١) بصوم — كبقية الكفارات .

ومن ماله غائبٌ : يستدينُ إن قدر ، وإلا صام :

وتجبُ كفارةٌ ونذرٌ فوراً بحنثٍ ، وإخراجها قبله وبعدةٍ سواء^(٢) .
ولا يُجزئُ قبل حلف .

ومن لزمته أيمانٌ مُوجبٌ واحدٌ — ولو على أفعالٍ — قبل تكفيرٍ :
فكفارةٌ واحدةٌ . وكذا حلفٌ بُدورٍ مكررةٌ .

وإن اختلفت موجِبُها — . كظهارٍ ويمينٍ بالله تعالى — لزمته^(٣) .
ولم يتدخل^(٤) .

ومن حلف يميناً على أجناسٍ : فكفارةٌ واحدةٌ ، حنثٌ في الجميع

(١) كذا في زع والغاية ٣٩٣ ، وهو الصواب . وفي ش : « الطعام » ، وهو محذوف
عنه أو عن « الإطعام » . وانظر الإقناع ١٩٥ .

(٢) كذا في ز ش والغاية والإقناع ١٩٦ . وفي ع : « سوى » ، وهو تصحيف .

(٣) كذا في ز وأصل ع ، ثم أصاحت فيها بالنظر والغاية ٣٩٤ : « لزمته » .

(٤) كذا في زع . وفي ش الغاية : « تتداخل » . وكلاهما صحيح . وانظر الإقناع .

أو في واحد^(١)، وتَنَحَّلُ^(٢) في البقية .

وليس لقنٌ أن يُكْفَرَ بغيرِ صومٍ، ولا لسيده^(٣) منعه منه ولا من نذرٍ . ومن بعضه حرٌّ - كحرٍّ .

وَيُكْفَرُ كافرٌ - ولو مرتدًّا - بغيرِ صوم .

* * *

بابُ جامعِ الأَيمانِ

يُرْجَعُ^(٤) فيها إلى نِيَّةِ حالفٍ - : ليس بها ظالمٌ . - إذا أَحْتَمَلَهَا لفظُهُ : كَنِيَّتِهِ بالسَّقْفِ وبِالْبِنَاءِ^(٥) السَّمَاءِ ، وبِالْفِرَاشِ وبِالْبَسَاطِ^(٦) الأَرْضَ ، وبِاللباسِ اللَّيْلَ ، وبِ « نِسَائِي طَوَالِقُ » أَقَارِبَةِ النِّسَاءِ ، وبِ « جَوَارِيٍّ أَحْرَارٍ » سَفْنِهِ .

وَيُقْبَلُ حُكْمًا مَعَ قُرْبِ أَحْتِمَالِ^(٧) مِنْ ظَاهِرٍ وَتَوْسُطِهِ ؛ فَيُقَدِّمُ عَلَى عَمُومِ لَفْظِهِ .

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « وَاحِدَةٌ » ، وَلَعَلَّ التَّاءَ مِنْ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَهُ فِي الْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ .

(٢) كَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ع : « وَيَتَحَلَّلُ » بِالْيَاءِ .

(٣) وَرَدَّتِ الْهَاءُ فِي ز وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ١٩٧ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش .

(٤) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ ٣٩٥ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ش : « وَيَرْجَعُ » ، وَالرَّوَا مِنْ الشَّرْحِ .

(٥) وَرَدَّتِ الْبَاءُ فِي زَع ، دُونَ ش وَالْغَايَةِ .

(٦) وَرَدَّتِ الْبَاءُ فِي ز ، دُونَ ع ش وَالْغَايَةِ . وَذَكَرْتُ فِي الشَّرْحِ .

(٧) كَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ . وَفِي الْإِقْنَاعِ : « الْإِحْتِمَالُ » . وَصَحَّفَ فِي ع بِالْفَظِ : « إِحْتِمَالًا » .

ويجوزُ التعريضُ - في مخاطبةٍ لغيرِ ظالم - بلا حاجةٍ .

فإن لم ينو شيئاً : فإلى سببٍ يمينٍ وما هيَّجها .

فمن حلف : « ليقضينَّ زيداً غداً » ، فقضاهُ قبله - لم يحنث :
إذا قصدَ عدمَ تجاوزه . أو اقتضاهُ^(١) السببُ . وكذا أكلُ شيءٍ
وبيعهُ وفعلهُ غداً .

و : « لأقضيتهُ ، أو لأقضيتهُ^(٢) غداً » ، وقصدَ مَطْلَه ، فقضاهُ
قبله - : حنث .

و : « لا يبيعهُ إلا بمائةٍ » ، لم يحنث إلا إن باعه بأقلِّ .

و : « لا يبيعهُ بها » ، حنث بها وبأقلِّ .

و : « لا يدخلُ داراً » ، وقال^(٣) : « نويتُ اليومَ » - قبل
حُكمًا : فلا يحنثُ بالدخولِ في غيره .

ومن دعى لغداً ، خاف لا يتغدى^(٤) - لم يحنث بغداءٍ غيره :
إن قصدَه .

و : « لا يشربُ له الماءُ من عطشٍ » ونَيْئِهِ أو السببُ : قطعُ

(١) كذا في زع . وفي ش : « اقتضاء » بالهمزة ، وهو تصحيف وانظر الإقناع ١٩٨ ،
والغاية ٣٩٦ وفيها زيادة ناشر بأول الفرع .

(٢) كذا في زع . وفي ش والغاية : « أو لأقضيته » ، وهو نصحيح . وأسقطت
لواو الأولى من ش ، وأدرجت في الشرح . وفي ش : « أو قصد » ، وهو تهريب جاهل .

(٣) كذا في زع والغاية ٥٣ وفي ش : « فقال » . وانظر الإقناع .

(٤) كذا في زع والغاية . وصحف في ش بالذال المعجمة .

مِنْتَه — : حَنِثَ بِأَكْلِ خَبْزِهِ ، واستعارَ دَابَّتِهِ ، وكلَّ مَا فِيهِ مَنَّةٌ^(١) .
لا بِأَقْلٍ^(٢) : كَقَعُودِهِ فِي ضَوْءِ نَارِهِ .

و : « لا تَخْرُجْ لَتَعْزِيَةٍ^(٣) ولا تَهْنِئَةٍ^(٤) » — وَنَوَى أَنْ لَا تَخْرُجَ
أَصْلًا — فَخَرَجَتْ لغيرِهَا ، أَوْ : « لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا » ، قِطْعًا
لِلْمَنَّةِ ، فَبَاعَهُ وَأَشْتَرَى بِشَمْنِهِ ثَوْبًا أَوْ أَتَنَفَّعَ بِهِ — : حَنِثَ . لَا إِنْ
أَتَنَفَّعَ بِغَيْرِهِ .

و ... عَلَى شَيْءٍ لَا يَتَنَفَّعُ بِهِ ، فَاتَنَفَّعَ بِهِ هُوَ أَوْ أَحَدٌ^(٥) مِمَّنْ
فِي كَنَفِهِ — : حَنِثَ .

و : « لَا يَأْوِي مَعَهَا بَدَارٌ » سَمَّاها ، يَنْوِي جَفَاءَهَا — وَلَا سَبَبٌ^(٥) —
فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا : حَنِثَ . وَأَقْلُ الْإِيوَاءِ : سَاعَةٌ .

و : « لَا يَأْوِي مَعَهَا فِي هَذَا الْعِيدِ » ، حَنِثَ بِدُخُولِهِ^(٦) قَبْلَ
صَلَاةِ الْعِيدِ ، لَا بَعْدَهَا . وَإِنْ قَالَ : « ... أَيَّامَ الْعِيدِ » ، أَخَذَ
بِالْعُرْفِ

(١) كَذَا فِي زَرْعٍ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ١٩٧ . وَفِي ع : « مِنْهُ » ، وَهُوَ نَصِيحٌ .

(٢) كَذَا فِي زَرْعٍ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ١٩٨ . وَفِي ش : « وَلَا بِأَقْلٍ مِنْهُ » ، وَالزِّيَادَةُ

مِنْ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زَرْعٍ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « لَتَعْزِيَةٍ ... لَتَهْنِئَةٍ » .

(٤) كَذَا فِي زَرْعٍ وَالْغَايَةِ ٣٩٧ . وَفِي ش : « أَوْ وَاحِدٌ » ، وَلَعَلَّاهُ تَصْحِيفٌ .

(٥) كَذَا فِي زَرْعٍ وَالْغَايَةِ ٣٩٥ . وَعِبَارَةُ الْإِقْنَاعِ ١٩٩ : وَلَمْ يَكُنْ لِلدَّارِ سَبَبٌ يَهْتَبِجُ

يَتَبَنَّهُ . وَفِي ش : « سَبَبٌ غَيْرُهَا » . وَأُدْرَجَ الْمُنَاقَصُ فِي الشَّرْحِ .

(٦) كَذَا فِي زَرْعٍ وَالْغَايَةِ ٣٩٧ ، وَش مَعَ زِيَادَةِ فِيهِ مِنَ الشَّرْحِ : « مِنْهَا » .

و : « لا عدتُ رأيْتُكَ تَدْخُلِينَهَا » يَنْوِي مِنْهُمَا ، فَدَخَلْتَهَا - :
حَبِثَ وَلَوْلَمْ يَرَهَا .
و : « لا تَرَكْتُ هَذَا يَخْرُجُ » ، فَأُفْلِتَ فَخَرَجَ ، أَوْ قَامَتْ تَصَلَّى
أَوْ لِحَاجَةٍ فَخَرَجَ - إِنْ ^(١) نَوَى أَنْ لَا يَخْرُجَ : حَبِثَ ؛ وَإِنْ نَوَى أَنْ
لَا تَدَعَهُ يَخْرُجُ : فَلَا .

* * *

فصل

وَالْعِبْرَةُ ^(٢) بِمُخْصَصِ السَّبَبِ ، لَا بِمُعْمُومِ اللَّفْظِ .
فَمِنْ - لَفْ : « لَا يَدْخُلُ بِلَدَاءَ » لَظْمٌ فِيهَا ، فَزَالَ ، أَوْ لَوَالِ ^(٣) :
« لَا رَأَى مَنْكَرًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَيْهِ ، أَوْ لَا يَخْرُجُ إِلَّا يَأْذِنُهُ » وَنَحْوَهُ ،
فَعُزِلَ ، أَوْ عَلَى ^(٤) زَوْجَتِهِ فَطَلَّقَهَا ، أَوْ عَلَى رَقِيقَةٍ فَأَعْتَقَهُ ، وَنَحْوَهُ - :
لَمْ يَحْبَثْ بِذَلِكَ بَعْدُ ، وَلَوْلَمْ يُرَدِّ : « مَا دَامَ كَذَلِكَ » ، إِلَّا حَالَ
وَجُودِ صِفَةٍ عَادَتْ .
فَلَوْ رَأَى الْمَنْكَرَ فِي وِلَايَتِهِ ، وَأَمَكَّنَ رَفْعَهُ ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ حَتَّى

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « فَإِنْ » ، وَالْقَاءُ مِنَ الشَّرْحِ . وَافْظُ الْغَايَةِ :
« وَنِيَّتُهُ — أَوِ السَّبَبِ — أَنْ لَا يَخْرُجَ » .

(٢) فِي ش زِيَادَةٌ ، أَدْخَلْتُ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « فِي الْيَمِينِ » .

(٣) فِي ش : « أَوْ حَلْفَ لَوَالٍ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ . وَذَكَرَ بِهَامِشِ ز : « أَيْ
ذِي وِلَايَةٍ » .

(٤) وَرَدَتْ « عَلَى » فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْبَاعِ ٢٠٠ ، وَأَسْقَطْتُ مِنْ ش مَدْرَجَةً فِي
الشَّرْحِ .

عزِلَ — : حَنِثَ بعزله ، ولو رفعه إليه بعدُ .

وإن^(١) مات قبل إمكان رفعه^(٢) : حَنِثَ .

وإن لم يُعَيِّن الوالى إذا : لم^(٣) يَتَعَيَّن .

ولو لم يَعْلَمْ به إلا بعد علم الوالى : فات البرّ ، ولم يَحْنَث ، كما لو رآه معه .

و... للصّ : « لا يُخْبِرُ به أو يَغْمِزُ عليه » ، فسُئِلَ عمن هو معهم ، فبرّأهم دونه — : لَيَنْبَغَ عليه — حَنِثَ : إن لم ينوِ حقيقةً النطقِ أو الغمزِ .

و : « ليتزوجنَّ » ، يَبْرُ بِعقدٍ صحيح .

و : « ليتزوجنَّ عليها » — ولا نيةً ، ولا سببَ — : يَبْرُ بدخوله بنظيرتها أو عن يَغْمُزُ^(٤) أو تتأذى بها .

و : « ليطلقنَّ صرّتها » ، فطلقها رجعيًا — : بَرَّ .

و : « لا يكلمها هَجْرًا » ، فوطئها — : حَنِثَ .

و : « لا يأكلُ تمرًا خلّالوته^(٥) » ، حَنِثَ بكلِّ خلّوٍ ، بخلاف :

(١) كذا فى زع والغاية والإقناع . وفى ش : « ولو » .

(٢) فى ش زيادة : « إليه » ، وهى من الشرح وإن ذكرت فى الإقناع .

(٣) قوله : « لم يتعين » أسقط من ش ، وأضيف إلى الشرح .

(٤) كذا فى زع والغاية ٣٩٨ ، أى دخوله بها . وفى ش والإقناع ٢٠٨ :

« نغمسها » ، وامله تصحيف .

(٥) كذا فى ز ش والغاية . وصحف فى ع بلفظ : « خلّواته » .

« أَعْتَقْتُهُ — أَوْ أَعْتَقَهُ — : لِأَنَّهُ أَسْوَدُ ، أَوْ لِسَوَادِهِ » ، فَلَا يَتَجَاوَزُهُ
وإن قال : « إِذَا أَمَرْتُكَ بِشَيْءٍ لَعَلَّةٌ فَفَسِّ عَلَيْهِ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ مَالِي
وَجَدْتَ فِيهِ تِلْكَ الْعَلَّةَ » ، ثُمَّ قَالَ : « أَعْتَقْتُ عَبْدِي فَلَانًا : لِأَنَّهُ أَسْوَدُ »
— : صَحَّ أَنْ يُعْتَقَ كُلُّ عَبْدٍ لَهُ أَسْوَدٌ .

و : « لَا تُعْطِ ^(١) فَلَانًا إِبْرَةً » ، يَرِيدُ عَدَمَ تَعْدِيهِ ، فَأَعْطَاهُ
سَكِينًا — : حَنْثٌ .
و : « لَا يَكَلِّمُ زَيْدًا لِشَرِبِهِ الْخَمْرَ » ، فَكَلَّمَهُ وَقَدْ تَرَكَهُ — :
لَمْ يَحْنَثْ .

وَلَا يُقْبَلُ تَعْلِيلٌ بِكَذِبٍ ؛ فَمَنْ قَالَ لِقَتْنَةٍ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ : « أَنْتَ
حَرٌّ : لِأَنَّكَ ابْنِي » ، وَنَحْوُهُ ، أَوْ لَامْرَأَتِهِ : « أَنْتِ ^(٢) طَالِقٌ :
لِأَنَّكَ ^(٣) جَدَّتِي » — وَقَعَا .

فصلٌ

فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ : رُجِعَ إِلَى التَّعْيِينِ .

فَمَنْ حَلَفَ : « لَا يَدْخُلُ دَارَ فَلَانٍ هَذِهِ » فَدَخَلَهَا : وَقَدْ بَاعَهَا
أَوْ وَهِيَ فُضَاءٌ أَوْ مَسْجِدٌ أَوْ حَمَّامٌ ، أَوْ : « لَا لِبِسْتُ هَذَا الْقَمِيصَ »

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « يَهْطَى » ، وَهُوَ صَحِيحٌ
الْمَعْنَى أَيْضًا . وَتَأَمَّلْ كَلَامَ الشَّارِحِ .

(٢) أَسْقَطَ هَذَا مَنْ ش ، وَأَدْرَجَ فِي التَّمْرِجِ .

(٣) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « قَتَ » .

فَلَيْسَ : وهو رداءٌ أو عمامةٌ أو سَرَاوِيلٌ ، أو . « لا كَلَّمْتُ هذا الصَّبِيَّ » فصار شيخًا ، أو : « ... امرأةَ فلان هده . أو عبده ^(١) أو صديقَه هذا » فزال ذلك ثم كلمهم ، أو : « لا أَكَلْتُ لحمَ هذا الحَمَلِ » فصار كبشًا ، أو : « . هذا الرُّطَبَ » فصار تمرًا أو دبسًا أو خلًا ، أو : « ... هذا اللبنَ » فصار جُبْنًا ونحوه ، ثم أَكَلَه : ولا نيةً ، ولا سببًا — : حَنَيْتَ ، كقوله : « ... دارَ فلان » فقط ، أو : « ... التمرَ الحديثَ » فَعَتَّقَ ، أو ^(٢) : « ... الرجلَ الصحيحَ » ، فَرَضَ . وكالسفينة ^(٣) : تُنْقَضُ ^(٤) ثم تعادُ ، والبيضةُ : تصيرُ فَرَحًا . فلو ^(٥) حلف : « لِيَأْكُلَنَّ من هذه البَيْضَةِ أو الثَّفاحَةِ » ، فَعَمِلَ منها شرابًا أو ناطفًا ، فأَكَلَه — : بَرَّ . وكهاتينِ نحوهما .

فصل

فَإِنْ عُدِمَ : رَجَعَ ^(٦) إلى ما يتناولُه الاسمُ ، ويقدمُ شرعيُّ فَعَرَفِيٌّ فَلُغَوِيٌّ .

(١) وردت الهاء في زع والغاية ٣٩٩ والإقناع ٢٠٢ ، وسقطت من ش .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الفرج ، هي : « هذا » .

(٣) ورد في ز ، فوقها مع الهامش ، نحو ثلاث كلمات لم يمكن قراءة شيء منها .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فتنقص ... وكالبيضة فتصير » ، والزائدة من .

الشرح . وانظر الإقناع ٢٠١ .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو » ، وهو تعريف ناشر .

(٦) ورد بهذا الضبط في ز ، ونظيره في الفصل السابق ضبط فيها بضم الراء .

(م ٣٥ ق ٢ — منتهى الإرادات)

(١) ثم « الشرعى » : ماله موضوع شرعاً ، وموضوع لغةً .
كالصلاة والزكاة والصوم والحج ، ونحو ذلك .
فاليمين المطلقة تنصرف إلى الموضوع الشرعى ، وتتناول^(١)
الصحيح منه .

فمن حلف : « لا ينكح ، أو يبيع ، أو يشتري » — والتشركة^(٢)
والتولية والسلم والصلح على مال شراء — فعقد عقد فاسداً : لم
يحت . إلا إن حلف : « لا يحج » ، فحج حجاجاً فاسداً .
ولو قيد يمينه بمتنع الصحة : كـ « لا يبيع الخمر أو الحر » ،
أو قال لامرأته : « إن سرقت منى شيئاً وبعته — أو طلقت^(٣)
فلانة الأجنبية — فأنت طالق » ، ففعلت أو فعل — : حث
بصورة ذلك .

ومن حلف : « لا يحج » ، أو^(٤) « لا يعتمر » ، حث بإحرام به
أو بها . و : « لا يصوم » ، بشروع صحيح . و : « لا يصلى » ، بالتكبير
ولو على جنازة .

(١) كذا في ذب والغاية ٤٠٠ ، وهو الأنسب . وفي ش والإقناع ٢٠٣ : « وينناول » .
وأهل في ز .

(٢) كذا في ز ، ومي الأنسب وإن كان لم ير في القاموس الإقناع إلا بلفظ :
« التشريك » . انظر التاج ٧ / ١٤٩ . وفي ش والغاية : « والشركة » ، وهو المشهور
المتداول .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٠٣ . وفي ش : « أو إن طلقت » ، والزائد
من الشرح .

(٤) وردت الألف في ز ش والغاية ، وسقطت من ع والإقناع .

لا مَن حلف : « لا يصومُ صوماً » حتى يصومَ يوماً ، أو :
« لا يصليَّ صلاةً » حتى يفرُغَ مما يقع عليه اسمُها ، كـ : « ليفعلنَّ » .
و : « ليبعنَّ كذا » ، فباعه بعرضٍ أو نسيئة^(١) — : برَّ .

و : « لا يهبُ أو يهدي أو يوصي أو يتصدق أو يعيرُ » ، حنث يفعلُه . لا إن حلف : « لا يبيعُ أو يؤجِّرُ أو يزوجُ فلاناً » ،
حتى يقبل^(٢) .

و : « لا يهبُ زيداً » ، فأهدى إليه ، أو باعه وحاباهُ ، أو وقف
أو تصدَّق عليه صدقةً تطوُّعاً — : حنث . لا : إن كانت واجبةً
أو من نذرٍ أو كفارةٍ ، أو ضيِّفه^(٣) الواجب ، أو أبرأه ، أو أعاره ،
أو وصَّى له ، أو حلف : « لا يتصدقُ عليه » فوهبه ، أو :
« لا تصدَّق^(٤) » فأطعم عياله .

وإن نذر أن يهبَ له : برَّ بالإيجاب ، كيمينه .

فصل

(ب) و « العرفي^(٥) » : ما اشتهر مجازُه حتى غلب على حقيقته .

(١) ورد بهذا الضبط في ز ، على العطف . ويصح الفتح أيضاً .

(٢) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « فلان » .

(٣) في ش زيادة : « القدر » ، وهي كالسابقة .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ٤٠١ : « يتصدق » .

(٥) في ش : « والاسم العرفي » ، والزائد من الشرح . وذكر بهامش ز : « قاله »

في المطلع — في باب الإجارة — : ومنه قولهم في الأيمان : الأسماء العرفية ، وهي : ما
تعارفها الناس على خلاف ما هي عليه لغة . وانظر الغاية والإقناع ٢١١ .

كالرَّأوية^(١) والظَّعِينَةِ والدَّابَةِ والغَائِطِ والعَذْرَةِ ، ونحوه

فتتعلَّقُ^(٢) اليَمِينُ بِالْعُرْفِ ، دونَ الحَقِيقَةِ .

فمن حَلَفَ . « لا يَأْكُلُ عَيْشًا » ، حَنِثَ بِأَكْلِ خُبْزٍ .

و : لا يَطَأُ أُمْرَأَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ ، حَنِثَ بِجَمَاعِهَا .

و : « لا يَنْسَرِي » ، حَنِثَ بِوُطْءِ أُمَّتِهِ .

و : « لا يَطَأُ^(٣) » أَوْ لَا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي دَارٍ ، حَنِثَ بِدُخُولِهَا رَاكِبًا

وَمَاشِيًا وَحَافِيًا وَمُتَعَلِّيًا . لَا بِدُخُولِ مَقْبَرَةٍ .

و : « لَا يَرْكَبُ أَوْ يَدْخُلُ بَيْتًا » — حَنِثَ بِرُكُوبِ سَفِينَةٍ ،

وَدُخُولِ مَسْجِدٍ وَحِمَامٍ وَبَيْتِ شَعْرٍ وَأَدِيمٍ وَخَيْمَةٍ . لَا صُقَّةً^(٤)

وَدِهْلِيْزٍ .

و : « لَا يَضْرِبُ فُلَانَةً » ، فَخَنَقَهَا ، أَوْ تَنَفَّ شَعْرَهَا ، أَوْ عَضَّهَا

— : حَنِثَ .

و : « لَا يَشُمُّ الرِّيحَانَ » فَشَمَّ وَرَدًا أَوْ بَنْفَسَجًا أَوْ يَا سَمِينًا ،

أَوْ : « لَا يَشُمُّ وَرَدًا أَوْ بَنْفَسَجًا » فَشَمَّ دُھْنَهُمَا أَوْ مَاءَ الْوَرْدِ ،

أَوْ : « لَا يَشُمُّ طِيْبًا » فَشَمَّ نَبْتًا رِيْحُهُ طَيِّبٌ ، أَوْ : « لَا يَذُوقُ »

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْبَاعِ . وَفِي ع : « كَالرَّأِيَةِ » ، وَهُوَ نَصْبِيْنٌ .

(٢) كَذَا فِي زُع ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « وَتَتَلَقَّ » .

(٣) فِي ش : يَطَأُ دَارَهَا وَلَا ، وَفِيهِ تَحْرِيفٌ مَعَ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ . وَلَمْ تَرِدْ

« لَا » فِي الْغَايَةِ .

(٤) فِي ش : « بِصِفَةِ دَارٍ وَدِهْلِيْزٍ » ، وَالرِّيَادَةُ مِنَ التَّمْرِحِ .

شيئا « فازدادته ولم ^(١) يُدرك مذاقه — : حنث .

* * *

فصل

(ج) و ^(٢) « اللغوى » : ما لم يغلب مجازه .

فمن حلف : « لا يأكل لحماً » ، حنث بسمك ^(٣) ولحم يحرم ^(٤) .
لا يبرق لحم ، ولا مخّ وكبد وكلية وشحمها وشحم ترّب ^(٥) ،
وكرش ومُضْران وطحال وقلب وآلية ودماغ وقانصة وشحم
وكارع ، ولحم رأس ، ولسان — إلا بنية اجتناب اللّسم .
و : « لا يأكل شحماً » ، فأكل شحم الظهر أو الجنب ،
أو سمينها ، أو الآلية أو السنّام — حنث . لا : إن أكل لحماً
أحرّ .

و : « لا يأكل لبناً » ، فأكله ولو من صيد أو آدمية — : حنث .
لا : إن أكل زُبْداً أو سَمْنًا أو كَشْكًا أو مَصْلاً أو جُبناً أو أَقْطاً
أو نحوّه ، أو : « لا يأكل زُبْداً أو سَمْنًا » فأكل الآخر ولم يظهر

(١) في ش : « ولو لم » ، والظاهر أن الزيادة من الناسخ لا الشارح .

(٢) أسقط الواو من ش مدرجة في الشرح . وفي الإقناع ٢٠٤ زيادة : « الاسم » .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية : « بأكل سمك . محرم » ، والزائد

من الشرح .

(٤) كذا في زع ، وهو : شحم رقيق قد غشى الكرش والأمعاء ، كما في

المختار والمصباح . وذكر الشارح نحوه . وفي ش : « ترّب » بالياء ، وهو تصحيف

طريف .

فيه طعمه، أو: « لا يأكلهما » فأكل لبناً .

و: « لا يأكل رأساً ولا يئضاً » — حنث بأكل رأس طير
وسمك وجراد، ويئض ذلك .

و: « لا يأكل من هذه البقرة » ، لا يعم ولداً ولبناً .

و: « لا يأكل من هذا الدقيق » ، فاستقه ، أو خبزته
وأكله — : حنث .

و: « لا يأكل فاكهة » ، حنث بأكل بطيخ وكل ثمرة شجر
غير برى — ولو يابساً : كصنوبر وعناب، وجوز ولوز، وبندق
وفستق، وتمر وثوت، وزبيب وتين، ومشمش وإجاص^(١)
ونحوها . — لا قثاء وخيار، وزيتون وبلوط وبطم، وزعرور
أحمر وآس، وسائر ثمر شجر برى لا يستطاب^(٢) . ولا^(٣) قرع
وباذنجان . ولا ما يكون بالأرض : كجزر ولفت وفجل وقلناس
ونحوه .

و: « لا يأكل رطباً أو بسرّاً » ، فأكل مُدَبَّأً — : حنث . لا :
إن أكل تمرّاً، أو حلف : « يأكل رطباً أو بسرّاً » فأكل الآخر ،

(١) كذا في ش والإفناء ٢٠٥ ، وصرح ائارج بهذا الضبط . وهو الموافق لما في
الخيار والمصاح وغيرهما . ولم يذكر في . وفي الغاية ٤٠٣ : « أجاص » ، وز :
« أجاص » . وكلاهما خطأ . ويقال أيضاً : « إنجاس » في لغة وإن أنكرها ابن السكيت .
راجع اللسان ٨ / ٢٦٨ ، والتاج ٤ / ٣١٠ .

(٢) وردت « لا » في ر ع والماية والإفناء ٢٠٦ ، وأسقطت من ش مدرجة
: ائارج .

أو^(١) : « لا يَأْكُلُ تَمْرًا » فَأَكَلَ رُطْبًا أَوْ بُسْرًا أَوْ دِبْسًا أَوْ نَاطِفًا .
و : « لا يَأْكُلُ أَدْمًا » ، حَنِثَ بِأَكْلِ بَيْضٍ وَشِوَاءٍ^(٢) وَجُبْنٍ
وَمِلْحٍ ، وَتَمْرٍ وَزَيْتُونٍ ، وَلَبْنٍ وَخَلٍّ ، وَكُلِّ مَصْطَبِغٍ^(٣) بِهِ .
و : « لا يَأْكُلُ قُوتًا » ، حَنِثَ بِأَكْلِ خَبْزٍ وَتَمْرٍ وَزَيْبٍ وَتَيْنٍ
وَلَحْمٍ وَلَبْنٍ ، وَكُلِّ مَا تَبَقِيَ مَعَهُ الْبُنْيَةُ .
و : « لا يَأْكُلُ طَعَامًا مَّا » ، حَنِثَ بِكُلِّ مَا يُؤْكَلُ وَيُشْرَبُ .
لَا مَاءٍ^(٤) وَدَوَاءٍ ، وَوَرَقٍ شَجَرٍ وَتَرَابٍ ، وَنَحْوِهَا .
و : « لا يَشْرَبُ مَاءً » ، حَنِثَ بِمَاءٍ مِلْحٍ وَنَجَسٍ . لَا بِجَلَابٍ^(٥) .
و : « لا يَتَغَدَّى »^(٦) « فَأَكَلَ بَعْدَ الزَّوَالِ » ، أَوْ : « لَا يَتَعَشَّى »
فَأَكَلَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، أَوْ : « لَا يَتَسَحَّرُ » فَأَكَلَ قَبْلَهُ —
لَمْ يَحْنَثْ .
وَمَنْ أَكَلَ مَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُهُ مَسْتَهْلِكًا فِي غَيْرِهِ : كـ « سَمْنٍ »

(١) ذكرت الألف في زع والغاية والإقناع ، وسقطت من ش .
(٢) كذا في ز ، أى مشوى على ما في المصباح . وفي ع : « شوا » ، وش والغاية
« شوى » . والظاهر أن كليهما على القصر ، وإلا فـ « التوى » — وزان النوى —
الأطراف ، أو جمع « شواة » وهى : جلدة الرأس . فراجع للمختار أيضاً .
(٣) كذا في رش والغاية والإقناع ٢٠٧ . وفي ع : « مصصع » ، وهو تصحيف .
فراجع المصباح .
(٤) كذا في زع والإقناع والغاية ٤٠٤ . وفي ش : « ماء » ، والباء من الشرح .
(٥) وردت الباء في زع والغاية ، وأسقطت من ش مدرجة مصحفة في الشرح . وهو
ماء الورد ، كما قال الأزهرى في التهذيب . على ما في اللسان ١ / ٢٦٦ .
(٦) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٠٦ ، وصحبت في ش بالذال المعجمة .

فَأَكَلًا فِي خَيْصٍ^(١) ، أَوْ : « لَا يَأْكُلُ بَيْضًا » فَأَكَلَ^(٢) نَاطِقًا ،
أَوْ : « لَا يَأْكُلُ شَعِيرًا » فَأَكَلَ حِنْطَةً فِيهَا حَبَاتُ شَعِيرٍ — لَمْ يَحْنَثْ
إِلَّا إِذَا ظَهَرَ طَعْمُ شَيْءٍ مِنْ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ .

و : « لَا يَأْكُلُ سَوِيْقًا ، أَوْ هَذَا^(٣) السَّوِيْقَ » فَشَرِبَهُ ، أَوْ :
« لَا يَشْرِبُهُ » فَأَكَلَهُ — : حَنْثٌ .

و : « لَا يَظْعُمُهُ » ، حَنْثٌ بِأَكَلِهِ وَشَرِبِهِ وَمَصُّهُ . لَا بَذْوَقَهُ .
و : « لَا يَأْكُلُ ، أَوْ لَا يَشْرِبُ ، أَوْ لَا يَفْعَلُهُمَا » — لَمْ يَحْنَثْ
بَعْضُ قَصَبِ سَكَّرٍ ، وَرُمَانٍ . وَلَا يَبْلُغُ ذَوْبِ سَكَّرٍ فِيهِ ، بِحَلْفِهِ :
« لَا يَأْكُلُ سَكَّرًا » .

و : « لَا يَأْكُلُ مَائِمًا » فَأَكَلَهُ بِخَبْرِ ، أَوْ : « لَا يَشْرِبُ مِنَ النَّهْرِ
أَوْ^(٤) الْبَرِّ » فَاعْتَرَفَ بِإِنَاءٍ وَشَرِبَ — : حَنْثٌ . لَا : إِنْ حَلَفَ .
« لَا يَشْرِبُ مِنَ الْكُوزِ » ، فَصَبَّ مِنْهُ فِي إِنَاءٍ وَشَرِبَهُ .
و : « لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ » ، حَنْثٌ بِشَرِبِهَا فَقَطْ^(٥) وَلَوْ
لَقَطَهَا مِنْ تَحْتِهَا .

* * *

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ رَالِإِقْنَاعَ ٢٠٥ . وَفِي ش : « بَيْض » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٢) كَذَا فِي رَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « فَأَكَلَهُ » وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ .
(٣) أَسْقَطْتُ « هَذَا » مِنْ ش ، وَأُدْرَجَتْ فِي الشَّرْحِ . وَرَاجِعِ الْإِقْنَاعَ ٢١٣ .
(٤) فِي ثَرِ زِيَادَةٍ ، مِضَافَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لَا يَشْرِبُ مِنْ » .
(٥) وَرَدَ هَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٠٥ ، وَأَسْقَطْتُ مِنْ سِ مِضَافًا إِلَى الشَّرْحِ .

فصل^١

ومن حلف : « لا يلبسُ شيئاً » ، فلبس^(١) ثوباً أو درعاً أو جوشناً أو خفّاً أو نعلّاً — : حنث .

و : « لا يلبسُ ثوباً » — حنث كيف لبسه ، ولو تعمم به ، أو ارتدى بسر أو يداً ، أو أترزَ بقميص . لا بطيئه وتر كيه على رأسه ، ولا بنومه عليه ، أو تدثره به .

و : « لا يلبسُ قميصاً » ، فارتدى به — : حنث^(٢) . لا : إذا^(٣) أترز به .

و : « لا يلبسُ خلياً » ، فلبس حلية ذهب أو فضة أو جوهراً ، أو منطقة محلاة ، أو خاتماً ولو في غير خنصر ، أو دراهم أو دنانير في رسالة — : حنث . لا عقيقاً أو سبجاً أو حريراً ، ولا إن حلف : « لا يلبسُ قلنسوةً » فلبسها في رجله .

و : « لا يدخلُ دارَ فلانٍ » ، أو لا يركبُ دابته ، أو لا يلبسُ ثوبه — : حنث بما جعله لعبده أو أجره^(٤) أو أستأجره ، لا بما أستعاره .

(١) قوله : « فلبس » إلى « جوشناً » ، أسقط من ش مدرجا في الشرح .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدخل في الشرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية : « إن » .

(٤) كذا في ز ، وفي ع ش : « أجره » . وقد تكرر نحوه . وفي الغاية : « أجره » ،

وهو تحرير ينف ناشر . وراجع الإقناع ٢٠٧ — ٢٠٨ .

و : « لا يدخلُ مسِكَنه » — حَنِثَ بِمَسْتَأْجَرٍ وَمُسْتَعَارٍ
وَمَقْصُوبٍ^(١) يَسْكُنُهُ ، لا يَمْلِكُهُ الَّذِي لا يَسْكُنُهُ . وَإِنْ قَالَ :
« ... مِلْكُهُ » ، لَمْ يَحْنَثْ بِمَسْتَأْجَرٍ .

و : « لا يَرْكَبُ دَابَّةَ عَبْدٍ فَلَانٍ » — حَنِثَ بِمَا^(٢) جُمِلَ بِرَسْمِهِ ،
كَحَلْفِهِ : « لا يَرْكَبُ رَحْلَ هَذِهِ الدَّابَّةِ ، أَوْ لا يَبِيعُهُ » .

و : « لا يدخلُ مَعِينَةً » فدخلَ سَطْحَهَا^(٣) ، أَوْ : « لا يدخلُ
بَابَهَا » تُخَوِّلَ ودخله — حَنِثَ . لا : إِنْ دخلَ طَاقَ الباب ، أَوْ وَقَفَ
عَلَى حَائِطِهَا .

و : « لا يَكْلُمُ إِنْسَانًا » — حَنِثَ بِكَلَامِ كُلِّ إِنْسَانٍ ، حَتَّى
ب : « تَنْعَجَ » أَوْ « أَسْكُتَ » . لا بِسَلَامٍ مِنْ صَلَاةٍ صَلَاها إِمَامًا .

و : « لا كَلِمَتُ زَيْدًا » ، فَكَاتِبُهُ أَوْ رَاسِلُهُ — حَنِثَ : مَا لَمْ يَنْوِ
مُشَافَهَتَهُ ، إِلَّا إِذَا أُرْتِجَ عَلَيْهِ فِي صَلَاةٍ فَفَتَحَ عَلَيْهِ .

و : « لا بَدَأْتُهُ بِكَلَامٍ » ، فَتَكَلَّمَ مَعًا — : لَمْ يَحْنَثْ .

و : « لا كَلِمَتُهُ حَتَّى يَكَلِمَنِي أَوْ يَبْدَأَنِي بِكَلَامٍ » ، فَتَكَلَّمَ مَعًا — :

حَنِثَ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ ٢٠٨ . وَفِي ش : « وَمَقْصُوبٌ » ، وَالْبَاءُ مِنْ
الْفَرْحِ .

(٢) وَرَدَّتِ الْبَاءُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ مَدْمُجَةً بِالْفَرْحِ . وَانْظُرِ الْإِقْتِنَاعَ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٌ : « حَنْثٌ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْإِقْتِنَاعِ .

- و : « لا كلمته حيناً او الزمان » ، ولا نيّة^(١) — : فستة أشهر .
و : « ... زمناً ، أو أمداً ، أو دهرآ ، أو بعيدآ ، أو مليآ ، أو عمرآ ،
أو طويلاً ، أو حقّبآ ، أو وقتآ » : فأقلّ زمانٍ .
و : « العمرَ ، أو الأبدَ ، أو الدهرَ » : فكلّ الزمانِ .
و : « ... أشهرآ ، أو شهوراً ، أو أيامآ » : فثلاثة .
و : « ... إلى الحصاد أو الجذّاد » : فإلى أول مدته .
و : « ... الحول » : فحول^(٢) كامل ، لا تتمّه .
و : « لا يتكلم » ، فقراً ، أو سبّح ، أو ذكر الله تعالى ، أو قال
لمن دقّ عليه^(٣) : « أدخلوها بسلام آمين » ، يقصد^(٤) القرآن
وتنبيهه — : لم يحنّ . وإن لم يقصد به القرآن : حنّ . وحقيقة
« الذّكر » : ما نُطِقَ به .
و : « لا ملك له » ، لم يحنّ بدّين .
و : « لا مال له ، أو لا يملك مالآ » — حنّ بغير زكوى ،

(١) في ش زيادة من الشرح : « تخصّ قدراً معيناً منه » .

(٢) كذا زع والناية ٤٠٦ والإقناع ٢١٠ . وفي ش : « فكلّ » ، وأدرج

الناقص في الشرح .

(٣) في ش : « عليه الباب أدخلوها » بالهمزة ، وهو خطأ . والزيادة من الشرح ..

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « يقصد ... » وتنبيهه له ، وفيه تصحيفه

مع زيادة من الشرح .

«وبدين، وضائع لم يئأس من عودده، ومنغصوب^(١). لا يستأجر.
و: «ليضر بنه بمائة». فجمعها وضربه بها ضربة — برّ لا
إن حلف: «ليضر بنه مائة»، ولو آلمه.

فصل

وإن حلف: «لا يلبس من غز لها» وعليه منه، أو: «لا يركب،
أو لا يلبس، أو لا يقوم، أو لا يعقد، أو لا يسافر، أو لا يطأ، أو
لا يمسك، أو لا يشارك، أو لا يصوم، أو لا يحج، أو لا يطوف»
وهو كذلك، أو: «لا يدخل داراً» وهو داخلها، أو: «لا يضاعفها
على فراش» فضا جعته ودام، أو: «لا يدخل على فلان بيتاً» فدخل
فلان عليه، فأقام معه — حنث: ما لم تكن نية.
لإن حلف: «لا يتزوج أو يتطهر أو يتطيب»، فاستدام
ذلك.

و: «لا يسكن»، أو لا يسكن فلاناً» وهو ساكن^(٢) أو
مساكن، فأقام فوق زمن يمكنه الخروج فيه، عادةً نهاراً، بنفسه
وأهله ومتاعه المقصود — ولو بنى بينه وبين فلان حاجزاً، وهما

(١) كذا في زع والغاية ٤٠٧ والإقناع ٢١٠. وفي ش: «ومنغصوب»، والباء

من الشرح.

(٢) كذا في زع والغاية ٤٠٨. وفي ش زيادة من الشرح: «معه». وانظر

الإقناع ٢١٤.

مُتَسَاكِينَ — : حَنْثٌ .

لا : إن أودعَ متاعه أو أعاره أو مَلَكَ ، أو لم يجدْ مسكناً أو ما ينقله به ، أو أبت زوجته الخروجَ معه : ولا يمكنه إجبارُها ولا النُّقْلَةُ^(١) بدونها ، مع نيةِ النُّقْلَةِ إذا قَدَرَ . أو أمكنته بدونها فخرج وحده . أو كان بالدار حُجْرَتَانِ — : لكلِّ حجرةٍ^(٢) بابٌ ومِرْفَقٌ . — فسكنَ كلُّ واحد حجرةً : ولا نيةً ، ولا سبباً .

ولا إن حلف على معيئةٍ : « لا ساكنته بها » — وهما غيرُ مُتَسَاكِينَ — فَبَيْنَا بينهما حائطا ، وفتح كلٌّ لنفسه باباً ، وسكناها . و : « ليخرجَنَّ أو ليرحلَنَّ^(٣) من الدار ، أو لا يأوى أولاً ينزلُ فيها » — ك : « لا يسكنُها » . وكذا : « البلدُ^(٤) » . إلا أنه يَبْرُ بخروجه وحده إذا حلف : « ليخرجَنَّ منه » ، ولا يَحْنَثُ بَعُودٍ^(٥) إذا حلف : « ليخرجَنَّ أو ليرحلَنَّ من الدار أو البلدِ » وخارج ، مالم تكن نيةً أو سبباً .

والسفرُ القصيرُ : سفرٌ يَبْرُ به مَنْ حَلَفَ : « لُيسافرَنَّ » ، ويَحْنَثُ به مَنْ حَلَفَ : « لا يسافرُ » . وكذا : النومُ اليسيرُ .

(١) ضبط في ز بفتح التاء ، وهو خطأ وسبق قنم .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « منها » .

(٣) كذا في ر ش والغاية وفي ع : « ليرحلَنَّ » ، وهو تحريف ظاهر . وانظر

الإعارة ٢١٦ .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٥) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « بعوده » والهاء من الشرح .

و: « لا يسكن الدار » ، فدخلها أو كان فيها غير ساكن ، فدام جلوسه — : لم يحث .

و: « لا يدخل داراً » ، فحمل فأدخلها^(١) ، وأمكنه الامتناع فلم يمتنع ؛ أو: « لا يستخدم رجلاً » ، فخدمه وهو ساكت — : حث .

* * *

فصل

ومن حلف : « لبشرين هذا الماء — أو ليضربن غلامه — غداً أو في غدٍ » أو أطلق ، فتلف المحلوف عليه قبل الغد أو فيه قبل الشرب أو الضرب — : حث حال تلفه . لا : إن^(٢) جن حالف قبل الغد^(٣) حتى خرج الغد .

وإن أفاق قبل خروجه : حث^(٤) — أمكنه فعله ، أو لا — من أول الغد^(٥) . لا : إن مات قبل الغد^(٦) ، أو أكره^(٧) .

(١) كذا في زع ، وفي ش : « وأدخلها » . وكل صحيح . وفي الغاية ٤٠٩ : « ودخله » ، وهو تحريف .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً : « مات » . وذكر في الإقناع ٢١٧ .

(٣) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « أو جن » . وهو صنيع الإقناع .

(٤) كذا في زع والغاية ٤٠٩ والإقناع . وفي ش : « حيث » ، وهو تصحيف .

(٥) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وإن قال : في غد ، فتلف قبله — ولو بغير اختياره — حث إذا » .

(٦) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « في هذه » .

(٧) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « فيها » .

وإن قال : « . . أليوم » ، فأمكنه ، فتَلَف — : حَنِثَ عقبه .
 ولا يَبْرُ بضربه قبل وقتِ عَيْنِه ، ولا ^(١) مَيْتًا ، ولا بضربِ
 لا يؤلَمُ . وَيَبْرُ بضربه مجنونًا .
 و : « ليقضينَّ حقه غداً » ، فأبْرَأَه اليومَ ، أو أَخَذَ عنه عَرْضًا ،
 أو مُنِعَ منه كَرِهًا ، أو مات فقضاهُ لورثته — : لم يَحْنَث .
 و : « ليقضينَّ عندَ رأسِ الهلالِ ، أو معَ أو إلى رأسِه أو أُسْتِهلالِه ،
 أو عندَ أو معَ رأسِ الشهرِ » — فَحَلُّهُ : عندَ غروبِ الشمسِ من
 آخرِ الشهرِ ؛ وَيَحْنَثُ بعدُ ^(٢) . ولا يَضُرُّ تَأْخُرُ ^(٣) فراغِ كيلِه ووزنِه
 وعدّه وذرعِه وأكلِه ، لكثرتِه .
 و : « لا أَخَذْتَ حَقَّكَ مِنِّي » فَأُكْرِهَ على دفعِه ، أو أَخَذَه
 حاكمٌ فدفعَه إلى غريمِه فأخَذَه — : حَنِثَ ، كَ : « لا تَأْخُذْ
 حَقَّكَ عَلَيَّ » .
 لا : إن أُكْرِهَ قايضٌ ، ولا إن وُضِعَ بينَ يَدَيْهِ أو في ^(٤) حَبْرِهِ .
 إلا إن كانت يمينُه : « لا أُعْطِيكَهُ » ، لبراءتِه — بمثلِ هذا — من
 ثَمَنٍ ، ومُثْمَنٍ ، وأجرَةٍ ، وزكاةٍ .

(١) وردت الواو في زع والغاية ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .
 (٢) كذا في زع . وفي ش : « بعده » ، والهاء مشرح وإن ذكرت في الغاية ٤١٠ .
 (٣) كذا في زع والغاية ، وهو الموافق لما في الإقناع ، وصنيع الشارح . وفي ش :
 « فراغ تأخر » ، وهو عبث ناشر .
 (٤) وردت « في » في زع والغاية والإقناع ٢١٨ ، وأسقطت من ش مضافة
 إلى الشرح .

و: « لا فارقتني حتى أستوفي حقِّي منك » ، ففارق أخذها الآخر ،
لا كرها ، قبل استيفاء — : حنث .

و : « لا أفرقنا — أو لا فارقتك — حتى أستوفي حقِّي
[منك^(١)] » ، فهرب ، أو فلَّسه حاكمٌ وحكم عليه بفراقه ، أولاً ،
ففارقة : لعلمه بوجوب مفارقتها — : حنث . وكذا : إن أبرأه ،
أو أذن له أن يفارقه ، أو فارقه من غير إذن^(٢) .

لا : إذا أكرها^(٣) ، أو قضاهُ بحقه عَرَضاً .

وفعلٌ وكيله ، كهو . وكذا لو حلف : « لا يبيعُ زيداً » ، فباع
ممن^(٤) يعلم أنه يشتريه له .

ولو توكَّل حالفٌ : « لا يبيعُ » ونحوه ، في بيع — لم يَحْنِث
أضافه لموكِّله ، أولاً^(٥) .

و : « لا فارقتك حتى أوفيك حَقَّك » ، فأبرئ منه ، أو أكره

(١) وردت الزيادة في زش والإقناع ، دون ع والغاية .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولا هرب على وجه يمكنه ملازمته والمشى معه ، أو إمساكه » . وذكر في الإقناع بلفظ : « أو هرب » ، وبدون « أو إمساكه » .

(٣) كذا في زع والغاية ، أي كل من الدائن والمدين على الفراق . على ما يظهر . وفي ش : « أكره » ، أي المدين . وهو الموافق لما في شرح الإقناع وإن كان المسأل واحداً .

(٤) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « ولا فارقتي ، ففارقه الغريم أو الخالف — لا كرها — حنث . وقدر الفراق : ما عد عرفاً ، كبير » . وذكر نحوه في الإقناع ٢١٨ — ٢١٩ .

(٥) كذا في زع ، أي لمن . وفي ش والغاية : « من » ، وهو الظاهر الملائم .

على فراقه — : لم يَحْنَث . وإن كان الحقُّ عينا ، فوُهِبَتْ له ، وقبل
— : حَنِث ، لا : إنْ أَقْبَضَهَا قَبْلُ .
وإن كان حَافً : « لا أَفَارُقُكَ وَلَكِ [في ^(١)] قَبْلِي حَقٌّ » ،
فَأُبْرِيَ ، أَوْ وُهِبَ له — : لم يَحْنَث مطلقاً .
و « قَدَرُ الْفِرَاقِ » : ما عُدَّ عُرْفًا ، كبيع .
و : « لا يَكْفُلُ مَا لَّا » ، فَكَفَلَ بَدَنًا — وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ — :
لم يَحْنَث .

بَابُ النَّذْرِ

وهو : إلزامُ مكلفٍ مختارٍ - ولو كافرًا بعبادة - نفسه ، لله
تعالى - بكلِّ قولٍ يَدُلُّ عليه - شيئًا : غيرَ لازمٍ بأصلِ الشرعِ ، ولا
مُحالٍ . فلا تكفى نيته .
وهو مكروهٌ : « لا يَأْتِي بِخَيْرٍ » ، ولا ^(٢) يَرُدُّ قِضَاءً .
وينعقدُ في واجبٍ : كـ « لِّلَّهِ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ » ونحوه . فَيُكْفَرُ
إِنْ لَمْ يَصُغْهُ ، كحلفه عليه .
وعندَ الأَكْثَرِ : « لا ... » ، كـ : « لِّلَّهِ عَلَى صَوْمِ أَمْسٍ » ونحوه :
من المُحَالِ .

(١) وردت الزيادة في زع والناية ٤١١ ، وسقطت من ش .

(٢) وردت الواو في زع والناية ٤١٢ والإقناع ٢١٩ ، وأسقطت من ش
مدبجة بالدهرج .

وأنواع منعقد ستة :

١ — أحدها : المطلق ، ك : « لله على نذر » أو « إن فعلت كذا ... » ، ولا نية ، وفعله . فكفارة يمين ^(١) .

٢ — الثاني : نذر لجأج و غضب ، وهو : تعليقه بشرط يقصد المنع منه ^(٢) ، أو الحمل عليه . ك : « إن كلمتك ، أو إن لم أخبرك ، فعلى الحج أو العتق أو صوم سنة ، أو مالى صدقة » . فيخير بين فعل وكفارة يمين .

ولا يضر قوله : « على مذهب من يلزم بذلك » ، أو : « لأقلد ^(٣) من يرى الكفارة » ، ونحوه .

ومن علق صدقة شيء ببيعته ، وآخر بشرائه — فاشترأه : كفر كل واحد كفارة يمين .

٣ — الثالث : نذر مباح ، ك : « لله على أن ألبس ثوبي ، أو أركب دابتي » . فيخير أيضاً .

٤ — الرابع : نذر مكروه ، كطلاق ونحوه . فيسن أن يكفر ولا يفعله .

٥ — الخامس : نذر معصية ، كشراب خمر ، وصوم يوم عيد

(١) ضبط في ز بالكسر والضم ، والكسر هو المتعين .

(٢) كذا في زع والإقناع ، أى من الشرط أو المعلق عليه ، فتنبه . وفي ش والغاية :

« من شيء » ، وإعله تصحيف . وصحف الفعل في الناية بلفظ : « بقصد » .

(٣) كذا في زع والإقناع والغاية ٤١٣ . وفي ش : « قلد » ، وهو تحريف .

أو حيضٍ أو أيامِ التشريقِ فيحرمُ الوفاؤه به ، ويكفرُ من لم يفعله ،
ويَقْضَى غيرَ يومِ حيضٍ^(١) .

ومن نذر ذَبْحٍ معصوم — حتى نفسه — : فكفارة . وتعدُّدُ
بتعدُّدِ ولدٍ^(٢) : ما لم ينوِ معيَّناً .

٦ — السادسُ : نذرُ تَبَرُّرٍ^(٣) ، كصلاةٍ وصيامٍ^(٤) واعتكافٍ
وصدقةٍ وحجٍّ وعُمْرَةٍ ، بقصدِ التقربِ مطلقاً ، أو علقَ بشرطٍ
نعمةٍ أو دفعِ نقمةٍ ، كـ : « إن شَفَى اللهُ مريضى ، أو سَلِمَ مالى . . » ،
أو حلفَ بقصدِ^(٥) التقربِ : كـ « والله ! لئن سَلِمَ مالى لأتصدَّقَنَّ
بكذا » ، فوجدَ شرطه ، لزمه . ويجوزُ إخراجُه قبله .

ولو نذر الصدقةَ مَنْ تُسَنُّ له ، بكلِّ ماله أو بألفٍ ونحوه —
وهو كلُّ ماله — بقصدِ القربةِ : أجزأ^(٥) ثلثه . ويبعضُ مسمًى :
لزمه . وإن نوى ثميناً ، أو مالاً دونَ مالٍ — : أخذَ بنيتِه .
وإن نذرَها بمالٍ — ونيتُه ألفٌ — : يُخرِجُ ما شاء .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروراً عليه : « ويكفر » . وذكر في الإقناع ٢٢١ .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بتعدد » ، والظاهر أن أصله : « بتعدد
ولده » ، غُرف في الطبع . والهاء من الشرح . وانظر الإقناع .

(٣) كذا في زع . وفي الغاية : « . . . صوم » . وفي ش : « تبرؤ . . .
صوم » ، وفيه تصحيف . ولفظ الإقناع ٢٢٢ : « التبرؤ . . . الصيام » .

(٤) كذا في زش والغاية . وفي ع : « يقصد » ، ولعله تصحيف . وانظر
الإقناع .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أجزأه » ، والهاء من الشرح وإن ذكرت
في الإقناع ٢٢٣ .

ويصرفه^(١) للمساكين ، كصدقة مطلقة . ولا يُجزّيه إسقاطُ دين .

ومن حلف أو نذر : « لا ردّدتُ سائلاً » ، فكمن حلف أو نذر الصدقة بماله : فإن لم يتحصّل له إلا ما يحتاجه^(٢) فكفارةُ يمين ، وإلا تصدّق بثلث الزائد ،

وحبة بُرٍّ ونحوها ، ليست سؤالَ السائل .

و : « إن ملكت مالَ فلانٍ فعلى الصدقةُ به » ، فملكه — فكماله .

ومن حلف فقال : « على عتق رقية » ، فحنث — : فكفارةُ يمين^(٣) .

فصل

ومن نذر صومَ سنةٍ معيّنة : لم يدخل في نذره رمضان ، ويوما العيد ، وأيام التشريق .

وإن نذر صومَ شهرٍ معيّنٍ ، فلم يصُمه لعذرٍ أو غيره — : فالقضاء متتابعاً ، وكفارةُ يمين .

(١) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : فيصرفه . وفي الإقناع : ومصرفه .

(٢) وردت الهاء في زش والغاية ، وسقطت من ع .

(٣) في ز ، بعد ذلك ، زيادة ملصقة به ولكنها بالهامش مع عدم علامة نقص ، هي : « بخلاف الظاهر » . والظاهر أنها حاشية .

وإن صام قبله : لم يُجزئه .

وإن أفطر منه لغير عذر : أستاذ شهرًا من يوم فطره ، وكفر .
ولعذر : بنى ، وقضى ما أفطره متتابعًا متصلًا بتمامه ، وكفر . وإن
جئته كلاًه : لم يقضيه .

وإن نذر صوم شهر ، وأطلق — : لزمه التتابع . فإن ^(١) قطعاه
بلا عذر : أستاذ نفسه . ولعذر : يُخَيَّرُ بينه بلا كفارة ، وبين البناء ويَتِمُّ
ثلاثين ويكفر .

وكذا « سنة » : في تتابع . ويصومُ اثني ^(٢) عشر شهرًا ، سوى
رمضان وأيام النهي ولو شرط التتابع ، فيَقْضِي .

و... سنة من الآن ، أو من وقت كذا — : فكَمِئِنَّة ^(٣) .

وإن ^(٤) نذر صوم الدهر : لزمه — فإن أفطر : كفر فقط بغير
صوم . — ولا يدخل رمضان ويومُ نهْيٍ ، ويقضى فطره به ^(٥) .
ويُصَامُ لظَهَارٍ ونحوه منه ، ويكفرُ مع صوم ظهاري ونحوه
[فقط] ^(٦) .

(١) كذا في زع والغاية ٤١٥ ، وهو الظاهر . وفي ش . « وإن » ، ولعله
صحيح .

(٢) في ش : « إثني » ، وهو خطأ فشا في بعض الأوساط المنتسبة لعلم ظلمنا .

(٣) أسقطت الكاف من ش ، وأدجت بكلام الشارح .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٢٤ . ولفظ ش : « ومن » .

(٥) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لعذر » . وذكر في ع والشرح .

(٦) وردت الزيادة في زع والإقناع ، دون ش والغاية .

وإن نذر صوم يوم الخميس ونحوه ، فوافق عيداً أو حيضاً
أو أيام^(١) تشریق — : أفطر ، وقضى^(٢) ، وكفر .
وإن نذر صوم يوم يقدم زيد^(٣) ، فقدم ليلاً : فلا شيء عليه .
ونهاراً — وهو صائم ، وقد يتت النية بخبر^(٤) سمعه — : صح ،
وأجزأه .

وإلا ، أو كان مفطراً ، أو وافق قدومه يوماً من رمضان أو يوم
عيد أو حيض — : قضى ، وكفر .
وإن وافق قدومه وهو صائم عن نذر معين : أتمه — ولا يستحب
قضاؤه — ويقضى نذر القدوم ، كصائم : في قضاء رمضان ،
أو كفارة أو نذر مطلق^(٥) .

وإن وافق يوم نذره وهو مجنون : فلا قضاء ، ولا كفارة .
ونذر أعتكافه ، كصومه .
وإن نذر صوم أيام معدودة — ولو ثلاثين — : لم يلزمه تتابع
إلا بشرط أو نية^(٦) .

(١) قوله : « أو أيام تشریق أفطر » ، أسقط من ش مدرجا في الشرح ، وزيد بدله .
منه : « أو نفاسا » . وانظر الإقناع ٢٢٤ — ٢٢٥ ، والغاية ٤١٦ .

(٢) صحف في ع بلفظ : « وقظا » .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والغاية والإقناع : « فلان » ، وانظر بقية النص فيه .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ، أى بسببه . وفي ش : « الخبر » .

(٥) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ويقضى نذر القدوم » .

(٦) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٢٦ . وفي ش : بنية « ، والباء من المرح .

ومن نذر صوماً متتابعاً غير معيّن ، فأفطر لمرضٍ يجب معه
الفطر ، أو حيضٍ — خير بين استئنافه ولا شيء عليه ، وبين
البناء ويكفر .

و . . . لسفر^(١) أو ما يُسبحُ الفطر مع القدرة على الصوم : لم ينقطع
التتابع . ولغير عذر : يلزمه أن يستأنف بلا كفارة .
ومن نذر صوماً ، فمجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ،
أو نذره حال عجزه — : أطعم لكل يوم مسكيناً ، وكفر
كفارة يمين .

وإن نذر صلاةً ونحوها ، وعجز — : فعلية الكفارة فقط .
و . . . حجاً : لزمه . فإن لم يُطقه ولا شيئاً منه : حج عنه . وإلا :
أتى بما يُطيقه ، وكفر للباقي .
ومع عجزه عن زادٍ وراحلةٍ حال نذره ، لا يلزمه . ثم إن
وجدتهما : لزمه .

وإن نذر صوماً أو صوم بعض يوم : لزمه يومٌ بنيته^(٢) من الليل .
ونذر^(٣) صوم ليلةٍ لا ينعقد ، ولا كفارة . وكذا نذر صوم
يوم : أتى فيه بمنافٍ .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وإن سفر » ، والزيادة من المشرح ، وإن
وردت في لفظ الإقناع : « وإن أفطر » . والزائد ذكر في المشرح أيضاً .
(٢) وردت الهاء في زع والغاية ٤١٧ ، وسقطت من ش والإقناع ٢٢٤ .
(٣) كذا في زش والغاية . وزيد في ع فوّه كلمة : « إن » . ولا ضرورة لها .

وإن نذر صلاة : فركتان قائماً لقادر ، لأن الركعة لا تجزئ
في فرض . وأربعا بتسليمتين ، أو أطلق — : تجزئ^(١) بتسليمه ،
كعكسه .

ولن نذر صلاة جالساً ، أن يصلّيها قائماً .

وإن نذر المشي إلى بيت الله الحرام أو موضع من مكة أو حرّمها ،
وأطلق ، أو قال : « غير حاج ولا مُعْتَمِر » — لزمه المشي في حج
أو عمره من مكانه ، لا إحرام قبل ميقاته — : ما لم ينو مكاناً ،
بعمّنه ، أو إتيانه لاحقيقة المشي .

وإن ركب لعجز أو غيره ، أو نذر الركوب فمشى — : فكفارة
يمين .

وإن نذر المشي إلى مسجد المدينة أو الأقصى : لزمه ذلك ،
والصلاة فيه .

وإن عيّن مسجداً في غير حرّم لزمه — عند وصوله — ركعتان .
وإن نذر رقبة : فما^(٢) يجزئ عن واجب ، إلا أن يُعيّنها .
فيجزئ^(٣) ما عيّنه . لكن : لو مات المندور ، أو أتلّفه ناذر قبل
عتقه — لزمه كفارة يمين بلا عتق . وعلى متلف غيره ، قيمته له .

(١) كذا في زع والغاية ، وهو الملائم . وفي ش : « يجزئ » ، ولعله تصحيف .
وانظر الإقناع .

(٢) كذا في ز ش والغاية ٤١٨ . وحرف في ع بلفظ : « فيما » . وانظر الإقناع ٢٢٨ .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « ويجزئه » ، وهو بصحيف .

و. « إِنْ مَلَكَتْ عَبْدَ زَيْدٍ فَلِلَّهِ عَلَى أَنْ أُعْتِقَهُ » ، يَقْصِدُ^(٤) ،
القربةَ — أَلْزَمَ بِعْتِقِهِ : إِذَا مَلَكَه .
وَمَنْ نَذَرَ طَوَافًا أَوْ سَعِيًّا ، فَأَقْلُهُ : أُسْبُوعٌ . وَعَلَى أَرْبَعٍ : فطوافانِ
أَوْ سَعْيَانِ .
وَمَنْ نَذَرَ طَاعَةً عَلَى وَجْهِ مِنْهَى عَنْهُ — : كَالصَّلَاةِ عُرْيَانًا ،
أَو الْحِجِّ حَافِيًا حَاسِرًا ، وَنَحْوَهُ — : وَفَى بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ ،
وَتَلْفَى^(٥) تِلْكَ الصِّفَةَ ، وَيَكْفُرُ .
وَلَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِوَعْدٍ^(٥) .

(٣) كَذَا فِي ز وَأَصْلُهُ ، ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِلِقْطِ ش : « بِقَصْدٍ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٤) كَذَا فِي ع ش وَالذَّائِبَةُ وَالْإِقْتِنَاعُ . وَفَى ز : « وَتَلْفَى » ، وَلَعَلَّ النُّقْطَةَ الثَّانِيَةَ لَمْ
تُظْهِرْ فِي التَّصْوِيرِ . وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا .
(٥) كَذَا بِالْأَصُولِ وَالنَّايَةِ . وَفَى الْإِقْتِنَاعُ : « الْوَعْدُ » . وَذَكَرَ بِهِ أَمْسُ ز : « وَبِحَرَمِ
الْوَعْدِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ . الْحَاجَاوِيُّ « أَهْ » ، يَعْنِي : فِي الْإِقْتِنَاعِ ، لَا فِي « زَادِ الْمُسْتَنْقَعِ » . وَذَكَرَ
فِي الشَّرْحِ .

كتاب القضاء والفتيا

(١) وهي : تبين الحكم الشرعي .

ولا يلزم جواب ما لم يقع ، ولا مالا يحتمله سائل ،
ولا مالا تقع فيه .

ومن عدم مفتيا في بلده وغيره ، فحكمه : حكم ما قبل الشرع .
ويحرم تساهل مفت ، وتقليد معروف به .

ويقلد العدل ولو ميتا . ويفتي مجتهد فاسق نفسه . ويقلد عامي
من ظنه عالما ، لا : إن جهل عدالته .

ولفت رد الفتيا : إن كان بالبلد عالم قائم مقامه . وإلا : لم يجز ،
كقول حاكم لمن ارتفع إليه : « أمض إلى غيري » .

ويحرم إطلاق الفتيا في اسم مشترك ؛ فمن سئل : « أيؤكل
في رمضان بعد الفجر ؟ » ، لا بد أن يقول : « الأول ، أو الثاني » .

وله تخير من استفتاه بين قوله وقول مخالفه . وتخير وإن لم
يُخَيَّرْ ؛ لا^(١) لمن أنسب لمذهب إمام — أن يتخير في مسألة
ذات قولين .

ومن لم يجد إلا مفتيا : لزمه أخذه بقوله . وكذا ملتزم قول

(١) كذا في زع . وفي ش : « ولا » ، والواو من الشرح وإن وردت في لفظ
الغاية ٤٢٤ والإقناع ٢٤١ : « وليس » .

مفتٍ وثُمَّ غيرُهُ . ويجوز تقليدُ مفضولٍ من المجتهدين .
 (ب) و « القضاء » : تبينه ، والإلزامُ به ، وفصلُ الحكوماتِ .
 وهو : فرضُ كفايةٍ ، كالإمامة . فعلى الإمام أن ينصبَ بكلِّ
 إقليمٍ قاضياً . ويختارُ^(١) لذلك أفضلَ من يجدُ : علماً وورعاً ويأمرُهُ
 بالتقوى وتحريُّ^(٢) العدلِ ، وأن يستخلفَ في كلِّ ضُقعٍ أفضلَ
 من يجدُ لهم^(٣) .

ويجبُ على من يصلحُ — : إذا طَلَبَ ، ولم يوجدَ غيرُهُ : ممن
 يوثقُ به . — أن يدخلَ فيه : إن لم يُشغَلْ^(٤) عما هو أهمُّ منه .
 ومع وجودِ غيره ، الأفضلُ : أن لا يُجيبَ . وكره له طلبُهُ إذا .
 ويحرُمُ بذلُ مالٍ فيه ، وأخذُهُ ، وطلبُهُ : وفيه مباشرُ أهلٍ .
 وتصحُّ توليةُ مفضولٍ وحريصٍ عليها ، وتعليقُ ولايةِ قضاءٍ
 وإمارةٍ بشرطٍ .
 وشرطُ لصحتِها : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ — كونُها من إمامٍ أو نائبِهِ .

(١) صبط في ز بالضم ، على الاستئناف . ويجوز النصب على العطف على « ينصب » ،
 كما أشار الشارح إليه .
 (٢) كذا في زع والغاية ٤٢٧ . وفي ش : « بتحري » ، والباء من الشرح وإن.
 ذكرت في الإقناع ٢٣٠ .
 (٣) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « يجدهم » ، ولعله تحريفٌ ولفظ
 الإقناع : « من يقدر عليه » .
 (٤) ورد بهذا الصبط في ز ، على أنه من « أشغل » . وهي لغة رديئة كما قال صاحب
 المختار ، أو مهجورة في فصيح الكلام على حد تعبير صاحب المصباح . فالأولى الفتح .

فيه ، وأن يعرفَ أن المولى صالحٌ للقضاء ، وتعيينُ ما يولّيه الحكمُ فيه : من عملِ بلد^(١) ، ومشافهته بها أو مكاتبته ، وإشهادُ عدلين عليها^(٢) أو استفاضتها : إذا كان بلدُ الإمام خمسةَ أيامٍ فمادونٌ لاعداله المولى (بكسر اللام) .

وألفاظها الصريحة سبعة : « ولَّيْتُكَ الحكمَ ، وقَلَّدْتُكَ [الحكمَ] »^(٣) وفَوَّضْتُ^(٤) — أو رَدَدْتُ^(٥) ، أو جَعَلْتُ^(٥) — إليك الحكمَ ، واستخَلَفْتُكَ — أو أَسْتَنْبْتُكَ — في الحكمِ .

فإذا وُجِدَ أحدها ، وقَبِلَ مولى حاضرٌ في المجلس^(٦) أو غائبٌ بعده ، أو شرَعَ الغائبُ في العمل — : أُنْعِدْتُ .

والكناية — نحو : « أَعْتَمَدْتُ أو غَوَّلْتُ عليك ، ووَكَّلْتُ^(٧) أو أَسْنَدْتُ اليك » . — لا تنعقد^(٨) بها إلا بقريئة ، نحو : « فاحكمْ ،

(١) كذا في زع . وفي ش : « وبلدا » ، وهو تحريف . ولفظ الإقناع ٢٣١ : « الأعمال والبلدان » ، وهو لفظ الغاية ٢٤٨ وإن سقط اللفظ الأول منها .

(٢) كذا في زع والغاية ، أى توليته كما هو لفظ الإقناع ٢٣٢ وصرح الشارح بنحوه . وفي ش : « عليهما » ، وهو تحريف ناشر .

(٣) وردت الزيادة في زع ، دون الغاية وش والإقناع . وذكر في شرحيهما .

(٤) كذا في ع ش والغاية والإقناع . وفي ز : « أو فوضت » ، والظاهر أن الألف أثبتت عفوا .

(٥) وردت الألف في ز ، دون ع ش والغاية والإقناع . وسقطت النون من ع .

(٦) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « بالمجلس » . وكل صحيح .

(٧) في ش : « أو وكتلت أو استندت » ، وهو تحريف جاهل .

(٨) كذا في ز والغاية والإقناع وفي ش مع زيادة من الشرح : « الولاية » . وفي ع : « يتعقد » ، والأول أولى .

أَوْتَوَلَّ مَا عَوَّلْتُ عَلَيْكَ فِيهِ .
وإن قال : « من نظر في الحكم في بلد كذا ، من فلان وفلان ، .
فقد وليته » — لم تنعقد لمن نظر : لجهالته .
وإن قال : « وليت فلاناً وفلاناً ، فمن نظر منهما فهو خليفتي » .
أنعقدت لهما ، ويتعين من سبق^(١) .

* * *

فصل

وَتُفِيدُ وَلَايَةً حَكْمَ عَامَّةِ النَّظَرِ فِي أَشْيَاءَ ، وَالْإِلْزَامَ بِهَا :
١ — : فصلُ الحكومة ، وأخذُ الحقِّ ، ودفعُهُ لربِّه .
٢ ، ٣ — : والنظرُ في مالٍ يتيمٍ ومجنونٍ وسفيهٍ وغائبٍ ، والحجرُ
لسفيهِ وفلسٍ^(٢) .
٤ ، ٥ — : والنظرُ في وقوفِ عماله ، لتجرى على شرطها . وفي
مصالحِ طرقِ عمله وأُفنيته .
٦ ، ٧ — : وتنفيذُ الوصايا ، وتزويجُ من لا وليَّ لها .
٨ — : وتصفحُ شهودِهِ وأمنائه ، ليستبدلَ^(٣) بمن ثبت جرحُهُ .

(١) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هي : « منها » .
(٢) كذا في زع والناية ٤٢٩ . وفي الإقناع : « أو فلس » . وش : « وفلس » .
واللام من الشرح .
(٢) كذا في ز ، وسقطت اللام من ج . وفي الغاية : « ليستبدل من » ، وش :
« ليستبدل ... يثبت جرحه » . وكلاهما تحريف . ولفظ الإقناع : « ليستبدل — ويستبدل —
من يصلح » ، وانظر تأويل الشارح له .

٩ ، ١٠ — : وإقامةُ حدٍّ ، وإمامةُ جمعةٍ وعيدٍ : مالم يُخَصَّصْ بإمام .
 ١١ — : وجبايةُ خراجٍ وزكاةٍ ، مالم يُخَصَّصْ بعاملٍ .
 لا ^(١) الاحتسابَ على الباعةِ والمشتريين ، وإلزامهم بالشرع .
 وله طلبُ رزقٍ من بيتِ المال ، لنفسه وأمنائه وخلفائه ^(٢) ، حتى
 مع عدمِ حاجةٍ ^(٣) .

فإن لم يُجْعَلْ له شيءٌ - وليس له ما يكفيه - وقال للخصمَيْنِ :
 « لا أقضي بينكما إلا بجُعْلٍ » ، جاز .
 ومن يأخذُ ^(٤) من بيتِ المال : لم يأخذْ أجرَةً لفتياه ، ولا لخطئه .

* * *

فصلٌ

ويجوزُ أن يُولَّيه عمومَ النظرِ في عمومِ العمل ، وأن يُولَّيه خاصًّا
 في أحدهما ^(٥) أو فيهما :
 فيوَلَّيه عمومَ النظرِ - أو خاصًّا - بمَحَلَّةٍ خاصَّةٍ ؛ فينفذُ حكمه في
 مقيمٍ بها وطارٍ ^(٦) إليها فقط .

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، مى : « حكم » .

(٢) كذا في زع والغاية والإقناع ، وصحف في ش بالخاء المهملة .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الحاجة » . وانظر الإقناع .

(٤) كذا في ز والغاية ٤٣٠ وأصل ع ، ثم أصلح فيها بلفظ ش والإقناع ٢٣٤ :

« أخذ » ، مع زيادة فيه : « رزقا » .

(٥) كذا في زع والغاية والإقناع ، أى القضاء والعمل . وفي ش : « أحدهما أو

فيها » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في زع مع الضبط ، على حذف الهمزة للتخفيف والتسهيل . وفي ش والغاية :

« وطارى » ، على الأصل .

لكن : لو أذنت له في تزويجها ، فلم يزوجها حتى خرجت من عمله — : لم يصح ، كما لو أذنت له وهي في غير عمله ثم دخلت إلى عمله .

ولا يسمع بينة في غير عمله — وهو محل حكمه ، وتجب إعادة الشهادة فيه — كتعديلها .

أو يوليه الحكم في المداينات ^(١) خاصة ، أو في قدر من المال لا يتجاوزهُ . أو يجعل إليه عقود الأنكحة ، دون غيرها . وله أن يولّى من غير مذهبه ^(٢) ، وقاضيين فأكثر ببلد وإن اتحد عملهما .

ويقدم قول طالب ولو عند نائب ؛ فإن استويا — كمُدَّعين أختلفا في ثمن مبيع باقٍ — : فأقرب الحاكمين . ثم قرعة ^(٣) .

وإن زالت [ولاية] ^(٤) الموكلي (بكسر اللام) ، أو عزل المولي

(١) كذا في زع والفاية والإقناع . وفي ش : « المدينات » ، وهو تحريف .

(٢) بهامش ز : « قال الموضح : لم أر من صرح بماذا يحكم المولى (بفتح اللام) ؟ والظاهر أنه لا يحكم إلا بمذهبه : لتلا يحكم بما لا لا ينتقده . وهو مما لا يجب نقضه اتفاقاً . قاله في الفروع » انتهى .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « القرعة » . وفي الفاية ٤٣١ : « فرعه » ، وهو تصحيف ناشر . وانظر الإقناع ٢٣٥ .

(٤) وردت الزيادة في ع ش ، وصحفت في الفاية بالهاء ، وسقطت من ز . والظاهر أن المصنف كان قد أراد إثبات نص الإقناع : « فإن مات المولى » ، ثم عدل عنه بدون تنبيه إلى وجوب الزيادة .

(بفتحها) مع صلاحيته — لم تبطل ولايته : لأنه نائب المسلمين ، لا الأمام .

ولو كان المستنيب قاضياً ، فعزل نوابه ، أو زالت ولايته بموت أو غيره — : أنزلوا .

وكذا وال ، ومحتسب ، وأمير جهاذ ، ووكيل بيت المال ، ومن نصب لجباية مالٍ وصرفه .

ولا يبطل ما فرضه فارض ، في المستقبل .

ومن عزل نفسه : أنزل ؛ لا بعزل^(١) قبل علمه .

ومن أخبر بموت مولى يبلد ، وولى غيره ، فبان حياً — : لم ينزل .

* * *

فصل^(٢)

ويشترط كون قاضٍ : بالغاً ، عاقلاً ، ذكراً ، حراً ، مسلماً ، عدلاً ولو تابعا من قذف ، سميماً ، بصيراً ، متكلماً ، مجتهداً ولو في مذهب إمامه للضرورة : فيراعى الفاظ إمامه ومتأخرها ، ويقلد كبار مذهبهم في ذلك ، ويحكم به ولو اعتقد خلافه .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « قاس » . وانظر الإقناع ٢٣٦ .

(٢) في ش زيادة من الشرح — ورد نحوها في الإقناع ٢٣٧ — : « في شرط القاضي ، وهي عشرة » .

لا كونه : كاتباً ، أو ورعاً ، أو زاهداً ، أو يقظاً ، أو مثبِتاً للقياس ، أو حسنَ الخُلُقِ . والأولى كونه كذلك .
وما يَمْنَعُ التَّوَلِيَّ ابتداءً : يَمْنَعُها دواماً ، إلا فَقْدَ السَّمْعِ والبَصَرِ فيما ثبتَ عنده ولم يَحْكَمْ به : فإن ولايةَ حَكْمِهِ باقيةٌ فيه وَيَتَمَيَّنُ عزْلُهُ مع مرضٍ يَمْنَعُهُ القضاء .
ويصح أن يُولَّى عبدُ إِمَارَةٍ سَرِيَّةً ، وتُسَمَّى صدقةً وفِيءً ، وإِمَامَةً صَلَاةً .

و « الْمُجْتَهِدُ » : من يَعْرِفُ — من الكتابِ والسُّنَنِ — :
« الْحَقِيقَةَ وَالْمَجَازَ » ، و « الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ » ، و « الْمُجْمَلَ وَالْمُبَيَّنَّ » ،
و « الْمُحْكَمَ وَالْمُتَشَابِهَ » ، و « الْعَامَّ وَالْخَاصَّ » ، و « الْمُطْلَقَ وَالْمُقَيَّدَ » ، و « النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ » ، و « الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ » ؛
وصحیح^(١) السُّنَةِ وسُقْمِهَا ، ومُتَوَاتِرِهَا وآحَادَهَا ، ومُسْنَدَهَا ،
والمُنْقَطِعَ — : مما يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ . — والمُجْبَحَ عَلَيْهِ ، والمُخْتَلَفَ فيه ، والقياسَ وشروطه ، وكيف يَسْتَنْبِطُ ؟ والعَرِيَّةَ المتداوِلَةَ بالحِجَازِ والشَّامِ والعِرَاقِ ، وما يُؤَالِهُم .

فمن عَرَفَ أَكْثَرَ فَقَطْ^(٢) : صَلُحَ لِلْفُتْيَا والقضاء .

(١) كذا في زع والغاية ٤٣٤ ، وأسقطت الواو من ش مدرجة في المرح . وانظر الإقناع ٢٣٩ .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش : « أَكْثَرَ ذَلِكَ فَقَدْ » ، والظاهر أن فيه تصحيفاً مع زيادة من المرح ، وإن كان ذلك لفظ الغاية . وعبارة الإقناع ٢٤٠ : « فمن عرف ذلك أو أكثره ، ورزق فهمه — صلح ... » .

(م ٣٧ ق ٢ — منتهى الإرادات)

فصل

وإن حكم^(٣) اثنان فأكثر بينهما صالحاً للقضاء : نفذ حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من ولّاه إماماً أو نائبه .
لكن : لكل منهما الرجوع قبل شروعه في الحكم .

بابُ أدب^(١) القاضي

وهو : أخلاقه التي ينبغي التخلُّقُ بها . و«الخلقُ» : صورته الباطنة .
يُسَنُّ : كونه قوياً بلا عنفٍ ، كيناً بلا ضعفٍ ، حليماً ، متأنياً ، متفطناً ، عفيفاً ، بصيراً بأحكام الأحكام قبله .
وسؤاله — : إن وُلِّيَ في غير بلده . — عن علمائه وعدوله ، وإعلامهم يوم دخوله — : ليتلقَّوه . — من غير أن يأمرهم بتلقيه .
ودخوله — يوم اثنين أو خميس أو سبت — ضحوةً ، لا بساً ، أجلَّ ثياب به . وكذا أصحابه . ولا يتطيَّئُ ، وإن تفاعل فحسن .
فيأتي الجامع : فيصلي ركعتين ، ويجلس مستقبلاً ، ويأمر بعده — فيقرأ على الناس — ومن^(٢) يناديهم بيوم^(٣) جلوسه للحكم . ويُقلُّ من كلامه إلا الحاجة .

(١) كذا في زع والغاية ٤٠٥ . وفي ش : «حكم بتشديد الكاف اثنان بينهما» ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس . وعبارة الإقناع ٢٤٨ : «تحاكم شخصان إلى رجل للقضاء بينهما» .
(٢) كذا في زع والغاية ٤٣٦ . وفي ش : «آداب» ، وهو تحريف بقرينة ما بعده ، وإن كان لفظ الإقناع ٢٤٩ .
(٣) كذا في ز والإقناع ٢٥٠ ، وسقطت الباء من ع والغاية . وفي ش : «بمن» ، وهذه الباء من الشرح وإن ذكرت في الغاية .

ثم يَمْضِي إلى منزله ، وَيُنْفِذُ : فَيَتَسَلَّمُ^(١) دِيوَانَ الْحَكَمِ مَنْ كَانَ قبله . وَيَأْمُرُ كَاتِبًا ثَقَةً : يُثَبِّتُ مَا تَسَلَّمَهُ بِمَحْضَرٍ عَدْلَيْنِ .

ثم يخرجُ يومَ الوعدِ بأعدلِ أحواله — : غيرَ غضبانَ ، ولا جائعَ ولا حافِنَ ، ولا مهمومٍ بما يَشْغَلُهُ عن الفهم . — فَيُسَلِّمُ على مَنْ يَمُرُّ به ولو صَبِيًّا ، ثم على مَنْ بِمَجْلِسِهِ .

ويصلِّي — : إِنْ كَانَ بِمَسْجِدٍ . — تَحِيَّتَهُ ، وَإِلَّا : خَيْرٌ . وَالْأَفْضَلُ : الصلاةُ . وَيَجْلِسُ على بِساطٍ ونحوِهِ ، ويدعو بالتوفيقِ والعِصْمَةِ — : مستعِينًا ، متوكِّلًا . — سِرًّا^(٢) .

وَلْيَسْكُنْ مَجْلِسُهُ^(٣) لَا يَتَأَذَّى فِيهِ بِشَيْءٍ ، فَسِيحًا : كَجَامِعٍ — وَيَصُورُهُ مِمَّا^(٤) يُكْرَهُ فِيهِ — وَدَارٍ^(٥) وَاسِعَةٍ وَسَطَ الْبَلَدِ : إِنْ أَمْسَكَ .

وَلَا يَتَخَذُ حَاجِبًا وَلَا بَوَابًا بِلا عَذْرِ ، إِلَّا فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْحَكَمِ : إِنْ شَاءَ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « لِيَتَسَلَّمَ » ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٤٣٧ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ « يَدْعُو » . وَوَرَدَ فِي ش قَبْلَهُ زِيَادَةٌ : « وَيَدْعُو » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَلَمْ يَوْرَدْ بِزِيَادَةِ هَاءٍ فِي الْإِقْنَاعِ ٢٥١ .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « فِي مَوْضِعٍ » .

(٤) كَذَا فِي زَوَاصِلِهِ ، ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِلَفْظِ شِ وَالنَّايَةِ وَالْإِقْنَاعِ : « عَمَّا » ، وَكُلُّهُ صَحِيحٌ . وَسَقَطَتْ « فِيهِ » مِنَ النَّايَةِ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ . وَلَوْ فِي ش : « وَكَدَارٍ » ، وَالْكَافُ مِنَ الشَّرْحِ . وَفِي النَّايَةِ وَالْإِقْنَاعِ : « أَوْ دَارٍ » .

ويعرضُ القِصَصَ ، ويجبُ تقديمُ سابقٍ لافي أكثرَ من
حُكُومَةٍ . ويُقرِّعُ : إن حضروا دفعةً وتشاحوا .
وعليه العدلُ بين متحاكَيْن — : في لحظه ، ولفظه ، ومجلسه ،
ودخولٍ عليه . — إلا إذا سَلَّمَ أحدهما : فَيَرُدُّ ولا يَنْتَظِرُ سلامَ
الثاني . وإلا المسلمَ مع كافرٍ : فيقدِّمُ دخولا ، ويرفعُ جلوساً .
ولا يُكرِّهُ قيامه للخصَمَيْنِ . ويحرِّمُ أن يُسارَّ أحدهما ، أو يُلَقَّنه
حُجَّةً ، أو يُضَيِّقه ، أو يُعلِّمه : كيف يدَّعي ؟ إلا أن يترك
ما يلزم ذكره — : كشرطِ عقدٍ ، وسببٍ ^(١) ونحوه — : فله أن
يسألَ ^(٢) عنه .

وله أن يزن ^(٣) ، ويشفعَ ^(٤) : ليضعَ عن خصمه ^(٥) أو لينظره ^(٥) .
وأن يؤدِّبَ خصماً أفتات عليه ، ولو لم يثبت ^(٦) بينة . وأن ينتهره :
إذا التوى .

(١) ورد قوله : « سبب » في زع والغاية . وأسقط من ش مدرجا في الشرح .
كما ورد في الإقناع ٢٥٣ بلفظ : « أوسب » .

(٢) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « يسأله » ، والهاء من الشرح .

(٣) في الإقناع ٢٥٣ زيادة : « عنه » أي عن أحد الخصمين ، كما في شرح المنتهى .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « له . . . شيئا » . ولفظ الإقناع : « يشفع إلى

خصمه » .

(٥) كذا في زع والغاية ٤٣٨ . وفي ش : « لينظره » ، واللام من الشرح

والله ذكرت في عبارة الإقناع التي فيها تقديم وتأخير . وهذا الفعل من « أنظر » ،
الرياضي . وورد : « نظرت الدين » ثلاثيا ، في لغة حكاهما صاحب المصباح .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يثبت » . فيعين ضم أوله ، إلا أن الهاء

من الشرح

وَسُنَّ (١) أَنْ يُحْضَرَ مَجْلِسُهُ فَقَهَاءُ الْمَذَاهِبِ ، وَمَشَاوِرَتُهُمْ فِيمَا يُشْكَلُ .
فَإِنْ أَتَضَحَّ ، وَإِلَّا : أُخِّرَ . فَلَوْ حَكَمَ وَلَمْ يَجْتَهِدْ : لَمْ يَصَحَّ ، وَلَوْ
أَصَابَ الْحَقَّ .

وَيُحْرَمُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ وَلَوْ كَانَ أَعْلَمَ ، وَالْقَضَاءُ : وَهُوَ غَضْبَانٌ
كَثِيرًا أَوْ حَاقِنٌ ، أَوْ فِي شِدَّةِ جَوْعٍ أَوْ عَطَشٍ ، أَوْ هَمٍّ أَوْ مَلَلٍ
أَوْ كَسَلٍ أَوْ نَعَاسٍ ، أَوْ بَرْدٍ مُؤَلِّمٍ ، أَوْ حَرٍّ مُزْعِجٍ . وَإِنْ خَالَفَ ، فَأَصَابَ
الْحَقَّ — : نَفَذَ .

وَكَانَ لِلنَّبِيِّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! — الْقَضَاءُ مَعَ ذَلِكَ : لِأَنَّهُ
لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ غُلَطٌ يُقَرُّ عَلَيْهِ — لَا قَوْلًا ، وَلَا فِعْلًا فِي حُكْمٍ .
وَيُحْرَمُ قَبُولُهُ رِشْوَةً . وَكَذَا هَدِيَّةً ، إِلَّا مَنْ كَانَ يُهَادِيهِ قَبْلَ
وَلَايَتِهِ — : إِذَا لَمْ تَكُنْ (٢) لَهُ حَكُومَةً — : فَيُبَاحُ ، كَمَفْتٍ (٣) وَرَدُّهَا
أَوَّلَى . فَإِنْ خَالَفَ : رُدَّتَا لِمَعُطَ .

وَيُكْرَهُ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ ، إِلَّا بِوَكِيلٍ : لَا يُعْرَفُ بِهِ . وَلَيْسَ لَهُ
وَلَا لَوَالٍ — أَنْ يَتَّجَرَ .

وَيُسْنَى (٤) لَهُ عِيَادَةُ الْمَرْضَى (٥) ، وَشَهَادَةُ الْجَنَائِزِ ، وَتَوَدِيعُ غَازٍ

(١) فِي ش : « وَيُسَنُّ » ، وَالْإِقْنَاعُ : « وَيُنْبَغِي » .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَالْإِقْنَاعُ ٢٥٥ . وَفِي ش : « يَكُنْ » . وَكُلَاهُمَا صَحِيحٌ .

(٣) فِي ش : « كَلَفْتُ » ، وَاللَّامُ مِنَ الشَّرْحِ . وَفِي الْغَايَةِ ٤٣٩ : « كَذَى رَجُلٌ » .

وَكَلَفْتُ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ٢٥٤ — ٢٥٥ .

(٤) كَذَا فِي ع . وَفِي ش وَالْغَايَةِ : « وَتُسَنُّ » . وَالْفِعْلُ الْإِقْنَاعُ : « وَلَهُ » .

(٥) كَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ع : « الْمَرِيضُ » ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ .

وحاجَّ — : ما لم يَسْغَلْهُ . وهو — : في دَعَوَاتٍ . — كغَيْرِهِ . ولا
يُجِيبُ قوماً وَيَدْعُ قوماً بلا عذرٍ .

ويُوصِي الوُكَلَاءَ والأَعْوَانَ بِبَابِهِ — بِالرَّفْقِ بِالْخَصُومِ ، وقلة
الطمع . وَيَجْتَهِدُ أَنْ يَكُونُوا شِيُوخاً أَوْ كَهُولاً : من أهل الدِّينِ
والعِفَّةِ والصِّيَانَةِ .

وَيُبَاحُ أَنْ يَتَّخِذَ كَاتِباً . وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ : مسلماً ، عدلاً .
وَيُسَنُّ كَوْنُهُ : حَافِظاً ، عالماً . وَيَجْلِسُ بِحَيْثُ يَشَاهِدُ مَا يَكْتُبُهُ .
وَيَجْعَلُ الْقِمَطَرَ — وهو : ما تَجْتَمِعُ ^(١) فِيهِ الْقَضَايَا مَخْتُومَةً ^(٢) —
بَيْنَ يَدَيْهِ .

وَيُسَنُّ حُكْمُهُ بِحَضْرَةِ شُهَدٍ ؛ وَيَحْرُمُ تَعْيِينُهُ قوماً بِالْقَبُولِ .
ولا يَصَحُّ ، ولا يَنْفُذُ ، حُكْمُهُ عَلَى عَدُوِّهِ — بَلْ يُفْتِي ^(٢) — ولا
لنَفْسِهِ ، ولا لِمَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُمْ .
وله أَسْتِخْلَافُهُمْ ، كحُكْمِهِ لغيرهم بِشَهَادَتِهِمْ ، وعليهم .

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي ع : « تَجْمَعُ ... مَخْتُومًا » . وَفِي ش وَالْغَايَةِ ٤٤٠ :

« يَجْمَعُ ... مَخْتُومًا » . وَبِعَارَةِ الْإِقْتِنَاعِ ٢٥٦ — ٢٥٧ : « وَيَجْعَلُ الْقِمَطَرَ مَخْتُومًا » .

(٢) فِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « عَلَى عَدُوِّهِ » ، وَسَقَطَتِ الْجُمْلَةُ مِنَ الْغَايَةِ ، وَوَرَدَتْ .

بَعْنَاهَا فِي الْإِقْتِنَاعِ .

فصل

وَيُسْنُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْمَحْبُوسِينَ ، فَيُنْفِذَ ثَقَّةً : يَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ ،
وَمَنْ حَبَسَهُمْ ، وَفِيمَ ذَلِكَ ؟ ثُمَّ يُنَادِي فِي الْبَلَدِ : أَنَّهُ يَنْظُرُ فِي أَمْرِهِمْ .
فَإِذَا جَلَسَ لِمَوْعِدِهِ ^(١) ، فَمَنْ حَضَرَ لَهُ حَصَمٌ : نَظَرَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ
كَانَ حُبْسٌ لَتُعَدَّلَ الْبَيْنَةُ : فَأَعَادَتْهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى حَبْسِهِ فِي ذَلِكَ . وَيُقْبَلُ
قَوْلُ خَصْمِهِ : فِي أَنَّهُ حَبَسَهُ بَعْدَ تَكْمِيلِ بَيْنَتِهِ وَتَعْدِيلِهِمَا .
وَإِنْ حُبْسٌ ^(٢) بِقِيَمَةِ كَلْبٍ أَوْ خَمْرِ ذِمِّيٍّ ، وَصَدَّقَهُ غَرِيمُهُ ^(٣) :
حُلِيَ .

وَإِنْ بَانَ حَبْسُهُ فِي تَهْمَةٍ ، أَوْ تَعْزِيرٍ — : كَافَتِيَاتٍ عَلَى الْقَاضِي ^(٤)
قَبْلَهُ ، وَنَحْوَهُ — : خَلَّاهُ أَوْ أَبْقَاهُ بِقَدْرِ مَا يَرَى . فَأِطْلَاقُهُ ، وَإِذْثُهُ
— وَلَوْ فِي قَضَاءٍ دَيْنٍ وَنَفَقَةٍ لِيَرْجَعَ ؛ وَوَضَعَ مِيزَابٍ وَبِنَاءٍ ، وَ ^(٥)
غَيْرِهِ . — وَأَمْرُهُ بِإِرَاقَةِ نَبِيذٍ ، وَقُرْعَتُهُ — حَكْمٌ : يَرْفَعُ الْخِلَافَ
إِنْ كَانَ . وَكَذَا نَوْعٌ مِنْ فَعْلِهِ ^(٦) : كَتَزْوِيحٍ ^(٦) يَتِيمَةٍ ، وَشَرَاءِ عَيْنٍ
غَائِبَةٍ ، وَعَقْدِ نَسَاكِحٍ بِلَاوَلَى .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٤١ . وَفِي ش : « لَوْعِدُهُ » ، وَهُوَ تَعْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٢٥٨ . وَفِي ش : وَإِنْ ذَكَرَ حَبْسَهُ ... غَرِيمٌ ،

وَفِيهِ تَقْصُ ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زِش . وَفِي عِ وَالْغَايَةِ : « قَاضٍ » .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ : « فِي » . وَانْظُرِ الْغَايَةَ .

(٥) ذَكَرَ بِهَامِشِ زِ : « مَسْئَلَةٌ : فَعَلَ الْقَاضِي حَكْمًا » .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٢٥٩ . وَفِي ش : « كَتَزْوِيحُهُ » ، وَالْهَاءُ

مِنْ الشَّرْحِ .

وحكمه بشيء حكمه بلازمه^(١) . وإقراره غيره على فعل مختلف فيه ، وثبوت شيء عنده - ليس حكماً به .
 وتنفيذ الحكم يتضمن الحكم بصحة الحكم المنفذ . وفي كلام الأصحاب ما يدل على أنه حكم^(٢) . وفي كلام بعضهم : أنه عمل بالحكم ، وإجازة له ، وإمضاء - كتنفيذ الوصية .
 والحكم بالصحة يستلزم ثبوت الملك والحيازة قطعاً .
 والحكم بالموجب : حكم بموجب الدعوى الثابتة بيئنة أو غيرها . فالدعوى - : المشتعلة على ما يقتضي صحة العقد المدعى به . - الحكم فيها بالموجب : حكم بالصحة . وغير المشتعلة على ذلك ، الحكم فيها بالموجب ليس حكماً بها .
 وقال بعضهم : « الحكم بالموجب يستدعي صحة الصيغة ، وأهلية التصرف^(٣) . ويزيد الحكم بالصحة كون^(٤) تصرفه في محله »

وقال^(٥) أيضاً : « الحكم بالموجب هو : الأثر الذي يوجبُه

(١) كذا في زع والإقناع . وفي ش : « يلزمه » ، والغاية : « بلازمة » . وكلاهما تصحيف ناشر .

(٢) ورد هذا في زع والغاية ٤٤٢ والإقناع ٢٦٠ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

(٣) كذا في ز والإقناع . وفي ع ش والغاية : « التصرف » . وكل سواب .

(٤) في ش : « كونه » ، وهو تحريف ناشر .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وقاله » ، وهو تحريف أيضاً . ولفظ الإقناع : « وقال السبكي » الكبير : تقى الدين على بن عبد الكافي الشافعي ، صاحب « شفاء السقام » ، في زيارة خير الأنام » ، وغيره من المؤلفات القيمة الجليلة ، المتوفى سنة ٧٥٦ هـ .

اللفظ، وبالصححة: كون اللفظ بحيث يترتب عليه الأثر. وهما مختلفان: فلا يحكم بالصححة إلا باجتماع الشرط. والحكم بالإقرار ونحوه، كالحكم بموجبه. والحكم بالموجب لا يشمل الفساد، انتهى.

المنقح: «والعمل على ذلك». وقالوا: الحكم بالموجب يرفع الخلاف».

ومن لم يعرف خصمه، وأنكره — : نودى بذلك، فإن لم يعرف: حلقه^(١) وخلّاه.
ومع غيبة خصمه: يبعث إليه. ومع^(٢) تأخره بلا عذر: يُخلّى، والأولى بكفيل.

* * *

فصل

ثم^(٣)... في أمر أيتام ومجانين ووقوف ووصايا: لاولى لهم، ولا ناظر.

فلو نفذ الأول وصية موصى إليه: أمضاها الثانى.

(١) كذا فى زع والغاية ٤٤٤. وفى الإقناع ٢٥٨: «أحلقه». وهما بمعنى كما فى المختار والمصباح. وصحف فى ش — مع زيادة من الشرح — بلفظ: «خلقه حاكم».

(٢) فى ش زيادة: «جهله أو»، وقد وردت فى الإقناع وفى مضروبا عليها. فهى مدرجة من الشرح.

(٣) فى ش زيادة من الشرح: «لذا تم أمر المحبوسين ينظر». وذكر اللفظ الأخير فى الغاية والإقناع ٢٦١.

فَدَلَّ : أن إِبْطَاتَ صِفَةٍ — : كعدالة ، وجَرَحٍ ، وأَهْلِيَّةٍ مَوْصِيٍّ
إِلَيْهِ ونَحْوِهِ . حَكْمٌ يَقْبَلُهُ حَاكِمٌ .

وَمَنْ كَانَ — : من أُمْنَاءِ الْحَاكِمِ لِلأَطْفَالِ ، أو الوصايا التي
لَا وَصِيَّ لَهَا ، ونَحْوِهِ . — بِحَالِهِ : أَقْرَبُهُ وَمَنْ فُسِّقَ : عَزَلَهُ .
وَيَضُمُّ إِلَى ضَعِيفٍ أَمِينًا . وَلَهُ إِبْدَالُهُ ، وَالنَّظَرُ فِي حَالٍ قَاضٍ
قَبْلَهُ ، وَلَا يَجِبُ .

وَيَحْرُمُ أَنْ يَنْقُضَ — : من حَكِيمٍ صَالِحٍ لِلْقَضَاءِ . — غَيْرَ مَا خَالَفَ
نَصَّ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، أو سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ أو آحَادٍ — : كَقَتْلِ^(١)
مُسْلِمٍ بِكَافِرٍ ، وَجَعْلٍ مَنْ وَجَدَ عَيْنُ مَالِهِ عِنْدَ مَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ أَسْوَةٌ
الْقَرَمَاءِ . — أو إجماعاً قطعياً ، أو ما يعتقده : فَيَلْزَمُ نَقْضُهُ .

وَلَا يُنْقَضُ حَكْمٌ بِتَرْوِيحِهَا نَفْسَهَا ، وَلَا لِمُخَالَفَةِ قِيَاسٍ ، وَلَا لِعَدَمِ
عِلْمِهِ الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَلَا^(٢) إِنْ حَكَمَ بَبَيِّنَةٍ^(٣) خَارِجٍ أو دَاخِلٍ
وَجُهِلَ عِلْمُهُ بَبَيِّنَةٍ^(٤) تُقَابِلُهَا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٢٦٢ . وَفِي ش : « كَابَقْتَل » ، وَكَرَّرْتُ الْأَنْفَ
فِي الشَّرْحِ ، وَمِنْهُ . أَيْ كَالْحَكْمِ .

(٢) أَسْقَطْتُ الْوَاوَ مِنْ ش ، وَأَدْرَجْتُ فِي الشَّرْحِ . وَنَصَّ الْغَايَةُ : « أو حَكَمَ
بشَاهِدٍ وَبَيِّنٍ أو بَيِّنَةٍ » ، وَالْإِقْنَاعُ : « ولو حَكَمَ بِشَاهِدٍ وَبَيِّنٍ لَمْ يَنْقُصْ » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ ، وَسَقَطَتِ الْبَاءُ الْأُولَى مِنْ ش . وَسَيَأْتِي فِي بَابِ الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتِ —
فِي السَّكَلَامِ عَلَى الْحَالِ الثَّلَاثِ مِنْ أَحْوَالِ الْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ — السَّكَلَامُ عَنْ حَقِيقَةِ بَيِّنَةِ الدَّخْلِ
وَبَيِّنَةِ الْخَارِجِ : (٣ / ٥٢١ مِنْ شَرْحِ الْمُنْتَهَى) .

(٤) أَسْقَطْتُ السَّكَلَامَةَ مِنْ ش ، وَمَزَجْتُ بِالشَّرْحِ .

وما قلنا^(١) : « يُنْقَضُ » ، فالناقض له حاكمه : إن كان . فيثبتُ
السببُ ، وينقُضه . ولا يُعتبرُ طلبُ ربِّ الحقِّ^(٢) .
وينقُضه : إن بانَ بمن^(٣) شَهِدَ عنده^(٤) ما لا يرى معه^(٥) قبولَ
الشهادة .
وكذا كلُّ ما صادف ما حكَمَ به — مختلفٍ فيه . — ولم
يَعْلَمْهُ .

وَتُنْقَضُ أَحْكَامُ مَنْ لَا يَصْلُحُ ، وَإِنْ وَاظَفْتُ الصَّوَابَ^(٦)

فصل

وَمَنْ أَسْتَعْدَاهُ عَلَى خَصْمٍ بِالْبَلَدِ^(٧) ، بِمَا تَتَّبِعُهُ الْهَمَةُ — : لَزِمَهُ
إِحْضَارُهُ ، وَلَوْ لَمْ يُحَرِّرْ الدَّعْوَى .
وَمَنْ طَلَبَهُ خَصْمُهُ ، أَوْ حَاكَمَهُ : حَيْثُ يَلْزِمُهُ إِحْضَارُهُ بِطَلَبِهِ مِنْهُ .

-
- (١) في ش زيادة من الشرح : « لانه » . ولفظ الإقناع : « وحيث قلنا بنقض » .
(٢) صحف في ش بلفظ : « الحلق » . وسقط قوله : « وينقضه » إلى « الحق »
من الغاية ٤٤٥ ، وورد في الإقناع ٢٦٣ بزيادة بعد « يعتبر » ، هي : « لنقضه » .
(٢) كذا في زع . وفي الغاية : « من يشهد » ، وهو تحريف . وفي ش :
« بمن » ، ولعله تصحيف .
(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « رق أو نحوه » . ولفظ الإقناع :
« إذا بانَت البينة عبيداً أو نحوه لم ير الحكم بها » .
(٥) وردت الهاء في ع ش والغاية ، وسقطت سهواً من ز .
(٦) ضبط في ز عفواً بالضم . وفي الغاية زيادة : « خلافاً لجمع » . وانظر الإقناع
والشرحين .
(٧) وردت الباء في زع والغاية ، وسقطت من ش . ولفظ الإقناع : « في البلد »

لمجلس الحكم — : لزمه الحضور . وإلا : أعلم الوالى^(١) به ، ومتى^(٢) حضر : فله تأديبه بما يراه .

ويعتبر تحريرها فى^(٣) حاكم معزول ومن فى معناه ، ثم يرسله . فإن خرج من العهدة ، وإلا : أحضره .

ولا يعتبر ، لإحضار من تبرز لحوائجها ، محرم .

وغير البرزة^(٤) توكل ، كمرضى ونحوه . وإن وجبت يمين : أرسل من من يحلفها .

ومن ادعى على غائب بموضع لا حاكم به : بعث إلى من يتوسط بينهما ، فإن تعذر : حرر دعواه ، ثم أحضره ولو بعد بعثه^(٥) .

ومن ادعى قبل إنسان شهادة : لم تسمع دعواه ، ولم يعد عليه ، ولم يحلف .

ومن قال لحاكيم : « حكمت على بفاسقين^(٥) عمداً » ، فأنكر — : لم يحلف .

(١) كذا فى زع والفاية . وفى ش : « الولى ... ومن » ، وهو تحريص .

(٢) كذا فى زع والفاية . وفى ش : « على » ، والأول أولى . فتأمل .

(٣) بهامش ز : مسألة ما إذا ادعى على المخدرة . « وراجع الإقناع ، والمصباح : (برز) و (خدر) .

(٤) صحف فى ع بلفظ : « بعلمه » ، وأسقط قوله : « ولو بعد » من ش مدرجافى

الشرح . وورد فى الإقناع ٢٦٦ بلفظ : « ولو بعدت المسافة » .

(٥) وردت الباء فى زع والفاية ٤٤٦ ، وأسقطت من ش مدرجة فى الشرح .

وإن قال معزولٌ عدلٌ^(١) لا يُتهمُ: «كنتُ حكمتُ في ولايتي لفلان على فلانٍ بكذا»، وهو ممن يسوغُ الحكمُ له —: قُبِلَ ولو لم يذكرْ مستندَه، ولو أن العادة: تسجيلُ^(٢) أحكامِه، وضبطُها بشهودٍ: قال بعضُ المتأخرين: «... ما لم يشتملْ»^(٣) على إبطالِ حكمِ حاكمٍ، وحسنَه بعضهم.

وإن^(٤) أخبرَ حاكمٌ حاكماً بحكمٍ أو ثبوتٍ — ولو في غير عملهما —: قُبِلَ. وتعملُ به: إذا بلغَ عمله، لا معَ حضورِ المخبرِ — وهما بعملهما — بالثبوت.

وكذا إخبارُ أميرِ جهادٍ، وأمينِ صدقةٍ، وناظرٍ وقفٍ.

بابُ طريقِ^(٥) الحكمِ وصفته

« طريقُ كلِّ شيءٍ »: ما تَوَصَّلَ^(٦) به إليه. و« الحكمُ »: الفصلُ.

إذا حضرَ إليه خصمانِ: فله أن يسكتَ حتى يُبدَأَ، وأن يقولَ: «أيُّكما المدَّعي؟».

(١) في ش: «عدل حكمت»، وأضيف التناقص إلى الشرح.
(٢) كذا في ز والإقناع ٢٦٤ وهو الصحيح. وفي ش والغاية — واصل ع ثم أضاف فيها بلفظ ز —: «تسجيل»، وهو خطأ وتحرير ناسخ.
(٣) صحف في ش بلفظ: «يشتمل».
(٤) كذا في ز ع والغاية والإقناع، وهو الظاهر. وفي ش: «فإن».
(٥) ورد هذا في ز ع والغاية ٤٤٧ والإقناع ٢٦٦، وأسقط من ش مدرجا. وفي الشرح.
(٦) كذا في ز والغاية والإقناع. وفي ع ش: «يتوصل».

ومن سبق بالدعوى : قُدِّم^(١) ، ثم من قرَعَ^(٢) . فإذا أتهت
حكومته : أدَّعى الآخرُ .

ولا تُسمعُ دعوى مقلوبة^(٣) ، ولا حِسْبَةُ بِحَقِّ الله تعالى : كعبادةٍ
وحدٍّ ، وكفارةٍ ونذرٍ ، ونحوه .

وتُسمعُ بينةٌ بذلك ، وبعثق^(٤) ولو أنكرَ معتوقٌ ، وبحقٍّ
غيرِ معيَّنٍ — : كوقوفٍ ، ووصيةٍ على فقراءٍ أو مسجدٍ — على خصمٍ ،
وبوكالةٍ وإسنادٍ وصيةٍ^(٥) من غيرِ حضورِ خصمٍ .

لا^(٦) بحقٍّ معيَّنٍ قبلَ دعواه ، ولا^(٧) يمينُهُ إلا بعدَها ، وبعدَ
شهادةِ الشاهدِ : إن كان .

وأجازَ بعضُ أصحابنا سماعَهما^(٨) لحفظِ وقفٍ وغيرِه — بالثبَاتِ ،

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « قدمه » ، والباء من الناسخ لا الشارح ،
بدليل أنه قال بعده : « أي قدمه الحاكم على خصمه » .

(٢) أي غلب وأصابته القرعة دون خصمه ، كما في المصباح والمختار . وضبط في ع
بكسر الراء ، وهو خطأ : لأن معناه — حيثئذ — : أصابه داء القرع (بالتجريك)
والصلح .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « حِسْبَةُ » ، قاله في الرعاية . لا دعوى
مقلوبة . وانظر الإقناع ٢٦٧ ، والغاية .

(٤) ذكر في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « قبل الدعوى » . وراجع الإقناع .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بوصية » ، والباء من الشرح . وانظر
الإقناع ٢٦٦ .

(٦) في ش : « وبحق » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس . وفي الغاية زيادة :
« بينة » ، أي لا تسمع . وراجع الإقناع ٢٦٧ .

(٧) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « تسمع » .

(٨) كذا في زع ، أي الدعوى والبيعة كما قال الشارح . وفي ش : « سماعها » ،
وهو تحريف . وحرف في الغاية بلفظ : « بسماع الدعوى والبيعة » ، وفي بقية الكلام
فيها اضطراب ونقص على ما يظهر . فراجع وتأمل .

بلا خصم . والحنفية^(١) ، وبعضُ الشافعية ، وبعضُ أصحابنا —
بِخصمٍ مستخر .

قال الشيخ تقي الدين : « وعلى أصلنا وأصل مالك : إما أن
نثبت^(٢) الحقوق بالشهادة على الشهادة — وقاله بعضُ أصحابنا —
وإما أن يُسمعا^(٣) ويُحكَمَ بلا خصم ، وذكره^(٤) بعضُ المالكية
والشافعية . وهو مقتضى كلام أحمد وأصحابه في مواضع : لأننا
نسمعهما^(٥) على غائبٍ وممتنعٍ ونحوه^(٦) ، فمع عدم خصمٍ أولى .
فإن المشتري — مثلاً — قبضَ المبيعَ وسلم الثمنَ ، فلا يدعى ولا
يدعى عليه . وإنما الغرضُ الحكمُ : لخوفِ خصمٍ ، وحاجةِ الناسِ
— خصوصاً فيما فيه شبهةٌ أو خلافٌ — لرفعه .
المنقحُ : « وعملُ الناسِ عليه ، وهو قوى » .

فصل

وتصحُّ بالقليل ، ويُشترطُ : ١ — تحريرُها ، فلو كانت بدينٍ

(١) أسقط قوله : « والحنفية » من ش ، وأدرج في الشرح . وانظر الإقناع .

(٢) كذا في ع ز مع ضبط آخر ما بعدها بالفتح . وفي ش : « ثبت » ، ولعله مصحف وإن وافق لفظ الإقناع : « فثبت » .

(٣) كذا في ز ع ، أي الدعوى والبيئة كما صرح به في الإقناع . وفي ش « يسمعا » ، وهو تحريف .

(٤) وردت الهاء في الأصول ، وسقطت من الإقناع .

(٥) كذا في ز ع . وفي ش والإقناع : « نسمعها » ، وهو تحريف كسابقه .

(٦) وردت الواو في ز ع والإقناع ، وسقطت من ش .

على ميت : ذكر موته ، وحرر الدين والتركة .

٢ — وكونها : معلومة ، إلا في وصية وإقرارٍ وخلعٍ على مجهول ، فلا يكفي قوله عن دعوى بورقة : « ادعى ^(١) بما فيها » .

٣ — : مصرحاً بها ، فلا يكفي : « لى عنده كذا » ، حتى يقول : « وأنا مطالبه ^(٢) به » . ولا : « إنه ^(٢) أقر لى بكذا » ولو مجهولاً ، حتى يقول : « وأطالبه ^(٣) به » ، أو بما يفسره به .

٤ — : متعلقةً بالحال ، فلا تصح ^(٤) بموَجَلٍ ^(٥) : لإثباته . وتصح بتدبير ، وكتابة ، واستيلاد .

٥ — : منسكة عما يكذبها ، فلا تصح : بـ « أنه قتل أو سرق من عشرين سنة » وسنه ^(٦) دونها ، ونحوه .

لا ذكر سبب الاستحقاق .

ويعتبر تعيين مدعى به بالمجلس ، وإحضار عين بالبلد : لتعيين . ويجب على المدعى عليه : إن أقر أن ييده مثلها .

ولو ثبت أنها بيده — ببينة ، أو نكول — حبس حتى يحضرها ،

(١) كذا في ز والإقناع ٢٧٨ ، وهو الصحيح . وفي عش والغاية ٤٤٨ : « ادعى » بدون همزة ، وهو تصحيف . إلا أنه ليس من عادة كاتب ع الترام وضع الهمزات .

(٢) كذا في زع والغاية . وسقطت الهاء من ش ، وفتحت الهمزة فيها وهو صحيح أيضاً .

(٣) في ع زيادة بن الأسطر : « نا » ، وهي من الناسخ .

(٤) كذا في زش والغاية ، وهو الملائم . وفي ع : « يصح » ، وهو تصحيف .

(٥) أسقطت الباء من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٦) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح . وفي ش : « وسنة » ، وهو تصحيف .

أَوْ يَدَّعِي تَلْفَهَا : فَيُصَدَّقُ لِلضَّرُورَةِ ، وَتَكْفِي ^(١) الْقِيَمَةُ .
وإن كانت غائبة عن البلد ، أو تالفة ، أو في الذمة — ولو غير
مِثْلِيَّة — : وَصَفَهَا كَسَلَمٍ ، وَالْأَوَّلَى : ذِكْرُ قِيَمَتِهَا أَيْضًا .
وَيَكْفِي ذِكْرُ قَدْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ وَقِيَمَةِ جَوْهَرٍ وَنَحْوِهِ ، وَشَهْرَةُ عَقَّارٍ
— عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ ^(٢) حَاكِمٍ — عَنْ تَحْدِيدِهِ .

وَلَوْ قَالَ : « أَطَالِبُهُ بِثَوْبٍ غَضَبَيْنِيهِ : قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ ، فَيَرُدُّهُ : إِنْ
كَانَ بَاقِيًا ، وَإِلَّا فَقِيَمَتَهُ » ، أَوْ : « ... بِثَوْبٍ : قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ ، أَخَذَهُ
مَنِي لِيَبِيَعَهُ بِعَشْرِينَ ^(٣) ، فَيُعْطِيْنِيهَا : إِنْ كَانَ بَاعَهُ ، أَوِ الثَّوْبَ : إِنْ
كَانَ بَاقِيًا ، أَوْ قِيَمَتَهُ : إِنْ ^(٤) تَلَفَ » — صَحَّ ^(٥) أَصْطِلَاحًا .

وَمَنْ أَدَّعَى عَقْدًا — وَلَوْ غَيْرَ نِكَاحٍ — : ذَكَرَ شَرْطَهُ ، لَا :
إِنْ أَدَّعَى أَسْتِدَامَةَ الزَّوْجِيَّةِ . وَيُجْزَى عَنْ تَعْيِينِ الْمَرْأَةِ — : إِنْ غَابَتْ
— ذِكْرُ أَسْمِهَا وَنَسَبِهَا .

وإن أَدَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ ، وَأَدَّعَتْ مَعَهُ نَفَقَةً أَوْ مَهْرًا وَنَحْوَهُمَا ^(٥) — :
سُمِعَتْ دَعْوَاهَا . وَإِلَّا : فَلَا .

(١) كَذَا فِي عَشِّ وَالْإِقْتِنَاعِ ، وَأَهْمَلُ فِي ز . وَلَفْظُ الْغَايَةِ ٤٤٩ : « وَيَكْفِي ذِكْرُ الْقِيَمَةِ » .

(٢) أَسْقَطَ « عِنْدَ » مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « وَأَبَى رَدَّهُ وَإِعْطَاءَ ثَمَنِهِ » .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « كَانَ ... ذَلِكَ » ، وَلَمْ يَرِدْ « أَصْطِلَاحًا » فِي الْغَايَةِ .

(٥) كَذَا فِي ز ش . وَفِي ع : « أَوْ نَحْوَهُمَا » . وَانْظُرِ الْغَايَةَ ٤٥٠ ، وَالْإِقْتِنَاعَ ٢٨٠ .

(م ٣٨ — فِي ٢ مِنْتَهُ الْإِرَادَاتِ)

ومتى جحد الزوجية ، ونوى به الطلاق — : لم تطلق .

ومن ادعى قتلَ موروثه^(١) : ذكر القتل^(٢) عمداً أو شبهة
أو خطأ ، ويصفه ، وأن القاتلَ أنفرد^(٣) أولاً . ولو قال : « قدّه
نصفين وكان حياً ، أو^(٤) ضرَّ به وهو حيٌّ » — صح .

وإن ادعى إراثاً : ذكر سببه .

وإن ادعى مُعلًى^(٥) بأحدِ النقيدين : قومه بالآخر . و ... بهما :
فبأيَّهما شاء ، للحاجة .

* * *

فصل

وإذا حرَّرها : فللحاكم سؤالُ خصمه ، وإن لم يسأل سؤاله .
فإن أقرَّ : لم يُحكم له^(٦) إلا بسؤاله .
وإن أنكر — : بأن قال المدَّعي قرصناً أو ثمناً : « ما أقرضني ،

(١) كذا في زوال الغاية والإقناع . وفي ع ش : « مورثه » . وكل صواب .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « وكونه » . وانظر الإقناع .

(٣) في ش زيادة : « بقتله » ، وهي من الشرح ، وذكر في الإقناع

بلفظ : « به » .

(٤) في ش زيادة ، مدرجة من المشرح ، هي : « أنه » .

(٥) رسم هكذا في ش والغاية والإقناع ، وهو الصواب أو الأولى . ورسم في زع

بالألف ، ولعله رسم قديم . وراجع المختار والمصباح .

(٦) في ش زيادة من الشرح : « على المدعي عليه » . وانظر الإقناع ٢٦٨ .

أو ما باعني ، أو ما يستحق^(١) علي ما أدعاه ولا شيئاً منه ، أو^(٢) لا حق له علي » — صح الجواب : ما لم يعترف^(٣) بسبب الحق .
ولهذا ، لو أقرت بمرضاها : « أن لا مهر لها » — لم يقبل إلا بيئته :
أنها أخذته ، أو أسقطته^(٤) في الصحة .

و : « لي عليك مائة » ، فقال : « ليس لك مائة » — أعتبر قوله :
« ولا شيء منها » ، كيمين . فإن نكل عما دون المائة : حكم عليه
بمائة إلا جزءاً^(٥) .

ومن أجاب مدعي استحقاق ببيع ، بقوله : « هو ملكي
أشتريته من زيد وهو ملكه » — لم يمنع^(٦) رجوعه عليه^(٧) بشئ
كما لو أجاب بمجرد إنكار^(٨) ، أو أنزع من يده — بيئته —
ملك : سابق أو مطلق

ولو قال المدع ديناراً : « لا يستحق علي حبة » — صح الجواب ،
ويعم الحبات ، وما^(٩) لم يندرج في لفظ « حبة » من باب
الفحوى .

(١) وردت الباء في زش والإقناع والغاية ٤٥١ ، وسقطت من ع .
(٢) لم ترد الألف في الإقناع .. وفي ش زيادة : « قال ... له » .
(٣) في ش زيادة ، أضيفت من الشرح ، هي : « عنه » .
(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٦٩ . وفي ش : « جزء » ، وهو تحريف .
(٥) في ش زيادة : « ذلك » ، وهي مدرجة من الشرح .
(٦) كذا بالأصول . وفي الغاية : « على زيد بالثمن » .
(٧) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الإنكار » .
(٨) كذا في زع والغاية ٤٥٢ والإقناع ٢٦٨ . وفي ش : « ويعم ما » ، والزائد
من الشرح .

ولمَدَّعِ أَنْ يَقُولَ : « لِي بَيِّنَةٌ » ، وللْحَاكِمِ أَنْ يَقُولَ : « أَلَيْكَ
 بَيِّنَةٌ ؟ » ، فَإِنْ قَالَ ^(١) : « نَعَمْ » ، قَالَ لَهُ : « إِنْ شِئْتَ فَأَحْضِرْهَا » .
 فَإِذَا أَحْضَرَهَا : لَمْ يَسْأَلْهَا ، وَلَمْ يُلَقِّنْهَا
 فَإِذَا شَهِدَتْ : سَمِعَهَا ، وَحَرَّمَ تَرْدِيدُهَا .
 وَيُكْرَهُ تَعْتَمُّهَا وَأَنْتِهَارُهَا ، لَا ^(٢) قَوْلُهُ لِمَدَّعَى ^(٣) عَلَيْهِ : « أَلَيْكَ
 فِيهَا دَافِعٌ أَوْ مَطْمَئِنٌّ ؟ » .
 فَإِنْ ^(٤) أَتَضَّحَ الْحَكَمُ ، وَكَانَ الْحَقُّ لِمَعَيَّنٍ ، وَسَأَلَهُ — : لَزِمَهُ
 وَيَحْرُمُ — وَلَا يَصِحُّ — مَعَ عَلَيْهِ بِضَدِّهِ ، أَوْ مَعَ لَبْسٍ
 قَبْلَ الْبَيَانِ .

وَيَحْرُمُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ : لِتَرْكِ تَسْمِيَةِ الشُّهُودِ . قَالَ فِي الْفُرُوعِ :
 « وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ ^(٥) : حَكَمْتُ بِكَذَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْتَنَدَهُ »
 وَلَهُ الْحَكْمُ بَيِّنَةٌ ، وَيُأَقَرَّرُ ^(٦) فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ
 غَيْرُهُ . لَا بَعْلَمَهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ وَلَوْ فِي غَيْرِ حَدٍّ ، إِلَّا عَلَى ^(٧) مَرْجُوحَةٍ .

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الشَّرْحِ : « مَدَّعٍ » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ٢٦٩ .
 (٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « وَلَا » ، وَالْوَاوُ مِنَ الشَّرْحِ .
 (٣) كَذَا فِي الْأَصُولِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي الْغَايَةِ : « لِمَدَّعٍ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
 (٤) فِي شِ : « فَإِنْ لَمْ يَأْتِ (بِقَادِحٍ) وَاتَّضَحَ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ . وَانْظُرِ
 الْإِقْنَاعَ وَشَرْحَهُ .
 (٥) أَيْ مِثْلُ تَرْكِ تَسْمِيَةِ الشُّهُودِ ، كَمَا فِي شَرْحِ الْإِقْنَاعِ ٢٧٠ . وَفِي الْإِقْنَاعِ زِيَادَةُ :
 « لَوْ قَالَ » .
 (٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « أَوْ لِمَقَرَّرٍ » ، وَفِيهِ نَقَسٌ مَعَ زِيَادَةِ الشَّرْحِ .
 وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .
 (٧) فِي شِ زِيَادَةُ ، مِضَافَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « رَوَايَةٌ » .

الْمُنْقَحُ : « وقريبٌ منها العملُ بطريقٍ مشروع : بأن يُؤلَّى
الشاهدُ الباقي القضاء ، للعدر . وقد عملَ به كثيرٌ من حُكَّامنا ،
وأعظمهم الشارحُ » انتهى^(١) .

ويعملُ بعلمه : في عدالةِ بيئته ، وجرحها .
ومن جاءَ بيئتهِ فاسقةً : أَسْتَشْهَدَهَا الحَاكِمُ ، وقالَ لمدَّعٍ^(٢) :
« زِدْني شهوداً » .

فصلٌ

وَيُعْتَبَرُ فِي الْبَيِّنَةِ : أَلْعَدَالَةُ ظَاهِرًا ، وَكَذَا بَاطِنًا : لَا^(٣) فِي عَقْدِ
نِكَاحٍ .

و... فِي مُزَكَّيْنِ : مَعْرِفَةُ حَاكِمٍ خَبَرْتَهُمَا الْبَاطِنَةَ ، بِصُحْبَةٍ
أَوْ مَعَامَلَةٍ وَنَحْوَهُمَا . وَمَعْرِفَتُهُمْ كَذَلِكَ لِمَنْ يُزَكُّوهُ^(٤) . وَيَكْفِي :
« أَشْهَدُ أَنَّهُ عَدْلٌ » .

وَبَيِّنَةٌ بِجَرَحٍ مُقَدَّمَةٍ . وَتَعْدِيلُ الْخَصِمِ وَحْدَهُ ، أَوْ تَصْدِيقُهُ

(١) ورد هذا في زع ، وسقط من ش . ولم يرد كلام المنقح في الغاية .

(٢) ذكر هذا في زع والغاية ٤٥٣ ، وأسقط من ش مضافاً إلى الشرح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « إلا » ، ولعل الزائد من الشرح . وعبارة
الإقناع ٢٨١ : « ولا تشترط باطنا ... » .

(٤) وردت الهاء في زع والغاية ، وأسقطت من ش مضافة إلى الشرح . وانظر
الإقناع ٢٨٣ .

للساَهِدِ — : تَعْدِيلُهُ . وَلَا تَصِحُّ التَّزْكِيَةُ فِي وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ .

وَمِنْ ثَبَتَتْ عَدَالَتُهُ مَرَّةً . لَزِمَ الْبَحْثُ عَنْهَا مَعَ طَوِيلِ الْمَدَّةِ .

وَمَتَى أَرْتَابَ مَنْ عَدَلَيْنِ — لَمْ يَخْتَرْ قُوَّةَ ضَبْطِهِمَا وَدِينَهُمَا —

لَزِمَهُ الْبَحْثُ : بِسُؤَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مُنْفَرِدًا عَنْ كَيْفِيَّةِ تَحْمِلِهِ وَمَتَى وَأَيْنَ؟
وَهَلْ تَحْمَلُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ صَاحِبِهِ ؟ .

فَإِنْ أُتِّقَا : وَعَظَمَا وَخَوَّفَهُمَا . فَإِنْ ثَبَتَا : حَكَمَ ، وَإِلَّا :

لَمْ يَقْبَلْهُمَا .

وَمَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً ، وَسَأَلَ حَبْسَ خَصْمِهِ ، أَوْ كَفِيلًا بِهِ فِي غَيْرِ حَدٍّ ،

أَوْ جَعَلَ مَدْعَى بِهِ يَدِ عَدْلٍ حَتَّى تُزَكَّى ؛ أَوْ أَقَامَ شَاهِدًا بِعَالٍ ،
وَسَأَلَ حَبْسَهُ حَتَّى يُقِيمَ الْآخَرَ — : أُجِيبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . لَا : إِنْ أَقَامَهُ

بغَيْرِ مَالٍ .

وَإِنْ ^(١) جَرَحَهَا النِّصْمُ — أَوْ أَرَادَ جَرَحَهَا — : كُفِّ بِهَا بَيِّنَةٌ .

وَيُنْظَرُ لَجَرَحٍ وَإِرَادَتِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَيَلَازِمُهُ الْمَدْعَى . فَإِنْ أَتَى

بِهَا ^(٢) ، وَإِلَّا : حُكِمَ عَلَيْهِ .

وَلَا يُسْمَعُ جَرَحٌ لَمْ يُبَيِّنْ سَبَبَهُ : بِذِكْرِ قَادِحٍ فِيهِ عَنْ رُؤْيَا ،

أَوْ اسْتِفَاضَةٍ .

وَيُعْرَضُ جَارِحٌ بُرْنَا ؛ فَإِنْ صَرَّحَ — وَلَمْ تَكْمُلْ بَيِّنَتُهُ — : حُدَّ .

(١) كَذَا فِي زُعِ وَالنَّايَةِ ٤٥٤ وَالْإِقْنَاعِ ٢٨٢ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « فَإِنْ » .

(٢) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَوْ بَفْسَقِهِ » .

وإن جهل^(١) لسان خصم : ترجم له من يعرفه .
ولا يقبل في ترجمة وجرح وتعديل ورسالة ، وتعريف عند
حاكم — في زنا ، إلا أربعة . وفي غير مال ، إلا رجلان . وفي مال ، إلا
رجلان أو رجل وامرأتان . وذلك شهادة : يُعتَبَرُ فيه — وفيمن رتبهُ
حاكم . يسأل سراً عن الشهود : تزكية أو جرح — شروط
الشهادة وتجب المشافهة .
ومن نُصِبَ للحكم بجرح أو تعديل أو سماع بينة ، قنع الحاكم
بقوله وحده — : إذا قامت البينة عنده
ومن سأله حاكم عن تزكية من شهد عنده : أخبره^(٢) ،
ولما : لم يجب .

* * *

فصل

وإن قال المدعى : « مالى بينة » ، فقول منكر يمينه — إلا
النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا ادعى أو ادعى عليه : فقولُه بلا يمين .
— فيعلمه حاكم بذلك .
فإن سأل لإحلافه^(٣) ولو علم عدم قدرته على حقه — ويكره — :

(١) في ش زيادة : « حاكم » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الناية ٤٥٥ .
وانظر الإقناع ٢٨٤ .

(٢) وردت الهاء في زع والناية والإقناع ٢٨٥ ، وسقطت من ش .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولا يكره مع علمه »

أُحْلِفَ^(١) عَلَى صِفَةِ جَوَابِهِ ، وَخُلِّيَ . وَتَحْرُمُ^(٢) دَعْوَاهُ ثَانِيًا وَتَحْلِفُهُ ،
كَبَرَى

وَلَا يُعْتَدُّ يَمِينٍ إِلَّا بِأَمْرِ حَاكِمٍ ، بِسْوَالٍ^(٣) مَدَّعٍ طَوْعًا .
وَلَا يَصِلُهَا بِاسْتِثْنَاءٍ . وَتَحْرُمُ تَوْرِيَّةٌ وَتَأْوِيلٌ — إِلَّا لِلْمُظْلُومِ —
وَحَلْفٌ مُعَسِّرٌ خَافَ جَبَسًا : « أَنَّهُ لَأَحَقُّ لَهُ عَلَى » ، وَلَوْ نَوَى :
« السَّاعَةَ » . وَمَنْ عَلَيْهِ مُؤَجَّلٌ : أَرَادَ غَرِيمَهُ مُنْعَةً مِنْ سَفَرٍ .
وَلَا يَحْلِفُ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ^(٤) لَا يُعْتَقَدُهُ ، نَصًّا وَحَمَلَهُ « الْمَوْفَقُ »
عَلَى الْوَرَعِ . وَثِقَلْ عَنْهُ : « لَا يُعْجِبُنِي » وَتَوَقَّفَ [فِيهَا]^(٥)
فِيمَنْ عَامِلٌ بِحِيلَةٍ : كَ « عَيْنَةٍ »
فَلَوْ^(٦) أُبْرِيءَ مِنْهَا : بَرِيءٌ^(٧) فِي هَذِهِ الدَّعْوَى . فَلَوْ جَدَّدَهَا ،
وَطَلَبَ الْيَمِينَ — : كَانَ لَهُ ذَلِكَ .

(١) كَذَا فِي ز ش . وَفِي ع : « حَلْف » ، بضم الحاء وتشديد اللام ، وهما بمعنى
كما في المختار والمصباح . وفي النافية : « لِحْلَف » بِالْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ ، وَهُوَ خَطَأٌ نَاسِرٌ .
وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ وَشَرْحَهُ ٢٧١ — ٢٧٢ .

(٢) كَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ . وَفِي ع وَالْإِقْنَاعَ : « وَيَحْرُمُ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ .
(٣) وَرَدَتْ الْبَاءُ فِي ز ع وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش . أَيْ وَبَسْوَالٍ كَمَا قَدَّرَ الشَّارِحُ .
انْظُرِ الْإِقْنَاعَ ٢٧١ .

(٤) بِهَامِشٍ ز : « مَسْئَلَةُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُخْتَلَفِ فِيهِ ، وَالْإِبْرَاءُ مِنْهُ » .
(٥) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي ع ش وَالْغَايَةِ ٤٥٦ وَالْإِقْنَاعَ ٢٧٢ ، دُونَ ز . وَصَنَعَ
الشَّارِحُ يَفِيدُ أَنَّهَا مِنَ اللَّتَنِ ، فَأَثْبَتَهَا احْتِيَاطًا . وَحَرَفَ مَا بَعْدَهَا فِي الْغَايَةِ بِلَفْظٍ : « مِنْ » .
(٦) كَذَا فِي ز ع . وَفِي الْغَايَةِ : « فَلَا » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ . وَأَسْقَطَتْ
الْقَاءَ مِنْ ش ، وَأَدْرَجَ بَدَلَهَا وَאו مِنَ الشَّرْحِ . وَلَفْظُ الْإِقْنَاعَ : « وَلَوْ أُبْرَأَ مِنْ يَمِينِهِ » .
(٧) كَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعَ . وَفِي ع : « بَرَأ » ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ .

ومن لم ^(١) يَحْلِفْ ، قال له حاكمٌ : « إن حلفت ، وإلا قضيتُ عليك بالنكول » — ويُسنُّ تكرارُه ثلاثاً — فإن لم يَحْلِفْ : قضى عليه بشرطه .

وهو كإقامةِ يَدْنَةٍ ، لا كإقرارٍ [إلا من مجبورٍ عليه لفلس] ^(٢) ولا كبذل . لكن : لا يُشاركُ من قضى له به على مجبورٍ لفلس ، غرماً ^(٣) .

وإن قال مدّعٍ : « لا أعلمُ لى يَدْنَةٌ » ، ثم أتى بها ، أو قال ^(٤) عدلان : « نحن نشهدُ لك » ، فقال : « هذه يَدْنَتِي » — سميت .

لا إن قال : « مالى يَدْنَةٌ » ثم أتى بها ^(٥) ، أو قال : « كذبَ شهودى » ، أو قال : « كلُّ يَدْنَةٍ أُقيمُها فهي زورٌ » ، أو ^(٦) باطلةٌ ، أو لا ^(٧) حقٌّ لى فيها . ولا تبطلُ دعواه بذلك .

(١) كذا فى زع والغاية وفى ش : « فلم » ، والفاء من الشرح . وانظر الإقناع ٢٧٣ .

(٢) وردت الزيادة فى ز ، دون ع ش والغاية والإقناع .

(٣) كذا فى ع ز مع ضبطه هو وما قبله ، على أنه مفعول « يشارك » ، وهو الصحيح . وفى ش والغاية والإقناع (وأدرج هو والكلام قبله فى شرحه) : « غرمائه » ، على ظن الأضافة . وهو خطأ ناشر جاهل .

(٤) أسقطت « قال » من ش ، وأدرجت فى الشرح مثبتاً بدلها منه : « قال مدّع » . فتنبه .

(٥) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أو قال عدلان : نحن نشهد لك ، فقال : هذه يَدْنَتِي » ، وهو المتقدم ، وكشط بعد ذلك نحو نصف سطر .

(٦) وردت الألف فى زع والغاية ، وسقطت من ش . وانظر الإقناع .

(٧) فى ش : « فلا » ، والفاء من الشرح وإن وردت فى نص الإقناع المدرج فى شرحه .

ولا تُرَدُّ بذكرِ السببِ ، بل بذكرِ سببِ ذِكرِ المدَّعى غيرَه
ومتى شهدتْ بغيرِ مدَّعى به : فهو مكذَّبٌ لها .

ومن ادَّعى شيئاً : « أنه له الآن » ، لم تُسمعْ بيَّنتُه : « أنه ^(١)
كان له أمس ، أو في يده » — حتى يُبينَ ^(٢) سببُ يدِ الثَّاني ،
نحو : « غاصبة » .

بخلافِ ما لو شهدتْ ^(٣) : « أنه كان ملكه بالأمس ، أمثراً
من ربِّ البلد » — فإنه يُقبَلُ .

ومن ادَّعى ^(٤) عليه بشيءٍ ، فأقرَّ بغيره — لزمه : إذا صدَّقه
المقرُّ له . والدعوى بحالها .

وإن سألَ إحلافه ولا يُقيمها ، فحلف — : كان له إقامتها .
وإن قال ^(٥) : « لى بيَّنة » ، وأريدُ يمينه — فإن كانت حاضرةً
بالمجلس : فليس له إلا أحدهما ^(٦) ، وإلا : فله ذلك .

(١) كذا بالأصول ، وهو الصحيح . وفي الغاية : « إن » ، وهو تعريف .
(٢) كذا في ز مع تشديد الياء فقط ، أى عن طريق البينة . وفي ع ش والغاية ٤٥٧ :
« تبين » أى البينة . فالسأل واحد .

(٣) في ع زيادة : « به » ، ولعلها من الناسخ .

(٤) ضبط في ز بفتح الدال ، والأولى الضم وإن كانت عبارة الإقناع ٢٧٣ : « وإن
ادعى شيئاً » .

(٥) بهامش ز : « مسألة سماع البينة بعد اليمين » .

(٦) كذا في ز مع الضبط . وفي ع ش والغاية والإقناع ٢٧٤ : « إحداهما » .
وكل صحيح .

وإن سأل ملازمته حتى يُقيّمها : أجيبَ في المجلس . فإن لم يُحضِرْها فيه : صرّفه .

وإن سألها حتى يفرُغَ له الحاكم من شُغله — مع غيبة بينته وبعدها^(١) — : أجيبَ .

وإن سكت مدّعى عليه ، أو قال : « لا أقرُّ ولا أنكرُ » ، أو : « لا أعلمُ قدرَ حقِّه » — ولا يبيّنهُ — قال الحاكم : « إن أجبتَ ، وإلا جعلتك ناكلاً وقضيتُ عليك » . ويسنُّ تكراره ثلاثاً .

ولو قال : إن أدعيت^(٢) برهنِ كذا لي بيدك : أجبت^(٣) ، أو إن أدعيتَ هذا ثمنَ كذا بعتنيهِ ولم أقبضْهُ : فنعم ، وإلا : فلا حقَّ عليَّ — فجوابٌ صحيح . لا إن قال : « لي مخرجٌ مما أدعاهُ » . وإن قال : « لي حسابٌ أريدُ أن أنظرَ فيه » ، أو — بعد ثبوت الدعوى بيّنة — : « قضيتُ ، أو أبرأني ، ولي يبيّنهُ به » — وسأل^(٣) الإنظارَ — : لزم إنظارُهُ ثلاثةَ أيام ، ولمدّعى ملازمته — ولا يُنظرُ إن قال : « لي يبيّنهُ تدفّعُ دعواه » — فإن عجزَ : حلفَ المدّعى على

(١) كذا في زع . وفي ش : « بينة أو بعدها » ، وفيه نقص وزيادة من الشرح . وضبط في ع بضم الباء ، وهو ما صرح الشارح به . وضبط في ز عفاً بفتح الدال المستتر فتح الباء .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « ادعيت ألفاً ... أجبتك » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كذا في زع والإقناع ٢٧٥ والغاية — وذكر فيها بعد « أيام » زيادة وردت في الشرحين ، هي : « فقط » — وفي ش : « سأله » ، والهاء من الشرح .

نفي ما ادَّعاه ، وأستحقَّ . فإن نكَل : حُكِمَ عليه ، وضرِف .
 هذا : إن لم يكن أنكر سبب الحق .
 فأما إن أنكره ، ثم ثبَّت ، فادَّعى قضاءً أو إبراءً سابقاً على
 إنكاره — : لم يُقبل ، وإن أقام به بينة .
 وإن قال مدَّعى عليه بعين : « كانت بيدك أو لك أمس » ، لزمه
 إثباتُ سببِ زوالِ يده .

فصل

ومن ادَّعى^(١) عليه عينا^(٢) بيده ، فأقرَّ بها لحاضر مكلف — :
 جُعِلَ الخصم فيها ، وحُلِفَ مدَّعى عليه . فإن نكَل : أخذ منه بدلها .
 ثم إن صدَّقه المقرُّ له : فهو كأحد مدَّعين على ثالثٍ أقرَّ له الثالث ،
 (على ما يأتي) .

وإن قال : « ليست لي ولا أعلم : لمن هي ؟ » ، أو قال ذلك المقرُّ له
 وجُهِل^(٣) : لمن هي ؟ — سَأِمَّتْ لمدَّعٍ . فإن كانا^(٤) اثْنَيْنِ : اقترعا عليها .

(١) كذا بالأصول والغاية أيضاً (على ما نظن) ، وصبط هكذا في ز ، على أن
 « عليه » نائب الفاعل و « عينا » مفعول . وهو صحيح : لتحقيق الشرط ، وهو : تقدم
 الجار والمجرور . وفي الإقناع ٢٧٥ : « وإن ادعى عليه عينا في يده » .

(٢) كذا في زع والفاية ٤٥٨ والإقناع ٢٧٦ . وفي ش : « جهلت » ، والثناء
 من الشرح .

(٣) كذا في زع والنهاية والإقناع ، أي المدعيان كما قال شارحه : وهو الموافق لما
 سيأتي . وفي ش . « كان له أي مدعيها كما ذكر الشارح ، ولا خلاف في المعنى المراد :
 لعموم المفرد المضاعف .

وإن عادَ ادَّعَاها لنفسِـه أو لثالثٍ^(١) ، أو عادَ المُقرُّ له أوْلاً إلى دعواه — ولو قُبِلَ ذلك — : لم يُقْبَلْ
وإن أقرَّ بها لغائبٍ أو غيرِ مكلفٍ — وللمدَّعى يَدْنَةٌ — : فهي له بلا عَيْنٍ .

وإلا ، فأقام المدَّعى عليه يَدْنَةً : « أنها لمن سَمَّاهُ » — لم يَحْلِفْ
وإلا : أُسْتُخْلِفَ ، فإن نَكَلَ : غَرِمَ بدلَها لمدَّعٍ . فإن كانا اثْنَيْنِ : فبدلَانِ .

وإن أقرَّ بها لمجهولٍ ، قال^(٢) حاكم : « عَرَّفْهُ ، وإلا : جعلتُكَ ناكِلاً ، وقضيتُ عليك » .

فإن عادَ ادَّعَاها لنفسِـه : لم يُقْبَلْ منه .

فصلٌ

من ادَّعى على غائبٍ مسافةً قصيرٍ بغيرِ عملِهِ ، أو مستترٍ^(٣)
بالبلدِ أو بدونِ^(٤) مسافةٍ قصيرٍ ، أو ميتٍ ، أو غيرِ مكلفٍ — وله

(١) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح الموافق لما في الإقناع . وفي ش : « أو الثالث » ، وهو تحريف ناشر .

(٢) في ش زيادة : « له » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في نس الإقناع ٢٧٨ : « فيل له » .

(٣) كذا بالأصول والغاية ٤٥٩ . وفي الإقناع ٢٨٥ : « أي . . . » ، وهو تصحيف . وفي ع ش زيادة : « لما » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الإقناع .

(٤) كذا في زع والإقناع . وفي ش : « بدون » ، والباء من الشرح وإن وردت في الغاية .

بَيِّنَةٌ — : سُمِعَتْ ، وَحُكِمَ بِهَا . لَا فِي (١) حَقِّ اللَّهِ (٢) تَعَالَى : فَيُقَضَى
فِي سَرَقَةٍ بَغْرَمٍ فَقَطْ .

وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَيْنٌ عَلَى بَقَاءِ حَقِّهِ (٣) ، إِلَّا عَلَى رَوَايَةٍ . أَلْمَنْقَحُ :
« وَالْعَمَلُ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْأَزْمَنَةِ (٤) » .

ثُمَّ إِذَا كَلَّفَ غَيْرُ مَكْلَفٍ وَرَشَدَ ، أَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ ، أَوْ ظَهَرَ
الْمُسْتَتِرُ — : فَعَلَى حُجَّتِهِ . فَإِنْ جَرَحَ (٥) الْبَيِّنَةَ ، بِأَمْرٍ ، بَعْدَ آدَاءِ
الشَّهَادَةِ أَوْ مَطْلَقًا — : لَمْ يُقْبَلْ . وَإِلَّا : قُبِلَ

وَالْغَائِبُ دُونَ ذَلِكَ : لَمْ (٦) تُسْمَعْ دَعْوَى وَلَا بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ ، حَتَّى
يَحْضُرَ ، كَحَاضِرٍ . إِلَّا أَنْ يَمْتَنِعَ : فَيُسَمَّمَا (٧) .

ثُمَّ إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا : وَقَاهُ مِنْهُ . وَإِلَّا قَالَ لِمَدْعِي : « إِنْ عَرَفْتَ
لَهُ مَالًا — وَثَبْتُ عِنْدِي — وَفَيْتُكَ مِنْهُ (٨) » .

(١) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « غَيْرَ » .

(٢) كَذًا فِي ز وَالْغَايَةِ . وَفِي ع ش وَالْإِقْنَاع : « اللَّهُ » . وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ . وَذَكَرَ
فِي ش قَبْلَهُ زِيَادَةً مِنَ الشَّرْحِ : « مِنْ حَقُّوقٍ » .

(٣) كَذًا فِي ز ع وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِقْنَاع ٢٨٦ . وَسَقَطَتِ الْهَاءُ
مِنْ ش .

(٤) فِي ش زِيَادَةً مِنَ الشَّرْحِ : « انْتَهَى » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .

(٥) ذَكَرَ بِهَامِشِ ز : « مَسْئَلَةُ لِثْبَاتِ الْجَرْحِ » .

(٦) كَذًا بِالْأَسْوَلِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي الْغَايَةِ : « لَا تُسْمَعُ عَلَيْهِ » .

(٧) كَذًا فِي ز ع وَالْغَايَةِ ، عَلَى الْعُطْفِ عَلَى « يَمْتَنِعُ » . ثُمَّ هُوَ الْمُلَائِمُ لِمَا تَقْدُمُ . وَفِي
ش : « فَيُسَمَّمَا » ، وَلَعَلَّهُ — مَعَ صَحَّتِهِ — تَحْوِيلٌ .

(٨) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَتُسْمَعُ عَلَى سَفِيهِ بِمَا يُوْخَذُ بِهِ إِذَا وَبَعْدَ
خَلْكَ حَجَرٍ ، وَيُحْلَفُ إِذَا أَنْكَرَ » .

والحكم للغائب لا يصح إلا تبعاً : كمن ادّعى موت أبيه عنه وعن أخ له غائب أو غير رشيد ، وله عند فلان عين أو دين ، فتثبت بإقرار أو بيّنة^(١) — : أخذ المدعى نصيبه ، والحاكم نصيب الآخر^(٢)

وكالحكم بوقف : يدخل فيه من لم يُخلق ، تبعاً .
وكإثبات أحد الوكيلين الوكالة في غيبة الآخر : فتثبت له تبعاً

وسؤال أحد الغرماء الحجر ، كالكل .
فالقضية الواحدة المشتملة على عدد أو أعيان — : كولد الأبوين في « المشرّكة » — : الحكم فيها لواحد أو عليه ، يعمه وغيره .

وحكمه لطبقة حكم للثانية : إن كان الشرط واحداً^(٣) .
ثم من أبدى^(٤) ما يجوز أن يمنع الأول من الحكم عليه لو علمه — فلثان الدفع به .

* * *

(١) كذا في زش والغاية ٤٦٠ والإقناع ٢٧٨ . وفي ع : « بيّنة » . وذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « فهو لليت ، ويد » — أخذ ، كما في الإقناع .
(٢) في الإقناع زيادة : « فيحفظه له ، وتقام البيّنة في غير الإرث » . وقد ذكر فيها نقله الشارح عن « الرعاية » . كما ذكرت الجملة الثانية منها ، في ز ، مضروباً عليها .
(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « حتى » من أبدى ، كما هو نص الإقناع .

(٤) رسم هكذا في زش والغاية والإقناع ، وهو الأولى . ورسم في زع بالألف . وهو رسم قديم . وراجع المصباح : (بدا) .

فصل

ومن^(١) ادَّعى: «أن الحاكمَ حَكَمَ له بحقٍّ»، فصَدَّقَه — :
قَبْلَ وَحْدِهِ، كَقَوْلِهِ أَبْتَدَأَ: «حَكَمْتُ بِكَذَا» .

وإن لم يَذْكُرْهُ ، فشَهِدَ به عدلانِ — : قَبْلَهُمَا ، وأمضاهُ — :
لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِمضَائِهِ — : مَالِمَ يَتَيَقَّنُ صَوَابَ نَفْسِهِ . بخِلَافِ مَنْ نَسِيَ
شهادته ، فشَهِدَا عِنْدَهُ بِهَا .

وكذا إن شَهِدَا: «أن فلانًا وفلانًا شَهِدَا عِنْدَكَ بِكَذَا» .

وإن لم يَشْهَدْ بِحُكْمِهِ أَحَدٌ ، وَوَجَدَهُ وَلَوْ فِي قِمَطَرِهِ تَحْتَ خَتَمِهِ ،
أَوْ شَهِادَتَهُ بِخَطِّهِ ، وَثِيقَتَهُ^(٢) وَلَمْ يَذْكُرْهُ . — : لَمْ يَعْمَلْ بِهِ ، كَخَطِّ
أَبِيهِ بِحُكْمٍ أَوْ شَهِادَةٍ ، إِلَّا عَلَى مَرْجُوحٍ الْمُنْقَضِ : «وَهُوَ أَظْهَرُ» ،
وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ » .

ومن تَحَقَّقَ الْحَاكِمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَنْ يَذْكُرَ الشَّهَادَةَ
أَوْ يَعْتَمِدَ عَلَى مَعْرِفَةِ الْخَطِّ ، يَتَجَوَّزُ بِذَلِكَ — : لَمْ يَجُزْ قَبُولُ
شَهِادَتِهِ .

وإلا : حُرِّمَ أَنْ يَسْأَلَهُ عَنْهُ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُخْبِرَهُ بِالصِّفَةِ .
وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا يُزِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ بَاطِنًا ؛ فَتُبَيِّنُهَا حَاكِمٌ

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ع : « وَإِنْ » .

(٢) صَحَّفَ فِي الْإِقْنَاعِ ٢٨٨ بِلَفْظِ : « وَثِيقَتُهُ » ، وَمَسْقُطٌ فِيهِ الْمِيمُ . نَ كَلِمَةِ
« قِطْرُهُ » السَّاقَةِ .

كاذبة : لم ينفذ حتى ولو في عقدٍ وفسخ .
 فمن حكم له — بينة زور — بزوجة امرأة ، فإن وطئ مع
 العلم : فكزنا ، ويصح نكاحها غيره .
 وإن حكم بطلاقها ثلاثاً ، بشهود زور — فهي زوجته باطناً ،
 ويكره له اجتماعه بها ظاهراً . ولا يصح نكاحها غيره : ممن
 يعلم بالحال .

ومن حكم لمجتهد أو عليه ، بما يخالف اجتهاده — عمل باطناً
 بالحكم .

وإن باع حنبلي^(١) متروك التسمية ، فحكم بصحته شافعي^٢
 — : نفذ .

وإن ردَّ حاكم شهادة واحدٍ برمضان : لم يؤثّر ، كمالك^(٣)
 مطلقاً وأولى . لأنه لا مدخل لحكمه في عبادة ووقت ، وإنما هو
 فتوى . فلا يقال : « حكم بكذبه ، أو بأنه لم يره » .
 ولو رُفِع إليه حكم في مختلف فيه : لم يلزمه نقضه ،
 لينفذه^(٤) — : لزمه تنفيذه ، وإن لم يره .

(١) في ش زيادة ، لم ترد أيضاً في الغاية ٤٦١ ولا الإقناع ٢٨٩ ، هي : « ١٢ » .
 وهي من الشرح .

(٢) كذا في زع والإقناع . وفي ش : « كمالك » ، والباء من الشرح وإن ذكرت
 في نص الغاية : « كمن شهد بمالك » .

(٣) كذا في زش والغاية ٤٦٢ والإقناع ٢٩٠ . وزيد في ع — تحت السطر ---
 وار قبل اللام . وهي زيادة ناسخ أو قارى .

(م --- ٣٩ ق ٢ منتهى الإرادات)

وكذا إن كان نفسُ الحكم مختلفاً فيه : كحكمه بعلمه ،
وتزويجه يتيمة .

وإن رَفَعَ إليه خَصْمَانِ عقداً فاسداً عنده فقط ، وأقرّا : « بأن
نافذَ الحكمِ حكمَ بصحته » — فله إلزامُهُما ذلك ، وله ردُّهُما والحكمُ
عنده (١) .

ومن قلَّد (٢) في صحة نكاح : لم يُفارق بتغيُّرِ اجتهاده ، كحكم
— بخلافِ مجتهدٍ : نكح ثم رأى بطلانه . — ولا يلزمُ إعلامُ
المقلِّد بتغيُّره .

وإن بان (٣) خطؤه في إتلافٍ بخالفةٍ قاطعٍ ، أو خطأً مفت ليس
أهلاً (٤) — : ضمنا

فصلٌ

ومن غصَبَه إنسانٌ مالاً جهراً ، أو كان عنده عينٌ ماله — : فله
أخذُ قدرِ المَغْصُوبِ جهراً ، وعينِ ماله ولو قهراً

(١) ذكر بهامش ز : « قلت : » المراد وسألاه . قاله الموضح « ا هـ .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « مجتهدا » ، وقد ذكرت في الغاية وشرح الإقناع .

(٣) كذا بالأصول والإقناع ، وهو الظاهر . وفي الغاية : « كان » ، وهو تصحيف ناشر .

(٤) سقط أول الكلمة من ع ، وورد فيها فوق الكلمتين قبلها علامة التحشية . وهو

عث ناسخ .

لا^(١) أَخْذُ قَدَرٍ دَيْنِهِ مِنْ مَالٍ مَدِينٍ تَعْذَرُ أَخْذُ دَيْنِهِ مِنْهُ بِحَاكِمٍ :
لَجَحْدٍ . أَوْ غَيْرِهِ . إِلَّا إِذَا تَعْذَرُ عَلَى ضَيْفٍ أَخْذُ حَقِّهِ بِحَاكِمٍ ، أَوْ
مَنْعَ زَوْجٍ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ — مَا وَجِبَ عَلَيْهِ : مَنْ نَفَقَةٍ وَنَحْوِهَا .
وَلَوْ كَانَ لِكُلِّ — مِنْ أَثْنَيْنِ — عَلَى الْآخِرِ دَيْنٌ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ ،
فَجَحَدَ أَحَدُهُمَا — : فَلَيْسَ لِلْآخِرِ أَنْ يَجْحَدَ .

* * *

بَابُ حُكْمِ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

١ — وَيُقْبَلُ فِي كُلِّ حَقٍّ لَادِمِيٍّ — حَتَّى فِيهَا^(٢) لَا يُقْبَلُ فِيهِ
إِلَّا رَجُلَانِ : كَقَوْدٍ وَطَلَاقٍ ، وَنَحْوِهَا . — لَا فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى :
كَحَدِّ زَنًا وَشَرْبٍ^(٣) .
وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، ذَكَرَ الْأَصْحَابُ : « أَنْ كِتَابَ الْقَاضِي حُكْمُهُ
كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ، لِأَنَّهُ^(٤) شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ » .
وَذَكَرُوا — فِيهَا إِذَا تَغَيَّرَتْ حَالُهُ — : « أَنَّهُ^(٥) أَصْلٌ ، وَمَنْ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٦٣ . وَفِي ش : « إِلَّا » ، وَلَمْلَهُ تَحْرِيفٌ . وَرَاجِعِ
الْإِقْنَاعَ ٢٨٨ .
(٢) كَذَا فِي زَعِ . وَاسْقَطَتْ « فِي » مِنَ الْغَايَةِ ٤٦٤ ، وَأَسْقَطَتْ مِنْ شِ مَدْرَجَةً فِي
الْشَرْحِ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ٢٩١ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَحَدِّ شَرْبٍ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٤) كَذَا فِي زَعِ ، أَيْ كِتَابِهِ . وَفِي شِ وَالْإِقْنَاعِ : « لِأَنَّهَا » أَيْ كِتَابَتَهُ كَمَا ذَكَرَ
شَارِحُ الْإِقْنَاعِ . فَكُلُّ صَحِيحٍ . وَلَمْ تَرُدِّ جِلَّةُ التَّعْلِيلِ فِي الْغَايَةِ .
(٥) وَرَدَّ فِي شِ بِالْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي نَحْوِهِ .

شَهِدَ عَلَيْهِ فِرْعُ . فَلَا يَسُوغُ تَقْضُ حُكْمَ مَكْتُوبٍ إِلَيْهِ بِإِنْكَارِ
الْكَاتِبِ^(١) ، وَلَا يَقْدَحُ فِي عَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ . بَلْ يَمْنَعُ إِنْكَارُهُ
الْحُكْمَ ، كَمَا يَمْنَعُهُ رَجُوعُ شُهُودِ الْأَصْلِ » .

فَدَلَّ : أَنَّهُ فِرْعُ لِمَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ وَأَصْلُ لِمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ^(٢)
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شُهُودُ فِرْعٍ أَصْلًا لِفِرْعٍ .

٢ — وَيُقْبَلُ فِيهَا حُكْمُ^(٣) بِهِ : لِيُنْفِذَهُ ، وَإِنْ كَانَ يَبْلُغُ وَاحِدَ .
لَا فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ : لِيَحْكُمَ بِهِ . وَلَا إِذَا سَمِعَ الْبَيِّنَةَ وَجَعَلَ تَعْدِيلَهَا إِلَى
الْآخِرِ ، إِلَّا فِي مَسَافَةِ قَصْرِ فَأَكْثَرِ .

وَلَهُ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى مَعَيِّنٍ ، وَإِلَى مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ : مِنْ قَضَاةِ
الْمُسْلِمِينَ .

وَيُشْتَرَطُ لِقَبُولِهِ : أَنْ يُقْرَأَ عَلَى عِدَّتَيْنِ ، وَيُعْتَبَرُ ضَبْطُهُمَا لِمَعْنَاهُ
وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحُكْمُ فَقَطْ . ثُمَّ يَقُولُ : « هَذَا كِتَابِي إِلَى فُلَانٍ بْنِ
فُلَانٍ » ، وَيُدْفَعُهُ إِلَيْهِمَا .

فَإِذَا وَصَلَا : دَفَعَاهُ^(٤) إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ ، وَقَالَا : « نَشْهَدُ أَنَّهُ

(١) كَذَا بِالْأَصُولِ وَالْإِقْنَاعِ ٢٩٢ . وَفِي الْغَايَةِ « كَاتِبٌ » . وَذَكَرَ فِي زُبْدِهِ مَضْرُوبًا
عَلَيْهِ : « الْقَاضِي » . وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ وَالْإِقْنَاعِ .

(٢) وَرَدَتْ الْوَاوُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَأَسْقَطَتْ مِنْ شِ مَدْرَجَةٍ فِي الشَّرْحِ ، كَمَا أَسْقَطَتْ
هِيَ وَمَا بَعْدَهَا كُلَّهُ مِنَ الْإِقْنَاعِ مَدْرَجًا فِي شَرْحِهِ عَلَى مَا نَرْجِعُ .

(٣) ضَبَطَ فِي زِ بَضَمٍ أَوَّلُهُ ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الشَّرْحِ بِمَدِّهِ كَلِمَةً : « الْكَاتِبُ » —
يَتَعَيَّنُ فَتَحُهُ .

(٤) كَذَا فِي زِشِ وَالْغَايَةِ ٤٦٥ ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِنَصِّ الْإِقْنَاعِ ٢٩٣ : « دَفَعَا
إِلَيْهِ الْكِتَابَ » . وَفِي عِ : « رَفَعَاهُ » ، وَهُوَ — مَعَ لِمَكَانِ تَصْحِيحِهِ عَلَى ١٠ — فِي
الْمُخْتَارِ — تَصْحِيْفٌ .

كتابُ فلانِ اليك ، كَتَبَهُ بِعَمَلِهِ .
والاحتياطُ : خَتَمَهُ بَعْدَ أَنْ يُقْرَأَ عَلَيْهِمَا . وَلَا يُشْتَرَطُ ، وَلَا قَوْلُهُمَا :
« وَقُرِئَ عَلَيْنَا ، وَأَشْهَدْنَا عَلَيْهِ » ، وَلَا قَوْلُ كَاتِبٍ : « أَشْهَدَا عَلَيَّ » .
وإنْ أَشْهَدَهُمَا عَلَيْهِ مَدْرَجًا مَخْتُومًا : لَمْ يَصَحَّ .

وكتابه في غيرِ عمله ، أو بعدَ عزله — كخبره .
٣ — وَيُقْبَلُ كِتَابُهُ فِي حَيَوَانٍ ، بِالْصِّفَةِ : كَتَفَاءَ بِهَا ، كمشهودٍ
عليه ، لا له .

فإنْ لَمْ تَثْبُتْ مَشَارَكَتُهُ لَهُ فِي صِفَتِهِ : أَخَذَهُ مَدْعِيهِ بِكَفِيلٍ
مَخْتُومًا عَنْقَهُ ، فَيَأْتِي بِهِ الْقَاضِيَّ الْكَاتِبَ : لِتَشْهَدَ الْبَيِّنَةُ عَلَى عَيْنِهِ ،
وَيَقْضَى لَهُ بِهِ . وَيَكْتُبُ لَهُ كِتَابًا : لِيَبْرَأَ كَفِيلُهُ .

وإنْ لَمْ يَثْبُتْ مَا ادَّعَاهُ . فَكَمُغْصُوبٍ .
وَلَا يَحْكُمُ عَلَى مَشْهُودٍ عَلَيْهِ بِالْصِّفَةِ ، حَتَّى يُسَمَّى أَوْ تَشْهَدَ
عَلَى عَيْنِهِ .

وَإِذَا وَصَلَ الْكِتَابُ ، فَأُحْضِرَ^(١) الْخَصْمُ الْمَذْكُورُ فِيهِ بِاسْمِهِ
وَنَسَبِهِ وَحِلْيَتِهِ ، فَقَالَ : « مَا أَنَا بِالْمَذْكُورِ » — قَبِلَ قَوْلَهُ بِيَمِينِهِ ، فَإِنْ
نَكَلَ : قُضِيَ عَلَيْهِ .

وإنْ أَقْرَبَ بِالْأَسْمِ وَالنَّسَبِ ، أَوْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ ، فَقَالَ : « الْحَكُومُ

(١) كَذَا فِي ز ، وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَفِي ع ش وَالْإِقْنَاع ٢٩٤ : « وَأُحْضِرَ » . وَفِي
الْغَايَةِ : « أَوْ ... » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ نَاشِرٌ .

عليه غيرى» — لم يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ : تَشْهَدُ أَنْ بِالْبَلَدِ آخَرَ كَذَلِكَ .
ولو ميتًا يَقَعُ بِهِ إِشْكَالٌ^(١) ، فَيُتَوَقَّفُ حَتَّى يُعْلَمَ الْخَصْمُ .
وإن مات القاضى الكاتبُ أو عُزِلَ : لم يَضُرَّ ، كَبَيِّنَةِ أَصْلٍ
وإن فُسِّقَ : فَيَقْدَحُ^(٢) فيما ثَبَتَ عنده لِيَحْكَمَ بِهِ ، خَاصَّةً .
وَيَلْزَمُ مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ ، الْعَمَلُ بِهِ — : تَغْيِيرَ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ ، أَوْ لَا :
اكتفاءً بِالْبَيِّنَةِ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ ضَاعَ أَوْ انْتَحَى .
ولو شَهِدَا بِخِلَافٍ مَا فِيهِ ، قُبِلَ : اعْتِمَادًا عَلَى الْعِلْمِ .
ومتى قَدِمَ الْخَصْمُ — الْمُثْبِتُ عَلَيْهِ — بِلَدِ الْكَاتِبِ : فَلَهُ
الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِإِعَادَةِ شَهَادَةٍ .

فصل

وَإِذَا حَكَمَ عَلَيْهِ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ ، فَسَأَلَهُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا
جَرَى — : لَثَلَا يَحْكَمُ عَلَيْهِ الْكَاتِبُ . — أَوْ^(٣) مَنْ ثَبَتَتْ بَرَاءَتُهُ
كَمَنْ أَنْكَرَ وَحَلَّفَهُ ، أَوْ مَنْ ثَبَتَ حَقُّهُ عِنْدَهُ ، أَنْ يُشْهَدَ لَهُ بِمَا

(١) كَذَا فِي زُش وَالْقَابَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٢٩٥ . وَفِي ع : « الْإِشْكَال » ، وَلَعَلَّ الزَّائِدَ
مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) كَذَا فِي زُع . وَفِي ش : « قَدَح » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ ، وَلَعَطُ الْغَامَةِ ٦٦ :
« قَدَح » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعِ .

(٣) فِي ش زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ : « سَأَلَ » ، وَفَدَّ وَرَدَتْ فِي الْإِقْنَاعِ ٢٩٦ وَفِي مَضْرُوءِ
عَلَيْهَا — بَلَعَطَ : « سَأَلَهُ » أَيْ الْحَاكِمَ ، كَمَا ذَكَرَ شَارِحُ الْإِقْنَاعِ . وَهُوَ الْمَقْعُولُ الْأَوَّلُ ،
وَالْفَاعِلُ : « مِنْ » . فَتَنْبَهْ .

جرى - : من براءة ، أو ثبوت مجرد أو متصل بحكم وتنفيذ^(١)
- أو الحكم له بما ثبت عنده - : أجابه .
وإن سأله مع الإشهاد كتابته^(٢) ، وأتاه بورقة - : لزمه ،
كساع بأخذ زكاة .
وما تضمن الحكم بينة يُسمى : « سجلاً » ، وغيره : « محضراً » .
والأولى : جعل السجل نسختين : نسخة يدفعها إليه ،
والأخرى عنده .

(١) وصيفة المحضر : « بسم الله الرحمن الرحيم ؛ حضر القاضي
فلان بن فلان : قاضي عبد الله الإمام على كذا - وإن كان نائباً ،
كتب : « خليفة القاضي فلان : قاضي عبد الله الإمام ... » - في
مجلس حكمه وقضائه بموضع ، كذا ، مدعى ذكر : أنه^(٣)
فلان ابن فلان ، وأحضر معه مدعى عليه ذكر : أنه فلان بن فلان
- ولا يُعتبر ذكر الجد بلا حاجة ، والأولى : ذكر حليتهما ، إن
جهلها . - فادعى عليه كذا ، فأقر له أو فأنكر ، فقال للمدعى :
ألك بينة ؟ قال : نعم . فأحضرها وسأله سماعها ، ففعل . أو فأنكر

(١) كذا ، بالأصول والغايات . وفي الإقناع : « أو تنفيذ » ، ولعله تحريف . وذكر
في ش : « زيادة » : « أو ثبوت متصل بحكم » ، وهي من الناشر لا الشارح على ما يظهر .
(٢) كذا في روع والغايات . وفي ش : « كتابة » ، وهو تحريف وإن كان صحيحاً
ولذلك الإقناع .

(٣) كذا في روع والغايات ٤٦٧ والإقناع ٢٩٧ . وفي ش : « أنه أتى فلان ... أو
أحضر » ، وفيه زيادة وتحريف من الناشر .

ولا يَبَيِّنُهُ ، وسأل تحليفه ، فخلَّفه . — وإن نَكَلَ : ذَكَرَهُ ، وأنه
حَكَمَ بِكُؤْلِهِ . — وسأله كتابةَ مُحَضَّرٍ ، فأجابه في يومِ كَذَا من
شهرِ كَذَا من سنةِ كَذَا .

ويعلمُ في الإقرارِ والإنكارِ والإحلافِ : « جَرَى الأمرُ على
ذلك » ، وفي البَيِّنَةِ : « شَهِدَا عِنْدِي بِذَلِكَ ^(١) » .

وإن ثبت الحقُّ بإقرارٍ ، لم يُتَحْتَجَجْ : « في مجلسِ حُكْمِهِ » .
(ب) وأما السَّجِلُّ ، فهو لإِنْفَادِ ما ثبت عنده ، والحُكْمُ به .
وصِفَتُهُ : « ... هذا ما أَشْهَدَ عَلَيْهِ الْقَاضِي فلانٌ — كما تقدَّمَ —
مَنْ حَضَرَهُ : مِنَ الشُّهُودِ ؛ أَشْهَدَهُمْ : أَنَّهُ ثبتَ عنده بِشَهادَةِ فلانٍ
وفلانٍ ، وَقَدَّرَ فهُمَا بما رأى مَعَهُ قَبُولَ شَهادَتِهِمَا ، بِمُحَضَّرٍ مِنْ خَصْمَيْنِ
— وَيَذْكُرُهُمَا : إِنْ كَانَا مَعْرُوفَيْنِ ؛ وَإِلَّا قَالَ : « مَدَّعٍ وَمَدَّعَى عَلَيْهِ »
— جازَ حَضُورُهُمَا وَسَمَاعُ الدَّعْوَى مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، مَعْرِفَةُ
فلانِ بْنِ فلانٍ — وَيَذْكُرُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ — وَإِقْرَارُهُ ^(٢) طَوْعًا ، فِي
صِحَّةٍ ^(٣) مِنْهُ وَجَوَازٍ أَمْرٍ ^(٤) ، بِجَمِيعِ مَا سَمِعَى وَوُصِفَ فِي كِتَابٍ

(١) كَذَا فِي ز ش والغاية والإقناع . وفي ع : « بكذا » . ولعله نصحييف .

(٢) صرح شارح الإقناع ٢٩٧ : أَنَّهُ بِالرَّمْعِ عَطَفَ عَلَى « مَعْرِفَةِ » الَّذِي هُوَ فاعِلٌ

» ثبت . . ويجوز نصبه وعطفه على ما قبله .

(٣) كَذَا بِالْأَصُولِ والغاية . وفي الإقناع ٢٩٨ : « صحته » ، وهو تحريف .

(٤) كَذَا فِي ز ع والغاية والإقناع . وفي ش : « أمره » ، والهاء من الشرح .

نُسَخْتُهُ كَذَا — وَيَنْسَخُ^(١) الْكِتَابَ الْمُثَبَّتَ أَوِ الْمَحْضَرَ جَمِيعَهُ
حَرْفًا بِحَرْفٍ ، فَاذَا فَرَّغَ قَالَ : — وَإِنْ^(٢) الْقَاضِي أَمْضَاهُ وَحَكَمَ
بِهِ ، عَلَى مَا هُوَ الْوَاجِبُ فِي مِثْلِهِ ، بَعْدَ أَنْ سَأَلَهُ ذَلِكَ وَالْإِشْهَادَ بِهِ
الْخَصْمُ الْمُدَّعِي — وَيَنْسُبُهُ — وَلَمْ يَدْفَعْهُ خَصْمُهُ بِحُجَّةٍ ، وَجَعَلَ كُلَّ
ذِي حُجَّةٍ عَلَى حُجَّتِهِ ، وَأَشْهَدَ الْقَاضِي فَلَانٌ — عَلَى إِنْقَاضِهِ ، وَحُكْمِهِ ،
وإِمْضَائِهِ — مَنْ حَضَرَهُ : مِنَ الشُّهُودِ ، فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ ، فِي الْيَوْمِ
الْمُؤَرَّخِ أَعْلَاهُ .

وَأَمَرَ بِكُتُبِ هَذَا السَّجَلِ^(٣) نُسَخَتَيْنِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ : نَسْخَةً^(٤)
بِدِيْوَانِ الْحُكْمِ ، وَنَسْخَةً يَأْخُذُهَا مَنْ كَتَبَهَا لَهُ .
وَلَوْ لَمْ يُذَكَّرْ : « بِمَحْضَرٍ مِنَ الْخَصْمَيْنِ » ، جَازَ : لَجَوَازِ الْقَضَاءِ
عَلَى الْغَائِبِ .

وَيَضُمُّ مَا أَجْتَمَعَ^(٥) : — مِنْ مَحْضَرٍ وَسَجَلٍ . — وَيَكْتُبُ عَلَيْهِ :
« مَحَاضِرُ كَذَا مِنْ وَقْتِ كَذَا » .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْإِنْتِاعِ . وَفِي الْغَايَةِ : « وَنَسَخَ » ، وَهُوَ بَصَحِيفٍ . وَش :

« أَوْ يَنْسَخُ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ النَّاشِرِ .

(٢) وَرَدَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فِي الْغَايَةِ ٤٦٨ ، وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَفَتْحُهَا فِي ش ، وَهُوَ
صَحِيحٌ أَيْضًا .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « تَكُونُ » . وَذَكَرْتُ فِي الْإِنْتِاعِ بِلِقْظِ : « مِنْهَا
تُخْلَدُ » .

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ : « عِنْدَهُ » ، وَهِيَ مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

باب

« الْقِسْمَةُ ^(١) » : تَمَيِّزُ بَعْضِ الْأَنْصِبَاءِ عَنْ بَعْضٍ ، وَإِفْرَازُهَا عَنْهَا .
وهي نوعان :

١ — أَحَدُهُمَا : قِسْمَةُ تَرَاضٍ . وَتَحْرُمُ فِي مُشْتَرَكٍ : لَا يَنْقَسِمُ
إِلَّا بِضَرَرٍ أَوْ رَدٍّ ^(٢) عَوَضٍ . كَحَمَّامٍ ، وَدُورٍ صَغِيرٍ ، وَشَجَرٍ مُفْرَدٍ ^(٣) ،
وَأَرْضٍ يَبْعُضُهَا بُرٌّ أَوْ بَنَاءٌ وَنَحْوُهُ .

وَلَا تَتَمَدَّلُ بِأَجْزَاءٍ ، وَلَا قِيَمَةٍ ^(٤) — إِلَّا بِرِضَا الشَّرَكَاءِ كُلِّهِمْ .
وَحُكْمُ هَذِهِ كَبَيْعٍ : يَجُوزُ فِيهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ خَاصَّةً ^(٥) لِلْمَالِكِ
وَوَلِيِّ ^(٦) .

وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا : « أَنَا أَخَذْتُ الْأَدْنَى ، وَيَبْقَى لِي فِي الْأَعْلَى تَسَمَّةٌ
حِصَّتِي » — فَلَا إِجْبَارَ .

-
- (١) ضَبَطَ فِي أَوَّلِ زٍ بِالْكَسْرِ وَبَدُونَ تَتَوَيْنَ مَا قَبْلَهُ ، وَمَعَ زِيَادَةٍ : « وَهُوَ »
ثُمَّ ضَرَبَ عَلَى الزِّيَادَةِ ، وَأَصْلَحَ ضَبَطَ اللَّفْظَ الْأَوَّلَ بِالتَّنْوِينِ ، وَلَمْ يَصْلَحْ ضَبَطُ الثَّانِي عَفْوًا .
وَالزِّيَادَةُ وَرَدَتْ فِي الْإِقْتِنَاعِ ٢٩٩ بِلَفْظٍ : « وَهِيَ » ، وَفِي الْغَايَةِ ٤٦٩ بِلَفْظٍ : « هِيَ » .
(٢) كَذَا فِي زَعٍ وَالْغَايَةِ . وَفِي شٍ : « أَوْ بَرَدٌ » ، وَالْبَاءُ مِنَ الشَّرْحِ . وَفِي الْإِقْتِنَاعِ :
« وَرَدٌ » ، وَالْحَقُّ النَّاقِصُ أَلْفًا غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ بِمَا قَبْلَهُ . وَهُوَ خَطَأً وَتَضَعِيفٌ نَاشِرٌ .
(٣) كَذَا فِي زٍ ، عَلَى أَنَّهُ هَالٌ مِنْ « شَجَرٍ » الَّذِي هُوَ نَسْكَرَةٌ مُخْصُوصَةٌ . وَفِي عٍ شٍ
وَالْغَايَةِ : « مُفْرَدٌ » ، عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ . وَانْظُرِ الْإِقْتِنَاعَ .
(٤) كَذَا فِي زَعٍ وَالْغَايَةِ . وَفِي شٍ : « نَبِيْمَةٌ » ، وَالْبَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٥) وَرَدَ هَذَا فِي زَعٍ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شٍ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ ، كَمَا أُدْرِجَ فِيهَا مِنْهُ نَحْوُهُ
بَعْدَ « وَوَلَى » . وَرَاجِعُ الْغَايَةِ .
(٦) كَذَا فِي زَعٍ . وَفِي شٍ : « وَوَلِيهِ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .

ومن دعا^(١) شريكه إلى بيع فيها : أُجْبِرَ . فإن أبى : بيع عليهما ،
وقسم الثمن . وكذا : لو طلب الإجارة ولو في وقف .
و « الضرر المانع من قسمة الإجماع » : نقص القيمة بها .
وإن انفرد أحدهما بالضرر — : كَرَبَ ثُلُثٌ مع ربِّ ثَلَاثِينَ — :
فكما لو تضرراً^(٢) .

وما تلاصق — : من دُورٍ وعُضَائِدَ ، وأَقْرِحَةَ^(٣) وهى :
الأراضى^(٤) التى لا ماء فيها ولا شجر . — كمتفرق ، ويُعتبر^(٥)
الضرر فى كلِّ عينٍ على أفرادها .

ومن يَنْهَمَا عَيْدُهُ أَوْ بَهَائِمُ أَوْ ثِيَابٌ ونحوها من جنس ، فطلب
أحدهما^(٦) قسمها أعياناً بالقيمة — أُجْبِرَ مَمْتَنِعٌ : إن تساوت القيم .
وإلا : فلا : كما لو اختلف الجنس .

وَأَجْرٌ وَلَبِنٌ متساوى القوالب : من قِسْمَةِ الأجزاء :

(١) كذا فى زش والإقناع ٣٠٠ . وفى ع والغاية : « دعى » وهو خطأ وتصحيح .

(٢) كذا فى زع ، وهو الصحيح الموافق لعبارة شرح الإقناع : « استضرأ معاً » .

وفى ش : « تضرروا » ، والغاية : « تضرر » . وكلاهما تحريف ناشر .

(٣) جمع « قراح » بالتحريك . كما فى المختار والمصباح . وصحف فى ش بالقاء ، وفى

شرح الإقناع بالهاء .

(٤) كذا فى زع والغاية . وفى ش وشرح الإقناع (أو الإقناع مدرجا فيه) :

« الأرض » ، وهو تحريف . وراجع المصباح والمختار .

(٥) كذا فى ز . وفى ع ش والغاية : « فيعتبر » ، وهو أولى . ولفظ الإقناع :

« يعتبر » ، وهو يناسب ما قبله .

(٦) فى ش : « أحدهما أجبر » ، وأدرج الناقص فى الشرح .

ومتفاوتتهما (١) : من قسمة التعديل .

ومن بينهما (٢) حائطٌ أو عَرَصَةٌ (٣) حائطٌ — وهى : التى لا بناء فيها . — فطلب (٤) أحدهما قَسَمَهُ (٥) ولو طولاً فى كمالِ العَرْضِ ، أو العَرَصَةِ عَرْضاً ولو وَسِعَتْ حائطين — : لم يُجَبَرْ ممتنع (٦) ، كمن بينهما دارٌ لها عُلوٌّ وسُفْلٌ : طلب أحدهما جعلَ السُّفْلَ لواحدٍ والعُلوَّ للآخر (٧) ، أو قَسَمَ سُفْلَ لِعُلوٍّ ، أو عَكْسَهُ ، أو كلَّ واحدٍ على حِدَةٍ .

وإن طلبَ قَسَمَهُما معاً — ولا ضررَ — : وَجَبَ ، وعُدِّلَ بالقيمة ، لا ذِرَاعِ سُفْلٍ بذِرَاعِ عُلوٍّ ، ولا ذِرَاعِ بذِرَاعٍ .

(١) كذا فى ز بدون ضبط ، أى الآجر والابن فى القوالب ، على أنه مبتدأ معطوف على « آجر ولبن » . فيكون « متساوى » حالاً من المبتدأ الأول ، وهو جائز على مذهب سيبويه ومن إليه . وفى ع ش والغاية ٤٧٠ : « متفاوتها » أى القوالب ، على أنه عطف على « متساوى » . فيصح فى كل منهما النصب على أنه حال ، والرفع على أنه مبتدأ ثان . وعبارة الإقناع ٣٠١ : « المتساوى . . . والمتفاوت » ، ويجوز فيها الوجهان أيضاً . فتنبه .

(٢) كذا فى زع والغاية والإقناع . وحرف فى ش بحذف الميم .

(٣) بهامش ز : « قال فى القاموس : والعريضة : كل بقعة من الدور واسعة لبس فيها بناء » اهـ .

(٤) كذا فى زع والغاية والإقناع ، وهو الظاهر . وفى ش : « وطلب » .

(٥) كذا فى ز . وفى ع والغاية والإقناع : « قسمته » . والأول أولى ، فراجع المختار والمصباح . وفى ش : « قسمة » ، وهو مصحف أو محرف عن أحدهما .

(٦) كذا فى زع والغاية والإقناع . وفى ش : « الممتنع » .

(٧) كذا فى زع ، وهو الظاهر الموافق لما فى الإقناع . وفى ش والغاية : « لآخر » ، بولعه تحريف .

ولا إجبار في قسمة المنافع . وإن أقتسماها بزمن^(١) أو مكان :
صح جائزاً . فلو رجع أحدهما بعد استيفاء ثوبته : غريم ما انفرد به :
ونفقة الحيوان — مدة كل واحد — عليه .

ومن بينهما^(٢) مزروعة : فطالب أحدهما قسمتها دون زرع — :
قسمت كخالية .

ومعه : أو الزرع دونها — . لم يجبر ممتنع^(٣) .

فإن^(٤) تراضيا على أحدهما — والزرع : قصيل^(٥) ، أو قطن^(٦) — :
جاز . وإن كان بذراً أو سنبلاً مشتد الحب : فلا .

وإن كان بينهما نهر^(٥) أو قناة أو عين ماء : فالنفقة لحاجة^(٦)
بقدر حقيقتها : والماء على مباشر طاع عند الاستخراج .

ولها قسمته بمأياة^(٧) بزمن ، أو بنصب^(٧) خشبة ، أو حجر .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بزمن » ، وهو لفظ الإقناع .

(٢) في ش زيادة : « أرض » ، وهي من الشرح وإن وردت في عبارة الإقناع
الناقصة ٣٠٢ : « وإن [كان] بينهما أرض فيها زرع » . ولفظ الغاية : « مزرعة »
أى مكان الزرع كما في المصباح والمختار . وليس مراداً هنا كما لا يخفى ، فهو تحريف .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الممتنع » . وانظر الإقناع وشرحه .

(٤) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش والغاية والإقناع : « وإن » .

(٥) كذا في زع والإقناع . وفي ش والغاية ٤٧١ : « نهر أو قناة » ، وهو
نصحيح .

(٦) كذا في زع والغاية والإقناع ، وفيه أيضاً : « حقهما والماء بينهما » ، والأول
تحريف ، والزائد ورد في الشرح . ولفظ ش : « لحاجتهما . . . على قدر . . . شرطاه » ،
والزيادة من البحر .

(٧) وردت الباء في ز ش والغاية ، وسقطت من ع . وانظر الإقناع .

مستور في مصطدم الماء : فيه ثَقْبَانِ بقدر حَقَّتْهُمَا ^(١).

واكل سقَى أرضٍ — : لا شَرَبَ لها منه . — بنصيبه .

* * *

فصل

٢ — أَلثَانِي ^(٢) : قِسْمَةُ إجْبَارٍ ، وهى : مالا ضررَ فيها ، ولارَدَّ

عوضٍ .

يُجْبَرُ ^(٣) شريكه أو وليه ، وَيَقْسِمُ حاكم على غائبٍ منهما —
بطلب شريك ^(٤) أو وليه ، قَسَمَ مشتركٍ : من مَكِيلٍ جنسٍ أو
موزونه ^(٥) — مَسَّتْهُ النارُ : كَدِبْسٍ وَخَلَّ تَمْرٍ ^(٦) ، أو لَأَ : كدُهْنٍ
ولبنٍ وَخَلَّ عنبٍ — ومن قريةٍ وذار كبيرةٍ ، ودُّ كَانٍ وأرضٍ
واسعتين ، وبساتين — ولو لم تتساو أجزاءها ^(٧) : إذا أمكن قَسْمُهَا ^(٧).

(١) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « حصتيهما » ، ولعل الأصل :

« حقيهما أى حصتيهما » ، والزيادة من الشرح .

(٢) في ش : « النوع الثاني » ، والزائد من الشرح وإن ذكر في الإقناع ٣٠٣ .

(٣) كذا بالأصول . وفي الغاية : فيجبر . وانظر الإقناع .

(٤) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هى : « للغائب » .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « موزونه » بالهاء ، وهو تصحيف .

وراجع الإقناع .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش والإقناع : « وتغر » ، والواو من ناشر جاهل .

(٧) كذا في زع . وفي ش والغاية : « أجزاءهما . . . قسمةهما » ، وهو تحريف .

وانظر الإقناع ٣٠٣ .

بالتعديل ، بأن [لا ^(١)] يُجْعَلُ شَيْءٌ مَعَهَا ^(٢) .

ومن دعا شريكه في بستانٍ إلى قَسَمِ شجرة فقط : لم يُجْبَرْ . وإلى قَسَمِ أرضه ^(٣) : أُجْبِرَ ، ودخل الشجرُ تبعاً .

وَمَنْ يَنْتَهَمَا أرضٌ — : في بعضها نخلٌ وفي بعض ^(٤) شجرٌ غيرُه ، أو يشربُ سَيْحًا ^(٥) وبعضها بَعْلًا . — قُدِّمَ مَنْ يَطْلُبُ ^(٦) قسمة كلِّ عينٍ على حِدَةٍ : إن أمكنتُ تسويته في جيده ورديته . وإلا قُسمتُ أعيانًا بالقيمة : إن أمكن التعديل ^(٧) . وإلا ، فأبَى أحدهما — : لم يُجْبَرْ

وهذا النوع : إفرازٌ . فيصحُّ قَسَمُ لحمٍ هَدْيٍ وَأَصَاحِي — لارتَب من شيءٍ بِيَابِسِهِ — وتمرٍ يُخَرَّصُ خَرَصًا ، وما يُكَالُ وَزَنًا ، وعكسه — وإن لم يُقَبَّضْ بالمجلس — ومرهونٍ ، وموقوفٍ — ولو على جهةٍ — بلاردٌ ، وما بعضُه وقفٌ بلاردٌ من

(١) وردت الزيادة في زع والغاية ، وبمعناها في الإقناع ، وسقطت من ش .

(٢) كذا في زع والإقناع . وفي ش والغاية : « معهما » ، وهو كسابقيه .

(٣) ذكرت الهاء في زع والغاية ، وسقطت من ش . وانظر الإقناع .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بعضها » ، والزائد من الشرح وإن ورد في الإقناع ٣٠٥ .

(٥) كذا بالأصول والغاية ، وحرف في الإقناع بلفظ : « سحا » .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « طلب » ، ولعله محرف وإن كان لفظ الإقناع .

(٧) في ش : « التعديل بالقيمة إلا » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس . وورد الزائد في عبارة الإقناع .

رَبُّ الطَّلَقِ . وَتَصَحُّ — : إِنْ تَرَضَيَا . — بَرْدٌ ^(١) مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ .
وَلَا يَحْنَتُ بِهَا مَنْ حَلَفَ : « لَا يَبِيعُ » . وَمَتَى ظَهَرَ فِيهَا غَبْنٌ
فَاحْشُ : بَطَلَتْ .

وَلَا شَفْعَةٌ فِي نَوْعَيْهَا ، وَيُفْسَخَانِ ^(٢) بِعَيْبٍ .
وَيَصَحُّ أَنْ يَتَقَسَّمَا بِأَنْفُسِهِمَا ، وَأَنْ يَنْصِبَا قَاسِمًا ، وَأَنْ يَسْأَلَا
حَاكِمًا نَصَبَهُ . وَيُشْتَرَطُ : إِسْلَامُهُ ، وَعَدَالَتُهُ ، وَمَعْرِفَتُهُ بِهَا . وَيَكْفَى
وَاحِدٌ ، لَا مَعَ تَقْوِيمٍ .

وَيُبَاحُ أَجْرُهُ ، وَيُسَمَّى : « الْقُسَامَةُ » (بضم القاف) . وَهِيَ
بِقَدْرِ الْأَمْلَاقِ ، وَلَوْ شَرَطَ خِلَافَهُ . وَلَا يَنْفَرِدُ بَعْضٌ بِاسْتِمْجَارٍ .
وَكَقَاسِمٍ حَافِظٌ وَنَحْوُهُ .

وَمَتَى لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ حَاكِمٍ أَنَّهُ لَهُمْ : قَسَمَهُ ، وَذَكَرَ ^(٣) فِي
كِتَابِ ^(٤) الْقِسْمَةِ : أَنَّهَا بِمَجَرَّدِ دَعْوَاهُمْ مِلْسَكِهِ .

فصلٌ

وَتُعَدَّلُ سَهَامُ بِالْأَجْزَاءِ : إِنْ تَسَاوَتْ ، وَبِالْقِيَمَةِ : إِنْ اخْتَلَفَتْ ،

(١) كَذَا فِي زِعِ وَالْغَايَةِ ٤٧٢ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِقْنَاعِ ٣٠٤ . وَصَحَّفَ فِي شِ
بِالْيَاءِ .

(٢) كَذَا فِي زِعِ وَالْغَايَةِ ، مَعَ الضَّبْطِ فِي زِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي شِ : « وَيُفْسَخَانِ » .

(٣) أَيْ الْقَاضِي أَوْ الْحَاكِمُ ، عَلَى مَا فِي شَرْحِي الْمُنْتَهَى وَالْإِقْنَاعِ ٣٠٧ . وَأُسْقِطْتُ
السَّكْمَةَ مَعَ الْوَاوِ مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَتْ فِي الشَّرْحِ .

(٤) ذَكَرَ بِهَامِشِ زِ شَرْحًا لِهَذَا : « أَيْ الْمُسْتَقْد » .

وبالرد : إن اقتضته ^(١) . ثم يُقرَعُ .

وكيف ما أقرَع : جاز . والأحوط : كتابة أسم كل شريك برُقعة ، ثم تُدرَجُ في بَناقٍ من طينٍ أو شمعٍ متساوية : قدرًا ووزنًا ؛ ويُقالُ لمن لم يحضر ذلك : « أخرج بُندقة على هذا السهم » ، فمن خرج اسمه ^(٢) : فهو له . ثم كذلك الثاني . والباقي للثالث : إذا استوت سهامهم ، وكانوا ثلاثة .

وإن كتبَ أسم كل سهم برُقعة ، ثم قال ^(٣) : « أخرج بُندقة لفلان ، وبندقة لفلان » إلى أن ينتهوا — : جاز .

وإن اختلفت سهامهم — : كنصف ، وثلث ، وسدس — : جزئ ^(٤) مقسومٌ بحسبِ أقلها ، وهو هنا : ستة ، ولزم إخراجُ الأسماء على السهام : فيكتبُ باسمِ ربِّ النصف ثلاث ^(٥)

(١) صحف في ش بالصاد . وفي الناية ٤٧٣ : « أن . . . » ، والإقناع ٣٠٦ : « بالردم . . . » . وكلاهما تصحيف أيضاً .

(٢) ضبط في ز بفتح الميم ، والظاهر أنه سبق قلم ، فتأمل . وانظر الإقناع ٣٠٧ .
(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « يقال » ، وهو تحريف على ما يظهر . والظاهر أيضاً أن في كلام الإقناع هنا نقصاً ، فراجع .

(٤) كذا في ش والناية . وفي زع : « جزأ » مع ضبط أوله — في ز — بالضم وثانيه بالكسر . فيكون خلافاً في الرسم ناشئاً عن كون الهززة المكسورة ما قبلها توضع على ياء مطلقاً ، أم إذا كانت في الوسط . ولفظ الإقناع : « جزأ المقسوم » .

(٥) كذا في زش والناية ، وهو الصواب أو الأولى . وفي ع والإقناع : « ثلاثة » .

(م ٤٠ — ق ٢ منتهى الإيرادات)

رِقَاعٍ ، وَالثَّلَثِ ثِنْتَيْنِ ^(١) ، وَالسُّدُسِ رُقْعَةً بِحَسَبِ التَّجْزِئَةِ . ثُمَّ يُخْرِجُ بِنْدَقَةً عَلَى أَوَّلِ سَهْمٍ : فَإِنْ خَرَجَ أَسْمُ ^(٢) رَبِّ النِّصْفِ أَخَذَهُ مَعَ ثَانٍ وَثَالِثٍ ، وَإِنْ ^(٣) خَرَجَ أَسْمُ رَبِّ الثَّلَاثِ أَخَذَهُ مَعَ ثَانٍ . ثُمَّ يُقَرِّعُ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ كَذَلِكَ ، وَالْبَاقِي لِلثَّلَاثِ .
وَتَلْزُمُ بِخُرُوجِ قُرْعَةٍ ، وَلَوْ فِيهَا فِيهِ رَدٌّ أَوْ ضَرَرٌ .
وَإِنْ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ : فَبِرِضَاهُمَا ^(٤) وَتَفْرِئُهُمَا .



فصل

وَمَنْ أَدْعَى غُلَطًا فِيمَا تَقَاسَمَا بِأَنْفُسِهِمَا ، وَأَشْهَدَا عَلَى رِضَاهُمَا بِهِ — : لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ .
وَيُقْبَلُ ^(٥) بَيِّنَةٌ فِيمَا قَسَمَهُ قَاسِمٌ حَاكِمٌ ، وَإِلَّا : حَلَفَ مِنْكَرٌ .
وَكَذَا : قَاسِمٌ نَصَبَاهُ ^(٦) .

(١) ورد هذا في زع ، وفي الغاية والإقناع بلفظ : « رُقْعَتَيْنِ » ، وأسقط من ش مدرجاً في الشرح

(٢) كذا في زع والغاية ، وفي الإقناع ٣٠٨ مع زيادة قبله : « عليه » . وفي ش : « سهم . . . وثالث ، والثانية على الرابع » ، والأول تصحيف ناشر ، والزائد من كلام الشارح .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع ، وهو الصحيح . وفي ش : « فإن » ، والظاهر أن الفاء من الشرح والواو أدرجت فيه . فتأمل : لتعلم عبث الماشرين الذين لا ضمير لهم .
(٤) كذا في زش والغاية ، وهو الموافق لما في الإقناع ٣٠٧ . وصحفت في ع بالياء .
(٥) كذا في زع والغاية ٤٧٤ . وفي ش : « وتقبل فيما » ، وأدرج الناقص في الشرح . وكل صحيح . وانظر الإقناع .

(٦) كذا بالأسول والغاية . ولفظ الإقناع : « نصبوه » . وورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « فيما لم يعتبر فيه رضا بعد قرعة » . وراجع الإقناع ٣٠٨ — ٣٠٩ .

وإن أَسْتَحَقَّ بعدها معيّن من حصّتيهما على السّواء : لم تبطل فيما بقى ، إلا أن يكون ضررُ المستحقّ في نصيب أحدهما أكثرَ : كسَدِّ طريقه أو تجرّى مائه أو ضوئه ، ونحوه — : فتبطلُ ، كما لو كان في إحداهما ^(١) أو شائعاً ولو فيهما .

وإن أدعى كلُّ شَيْئاً : « أنه من سهمه » ، تحالفاً وتقبضت .
ومن كان بَنَى أو غرس ، فخرج مستحقّاً ، فقلع — : رجع على شريكه بنصف قيمته ، في قسمة تراضٍ فقط .
ولن خرج في نصيبه عيبٌ جهله — إمساكٌ مع ^(٢) أرضٍ ، كفسخٍ .

ولا يمنع دينٌ على ميت نقل ^(٣) تركته — بخلاف ما يخرج من ثلثها : من معيّن موصى به . — فظهوره بعد قسمة لا يُبطلها ؛ ويصحّ بيعها قبل قضائه : إن قضيَ .
فالمات : لو ارث ؛ كنماءً جانٍ . ويصحّ عتقه .
ومتى أقسما ، فحصل ^(٤) الطريقُ في حصّةٍ واحدٍ — ولا منقذَ للآخر — : بطلت .

(١) كذا في زع ، أى حصّتهما . وفي ش والغاية والإقناع : « أحدهما » أى نصيبهما ، كما صرح به في الشرحين .

(٢) في الإقناع : « الإمساك مع الأرض » . وفي ش : « إمساك نصيبه مع أخذ » ، والزائد من الشرح .

(٣) ضبط في ز عفواً بضم اللام . ولفظ الإقناع ٣١٠ : « ... دين الميت انتقال » .

(٤) كذا في زع والغاية ٤٧٥ . وفي ش : « خصلت » ، ولعل التاء من الشرح وإن وردت في الإقناع . و « الطريق » يذكر ويؤث .

وَأَيُّ وَقَعَتْ ظِلَّةٌ دَارٍ فِي نَصِيْبِهِ : فَلَهُ (١)

* * *

بَابُ الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتِ

« الدَّعْوَى » : إضافة الإنسان إلى نفسه أَسْتَحْقَاقَ شَيْءٍ فِي يَدِ
غَيْرِهِ ، أَوْ ذِمَّتِهِ . و « الْمُدَّعَى » : مَنْ يُطَالِبُ (٢) غَيْرَهُ بِحَقٍّ يَذْكُرُ
أَسْتَحْقَاقَهُ عَلَيْهِ . و « الْمُدَّعَى (٣) عَلَيْهِ » : الْمَطَالِبُ .
و « الْبَيِّنَةُ » : الْعَلَامَةُ الْوَاضِحَةُ ، كَالشَّاهِدِ فَأَكْثَرُ .
وَلَا تَصِحُّ دَعْوَى (٤) إِلَّا مِنْ جَائِزٍ تَصَرُّفُهُ (٥) .
وَكَذَا : إِنْكَارٌ ، سِوَى إِنْكَارِ سَفِيهِهِ فِيمَا (٦) يَتَّخِذُ بِهِ إِذَا وَبَعْدَ
فَكُّ حَجَرٍ . وَيَحْلَفُ : إِذَا أَنْكَرَ .
وَإِذَا تَدَاعَى عَيْنَا ، لَمْ تَخُلْ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ :
١ — أَحَدُهَا (٧) : أَنْ لَا تَكُونَ بِيَدٍ أَحَدٍ ، وَلَا تَمَّ ظَاهِرُهُ (٧)
وَلَا بَيِّنَةٌ — : تَحَالَفًا ، وَتَنَاصُفًا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ . وَفِي ش : « فَهِيَ لَهُ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرَ فِي الْإِقْنَاعِ .
(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ٤٧٦ وَالْإِقْنَاعِ ٣١١ . وَفِي ش : « يُطَالِبُ » ، وَهُوَ
تَحْرِيفٌ . فَرَاجِعِ الْمَصْبَاحِ .
(٣) أَسْقَطَ قَوْلَهُ : « وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ » مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .
(٤) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي الْفَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ : « . . . التَّصَرُّفِ » . وَش : « الدَّعْوَى
. . . التَّصَرُّفِ » .
(٥) وَرَدَّ فِي ز ، بَعْدَ « فِي » ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « صُورَةٌ تَقَدَّمَتْ » ؛ أَيْ فِي بَابِهِ
طَرِيقَ الْحَكْمِ وَصِفَتَهُ ، كَمَا قَالَ شَارِحُ الْإِقْنَاعِ .
(٦) فِي ش : « أَحَدُهُمَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفُ ظَاهِرٍ . وَلَفْظُ الْفَايَةِ : « الْأَوَّلُ » .
(٧) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « فَلَا أَحَدُهُمَا بَقَرٍ [عَتَا] » . وَانْظُرْ
الْإِقْنَاعَ ٣١٧ .

وإن وجد ظاهره^(١) لأحدهما : عمل به .
فلو تنازعا عَرَصَةً بها شجرٌ أو بناءٌ لهما : فهي لهما . ولأحدهما : قلّه .
وإن تنازعا مُسَنَّةً^(٢) بينَ نهرٍ أحدهما وأرضٍ الآخر ، أو جداراً
بينَ ملكَيهما — حَلَفَ كُلُّهُ : « أن نصفه له » ، ويُقرَعُ : إن تشاحا
في المبتدئ^(٣) — ولا يَقْدَحُ إن حَلَفَ : « أن كله له » . — وتناصفاهُ ،
كمعقودٍ بينائهما .
وإن كان معقوداً بيناء أحدهما وحده ، أو متصلاً به اتصالاً :
لا يمكنُ إحداثه عادةً ؛ أوله عليه أَزَجُّ^(٤) أو سُرَّةٌ — : فله يمينه .

(١) ورد في ز ، بهذا ، مع الضرب عليه : « لهما أو » . وأسقط قوله :
« لأحدهما » من ش ، وأدخل في الشرح . وانظر الإقناع .
(٢) يعني : سدا يرد ماء النهر من جانبه ويحجزه ، على ما في شرحي المنتهى
والإقناع والغاية . وهو الموافق لما في المصباح (سنن) : من أنها « حائط بيني في وجه
الماء ، ويسمى السد » . وفسرها في المختار (سنن) بالرم ، ثم فسر العرم بها ، ثم
نقل عن التهذيب وغيره : أنه السيل الذي لا يطاق ، أو اسم واد ، أو « السكر » بكسر
أوله وسكون ثانيه ، وهو : السد . وفسر صاحب المصباح « العرم » بالسد أيضاً .
فيكون ما هنا صحيحاً .
(٣) كذا في ش وفي ع مع سقوط الميم منها ، ومع حذف الهمزة فيها . ورسم في
ز هكذا : « المبتدأ » ، لكن يائيات الكسرة بدل الهمزة . وقد علمت منشأ الخلاف
في مثله . وفي الغاية : « المبتدأ » ، وهو خطأ . وذكر في ش زيادة : « منهما باليمين » ،
وهي من الشرح .

(٤) ورد بهامش ز : « قال الجوهري : هو ضرب من الأبنية (وهو لفظ القاموس
لا الصلاح . وذكر في الإقناع ٣١٢ نحوه مع زيادة : ويقال له : طاق . (قال ابن المنجي
(أو المنجا كما في شرح الإقناع ، أو ابن البناء كما في شرح المنتهى) : هو القبر » اهـ .
وعبارة الشرحين : « هو القبر » . وذكر نحوها في الغاية ٤٧٧ . والذي في الصلاح
والمصباح واللسان ٣٠/٢ : « الأزج : بيت بيني طولاً ، ويقال له بالفارسية : أو ستان » .
وانظر التاج ٤/٢ .

ولا ترجيح بوضع خشبة ، ولا بوجوه^(١) أجر وتزويق^(٢)
 وتخصيص ومعاقد قعط في خص .
 وإن تنازع ربُّ علوٍّ وربُّ سفلى في سقف بينهما : تناصفاه ،
 وفي سلم منصوب أو درجة : فربُّ العلوِّ ، إلا أن يكون تحتها
 مسكين لرب^(٣) السفلى : فيتناصفاه .
 وإن تنازعا الصحن — : والدرجة بصدريه — : فبينهما .
 وإن كانت في الوسط : فما إليها بينهما ، وما وراءه لربِّ السفلى .
 وكذا : لو تنازع ربُّ باب بصدري درج غير نافذ ، وربُّ^(٤) باب
 بوسطه — في الدرب .

فصل

٢ — أثنائي : أن تكون يدي أحدهما . فهي له ، ويحلف : إن
 لم تكن بيته .
 وإن سأل المدعى عليه الحاكم كتابةً مخضري بما^(٥) جرى :

(١) كذا في زع والغاية والإقناع ٣١٣ . وفي ش : « بوجود » ، وهو تصحيف .
 (٢) في ش : « وتزويق » . والباء من الشرح وإن ذكرت في لفظ الإقناع .
 (٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « لصاحب » . ولعل أصل العبارة : « لرب
 أى لصاحب » والزائد من الشرح ، وهو نص الإقناع ٣١٤ .
 (٤) في ش : « ودرب باب بوسطه » ، وهو تحريف وتصحيف .
 (٥) كذا في زع والغاية والإقناع ٣١١ . وفي ش : « بما . . . إيجابه » ، وهو
 تصحيف .

أجابهُ ، وذكر فيه : « أنه بَقِيَ العَيْنَ يَدِهِ : لأنه لم يَثْبُت ما يَرْفُهَا » .

ولا يَثْبُتُ مِلْكُ بَذَلِكَ ، كما يَثْبُتُ بَيِّنَةٌ^(١) . فلاشْفَعَةَ لَهُ بِمَجَرِّ ذِائِدٍ .

* * *

فصل

٣ — أُلْتَالَتْ : أن تكونَ يَدَيَهُمَا ، كطفلي : كلُّ مَمْسِكٍ لِبَعْضِهِ .
فِيَحْلِفُ كُلُّ — كما مرَّ فيما يَتَنَصَّفُ^(٢) — وتَنَاصَفَاهُ . إلا أن يدَّعي أحدهما^(٣) نصفًا فأقلَّ ، والآخِرُ^(٤) الجميعَ أو أكثرَ مما بقى — : فيَحْلِفُ مدَّعي الأقلِّ ، ويأخذه .
وإن كان^(٥) مِمِّزًا ، فقال : « إني حرٌّ » — مُخْلِى حتى تقومَ بَيِّنَةٌ بِرِقَّةٍ .

(١) كذا في ع ش والمائة ٤٧٨ . وفي الإقناع وأصل ز : « بالبينه » ، ثم أصلح فيها بما أنبتهاه .

(٢) كذا بالأصول والغاية ، وهو أولى من « ينتصف » الذي اقتصر على ماضيه : « انتصف » صاحب المصباح .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع ٣١٧ . وفي ش : « أحدهم . . . أو الآخر » ، وهو تحريف ناشر .

(٤) ذكر بهامش ز : « مسألة ما إذا ادعى الشخص الحرية فإنه يقبل قوله في الحرية من غير بينة . قال في البلغة : إذا شاهدنا عبدا في يد رجل ، فادعى أنه حر الأصل — : فالقول قول العبد مع يمينه ، ولا يجوز لأحد شراه مع حصده الرق . أما مع سكوته : فيجوز على الأصح . ولو ادعى الإعتاق : فالقول قول السيد ؛ فإن كان العبد مميّزا ففى سماع دعواه وجهان . أما الطفل فاليد عليه دليل الملك : لأنه لا يعرب عن نفسه ؛ فإن ادعى بعد البلوغ : لم يقبل منه . فإن ادعى أجنبي نسبة : ثبت ، ولم يزل ملك سيده ، ولو أقام بالنسب بينة . إلا أن يكون مدعى نسبة امرأة : فثبتت حرية ولدها . انتهى . ذكره في الدعوى اهـ .
وراجع الإقناع وشرحه ٣١٧ .

فَإِنْ قَوَّيْتَ يَدُ أَحَدِهِمَا — كحَيَوَانٍ : واحدٌ^(١) سَائِقُهُ أَوْ آخِذُهُ
بِزِمَامِهِ وَآخِرُ رَاكِبُهُ أَوْ عَلَيْهِ حِمْلُهُ ، أَوْ وَاحِدٌ عَلَيْهِ حِمْلُهُ وَآخِرُ
رَاكِبُهُ . أَوْ قَمِيصٍ : واحدٌ آخِذٌ بِكُمِّهِ ، وَآخِرُ لَا بِسُهُ — :
فَلْتَانِي يَمِينِهِ .

وَيُعْمَلُ بِالظَّاهِرِ فِيمَا يَدَيَهُمَا : مَشَاهِدَةٌ أَوْ حُكْمًا ، أَوْ يَدٍ
وَاحِدٍ : مَشَاهِدَةٌ ، وَالْآخِرُ : حُكْمًا .

فَلَوْ أُوْزِعَ رَبُّ دَابَّةٍ فِي رَحْلِ عَلَيْهَا ، أَوْ رَبُّ قِدْرِ وَنَحْوِهِ فِي
شَيْءٍ فِيهِ — : فَلَهُ .

وَلَوْ نَازَعَ رَبُّ دَارٍ خِيَاطًا فِيهَا فِي إِبْرَةٍ أَوْ مِقْصَصٍ ، أَوْ قَرَّابًا فِي
قَرِيبَةٍ — : فَلْتَانِي . وَعَكْسُهُ : الثَّوْبُ وَالْخَاطِيَةُ .

وَإِنْ تَنَازَعَ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ فِي رَفٍّ مَقْلُوعٍ ، أَوْ مِضْرَاعٍ لَهُ
شَكْلٌ مَنْصُوبٌ فِي الدَّارِ — : فَلَرَبُّهَا . وَإِلَّا : فَيَدِيَهُمَا .

وَمَا جَرَتْ عَادَةٌ بِهِ — وَلَوْ يَدْخُلُ فِي بَيْعٍ — : فَلَرَبُّهَا ، وَإِلَّا :
خَلْمٌ كَثِيرٌ .

وَإِنْ^(٢) تَنَازَعَ زَوْجَانِ ، أَوْ وَرَثَتُهُمَا ، أَوْ أَحَدُهُمَا وَوَرِثَةُ الْآخَرِ —
وَلَوْ مَعَ رِقٍّ أَحَدِهِمَا — فِي قُمَاشِ الْبَيْتِ ، وَنَحْوِهِ^(٣) — فَمَا يَصْلُحُ

(١) ضبط في ز بالضم والكسر ، والظاهر أنه تدارك الخطأ بدون الضرب عليه .

(٢) كذا في زع والغاية ٤٧٩ والإقناع ٣١٥ ، وهو الظاهر . وفي ش : « ولو » .

(٣) وفي ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « وإلا » .

لرجل : فله ، ولها : قلها ، ولهما : قلها .
وكذا صانعان في آلة دكانها : فآلة^(١) كل صنعة لصانها .
وكل من قلنا : « هوله » ، فيمينه . ومتى كان لأحدهما بينة :
حكم له بها .
وإن كان لكل بينة^(٢) ، وتساوتا^(٣) من كل وجه — تعارضتا
وتساقطتا : فيتخالفان ، ويتناصفان ما بأيديهما .
ويقرع : فيما ليس بيد أحد ، أو بيد ثالث ولم يُنازع^(٤) .
وإن كان بيد أحدهما : حكم به للمدعي^(٥) — وهو : الخارج . —
ببينة^(٥) ، سواء أقيمت بينة منكر — وهو : الداخل . —
بعد رفع يده ، أو لا . وسواء شهدت له : « أنها نتجت في ملكه ،
أو قطيعة^(٦) من إمام » ، أو لا .
وتسمع ببينة — وهو منكر — : لادعائه^(٧) الملك .
وكذا : من ادعى^(٨) عليه تعدياً ببلد ووقت معينين ، وقامت

(١) حرف في ش بلفظ : « فآلة » . وراجع الإقناع .
(٢) كذا في زش والغاية والإقناع ٣١٨ . وصحف في ع بلفظ : « ومساوتا » .
(٣) كذا في زش والغاية والإقناع . وفي ع : « تنازع » ، وهو تصحيف .
(٤) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « على الأصح » .
(٥) وردت الهاء في زع والإقناع ٣١٩ ، وسقطت من الغاية ، كما سقطت من والباء
من ش .
(٦) كذا في زش والغاية والإقناع ٣١٦ . وصحف في ع بلفظ : « قطمية » .
(٧) في ش : « لإدعائه » . بهزة قطع ، وهو خطأ انتشر في أوساط الجهلة .
(٨) حرف في ع بلفظ : « الدعى » .

به يِنَّةٌ — وهو منكِرٌ — فادَّعى كذبها ، وأقام بينةً : « أنه كان به بحلٌّ بعيدٌ عن ذلك البلدِ » .

• لا تُسمَعُ بينةٌ داخلٍ ، مع عدم بينةٍ خارجٍ .
ومعَ حضور البيَّتينِ ، لا تُسمَعُ بينةٌ داخلٍ قبل بينةٍ خارجٍ .
وتعديلُها . وتُسمَعُ بعد التعديلِ : قبلَ الحكمِ ، وبعده : قبلَ التسليمِ .

فإن^(١) كانت بينةُ المنكِرِ غائبةً حينَ رفعنا يدهُ ، فجاءتْ :
وقد ادَّعى ملكاً مطلقاً — فهي بينةٌ خارجٌ .

وإن^(٢) ادَّعاهُ مستنداً لما قبلَ يدهُ : فبينةٌ داخلٍ .
وإن أقام الخارجُ بينةً : « أنه اشتراها من الداخل » ، [وأقام الداخلُ بينةً : أنه اشتراها من الخارج] — قُدِّمتْ بينةُ الداخلِ^(٣) :
لأنه الخارجُ معنًى .

وإن أقام الخارجُ بينةً : « أنها ملكُها » ، والآخرُ بينةً : « أنه باعها منه ، أو وقفها عليه ، أو أعتقها » — قُدِّمتْ الثانيةُ ، كقوله :
« أبرأني من الدين » .

(١) كذا في ز ، وهو للظاهر . وفي ع ش والغاية ٤٨٠ : « وإن » .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو للظاهر أيضاً . وفي ش : « فإن » .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والغاية ، وسقطت من ع . وتضمنها كلام الإقناع ٣١٦

الذي فيه تقديم وتأخير في التعبير ، فتنبه .

أما لو قال : « لى بينة غائبة » ، طُوبَ بالتسليم : لأن تأخيرَه
يُطَوِّل .

ومتى أُرِّخْتَا — والعينُ بيديهما . — في شهادة بِمِلْكٍ أو ^(١) يَدٍ ،
أو إحداهما فقط — : فهما سواء ، إلا أن تشهد المتأخرة
بانتقاله عنه .

ولا تُقدِّمُ إحداهما بزيادةٍ نتاجٍ ، أو سببٍ مِلْكٍ ، أو اشتِهَارٍ
عدالةٍ ، أو كثرةٍ ^(٢) عَدَدٍ . ولا رجلانِ على رجلٍ وأمرأتينِ ،
أو وعينٍ .

ومتى ادَّعى أحدهما : « أنه اشتراها من زيدٍ وهى مِلْكُهُ » ،
والآخرُ : « أنه اشتراها من عمرو وهى مِلْكُهُ » ، وأقاما بذلك
يُسْتَتِين — : تعارضتا .

وإن شهدت إحداهما بالمِلْكِ ، والأخرى بانتقاله عنه له — : كما
لو أقام رجلٌ بينةً : « أن هذه الدارَ لأبي خلفٍها تَرِكَةٌ » ، وأقامتُ
أمرأته بينةً : « أن أباهُ أصدقَها إياها » — قُدِّمتِ الناقلةُ ، كبينَةِ
ملكٍ على بينةٍ يَدٍ .



(١) كذا في زع والغاية ، وراجع أول الكلام فيها . ولفظ ش : « أو في شهادة

بيد » ، والزيادة من الشرح . وراجع الإقناع ٣١٨ .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الموافق لما في الإقناع .. ولفظ ش : « كثير » ،

ولعله تصحيف .

فصل

٤ — الرابعُ : أن تكونَ يَدُ ثَالِثٍ . فإن أدَّعَاها النَّفْسِيه : حَلَفَ لكل واحدٍ يَمِينًا . فإن نَكَلَ عَنْهُمَا : أَخَذَاهَا مِنْهُ وَبَدَّلَهَا ، وَأَقْتَرَعَا عَلَيْهِمَا .

وإن أَقَرَّ بِهَا لهما ^(١) : أَقْتَسَمَاها ، وَحَلَفَ لِكُلِّ يَمِينًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى النِّصْفِ الَّذِي أَقَرَّ بِهِ لِصَاحِبِهِ : وَحَلَفَ كُلُّ ^(٢) لِصَاحِبِهِ عَلَى النِّصْفِ الْمَحْكُومِ لَهُ بِهِ . وَإِنْ نَكَلَ الْمُقَرُّ عَنِ الْيَمِينِ لِكُلِّ مِنْهُمَا : أَخَذَ ^(٣) مِنْهُ بَدَلَهَا ، وَأَقْتَسَمَاهُ أَيْضًا .

و... لِأَحَدِهِمَا بَعِينَةً : حَلَفَ وَأَخَذَهَا ، وَيَحْلِفُ الْمُقَرُّ لِلْآخَرِ .
فَإِنْ نَكَلَ : أَخَذَ مِنْهُ بَدَلَهَا .

وَإِذَا أَخَذَهَا الْمُقَرُّ ^(٤) لَهُ ، فَأَقَامَ الْآخَرُ بَيْنَةً — : أَخَذَهَا مِنْهُ ، وَلِلْمُقَرَّرِ لَهُ قِيَمَتُهَا عَلَى الْمُقَرَّرِ .

وإن قال ^(٥) : « هِيَ لِأَحَدِهِمَا وَأَجْهَلُهُ » ، فَصَدَّقَاهُ — : لَمْ يَحْلِفْ ؛ وَإِلَّا : حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً ، وَيُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ قَرَّعَ : حَلَفَ

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ونكل عن التمين » . وانظر الإقناع ٣١٩ .

(٢) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « من المدعين » .

(٣) كذا في زع . وفي ش والفاية ٤٨١ : « أخذا » . وكلاما صحيح . وانظر الإقناع ٣٢٠ .

(٤) أسقط قوله : « المقر له » من ش ، وأدخل في الشرح .

(٥) صحف في ش بلفظ : « لول » .

وأخذها — ثم إن بيّنه^(١) : قِيلَ . — ولهما القرعة بعد تحليفه الواجب وقبله . فإن نكَل : فُقدِمَت القرعة .

ويُحلف للمُقرع : إن كذَّب به ؛ فإن نكَل : أُخِذ منه بدُّهنا .
وإن أنكرهما — ولم يُنارِع — : أُقْرِع . فلو علم أنها للآخر :
فقد مضى الحكم .

وإن كان لأحدٍهما بيّنة : حُكِمَ له بها .
وإن كان لكلٍّ بيّنة : تعارضتا ، سواء أقرَّ لهما ، أو لأحدٍهما
لا بعينه ، أو ليست بيدٍ أحدٍ .
وإن أنكرهما فأقاما بيّنتين ، ثم أقرَّ لأحدٍهما بعينه — : لم يُرَجَّح^(٢)
بذلك ، وحُكِمَ التعارضُ بحاله ، وإقرارُه صحيح .
وإن كان إقرارُه قبل إقامتهما : فالمقرُّ له كداخلٍ ، والآخرُ
كخارجٍ .

وإن لم يدعِها ، ولم يُقرَّ بها لغيره ، ولا بيّنة — : فهي لأحدٍهما
بقرعة .

فإن كان المدعى به مكلفاً ، وأقاما بيّنةً برِّقه ، وأقام بيّنةً
بحريّته — : تعارضتا . وإن لم يدعِ^(٣) حريّةً ، فأقرَّ لأحدٍهما — :

(١) وردت الهاء في ز والفاية والإقناع ، وسقطت من ش ، وصحفت بالناء في ع .

(٢) كذا في زع والفاية والإقناع . وفي ش : « ترجح » . وكل صحيح .

(٣) كذا في ع ش والفاية ٨٢ . وحرف في ز بلفظ : « يدعى » . وانظر

فهوله . ولهما : فهو لهما .

وإلا : لم يلتفت إلى قوله .

ومن أدعى داراً وآخر نصفها ، فإن كانت بأيديهما — وأقاما
بِئْتَيْن — فهي لمدعى الكل .

وإن كانت بيد ثالث ، فإن نازع : فلامدعى ^(١) كلها نصف ،
والآخر لرب اليد يمينه . وإن لم يُنازع : فقد ثبت أخذ نصفها
لمدعى الكل ، ويقتصران على الباقي .

وإن لم تكن ^(٢) بينة : فلامدعى كلها نصفها ، ومن ^(٣) قرع في
النصف : حلف وأخذه .

ولو أدعى كل نصفها ، وصدق من يده العين أحدهما ،
وكذب الآخر : ولم يُنازع — فقليل : « يُسَلَّمُ إليه » ، وقيل :
« يحفظه حاكم » ، وقيل : « يُبْقَى بحاله » .

فصل

ومن يده عبد أدعى : « أنه اشتراه من زيد » ، وأدعى العبد :

(١) كذا في زش والغاية ، على الإضافة ، وهو الموافق للفظ الإقناع ٣١٥ . وفي ع :
« فلامدع » ، على أن ما بعده مفعول . وقد نكلمنا عن جواز حذف الياء في مثل هذا .

(٢) كذا في زع والغاية ، أى توجد . وفي ش : « يكن » . وكلاهما صحيح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش « ويقتصران فن » ، والفاء مع الفعل قبلها من
كلام الشارح . فتنبه . وانظر الإقناع وشرحه .

« أن زيدا أعتقه » ، أو ادّعى شخص : « أن زيدا باعه — أو وهبه — له » ، وادّعى آخر مثله — وأقام كل بينة — صححنا أسبق التصرفين : إن عليم التاريخ ؛ وإلا : تساقطتا . وكذا : إن كان العبد بيد نفسه^(١) .

ولو ادّعى زوجة امرأة ، وأقام كل البينة^(٢) — ولو كانت بيد أحدهما — : سقطتا .

ولو أقام كل^(٣) : ممن العين بيديهما^(٤) . — بينة بشرائها من زيد ، وهى ملكه ، بكذا — وأتخذ تاريخهما — : تحالفا ، وتناصفاها . ولكل^(٥) : أن يرجع على زيد بنصف الثمن ، وأن يفسخ ويرجع بكله ، وأن يأخذ^(٦) كلها مع فسخ الآخر . وإن سبق تاريخ أحدهما : فهى له ، وللثاني الثمن .

وإن أطلقا أو إحداهما : تعارضتا فى ملك إذا ، لافى شراء ، فيقبل من زيد دعواها^(٧) يمين لهما .

(١) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « أو بيد زيد » . وذكر فى الإقناع ٣٢١ بلفظ : « أو بيد أحدهما » . وانظر شرحه .

(٢) كذا فى زع والغاية ٤٨٣ . وفى ش : « بينة » . ونص الإقناع : « وأقاما بينتين وليست بيد أحدهما » . فتأمل .

(٣) كذا فى زش والغاية ، وهو الظاهر . وفى ع : « بأيديهما » . واعله تصحيح .

(٤) كذا فى زع والغاية وشرح الإقناع ٣٢٢ (أو الإقناع مدرج فيه) . وفى ش : « يأخذها » ، والزائد من الشرح .

(٥) كذا بالأصول والغاية مع زيادة فيها ، وردت فى الشرح ، هى : « لنفسه » . ونص الإقناع أو شرحه : « . . . من ادّعى عليه دعوى العبد ونحوه . . . » . وذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « ولكل نصفها بنصف الثمن بتعالف ، وله الرجوع على زيد بنصف ما اشترى به » .

وإن أدعى أثنان ثمن عينٍ بيد ثالث ، كلٌّ منهما « أنه اشتراها منه بثمان سماء » — فمن صدقه أو أقام بينة : أخذما أدعاه . وإلا : حلف .

وإن أقاما يئتين — وهو منكرٌ — فإن اتحد تاريخهما : تسافطتا ؛ وإن اختلف ^(١) أو اطلقتا أو إحداهما : عمل بهما .
وإن قال أحدهما : « غصبنيها » ، والآخر : « ملكنيها » ، أو أقرَّ لى بها — وأقاما يئتين — : فهي للمصوب منه ، ولا يغرمُ للآخر شيئاً .

وإن أدعى : « أنه أجره » ^(٢) البيت بعشرة ، فقال المستأجرُ : « بل كلَّ الدار » — وأقاما يئتين — : تعارضتا ، ولا قسمة هنا .

بابُ في تعارضِ اليئتينِ

وهو : التَّعَادُلُ من كلِّ وجهٍ ؛

من قال لِقْنَهُ ^(٣) : « متى قُتِلْتُ فأنت حر » ، لم يُقْبَلْ ^(٤) دعوى قْتِهِ قَتْلَهُ إِلَّا بِيْنَةٍ ، وتُقَدَّمُ على بينةٍ وارثٍ .

(١) في زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « تاريخهما » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية والإقاع : « أجره » . وسبق الكلام عليه .

(٣) ورد هذا في زع والغاية ٤٨٤ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح . وذكر في عبارة الإقاع ٣٢٣ بلفظ : « ائمه » .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع والمأية : « يقبل » وكل صحيح : لأن « الدعوى » يذكر ويؤنث .

و : « إن ميت في المحرم فسالم حر ، وفي صفر فغانم حر » —
وأقام كل بينة بموجب عتقه — : تساقطنا ورثا ، كما لو لم تقم بينة
وجهل وقته .

وإن علم موته في أحدهما : أفرع .
و : « إن ميت في مرضى هذا فسالم حر ، وإن برئت فغانم ... »
— وأقاما بينتين — : تساقطنا ورثا .

وإن جهل : ميم مات ؟ ولا بينة — أفرع
وكذا : إن ^(١) أتى بـ « من » بدل « في » ، في التعارض . وأما
في صورة الجهل : فيعتق سالم .
وإن شهدت على ميت بينة ^(٢) : « أنه وصى بعتق سالم » ،
وأخرى : « أنه وصى بعتق غانم » ، وكل واحد ثلث ماله — ولم
تجز الورثة — : عتق أحدهما بقرعة .
ولو كانت بينة غانم وارثة فاسقة : عتق سالم ، ويعتق غانم
بقرعة .

وإن كانت عادلة ، وكذبت الأجنبية — : عمل بشهادتها ، ولغا
تكذيبها . فينعكس الحكم .

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش وشرح الإقناع : « إذا » .

(٢) كذا في زع ، وهو الصحيح . وفي ش والإقناع ٣٢٤ : « بينة » ، وهو
تحريف يدل عليه كلام الشارح وما ذكر في الإقناع بعده . ولم يرد هو والكلتان قبله في
الفاية .

ولو كانت فاسقة ، وكذبت أو شهدت برجوعه عن عتق
سالم — : عتقا .

ولو شهدت برجوعه — ولا فسق ، ولا تكذيب — : عتق
غانم ، [كأجنبيّة] ^(١) .

فلو ^(٢) كان — في هذه الصورة — غانم ^(٣) سدس ماله : عتقا ،
ولم يُقبل شهادتهما .

وخبرُ وارثة ^(٤) عادلة ، كفاسقة .

وإن شهدت بينة بعثت سالم في مرضه ، وأخرى بعثت غانم فيه
— : عتق السابق ؛ فإن جهل : فأحدهما بقرعة .

وكذا : لو كانت بينة غانم ^(٥) وارثة .

فإن سبقت الأجنبية فكذبها الوارثة ، أو سبقت الوارثة وهي
فاسقة — : عتقا .

وإن جهل أسبقيهما : عتق واحد بقرعة .

(١) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش . وذكرت في الإقناع لفظ :
« كما لو كانت الشاهدة برجوعه أجنبية » .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر والأول . وفي ش والإقناع : « ولو » .

(٣) كذا في زع والغاية ٤٨٥ والإقناع ، وهو اسم « كان » يعنى : قيمته . وفي
ش : « وغانم » ، والزيادة من الناشر لا الشارح . فراجع الشرحين .

(٤) كذا في ز ش والغاية ، وهو الموافق للمافى الإقناع ٣٢٥ . وصحف في ع بالهاء .

(٥) كذا في ز والإقناع . وفي ع ش والغاية : « أحدهما » أى المبدى كما قال
الناشر . وهو الأول . ولعل المصنف عدل إليه فيما بعد .

وإن قالت الوارثةُ : « ما أعتق إلا غانماً ^(١) » — عتق كله ، وحكمُ
سالمٍ كغانمٍ ^(٢) — لو لم تطعنْ أورثةً في بينته ^(٣) — : في أنه يعتق
إن تقدّم عتقه ، أو خرّجت له القرعة .

وإن كانت الوارثةُ فاسقةً ، ولم تطعنْ في بينةِ سالمٍ — :
عتق كله ، ويُنظرُ في غانمٍ : فمع سبقِ عتقه ^(٤) أو خروجِ القرعةِ له
يعتقُ كله ؛ ومع تأخّره أو خروجِها لسالمٍ — لم يعتقُ
منه شيءٌ .

وإن كذّبت بينةُ سالمٍ : عتقا .

وتدبيرٌ مع تنجيزٍ ، كآخرِ تنجيزَيْنِ مع أسبقيهما .

* * *

فصلٌ

ومن مات عن أبْنَيْنِ — : مسلمٌ وكافرٍ . — فادّعى كلٌّ : « أنه
مات على دينه » ، فإن عُرِفَ أصلُه : قُبِلَ قولُ مدّعيه .

(١) كذا بالأصول ، وهو الموافق لنس الإقناع . وفي الغاية : « غانم » ، وهو صحيح
على أن الفعل قبله مبنى المفعول .

(٢) كذا في ز . وفي ع والإقناع : « ككاه » ، وهو لفظ ش مع زيادة قبله من الشرح :
« إذن » بالسكون . وراجع الغاية بتأمل .

(٣) كذا في زع ، وحرف في حذف الهاء . ولفظ الغاية والإقناع : « بينة سالم » .

(٤) كذا في زع ، وسقطت الهاء من ش . ولفظ الغاية : « مع عتقه بسبق » .
ولعله عبث ناشر . وانظر الإقناع .

وإلا فميراثه للكافر : إن أَعْتَرَفَ المسلمُ بِأُخُوَّتِهِ ، أو ثَبَتَتْ بَيِّنَتُهُ^(١) . وإلا : فَيَبْنِيهِمَا .

وإن جُهِلَ أَصْلُ دِينِهِ ، وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ بِدَعْوَاهُ — : تساقطتا
وإن قالت بَيِّنَةٌ : « نَعْرِفُهُ^(٢) مسلماً » وأخرى : « نَعْرِفُهُ^(٣) كافرًا » ، ولم يُؤَرَّخَا — وجُهِلَ أَصْلُ دِينِهِ — : فميراثه للمسلم .
وَتُقَدِّمُ النَّاظِلَةُ — : إذا عُرِفَ أَصْلُ دِينِهِ . — فيهن^(٤) .
ولو شَهِدَتْ^(٥) : « أنه مات ناطقًا بكلمة الإسلام » ، وأخرى :
« أنه مات ناطقًا بكلمة الكفر » — تساقطتا : عُرِفَ أَصْلُ دِينِهِ ،
أَوَّلًا^(٦) .

وكذا : إن خَلَّفَ أَبُوَيْنِ كَافِرَيْنِ وَأَبْنَيْنِ مُسْلِمَيْنِ ، أو أَخًا
وزوجةً مُسْلِمَيْنِ وَأَبْنًا كَافِرًا .

(١) كذا في زع والغاية ٤٨٦ . وفي ش : « بينة » ، وهو تحريف على ما قدمه الشارح . وإن كان صحيحاً في عبارة الإقناع ٣٢٦ : « أو قامت به بينة » .

(٢) ورد بهامش ز : « وتناصف التركة » ، وهو مذكور في الشرح . وذكر في شرح الإقناع بلفظ : « ويتناصفان » .

(٣) كذا في زع والإقناع ، وهو الظاهر . وفي ش والغاية : « تعرفه » ، وأمله تصحيف .

(٤) وردت الكلمة في الأصول ، دون الإقناع . وفي الغاية نقص كبير ، لا اختصار . فغلبه .

(٥) في ع زيادة ، وردت في الشرح والإقناع ، هي : « بينة » .

(٦) ذكر بهامش ز : « قال في التوضيح : ويصلى عليه ، ويدفن معنا » . وراجع ما نقل في شرحي المنتهى والإقناع عن « المستوعب » ، والقاضي أبي يعلى ، وابن عقيل ، وابن مفلح .

ومتى نصَّفنا المالَ : فنصفه للأبوين على ثلاثة ، ونصفه للزوجة والأخ على أربعة .

ومن أدَّعى ^(١) تقدُّمَ إسلامه على موت موروثه ^(٢) ، أو على قسَم تَرَكتِه — : قَبِلَ بَيْنَةً أو تصديق وارث .

وإن قال : « أسلمتُ في محرَّم ، ومات في صفر » ، وقال الوارثُ : « مات قبل محرَّم » — ورث .

ولو خَلَّفَ حرٌّ أبناً ^(٣) حرّاً وابنًا كان قنًّا ، فادَّعى : « أنه عتق وأبوه حيٌّ » — ولا بينة ^(٤) — : صدَّق أخوه في عدم ذلك .

وإن ثبت عتقه برمضان ، فقال الحرُّ : « مات أبي يشعبان ^(٥) » وقال العتيقُ : « بل بشوال ^(٥) » — صدَّق العتيقُ .

وتقدَّم بينة الحرِّ ، مع التعارضِ .

وإن شهد أثنان على أثنين بقتل ، فشهدا على الأولين به ، فصدَّق الوليُّ الأولين فقط — : حُكِمَ ^(٦) بهما . وإلا : فلا شيء ^(٦) .

وإن شهدت ^(٧) بتلف ثوبٍ ، وقالت : « قيمته عشرون » ،

(١) في ش : « أدعى » بهمزة قطع ، وهو خطأ لا يصح صدوره من المنسبين للعلم .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « مورثه » . وتقدم نحوه . وانظر الإقناع ٣٢٧ .

(٣) في ش : « ابنًا » بهمزة قطع ، وهو خطأ ناشر كسابقه .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « له » ، ولم ترد في الإقناع والغاية أيضاً .

(٥) كذا في زع والغاية ٤٨٧ . وانظر ش والإقناع : « في شعبان ... في شوال » .

(٦) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « له » . وانظر الإقناع ٣٢٧ .

(٧) في ش زيادة : « بينة » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الإقناع ٣٢٣ .

وأخرى : « ... ثلاثون » — ثبت الأقل .

وكذا : لو كان بكلِّ قيمةٍ شاهدٌ .

والقائمةُ — : كعينٍ لیتیم^(١) يُريد الوصىُّ بيعَها ، أو إيجارتَها . —
إن اختلفا في قيمتها أو أجرِ^(٢) مثلها . أخذ بمن يصدقُها الحِسُّ ؛ فإن
أَحْتَمَلَ : أخذ بيينة^(٣) الأَكثرِ . كما لو شهدت بينةٌ : « أنه أجر-^(٤)
حصة مَوْلِيهِه بأجرةٍ مثلها » ، ويينةٌ : « ... بنصفِها » .

(١) كذا في زع والغاية ٤٨٧ والإقناع . وحرف في ش بلفظ : « اليتيم » .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أجرة » .

(٣) وردت الباء في زع والغاية والإقناع ، وسقطت من ش .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش والغاية والإقناع ٣٢٤ : « أجر » بالتشديد ، ويقدم

مرارا .

١٤٦ كتابُ الشَّهَادَاتِ

وَاحِدُهَا : « شَهَادَةٌ » ، وَهِيَ : حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ تُظْهِرُ الْحَقَّ ،
وَلَا تُوجِبُهُ . فَهِيَ ^(١) : الْإِخْبَارُ بِمَا عَلِمَهُ ، بِلَفْظٍ خَاصٍّ .
تَحْمُلُ الْمَشْهُودَ ^(٢) بِهِ ، فِي غَيْرِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَرَضُ كِفَايَةٍ .
وَتُطْلَقُ « الشَّهَادَةُ » : عَلَى « التَّحْمُّلِ » ، وَعَى « الْأَدَاءِ » ^(٣) .
وَيَجِبَانِ : إِذَا دُعِيَ لِدُونِ ^(٤) مَسَافَةٍ قَصِيرَةٍ ، وَقَدَرًا بِلَا ضَرَرٍ
يَلْحَقُهُ .
فَلَوْ أَدَّى شَاهِدٌ ، وَأَبَى الْآخَرُ وَقَالَ : « أَحْلِفْ بَدَلِي » ^(٥) —
أَيْمًا .

وَلَا يُقِيمُهَا عَلَى مُسْلِمٍ ، بِقَتْلِ كَافِرٍ .
وَمَتَّى وَجِبَتْ : وَجِبَتْ كِتَابَتُهَا ^(٦) .

(١) كَذَا بِالْأَصُولِ وَالْغَايَةِ ٤٨٨ ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَأَنْسَبُ مِنْ لَفْظِ الْإِقْتِنَاعِ ٣٢٨ :
« وَهِيَ » ، كَمَا قَالَ شَارِحُهُ .

(٢) كَذَا بِالْأَصُولِ ، وَحَرْفٌ فِي الْغَايَةِ بِالْقَفْظِ : « الشُّهُودُ » . وَانْظُرِ الْإِقْتِنَاعَ .

(٣) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، فَوْقَهُ عَلَامَةُ التَّعْشِيَةِ : « وَهِيَ وَوَجِبَ : وَجِبَتْ
كِتَابَتُهَا » ، وَسَيَأْتِي نَحْوُهُ .

(٤) كَذَا فِي زَع وَفِي الْغَايَةِ مَعَ زِيَادَةِ فِيهَا قَبْلَ « إِذَا » هِيَ : « عَلَى الْعَدْلِ » .
وَذَكَرَ فِي ش مَصْحَفًا بِالْقَفْظِ : « بَدُونِ » ، مَعَ زِيَادَةِ قَبْلَهُ مِنَ الشَّرْحِ هِيَ : « أَهْلًا لَهُمَا »
وَرَأَيْتُ الْإِقْتِنَاعَ .

(٥) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « بِهِ لِي » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ طَرِيفٌ .

(٦) فِي ش زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ مَصْحَفَةٌ ، هِيَ : « عَلَى وَهْنِ جِبَتْ » (مِنْ وَحْتِ) .

وإن دُعِيَ فاسقٌ لتَحْمِلِهَا ^(١) : فله الحضورُ مع عدمِ غيره — ولا يَحْرُمُ أداؤه — ولو لم يكن فسقه ظاهراً .

ويحرم أخذُ أجرَةٍ وجُعِلَ عليها ، ولو لم تتعَيَّن عليه .

لكن : إن عَجَزَ عن المشي أو تَأَذَّى به ، فله أخذُ أجرَةٍ مَرَكُوبٍ .
ولمِنَ عِنْدِهِ شَهَادَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ [تعالى ^(٢)] — إقامتها ، وترَكُّها .
وللحاكم أن يُعَرِّضَ لَهُمُ بالتوقُّفِ عنها ، كتمريضِهِ لِمُقَرَّرٍ : لِيَرْجِعَ .
وَيُقْبَلَ بِحَدِّ قَدِيمٍ .

ومن قال : « أَحْضَرَا لَتَسْمَعَا قَذْفَ زَيْدٍ لِي » ، لزمها .

ومن عِنْدَهُ شَهَادَةُ لَادِيٍّ يَعْلَمُهَا ، لم يُقِمَّهَا ^(٣) حتى يسأله ^(٤) .
وإلا : أَسْتَحِبَّ إِعْلَامُهُ قَبْلَ إِقَامَتِهَا .

ويحْرُمُ كَتْمُهَا : فَيُقِيمُهَا بَطْلِبِهِ ، ولو لم يَطْلُبْهَا حَاكِمٌ . ولا يَقْدَحُ فِيهِ ، كَشَهَادَةِ حِسْبَةٍ .

ويجب إَشْهَادُ عَلَى نِكَاحٍ ، وَيُسْنُ ^(٥) فِي كُلِّ عَقْدٍ سِوَاهُ .

(١) كَذَا بِالْأَصُولِ وَالْغَايَةِ . وَفِي الْإِقْنَاعِ ٣٢٩ : « إِلَى تَحْمِيلِهَا » .

(٢) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَأَسْقَطَتْ مِنْ شِ وَالْإِقْنَاعِ مَدْرَجَةً فِي شَرْحِهَا .

(٣) كَذَا فِي زِش وَالْإِقْنَاعِ وَالْغَايَةِ ٤٨٩ . وَفِي ع : « يَقِيمُهَا » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

نَاسِخٌ .

(٤) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضَرَّوْبًا عَلَيْهِ : « وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ كَشَهَادَةِ حِسْبَةٍ ، وَيُقِيمُهَا

بَطْلِبِهِ وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا حَاكِمٌ ، وَيَحْرُمُ كَتْمُهَا » . وَهِيَ أَوَّلُ عِبَارَةِ الْإِقْنَاعِ ٣٣٠ ، فَعُدِلَ عَنْهَا الْمَصْنِفُ إِلَى مَا سَيَأْتِي بَعْدَ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ .

(٥) كَذَا فِي زِش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ، أَيْ الْإِشْهَادُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَزَيْدٌ فِي

الْإِقْنَاعِ . وَلَفْظُ ع : « وَتُسْنُ » أَيْ الشَّهَادَةُ .

ويحرم أن يشهد إلا بما يعلمه برؤية أو سماع غالباً، لجوازها ببقية الحواس قليلاً .

فإن جهل حاضراً ، جاز أن يشهد في حضرته : لمعرفة^(١) عينه .

وإن كا غائباً ، فمرفه^(٢) من يسكن إليه — : جاز ، ولو على امرأة .

ولا يُعتبر إشارته إلى حاضر ، مع نسبه ووصفه .

وإن شهد بإقرار بحق^(٣) : لم يُعتبر ذكر سببه ، كاستحقاق مال^(٤) . ولا قوله : « ... طوعاً في صحته مكلّفاً » ، عملاً بالظاهر . وإن شهد بسبب^(٥) يوجب^(٥) الحق ، أو استحقاق غيره — : ذكره .

و « الرؤية » تختص الفعل^(٦) : كقتل ، وسرقه ، وغصب ،

(١) كذا في زع والإقناع ، على الإضافة . وفي ش : « لمرفته » ، فها بعده مفعول له . والهاء من الشرح . وراجع كلام الغاية بتأمل .

(٢) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش زيادة بعده : « به » ، وزيادة بين الفاء والفعل : « فإن » . فتنبه ، وتمجب من استخفاف الناشر بأبسط قواعد النشر .

(٣) ورد هذا في زع والغاية ، وصحف في ش بلفظ : « يحق » . ولم يرد في الإقناع ٣٣١ .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « ماله ولا يعتبر » ، والزيادة من الشرح .

(٥) هذا لفظ زع والإقناع والغاية . وصحف في ش بلفظ : « يوجب » .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « بالفعل » ، ولعل الباء من الشرح وإن ذكرت في الغاية ٤٩٠ ولفظ الإقناع ٣٣٠ : « بالأفعال » .

وشربِ خمر، ورَضاعٍ، وولادة.

و « السَّماعُ » ضربان :

١ — : سماعٌ من مشهودٍ عليه . كعتقٍ وطلاقٍ ، وعقدٍ وإقرارٍ ،

وحكمٍ حاكمٍ وإفادته .

فَتَلَزَمَهُ ^(١) الشَّهَادَةُ بِمَا سَمِعَ : سواءٍ وَقَّتَ الحَاكِمُ الحُكْمَ ، أَوْ
أَسْتَشْهَدُهُ مشهودٌ عليه ، أَوْ كَانَ الشَّاهِدُ مُسْتَخْفِيًا ^(٢) حِينَ
تَحْمِلِهِ — أَوْ لَا .

٢ — : وسماعٌ بالاستفاضةٍ فيما يَتَعَذَّرُ ^(٣) علمه — غالباً —

بدونها . كنسبٍ وموتٍ ، ومِلْكٍ مَطْلُوقٍ ، وعَتَقٍ وَوَلَاءٍ ،
وولايةٍ وعزلٍ ، ونكاحٍ وَخُلْعٍ وطلاقٍ ، ووقفٍ وَمَصْرِفِهِ .

وَلَا يَشْهَدُ بِاسْتِفَاضَةٍ ، إِلَّا عَنْ عَدَدٍ : يَقَعُ بِهِمُ الْعِلْمُ .

وَيَلْزَمُ الْحُكْمُ بِشَهَادَةٍ : لَمْ يُعْلَمْ ^(٤) تَلَقِّيْهَا مِنَ الْاسْتِفَاضَةِ .

وَمَنْ قَالَ : « شَهِدْتُ بِهَا » ، فَفَرَعُ .

وَمَنْ سَمِعَ إِنْسَانًا يُقَرُّ بِنَسَبِ أَبِي أَوْ ابْنٍ وَنَحْوِهِمَا ،

فَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ أَوْ سَكَتَ — : جَازَ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِهِ . لَا : إِنْ كَذَّبَهُ .

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي ع ش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ فِي ٣٣١ : « فَيَلْزَمُهُ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ .
وَفِي الْغَايَةِ نَقْصٌ أَوْ اخْتِصَارٌ . وَانْظُرْ شَرْحَ الْإِقْنَاعِ .

(٢) ذَكَرَ بِهَا مَشْهُورٌ : « مُسْتَلْةٌ : تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُسْتَخْفِيِّ » .

(٣) كَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ع : « تَعَذَّرَ » .

(٤) كَذَا فِي ز ع وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٣٣٢ . وَفِي ش : « يَعْلَمُ » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ .

وإن قال المتحاسبان : « لا تشهدوا علينا بما يجري بيننا » —
 لم يمنع ذلك الشهادة ، ولزوم إقامتها .
 ومن رأى شيئاً بيد إنسان يتصرف فيه مدة طويلة كمالك — :
 من نقض وبناء ، وإجارة وإعارة — : فله الشهادة بالملك ،
 كمعايضة السبب : من يبيع وإرث^(١) .
 وإلا : فباليد ، والتصرف .

فصل

ومن شهد بعقد : أعتبر ذكر شروطه .
 ١ — فيعتبر في « نكاح » : أنه تزوجها برضاها ، إن لم تكن
 مجبرة . وبقية الشروط .
 ٢ — وفي « رضاع » : عدد : الرضعات ، وأنه شرب من
 ثديها ، أو من لبن حليب منه .
 ٢ — وفي « قتل » : ذكر القاتل وأنه ضربه بسيف أو جرحه
 فقتله ، أو مات^(٢) من ذلك . ولا يكفي : « جرحه^(٣) فمات » .

(١) ورد في ش والغاية ٤٩١ ، بلفظ : « وارث » ، وهو خطأ وتصحيف . وفي ش.
 اضطراب في فصل المات عن الشرح ، فلا تتأثر به . وانظر الإقناع .
 (٢) كذا في ز ش والغاية والإقناع ٣٣٣ وأصل ع ، ثم كسخت الألف فيها ، وهو خطأ .
 فراجع الشرح بتأمل .
 (٣) ضبط في ز بضم الحاء ، وهو خطأ وسبب قلم ، فتأمل .

٤ — وفي « زنا » : ذِكرُ مَزْنِيٍّ بها . وأينَ ؟ وكيف ؟ وفي أيِّ وقتٍ ؟ وأنه رأى ذِكرَه في فرجها .
 ٥ — وفي « سرقة » : ذِكرُ مسروقٍ منه ، ونِصابٍ ، وجِرْزٍ ، وصِفَتِها .

٦ — وفي « قذف » : ذِكرُ مقذوفٍ ، وصفةٍ قذفٍ .
 ٧ — وفي « إكراه » : أنه ضربه أو هدَّدهُ وهو قادرٌ على وقوعِ الفعلِ به ، ونحوه .
 وإن شهدا ^(١) : « أن هذا ابنُ أمِّته » ، لم يُحكَمْ له به حتى يقولوا : « ... ولدته ^(٢) في ملكه » .

وإن شهدا : « أن هذا الغزلَ من قطنه ، أو الدَّقِيقَ من حنطيه ، أو الطيرَ من بيضته » — حكَم له به .
 لا إن شهدا ^(٣) : « أن هذه البَيضةَ من طَيْرِه ، أو أنه اشترى هذا ^(٤) من زيدٍ ، أو وقفه عليه ، أو أعتقه » — حتى يقولوا : « وهو في ملكه » .

ومن أدَّعى إرثَ ميتٍ ، فشهدا : « أنه وارثه ، لا يعلمان ^(٥) »

(١) وردت الألف في زع والغاية ٤٩٢ ، وسقطت من ش والإقناع .

(٢) أسقطت الكلمة من ش ، وأدرجت في المرح .

(٣) ذكرت الألف في ز ش والغاية ، وسقطت من ع والإقناع .

(٤) في ش زيادة : « العبد » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٥) في ش زيادة : « وارثا » ، وهي أيضاً من الشرح وإن وردت في الإقناع .

غيره ، أو قالوا : « ... في هذا البلد » — سواء كانا من أهل الخبرة الباطنة ، أولاً — : سُلِّمَ إليه بغير كفيل ؛ و ... به : إن^(١) شهدا بإثره فقط .

ثم إن شهدا لآخر^(٢) : « أنه وارثه » ، شارك الأول .
ولا تُردُّ الشهادة على نفي محصور^(٣) ، بدليل هذه المسئلة والإعسار ، وغيرهما .
وإن شهد أثنان : « أنه أبنته ، لا وراث له غيره » ، وآخران^(٤) : « أن هذا أبنته ، لا وارث له غيره » — قُسِمَ الإرث بينهما .

فصل

وإن شهدا : « أنه طلق ، أو أعتق ، أو أبطل من وصاياه واحدة » .
ونسيأ عينها — : لم يُقبل^(٥) .
وإن شهد أحدهما بنصب ثوبٍ أحمرٍ والآخرُ بنصب أبيض ،

- (١) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، مى : « كان » . وانظر شرح الإقناع ٣٣٤ .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « شهد ، الآخر » ، وهو من عبث الناشر . ولم ترد الكلمة في الإقناع .
(٣) كذا بالأصول والغاية . وفي الإقناع : « النفي المحصور » .
(٤) كذا بالأصول ، وهو الصحيح . وحرف في الغاية بلفظ : « وآخر » . وراجع الإقناع .
(٥) كذا في ز والإقناع . وفي ع ش : « قبل » ، وكذا في الغاية مع تحريف الجملة السابقة بلفظ : « ونسي عنها » .

أو أحدهما : « أنه غصبه اليوم » والآخر : « أنه ... أمس » —
لم تكمل .

وكذا : كلُّ شهادةٍ على فعلٍ متَّحدٍ في نفسه : كقتلِ زيدٍ ،
أو باتفاقِهما : كسرقةٍ — : إذا اختلفا في وقتِه ، أو مكانِه ، أو صفةٍ
متعلِّقةٍ به : كلوْنِه ، وآلةِ قتلٍ : مما يدلُّ على تغايرِ الفعلين ^(١) .
وإن أمكن تعدُّدُه ، ولم يشهدا بأنه متَّحدٌ — : فبكلِّ شيءٍ
شاهدٌ ، فيعملُ بمقتضى ذلك . ولا تنافي .
ولو كان بدَلَه بينةٌ : ثبَّتاهما إن أدَّعاهما — وإلا : ما أدَّعاه . —
وتساقطتا في الأولى ^(٢) .

وكفعلٍ — من قولٍ — نكاحٌ وفُذِفٌ ، فقط .
ولو كانت الشهادةُ على إقرارٍ بفعلٍ أو غيره — ولو نكاحاً
أو قذفاً — أو شهد واحدٌ بالفعل ، وآخرٌ على إقراره — : جُمِعَتْ .
لا : إن شهد واحدٌ بعقدِ نكاحٍ أو قتلٍ خطيٍّ ، وآخرٌ على
إقراره .
ولمَدَّ عَى القتلِ أن يحلفَ مع أحدهما ، ويأخذَ الدَّيَّةَ . ومتى

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لم تسكل » البينة ، كما في
الإقناع ٣٣٥ .

(٢) ورد بهامش ز : « قوله : في الأولى ، أى في مسألة اتحاد الفعل سواء كان الانحدار
في نفس الفعل ، أو باتفاق من شهد » ١ هـ . وذكر مختصراً في الشرح .

حَلَفَ مَعَ شَاهِدِ الْفَعْلِ : فَعَلَى الْعَاقِلَةِ . وَمَعَ شَاهِدِ الْإِقْرَارِ : فِي مَالِ الْقَاتِلِ .

ولو شهدا^(١) بالقتل أو الإقرار به ، وزاد أحدهما : « عمداً » — ثبت القتل ، وصُدِّقَ المدَّعى عليه في صفتِهِ .

ومتى جَمَعْنَا^(٢) — مع اختلافٍ وقتٍ — في قتلٍ أو طلاقٍ : فالأرثُ والعِدَّةُ يَلِيَانِ آخِرَ الْمُدَّتَيْنِ .

وإن شهد أحدهما : « أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِالْفِ أَمْسٍ » وَالْآخَرُ : « أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِهِ الْيَوْمَ » ، أو أحدهما : « أَنَّهُ بَاعَهُ دَارَهُ أَمْسٍ » وَالْآخَرُ : « أَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهَا الْيَوْمَ » — كَمُلَتْ .

وكذا : كُلُّ شَهَادَةٍ عَلَى قَوْلٍ غَيْرِ نِكَاحٍ وَقَذْفٍ .

ولو شهد أحدهما : « أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِالْفِ » وَالْآخَرُ : « أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِالْقَيْنِ » ، أو أحدهما : « أَنْ لَهُ^(٣) عَلَيْهِ أَلْفًا » وَالْآخَرُ : « أَنْ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفَيْنِ » — كَمُلَتْ بِالْفِ ، وَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْأَلْفِ الْآخَرَ مَعَ شَاهِدِهِ .

ولو شهدا بمائة^(٤) ، وَآخِرَانِ^(٥) بَعْدَ أَقَلِّ — : دَخَلَ ، إِلَّا مَعَ

(١) وردت الألف في زع والغاية ٤٩٤ ، وسقطت من ش مع ورودها في لفظ الشارح الذي قدره بعد .

(٢) كذا في زش والغاية والإقناع ٣٣٦ . وفي ع : « جمعا » ، وهو تصحيف .

(٣) ورد هذا في زع والغاية والإقناع ، وأسقط من ش مدرجاً في الشرح .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « له » . وانظر الإقناع .

ما يقتضي التعمُّد : فيلزمَ ما به .

ولو شهد واحدٌ بألفٍ ، وآخرُ بألفٍ من قرضٍ — : كَمَلْتُ
لا : إن شهد واحدٌ بألفٍ من قرضٍ ، وآخرُ بألفٍ من ثمنٍ مبيعٍ^(١)
وإن شهدا : « أن عليه ألفاً » ، وقال أحدهما : « قضاؤه بعضه »
بطلت شهادته .

وإن شهدا : « أنه أقرضه ألفاً » ، ثم قال أحدهما : « قضاؤه
نصفه » — صحت شهادتهما .

ولا يحلُّ لمن أخبره عدلٌ باقتضاء الحقِّ أو انتقاله ، أن
يشهدَ به .

ولو شهدا على رجل : « أنه أخذ من صغير ألفاً » ، وآخران على
آخر : « أنه أخذ من الصغير ألفاً » — لزم وليُّه مطالبتُهُما بألفين ،
إلا أن تشهد البيّتان على ألفٍ بعينها : فيطلبُها من أيِّهما شاء .
ومن له بينةٌ بألفٍ ، فقال : أريدُ « أن تشهدا لي بخمسمائة »
— لم يجزْ ، ولو كان الحاكمُ لم يؤلِّ الحكمَ فوقها .

ولو شهد اثنان — في محفلٍ — على واحدٍ منهم : « أنه طلقَ
أو أعتق » ، أو على خطيبٍ : « أنه قال أو فعل على المنبر^(٢) في الخطبة
شيئاً » لم يشهدَ به غيرُهُما ، مع المشاركة في سَمْعٍ وبَصَرٍ — : قبلاً .

(١) كذا في زش والغاية والإقناع . وفي ع : « بيع » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في زش والغاية ٤٩٥ . وفي ع : « منبر » ، والظاهر أنه تحريف .

ولا يُعاد ضهُ قولُ الأصحاب : « إذا أنقَرَدَ واحدٌ فيما تتوفَّرُ^(١) الدَّوَاعِي على^(٢) نقله ، معَ مشاركةِ كثيرين ، رُدَّ » .

* * *

بابُ شُرُوطِ مَنْ تُقْبَلُ شهادتهُ

وهي ستة :

١ — أحدُها : البلوغُ . فلا تُقبَلُ من صغيرٍ — ولو في حالِ أهلِ العُدالةِ — مطلقاً .

٢ — الثاني : العَقْلُ ، وهو : نوعٌ من العلومِ الضَّرُوريةِ .

و « العاقلُ » : من عَرَفَ الواجبَ عقلاً — : الضَّرُوريَّ ، وغيره — والمُمكنَ ، والمُمتنعَ ، وما يَنْفَعُهُ^(٣) وَيَضُرُّهُ غالباً .

فلا تُقبَلُ من مَعْتُوهِ ، ولا مجنونٍ إلا مَنْ يُخَيِّقُ أحياناً : إذا شهد في إفاقته .

٣ — الثالثُ : النُّطْقُ . فلا تُقبَلُ من أخرَسٍ^(٤) ، إلا إذا أدَّأها بخطه .

(١) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح . وفي ش : « تتوقف » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش زيادة : « ما » ، وهي من الِإِشْرَاحِ لا الشارح .

(٣) كذا في زع والغاية ٤٩٦ . وفي ش والاقناع ٣٣٨ تأخير وتقديم .

(٤) كتب في ز فوقها بخط صغير : « نصا (أو : وضعا ؟) » . وذكر بهامشها

حاشية : « ولو فهمت إشارته ، لاقناع » ٣٣٨ .

(م ٤٢ ق ٢ — منتهى الإرادات)

٤ — أَلرَّابِعُ : أَلْحِفْظُ . فَلَا تُقْبَلُ مِنْ مَغْقَلٍ ، وَمَعْرُوفٍ بِكَثْرَةِ غَلَطٍ وَسَهْوٍ .

٥ — أَلْخَامِسُ : أَلْإِسْلَامُ . فَلَا تُقْبَلُ مِنْ كَافِرٍ — وَلَوْ عَلَى مِثْلِهِ — غَيْرَ رَجُلَيْنِ كِتَابَيْنِ ، عِنْدَ عَدَمِ^(١) ، بِوَصِيَّةٍ مَيِّتٍ بِسَفَرٍ : مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ . وَيُحْلَقُهُمَا^(٢) حَاكِمٌ — وَجُوبًا — بَعْدَ الْعَصْرِ : « لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى ؛ وَمَا^(٣) خَانَا وَلَا^(٤) حَرَفًا ؛ وَإِنِهَا لَوْصِيَّتُهُ » . « فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا أَسْتَحَقَّا إِثْمًا » ، قَامَ^(٥) آخِرَانِ — مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمُوَصَّى — فَحَلَفَا بِاللَّهِ تَعَالَى : « لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا ، وَلَقَدْ خَانَا وَكَتَمْنَا » . وَيُقَضَى لَهُمَا .

٦ — أَلْسَادِسُ : أَلْعَدَالَةُ^(٦) ، وَهِيَ : أَسْتَوَاءُ أَحْوَالِهِ فِي دِينِهِ ، وَأَعْتَدَالُ

(١) ذكر بهامش ع ، بخط آخر ، زيادة — مع التصحيح — هي : « مسلم » . وقد وردت في الشرح والإقناع .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ — وَفِيهَا زِيَادَةٌ لَمْ تَرِدْ فِي الْإِقْنَاعِ أَيْضًا ، هِيَ : « كَأَخْرَ » — وَفِي ش : « وَبَحْلَفُهُمَا » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ . وَفِي الْإِقْنَاعِ : « وَبَحْلَفُهُمْ . . . خَانُوا . . . حَرَفُوا » .

(٣) كَذَا فِي زَشِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ وَأَصْلُهُ ، ثُمَّ أُصْلِحَ فِيهَا بِالنَّظْرِ : « لَا » . وَلَا مَبْرَرًا لَهُ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ش : « مَا » ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ .
(٥) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي النِّهَايَةِ : « أَقَامَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَالنَّظَرُ الْإِقْنَاعُ : « حَلَفَ اثْنَانِ » . وَلَفْظُ ش : « فَأَخْرَانِ » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصَرَّفَ — مِنْ أَلْبَاسِخِ أَوْ النَّاشِرِ — نَشَأَ عَنِ التَّأْنِثِ بِنَصِّ آيَةِ الْمَانِدَةِ الْكَرِيمَةِ : (١٠٧/٥) ، الَّتِي اقْتَبَسَ الْمُصَنِّفُ كَثِيرًا مِنْ أَلْفَاظِهَا . هَذَا ، وَإِذَا كُنْتَ رَاغِبًا فِي الْوُقُوفِ عَلَى أَحْجَادِ مَا كُتِبَ عَلَيْهَا وَأَجْمَعَهُ ، وَأَفُودَهُ وَأَنْفَعَهُ — فَرَايَ كِتَابَ « أَحْكَامِ الْقُرْآنِ » لِإِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — الَّذِي جَمَعَهُ مِنْ نَصُوصِ الْخَائِظِ الْبَيْهَقِيِّ : (ج ٢ ص ١٤٤ — ١٥٥) . وَانْظُرْ هَامِشَهُ .
(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٩٧ ، وَالْإِقْنَاعِ ٣٣٩ . وَفِي ش : « الْمَادَّةُ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ظَاهِرٌ .

أقواله وأفعاله . ويُعتبر لها شيئان :

- ١ — : الصلاحُ في الدين ، وهو : أداء الفرائضِ بِرَوَاتِبِهَا —
فلا تُقبلُ ممن دأومَ على تركها — وأجتنابُ المحرِّمِ : بأن لا يأتى كبيرة
ولا يُدْمِنَ على صغيرة^(١) ،
والكذبُ صغيرةٌ ، إلا في شهادةٍ زُورٍ ، وكذب^(٢) على نبيٍّ ،
ورمى فِتْنٍ ، ونحوه — : فكبيرةٌ .
ويجبُ لتخليصِ مسلمٍ من قتلٍ ، ويُباحُ لإصلاحٍ وحرب^(٣)
وزوجةٍ فقط .

و « الكبيرة » : ما فيه حدٌّ في الدنيا ، أو^(٤) وعيدٌ في الآخرة .
فلا تُقبلُ شهادةُ فاسقٍ بفعلٍ — : كزاني ، ودَيُّوثٍ . — أو
باعتقادٍ : كقتلٍ في خلقِ القرآن^(٥) ، أو نفى^(٦) الرؤية ، أو الرِّفْضِ ،
أو التجبُّهِمِ ، ونحوه . ويُكفِّرُ مجتهدُهم : الداعية .

(١) وردت التاء في زش والغاية والإقناع ، وسقطت من ع .

(٢) كذا في زع والغاية ٤٩٨ . وفي الإقناع : « أو كذب » ، وش : « والكذب » .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع ٣٤٠ . وفي ش : « لحرب ، لزوجة » ، واللام

من الشرح .

(٤) وردت الألف في زش والغاية ٤٩٧ ، وسقطت من ع والإقناع ٣٣٩ .

(٥) راجع ما كتبه عن محبة أبي عبد الله البخاري — رضى الله عنه — بسبب

هذه المسئلة الخطيرة : في هامش « آداب الشافعي » (ص ٨ — ٩) ، ومقدمة صديقه

(طبع النهضة الحديث بمكة) .

(٦) لفظ ش : « أو في نفى » ، والزيادة من الشرح ، وكررت فيه .

ولا قاذفٍ — : حُدَّ ، أوْ لَا . — حتى يتوبَ . و « توبُّهُ » :
تَكْذِيبُ نَفْسِهِ^(١) ولو كان^(٢) صادقاً . و « توبُّهُ غَيْرِهِ » : نَدَمٌ ، وإِقْلَاعُ
وعزمٌ^(٣) أَنْ لَا يَعُودَ .

وإن كان بتركٍ واجبٍ : فلا بُدَّ من فعله ، ويُسارعُ .
وَيُعْتَبَرُ رَدُّ مَظَالِمَةٍ ، أو يَسْتَحِلُّهُ وَيَسْتَمْلَهُ^(٤) معسرٌ .
ولا تصحُّ معلقةٌ . ولا يُشترطُ — لصحتها من قذفٍ وغيبةٍ
ونحوها — إعلامُه والتحليلُ منه .
ومَنْ أَخَذَ بِالرُّخْصِ : فَسَّقَ .

ومن أتى فرعاً مختلفاً فيه — : كمن تزوج بلا وليٍّ أو بنته من زنا
أو شرب من نبذ ما لا يُسكر^(٥) ، أو آخر الحجِّ قادراً . — إن أعتقد
تحريةً : رُدَّتْ ، وإن تأوَّل . فلا .

٢ — الثاني : أَسْتَعْمَالُ الْمَرْوَةِ^(٦) : بفعلٍ ما يُجَمِّلُهُ وَيَزِينُهُ ، وتركِ
ما يُدْنِسُهُ وَيَشِينُهُ عَادَةً .

(١) كَذَا فِي زَع . وفي ش : « لِنَفْسِهِ » ، واللام من الشرح وإن ذكرت في
الغاية ٤٩٩ . وانظر الإقناع ٣٤٥ .

(٢) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش والإقناع مدرجا في شرحيهما .
(٣) كَذَا فِي ز ش والإقناع ٣٤٤ والغاية — مع ورود ما قبله فيها عرفاً بلفظ :
« والإقلاع » — وع مع زيادة : « على » ، وهي من النسخ .

(٤) كَذَا فِي زَع والإقناع . وفي ش : « أو يستمله » ، وهو تحريف . ولفظ
الغاية : « ويعمل » .

(٥) كَذَا فِي ز والغاية ٥٥٠ وأصل ع ، ثم أُضِيفَ إِلَيْهَا — بخط آخر — هاء
بآخره ، وهو لفظ ش . والهاء من الشرح وإن وردت في الإقناع ٣٤٢ .

(٦) أى الإنسانية كما في الشرح . وذكر بهامش ز حاشية : « المروءة : كيفية
تفانية تحمل المرء على ملازمة التقوى ، وترك الرذائل » اهـ مؤلف .

فلا شهادة لمُصافِعٍ^(١) ومُتَمَسِّخَرٍ ، ورقَّاصٍ ، ومُبَشَّعِيذٍ ، ومغْنٍ
— ويُكرهُ الغِنَاءُ ، واستماعُهُ — وطُفَيْلِيٍّ ، ومُتَزَيِّ بَرِيٍّ
يُسَخَّرُ مِنْهُ .

ولا لشاعرٍ : يُفَرِّطُ في مدحٍ بإعطاء وفي ذمٍّ بجمعٍ ، أو يُشَبِّبُ
بمدحٍ خمرٍ ، أو بُرْدٍ^(٢) ، أو بامرأةٍ معيّنةٍ محرّمةٍ . ويُفَسِّقُ بذلك ،
ولا تحرّمُ روايته .

ولا للاعبِ بشِطْرَانِجٍ غيرِ مقلِّدٍ — كَمَعَ عَوْضٍ^(٣) ، أو تركِ
واجبٍ ، أو فعلٍ محرّمٍ إجماعاً — أو بَنَزْدٍ ، ويحرّمَانِ ، أو^(٤) بكلِّ
ما فيه دناءةٌ حتى في أَرْجُوحةٍ ، أو رفعٍ ثَقِيلٍ — وتحرّمُ مخاطرته بنفسه
فيه ، وفي ثِقَافٍ ، أو بِحَمَامٍ طَيَّارَةٍ .

ولا لمُسْتَرْعِيها من المزارع ، أو لِيَصِيدَ^(٥) بها حَمَامَ غيره . ويُباحُ :

(١) زعم الجوهري في الصحاح — على ما في شرح الإقناع — : أن « الصفع »
كلمة مولدة . وارتضاه صاحب المختار . ورد عليه صاحب المصباح بقوله : « ولا عبرة بقول
من جعل هذه الكلمة مولدة ، مع شهرتها في كتب الأئمة » ١٥ ، كالتهديب لأبي منصور
الأزهري . وصحّف ما بعده في الغاية بلفظ : « ومستمخر » .

(٢) كذا في زع والغاية ، جمع « أمرد » وهو لفظ ش .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « كبعوض » .

(٤) كذا في زع . وسقطت الألف من ش . وفي الغاية زيادة ، وردت في النسخ ،

هي : « لاعب » . ولفظ الإقناع ٣٤٣ : « ولا بكل » .

(٥) وردت اللام في زع والإقناع ٣٤٢ ، وأسقطت من ش مدرجة في النسخ .

كما سقطت الياء الأول من الغاية .

لِلْأَنْسِ بِصَوْتِهَا وَاسْتَفْرَاخِهَا^(١)، وَحَمَلِ كُتُبٍ . وَيُكْرَهُ حَبْسُ طَيْرٍ : لِنَفْعَتِهِ .

وَلَا لِمَنْ يَأْكُلُ بِالسُّوقِ ، لَا يَسِيرًا : كَلْقَمَةٍ وَتَفَاحَةٍ وَنَحْوِهِمَا .
وَلَا لِمَنْ يَمُدُّ رِجْلَيْهِ^(٢) بِمَجْمَعِ النَّاسِ ، أَوْ يَكْشِفُ — مِنْ بَدَنِهِ —
مَا الْعَادَةُ تَغْطِيهِ ، أَوْ يَحْدُثُ بِمُبَاضَعَةِ أَهْلِهِ أَوْ أُمْتِهِ ، أَوْ يُخَاطِبُهُمَا
بِفَاحِشٍ بَيْنَ النَّاسِ ، أَوْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بَغَيْرِ مُنْزَرٍ ، أَوْ يَنَامُ بَيْنَ
جَالِسِينَ — أَوْ يَخْرُجُ عَنْ مَسْتَوَى الْجُلُوسِ — بِإِعْذَرٍ ، أَوْ يَحْكِي
الْمُضْحِكَاتِ ، وَنَحْوِهِ .

وَمَتَى وَجَدَ الشَّرْطُ — : بَأَن بَلَغَ صَغِيرٌ ، أَوْ عَقَلَ مَجْنُونٌ ،
أَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ ، أَوْ تَابَ فَاسِقٌ — : قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ ، بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ .

فصل

وَلَا تُشْتَرَطُ الْحُرِّيَّةُ : فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ عَبْدٍ وَأَمَةٍ ، فِي كُلِّ مَا يُقْبَلُ
فِيهِ حَرٌّ وَحَرَةٌ . وَمَتَى تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ : حَرُّ مَنْعُهُ .

وَلَا كَوْنُ الصَّنَاعَةِ غَيْرَ دَنِيَّةٍ عُرْفًا : فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ حَبَّامٍ
وَحَدَّادٍ ، وَزَبَّالٍ وَقَمَّامٍ وَكُنَّاسٍ ، وَكَبَّاشٍ وَقَرَّادٍ وَدَبَّابٍ ، وَنَفَاطٍ

(١) كَذَا فِي رِعِ وَالْفَايَةِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْفِظِ الْإِقْنَاعِ : « وَلَا اسْتَفْرَاخَهَا » . وَفِي ش :
« أَوْ اسْتَفْرَاخَهَا » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الْمَرْحِ . وَذَكَرَ الْمُعْطُوفُ عَلَيْهِ فِي الْفَايَةِ بِالْفِظِ : « لِأَنْسِ » .
(٢) كَذَا فِي زِعِ وَالْفَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٣٤٣ . وَفِي ش : « رِجْلُهُ » ، وَهُوَ — مِمَّ صَحَّةٌ
مَعْنَاهُ — تَحْرِيفٌ .

ونخال، وصَبَّاعٍ ودَّبَّاعٍ، وجمالٍ وجزَّارٍ، وكسَّاحٍ، وحائكٍ وحارسٍ،
وصائغٍ ومُسكرٍ، وقَيِّمٍ — وكذا مَنْ لبسَ غيرَ زِيٍّ بلدٍ^(١)
يسكنُهُ، أوزيَّةُ المعتادِ، بلا عذرٍ — : إذا حسُنَتْ طَرِيقُهُمْ^(٢) .
وتَقَبَّلُ شَهادَةً وَلَدٍ زاناً حتى به، وبَدَوِيٍّ على قَرَوِيٍّ .

وأَعْمَى بما سَمِعَ — : إذا تَيَقَّنَ الصوتَ . — وبِالاستفاضَةِ ،
وبِمَرُئِيَّاتٍ : تَحْمَلُهَا قَبْلَ عَمَاهُ ، ولو لم يُعْرِفِ المَشْهُودُ عَلَيْهِ إِلَّا
بَعِينَهُ : إذا وَصَفَهُ لِلْحَاكِمِ بما يَتَمَيَّزُ به، وكذا : إن تَعَذَّرَتْ رُؤيةُ
مَشْهُودٍ لَهُ أو عَلَيْهِ^(٣) أو به — لموتٍ^(٤) أو غَيْبَةٍ .

والأَصَمُّ كَسَمِيعٍ : فِيمَا رَأَاهُ أو سَمِعَهُ قَبْلَ صَمِّهِ .
ومن شَهِدَ بِحَقٍّ عِنْدَ حَاكِمٍ ، ثُمَّ عَمِيَ أو خَرِسَ أو صُمَّ
أو جُنَّ أو مات — لم يُنْعَ الحُكْمُ بِشَهادَتِهِ : إن كان عدلاً .

وإن حَدَثَ مانِعٌ — : من كُفْرٍ ، أو فُسْقٍ ، أو تُهْمَةٍ . —
قَبْلَ الحُكْمِ : مَنَعَهُ ، غيرَ عداوَةٍ أبتَدَأَها مَشْهُودٌ عَلَيْهِ : بأنْ قَذَفَ
البَيِّنَةَ ، أو قَاوَلَهَا عِنْدَ الحُكُومَةِ .

(١) كذا في زع والغاية ٥٠١ . وفي ش : « بلدة يسكنها » ، وكلاهما صحيح
ولكن لا يبعد أن تكون الزيادة من الشارح .

(٢) في الإقناع زيادة : « في دينهم » . وقدمت جملة الشرط — في الغاية — قبل
« وكذا » .

(٣) كذا في زع والغاية ٥٠٢ . وفي ش تأخير وتقديم . ولنظ الإقناع : « ... العين
المشهود لها أو عليها أو بها ، لثبته أو موت أو عَمَى » .

(٤) كذا في ز ش والغاية ، وهو الأحسن هنا . وفي ع : « بعيت » .

و... بعده : يُستوفى مالٌ ، لاحدٌ مطلقاً ، ولا قودٌ .
وتقبلُ شهادةُ الشخص على فعلٍ نفسه : كحاكمٍ على حكمه
بعد عزلٍ ^(١) ، وقاسمٍ ومرضعةٍ على قسمته وإرضاءها ولو بأجرةٍ .

* * *

بابُ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ

وهي سبعةٌ :

- ١ - أحدُها كونُ مشهودٍ له يملكُ أو بعضه ، أو زوجاً ولو في الماضي . أو من عمودى نسبهِ - ولو لم يجز به ^(٢) نفعاً غالباً : كبعقدٍ نكاح ، أو قذفٍ .
- ويقبلُ ^(٣) لباقي أقاربه - : كأخيه وعمه . - ولولده ووالده من زناً ورضاعٍ ^(٤) ، ولصديقه وعتيقه ومولاهُ .
- وإن شهدا على أبيهما بقذفٍ ضرّةٍ أمّهما - وهي تحته - أو طلاقها : قُبِلَا .

(١) كذا في زع والناية . وفي الإقناع ٣٤٦ : « العزل » ، وش « عزله » ، والهاء من الشرح .
(٢) ورد هذا في زع والناية ٥٠٣ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح . وانظر شرح الإقناع (أو الإقناع مدرجا فيه) .
(٢) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « وتقبل » أى الشهادة ، وهو الموافق لما في الإقناع . وكل صحيح كما ذكرنا غير مرة .
(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو رضاع » ، والزائد من الشرح ولمن ورد في عبارة الإقناع . وانظر شرحه .

وَمَنْ أَدَّعَى عَلَى مَعْتَقِ عَبْدَيْنِ: «أَنَّهُ غَصَبَهُمَا مِنْهُ»، فَشَهِدَ الْعَتِيقَانِ
بِصَدَقِهِ - لَمْ تُقْبَلْ: لَمَوْدِهِمَا إِلَى الرِّقِّ - وَكَذَا لَوْ شَهِدَا: «أَنَّ
مَعْتَقَهُمَا كَانَ - حِينَ الْعَتَقِ - غَيْرَ يَالِغٍ» وَنَحْوَهُ؛ أَوْ جَرَّ حَاشَاهُمَا
حَرَيتَهُمَا.

وَلَوْ عَتَقَا بِتَدْيِيرٍ أَوْ وَصِيَّةٍ، فَشَهِدَا بِدَيْنٍ أَوْ وَصِيَّةٍ مُؤَثَّرَةٍ فِي
الرِّقِّ - لَمْ تُقْبَلْ: لِأَقْرَارِهِمَا - بَعْدَ الْحَرِيَّةِ - بِرَقَّتِهِمَا
لغَيْرِ سَيِّدٍ.

٢ - الثَّانِي: أَنَّهُ يُجَرَّبُهَا نَفْعًا لِنَفْسِهِ، كَشَهَادَتِهِ لِرَقِيقِهِ وَلَوْ
مَكَاتَبًا، أَوْ لَمَوْرُوثِهِ^(١) بِجُرْحٍ قَبْلَ أَنْدِمَالِهِ، أَوْ لَمَوْصِيهِ أَوْ مَوْكَلِهِ
فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ وَلَوْ بَعْدَ أَنْحِلَالِهِمَا، أَوْ لَشَرِيكِهِ فِيمَا هُوَ شَرِيكٌ فِيهِ، أَوْ
لِمُسْتَأْجَرِهِ بَمَا أُسْتَأْجَرَهُ فِيهِ، أَوْ مِنْ فِي حِجْرِهِ، أَوْ غَرِيمٍ بَعَالٍ
لِفَلَسٍ بَعْدَ حَجْرِهِ.

أَوْ أَحَدِ الشَّفِيعَيْنِ بَعْفٍ الْآخَرَ عَنْ سَفْعَتِهِ.

أَوْ مَنْ لَهُ كَلَامٌ أَوْ أُسْتَحْقَاقٌ - وَإِنْ قَلَّ - فِي رِبَاطٍ أَوْ
مَدْرَسَةٍ، بِمَصْلَحَةِ لَهَا^(٢).

(١) كَذَا فِي ز. وَفِي ع ش وَالثَّانِيَّة ٥٠٤: «لَمَوْرُوثِهِ»، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي
الْإِقْنَاعِ ٣٤٨.

(٢) كَذَا فِي زَع وَالثَّانِيَّة، وَجَازَ لِأَفْرَادِ الضَّمِيرِ: لِلْعُطْفِ بِأَوْ. وَفِي ش: «لِمَصْلَحَةِ
لَهَا»، وَلَوْلَا الْمِيمُ مِنَ الشَّرْحِ. وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ.

وَتَقْبَلُ لِمَوْرَثِهِ — فِي مَرَضِهِ — بِدَيْنٍ . وَإِنْ حُكِمَ بِهَا ^(١) نَهَمَ مَاتَ ، فَوَرَثَهُ — : لَمْ يَتَغَيَّرَ الْحُكْمُ .

٣ — — أَلْثَالِثُ : أَنْ يَدْفَعَ بِهَا ضَرَرًا عَنْ نَفْسِهِ ^(٢) ، كَالْعَاقِلَةِ بِجَرَحِ شَهِودٍ قَتَلَ الْخَطِيئَةَ ، وَالْفُرْمَاءَ ^(٣) بِجَرَحِ شَهِودِ دَيْنٍ عَلَى مَفْلِسٍ ، وَكُلٌّ مِنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ : إِذَا شَهِدَ بِجَرَحِ شَاهِدٍ عَلَيْهِ .

٤ — أَلرَّابِعُ : أَلْعِدَاوَةُ لغيرِ اللَّهِ تَعَالَى ، سَوَاءٌ كَانَتْ مَوْرُوثَةً أَوْ مَكْتَسَبَةً : كَفَرَجِهِ بِمَسَاءَتِهِ ، أَوْ غَمِّهِ بِفَرَجِهِ ، وَطَلَبِهِ لَهُ الشَّرَّ .

فَلَا يُقْبَلُ ^(٤) عَلَى عَدُوِّهِ — إِلَّا فِي عَقْدِ نِكَاحٍ ^(٥) :
فَتَلْعَوُ مِنْ مَقْذِفٍ عَلَى قَازِفِهِ ، وَمَقْطُوعٍ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ عَلَى قَاطِعِهِ . وَمِنْ زَوْجٍ فِي زَنَاءٍ ، بِخِلَافِ قَتْلِ وَغَيْرِهِ .
٥ — أَلْخَامِسُ : أَلْحَرَصُ عَلَى أَدَائِهَا قَبْلَ اسْتِشْهَادٍ مِنْ يَعْلَمُ بِهَا ،

(١) وَرَدَ هَذَا فِي زَوْعِ وَالْغَايَةِ ، وَفِي الْإِقْتِنَاعِ بِلَفْظِ : « بَهَذِهِ الشَّهَادَةِ » ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ ، مُثَبِّتًا بِدَلِيلِهِ مِنْهُ : « بِشَهَادَتِهِ » .
(٢) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « كَرُوجٍ فِي زَنَاءٍ ، بِخِلَافِ قَتْلِ وَغَيْرِهِ » . وَسَيَأْتِي قَرِيبًا .

(٣) وَرَدَ قَوْلُهُ : « الْفُرْمَاءُ » فِي زَوْعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَضَافًا إِلَى الشَّرْحِ .

(٤) كَذَا فِي ز . وَفِي عَشِ وَالْمُتَالِفَةِ : « تَقْبَلُ » ، وَتَقْدِمُ نَحْوَهُ غَيْرَ مَرَّةٍ . وَانْظُرْ إِلَى اقْتِنَاعِ —

(٥) هَذَا لَفْظُ زَشِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ . وَلَفْظُ ع : « النِّكَاحُ » .

قَبْلَ الدَّعْوَى أَوْ بَعْدَهَا ، إِلَّا فِي عَتَقٍ وَطَلَاقٍ وَنَحْوِهِمَا .

وَكُلُّهُ مِنْ قَلْنَا : « لَا تُقْبَلُ لَهُ » ، فَإِنِهَا تُقْبَلُ عَلَيْهِ .

٦ — أَلْسَادُسُ : الْعَصِيَّةُ ^(١) ، فَلَا شَهَادَةَ لِمَنْ عُرِفَ بِهَا وَبِالْإِفْرَاطِ فِي الْحَمِيَّةِ .

٧ — أَلْسَابِعُ : أَنْ تُرَدَّ لِفَسْقِهِ ثُمَّ يَتُوبَ ، وَيُعِيدُهَا ^(٢) . فَلَا تُقْبَلُ لِلشُّهْمَةِ .

وَلَوْ لَمْ يُوَدِّهَا حَتَّى تَابَ : قُبِلَتْ .

وَلَوْ شَهِدَ كَافِرًا ^(٣) أَوْ غَيْرَ مَكْلَفٍ أَوْ آخَرَ سَ ، فزَالِ ذَلِكَ ^(٤) وَأَعَادُوهَا ^(٥) - : قُبِلَتْ .

لَا : إِنْ شَهِدَ لِمُورِّثِهِ بِجُرْحٍ قَبْلَ بَرِّهِ ، أَوْ لِمُكَاتِبِهِ ، أَوْ بِعَفْوِ شَرِيكِهِ فِي شَفْعَةٍ عَنْهَا - فَرُدَّتْ .

أَوْ رُدَّتْ - : لِدَفْعِ ضَرَرٍ ، أَوْ جَلْبِ نَفْعٍ ، أَوْ عِدَاوَةٍ . -

(١) صحف في ع بلفظ : « العصية » .

(٢) كذا في زع والغاية ٥٠٥ . وفي ش : « ثم يعيدها » ، وهو موافق لما في الإقناع ٣٥٠ .

(٣) كذا في زع ، أى حال كونه كذلك . وانظر الإقناع . وفي ش والغاية : « كافر » ، وهو تحريف ناشر جاهل بمبدأ التأمّل فيما يتولى نشره .

(٤) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش مضافاً إلى الشرح .

(٥) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « وأعادها » ، وهو أنسب وموافق للفظ الإقناع : « ثم أعادها » .

فبراً^(١) مورثته ، وعَتَقَ مكاتبه ، وعفا^(٢) الشاهد عن شفعته ،
وزال المانع ؛ ثم أعادوها^(٣) .
ومن شهد بحقٍّ مشتركٍ بينَ من تردُّ^(٤) شهادته له وأجنبيٍّ -
رُدَّتْ : لأنها لا تتبعُ في نفسها .

* * *

بابُ أقسامِ المَشْهُودِ بهِ

وهي سبعةٌ :

- ١ - أحدها . ألزنا ، وموجبٌ حدّه . فلا بُدَّ من أربعة رجال
يشهدون به ، أو أنه^(٥) أقرَّ أربعاً .
- ٢ - الثاني : إذا ادَّعى من عُرِفَ بغنى : « أنه فقيرٌ » ، فلا بُدَّ
من ثلاثة رجال .
- ٣ - الثالثُ : اللقودُ ، والإعسارُ ، ووطءٌ يُوجبُ التَّعْزِيرَ ،

(١) كذا في زع . وفي ش : « فبرى » . وتسكماً عنه أكثر من مرة . وحرف
في الغاية بلفظ : « فبر » . وراجع الإقناع .

(٢) هذا لفظ زش والغاية . وصحَّف أو رسم في ع بالياء ، كما تقدم كثيراً .

(٣) كذا في زش والغاية . وفي ع والإقناع : « أعادها » . وتقدم نحوه . وذكر
بهاش ز : « فلا تقبل » ، وهو مذكور في الشرح والغاية ، وفي الإقناع بلفظ :
« لم . . . » .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « ردت » ، والظاهر أنه تصحيف .

(٥) هذا لفظ زع والغاية ٦٠٦ ، وهو موافق لما في الإقناع ٣٥١ . وفي ش :
« بأنه » ، والباء من الشرح .

وبقية الحدود . فلا بُدَّ من رجلَيْن ، ويثبت القَوْدُ (١) بإقرار مرة .

٤ - أَرَابِعُ : ما ليس بعقوبة ولا مالٍ ، وَيَطْلَعُ عليه الرجالُ غالباً . : كَنَاحٍ (٢) ورجعة ، وُخْلَعٍ وطلاق ، ونَسَبٍ وولاءٍ . وكذا توكيل وإيصاء في غير مال . - فكالذي قبله .

٥ - أَلْخَامِسُ : أَمَالُ ، وما يُقَصَّدُ به المالُ . كقرضٍ (٣) ورهنٍ ، ووديعةٍ وغصبٍ ، وإجارةٍ وشركةٍ ، وحوالةٍ وصلاحٍ ، وهبةٍ وعتقٍ . وكتابةٍ وتدييرٍ ، ومهرٍ وتسميته ، ورقٌّ مجهولٍ (٤) ، وعاريةٍ وشفعةٍ ، وإتلافٍ مالٍ وضمانه (٥) ، وتوكيلٍ وإيصاءٍ فيه ، ووصيةٍ به لمعينٍ ووقفٍ عليه ، وبيعٍ وأجله وخيارٍ (٦) ، وجنايةٍ - خطأً وعمداً (٧) - : لا تُوجِبُ (٨) قَوْدًا بحالٍ ، أو تُوجِبُ مالاً وفي بعضها قَوْدٌ - : كعأمومةٍ وهاشمةٍ ومُنْقَلَةٍ ، له قَوْدٌ مُوضِحَةٌ في ذلك ... -

(١) كذا في زش والغاية . ولفظع والإقناع : « القود » .

(٢) هذا اللفظ زش والغاية والإقناع . وصحف في ع بلفظ : « لكاح » .

(٣) كذا في زع والغاية . وحرف في ش بلفظ : « وكقض » . وانظر

الإقناع ٣٥٢ .

(٤) في الإقناع زيادة : « النسب » .

(٥) كذا في زع والغاية . وصحف في ش والإقناع بلفظ : « وضمانة » .

(٦) كذا في ز . وفي ش زيادة من الشرح : « فيه » . ولفظع والغاية والإقناع ٣٥١

« وخياره » .

(٧) كذا في زع . وفي ش : « عمد » ، ولعله تحريف مع إمكان تصحيحه على أن

« جنائية » مضاف لما قبله ، كما في عبارة الإقناع ٣٥٢ : « وجناية الخطأ » . وحرف في

الغاية بلفظ : « وخطأ أو عمد » .

(٨) كذا في زع والغاية ، وهو الأنسب . وفي ش : « يوجب » .

«وفسخ» ^(١) عقد معاوضة ، ودعوى قتل كافر : لأخذ سلبه ، ودعوى أسير تقدم إسلامه : لمنع رقه . ونحوه .

فيثبت المال برجلين ، ورجل ^(٢) وأمرأتين ، ورجل وعين — لا أمرأتين وعين — ويجب تقديم الشهادة عليه .
ولو نكل عنه من أقام شاهدا : حلف مدعى عليه ، وسقط الحق .
فإن نكل : حكم عليه .

ولو كان لجماعة حق بشاهد ، فأقاموه — فمن حلف : أخذ نصيبه ، ولا يُشاركه من لم يحلف . ولا تحلف ^(٣) ورثة ناكل .
٦ — السادس : داء دابة وموضحة ونحوها . فيقبل قول طبيب وييطار واحد ، لعدم غيره ، في معرفته .

فإن لم يتمدّر : فاثنان . وإن اختلفا : قُدم قول مثبت ^(٤) .
٧ — السابع : ما لا يطاع عليه الرجال ، غالباً : كميوب النساء تحت الثياب ، والرضاع والاستهلال ، والبكارة والثوبة ، والحيض ونحوه . وكذا جراحة وغيرها في حمام وعرس ، ونحوها : مما لا يحضره رجال ^(٥) .

(١) هذا لفظ زع والغاية والإقناع . وفي ش : « وكعد » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٢) كذا في ز ش والغاية ٥٠٧ . وفي ع : « أو رجل » ، وفيه لبهام . فاعل الزيادة من الباسخ وإن وردت في الإقناع .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو أنسب . وفي ش والإقناع ٣٥٣ : « يحلف » .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « على ناف » . وراجع شرحي المنتهى والإقناع ٣٥١

(٥) كذا في زع والغاية والإقناع ٣٥٣ . وفي ش : « الرجال » .

فيكفي فيه امرأةٌ عدلٌ، والأحوطُ: اثنتان^(١).
وإن شهد به رجلٌ، فأولَى: لِكَمَالِهِ.

فصلٌ

ومن أدعتُ إقرارَ زوجها بأخوّة^(٢) رَضاعٍ، فأنكرَ —: لم يُقبلْ
فيه إلا رجلانِ .

وإن شهد بقتلِ العمدِ رجلٌ وامرأتانِ: لم يثبتْ شيءٌ . وإن شهدوا
بسرقَةٍ: ثبتَ المالُ دونَ القطعِ، ويُغرّمُهُ ناكِلٌ .

وإن أدعتى زوجٌ خُلماً: قبلَ فيه رجلٌ وامرأتانِ، أو ويمينه .
فيثبتُ المِوضُ، وتبينُ بمجرّدِ دعواه .

وإن أدعتَه: لم يُقبلْ فيه إلا رجلانِ .

ومن^(٣) أقامتُ رجلاً وامرأتينِ بتزويجها^(٤) بمهرٍ: ثبتَ المهرُ .

ومن حلّفَ بطلاقٍ: « ما سرقَ ، أو ما غصبَ » ونحوه ، فثبتَ

فعله برجلٍ وامرأتينِ — أو وعينٍ —: ثبتَ المالُ، ولم تَطْلُقْ .

وإن شهد رجلٌ وامرأتانِ لرجلٍ — أو رجلٌ وحلّفَ معه —:

(١) كذا في زع . وفي الغاية والإقناع : « اثنتان » . وكلاهما صحيح . وفي
ش : « اثان » ، وهو نصيف جاهلٌ بأبسط القواعد .

(٢) سقطت « بأ » من ع ، ولم تهز في الغاية ٥٠٨ .

(٣) كذا في ز . وفي ش والغاية : « وإن ... » ، وع ش : « ... بتزويجها » ،
وهو تحريف كما يؤكدُه نفس الإقناع ٣٥٤ : « أنه تزويجها » .

«أن فلانة أم وليه، وولدها منه» — قُضِيَ لَهَا أُمُّ وَلَدِهِ، وَلَا تُثَبِّتُ^(١)
حُرِيَّةَ وَلَدِهَا وَلَا نَسَبَهُ .

ولو وُجِدَ عَلَى دَابَّةٍ مَكْتُوبٌ : « حَبِيسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ، أَوْ عَلَى
أَسْكُفَّةٍ^(٢) دَارٍ أَوْ حَائِطِهَا : « وَقِفْ » أَوْ « مَسْجِدٌ » — حُكِمَ بِهِ .
ولو وَجَدَهُ عَلَى كُتُبٍ عِلْمٍ فِي خِزَانَةٍ مَدَّةً طَوِيلَةً : فَكَذَلِكَ ،
وإِلَّا : تُحْمَلُ بِالْقِرَائِنِ .

* * *

بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ، وَالرَّجُوعِ عَنْهَا ، وَأَدَائِهَا^(٣)

لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ ، إِلَّا بِثَمَانِيَةِ شُرُوطٍ :

- ١ — أَحَدُهَا : كَوْنُهَا فِي حَقٍّ : يُقْبَلُ فِيهِ كِتَابُ قَاضٍ لِقَاضٍ^(٤) .
- ٢ — الثَّانِي : تَعَذُّرُ شُهَدَاءِ الْأَصْلِ : بِمَوْتٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ خَوْفٍ
مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ غَيْبَةِ مَسَافَةِ قَصْرِ .
- ٣ — الثَّلَاثُ : دَوَامُ تَعَذُّرِهِمْ إِلَى صُدُورِ الْحُكْمِ . فَتَقِي أَمَكُنْتَ
شَهَادَتَهُمْ قَبْلَهُ : وَقِفَ عَلَى سَمَاعِهَا .

(١) هذا لفظ ز ش والغاية ، وهو الأنسب . وفي ع : « يثبت » . وراجع الإقناع .

(٢) كذا في الإقناع (بدون ضبط بالفتح) . ولم يهز في الأصول والغاية ، وهو خطأ وإن كان يعتذر عن زع بأنها لم يلتزم وضع الهزات . فراجع المصباح والمختار : (سكب) .

(٣) كذا في زع والغاية ٥٠٩ والإقناع ٣٥٥ . وفي ش : « وباب أدائها » ،
والزائد من الشرح .

(٤) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « لقاض » . ولفظ الإقناع : « الدامى » .

٤ — الرابعُ : دوامُ عدالةِ أصلٍ وفرعٍ إليه . فتى حدث قبله
— من أحدهم — ما يمنعُ قبوله : وقِفَ .

٥ — الخامسُ : استرعاءُ الأصلِ الفرعَ أو غيره وهو يسمع^(١) ،
فيقولُ : « أشهدُ على شهادتي — أو أشهدُ أني أشهدُ — : أن فلانَ
ابن فلانٍ ، وقد عرفتُه ، أشهدتني على نفسه — أو شَهِدْتُ عليه ، أو أقرَّ
عندي — بكذا » .

وإلا : لم يشهدْ ، إلا إن سمِعَه يشهدُ عند حاكم ، أو يعزُّوها إلى
سببٍ : كبيعٍ وقرضٍ ، ونحوهما .

٦ — السادسُ : أن يؤدِّيها الفرعُ بصفةٍ تحمُّله .
وتثبتُ شهادةُ شاهدي الأصلِ بفرعَيْنِ ، ولو على كلِّ أصلٍ فرعٌ .
ويثبتُ الحقُّ بفرعٍ مع أصلٍ آخرَ .
ويصحُّ تحمُّلُ فرعٍ على فرعٍ ، وأن يشهدَ النساءُ : في أصلٍ ،
وفرعٍ ، وفرعٍ وفرعٍ .

فَيُقْبَلُ رجلانِ على رجلٍ^(٢) وامرأتينِ ، ورجلٌ وامرأتانِ على
مِثْلِهِم أو على رجلَيْنِ : أصْلَيْنِ أو فرْعَيْنِ ، وامرأةٌ على امرأةٍ : فيما
تُقْبَلُ^(٣) فيه المرأةُ .

(١) هذا لفظُ زرعٍ والناية والإقناع ٣٥٦ . وفي ش : « يستمع » ، وأعله تحريف .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « واجد » ، ولم ترد أيضاً في الغاية ٥١٠
والإقناع ٣٥٧ .

(٣) كذا في زش والغاية ، وهو الأنسب . وفي ع : « يقبل » . وراجع الإقناع .

(م ٤٣ — ق ٢ منتهى الإرادات)

٧ — السابِعُ : تعيينُ فرعٍ ^(١) لأصلٍ .

٨ — الثامنُ : ثبوتُ عدالةِ الجميعِ .

ولا ^(٢) يجبُ على فرعٍ تعديلُ أصلٍ . وتُقبلُ ^(٣) به وبموتِهِ ونحوِهِ ،
لا تعديلُ شاهدٍ لرفيقِهِ .

ومن شهد له شاهدًا ^(٤) فرعٍ على أصلٍ ، وتعذرُ الآخرُ — :
حَلَفَ ، وأستحقَّ .

وإذا أنكرَ الأصلُ شهادةَ الفرعِ : لم يُعْمَلْ بها .

ويُضمَّنُ شهودُ الفرعِ برجوعِهِم بعدَ الحكمِ ، ما لم يقولوا :
« بَانَ لَنَا كَذِبُ الْأَصُولِ ، أَوْ غَلَطُهُمْ »
وإن رَجَعَ شهودُ الأصلِ بعده ، لم يُضمَّنُوا إلا إن قالوا : « كَذَبْنَا »
أو « غَلِطْنَا » .

وإن قالَا بعده : « مَا أَشْهَدُنَاهُمَا بِشَيْءٍ » ، لم يُضمَّنِ الْفَرِيقَانِ
شيئًا .

(١) كَذَا فِي زَع . وفي ش : « . . . شَاهِدِي فِرْعَ لِأَصْلِهِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ
وإن وردت في الغاية ٥٠٩ . وعبر شارح الإقتناع عن هذا الشرط ، بقوله : « تعيين أصل
كفرع » . وعما بعده بقوله : « ودوام عدالة الجميع إلى صدور الحكم » .
(٢) كَذَا فِي زَع والغاية ٥١٠ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فلا » .
(٣) كَذَا فِي ز ش . وفي ع والغاية : « ويقبل » . وتكرر نحوه .
(٤) كَذَا فِي ز ش وأصل ع ، ثم كسخت الألف منها . وهو تصرف خاطئ نشأ عن
توهم أن فاعل « تعذر » شاهد ، مع أنه الأصل الآخر كما صرح به في الشرحين . أو عن
التأثر بلفظ الغاية والإقتناع : « شاهد » ، الذي لا يستبعد تحريفه .

فصل

ومن زاد في شهادته أو نقص ، لا بعد حكم ، أو أدعى^(١) بعد إنكارها — : قبل . وكذا قوله : « لا أعرف الشهادة » ، ثم يشهد .

وإن^(٢) رجع : لغت ، ولا حكم ، ولم يضمن . وإن لم يُصرَّح برجوع ، بل قال للحاكم : « توقف » ، فتوقف ، ثم أعادها — : قبلت .

وإن رجع شهود مالٍ أو عتق بعد حكم — قبل سنيقاء ، أو بعده — : لم ينقض . ويضمنون : ما لم يصدق فهم مشهود له [بالمال]^(٣) ، أو تكن الشهادة^(٤) بدین فيبرأ منه قبل أن يرجعا . ولو قبضه مشهود له ، ثم وهبه لمشهود عليه ، ثم رجعا — : غرماه .

ولا يغرّم مزلّ ، برجوع مزلّ .

وإن رجع — بعد حكم — شهود طلاق : فلا غرم ، إلا قبل

(١) كذا في زش والغاية ٥١١ والإقناع ٣٥٨ وأصل ع ، ثم أصلح فيها خطأ بلفظ : « ادعى » .

(٢) هذا اللفظ زع والغاية والإقناع — وفيه زيادة بعد « رجع » هي : « قبله » — وفي ش : « فإن » . والأول هو الظاهر .

(٣) وردت الزيادة في ز ، دون ع ش والشرح والغاية والإقناع ، وذكرتي . شرحه ٣٥٩ .

(٤) وردت « أل » في زش والغاية ، وسقطت من ع . وانظر الإقناع .

دخول : نصف^(١) المسمى أو بدله .

وإن رجع شهود القراية وشهود الشراء : فالغرم على شهود القراية .

وإن رجع شهود قود أو حد ، بعد حكم وقبل استيفاء — : لم يستوف ، ووجبت دية قود

وإن استوف^(٢) ثم قالوا : « أخطأنا » — غرموا دية ما تلف ، أو أرش الضرب . .

ويتقسط الغرم على عددهم : فلو رجع رجلٌ وعشر نسوة في مال ، غرم سدساً وهن البقية . وكذا رضاع^(٣) .

ولو شهد ستة بزناً ، أو أربعة ... وأثنان بإحصان ، فرجم ثم رجعوا — : لزمهم الدية أسداساً . وإن^(٤) كانوا خمسة بزناً :

فأخماساً ولو رجع بعضهم : غرم بقسطه .

ولو شهد أربعة بزناً وأثنان منهم بالإحصان^(٥) ، فرجم ثم رجعوا — : فعلى من شهد بالإحصان ثلثاً الدية ، وعلى الآخرين .

(١) كذا بالأصول والغاية ، يعنى : فإنهم يغرّمونه . كما قدره الشارح قبله . وراجع الإقناع .

(٢) فى ش زيادة من الشرح : « قود أوحد حكم به بشهادتهم » . وانظر الإقناع .

(٣) كذا فى زع والغاية ١٢٥ ، من « رضع » . وفى ش : « لراضع » ، منه

« أرضع » . فراجع المختار والمصباح .

(٤) كذا فى زش والغاية ، وهو الظاهر . وفى ع : « فإن » . وراجع الإقناع ٣٦٠

بتأمل .

(٥) كذا فى زش والغاية . وفى ع والإقناع : « بإحصان » .

حُلُّهَا^(١).

وإن رجع زائد عن البيّنة قبل حكم^(٢) أو بعده : أَسْتُوفِي، ويَحْدُ
الراجع : لَقَدْفِهِ.

ولو رجع شهود زنا، أو إحصاء — : غَرِمُوا الديةَ كاملةً ،
ورجوعُ شهود تزكيةٍ ، كرجوع من زكّوهم .
وإن رجع شهود تعلّق عتق أو طلاق ، وشهود شرطه — :
غَرِمُوا بَعْدَهُمْ .

وإن رجع شهود كتابة : غَرِمُوا ما [بين^(٣)] قيمته قَنًا ومكاتبًا ؛
خِانَ عَتَق : فَمَا^(٤) بينَ قيمته ومالٍ كتابةً . وكذا شهودُ باستيلاءٍ ،
ولا ضمانَ برجوع شهود كفالةٍ بنفسٍ أو براءةٍ منها ،
أو : « أنها زوجته » ، أو : « أنه عفا عن ديم عمده » — لعدم
تضمُّنه مالا .

ومن شهد — بعدَ الحكم — بمتناقٍ للشهادة الأولى : فكَرَجوعٍ ،
وأوَّلَى .

وإن حَكَمَ^(٥) بشاهدين وعينٍ ، فرجع الشاهدُ — : غَرِمَ المَالَ كُلَّهُ .

(١) هذا لفظ زع والغاية . وفي ش : « ثلثهما فإن » ، وفيه تحريف . ولفظ
الإقناع : « الثلث » .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش والإقناع : « الحكم » .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والغاية ٥١٣ والإقناع ٣٦١ — وانظر عبارته —
وسقطت من ش .

(٤) كذا في ز ش ، أي فمليهم غرم ما كما ذكر الشارح . ولفظ الإقناع : « غرموا ما »
وفي ع : « فيما » ، وهو معروف عما أنبتناه ، أو مصحف عن لفظ الغاية : « فيها » .

(٥) ضبط في ز بفتح الحاء ، والأولى الضم .

وإن بَانَ — بعدَ حكمٍ — كُفِرُ شَاهِدِيهِ^(١) أو فسَقَهُمَا ، أو انهما
من عَمُودَيِ نَسَبِ مَحْكُومٍ لَهُ ، أو عَدُوًّا مَحْكُومٍ عَلَيْهِ — : نَقِضْ ،
وَرُجِعَ — بَالٍ ، أو يَبْدَلِهِ ، وَيَبْدَلِ قَوْدٍ مُسْتَوْفَى — عَلَى
مَحْكُومٍ لَهُ .

✽ وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ^(٢) لِلَّهِ تَعَالَى بِإِتْلَافِ حِسِّيٍّ^(٣) أو بِمَا سَرَى^(٤) إِلَيْهِ
— ضَمِنَهُ مَنْ كَوَّنَ : إِنْ كَانُوا ، وَإِلَّا ، أَوْ كَانُوا فَسَقَةً — : فَاكُم .
وَإِذَا عَلِمَ حَاكِمُهُ ، بِشَاهِدٍ زُورٍ — : بِإِقْرَارِهِ ، أَوْ تَبَيَّنَ^(٥) كَذِبُهُ
يَقِينًا — : عَزَّرَهُ ، وَلَوْ تَابَ ، بِمَا يَرَاهُ — : مَا لَمْ يَخَالِفْ نَصًّا أَوْ مَعْنَاهُ .
— وَطِيفَ بِهِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي كَثُرَ فِيهَا ، فَيُقَالُ : « إِنَّا وَجَدْنَاهُ
شَاهِدًا^(٦) زُورٍ ، فَاجْتَنِبُوهُ » .

(١) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا بَعْدَهُ وَلِلْفِظِ الْإِقْتِنَاعُ : « أَنَّ الشَّاهِدِينَ كَافِرَانِ ... » .
وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « شَاهِدٌ بِهِ » ، وَهُوَ تَصْحِيفُ نَاشِرٍ حَاحِلٍ بِمَا يَنْشُرُهُ .

(٢) وَرَدَ هَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ ، وَأَسْقَطْتُ مِنَ الْإِقْتِنَاعِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ ، وَصَحَّفُ
فِي شِ بِلَفْظِ : « الْحَقُّ » .

(٣) كَذَا فِي زَع وَالْإِقْتِنَاعِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « حَى » ، وَهُوَ
تَحْرِيفٌ عَجِيبٌ خُصُوصًا مِمَّنْ نَشَرَ شِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ يَكُلُّ إِلَى عَمَالٍ مَطْبَعَتِهِ أَمْرَ التَّصْحِيفِ
وَالْمَرَاةَةِ .

(٤) هَذَا لَفْظُ زَع وَالْغَايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ . وَفِي شِ : « يَسْرَى » . وَلَعَلَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الشَّرْحِ .
(٥) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « بَتَيْنِ » ، وَالْبَاءُ مِنَ الشَّرْحِ . وَرَاجِعُهُ
الْإِقْتِنَاعُ .

(٦) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ ٥١٤ . وَفِي شِ : « وَجَدْنَا شَاهِدًا » ، وَهُوَ تَصْحِيفُ
وَلَفْظِ الْإِقْتِنَاعِ : « وَجَدْنَا هَذَا شَاهِدًا » .

وَلَا يُعْزَرُ بِتَعَارُضِ الْبَيِّنَةِ، وَلَا يَغْلَطُهُ ^(١) فِي شَهَادَتِهِ أَوْ رَجُوعِهِ ^(٢)
وَمَتَى أَدَّعَى شَهْدُ قَوْدٍ، خَطَأً — : [عُزِّرُوا] ^(٣).

* * *

فصل ^(٤)

وَلَا تُتَقَبَّلُ الشَّاهِدَةُ إِلَّا بِ: «أَشْهَدُ» أَوْ «شَهِدْتُ». فَلَا يَكْفِي:
«أَنَا شَاهِدٌ»، وَلَا ^(٥): «أَعْلَمُ» أَوْ «أَحِقُّ» .
وَلَوْ قَالَ: «أَشْهَدُ بِمَا وَضَعْتُ بِهِ خَطِيئَةً»، أَوْ مَنْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ:
«أَشْهَدُ بِمِثْلِ مَا شَهِدَ بِهِ»، أَوْ: «وَبِذَلِكَ» ^(٦) — أَوْ كَذَلِكَ — «أَشْهَدُ» —
صَحَّ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ فَقَطْ .

* * *

بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّعَاوَى

وَهِيَ تَقْطَعُ الْخُصُومَةَ حَالًا، وَلَا تُسْقِطُ حَقًّا .
وَيُسْتَحْلَفُ مَنْكِرٌ فِي كُلِّ حَقٍّ آدَمَى: غَيْرِ نِكَاحٍ وَرَجْعَةٍ ،

- (١) هذا لفظ زع والغاية والإقناع ٣٦٣ . وصحف في ش بلفظ: « يغلطه » .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش: « أو يرجوعه » ، والباء من الشرح . ولم
يرد في الإقناع . وفي الغاية زيادة: « أو ظهور فسقه » ، وذكر نحوها بتعريف في الشرح .
(٣) وردت الزيادة في ع ش ، وسقطت عفوًا من ز . ولم ترد في عبارة الإقناع
المذكورة: (ص ٣٥٩) ، كما وردت في عبارة الغاية المذكورة: (ص ٥١٢) .
(٤) في ش زيادة ، أضيفت من الشرح ، هي: « في أداء الشهادة » .
(٥) في ش زيادة: « يكفي قوله » ، وهي كالسابقة .
(٦) في ش زيادة: « أشهد » ، وهي من الشرح أيضاً وإن ذكرت في الإقناع .

وطلاق وإيلاء، وأصل رِقَّ - كدعوى رِقَّ لقيطٍ . - وولاءٍ ،
 وأستيلادٍ ونسبٍ ، وقذفٍ وقصاصٍ في غير قَساميةٍ .
 ويُقَضَى - في مالٍ ، وما يُقصدُ به مالٌ - بِنكولٍ^(١) .
 ولا يُستحلفُ في حقِّ الله تعالى : كحدِّ ، وعبادةٍ ، وصدقةٍ ،
 وكفارةٍ ، ونذرٍ .
 ولا ... شاهدٌ وحاكمٌ ، ولا وصيٌّ على نفي دينٍ موصٍ^(٢) .
 ولا مدَّعى عليه ، بقولٍ مدَّعٍ : « لِيَحْلِفْ : أنه ما حَلَفَنِي^(٣) » ، أُنِي
 ما أَحْلَفَهُ .
 ولا مدَّعٍ طلبَ يمينَ خصمه ، فقال : « لِيَحْلِفْ : أنه
 ما أَحْلَفَنِي » .
 وإن أَدَّعى وصيٌّ وصيةً للفقراء ، فأنكر الورثة - : حُلِّفُوا ،
 فإن نَكَلُوا : قُضِيَ عليهم .
 ومن حَلَفَ على فعلٍ غيرِه أو دعوى^(٤) عليه في إثباتٍ ، أو فعلٍ

(١) كَذَا في زع والفاية ٥١٥ . وفي ش : « بِنكوله » ، والهاء من الفرح .
 وانظر الإقناع ٣٦٤ .

(٢) كَذَا في زع والفاية ، مع حذف الياء للتخفيف . وفي الإقناع : « الموصي » .
 وفي ش : « موصيه » ، والزيادة من الشرح .

(٣) هذا لفظ زع . ولفظ الفاية - هنا لا في الآتي - : « أَحْلَفَنِي » . وكلاهما
 صحيح كما في المصباح وغيره ، وتقدم نحوه . وصحَّف في ش بلفظ : « كَلَفَنِي » .

(٤) ضَطَّ في ر - هنا وفي اللفظين الآتيين يعد - بفتحين ؛ ولعله سبق قلم من
 المصنف : لأن « دعوى » ممنوع من الصرف كـ « فتوى » ، فلا ينون .

نفسه أو دعوى^(١) عليه — : حلف على البت .
ومن حلف على نفي^(٢) فعل غير ه ، أو نفي^(٣) دعوى عليه — : فعلى
نفي العلم . ورقيقه كأجنبي^(٤) : في حلفه^(٥) على نفي علمه .
وأما بهيمته ، فما ينسب إلى تقصير وتفريط^(٥) : فعلى ألبت^(٥) ،
وإلا : فعلى نفي العلم .
ومن توجه عليه حلف^(٦) لجماعة : حلف لكل واحد^(٦) عينا^(٦) ، مالم
يرضوا بواحدة .

* * *

فصل

وتجزئ بالله تعالى وحده .

١ — ولحاكم تغليظها فيما فيه خطر^(٧) — : كجناية لا تؤجب

(١) قوله : « دعوى عليه » ورد في زع والغاية والإقناع ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح بلفظ : « الدعوى . . . » .

(٢) قوله : « نفي فعل » ورد في ع — مضروبا عليه — بلفظ : « نفي علمه » ، وبدون إثبات غيره ولو بالهامش . فالظاهر أن بعض القراء أراد إصلاحه ، ولم يثبت صوابه .
(٣) قوله : « أو نفي دعوى عليه » ،كرر في ش مع معظم كلام الخارج . وهو من عبث الناشر .

(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « على البت » . وذكر في الإقناع ٣٦٠ زيادة « أو » بعده .

(٥) كذا في زع والغاية ٥١٦ والإقناع . وفي ش : « أو تفريط » ، والزائد من من الشرح .

(٦) هذا اللفظ زع والغاية والإقناع . وفي ش : « عينا » ، ولعله محرف عن « عينه » ، وتكون الزيادة من الشرح .

قَوْدًا، وَعَتَقِي^(١) ، وَنِصَابِ زَكَاةٍ . — بلفظٍ : ك « وَاللّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَرْحَمُ الرَّحِيمِ » ، الطَّالِبُ الْغَالِبُ ، الضَّارُّ النَّافِعُ ، الَّذِي يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ . وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ! » .

وَيَقُولُ يَهُودِيٌّ : « وَاللّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى ، وَفَلَقَ لَهُ الْبَحْرَ ، وَأَنْجَاهُ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ^(٢) » .

وَيَقُولُ نَصْرَانِيٌّ : « وَاللّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى ، وَجَعَلَهُ نَحِيَّةَ الْمَوْتِ ، وَيُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ ! » .

وَيَقُولُ مَجُوسِيٌّ وَوَتَنِيٌّ : « وَاللّهِ الَّذِي خَلَقَنِي وَصَوَّرَنِي وَرَزَقَنِي ! » .
وَيَحْلِفُ صَابِئٌ وَمَنْ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى — : ب « اللَّهُ تَعَالَى » .
٢ — وَبِزَمَنِ^(٣) : كَبَعْدِ الْعَصْرِ ، أَوْ بَيْنَ أَذَانِ وَإِقَامَةِ .

٣ — وَبِمَكَانٍ ؛ فَبِمَكَّةَ : بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ ، وَبِالْقُدْسِ : عِنْدَ الصَّخْرَةِ ، وَبِبَقِيَةِ^(٤) الْبِلَادِ : عِنْدَ الْمَنْبَرِ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . فِي الْإِقْنَاعِ ٣٦٦ : « أَوْعَتَقِي » . وَهُوَ عَطَفٌ عَلَيْهِ جَنَائَةً كَمَا نَبِهَ فِي شَرْحِ الْإِقْنَاعِ عَلَيْهِ بِزِيَادَةِ كَافٍ بَعْدَ الْوَائِ . وَفِي ش : « وَعَتَقَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ جَاهِلٌ .

(٢) رَسْمٌ هَكَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ رَسْمُ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ . وَرَسْمٌ فِي شِ . وَالْإِقْنَاعُ هَكَذَا : « وَمَلَأَهُ » ، وَوَضَعَ الْهَمْزَةَ مِنْ فَوْقِ خَطِّهَا . فَالْأَوَّلَى أَيْضًا رَسْمُهُ هَكَذَا : « وَمَلَأَهُ » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَبَعْدِ » ، وَأُدْرَجَ النَّاقِصُ فِي الشَّرْحِ .. وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ٣٦٥ .

(٤) وَبَرَدَتْ الْبَاءُ فِي زَعِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ وَالْغَايَةِ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ : « وَسَائِرُ » ..

وَيَحْلِفُ^(١) ذِمِّيٌّ : بِمَوْضِعٍ يُعْظَمُهُ .

٤ — زاد بعضهم : « وَبِهَيْئَةٍ » ؛ كَتَحْلِيفِهِ : قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ
الْقَبِيلَةِ .

وَمَنْ أَبَى تَغْلِيظًا : لَمْ يَكُنْ نَاكِثًا .
وَإِنْ رَأَى حَاكِمٌ تَرْكَهُ ، فَتَرَكَهُ — : كَانَ مُصِيبًا .

☆ ☆ ☆

(١) هذا لفظ زرع والفاية والإقناع ، وصحف في ش باباء . وفي الإقناع — بعد
ذلك — اختلاف لفظي .

كتابُ الإقرارِ

٥٠

وهو : إظهارُ مكافئٍ مختارٍ ما عليه — بلفظٍ ، أو كتابةٍ ،
أو إشارةٍ أخرَسَ — أو على موكلِهِ أو مَوْلِيَّهِ أو مُورَثِهِ ، بما يمكنُ
صدقَهُ . وليس بإنشاءٍ .

فيصحُّ ولو مع إضافةِ المِلِكِ إليه ، ومن سكرانٍ ، أو أخرَسٍ
بإشارةٍ معلومةٍ ، أو صغيرٍ أو قِنٍّ — : أذن لهما في تجارةٍ . — في
قدر ما أذن لهما فيه — لا من مكرَمٍ عليه ، ولا بإشارةٍ مُعْتَقَلٍ
لسانُهُ — بمُتَصَوِّرٍ من مُقَرَّرٍ ألتزامُهُ ، بشرطِ كونه بيده وولايته
وأختصاصِهِ ، لا معلوماً .

وتُقْبَلُ^(١) دَعْوَى إِكْرَامٍ ، بقرينةٍ : كتوكيلٍ به ، أو أخذٍ ماله ،
أو تهديدٍ قادرٍ . وتُقَدَّمُ بَيِّنَةُ إِكْرَامٍ عَلَى طَوَاعِيَةٍ .

ولو قال مَنْ ظاهرُهُ الإِكْرَامُ : « علمتُ أني لو لم أُقَرَّ — أيضاً —
أُطْلَقُونِي ، فلم أكن مكرَهاً » — لم يصحَّ : لأنه ظنُّ منه ، فلا
يُعارِضُ يَقِينٌ^(٢) الإِكْرَامَ .

(١) كذا في ز ش والغاية ٥١٨ ، وهو الصحيح . وفي أصل ع : « ولا تقبل » ،
وهو صحيح أيضاً . ثم أصلح فيها — بالداخل وبالهامش — بلفظ : « ولا تقبل » ، وهو
خطأ . وانظر الإقناع ٣٦٩ .

(٢) كذا في ز ع والغاية والإقناع ، وهو العرواب . وحرف في ش بلفظ :
« يقين » ، وهو خطأ .

ومن أكره ليقرّ بدهم فأقرّ بدينار ، أو يزيد فأقرّ لعمرو ،
أو على وزن مال فباع داره ونحوه^(١) في ذلك — : صح ، وكُرم
الشري^(٢) منه .

ويصح إقرار صبي : « أنه بلغ باحتلام » — إذا بلغ عَشْرًا
ولا يُقبل بسنٍ إلا بيّنة .

وإن أقرّ بمال ، [وقال]^(٣) بعد بلوغه : « لم أكن حين إقرارى
بالغا » — لم يُقبل .

وإن أقرّ من شك في بلوغه ، ثم أنكر بلوغه حال الشك — :
صدّق بلا عين .

وإن ادّعى : « أنه أثبت بعلاج أو دواء ، لا يبلوغ » —
لم يُقبل .

ومن ادّعى جنونا : لم يُقبل إلا بيّنة .

والمريض — ولو مرض الموت الخوف — يصح إقراره بوارث ،
وبأخذ دين من غير وارث^(٤) ، وبمال له .

(١) كذا في زع . وفي ش : « ونحوها » . وكلاهما صحيح . ولفظ الغاية :
« نحو دار » .

(٢) كذا في زع ، على القصر . وفي ش والغاية : « الشراء » ، على الأصل وانظر
شرح الإقناع .

(٣) وردت الزيادة في زش والغاية ٥١٩ — وافظها : « ... بعد تحقق ... » —
وسقطت من ع وأثبتت بهامشها بعد « بلوغه » ، بلفظ الإقناع ٣٦٨ : « ثم قال » .

(٤) كذا في زع والغاية ٥١٩ — وسقط « غير » منها — وفي ش :
« وارثه » ، والهاء من الشرح . وراجع الإقناع ٣٦٩ .

ولا يُحَاصُّ مَقَرَّهُ لَهُ غُرْمَاءُ الصَّحَّةِ ؛ لَسَكْنٍ : لو أَقَرَّ - في مرضه -
 نَعِينَ ثُمَّ بَدَيْنِ ، أو عكسِهِ — : فَرَبَّ العَيْنِ أَحَقُّ^(١) .
 ولو أَعْتَقَ عَبْدًا — : لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ . أو وَهَبَهُ ، ثُمَّ أَقَرَّ بَدَيْنِ - :
 نَفَذَ عَتَقَهُ وَهَبْتُهُ ، وَلَمْ يُنْقِضَا بِإِقْرَارِهِ^(٢) .
 وإن أَقَرَّ بِمَالٍ لَوَارِثٍ : لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، أو إِجَازَةٍ^(٣) .
 فلو أَقَرَّ لِزَوْجَتِهِ بِمَهْرٍ مِثْلِهَا : لَزِمَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ ، لَا بِإِقْرَارِهِ^(٤) .
 وإن أَقَرَّ لَهَا بَدَيْنِ ، ثُمَّ أَبَانَهَا ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا — : لَمْ يُقْبَلْ .
 وإن أَقَرَّتْ : « أَنَهَا لَامَهْرَ لَهَا » — لَمْ يَصَحَّ ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً
 بِأَخْذِهِ أو إِسْقَاطِهِ . وَكَذَا حُكْمُ كُلِّ دَيْنٍ ثَابِتٍ عَلَى وَارِثٍ .
 وإن أَقَرَّ لَوَارِثٍ وَأُجْنَبِيٍّ : صَحَّ لِلأُجْنَبِيِّ .
 والاعتبارُ : بِحَالَةِ إِقْرَارِهِ . فلو أَقَرَّ لَوَارِثٍ ، فَصَارَ — عِنْدَ
 المَوْتِ — غَيْرَ وَارِثٍ : لَمْ يَلْزَمْ .
 وإن أَقَرَّ لغيرِ وَارِثٍ : لَزِمَ ، وَلَوْ صَارَ وَارِثًا .

* * *

(١) في ش زيادة : « بها » ، وهي مدرجة من الشرح وإن ذكرت في الإقناع ٣٧٠ .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح أيضاً ، هي : « بعد » .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع ٣٦٩ . وفي ش زيادة من الشرح : [باقى]
 'لورثة' . وذكرت في شرح الإقناع زيادة : « من » .

(٤) هذا لفظ زس والغاية والإقناع ٣٧٠ . وفي غ : « لإقراره » ولعله مصحف

فصل

وإن أقرَّ^(٥) قنَّ — ولو آبقًا — بحدٍّ أو قودٍ أو طلاقٍ ، ونحوه
— :صح . وأخذ به في الحال ، ما لم يكن القود في نفس : فبعد عتق
خطبُ جوابِ دعواه ، منه ومن سيده جميعًا^(٦)

ولا يُقبلُ إقرارُ سيده عليه بغير ما يوجبُ مالا فقط .
وإن أقرَّ^(٣) غيرُ مأذونٍ له بمالٍ أو بما يُوجبُه ، أو مأذونٌ له بما
لا يَتعلَّقُ بالتجارة — فكمحجورٍ عليه : يُتَّبَعُ^(٤) به بعد عتقه .
وما صح إقرارُ قنٍّ به — فهو : الخصمُ فيه ؛ وإلا : فسيده .
وإن أقرَّ مكاتبٌ بجنابةٍ : تعلَّقتُ بذمَّتِه ورقبَتِه ؛ ولا يُقبلُ إقرارُ
سيده عليه بذلك^(٥) .

و... قنَّ بسرقةٍ مالٍ بيده^(٦) ، وكذبه سيده — : قُبِلَ في قطع .
دون مالٍ .

(١) بهامش ز : « إقرار السفيه [نقدم] في كتاب الحجر » . وانظر الغاية ٢٠ هـ والإقناع ٣٧١ .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « وليس لمقرله به العفو على رقبته أو مال » .

(٣) في ش زيادة من النسخ : « قن » . وذكرت في كلام الإقناع ٣٨٢ بلفظ : « العبد » . وانظر شرحه .

(٤) وردت الياء في زع والغاية والإقناع ، ولم ترد في ع .

(٥) ورد قوله : « بذلك » في زع والغاية والإقناع ، وأسقط من ش مدرجا في النسخ . وذكر بعده ، في ز ، مضروبا عليه : « وإن » أقر ، كما قدره المارح .

(٦) كذا في زع ، وهو الموافق لما نقله صاحب الغاية عن الإمام أحمد رضى الله عنه .
وصحف في ش بلفظ : « سيده » .

وإن أقرَّ غيرُ مكاتبٍ لسيده ، أو سيده له بمالٍ — : لم يصحَّ .
وإن أقرَّ : « أنه باعه نفسه بألفٍ » — عتق ، ثم إن صدقه :
لزمه ، وإلا : حلف .

والاقرارُ لقنٌ غيرُه : إقرارُ لسيده .

و... لمسجدٍ ، أو مقبرةٍ ، أو طريقٍ ونحوه — : يصحُّ ولو
أطلق .

ولا يصحُّ لدارٍ إلا مع السببِ ، ولا لبهيمةٍ إلا إن^(١) قال : « علىَّ
كذا بسببها » .

و... للملكية : « علىَّ كذا بسببِ حملها » ، فانقَضَ ميتاً ،
وأدَّعى : « أنه بسببه » — صح . وإلا : فلا^(٢) .

ويصحُّ لحملٍ بمالٍ . فإن وُضع ميتاً ، أو لم يكن حملٌ — : بطل .
وإن وَلَدَتْ حياً وميتاً : فللحيِّ . وحيَّينِ : فلهما بالسوية ولو
ذكرًا وأنثى ، ما لم يعزُّه^(٣) إلى ما يوجبُ تفاضلاً — : كإرثٍ

(١) كذا في زع والعاية ، وهو الموافق لما في الإقناع ٣٧٣ . وفي ش : « أن » ،
وهو خطأ . وحرف ما بعد ، في ع ، بلفظ : « قال كذا سببها » . وحرف ما قبل ، في
الغاية ، بلفظ : « البهيمة » . وسقط منها قوله : « بسببها ، ولما لملكها على كذا » .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « يصح » . وراجع الإقناع .

(٣) ضبط في ز بضم أوله وكسر ثابته ، وهو خطأ وسبق قلم . فاضيه ثلاثي
كما صرح به المصنف في بعض عباراته ، يقال : « عزوته أعزوه » و « عزيته أعزيه »
في لغة حكاها صاحب المصباح ، بالتحريك فيها . نعم هناك : « تعزى » به فتح التاء
وتشديد الزاى ، أى انتسب كما في المصباح مستشهدا بالحديث المعروف : « من تعزى
بعزاء الجاهلية ... » . وهو بهذا المعنى لازم على ما يؤخذ من صنيم النهاية ٣ / ٩٤ ،
واللسان ١٩ / ٢٨١ .

أو^(١) وصيةً يَقتضِيَا نه — : فَيُعْمَلُ به .

و : « له على ألفٌ جعلتها له » ، أو^(٢) نحوه — : فوعده .

و : « له^(٣) على ألفٍ أقرضنيهِ » ، يلزمه^(٤) . لا [إن قال] :
« أقرضني ألفاً » .

ومن أقرضَ مكلفٍ بمالٍ في يده — ولو برقَّ نفسه ، أو كان المقرُّ
به قيناً — فكذبَه المقرُّ له : بطل ، ويُقرُّ بيدِ المقرِّ .

ولا يُقبلُ عودُ مقرِّ له ، إلى دعواه .

وإن عاد المقرُّ ، فادَّعاهُ لنفسه أو لثالثٍ — : قُبِلَ .

فصل

ومن تزوج من جهلَ نسبها ، فأقرَّت برقٍّ — : لم يُقبلَ مطلقاً .

ومن أقرَّ بولدٍ أمته : « أنه أبنه » ، ثم مات ولم يُبين^(٥) : هل

(١) وردت الألف في زع والغاية ٥٢١ ، دون ش . وانظر الإقناع ٣٧٧ .

(٢) ذكرت في زع ، دون ش والإقناع . ولفظ الغاية : « أو وهبتها » .
وانظر الشرحين .

(٣) كذا في زع ، ولفظ الإقناع : « وإن قال له » ، والزيادة في الشرح .
ولفظ الغاية وش : « وللحمل » . ولعل أصل العبارة فيها : « وله أى للحمل » ، والزائد
من الشرح .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « الألف » ، وسقطت الزيادة الآتية منها ، ووردت
في زع والغاية . وانظر الإقناع .

(٥) كذا بالأصول والغاية . وفي الإقناع ٣٧٣ : « يتبين » ، وهو صحيح
المنى أيضاً .

حَمَلْتُ بِهِ فِي مِلْكِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؟ — لَمْ تَصِرْ^(١) بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ ، إِلَّا
بَقَرِيْنَةً .

وإن أقرَّ رجلٌ بأبوةٍ صغيرٍ أو مجنونٍ^(٢) ، أو بأبٍ أو زوجٍ
أو مولًى أعتقه — : قُبِلَ إقرارُهُ — ولو أسقطَ به وراثًا معروفًا — :
إن أمكن صدقُهُ ، ولم^(٣) يَدْفَعْ به نسبًا لغيره ، وصدقَه مُقرُّه به ، أو
كان ميتًا .

ولا يُعْتَبَرُ تصديقُ ولدٍ^(٤) مع صغيرٍ أو جنونٍ^(٥) . ولو بلغ
وعقل ، وأنكر — : لَمْ يُسْمَعْ إنكارُهُ .

وَيَكْفِي فِي تصديقِ والدٍ وولدٍ ، وعكسِهِ — سكوْنُهُ : إذا
أقْرَبَهُ . ولا^(٦) يُعْتَبَرُ فِي تصديقِ أَحَدِهِمَا تَكْرَارُهُ : فَيَشْهَدُ^(٧)
الشَّاهِدُ بِنَسَبِهِمَا ، بِدُونِهِ .

ولا يصحُّ إقرارُ مَنْ لَهُ نَسَبٌ معروفٌ ، بغيرِ هؤلاءِ الأربعةِ ،
إلا وِرْثَةً أقرُّوا بمن لو أقْرَبَهُ مَوْرَثُهُمْ : ثَبَتَ نَسَبُهُ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَمَصْحَفُ فِي ش : بِالضَّادِ الْمَجْمُوعَةِ .

(٢) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « مَجْهُولُ النَّسَبِ » ، وَذَكَرَ
فِي الْإِقْنَاعِ . وَرَاجِعُ كَلَامِ الشَّارِحِ فِيهَا بَعْدَ .

(٣) وَرَدَتْ الْوَاوُ فِي زَشِ وَالْغَايَةِ ٥٢٢ وَالْإِقْنَاعِ ٣٧٤ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ع .

(٤) كَذَا فِي زَشِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَحَرْفُ فِي ع بِلَفْظِ : « وَالِدٌ » . وَانْفِطَرَّ
الْإِقْنَاعُ ٣٧٥ .

(٥) فِي ش : « جُنُونُهُ » ، وَالْهَاءُ مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

(٦) وَرَدَتْ الْوَاوُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ، وَأَسْقَطَتْ مِنْ ش مَدْرُجَةٌ فِي الشَّرْحِ .

(٧) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ، الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « وَيَشْهَدُ » .

ومن ثبت نسبه ، فجاءت أمه — بعد موت مقرر — فادّعت زوجيته ، أو أخته غير توأمة البنوة — : لم يثبت ^(١) بذلك ، ومن أقرّ بأخ في حياة أبيه ، أو بعم في حياة جده — : لم يقبل .

و . . . بعد موتها ^(٢) — ومعه وارث غيره — : لم يثبت النسب ، وللمقرر [له] ^(٣) — من الميراث — ما فضل بيد مقرر ، أو كله : إن أسقطه . وإلا : ثبت .

وإن أقرّ مجهول نسبه — ولا ولاء عليه — بنسب وارث حتى أخ وعم ، فصدّقه ، وأمكن — : قبل . لامع ولاء : حتى يصدّقه مولاه .

ومن عنده أمة — : له منها أولاد . — فأقرّ بها لغيره : قبل عليها ، لا على الأولاد .

ومن أقرّت بنكاح — على نفسها — ولو سفيهة ، أو لاثنتين — : قبل .

فلو اتّاما يثبتان : قدّم أسبقهما ، فإن جهل : فقول وليّ ، فإن

(١) كذا في زع والناية ، أى المدعى . وفي ش : « ثبت » ، وهو الموافق لما في الإقناع ٣٧٤ ، أى الزوجية والبنوة ، كما صرح شارح الإقناع بالأول .

(٢) أى وإن أقرّ بأخ أو عم ، كما قال الشارح . وذكر في ز ، بعد التاء ، مضروبا عليه : « فإن كان » . وانظر الإقناع .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والناية والإقناع ، وسقطت من ع .

جهله : فسحنا . ولا ترجيح^(١) بيده .
وإن أقرَّ به عليها^(٢) وليها - وهي مجبرة^٣ ، أو مقررة بالأذن - :
قبل .

[ومن أدعى نكاح صغيرة بيده : فسحها حاكم^٤ ، ثم إن
صدقته - إذا بلغت^٥ : قبل]^(٦) .

فدَلَّ^(٧) أن من أدعت^٨ : « أن فلانا زوجها » ، فأنكر ،
فطلبت الفرقة - : يُحكم عليه .

وإن أقرَّ رجلٌ أو امرأةٌ بزوجةٍ الآخر ، فسكت ، أو
حبَّده^(٩) ثم صدَّقه^(١٠) - : صح وورثته ، لا : إن بقي على تكذيبه
حتى مات .

(١) كذا في زع والغاية ٥٢٣ ، وهما الموافق للفظ الإقناع ٣٨٦ : « ولا يحصل
الترجيح باليد » . وفي ش : « ترجح بيده » ، وفيه تحريف مع زيادة من الشرح .
(٢) كذا في زع والغاية - مع زيادة فيها : « ... المسلم » - وفي ش تأخير .
وتقديم . وانظر الإقناع .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والغاية ، وذكرت بمعناها في الإقناع ، وسقطت من ع
وإن كان قد ورد فيها منها - بعد قوله الآتي : « فأنكر » - مضروباً عليه ، قوله : « ثم
إن صدقته إذا بلغت » .

(٤) في ش زيادة : « على » ، ولعلها من الشارح لا الناسخ . وقوله : « زوجها »
ضبط في ز بفتح الجيم بدون تشديد الواو ، والظاهر الضم . ولعل رأس الضمة له يظهر
في التصوير . فراجع شرحي المنتهى والإقناع بتأمل . وانظر المقنع مع الشرح الكبير :
(٢٨٩ / ٥) .

(٥) ذكر في ر ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولم يكذب » . وانظر الإقناع .

(٦) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « ولو بعد موته » . وانظر الإقناع ،
والمقنع مع الشرح الكبير : (٢٩٠ / ٥) .

وإن أقرَّ ورثةً بدَّينٍ على مُورِّثِهِم : قَضَوُهُ مِنْ تَرِكَّتِهِ ^(١) .
وإن أقرَّ بعضهم - بلا شهادة - : فبقدرِ إرثِهِ ، وإن وُرِثَ النصفُ :
فنصفُ الدَّينِ ، كإقرارِ ^(٢) بوصيةٍ .

وإن شهد منهم عدلان - أو عدلٌ وحلف معه - : ثبت .
ويُقدَّمُ ثابتُ بَيِّنَةٍ ، فإقرارِ ميتٍ - على ما أقرَّ به ورثتهُ .



بَابُ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِقْرَارُ وَمَا يُغَيِّرُهُ

مَنْ أَدْعَى عَلَيْهِ بِالْفِ ، فَقَالَ : « نَعَمْ ، أَوْ أَجَلٌ ، [أَوْ بَلَى] ^(٣) » ،
أَوْ : « صَدَقْتَ » ، أَوْ : « أَنَا ^(٤) » - أَوْ إِنْ - مَقْرَرٌ بِهِ ، أَوْ بِدَعْوَاكَ
أَوْ : « ... مَقْرَرٌ » فَقَطْ ، أَوْ . « خُذْهَا ، أَوْ أَتَزِنُهَا ، أَوْ أَحْرِزْهَا ^(٥) » ،

(١) ذكر في ع زيادة - وردت في الشرح مقدمة - هي : « وجوبا » . والنظ
الإقناع والمقنع : « لزمهم قضاؤه ... » .

(٢) كذا في ز بتووين الرءاء . وفي ع ش : كإقراره « ، والزيادة من الشرح وإن
ذكرت في الغاية والإقناع . وفي ش زيادة أخرى منه - عقب « بوصية » - هي : « بلا
شهادة » ، وذكرت بمعناها في الإقناع .

(٣) وردت الزيادة في ز ، دون ع ش والغاية ٥٢٤ والإقناع ٣٧٧ . وهي صحيحة
إن شاء الله .

(٤) قوله : « أنا ، أَوْ » ورد في ز غ والغاية ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .
ولم يرد قوله : « أرأيتني » في الإقناع ٣٧٨ ؛ وصحف في شرحه . فتنبه .

(٥) أى ضمها إليك ، وهو من « أحرز » كما صرح به في اللسان ١٩٨/٧ ،
وانظر المصباح . فيتعين أن يكون بهزة قطع . وقد أهمل منها - هنا وفيما سياتي - في الأصول
والغاية والمقنع ٥/٢٩٤ والإقناع . وهو خطأ ، إلا أن المخطوطات لا تلتزم - في الأغلب -
وضع الهمزات .

أو : « هي صحاح » ، أو : « كاني جاحدك ، أو كاني حجدك ثمك
حقك » — فقد أقرَّ .

لا إن قال : « أنا أقرُّ » ، أو : « لا أنكرُ » ، أو : « يجوز أن
يكون^(١) محققاً » ، أو : « عسى ، أو لعلَّ ، أو أظنُّ ، أو أحسبُ ، أو
أقدرُ^(٢) » ، أو : « خذ ، أو أترن ، أو أحرز » ، أو : « أفتح ككك » .
و : « بلى^(٣) » ، في جواب : « أليس لي عليك كذا ؟ » —
إقرار ، لا^(٤) : « نعم » إلا من عامي .

وإن قال : « أقضيني ديني عليك ألفاً » ، أو : « أشتري — [أو
أعطني]^(٥) ، أو سلِّم إليَّ — ثوبي هذا ، أو فرسي هذه » ، أو :
« ... ألفاً من الذي عليك » ، أو : « هل لي — [أو ألي]^(٦) عليك
ألف ؟ » ، فقال : « نعم » ، أو : « أمهلني يوماً ، حتى أفتح
الصندوق » ، أو : « له علي ألف إن شاء الله ، أو لا يلزمني^(٧) إلا

(١) كذا في زع والإقناع . وفي ش والغاية : « تكون » . وكلاهما صواب .

(٢) أنك محق ، كما في شرح الإقناع . وضبط في ز بسكون الراء ، وهو سبق قلم .
واظنر ما علل به الشرحان لهذا .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع ، وهو الصحيح . وفي ش : « بل » ، وهو
تحريف .

(٤) في ش : « ولا » ، والظاهر أن الواو من الناسخ لا الشارح وإن ذكرت في
شرح الإقناع .

(٥) وردت الزيادة في زع والغاية والإقناع ، وسقطت من ش .

(٦) ذكرت الزيادة في زع والغاية — وإن كانت الألف قبل اللام لم تظهر فيها ، كما
لم ترد في لفظ الإقناع ٣٧٩ — وسقطت من ش .

(٧) كذا في زع والغاية والإقناع ٣٧٨ . وفي ش : « تلزمي » ، وكل صحيح
كما علمت .

أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ ، أَوْ ^(١) إِلَّا أَنْ أَقُومَ ، أَوْ
فِي عِلْمِي ، أَوْ عِلْمِ اللَّهِ ، أَوْ فِيمَا أَعْلَمُ » — لَا : « فِيمَا أَظُنُّ » —
فَقَدْ أَقَرَّ

وَإِنْ عَلَّقَ بِشَرْطٍ قَدَّمَ — ك : « إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ — أَوْ شَاءَ ،
أَوْ جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ — : فَلَهُ عَلَى كَذَا » ، أَوْ : « إِنْ شَهِدَ بِهِ زَيْدٌ
فَهُوَ صَادِقٌ » — لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا .

وَكَذَا إِنْ أُخِّرَ : ك : « لَهُ عَلَى كَذَا إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ ، أَوْ شَاءَ ، أَوْ
شَهِدَ بِهِ ، أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ ، أَوْ قَتَ » .

لَا إِذَا قَالَ : « إِذَا جَاءَ وَقْتُ كَذَا » . وَمَتَى فَسَّرَهُ بِـ « أَجَلٍ »
أَوْ « وَصِيَّةٍ » : قَبْلَ يَمِينِهِ ، كَمَنْ أَقَرَّ بغيرِ لِسَانِهِ ، وَقَالَ : « لَمْ أَذَرِ ^(٢)
مَا قُلْتُ » .

وَإِنْ رَجَعَ مُقَرَّرٌ بِحَقِّ آدَمِيٍّ ، أَوْ زَكَاةٍ أَوْ كَفَّارَةٍ — : لَمْ يُقْبَلْ .

فَصْلٌ فِيمَا إِذَا وَصَّلَ بِهِ مَا يُغَيِّرُهُ ^(٣)

إِذَا قَالَ : « لَهُ عَلَى — مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ — أَلْفٌ » ، لَمْ يَلِزْهُ .

(١) قش : « أَوْ عَلَى فَقَدْ أَقْرَأَهُ بِأَلْفٍ ، أَوْ فِي عِلْمِي » ، فَأُدْرَجَ الْمَرْحُ فِي الْمَنْ
وَبِالْعَكْسِ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ، وَتَأَمَّلْ .

(٢) كَذَا فِي زُش وَالْفَايَةِ ٥٢٥ وَالْإِقْنَاعَ ٣٧٩ . وَفِي ع : « أَرَدَ » ، وَهُوَ
تَصْغِيفٌ . وَفِي ش زِيَادَةٌ بَعْدَ « قُلْتُ » ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « فَقَوْلُهُ » بَيْنَيْنِهِ ،
وَذَكَرَ نَحْوَهَا فِي الْإِقْنَاعِ .

(٣) كَذَا فِي زُش ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلَا فِي الْإِقْنَاعِ . وَصَحَّفَ فِي ع بِلِفْظٍ : « بغيره » .

و: « له على ألف من مضاربة ، أو ودعية ، أو لا يلزم منى ^(١) ،
أو قبضه ^(٢) أو استوفاه ، أو من ثمن خمر ، أو ^(٣) ثمن مبيع لم
أقبضه ، أو تلف قبل قبضه ، أو مضاربة تلفت وشرط على
ضمانها ، أو بكفالة على آتى بالخيار » - لزمه .

و: « له - أو كان له - على كذا » ويسكت ، إقراره .
وإن وصله بقوله ^(٤): « وبرئت منه ^(٥) ، أو وقضيت ^(٦) أو بعضه » ،
أو قال ^(٧): « لى عليك مائة » ، فقال: « قضيتك منها عشرة » -
ولم يعزه لسبب - فمنكر: يُقبل قوله يمينه .
ويصح استثناء النصف فأقل - : فيلزمه ألف ^(٨) . . . : « إلا

-
- (١) كذا في زع والإقناع . وفي ش والغاية : « تلزم منى » . وتقديم نحوه
غير مرة .
(٢) كذا في زش والغاية والإقناع ، وفي ع : « أو أقبضه » بضم الهمزة إن لم
يكن محرفا .
(٣) في ش زيادة : « من » ، وهى من الشرح وإن ذكرت في الغاية والإقناع أو
شرحه .
(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « وأبرأنى أو » ، وورد - بدون
الواو - في ش . وهو من الشرح وإن ذكر نحوه - بل كرر - في الإقناع ٣٨٠ .
(٥) كذا في ع ش والغاية والإقناع وأصل ز . ثم أصلح فيها بعد كشط الهاء بلفظ :
« منى » ، والظاهر أنه من تصرف بعض القراء لا المصنف ، فتأمل .
(٦) وردت الواو في زع والغاية ، وأسقطت من ش مضافة إلى الشرح . وانظر
الإقناع .
(٧) في ش زيادة من الشرح : « مدع » ، وذكرت في شرح الإقناع بلفظ :
« المدعى » .
(٨) كذا في زع والغاية ٥٢٦ . وفي ش : « ألف في [قوله] : له على ألف إلا » ،
والزيادة كالهما من الشرح . وانظر الإقناع ٣٨١ .

ألفاً، أو إلا ستمائة»، وخمسة في: «ليس لك على عشرة إلا خمسة»
— بشرط أن لا يسكت ما يمكنه كلام فيه، وأن يكون من
الجنس والنوع.

ف: «له على هؤلاء المبيد العشرة إلا واحداً»، صحيح^(١).
ويلزمه تسليم تسعة. فإن ماتوا — أو قتلوا، أو غصبوا — إلا
واحداً، فقال: «هو المستثنى» — قيل يمينه.

و: «له هذه الدار ولى نصفها، أو إلا نصفها، أو إلا هذا البيت»،
أو: «هذه الدار له، وهذا البيت لى» — قيل ولو كان أكثرها؛
لا إن قال: «... إلا ثلثيها» ونحوه.

و: «له درهمان وثلاثة إلا درهماين»، أو^(٢): «... خمسة
إلا درهماين ودرهماً»، أو: «... درهم ودرهم إلا درهماً^(٣)»..
يلزمه في الأوليين^(٤) خمسة خمسة، وفي الثالثة درهمان.
و: «له على مائة درهم إلا ثوباً، أو إلا ديناراً»،
يلزمه المائة.

(٦) كذا في زع والغاية. وفي ش: «فصحيح»، وإفاء من الشرح. وانظر
الإقناع.

(٧) كذا بالأصول والإقناع، وفي ش زيادة من الشرح على «...». وانظر الغاية:
«وخسة».

(٨) كذا في الأصول والإقناع. وحرف في نس الغاية بلفظ «درهمان».

(٩) كذا في زع والإقناع، أى الصورتين. وحرف في ش بلفظ: «الأولين».

ويصح الاستثناء من الاستثناء :

ف : « له على سبعة^١ ، إلا ثلاثة^٢ ، إلا درهما^٣ » ، يلزمه خمسة^(١) .
وكذا : « عشرة^٤ إلا خمسة^٥ ، إلا ثلاثة^٦ ، إلا درهمن^٧ » ،
إلا درهما^٨ .

* * *

فصل^٩

إن قال : « له على ألف^{١٠} مؤجلة^{١١} إلى كذا » — قبل قوله في تأجيله ،
حتى لو عزاه^{١٢} إلى سبب قابل للأمرين .
وإن سكت ما يمكنه كلام^{١٣} فيه ، ثم قال : « مؤجلة^{١٤} ، أو زيوف^{١٥} ،
أو صغار^{١٦} » — لزمته حالة^{١٧} جياذ^(٢) وافية^{١٨} ، إلا من يبلد^(٣) أوزانهم
ناقصة^{١٩} ، أو تقدّمهم مغشوش^{٢٠} — : فيلزمه من دراهمها .
و : « له على ألف^{٢١} زيوف^{٢٢} » ، قبل تفسيره بمغشوشة^{٢٣} ، لا بجالا^{٢٤}
فضة^{٢٥} فيه .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « وله عشرة إلا خمسة إلا ثلاثة
إلا درهمن إلا درهما ، يلزمه خمسة » . وذكر في الإقناع ٣٨٢ .

(٢) كذا في ز ع ، على أنه صفة . وهو الموافق للفظ الإقناع : « لزمه ألف جياذ... » ،
وهو بدون الزيادة لفظ الغاية ٥٢٧ . وفي ش : « جياذا » ، والألف من السرح : لأنه
قدر الفاعل : « الألف » ، فيكون هو وما قبله منصويين على الحالية . فتنبه : نعلم أن
ناشر هذا قد أهمل أخطر الإهمال ، وأساء أبلغ الإساءة ؛ واعتمد على أنه يخلق
تعليقات ليست إلا دعابة لمذهب خاص ، بظن أن أصحابه يرضون عنها ، ويتأثرون بها ؛
فيتجاوزن عن إهماله ، ويتغاضون عن إساءته .

(٣) كذا في ز والغاية ، وهو الصحيح الموافق لنس الإقناع : « إلا أن يكون في بلد » .
وحرف في ع ش بلفظ : « بلد » .

وإن قال : « ... صِغَارٌ » ، قُبِلَ ... بِنَاقِصَةٍ .

وإن قال : « ... نَاقِصَةٌ » ، فَنَاقِصَةٌ .

وإن قال : « ... وَازِنَةٌ » ، لَزَمَهُ الْعَدَدُ^(١) وَالْوِزْنُ

وإن قال : « ... عَدَدًا » — وَلَيْسَ^(٢) بِلِلْدٍ يَتَعَامَلُونَ بِهَا

عَدَدًا — لَزِمَاهُ .

و : « لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ ، أَوْ دِرْهَمٌ كَبِيرٌ ، أَوْ دُرِّيهِمْ » — فَدِرْهَمٌ :

إِسْلَامِيٌّ وَازِنٌ .

و : « لَهُ عِنْدِي أَلْفٌ » ، وَفَسَّرَهُ بِدَيْنٍ أَوْ وَدِيعَةٍ — : قُبِلَ . فَلَوْ

قال : « قَبَضَهُ^(٣) » ، أَوْ تَلَفَ قَبْلَ ذَلِكَ ، أَوْ ظَنَنْتُهُ بَاقِيًا ثُمَّ عَمِلْتُ

تَلَفَهُ — قُبِلَ .

وإن قال : « ... رَهْنٌ » فَقَالَ الْمَدَّعِي : « ... وَدِيعَةٌ » ؛ أَوْ قَالَ :

« ... مِنْ ثَمَنٍ لَمْ أَقْبِضْهُ » فَقَالَ : « بَلْ دَيْنٌ فِي ذِمَّتِكَ » —

فَقَوْلُ مَدَّعٍ .

و : « لَهُ عَلَى^(٤) — أَوْ فِي ذِمَّتِي — أَلْفٌ » ، وَفَسَّرَهُ — مُتَصِلًا —

بِوَدِيعَةٍ : قُبِلَ . وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَى تَلَفِهَا ، إِلَّا إِذَا أُنْفَصَلَتْ عَنْ تَفْسِيرِهِ .

(١) كَذَا فِي عِ وَالْغَايَةِ وَفِي زِيَادَةِ الضَّبْطِ . وَحَرْفٌ فِي شِ بِلَفْظِ : « الْعَدَدُ » .

(٢) كَذَا فِي زِيَادَةِ الضَّبْطِ . وَفِي عِ : « عَدَدٌ أَوْ لَيْسَ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَسْخِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي زِيَادَةِ الضَّبْطِ . وَفِي شِ : « قَبَضَهُ » ، وَامْلِهِ تَحْرِيفٌ وَإِنْ كَانَ لِمِظْ

الْإِقْنَاعِ ٣٨٣ .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ مِنَ الْمَرْحِ : « أَلْفٌ » ، وَذَكَرْتُ فِي شَرْحِ الْإِقْنَاعِ ٣٨٤ .

وإن أَحْصَرَه وقال : « هو هذا ، [وهو ^(١)] وديعةٌ » ، فقال
[مَقْرُءٌ] ^(٢) له : « هذا وديعةٌ ، وما أَقَرَّتْ به دَيْنٌ » — صَدَّقَ .
و : « له في هذا المَالِ أَلْفٌ ، أو في هذه الدَارِ نَصْفُهَا » — يلزِمُهُ
تَسْلِيمُهُ ، وَلَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِإِنْشَاءٍ ^(٣) هَبَةٍ .
وكذا : « له في ميراثِ [أَبِي ^(٤)] أَلْفٌ » ، وهو دَيْنٌ عَلَى
التَّرِكَه .

ويصحُّ : « دَيْنِي — الذي على زيدٍ — لَعَمْرِي » ، ك : « لَهُ مِنْ
مَالِي — أو فِيهِ ^(٥) » أو في ميراثي مِنْ أَبِي — أَلْفٌ ، أو نَصْفُهُ ، [أو
دَارِي هذه ، أو نَصْفُهَا ^(٦)] ، أو مِنْهَا — أو فِيهَا — نَصْفُهَا » ، ولو لم
يَقُلْ : « بِحَقِّ لَزِمَنِي » .

فإن فَسَّرَهُ هَبَةً ، وقال : « بَدَأَ لِي مِنْ تَقْضِيضِهِ » — قُبِلَ .
و : « له الدَّارُ : ثَلَاثَاهَا ، أو عَارِيَةٌ ، [أو هَبَةٌ ^(٧)] أو هَبَةٌ

(١) وردت الزيادة في زع والغاية ، وذكرت في الإقناع بلفظ : « وهى » ، وسقطت من ش .

(٢) ذكرت الزيادة في زش والغاية ، وفي الإقناع بلفظ : « المقر » ، وسقطت من ع . وورد في ز — بعد « له » — مغروبا عليه : « إن المقر به غيره » . وانظر الإقناع .
(٣) هذا لفظ زش والغاية ٥٢٨ والإقناع ٣٨٥ . وحرف في ع بلفظ : « استئنا . »

(٤) وردت الريادة في زع والغاية والإقناع ٣٨٥ ، وسقطت من ش .
(٥) ذكرت « فيه » في زع والغاية والإقناع ، وأسقطت من ش مدرجة في لشرح .

(٦) وردت الزيادة في زع والغاية والإقناع ، وسقطت من ش .
(٧) ذكرت الزيادة في زع ، وسقطت من ش والغاية . ويؤكد صحتها وثبوتها نص الإقناع : « وكذا لو قال : هذه الدار هبة ، أو [هبة] سكتي » . والزيادة من شرحه .

سُكِنَى ، أَوْ هَبَةٌ عَارِيَةٌ — مُعْمِلٌ بِالْبَدَلِ ، وَيُعْتَبَرُ شَرْطُ هَبَةٍ .
 وَمِنْ أَقَرَّ : « أَنَّهُ وَهَبَ وَأَقْبَضَ ^(١) أَوْ رَهَنَ وَأَقْبَضَ ^(١) » ،
 أَوْ أَقَرَّ بِقَبْضِ ثَمَنِ أَوْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ قَالَ : « مَا أَقْبَضْتُ ^(٢) » ، وَلَا
 قَبَضْتُ — وَهُوَ غَيْرُ جَاحِدٍ لِإِقْرَارِهِ — أَوْ : « إِنْ ^(٣) الْعَقْدَ
 وَقَعَ تَلَجِيْمَةً » وَنَحْوَهُ ، وَلَا بَيِّنَةً ، وَسَأَلَ ^(٤) إِحْلَافَ خَصْمِهِ —
 لَزْمَهُ .

وَلَوْ أَقَرَّ بِبَيْعٍ [أَوْ هَبَةٍ أَوْ إِقْبَاضٍ ، ثُمَّ أَدَّعَى فُسَادَهُ وَأَنَّهُ أَقَرَّ
 يَظُنُّ ^(٥) الصَّحَّةَ — : لَمْ يُقْبَلْ] ^(٥) ، وَلَهُ تَحْلِيلُ الْمُقَرَّرِ لَهُ . فَإِنْ
 نَكَلَ : حَلَفَ هُوَ يُبْطِلُ بِهِ .

وَمِنْ ^(٦) بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ أَعْتَقَ ^(٧) عَبْدًا ، ثُمَّ أَقَرَّ بِهِ لغيره — :

-
- (١) هَذَا لَفْظُ زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٣٨٦ . وَفِي ش : « وَأَقْبَضَهُ » ، وَالْهَاءُ .
 الشَّرْحُ .
 (٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُنَاسِبُ . وَفِي ش : « قَبَضْتُ » ، وَهُوَ
 خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ نَاشِرٌ . وَلَفْظُ الْإِقْنَاعِ : « مَا قَبَضْتُ » ، وَلَا أَقْبَضْتُ .
 (٣) أَيْ أَوْ قَالَ ذَلِكَ . وَفِي ش : « أَنْ » ، أَيْ أَوْ ادَّعَى ذَلِكَ كَمَا قَدَّرَ الشَّارِحُ .
 وَهُوَ لَفْظُ الْغَايَةِ مَعَ سَقُوطِ الْأَلْفِ مِنْهَا قَبْلَ الْوَاوِ .
 (٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي الْغَايَةِ : « أَوْ سَأَلَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَفِي ش :
 « وَسَأَلَهُ » أَيْ سَأَلَ الْمَلَأَمَ ، وَالزَّائِدُ مِنْ كَيْلَامِ الشَّارِحِ .
 (٥) كَذَا فِي زَشِ وَالْغَايَةِ . وَفِي الْإِقْنَاعِ : « بَظَنَ » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ . وَوَرَدَتْ
 الزِّيَادَةُ فِي الْجَمِيعِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ع .
 (٦) ذَكَرَ بِهِامُشُ ز : « مُسْئِلَةٌ مَا إِذَا بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ أَعْتَقَ ، ثُمَّ أَقَرَّ أَنَّ
 ذَلِكَ لغيره » .
 (٧) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُوَافِقُ لِنَصِّ الْإِقْنَاعِ : « أَعْتَقَهُ » .
 وَفِي ش : « أَعْتَقَ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ جَاهِلٌ ، لِمَا ذَكَرْنَا فِي سَبْقِ .

لَمْ يُقْبَلْ ، وَيَفْرَمُهُ لِمَقَرٍّ لَهُ .

وإن قال : « لم يكن ملكي ، ثم ملكته بعد » — قيل
بيينة ، مالم يُكذَّبها : بأن كان أقرَّ : « أنه ملكه » ، أو قال :
« قبضتُ ثمنَ ملكي » ونحوه .

ومن قال « قبضتُ منه ألفاً وديعةً ، فتلفتُ » ، فقال « ... »
ثمنَ بيعٍ لم يُقبضِنيه ^(١) — لم يضمنُ ، ويضمنُ إن قال :
« ... غصباً » .

وعكسه : « أعطيتني ألفاً وديعةً ، فتلفتُ » ، فقال : « ... »
غصباً .

فصل

ومن قال : « غصبتُ هذا العبدَ من زيدٍ ، لا بل من عمرو » ،
أو : « غصبتُهُ منه ، وغصبته هو من عمرو » ، أو : « هذا لزيدٍ ، لا بل
لعمرو » ، أو : « ملكه ^(٢) لعمرو ، وغصبتُهُ من زيدٍ » — فهو لزيدٍ ،
ويفرمُ قيمته لعمرو .

و : « غصبتُهُ من زيدٍ ، وملكه لعمرو » — فهو لزيدٍ ، ولا
يفرمُ عمرو شيئاً .

(١) كذا في زع . وفي ش والغاية : « تقبضنيه » . وكل صحيح كما لا يخفى
(٢) كذا في زع والإقناع ٣٨٧ (وصحف فيه بعض السابق ، كما أدرج البعض في
الشرح) والغاية ٥٢٩ (وسقط منها — قبل ذلك — من أول « أو غصبته » إلى « لعمرو » ،
كما سقط منها — بعد ذلك — ما تدركه بمراجعة الإقناع) ، وهو الملائم . وسقطت
الهاء من ش .

وإن : قال « غصبته من أحدهما » — لزمه تعينه ، ويحلف
للاخر ...

وإن قال : « لا أعلمه » ، فصدّقه — : أنزع من يده ، وكانا
خصمين فيه . وإن كذّبه : حلف لهما يمينا واحدة .

و : « أخذته من زيد^(١) » ، لزم^(٢) ردّه : لا عترافه^(٣) باليد .

و : « ملكته — أو قبضته ، أو وصل إلى — على يده » ، لم
يُعتبر لزيد قول .

ومن قال : « انيذ على مائة درهم ، وإلا فلعمرو » ، أو :
« لزيد^(٤) مائة درهم ، وإلا فلعمرو مائة دينار » — فهي لزيد ،
ولا شيء لعمرو .

ومن أقرّ بألف في وقتين ، فإن ذكر ما يقتضي التعدّد — :
كسبيين ، أو أجلين ، أو سكّنين — لزمه ألفان ، وإلا : ألف ولو
تكرّر الإشهاد .

وإن قيّد أحدهما بشيء : فيحمل المطلق عليه .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، كلمة مطبوسة مضروب عليها ، ولعلها : « بيد » أو
« رده » .

(٢) كذا في فزع والفاية . وفي ش : « لزمه » ، والهاء من الشرح .

(٣) سقطت الألف بعد الراء ، من ز ، عفوا .

(٤) في ع ش زيادة : « على » ، وهي من الشرح وإن وردت في الفاية .

وإن ادَّعى اثْنان داراً بيدَ غيرِهما شَرَكَةً^(١) بينهما بالسَّوِيَّةِ ،
فأَقْرَبَ لأحدهما بنصفِها — : فالقَرْبُ به^(٢) بينهما .

ومن قال بمرضِ موته^(٣) : « هذا الألفُ لِقَطْعَةٍ ، فتصدَّقوا به » —
ولا مالَ له غيرُهُ — : لزم الورثةُ انْصِدْقَهُ بِجَمِيعِهِ ، ولو كَذَّبُوهُ .
ومن ادَّعى ديناً على ميتٍ — وهو جميعُ تَرَكَتِهِ — فصَدَّقَهُ
الورثةُ ، ثمَّ آخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ فَصَدَّقُوهُ فِي مَجْلَسٍ — : فَبَيْنَهُمَا . وإِلاَّ :
فَلِلأَوَّلِ .

وإن أَقْرَوا بها لزيدٍ ، ثمَّ لعمرو — : فَهِيَ لِزَيْدٍ ، وَيَعْرَمُونَهَا
لعمرو .

وإن أَقْرَوا^(٤) لهما معاً : فَبَيْنَهُمَا . ولأحدهما : فَهِيَ لَهُ ، وَيَحْلِفُونَ
لِلآخَرِ .

ومن خَلَّفَ ابْنَيْنِ وَمائَتَيْنِ ، وأدَّعى شَخْصٌ مائَةَ دِينَارٍ عَلَى الْمَيْتِ ،
فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا وَأَنْكَرَ الْآخَرُ — : لَزِمَ الْمُقَرَّبُ نَصْفُهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
عَدْلًا وَيَشْهَدَ وَيَحْلِفَ مَعَهُ — فَيَأْخُذُهَا ، وَتَكُونُ الْبَاقِيَةُ بَيْنَ الْابْنَيْنِ .

(١) هذا لفظ زع والغاية ، وهو الصواب . ويؤيده عبارة الإقناع ٣٨٨ : « أنها شركة » . وفي ش : « لشركة » ، والزائد لما من الشارح أو الناسخ . فتأمل . وبهامش ز حاشية مطبوسة لم يظهر في التصوير ، وأصلها : « مسألة ما إذا ادعى اثنان داراً بيد غيرهما شركة » .

(٢) ورد قوله : « به » في زع والغاية والإقناع ، وأسقط من ش مدرجاً في الشرح .

(٣) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « الخوف » .

(٤) في ش : زيادة « بها » ، وهي مضافة من الشرح وإن ذكرت في الإقناع ٣٨٩ .

وإن خَلَفَ ابْنَيْنِ وَقَيْنِ مَتَسَاوِيَيْنِ^(١) الْقِيَمَةِ — لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمَا —
فَقَالَ أَحَدُ الْابْنَيْنِ: «أَبِي أَعْتَقَ هَذَا بَمَرَضٍ مَوْتَهُ»، وَقَالَ^(٢) الْآخَرُ:
«بَلْ هَذَا» — عَتَقَ مِنْ كُلِّ ثُلُثِهِ، وَصَارَ لِكُلِّ ابْنٍ سُدُسٌ مِنْ أَقْرَرِ
بَعْتِهِ، وَنِصْفُ الْآخَرِ.

وإن قَالَ أَحَدُهُمَا: «أَبِي أَعْتَقَ هَذَا»، وَقَالَ الْآخَرُ: «أَبِي أَعْتَقَ
أَحَدَهُمَا، وَأَجْبَلُهُ» — أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى مَنْ عَيْنُهُ أَحَدُهُمَا
-- عَتَقَ ثُلَاثًا: إِنْ لَمْ يُجْزِئَا بَاقِيَهُ.
وإن وَقَعَتْ عَلَى الْآخَرِ، فَكَمَا لَوْ عَيْنَ الْآخَرُ الثَّانِي.

بَابُ الْإِقْرَارِ بِالْمُجْمَلِ

وهو: مَا أَحْتَمَلَ أَمْرَيْنِ^(٣) عَلَى السَّوَاءِ، ضِدُّ «الْمُفَسِّرِ» .
مَنْ قَالَ: «لَهُ عَلَى شَيْءٍ، أَوْ كَذَا»، أَوْ كَرَّرَ بَوَاوِيَهُ، أَوْ^(٤) بَدَّوْنِيهَا
— قِيلَ لَهُ: «قَسِّرْ»، فَإِنْ أَبَى: حُبِسَ حَتَّى يَفْسِّرَ.
وَيُقْبَلُ: مُحَدِّ قَذْفٍ، وَبِحَقِّ شَفْعَةٍ، وَبِمَا يَجِبُ رَدُّهُ — كَكَلْبٍ
مَبَاحٍ نَفْعُهُ. — وَبِأَقْلٍ مَالٍ.

(١) كَذَا فِي زَشْ، عَلَى الْإِضَافَةِ. وَحَرْفٌ فِي الْغَايَةِ ٥٣٠ بِلَفْظٍ: «مَتَسَاوِيَيْنِ» .
وَالْفُظُّ ع وَالْإِقْتِنَاعُ: «مَتَسَاوَيْنِ»، عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ تَمْيِيزٌ. وَلَعَلَّهُ مَعَ ذَلِكَ تَحْرِيْفٌ.
(٢) كَذَا فِي زَع وَالْإِقْتِنَاعِ وَالْغَايَةِ (وَسَقَطَ مِنْهَا «الْآخِرُ»)، وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَفِي
ش: «فَقَالَ» .
(٣) هَذَا لَفْظُ زَع وَالْغَايَةِ ٥٣١ وَالْإِقْتِنَاعِ ٣٩٠. وَفِي ش: «الْأَمْرَيْنِ»،
وَلَعَلَّهُ تَحْرِيْفٌ.
(٤) وَرَدَتْ الْأَلْفُ فِي زَشْ وَالْغَايَةِ، وَسَقَطَتْ مِنْ ع. وَانْظُرِ الْإِقْتِنَاعَ.
(٥م ٤ — ق ٢ مِنْتَهَى الْإِرَادَاتِ)

لا : بِمِثَّةِ نَجَسَةٍ ، وَخَمِيرٍ ، وَخَزِيرٍ ، وَرَدٍّ سَلَامٍ ، وَتَشْمِيتٍ
عَاطِسٍ ، وَعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، وَإِجَابَةِ دَعْوَةٍ ، وَنَحْوِهِ .
وَلَا بَغِيرٍ مَتَمَوَّلٍ : كَقَشِيرِ جَوْزَةٍ ، وَحَبَّةٍ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ .
فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ : لَمْ يُؤْخَذْ^(١) وَارِثُهُ بِشَيْءٍ ، وَلَوْ خَلَفَ^(٢) تَرِكَةً .
وَإِنْ قَالَ : « لَا عِلْمَ لِي عَمَّا أَقَرَرْتُ بِهِ » — حَلَفَ ، وَلَزِمَهُ مَا يَقَعُ
عَلَيْهِ الْأَسْمُ : كَالْوَصِيَّةِ بِشَيْءٍ .

و : « غَصَبْتُ مِنْهُ — أَوْ غَصَبْتُهُ — شَيْئًا » ، يُقْبَلُ : بِخَمْرٍ وَنَحْوِهِ ،
لَا بِنَفْسِهِ أَوْ وَلَدِهِ . و : « غَصَبْتُهُ » فَقَطْ ، يُقْبَلُ : بِجَبْسِهِ وَسَجْنِهِ .
و : « لَهُ عَلَى مَالٍ^(٣) ، أَوْ مَالٌ عَظِيمٌ ، أَوْ خَطِيرٌ ، أَوْ كَثِيرٌ ، أَوْ
جَلِيلٌ ، أَوْ نَفِيسٌ ، أَوْ^(٤) عَزِيزٌ » ، أَوْ زَادَ : « عِنْدَ اللَّهِ ، أَوْ عِنْدِي » —
يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ : بِأَقْلٍ مَتَمَوَّلٍ ، وَبِأَمٍّ وَلَدٍ .
و : « لَهُ دِرَاهِمٌ ، أَوْ دِرَاهِمٌ كَثِيرَةٌ » — يُقْبَلُ : بِثَلَاثَةِ فَأَكْثَرٍ ،
لَا بِمَا يُوزَنُ بِالْدِرَاهِمِ عَادَةً : كَالْبَرِّيْسِمِ^(٥) وَنَحْوِهِ .
و : « لَهُ عَلَى حَبَّةٍ » ، أَوْ قَالَ : « ٠٠٠ جَوْزَةٍ » ، أَوْ نَحْوَهَا —

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، مِنْ « أَخَذَ » . وَفِي شِ وَالْإِقْنَاعِ ٣٩١ — وَرَاجِعْ
نَصَّهُ كُلَّهُ — : « يُؤْخَذُ » ، مِنْ « أَخَذَ » . وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ عَلَى مَا فِي الْمَصْبَاحِ .
(٢) فِي شِ زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « الْمَقَرَّ » ، وَذَكَرْتُ أَيْضاً فِي شَرْحِ الْإِقْنَاعِ .
(٣) فِي شِ زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ أَيْضاً : « يَقِيلُ » . وَلَمْ تَرُدَّ « عَلَى » فِي الْغَايَةِ .
(٤) فِي شِ : « أَوْ ، عِنْدِي » ، وَأُدْرَجُ النَّاْقِسُ فِي الشَّرْحِ .
(٥) هَذَا اللَّفْظُ مَعْرَبٌ ، وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ بَيْنَهُمَا صَاحِبُ الْخِتَارِ (بِرْسَمِ) . وَانْظُرْ
الْإِقْنَاعَ ٣٩٢ .

ينصرف^(١) إلى الحقيقة ، ولا يُقبل تفسيره : بحجة بُرٍّ ونحوها ، ولا^(٢) بشيءٍ قدر جَوْزٍ .

و : « له على كذا درهم^(٣) ، أو [كذا وكذا ، أ]^(٤) » وكذا^(٥) درهم^(٦) بالرفع ، أو^(٦) بالنصب — : لزمه درهم .

وإن قال الكلُّ بالجر ، أو وَقَفَ — : لزمه بعضُ درهم ، [ويفسره^(٧)] .

[و : « له على ألف » ، وفسره بجنسٍ أو أجنبي — لا بنحو كلاب — : يُقبل^(٨)] .

(١) كذا في زع والفاية ٥٣٢ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فيصرف » ، ولعله تصحيف .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « يقبل » تفسيره . وانظر الإقناع ٣٩١ .

(٣) ورد هذا في زع والفاية والإقناع ٣٩٢ ، وأسقط من ش مضافاً إلى الشرح .

(٤) وردت الزيادة في ز ، وسقطت كلها من ش . وسقط « وكذا أو » من ع والفاية . ووردت في الإقناع هكذا : « أو ، أو كذا ، أو » ، وأدرجت « كذا » الأولى في الشرح . فتكون الألف الثانية زيادة من الناشر ، فتأمل .

(٥) ورد قوله : « وكذا » في ع مضروباً عليه . وهو من عبث الناسخ واضطرابه .

(٦) ورد في ز بعد ذلك : « كذا وكذا ، أو كذا [أ] كذا درهما » . وضرب

المصنف على جميعه ما عدا « أو » ، وترك الضرب عليها سهو منه ، لأنها تكون مكررة . فتنبه . ولفظ الفاية والإقناع : « أو النصب » .

(٧) في ش : « حيثُذ يفسره » ، والزيادة من الشرح . وفي الفاية زيادة : « بما شاكله

بعض المشرة ، وشرها فنصفها » . والصواب : « نصفها » ، فراجع كلام الشرح ليتبين لك معنى هذه الزيادة تماماً . ولفظ الإقناع : « يرجع في تفسيره إليه » ، وأدرج أول الفرع في شرحه .

(٨) وردت الزيادة في ز ش والفاية — وورد فيها « بجنس » مصحفاً باللفظ :

« بجنس » — ونحوها في الإقناع ، وسقطت من ع .

[و : « له على ألف ودرهم »^(١) ، أو ألف ودينار ، أو ^(٢) ألف وئوب ، أو ألف ومُدْبَرٌ ، أو آخر « الألف » ، أو : « ألف وخمسمائة درهم ، أو ألف وخمسون ديناراً » ، أو ^(٣) لم يعطف ، أو عكس — : فإليهم من جنس ما ذكر معه .
ومثله : « ... درهم ونصف »^(٤) ، و : « ... ألف إلا درهما ، أو إلا ديناراً » .

و : « له على دراهم بدينار » ، لزمه دراهم بسمرة .
و : « له في هذا شرك » ، أو « هو شريك في » ، أو شركة^(٥) بيننا ، أو لي وله » ، أو : « له فيه سهم » — قبل تفسيره حق الشريك .
وإن قال : « له ^(٦) فيه — أو منه — ألف » ، قيل له : « فسر » .
ويقبل : بخيانة ، وبقوله : « نقدته في ثمنه » ، أو اشتري ربه به ، أو له فيه شرك^(٧) . لا : بـ « أنه رهنه عنده به » .
و : « له على أكثر مما لفلان » ، ففسره بدونه : لكثرة نفعه ، حلله ونحوه — : قبل .

(١) وردت الزيادة في ز والفاية والإقناع ، وفي ش مع سقوط الواو الثانية ، وسقطت كلها من ع أيضاً .

(٢) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « له » .

(٣) ذكرت الألف في ز ش والفاية ، وسقطت من ع . وانظر الإقناع .

(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أ » . وذكر في الفاية .

(٥) هذا لفظ زع والإقناع ٣٩٣ والفاية (وسقط منها الألف قبل الواو الأولى) .

ولفظ ش : « شرك » . وما واحد على ما في المصباح ، وإن فرق بينهما في المختار .

(٦) ذكر في ز ، بعد ذلك ، كلمة فوقها علامة التعشيب : « على » . وذكرت في

الفاية .

و: « له على مثل ما في يد زيد » ، يلزمه مثله .
 و: « لى عليك ألف » ، فقال: « ... أكثر » — لزمه ،
 ويفسره .

ولو أدعى عليه مبلغا ، فقال: « لفلان على أكثر مما لك » ،
 وقال: « أردت التهزى ^(١) » — لزمه حق لهما يفسره .

فصل

من قال ^(٢): « له على ما بين درهم وعشرة » ، لزمه ثمانية .
 و: « ... من درهم إلى عشرة » ، أو ما بين درهم إلى عشرة —
 لزمه تسعة .

وإن أراد مجموع الأعداد: لزمه خمسة وخمسون .
 و: « له من عشرة إلى عشرين » ، أو ما بين عشرة إلى عشرين —
 لزمه تسعة عشر .

(١) كذا في زع والإقناع ٣٩٣ ، بتشديد الزاى فقط فى ز ، وبمحذوف الهمزة للتخفيف . وهو مصدر « هزأ » بالتحريك وتشديد الزاى . وفى الغاية ٥٣٣ : « التهزؤ » ، على الأصل . وفى ش « التهزى » ، وهو مصدر « هزأ » مشدد الزاى ، وإن كان لم يحك إلا مخففا . فراجع المختار والمصباح ، واللسان ١ / ١٧٨ ، والتاج ١ / ١٣٨ .

(٢) لفظ الإقناع : « وإن ... » ، وفى ش زيادة من الشرح : « عن آخر » .

و: « له ما بين الحائطين » ، لم يدخلا .

و: « له درهم فوق درهم ، أو تحت درهم ، أو فوقه — أو تحته ، أو قبله ، أو بعده ، أو معه — درهم » ، أو: « درهم بل^(١) درهمان » ، أو: « درهمان بل درهم » ، [أو: « درهم بل درهم »]^(١) أو^(٢): « درهم لا بل درهم » ، أو: « درهم لكن درهم » ، أو: « درهم قدرهم » — يلزمه درهمان .

وكذا: « ... درهم ودرهم » . فلو كررته ثلاثا — « الواو » أو « الفاء »^(٣) أو « ثم » ، أو قال: « ... درهم^(٤) درهم^(٤) درهم^(٤) » ، ونوى بالثالث تأكيد الثاني — : لم يقبل في الأولى ، وقيل في الثانية . و: « له على درهم قبله درهم وبعده درهم » ، أو^(٥): « ... هذا الدرهم بل هذان الدرهمان » — لزمته^(٦) الثلاثة .

و: « له قفيز حنطة بل قفيز شعير » ، أو: « ... درهم بل دينار » — لزمه .

(١) وردت الزيادة في زع والغاية والإقناع ٣٩٤ ، وسقطت من ش .

(٢) في ش زيادة من الشرح: « على » . وهذه الصورة لم ترد في الإقناع .

(٣) هذا إلخ مافي الأصول والإقناع وإن كان قد أسقط منه « قال » مدرجا في الشرح .

وعبارة الغاية: « والفاء ثم أو درهم ، إلخ ، وهي ناقصة .

(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك « مضروبا عليه: « و » .

(٥) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه: « له » . وذكر في الشرح والإقناع ، زيادة: « على » .

(٦) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش: « لزمه » ، ولعله — مع صحته — تحريف .

و: « له على درهم في دينار ^(١) » ، وأراد العطف أو معنى « مع » — لزماه ، وإلا : فدرهم .

وإن فسرّه : برأس مالٍ سَلَمَ باقى عنده في دينارٍ ، وكذبَه المقرّ له — : حلف ، وأخذ الدراهم . وإن صدّقه : لم يلزمه شىء .
و: « له درهم في ثوب » ، وأراد العطف أو معنى « مع » — لزماه .

وإن فسرّه : برأس مالٍ سَلَمَ باقى عنده ، أو قال : « ... »
في ثوبٍ اشتريته منه إلى سنة » ؛ وكذبَه المقرّ له — : حلف .
وأخذ الدرهم . وإن صدّقه : بطل إقراره ^(٢) .

و: « له درهم في عشرة » — يلزمه درهم ، ما لم يخالفه ^(٣)
عُرف : فيلزمه مقتضاه ، أو يُرذ الحساب — ولو جاهلاً به — :
فيلزمه عشرة ، أو الجَمْع ^(٤) : فيلزمه أحد عشر .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك . مضروباً عليه : « يلزمه درهم ، فإن فسرّه بـ « سلم » . وسيأتى نحوه . ووردت الجملة الأولى منه في الإقناع ، بلفظ : « لزمه ... » .

(٢) كذا في ع ش والغاية ٥٣٤ ، وهو الموافق لما سبق ، ويؤكد صحته قول الشارح عقبه : « عقد ، مع المقر له » . ولفظ ز : « مسلم » ، مضبوطاً بسكون السين ، أى إليه . إلا أن الميم لم تظهر تماماً ، ولم تكتب حروف السين كما هي المادة . فجوّزنا أن يكون سبق قلم ، مع صحته .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « من المجلس ، وكذا درهم في ثوب » . وراجع الإقناع ٣٩٥ وشرحه .

(٤) وردت الهاء في ز ش والغاية ، دون ع .

(٥) كذا في ز ع والإقناع . وحرف في ش والغاية بلفظ : « الجميع » .

و: « له تمرٌ في جِرَابٍ ، أو سِكِينٌ في قِرَابٍ ^(١) ، أو ثوبٌ في مِنْدِيلٍ ، أو عبدٌ عليه عمامةٌ ، أو دَابَّةٌ عليها سَرَجٌ ، أو فَصٌ في خَاتَمٍ » ، أو: « جِرَابٌ فيه تمرٌ ، أو قِرَابٌ فيه سيفٌ ، أو مِنْدِيلٌ فيه ثوبٌ ، أو دَابَّةٌ مُسَرَّجَةٌ ، أو سَرَجٌ على دَابَّةٍ ، أو عمامةٌ على عبدٍ » ، أو: «... دارٌ مفروشةٌ ، أو زيتٌ في زِقٍ » ونحوه — ليس بإقرارٍ بالثاني ، كـ: «... جَنِينٌ في جاريةٍ أو دَابَّةٍ ، ودَابَّةٌ في بيتٍ » ، وك ^(٢) : «... المائةُ الدرهمُ التي في هذا الكيسِ » . ويلزم منه : إن لم يكن ^(٣) فيه ، وكذا تَتِمُّهَا .
ولو لم يُعرَّفْ « المائة » : لزمته وتَتِمُّهَا .
و: « له خَاتَمٌ فيه فَصٌ ، أو سيفٌ بِقِرَابٍ ^(٤) » — إقرارٌ ^(٥) بهما .

(١) حرف في ش بلفظ : « قرب » .

(٢) أسقطت الواو من ش مدرجة في الشرح ، ولم ترد الكاف في الغاية ووردت فيا قبله .

(٣) كذا في ز ، أى شيء منهما . وفي ع وش : « تكن » ، والأول أولى . ولفظ الغاية : « يكونا » ، وهو أظهر .

(٤) كذا في زع والإقناع مع زيادة فيه : « أو بقراه » ، ومى صورة أخرى على ما لا يخفى ، وقد يشلها اللفظ الأول ، فتأمل . وفي ش : « بقراه » ، ثم ذكر الشارح بعده : « أو بقراب » . والظاهر أن الأصل : « بقراب أو بقراه » ، والزيادة من الشرح مأخوذة من الإقناع . ولفظ الغاية : « أو سيف ، أو سيف قراب » ، وهو كما ترى !!! .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بإقرار » ، والقاء من الشرح .

وإقراره ^(١) بشجرٍ أو شجرةٍ — ليس إقراراً ^(٢) بأرضها : فلا
يملكُ غرسَ مكانِها لو ذهبَتْ ؛ ولا أجرةَ ما بقيَتْ
و... بأمةٍ ، ليس بإقرارٍ بحملِها .
و : « له على درهمٍ أو دينارٍ » ، ونحوه — : يلزمه ^(٣) أحدهما ،
ويُعِينُهُ ^(٤) .

* * *

تمَّ الكتابُ ؛ والحمدُ لله الواحدِ الوَهَّابِ ، حمداً : وافياً دائماً
إلى يومِ الحسابِ . وصَلَّى اللهُ على سيدِنا : « محمدٍ » ، وآلِهِ
الْأَنْجَابِ !

فرغَ جامعُهُ من تبْيِيضِهِ في سابعِ عِشْرِ ^(٥) شعبانِ الكَرَمِ ،

-
- (١) وردت الهاء في زش والغاية والإقناع ٣٩٦ ، وسقطت من ع .
(٢) سقط هذا والسكلة قبله من أصل ع ، ثم أثبتنا بالهامش — بخط آخر — بلفظ :
« ليس قرار » ، وهو خطأ وتحريب ظاهر .
(٣) كذا في زع والغاية والإقناع ٣٩٤ . وفي ش : « لزمه » . ولم يرد بوله :
« ونحوه » في الغاية والإقناع ، وأسقط من ش مضافاً إلى الشرح .
(٤) كذا في زش والغاية ، وصحف في ع بلفظ : « وبينه » . ولفظ الإقناع :
« بتعيينه » ، وذكر شارحه قبله : « ويؤخذ » .
(٥) ورد سكذا في ز : بالياء تحتها نقطتان (فلا يتوهم أنها معرفة عن « من ») ،
وبكسر أوله ، وبدون « نون » بعده ولا « واو » قبله . على الإضافة لما بعده ، وإضافة
« سابع » إليه . و « العشرون » : عشرتان (بالتحريك) ، أي « عشرة » مضافة إلى
« عشرة » ، فهو اسم وضع لهذا العدد على لفظ الجُم ، وليس بجمع « العشرة » — كما قد
يتوهم — : لأنه لا دليل على ذلك . وقد كسروا أوله لعلته ، وأعطوه حكم الجُم في الإضافة .
فإذا أسففته : أسقطت « النون » ، فقلت : « هذه عشرون » و « هذه عشري » مشدد
الياء : بقلب « الواو » ياء ، للياء التي بعدها — وهي ياء التكلم — فتدغم . كما في
اللسان ٦ / ٢٤٤ والتاج ٣ / ٤٠٠ ، مع بعض الإيضاح . هذا ؛ وبما يتصل بهذا المقام ،
وينبغي التنبيه إليه — ما صحح به الأشموني في شرح الألفية (٣ / ١٠٨ — ١٠٩) =

سنة ٩٤٢ .

وكتبه محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي ، الفُتُوحيُّ
الحنبليُّ . عفا (١) الله عنه ، وعن والديه وجميع المسلمين (٢) ! .

== بهامش حاشية الصبان ، طبع بولاق : سنة ١٢٨٠ هـ) : « من أنه قد فهم من كلام المصنف : أنه لا يجوز تركيب النيف مع « العشرين » وبابه (و « النيف » : التسعة فما دونها ، على المشهور عند النجاة لأهل اللغة . فراجع حاشية الصبان ، أو « التصريح على التوضيح » : ٢ / ٢٧٤ : طبع محمد مصطفى سنة ١٣١٢ هـ) ، بل يتعين العطف (أي بالواو فقط ، كما صرح به في التصريح : ص ٢٨٠) ، فتقول : « خمسة وعشرون » ، ولا يجوز : « خمسة عشرين » (يعني : بفتح الجزيين) . ولعله للإلباس ، أو للإجمال كما قال الصبان . وقد علمت أن كلام المؤلف هنا جار على الإضافة لا التركيب ، وليس من هذا القبيل ؛ فهو صحيح إن شاء الله .

(١) رسم في الأصل بالياء ، وقد تسكنا — فيما سبق — عنه .

كلمة الختام

(٢) قد ذكر بعد ذلك — بخط آخر — النص الآتي :

« توفي — رحمه الله ! — يوم الجمعة : ثامن صفر سنة اثنيتين (بالأصل : « اثنتين ») وسبعين وتسعمائة (٩٧٢ هـ) : رحمه الله آمين » ا هـ .

وقد وجدنا بهامش نسخة خزانة الخاصة — من كتاب : « مختصر طبقات الحنابلة » ، الذي جمعه واختصره الشيخ : « جميل الشطبي » من « طبقات العالمين » وكان الدين الغزي ، مع تذييل له عليهما ، المطبوع بدمشق : سنة ١٣٣٩ هـ . — في ترجمة المؤلف (ص ٨٧) ، مكتوبا بخط بعض القراء ، مايلي :

« نقل صاحب السحب الوابلة : أن وفاته كانت بمصر يوم الجمعة ١٨ [من] صفر سنة ٩٧٢ هـ .

وسواء أ كان هذا هو الصحيح أم ذاك ، فإنهما يفيضان — قطعاً — : أن ==

== ماذكره ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» (٣٩٠/٨) : من أن وفاته كانت في حدود سنة ٧٩٠ هـ ، وما ذكره الشطبي — أو من نقل عنه واعتمد عليه ، وهو : السكال الغزي المتوفى سنة ١٢١٤ هـ — : من أنها كانت في حدود سنة ٨٠٠ هـ (الذي نرجح أنه مصحف عما في الشذرات ، إلا أن يكون نجم الدين الغزي قد ترجم للمؤلف — كما ترجم لوالده — وذكر هذا ، فتأثر نسبيته السكال به ، وخالفه صاحب الشذرات : وإن كان لم يشر إلى أن النجم قد ترجم له) — كلاهما خطأ : لا يصح الالتفات إليه ، بل ولا التعرّيج عليه .

* * *

وقد ذكر الشطبي — في ترجمة والد المؤلف — (ص ٨٢) ، الجدين الرابع والخامس للمؤلف ، وهما : « إبراهيم ، و « رشيد » بالتصغير : جريا على ضبط ورد في نسختنا . وذكر (ص ٨٧) أن كنيته : « أبو بكر » .
كما ذكر : أنه شهر بـ « ابن النجار » .

ولم يذكر صاحب الشذرات هذا ، كما لم يذكره الإمام الشعراوى (أو الشعراى) في ترجمته له في كتابه العظيم : « ذيل طبقات الأولياء (أو الطبقات الكبرى) » ، المشهور : بتراجم علماء القرن العاشر ، الذي اعتمد عليه في الترجمة صاحب الشذرات ، والنجم الغزي (إن كان قد ترجم له) ، والسكال في الطبقات — كما اعتمدوا عليه في ترجمة والده .

ولئنما ذكر ذلك ابن العماد بالنظر إلى والده خاصة — عليهما الرضوان والرحمة — حينما ترجم له : (٢٧٦/٨) ، وفي أوائل ترجمة ابنه — نقلا عن الشيخ الشعراوى (رضى الله عنه ، ونفعنا بعلمه) .

والظاهر أن السكال الغزي — أو الشيخ الشطبي — قد تهجل في فهم كلام الشعراوى ، فظن : أن هذا الوصف خاص بالابن ، أو — على أبعد تقدير — عام لهما . والخطب في ذلك يسير ، ولكن يحسن التنبيه .

* * *

ولم يترجم للمؤلف — ولا لوالده — الشيخ العيدروسى ، في كتابه القيم : « النور السافر » ، عن أخبار القرن العاشر ، المطبوع — طبعة سقيمة — ببغداد : سنة

١٣٥٣ هـ . ولا الشوكاني في كتابه : « البدر الطالع » ، بمحاسن من بعد القرن السابع ، ، المطبوع — طبعة عادية — بالقاهرة : سنة ١٣٤٨ هـ .
وليست تحت أيدينا نسخة من كتاب النجم الغزى : « الكواكب السائرة » ، في علماء (أو أعبان) المائة العاشرة ، — المطبوع في السنوات الأخيرة ، بدمشق ، في ثلاثة أجزاء — حتى تثبت مما إذا كان قد ترجم له ، أولا .

* * *

ولم يتكلم أحد من هؤلاء — ولا البهوتي في الشرح — عن أصل نسبة « الفتوحى » ، ولا ضبطها . ولم يذكرها السمعاني في « الأنساب » ، ولا ابن الأثير في « اللباب » ، ولا السيوطي في « اللب » ، ولا الزبيدي في « التاج » . وليس في معجمي البكري وياقوت ما يهتدى إليها ، ويدل عليها .

ولكن : قد ورد في أوائل حرف الفاء (ص ٤٤) ، من كتاب « مختصر فتح رب الأرباب » ، بما أهمل في « لب اللباب » : من واجب الأنساب ، للشيخ : عباس بن محمد بن أحمد المدني ، (المطبوع بالقاهرة : سنة ١٣٤٥ هـ) — النص الآتي : « الفتوحى (وضبط بضم الفاء والتاء مع التخفيف) - لباب الفتوح : باب بفاس مشهور ، عنده مقبرة » هـ .

ونحن لانعارض في أن يكون من أعيان المغاربة ومن إليهم — من نسب إلى هذا الباب ؛ ولكننا نستبعد أن يكون المؤلف أو أحد آباءه قد نسبوا إليه ، كما نستبعد أن يكونوا من أصل مغربى . فالذهاب إلى شيء من ذلك يحتاج إلى نص صريح يتعلق به .

فلعله هو ومن إليه — وهم مصريون كما عرفت — قد نسبوا إلى « باب الفتوح » ، الذى هو : جزء من قصبة القاهرة القديمة ، والمعروف بناحية قسم الجمالية بجوار الحسينية ، وبالقرب من مقبرة « باب النصر » المشهورة . فراجع الكلام عنه : في « الخطط المقرينية » (٢ / ٢١١ — ٢١٣ : طبع النيل سنة ١٣٢٤ هـ) ، و « الخطط التوفيقية » (٢ / ٧ — ٨) .

ولا يبعد أن يكون أحد أجداده القدامى قد أكثر من الخروج للغزو والجهاد ، واشتهر بفتح الأمصار والبلاد ؛ فلقب : بـ « الفتوحى » ، ثم نسب أولاده إليه .
و « الفتوح » بضم الفاء : جمع « فتح » ، والمراد به : « افتتاح دار الحرب » ،

وإن كافي يطلق على غير ذلك . أما « الفتوح » ، بالفتح ، فهو : أول المطر
الوسمي ، والناقة الواسعة الإحليل . فراجع : اللسان ٣ / ٣٧٠ — ٣٧٣ ، والتاج
٢ / ١٩٤ — ١٩٥ . فتكون النسبة هنا : بضم الفاء ، لا بفتحها .

* * *

وليس من غرضنا الترجمة لذلك الشيخ الكبير ، والإمام الأجل الخطير — :
ففي كلمة السيد الزبيل ، الشيخ : « محمد بن عبد العزيز بن مافع » ، المطبوعة بأول
الكتاب ، كفاية لمن أراد معرفة شيء عنه . — وإنما أردنا أن نرشد الطالب
الناسي ، أو القارئ الباحث — الذي يرغب في زيادة المعرفة ، ويطلب التوسع
في الترجمة — إلى ما يحقق رغبته ، ويقرب طلبته ؛ ويزيده علما ومعرفة ، وتأكدا
من الثبوت والصحة ؛ إن شاء الله .

* * *

وبعد : فنسخة المؤلف هذه ، هي : أولى النسخ — التي رجعنا إليها ، واعتمدنا
في التصحيح عليها — وأقدمها وأفضلها ، وأجلها وأكملها ؛ وأجودها وأوثقها ،
وأضبطها وأتقنها .

وهي مصورة عن نسخة بخزانة الأزهر الشريف ، رقعها الخاص : (١٩) — من
الفقه الحنبلي — والعام : (٥٤٠٢) . وتقع في ٣٣٠ لوحة ، مشتملة على أولى
الكتاب المصدرة بالنص الآتي (وهو بخط مغاير لخط النسخة) :

« كتاب : متمم الإرادات ، في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات ،

« بخط مؤلفه الإمام العلامة ، الحبر الفهامة : محمد بن أحمد بن ،

« عبد العزيز ، أفتوحى الحنبلي . رحمه الله آمين »

وقد ذكر تحتها مباشرة ، مايلي :

« وقف وحبس وسبّل جميع هذا الكتاب ، بقرحة رحمة ربه العلي : أحمد بن

أحمد بن عوض المقدسى الحنبلي ؛ على عامة طلبة العلم . وجعل مقره براوية الشيخ :

أحمد السحيمي . (فن بدله بعد ما سمعه فأثمه على الذين يبدلونه) . »

وذكر بالهامش — في الوسط — ما يأتي :

« من نعم الله تعالى على عبده : جعفر الوديني » .

وذكر فوفه : « ثم دخل في نوبة الفقير إلى ربه العلي : عبد الله بن كرم [يم] »
« لم تتضح هذه الزيادة ، ولعلها بإلياء المشددة (المقدسي الحنبلي ؛ سنة : ١١٠٣ » .
وورد بجوار « الحنبلي » كلمة : « دفعة » ، تحتها عدد : (١٣٠) . فليعلم بيان ثمن
شراء النسخة من مالكمها قبله .

كما ذكر تحت سابقه (أولا) : « ثم دخل في نوبة الفقير : عثمان بن أحمد
النجدي الحنبلي ؛ عني عنه ! » .

و (ثانيا) : « ثم دخل في نوبة الفقير : أحمد المقدسي الحنبلي ؛ عفا الله عنه
و [غفر] لوالديه والمسلمين ! آمين آمين » . وهو صاحب صيغة الوقت المتقدمة ،
وفرحمه الله وأحسن إليه !

□ □ □

وقد ألحق بهذا النسخة لوحة أخرى ونصف ، أي ثلاث صفحات . وهي من
نسخة أخرى مكتوبة — بخط آخر — : قبل سنة ٩٤٩ أو فيها ، على ما نقطع به ،
ومنقولة من الميضية الأولى للمصنف .

والصفحتان الأوليان منها : بعض كتاب النكاح ، كما بيناه في هامش صفحة
١٦٧ — ١٧٤ من القسم الثاني من الكتاب .

أما الثالثة : فعبارة عن تقرير طريف لوالد المصنف ، المتوفى سنة ٩٤٩ هـ .
والذي كان يقرأ هذا الكتاب للطلاب ويثني عليه ، كما صرح به الشيخ : « ابن مانع » .
في كتابه القيمة . وسننشر هذا التقرير ، في صفحة أو ورقة مستقلة ، عقب هذه
الكلمة مباشرة — : لأهميته التاريخية .

فتكون نسخة المؤلف — بغير الملحق — قد وقعت في ٦٦٠ صفحة : عدد أسطر
الصفحة ١٧ سطرأ ، وكلبات كل سطر تتراوح بين ١١ و ١٣ كلمة في الغالب .

وقد كتبت بخط المؤلف نفسه ، كما عرفته . وخطه — عايه الرحمة — في غاية
الحسن الجودة . وقد ضبط الكثير من الكلمات ؛ وبعض هذا الضبط على جانب

كبير من الأهمية، والبعض الآخر لا أهمية له، فضلاً عن أنه قد وقع فيه بعض الأخطاء — على سبيل السهو — كما أشرنا إليه .

والتصحيف أو النقص — في هذه النسخة — أقل من القلة ، بل أندر من الندرة . وستعلم السرفيا ورد فيها من هذا القليل ، إن شاء الله .

* * *

وثاني النسخ — التي رجعنا إليها — : نسخة بمكتبة الشيخ الأجل : محمد بن عبد العزيز بن المانع ، حفظه الله . وتقع هذه النسخة في ٣٦ كراسة ، وفي ٥٠٢ صفحة : عدد أسطر كل صفحة يتراوح بين ٢٣ و ٢٤ سطراً ، كما يتراوح عدد كلمات كل سطر بين ٩ و ١٢ كلمة في الأغلب .

وقد كتبت بخطوط مختلفة ، ليست بالجيدة . وشاع فيها الكثير من التصحيف والنقص ، وبخاصة في القسم الثاني ، كما بيناه .

وقد أصلح الكثير من تصحيفها ، وأكمل شيئاً من نقصها — الوارد في القسم الأول منها — بعض القراء ، غير أنه قد وقع — أيضاً — في بعض الأخطاء ، بسبب اعتماده — في الأغلب — على النسخة الثالثة التي سنتكلم عليها .

ولم يضبط كاتبوها شيئاً من كلماتها ، إلا أن بعض القراء أيضاً قد ضبط بعض كلمات الصفحتين : الأولى والثانية ، ثم ضبط — فيما بعد — شيئاً قليلاً جداً منها . وضبطه لم تشمله الصحة ، فلم يخل من خطأ ظاهر كما نهنا — في بعض المواضع — إليه .

وقد وجد بها مشها حواش كثيرة : لم ضرورة لإثباتها ، لالأنها عديمة الفائدة ، وإنما لأن أكثرها منقول عن شرح الهوتى ، وما إليه : مما هو في متناول أكثر الطلبة .

كما وجد بها مش صفحتها الواحدة بعد الخمسمائة (٥٠١) ، النص الانى : د ختمت هذا الكتاب قراءة على شيخنا ، الشيخ : إسماعيل النابلسى الحنبلى ، في يوم الجمعة : يوم أحد عشر من شهر ذى القعدة ، سنة ١١٥٦ هـ .

ونحن نقطع بأنها قراءة عادية عابرة ، خالية من التدقيق والمقابلة — كأكثر

قراءات الكتب الحديثية ، المنتشرة في البلاد الشامية والمغربية ، في القرون المتأخرة .
ولإ : لما وقع فيها ما وقع (أولاً ستدرك على الأقل) : من الخطأ الظاهر
الواضح ، والنقص الفاحش الفاضح ؛ خصوصاً في كتاب الإقرار : بما لعلك
وقفت عليه .

* * *

وقد ورد بختام هذه النسخة : « تم الكتاب ، بعون الملك الوهاب . قال
مؤلفه : تم الكتاب ، والحمد لله الواحد الوهاب ، حمداً وافياً دائماً إلى يوم
الحساب . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، وسلم تسليماً كثيراً دائماً
إلى يوم الدين » وحسبنا الله ونعم الوكيل . وكان الفراغ منه : في يوم الخميس ثالث
شوال المبارك ، سنة ٩٥٦ . طيب الله ثراه ، بجاه محمد صلى الله عليه وسلم ! .

ثم ورد عقب ذلك : « وكان الفراغ من تكملة هذا الكتاب (يعني : نقلاً
وكتابة : كما يؤكد ذلك عبارة وردت بالهامش ، هي : « وهذه التكملة من كتاب
الرجعة إلى هنا » ، ثم اتحاد الخط من أول هذا الكتاب إلى آخره ، ومخالفته لخط
الكتب قبله) ، على يد الفقير : عبدالحى بن عبد الرحيم الكرمي ، نهار الثلاثاء :
أول يوم في جمادى الأولى من شهور سنة ١١٣٧ من الهجرة النبوية ، على صاحبها
أفضل الصلاة وأتم التسليم ! وأسأل الله الغفران لي ولوالدي ولجميع المسلمين
آمين ! ، هـ .

* * *

وقد يقال : « إن بين تاريخي الفراغ من تأليف هذا الكتاب — الواقعين
في النسختين — اختلافاً ظاهراً ، وتعارضاً بيناً ؛ فأحدهما خطأ لا محالة .

فنقول : إن هذا التعارض إنما هو في الظاهر ، لأن واقع الأمر . وكلا التاريخين
صحيح إن شاء الله .

فأما تاريخ نسخة الأزهري ، فصحيح قطعاً : بدليل أن والد المؤلف — الذي
انتقل إلى رحمة الله : في سنة ٩٤٩ هـ . — قد قرظ هذا الكتاب وأثنى عليه ،
وقرأ الكثير منه لطلبته .

وتاريخ نسخة الشيخ ابن مانع صحيح — أيضاً — على الراجح . وليبيان ذلك
نقول في اختصار وإيجاز :

إن المصنف — رحمه الله ! — قد بيض كتابه لأول مرة : في سنة ٩٤٢ هـ ، ثم بدا له — لاعتبارات جدت في نظره ، ومعلومات أخرى ثبتت لديه — أن يغير ويبدل ، ويزيد وينقص . فبيضه — بعد ذلك للمرة الثانية : في سنة ٩٥٦ هـ . ولا يبعد أن يكون قد كتبه أيضاً مرة ثالثة أو رابعة ، وإن كان القطع في مثل هذا يتوقف على بينة .

بيد أنه مما ينبغي أن يكون معلوماً : أنه لم يبيضه ثانية إلا بعد أن أجرى يد الإصلاح بالفعل في المبيضة الأولى ، فضرب على الكثير من الحروف والكلمات ، بل الجمل والعبارات ؛ كما ألحق الكثير منها بالهامش — بخط يده — مع علامة التصحيح ، بعد أن أثبت بالداخل علامة النقص . وهذا كثير جداً في النسخة .

كما ينبغي أن يكون معلوماً كذلك : أن المبيضة الأولى قد قرئت على الطلاب ونقلت منها نسخ عديدة تدور بين الناس — قبل تصحيحها وتكميلها كما يدل عليه الصفحتان الملحقتان من إحدى النسخ المكتوبة في عصر والد المؤلف — على ما عرفت — ؛ فإنهما قد اشتملتا على بعض ما ضرب المصنف عليه وعدل عنه ، كما بيناه بهامش صفحة ١٦٨ و ١٧١ من القسم الثاني منه .

ويدل عليه — أيضاً — ما ورد بهامش الصفحة الثانية ، من اللوحة الثامنة ، من قول بعض القراء — وقد شاهد بعض الشطب بالداخل — : « رأيت نسخة بخط المصنف ، تاريخها : سنة ٩٤٢ هـ ، وليس فيها شطب . فالظاهر أن هذا الشطب ليس من المصنف ، اهـ . وإن كان قد أخطأ في استظهاره هذا : لأن هذه النسخة هي نفس النسخة التي رآها خالية من الشطب الذي حدث بعد رويته الأولى . (وقد أثبتنا هذا النص بهامش القسم الأول من الكتاب : ص ٢٦) .

وهذا هو السر الوحيد : في أننا قد اهتممنا بعد ذلك — في أغلب الكتب والأبواب — ببيان ما ضرب عليه المصنف في نسخته هذه ، وعدل عنه إلى غيره . لأننا قد خشيينا أن يطلع أحد الباحثين على بعض النسخ المتداولة قبل الإصلاح — كالنسخة التي ألحق بعضها بهذه النسخة — ويجد أنها مشتملة على المضروب عليه ، أو خالية من العبارات الزيدة ؛ فيظن معذوراً : أن هناك اضطراباً في النسخ المختلفة ، أو نقصاً في هذه النسخة .

كما اهتممنا من أول صلاة المسافر ، بإثبات الحواشى التى وردت بهامش نسخة المؤلف . لصحتها وجودها ، وأهميتها أكثرها ، وخلق الشرح — فى الغالب — عن المباحث التى تعرضت لها . وما ورد منها قبل ذلك وفاتنا لإثباته ، فسنلحقه بآخر الكتاب ضمن استدراقات أخرى خاصة بالقسم الأول إن شاء الله .

* * *

وثالثة النسخ التى اعتمدنا عليها — وهى الأخيرة — : نسخة الشارح العلامة ، الشيخ : « منصور بن يونس بن إدريس البهوتى ، المتوفى : سنة ١٠٥١ هـ ، التى اختارها واعتمدها ، وكتب شرحه عليها .

ونحن لا نشك فى أن أصل هذه النسخة غاية فى السلامة والصحة ، ونهاية فى الضبط والجودة . ولكن — مع الأسف الشديد — لم يقدر لها أن تطبع إلا بمزوجة بشرحها مرتين بالقاهرة ، فيما نعلمه ، طبعاً سقيماً للغاية : قد شوه عاصمها ، وأفقد الثقة بها .

١ — (أولاهما) : فى المطبعة الشرفية (سنة ١٣١٩ — ١٣٢٠ هـ) ، بهامش شرح كشف القناع له . وقد وقعت فى أربعة أجزاء . وهى مشحونة بالخطأ والتصحيح ، ومملوءة بالنقص والتحريف ؛ ومضطربة — أشد الاضطراب — فى تحديد نصها ، وفصله عن شرحها .

٢ — (ثانيتهما) : فى مطبعة أنصار السنة المحمدية (سنة ١٣٦٦ — ١٣٦٧ هـ) بتصحيح مؤسس المطبعة ، ورئيس هذه الجماعة (عليه من الله الرحمة) .

وقد طبعت مستقلة عن شرح الإقناع ، ووقعت فى ثلاثة أجزاء . والظاهر أنها لم تراجع — فى جملتها — إلا على النسخة الأولى المطبوعة ؛ وإن زعم مصححها وناشرها : أنها قد روجعت على نسختين خطيتين بدارالكتب الأزهرية . لأنها قد اشتملت — مع أشد الأسف ، وأبلغ العجب — على خطأ الأولى وتصحيحها ، ونقصها وتحريفها ؛ كما اشتملت على شديد اضطرابها ، وتداخل كلماتها وتراكيبها ؛ بل أربت فى ذلك عليها ، وزادت الطين بلة ، والمرض علة — بالتعليقات التافهة الباردة ، والتهميشات السمجة الخاطئة ؛ التى لم تتناول تصحيح كلمة أو جملة ، ولا تحقيق مسألة أو مشكلة ؛ بل دارت كلها — جرياً على العادة المألوفة .

والشئنة المعروفة — حول الطعن على تفريعات المتفقهين ، واختيارات المصنفين ؛ والاستحفاف بأطهار الصالحين ، وخيار المتصوفين . مما جعل الكثير من علمائنا وطلبتنا ، يفهمون — بحق — : أن من أشرف على تحقيقها ، وكل إليه أمر تصحيحها ، ليس من أهل التحقيق الفنى ، ولا يؤتمن على النشر العلمى ؛ وأن أبلغ همه ، ومنتهى قصده — فيما قدر له أن ينشره من كتب علمية — أن يدعو فى تعليقاته إلى بعض المذاهب الفقهية ، والنحل الكلامية ؛ المنشرة فى الأقطار الحجازية ، والبلدان النجدية ؛ رغبة فى استدراج عطف معتنقيها ، والاتصال دائماً بمؤيديها ؛ ومحاولة للحصول منهم على شئ من ختام الدنيا الفانية ، الذى لا ينفع فى الدار الباقية .

* * *

وقد قرأنا هذه النسخ الثلاث قراءة متصلة كاملة ، وراجعناها مرارعة دقيقة بالغة ؛ وقيدنا الفروق بينها ، وبيننا النقص الذى ورد فى جميعها .

ثم كتبنا بخطنا نسخة صحيحة معتبرة ، وصورة منقحة محررة ؛ بحسب ما وصل إليه علمنا ، وقبله فهمنا . وأثبتنا بها مشها فروقها المختلفة ، واختلافاتها المتنوعة ؛ وبيننا تصحيقاتها الكثيرة ، وتحريفاتها الخطيرة ؛ بعد أن أكلنا نقصها ، وأزلنا لبسها . ثم قدمناها للطبع خالصة من أية شائبة ، بعيدة عن أية شبهة ؛ وأشرفنا بنفسنا على تصحيح تجاربه ، ولم نأذن بطبع شئ منها إلا بعد التأكد من صحته ، واعتقاد سلامته .

* * *

ولم يكن من همنا ، ولا داخلا فى منهجنا — التعرض للشرح والبيان ، أو الاعتراض والاستدراك ؛ وإن كنا قد اضطررنا — فى بعض الحالات — إلى شرح شئ من العبارات الدقيقة المستعصية ، أو الكلمات الغريبة المهمة — التى تختلف الأنظار فى فهمها والحكم فى أمرها ، أو لم يتعرض الكاتبون لبيانها وشرحها — مع الاختصار البالغ ، وعدم الخروج عن القصد .

وقد رمزنا إلى نسخة المؤلف بالحرف : « ز » ، وإلى نسخة الشيخ ابن مانع بالحرف : « د » ، وإلى نسخة الشرح بالحرف : « ش » .

إلا أننا — بالنسبة إلى النسخة الثالثة — لم نهتم اهتماماً بالغاً ببيان أخطائها وما إليها ، إلا من أوائل « باب الاستنجا » .

وقد قصرنا ذلك البيان على ماورد في الطبعة الثانية منها ، دون الطبعة الأولى ، وإن اشتركا — في الغالب — فيها . وذلك لأمرين :

١ — (الأول) : أن النسخة الأولى قد أصبحت نادرة وليست متداولة بأيدي الطلبة . ولا يرجع إليها — في الغالب — إلا بعض العلماء ذوى الخبرة والمعرفة ، الذين لا يتأثرون بخطئها ، ويمكنهم أن يهتدوا إلى مواطن نقصها .

٢ — (الثاني) : أن النسخة الثانية هي المعروفة المشهورة ، والمتداولة — الآن — في أيدي طلبة كلية الشريعة الإسلامية ، ومعاهد الأقطار الحجازية وبعض الأطراف النائية .

فكان من الواجب علينا بيان نقصها ، وإظهار عوارها ، حتى لا يتأثر الطلبة ومن إليهم بها ، ويصبحوا في أمن من الوقوع في أخطائها . وحتى نكون قد قدمنا ما يحول بين زعم بعض الناس — إذا ما ظهر لهم ما بين النسختين من الاختلاف — : أن نسختنا محرفة ناقصة أو مختلة علينية ، أو مشتملة على نصوص زائدة دخيلة . وليست بالأصيلة .

وبعد أن وصلنا في الطبع إلى أوائل « صلاة المسافر » ، رأينا عند أخينا الفاضل ، وصديقنا الكامل ؛ الأستاذ : السيد أحمد صقر ، كتاب « غاية المنتهى » ، في الجمع بين الإقناع والمنتهى ، تأليف الشيخ : « مرعى بن سليمان الحنبلي » ، المتوفى : سنة ١٠٣٣ هـ ، المطبوع بدمشق — : سنة ١٣٧٨ هـ . — في ثلاثة أجزاء . فاطلعنا عليه ، وما كدنا نفرغ من قراءة شيء منه حتى أدركنا أنه نسخة مصغرة — أو مختصرة — ، كتاب « المنتهى » . فاستعراءه من الأستاذ الكريم (أعزه الله) ، ورجعنا إليه في أغلب مباحث الكتاب الباقية . وقد أفادنا فائدة جمّة ، برغم أن طبعته ليست بالجيدة .

وقد اضطررنا — فيما بعد — إلى مراجعة كتاب : « الإقناع » ، للشيخ الأجل : « شرف الدين موسى بن أحمد بن عيسى بن سالم ، أبي النجا المقدسى الحجاوى » .

ثم الدمشقي الصالحى ، المتوفى : سنة ٩٦٨ هـ . فانتفعنا — أكبر الانتفاع — به ، وأكثرنا من الإحالة عليه وعلى شرحه (الطبعة الثانية : سنة ١٣٦٧ هـ) ، وبخاصة فى القسم الثانى من هذا الكتاب : الذى احتوى على أعوص المسائل ، وأعقد المشاكل .

ولقد كان من الممكن — بل من الواجب — أن نربط الكتاب بأهم أصليه ، وهو : كتاب « المقنع » للشيخ الإمام : « موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسى ، ثم الدمشقى » ، صاحب « المغنى » (شرح مختصر الخرقى) ، المتوفى : سنة ٦٢٠ هـ . ثم بشرحه الكبير لابن أخيه ، الشيخ : « أبى الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى » ، المتوفى : سنة ٦٨٢ هـ .

ولكن : صرّفنا عن ذلك أن الرغبة منهصرة فى إخراج نسخة من كتاب « المنتهى » منفردة ، خالية من الشرح والإحالة . وإن كنا قد اضطررنا كذلك — فى أواخر الكتاب — إلى الرجوع إليهما فى بعض الفروع الخطيرة الهامة .

* * *

ولم نكتب كلمة من هذا الكتاب — والله الشكر والحمد ، ومنه التوفيق والفضل — إلا بعد أن أدركنا معناها ، وتبيننا خواها ؛ ولم نثبت جملة إلا بعد التأكد من صحتها ، والتثبت من سلامتها .

وقد ضبطنا من كلماته ما يعين القارئ على النطق السليم ، والفهم الصحيح . مختارين فيه أصح أو أولاه : إذا ما تعددت وجوهه .

وقد عرضناه عرضاً جليلاً ، ونسقناه تنسيقاً بديعاً ؛ لا مطمع فى أجود منه وأفضل ، أو أروع وأكمل ؛ جاريّاً على قاعدة فنية سليمة ، وطريقة علمية مستقيمة ؛ قد رضى عنها الكثيرون ، وسخر منها الآخرون . ولكن : رضا الناس منال مستصعب ، بل « غاية لا تدرك » — على حد قول إمام الأئمة ، وعالم قریش بل الأئمة ؛ إمامنا المطلبى : « محمد بن إدريس الشافعى »^(١) ؛ رضى الله عنه ، ونفع الأمة بعلیه ! — فنراقبهم فى الأعمال التى يقوم بها ، ويسعى مخلصاً فى تحصيلها ؛

(١) انظر هامش آداب الشافعى : (ص ٢٧٨ — ٢٧٩) .

فإنه سيموت — لا محالة — بالغم والحسرة ، ولم يحقق عملاً ما بالمرة . وما دام المرء قد بذل وسعه ، وأفرغ جهده ، وأخلص نيته ؛ وقام بما صح في نظره ، وانقذ في فكره ، وراق في ذوقه ، وارتاح لإليه ضميره ، ورضى عنه — في اعتقاده — ربه ؛ معتقداً أن التوفيق منه ، والكمال المطلق خاص به ، والعصمة الدائمة إنما تكون له سبحانه ولرسوله ؛ فلا عليه — بعد ذلك — من غمير الغامزين . ونقد الناقدين .

ولا نزع أن سليم في كل جزئية ومن كل ناحية ، أو أنه خال من الأخطاء العلمية أو المطبعية . ولكننا نزع — في ثقة بالغة — : أنه سليم في جملته ، بعد أن أخلصنا — كل الإحلاس — في مراجعته .

* * *

ولقد تبين لنا — بعد الفراغ من طبعه ، وأثناء القيام بعمل فهرسته — أنه قد وقع فيه أخطاء يسيرة نافهة ، وسقطات قليلة بل نادرة ؛ لا يخلو من مثلها أى كتاب على بذل الجهد في تجويد طبعه ، كائناً من كان القائم بتحقيقه ، والمشرذ على تصحيحه .

فألحقنا به مستدركا يبين ما وقفنا عليه منها — ومن الجائز وجود غيرها — تحقيقاً للأمانة العلمية ، وقياماً بواجب المحافظة على النصوص الفقهية ، التي إنما تستمد منها المبادئ الدينية ؛ وعملاً بقول الإمام الشافعي (١) — رضى الله عنه — : « إذا رأيتم الكتاب فيه إصلاص وإلحاق ، فاشهدوا له بالصحة » .

* * *

ثم أما بعد : فهذه ذا كتاب « منتهى الإرادات » ، في جمع المقنع مع التنقيح ، وزيادات ، قد نشر لأول مرة منفرداً عن شرحه — فيما نعلمه — : تسطع أنواره ، وتظهر أسرارها ؛ وتذكر عباراته ، وتفهم إشاراته ؛ وتبين مواقع كلمه ، وتوضح ارتباطات جملة .

وكان بعض الإخوان قد تكلم معنا — منذ أكثر من عام — في أن نقوم بتصحيحه ، وفهمنا منه : أنه قد عرض — أول الأمر — على بعض شيوخ

(١) كما في حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني : (١٤٤/٩) .

الحنابلة بالقاهرة ، القيام بهذه المهمة ؛ وأن نسخة الشيخ ابن مانع قد مكثت عنده مدة ، ثم ردها معتذراً بضعف الصحة .

فأردنا — بدورنا — أن نعتذر ، لما تبين لنا : من خطورة الكتاب وصعوبته ، وتوقف تصحيحه على مراجعات متنوعة ، واحتياجه إلى أزمنة واسعة ؛ ولكثرة أعمالنا العامة والخاصة .

ولكن : تحت إلحاح الأخ الكريم : « السيد أحمد صقر » ، في الرجاء — وله علينا أياذ بيضاء — لم يسعنا إلا القبول : مستعينين بالله سبحانه ، ومستمدين التوفيق منه .

وقد قضينا في تصحيحه وتحقيقه ، ومراجعته ومقابلته — أكثر من عام هجرى . وهو زمن ليس باليسير بالنظر إلى كتاب كبير كهذا : قد ضم شتات فروع مذهب الإمام أحمد — رضى الله عنه ! — ومعظم مسائله ، وأهم قواعده وجمعها من مراجعها المتنوعة الجمة ، وأتى بها من أصولها المعتمدة ؛ ورتب ذلك كله وبوبه ، ونسقه وفصله ؛ وصاغه في عبارة فنية مختصرة ، أو إشارة دقيقة محكمة .

وبذلنا في سبيل القيام بهذه المهمة الخطيرة الصعبة — التي لا يدرك خطورتها ، ولا يتبين صعوبتها ؛ إلا من قدر له أن يقوم مخلصاً بمثلها أو بقريب منها — مجهوداً جباراً خارقاً للعادة : قد استنفد وقتنا ، وعطل عملنا ، وأرهق صحتنا . ومع ذلك ، لم نتأمر نفسياً — علم الله — بشيء من ذلك ، ولم نبال به . لأننا قد أقدمنا على تحقيق هذه المهمة الشريفة مدركين مسئوليتها ، مقدرين تعبها ونتيجتها ؛ بإخلاص نية ، وصدق عزيمة ؛ وتصميم على أن نحققها على الوجه السليم الأكمل ، والصورة المرضية عند الله والمقبولة لدى أهل العلم والفضل ؛ لا نبتغى من وراء ذلك جزاء ولا شكوراً من الخلق . وإنما نبتغى أن نكون من خدمة شريف العلم ، وأن نسهم في نشر صحيح الفقه . وفي ذلك ما فيه : من الشرف الرفيع ، والمجد العظيم ؛ وثواب الله ورضاه ، إن شاء الله .

نعم ، قد حدث — أثناء قيامنا بها — شيء : من إزعاج النفس ، وتششت الفكر ، وتعكير الصفو ، وتكدير الخاطر ، وجرح الشعور ؛ بسبب أمر آخر — غير هذا بالمرّة — هو : استعجال بعض الناس لنا ، واستبطاؤهم سيرنا ؛ بل

ورميهم إيانا بالإهمال والتقصير ، أو الاستخفاف والتسويق ؛ وبغير ذلك : بما لا يليق ذكره ، ولا يجمل شرحه . كأن النشر العلبي لعبة لاعب ، أو تجربة طالب ، أو عملية حاسب . أو كأننا قد تطفلنا على تلك المهمة وسعيننا إليها ، أولم يطلب منا — في رجاء وإلحاح — القيام بها .

وكاد هذا الأمر يثنيينا عن إتمامها — بعد أن قطعنا فيها شوطاً كبيراً ، وحققنا من الكتاب قدراً وفيراً — لولا أن تكلم معنا ومعهم بعض علماء الحجاز ، وهو الأستاذ الفضال ، الشيخ : « سليمان الصنيع » ، مدير مكتبة الحرم المكي — وقد كان (حفظه الله) موجوداً بالقاهرة في صيف هذا العام — فأفهمهم أن ليس من مصلحة الكتاب في شيء الإسراع والعجلة ، ورجائنا أن نستمر في أداء المهمة .

فتحقيقاً لرجائه ، قبلنا السير فيها إلى النهاية ، حتى انتهيناهم أداؤها — بعون الله وتأييده ، وتوفيقه وتسديده — : في مساء يوم الأربعاء السادس من ذي القعدة سنة ١٣٨١ هـ (١١ من إبريل : سنة ١٩٦٢ م) . والله الحمد ، ولإليه سبحانه يعود الفضل .

فنسأل الله — جلّت قدرته ، وعلت حكمته ! — أن يصلح نفوسنا ، ويطهر قلوبنا ؛ وأن يبارك في الأعمال التي نقوم بها ، ويكتب لنا السداد فيها ؛ وأن يجعلها دائماً خالصة لوجهه الكريم ، لا يبتغى بها إلا الفوز بفضل العظم ، وعفوه العليم . كما نسأله سبحانه : أن يجزى من كان سبباً في نشر ذلك الكتاب — الجليل خطره ، العظيم أثره — خير الجزاء ، بمنه وكرمه إن شاء .

وأخيراً ، لا يسعنا إلا أن نشيد بما بذله حضرات إخواننا المخلصين : مدير وعمال مطبعة « دار الجيل الجديد » : من همة فائقة ، وعناية صادقة ؛ في سبيل إخراجها في هذه الصورة الجميلة الرائعة ، وبخاصة القسم الثاني منه . فلهم جميعاً منا جميل الثناء والشكر ، ومن الله جزيل الثواب والأجر ؛ إن شاء الله .

والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله التقاء ، وأصحابه
الهداة ، وسائر من والاه واتبع هداه ؟

القاهرة — ميدان السيدة نفيسة (رضي الله عنها)
عبد الغنى عبد الخالق
أستاذ أصول الفقه
في كلية الشريعة الإسلامية

في يوم الخميس { ٧ من ذى القعدة سنة ١٣٨١ هـ
١٢ من إبريل سنة ١٩٦٢ م

تقريظ كتاب « المنتهى » لوالد مؤلفه

« الحمد لله الذي أيد مذهب أحمد، بمن أتى فيه بما عليه محمد :
من المحرر المقر المشيد، بذي فروع لها الأصول تشهد ؛ بلفظ
موجز منقح مهذب، وتحرير بلغ الغاية في الكفاية والمطلب،
وتوشيح لمسائله براجح المذهب، مع احتوائه على غالب ما في الكتب
المعتبرة، والمختصرة الشهيرة الحررة . »

« والصلاة والسلام على صاحب الشريعة المطهرة، الخصوص
فيها بعموم الرسالة دون جميع الرُّسُل المستكثرة، وعلى آله وصحبه
الذين باع كل منهم نفسه لله — في الدين — ونصره، صلاة وسلاماً
دائمين ما غرّد قمرى — في الأسحار — على غصون مشجرة ! »

« وبعد: فقد وقفت على مواضع من هذا المؤلف الفريد، والجمع
الحسن المفيد، المنبئ عن نباهة مؤلفه بلا ترديد . »
« فرأيت ألفاظه كالسحر الحلال، ومعانيه مطابقة لمقتضى
الحال؛ وتأملت ما فيه : من الدرر والجواهر، فتذكرت
— حينئذ — المثل السائر : (كم ترك الأول للآخر) . »
« ووجدت مؤلفه قد أحسن ما صنع، وحرر ما قرر وجمع . »

« فَلْيَتَلَقَّ بِالْقَبُولِ ، وَلْيَرْجَعْ إِلَى مَا فِيهِ : مِنَ النُّقُولِ . »

« وَظَهَرَ بِذَلِكَ عُلُوُّ شَانِهِ ، وَتَمَيَّزُهُ عَلَى أَقْرَانِهِ . »

« فَلِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ إِمَامٍ هُمَامٍ ، وَعَالِمٍ مُفَتِّنٍ عَلَّامٍ ؛ قَدْ جَمَعَ فَأَوْعَى ،

وَسَعَى فِي تَحْصِيلِ الْفَضَائِلِ : فَلَا خَيْبَ لِلَّهِ لَهُ هَذَا الْمَسْمُوعُ ؛ وَجَعَلَنِي .

وِإِيَّاهُ مِنَ الْمُخْلِصِينَ فِي خِدْمَتِهِ ، الْفَائِزِينَ بِمَغْفِرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ ؛ وَخَتَمَ

لَنَا أَجْمَعِينَ بِالْحُسْنَى ، وَبَوَّأَ لَنَا — مِنْ قُرْبِهِ — الْحَلَّ الْأَسْنَى ! إِنَّهُ عَلَى

كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ » .

قاله فقيرٌ رحمةَ رَبِّهِ الْعَلِيِّ : أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَلِيٍّ ، الْقُتُوبِيُّ ،

الْحَنْبَلِيُّ ؛ تَعَمَّدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ أَجْمَعِينَ !

استدراكات وتصويبات القسم الثاني من منتهى الإرادات

ص	س	ص	س
٨	٦	قتل : (بالقاف) .	٧٦
١٨	١٠	عمم : (بكسر الميم الأولى) .	٧٩
٢٦	١٢	حيلة : (بفتحين فوق التاء) .	٨٥
٢٨	٤	عتقا : (هكذا)	٨٨
—	١٠	إن : (بالهمزة التحتانية) .	—
٣٢	٤	خرج : (بالخاء المعجمة) .	٨٩
٣٣	١	مية : (بكسرتين) .	٩٥
٣٤	١٨	وابنه . (هكذا) .	٩٨
٣٧	٤	ومقيدة ، من (هكذا) .	٩٩
٤١	٧	موص : (هكذا) .	—
—	٩	أو : (هكذا) .	١٠٠
٤٢	١٩	أسقطت : (بتاء متصلة) .	—
٤٥	٩	صحج : (بفتح الجيم)	١٠١
٤٦	١٠	حال : (بفتح اللام) .	١٠٢
٥٣	١	(١) .	١٠٣
٥٦	١	والأجزاء : (بالهمزة الفوقانية)	١٠٤
٥٧	١	الصواب : (١) .	١٠٥
٦١	١٥	وللبوصى : (بفتح الصاد) .	١٠٦
٦٤	١٠	فلان : (بالنون) .	١٠٧
٦٧	١٦	هذا من ش .	١٠٨
—	١٩	زع والغاية .	١٠٩
٧١	١١	اجتمعوا : عاد (هكذا) .	١١٠
٧٢	٩، ٨	— : (هكذا) .	١١١
٧٤	٥	رادت وار — في الطبع —	١١٢
٧٥	١٣	قبل وأخت ، فلتحذف .	١١٣
		والجد : (بفتح الجيم) .	١١٤
			١١٥
			١١٦
			١١٧
			١١٨
			١١٩
			١٢٠
			١٢١
			١٢٢
			١٢٣
			١٢٤
			١٢٥
			١٢٦
			١٢٧
			١٢٨
			١٢٩
			١٣٠
			١٣١
			١٣٢
			١٣٣
			١٣٤
			١٣٥
			١٣٦
			١٣٧
			١٣٨
			١٣٩
			١٤٠
			١٤١
			١٤٢
			١٤٣
			١٤٤
			١٤٥
			١٤٦
			١٤٧
			١٤٨
			١٤٩
			١٥٠
			١٥١
			١٥٢
			١٥٣
			١٥٤
			١٥٥
			١٥٦
			١٥٧
			١٥٨
			١٥٩
			١٦٠
			١٦١
			١٦٢
			١٦٣
			١٦٤
			١٦٥
			١٦٦
			١٦٧
			١٦٨
			١٦٩
			١٧٠
			١٧١
			١٧٢
			١٧٣
			١٧٤
			١٧٥
			١٧٦
			١٧٧
			١٧٨
			١٧٩
			١٨٠
			١٨١
			١٨٢
			١٨٣
			١٨٤
			١٨٥
			١٨٦
			١٨٧
			١٨٨
			١٨٩
			١٩٠
			١٩١
			١٩٢
			١٩٣
			١٩٤
			١٩٥
			١٩٦
			١٩٧
			١٩٨
			١٩٩
			٢٠٠
			٢٠١
			٢٠٢
			٢٠٣
			٢٠٤
			٢٠٥
			٢٠٦
			٢٠٧
			٢٠٨
			٢٠٩
			٢١٠
			٢١١
			٢١٢
			٢١٣
			٢١٤
			٢١٥
			٢١٦
			٢١٧
			٢١٨
			٢١٩
			٢٢٠
			٢٢١
			٢٢٢
			٢٢٣
			٢٢٤
			٢٢٥
			٢٢٦
			٢٢٧
			٢٢٨
			٢٢٩
			٢٣٠
			٢٣١
			٢٣٢
			٢٣٣
			٢٣٤
			٢٣٥
			٢٣٦
			٢٣٧
			٢٣٨
			٢٣٩
			٢٤٠
			٢٤١
			٢٤٢
			٢٤٣
			٢٤٤
			٢٤٥
			٢٤٦
			٢٤٧
			٢٤٨
			٢٤٩
			٢٥٠
			٢٥١
			٢٥٢
			٢٥٣
			٢٥٤
			٢٥٥
			٢٥٦
			٢٥٧
			٢٥٨
			٢٥٩
			٢٦٠
			٢٦١
			٢٦٢
			٢٦٣
			٢٦٤
			٢٦٥
			٢٦٦
			٢٦٧
			٢٦٨
			٢٦٩
			٢٧٠
			٢٧١
			٢٧٢
			٢٧٣
			٢٧٤
			٢٧٥
			٢٧٦
			٢٧٧
			٢٧٨
			٢٧٩
			٢٨٠
			٢٨١
			٢٨٢
			٢٨٣
			٢٨٤
			٢٨٥
			٢٨٦
			٢٨٧
			٢٨٨
			٢٨٩
			٢٩٠
			٢٩١
			٢٩٢
			٢٩٣
			٢٩٤
			٢٩٥
			٢٩٦
			٢٩٧
			٢٩٨
			٢٩٩
			٣٠٠
			٣٠١
			٣٠٢
			٣٠٣
			٣٠٤
			٣٠٥
			٣٠٦
			٣٠٧
			٣٠٨
			٣٠٩
			٣١٠
			٣١١
			٣١٢
			٣١٣
			٣١٤
			٣١٥
			٣١٦
			٣١٧
			٣١٨
			٣١٩
			٣٢٠
			٣٢١
			٣٢٢
			٣٢٣
			٣٢٤
			٣٢٥
			٣٢٦
			٣٢٧
			٣٢٨
			٣٢٩
			٣٣٠
			٣٣١
			٣٣٢
			٣٣٣
			٣٣٤
			٣٣٥
			٣٣٦
			٣٣٧
			٣٣٨
			٣٣٩
			٣٤٠
			٣٤١
			٣٤٢
			٣٤٣
			٣٤٤
			٣٤٥
			٣٤٦
			٣٤٧
			٣٤٨
			٣٤٩
			٣٥٠
			٣٥١
			٣٥٢
			٣٥٣
			٣٥٤
			٣٥٥
			٣٥٦
			٣٥٧
			٣٥٨
			٣٥٩
			٣٦٠
			٣٦١
			٣٦٢
			٣٦٣
			٣٦٤
			٣٦٥
			٣٦٦
			٣٦٧
			٣٦٨
			٣٦٩
			٣٧٠
			٣٧١
			٣٧٢
			٣٧٣
			٣٧٤
			٣٧٥
			٣٧٦
			٣٧٧
			٣٧٨
			٣٧٩
			٣٨٠
			٣٨١
			٣٨٢
			٣٨٣
			٣٨٤
			٣٨٥
			٣٨٦
			٣٨٧
			٣٨٨
			٣٨٩
			٣٩٠
			٣٩١
			٣٩٢
			٣٩٣
			٣٩٤
			٣٩٥
			٣٩٦
			٣٩٧
			٣٩٨
			٣٩٩
			٤٠٠
			٤٠١
			٤٠٢
			٤٠٣
			٤٠٤
			٤٠٥
			٤٠٦
			٤٠٧
			٤٠٨
			٤٠٩
			٤١٠
			٤١١
			٤١٢
			٤١٣
			٤١٤
			٤١٥
			٤١٦
			٤١٧
			٤١٨
			٤١٩
			٤٢٠
			٤٢١
			٤٢٢
			٤٢٣
			٤٢٤
			٤٢٥
			٤٢٦
			٤٢٧
			٤٢٨
			٤٢٩
			٤٣٠
			٤٣١
			٤٣٢
			٤٣٣
			٤٣٤
			٤٣٥
			٤٣٦
			٤٣٧
			٤٣٨
			٤٣٩
			٤٤٠
			٤٤١
			٤٤٢
			٤٤٣
			٤٤٤
			٤٤٥
			٤٤٦
			٤٤٧
			٤٤٨
			٤٤٩
			٤٥٠
			٤٥١
			٤٥٢
			٤٥٣
			٤٥٤
			٤٥٥
			٤٥٦
			٤٥٧
			٤٥٨
			٤٥٩
			٤٦٠
			٤٦١
			٤٦٢
			٤٦٣
			٤٦٤
			٤٦٥
			٤٦٦
			٤٦٧
			٤٦٨
			٤٦٩
			٤٧٠
			٤٧١
			٤٧٢
			٤٧٣
			٤٧٤
			٤٧٥
			٤٧٦
			٤٧٧
			٤٧٨
			٤٧٩
			٤٨٠
			٤٨١
			٤٨٢
			٤٨٣
			٤٨٤
			٤٨٥
			٤٨٦
			٤٨٧
			٤٨٨
			٤٨٩
			٤٩٠
			٤٩١
			٤٩٢
			٤٩٣
			٤٩٤
			٤٩٥
			٤٩٦

ص س	ص س
— ١٦ الصواب : « ونحوه » .	١٣٠ ١٠ عتقك : (بالتاء) .
٢١٥ ١١ إن : (بالنون) .	١٤٣ ١٢ ويعتق : (تأخرت فتحة الياء) .
— ١٨ سقطت كلمة : « فيه » ، قبل كلمة : « نقص » . فلتزد .	١٤٥ ٦ سقطت في الطبع كلمة « كان » ، قبل كلمة : « من » . فلتثبت .
٢١٦ ١٣ قد ضبطنا قوله : « أو مكرهة » ، بالفتح ، على تقدير : « أو كانت الموطوءة مكرهة » ، وهو ضبط صحيح . ولكن الأولى : الكسر . على تقدير : « أو وطء مكرهة » ، كما قدر الشارح رحمه الله	١٤٨ ٨ البياض الذي بأول السطر إنما هو من الطابع ، فالكلام متصل .
٢٢٠ ٤ وتس : (بالتاء) .	— ٢٠ الصواب : « ورد » ، بدون واو أخرى .
— ١٢ ابتنى : (بجمزة وصل) .	١٥٢ ٢١ الصواب : « والزيادة » .
٢٢٥ ١٠ تسليها : (بضم اللام المشددة) .	١٥٤ ٢١ صحة الرقم : (٥) .
٢٢٩ ١ ونزعه : (بضم العين) .	١٦٧ ١٥ الصواب : « من أبي المصنف » .
٢٣٨ ٩ أتى : (بالتاء المفتوحة) .	١٧٢ ٧ يظا : (بالهمزة المضمومة) .
٢٤٣ ٨ أو : « هكذا » .	١٧٤ ١ صح ، وحرّم (هكذا) .
٢٤٨ ٢ غشى : (بالعين المعجمة)	١٨٤ ١٤ الصواب : « كناية » .
٢٥١ ٣ تنقضى : (بفتح الياء) .	١٨٦ ١٢ البياض الوارد بأول السطر إنما هو من الطابع ، فالكلام متصل .
٢٥٣ ٤ تحيض ، فتطلق	١٨٨ ٢٢ الصواب : « الشرح » .
٢٥٥ ١٤ قال : « هكذا » .	١٨٩ ١٦ « وإنما ... للإشارة إلى » ، بالهمز .
٢٥٦ ١٢ علقه : (تأخرت فتحة القاف)	١٩٢ ١٦ الصواب : « والغاية » .
٢٦٠ ١ ١٩ ، ٢٠ — (هكذا) .	١٩٥ ١ منهن — : (هكذا) .
٢٧٢ ٣ : « إلا » (هكذا) .	٢٠٣ ١٠ الفرقة : (تحذف الشدة) .
— ١٢ جمع : المنقح (هكذا) .	٢٠٩ ٣ ثوبا : (بالباء) .
٢٧٤ ٧٣ — يقع (هكذا) .	— ١٥ بأداء : (بالهمزة فوق أول الكلمة)
٢٧٨ ١٠ فيمضي : (تقدمت ضمة الميم)	٢١٠ ٣ بفرقة : (بالتاء) .
٢٨٤ ١٢ الكلمة الناقصة : « ما » .	٢١١ ٦ — : (هكذا) .

- ص س
- ٢٨٩ ٩ بينهما : (لم تظهر نقطتا الياء) .
- ٢٩٦ ٩ الصواب : دكلتما ، بناء واحدة .
- ٣٠١ ١ عتق ، كذا لاق (هكذا) .
- ٣٠٣ ١٨ مع أنه : (بدون فاضلة) .
- ٣٠٥ ١ ظالما : (زيدت في الطبع فتحة قريية من اللام) .
- ٣٠٥ ١١ وصعدت : (بتسكين التاء) .
- ٣٠٧ ١٣ ظهرا ٤ .
- ٣١٦ ١٠ الأولية : (بالهمزة الفوقانية) .
- ٣٢٢ ٤ الفيسة : (بكسر الفاء والتاء) .
- ٣٣٠ ١٠ مجزى : (الهزة فوق الياء) .
- ٣٣٢ ٨ د : د : د : د .
- ٣٣٥ ٦ الصواب : د في ش .
- ٣٣٦ ٨ د : د باختصار مع زيادة .
- ٣٣٩ ١٣ أمن : (بفتح الميم المشددة) .
- ٣٤٩ ٣ ويرجع : (تأخرت فتحة الياء) .
- ٣٥٣ ١ تمنع : (بضم التاء) .
- ١٢ الكلمة الناقصة : د بمنزله .
- ٣٧٦ ٧ الرقم المطموس : (٣) .
- ٣٨١ ٧ منضى : (بالضاد المعجمة) .
- ٣٨٢ ١ الصواب : د أمه .
- ٣٨٤ ١٣ قوله : د نص ، يصح ضبط أوله بالفتح والضم .
- ٣٩٧ ١٥ الصواب : د وهراغة ... برى ، بالهمزة فوق الباء .
- ٤٠٠ ٩ فوات : (بالتاء) .
- ٤٠١ ١٢ رحم : (بكسرتين تحت الميم) .
- ٤٠٤ ١٢ استيفاء القصاص .
- ص س
- ٤١٠ ٢ لإصبغه : (بالهمزة التحتانية أو الفوقانية ، إلا أن الأول أفصح أو أكثر استعمالا) .
- ٤١٣ ٣ فيما : (بياء فيم) .
- ٩ غير : (بالعين المعجمة) .
- ٤١٦ ١١ أو سن : (بالنون المكسورة المشددة) .
- ٤٢٣ ١٠ الآخر : (بكسر الراء) .
- ١٨ الصواب : د نستبعده .
- ٤٣١ ١٣ الحر : (بفتح الراء المشددة) .
- ٤٣٢ ٨ ضرب : (بالضاد المعجمة) .
- ٤٤٣ ٩ خمس : (بالخاء المعجمة) .
- ٤٥٠ ٥ قوله : د شبه ، بكسر الهاء .
- ٤٥١ حدث خطأ في الأرقام .
- ٤٥٥ ١٣ الكلمة المطموسة : د بينه .
- ٤٦١ ٥ سقطت كلمة : د حرم قبل مسكة .
- ٤٦٢ ٥ وطى : (بهمزة مفتوحة فوق الياء) .
- ٤٦٨ ١٧ الكلمة المطموسة : د بكسر .
- ٤٧١ ٣ الكلمة المبتورة : د به .
- ٤٧٢ ٧ د زيت ، وليس (هكذا) .
- ٤٨٠ ١ — : حرم (هكذا) .
- ٤٨٥ ١٩ الصواب : د الزيادة .
- ٤٨٦ ١ قوله : د أو أخذ ، هذا لفظ ش ، وهو تحريف ، والصواب د وأخذ ، كما في زع .

ص س	ص س
٦ ٦١٣ سقطت الألف من « اكتفاء » .	١٧ ٤٨٩ د : « أو عن » .
١ ٦٢٢ بقدر : (كسرة واحدة) .	٣ ٤٩٤ فسقطت : (بالسین) .
٥ ٦٢٩ المبتدئ : (بكسر الهمزة) .	٥ ٤٩٧ سقطت الألف — في الطبع —
— ٢٢ قال (هكذا) .	من كلمة : « الخوارج » .
— ٢٣ الصواب : « أو ابن المنجاء » .	٥ ٤٩٩ دعى : (تقدمت فتحة الياء ،
١١ ٦٥١ تحذف النقطتان بعد كلمة : « عدد » .	والعين مكسورة) .
٢ ٦٥٦ كلمت : (بضم الميم) .	١٨ ٤٩٩ الكلمة المبتورة : « بنسبهما »
١٩ ٦٥٩ (ص :) (هكذا) .	٨ ٥٠٢ الإسلام : (سقطت الهمزة)
٧ ٦٦٣ رؤية : (بضم التاء) .	١٣ ٥٠٥ ورقية : (سقطت نقطتا القاف)
١٠ ٦٦٦ عدوه : (بكسر الواو المشددة) .	٤ ٥١٦ مذكى : (تأخر ضبط الكاف)
١١ ٦٦٨ القود : (بفتح الواو) .	٢ ٥١٨ قوله : « د غير » ، بكسر الراء .
١٦ ٦٧٥ الصواب : « بافظه » .	١٥ ٥٢٦ الصواب : « تقدم » ، بالتاء .
١٣ ٦٧٨ الصواب : « وأسقط » .	١٧ ٥٣٦ والإقناع ١٩٣ .
٤ ٦٨٨ والإقرار : (بهمزة قطع) .	١٠ ٥٣٧ د حلف : « بفتح اللام » .
— ١١ لحل : (بكسر تين) .	١٧ ٥٤٦ د يرد ... والإقناع » .
— ٢١ الزاى .	٥ ٥٦٠ د ففارقة : « بالهاء » .
١٣ ٦٩٠ قوله : « د ورثة » ، يصح فتح	١٣ ٥٦١ د رمضان : « بفتح النون » .
آجره وكسره ، إلا أن الكسر	٢٠ ٥٧١ د رديثة : « بالتاء » .
أقعد ، كما قرر في موضعه .	١ ٥٧٧ د كونه : « بضم النون » .
٤ ٦٩٦ تقدمت فتحة الياء من « أنى » .	— ٨ د والسنة : « بالتاء » .
١٢ ٧٠٤ وادعى : (بهمزة وصل) .	١ ٥٧٨ حكم : (بتشديد الكاف) .
١ ٧١٧ الصواب : « كان » .	٥ ٥٩٩ حاكم يسأل (هكذا) .
٦ ٧١٨ د : « قبله » .	— ٦ الشهادة . وتجب (هكذا) .
— ١٠ د : « الوقف » .	٦ ٦٠٢ د اشتراء : « بالهاء » .
	٢ ٦٠٥ الصواب : « قصر » .

استدراكات هامة خاصة بالقسم الأول من منتهى الإرادات

- ص س
٣ ٧ ورد بهامش ز : « قوله : خبث ؛ [أى] محرم » .
- ١ ٨ ذكر فى ز تحت قوله : « منه » — بين الأسطر — : « أى الطهور » .
- ٢ — ذكر فى ز أيضاً — تحت قوله : « بنجاسة » ، — : « إن لم يصمد إليه دخانها » .
- ١٨ ورد بهامش ز حاشية مرتبطة بقوله : « نجس » ، هى : « قال فى القاموس : النجس — بالفتح والكسر ، وبالتحريك ، وككتف ، وعضد — : ضد الطاهر ، اه .
- ١٥ ٢٠ قوله : « التسوك . مسنون » ، ورد فى ز تحت أوله كلمة : « مبتدأ » ، وتحت ثانيه كلمة : « خبر » .
- ٢ قد ضبطنا قوله : « لثة » — وهى : ماحول الأسنان ، أو مخارجها ، أو مغارزها . — بكسر اللام كما ضبط فى المصباح (مادة : لثى) ، وصرح به صاحبها النهاية ٤/٨٨ واللسان ٢٠/١٠٧ ، كما صرح الزبيدى فى التاج (٣٢٣/١٠) : « بأنه كعدة . ويجمع على «لثات» و «لثين» و «لثى» ، بكسر اللام — أيضاً — فى الجميع . وقد ورد بهامش ز حاشية : « قوله : لثة » بفتح اللام وتخفيف اللام ، اه . والظاهر أنه اشتبه الأمر على كاتبها ، وظن أنه مثل «اللثة» — أى اللهاة ، وهى : لحم حرام فى الحنك معلقة على عكدة اللسان ، أو ما بين منقطع أصل اللسان إلى منقطع القلب من أعلى الفم ، أو غير ذلك : بما ذكر فى اللسان ٢٠/١٢٩ . — فإنه هو الذى بفتح اللام .
- ٣ قوله : « ويكره بغيره » ، ورد بهامش ز : « أى للصيام فقط » .
- ٥ قوله : « ويستحب » ، ذكر بهامش ز أيضاً : « أى للصيام » .
- ١٦ ورد بهامش ز : « قوله : و [كره] حلق القفا ، يعنى : وترك بقية الرأس . [أما لو حلق الجميع] فلا [يكره ، كما] فى المغنى ، اه . والزيادة من عندنا . وانظر شرح المنتهى : ٤١/١ .

ص س

- ٣ ١٦ قوله : « ونمّص » ، ورد بهامش ز : « النّص : نتف الشعر من الوجه » .
 — ٦ قوله : « وسنن » ، وردت الواو في زع والغاية ٢٢/١ ، وأسقطت
 من ش مدرجة في الشرح .

— ١٢ و ١١ قوله : « جذب » ، ورد هكذا : (بالذال المعجمة) في ع ش
 والغاية ٢٢/١ والإقناع ٨٢/١ . ولم تظهر نقطة الذال في ز ، وإن كان
 قد ظهر — مع بعد قليل عن الحرف — ما يتردد بينها وبين سكونها .
 إلا أنه ورد بهامش حاشية : « بالذال المهملة » ، وكتب فوقها كلمة :
 « بخطه » ، يعنى : المؤلف رحمه الله . ولا يخفى أن المراد هنا : إبدال
 الميم ، وهو من معانى « الجذب » بالذال المعجمة ، كما صرح به
 في المصباح ، لا « الجذب » بالذال المهملة . وراجع أيضاً : المختار ،
 واللسان ٢٥١/١ ، والتاج ٧٧/١ . فالظاهر أن هذه الحاشية متعلقة
 بقوله : « الإدارة » ، وإن كانت تافهة الفائدة .

— ١٥ وضع في ز فوق قوله : « عنققه » رقم (٣) ، ولم يظهر في الهامش
 شيء من الحاشية المتعلقة به — بسبب سوء التصوير — كما لم تظهر
 حاشية قبلها لم تعرف موضعها . ولعلها قد تعرضت لضبط الكلمة
 وبيان معناها . وقد ضبطت في اللسان (١٥٠/١٢) بالضبط الذى
 أثبتناه ، وذكر فيه أنها : ما بين الشفة السفلى والذقن لحفة شعرها ،
 أو ما بين الذقن وطرف الشفة السفلى كان عليها شعر أو لم يكن ،
 أو ما نبت على الشفة السفلى من الشعر . مما لم تعرض لذكره :
 لعدم ضرورته ، ولأنه لم يكن من غرضنا — كما ذكرنا في الخاتمة —
 البيان والشرح .

١٠ ١٧ قوله : « ومنه الأذنان » ، ورد بهامش ز حاشية : « إلا أنه لا يجب
 مسح ما استدار منهما : من الغضاريف ، واحدها : غضروف بالضاد
 المعجمة ، وهو : ما لان من العظم » .

— ١١ ورد بهامش ز حاشية لم يظهر سوى بعض كلمات منها ، والظاهر أنها
 (م ٤٧ — ق ٢ منتهى الإيرادات)

ص س

متعلقة بقوله: «وترتيب»، ومتعرضة لبيان الدليل على ركنيته في الوضوء: بما بينه — بياناً شافياً — الهوتى في شرحه ٤٦/١ .

٤ ٢١

قوله: «ورسوله»، ذكر بهامش ز حاشية (لم يظهر منها بعض حروفها وكلماتها، فزدناها بين مربعين، كما زدنا غيرها للفائدة)، هي: «قال ابن القيم: وأما الأذكار — التي تنقلها العامة على الوضوء عند كل عضو — فلا أصل لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا عن أحد من الصحابة، ولا التابعين، ولا الأئمة الأربعة. وفيها حديث كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (انتهى كلام ابن القيم). قال النووي (في المنهاج): «وحد [نفت] دعاء الأعضاء المذكور في المحرر» (لرافعى). وهو أصل منهاج النووي، ومختصر من وجيز حجة الإسلام الغزالي، إذ لا أصل له. وكذا قال (يعنى: النووي) في الروضة (مختصر الشرح الكبير — فتج العزيز، على الوجيز — للرافعى) وشرح المذهب (المجموع: ٤٥٦/١). أى لم يجرى فيه شئ [عن النبي] صلى الله عليه وسلم، كما قال النووي في الأذكار (ص ١٥: طبع مصطفى الحلبي سنة ١٣٤٨) «والتتبع، (لم يطبع)». والرافعى قال (في الشرح الكبير: ٤٥٠/١). وانظر «التلخيص الحبير» بذياله، لحافظ الدنيا: ابن حجر العسقلاني؛ ورد به الأثر عن السلف الصالحين [الحين]. قال الجلال المحلى (في شرح المنهاج: ٥٦/١) طبع عيسى الحلبي، بعد أن ذكر كل ما ورد عقب كلام ابن القيم: «وفاتهما» (يعنى الشيخين: الرافعى والنووى) أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، من طرق — في تاريخ ابن خ [بان] وغيره، وإن كانت ضعيفة؛ لا عمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، انتهى كلام الجلال المحلى الذى لم يلف نظيره في الفقه وأصوله وما لإيهما، في كافة القرون الوسطى، ويعتبر بحق شيخ المحققين، وإمام المدققين. وبذلك يتبين لك ما فى كلام ابن القيم — رحمه الله — وإطلاقه فى النقي، وقطعه بالحكم.

ص من

٣ ٢٩ قوله : « وينع » ، ورد بعده في ز — مضروباً عليه — : « كافر من قراءة مطلقاً ، و » : ثم ورد بالهامش حاشية : « ستأتى قراءة القرآن في

فصل : وينعون من حل [سلاح . . . وشراء مصحف حديث و] فقه ، ١ هـ . وهو الوارد في آخر باب أحكام أهل الذمة : (٣٢٣/١) — (٣٢٦) . وورد بجوارها حاشية أخرى ، من هذا القبيل ، غير بيّنة .

١٢ ٣٣ قوله : « والسلام فيه » ، ورد بهامش ز : « وكذا رده . الحجاوي ، ١ هـ . ولم يتعرض في « الإقناع » ، إلا لإلقاء السلام ، كما في « المنتهى » . وتعرض البهوتي للرد في الشرحين : (١٤٣/١ و ١٤٤/١) . كما تعرض له صاحب الغاية : (٥٢/١) .

١٣ ٣٦ قوله : « وإن تعذر » ، ذكر بهامش ز : « مسألة ما إذا تعذر الماء والتراب » . قوله : « وفيه » ، ورد بهامش ز : « بالرفع » .

قوله : « سواء » ، ذكر بهامش ز : « تطلق على الفرع . عيني ، ١ هـ ، يعني : فرج الرجل والمرأة كما في المصباح . وانظر : شرح المنتهى (١٤٠/١) .

٨٨ — ٤ ذكر بهامش ز : « ومعنى » سمع الله لمن حمده : « تقبله منه . ود مله » بالرفع صفة ، وبالنصب حالا ، أى مائتاً ، بتقدير أن يكون جسماً . وقوله : « من شيء بعد » ، أى كالكرسى : وسع كرسیه السموات والأرض . ١ هـ الجلال المحلى ، ، معنى : في شرحه للنهاج (١٥٦/١ — ١٥٧) . فلا تتوهم أنه ذكر شيئاً من ذلك في تفسيره . لأنه لم يفسر إلا نصف القرآن الثاني (المكي) ، الذى أكمله السيوطى بتفسير القسم الأول (المدنى) ؛ واشتهرا بتفسير الجلالين . وراجع : شرح المنتهى (١٨٥/١) .

٦ — قوله : « جهته » ، ورد بهامش ز : « الجهة : ما ارتفع عن الحاجبين إلى مبتدأ الرأس ، وهو : أول شعر الرأس المعتاد ، ١ هـ . وراجع : المصباح .

ص س

- ٨٢ ٥-٨ قوله : « آل إبراهيم » ، ذكر بهامش ز حاشية : « آل إبراهيم » :
إسماعيل وإسحاق وأولاده . [الجلال] المحلى ، هـ ، يعنى : فى شرح
المنهاج (١٦٨/١) .
- ٨٣ ٦ قوله : « والاولى أن لا يزيد : وبركاته » ، ورد بهامش ز : « للاستغناء
عنه به » ورحمة الله » : [الجلال] . المحلى ، هـ ، وقد ذكره بالفظ .
و للفتى فى شرح المنهاج . فى أول الكلام عن التحيات .
(١٦٦/١) . وانظر . شرح المنتهى (١٩٣/١)
- ٩٤ ١٥ الكلمة المطموسة بالهامش هى : « رابعة » .
- ١٠٢ ٤ قوله : « ونحوها » ، ذكر بهامش ز : « الثلاث والخمس والسبع » -

فهرست إجمالى لموضوعات القسم الثانى من منتهى الإرادات

- | | |
|---|--|
| <p>١٠ فصل : فى بيان ما يشترط فى ناظر الوقف ولو أجنبيا ، وما إلى ذلك .</p> <p>١١ بيان تصرفات الناظر بالأصالة وغيره .</p> <p>حكم ناظر الحاكم مع الناظر الخاص .</p> <p>١٢ فصل : فى بيان وظيفة الناظر .</p> <p>تفصيل القول فى ذلك .</p> <p>١٤ فصل : فى حكم الوقف على عدد معين ، أو على ولده أو ولد غيره ثم المساكين ، أو على العقب أو النسل ، أو ولد ولده أو ذريته ، أو على أولاده ثم أولادهم . وما إلى ذلك .</p> <p>تفصيل القول فى ذلك .</p> <p>١٧ صحة الوقف على ولده ومن يولد له .</p> <p>حكم الوقف على بنه أو بنى فلان .</p> <p>حكم الوقف على عترته أو عشيرته ، أو قرابته ، أو أهل بيته ، أو ذوى رحمه .</p> <p>حكم الوقف على الأيتام والعزاب .</p> <p>١٨ حكم الوقف على مواليه .</p> <p>حكم الوقف على الفقراء أو المساكين .</p> <p>١٩ حكم الوقف على القراء ، وسبل الخير .</p> <p>بيان أن الوصية كالوقف .</p> <p>١٩ فصل : فى بيان أن الوقف عقد لازم ، وما يتصل بذلك .</p> <p>٢٠ صحة بيع بعض الوقف لإصلاح باقيه .</p> | <p>٣ كتاب الوقف :</p> <p>بيان حقيقة الوقف شرعا .</p> <p>ما يحصل به الوقف : من فعل وقول .</p> <p>صريح القول ، وكنايته .</p> <p>٤ فصل : فى شروط الوقف الأربعة ، والأحكام المنفرعة عليها .</p> <p>الشروط الأول : مصادفته عيننا يصح بيعها ، وينتفع بها عرفا .</p> <p>الشرط الثانى : كونه على بر .</p> <p>٥ « الثالث : كونه على معين يملك ثابتا .</p> <p>٦ الشرط الرابع : كونه ناجزا .</p> <p>٦ فصل : فى بيان ما لا يشترط لزوم الوقف ، وغير ذلك .</p> <p>٧ تعيين مصرف الوقف إلى الجهة المعينة .</p> <p>حكم منقطع الابتداء والوسط ، وانقطاع الجهة .</p> <p>حكم تزوج الموقوفة وتزويجها .</p> <p>٨ عدم صحة عتق الموقوف .</p> <p>أحكام الجنائية عليه .</p> <p>٨ فصل : فى بيان ما يرجع فيه إلى لى شرط الواقف .</p> <p>٩ حكم تخصيص نحو المقبرة بأهل مذهب أو بلد أو قبيلة .</p> <p>١٠ حكم مالى جهل شرط الواقف .</p> <p>حكم عدم اشتراط الناظر ، أو إطلاق النظر للحاكم .</p> |
|---|--|

٢٠ حكم تعمير وقف من آخر .

حكم بيع الحاكم الوقف .

٢٠-٢١ الأحكام المتعلقة بشراء البذل ،
وبفضل الغلة . وبما فضل عن الحاجة ،
وغير ذلك .

* * *

٢٢ باب في الهبة :

بيان حقيقة الهبة شرعا .

الفرق بين الهبة والصدقة والعطية .

حكم من أهدى ليهدي له أكثر من
هدية .

حكم اشتراط العوض المعلوم ،
أو الثواب المجهول ، في الهبة .

٢٣ ما تصح به الهبة وتملك .

حكم قبضها ، ولزومها به .

ما تبطل به الهبة .

٢٤ عدم صحتها لحمل ومع إيهام المحل .
بيان أن كل ما صح بيعه ، صحت
هبة .

ما يعتبر لقبض المشاع .

حكم هبة المجهول ، وما في الذمة ،
وما لا يقدر على تسليمه .

٢٥ حكم تعليق الهبة ، واشتراط تأقيتها
أو ما ينافيها .

الكلام على العمري .

٢٦ فصل : في وجوب التعديل في

في هبة غير التافه ، بين من يرث

بقراءة . وجواز التخصيص بإذن

الباقى . وغير ذلك .

٢٦ لإباحة قسمة المال بين الوراث .

٢٧ حكم رجوع الواهب بعد القبض .

٢٧ فصل : في بيان تملك أبي الحر ما شاء .
من مال ولده .

٢٨ ما يحصل به هذا التملك .

حكم استيلاد جارية ولده ، أو أمة .
أحد أبويه .

حكم مطالبة الولد أو ورثته أبا بدين
وما إليه .

٢٩ فصل : في عطية المريض ، ومحاباته ،
وما يتعلق بذلك .

٣٠ حكم مالواثق صحيح عتق قنه ،
فوجد في مرضه .

حكم اجتماع العطية مع الوصية ،
والعجز عن التبرعات المنجزة .

٣١ فصل : في بيان الأمور الأربعة التي
تفارق فيها العطية الوصية ، وغير
ذلك .

٣٢ حكم مالو أعتق أو وهب قنا في
مرضه ، فكسب .

٣٣ حكم مالو أعتق أمة ثم وطئها .

حكم مالو وهبها لمريض آخر لا مال
له ، فوهبها الثانى للأول .

حكم مالو باع قفيزا لا يملك غيره ،
بأقل قيمة . وما إلى ذلك .

٣٤ حكم مالو أصدق امرأة عشرة لأماله
له غيرها ، وصدق مثلها خمسة .

محصور أو نحو مسجد ، لم يشترط قبوله . بخلاف غيره .

٤٠ بيان محل القبول ، والوقت الذي يثبت ملك الموصى له من حينه .

٤١ حكم مالومات موصى له قبل موص ، وما إلى ذلك .

٤١ فصل : في الأقوال التي تبطل الوصية ، أو تعتبر رجوعاً ، وما إلى ذلك .

٤٣ باب الموصى له :

بيان من تصح الوصية له .

بيان من لا تصح الوصية له .

٤٤ بيان حقيقة الطفل ومن إليه ،

والشباب والكهول ، والشيخ والهرم

بطلان الوصية بقتل الموصى الموصى .

صححة الوصية لأصناف الزكاة ، وكتب

القرآن والعلم ، والمسجد ، والفرس

الحبيس .

٤٥ حكم الوصية في أبواب البر .

« الموصى أن يبيع عنه بألف .

٤٦ حكم الوصية بعق نسيئة بألف ، وعق

عبد زيد ، وما إلى ذلك .

حكم الوصية لأهل سكنه ، أو لجيرانه ،

أو لأقرب قرابته ، وغير ذلك .

٤٧ فصل : في حكم الوصية للسكنيسة ، أو

بيت النار ، أو كتب التوراة والإنجيل ،

أو الملك ، أو الميت . وما إلى ذلك .

صححة الوصية لفرس زيد .

٣٤ حكم من وهب زوجته كل ماله في مرضه ، فانت قبله .

٣٤ فصل : في بيان حكم ماله أقر في مرضه أنه أعتق نحو ابن عمه في صحته ، وغير ذلك .

٣٥ حكم ماله واشترى أباه بكل ماله ، وترك ابناً .

حكم ماله ودر نحو ابن عمه .

حكم ما لو أعتق أمة ، وتزوجها في مرضه .

٣٦ حكم ما لو تبرع بثلك ماله ، ثم اشترى نحو أبيه من الثلثين .

٣٧ كتاب في الوصية :

بيان حقيقة الوصية شرعاً .

من تصح وصيته مطلقة ومقيدة .

الوصية تسن لمن ترك خيراً ، بالخمس .

الوصية تكره لفقره له ورثة .

٣٨ حكم وصية من يرثه غير زوج

أو زوجة ، بزائد على الثلث ،

لأجنبي .

حكم الوصية لكل وارث ، بجميع

بقدر إرثه .

حكم من لم يف ثلثه بوصاياه .

بيان أن الوصية تنفذ

لزوم الوصية بغير قبول وقبض ،

وما إلى ذلك .

٤ فصل : في بيان أن ما وصى به لغير

٤٨ حكم الوصية لزيد والله أو للرسول .
 د د بماله ، لابنيه وأجنبي .
 د د بالثلث ، لزيد وللفقراء
 والمساكين . وما إلى ذلك .

* * *

٤٩ باب الموصى به :
 اعتبار لمكانه واختصاصه
 صحة الوصية بإناء ذهب أو فضة ،
 وبالمعدوم ، وبغير المال .
 عدم صحتها بما لا نفع فيه .
 ٥٠ صحتها بالمجهول ، وبغير المعين ،
 وبالقوس .

الوصية بالكلب أو الطبل .
 ٥١ حكم الوصية بدفن كتب العلم ،
 وإحراق ثلث المال ، ومصحف
 للقراءة .

نفاذ الوصية فيما علم — من المال —
 وما لم يعلم .
 ٥٢ فصل : في صحة الوصية بنفقة
 مفردة .

٥٣ صحة الوصية بمال الكتابة .
 حكم الوصية بكفارة الإيمان .
 ٥٤ فصل : في بيان أن الوصية بمعين
 تبطل بثقله ، وغير ذلك .
 حكم ما لو تلف المال كله غير
 معين .
 حكم ما لو وصى بثلث عبد ،
 فاستحق ثلثاه ، وما إلى ذلك .

٥٥ حكم ما لو وصى لشخص بثلث ماله ،
 وآخر بمائة ، وثلث بتمام الثلث
 على المائة . ونحو ذلك .

* * *

٥٦ باب الوصية بالانصباء والجزاء :
 الكلام على الوصية بالانصباء .
 ٥٨ فصل : في الوصية بالجزاء .
 تفصيل القول في ذلك .
 ٦٠ فصل : في الجمع بين الوصية بالجزاء
 والانصباء .
 تفصيل القول في ذلك .

* * *

٦٤ باب الموصى إليه :
 بيان من تصح الوصية إليه .
 د الوقت الذي تعتبر فيه صفاته .
 صحة الوصية لمُنْتَظَر .
 ٦٥ حكم تعاقب ولي الأمر ، ولاية حكم
 أو وظيفة ، بشرط شغورها أو
 غيره .

حكم من وصى زيدا ثم عمرا .
 د مالو مات أحد وصيين ، أو تغير
 حالهما .

٦٥ فصل : في بيان أنه لا تصح الوصية
 إلا في تصرف معلوم يملك فعله ،
 وغير ذلك .

٦٦ بيان أن من وصى في شيء ، لم يصير
 وصيا في غيره .

حكم من وصى بتفرقة الثلث أو

٧٢ فصل : في بيان أحوال الأم الأربعة .

تفصيل القول في ذلك .

٧٣ فصل : في ميراث الجدة والجدات .

تفصيل القول في ذلك .

٧٤ فصل : في ميراث بنت الصلب ، وسائر

من يستحق النصف .

تفصيل القول في ذلك .

* * *

٧٥ باب في الحجب :

تفصيل القول في ذلك .

بيان أن من لا يرث لا يحجب .

* * *

٧٦ باب العصبية :

بيان حقيقة العاصب .

د أقرب العصبية .

٧٧ حكم ما لو عدم العصبية من النسب .

حكم مالوك كانت العصبية عما ، أو ابنه ،

أو ابن أخ .

متى تستقل العصبية بالمال ؟ .

حكم ميراث العصبية مع ذى الفرض .

التكلام على المشتركة والشريحية .

* * *

٧٨ باب أصول المسائل :

بيان أنها سبعة ، وما تعول منها

وما لا تعول .

الكلام على الخمسة الأولى منها .

مسائل اليتيمين والمناقضة والمباهلة .

٧٩ مسألة الغراء وذات الفروع .

قضاء الدين ، وأبى الورثة أو جحدوا .

وغير ذلك .

٦٧ حكم الوصية بحفر بئر بطريق مسكة

مع عدم القدرة ، أو ببناء مسجد مع

عدم وجود عرصة . وغير ذلك .

٦٨ حكم من مات بيرية ونحوها .

* * *

٦٩ كتاب في الفرائض :

بيان حقيقة الفرائض ، والفريضة .

بيان أسباب الأثر الثلاثة .

بيان المجمع على توريثهم من

الذكور والإناث .

بيان أنواع الوراثة الثلاثة .

* * *

٦٩ باب ذوى الفروض

بيان أنهم عشرة .

نصيب الزوج .

٧٠ د الزوجة .

كيفية ميراث الأب والجد : فرضاً ،

وتعصيياً .

٧٠ فصل : في ميراث الجد مع الإخوة

والأخوات .

الكلام على الأكدرية .

٧١ بيان أنه لا عول في مسائل الجد ،

ولا فرض لأخت معه ابتداء .

الكلام على الخرقاء .

د » مختصرة زيد .

٧٢ د » تسعينيته ، وعشريته .

٩٠ بيان جهات ذوى الأرحام الثلاث .

* * *

٩١ باب ميراث الحمل :

تفصيل القول فى ذلك .

* * *

٩٣ باب ميراث المفقود :

تفصيل القول فى ذلك .

٩٤ حكم مفقودين فأكثر .

« من قال عن ابنى أمتيه : « أحدهما
ابنى » .

* * *

باب ميراث الخنثى :

بيان ما يعتبر فى توريثه عند
إشكاله .

٩٦ بيان أحوال تعدد الخنثائى .

٩٧ حكم من لا ذكر له ولا فرج .

* * *

٩٧ باب ميراث الغرقى ، ومن عمى .

موتهم .

حكم ما إذا علم موت متوارثين معا .

حكم ما إذا جهل الأسبق ، وما إلى
ذلك .

حكم ما لو ادعى ورثة كل ميت
السبق ، وغير ذلك .

* * *

١٠٠ باب ميراث أهل الملل :

حكم إرث المبائى فى الدين .

إرث الكفار بعضهم بعضا .

٧٩ الكلام على السادسة والسابعة .

مسائل أم الأرامل والدينارية
والمنبرية .

٨٠ فصل : فى الرد .

تفصيل القول فى كفيته وأحواله .

* * *

٨١ باب تصحيح المسائل :

تفصيل القول فى ذلك .

٨٣ مسألة الامتحان التى لا تنمى على
قواعد الخنابلة .

* * *

٨٤ باب فى المناسخات :

بيان حقيقة المناسخات .

٨٤ بيان صورها الثلاث .

٨٥ اختصار المناسخات .

* * *

٨٦ باب قسم التركات :

طرق استخراج العدد المجهول .

الكلام على الطريق الأول والثانى
والثالث .

٨٧ الكلام على الطريق الرابع والخامس .

بيان القسمة على القرايط .

* * *

٨٨ باب ذوى الأرحام :

بيان حقيقة ذوى الأرحام .

« أصنافهم الأحد عشر .

« كيفية توريثهم .

٩٠ حكم إسقاط بعضهم بعضا .

القتل المانع من الإرث ، وغیر
المانع منه .

* * *

١١٢ باب ميراث المعتق بعضه .

كيفية إرث المبعوض ، وحجبه .

١١٣ حكم ما إذا كان عصبتان نصف
كل حر .

١١٤ حكم ما إذا كان ابنان نصف
أحدهما حر .

حكم مهايأة المبعوض سيده ، أو
مقاسمته في حياته .

١١٤ فصل : في أنه يرد على ذی فرض
وعصبة بعضهما حر ، إن لم يصبه
بقدر حرثته بنفسه .
تفصيل القول في ذلك .

* * *

١١٥ باب في الولام ، وجره ودرره :

بيان حقيقة الولاء ، وثبوته .

١١٦ متى يرث ذو الولاء به ؟ .

حكم من أعتق رقيقه عن حى
أو ميت .

حكم من تبرع بالعقيق عن الميت ،
وما إلى ذلك .

١١٧ متى يثبت ولاء العبد المسلم
للكافر ؟

١١٧ فصل : فيمن يرث من النساء
بالولاء ، وغير ذلك .

من يرث بالولاء من ذری الفرض .

١٠٠ حكم مخلف الكفر ببدعة ، ونحوه .

١٠١ إرث المجوسى .

* * *

١٠٢ باب ميراث المنطقة :

متى يثبت الميراث للزوجين أو
للزوجة فقط ؟ .

١٠٣ متى يثبت الميراث للزوج
فقط ؟

١٠٤ ما يقطع التوارث بين الزوجين .

إرث من تزوجها مريض مضارة .

١٠٥ الكلام على ما لو جحد لإبانة
امرأة ادعتها .

الكلام على مالو قتل امرأة في
مرضه ثم مات .

الكلام على مالو خلف زوجات
نسكاح بعضهم فاسد ، وغير
ذلك .

* * *

١٠٥ باب الإقرار بمشارك في الإرث :

إقرار كل الورثة المسكفين .

١٠٦ اعتبار إقرار الزوج ، والمولى .

إقرار بعض الورثة ، وصوره .

١١٠ فصل : فيما إذا أقر في مسألة عول
بمن يزيله .

تفصيل القول في ذلك .

* * *

١١١ باب ميراث القاتل :

تفصيل القول في ذلك ، وبيان

١٢٧ فصل : في صحة تعليق العتق بصفة .

١٢٨ الكلام على تعليق عتق غيره ،
بملكه .

الكلام على ما لو قال : د أول
أو آخرقن أملكه حر ، ، وما إلى
ذلك .

١٢٩ متى يتبع المعتقة بصفة ولدها ؟ .

١٣٠ الكلام على ما لو قال : د أنت حر
وعليك ألف ، ، ونحو ذلك .

الكلام على ما لو قال : د جملة
عتقك إليك أو خيرتك ، ، ونحوه .

١٣١ فصل : في بيان حكم ما إذا قال :

د كل مملوك أو عبيد لي حر ، ،
ونحوه .

حكم ما إذا بان لناس أو جاهل
أن عتيقه أخطأته القرعة ، وغير
ذلك .

١٣٢ فصل : في بيان حكم من أعتق

جزءاً من مختص به أو مشترك ،
أو دبره ، ومات . وغير ذلك .

١٣٣ حكم من أعتق في مرضه ستة

سواء ، وثلثه يحتملهم ، ثم ظهر
دين يستغرقهم .

١٣٣ حكم من أعتق عبيدين قيمة أحدهما

مائتان ، والآخر ثلاثمائة .

حكم من أعتق مبهما من ثلاثة ،
وغير ذلك .

* * *

١١٨ حكم بيع الولاء وهبته ووقفه ،

والوصية به ، وإرثه .

بيان حقيقة الكبير .

* * *

١١٩ فصل : في جر الولاء ودوره .

تفصيل القول في ذلك .

* * *

١٢١ كتاب العتق :

بيان حقيقة العتق .

أفضل الرقبة المعتقة .

حكم عتق وكتابة من له كسب .

صيغة العتق : الصريحة .

١٢٢ د : الكناية .

١٢٣ الكلام على عتق الحمل .

حكم من ملك ، يارث أو بغيره ،

جزءاً ممن يعتق عليه .

١٢٤ حكم مال المعتق عند العتق .

١٢٤ فصل : في بيان حكم من أعتق

جزءاً مشاعاً أو معيناً ، وغير ذلك .

حكم من أعتق كل المشترك أو

نصيبه منه ، وما يتعلق به .

١٢٦ حكم من قال لشريكه : د إن

أعتقت نصيبك فنصيبني حر ، ،

فأعتقه .

حكم من قال لأمته : د إن صليت

مكشوفة الرأس فأنت حرة قبله ، ،

وغير ذلك .

١٢٧ صحة شراء شاهدين ، من ردت

شهادتها بعته .

كسبه ونفعه وكل تصرف يصلح
ماله ، وما إلى ذلك .

٢٣٩ بيان أن سفر المكاتب كغريم .
١٣٩ الكلام على ما يصح من نفقة
المكاتب وتصرفاته .

٢٤٩ فصل : في بيان أنه يصح شرط
وطء مكاتبته ، لا بنت لها .
تفصيل القول في ذلك ، مع بيان
ما يتعلق به .

١٤٢ فصل : في صحة نقل الملك في المكاتب ،
وما يربط بذلك .

الكلام على جناية المكاتب ، وعلى
قتل سيده له أو إعتاقه ، وعلى
عجزه .

١٤٣ فصل : في بيان أن الكتابة الصحيحة
عقد لازم .

متى يجوز للسيد فسخ الكتابة بلا
حكم ؟

١٤٤ متى يجوز للمكاتب القادر على
الكسب ، تهجين نفسه ؟

بيان أن ليس للسيد الفسخ بالعجز
عن ربح الكتابة ، وغير ذلك .

١٤٤ فصل : في بيان صحة كتابة عدد من
، قيمة بعوض واحد ، وكيفية
ذلك . وغيره .

١٤٥ الكلام على صحة مكاتبته بعض عبده ،
والشقص من مشترك .

١٣٤ باب في التدبير :

بيان حقيقة التدبير .

صريح التدبير ، وكتابته .

١٣٥ بيان أن التدبير ليس بوصية .

صحة وقف المدبر وعبثه ويبيعه .

حكم مالوجي المدبر ، أو فدى ،

أو بيع بعضه .

حكم ما ولدته المدبرة بعد التدبير .

كتابة المدبر ، وتدبير المكاتب .

١٣٦ الكلام على تدبير الشقص .

الكلام على ما لو أسلم نحو مدبر
لكافر .

الكلام على إنكار التدبير ، وإبطاله
بقتل المدبر سيده .

١٣٦ باب في الكتابة :

بيان حقيقة الكتابة شرعا .

١٣٧ الكلام على اشتراط الاجل في
الكتابة .

حكم كتابة من علم فيه خير ، ومن لا
كسب له ، والمبعض والمميز .

بيان ما تنعقد به الكتابة ، أو
تنفسخ .

١٣٨ حكم تعجيل الكتابة ، ووضع
بعضها ، وغير ذلك .

حكم قبض السيد ما لا يفي بدينه
ودين الكتابة .

١٣٨ فصل : في بيان أن المكاتب يملك

- ١٥١ كتاب النكاح :
بيان ما يطلق عليه لفظ النكاح .
« متى يسن النكاح ، أو يجب ،
أو يجوز ،
سنية تخير ذات الدين ومن إليها .
١٥١ فصل : في بيان مايجوز النظر
إليه من المرأة ، لمن أراد خطبتها
وغلب على ظنه الإجابة . وما
إلى ذلك .
١٥٢ بيان أحكام النظر المختلفة .
١٥٣ الكلام على صوت الأجنبية
والتلذذ بسماعه .
١٥٤ مايجوز لسكل من الزوجين نظره
أرسله من الآخر .
حكم نظر السيد إلى أمته المباحة له ،
أو المزوجة .
حكم الزين المحرم .
١٥٤ فصل : في بيان حقيقة التصريح
والتعريض في الخطبة ، وحكم كل
منهما . وغير ذلك .
١٥٥ حكم الخطبة على خطبة المسلم .
« خطبة من أذنت لوالها في تزويجها
من معين .
صححة العقد مع خطبة حرمت .
بيان الوقت الذي يسن فيه عقد
النكاح ، وما يتعلق بذلك .
١٥٦ خطبة ابن مسعود رضى الله عنه .

* * *

- ١٤٥ الكلام على كتابة سيدين عبدهما
على تساو أو تفاضل ، وما إلى
ذلك .
١٤٦ حكم قبول الكتابة عن النفس
والغائب .
١٤٦ فصل : في حكم الاختلاف في
الكتابة .
تفصيل القول فيه .
١٤٧ فصل : في بيان الكتابة الفاسدة
وحكمها ، وفسخها .
تفصيل القول في ذلك .
* * *
١٤٧ باب أحكام أم الولد :
بيان حقيقة أم الولد :
« أن أم الولد تعتق بموت
سيدها .
١٤٨ الكلام على مالو أصاب أمة في
ملك غيره ، أو ملك حاملا
فوطئها .
بيان الأحكام التي تشترك فيها أم
الولد مع الأمة
حكم ولدها من غير سيدها .
١٤٨ حكم مالو مات سيدها وهي
حامل .
الكلام على جنائية أم الولد .
١٤٩ بيان أنه لاحد بقذف أم ولد .
حكم مالو أسلمت أم ولد كافر .
« و وطئ أحد اثنين
أمتها .

استوى وليان فأكثر في درجة ،
وغير ذلك .

١٦٤ حكم ما لزوج وليان لاثنتين .
١٦٥ حكم من زوج عبده الصغير بأتمته ،
ونحوه .

١٦٦ فصل : في بيان حكم من قال
لأتمته — التي يحل له نكاحها
وقت القول — : « أعتقتك وجعلت
عتقتك صدأفك » ، ونحوه . وما إلى
ذلك .

١٦٧ حكم من أعتقها بسؤالها على أن
تنكحه ، ونحوه .

١٦٧ فصل : في الشرطين الرابع والخامس
من شروط النكاح .
الشرط الرابع : الشهادة ، والأحكام
المرتبطة به .

١٦٨ الشرط الخامس : كفاءة الزوج ،
وبيان أنها شرط للصحة أو
للزوم .

١٦٩ بيان حقيقة الكفاءة شرعا .

١٦٩ باب في المحرمات من النكاح :
بيان أن المحرمات ضربان :

الضرب الأول : المحرمات على
الأبد ، وهن أقسام خمسة :

القسم الأول : بالنسب .

د الثاني : بالرضاع .

د الثالث : بالمصاهرة .

بيان حقيقة الربائب .

١٥٦ باب ركني النكاح ، وشروطه :
ما يتحقق به الركن الأول : الإيجاب .

١٥٧ د د د د الثاني : القبول .

١٥٨ حكم تراخي القبول .

حكم جنون الموجب أو إغمائه قبل
القبول .

حكم التزوج بلفظ الهبة .

١٥٨ فصل : في شروط النكاح الخمسة ،
وما يتعلق بها :

الشرط الأول : تعيين الزوجين .

١٥٩ الشرط الثاني : رضا الزوجين ،
بالتقيود المعتبرة .

١٦٠ فصل : في الشرط الثالث : الولي ،
وما يتعلق به .

١٦١ بيان الأحق بالنكاح الحرة .
ولي الأمة .

بيان شروط الولي السبعة :
الشرط الأول والثاني والثالث .

١٦٣ بقية الشروط .

حكم ما لزوج حاكم أو أبعد ،
بلا عذر الأقرب .

حكم ولاية الكتابي نكاح موليته
ومباشرة .

١٦٣ فصل : في بيان أن وكيل كل ولي
يقوم مقامه غائبا وحاضرا ، وسائر
الأحكام التي تثبت له .

١٦٤ متى يكون وصي الولي ، في النكاح ،
بمنزله ؟ .

١٦٤ فصل : في بيان حكم ما إذا

- ١٧٢ القسم الرابع : باللعان .
 ١٧٣ ، الخامس : زوجات النبي —
 صلى الله عليه وسلم — على غيره .
 ١٧٣ فصل : في الضرب الثاني من
 المحرمات ، وهن المحرمات إلى أمد ،
 وهن نوعان :
 النوع الأول : لأجل الجمع ،
 وتفصيل القول في ذلك .
 ١٧٦ النوع الثاني : لعارض يزول ،
 وتفصيل القول في ذلك .
 تحريم نكاح الكتابية والأمة ،
 على النبي صلى الله عليه وسلم .
 ١٧٧ متى يحل للحر المسلم نكاح الأمة
 المسلمة ؟ .
 صحة نكاح أمة من بيت المال .
 ١٧٨ الكلام على نكاح الفتن ومن إلية
 أمة أو سيدهته ، وما إلى ذلك .
 حكم ما لو ملك أحد الزوجين
 الآخر أو بعضه ، وما إليه .
 حكم الجمع في عقد بين مباحة
 ومحرمة .
 الكلام على وطء من حرم نكاحها
 إذا ملكته .
 متى يصح نكاح الخنثى المشكل ؟ .
 * * *
 ١٧٨ باب الشروط في النكاح :
 بيان محل المعتبر منها ، وأنها
 قسمان :
 ١٧٩ القسم الأول : الصحيح اللازم
 للزواج ، وتفصيل القول فيه .
 ١٨٠ فصل : في القسم الثاني : الفاسد ،
 وهو نوعان :
 النوع الأول : ما يبطل النكاح من
 أصله ، وهو ثلاثة أشياء :
 الكلام على الأول : السفار ، وبيان
 حقيقة .
 الكلام على الثاني : نكاح المحلل ،
 وشرح حقيقته .
 ١٨١ الكلام على الثالث : نكاح المتعة ،
 وبيان حقيقته وأحكامه .
 ١٨٢ النوع الثاني من القسم الثاني الفاسد ،
 وبيان صورته .
 ١٨٢ فصل : في بيان حكم ما لو شرط الزوجة
 مسلة ، فبانت كتابية . ونحو ذلك .
 ١٨٣ حكم من تزوج أمة ، وطن
 أو شرط أنها حرة ، فولدت .
 ١٨٤ حكم من تزوجت رجلا على أنه
 حر ، فبان عبدا . وما إلى ذلك .
 ١٨٤ فصل : في بيان أن لمن عتقت
 كلها تحت رقيق كله — الفسخ ،
 والأحكام المتعلقة بذلك وما إليه .
 ١٨٦ حكم مالك زوجين .
 * * *
 ١٨٦ باب حكم العيوب في النكاح :
 بيان أن أقسامها المثبتة للخيار ثلاثة :
 القسم الأول : ما يختص بالرجل ،
 وتفصيل القول فيه .

أو كتابية تحت كافر ، أو أحد
غير كتابيين . وما إلى ذلك .

١٩٤ حكم نكاح من هاجر إلينا بدمه
مؤيدة أو مسلماً أو مسلمة ،
والآخر بدار الحرب .

١٩٤ فصل : في بيان يحكم من أسلم
وتحتة أكثر من أربع ، فأسلمن
أو كن كتابيات ، أو أسلم بعضهن
وما إلى ذلك .

١٩٦ حكم من أسلم وتحتة أختان ،
أو أم وبنتها .

١٩٧ فصل : في حكم من أسلم وتحتة
إمام فأسلمن معه أو في العدة ،
أو تحتة حرة وإمام فأسلمت
الحررة في عدتها ، وما إلى ذلك .

١٩٨ حكم مالو أسلم عبد وتحتة إمام ،
فأسلمن معه أو في العدة .
وما إليه .

١٩٨ فصل : في بيان حكم
مالوار تد أحد الزوجين ، أو هما
معاً ، قبل الدخول .
تفصيل القول في ذلك .

٢٠٠ كتاب الصداق :

بيان حقيقة الصداق شرعاً .
بيان مشروعيته في النكاح ،
واستحباب تسميته فيه ،
(٨٢ — ق ٢ منتهى الإرادات) .

١٨٨ النسم الثاني : ما يختص بالمرأة ،
وبيانه .

القسم الثالث : ماهو مشترك
بينهما ، وشرحه .

١٨٩ فصل : في أنه لا يثبت خيار في
عيب زال بعد العقد ، ولالعالم
به وقته ، وما إلى ذلك .
بيان أن خيار العيب على التراخي ،
وأنه يسقط في غير عنة بما يدل
على رضا .

١٩٠ بيان أنه لا يصح فسخ بلا
حاكم ، وما يتعلق بذلك .

١٩١ فصل : في بيان أنه ليس لولي
صغير أو صغيرة ، أو مجنون
أو مجنونة ، أو أمة - تزويجهم
بمعيب يرد به ، ولالولي حرة
مكلفة تزويجها بلا رضاها .

١٩١ باب نكاح الكفار :

بيان أنه كنكاح المسلمين فيما
يجب به ، وتحريم المحرمات .

١٩٢ متى يقر الكفار على الانسكة
المحرمة ؟ .

حكم مالو أتى الكفار إلينا قبل
العقد أو بعده ، وما إلى ذلك .
حكم وطء الحربى حربية .

١٩٣ فصل : في بيان حكم مالو أسلم
الزوجان معاً ، أو زوج كتابية ،

٢٠٦ حكم قبض الأب صداق المحجور عليها ، أو الرشيدة .

٢٠٦ فصل : في حكم مال الزوج عبد بإذن سيده أو بغيره ، وما إلى ذلك .

حكم ما إن زوج عبده أمته ، أو حرة .

٢٠٧ فصل : في بيان أن الزوجة تملك بعقد جميع المسمى ، وغير ذلك .

الكلام على نماء المعين وضمانه هو وغير المعين ، وعلى الزيادة المنفصلة والمتصلة .

٢٠٨ الكلام على نقص الصداق بغير جناية عليه ، وما يعتبر نقصاً أو زيادة .

٢٠٩ حقيقة الذي بيده عقدة النكاح .

٢١٠ فصل : في بيان ما يسقط به المهر كله إلى غير متعة ، وما يتنصف به ، وما يقرره كاملاً ، وغير ذلك .

بيان ما يسقط به .

بيان ما يتنصف به .

بيان الأمور الخمسة التي تقرره كاملاً .

٢١١ بيان ما يثبت يتحمل المرأة بماء الرجل .

وتخفيفه ، وأن يكون من أربعمائة درهم .

٢٠٠ بيان أن من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم — الزوج بلا مهر .

بيان أن الصداق لا يتقدر ؛ فكل ما صح ثمناً أو أجره صح مهراً . وما إلى ذلك .

٢٠١ فصل : في بيان أنه يشترط علم الصداق ، وتفصيل القول في ذلك .

٢٠٢ متى يجب مهر المثل بالعقد ؟ .

بيان أنه لا يضر جهل يسير في الصداق ، ولا غرير جى زواله .

٢٠٣ حكم ماسمى أو فرض مؤجلاً ولم يذكر محله .

٢٠٣ فصل : في حكم مال الزوجها على خمر أو خنزير أو مال مغصوب ، وغير ذلك .

٢٠٤ حكم مال الزوجها على عبد نخرج حراً أو مغصوباً ، وما إلى ذلك .

٢٠٥ فصل : في بيان أن للأب تزويج بكر وثيب بدون صداق مثلها وغير ذلك .

حكم مال الزوج ابنة الصغير بأكثر من مهر المثل .

٢١١ حكم مالو اتفاقاً على عدم الوطء في الخلوة .

٢١٢ فصل : في حكم ما إذا اختلف الزوجان أو ورثتهما أو زوج وولى صغيرة ، في قدر الصداق وما إليه ، أو في قبضه . وغير ذلك .

حكم مالو تزوجها على صداقين .
٢١٣ حكم مالو اتفاقاً قبل العقد على مهر ، ثم عقده بأكثر تجملاً .
الكلام على هدية الزوج ، وما إليها .

٢١٤ فصل : في المفوضة .
الكلام على تفويض البضع ، وتفويض المهر .

٢١٥ حكم مالومات أحد الزوجين قبل الدخول وفرض المهر ، أو طالقت قبلهما .
بيان حقيقة المتعة .
حكم مالو دخل بها .

بيان من يعتبر به مهر المثل .
٢١٦ الكلام على اعتبار العادة في التأجيل وغيره ، وما إلى ذلك .
٢١٧ فصل : في بيان أنه لا مهر بفريقة قبل دخول ، في نكاح فاسد ، وغير ذلك .
استقرار المسمى بالدخول ، أو الخلوة بها .

٢١٦ وجوب مهر المثل بالوطء في النكاح الباطل ، أو بشبهة ، أو وطفه مكرهه على زنا .
٢١٧ حكم لإذهاب العذرة بالوطء . متى يصح تزويج من نكحها فاسد ؟

الكلام على منع المرأة نفسها ، أو لإبائها التسليم بلا عذر .
٢١٨ حكم مالو أعسر بمهر حال .

* * *

٢١٩ باب الولية ، وما يتعلق بها : حقيقة الولية ، والخلدق .
حقيقة الوكيلة ، والعقيقة .
حقيقة الوضيمة ، والشندخية .
٢٢٠ حقيقة المشداخ .

أسماء الدعوة : العامة ، والخاصة .
سنية الولية بغقد .
متى تجب لإجابة الدعوة ، أو تكره ، أو تسن ؟

٢٢١ حكم سائر الدعوات ، والعقيقة .
حكم الإجابة إليها .
حكم مالو دعاه أكثر من واحد ، أو علم أن في الدعوة منكراً ، وما إلى ذلك .

٢٢٢ حكم ستر الحيطان بالستور ، والجلوس معه ، والأكل بلا إذن .
آداب الأكل والشرب .

ومنعها من كلام أبويها أو زيارتهما
وما إلى ذلك .

٢٣٠ حكم إجارة الزوجة لرضاع
وخدمة .

٢٣٠ فصل : في القسم بين الزوجات .
بيان عماد القسم ، وكيفية .

٢٣١ القسم للحائض والمريضة
والكتابية والمسافرة ، ومن
إليه .

حكم البداة والسفر بإحداهن .
الدخول إلى غير ذات
الليلة ، فيها .

٢٣٢ حكم من انتقل إلى بلد .
د د امتنعت من السفر
أو المبيت ، أو سافرت .
حكم هبة المرأة نوبتها .

د التسوية في الوطء بين
الزوجات ، وفي القسم بين الإمام .

٢٣٢ فصل : في بيان إقامة من تزوج
بسكر أو ثيبا ومعهما غيرها ،
وغير ذلك .

حكم من زفت لإليه امرأتان .

٢٣٣ د ما لو طلق واحدة وقت
قسمها ، وغير ذلك .

فصل : في النشوز .

بيان حقيقة النشوز .

٢٣٤ حكم ما إذا ظهر من المرأة
أمارته .

٢٢٣ مكروهات الأكل والشرب .

الكلام على النثار والتقاطه .

حقيقة المناهدة ، وحكمها .

٢٢٤ حكم إعلان النكاح ، والضرب
بالدف فيه وفي غيره .

* * *

٢٢٥ باب عشرة النساء :

بيان حقيقة العشرة .

بيان ما يلزم كلام الزوجين .
الكلام على تسليم المروجة ،
وتسليمها .

٢٢٦ الكلام على تسليم الأمة .

حكم استمتاع الزوج في القبل .
حكم سفر الزوج بها ، أو بلا
إذنها .

بعض أحكام العبد المزوج ،
ومن إليه .

٢٢٧ فصل : في حكم الوطء في الحيض
أو الدبر ، والعزل ، وغير ذلك .

٢٢٨ بيان ما للمرأة فعله : من المتعة .
بيان ما للزوج إلزام المرأة
بفعله ، ومنعها منه .

بيان ما يلزم الزوج من الوطء
والمبيت ، وما إلى ذلك .

بيان ما يسن قوله عند الوطء ،
وبعض الأحكام الأخرى
المتعلقة به .

٢٢٩ بعض أحكام إسكان الزوجة ،

٢٣٤ حكم التأديب على ترك الفرائض.

د ما لو ادعى كل ظلم صاحبه .

بيان متى يبعث الحكمان ،
والاحكام المتعلقة بذلك .

* * *

٢٣٦ كتاب الخلع :

بيان حقيقة الخلع شرعا .

متى يباح الخلع ، أو يكره ، أو
يحرم ؟

بيان من يصح خالعه ، وبذله
عوضه .

٢٣٧ الكلام على من يقبض عوض الخلع .

حكم ما لو قال : د طلق بئني
وأنت برىء من مهرها ، وما
إلى ذلك .

حكم خلع أب الصغيرة أو
الصغير أو المجنون ، أو سيدهم .
حكم مخالعة الأمة ، أو المحجورة .

٢٣٨ فصل : في بيان أن الخلع طلاق

بائن أو فسخ ، وغير ذلك .
صيغة الخلع : الصريحة ،
والكنائية .

٢٣٩ حكم طلاق المعتدة من خلع .

د خلع من خولع جزء منها .

٢٣٩ فصل : في أنه لا يصح الخلع

إلا بعوض ، وأنه يكره بأكثر
بما أعطاهما وغير ذلك .

٢٣٩ حكم الخلع على محرم .

د د د رضاع ولده
أو كفاله أو نفقته أو سكنى
دارها مدة معينة .

٢٤٠ صحة الخلع على ما لا يصح مهرا
لجهالة أو غرر ، وتفصيل
ذلك .

١٤١ فصل : في أن الطلاق المعلق

بعوض كالخلع في الإبانة ،
وما إلى ذلك .

تفصيل القول في ذلك .

٢٤٣ فصل : في حكم من سئل الخلع

على شيء فطلق ، أو سئل الطلاق
نفلع ، وما إلى ذلك .

٢٤٤ حكم ما لو قال : د أنت طالق
وعليك ألف ، فقبلت بالمجلس .
ونحوه .

٢٤٥ فصل : في حكم ما إذا خالعتة في

مرض موتها أو طلقها في
مرض موته ، وغير ذلك .

حكم ما إن خالعهما وحاباهما .
د الوكالة في خلع المرأة .

هل تسقط حقوق النكاح أو
غيره ، التي بين المتخالعين ،
بالسكوت عنها ؟

٢٤٦ حكم حيلة الخلع .

٢٤٦ فصل : في حكم إنكار الخلع ،
والاختلاف في عوضه ، وفي

حكم عود الصفة التي علق الطلاق عليها .

٢٤٧ كتاب الطلاق :

بيان حقيقة الطلاق .

متى يكره ، أو يباح ، أو يسن ؟ .

٢٤٧ حكم طاعة الأبوين فيه ، أو في المنع من الزواج .

بيان من يصح طلاقه .

اعتبار إرادة لفظه لمعناه ، وبيان ذلك .

٢٤٨ حكم طلاق من ذكر أنه طالق ، بعد أن أفاق من جنون أو إغماء .

حكم طلاق السكران ، والمسكره .

٢٤٩ د د من سحر أو شتم ليطلق .

حكم الإكراه على العتق واليمين ونحوهما .

أحكام الطلاق في نكاح اختلاف في صحته ، أو اتفاق على بطلانه . ونكاح الفضولي .

٢٤٩ فصل : في بيان من يصح توكيله وتوكله في الطلاق ، وما إلى ذلك .

٢٥٠ بيان ما للوكيل ، الذي لم يحدد له حد ، أن يفعله .

٢٥٠ حكم ما لو وكل اثنين .

د د د قال لامرأته : طالق نفسك ، وما إلى ذلك .

وجوب تخيير النبي — صلى الله عليه وسلم — نساءه .

٢٥١ باب سنة الطلاق ، وبدعته :

بيان السنة ، والبدعة .

حكم لإيقاع الثلاث .

الطلاق الذي ليس بسنة ولا بدعة .

حكم من قال : « أنت طالق للسنة طلاق ، والبدعة طلاق » .

٢٥٢ حكم من قال : للسنة ، أو للبدعة . وغير ذلك .

٢٥٣ حكم من قال : « أنت طالق في كل قرء طلاق » .

٢٥٣ فصل : في حكم من قال : « أنت طالق أحسن طلاق ، أو أقبحه » ، ونحوه .

٢٥٤ حكم من قال : « أنت طالق طلاق حسنة قبيحة » ، ونحوه . لإباحة الخلع والطلاق بسؤالها على عوض ، زمن بدعة .

٢٥٤ باب صريح الطلاق ، وكنايته : بيان حقيقة الصريح ، والكناية .

٢٦٠ ما يقع بالكناية الظاهرة ،
وبالحفية .

حكم «أنا طالق» ونحوه .

د «أنت على حرام»
ونحوه .

٢٦١ حكم قوله : «ما أحل الله على
حرام» ، أعني به الطلاق ،
وغير ذلك .

حكم من قال : «حلفت بالطلاق» ،
وكذب .

١٦١ فصل : في بيان أن قول الرجل
لامرأته : «أمرك بيدك» كناية
ظاهرة ، وقوله : «اختار نفسيك»
كناية خفية . وما إلى ذلك .

٢٦٢ حكم قوله : «وهبتك لأهلك أو
لنفسك» .

٢٦٣ حكم الطلاق في القلب ، والتلفظ
وتحرك اللسان به .

٢٦٣ باب ما يختلف به عدد الطلاق
وما يتعلق به :

بيان أن العدد يختلف بالرجال ،
وما يملكه الحر والمبعض
والعبد . وتفصيل القول فيه .

٢٦٦ فصل : في بيان أن جزم طلقه
كالطاقة .

تفصيل القول في ذلك .

٢٦٨ فصل : فيما تخالف به الزوجة

٢٥٥ الكلام على صيغة الصريح .

حكم ما لو قال : «لا» ، في

جواب : «ألك امرأة؟» .

٢٥٦ حكم ما لو قال نحوي : «نعم» ،

أو «بلى» ، في جواب : «ألم

تطلق امرأتك؟» .

حكم من أشهد عليه بطلاق

ثلاث ، ثم أفتى بأنه لا شيء

عليه .

حكم من أخرج زوجته من

دارها ، وقال : «هذه اطلاقك» .

وغير ذلك .

٢٥٧ حكم من طلق زوجة ثم قال

عقبه لضرتها : «شركتك» .

الفرق بين نحو : «أنت طالق

لا شيء» ، ونحو : «أنت طالق

أولا؟» .

حكم كتابة صريح طلاق امرأته

بما يبين .

٢٥٨ طلاق الآخرس ، ومن لم تبلغه

الدعوة إلى الإسلام .

صريح الطلاق بلسان العجم .

٢٥٨ فصل : في كنايات الطلاق ، وهي

نوعان .

بيان الكنايات الظاهرة .

٢٥٩ د د الحفية .

٢٦٠ الكلام على اشتراط النية في

الكناية .

٢٧٥ تعليق الطلاق على نفي المستحيل .
بيان أن العتق والظهار ونحوهما
كالطلاق .

حكم قوله : « أنت طالق
اليوم إذا جاء غد » .
حكم قوله : « أنت طالق على
سائر المذاهب » .

٢٧٦ فصل : في الطلاق في زمن
مستقبل .
تفصيل القول في ذلك .

٢٧٩ باب تعليق الطلاق بالشرط :
بيان حقيقة التعاقب مطلقاً .
 صحة التعليق ، مع تقدم الشرط
وتأخره ، بالصرح ، وبالكناية
مع القصد .

٢٨٠ الكلام على الفصل بين الشرط
وحكمه ، بكلام منظم .
بيان من يصح وقوع الطلاق
منه .

٢٨١ وقوع ما علق الزوج بوجود
الشرط .

٢٨١ فصل : في أدوات الشرط الست
المستعملة في الطلاق والعتاق ،
وهي : إن ، وإذا ، ومتى ،
ومن ، وأى ، وكلها .

تفصيل القول في ذلك .
٢٨٣ فصل : في حكم ما لو قال

المدخول بها غيرها ، في الطلاق .
٢٦٨ تفصيل القول فيه .

٢٧٠ باب الاستثناء في الطلاق :
بيان حقيقة الاستثناء .

٢٧١ د ما يشترط فيه .
د يصح الاستثناء فيه .
٢٧٢ حكم من سأله طلاقها .

بيان أن المذهب : أن الاستثناء
يرجع إلى ما يملكه ، والعطف
بالواو يصير الجملةتين واحدة .

٢٧٢ باب الطلاق في الماضي ، والمستقبل
حكم قوله : « أنت طالق
أمس ، أو قبل أن أتزوجك » .
٢٧٣ حكم قوله : « أنت طالق ثلاثاً
قبل قدوم زيد بشهر ، أو
أنت طالق قبل موتي بشهر » ،
ونحوه .

٢٧٤ حكم قوله : « أطولكم حياة
طالق » .

حكم ما لو تزوج أمة أبيه ،
ثم قال : « إذا مات أبي فأنت
طالق » ، ونحوه .

٢٧٤ فصل : في بيان أن الطلاق
ونحوه يستعمل استعمال القسم
غير المستحيل ، وما إلى ذلك .
تعليق الطلاق بفعل مستحيل :
عادة ، أو لذاته .

٣٠١ من تعليق الطلاق بالشروط .
حكم قوله : د أنت طالق إذا
رأيت الهلال .

حكم قوله : د إن رأيت زيدا
فأنت طالق .

حكم قوله : د من بشرني
بقدوم أخى فهى طالق .

٣٠٢ حكم من حلف على شيء لا يفعله
ثم فعله مكرها أو نحو ذلك .
حكم من حلف على شيء
ليفعله، فتركه مكرها أو ناسيا .
حكم من قال : د لا يدخل
على فلان بيتاً ، فدخل بيتاً
هو فيه . وما إلى ذلك .

٣٠٣ بيان أن من قال : د ليفعلن
شيئاً ، لم يبر حتى يفعل جميعه .
بيان أن من قال : د لا يفعل
شيئاً ، ففعل بعضه ، لم يحنث
٣٠٣ حكم من قال : د لا يشرب ماء
هذا النهر ، فشرب منه .

حكم من قال : د إن لبست
ثوباً فأنت طالق .

٣٠٤ حكم من قال : د لا يلبس
ثوباً نسجه زيد ، ونحوه .
حكم من قال : د لا بت عند
زيد .

٣٠٤ باب التأويل فى الحلف :
بيان حقيقة التأويل .

عامى : د أن قت - بفتح
الهمزة - فأنت طالق ، ومالو
قاله عارف بمقتضاه .
بيان ذلك ، وما إليه .

٢٨٦ فصل : فى تعليق الطلاق بالحيض
تفصيل القول فى ذلك .

٢٨٨ فصل : فى تعليق الطلاق بالحل ،
والولادة .

الكلام على التعليق بالحل .

٢٨٩ د د د بالولادة .
٢٩٠ فصل : فى تعليق الطلاق
بالطلاق .

تفصيل الكلام فيه .

٢٩١ بيان المسألة السريجية .

٢٩٣ حكم من كتب لامرأته :
إذا قرأت كتابى فأنت طالق ،
فقرئ عليها .

٢٩٣ فصل : فى تعليق الطلاق بالخلف
تفصيل القول فيه .

٢٩٥ فصل : فى تعليق الطلاق بالكلام ،
والإذن ، والقربان .

تعليق الطلاق بالكلام .

٢٩٦ د د بالامر والإذن .

٢٩٧ د د بالقربان .

٢٩٨ فصل : فى تعليق الطلاق
بالمشيئة .

تفصيل القول فيه .

٣٠١ فصل : فى مسائل متفرقة

٣٠٥ بيان أن التأويل لا ينفع ظالماً ، ويباح لغيره .

تفصيل القول في التأويل .

٣٠٨ باب الشك في الطلاق :

بيان المراد من الشك .

د أن الطلاق لا يلزم بشك

فيه أو فيما علق عليه .

حكم الوطء قبل الرجعة وبعدها .

بيان ما يقطع الشك به .

٣٠٩ د أن من شك في عدد الطلاق

بنى على اليقين ، وما إلى ذلك .

٣١١ بيان أن العتق مثل الطلاق .

حكم من أوقع بزوجه كلمة ،

وشك : هل هي طلاق أوظهار ؟

ونحو ذلك .

٣١٢ كتاب الرجعة :

بيان حقيقة الرجعة .

بيان عدم اشتراط الإشهاد فيها .

بيان أن الرجعية زوجة .

٣١٣ الكلام على الرجعة بعد طهر

من ثالثة ، وقبل وضع ولد

متأخر ، وفي الردة . وعلى

تعليقها بشرط .

حكم ما لو أشهد على رجعتها ولم

تعلم حتى اعتدت ونكحت من

أصاها .

٣١٤ حكم ادعاء المرأة انقضاء عدتها .

٣١٤ بيان أقل ما تنقضي عدة الحرة والامة فيه .

٣١٥ فصل : في بيان حكم من طلقها

حر ثلاثاً ، أو عبد ثنتين ،

وما إلى ذلك .

٣١٦ حكم ما لو طلق عبد طليقة ،

ثم عتق .

حكم من غاب عن مطلقتها

ثلاثاً ثم حضر ، فذكرت أنها

نكحت من أصاها ، وانقضت

عدتها .

٣١٧ كتاب في الإيلاء :

حكم الإيلاء ، والظهار .

ترتب حكم الإيلاء ، مع نحو

الخصاء .

ما يبطل الإيلاء .

حكم ما لو حلف : لا وطئها في

دبر أو دون فرج ، ونحو

ذلك .

٣١٨ بيان أنه لا إيلاء بخلاف بشعر

أو عتق أو طلاق ، وغير ذلك .

٣١٩ حكم قوله : « إن وطئتك

فمعيدي حر عن ظهاري » .

٣١٩ فصل : في بيان حكم جعل

غايته ما لا يوجد في أربعة أشهر

غالباً ، أو ما لا يظن خلو المدة

منه ، وغير ذلك .

٣٢٦ بيان من يصح ظهاره ، أو الظهار منها .

حكم تنجيز الظهار لأجنبية أو تعليقه بزويجها ، وما إلى ذلك .

صححة الظهار منجزا ومعلقا .

بيان ما يحرم على المظاهر والمظاهر منها ، والأحكام المرتبطة بذلك .

٣٢٧ فصل : في بيان كفارة الظهار والوطء في نهار رمضان ، وكفارة القتل . وما إلى ذلك . بيان الوقت الذي يعتبر فيه القدرة على التكفير ، أو العجز .

٣٢٨ بيان أن إمكان الأداء في الكفارات ، مبنى على اعتباره في الزكاة .

بيان من يلزمه عتق الرقبة .

٣٢٩ حكم مالهو تعذر . . . ما يشترط في رقبة الكفارة ، ونذر عتق مطلق .

٣٣٠ حكم من علق عتقه بظهار ثم ظاهر .

حكم من أعتق غير مجزئ ظانا لإجزائه .

٣٣١ فصل : في بيان أن من لم يجد

٣٢٠ حكم تعليق الإيلاء بشرط .

حكم قوله : د والله لاوطئتك في السنة ، أو سنة ، إلا يوماً أو مرة .

متى يكون موليا من أربع ؟ .

٣٢١ فصل : في بيان من يصح الإيلاء منه ، وتحديد مدته ، وغير ذلك . بيان من يصح لإيلاؤه .

المدة التي تضرب للمولى .

٣٢٢ حكم الموطلة رجعيًا في المدة . حكم ما لو انقضت المدة وبأحد الزوجين عذر يمنع الوطء . ما يمهله مول طلبت فيئته بعد المدة .

ما يمهله مظاهر لطلب الرقبة .

بيان حقيقة الفيئة ، وأحكامها .

حكم من علق الثلاث بوطئها .

٣٢٣ أدنى ما يكفي المولى في الخروج من الفيئة .

حكم ما لو ادعى بقاء المدة ، أو وطء المرأة .

٣٢٤ كتاب الظهار :

بيان حقيقة الظهار ، والتتميل له

مع بيان الصيغ التي لا تكون

ظهارا إلا مع النية أو القرينة .

٣٢٦ فصل : في بيان من يصح

ظهاره ، وغير ذلك .

٣٣٦ حكم السنن التي تتعلق باللعان .
د لعان الحفرة .

حكم من قذف زوجين فأكثر .
* * *

٣٣٦ فصل : في شروط اللعان
الثلاثة .

الشرط الأول ، وما يتعلق به .

٣٣٧ د الثاني والثالث ، وما يتعلق
بهما .

٣٣٨ حكم مالومات أحد المتلاعنين
قبل تنمة اللعان .

حكم ما لو نكلت المرأة .

٣٣٨ فصل : في بيان ما يثبت بتمام
اللعان من الأحكام الأربعة .

بيان الحكم الأول والثاني والثالث .

٣٣٩ د د الرابع ، وما يعتبر
له .

حكم ما لو نفى عددا .

د د د حملا ، أو استدراكه ،

أو لا عن عليه مع ذلك .

بيان ما يشترط لنفى الولد
باللعان .

٣٤٠ حكم ما لو أخر النفى لعذر .

د د د أكذب نفسه بعد
نفية .

حكم نفى من لا ينفى .

٣٤٠ فصل : فيما يلحق من النسب ،
وما لا يلحق منه .

الرقبة صام شهرين ، وما إلى
ذلك .

٣٣١ بيان ما ينقطع بتابع الصوم به .

٣٣١ فصل : في بيان أن من لم يستطع
الصوم أطعم ستين مسكينا ،
وما يتعلق بذلك .

بيان من يجزئ دفع الكفارة
إليه .

٣٣٢ حكم ما لو قدم إلى ستين مسكينا
ستين مدا ، وقال : هذا بينكم ،
وقبلوه .

بيان نوع الواجب لإخراجه .

د أنه لا تجزئ الكفارة
إلا بالنية .

٣٣٣ الكلام على تعيين سبب
الكفارة .

* * *

٣٣٤ كتاب اللعان :

بيان حقيقة اللعان .

حكم إقامة البينة بعد
اللعان .

صفة اللعان وصيغته .

٣٣٥ حكم ما لو نقص لفظ ، أو
أبدل .

صفة اللعان من أخرس ومن إليه .

بيان مدة انتظار المرجو
نطقه .

٣٤٠ الكلام على ما يلحق منه .

٣٤١ د د د لا يلحق منه .

بيان أن النسب يلحق عنيينا
ومن قطع ذكره .

حكم مالو ولدت رجعية بعد
أربع سنين ، أو لأقل منها .
حكم من أخبرت بموت زوجها ،
فاعتدت ثم تزوجت .

٣٤٢ فصل : في بيان أن من ثبت
— أو أقر — أنه وطئ أمته
في الفرج أو دونه ، فولدت
لنصف سنة ، لحقه . وغير
ذلك .

حكم مالو أقر بالوطء مرة ،
ثم ولدت .
حكم من أعتق أو باع من أقر
بوطنها ، فولدت لدون نصف
سنة .

٣٤٣ حكم مالو ولدت من مجنون ،
من لا ملك له عليها ولا شبهة .
حكم من قال عن ولد بيد نحو
زوجته : د ما هذا ولدى ، ولا
ولده .

نفى الاثر للشبه مع الفراش .
بيان تبعية النسب والملك أو
الحرية والدين ، والنجاسة وحرمة
الأكل .

* * *

٣٤٤ كتاب العدد :

بيان حقيقة العدة .

د متى تكون العدة ، وشروط
الوطء الذي تترتب عليه .

بيان أن المعتدات ست :

الكلام على عدة الحامل .

٣٤٥ د د د المتوفى عنها زوجها
بلا حمل منه ، حرة كانت
أو أمة .

٣٤٦ الكلام على عدة ذات الأقراء
التي فورقت في الحياة ولو
بطلقة ثالثة .

٣٤٧ الكلام على عدة من لم تحض
لصغر أو لإياس ، المفارقة في
الحياة .

بيان أن عدة البالغة التي لم
ترحضا ولا نفاسا ، والمستحاضة
— الناسية أو المبتدأة —
كأيسة .

الكلام على عدة من ارتفع
حيضها ولم تدر سلبه .

٣٤٨ الكلام على عدة امرة المفقود .

٣٤٩ بيان أن من ظهر موته ،
باستقاضة أو بينة ، فكدة مفقود .

حكم مالو فرق بين زوجين
لموجب ، ثم بان انتفاؤه .

حكم من أخبر بطلاق غائب

بأنه ونزل آخر في إنكاحه
 ما
 من حكم مالمو مطلق غائب ،
 لم مات .
 ما مدة الموطوعة بشبهة أو
 ما كطاقة ؟
 ما ما يحرم على الزوج زمن
 الدية .
 بيان أن النكاح لا يفسخ
 بولا المرأة .
 ما فصل : في بيان حكم ما إن
 ما مدة مبنية بشبهة أو بنكاح
 ما ، وغير ذلك .
 ما ما إن ولدت من أحدهما
 ما ، أو ألمتته به قافة ،
 ما .
 ما ما ألم ألمته بهما قافة أو
 ما ، وما إلى ذلك .
 ما مدة الموطوعة بشبهة .
 ما من زوج يجب في عدتها .
 ما مدة تعدد واطى بشبهة .
 ما من طلق طلقة ، فلم
 ما حتى طلقت أخرى .
 ما ما إن أبانرا ثم نكحها في
 ما ، ثم بانرا قبل دخوله بها .
 ما ما في الإحداد .
 ما من الإحداد ، والأحكام
 التي تختص به .

٣٥٢ بيان حقيقة الإحداد .
 ٣٥٣ بيان عدم المنع من صبر ولبس
 الأبيض ، وما إلى ذلك .
 حكم تحول المعتدة للوفاة من
 مسكن وجبت العدة فيه ، وما
 إليه .
 ٣٥٤ بيان مكان اعتداد البائن ،
 والرجعية .
 * * *
 ٣٥٥ بات استبراء الإماء :
 بيان حقيقة الاستبراء .
 ما أنه واجب في ثلاثة
 مواضع .
 الكلام على الموضع الأول ،
 وما يتعلق به .
 ٣٥٦ الكلام على الموضع الثاني والثالث ،
 وما يتعلق بهما .
 ٣٥٨ فصل : في بيان استبراء الحامل
 ومن تحيض ، والآيسة ، والصغيرة ،
 والبالغة التي لم تحض ، والمرنفع
 حيضها ، وغير ذلك .
 ٣٥٩ الكلام على حكم الوطء زمن
 الاستبراء ، وعلى الحمل قبل
 الحيضة وفيها .
 حكم ما لو ادعت مورثة
 تحريرها على وارث ، أو مشترأة
 أن لها زوجا .

* * *

٣٦٠ كتاب الرضاع :

بيان حقيقة الرضاع شرعا .

د أنه يحرم كنسب .

د أن الحرمة لا تنتشر إلى من

بدرجة مرتضع أو فوقه .

٣٦١ حكم من أرضعت طفلا بلبن

حمل من زنا أو نفى لعان ، أو

بلبن اثنين وطئها بشبهة .

حكم ما إن ثاب لبن لمن لا

تحمل .

الكلام على من تزوج أو اشترى

ذات لبن ، فزاد بوطئه .

٣٦٢ فصل : في بيان أن للحرمة

شرطين ، وما يتعلق بذلك .

الكلام على شرطى الحرمة .

حكم السعوط والوجور . وما

إلى ذلك .

حكم من أرضع خمس أمهات

أولاده بلبنه ، زوجة له

صغرى .

٣٦٣ حكم من أرضعت أمه وبلته

وأخته وزوجته وزوجة ابنه ،

طفلة ، رضعة رضعة . وما إليه .

٣٦٤ فصل : في بيان حكم من تزوج

ذات لبن ولم يدخل بها ، وصغيرة

فاكثر ، فأرضعت صغيرة أو

ثلاثا ، أو دخل بها . وغير

ذلك .

٣٦٤ حكم من حرمته - لها لبنه

امرأة إذا أرضعت - لبنا .

أو بنت رجل إذا أرضعت

زوجته بلبنه طفلا .

حكم من لا مرأته فزنت ، بنت

من غيره ، فأرضعت - لبنا .

نسوة له أو واحدة .

٣٦٥ حكم ما إذا طلق زوجة طلقا

منه ، فتزوجت بسبي - لبنا .

بلبنه .

٣٦٥ فصل : في بيان أن لبن

أفست - فطخ - فطخ - فطخ

قبل الدخول ، فلا يهرط

وما إلى ذلك .

٣٦٦ حكم ما إن أرضعت - لبنا

د من له ثلاث نسوة - لبنا .

منه ، فأرضعت - لبنا .

صغرى - فكل واحدة رضعتين .

٣٦٧ فصل : في حكم ما إن ثاب لبن

رضاع أو عده ، أو أرضعت

مرضية ، وغير ذلك .

٣٦٧ حكم من تزوج ثم قال : د

أختي من الرضاع ، أو طالت

هى ذلك ، أو قال : د عبي

ابنتى منه ، أو قال : أمنا

ذلك قبل النكاح .

حكم من ادعى أخوة - لبنية

أو بنوتها من رضاع ، أو

ادعت هى ذلك .

٣٦٨ حكم ادعاء أمة أخوة بعد وطء .

كراهة استرضاع الفاجرة والمشركة ، والحقراء وسيئة الخلق ، والجذماء والبرصاء .

* * *

٣٦٩ كتاب في النفقات :

بيان حقيقة النفقة .

د ما يجب على الزوج من النفقة .

بيان ما يعتبره الحاكم عند التنازع .

بيان ما يفرضه لموسرة مع موسرة .

بيان ما يفرضه لفقيرة مع فقير .

بيان ما يفرضه للمتوسطة مع متوسط ، وموسرة مع فقير ، وعكسها .
الكلام على مؤنة النظافة ، والتزين بالطيب .

٣٧١ الكلام على الخادم أو أخذ الزوجة أجرته ، وما إلى ذلك .

٣٧١ فصل : في بيان أن الواجب دفع قوت أول نهار كل يوم ، مع جواز دفع ما اتفقا عليه ، وغير ذلك .

٣٧٢ حكم فرض الحاكم غير الواجب .
الكلام على وقت دفع الكسوة وما إليها ، وعلى تملكها .

٣٧٢ متى تسقط النفقة والكسوة ؟ .

حكم انقضاء العام مع بقاء الكسوة .

حكم ما إن قبضت الكسوة ، ثم مات أو ماتت أو بان قبل مضي العام .

٣٧٣ حكم من غاب ولم ينفق .

٣٧٣ فصل : في بيان أن المطلقة الرجعية والبائن الحامل ، كزوجة في النفقة والكسوة والسكنى . وغير ذلك .

وجوب النفقة للحمل الملاعنة .
الكلام على وجوب نفقة الحامل وأنها للحمل .

٣٧٤ عدم وجوب نفقة الحمل على الزوج الرقيق أو المعسر أو الغائب ، ولا على الوراث مع عسر زوج . متى تسقط الحمل .

الكلام على نفقة البائن غير الحامل ، وكسوتها ، وسكنائها .

٣٧٥ فصل : في بيان أنه متى تسلم زوج من يلزمه تسليها ، أو بذلت هي أو وليها — لزمتة نفقتها وكسوتها . وما إلى ذلك .
حكم من بذلت التسليم وزوجها غائب ، ومن امتنعت بعد دخول .
حكم من سلم أمتة ليلا ونهارا ، أو ليلا أو نهارا فقط .

وأنه لانفقة مع اختلاف دين
إلا بالولاء .

٣٨٠ فصل : في بيان أنه يجب إعفاف
من يجب له النفقة — من عمودى
نسبه وغيرهم — بزوجة أوسرية ،
وما إلى ذلك .

٣٨١ لزوم إعفاف الأم .
لزوم الخادم لجميع من تلزم نفقتهم .
حكم من ترك ماوجب ، مدة .
حكم مالوغاب زوج فاستدانت .
الكلام على نفقة مرضعة الصغير ،
وما إلى ذلك .

٣٨٢ الكلام على إرضاع الأم ولدها .
٣٨٢ فصل في الكلام على نفقة المالك :
بيان أن السيد تلزمه نفقة رقيقه
وسكناه بالمعروف .
حكم نفقة المبعوض .
حكم نفقة ولد الحرة من عبد .
تفصيل الكلام في تزويج الرقيق .
٣٨٣ واجبات وآداب أخرى متعلقة
بالرقيق .

٣٨٤ حكم تأديب الزوجة والولد والرقيق .
حكم استرضاع أمة لغير ولدها ،
ولإجارتها بلا إذن زوجها .
حكم تسرى العبد .
٣٨٥ حكم وطء المبعوض أمة ملكها .
بيان مايجب على السيد الممتنع بما
يجب لرقيقه .

(م ٤٩ ق ٢ — منتهى الإرادات)

٣٧٦ الكلام على نفقة الناشر .
مق تلزم نفقة المرتدة ، والمتخلفة ،
والناشر التي أطاعت .
حكم نفقة من سافرت لحاجتها
أو لنحو زهمة ، أو لتغريب .
ومن إليها .

حكم ما إن اختلفا في بذل تسليم
أو في نشوز أو أخذ نفقة .
٣٧٧ فصل : في بيان حكم الإعسار
بنفقة معسر أو كسوته ، وما إلى
ذلك .

حكم من قدر على الكسب ،
أو أعذر عليه الكسب أو البيع ،
أو مرض ، ومن إليه .
تفصيل القول في حكم ما إن
منع موسر نفقة أو كسوة .
٣٧٨ الكلام على بيع الحاكم نحو عقار
الغائب .
بيان أن من يمكنه أخذ دينه
فوسر .

٣٧٩ باب نفقة الأقارب ، والمالك :
الكلام على نفقة الأقارب : كالأبوين
والولد ، ومن إليهم .
٣٨٠ حكم من لم يكف ما فضل عنه جميع
من يجب نفقته .
بيان أن لمستحق النفقة أخذها من
مال المنفق بلا إذنه ، مع امتناعه .

٣٨٥ فصل : في نفقة البهائم ، وبعض الأحكام المتعلقة بها .

الكلام على وجوب إطعام البهيمة وسقيها على مالِكها ، وعلى عجزه عن نفقتها .

جواز الانتفاع بها في غير ما خلقت له ، وحرمة لغتها وحلبها ما يضر ولدها ، وغير ذلك .

٣٨٦ حكم الخصاص وجز المعرفة ، وما إلى ذلك .

استحباب النفقة على المال غير الحيوان .

* * *

٣٨٦ باب الحضانة .

بيان حكمها ، وحقيقتها .

تفصيل القول في مستحقها .

٣٨٧ شروط العصبية .

حكم انتقال الحضانة .

حضانة الطفل المبعوض .

الكلام على الحضانة لمن فيه رِق ، وللغاسق والكافر ، وللزوجة بأجنبي من محضون .

٣٨٨ الكلام على ما لو أراد أحد الأبوين نقلة .

٣٨٨ فصل : في بيان حكم ما إن بلغ صبي سبع سنين عاقلا ، أو بلغ رشيدا . وغير ذلك .

حكم استواء اثنين فأكثر في الحضانة .

٣٨٨ بيان أن الأحق من عصبية ، عند عدم الأب ، كالأب .

بيان أن سائر النساء المستحقات ، كالأم .

٣٨٩ الكلام على حضانة بنت السبع . حضانة المعتوه .

حكم من يحضن بيد من لا يصونه .

* * *

٣٩٠ كتاب في الجنايات :

بيان حقيقة الجناية .

بيان أن القتل ثلاثة أضرب :

بيان حقيقة القتل العمد ، وصوره التسع :

الكلام على الصورة الأولى .

٣٩١ الكلام على الصورة الثانية إلى الخامسة .

٣٩٢ الكلام على الصورة السادسة إلى التاسعة .

٣٩٣ حكم من جعل في حلق من تحته حجر ، خراطة ، وشدها بعال ، ثم أزال ما تحته آخر عمدا ، فمات .

٣٩٤ فصل : في بيان حقيقة شبه العمد وصورته وما يجب فيه .

٣٩٤ فصل : في القتل الخطأ ، وبيان أنه ضربان :

٣٩٥ الكلام على الضرب الأول —

وهو : ما كان في القصد . — بنوعيه ، وما يجب فيه .

كافراً أو قاتلاً أبيه ، فبان
غير ذلك .

٤٠٣ فصل في الشرط الرابع : كون
المقتول ليس بولد ولا بولد بنت
للقاتل .
تفصيل القول فيه .

٤٠٤ حكم من قتل من لا يعرف أو ملفوفاً ،
و ادعى كفره أو رقه أو موته ،
وأنكر ولية . ونحو ذلك .
حكم ما إن اجتمع قوم بمحل فقتل
وجرح بعضهم بعضاً ، وجهل الحال .
حكم من ادعى على آخر أنه قتل
مورثه ، فقال : إنما قتله زيد .

٤٠٤ باب استيفاء القصاص :
بيان حقيقة الاستيفاء ، وشروطه
الثلاثة :

الكلام على الشرط الأول .

٤٠٥ د د د الثاني .

٤٠٦ د د د الثالث .

٤٠٧ بيان أن من اقتص من حامل ضمن
جنينها .

٤٠٧ فصل : في بيان أنه يحرم استيفاء
قود بلا حضرة سلطان أو نائبه ،
وما إلى ذلك .

بيان أن على الوالي تفقد آلة
الاستيفاء ، والنظر في قدرة ولي
القود عليه .

٣٩٥ الكلام على الضرب الثاني —
وهو : ما كان في الفعل — وما يجب فيه .

٣٩٦ حكم من قتل بسبب : كحفر بئر .
حكم إمساك الحية .
حكم من أريد قتله قوداً ، فقال
شخص : أنا النائل .

٣٩٦ فصل : في حكم قتل العدد بواحد ،
وغير ذلك .

٣٩٧ حكم ما إن جرح واحد جرحاً
وآخر مائة ، وما إلى ذلك .
حكم من رمى في لجة ، فتلقاه حوت
فابتاعه .

٣٩٨ حكم الإكراه على القتل ، وما إليه .

٣٩٨ فصل : في بيان حكم من أمسك إنساناً
لآخر حتى قتله ، ونحو ذلك .

٣٩٩ حكم ما إن اشترك عدد في قتل
لا يقاد به البعض لو انفرد به .
حكم من جرح عبداً ، فداواه بسم
أو نحوه ، فمات .

٤٠٠ باب شروط القصاص :

بيان أنها أربعة ، وما يتعلق بها .
الشرط الأول : تكليف القاتل .
الشرط الثاني : عصمة المقتول .

٤٠٠ فصل في الشرط الثالث : مكانة
المقتول حال الجناية .

٤٠١ تفصيل القول في ذلك .

٤٠٣ حكم من قتل من يعرفه أو يظنه

- ٤٠٧ حكم تعدد أولياء القود .
- ٤٠٨ د اقتصاص جان من نفسه .
- د ختن المراء نفسه .
- د الاستيفاء في النفس بغير
- السيف، وفي الطرف بغير السكين .
- الكلام على الزيادة أو التعدى في
- الاستيفاء .
- ٤٠٩ فصل : في حكم من قتل أو قطع
- عددآ في وقت أو أكثر وغير ذلك .
- حكم من قتل وقطع طرف آخر .
- حكم من قطع يد زيد ، وإصبع
- عمرو من نظيرتها .
- * * *
- ٤١٠ باب العفو عن القصاص :
- بيان أن الواجب بالعمد القود أو
- الدية ، وأن العفو مجانا أفضل .
- حكم ماله هلك جان .
- د سراية الجناية .
- ٤١١ د الاختلاف فيما عفى عنه ، وما
- إليه .
- ٤١٢ حكم العفو عن قود شجرة لا قود
- فيها .
- اعتبار العفو الموجب المال عيننا من
- الثك ، وما إلى ذلك .
- حكم إبراء القاتل من دية واجبة على
- عاقلته ، أو قن من جنائية يتعلق
- أرشها برقبته .
- * * *
- ٤١٣ باب ما يوجب القصاص فيما دون
- النفس :
- بيان أن هذا القصاص في نوعين :
- أطراف وجروح ؛ بأربعة شروط :
- الكلام على الشرط الأول والثاني ،
- وما يتعلق بها .
- ٤١٤ الكلام على الشرط الثالث ، وما
- يتعلق به .
- ٤١٥ الكلام على الشرط الرابع ، وما
- يتفرع عليه .
- ٤١٦ فصل : في بيان أن من أذهب
- بعض لسان ونحوه ، أقيد منه
- بقدره . وما إلى ذلك : من سائر
- ما يتعلق بالنوع الأول .
- ٤١٧ حكم من قلع نحو سنه ، فرده
- فالتحم .
- حكم ما قلعه قالع بعد ذلك .
- د من جعل مكان سن قلعت
- سنا أخرى ، فثبتت .
- ٤١٨ فصل في الكلام على النوع الثاني :
- الجروح .
- بيان ما يشترط لجواز القصاص في
- الجروح ، زيادة على الشروط
- الأربعة المتقدمة .
- بيان أن للجروح هاشمة ونحوها
- أن يقتص موضحة ، ويأخذ فرق
- الدية .
- بيان ما يعتبر به قدر جرح .

١٩ حكم ما لو اشترك عدد في قطع طرف

أو جرح موجب لقود .

ضمان سراية الجنائية .

٢٠ الكلام على سراية القود .

* * *

٢١ كتاب في الدبائ :

بيان حقيقة الدية .

• أن دية العمد في مال الجاني ،

ودية الخطأ وشبه العمد على عاقلته .

وأنه لا تطلب دية طرف قبل

برئته .

بعض صور شبه العمد ، والخطأ .

٢٣ حكم من سلم على غيره فمات ، ونحو

ذلك .

تفصيل القول فيمن جفر بئرا فوق

فيها لإنسان .

حكم من قيد حرا مكلفا فتلف بحية

ونحو ذلك .

٢٣ فصل : في بيان حكم من إن تجاذب

حران مكلفان جبلا فانه قطع فسقطا

فأاتا ، وما إن اصطدما فأاتا . وما

إلى ذلك .

٢٤ حكم ما إذا كان ذلك بين قنين ،

أو حروقة .

حكم من أركب صغيرين ، فاصطدما

فأاتا .

حكم اصطدام الكبير والصغير ،

وتقريب الصغير من هدفه

وإصابته .

٢٤ حكم من أرسل صغيرا لحاجة ،

فأحدث تلفا .

٢٥ حكم من ألقي حجرا بسفينة ،

ففرقت .

حكم ما إن رمى ثلاثة بمنجنيق ،

فقتل الحجر رابعا .

٢٥ فصل : في حكم من أتلف نفسه

أو طرفه خطأ ، وغير ذلك .

تفصيل القول عن جماعة وقعوا في

بئر ، فماتوا أو بعضهم .

٢٦ حكم ما لو تدافع جماعة عند حفرة

فسقط فيها أربعة ، فقتلهم نحو

أسد .

حكم من نام على سقف ، فهوى به

على قوم .

حكم من اضطر إلى طعام غير

مضطر ، أو شرا به .

حكم من أفزع أو ضرب إنسانا ،

فأحدث بنحو بول .

٢٧ فصل : في بيان حكم من أدب نحو

ولده ، فتلف . وغير ذلك .

حكم من أسقطت أو ماتت بوضعها ،

وما إلى ذلك .

حكم ما لو مات حامل أو حملها ،

من ريح طعام .

حكم ما لو سلم بالغ عاقل نفسه إلى

سباح حاذق ، فغرق .

- ٤٢٨ حكم من وضع على سطحه جرة ، فسقطت على آدمى ، فتلف .
* * *
- ٤٢٨ باب مقادير ديات النفس :
بيان دية الحر المسلم .
- ٤٢٩ د د الأتقى الحرية المسلمة .
د د الخنثى المشكل المسلم .
د د الكتابي الحر .
د د المجوسى .
د د عابد الوثن : المستأمن ،
أو المماهد بدارنا .
- ٤٣٠ بيان دية من لم تبلغه الدعوة .
د د أثنى الكفار الذين تقدم ذكرهم .
مضى تغلف دية قتل الخطأ ؟ .
حكم قتل المسلم كافرا عمدا .
- ٤٣٠ فصل : فى دية القن وجراحه ، ومن إليه .
بيان دية المنصف .
د ما تخالف فيه الأمة الحرية .
- ٤٣١ حكم من قطع خصيتى عبد أو ذكره ثم خصاه .
٤٣١ فصل فى دية الجنين :
بيان دية الجنين الحر المسلم .
- ٤٣٢ د د د المبعوض ، والقن .
حكم ما إن ضرب بطن أمة ، فعتق جنينها ثم سقط . وما إلى ذلك .
بيان دية الجنين المحكوم بكفره .
- ٤٣٣ حكم ما لو سقط الجنين حيا .
بيان دية جنين الدابة .
- ٤٣٣ فصل : فى حكم جنابة القن خطأ أو عمدا .
تفصيل القول فى ذلك .
- ٤٣٤ حكم ما إن جرح قن حر ، فعفا ثم مات من جراحته .
ضمان المعق ما تلف به أثر حفره . وهو قن .
* * *
- ٤٣٤ باب دية الأعضاء ، ومنافعها :
تفصيل القول فى دية الأعضاء .
- ٤٣٨ اندراج دية نفع باقى الأعضاء .
فى ديتها .
- ٤٣٩ فصل فى دية المنافع :
تفصيل القول فى ذلك .
- ٤٤١ عدم دخول أرش جنابة أذهبت العقل ، فى ديته .
حكم الاختلاف فى ذهاب بصر أو سمع أو شحم أو ذوق .
- ٤٤٢ فصل : فى دية الشعور الأربعة ، وما إلى ذلك .
حكم ما لو قطع جفنا يهدبه ، أو لحين بأسنانهما ، أو كفا بأصابعه أو بغيرها .
بيان دية عين الأعور .
- ٤٤٣ حكم ما لو قلع الأعور ما يماثل صحيحته ، أو عينى الصحيح .
بيان دية الأقطع أو رجله .

حكم ما لو قطع الأقطع يد صحيح .

* * *

٤٤٣ باب الشجاج ، وكسر العظام :

الكلام على الشجاج .

بيان حقيقة الشجة ، وأن أنواعها عشر .

الكلام على الخنس التي فيها حكومة :

بيان حقيقة الحارصة ، والبازلة ، والباضعة ، والمتلاحة .

٤٤٤ بيان حقيقة السمحاق .

الكلام على الخنس التي فيها مقدر :

بيان حقيقة الموضحة ، وما يجب فيها .

٤٤٥ بيان حقيقة الهاشمة ، والمنقلة ،

والمأمومة ، والدامغة . وما يجب

في كل منها ، وبعض الأحكام المتعلقة بها .

٤٤٦ فصل في الجائفة :

بيان حقيقة الجائفة ، وديتها .

بعض الأحكام المتعلقة بها مع غيرها .

٤٤٧ فصل : في بيان ما يجب في كسر

ضلع جبر مستقيما ، وكسر نحو

الزند والعضد . وفي جرح وكسر

عظم . وغير ذلك .

بيان حقيقة الحكومة :

أنه لا يباغ بحكومة محل ، له

مقدر ، ما قدر له .

* * *

٤٤٨ باب العاقلة ، وما تحمله :

بيان حقيقة العاقلة .

الكلام على عاقلة الجاني .

٤٤٩ د د التعاقل بين أهل الذمة .

وبينهم وبين الحريين .

حكم من لا عاقلة له ، ومن تغير

دينه .

٤٥٠ بيان أن انجرار الولاء ، كتغير

الدين .

٤٥٠ فصل : فيما تحمله العاقلة ، وما لا

تحمله .

بيان أنها تحمل شبه العمد ، ولا تحمل

العمد ولا صلح إنكار ، ولا اعترافا ،

ولا قيمة قن أو جنايته ، وما إلى

ذلك .

اجتهاد الحاكم في تحميل العاقلة .

حكم ما لو تساووا ، أو كثروا .

بيان أوقات ماوجب على العاقلة

دفعه .

٤٥١ بيان ابتداء حول القتل والجرح .

حكم حدوث الأهلية عند الحول ،

أو مانع بعده .

* * *

٤٥١ باب كفارة القتل :

بيان متى تلزم الكفارة كاملة .

٤٥٢ د كفارة الفن .

د تعدد الكفارة بتعدد القتل .

* * *

٤٥٢ باب القسامة :

بيان حقيقة القسامة .

د شروط صحتها العشرة :

الكلام على الشرط الأول، وحقيقة اللوث .

٤٥٣ الكلام على الشروط الثاني إلى الثامن .

٤٥٤ الكلام على الشرطين : التاسع والعاشر .

٤٥٤ فصل : في كيفية القسامة ، وما يبدأ فيها ، وما إلى ذلك .

الكلام على تكيل الكسر .

٤٥٥ حكم ملاو كان الورثة بنين ، أو جاوز واخمين ، أو انفردوا واحد . بيان أن السيد كورث .

الكلام على حضور المدعى والمدعى عليه ، وموالاته الأيمان ، وما إلى ذلك . بيان أنه متى حلف الذكور : فالحق للجميع .

تفصيل القول فيما لو نكلوا ، أو كانوا كلهم نساء أو خنثى .

حكم ما إن كان الميت قتيلا ، وئ من بينه وبينه عداوة .

* * *

٤٥٦ كتاب الحدود :

بيان حقيقة الحد ، ومن يجب عليه .

الكلام على من يقيم الحد ، وعلى الشفاعة فيه وقبولها .

٤٥٦ بيان مال السيد لإقامته .

بيان أن إقامة الحد واجبة ولو كان مقيم شريكا في المعصية .

٤٥٧ الكلام على إقامة الحد بالمسجد ، أو إقامة الإمام له بعلمه ، وما إلى ذلك .

الكلام على ضمان من ليس له إقامة الحد .

الكلام على كيفية ضرب الرجل والمرأة ، وما يجزئ فيه .

٤٥٨ الكلام على تأخير الحد .

د د ما لو خيف من السوط . حكم الحبس والإيذاء بالكلام بعد الحد .

حكم من مات في تعزير ، أو حد بقطع أو جلد .

حكم الزيادة ونحوها في الجلد .

٤٥٩ د الحفر للرجم .

د حضور الإمام والشهود وطائفة من المؤمنين ، حد الزنا .

بعض الأحكام الأخرى المتعلقة به .

٤٥٩ حكم رجوع أو هرب المقربا لزنا

أو بالسرقة أو بالشرب ، قبل الحد

أو في أثنائه .

٤٦٠ حكم السر ، والإقرار .

بيان أن الحد كفارة للذنوب .

* * *

٤٦٠ فصل : في بيان حكم اجتماع حدود

لله تعالى من جنس أو من أجناس ،
وغير ذلك .

٤٦٥ الكلام على استيفاء حقوق الأدبى
وعلى مالو اجتمعت مع حدود
الله تعالى .

٤٦٦ بيان أنه لا يستوفى حد حتى يبرأ
ما قبله .

٤٦٦ فصل : فى حكم من قتل أو أتى
حدا خارج حرم مكة ثم لجأ إليه ،
ومن فعله — أو قوتل — فيه .

بيان أن الأشهر الحرم لا تعصم
شيئا من الحدود والجنايات .

حكم ما إذا أتى غاز حدا أو قودا
بأرض العدو .

* * *

٤٦٢ باب حد الزنا .

بيان حقيقة الزنا .

« المحصن والمحصنة ،
وحدهما .

بيان حد الزانى الحرس عير
المحصن .

٤٦٣ بيان حد الزانى القن .

حكم اللوطى ، ومن أتى بهيمة .

٤٦٣ فصل فى شروط حد الزنا الثلاثة :

الكلام على الشرط الأول : تغييب
الحشفة .

٤٦٤ الكلام على الشرط الثانى : انتفاء
الشبهة .

٤٦٥ الكلام على الشرط الثالث :

ثبوته ، وبيان صورتيه :

٤٦٥ الصورة الأولى : إقرار المكلف به
أربع مرات .

٤٦٦ الصورة الثانية : شهادة أربعة
رجال عدول عليه بزنا واحد ،
ووصفهم لإياه .

٤٤٧ حكم مالو اختلف الشهود فى المطاوعة
والإكراه ، أو فى لون المرأة .

حكم رجوع الشهود أو بعضهم
قبل الحد أو بعده .

حكم ما لو شهد أربعة بزنا بفلانة ،
فشهد أربعة آخرون أن الشهود هم
الزناة بها .

حكم ما إن حملت من ليس لها
زوج ولا سيد .

* * *

٤٦٧ باب القذف :

بيان حقيقة القذف .

٤٦٨ « صفات القاذف ، وحد الحر والقن .

وجوب حد القذف على وجه الغيرة ،
لأعلى أبوين لولد .

بيان أن الحق فى حد القذف للأدبى
وأنه يسقط بعفوه .

حكم من قذف غير محصن .

بيان حقيقة « المحصن » فى باب
القذف .

بيان أن الملاعنة وولدها وولد
الزنا ، كغيرهم .

٤٦٩ بيان ما يشترط فى المقدوف .

٤٧٤ حكم مطالبة ولد المقتدوف المحسن، بالحد .

٤٧٥ حكم من قذف ميتا أو نبيا أو أم نبيه، أو قذف أباه إلى آدم .

حكم من قذف جماعة يتصور زناهم عادة .

حكم من حد لقذف ، ثم أعاده . أو بعد لعانه .

حكم من قذف مقرا بزنا .

٤٧٥ باب حد المسكر :

بيان أن كل مسكر خمر : يحرم شرب قليله وكثيره . وما إلى ذلك .

٤٧٦ حكم شرب الماء النجس والبول .

بيان صفات الشارب التي يترتب عليها وجوب حده .

بيان حد الحر ، والرقيق .

حكم من وجد منه رائحتها ، أو حضر شربها .

بيان أنه لا حد على الكافر .

بيان ما يثبت به الحد .

حكم البصير المغلي .

٤٧٧ حكم وضع الزبيب في خردل .

حكم الخليطين ، وما إليهما .

حكم التشبه بالشراب ، وما إليه .

٤٧٨ باب التعزير :

بيان حقيقة التعزير ، والمعصية التي

يجب فيها .

٤٦٩ حكم قذف الغائب .

د من قال لمحسسة : « زنت وأنت صغيرة ، أو كافرة ، أو أمة ، أو مجنونة » .

تفصيل القول فيما لو ادعى قاذف : أن قذفه حال صغر مقتدوف .

٤٧٠ حكم من قال لابن عشرين : « زنت من ثلاثين سنة » .

السلام على سقوط الحد بردة المقتدوف .

٤٧٠ فصل في بيان أن القذف يحرم إلا في موضعين .

السلام على الموضع الأول .

٤٧١ د د د الثاني .

٤٧١ فصل : في صيغة القذف الصريحة .

تفصيل القول في ذلك ، وبيان ما ليس بقذف أصلا .

٤٧٢ فصل : في كناية القذف والتعريض به ، وغير ذلك .

تفصيل القول في ذلك .

٤٧٤ حكم ما لو قذف أهل بلدة أو جماعة

لا يتصور زناهم عادة ، أو اختلف

اثنان في أمر فقال أحدهما : « الكاذب

ابن الزانية » .

حكم من قال لمكلف : « اقذفني » ، فقفزه .

حكم من قال لا مراثة : « يا زينة » ،

فقال : « بك زنت » .

وما يتعلق به .
 ٤٨٢ متى يعبر قيمة النصاب ؟ .
 حكم ما لو ملك السارق النصاب .
 حكم من أتلف وثيقة .
 حكم اشتراك جماعة في سرقة نصاب .
 حكم سارق نصاب لجماعة .
 ٤٨٣ حكم ما لو هتك اثنان حرزا ،
 أو هتك أحدهما ودخل الآخر ،
 وما إلى ذلك .
 حكم تعليم القرد السرقة .
 ٤٨٤ الكلام على الشرط الخامس : إخراج
 النصاب من حرز .
 بيان حرر المال ، والجوهر وما إليه ،
 والصندوق ، ونحو البقل ، والخشب ،
 والماشية ، والسفن ، والإبل .
 ٤٨٥ بيان حرز الثياب في الحمام ،
 والكفن المشروع ، والباب ، وما
 إلى ذلك .
 ٤٨٦ حكم من نبش قبرا وأخذ
 الكفن ، أو سرق رتاج الكعبة ،
 وما إلى ذلك .
 حكم من سرق ثمرا ونحوه أو ماشية ،
 من غير الحرز .
 حكم السرقة عام المجاعة .
 الكلام على الشرط السادس : انتفاء
 الشبهة ، مع التفصيل .
 ٤٨٨ الكلام على الشرط السابع : ثبوت
 السرقة بشهادة عدلين أو بإقرار

٤٧٨ بيان أنه لا يحتاج في إقامته إلى
 المطالبة .
 بيان تعزير شرب المسكر في نهار
 رمضان .
 حكم من وطئ أمة امرأته .
 ٤٧٩ حكم من وطئ أمة له فيها شرك .
 حكم التعزير بحق اللحية ، وقطع
 الطرف ، وما إلى ذلك .
 حكم من لعن ذميا ، أو قال له :
 « يا حاج » .
 حكم من عرف بأذى الناس حتى
 بعينه .
 حكم الاستمناء لغير حاجة ، أو خوفا
 من الزنا .
 ٤٨٠ حكم من اضطر إلى جماع وليس من
 يباح له وطؤها .
 * * *
 ٤٨٠ باب القطع في السرقة :
 بيان أن شروطه ثمانية :
 الكلام على الشرط الأول : السرقة ،
 مع بيان حقيقتها .
 الكلام على الشرط الثاني : كون
 السارق مكلفا مختارا عالما .
 ٤٨١ الكلام على الشرط الثالث : كون
 المسروق مالا محترما . وما
 يتعلق به .
 الكلام على الشرط الرابع : كونه
 نصابا مع بيان حقيقة النصاب ،

وأخذ نصابا لاشبهة له فيه : قطعت
يده اليمنى ، ثم رجله اليسرى . وما
يتعلق بذلك .

٤٩٢ حكم ما لو حارب ثمانية بعد القطع .
حكم ما إذا لم يقتل ولا أخذ مالا .
حكم من تاب منهم ومن لم يهيم ،
قبل القدرة عليه .

بيان أنه يؤخذ غير حر بي أسلم ،
بحق الله تعالى ، وحق آدمي طلبه .
حكم من وجب عليه حد سرقة أو زنا
أو شرب ، فتاب قبل ثبوته .

٤٩٣ فصل : في بيان حكم من أرمى الاعتداء
على نفسه أو حرمة أو ماله ، وما
إلى ذلك .
الكلام على ضمان البهيمة والمتلصص .
حكم دفاع المرء عن حرمة وحرمة
غيره .

٤٩٤ حكم من عض يد شخص فأنزعهما ،
فسقطت ثنياه .
الكلام على الخذف .

* * *

٤٩٤ باب قتال أهل البغى :
بيان حقيقة البغاة ، والفرق بينهم
وبين قطاع الطريق .
الكلام على نصب الإمام ،
وثبوته .

٤٩٥ بيان صفات الإمام .
الكلام على عزل الإمام .

مرتين ، مع الوصف فيهما .

٤٨٨ الكلام على الشرط الثامن :
مطالبة المسروق منه ، أو وكيله ،
أو وليه .

٤٨٩ فصل : في بيان أنه إذا وجب
القطع : قطعت يده اليمنى وحسمت
وجوبا . وغير ذلك .

٤٨٩ حكم تعليق المقطوعة في عنقه .
حكم العود إلى السرقة بعد القطع .
حكم ما لو سرق ويمينه أو رجله
اليسرى ذاهبة ، أو بالعكس . وما
إلى ذلك .

حكم اليد الشلاء ، وما إليها .
٩٠ الكلام على اجتماع القطع
والضمان ، وعلى أجره القاطع وثمان
زيت الحسم .

* * *

٩٠ باب حد قطاع الطريق :
بيان حقيقة قطعهم .
بيان الشروط الثلاثة التي تعتبر
لوجوب حدهم ، وما يتعلق بذلك .
٩١ الكلام على تحتم القود فيما دون
للنفس .

حكم الردء ، والطليع .
حكم ما لو قتل بعضهم فقط ،
أو قتل بعض وأخذ المال بعض .
وما إلى ذلك .

بيان أن قاطع الطريق إن لم يقتل

- ٥٠٠ صحة إسلام المميز العاقل للإسلام .
ورده .
الكلام على قتل المميز والسكران
المرتدين .
الكلام على حقيقة الزنديق ، وقبول
توبته هو ومن إليه .
٥٠١ فصل في بيان حقيقة توبة المرتد
وكل كافر ، وأنه لا بد فيها من كلمة
التوحيد كاملة . وغير ذلك .
تفصيل القول فيمن شهد عليه :
أنه ارتد ، أو كفر .
٥٠٢ حكم ما إن أكره ذمى على إقرار
بإسلام .
بيان أن قول من شهد عليه بردة :
« أنا مسلم » ، توبة .
حكم ما لو كتب كافر الشهادتين ،
أو قال : « أنا مسلم » .
حكم من أسلم على أن يعطى شيئاً ،
ثم أبى الإسلام لعدم إعطائه .
٥٠٣ حكم من أسلم على أقل من الصلوات
الخمس .
حكم ما إذا مات مرتد ، فأقام
وارثه بيعة : أنه صلى بعد رده .
بيان أن الردة ، التي تعقبها توبة ،
لا تحبط الأعمال السابقة .
٥٠٣ فصل : في الكلام على حكم ملك
المرتد وتملكه وتصرفه ، وما إلى
ذلك .

- ٣٩٥ بيان حكم قتال الإمام ، وتنازع
المكافئين .
الكلام على قتال البغاة ، وما يلزم
الإمام فعله .
٤٩٦ حكم الاستماعة على البغاة
حكم أسراهم .
حكم ما إذا انقضت حربهم .
حق استماعتهم بأهل ذمة أو عهد .
٤٩٧ حق استماعتهم بأهل حرب .
٤٩٧ فصل : في بيان حكم ما لو أظهر
قوم رأى الخوارج ، أو سبوا إماماً
أو عدلاً . وغير ذلك .
حكم تكفير أهل الحق والصحابة ،
واستحلال دماء المسلمين بتأويل .
حكم اقتال طائفتين : لعصية ،
أو سياسة .
* * *
٤٩٨ باب حكم المرتد :
بيان حقيقة المرتد :
حق من ادعى النبوة ، أو أشرك
بالله ، أو سبه أو سب رسوله ، أو جحد
عبادة من الخس ، أو حكماً ظاهراً
بجمعاً عليه . ومن إليه .
٤٩٩ — حكم من ترك عبادة من الخس
تهاوناً .
حكم من ارتد مكلفاً مختاراً .
الكلام على من أطلق الشارع
كفره

٥٠٨ حكم ما أحد أبويه منضوب .
٥٠٨ فصل : في بيان ما يباح أكله ،
وغير ذلك .

حكم بهيمة الانعام . والخيل
وباقى الوحش .

حكم الحيوان البحري ، والجلالة .
حكم العلف بالنجاسة .

حكم المسقى أو المسمد بنجس .
حكم أكل نحو التراب والبصل ،
ومداومة أكل اللحم ، وما إلى
ذلك .

٥٠٩ فصل : في حكم من اضطر إلى
أكل المحرم ، مع بيان حقيقة
الاضطرار . وغير ذلك .

حكم المضطر الذي وجد ميتة
وطعاما يحل مالكة ، وما إلى
ذلك .

٥١٠ حكم المذكاة المشتبهة بميتة .
تفصيل القول في حكم من لم يجد
إلا طعام غيره .

٥١١ بيان أنه كان للنبي — صلى الله عليه
وسلم — أخذ الماء من العطشان .
حكم من اضطر إلى نفع مال الغير
مع بقاء عينه .
حكم من لم يجد إلا آدميا مباح الدم
وما إلى ذلك .

٥١١ فصل : في بيان حكم الاكل من
ثمرة بستان لاحاط عليه ولا ناظر ،

٥٠٣ حكم مالو لحق المرتد بدار حرب ،
أو ارتد أهل بلد وجرى فيه حكم
المرتدين .

٥٠٤ بيان ما يؤخذ المرتد به .
حكم ما إن لحق زوجان مرتدان ،
بدار حرب .

٥٠٤ فصل : في السحر ، وما يتعلق به .
تفصيل القول في حكم الساحر .
٥٠٥ حكم قتل الساحر الكتاني .

د المشعبد ، والمتطير ، والضارب
بالحصا .

حكم الطلسم ، والحل بالسحر .
د أطفال الكفار ومن بلغ منهم
بجنوناً .

حكم من ولد أعمى أبكم أصم .

* * *

٥٠٦ كتاب الأطعمة .

بيان حقيقة الطعام .

د أصل حكم الأطعمة .

حكم تناول النجس والمضر ، والحر
الاهلية والفيعل ، وما يقتبس ببناءه ،
وما يصيد بخلبه ، وما يأكل الجيف .

٥٠٧ حكم تناول ما تستخبه العرب ذوو
اليسار ، وكل ما أمر الشارع
بقتله أو نهى عنه ، وما تولد من
ما أكل وغيره .

٥٠٧ حكم ما تجهله العرب وليس له
ذكر في الشرع ، وما تولد من
ما أكل طاهر .

٥١٥ الكلام على سقوط التسمية ، وذكر

غير اسم الله معه .

٥١٥ فصل في ذكاة الجنين :

تفصيل القول في الجنين : الميت
والمتحرك .

٥١٦ حكم من وجأ بطن أم جنين مسميا
فأصاب مذبحة .

٥١٦ فصل : في مكروهات الذبح ، وسفنه
وغير ذلك .

حكم ما ذبح ففرق ، ونحوه .

حكم ما لو ذبح كتابي ما يحرم عليه
أو يحل له .

٤١٧ بيان حقيقة الشحوم المحرمة
أهل الكتاب ، وحكم إطعامهم منه
من ذبيحتنا

حكم المذبوح المنبوذ ، وما وج
ببطن سمك ونحوه .

حكم البول الطاهر .

٥١٨ كتاب الصيد :

بيان حقيقة الصيد شرعا ، ثم المر
به هنا .

حق قصده ، واللهو به .

بيان أفضل المأكول والزرا
والنجارة والصناعة .

حق من أدرك محروحا متحر
فوق حركة مذبح ، واتسع الو
لتذكيته .

وما إلى ذلك .

٥١١ تفصيل القول في ضيافة المسلم
المسافر .

حكم من امتنع من الطيبات بلا سبب
شرعى .

٥١٢ باب الذكاة :

بيان حقيقة الذكاة .

الكلام على أكل الجراد والسمك
ونحوهما ، بدون الذكاة .

٥١٣ حكم بلع السمك أو شيء حيا .
بيان شروط الذكاة الأربعة ، وما

يتعلق بها :

الكلام على الشرط الأول ،
والثاني ، والثالث .

٥١٤ حكم نحر الإبل ، وذبح غيرها .
بيان ذكاة ما عجز عنه ،

حكم ما أصابه سبب الموت .

٥١٤ حكم ما وجد منه بعد ذبحه ، ما يقارب
الحركة المعهودة .

٥١٥ حكم ما قطع خلقومه ، أو أبيضت
حشوته .

الكلام على الشرط الرابع .

حكم التكبير والصلاة على النبي
— صلى الله عليه وسلم — مع
التسمية .

حكم من بدا له ذبح غير ما سمى
عليه .

- ٥١٩ بيان أنه إن لم يتسع الوقت للتذكية، فهو ميت يحل بأربعة شروط :
- الكلام على الشرط الأول : كون الصائد أهلاً للذكاة ، وما يتعلق به
- ٥٢١ فصل في بيان الشرط الثاني : الآلة، وأنها نوعان :
- الكلام على النوع الأول : المحدد، وما يتعلق به .
- ٥٢٣ الكلام على النوع الثاني : الجارح، وما يرتبط به .
- ٥٢٤ فصل : في بيان الشرط الثالث : قصد الفعل ، مع بيان حقيقته ، والاحكام المرتبطة به .
- ٥٢٦ حكم ما إن وقعت سمكة بسفينة .
- د من حصل أو عثش بملسكه صيد أو طائر .
- بيان حكم الصيد ليلاً أو بالمسكر والنجاسة والشباش ، مع حقيقة الشباش .
- حكم الصيد بنحو شبكة ، وبمنع ماء .
- د من أرسل صيدا .
- ٥٢٧ د من وجد فيما صاده علامة ملك .
- ٥٢٧ فصل : في بيان الشرط الرابع : قول د بسم الله ، عند إرسال الجارحة ، أو الرمي . وما يتعلق بذلك .
- حكم سقوط التسمية ، وتقديمها ، وتأخرها .
- ٥٢٧ حكم ما لو سمي على صيد فأصاب غيره ، أو على سكين فذبح بغيرها .
- ***
- ٥٢٨ كتاب الإيمان :
- بيان حقيقة اليمين ، وما يرادفه .
- بيان الحلف على مستقبل ، وعلى ماض .
- بيان اليمين الموجبة للكفارة بشرط الحنث ، مع التفصيل .
- ٥٣٠ حكم الحلف بكلام الله تعالى ، أو القرآن ، أو سورة أو آية ، أو نحو التوراة .
- ٥٣٠ فصل : في بيان حروف القسم : الباء ، والواو ، والتاء . وغير ذلك .
- ٥٣١ صحة القسم بغير حرفه .
- ما يجب به قسم : في إيجاب ، وفي نفي .
- حكم الحلف بالإمانة ، وبذات غير الله تعالى ، وصفته .
- ٥٣٢ بيان أن الحلف تعتريه الاحكام الخمسة : الوجوب ، والندب ، والحرم ، والكراهة ، والإباحة .
- حكم من حلف على فعل مكروه أو ترك مندوب ، أو بالعكس .
- أو على فعل واجب أو ترك محرم ، أو بالعكس .
- ٥٣٣ حكم الحلف على مباح .
- د لإبرار القسم ، وتكرار الحلف .

٥٣٣ فصل في شروط وجوب الكفارة ،
الاربعة :

الكلام على الشرط الاول والثاني ،
وما يتعلق بهما .

٥٣٤ الكلام على الشرط الثالث والرابع ،
وما يتفرع عليهما .

تفصيل القول فيمن استثنى فيما
يكفر .

٥٣٥ حكم من حلف : ليفعلان شيئاً ،
وعين وقتاً .

٥٣٥ فصل في حكم من حرم حلالاً
سوى زوجته ، ومن قال : هو

يهودى ، أو نصرانى . وغير ذلك .
٥٣٦ حكم من قال : عصيت الله ،
ونحوه .

ما يلزم بالحلف بأيمان المسلمين .

٥٣٧ ما يلزم بالحلف بأيمان البيعة ، التي
رتبها الحجاج الثقفى .

حكم من حلف بأحد الايمان ،
فقال آخر : ديمينى فى يمينك ،
ونحوه .

حكم من قال : د على نذر أو يمين ،
وما لايه .

حكم من أخبر كذبا عن نفسه ،
بحلف بالله تعالى .

٥٣٧ فصل في كفارة اليمين :

بيان أنها تجمع تخييراً ثم ترتباً ،

مع تفصيل القول في ذلك .

٥٣٨ وجوب الكفارة والنذر فوراً ،
بحث .

حكم من لزمته أيمان اتحد موجبها
أو اختلف .

حكم من حلف يميناً على أجناس .
٥٣٩ الكلام على تكفير الفن والكافر .

٥٣٩ باب جامع مسائل الايمان :

بيان أنه يرجع فى الايمان إلى نية
حالف .

٥٤٠ الكلام على التعريض .

حكم من حلف : د ليقضين زيدا
غدا ، أو لا يديعه إلا بمائة ، أو لا
يدخل داراً ، ونحو ذلك .

حكم من دعى لغداء ، لحلف :
لا يتغذى .

حكم من حلف : لا يشرب لفلان
الماء من عطش .

٥٤١ حكم من حلف على نحو امرأته :
لا تخرج لبحو تعزية .

حكم من حلف على شىء لا ينتفع
به ، فانتفع به .

حكم من حلف : لا يأوى معها فى
داره ، ونحوه . وبيان حقيقة
الإيواء .

٥٤٢ حكم من قال لامرأته : د والله

لا تركت هذا يخرج ، فأقلت بخرج .
(م ٥٠ ق ٢ -- منتهى الإرادات)

٥٥٥ حكم من حلف : أنه لا ملك له ، ونحوه .

٥٥٦ حكم من حلف : ليضربنه مائة ، أو بمائة .

٥٥٦ فصل : في حكم من حلف : « لا يلبس غزل امرأة معينة » ، وعليه منه . وما إلى ذلك .

حكم من حلف : لا يسكن ، أو لا يسكن فلانا ، وهو ساكن أو مساكن .

٥٥٧ حكم من حلف : ليخرجن من الدار ، ونحوه .

بيان أن السفر القصير سفر يبر به من حلف : ليسافر ن . وما إلى ذلك .

٥٥٨ من حلف : لا يسكن الدار ، أو لا يدخل دارا .

٥٥٨ فصل : في حكم من حلف : « ليسكن هذا الماء غدا » ، فتلف المحلوف عليه قبله . وما إلى ذلك .

٥٥٩ حكم من حلف : ليقضين حقه غدا ، أو عند رأس الهلال .

حكم من حلف : « لا أخذت حقلك مني » ، فأكره على دفعه . وما إليه .

٥٦٠ حكم من حلف : « لا فارقتي حتى أستوفي حقي منك » ، ونحوه ، ففارق أحدهما الآخر قبل الاستيفاء .

٥٤٢ فصل : في أن العبرة — في اليمين —

بخصوص السبب ، لا بعموم اللفظ . تفصيل القول في ذلك .

٥٤٤ بيان أنه لا يقبل تعليل بكذب .

٥٤٤ فصل : في أنه إن عدم النية والسبب ، رجع إلى التعمين .

تفصيل القول في ذلك .

فصل : في أنه إن عدم النية والسبب

والتعمين : رجع إلى ما يتناول

الإسم : وأنه يقدم الشرعى فالعرفي

فاللغوى .

٥٤٦ بيان حقيقة الاسم الشرعى ، مع

تفصيل القول فيه .

٥٤٧ فصل : في بيان حقيقة الإسم العرفي .

٥٤٨ تفصيل القول فيه .

٥٤٩ فصل : في بيان حقيقة الاسم

اللغوى .

تفصيل القول فيه .

٣٥٣ فصل : في بيان حكم من حلف

لا يلبس شيئا ، فلبس ثوبا . وغير

ذلك .

حكم من حلف : لا يلبس ثوبا ،

أو قميصا ، أو خليا .

حكم من حلف : لا يدخل دار

فلان ، أو مسكنه .

٥٥٤ حكم من حلف : لا يركب دابة عبد

فلان ، أو لا يدخل دارا معينة .

حكم من حلف : لا يكلم إنسانا ،

أو زيدا . وما إلى ذلك .

٥٦٤ فصل : في حكم من نذر صوم سنة معينة أو شهر معين ، وغير ذلك .

٥٦٥ حكم من نذر صوم شهر أو سنة ، وأطلق .

حكم من نذر صوم سنة من الآن ، أو صوم الدهر .

٥٦٦ حكم من نذر صوم يوم الخميس ،

فوافق نحو عيد . أو يوم يقدم زيد ، ، فقدم ليلاً . وما إلى ذلك .

بيان أن نذر الاعتكاف ، كنذر الصوم .

حكم من نذر صوم أيام معدودة .

حكم من نذر صوما متتابعاً غير معين ، فأفطر .

حكم من نذر صوما أو صلاة ، فمجز .

حكم من نذر حجاً .

حكم من نذر صوم بعض يوم ، أو صوم ليلة .

٥٦٨ حكم من نذر صلاة ، وأطلق .

حكم من نذر صلاة جالسا .

حكم من نذر المشي إلى بيت الله

الحرام ، أو إلى المسجد النبوي ، أو الأقصى .

حكم من عين بنذر مسجداً في غير

حرم .

حكم من نذر عتق رقبة .

حكم من نذر طوافاً أو سعيّاً ،

٥٦٠ الكلام على فعل وكيل الحالف .

حكم من حلف : « لا فارقتك

حتى أوفيك حقك » ، فأبرى منه ، أو أكره على فراقه .

٥٦١ بيان قدر الفراق .

حكم من حلف : « لا يكفل مالا » ، فكفل بدنا .

* * *

٥٦١ باب النذر :

بيان حقيقة النذر ، وأنه مكروه .

الخلاص في أنه يعتقد في واجب .

٥٦٢ بيان أن أنواع النذر المنعقد ، ستة :

الكلام على النواع الأول : النذر

المطلق ، والثاني : نذر اللجاج

والغضب ، والثالث : نذر المباح ،

والرابع : نذر المكروه ، والخامس :

نذر المعصية .

٥٦٣ الكلام على النوع السادس : نذر

التبرر .

حكم ما لو نذر الصدقة ، من تسن له ،

بكل ماله أو بألف أو بمال .

٥٦٤ بيان مصرف النذر .

حكم من حلف أو نذر : لا رددت

سائلاً .

حكم من حلف : « إن ملكت مال

فلان فعلى الصدقة به » ، فملكه .

حكم من حلف فقال : « على عتق

رقبة » ، فخنث .

أو طاعة على وجه منهي عنه .
٥٦٩ بيان أنه لا يلزم الوفاء بالوعد .

* * *

٥٧٠ كتاب القضاء ، والفتيا :
بيان حقيقة الفتيا ، وبعض الأحكام
المتعلقة بها وبالتقليد .

٥٧١ بيان حقيقة القضاء ، وأنه فرص
كفاية ، وأن على الإمام أن ينصب
في كل إقليم قاضيا .

متى يجب الدخول في القضاء ؟ .
حكم طلب القضاء مع مباشرة
الأهل ، وبذل مال فيه ، وأخذه .
حكم تولية المفضول والحريص
عليها ، وتعليق الولاية بشرط .
بيان شروط صحة ولاية القضاء ،
الجنسية .

٥٧٢ بيان ألفاظ التولية : الصريحة ،
والكنائية .

٥٧٣ فصل : في الأشياء العشرة التي تفيد
ولاية الحكم العامة ، النظر فيها ،
والإلزام بها .

تفضيل القول في ذلك :

٥٧٤ فصل : في بيان أنه يجوز للإمام
أن يولي القاضي عموم النظر في
عموم العمل ، وأن يوليها خاصا
في أحدهما أو فيها . وغير ذلك .
٥٧٥ بيان أن للمولى أن يولي قاضيا من

غير مذهبه ، وقاضيين فأكثر
ببلده وما يتعلق بذلك .

٥٧٥ حكم ما لو زالت ولاية الإمام ،
أو عزل القاضي مع صلاحيته .

٥٧٦ حكم ما لو كان المستنيب قاضيا .
ف عزل نوابه . وما إلى ذلك .

حكم من عزل نفسه ، أو عزل قبل
علمه . ونحو ذلك .

٥٧٦ فصل : في بيان شروط القاضي
العشرة ، وما إلى ذلك .

٥٧٧ بيان أن ما يمنع التولية ابتداء ،
يمنعها دواما .

بيان تعيين عزل القاضي مع مرض
يمنعه القضاء .

صحة تولية العبد لإمامة صلاة ، وإمارة
سرية ، وقسم صدقة .

تعريف المجتهد ، وبيان من يصلح
للفتيا والقضاء .

٥٧٨ فصل : في بيان أنه إن حكم اثنان
بإيهما صالحا للقضاء ، نفذ حكمه .
وما يتعلق به .

* * *

٥٧٨ باب أدب القاضي :

بيان حقيقة الأدب والخلق .

بيان ما يسن توفره في القاضي ،
وما يسن له فعله عند توليته .

٥٧٩ الكلام على مجلس القاضي ، واتخاذ
حاجبا وبوابا .

٥٨٣ الكلام على حكم البداءة بالمحبوسين ، مع التفصيل .

٥٨٤ بيان أن حكم القاضى بشئء حكم بلازمه ، وأن لإقراره غيره على فعل ، وثبوت شئء عنده — ليس حكما به .

الخلاف فى أن تنفيذ الحكم : حكم أو عمل بالحكم ، أو يتضمن الحكم بصحة الحكم المنفذ .

بيان ما يستلزمه الحكم بالصحة .

الخلاف فى حقيقة الحكم بالموجب .

٥٨٥ الكلام فىمن لم يعرف خصمه ، وأنكره .

الكلام عن غيبة الخصم ، أو تأخوه .

٥٨٥ فصل : فىمن ينظر فى أمره ، بعد الفراغ من أعر المحبوسين .

تفصيل القول فى النظر فى أمر الأيتام والمجانين ، والوقوف والوصايا .

٥٨٦ الكلام على نقض حكم قاض صالح للقضاء .

٥٨٧ الكلام على نقض أحكام من لا يصلح له .

٥٨٧ فصل : فى حكم من استعدى القاضى على خصم بالبلد ، بما تتبعه الهمة . وغير ذلك .

حكم من طلبه خصمه أو حاكم .

٥٨٨ اعتبار تحرير الدعوى فى حاكم

١٨٠ بيان ما يفعله القاضى عند الجلوس للحكم ، وما يجب عليه نحو المتحاكمين .

حكم قيامه للخصمين ، ومسارعة أحدهما أو تلقينه حجة ، أو تضييفه . وما إلى ذلك .

حكم تأديبه خصما افتات عليه .

٥٨١ د إحضاره فقهاء المذاهب فى مجلسه ، ومشاورتهم فى الأمور المشككة ، وتقليده غيره .

حكم قضاء الغضبان .

د قبول القاضى الرشوة والهذية .

حكم بيعه وشرائه .

د عيادته المرضى ، وشهادته الجنائز ، وتوديعه الغزاة والحجاج .

٨٥٣ بيان ما يوصى به القاضى وكلاءه وأعوانه ببابه ، وما إلى ذلك .

بيان حكم اتخاذ القاضى كاتباً ، وما يشترط فى الكاتب ويسن . وموضع جلوسه ، وحقيقة القمطر .

٥٨٣ الكلام على الحكم بحضور الشهود ، وتعيين القاضى قوماً بقبول الشهادة .

حكم القاضى على عدوه ، ولمن لا تقبل شهادته لهم . وحكم استخلافهم .

٥٨٣ فصل : فى بيان من يبدأ القاضى بالنظر فى أمره ، وغير ذلك .

معزول ومن في معناد ، وما إلى ذلك .

٥٨٥ حکم من ادعى على غائب
بوضع لا حاكم به ، أو ادعى قبل
إنسان شهادة .

حکم من قال لحاکم : حکمت علی
بفاسقین عمدا ، فأنکر .

٥٨٩ حکیم مالو قال معزول عدل لایتم:
و کنت حکمت۔ فی ولایتی۔
لفلان علی فلان بکذا، و ما لی
ذلك.

✿ ✿ ✿

٥٨٩ باب طريق الحكم، وصفته :
تفصيل القول في ذلك ، مع بيان
حقيقة « الحكم » و « الطريق » ،
عامة .

٥٩٠ الكلام على سماع الدعوى المقبولة
والبيئة، مع بيان ما وقع الخلاف
فيه.

٥٩١ فصل : في بيان صحة الدعوى بالقبيل ، وشروطها الخمسة . وما إلى ذلك .

الكلام على الشرط الأول .

٥٩٢ » » بَقِيَّةُ الشُّرُوطِ .

عن تعيين مدعى به بالمجلس ،
وإحضار عين بالبلد .

٥٩٣ حکم مالو قال : أطالب بشوب
غصانه قيمته عشرة .

٥٩٣ حکیم من ادعی عقدا .

٥٩٤ » » » إرثنا ، أو قتل
موروثة .

حكم من ادعى محلي بالنقدين أو
بأحدهما .

٥٩٤ فصل : في حكم ما إذا حرر المدعى
الدعوى ، وغير ذلك .

٥٩٥ حکم ما لوقال : لی علیک مائه ،
فقال : ليس لك مائة .

حکیم من أجاپ مدعی استحقاق
مبیع ، بقوله : هو مالکی ، اشریتہ
من زید و هو مالک .

حکیم مالو قال مدع دینارا :
لا یتحق علی حمة .

٥٦٥ بيان أن للمدعى أن يقول : لي
بيبة ، وللاحكم أن يقول : ألك
بيبة ؟

حكم ترديد الحاكم البينة ، واعتنتها ،
وانتهارها .

حكم الاعتراض على الحاكم تركه
تسمية الشهود .

الكلام على الحكم بالبينة، وبالإقرار
في مجلس الحكم، وبالعلم .

٥٩٧ حکم من جاء بدينه فاسدة .

٥٩٧ فصل : فيما يعتبر في البيئة ، وفي
المزكن ، وغير ذلك .

بيان أن بيئة الجرح مقدمة، وما إلى ذلك.

٦٠٢ حكم من ادعى عليه بشيء ، فأقر
بغيره .

مسئلة سماع البينة بعد اليمين .

٦٠٣ حكم ما إن سكت مدعى عليه ،
أو قال : لا أقر ولا أنكر ، أو
لا أعلم قدر حقه . ولا بينة .

حكم ما إن قال : لى حساب أريد
أن أنظر فيه . وغير ذلك .

٦٠٤ حكم ما إن قال مدعى عليه بعين :
كانت بيدك أمس .

٦٠٤ فصل : فى حكم من ادعى عليه
عيناً بيده .

تفصيل القول فى ذلك .

٦٠٥ فصل : فى حكم من ادعى على
غائب مسافة قصر بغير عمله ، أو
مستتر ، أو ميت أو غير مكلف .
وله بينة . وما إلى ذلك .

٦٠٧ بيان أن الحكم للغائب لا يصلح
إلا تبعاً .

بيان أن سؤال أحد الغرماء الحجر
كالكل .

بيان أن الحكم لطبقة ، حكم
للثانية .

٦٠٨ فصل : فى حكم من ادعى : أن
الحاكم حكم له بحق . وما إليه .
تفصيل القول فى ذلك .

٦٠٨ بيان أن حكم الحاكم لا يزيل الشىء
عن صفته باطناً .

٥٩٨ حكم من ثبتت عدالته مرة .

ما يلزم الحاكم ارتاب من
عدلين .

حكم من أقام بينة ، وسأل حبس
خصمه .

٥٩٨ ما لو جرح الخصم البينة ، أو
أراد جرحها .

٥٩٩ حكم ما إن جهل الحاكم لسان
الخصم .

تفصيل القول فى عدد من تقبل
شهادته .

حكم من نصب للحكم بجرح أو
تعديل أو سماع بينة ، أو سأله
الحاكم عن التزكية .

٥٩٩ فصل : فى بيان أنه إن قال المدعى
د مالى بينة ، فقول منكر يمينه .
وغير ذلك .

٦٠٠ بيان متى يعتد باليمين ، وحكم
التورية فيها والتأويل ووصلها
بالاستثناء .

حكم الحلف فى مختلف فيه لا يعتقده .
د ما لو أبرئ المدعى عليه من

اليمين .

٦٠١ حكم من لم يحلف .

تفصيل القول فيما لو قال مدع : لا
أعلم لى بينة .

٦٠٣ بيان ما ترد به البينة .

حكم من ادعى شيئاً : أنه له
الآن .

٦٠٩ حكم ما إن باع جنبي متروك التسمية
فحكم بصحته شافعي .

حكم رد الحاكم شهادة واحد
برمضان .

حكم ما لو رفع إلى الحاكم حكم
في مختلف فيه .

٦١٠ حكم ما إن رفع إليه خصمان عقدا
فاسداً عنده فقط ، وأقرا بأن نافذ
الحكم حكم بصحته .

حكم من قل في صحة نكاح ، والفرق
بينه وبين المجتهد .

٦١٠ فصل : في حكم من غصبه لإنسان
مالاً جهراً ، وغير ذلك .

٦١١ حكم ما لو كان لكل من اثنين على
الآخر دين من غير جنسه ، فجدد
أحدهما .

٦١١ باب حكم كتاب القاضى إلى القاضى :
بيان أنه يقبل في كل حق لآدمى .

٦١٢ بيان أنه يقبل فيما حكم به لغيره .

٦١٣ بيان أنه يقبل كتابه في حيوان
بالصفة ، اكتفاء بها .

بيان الحكم المشهود عليه ، بالصفة .
بيان ما إذا وصل الكتاب إلى القاضى .

٦١٤ حكم ما لو مات القاضى الكاتب ،
أو عزل ، أو فسق .

بيان أنه يلزم من وصل الكتاب
إليه — من الأحكام — العمل به .

٦١٤ حكم ما لو قدم الخصم المثبت عليه ،
بلد الكاتب .

٦١٤ فصل : في بيان أنه إذا حكم عليه
المكتوب إليه ، فسأله الخصم أو من
ثبتت برأته أن يشهد عليه بما جرى ،
أو كتابته — أجا به .

٦١٥ بيان الفرق بين السجل والمحضر .
بيان صفة المحضر .

٦١٦ بيان صفة السجل ، وأنه لإنفاذ
مأثمت عنده ، والحكم به .
ما يكتب على المحضر والسجل .

٦١٨ باب في القسمة :

بيان حقيقة القسمة ، وأنها نوعان :
الكلام على النوع الأول : قسمة
التراضى ، وبيان حكمه .

٦١٩ بيان الضرر المانع من قسمة الإيجابار

٦٢١ بيان أنه لا إيجابار في قسمة المنافع

٦٢٢ فصل في النوع الثانى : قسمة الإيجابار
بيان حقيقة هذه القسمة .

بيان لإيجابار الشريك ، والولى .

٦٢٣ حكم من دعا شريكه في بستان ، إلى
قسم شجره أو أرضه .

حكم من بينهما أرض : في بعضها
نخل ، وفي بعضها شجر غيره .

بيان أن قسمة الإيجابار : لأفراز .

٦٢٤ بيان أنه لا شفعة في نوعى القسمة
وأنها يفسخان بعيب .

- ٦٢٤ بيان أنه يصح أن يتقاسما بأنفسهما ،
وأن ينصبا قاسماً ، وأن يسألا
حاکما نصبه . وشروط القاسم ،
والاكتفاء بواحد .
- ٦٢٥ حکم أجرة القاسم : و القسامة ،
ويان تقديرها .
- ٦٢٦ حکم ما إذا لم يثبت عند حاکم
أن ما يراد قسمته ملك لمريديها .
- ٦٢٧ فصل : في أنه تعدل سهام القسمة
بالأجزاء إن تساوت ، وبالقائمة إن
اختلفت ، وبالرد إن اقتضته . ثم
يقرع .
- ٦٢٨ الكلام على كيفية القرعة .
- ٦٢٩ حکم ما إن اختلفت السهام .
- ٦٣٠ بيان لزوم القسمة ، بخروج القرعة .
حکم التخيير .
- ٦٣١ فصل : في حکم من ادعى غلطا فيما
تقاسماه بأنفسهما ، وأشهدا على
رضاها به . وغير ذلك .
- ٦٣٢ حکم ما إن استحق بعد القسمة
معين من حصتيهما ، على السواء .
- ٦٣٣ حکم ما إن ادعى كل شيئا : أنه
من سهمه .
- ٦٣٤ حکم من كان بنى أو غرس ، فخرج
مستحقاً فقلع .
- ٦٣٥ حکم من خرج في نصيبه عيب
جهله .
- ٦٢٧ بيان أنه لا يمنع دين على ميت ،
نقل تركته .
- ٦٢٨ حکم ما إذا حصل الطريق في حصّة
واحد .
- ٦٢٩ حکم من وقعت ظلة دار في نصيبه .
- ***
- ٦٢٨ باب الدعاوى ، والبيّنات :
- ٦٢٩ بيان حقيقة الدعوى ، والمُدعى ،
والمُدعى عليه ، والبيّنة .
- ٦٣٠ بيان من يصح منه الدعوى ،
والإنكار .
- ٦٣١ بيان أنه إذا تداعيا عينا ، لم تخل
من أربعة أحوال :
- ٦٣٢ الكلام على الحال الأول : أن
لا تكون بيد أحد ، ولا ثم ظاهر
ولا بيّنة . مع بيان حكمه .
- ٦٣٣ فصل في بيان الحال الثاني : أن
تكون بيد أحدهما . مع حكمه .
- ٦٣٤ فصل في بيان الحال الثالث : أن
تكون بيديهما . وما يتعلق به .
- ٦٣٥ بيان أن كل من قلنا هو له قبيمة ،
وأنه متى كان لأحدهما بيّنة حكم
له بها .
- ٦٣٦ حکم القرعة فيما ليس بيد أحد ،
أو بيد ثالث .
- ٦٣٧ الكلام على بيّنة الخارج ، وبيّنة
الداخل .
- ٦٣٨ بيان أنه لا تقدم إحدى البيّنتين

بزيادة تناسج ، وما إلى ذلك .

٦٣٥ يمان بعض صور تعارض البيئتين .

٦٣٦ فصل في بيان الحال الرابع : أن تكون بيد ثالث . وما يتعلق به . تفصيل القول في ذلك .

٦٣٨ د » فيما إذا ادعى داراً وآخر نصفها ، أو ادعى كل نصفها . فصل : في حكم من بيده عبد ادعى : أنه اشتراه من زيد ، وادعى العبد : أن زيدا أعتقه . وغير ذلك .

٦٣٩ حكم مالو ادعى زوجية امرأة ، وأقام كل البيئتين . تفصيل القول فيما لو أقام كل — من العين يبيدها — بيئتين بشرائها من زيد ، واتحد تاريخها .

٦٤٠ تفصيل القول فيما لو ادعى اثنان ثمن عين بيد ثالث .

حكم ما لو ادعى : أنه آجره البيت بعشرة ، فقال المستأجر : بل كل الدار .

٦٣٠ باب في تعارض البيئتين :

بيان حقيقة التعارض .

حكم من قال لقنه : متى قتلت فأنت حر .

٦٤١ تفصيل القول فيما لو قال : د إن

مت في المحرم فسلم حر ، وفي

صفر فغانم حر ، ونحوه .

٦٤٣ حكم التدبير مع التنجيز .

٦٤٣ فصل : في حكم من مات عن ابنين مسلم وكافر ، فادعى كل : أنه مات على دينه . وما إليه .

تفصيل القول في ذلك .

٦٤٤ حكم ما إن خلف أبوين كافرين وابنين مسلمين ، ونحو ذلك .

٦٤٥ حكم من ادعى تقدم إسلامه على موت موروثه ، ونحوه .

تفصيل القول فيما لو خلف حر ابناً حراً وابناً كان قنأ ، فادعى : أنه عتق وأبوه حي .

حكم ما إن شهد اثنان على اثنين بقتل ، فشهدا على الأولين به . ونحوه حكم اختلاف البيئتين ، في قيمة العين الثالثة .

٦٤٦ حكم الاختلاف في قيمة العين القائمة أو أجزائها .

٦٤٧ كتاب الشهادات :

بيان حقيقة الشهادة ، وما تطلق عليه . وحكم تحمل المشهود به .

بيان متى يجب التحمل والأداء . حكم إقامة الشهادة على مسلم ، بقتل كافر .

بيان متى يجب كتابة الشهادة .

٦٤٨ حكم ما إن دعى فاسق لتحملها .

- ٦٤٨ حكم أخذ الأجرة والجعل عليها .
حكم من عنده شهادة بحمد لله تعالى ،
أو لآدمي يعلها .
- حكم من قال : احضر لتسما
قذف زيد لي .
- حكم الإشهاد على النكاح وسائر
العقود .
- ٦٤٩ حكم الشهادة بما لا يعلمه برؤية
أو سماع .
- حكم الإشارة إلى الحاضر .
- حكم الشهادة بإقرار بحق ،
أو بسبب يوجب الحق ،
أو باستحقاق غيره .
- بيان أن الرؤية تختص بالفعل .
- ٦٥٠ بيان أن السماع ضربان :
الكلام على الضرب الأول : السماع
من مشهود عليه ، والضرب الثاني :
السماع بالاستفاضة . وما يتعلق
بهما .
- حكم من سمع إنسانا يقر بنسب أب
أو ابن ونحوهما .
- ٦٥١ حكم ما لوقال المتحاسبان : لا تشهدوا
عليما بما يجري بيننا .
- تفصيل القول فيمن رأى شيئا
بيد إنسان .
- ٦٥١ فصل : في بيان أن من شهد بعقد
ونحوه — اعتبر ذكر شروطه ،
وغير ذلك .
- ٦٥١ بيان ما يعتبر في النكاح ، والرضاع و
والقتل .
- ٦٥٢ بيان ما يعتبر في الزنا ، والسرقه ،
والقذف ، والإكراه .
- حكم ما إن شهدا أن هذا ابن أمته ،
أو أن هذا الغزل من قطنه .
ونحوه .
- تفصيل القول فيمن ادعى لمرث
ميت ، فشهدا أنه وارثه أو ابنه .
- ٦٥٣ بيان أنه لا ترد الشهادة على نفى
محصور .
- ٦٥٣ فصل : في بيان حكم ما إن شهدا
أنه طلق أو أعتق أو أبطل من
وصاياه واحدة ، ونسبها عينها .
وغير ذلك .
- تفصيل القول في اختلاف الشاهدين .
- ٦٥٤ بيان متى تجمع الشهادة .
- ٦٥٥ حكم ما لو جمعت ، مع اختلاف
الوقت ، في قتل وطلاق .
- تفصيل القول في نحو ما لو شهد
أحدهما أنه أقر له بألف ، والآخر
أنه أقر له بألفين .
- ٦٥٦ بيان أنه لا يحل لمن أخبره عدل
بإقتضاء الحق أو انتقاله ، أن
يشهد به .
- حكم ما لو شهد على رجل أنه أخذ
من صغير ألفا ، وآخران على آخر
أنه أخذ من الصغير ألفا .

٦٥٦ حكم من له بيئة بألف ، فقال : أريد أن تشهدا إلى بخمسائة .
حكم ما لو شهد اثنان في محفل ، على واحد منهم ، أنه طلق أو أعتق . وما إلى ذلك .

* * *

٦٥٧ باب شروط من تقبل شهادته :
بيان أنها سنة ، وما يتفرع عليها :
الكلام على الشرط الأول : البلوغ ،
والثاني : العقل ، والثالث : النطق .
مع بيان حقيقة العقل ، ودعاقله .
٦٥٨ الكلام على الشرط الرابع : الحفظ ،
والخامس : الإسلام . مع بيان صحة
شهادة كتابيين ، عند عدم غيرهما ،
بوصية ميت بسفر .
الكلام على الشرط السادس : العدالة ،
مع بيان حقيقتها .

٦٥٩ بيان أنه يعتبر للعدالة أمران :
الكلام على الأمر الأول : الصلاح
في الدين ، مع بيان حقيقته .
بيان حكم الكذب ، وحقيقة الكبيرة ،
وشهادة الفاسق والقاذف .
٦٦٠ بيان توبة القاذف وغيره ، وما
يعتبر في ذلك .

حكم تعليق التوبة .
و من أخذ بالرخص ، أو أتى فرعا
مختلفا فيه .
الكلام على الأمر الثاني : استعمال
المروءة .

٦٦١ حكم شهادة نحو الرقاص ، والشاعر ،
ولاعب الشطرنج ، ومسترعى الحمام
من المزارع . وحكم اقتناء الحمام .
٦٦٢ حكم شهادة من يأكل بالسوق ،
ونحو من يدرج عليه بجميع الناس .
بيان حكم ما إذا وجد شرط الشهادة
بعد عدمه .

٦٦٣ فصل : في بيان أنه لا يشترط في
الشهادة الحرية ، ولا كون الصناعة
غير ذنيئة عرفا . وغير ذلك .
بيان شهادة البدوي ، وولد الزنا .
بيان شهادة الأعمى ، والأصم .
حكم ما إن حدث مانع من الشهادة
قبل الحكم أو بعده .

٦٦٤ قبول شهادة الشخص على فعل
نفسه .

* * *

٦٦٤ باب موانع الشهادة :
بيان أنها سبعة ، وما يتعلق بها :
الكلام على المانع الأول : كون
مشهود له يملك الشاهد له أو بعضه ،
أو زوجه له ، أو من عمودى نسبه .
٦٦٥ الكلام على المانع الثاني : أن يجهر
الشاهد بها نفعا لنفسه .

٦٦٦ الكلام على المانع الثالث : أن يدفع
الشاهد بها ضررا عن نفسه .
الكلام على المانع الرابع : العداوة
لغير الله تعالى .

زوجها بأخوة رضاع ، فأنكر .
وغير ذلك .

٦٧٠ بيان ما يقبل فيه شهادة رجل
وامرأتين .

٦٧٢ حكم صيغ الوقف المكتوبة على
كتب العلم ، أو على الدابة أو حائط
الدار .

* * *

٦٧٢ باب الشهادة على الشهادة ، والرجوع
عنها ، وأدائها :

٦٧٢ بيان أن الشهادة على الشهادة لا تقبل
إلا بثانية شروط ، وما يتعلق بها .
الشرط الأول : كونها في حق .
الشرط الثاني : تعذر شهود الأصل .
الشرط الثالث : دوام تعذرهم إلى
صدور الحكم .

٦٧٣ الشرط الرابع : دوام عدالة أصل
وفرع إلى صدوره .

الشرط الخامس : استرعاء الأصل
الفرع أو غيره وهو يسمع .

الشرط السادس : أن يؤديها الفرع
بصفة تحمله .

٦٧٤ الشرط السابع : تعيين فرع لأصل .

الشرط الثامن : ثبوت عدالة الجميع .
حكم من شهد له شاهدا فرع على
أصل ، وتعدر الآخر .

حكم إنكار الأصل شهادة الفرع ،
والضمان برجوع شهود الفرع

٦٦٦ الكلام على المانع الخامس : حرص

الشاهد على أدائها قبل استشهاده من
يعلم بها .

٦٦٧ بيان أن كل من لا تقبل شهادته ،
فإنها تقبل عليه .

الكلام على المانع السادس :
العصية .

الكلام على المانع السابع : أن
ترد الشهادة لفسق الشاهد ، ثم يتوب
ويعيدها .

* * *

٦٦٨ باب أقسام المشهود به :

بيان أنها سبعة ، وما يتعلق بها .

القسم الأول : الزنا .

القسم الثاني : إذا ادعى من عرف
بغنى ، أنه فقير .

القسم الثالث : ما يوجب القود ،
والإعسار ، ووطء يوجب التعزير ،
وبقية الحدود .

٦٦٩ القسم الرابع : ما ليس بعقوبة ولا مال .

ولا يطلع عليه الرجال غالبا .

القسم الخامس : المال ، وما
يقصد به .

٦٧٠ القسم السادس : داه دابة وموضحة ،
ونحوهما .

الباب السابع : ما لا يطلع عليه
الرجال غالبا .

٦٧٠ فصل : في حكم من ادعت إقرار

- ٦٨١ بيان حكم من توجه عليه حلف جماعة .
- ٦٨١ فصل : في بيان أن اليمين تجزئ بالله تعالى وحده ، وما تغاظ به .
- ٦٨٢ بيان صيغ الملال المختلفة : التي للحاكم تغليظ اليمين بها ، فيما فيه خطر .
- بيان تغليظها بالزمان ، والمكان .
- ٦٨٣ بيان تغليظها بالهيئة .
- حكم إباء التغليظ ، وترك الحاكم له .
- ***
- ٦٨٤ كتاب الإقرار :
- بيان حقيقة الإقرار ، ومن يصح منه ، وما يتعاق به .
- الكلام على قبول دعوى الإكراه .
- ٦٨٥ حكم من أكره ليقرب بدرهم ، فأقر بدينار . وما إلى ذلك .
- الكلام على إقرار الصبي والمريض ، وادعاء الجنون .
- ٦٨٦ حكم ما لو أعتق عبدا لا يملك غيره ، ثم أقر بدين .
- حكم الإقرار بمال لوارث ، أو بدين أو مهر مثل للزوجة .
- حكم ما إن أقرت أنها لامهر لها .
- حكم الإقرار لوارث وأجنبي ، أو لغير وارث .
- ٦٨٧ فصل : في حكم إقرار القن ومن أو الأصل بعد الحكم .
- ٦٧٥ فصل : في حكم من زاد في شهادته أو نقص ، أو أدى بعد إنكارها . وغير ذلك .
- تفصيل الكلام على الرجوع عن الشهادة ، مع بيان الغرم الذي يترتب عليه .
- ٦٧٧ بيان أن رجوع شهود الزكية ، كرجوع من زكواهم .
- حكم من شهد بعد الحكم ، بمناف للشهادة الأولى .
- ٦٧٨ حكم ما لو بان ، بعد حكم ، كفر شاهده أو فسقهما ، وما إلى ذلك : من موانع الشهادة .
- حكم ما إذا علم حاكم بشاهد زور ، وما إلى ذلك : بما يسبب التعزير .
- ٦٧٩ فصل في أداء الشهادة :
- بيان اللفظ الصحيح السكافي .
- ***
- ٦٧٩ باب اليمين في الدعاوى :
- بيان أنها تقطع الخصومة حالا ، ولا تسقط حقا .
- بيان الحق الذي يستحلف المنكر فيه ، وما إليه .
- ٦٨٠ حكم من حلف على فعل غيره ، أو فعل نفسه ، أو نفي فعل غيره ، وما إليه .
- ٦٨١ حكم الخلف إذا ما ادعى : أن بهيمته جنت .

أو بعضهم ، بدین علی مورثهم .

* * *

٦٩٣ باب ما يحصل به الإقرار ، وما يغيره :

بيان الألفاظ التي يحصل الإقرار بها ، دون غيرها .

٦٩٥ فصل : فيما إذا وصل بإقرار ما يغيره .

تفصيل القول في ذلك .

٦٩٦ صحة استثناء النصف فأقل ، وما يشترط فيه .

٦٩٨ فصل : في حكم ما إن قال له : على ألف مؤجلة إلى كذا ، وغير ذلك .

بيان ما يقبل تفسيره به ، فيما لو قال : له على ألف زيوف ، أو صغار ، أو ناقصة ، أو وازنة ، أو عددا .

٦٩٩ حكم ما لو قال : له على درهم ، أو له عندى ألف .

حكم الاختلاف في أن المقر به رهن أو ودیعة ، وما إلى ذلك .

٧٠٠ حكم ما لو قال : له في هذا المال ، أو في ميراث أبى : ألف .

حكم قوله : دينى الذى لزيد ، لعمره .

بيان أنه يعمل بالمبدل .

إليه ، والإقرار عليه . وغير ذلك .

٦٨٧ تفصيل القول في ذلك .

٦٨٨ الكلام على الإقرار لنحو مسجد ، أو لدار ، أو لهيئة أو مالكةا .

٦٨٩ الكلام على الإقرار للحمل بمال . حكم من قال : له على ألف جعلتها له ، أو أقر ضنيه .

تفصيل القول فيمن أقر لمكلف بمال في يده ، فكذب المقر له .

٦٨٩ فصل : في حكم من تزوج من جهل نسبها ، فأقرت برقى . وغير ذلك .

حكم من أقر بولد أمته أنه ابنه ، ثم مات ولم يبين زمن حملة .

٦٩٠ حكم من أقر بأبوة صغير أو يحنون ، أو بأب أو زوج أو مولى اعتقه .

٦٩١ حكم من أقر بأخ في حياة أبيه ، أو بعم في حياة جده .

حكم ما إن أقر مجهول النسب ، بنسب وارث .

حكم من عنده أمة له منها أولاد ، فأقر بها لغيره .

تفصيل القول فيمن أقرت بنكاح ، أو أقر عليها ولها .

٦٩٢ حكم من ادعى نكاح صغيرة بيده . حكم ما لو أقر به رجل أو امرأة بزوجة الآخر .

٩٩٣ تفصيل القول فيما إن أقر ورثة

- ٧٠١ حكم من أقر أنه وهب واقتبض ، ونحوه .
- حكم من باع عبدا ، ثم أقر به لغيره .
- ٧٠٢ حكم من قال : قبضت منه ألفا وديعة فتلفت ، فقال : بل ثمن مبيع لم يقبضني . ونحوه .
- فصل : في حكم من قال : غصبت هذا العبد من زيد لأبل من عمرو ، وغير ذلك .
- ٧٠٣ تفصيل القول فيمن أقر بألف في وقتين .
- ٧٠٤ حكم ما إن ادعى اثنان دارا بيد غيرهما شركة بينهما بالسوية ، فأقر لأحدهما بنصفها .
- حكم من قال بمرض موته : وهذا الألف لقطعة ، فتصد قوابه .
- تفصيل القول فيمن ادعى دينا على ميت — وهو جميع التركة — ثم آخر مثل ذلك .
- ٧٠٤ حكم من خلف ابنين ومائتين ، وادعى شخص مائة دينا على الميت ، فصدقه أحدهما وأنكر الآخر .
- ٧٠٥ حكم ما لو خلف ابنين وقيتين : متساوي القيمة لا يملك غيرهما ؛ باختلاف الابنان فيمن أعتقه منها .
- ٧٠٥ باب الإقرار بالمجمل :
- حكم من قال : له على شيء أو كذا ، ونحوه .
- بيان ما يقبل تفسيره به ، وما لا يقبل .
- ٧٠٦ حكم من قال : « غصبت منه شيئا ، أوله على مال ، أوله دراهم » . وما يقبل تفسيره به .
- حكم من قال : له على حبة ، أو نحوه .
- ٧٠٧ حكم من قال : له على كذا درهم ، أوله على ألف .
- ٧٠٨ حكم من قال : له على ألف ودرهم .
- » » » : له في هذا شرك .
- » » » له على أكثر مما للفلان .
- ٧٠٩ » » » : له على مثل ما في يدي .
- حكم من قال : لي عليك ألف ، فقال : أكثر .
- ٧٠٩ فصل : في بيان حكم من قال : له على ما بين درهم وعشرة . وما إلى ذلك .
- حكم من قال : له من عشرة إلى عشرين .
- ٧١٠ حكم من قال : له ما بين الحائطين .
- » » » : له درهم فوق درهم ، وما إلى ذلك .
- حكم من قال : له قفيز حنطة بل

- ٧١٧ الكلام على نسخة المؤلف التي كتبها بخطه ، رحمه الله .
- ٧١٩ الكلام على نسخة الشيخ : ابن مانع ، حفظه الله ! .
- ٧٢٠ تاريخ كتابة هذه النسخة .
- تحقيق تاريخ الفراغ من تأليف هذا الكتاب .
- ٧٢٢ الكلام على نسخة الشارح : الهوتى ، رحمه الله ! .
- ٧٧٣ الكلام على تصحيح الكتاب وتحقيقه .
- ٧٢٨ تاريخ الفراغ من تحقيق الكتاب .
- ٧٣٠ تقرّظ الكتاب ، لو الدالمؤلف عليهما سبحانه الرحمة والرضوان .
- ٧٣٢ استدراكات وتصويبات القسم الثاني من الكتاب .
- ٧٣٦ استدراكات هامة ، خاصة بالقسم الأول منه .
- ٧٤١ فهرست الموضوعات .
- ٨٠٢ استدراكات وتصويبات أخيرة ، خاصة بالقسم الثاني .
- ٨٠٣ تاريخ الفراغ من طبع الكتاب .
- قفيز شعير ، ونحوه .
- ٧١١ حكم من قال : له على درهم في دينار ، أو في ثوب ، أو في عشرة .
- ٧١٢ حكم من قال : له تمر في جراب ، ونحوه .
- حكم من قال : له خاتم فيه فص ، وثقوء .
- ٧١٣ حكم من أقر بشجر أو شجرة ، أو بأمة .
- حكم من قال : له على درهم أو دينار .
- ٧١٣ خاتمة الكتاب ، وتاريخ الفراغ من تلييضه .
- ٧١٤ نسب المؤلف ، ونسبته .
- ***
- ٧١٤ كلمة الختام :
- تحقيق تاريخ وفاة المؤلف رحمه الله ! .
- ٧١٥ بيان كنيته ، ومن اشتهر بابن النجار .
- ٧١٦ تحقيق نسبته : « الفتوحى » .
- ٧١٧ الكلام على النسخ التي صحح الكتاب عليها .

استدراكات وتصويبات أخيرة ، خاصة بالقسم الثانى .

ص س	ص س
٧١٨ ٢٤ سقطت واو قبل كلمة : «الجودة»	٧٤١ ٢٢ كرر طبع كلمة : « إلى » .
٧٢٨ ٣ أو كأننا : (بالهمزة) .	٧٤٢ ٢٦ كرر طبع كلمة : « فى » .
٧٣٧ ٤ عنفة : (بالتاء) .	٧٤٥ ٢٠ والشرعية : (بالياء) .
٧٣٩ ١٤ سقطت الأرقام الآتية ، من	٧٤٨ ٧ حقيقة : (بالتاء) .
أول السطر : « ٦٠ - ٨ » .	— ٢٧ الصواب : « شهادتهما » .
٢٢ الصواب : « تفسيره » .	٥٧٢ ١٠ الكلمة الناقصة : « حقيقة » .

وبعد : فهذا آخر ما وقفنا عليه ، واهتدينا إليه — أثناء وضع فهرست
القسم الثانى من هذا الكتاب ، وتصحيحه — : من الأخطاء التأهية التى وقعت فيه
والتي لم يسعنا إلا أن نبينها وننبه عليها . وفاء بحق الأمانة ، وإبراء للذمة ، وخروجاً
من العهدة .

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين : سيدنا محمد ،
النبي الأمين ؛ وعلى آله وصحبه ، وأوليائه وحزبه ؛ أئمة الدين ، وهداة المهتدين .

عبد المئى عبد الخالق

٢٢ من ذى الحجة سنة ١٣٨١ هـ }
٢٦ من مايو سنة ١٩٦٢ م } فى يوم السبت

